«تحقيقاتٌ صحافية مذهلة» - نعوم تشومسكي

جيريمي سكاهيل

حروبٌ قذرة

ميدان المعركة: العالم

«لم ينجح صحافيٌّ مثله في العالم بإظهار حقيقة الحرب ضد الإرهاب بعهد أوباما. هذا الكتاب إنجاز باهر لا بد من قراءته مهما تكن توجهاتك السياسية»

الصحافي الأميركي كريس هايس


شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

جيريمي سكاهيل

حروبٌ قذرة

ميدان المعركة: العالم



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ش.م.ل.

ALL PRINTS DISTRIBUTORS & PUBLISHERS s.a.l.

الجناح، شارع زاهية سلمان

مبنى مجموعة تحسين الخياط

ص.ب.: ٨٣٧٥-١١ بيروت، لبنان

تلفون: ٨٣٠٦٠٨ ١ ٩٦١+ فاكس: ٨٣٠٦٠٩ ١ ٩٦١+

email: tradebooks@all-prints.com

publishing@all-prints.com

website: www.all-prints.com

الطبعة الأولى ٢٠١٦

ISBN: 978-9953-88-855-2

Originally published as:

Dirty Wars: The World is a Battlefield.

First published by Nation Books.

ترجمة: سعيد محمد الحسنية

تدقيق: وفيق زيتون

تصميم الغلاف: ريتا كلزي

صورة الغلاف: Shutterstock.com/Iurii

الإخراج الفني: بسمة تقي

المحتويات

إلى الصحفيين –

أولئك الذين سُجنوا لقيامهم بعملهم

أولئك الذين ماتوا سعياً وراء الحقيقة.

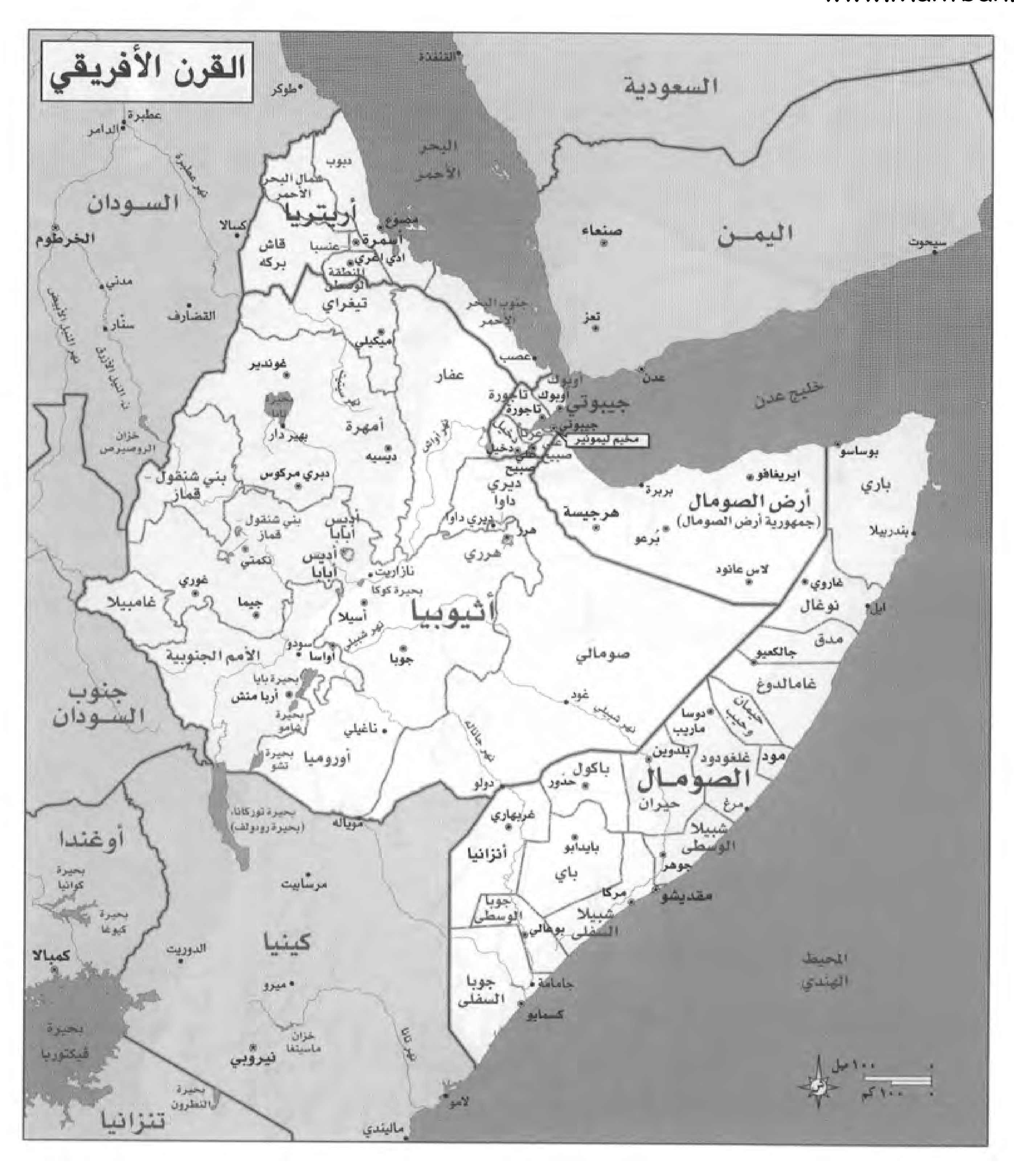
«القتل محرّم، وبالتالي يجب معاقبة كل القَتَلَة
إلا إذا قتلوا بأعداد كبيرة على أنغام الأبواق».

– **فولتير**

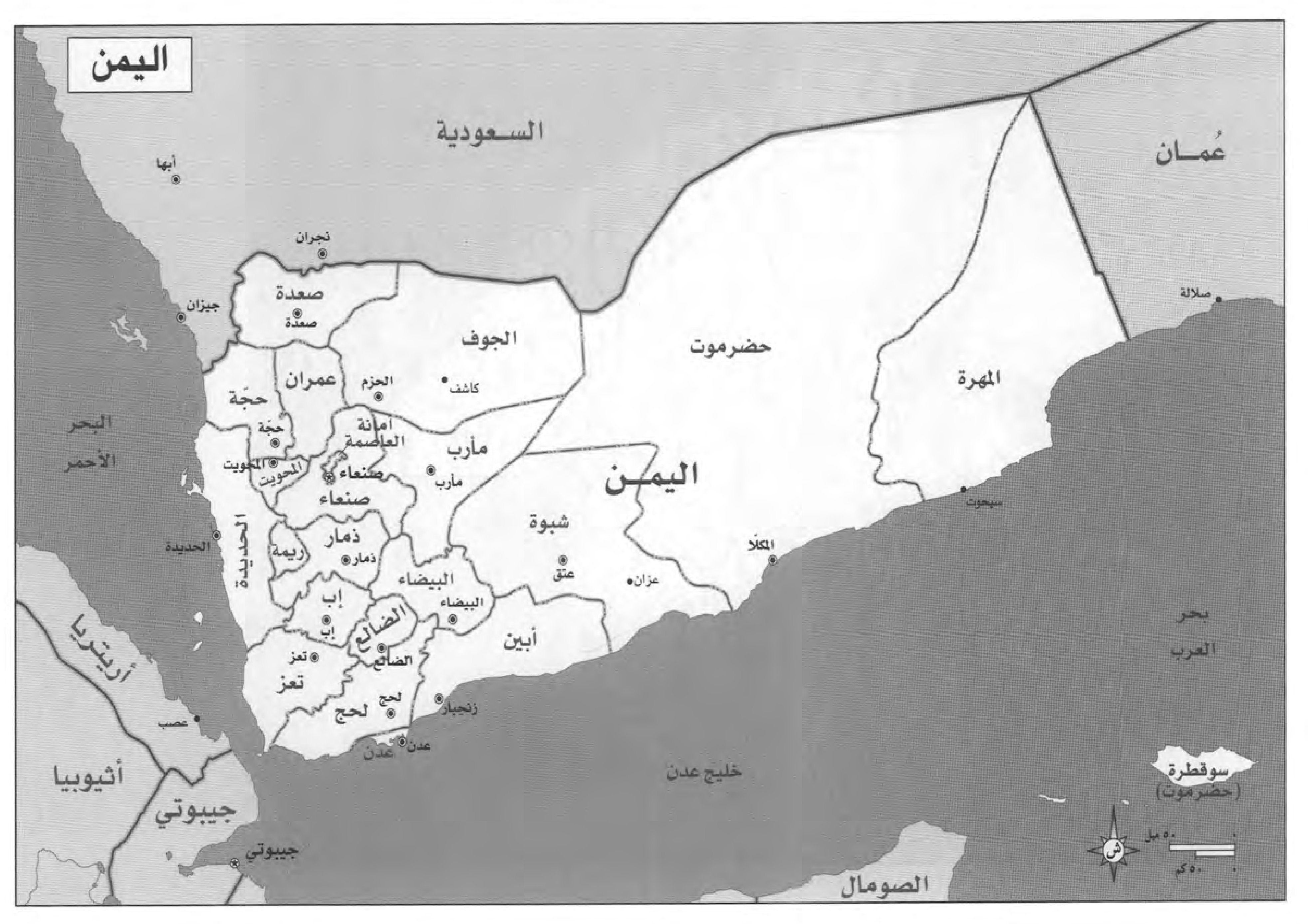

أذربيجان
باكو
تركمنستان
أوزباكستان
بحر
قزوين
تبريز
عشق أباد
خراسان شمالي
غلستان
غيلان
مازندران
طهران
سمنان
مشهد
خراسان رضوي
سبزوار
كاشمر
قم
مركزي
أصفهان
إيران
يزد
أفغانستان
خراسان الجنوبي
خوزستان
الأهواز
البصرة
الكويت
شيراز
كرمان
فارس
بام
سيستان وبلوتشستان
باكستان
الخليج العربي
بندر عباس
مضيق هرمز
المنامة
قطر
الدوحة
الهفوف
دبي
أبو ظبي
الرياض
الإمارات
صحار
مسقط
الظاهرة
نزوى
صور
الداخلية
الشرقية
السعودية
الوسطى
عُمان
ظفار
صلالة
حضرموت
المهرة
اليمن
سيحوت
شبوة
أبين
بحر
العرب
الصومال
أرض
الصومال

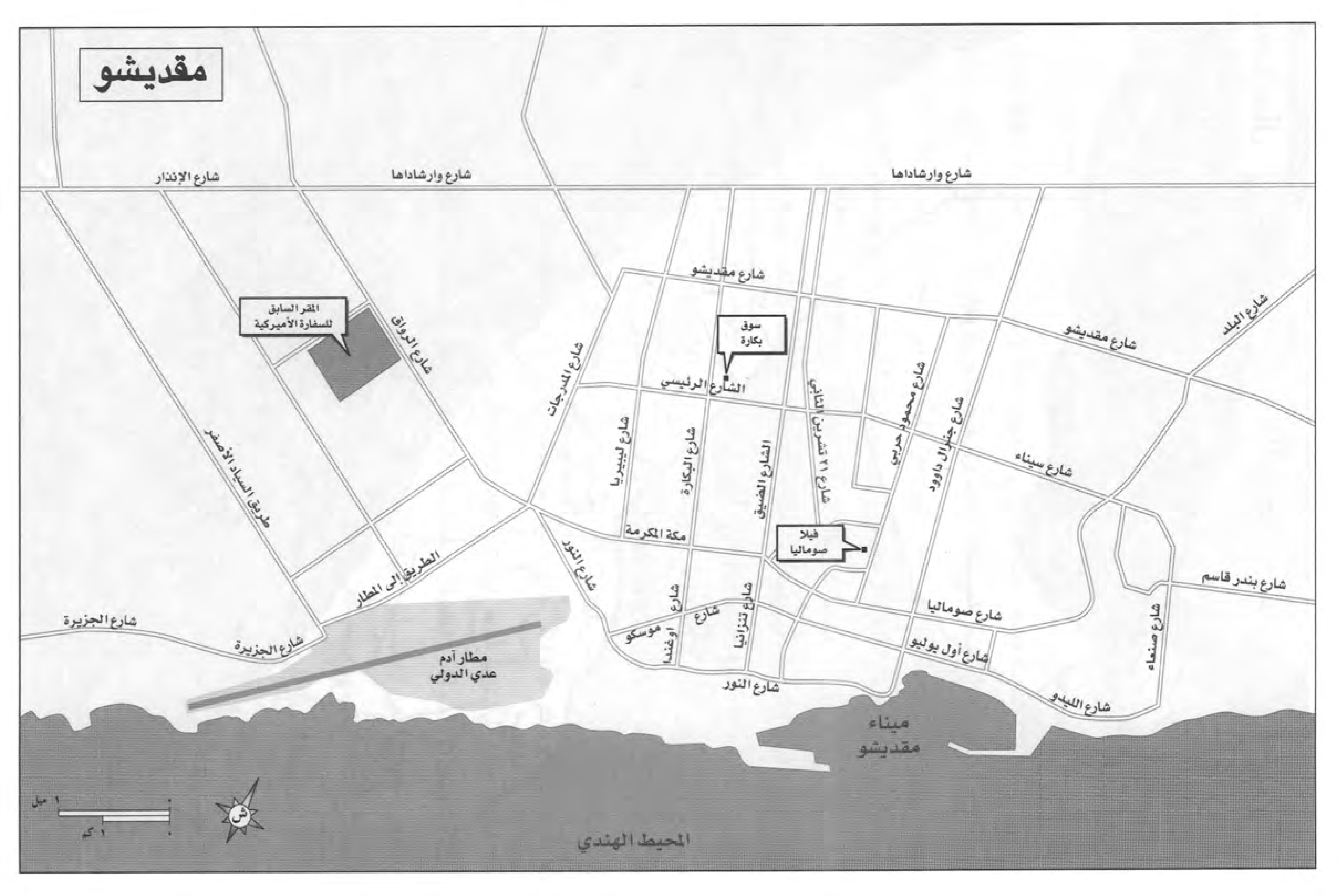

الشرق الأوسط
آدابازاري
أنقرة
تركيا
أرمينيا
يريفان
بحيرة الملح
بحيرة افيردير
بحيرة بيشهير
بحيرة فان
بحيرة أتاتورك
أذربيجان الغربية
دهوك
الحسكة
حلب
الرقة
الموصل
أربيل
نينوى
كركوك
قبرص الشمالية
نيقوسيا
قبرص
حماه
طرابلس
حمص
سوريا
صلاح الدين
ديالى
لبنان
بيروت
دمشق
العراق
بغداد
الفلوجة
بحيرة الرزازة
الأنبار
البحر المتوسط
فلسطين المحتلة
تل أبيب - يافا
القدس
غزة
عمان
المفرق
معان
الأردن
القادسية
النجف
المثنى
الإسكندرية
القاهرة
الجيزة
السويس
سيوه
الجوف
الحدود الشمالية
تبوك
حائل
الوجه
مصر
الأقصر
القصيم
المدينة المنورة
كوم أومبو
بحيرة ناصر
الرياض
البحر الأحمر
وادي حلفا
مكة المكرمة
جدة
السليّل
الباحة
عسير
القنفذة
مروي
طوكر
نجران
عطبرة
الدامر
السودان
جيزان
صعدة
الجوف
كاشف
أريتريا
كسالا
الخرطوم
أسمرة
صنعاء
مأرب
مدني
الفضارف
سنّار
العُبيد
تعز
عصب
لحج
عدن
نيالا
بابانوسا
كادوغلي
خزان الروصيرص
بحيرة تانا
بحر دار
أثيوبيا
جيبوتي
بربرة
هرجيسة
ديرة داوا


أفغانستان
وباكستان
أوزباكستان
قرغيزستان
طاجيكستان
تركمانستان
الصين
أفغانستان
باكستان
إيران
الهند
بحر العرب
عمان
بلوشستان
السند
كويتا
قندهار
هرات
فرح
نيمروز
هلمند
زابول
غازني
بكتيكا
باجور
بنجاب
كابول
قاعدة بغرام الجوية
قاعدة تشابمان
بدخشان
المناطق الشمالية
الإقليم الشمالي الغربي الحدودي
لاهور
ملتان
نيودلهي
كراتشي
بيشاور
دوشنبي
مزار الشريف
جلال أباد



القرن الأفريقي
السعودية
البحر الأحمر
اليمن
صنعاء
تعز
عدن
سيحوت
خليج عدن
السودان
الخرطوم
مدني
سنار
القضارف
عطبرة
الدامر
طوكر
كسلا
أريتريا
مصوع
أسمرة
عنسبا
قاش بركه
أدي أغري
تيغراي
ميكيلي
عفار
عصب
جيبوتي
أوبوك
تاجورة
علي صبيح
دخيل
مخيم ليمونير
ديري داوا
هرري
هرر
أمهرة
غوندير
بهير دار
ديسيه
دبري مركوس
بني شنقول قماز
أديس أبابا
نكمتي
غوري
جيما
غامبيلا
نازاريت
بحيرة كوكا
أسيلا
أثيوبيا
سودو
أواسا
الأمم الجنوبية
جوبا
بحيرة أبايا
أربا منش
ناغيلي
أوروميا
بحيرة شامو
بحيرة تشو
صومالي
غود
دولو
مويالي
جنوب السودان
بحيرة توركانا (بحيرة رودولف)
أوغندا
بحيرة كوانيا
بحيرة كيوغا
كمبالا
بحيرة فيكتوريا
كينيا
مرسابيت
الدوريت
ميرو
نيروبي
خزان ماسينغا
بحيرة النطرون
تنزانيا
لامو
ماليندي
أرض الصومال
(جمهورية أرض الصومال)
هرجيسة
بربرة
برعو
ايريغافو
لاس عانود
بوساسو
باري
بندربيلا
غاروي
نوغال
ايل
مدق
جالكعيو
غامالدوغ
دوسا ماريب
بلدوين
غلغودود
مود
الصومال
باكول
حدور
حيران
مرغ
شبيلا الوسطى
جوهر
مقديشو
غربهاري
أنزانيا
بايدابو
باي
مركا
جوبا الوسطى
شبيلا السفلى
بوعالي
جوبا السفلى
جامامة
كسمايو
المحيط الهندي
١٠٠ ميل
١٠٠ كم


اليمن
السعودية
عُمان
أبها
نجران
جيزان
صعدة
صعدة
الجوف
حضرموت
المهرة
صلالة
عمران
الحزم
كاشف
حجّة
حجّة
أمانة العاصمة
مأرب
مأرب
البحر الأحمر
المحويت
المحويت
صنعاء
صنعاء
اليمن
سيحوت
شبوة
الحديدة
الحديدة
ذمار
ريمة
ذمار
عتق
عزان
المكلا
البيضاء
البيضاء
إب
إب
الضالع
الضالع
أبين
بحر العرب
أريتريا
تعز
تعز
لحج
لحج
زنجبار
عصب
عدن
عدن
خليج عدن
سوقطرة
(حضرموت)
أثيوبيا
جيبوتي
جيبوتي
ش
٥٠ ميل
٥٠ كم
الصومال


مقديشو
شارع الإنذار
شارع وارشاداها
شارع وارشاداها
شارع مقديشو
شارع مقديشو
شارع البلد
المقر السابق
للسفارة الأميركية
شارع الرواق
سوق
بكارة
الشارع الرئيسي
شارع المدرجات
شارع ليبيريا
شارع البكارة
الشارع الضيق
شارع ٢١ تشرين الثاني
شارع محمود حربي
شارع جنرال داوود
شارع سيناء
طريق السياد الأصفر
مكة المكرمة
فيلا
صوماليا
الطريق إلى المطار
شارع النور
شارع بندر قاسم
شارع صوماليا
شارع صنعاء
شارع الجزيرة
شارع الجزيرة
موسكو
شارع أوغندا
شارع تنزانيا
شارع أول يوليو
مطار آدم
عدي الدولي
شارع النور
شارع الليدو
ميناء
مقديشو
المحيط الهندي
ش
١ ميل
١ كم


الصومال
اليمن
تعز
عدن
خليج عدن
أرتيريا
عصب
جيبوتي
جيبوتي
بحيرة ابيه
بوصاصو
باري
بربرة
هرجيسة
أرض الصومال
ديري داوا
بندربيلا
غاروي
نوغال
ايل
مدق
جالكعيو
أثيوبيا
غامالدوغ
غود
نهر شبيلي
حيمان وحيب
دوسا ماريب
نهر جنالة
مود
غلغودود
باكول
بلدوين
دولو
حذور
الصومال
حيران
مرغ
غربهاري
شبيلا الوسطى
بايدابو
باي
جوهر
أنزانيا
بنادر
مقديشو
نهر شبيلي
مركا
جوبا الوسطى
شبيلا السفلى
كينيا
بوعالي
جوبا السفلى
جامامة
كسمايو
المحيط الهندي
لامو
ش
٥٠ ميل
٥٠ كم

كلمة إلى القارئ

يروي هذا الكتاب قصة الطريقة التي اتبعتها الولايات المتحدة في تبني الاغتيال بوصفه جزءاً حيوياً من سياستها الأمنية القومية. يتحدّث الكتاب كذلك عن العواقب التي تركها ذلك القرار على الناس الذين يعيشون في عددٍ كبير من البلدان في أنحاء العالم كافة، وكذلك على مستقبل الديمقراطية الأميركية. لكن بالرغم من أن هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر غيّرت، وبشكلٍ حاسم، الطريقة التي تعتمدها أميركا في إدارة سياستها الخارجية، إلا أن جذور هذه الرواية تعود إلى ما قبل اليوم الذي سقط فيه البرجان التوأمان. توجد كذلك نزعة للنظر إلى السياسة الخارجية للولايات المتحدة نظرة حزبية، وهي التي توحي، من جهة، بأن الغزو الذي قام به الرئيس جورج دبليو بوش للعراق كان كارثة تامة أوصلت البلاد إلى الاعتقاد بأنها تخوض حرباً عالمية، ومن جهة أخرى بأن الرئيس باراك أوباما قد تُرك لإصلاح الأضرار الناجمة عن ذلك الغزو. اعتبر عدد كبير من المحافظين أن الرئيس أوباما كان ضعيفاً في مواجهة الإرهاب. واعتبر عدد آخر من الليبراليين أنه شنّ حرباً «أكثر ذكاءً». لكن الوقائع، بالرغم من ذلك، هي أكثر دقة من ذلك بكثير.

يروي هذا الكتاب قصة توسيع حروب الولايات المتحدة السرية، وإساءة استغلال الامتيازات الرئاسية وأسرار الدولة، واعتماد وحدات النخبة من الجيش غير الخاضعة إلا لسيّد البيت الأبيض. ويكشف كذلك عن استمرار العقلية التي تقول إن «العالم هو ميدان معركة»، وهي التي سيطرت على الإدارات الجمهورية والديمقراطية.

تبدأ القصة مع تاريخٍ قصير للنهج الذي اتبعته الولايات المتحدة مع الإرهاب والاغتيال في الفترة التي سبقت الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. وسأنطلق بعد ذلك في رواية قصص عدة تغطي مسار الأيام الأولى لبوش في البيت الأبيض، وتمتد حتى فترة أوباما الثانية في الحكم. سنلتقي في هذا السياق شخصياتٍ من تنظيم القاعدة في اليمن، وأمراء الحرب في الصومال المدعومين من الولايات المتحدة، وجواسيس تابعين لوكالة الاستخبارات المركزية في باكستان، ومغاوير عاملين في العمليات الخاصة مكلّفين ملاحقة الأشخاص الذين يصنّفون في خانة أعداء أميركا. ونلتقي كذلك الرجال الذين نفّذوا العمليات التي تتسم بأعلى درجات السرية لصالح الجيش ووكالة

الاستخبارات المركزية، ونسمع كذلك قصصاً من المطّلعين الذين قضوا حياتهم في الظل، وقد تحدث إليّ بعضهم شرط عدم كشف هويته على الإطلاق.

بات العالم يعرف الآن فرقة سيل ٦ (SEAL) التابعة للبحرية(*)، والقيادة المشتركة للعمليات الخاصة، على أنهما الوحدتان اللتان قتلتا أسامة بن لادن. سيكشف هذا الكتاب المهمات التي لم يُكشف النقاب عنها في السابق، أو تلك التي عُرف عنها قدرٌ قليل من المعلومات، وهي المهمات التي نفّذتها القوات ذاتها التي لن يتحدث عنها أولئك الذين يمسكون بزمام السلطة في الولايات المتحدة، أو أولئك الذين خلّدتهم أفلام هوليوود. أعتزم البحث عميقاً في حياة أنور العولقي، وهو أول مواطن أميركي يُعرف بأن حكومته قد استهدفته، وذلك بالرغم من عدم توجيه أي تهمة إليه. أعتزم أن أكشف النقاب كذلك عن أولئك الذين علقوا في الوسط، أي المدنيين الذين يواجهون غارات الطائرات غير المأهولة، وأعمال العنف والإرهاب في الوقت ذاته. سندخل كذلك إلى منازل المدنيين الأفغان الذين دمرت حياتهم إحدى الغارات الليلية التي قامت بها القوات الخاصة عن طريق الخطأ، وهي الغارة التي حوّلتهم من حلفاء للولايات المتحدة إلى مهاجمين انتحاريين مُحتمَلين.

قد تبدو بعض القصص الواردة في هذا الكتاب غير مترابطة في البداية، وأنها آتية من أشخاص تفصل بينهم مسافات بعيدة. لكن إذا نظرنا إلى هذه القصص بمجملها فإنها سوف تكشف رؤية مذهلة عما يخبّئه لنا المستقبل في عالمٍ واقعٍ في قبضة حروبٍ قذرة لا نهاية لها.

جيريمي سكاهيل

(*) قوات النخبة للعمليات الخاصة التابعة للبحرية الأميركية.

تمهيد

جلس الفتى المراهق مع أبناء عمومته المجتمعين في الخارج على حفلة شواء[1]. كان شعره طويلاً وأشعث. ألحّت عليه والدته وأجداده مراراً على قصّه. لكن الفتى اعتبر أن شعره الطويل هو العلامة التي تميّز مظهره، وهو أحبّ هذا المظهر. هرب الفتى من المنزل قبل أسابيع قليلة، لكنه لم يفعل ذلك في إطار التمرّد الذي يُظهره المراهقون، بل انطلق في مهمة. قال في رسالة تركها لوالدته، وذلك قبل أن يتسلّل من نافذة المطبخ مع شروق الشمس في طريقه إلى محطة الحافلات، إنه أخذ مالاً من محفظتها، أربعين دولاراً بالتحديد، كي يدفع أجرة الحافلة، وهو يعتذر عن ذلك. شرح الفتى في رسالته طبيعة مهمته طالباً مغفرتها. قال كذلك إنه سوف يعود إلى المنزل قريباً.

كان الفتى أكبر الأولاد في أسرته. كان الأكبر ليس فقط في أسرته الصغيرة التي تتألف من والديه وأشقائه الثلاثة، بل في المنزل الكبير الذي تتشارك فيه الأسرة مع عمّاته وأعمامه وأبنائهم إضافة إلى جدَّيه. كان الولد المفضّل عند جدّته، وهو الذي تعوّد إحضار الشاي والحلوى لضيوفه عند حضورهم للزيارة، كما كان يقوم بالتنظيف بعد مغادرتهم. لوت جدته كاحلها ذات يوم فتوجّهت إلى المستشفى للعلاج. خرجت الجدة من غرفة العلاج وهي تعرج. وكان الفتى هناك للترحيب بها وللمساعدة على عودتها إلى المنزل بسلام. كانت جدته تقول له على الدوام: «أنت ولدٌ لطيف[2]. إياك أن تتغيّر».

كانت مهمة الولد في غاية البساطة: أراد العثور على والده، وهو الذي لم يره منذ سنوات، وكان يخشى ألّا يعثر عليه أبداً، وألّا يتبقى له سوى ذكريات مشوّشة: والده الذي علّمه كيفية صيد السمك؛ وركوب الخيل؛ والذي كان يفاجئه بهداياه الوفيرة يوم عيد ميلاده؛ ويصطحبه مع إخوته إلى شاطئ البحر أو إلى محل الحلوى.

---

(١) مقابلات للمؤلف مع أسرة العولقي، كانون الثاني/يناير، وشباط/فبراير، ٢٠١٢. استقينا التفاصيل عن الفتى والمكان من هذه المقابلات.

(٢) مقابلة للمؤلف مع صالحة العولقي، أيلول/سبتمبر من العام ٢٠١٢.

لكن العثور على والده لم يكن بالأمر السهل. كان الرجل مطلوباً من العدالة، كما وُضعت جائزة لمن يُرشد إليه أو يقتله، وقد أفلت من الموت أكثر من اثنتي عشرة مرة. لكن رغبة قوى نافذة في بلدانٍ عدة في رؤية والده ميتاً لم تردع الفتى، وهو الذي سئم مشاهدة أشرطة الفيديو عن والده، والتي تُظهره إرهابياً وشخصيةً شريرة، وهو الذي لا يعرفه إلا كوالد، ولهذا كان يسعى إلى قضاء ولو لحظة واحدة أخيرة معه. لكن الأمور لم تجرِ على هذا النحو.

بعد مرور ثلاثة أسابيع على خروجه من نافذة المطبخ، كان الفتى في الخارج مع أقربائه، وهم مراهقون مثله، للتنزّه تحت أنوار النجوم وتناول العشاء. سمع المجتمعون عند ذاك أزيز طائرات من دون طيّار تقترب منهم، وما لبثوا أن سمعوا أزيز قذائفها. كانت تلك ضربةً مباشرة وصائبة. تحوّل الفتى وأبناء عمومته إلى أشلاء في لحظةٍ من الزمن. كان كل ما تبقى من الفتى القسم الخلفي من رأسه، أما شعره فبقي متشبثاً به. أنهى ذلك الفتى السنة السادسة عشرة من عمره قبل أسابيع قليلة، لكنه قُتل الآن على يد حكومته. كان ثالث مواطن أميركي يُقتل خلال أسبوعين أثناء عمليات أجازها الرئيس. أما الضحية الأولى، فوالده.

١

«كان هناك قلق... من أن لا نقوم بتشكيل قائمة بضربات أميركية»

واشنطن، العاصمة، ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢ كانت الساعة العاشرة وعشر دقائق[١] من صباح الحادي عشر من شهر حزيران/يونيو، ٢٠٠٢، أي قبل تسعة أشهر من الذكرى الأولى لهجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. دخل أعضاءٌ من مجلس الشيوخ ومجلس النواب إلى الغرفة أس ـ ٤٠٧ في مبنى الكابيتول الأميركي [مبنى الكونغرس]. كانوا جميعاً أعضاء في مجموعة نخبويةٍ صغيرة في واشنطن، أُنيطت بها، بحسب القانون، حماية أسرار الأمن القومي الأكثر أهمية. أعلن ريتشارد شيلبي، وهو من كبار أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين عن آلاباما، وبلكنة جنوبية: «أقترح أن تكون جلسة اللجنة مغلقة، لأن الأمن القومي للولايات المتحدة قد يتعرض للخطر في حال كانت مناقشات الجلسة علنية». نال هذا الاقتراح موافقة سريعة، وهكذا مضت اللجنة في مناقشاتها السرية.

ما إن اجتمع في واشنطن العاصمة أعضاء من اللجنة المختارة من مجلس الشيوخ لشؤون الاستخبارات ومن اللجنة الدائمة لشؤون الاستخبارات في مجلس النواب، حتى كان قادة سياسيون، وزعماء القبائل، يعقدون اجتماعاً للويا جيرغا[٢] (المجلس الأعلى) في النصف المقابل من العالم، أي في أفغانستان. كانت مهمة هذا المجلس هي تحديد الجهة التي ستقود البلاد عقب الإطاحة السريعة بحكومة طالبان على يد الجيش الأميركي. منح الكونغرس الأميركي بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر الرئيس بوش سلطات واسعة لملاحقة المسؤولين عن هذه الهجمات. سُحقت في تلك الفترة حكومة طالبان التي حكمت أفغانستان منذ العام ١٩٩٦، وهو الأمر الذي حرم تنظيم القاعدة من ملاذ آمن في هذا البلد. وفرّ، نتيجة لذلك، أسامة بن لادن وقادة

---

(١) *Joint Inquiry Briefing by Staff on US Government Counterterrorism Organizations (Before September 11, 2001) and on the Evolution of the Terrorist Threat and U.S. Response: 1986-2001. Senate Select Committee on Intelligence and House Permanent Select Committee on Intelligence, June 11, 2002.*
جميع تفاصيل جلسة الاستماع مأخوذة من النص، ما عدا ما ذُكر خلاف ذلك.

(٢) Joe Havely, "The loya jirga: A Very Afghan Gathering," CNN.com, June 11, 2002.

آخرون في تنظيم القاعدة. ولكن بالنسبة إلى إدارة الرئيس بوش، فإن الحرب الطويلة كانت في نقطة البداية.

أما البيت الأبيض فقد كان فيه ديك تشيني، نائب الرئيس، ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد غارقَين في تخطيط الغزو المقبل: العراق. وصل الرجلان إلى السلطة مع خططٍ لإطاحة صدام حسين. وعلى الرغم من حقيقة أنه لم توجد أي علاقة للعراق بالهجمات، إلا أن الرجلين استخدما هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ذريعةً لدفع برنامجهما. لكن القرارات التي اتُّخذت في السنة الأولى من عهد إدارة بوش كانت أكبر بكثير من العراق، وأفغانستان، أو حتى تنظيم القاعدة. كان رجال السلطة في ذلك الوقت عازمين على تغيير طريقة شنّ الولايات المتحدة لحروبها، واستحداث صلاحيات غير مسبوقة للبيت الأبيض في هذا السياق. ولّت أيام قتال الأعداء، من الذين يرتدون الزي العسكري، والجيوش الوطنية، وفقاً لقواعد اتفاقيات جنيف. كان شعار «العالم هو ساحة معركة» يتردّد كثيراً على ألسنة المحافظين الجدد في جهاز الأمن القومي الأميركي، وكذلك كان موضوعاً على شرائح باور بوينت (Power Point Slides) تعرض خطط حربٍ عالمية كاسحة وشاملة. لكن الإرهابيين لن يكونوا هدف المحافظين الجدد الوحيد. كان النظام الديمقراطي القديم الذي استمر مئتي سنة بما فيه من ضوابط وتوازنات حاضراً بقوة في مرمى نيرانهم.

تقع غرفة أس-٤٠٧ في القسم العلوي من مبنى الكابيتول، وهي غرفة بلا نوافذ ولا يمكن الوصول إليها إلا بواسطة مصعدٍ واحد، أو درجٍ ضيق. وقد صنّفت الغرفة على أنها مكان آمن، كما جُهّزت بأجهزة مكافحة تجسسٍ متطورة[١] لمنع أي محاولة للتنصّت أو للمراقبة من الخارج. استُخدمت الغرفة على مدى عقود لعقد جلسات استماع بالغة الحساسية لأعضاء من الكونغرس من قِبَل وكالة الاستخبارات المركزية، وكبار العسكريين في الجيش الأميركي، وعشرات من الشخصيات والمسؤولين الآخرين من الذين يسيطرون على السياسة الأميركية. كانت العمليات السرية توجز وتلخّص في هذه الغرفة التي كانت واحدة من عدد قليل من المرافق في الولايات المتحدة، حيث تتم مناقشة أدق الأسرار وأكثرها أهمية في البلاد.

عقد أعضاء مجلس الشيوخ والنواب جلسةً مغلقةً في الكابيتول هيل في صبيحة ذلك اليوم من حزيران/يونيو، ٢٠٠٢، وذلك من أجل الاستماع إلى كيفية دخول الولايات المتحدة مرحلة جديدة. كان الغرض المعلن لجلسة الاستماع هو استعراض عمل وهيكليات المؤسسات الأميركية المختصة في مكافحة الإرهاب CT في فترة ما قبل الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. ووجّهت حينها أصابع اتهام كثيرة بشأن «إخفاقات» الاستخبارات الأميركية في الفترة التي سبقت الهجمات.

(١) "Tower Report Under Wraps in the Attic," *New York Times*, February 27, 1989.

اتّهم تشيني ورامسفيلد في أعقاب الضربات الإرهابية الأكثر تدميراً على الأراضي الأميركية في التاريخ، إدارة كلينتون بالفشل في تمييز تهديدات تنظيم القاعدة بشكلٍ كافٍ، وهو الأمر الذي ترك الولايات المتحدة عرضةً للخطر عند استلام إدارة بوش البيت الأبيض. وردّ الديمقراطيون بالإشارة إلى تاريخهم في مكافحة تنظيم القاعدة في تسعينيات القرن الماضي. جاء حضور ريتشارد كلارك أمام مشرّعي الولايات المتحدة في ذلك اليوم بالتحديد، وجزئياً، بمثابة توجيه رسالة إلى نخبة رجال الكونغرس. كان كلارك رجل مكافحة الإرهاب القوي في عهد الرئيس بيل كلينتون، وهو الذي ترأس المجموعة الأمنية لمكافحة الإرهاب في مجلس الأمن القومي NSC، وذلك في العقد الذي سبق هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. خدم كلارك كذلك في مجلس الأمن القومي في عهد الرئيس جورج بوش الأب، كما كان مساعداً لوزير الخارجية في عهد الرئيس رونالد ريغان. كان كلارك كذلك واحداً من مسؤولي مكافحة الإرهاب الأكثر خبرة[1] في الولايات المتحدة في وقت جلسة الاستماع، وكان في طريقه للخروج من الحكومة، على الرغم من أنه لا يزال يشغل منصب المستشار الخاص للرئيس جورج بوش الإبن لشؤون أمن شبكات الاتصالات. كان كلارك شخصية متشدّدة تسلّق سلّم الشهرة في ظل الإدارة الديمقراطية، وكان معروفاً بأنه بذل جهداً كبيراً للقيام بمزيد من الأعمال السرية[2]، وذلك عندما كان كلينتون في السلطة. يمكننا القول إن قيام إدارة بوش بوضعه في الواجهة هو أمرٌ مبررٌ من الناحية التكتيكية، وذلك من أجل الدفاع عن نظام التكتيكات العسكرية والاستخباراتية والتي سبق أن اعتُبرت غير قانونية، أو غير ديمقراطية، أو خطيرةً بكل بساطة.

وصف كلارك الحوار داخل مجتمع الأمن القومي في عهد كلينتون بأنه تميّز بقلقٍ كبير بشأن احتمال انتهاك حظر رئاسي على عمليات الاغتيال استمرّ لفترة طويلة، وبخوفٍ عميق من تكرار فضائح الماضي. قال كلارك إنه يعتقد أن ثقافة جديدة قد ظهرت داخل وكالة الاستخبارات المركزية فحواها: «عندما يكون لديك عملياتٌ سرية على نطاقٍ واسع فإن ذلك يؤدي إلى حصول

(١) يصف كلارك هنا مؤهلاته في البيت الأبيض، وفي قسم مكافحة الإرهاب خلال جلسة استماع في الكونغرس.

(٢) بحسب تقرير لجنة الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، رسم كلارك في العام ١٩٩٨ ما أطلق عليه وصف «خطة ديليندا السياسية ـ العسكرية» وهي التي رسمت خطة «إنهاء أي تهديدٍ جدي للأميركيين» يأتي من «شبكة بن لادن». ترافقت الخطة مع مكوناتٍ دبلوماسية واقتصادية لكنها ساندت كذلك «العمل السري» لإنهاء الأنشطة الإرهابية، لكن الأهم من كل ذلك إلقاء القبض على بن لادن ومساعديه ومحاكمتهم بالإضافة إلى «استمرار العمل العسكري» National Commission on Terrorist Attacks upon the United States (Philip Zelikow, Executive Director; Bonnie D. Jenkins, Counsel; Ernest R. May, Senior Advisor), The 9/11 Commission Report (New York: W.W. Norton, 2004), p. 120.

فوضى، وخروجٍ عن نطاق السيطرة، وفي نهاية المطاف يرتدّ سلباً على الوكالة»[1].

أبلغ كلارك المشرّعين: «لم يكن سجّل العمليات السرية في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات بالأمر الذي يجلب السرور». دبّرت وكالة الاستخبارات المركزية عمليات الإطاحة بالحكومات الشعبية في أميركا اللاتينية وفي الشرق الأوسط، كما دعمت فرق الاغتيال في أنحاء أميركا الوسطى، وسهّلت عملية قتل باتريس لومومبا، الذي كان زعيم المتمردين في الكونغو، كما دعمت حتى الانقلابات العسكرية والأنظمة الدكتاتورية. وبلغت موجة الاغتيالات حداً خرج عن نطاق السيطرة، وهو الأمر الذي جعل الرئيس الجمهوري جيرالد فورد، يشعر بالحاجة إلى إصدار الأمر الرئاسي رقم ١١٩٠٥ في العام ١٩٧٦، وهو الأمر الذي يمنع الولايات المتحدة بصراحة من تنفيذ «اغتيالات سياسية». قال كلارك إن ضباط وكالة الاستخبارات المركزية الذين ترعرعوا في ظلال تلك الحقبة، وتسلّموا مسؤولياتٍ في الوكالة خلال تسعينيات القرن الماضي «رسّخوا فكرة أن التوجه إلى العمل السري هو أمرٌ محفوفٌ بالمخاطر، ومن المرجح أن ذلك سوف ينقلب على من يقومون به. أما الرجال الأذكياء في البيت الأبيض، الذين يدفعونكم للقيام بهذه الأعمال السرية، فسوف يختفون [عندما تستدعيكم اللجنة المختارة من مجلس الشيوخ لشؤون الاستخبارات] لشرح الحال الفوضوية التي انزلق إليها العمل السري».

أجرى الرئيس جيمي كارتر تعديلاً على حظر الاغتيال الذي فرضه فورد على الاغتيالات السياسية[2] لجعله أكثر صرامةً، كما ألغى المفردات التي تقصر الحظر على الاغتيالات السياسية، وكذلك مدّد الحظر المفروض على عملاء الولايات المتحدة أو المتعاقدين معها للمشاركة في الاغتيالات. أورد الأمر الرئاسي الذي أصدره الرئيس كارتر: «لا يجوز لأي شخص وظّفته حكومة الولايات المتحدة، أو يعمل بالنيابة عنها، الانخراط في أعمال الاغتيال، أو التآمر فيها»[3]. لكن بالرغم من أن الرئيسين ريغان وجورج بوش الأب حافظا على هذه المفردات، إلا أنه لم تصدر أوامر رئاسية تعرّف فعلاً ما يشكّل الاغتيال. نلاحظ هنا أن الرؤساء ريغان، وبوش وكلينتون وضعوا طرقاً للالتفاف على هذا الحظر. أجاز ريغان، على سبيل المثال، غارة جوية على مقر الديكتاتور

(١) *Joint Inquiry Briefing by Staff on US Government Counterterrorism Organizations (Before September 11, 2001) and on the Evolution of the Terrorist Threat and U.S. Response: 1986–2001, Senate Select Committee on Intelligence and House Permanent Select Committee on Intelligence, June 11, 2002*، أُخذت كل التصريحات المنسوبة إلى ريتشارد كلارك من جلسة الاستماع إلا إذا ذُكر خلاف ذلك.

(٢) الأمر الرئاسي الرقم ١١٩٠٥، السجل الفدرالي. ٧٧٠٣، ٧٧٣٣ [١٩٧٦].

(٣) Executive Order No. 12036, Fed. Reg. 3674, 3688, 3689 (1978).

الليبي معمّر القذافي[١] في العام ١٩٨٦، وذلك انتقاماً من دوره المزعوم في تفجير ملهى ليلي في برلين. وكان الرئيس بوش الأب قد أذن بغاراتٍ تستهدف قصور صدّام حسين[٢] خلال حرب الخليج في عام ١٩٩١ وفعل كلينتون الشيء ذاته خلال عملية ثعلب الصحراء[٣] في العام ١٩٩٨

وصف كلارك للمشرّعين كيف وضعت إدارة الرئيس كلينتون الخطط لقتل زعماء القاعدة وقادة إرهابيين آخرين، ومن بينهم أسامة بن لادن، أو إلقاء القبض عليهم. أكد الرئيس كلينتون أن الحظر لا يسري على الإرهابيين الأجانب العاملين في التخطيط لهجمات ضد الولايات المتحدة. أما في أعقاب تفجير سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا في أواخر عام ١٩٩٨، فقد أذن كلينتون بشن هجمات بصواريخ كروز[٤] ضد معسكرات القاعدة المفترضة في أفغانستان، وكذلك صادق على شن غارةٍ على مصنعٍ في السودان زعمت الإدارة أنه مصنعٌ للأسلحة الكيميائية. وتبيّن فيما بعد أن هذا المعمل كان بالفعل معملاً للأدوية. لكن بالرغم من منح كلينتون لهذه الصلاحية المميتة، إلا أنها اعتُبرت خياراً نادر الاستخدام، ويُستخدم فقط بناءً على توجيهات من الرئيس على أساس كل حالة على حدة[٥]. طلب البيت الأبيض في عهد كلينتون، بدلاً من منح صلاحية مطلقة لتنفيذ هذه العمليات، التدقيق في كل عملٍ مقترح. وُضعت التشريعات القانونية اللازمة، ثمّ وقّع الرئيس على الأمر بالمطاردات القاتلة، التي بموجبها يجيز استخدام القوة المميتة في ملاحقة الإرهابيين في جميع أنحاء العالم. قال كلارك إنه بالرغم من ذلك فقد كان من النادر وضع هذه الإجراءات موضع التنفيذ[٦].

اعترف كلارك بأن الموافقات في عهد كلينتون كانت على عمليات القتل المستهدف، مضيفاً بأنها صيغت بطريقة متأنية لتضييق نطاق عملياتٍ كهذه. قال كذلك: «تبدو كأنها دقيقة جداً

(١) Seymour M. Hersh, “Target Qaddafi,” *New York Times Magazine*, February 22, 1987.

(٢) The United States Navy in ‘Desert Shield’/‘Desert Storm’; V: ‘Thunder and Lightning’—The War with “Iraq,” May 15, 1991, accessed August 5, 2012, www.history.navy.mil/wars/dstorm/ds5htm. استُخدمت صواريخ توماهوك لهجوم بحري ـ بري ضد منشآت الأسلحة الكيميائية والنووية، ومواقع صواريخ سطح ـ جو، ومراكز القيادة والسيطرة وقصر صدّام الرئاسي.

(٣) William M. Arkin, “The Difference Was in the Details,” *Washington Post*, January 17, 1999.

(٤) James Bennet, “U.S. Cruise Missiles Strike Sudan and Afghan Targets Tied to Terrorist Network,” *New York Times*, August 21, 1998.

(٥) يقول كلارك، «[الإدارة ووزارة العدل] لم ترغبا في التخلي عن الحظر على الاغتيال أو التنكّر له».

(٦) قال كلارك، «ستطلب وكالة الاستخبارات المركزية الصلاحية، وهي ستحصل عليها بسرعة، ولن يحدث أي شيء».

ومفصلة، ومجموعة غريبة جداً من الوثائق. لم ترغب الإدارة، وعلى الأخص وزارة العدل، في معاملة الحظر المفروض على الاغتيالات بالطريقة ذاتها التي يُرمى بها الطفل في مياه الاستحمام(*). كان كل ما أرادته هو أن يكون توسيع هذه السلطات محدوداً». أضاف كذلك بأن الموافقات على عمليات القتل المستهدف في عهد كلينتون كانت تشبه «عملية اختيارٍ ضيقةٍ جداً. لكن ذلك حصل، كما أعتقد، بسبب هذه الرغبة، في عدم نبذ كل ما يتصل بالحظر على الاغتيالات وتكوين قائمة استهداف أميركية».

كانت النائبة نانسي بيلوسي واحدة من أكثر النواب الديمقراطيين نفوذاً في الكونغرس في ذلك الوقت، وقد حذّرت زملاءها، في غرفة مغلقة، من مناقشة علنية لأي مذكرة سرية للغاية تجيز استخدام القوة المفرطة. قالت: «حُفظت المذكرة بأعلى درجة من السرية في الكونغرس. إن عرض هذه المعلومات هنا اليوم... هو أمرٌ استثنائي»[1]. حذّرت بيلوسي كذلك من أي تسريبات لوسائل الإعلام، وأضافت: «لا توجد وسيلة نتمكن من خلالها من تأكيد أو إنكار، أو التعهد، أو الإقرار بمعرفتنا لهذه المذكرات». سُئِل كلارك عما إذا كان يعتقد بأنه يتعيّن على الولايات المتحدة إلغاء سياسة حظر الاغتيالات. فردّ بالقول: «أعتقد بأنه يجب علينا أن نكون على درجة عالية من الحذر تجاه نطاق السماح باستخدام القوة المفرطة. أعتقد أن التجربة الإسرائيلية التي تسمح بوجود قائمة واسعة من الأهداف كانت ناجحة إلى حدٍ بعيد، وبالتأكيد فهي لم توقف الإرهاب، أو توقف عمل المنظمات في تنفيذ الاغتيالات». قال كلارك إنه عندما أصدر وزملاءه في إدارة كلينتون التراخيص لعمليات القتل المستهدف، التي كان المقصود بها الحالات المستعصية جداً والنادرة، «لم نقصد إنشاء سابقة واسعة من شأنها أن تسمح لمسؤولي الاستخبارات في المستقبل بوضع قائمة بالأهداف، والانخراط بشكل روتيني في أمورٍ تتقارب مع الاغتيال... حرصنا في وزارة العدل، وكذلك حرص بعض العناصر من البيت الأبيض، وبعض العناصر من وكالة الاستخبارات المركزية، ألّا نشكل قائمة أميركية بالأهداف المُحتمَلة والتي من شأنها أن تصبح قانوناً سارياً لا نجيز به إلا زيادة أسماء إليه وتجهيز فرقٍ تخرج بهدف اغتيال الناس».

كان كلارك، وبالرغم من كل ذلك، جزءاً صغيراً من مجموعة صغيرة من المسؤولين العاملين في جهازٍ لمكافحة الإرهاب في ظل إدارة كلينتون، وهي التي حمّست وكالة الاستخبارات المركزية لتكون أكثر عدوانية في استخدام تلك الصلاحية القاتلة وتوسيع نطاق حظر الاغتيال إلى داخل الحدود التي رسمها. أعلن كلارك أنه، «في أعقاب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر كان كل ما اقترحناه قبل الحادي عشر من أيلول/سبتمبر تقريباً قد تم تنفيذه».

(*) تعبير مجازي يُقصد به رفض الكل لعدم الرضى عن الجزء.

(١) في حديث للنائبة بيلوسي في جلسة اجتماعٍ مشتركة.

لكن لن يمرّ وقتٌ طويل حتى يتم تنفيذ كل شيء وأكثر.

قام رامسفيلد وتشيني بملء الإدارة بأبرز المحافظين الجدد الذين أمضوا عهد كلينتون وهم يعملون بفاعلية كحكومة ظل، وفي مراكز الفكر اليميني، ولصالح أبرز المقاولين في وزارة الدفاع DoD والاستخبارات واضعين الخطط لعودتهم إلى السلطة. كان من بين هؤلاء المحافظين الجدد: بول وولفويتز، ودوغلاس فايث، وديفيد أدينجتون، وستيفن كامبوني، ولويس «سكوتر» ليبي، وجون بولتون، وإليوت أبرامز. وكان كثير منهم قد قضوا حياتهم في البيت الأبيض مع ريغان وبوش. وعمل بعضهم الآخر، من أمثال تشيني ورامسفيلد، في إدارة الرئيس نيكسون. كان عددٌ منهم لاعبين أساسيين[1] في بناء رؤيةٍ سياسية تحت مظلة «مشروع للقرن الأميركي الجديد» PNAC وهو المشروع القومي الجديد. لكن على الرغم من قرار كلينتون باستخدام القوة في يوغوسلافيا والعراق، وتنفيذ سلسلة من الغارات الجوية على دولٍ أخرى، إلا أن هذه المجموعة نظرت إلى إدارة كلينتون كقوة سلمية تقريباً أدّت إلى إضعاف يد الهيمنة الأميركية، وتركت البلاد معرضةً للأخطار. واعتبرت المجموعة أن تسعينيات القرن الماضي كانت «عقداً من إهمال شؤون الدفاع»[2]. رفع المحافظون الجدد شعار أنه في أعقاب الحرب الباردة تحولت الولايات المتحدة إلى القوة العظمى الوحيدة في العالم، ولهذا ينبغي عليها وضع ثقلها بقوة في جميع أنحاء العالم، وإعادة رسم الخرائط وتوسيع الإمبراطورية. وضع المحافظون الجدد نصب أعينهم زيادة جذرية في الإنفاق العسكري الأميركي، وخططاً سبق أن وضعها تشيني ومساعدوه عندما كان وزيراً للدفاع في عام ١٩٩٢ وكانت مسودة[3] توجيه التخطيط الدفاعي التي وضعها تشيني والتي أقرها المحافظون الجدد على أنها وثيقة مؤسّسة في «مشروع القرن الأميركي الجديد»، كانت هذه المسوّدة «تقدّم مخططاً للمحافظة على الهيمنة الأميركية يستبعد نهوض قوة عظمى منافسة، وتشكيل النظام الأمني الدولي بما يتماشى مع المبادئ والمصالح الأميركية. كان وولفويتز وليبي الواضعَين الرئيسيين[4] لبيان تشيني الرسمي، وهو البيان الذي جادل في أن الولايات المتحدة

(١) «بيان المبادىء» مشروع القرن الأميركي الجديد، ٣ حزيران/يونيو، ١٩٩٧، كان إليوت أبرامز وريتشارد تشيني ودونالد رامسفيلد وبول وولفويتز وآي. لويس لبي الموقّعين على رسالة مشروع القرن الأميركي الجديد.

(٢) "Rebuilding America's Defenses: Strategy, Forces, and Resources for a New Century," Project for the New American Century, September 2000, p. 4.

(٣) Ibid., Introduction, p. ii.

(٤) David Armstrong, "Dick Cheney's Song of America; Drafting a Plan for Global Dominance," *Harper's*, October 2002.

يجب أن تكون القوة العظمى الوحيدة، وأن تتخذ جميع الإجراءات الضرورية اللازمة لردع المنافسين المُحتمَلين[1]، حتى من الطموح إلى دور إقليمي، أو عالمي أكبر.

لكن خطتهم هذه ألغيت على يد القوى الأكثر نفوذاً[2] داخل إدارة بوش الأولى، وهم على وجه التحديد، رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال كولن باول، ووزير الخارجية جيمس بايكر، ومستشار الأمن القومي برنت سكوكروفت. خفّفت المسوّدة النهائية من لهجتها الإمبريالية إلى حدّ كبير، وهو الأمر الذي أثار إحباطاً كبيراً لدى تشيني والمحافظين الجدد.

سحب المحافظون الجدد، الذين عادوا إلى السلطة في عهد إدارة بوش، وقبل مرور عقدٍ من الزمن، وحتى قبل أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، تلك الخطط من الأدراج وبدأوا بتنفيذها. إن توسيع القوة الأميركية سوف يكون أمراً محورياً، وكذلك توسيع وحدات العمليات الخاصة بعد تحديثها. أعلن جورج دبليو بوش في خطابٍ له أثناء حملته الانتخابية في العام ١٩٩٩، وهو خطاب صاغه ولفوويتز وعدد آخر من المحافظين الجدد: «يتعيّن أن تكون قواتنا في القرن المقبل سريعة الحركة، وفاعلة وقادرة على الانتشار بسهولة، وبحيث تتطلب الحد الأدنى من الدعم اللوجستي. يجب أن نكون قادرين على نشر قواتنا على مدى مسافات طويلة وفي أيام أو أسابيع، وليس أشهراً. أما على الأرض فيجب أن تكون قواتنا الثقيلة أخفّ حركة، أما قواتنا الخفيفة فيجب أن تكون أكثر فتكاً. ويتعيّن عليها كلها أن تكون أسهل انتشاراً»[3].

وضع المحافظون الجدد تصوراً لتعزيز هيمنة الولايات المتحدة على الموارد الطبيعية في العالم، ومواجهة الدول القومية التي قد تقف في طريق تعزيز هذه الهيمنة، مباشرة. يتعيّن كذلك التفكير بجدية في تغيير الأنظمة في عددٍ من البلدان، وخاصة في العراق الغني بالنفط. أشار جيم لوب، وهو صحفي تابع صعود حركة المحافظين الجدد لمدة عشر سنوات قبل الحادي عشر من أيلول/سبتمبر إلى «أن الداعمين المتحمّسين[4] للتدخّل العسكري الأميركي، هم قلة من المحافظين الجدد الذين خدموا في القوات المسلحة، كما انتُخب عدد أقلّ منهم لشغل مناصب عامة. إنهم يسعون على الدوام من أجل فرض الهيمنة العسكرية على العالم، كما يشعرون بازدراء تجاه الأمم

(١) Patrick E. Tyler, "U.S. Strategy Plan Calls for Insuring No Rivals Develop," *New York Times*, March 8, 1992.

(٢) Jim Lobe, "Cold War 'Intellectuals' Re-enlist for War on Iraq, Arabs," Inter Press Service News Agency, November 17, 2001.

(٣) Prepared address of George W. Bush, "A Period of Consequences," The Citadel, Charleston, SC, September 23, 1999.

(٤) Lobe, "Cold War 'Intellectuals.'"

المتحدة ومشاركة الدول الأخرى [في أخذ القرارات] بشكل عام». أضاف لوب: «يرى المحافظون الجدد أن الولايات المتحدة هي قوة الخير في العالم، ولديها مسؤولية أخلاقية لفرض تلك القوة، أي أن قوتها العسكرية هي التي يجب أن تهيمن، ويجب أن تكون منشغلة على الصعيد العالمي، وألا تقيدها التزاماتها مع أطراف متعددين في القيام بعمل أحادي الجانب سعياً وراء مصالحها وقيمها، وينبغي أن يكون تحالفها استراتيجياً مع إسرائيل. جادل المحافظون الجدد في أنه يجب على صدام حسين أن يرحل، وذلك لأنه يشكّل تهديداً لإسرائيل، وكذلك للمملكة العربية السعودية، ولأنه خزّن أسلحة الدمار الشامل WMD واستخدمها. كان مؤيدو مشروع القرن الأميركي الجديد قد خلصوا إلى القول: «سعت الولايات المتحدة على مدى عقود إلى لعب دور أكثر ديمومة في الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج. وبالرغم من أن النزاع الذي لم يحلّ بعد مع العراق يقدم تبريراً فورياً، إلا أن الحاجة إلى وجود قوات أميركية كبيرة في الخليج هو أمرٌ يتجاوز مسألة نظام صدام حسين»(١). ضغط كلّ من رامسفيلد وتشيني، وفي غضون أسابيع من تولّيهما منصبهما، لإلغاء توقيع الرئيس كلينتون في آخر أيام ولايته معاهدة روما التي تعترف بشرعية المحكمة الجنائية الدولية. لم يتحمّل المحافظون الجدد تعرّض جنود الولايات المتحدة للمقاضاة المُحتمَلة نتيجة أعمالهم في جميع أنحاء العالم. وكتب رامسفيلد بعد وقتٍ قصير من توليه منصب وزير الدفاع أنه يريد من مساعديه القانونيين، ومن موظفي وكالات الحكومة الأميركية الأخرى USG، وعلى الفور تحديد، «كيف يمكن التملّص من توقيع كلينتون وإلغاؤه»(٢).

كانت هذه الشخصيات تُعتبر متطرفة حتى في أوساط مجتمع قدامى السياسة الخارجية من الحزب الجمهوري. خدم راي ماكغفرن لمدة سبعة وعشرين عاماً في وكالة الاستخبارات المركزية، وكان يقدم ملخّصات في شؤون الأمن القومي إلى جورج بوش الأب عندما كان نائباً للرئيس، كما عملَ في إدارته عندما كان مدير الوكالة في أواخر السبعينيات من القرن الماضي. قال راي: «عندما رأينا هؤلاء الناس يظهرون مرةً أخرى، قلنا، نحن الذين شهدنا تلك الأيام: يا إلهي، عاد المجانين(٣). هذه هي الطريقة التي كنا نشير بها إلى هؤلاء الناس». قال ماكغفرن إنه بمجرد عودتهم إلى السلطة، سيقوم المحافظون الجدد بإعادة إحياء الأفكار التي رماها قادة الجمهوريين

---

(١) "Rebuilding America's Defenses," p. 14.

(٢) Donald Rumsfeld, fax to National Security Adviser Condoleezza Rice, "Subject: International Criminal Court," February 23, 2001, http://rumsfeld.com/library.

(٣) Transcript, "'The Crazies Are Back': Bush Sr.'s Briefer Discusses How Wolfowitz and Allies Falsely Led the U.S. to War," *Democracy Now*!, September 17, 2003.

المخضرمين في السياسة الخارجية في «سلة المهملات»، وذلك في عهد الإدارات الجمهورية السابقة. وأضاف أن تلك الأفكار المتطرفة «ستنبعث قريباً بهدف تطبيقها». قال ماكغفرن أيضاً إن هؤلاء المسؤولين يعتقدون أنه «يتوجّب علينا بذل مزيد من الجهد ويجب علينا الدفع في هذا الاتجاه. يتعيّن أن نفرض أنفسنا في المناطق الحاسمة، مثل الشرق الأوسط».

ظلّ تشيني ورامسفيلد على مدى عقود، القائدَين الرئيسيين لحركةٍ متشدّدة خارج الحكومة، وكذلك خلال الإدارات الجمهورية من داخل البيت الأبيض ذاته. كانت مهمة الحركة إعطاء الفرع التنفيذي من الحكومة الأميركية صلاحياتٍ لم يسبق لها مثيل لشنّ حروب سرية، وتنفيذ عمليات سرية من دون وجود الرقابة، والتجسّس على المواطنين الأميركيين. رأى هؤلاء أنه لا يحق للكونغرس الإشراف على عملياتٍ كهذه، لكن يحق له فقط تمويل الوكالات التي تنفّذها، واعتبروا أن الرئاسة يجب أن تكون دكتاتورية الأمن القومي، ومسؤولة فقط أمام مفاهيمها الخاصة التي تحدّد ما هو أفضل لهذا البلد. عمل الرجلان معاً في البداية في البيت الأبيض في عهد نيكسون في العام ١٩٦٩، وذلك عندما وظّف رامسفيلد تشيني[١]، الذي كان متخرجاً حديثاً ليكون مساعداً له في مكتب شؤون الفرص الاقتصادية. وهذا ما أطلق فرصةً لتشيني ليكون في دوائر السلطة في الحزب الجمهوري، ولبدء جهودٍ تستمر لمدى الحياة تهدف إلى تعزيز السلطة التنفيذية أكثر فأكثر. لكن ما إن هزت الفضائح البيت الأبيض في عهد نيكسون في سبعينيات القرن الماضي ـ وذلك بالتزامن مع الغارات السرية على لاوس وكمبوديا، والكشف عن قائمة «الأعداء» المحليين، وفضيحة التنصّت على مقر اللجنة الوطنية للحزب الديمقراطي في فندق ووترغيت ـ حتى بدأ الكونغرس الأميركي حملة على الامتيازات التنفيذية وعلى السرية الشديدة التي تعم الإدارة. أدان الكونغرس[٢] الغارات على لاوس وكمبوديا، وعطّل محاولة[٣] نيكسون استخدام حق النقض ضد قانون سلطات الحرب لعام ١٩٧٣، وهو القانون الذي حدّ من صلاحيات الرئيس في السماح بالقيام بعمل عسكري. كما فرض الكونغرس أن يقوم الرئيس «بالتشاور مع الكونغرس قبل إقحام القوات المسلحة للولايات المتحدة في أعمالٍ عدائية أو في أوضاع تؤشر الظروف فيها بوضوح

(١) Charlie Savage, *Takeover: The Return of the Imperial Presidency and the Subversion of American Democracy* (New York: Bay Back Books, 2008), p. 9.

(٢) Ibid., pp. 25–26.

(٣) Richard L. Madden, "House and Senate Override Veto by Nixon on Curb of War Powers; Backers of Bill Win Three-Year Fight," *New York Times*, November 7, 1973.

إلى حدوث تورّط وشيك في الصراعات»[١]. في ظل غياب أي إعلان رسمي للحرب، المطلوب من الرئيس إبلاغ الكونغرس خطياً، وذلك في غضون ثمانٍ وأربعين ساعة قبل القيام بأي عمل عسكري تستلزمه الظروف». لكن في غياب إعلانٍ رسميٍ للحرب يُطلب من الرئيس إعلام الكونغرس، كتابةً وخلال ثمانٍ وأربعين ساعة بأي عملٍ عسكري «بحيث تحتّم الظروف استخدام القوات المسلحة الأميركية، وإعلام الكونغرس بالصلاحيات الدستورية والتشريعية التي جرى بموجبها ذلك الاستخدام، وكذلك المدى المتوقع للصراع، أو للتدخّل العسكري ومدّته». رأى تشيني أن قانون سلطات الحرب غير دستوري ويمثّل تجاوزاً لحقوق الرئيس كقائد عام للقوات المسلحة. ووصف تشيني هذه الحقبة بأنها «المستوى الأدنى»[٢] في الصلاحيات الرئاسية الأميركية.

مضى تشيني بالعمل، بعد فضيحة ووترغيت التي أجبرت نيكسون على الاستقالة، ليخدم كرئيس لهيئة موظفي البيت الأبيض في عهد الرئيس فورد، في حين عمل رامسفيلد كأصغر وزير للدفاع في تاريخ الولايات المتحدة. كثّف الكونغرس في العام ١٩٧٥ تحقيقاته في العالم الخفي لعمليات البيت الأبيض السرية، وذلك تحت إشراف لجنة تشيرش، التي سميت باسم رئيسها السناتور الديمقراطي فرانك تشيرش من أيداهو. حقّقت اللجنة في مجموعة واسعة من الانتهاكات التي ترتكبها السلطة التنفيذية، بما في ذلك عمليات التجسّس الداخلي[٣] ضد مواطني الولايات المتحدة. ورسمت لجنة تحقيقات تشيرش صورةً عن أنشطة سرية غير قانونية حصلت مع عدم وجود رقابة من قِبل أي نوع من المحاكم أو الكونغرس. حقّقت اللجنة أيضاً في تورّط الولايات المتحدة في عملية الإطاحة بالرئيس الاشتراكي سلفادور ألليندي[٤] المُنتخَب ديمقراطياً في تشيلي في العام ١٩٧٣ والتسبّب بموته، وذلك بالرغم من تحجّج فورد بامتياز صلاحيات السلطات

---

(١) Joint Resolution Concerning the War Powers of Congress and the President, Pub. L. No. 93-148, Sec. 3–4 (1973).

(٢) Bob Woodward, “Cheney Upholds Power of the Presidency; Vice President Praises Bush as Strong, Decisive Leader Who Has Helped Restore Office,” *Washington Post*, January 20, 2005.

(٣) Select Committee to Study Governmental Operations with Respect to Intelligence Activities, Final Report; Book III: Supplementary Detailed Staff Reports on Intelligence Activities and the Rights of Americans, Senate Rep. No. 94-755 (1976).

(٤) Select Committee to Study Governmental Operations with Respect to Intelligence Activities, Staff Report, Covert Action in Chile, 1963–1973 (1975).

التنفيذية ومحاولة إعاقة التحقيق[1]. حاول تشيني في إحدى مراحل تحقيقات لجنة تشيرش إجبار مكتب التحقيقات الفدرالي[2] على التحقيق مع الصحفي الشهير سيمور هيرش، والسعي لتوجيه اتهام ضده، وضد صحيفة نيويورك تايمز بتهمة التجسّس، وذلك انتقاماً لقيام هيرش بفضح عمليات التجسس الداخلية وغير القانونية التي قامت بها وكالة الاستخبارات المركزية. كان الهدف هو تخويف الصحفيين الآخرين من مغبة كشف الإجراءات السرية المثيرة للجدل التي يقوم بها البيت الأبيض.

رفض مكتب التحقيقات الفدرالي طلبات تشيني التحرّك ضد هيرش. وجاءت النتيجة النهائية لتحقيق تشيرش بمثابة كابوسٍ لتشيني ولحركته المتعلّقة بالسلطات التنفيذية: تكليف لجان من الكونغرس[3] الإشراف قانونياً على عمليات الاستخبارات الأميركية، بما في ذلك العمليات السرية. أما في عام ١٩٨٠، فقد أقرّ الكونغرس قانوناً[4] يطلب فيه من البيت الأبيض تقديم تقارير عن جميع برامج التجسّس إلى لجان الاستخبارات الجديدة. أمضى تشيني ورامسفيلد وقتاً كبيراً من حياتهما المهنية في محاولة لإحباط تلك السلطات.

خلص تشيني، بحلول نهاية إدارة كارتر الليبرالية، إلى القول بأن سلطات الرئاسة قد «ضعفت بشكل خطير»[5]. عمل تشيني طوال سنوات إدارة ريغان كنائبٍ عن وايومنغ في الكونغرس، حيث كان الداعم العنيد لحملة ريغان الشرسة التي هدفت إلى تعزيز سلطات البيت الأبيض. لاحظ الكاتب تشارلي سافاج، الحائز جائزة بوليتزر، في كتابه «السيطرة: عودة الرئاسة الاستبدادية، وتدمير الديمقراطية الأميركية»، أن وزارة العدل في عهد ريغان سعت إلى إنهاء «عودة كونغرس

---

(١) Senate Select Committee to Study Governmental Operations with Respect to Intelligence Activities (The Church Committee), United States Senate website, accessed October 5, 2012, www.senate.gov/artandhistory/history/common/ investigations/ChurchCommittee.htm.

(٢) Adam Liptak, "Cheney's To-Do Lists, Then and Now," *New York Times*, February 11, 2007.

(٣) Overview of the Senate Select Committee on Intelligence, Responsibilities and Activities, SSCI website, accessed October 5, 2012, www.intelligence.senate.gov/about.html; "The CIA and Congress: The Creation of the HPSCI," CIA website, accessed October 5, 2012, www.cia.gov/news-information/featured-story-archive/2011-featured-story-archive/cia-and-congress-hpsci.html.

(٤) يورد أن «مدير الاستخبارات المركزية ورؤساء جميع الأقسام، والوكالات، وكل الشخصيات الأخرى في الولايات المتحدة المشاركة في شؤون أنشطة الاستخبارات يتوجّب عليهم... إبقاء اللجنة المنتخبة لشؤون الاستخبارات التابعة لمجلس الشيوخ ومجلس النواب، وكذلك اللجنة الدائمة المنتخبة لشؤون الاستخبارات والتابعة لمجلس النواب.. على علم تام ومستمر بكل الأنشطة الاستخباراتية التي هي من مسؤولية، أي وزارة، أو وكالة، أو شخصية في الولايات المتحدة، أو تلك المنشغلة بها أو التي تنفذها، بما في ذلك أي نشاطٍ استخباراتي مهم مرتقب».

(٥) Savage, *Takeover*, p. 43.

السبعينيات»[١] عن طريق إصدار تقرير يدعو إلى أن يتجاوز البيت الأبيض القوانين التي «تتجاوز السلطة التنفيذية بشكلٍ غير دستوري». أضاف التقرير أن البيت الأبيض، برئاسة ريغان، يستطيع استخدام بيانات رئاسية موقّعة رئاسية لإعادة تفسير القوانين، وإصدار المراسيم التي يمكن استخدامها للتحايل على رقابة الكونغرس. لكن في وقت مبكرٍ من الثمانينيات، تورّطت إدارة ريغان بعمق في تأجيج التمرد اليميني ضد حكومة الساندينيين اليسارية في دولة نيكاراغوا في أميركا الوسطى. وكان محور هذه الحملة الدعم الأميركي السري لفرق الموت اليمينية «كونترا». صادق ريغان كذلك على تفخيخ المرافئ حول نيكاراغوا، وهو الأمر الذي أدى إلى إصدار المحكمة الدولية حكماً باستخدام غير قانوني للقوة[٢] ضد الولايات المتحدة.

لكن عندما تحرّك الكونغرس الأميركي أخيراً في عام ١٩٨٤ لفرض حظرٍ على جميع المساعدات الأميركية إلى الكونترا، وأقرّ تعديلات بولاند[٣]، بدأ بعض المسؤولين داخل البيت الأبيض في عهد ريغان، وبقيادة العقيد أوليفر نورث، الذي عمل مع مجلس الأمن القومي، بوضع خطة سرية لتحويل الأموال إلى المتمردين اليمينين، وذلك في مخالفة صريحة للقانون الأميركي. كانت الأموال تأتي من خلال البيع غير المشروع للأسلحة إلى الحكومة الإيرانية، وذلك في خرقٍ صريح للحظر على بيع الأسلحة لتلك الدولة. وُجّهت اتهامات في وقت لاحق إلى أربعة عشر[٤] مسؤولاً في إدارة ريغان، بمن فيهم وزير دفاعه، بتورطهم في هذا المسألة. ظهر تشيني، عندما تكشّفت فضيحة إيران ـ كونترا، وتحقّق الكونغرس بقوة من أصولها، كأبرز مدافعٍ عن رئيس البيت الأبيض في الكابيتول هيل، وأصدر رأياً مخالفاً دافع فيه عن البرنامج الأميركي السري، والذي اعتبره معظم زملائه في الكونغرس غير قانوني. أدان «تقرير الأقلية»[٥] الذي أصدره تشيني

---

(١) Savage, *Takeover*.

(٢) Case Concerning the Military and Paramilitary Activities in and Against Nicaragua (Nicaragua v. United "States of America)," Summary of the Judgment, International Court of Justice, June 27, 1986.

(٣) تعديل بولاند: اللجنة المنتخبة من مجلس الشيوخ لشؤون المساعدة العسكرية السرية لإيران والمعارضة في نيكاراغوا، وكذلك اللجنة المنتخبة من مجلس النواب للتحقيق في صفقات الأسلحة السرية مع إيران، وتقرير لجان الكونغرس للتحقيق في قضية إيران ـ كونترا، ومع آراء مكملة، وآراء الأقلية، وآراء إضافية، Senate Rep. No. 100-216, House Rep. No. 100-433 (1987), pp. 498–500.

(٤) Paula Dwyer, "Pointing a Finger at Reagan," *Businessweek*, June 23, 1997.

(٥) «تقرير الأقلية»: اللجنة المنتخبة من مجلس الشيوخ حول المساعدة العسكرية السرية إلى إيران والمعارضة في نيكاراغوا، وكذلك اللجنة المنتخبة من مجلس النواب للتحقيق في صفقات الأسلحة السرية مع إيران، وتقرير لجان الكونغرس للتحقيق في قضية إيران ـ كونترا Senate Rep. No. 100-216, House Rep. No. 100-433 (1987), pp. 437, 469.

التحقيق الذي أجراه الكونغرس في قضية إيران كونترا مدافعاً عن البيت الأبيض ووصف التحقيق بأنه «هستيري». أورد التقرير: «يحمل التاريخ قدراً قليلاً من الشك، هذا إن وُجد هذا الشك على الإطلاق، بأن من المتوقع أن يمتلك الرئيس الدور الأساسي في توجيه السياسة الخارجية للولايات المتحدة». وخلُص التقرير إلى القول: «إن إجراءات الكونغرس لتقييد الرئيس في هذا المجال ينبغي إعادة النظر فيها بقدرٍ كبير من الشك. يتعين إبطال هذه الإجراءات إذا كانت تتداخل مع مهام السياسة الخارجية الرئاسية الأساسية».

أصدر الرئيس جورج بوش الأب عفواً عن حلفاء تشيني الذين أُدينوا بقضية إيران ـ كونترا، كما شغل تشيني فيما بعد منصب وزير الدفاع خلال حرب الخليج عام ١٩٩١ حيث واصل تكوين رؤيته لسلطة تنفيذية تتمتع بأقصى قدرٍ من القوة. بدأ تشيني خلال فترة توليه منصب وزير الدفاع في زرع بذور برنامج آخر من شأنه المساعدة في توطيد السلطة التنفيذية، كما طلب من شركة هاليبرتون العملاقة للخدمات النفطية إجراء دراسة[١] لوضع خطة تهدف إلى خصخصة البيروقراطية العسكرية حيث يكون ذلك ممكناً. أدرك تشيني في وقت مبكر أن استخدام الشركات الخاصة في شنّ حروب الولايات المتحدة من شأنه أن يخلق حاجزاً آخر أمام الرقابة، ويمكن أن يحمل سرية أكبر لتخطيط تلك الحروب وتنفيذها، سواء المعلنة منها أو غير المعلنة. انتقل تشيني بعد ذلك ليرأس شركة هاليبرتون لفترة طويلة في التسعينيات، متقدماً حملة لإنشاء جيش ظلّ خاص من شأنه أن يصبح، في نهاية المطاف، محور حروبه السرية والعلنية عندما يعود إلى البيت الأبيض في عام ٢٠٠١. أمضى تشيني كذلك وقتاً في عهد كلينتون في معهد أميركان أنتربرايز[٢] للمحافظين الجدد الأميركيين AEI (معهد المبادرة الأميركية لبحوث السياسات العامة) حيث وضع برنامجاً سياسياً وعسكرياً يمكن تنفيذه حالما يعود حزبه إلى السلطة. أما عند تولي الرئيس جورج دبليو بوش السلطة فقد أصبح تشيني نائب الرئيس الأكثر نفوذاً في التاريخ، وهكذا لم يضع الوقت في السعي لتوسيع تلك السلطة.

وقف دونالد رامسفيلد في العاشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ـ أي قبل يوم واحد من إقلاع طائرة أميركان آيرلاينز وهي من نوع بوينغ ٧٥٧ في رحلتها رقم ٧٧، وهي التي اصطدمت بالحائط الغربي من مبنى وزارة الدفاع الأميركية ـ في هذا المبنى بالذات لتقديم واحدة من أولى خطبه

(١) Tom Squitieri, "Role of Security Companies Likely to Become More Visible," *USA Today*, April 1, 2004.

(٢) Savage, *Takeover*, p. 67.

الرئيسة بوصفه وزيراً للدفاع. عُلّقت اثنتان من صوره[١] في الداخل ـ واحدة تمثّله كأصغر وزير للدفاع في تاريخ الولايات المتحدة، والأخرى تمثّله كالأكبر سناً. لم تكن هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر قد وقعت بعد حين كان رامسفيلد واقفاً على المنصة في ذلك اليوم لإصدار إعلان الحرب.

قال رامسفيلد بصوتٍ هادر: «إن قضيّتنا اليوم هي وجود عدو يشكّل تهديداً، وتهديداً خطيراً[٢] لأمن الولايات المتحدة الأميركية. هذا العدو هو واحد من آخر معاقل التخطيط المركزي في العالم. إنه يحكم عن طريق فرض الخطط الخمسية. يحاول هذا الخصم، ومن عاصمة واحدة فرض مطالبه عبر المناطق الزمنية، وعبر القارات، والمحيطات، وما وراء كل ذلك. يخنق ذلك الخصم الفكر الحر ويسحق الأفكار الجديدة بإصرارٍ شرسٍ. يعطّل خصمنا هذا عملية الدفاع عن الولايات المتحدة ويعرّض حياة الرجال والنساء في الجيش إلى الخطر». وأضاف رامسفيلد، محارب قديم في الحرب الباردة، أمام موظفيه الجدد: «يُحتمل أن يبدو هذا الخصم لكم وكأنه الاتحاد السوفياتي السابق، ولكن هذا العدو قد ولّى إلى غير رجعة، لأن أعداءنا الآن أكثر دهاء وحقداً. يُحتمل أن تعتقدوا بأنني أصف واحداً من أخر الطغاة المتهالكين في العالم. لكن أيام هؤلاء قد ولّت هي الأخرى، كما أن قوتهم لا يُمكن أن تتساوى مع قوة هذا الخصم وحجمه. الخصم الذي أتحدث عنه هو أقرب إلى الوطن. إنه بيروقراطية البنتاغون». أعلن أن الرهانات هنا هي في غاية الخطورة، «مسألة حياة أو موت، وهي قضية تهم كل الأميركيين في نهاية المطاف». وقال رامسفيلد أمام جمهوره المؤلف من المديرين التنفيذيين السابقين في الصناعات العسكرية الذين تحولوا إلى بيروقراطيي البنتاغون المراد تنظيمهم بهدف شنّ حروب أميركا: «قد يتساءل البعض كيف، بحق السماء، يمكن لوزير الدفاع مهاجمة البنتاغون أمام جمهوره؟ أقول لهم إنه ليس لديّ أي رغبة في مهاجمة البنتاغون، بل أريد تحريره. إننا بحاجة لإنقاذه من نفسه». أطلق رامسفيلد وفريقه على هذه العملية اسم «الثورة في الشؤون العسكرية»[٣].

وصل فريق بوش للسياسة الخارجية، وكلهم من البارزين في مجالاتهم، الى السلطة مع برنامج لإعادة تنظيم الجيش الأميركي بهدف إنهاء ما وصفوه بحال الضعف في الدفاعات العسكرية

(١) الصور: كانت الصورة الثانية صورة فوتوغرافية فقط، في ذلك الوقت، لكنها استُبدلت في وقتٍ لاحق بلوحةٍ تساوي نحو ٥٠,٠٠٠$. أنظر: Christopher Lee, "Official Portraits Draw Skeptical Gaze," *Washington Post*, October 21, 2008.

(٢) وثيقة مصورة Donald Rumsfeld remarks, "DOD Acquisition and Logistics Excellence Week Kickoff—Bureaucracy to Battlefield," The Pentagon, September 10, 2001.

(٣) Paul C. Light, "Rumsfeld's Revolution at Defense," Brookings Policy Brief Series, Paper No. 142, Brookings Institution, July 2005.

الوطنية في عهد كلينتون، وإلى إعادة تنشيط برامج أنظمة الدفاع الصاروخي الضخمة[1] التي كان يفضّلها ريغان ومحاربو الحرب الباردة الآخرون. قال دوغلاس فايث، الذي كان نائب رامسفيلد في ذلك الوقت: «كان التهديد الآتي من الإرهاب الجهادي[2] موجوداً في قائمة اهتمامات الحكومة الأميركية في بداية[3] عهد إدارة بوش أوائل عام ٢٠٠١، لكن هذا الإرهاب حصل على قدرٍ أقل من الاهتمام الذي تثيره روسيا. التركيز على «الإرهاب» في الأيام الأولى للإدارة تمحور حول التهديدات التي تشكلها الدول القومية، مثل إيران، وسورية، وكوريا الشمالية، والعراق وإحداث تغيير في أنظمة هذه الدول». أمضى تشيني ورامسفيلد معظم أيام التسعينيات بالتآمر لإعادة رسم الخرائط في الشرق الأوسط، ولكن جهودهما لم تتركز على التهديد غير المتماثل للقاعدة وغيرها من المجموعات الإرهابية. كان العراق، وليس تنظيم القاعدة، هو هاجسهما. قال بول أونيل، وكان وزيراً سابقاً للخزانة: «منذ البداية، كنا نجهّز قضية[4] ضد صدام حسين، كما بحثنا كيفية إخراجه من الحكم وتحويل العراق الى بلدٍ جديد. إذا فعلنا ذلك فهذا من شأنه أن يحلّ كل شيء. كان الأمر الأهم هو العثور على طريقة للقيام بذلك. كان ذلك هو الانطباع السائد في ذلك الوقت»، كما أن الرئيس قال: «حسناً. ابحثوا لي عن وسيلة لفعل ذلك». أما رامسفيلد فقد قال بصراحة في أثناء الاجتماع الثاني الذي عقده مجلس الأمن القومي في الإدارة، والذي عُقد في ١ شباط/فبراير من العام ٢٠٠١: «ما نريده في حقيقة الأمر هو التفكير في طريقة للنيل من صدّام».

كانت المفارقة ـ وبالرغم من تبجّح رامسفيلد حول ضعف عهد كلينتون، واتهامات المحافظين الجدد بأن الديمقراطيين كانوا نائمين على عجلة القيادة مكتفين بمراقبة تنظيم القاعدة ـ أن رامسفيلد نفسه أنكر في البداية وجود تهديدٍ داهم من تلك الجماعة قبل الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. روى الصحافي بوب وودوارد تفاصيل اجتماعٍ عُقد يوم العاشر من تموز/يوليو ٢٠٠١، أي قبل شهرين من هجمات الحادي عشر من أيلول. التقى جورج تينيت، مدير وكالة الاستخبارات

(١) James M. Lindsay and Ivo H. Daalder, “The Bush Revolution: The Remaking of America’s Foreign Policy,” Brookings Institution, May 2003.

(٢) Douglas Feith, *War and Decision: Inside the Pentagon at the Dawn of the War on Terrorism* (New York: Harper, 2009), p. 1.

(٣) Ron Suskind, *The Price of Loyalty: George W. Bush, the White House, and the Education of Paul O’Neill* (New York: Simon and Schuster Paperbacks, 2004), p. 86.

(٤) Bob Woodward, *State of Denial: Bush at War, Part III* (New York: Simon and Schuster Paperbacks, 2006), p. 49.

المركزية، مع كوفر بلاك، رئيس مركز مكافحة الإرهاب CTC في وكالة الاستخبارات المركزية، في لانغلي بولاية فرجينيا. استعرض الرجلان المعلومات الاستخباراتية الأميركية الحالية فيما يخص بن لادن وتنظيم القاعدة. ذكر وودوارد أن بلاك «عرض هذه المسألة التي تشمل اعتراض الاتصالات، ومعلومات استخباراتية أخرى عالية السرية والتي تكشف عن تزايد احتمالات قيام تنظيم القاعدة بمهاجمة الولايات المتحدة قريباً. كانت تلك المعلومات عبارة عن كتلة هائلة من الأجزاء المتفرقة التي شكّلت قضيةً مقنعة إلى حد أن تينيت قرّر الذهاب هو وبلاك إلى البيت الأبيض على الفور». في ذلك الوقت كان تينيت يواجه صعوبة في جعل الآخرين يصدّقون وجود خطة تحرك فورية عند بن لادن. يعود ذلك جزئياً إلى أن وزير الدفاع دونالد رامسفيلد قد شكّك في جميع المعلومات الاستخبارية وعمليات التنصت التي قامت بها وكالة الأمن القومي. تساءل رامسفيلد: «هل يمكن أن يكون كل ذلك خداعاً كبيراً؟ يُحتمل أن يكون ذلك خطة لقياس ردود فعل الولايات المتحدة ودفاعاتها». اتصلّ تينيت، وبعد استعراض المعلومات الاستخباراتية مع بلاك، بمستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس من السيارة، وهو في الطريق إلى البيت الأبيض. قال وودوارد، عندما اجتمع بلاك وتينيت مع رايس في ذلك اليوم، بأنهما لم يستطيعا إقناع رايس. كانت رايس مهذبة، ولكنهما شعرا بأنها تريد إنهاء الاجتماع. قال بلاك في وقت لاحق: «كان الشيء الوحيد الذي لم نفعله هو عدم تفجير كل شيء في وجهها».

صدمت الطائرات التي يقودها خاطفو الحادي عشر من أيلول/سبتمبر برجي مركز التجارة العالمي والبنتاغون. لم يطل الأمر برامسفيلد وفريقه لتصوّر كيف أن مكافحة الإرهاب لم تقوّض خططهم إزاء العراق، بل إن الهجمات في واقع الأمر يُمكن أن توفر المبررات المنطقية لتنفيذها. يُحتمل أن الأهم من ذلك هو أن العزم الذي تكوّن في فترة ما بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر سمح لرامسفيلد وتشيني وجماعتهما بتحقيق الطموحات التي تمسّكا بها طويلاً للحصول على سلطةٍ تنفيذية كاملة، ومع حق غير محدود عملياً في شنّ الحروب عبر كل الحدود، ومع تبريرات في عقليهما تفيد بوجود تهديدٍ عالمي للأمن القومي. يعني ذلك أن الأهداف والخطط التي كانوا يتحدثون عنها همساً في تجمعات غير رسمية سوف تصبح، وفي وقتٍ قريب، السياسة الرسمية للولايات المتحدة.

ما إن شرع فريق الرئيس بوش الحربي بالتخطيط للرد على هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، حتى قام رامسفيلد بقيادة حملة لوضع العراق على قائمة المستهدفين على الفور. قدّم

فايث مذكرة إلى رامسفيلد أثناء اجتماع عُقد قبل اللقاء الأسبوعي مع بوش في عطلة ١٥ ـ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في كامب ديفيد. أوردت هذه المذكرة «الأهداف ذات الأولوية[١] القصوى التي سيتضمنها الرد الأولي»، على النحو التالي: تنظيم القاعدة، وحركة طالبان، والعراق. أخبرني الجنرال هيو شيلتون، رئيس هيئة الأركان المشتركة، وأكبر المستشارين العسكريين للرئيس بوش في ذلك الوقت بأن «البرنامج كان واضحاً جداً[٢] بدءاً من ليلة الحادي عشر من أيلول/سبتمبر». قال كذلك إن وولفويتز ورامسفيلد بدآ على الفور بالضغط من أجل الهجوم على العراق. تذكّر شيلتون بأنهما قالا: «نحن بحاجة إلى الهجوم على العراق. يتعيّن علينا الهجوم الآن». أضاف شيلتون: «لكن لم تكن هناك شذرة واحدة، ولا شذرة واحدة من الأدلة التي توحي بأن هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ترتبط بالعراق». أضاف قائلاً: «لكن طبول الحرب بدأت تُقرع في تلك الليلة». لم يحب الرجلان واقع مجيئي إلى المكتب في تلك الليلة مع بعض الخطط التي كانت لدينا للرد على هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، والتي لم تتضمن إحداها الهجوم على العراق». قال ريتشارد كلارك إنه في الثاني عشر من أيلول/سبتمبر طلب منه الرئيس بوش ثلاث مرات البحث عن «أي شذرة»[٣] من الأدلة التي تربط العراق بالهجمات. أرسل وولفويتز مذكرة استراتيجية إلى رامسفيلد جادل فيها بأنه حتى لو تواجدت «فرصة ١٠ في المئة[٤] من أن صدام حسين كان وراء هجوم الحادي عشر من أيلول/سبتمبر» فإن ذلك يعني أن «الأولوية القصوى يجب أن تعطى للقضاء على ذلك التهديد». وكان من الملتحقين بشيلتون في الحملة المعادية لغزو العراق واحدٌ من أسلافه، وزير الخارجية السابق كولين باول. اصطدم باول قبل عقدٍ من الزمن مع وولفويتز[٥]، الذي كان يشغل خلال حرب الخليج منصب وكيل وزارة الدفاع، وكذلك مع القادة المدنيين الإيديولوجيين الآخرين في البنتاغون، بشأن رغبتهم في إرسال قوات أميركية إلى بغداد لإسقاط صدام. لكن الفوز في ذلك الجدال كان لصالح باول والمحافظين التقليديين، مثل وزير الخارجية السابق جيمس بيكر وبرنت سكوكروفت. لكن الآن، ومع كون هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر جليةً في أذهان الجميع، سيتمكن وولفويتز والعقائديون الآخرون، من تحقيق أهدافهم.

---

(١) Feith, War and Decision, p. 51.

(٢) مقابلة المؤلف مع الجنرال هيو شيلتون، آذار/مارس ٢٠١١ «كان البرنامج في غاية الوضوح كل المعلومات والتصريحات المنسوبة إلى الجنرال شيلتون مأخوذة من مقابلة مع المؤلف، إلا إذا ذُكر خلاف ذلك.

(٣) Richard Clarke, *Against All Enemies: Inside America's War on Terror* (New York: Free Press, 2004), p. 32.

(٤) 9/11 *Commission Report*, pp. 335–336.

(٥) "The War Behind Closed Doors," *Frontline*, PBS, February 20, 2003.

قال شيلتون إن وولفويتز واصل في كامب ديفيد الضغط من أجل شن هجوم على العراق، وذلك بالرغم من أن شيلتون، وباول، وكبار مسؤولي الاستخبارات قالوا إنه لم يكن هناك أي دليل يشير إلى أن للعراق أي علاقة بالهجمات. أضاف شيلتون أن وولفويتز استغلّ الفرصة ليقول، مع تركيز المناقشة على أفغانستان، ومهاجمة الملاذ الذي يتخذه تنظيم القاعدة: «يتعيّن علينا استخدام هذا كسببٍ لمهاجمة العراق». كان الدكتور إميل نخله، وهو من كبار محلّلي وكالة الاستخبارات المركزية في ذلك الوقت، يطلع الرئيس خلال فترة ما بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر على أحدث المعلومات الاستخباراتية. واكب نخلة الوكالة لمدة عقد من الزمن، وكان قد أمضى قدراً كبيراً من هذه الفترة في السفر تحت غطاء أكاديمي إلى البلدان الإسلامية في جميع أنحاء العالم. كان نخلة بمثابة جنرال بثلاث نجوم في الوكالة، وذلك بعد أن بدأت وكالة الاستخبارات المركزية برنامج التحليل السياسي الاستراتيجي الإسلامي، وكان باحثاً مقيماً يعمل على دراسة الحركات الإسلامية وحكومات الشرق الأوسط المتشدّدة. أخبرني نخلة أنه نهض في إحدى المرات التي كان رامسفيلد وتشيني يضغطان فيها لشنّ هجومٍ على العراق وقال لهما: «إذا كنتما تريدان الهجوم على ذلك الرجل [صدّام] من أجل تسوية كل الحسابات فافعلا ذلك، لكننا لا نمتلك أيّ معلوماتٍ تربط صدام بالقاعدة، أو أي منظماتٍ إرهابية أخرى، كما أننا لا نمتلك أي معلومات واضحة[1] حول أسلحة الدمار الشامل». قال نخلة بعد الاجتماع الأول من سلسلة اجتماعات تلت الحادي عشر من أيلول/سبتمبر: «استنتجت مع محلّلين آخرين أنهما سوف يشنّان الحرب. لم يعد هناك من مجالٍ للتراجع، بغض النظر عما تعرضه الوكالة». سبق للرئيس بوش أن وضع جانباً كل المناقشات التي دارت حول العراق، وذلك لأنه تعهّد عندما كان مرشحاً بعدم البدء في تطبيق سياسة «بناء الأمة». قال إنه يريد البدء في سياسة خارجية «متواضعة»[2]، لكن آراءه هذه سرعان ما تغيّرت.

تطلبت عملية جمع «أدلة» كافية عن برنامجٍ عراقي ناشطٍ لأسلحة الدمار الشامل WMD،

(١) «لا نمتلك أي معلومات واضحة»، مقابلة المؤلف مع الدكتور إميل نخلة في شباط/فبراير، ٢٠١٢. التفاصيل عن حياة الدكتور نخلة المهنية مأخوذة من مقابلات المؤلف. أما المعلومات عن أبحاث الدكتور نخلة في وكالة الاستخبارات المركزية فيمكن العثور عليها في سيرة حياته الموجودة في the American Foreign Policy Project, accessed October 5, 2012, http://americanforeignpolicy.org/iran-experts/emile-nakhleh.

(٢) السياسة الخارجية «المتواضعة» نسخة مصورة عن المناظرة التي جرت بين جورج دبليو بوش وآل غور Wake Forest University, Winston-Salem, North Carolina, October 11, 2000, www.debates.org/index.php?page=october-11-2000-debate-transcript.

بعض الوقت، وأكثر من اثنتي عشرة زيارة[1] قام بها تشيني ورئيس هيئة موظفيه، «سكوتر» ليبي، إلى مقر وكالة الاستخبارات الأميركية، وذلك قبل البدء بتنفيذ الخطط المتعلقة باجتياح العراق. لكن تشيني وفريقه انشغلا في هذا الوقت في حربٍ ضد فكرة إشراف الحكومة على الحرب والمسؤولية تجاهها. أثارت عمليات وكالة الاستخبارات الأميركية والقوات الخاصة في أفغانستان ضجة كبيرة في البداية. يعني ذلك أنه بينما كانت حرب أفغانستان تستثير عناوين رئيسة مدهشة تهلّل لسرعة الحملة الأميركية ضد حكومة طالبان الضعيفة، وحزم تلك الحملة، كان تشيني ورمسفيلد ومساعديهما من المحافظين الجدد منشغلين بالتخطيط لحربٍ عالمية. كان من المحتمل أن تمتد هذه الحملة إلى داخل البلاد مع عمليات تنصت هاتفية من دون الحصول على إذنٍ رسمي، وحملات اعتقالٍ جماعية[2] للعرب، والباكستانيين، والمهاجرين المسلمين الآخرين، وخرقٍ هائل لحقوق المواطنين الأميركيين المدنية. تطلبت عملية شن الحرب إلغاء بيروقراطية الإشراف، والتلاعب بها، بالإضافة إلى إلغاء المحاسبة القضائية التي تراكمت مع الإدارات المتعاقبة. يعني ذلك فتح المجال أمام مجموعة من التكتيكات التي استُخدمت من قبل، والتي يُمكن استخدامها الآن بدرجةٍ غير مسبوقة: العمل السري، والعمليات السوداء black operations، والسجون السرية، وعمليات خاطفة، والتي ترقى في بعض الحالات إلى عمليات اغتيال يُطلق عليها اسم «استهداف في غاية الأهمية».

فرض الرئيس كلينتون ـ الذي جاء بعد فترتَي حكم ريغان ـ بوش اللتين شهدت فيهما العمليات السرية شوائب عدة ومنها فضيحة إيران ـ كونترا، آليات رقابة، كما أنشأ نظاماً قضائياً صارماً[3] للمصادقة على العمليات السرية الخطيرة. فرضت هذه الآليات أن يمرّ اقتراح كلينتون، أو مستشاره للأمن القومي، القيام بعملٍ سري: إلى وكالة الاستخبارات المركزية أولاً، حيث يقوم

(١) أكثر من اثنتي عشرة زيارة: أوردت بعض التقارير أن تشيني أجرى نحو اثنتي عشرة زيارة إلى مقر وكالة الاستخبارات المركزية، بينما أوردت تقارير أخرى أن الرقم أقل من ذلك بقليل. أورد تقرير دوبوز وبرنشتاين أن «تشيني قام بثماني زيارات على الأقل، وربما خمس عشرة» زيارة، وذلك بالاستناد إلى مقابلات في وكالة الاستخبارات المركزية، وذكرت التقارير أن ليبي كان يتردد إلى المكان أكثر منه. انظر Tom Hamburger and Peter Wallsten *(Los Angeles Times)*, "Cheney's Tussles with CIA Are Subtext of Leaker Probe; Vice President's Skeptical View of Intelligence Agency Dates Back to the Late 1980's," *Baltimore Sun*, October 21, 2005; Lou Dubose and Jake Bernstein, *Vice: Dick Cheney and the Hijacking of the American Presidency* (New York: Random House, 2006, Kindle edition).

(٢) Martha Mendoza (AP), "One Man Still Locked Up from 9/11 Sweeps," *Washington Post*, October 14, 2006.

(٣) تفاصيل طريقة إدارة كلينتون للمصادقة على الأعمال السرية مأخوذة من المقالة: Joshua A. Bobich, "Note: Who Authorized This?! An Assessment of the Process for Approving U.S. Covert Action," *William Mitchell Law Review* 33 (3) (April 10, 2007): 1111–1142, 1126.

المستشار العام للوكالة بمراجعة قانونية ذلك الاقتراح قبل تقديمه إلى مراجعة إضافية (ولربما اقتراح تعديلاتٍ عليه بنتيجة المراجعة القانونية) على يد لجنتين منفصلتين تابعتين للوكالة: لجنة تخطيط العمليات السرية، ولجنة مراجعة الأعمال السرية. أما بعد انتهاء اللجنتين من مراجعة العمل السري وإجراء التعديلات المقترحة عليه، فإنه يُعاد بعد ذلك إلى المستشار العام للوكالة قبل إعادته إلى البيت الأبيض. يوضع الاقتراح هناك أمام الفريق العامل المشترك بين الوكالات للعمليات السحرية IWGCA، وهي اللجنة التي تتألف من وكالات مختلفة في الفرع التنفيذي من السلطة. وتقوم هذه اللجنة بمراجعة العواقب المُحتمَلة للعمل السري المقترح، ومراجعته قانونياً للمرة الثانية. تقدم المراجعة النهائية التي يقوم بها رؤساء الوكالات المعنية ونوابهم إلى الرئيس للمصادقة عليها. كانت المصادقة على هذه الأعمال نادرة.

أما عندما أقسم الرئيس بوش اليمين القانونية في أوائل العام ٢٠٠١، فقد أوضحت إدارته بأنها تنوي الإبقاء على عددٍ كبيرٍ من هذه المراجعات والتدقيقات. عكَسَ الأمر الرئاسي للأمن القومي، نظام عهد كلينتون للمصادقة على الأعمال السرية. لكن بوش طلب من مستشارة الأمن القومي[١]، كوندوليزا رايس، في شهر آذار/مارس أن تطلب من وكالة الاستخبارات المركزية «تحضير سلسلة جديدة من المصادقات[٢] على العمل السري في أفغانستان». بدأ كلارك ونظراؤه في وكالة الاستخبارات المركزية الذين يديرون «وحدة بن لادن» في تحضير الأعمال السرية التي يُمكن أن تستهدف القاعدة، في الوقت الذي اقترحت فيه الإدارة زيادة تمويل وكالة الاستخبارات المركزية لمكافحة الإرهاب[٣]. ضغط كلارك كثيراً لصالح شن ضربةٍ انتقامية ضد القاعدة، وذلك رداً على تفجير المدمرة الأميركية يو. أس. أس كول الذي قامت به القاعدة في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠٠، قبالة ساحل اليمن. تضمن عدد كبير من الخطط استهداف قيادة القاعدة في أفغانستان، أي كما كان الأمر في عهد كلينتون. لكن مع نهاية شهر أيار/مايو، اجتمعت رايس وتينيت مع كلارك، وكوفر بلاك، ورئيس وحدة بن لادن، بهدف مناقشة «أخذ مبادرة الهجوم»[٤] على القاعدة. كانت وكالة الاستخبارات الأميركية تقوم بأنشطة إرباكٍ ضد بن لادن في ذلك الوقت، لكن المسؤولين

---

(١) المرجع نفسه ص. ١١٢٦؛ Memorandum from Gerorge W. Bush, "Subject Organization of the National Security Council System," February 13, 2001، تُعرف المذكرة أنها التوجيه الرئاسي رقم ١ للأمن القومي (NSPD-1) لكن بالرغم من أن هذه المذكرة التي نُزعت عنها السرية لا تذكر أي شيء عن العمل السري بشكلٍ محدد، إلا أنها توحي بالمحافظة على معظم هيكلية نظام الأمن القومي.

(٢) 9/11 *Commission Report*, p. 210.

(٣) المصدر نفسه، ص. ٢٠٢.

(٤) المصدر نفسه، ص. ٢٠٤

أجمعوا على أنهم بحاجة إلى خطة تهدف إلى «قصم ظهر» القاعدة. وافق المجتمعون كذلك على تقديم مساعداتٍ سرية إلى أوزبكستان[1]، لكنهم امتنعوا عن تقديم أي دعم مهم إلى التحالف الشمالي والمجموعات الأخرى المعادية لطالبان داخل أفغانستان. يعني ذلك أنّ المسؤولين تابعوا نهج إدارة كلينتون تجاه القاعدة وأفغانستان، مع أنهم زادوا التمويل، ودرجة التركيز على الوضع.

وُزّعت نسخ من مسوّدة التوجيه الرئاسي للأمن القومي الجديد، والذي يتعلق بمحاربة الإرهاب NSPD في شهر حزيران/يونيو. ووصف مستشار وكيل الأمن القومي، ستيفن هادلي، البرنامج المقدّم إلى لجنة الحادي عشر من أيلول/سبتمبر بأنه «طموحٌ بشكلٍ واضح»[2]، بما يحتويه من جهدٍ على مدى سنواتٍ عديدة بحيث يشمل «كل أدوات القوة القومية»، بما في ذلك برنامج عملٍ سري بعيد المدى. لكن الأمر تطلب خمسة اجتماعاتٍ إضافية[3] على مستوى الوكلاء قبل تقديمه إلى المدراء. استنتجت[4] لجنة لنواب مجلس الأمن القومي في أحد تلك الاجتماعات التي عُقدت في شهر آب/أغسطس من العام ٢٠٠١ أنه «يحق لوكالة الاستخبارات المركزية، من الناحية القانونية، قتل بن لادن أو أحد نوابه» بواسطة غارة تقوم بها طائرة من دون طيار[5].

وبالرغم من أن استخدام الطائرات من دون طيار أصبح أخيراً أحد ثوابت وسائل القتل المستهدف الأميركي، إلا أنه حدث انقسام كبير في أوساط فريق بوش لمكافحة الإرهاب حول هذا الموضوع قبل الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. يُذكر أنه في السنة الأخيرة من عهد إدارة كلينتون بدأت الولايات المتحدة بإطلاق الطائرات من دون طيار فوق أفغانستان من قاعدة أميركية سرية يُطلق عليها اسم K2[6] في أوزبكستان. بدأ في ذلك الحين العمل على برنامجٍ لتطوير طائرات مسيرة مسلحة، لكنه لم يكن قابلاً للبدء به بعد[7]. جادل كوفر بلاك[8] في أن الطائرات

(١) Commission 9/11 report, p. 203.

(٢) المصدر نفسه، الصفحتان ٢٠٤، ٢٠٥.

(٣) الشهادة المحضرة للوزير دونالد رامسفيلد لإلقائها أمام اللجنة القومية حول الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة، ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٤.

(٤) Commission 9/11 report, p. 212.

(٥) المصدر نفسه، ص. ١٩٠

(٦) مقابلة المؤلف مع مصدر استخباراتي في الجيش، شباط/فبراير ٢٠١٠.

(٧) Bill Yenne, *Attack of the Drones: A History of Unmanned Aerial Combat* (St. Paul, MN: Zenith Press, 2004), p. 86 يقول يني، في ١٦ شباط/فبراير، ٢٠٠١، وخلال التجارب التي جرت في قاعدة نيليس الجوية، تمكنت إحدى طائرات بريداتور من إطلاق صاروخ أي. جي أم هيلفاير C١١٤ على أحد الأهداف. يعني ذلك أن فكرة تحويل بريداتور إلى مفترسة [طائرة تقصف أهدافاً] قد تحققت».

(٨) Commission 9/11 report, pp. 190, 211.

المسيرة يجب ألّا تُستخدم حتى للتجسّس، واقترح أن تنتظر الإدارة حتى يتم تسليح هذه الطائرات. وأشار بلاك إلى أن طائرة بريداتور شوهدت فوق الأراضي الأفغانية في العام ٢٠٠٠، وهو الأمر الذي دفع حكومة طالبان إلى استدعاء طائرات الميغ المقاتلة. أكّد بلاك: «لا أعتقد أن الفائدة المحتملة لعمليات الاستطلاع تفوق المخاطرة بإيقاف البرنامج عندما تقوم طالبان بعرض طائرة بريداتور محطمة أمام كاميرا محطّة سي. أن. أن»[١]. قررت الإدارة في نهاية الأمر تأجيل استخدام الطائرات من دون طيار[٢] في عمليات الاستطلاع فوق أفغانستان إلا إذا كان بالإمكان تسليحها بحيث تتمكن من تنفيذ الغارات. لكن بينما كان بلاك وكلارك وآخرون من ضمن فريق مكافحة الإرهاب يضغطون بشدة باتجاه استخدام طائرات بريداتور في النهاية من أجل تنفيذ عمليات القتل المستهدف، كانت القيادة العليا في وكالة الاستخبارات المركزية تعبّر عن خوفه من شأن تنفيذ برنامجٍ كهذا، وكان الأمر شبيهاً بالخوف الذي عبّر عنه فريق مكافحة الإرهاب في عهد كلينتون إزاء تحضير قوائم استهداف [الأشخاص] أميركية. أوردت لجنة الحادي عشر من أيلول/سبتمبر أن تينيت «تساءل على وجه الخصوص ما إذا كان يتعيّن عليه، وبصفته مدير الاستخبارات الأميركية، تشغيل طائرة بريداتور مسلحة. قال لنا «إنه ميدانٌ جديد لنا»[٣]. طرح تينيت أسئلة مهمة: ما هو هرم القيادة؟ ومن يتحمّل مسؤولية إطلاق الرصاصة الأولى؟ وهل يشعر قادة أميركا بالارتياح لأن وكالة الاستخبارات الأميركية تقوم بهذا العمل متجاوزة حدود القيادة والسيطرة العسكريتين؟» قال تشارلز ألين الذي كان نائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية لشؤون التجمع[٤] من العام ١٩٩٨ وحتى العام ٢٠٠٥، إنه سوف يكون مسروراً والرجل رقم ٣ في الوكالة، أ. ب. «بازي» كرونغارد،[٥] عندما يُطلق أي واحد منهما الطلقة الأولى، لكن تينيت كان مذهولاً. أضاف كذلك أن أياً من موظفي وكالة الاستخبارات المركزية لا يمتلك صلاحية استخدام الطائرات من دون طيار بهدف قتل الناس بالجملة، وحتى الإرهابيين منهم.[٦]

فيما كانت هذه المناقشات تدور داخل الوكالة، لم تبادر إدارة بوش إلى عقد اجتماع

---

(١) Commission 9/11 report، ص ٢١١، حصلت اللجنة على المذكرة التي أرسلها كوفر بلاك إلى ريتشارد كلارك، ٢٥ كانون الثاني/يناير، ٢٠٠١

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) "The Honorable Charles E. Allen, Principal," Chertoff Group, accessed October 5, 2012, http://chertoff-group.com/bios/charles-allen.php.

(٥) 9/11 *Commission Report*, p. 211.

(٦) المصدر نفسه، ص. ٢١٣.

«لكبار المدراء» بهدف مناقشة الخطر الذي تمثله القاعدة قبل أسبوعٍ من هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. لكن عُرضت، وبشكلٍ رسمي، مسوّدة توجيهٍ رئاسيٍ بشأن الأمن القومي في الاجتماع الذي عُقد في الرابع من أيلول/سبتمبر تمهيداً لتقديمها إلى بوش لتوقيعها. أبلغت كوندوليزا رايس[1]، وكانت مستشارة الأمن القومي في ذلك الوقت، الرئيس بوش بأن تطبيق هذا البرنامج الطموح سوف يستغرق نحو ثلاث سنوات. تابع هادلي في العاشر من أيلول/سبتمبر الضغط على[2] تينيت، مدير الوكالة،[3] من أجل تحضير[4] مسودات[5] التفويض القانونية «من أجل تنفيذ برنامج العمل السري الواسع» الوارد في مسوّدة التوجيه الرئاسي. أمره هادلي كذلك بتحضير النتائج التي تدعو إلى المصادقة على سلسلةٍ واسعة من الأنشطة السرية الأخرى، بما في ذلك القبض على أفراد القاعدة، أو استخدام القوة القاتلة «ضد عناصر القيادة والسيطرة» فيها. أورد تقرير لجنة التحقيق في أحداث ١١ أيلول/سبتمبر أن هذا المقطع من شأنه إلغاء مفعول الوثائق التي ظهرت في عهد كلينتون، وبحيث يتعيّن أن تكون من الاتساع بما يكفي، «لتغطية أيّ أعمالٍ سرية متعلقة بأسامة بن لادن، والتي يجري التفكير فيها». وبالرغم من أن إدارة بوش كانت تعمل على توسيع مجال استخدام القوة القاتلة المقبول ضد بن لادن وكبار مساعديه، إلا أن هذه العملية ترافقت مع الخوف ذاته الذي ظهر في حقبة كلينتون بشأن منح صلاحيات كاسحة باستخدام القوة القاتلة. كانت إدارة بوش قد انطلقت في مسارٍ مشابه لذلك الذي اتخذته إدارة كلينتون، وحاولت التحايل على الحظر المفروض على عمليات الاغتيال، وعلى شرط الحصول على مراجعةٍ دقيقة لكل عملية قاتلة مقترحة.

لكن كل ذلك تغيّر في ١١ أيلول/سبتمبر.

تهاوى برجا مركز التجارة العالمي إلى الأرض، وتهاوى معهما نظام الإشراف والمراجعة الذي كانت تخضع له العمليات السرية القاتلة، وهو النظام الذي أُنشئ بكل عناية خلال العقد الفائت من السنين.

«الأزمة فقط ـ سواءً أكانت حقيقية أم مفترضة ـ هي التي تولّد التغيير الحقيقي». هذا ما كتبه

(١) 9/11 *Commission Report*, Ibid.

(٢) المصدر نفسه، ص. ٢١٤.

(٣) Milton Friedman, *Capitalism and Freedom*, 40th anniv. ed. (Chicago: University of Chicago Press, 2002), Preface, 1982, p. xiv.

(٤) Naomi Klein, *The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism* (New York: Picador, 2007), p. 14.

(٥) Nina Easton, "Why Is Dick Cheney Smiling?" Money.CNN.com, November 25, 2007.

رمز المحافظين ميلتون فريدمان في كتابه الرأسمالية والحرية. كان فريدمان مستشاراً بارزاً لإدارات الجمهوريين المتعاقبة، كما امتلك تأثيراً كبيراً في مسؤولين كثيرين في إدارة بوش. أشرف ميلتون كذلك على رامسفيلد في وقتٍ مبكرٍ من حياته المهنية، كما أن تشيني، والمحافظين الجدد البارزين الآخرين في الإدارة، كانوا يطلبون مشورته بصورةٍ منتظمة. قال فريدمان: «عندما تحدث أزمةٌ[1] ما فإن الإجراءات المتخذة تعتمد على الأفكار التي تدور من حولها. أعتقد أن هذه هي مهمتنا الأساسية: تطوير بدائل عن السياسات الموجودة، وإبقاء هذه البدائل حية ومتوافرة إلى أن يصبح المستحيل سياسياً محتماً سياسياً».

كانت هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، والدعم شبه الإجماعي من الكونغرس الذي يسيطر عليه الديمقراطيون، فرصةً عظيمةً لجعل أفكار كبار المسؤولين في مجلس الأمن القومي، والمسؤولين عن شؤون الدفاع ـ والذين أمضوا سنوات عهد كلينتون الثماني، وما يزيد عنها، في تطوير تلك البدائل ـ أفكاراً محتمة. ورد توقّعٌ مرعب للأمور التي سوف تحدث عند المحافظين الجدد العاملين في مشروع القرن الأميركي الجديد والذين أكدوا في تقريرهم الذي صدر قبل نحو سنة من وقوع هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، والذي حمل عنوان «إعادة بناء دفاعات أميركا»، أن «عملية التغيير، وبالرغم من أنها سوف تجلب تحوّلاً ثورياً، إلا أنه يُحتمل أن تأخذ وقتاً طويلاً في غياب حادثة كارثية مساعِدة، مثل بيرل هاربور جديدة»[2]. يُحتمل أن تشيني ورامسفيلد لم يتمكّنا من توقّع حدوث هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، لكن تبيّن أنهما ماهران في استغلال هذه الهجمات. قال فايث: «كانت هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر واحدة من أحداث التاريخ التي امتلكت قوة كافية لتحفيز أفكارٍ جديدة، وإرباك المستكينين إلى الهدوء. ولّدت هذه الأحداث فرصةً تكفي لإعطاء عددٍ كبيرٍ من الناس ـ الأصدقاء والأعداء، سواءً في الولايات المتحدة أو خارجها ـ منظوراً جديداً. إننا، أي أنا ولفوويتز ورامسفيلد نعتقد أنه يتوجب على الرئيس استخدام مركزه القوي»[3].

ينص الدستور على أن الكونغرس، وليس الرئيس، هو الذي يمتلك الحق في إعلان الحرب. لكن بعد مرور ٧٢ ساعة على هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر أخذ الكونغرس خطوة حاسمة، لكنه أخذها في اتجاهٍ مختلف. أعطى مجلس النواب ومجلس الشيوخ في جلسة عقداها في ١٤ أيلول/سبتمبر، الرئيس بوش مجالاً غير مسبوق لشن حربٍ عالمية، كما أقر تفويض استخدام

(١) Friedman, *Capitalism and Freedom*, Preface, 1982, p. xiv.

(٢) "Rebuilding America's Defenses," p. 51.

(٣) Feith, War and Decision, p. 51.

القوات العسكرية AUMF. وتضمّنت هذه الصلاحيات «يفوّض الرئيس استخدام كل القوة الضرورية والمناسبة[١] ضد الدول، والمنظمات، أو الأشخاص الذين يقرّر أنهم خططوا، أو أجازوا، أو ارتكبوا، أو ساعدوا على ارتكاب الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر، أو حتى تلك الدول التي أوت تلك المنظمات أو الأشخاص، وذلك بهدف منع تلك الدول، أو المنظمات، أو الأشخاص من القيام بأي أعمالٍ إرهابية دولية ضد الولايات المتحدة في المستقبل». اعتبرت الإدارة أن استخدام عبارة «أشخاص» في ذلك التفويض بمثابة ضوءٍ أخضر لتنفيذ اغتيالات. وأقرّ هذا التفويض مع معارضة صوتٍ واحدٍ فقط في مجلس النواب، ومن دون أي معارضة[٢] في مجلس الشيوخ. أما صوت «لا» ضد تفويض القوة العسكرية فقد كان صوت نائبة كاليفورنيا الليبرالية من الحزب الديمقراطي، باربرا لي. أعلنت لي بصوتٍ مرتعشٍ بينما كانت تتحدث من منصة مجلس النواب في ذلك اليوم: «يتعيّن على بعضنا استخدام ضبط النفس[٣]، ومهما كان ذلك الصوت صعباً. أضافت لي في الملاحظات التي قدّمتها بأنه يتعيّن على بعض النواب أن يقولوا: دعونا نتريث للحظة لكي نفكّر في عواقب أعمالنا اليوم. دعونا نتفهّم تلك العواقب بشكلٍ أكمل... يتوجّب علينا عدم الشروع في حربٍ مفتوحة من دون أن نمتلك استراتيجية للخروج منها[٤]، ولا هدفاً محدداً». كان خطاب لي الذي استغرق دقيقتين من الزمن بمثابة أقصى مدى وصلت إليه معارضة الكونغرس لإعطاء الصلاحيات الكاسحة التي طلبها البيت الأبيض لشن الحرب.

استفادت إدارة بوش من الموافقة الشاملة والكاسحة التي أعطاها الحزبان لشن حربٍ غير محدودة على عدوٍ لا دولة له، وهكذا أعلنت الإدارة العالم ميداناً لحروبها. أعلن ديك تشيني في برنامج لقاء مع الصحافة في محطة إن.بي.سي NBC والتي أجريت في ١٦ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠١، ولمّح فيها إلى ما يُمكن أن يحدث: «يتعيّن علينا العمل، بالرغم من ذلك، من المجهول. يتعيّن علينا قضاء بعض الوقت في ظلال عالم الاستخبارات[٥]. يتعيّن عمل شيء كثيرٍ هنا بطريقةٍ هادئة،

(١) Joint Resolution to Authorize the Use of United States Armed Forces Against Those Responsible for the Recent Attacks Launched Against the United States, Pub. Law 107-40, Sec. 2 (2001).

(٢) Richard F. Grimmett, “Authorization for Use of Military Force in Response to the 9/11 Attacks (P.L. 107-40): Legislative History,” Congressional Research Service, updated January 16, 2007.

(٣) شريط فيديو على يوتيوب، ٢:١٩، مقطع من النقاش سبق طرح مشروع “Barbara Lee’s 9/14/01 Speech,” “Authorization for Use of Military Force,” September 14, 2001, posted by “OneVoice- PAC,” September 12, 2007, www.youtube.com/watch?v=Zh_sxilhyV0.

(٤) خطاب محضّر للنائبة باربرا لي، في معرض معارضتها لاستخدام القوة في أفغانستان، ١٤ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠١.

(٥) نسخة مصورة، مقابلة مع نائب الرئيس ريتشارد تشيني، Meet the Press, NBC, September 16, 2001.

ومن دون أي مناقشة، وباستخدام الموارد والطرق المتوافرة لوكالات استخباراتنا، هذا إذا أردنا أن ننجح». وقّع الرئيس، وعلناً، قانون التفويض باستخدام القوة العسكرية في ١٨ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠١، لكن الأمر الذي وقّعه سراً في اليوم السابق كان أكثر أهمية. منح هذا التوجيه الرئاسي السري[1]، والذي بقي سرياً، وكالة الاستخبارات المركزية صلاحية القبض على المتطرفين المشتبه بهم، وسجنهم، في أنحاء العالم كافة، وهو الأمر الذي سيؤدي في وقتٍ لاحق إلى إنشاء شبكة يشير إليها مسؤولو الإدارة في اتصالاتهم الداخلية بأنها «مواقع سوداء» والتي يُمكن استخدامها في حبس السجناء والتحقيق معهم. ألغى هذا التوجيه الرئاسي كذلك عوائق الإشراف والتحقيقات الجارية داخل الوكالة من أمام الموافقة على عمليات القتل المستهدف. ويُحتمل أن الأهم من كل ذلك كون هذا التوجيه أنهى عملية توقيع الرئيس على كل عملية قتلٍ سرية بمفردها. استنتج محامو الإدارة أن الحظر على عمليات القتل لا ينطبق على الأشخاص المصنّفين «إرهابيين»، وهو الأمر الذي يعطي وكالة الاستخبارات المركزية مجالاً أوسع بكثير للمصادقة على استمرار عمليات القتل. أراد الرئيس بوش في البداية أن تتولى وكالة الاستخبارات المركزية زمام المبادرة، كما حاز الرجل المؤهل للقيام بهذه المهمة.

أمضى كوفر بلاك حيزاً كبيراً من وظيفته في ظلال أفريقيا. بذل مجهوداً كبيراً في زامبيا أثناء الحرب الروديسية، وبعد ذلك في الصومال وجنوب أفريقيا[2]، أثناء الحرب الشرسة التي شنّها النظام العنصري ضد الغالبية السوداء من السكان. عمل بلاك في الفترة التي أمضاها في الزيار[3] [جمهورية الكونغو] في برنامج تسليح سري أعدّته إدارة ريغان يهدف إلى تسليح القوات المعادية للشيوعية في أنغولا. أما في أوائل التسعينيات من القرن السابق فقد أظهر بلاك، وقبل معظم العاملين في وحدة مكافحة الإرهاب، اهتماماً ببن لادن، كما أعلن أنه يمثّل تهديداً كبيراً يستدعي التخلص منه. عمل بلاك منذ العام ١٩٩٣ وحتى العام ١٩٩٥ في السفارة الأميركية في الخرطوم،

---

(١) Woodward, Bush at War, pp. 75, 101 يلخص ودوارد اقتراحاً سابقاً قدّمه مدير وكالة الاستخبارات المركزية جورج تينيت خلال الاجتماعات التي عُقدت في كامب ديفيد تحت عنوان «الذهاب إلى الحرب»، وهو الاقتراح الذي يتضمن صلاحيات الاعتقال واستخدام القوة القاتلة ضد أعضاء تنظيم القاعدة. كتب ودوارد أن تبليغ ١٧ أيلول/سبتمبر «أجاز كل الخطوات التي اقترحها تينيت في كامب ديفيد».

(٢) Steve Coll, *Ghost Wars: The Secret History of the CIA, Afghanistan, and Bin Laden, from the Soviet Invasion to September 10, 2001* (New York: Penguin Press, 2004), p. 267. وقد صدرت الترجمة العربية لهذا الكتاب عن شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بعنوان «حروب الأشباح» السجلّ الخفي لِـ «السي.آي.إيه.»، لِـ «أفغانستان» ولِـ «بن لادن».

(٣) المصدر نفسه.

السودان، بوصفه رئيس محطة وكالة الاستخبارات المركزية[1]، وذلك تحت غطاء دبلوماسي. كان بن لادن في السودان بدوره في ذلك الوقت، وكان منشغلاً في إنشاء شبكته الدولية، وهي الشبكة التي وصفتها الوكالة في نهاية جولة بلاك بأنها «مؤسسة فورد للإرهاب الإسلامي السني»[2]. عمل عملاء بلاك الذين كانوا يلاحقون بن لادن بموجب «توجيه عمليات»[3] صادرٍ في عهد الرئيس كلينتون، والذي حدّد مهمتهم بتجميع المعلومات الاستخباراتية عن بن لادن وشبكته. أراد بلاك الحصول على صلاحية تخوله قتل ذلك الملياردير السعودي، لكن إدارة كلينتون لم تكن قد وقّعت بعد[4] تفويض السماح بعمليات القتل lethal finding، وهو الأمر الذي فعلته أخيراً بعد تفجير السفارتين الأميركيتين[5] في أفريقيا في العام ١٩٩٨ قال بيل واه وهو أحد عملاء وكالة الاستخبارات المركزية السريين، والذي عمل عن قرب مع بلاك في السودان: «لكن للأسف كان السماح بعمليات القتل ـ التي تدعى رسمياً المطاردات القاتلة ـ أمراً محظوراً. كنا مجبرين في أوائل التسعينيات من القرن الماضي على الالتزام بالمشورة القانونية غير الصائبة [المشؤومة]، وإرادة أصحاب النوايا الطيبة [التي تقرب من السذاجة]». كان من بين الأفكار المرفوضة التي قدّمها واه خطة مزعومة لقتل بن لادن في الخرطوم، ورمي جثته[6] في السفارة الإيرانية، وذلك في محاولةٍ لوضع اللوم على طهران، وهي الفكرة التي قال واه إن بلاك «أحبها».

بدأ بلاك في الأيام الأولى من إدارة بوش التحرك مجدداً للحصول على موافقة تسمح له بملاحقة بن لادن. قال لورنس ولكرسون، الذي عمل بصفة رئيس هيئة موظفي كولين باول في تلك الفترة: «اعتاد المجيء إلى مكتبي[7] كي يقص عليّ أخبار تلك الأوقات التي حاول فيها أن يفعل شيئاً ما بشأن أسامة بن لادن، وذلك في فترة ما قبل الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. أخبرني بأن بلاك قال إنه «لم يستطع أن يفعل شيئاً، وذلك بسبب فقدان الشجاعة عند [قوة] دلتا، وفقدان الكفاءة البيروقراطية في وكالة الاستخبارات المركزية». وقال ولكرسون إن بلاك أبلغه بأنه «في

(١) التمهيد: Steve Coll, Ghost War.

(٢) المصدر نفسه، ص. ٢٧١.

(٣) المصدر نفسه، ص. ٢٦٧.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) Bill Waugh with Tim Keown, *Hunting the Jackal: A Special Forces and CIA Ground Soldier's Fifty-Year Career Hunting America's Enemies* (New York: William Morrow, 2004), p. 143.

(٦) Robert Young Pelton, *Licensed to Kill: Hired Guns in the War on Terror* (New York: Three Rivers Press, 2006), p. 28.

(٧) مقابلة أجراها المؤلف مع الكولونيل المتقاعد لورنس ويلكرسون، في أيار/مايو ٢٠١١

كل مرة قدموا فيها فرصةً إلى دلتا، على سبيل المثال، كانوا يأتون بلائحة الأسئلة التي يُطلب منه الإجابة عنها. كانت الأسئلة تماثل «كم عدد المسامير في الباب؟» و«ما هو نوع القفل في الباب؟» و«أعطنا الرقم المتسلسل للقفل»، وأشياء مثل هذه، وهي أمور تُعتبر معتادة لدى قوات العمليات الخاصة SOF عندما لا تريد أن تفعل شيئاً». لكن بلاك شعر بالارتياح بعد وقتٍ قصير عندما تلاشت جميع هذه العوائق كلياً.

كان الرئيس بوش في مزرعته في كراوفورد، تكساس[١]، يوم ٦ آب/أغسطس، ٢٠٠١، وهناك تسلّم الملخّص الرئاسي اليومي، والذي حمل عنوان» تصميم بن لادن على تنفيذ ضربة في الولايات المتحدة»[٢]. أتى الملخّص مرتين على إمكانية إقدام نشطاء القاعدة على خطف طائرات، وأضاف أن معلومات مكتب التحقيقات الفدرالية، «تشير إلى أنماطٍ من الأنشطة المشبوهة [في الولايات المتحدة] وهي تتوافق مع تحضيراتٍ لخطف طائرات، أو أنواع أخرى من الهجمات، بما في ذلك استطلاعٌ أجريَ حديثاً على أبنية فدرالية في نيويورك». ألقى بلاك خطاباً في البنتاغون بعد مرور تسعة أيام أمام اجتماع لمكافحة الإرهاب. قال بلاك: «سوف نتلقى ضربةً قريباً،[٣] وسوف يموت عددٌ كبير من الأميركيين، ويُمكن أن يحدث ذلك داخل الولايات المتحدة».

أعاد بوش وتشيني بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر كتابة قواعد اللعبة. لم يعد بلاك مضطراً للضغط كثيراً على أي شخص كي يحصل على إذنٍ لتنفيذ العمليات القاتلة، وهو الذي قال: «توحي لي مشاعري الشخصية بأن الأمر بدأ الآن رسمياً. يشبه الوضع رؤية كلب حراسة في مستودع خردة، والذي سرعان ما أُطلق سراحه. لكنني لم أتمكن من الانتظار»[٤]. لخّص بلاك في أول اجتماع عقده مع الرئيس بوش بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر كيف ستنتشر القوات التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية في أفغانستان بهدف ملاحقة بن لادن وأنصاره. أضاف بلاك متوعداً: «عندما ننتهي منهم ستهرع أسراب الذباب متجولةً فوق محاجر أعينهم». كسب بلاك نتيجة كلامه هذا لقب «رجل الذباب فوق محاجر الأعين»[٥] في دوائر الإدارة الداخلية. يُقال إن بوش أحب أسلوب بلاك. أما عندما أبلغ الرئيس بوش بأن هذه العملية لن تكتمل من دون إراقة الدماء قال

---

(١) Michael Hirsh and Michael Isikoff, "What Went Wrong," *Newsweek*, May 27, 2002.

(٢) تضمن تقرير اللجنة نصاً جزئياً للملخّص الرئاسي اليومي ابتداء من يوم ٦ آب/أغسطس، ٢٠٠١. 9/11 Commission Report, p. 261.

(٣) ج. كوفر بلاك، شهادة محضّرة لتقديمها إلى جلسة استماع اللجنة المشتركة لمجلسي الشيوخ والنواب بشأن ١١ أيلول/سبتمبر، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

(٤) Gordon Corera, "How Terror Attacks Changed the CIA," BBC.co.uk, March 13, 2006.

(٥) Woodward, *Bush at War*, p. 52.

له الرئيس: «هيا بنا[1]. إنها الحرب، ونحن هنا كي نكسبها». يتذكّر فيليب جيرالدي، وهو ضابط ميداني في وكالة الاستخبارات المركزية، أنه كان يتجول مع بلاك في أنحاء «المزرعة»، وهي منشأة وكالة الاستخبارات المركزية في أرياف فيرجينيا، وما لبث أن التقاه في أفغانستان بعد وقتٍ قصيرٍ من وصول أولى الفرق الأميركية بعد وقوع هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. قال لي جيرالدي: «لم أره منذ سنواتٍ عديدة، لكني دُهشت[2] لمدى ضيق الأفق الذي وصل إليه. كان يتحدث باستمرار عن إحضار رأس بن لادن فوق طبقٍ كبير، وكان يعني طبقاً حقيقياً». قال جيرالدي إن بلاك «يمتلك رؤية ضيقةً للأمور»، كما أنه كان يمقت حلفاء أميركا المقربين من الأوروبيين بمن فيهم البريطانيون، وأضاف، «إنه لا يثق بهم أبداً». قال جيرالدي إنه عندما دار الحديث عن الحرب الأميركية العالمية المتوقعة كان «متحمساً حقيقياً، وهو أمرٌ غير اعتيادي في الوكالة. يميل العاملون في الوكالة إلى أن يكونوا على درجةٍ معينة من الحذر. إذا كان المرء ضابطاً ميدانياً في الاستخبارات يتوجب عليه الشك في أمورٍ كثيرة، وبسرعةٍ كبيرة. لكن كوفر كان من أولئك المتحمسين».

انتشرت في ١٩ أيلول/سبتمبر فرقة تابعة لوكالة الاستخبارات الأميركية أُطلق عليها الاسم الرمزي Jawbreaker (قطعة الحلوى). أعطى بلاك رجاله تعليماتٍ صريحة ومروّعة. قال بلاك عميل وكالة الاستخبارات السري، لغاري شروين وفريقه: «أيها السادة، أريد أن أعطيكم أوامر الزحف[3]، وأود أن تكون في غاية الوضوح. ناقشتُ هذا الأمر مع الرئيس، وهو يوافقني كلياً». قال بلاك للفريق: «لا أريد إلقاء القبض على بن لادن وأفراد عصابته، بل أريد قتلهم، ويجب أن يُقتلوا. أريد أن أرى صور رؤوسهم فوق رؤوس الحراب. أريد أن يُشحن رأس بن لادن في صندوق مليء بقطع الثلج الجاف. أريد عرض رأس بن لادن أمام الرئيس. وعدته بأن أفعل ذلك». قال شروين إن تلك كانت المرة الأولى في وظيفته التي امتدت على مدى ثلاثين عاماً والتي يتلقى فيها أوامر باغتيال أحد الخصوم بدلاً من محاولة اعتقاله. سأل بلاك إذا ما كان كلامه واضحاً بما فيه الكفاية. قال له شروين: «إنه في غاية الوضوح يا كوفر، لكني لا أدري أين يمكننا العثور على ثلجٍ جافٍ في أفغانستان، لكننا بالتأكيد نستطيع صنع حرابٍ في ميدان المعركة».

---

(١) Woodword, *Bush at war.*

(٢) مقابلة المؤلف مع فيليب جيرالدي، آذار/مارس ٢٠١٢.

(٣) Gary C. Schroen, *First In: An Insider's Account of How the CIA Spearheaded the War on Terror in Afghanistan* (New York: Presidio Press, 2005), p. 38.

شرح بلاك في وقتٍ لاحق السبب الذي يجعل هذا الأمر ضرورياً، وقال: «سوف نحتاج إلى عيّناتٍ من الحمض النووي[1] وهناك طريقة جيدة لفعل هذا. خذ منجلاً واحصد رأسه، وسوف تحصل على كمية كبيرة من دي. أن. آي، وهكذا يمكنك أن تراه وتتذوقه. يفوق هذا جرّ كامل جسده إلى البلاد!» أما عندما ذكّر الدبلوماسيون الروس الذين اجتمعوا مع بلاك في موسكو، قبل الهجوم الأميركي الكامل على أفغانستان، بالهزيمة التي لقيها السوفيات هناك على يد المجاهدين المدعومين من الأميركيين فقد ردّ بلاك بالقول: «سوف نقتلهم، وسوف نرفع رؤوسهم على أسنة الحراب، وسوف نهزّ عالمهم»[2]. كانت العمليات السرية التي نظّمها بلاك بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر مباشرة تعتمد على متعاقدين من شركاتٍ خاصة. تألف أول فريق تابعٍ لوكالة الاستخبارات المركزية من نحو ستين جندياً كانوا يعملون سابقاً في قوات دلتا فورس، وعاملين سابقين في القوات البحرية، وجنودٍ سابقين في القوات الخاصة، وجميعهم عملوا تحت إمرة بلاك بوصفهم متعاقدين مستقلين، وقد ألّف هؤلاء غالبية أوائل الأميركيين[3] الذين ذهبوا إلى أفغانستان بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر.

كانت قائمة المستهدفين التي ضمّت في البداية أشخاصاً سبق لوكالة الاستخبارات الأميركية أن وافقت على اغتيالهم صغيرة: تراوحت التقديرات ما بين سبعة أشخاص وأربعة وعشرين[4] شخصاً بمن فيهم بن لادن ونائبه أيمن الظواهري. تركّزت العمليات في أفغانستان غالباً. لكن في ٧ تشرين الأول/أكتوبر أطلق بوش رسمياً[5] «حملة الحرية الدائمة»، وهكذا بدأ الجيش الأميركي حملة من الغارات الجوية وأتبع ذلك باجتياحٍ بري. عمل أفراد وكالة الاستخبارات المركزية والقوات الخاصة في تناغمٍ كبير خلال الأيام الأولى من حملة أفغانستان. وكتب رئيس القوات الخاصة لمكافحة الإرهاب في مذكرةٍ له إلى أفراد وكالة الاستخبارات المركزية، وذلك في تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠١: «إننا نقاتل من أجل أهداف مكافحة الإرهاب في [الميدان] الأفغاني. لكن بالرغم من أن هذا يرسم أهدافاً طموحة في ميدان غامضٍ ومتحولٍ، إلا أننا نحارب كذلك من أجل

(١) Jane Mayer, “The Search for Osama: Did the Government Let bin Laden’s Trail Go Cold?” *New Yorker*, August 4, 2003, p. 27.

(٢) Woodward, *Bush at War*, p. 103.

(٣) Pelton, *Licensed to Kill*, pp. 30-32.

(٤) Seymour M. Hersh, “Manhunt: The Bush Administration’s New Strategy in the War Against Terrorism,” New Yorker, December 23, 2002, p. 66; James Risen and David Johnson, “Threats and Responses: Hunt for Al Qaeda; Bush Has Widened Authority of C.I.A. to Kill Terrorists,” *New York Times*, December 15, 2002.

(٥) George W. Bush, “Presidential Address to the Nation,” October 7, 2001.

مستقبل الحملة المشتركة لوكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الدفاع في سبيل مكافحة الإرهاب في جميع أنحاء العالم. لكن بينما نرتكب الأخطاء عندما نخطّط مجالاً جديداً، ونفكّر في طرقٍ جديدة، إلا أن أهدافنا تبقى واضحة تماماً، كما أن مفهومنا للشراكة يبقى سليماً»(١). امتلكت وكالة الاستخبارات المركزية في ذلك الوقت قدرات شبه عسكرية قليلة جداً(٢)، لكن بوصفها الوكالة الأبرز المسؤولة عن ملاحقة أولئك المسؤولين عن هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر فإن الوكالة تستطيع استعارة أفراد من قوات العمليات الخاصة لتنفيذ مهمات معينة.

لم يرغب رامسفيلد في أن يكون فريق الدعم لوكالة الاستخبارات المركزية، كما أن محورية الوكالة الناشئة في الحرب الأميركية المتصاعدة لم ترق وزير الدفاع. كان رامسفيلد يشعر بنوعٍ من الاستهانة تجاه إدارة كلينتون، كما أنه اعتبر، مع تشيني وحلفائهما من المحافظين الجدد، أن وكالة الاستخبارات المركزية نسخة ليبرالية مخففة عن طبيعتها السابقة. اعتقد الرجلان أن العمليات السرية تقيّدت على يد محامين وعمليات إشرافٍ تدخلية من الكونغرس، وهو الأمر الذي يحد ما اعتبراه عمليات موتٍ أو حياة ينبغي تنفيذها سراً. لكن بالرغم من أن كوفر بلاك شارك في حماسة رامسفيلد لقتل «الإرهابيين» إلا أن ذلك لم يكن كافياً. لم يرغب رامسفيلد بوجود أي علاقة مع بيروقراطيي الإشراف في وكالة الاستخبارات الأميركية، كما أظهر ممانعته لوضع قواته تحت سيطرة وكالة الاستخبارات المركزية، أو لخضوعه لنظام التدقيق والتوازنات. اعتبر رامسفيلد أن كل هذه المؤسسات تشكل عقبة أمام «نقل الحرب إلى ميدان الإرهابيين». كان يُطلب من المحامين المصادقة على السياسات السرية، كما كان يُستشار عدد قليل جداً، ومحدّد، من نواب الكونغرس. يُضاف إلى ذلك أن التقارير الموجزة ـ والمرسلة إلى الكونغرس، بما فيها التقارير الموجزة المطلوبة والتي يحق «لعصبة الثماني» التي تمثّل النخبة من النواب الإطلاع عليها بالكامل، وهي التقارير الموجزة التي درجت العادة على تقديمها إليهم، والتي تحتوي على العمليات الاستخباراتية المتعلقة بالأعمال السرية ـ ستخضع للمراقبة والتعديل داخلياً في البيت الأبيض، وهو الأمر الذي يعني إرسال نسخة منقّحة إلى المشرّعين الأميركيين.

أطلق تشيني ورامسفيلد في الأشهر التي تبعت الحادي عشر من أيلول/سبتمبر مبادرات عدة رئيسة تهدف إلى ضمان عدم وجود رقابة بيروقراطية في طريق خططهم التي تضمنت الاستخدام غير الخاضع للرقابة للقوات الأميركية الأكثر شراسة. أراد تشيني تحرير وكالة الاستخبارات المركزية من فكرة أنها تتمتع بأي نوعٍ من الاستقلالية. لكن بدلاً من أن تكون وظيفة وكالة الاستخبارات

(١) Woodward, *Bush at War*, p. 175.

(٢) 9/11 Commission Report, p. 351.

المركزية الأساسية هي مصدر المعلومات الاستخباراتية، والتدقيق بالوقائع المقدمة إلى الرئيس، صارت مهمتها الجديدة تعزيز السياسة المقررة سلفاً. أراد تشيني التخلّص من التدقيق الذي تقوم به الوكالات للأعمال العنيفة المقترحة، وهي التي كانت معتمدة في عهد كلينتون. لكن بعد وقتٍ قصير من هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر جمع البيت الأبيض مجموعة من كبار محامي الإدارة، والتي كانت مهمتها تبرير عمليات التعذيب، والخطف، والاغتيال قانونياً. أطلقت هذه المجموعة على نفسها اسماً سرياً، «مجلس الحرب»[١] وهي كانت برئاسة ديفيد أدينغتون، الذي كان مستشار تشيني منذ وقتٍ طويل والذي عمل معه على تحضير «تقرير الأقلية»[٢] الذي دافع عن إيران ـ كونترا. ضمت المجموعة كذلك[٣] ألبرتو غونزاليس، مستشار البيت الأبيض، ونائبه تيم فلانيغان، والمستشار العام للبنتاغون وليام هاينز، ومساعد المدعي العام وليام هاينز، ونائب مساعد المدعي العام جون يو. واستبعد[٤] مجلس الحرب المستشار العام لوزارة الخارجية، ومحامين آخرين للجيش ووزارة العدل، والذين شاركوا في السابق في مراجعة الهيكليات القانونية لمحاربة الإرهاب. كانت النقطة التالية في غاية الوضوح: تعيّن على اللجنة تحضير التبريرات القانونية للتكتيكات المستخدمة في حربٍ سرية قذرة، وليس تقييم شرعيتها بصورةٍ مستقلة.

استفاد البيت الأبيض كثيراً من التكتيكات [الوسائل] التي دعا إليها تشيني منذ مدة طويلة، وذلك بهدف شن حربه العالمية. كان استخدام التبليغات الرئاسية presidential findings أمراً محورياً لحملة «الجهة المظلمة» وتؤدي بطبيعتها إلى الحد كثيراً من فعالية أي مراقبة من جهة الكونغرس. طلب قانون الأمن القومي للعام ١٩٤٧ من الرئيس إصدار «تبليغ»[٥] قبل القيام بأي عملٍ سري. ونصّ القانون على أن يتوافق ذلك العمل مع القانون والدستور الأميركيين. استُخدم التبليغ الرئاسي الذي وقّعه الرئيس بوش في ١٧ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠١، في إنشاء برنامجٍ عالي السرية

(١) Tom Lasseter, "Day Four: Easing of Laws That Led to Detainee Abuse Hatched in Secret," McClatchy, June 18, 2008.

(٢) Chitra Ragavan, "Cheney's Guy," US News.com, May 21, 2006, www.usnews.com/usnews/news/articles/060529/29addington.htm.

(٣) Lasseter "Day Four."

(٤) Tim Golden, "After Terror, a Secret Rewriting of Military Law," *New York Times*, October 24, 2004. تشير مقالة غولدن بوضوح إلى استبعاد محامين ورسميين معيّنين من النقاشات الداخلية حول السياسة المتّبعة حيال المحاكم العسكرية.

(٥) 50 U.S.C. Sec. 413b, "Presidential Approval and Reporting of Covert Actions."

أُطلق عليه الاسم الرمزي «غراي ستون[1] Grey stone [الحجر الرمادي]». كان من المقرر أن يكون غراي ستون أو GST، كما كان يُشار إليه في الوثائق الداخلية، مظلة[2] للمصادقة على عددٍ كبيرٍ من أكثر الأنشطة سرية وتشكيكاً من الناحية القانونية، وتنفيذ هذه الأنشطة، وذلك في الأيام الأولى من الحرب العالمية على الإرهاب GWOT. استند كل ذلك إلى تفسير الإدارة لتفويض استخدام القوة العسكرية AUMF الذي أقرّه الكونغرس، والذي ورد فيه أن أي مشتبهٍ به من القاعدة، وفي أي مكانٍ من العالم هو هدفٌ مشروع. أعلن التبليغ الرئاسي، في واقع الأمر، أن كل الأعمال السرية هي مصدّقة مسبقاً وقانونية، وهو الأمر الذي قال عنه النقاد إنه يخالف قانون الأمن القومي. نشأت سلسلة من البرامج الجاهزة[3] تحت مظلة غراي ستون، وهي برامج شكّلت معاً بدورها عملية اغتيالٍ واختطاف على الصعيد العالمي. جرى تنظيم عمليات القتل المستهدف بصورةٍ جذرية، أي أن هذه العمليات لم تعد تتطلب مصادقةً رئاسية مباشرة[4] على أساس كل قضية بمفردها، بل إن بلاك، وهو رئيس مركز مكافحة الإرهاب سيتولى إصدار الأوامر بالقتل بشكلٍ مباشر.

وقّع بوش مذكرة التبليغ التي تضمّنت، من بين مبادرات أخرى، المصادقة على برنامج الموقوفين الذين يتميزون بأهمية عالية، كما أُبلغ في اليوم ذاته أفراد مركز مكافحة الإرهاب، و«نخبة من الزملاء الأجانب»[5] في واشنطن العاصمة بهذه المذكرة في اليوم ذاته. قال تايلر درميلر، وهو رئيس سابق لعمليات وكالة الاستخبارات المركزية السرية في أوروبا: «قدّم كوفر [بلاك] مصادقةً رئاسية جديدة أدت إلى توسيع خياراتنا المتعلقة بمواجهة الأهداف الإرهابية ـ وهي إحدى المرات النادرة التي يحدث فيها أمرٌ كهذا منذ أن مُنعت وكالة الاستخبارات المركزية رسمياً من تنفيذ عمليات اغتيالٍ في العام ١٩٧٦ كان من الواضح أن الإدارة رأت أن ما يحدث هو حربٌ يجب أن تنفذ غالباً بوسائل استخباراتية. تطلب ذلك استحداث طريقة جديدة للعمل». أما جون ريزو، وهو محامٍ مخضرم لدى وكالة الاستخبارات المركزية، وهو الذي ساعد على تحضير هذه المصادقة، فقد قالَ في وقتٍ لاحق: «لم أرَ خلال عملي تفويضاً رئاسياً، ولم أشارك في أي

---

(١) مقابلة المؤلف مع مصدرٍ استخباراتي عسكري، تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٩ عُرف وجود ما يُعرف اختصاراً بـ GST في مقالة كتبتها دانا بريست للواشنطن بوست. ذكرت بريست في وقتٍ لاحق اسم غراي ستون في مقابلة عُرضت في فيلم وثائقي في برنامج سري جداً ـ أميركا ظهر في محطة الإذاعة العامة.

(٢) Dana Priest, "Covert CIA Program Withstands New Furor," *Washington Post*, December 30, 2005.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) Tyler Drumheller, with Elaine Monaghan, *On the Brink: An Insider's Account of How the White House CompromisedAmerican Intelligence* (New York: Carroll and Graff, 2006), p. 32.

تفويض بمثل هذه الشمولية والشدة. إنه استثنائي بكل بساطة»[١].

كان غراي ستون كذلك أداةً لعمليات الاختطاف، والتي عُرفت بأنها ترحيل استثنائي extraordinary renditions. بدأت وكالة الاستخبارات المركزية بموجب غراي ستون بالتنسيق مع وكالات الاستخبارات في بلدان مختلفة، وذلك بهدف إنشاء اتفاقيات «وضع القوات[٢] Status of Forces» من أجل إنشاء سجونٍ سرية يُمكن احتجاز المعتقلين فيها، واستجوابهم، وإبعادهم عن أنظار الصليب الأحمر، والكونغرس الأميركي، وأي شيء يشبه أي نظام قضائي، ولو من بعيد. لم تعطِ هذه الاتفاقيات حصانةً للموظفين العاملين لحساب الحكومة الأميركية فقط، لكنها منحت هذه الحصانة للمتعاقدين المستقلين[٣] كذلك. قال خوسيه رودريغز، الذي ترأس في وقتٍ من الأوقات مديرية العمليات في وكالة الاستخبارات المركزية، والذي كان مسؤولاً عن كل «العمل action» الذي تقوم به الوكالة: «لم ترغب الإدارة في إخضاع المشتبه بهم للمحاكمة، وذلك لأنهم سوف يحصلون على محامي دفاع[٤]... إن مهمتنا الأولى والأهم هي الحصول على المعلومات». لكن للحصول على تلك المعلومات أُعطيت الموافقة إلى المحققين باستخدام أساليب شريرة، استُخدمت في العصور الوسطى، في بعض الأحيان على المعتقلين، وكان عدد من هذه الأساليب قد ظهر بعد مراقبة أساليب التعذيب التي يستخدمها أعداء أميركا. أصدر «مجلس الحرب» سلسلة من الوثائق القانونية[٥]، والتي أطلقت عليها منظمات حقوق الإنسان والحقوق المدنية في وقتٍ لاحق اسم «مذكرات التعذيب». حاولت هذه المنظمات عقلنة هذه الوسائل إلى الحد الضروري بحيث تصل إلى أي شيء غير التعذيب. قال رودريغز الذي أصبح، مع بلاك، أبرز مهندسي سياسات التعذيب: «احتجنا إلى دفع كل من هو في الحكومة إلى وضع القفازات[٦] في يديه وإعطائنا الصلاحيات التي نحتاج إليها... أمتلك قدراً كبيراً من الخبرة في الوكالة حيث تُركنا وحدنا كي نتعامل مع هذه المسائل. لم أكن على استعداد لتحميل الأشخاص الذين يعملون معي المسؤولية».

---

(١) نسخة مصورة، مقابلة مع جون ريزو، "John Rizzo: The Lawyer Who Approved CIA's Most Controversial Programs," PBS.org, September 6, 2011.

(٢) John Barry, Michael Isikoff, and Michael Hirsh, "The Roots of Torture," *Newsweek*, May 23, 2004.

(٣) المصدر السابق.

(٤) Dana Priest, "Former CIA Spy Boss Made an Unhesitating Call to Destroy Interrogation Tapes," *Washington* Post, April 24, 2012.

(5) Stephen Gillers, "The Torture Memo," *Nation*, April 9, 2008.

(٦) نسخة مصورة، مقابلة مع خوسيه، آي. رودريغز الابن، برنامج ستون دقيقة، قناة سي.بي.إس CBS، ٢٩ نيسان/ أبريل، ٢٠١٢.

بدأت وكالة الاستخبارات المركزية باحتجاز المعتقلين سراً في أفغانستان، وذلك بالقرب من مطار باغرام الذي كانت تسيطر عليه قوات الجيش الأميركي في البداية، وكانت تلك عملية مرتجلة حيث يُحشر السجناء في مستوعبات الشحن[1] الكبيرة. توسّع المكان بعد ذلك وتطوّر إلى مجموعة من المواقع السرية الأخرى، والتي كان من بينها سجن تحت الأرض بالقرب من مطار كابول، وكذلك مصنع قديم مشيد بأحجار من القرميد يقع إلى الشمال من كابول. تحول ذلك المصنع إلى محطة فرعية لوكالة الاستخبارات المركزية وضوعفت مساحته، وهكذا أصبح المصنع يُعرف باسم «حفرة الملح»[2] واستُخدم لإيواء المعتقلين بمن فيهم أولئك الذين اختُطفوا من بلدانٍ أخرى ونُقلوا إلى أفغانستان. قال مسؤولو وكالة الاستخبارات المركزية الذين عملوا في قسم مكافحة الإرهاب، في الأيام الأولى بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، إن فكرة الحاجة إلى سجونٍ سرية حول العالم لم تكن في البداية خطة واسعة، لكنها تطوّرت[3] مع اتساع نطاق العملية. فكّرت وكالة الاستخبارات المركزية في البداية في استخدام مراكب بحرية[4] وجزر نائية ـ مثل الجزر غير المأهولة التي تتناثر في بحيرة كاريبا في زامبيا ـ لتكون مواقع احتجازٍ محتملة وتصلح لأن تكون أماكن استجواب نشطاء القاعدة. عمدت وكالة الاستخبارات المركزية في نهاية الأمر إلى تشييد شبكتها الخاصة بها من «المواقع السوداء [المجهولة]» في ما لا يقل عن ثمانية بلدانٍ على الأقل، بما فيها تايلاندا، وبولندا، ورومانيا، وموريتانيا، وليتوانيا، ودييغو غارسيا في المحيط الهندي. لكن الوكالة عمدت، وبسبب افتقادها إلى السجون الخاصة بها، إلى تهريب المشتبه بهم[5] إلى مصر، والمغرب، والأردن من أجل استجوابهم. تمكّنت الوكالة من التهرّب من مراقبة الكونغرس وتحقيقاته لأنها تتمكن من تعذيب السجناء بكل حرية[6] عندما تستخدم أجهزة الاستخبارات الأجنبية.

---

(١) Jane Mayer, “The Black Sites: A Rare Look Inside the C.I.A.’s Secret Interrogation Program,” *New Yorker*, August 13, 2007.

(٢) Dana Priest, “CIA Holds Terror Suspects in Secret Prisons,” *Washington Post*, November 2, 2005.

(٣) المصدر نفسه. أبلغ مسؤول كبير سابق في الاستخبارات بريست، «لم نجلس أبداً، على حد علمي، ونتوصل إلى استراتيجية عظيمة. كان كل شيء ينتج عن ردود أفعال. كانت هذه هي الطريقة التي نرسل فيها الناس إلى الجحيم من دون أن نقول لهم «ماذا سنفعل بهم بعد ذلك»».

(٤) بريست، وكالة الاستخبارات المركزية توقف المشتبه بقيامهم بأعمال إرهابية.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) Rebecca Leung, “CIA Flying Suspects to Torture?” CBSNews.com, February 11, 2009.

أما في المراحل الأولى لبرنامج غراي ستون فقد واجهت إدارة بوش عقباتٍ قليلة من الكونغرس. أعطى الديمقراطيون والجمهوريون على حدٍ سواء الإدارة مجالاً هائلاً للمضي في حربها السرية. أما البيت الأبيض فقد رفض من جانبه، في بعض الأحيان، تقديم تفاصيل(١) عملياته السرية إلى لجان المراقبة في الكونغرس، لكنه لقي احتجاجاتٍ قليلة على تكتّمه. قرّرت الإدارة كذلك، ومن جانبٍ واحد، تقليص(٢) لجنة النخبة من نواب الكونغرس من ثمانية أعضاء إلى أربعة فقط، وذلك كي تقتصر على الرؤساء، وأبرز أعضاء لجنتَي الاستخبارات في مجلس النواب ومجلس الشيوخ. مُنع هؤلاء النواب من مناقشة تلك المعلومات مع أي شخص. وكان ذلك يعني فعلياً أن الكونغرس لا يمتلك أي نوعٍ من الإشراف على برنامج غراي ستون. كان ذلك الوضع بالذات هو ما أراده تشيني.

لم تكن إدارة بوش هي التي أنشأت برنامج الترحيل السرّي لوكالة الاستخبارات المركزية. بدأ هذا البرنامج في عهد كلينتون في منتصف تسعينيات القرن الماضي، أي عندما وقّع التوجيه الرئاسي(٣) الذي يجيز لوكالة الاستخبارات المركزية وقوات العمليات الخاصة الأميركية وبالاشتراك مع مكتب التحقيقات الفدرالية، خطف الإرهابيين المشتبه بهم من جميع أنحاء العالم من دون الحاجة إلى احترام اتفاقيات الاسترداد الثنائية أو الاتفاقيات الدولية. لكن التوجيه الرئاسي الذي أصدره كلينتون سمح كذلك لهؤلاء الضباط الأميركيين بإرسال المشتبه بهم إلى مصر(٤) البعيدة عن متناول القانون الأميركي والقواعد المتبعة، وحيث يُمكن استجوابهم على يد عملاء المخابرات [أو البوليس السري] غير المقيدين بالقوانين الأميركية التي تحظر التعذيب. تطلب البرنامج التفويض المباشر(٥) لكل عملية اختطاف. ونفّذت الوكالة ما يزيد

(١) Priest, "CIA Holds Terror Suspects."

(٢) Joby Warrick and Dan Eggen, "Hill Briefed on Waterboarding in 2002," *Washington Post*, December 9, 2007.

(٣) Jane Mayer, *The Dark Side: The Inside Story of How the War on Terror Turned into a War on American Ideals* (New York: Doubleday, 2008), p. 114.

(٤) Stephen Grey, *Ghost Plane: The True Story of the CIA Rendition and Torture Program* (New York: St. Martin's Press, 2006), pp. 139–141.

(٥) المصدر نفسه، الصفحتان ١٤٠-١٤١ يقول غراي الذي أجرى مقابلة مع مايكل شووير خلال تحضيره للكتاب، إن البيت الأبيض وقّع على سياسة الاختطاف والترحيل. كان المحامون يوقّعون على كل عملية على حدة، كما أنه «داخل وكالة الاستخبارات المركزية فإن الموافقة على كل عملية... كان يجب أن تأتي من مدير الاستخبارات المركزية... أو من مديره المساعد».

على السبعين عملية اختطاف[1] في عهد الرئيس كلينتون. كانت الطائرات الأميركية تهبط في بعض البلدان كي تنقل الأشخاص المختطفين إلى الولايات المتحدة لمحاكمتهم هناك. أما أشهر عمليات الاختطاف التي جرت في عهد كلينتون فكانت: مير إيمال كاسي[2]، وهو مواطن باكستاني سبق له أن أطلق النار على اثنين من موظفي وكالة الاستخبارات الأميركية خارج مقر الوكالة في العام ١٩٩٣، ورُحّل من باكستان في العام ١٩٩٧؛ ورمزي يوسف[3]، وهو العقل المدبّر لتفجير مركز التجارة العالمي الذي حدث في العام ١٩٩٣؛ وولي خان أمين شاه[4] الذي خطّط لتفجير طائرات أميركية عدة في يومٍ واحدٍ في العام ١٩٩٥، وعضو الجيش الأحمر الياباني تسوتومو شيروساكي[5]، وهو الذي فجّر السفارة الأميركية في جاكارتا في العام ١٩٨٦ والذي اختُطف في نهاية الأمر في العام ١٩٩٦

تضمنت كل عمليات الاختطاف هذه أوامر من المحاكم أصدرها قضاة أميركيون، وهي العمليات التي انتهت بمحاكمات مدنية. أما في الحالات التي أرادت فيها الولايات المتحدة الحصول على معلومات استخباراتية بدلاً من تحقيق العدالة فقد كانت تقوم بتسليم المختطفين إلى دولٍ ثالثة حيث لا يحصلون على أي حقوقٍ قانونية. أما في العام ١٩٩٨، فقد أقر الكونغرس تشريعاً أعلن فيه أنه، «من سياسة الولايات المتحدة عدم طرد، أو تسليم[6]، أو تنفيذ عودة أي شخص إلى بلدٍ لا يريد العودة إليه، وحيث يتوفر ما يكفي من الأدلة للاعتقاد بأن ذلك الشخص سوف يتعرض للتعذيب، بغض النظر عما إذا كان ذلك الشخص موجوداً بشخصه في الولايات المتحدة». لكن التوجيهات الرئاسية التي أصدرها بوش في فترة ما بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ضربت بهذه المخاوف عرض الحائط، وهكذا كثفت وكالة الاستخبارات المركزية استخدامها لما أطلق عليه مناصرو حقوق الإنسان «سياسات التعذيب torture taxis».

---

(١) Eighth Public Hearing Before the National Commission on Terrorist Attacks upon the United States, March 24, 2004 (testimony of George Tenet, Director of the Central Intelligence Agency).

(٢) Amnesty International, "Pakistan: Imminent Execution of Mir Aimal Kasi Raises Fears for Others Taken into US Custody Without Human Rights Safeguards," 2002.

(٣) Richard Clarke, op-ed, "The Confusion over Renditions," *Boston Globe*, January 29, 2009.

(٤) Christopher S. Wren, "U.S. Jury Convicts Three in a Conspiracy to Bomb Airliners," *New York Times*, September 6, 1996; rendition confirmed in "Patterns of Global Terrorism 1998," US Department of State, April 1999.

(٥) "Patterns of Global Terrorism 1998," US Department of State, April 1999.

(٦) قانون إصلاح وإعادة هيكلة العلاقات الخارجية (1998) Pub. Law 105- 277, Sec. 2242(a).

مع بداية تنفيذ برنامج القتل أو الاعتقال، وبلوغه ذروة زخمه في أواخر العام ٢٠٠١، أعلن بازي كرونغارد، وهو الرجل رقم ثلاثة في وكالة الاستخبارات المركزية أن «الحرب على الإرهاب» سوف «تُكسَب غالباً[١] على يد قواتٍ لا تعرفون عنها شيئاً، وبأعمالٍ لن تروها، وبطرقٍ لا تريدون أن تعرفوا عنها شيئاً». أبلغ أحد المسؤولين الأميركيين المشاركين في عمليات نقل المحتجزين صحيفة الواشنطن بوست: «إننا لا ننتزع (المبعدين) من بين أيديهم، بل نرسلهم إلى بلدانٍ أخرى بحيث تتمكن هذه البلدان من طرد (المبعدين) من أراضيها»[٢]. أبلغ مسؤول آخر أشرف على عمليات إلقاء القبض على السجناء ونقلهم، الصحيفة ذاتها: «إذا لم تخرق حقوق الإنسان لشخصٍ ما في وقتٍ ما يُحتمل أن ذلك يعني أنك لا تقوم بوظيفتك[٣]... لا أعتقد أننا نريد الترويج لنظرة عدم التحمّل في هذا الموضوع. بقيت هذه هي المشكلة بأكملها بالنسبة إلى وكالة الاستخبارات المركزية». أوضح كوفر بلاك نقطة دقيقةً في هذا الصدد عندما أبلغ الكونغرس بـ «المرونة العملانية» المستخدمة في الحرب على الإرهاب. «إنه مجال سري للغاية، لكني مضطرٌ للقول إن كل ما تحتاجون لمعرفته هو أنه كان هناك زمن ما قبل الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وزمن ما بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر... نُزعت القفازات[٤] بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر».

أطلقت المراحل الأولى من برنامج تسليم المعتقلين rendition ما تحوّل بعد ذلك إلى معركة دامت عدة سنوات ما بين مكتب التحقيقات الفدرالية، ووكالة الاستخبارات المركزية التي ستتولى زمام القيادة في التحقيقات الجارية حول الهجمات الإرهابية. كشفت هذه المعركة كذلك عن مدى استهتار البيت الأبيض في عهد بوش بأي شيء يشبه، ولو من بعيد، نهج تطبيق القانون على المعتدين الذين نفذوا هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. ومع انهيار نظام طالبان وتدفق الجنود الأميركيين إلى أفغانستان، بدأ العشرات من نشطاء القاعدة بالانسحاب إلى داخل باكستان. تمكّنت القوات الباكستانية[٥] في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من إلقاء القبض على ابن الشيخ الليبي،

---

(١) Jim Landers, "CIA Official Says War on Terrorism Will Be Won with Great Force," Knight Ridder/Tribune News Service, October 18, 2001.

(٢) Dana Priest and Barton Gellman, "U.S. Decries Abuse but Defends Interrogations," *Washington Post*, December 26, 2002.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) *Joint Inquiry into Intelligence Community Activities Before and After the Terrorist Attacks of September 11, 2001, Hearings Before the Senate Select Committee on Intelligence and House Permanent Select Committee on Intelligence*, 107th Cong., 2nd Sess., September 26, 2002 (testimony of J. Cofer Black).

(٥) Dana Priest, "Al Qaeda-Iraq Link Recanted; Captured Libyan Reverses Previous Statement to CIA, Officials Say," *Washington Post*, August 1, 2004.

والذي يُقال إنه كان يدير معسكر خالدان للتدريب في أفغانستان، وحيث تدرب ريتشارد ريد، وهو الذي سوف يصبح فيما بعد صاحب «الحذاء المتفجر»[١]، وكذلك زكريا الموسوي وهو الذي أُطلق عليه لقب «الخاطف رقم ٢٠». سلّم الباكستانيون الليبي إلى عملاء مكتب التحقيقات الإتحادية الموجودين في قاعدة باغرام الجوية، وذلك تمهيداً لاستجوابه. رأى محققو مكتب التحقيقات الاتحادية في هذا الأسير مصدراً محتملاً عالي القيمة للمعلومات الاستخباراتية حول القاعدة، وشاهداً محتملاً ضد الموسوي. أبلغ جاك كلونان، عميل مكتب التحقيقات الفدرالية، والذي يعمل في نيويورك، موظفيه في أفغانستان[٢] بضرورة «التعامل مع الوضع وكأنه يجري هنا، أي في مكتبي في نيويورك». قال كلونان كذلك: «أتذكر أنني تحدثت معهم بواسطة خطٍ خاص. قلت لهم، «انتبهوا. اقرأوا على الرجل حقوقه. يُحتمل أن يبدو ذلك أسلوباً قديماً، لكن إذا لم تفعلوا فالأمر قد ينكشف. يحتمل أن يستغرق هذا عشر سنوات، لكنه سوف يؤذيكم، وسوف يؤذي سمعة مكتب التحقيقات إذا لم تفعلوا. دعوا هذه القضية تبدو نموذجاً لامعاً لما نشعر بأنه صواب». قال المحققون الذين استجوبوا الليبي إنه متعاون، و«ودودٌ حقاً»[٣]، وأضافوا أنه وافق على إعطائهم معلومات حول ريد في مقابل وعود لحماية أسرته.

في الوقت الذي اعتقد فيه عملاء مكتب التحقيقات الفدرالية أنهم يحققون تقدماً مع الليبي ظهر عملاء وكالة الاستخبارات المركزية، وبأوامر من كوفر بلاك[٤]، في باغرام وطلبوا نقله ليكون تحت سيطرتهم. عارض[٥] عملاء مكتب التحقيقات الفدرالية تسليم الليبي، لكن البيت الأبيض أبطل احتجاجهم. أبلغ عملاء وكالة الاستخبارات المركزية الليبي عندما أخذوه من أيدي مكتب التحقيقات الاتحادية: «أنت تعرف إلى أين أنت ذاهب[٦]، لكن قبل أن تصل إلى هناك سوف نعثر على والدتك ونعتدي عليها».

نقل فريق وكالة الاستخبارات المركزية الليبي جواً حاملة الطائرات يو أس أس باتان[٧] في

(١) Mayer, *The Dark Side*, p. 104.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه، ص. ١٠٦

(٤) John Barry and Daniel Klaidman, "A Tortured Debate," *Newsweek*, June 20, 2004.

(٥) Garrett M. Graff, *The Threat Matrix: The FBI at War in the Age of GlobalTerror* (New York: Little, Brown, 2011), p. 359; Jason Vest, "Pray and Tell," *American Prospect*, June 19, 2005.

(٦) James Risen, *State of War: The Secret History of the CIA and the Bush Administration* (New York: Free Press, 2006), p. 29.

(٧) "Top al Qaeda Leader Held Aboard U.S. Warship," CNN.com, January 8, 2002.

بحر العرب، وهي المدمرة التي كانت تؤوي أحد عناصر ما يُعرف بطالبان الأميركيين، وهو جون والكر ليند، وهو الذي اعتُقل في أفغانستان وذلك بالإضافة إلى مقاتلين أجانب. نُقل والكر من هناك إلى مصر حيث تعرّض للتعذيب على يد عملاء مصريين. تركّز التحقيق مع الليبي على هدفٍ سوف يصبح في المستقبل محور عمليات الاختطاف والتعذيب[١]: إقامة الدليل على علاقة العراق بأحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. انهال محققو وكالة الاستخبارات المركزية على الليبي بالأسئلة بعد أن وقع في أيديهم، وذلك في محاولةٍ منهم لربط الهجمات والقاعدة بالعراق. لكن حتى بعد أن أفاد المحققون الذين يستجوبون الليبي بأنهم تمكنوا من قهره وأنه «خضع لهم»، إلا أن مكتب تشيني تدخل مباشرة[٢] وأمر بإخضاعه إلى تقنيات استجوابٍ معزّزة.

قال علي صوفان، وهو من كبار المحققين السابقين في مكتب التحقيقات الفدرالية، أمام برنامج فرونت لاين في محطة الإذاعة العامة: «اعترفَ بأن القاعدة وصدّام يعملان معاً، وذلك بعد الاستجواب القاسي الفعلي[٣] macho interrogation، وهو عبارة عن تقنيات استجوابٍ معزّزة تستند إلى المنشطات. لكن وكالة الاستخبارات الدفاعية DIA أسدلت ظلالاً كثيفة من الشك على مزاعم الليبي في ذلك الوقت، وتحدثت في تقريرٍ استخباراتي سري عن أنه «يفتقد إلى تفصيلات محدّدة»[٤] حول تورطٍ عراقي مزعوم، وأكد التقرير أنه «يبدو أن ذلك الرجل يضلّل» المحققين عمداً. لاحظ التقرير أن الرجل خضع للتحقيق لفترة أسابيع عدة، كما أن تحليل وكالة الاستخبارات الدفاعية استنتج أن الليبي لربما كان يتحدث عن «مشاهد تخيّلها إلى مستجوبيه يعرف أنها سوف تستثير اهتمامهم». لكن بالرغم من هذه الشكوك كان «اعتراف» الليبي سيسلّم لاحقاً إلى كولين باول[٥]، وزير الخارجية، وذلك عندما عرض قضية إدارته الخادعة [أسلحة الدمار الشامل] في الأمم المتحدة عن حرب العراق. قال باول في ذلك الخطاب: «يمكنني أن أستشهد بقصة[٦] أحد كبار

---

(١) Michael Isikoff and David Corn, *Hubris: The Inside Story of Spin, Scandal, and the Selling of the Iraq War* (New York: Three Rivers Press, 2007), pp. 122–123.

(٢) Colonel Lawrence B. Wilkerson, "The Truth About Richard Bruce Cheney," *Washington Note*, May 13, 2009.

(٣) نسخة مصورة، مقابلة مع علي صوفان»، "The Interrogator," *Frontline*, PBS, aired September 13, 2011

(٤) John D. Rockefeller IV and Carl Levin, letter to Vice Admiral Lowell E. Jacoby, Director, Defense Intelligence Agency, October 18, 2005. تحتوي الرسالة على فقرتين خلاصة الاستخبارات الدفاعية حول الإرهابيين DITSUM التي أعدتها وكالة الاستخبارات العسكرية من ٣ تشرين الأول، ٢٠٠٥، والمتعلقة بالمزاعم التي أدلى بها الليبي بعد استجوابه.

(٥) Isikoff and Corn, Hubris, p. 187.

(٦) نسخة مصورة عن الخطاب الذي ألقاه كولين باول أمام الأمم المتحدة، ٥ شباط/فبراير، ٢٠٠٣.

الإرهابيين الذي تحدث عن توفير العراق التدريب على هذه الأسلحة لعناصر القاعدة». قال صوفان إن الليبي اعترف بأنه كذب، وذلك بعد أن تبيّن أن كل هذه المزاعم زائفة. وأوضح صوفان أن الليبي قال: «أعطيتكم ما أردتم سماعه[١]. أردت أن يتوقف التعذيب. أعطيتكم أي شيء أردتم سماعه».

تمحور الاتجاه الذي بدأ بالظهور في وقتٍ مبكر من برنامج الاعتقال والترحيل والاستجواب حول هدفين أساسيين: تفكيك شبكة القاعدة ومنع وقوع هجماتٍ إضافية، ودعم قضية غزو العراق. لم تعمد الإدارة إلى ترك أي خيارات أو تكتيكات على الطاولة. لكن بينما حذّرت وزارة الخارجية من إعلان حربٍ عالمية سيئة التخطيط، فضغطت باتجاه ردّ محدودٍ على هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر يهدف إلى تنفيذ القانون، بدأ تشيني رسم خطط طموحة على الصعيد العالمي تشتمل على عمليات الخطف والاغتيال، والتي ستأخذ فيها عناصر محددة من وكالة الاستخبارات المركزية دوراً قيادياً. بدأ تشيني، بحسب مسؤولين سابقين في وكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الخارجية، بإدارة حملة مطاردة عالمية[٢] تشارك فيها قوات العمليات الخاصة، وعملاء من قسم الأنشطة الخاصة في وكالة الاستخبارات المركزية SAD وهي الذراع شبه العسكرية للوكالة. عمد المسؤولون السابقون إلى التحدث عن ثقافة تهيمن على هذه العمليات بحيث يبقى فيها السفراء، والقادة العسكريون الأميركيون التقليديون، وحتى رؤساء محطات وكالة الاستخبارات المركزية في جميع أنحاء العالم، بعيدين عن تلك العمليات السرية. اعتمد تشيني في تنفيذه هذا البرنامج على منطقةٍ رمادية في القانون الأميركي، وعلى سلطة قيادة تفصل ما بين سلطة وكالة الاستخبارات المركزية والجيش.

عقد تشيني في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠٠١ اجتماعاً[٣] في البيت الأبيض. كان هدف هذا الاجتماع هو وضع اللمسات الأخيرة على أمرٍ رئاسي سبق لأدينغتون ومحامين آخرين أن وضعوا خطوطه العريضة، يلخص كيفية محاكمة المعتقلين من جميع أنحاء العالم. دُعي المحامون المشاركون في مجلس الحرب إلى الاجتماع كما جرت العادة، لكن استُبعد من هذا الاجتماع كبار مسؤولي وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي. أبلغ محامو وزارة الخارجية وكولين باول الرئيس بوش بأنهم يعتقدون أن اتفاقيات جنيف تعطي معتقلي طالبان والقاعدة الحماية القانونية والمعاملة الإنسانية أثناء وجودهم في معتقلات الأعداء. يُضاف إلى ذلك أنهم

(١) Transcript, “The Interrogator,” *Frontline*.

(٢) مقابلات المؤلف مع مسؤولين أميركيين سابقين، آب/أغسطس ٢٠١٠، أيار/مايو ٢٠١١.

(٣) Savage, *Takeover*, pp. 135–136, 138.

حذّروا من أن عدم تقديم هذه الحماية لأعداء أميركا يعني تعريض حياة[1] جنود الجيش الأميركي الذين يتعرضون للأسر أثناء الحرب إلى الخطر. اتخذ الرئيس بوش[2] قراره في ٧ شباط/فبراير من العام ٢٠٠٢، ووقّع توجيهاً رئاسياً[3] آخر يستند إلى المفهوم القائل إن اتفاقية جنيف كانت «استثنائية» ولا تنطبق على أسرى القاعدة أو طالبان الذين تحتجزهم الولايات المتحدة. صدر هذا الأمر بعد أن بدأت إدارة بوش إرسال المعتقلين المختطفين في أفغانستان وفي أماكن أخرى إلى سجن تابعٍ للجيش الأميركي في خليج غوانتانامو GTMO، كوبا.

بالرغم من أن الكونغرس تجاهل غالباً مسؤولياته في الإشراف في وقتٍ مبكرٍ من الحرب على الإرهاب، إلا أن الإدارة كانت تعرف أن ذلك لن يستمر طويلاً جداً، وهكذا طالب بعض النواب في كابيتول هيل، وفي وقتٍ مبكر من العام ٢٠٠٢، بأن تقدم لهم وكالة الاستخبارات الأميركية ملخصات عن مجال التكتيكات التي تستخدمها الوكالة أثناء مطاردتها للمشتبه بهم من الإرهابيين. لكن التفاصيل الكاملة لكيفية تنفيذ عمليات «برنامج تشيني» في الفترة التي تلت الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، ومَن هم الأشخاص بالضبط الذين ينفذونها، لربما لن تُعرف بالكامل أبداً. قال رودريغز، وهو مسؤول في وكالة الاستخبارات المركزية كان ينسّق تشييد المواقع السوداء [السرية] واستخدامها: «تعمدنا إبقاء دائرة الأشخاص الذين يعرفون أماكن المواقع السرية ضمن أعدادٍ صغيرة جداً، حتى أننا لم نبلغ مكتب التحقيقات الفدرالية[4] عنها... بقي عدد كبير من الأشخاص، وحتى أولئك الذين هم داخل الوكالة والذين يُسمح لهم بالاطلاع على الكثير من الأمور السرية، لم يأخذوا علماً بهذه المواقع. لكن بحسب علمي فإن الرئيس بذاته لم يكن على علمٍ بهذه المواقع».

(١) Katharine Q. Seelye, "A Nation Challenged: The Prisoners; Powell Asks Bush to Review Stand on War Captives," *New York Times*, January 27, 2002.

(٢) Colin L. Powell, memorandum to Counsel to the President, Assistant to the President for National Security Affairs, "Subject: Draft Decision Memorandum for the President on the Applicability of the Geneva Convention to the Conflict in Afghanistan," January 26, 2002، يورد باول سلبيات وإيجابيات تطبيق، أو عدم تطبيق، اتفاقيات جنيف على النزاع في أفغانستان. لاحظ باول أنه من بين سلبيات عدم تطبيق هذه الاتفاقيات أن الحال «ستكون معاكسة لما يزيد عن قرنٍ من الزمن من تطبيق سياسة أميركية مساندة لاتفاقيات جنيف، وكذلك إعاقة حماية قوانين الحرب لجنودنا سواء في هذا السياق بالذات أم عموماً».

(٣) Barry, Isikoff, and Hirsh, "Roots of Torture". اتخذ بوش قراره في أوائل شهر شباط/فبراير، وما لبثت أولى الطائرات المحملة بالأسرى أن هبطت في معسكر أكس راي في غوانتانامو».

(٤) Jose A. Rodriguez Jr., with Bill Harlow, *Hard Measures: How Aggressive CIA Actions* After 9/11 Saved American Lives (New York: Threshold Editions, 2012), pp. 116–117.

أضاف رودريغز أن ذلك لا يعني أن كبار المسؤولين الذين بقوا خارج دائرة العلم بهذه المواقع ليسوا أهلاً للثقة، بل لم يكونوا «بحاجة لأن يعرفوا بها».

لكن الاستراتيجيات التي عزّزت تصاعد هذه القوة أصبحت فيما بعد نموذجاً لبرنامجٍ سري عمد رامسفيلد إلى تعزيزه في البنتاغون. راقب رامسفيلد وكالة الاستخبارات المركزية وهي تصبح الأداة الرئيسة في الحرب العالمية على الإرهاب بقيادة تشيني. صمّم رامسفيلد على كسر ما أسماه «اعتماد البنتاغون شبه الكلي على وكالة الاستخبارات المركزية»[1]، وعلى ستارٍ حديدي حول أكثر الأنشطة حساسية يقوم بها نخبة محاربي أميركا. أُطلق هذا البرنامج ليكون بمثابة عملية استخبارات موازية لوكالة الاستخبارات المركزية، وليصبح كذلك أكثر آليات القتل والاعتقال فاعلية شهدها العالم، وهو البرنامج الذي لا يخضع لأحد غير الرئيس وأقرب المقربين منه.

(١) Donald Rumsfeld, working paper sent to General Myers, "Subject: Afghanistan," October 17, 2001. كتب رامسفيلد: «بالنظر إلى طبيعة عالمنا، ألا يصبح من المفهوم أن لا تكون الوزارة في موقع الاعتماد شبه الكلي على وكالة الاستخبارات المركزية في ظروفٍ كهذه؟».

٢ أنور العولقي: قصة أميركية

الولايات المتحدة واليمن، ١٩٧١ ـ ٢٠٠٢. كان العالم مكاناً مختلفاً عندما كان جورج دبليو بوش منهمكاً في حملته الرئاسية في العام ٢٠٠٠. لم يحمل تاريخ الحادي عشر من أيلول/سبتمبر أي أهمية خاصة بالنسبة إلى الأميركيين، كما أن أسامة بن لادن لم يكن محور اهتمام الجيش الأميركي وأجهزة الاستخبارات. اعتبر العرب والمسلمون أن عهد كلينتون أسفر عن سحق آمال التفاوض على الموضوع الفلسطيني لصالحهم. واعتبر عددٌ كبير من الأميركيين أن بوش، وليس آل غور، نائب الرئيس كلينتون، هو أفضل أملٍ لهم[١] في انتخابات العام ٢٠٠٠ الرئاسية. لكن الأمر لم يتعلق بفلسطين وحدها. تشارك عدد كبير من المسلمين القيم الاجتماعية المحافظة التي يعتنقها المسيحيون الإنجيليون من أمثال بوش، وهي قيمٌ تشمل قضايا الزواج، وحقوق المثليين، والإجهاض. كان أحد هؤلاء الأميركيين المسلمين إماماً شاباً من نيو مكسيكو يُدعى أنور العولقي. قال العولقي في العام ٢٠٠١: «أجل، إننا لا نتفق في عددٍ كبيرٍ من القضايا مع السياسة الخارجية للولايات المتحدة. إننا محافظون جداً عندما يتعلق الأمر بالقيَم العائلية، ونحن ضد التفسّخ الأخلاقي الذي نشهده في المجتمع. لكننا نعتز بعددٍ كبيرٍ من القيَم الموجودة في أميركا، والحرية هي واحدة منها[٢]، أما القيمة الأخرى فهي إتاحة المجال لاقتناص الفرص».

تُعتبر قصة العولقي، وبطرقٍ متعددة، قصةً تقليدية للأشخاص الذين أتوا من أماكن بعيدة سعياً وراء حياة أفضل في أميركا. كان والده، ناصر العولقي طالباً يمنياً لامعاً أتى إلى الولايات المتحدة

---

(١) "The Arab American Vote in the November 2000 Election," Arab American Institute, December 14, 2000. كتب الزغبي في تحليل طلبه منه تلفزيون أبو ظبي، «كشف استفتاء أجريَ حديثاً بين الأميركيين من أصلٍ عربي أنهم يدعمون ترشيح الجمهوري جورج دبليو بوش ويفضلونه على المرشح الديمقراطي آل غور وذلكً بفارق ٤٥،٥ بالمئة إلى ٣٨ بالمئة». لاحظ الزغبي إضافة إلى ذلك أنه بالرغم من أن الأميركيين من أصل عربي يميلون إلى الحزب الديمقراطي في العادة، إلا أن «هذا الانتخاب جرى على خلفية العنف الإسرائيلي المتزايد ضد الفلسطينيين»، وهو الأمر الذي «يبدو أنه أثّر على أصوات عددٍ كبيرٍ من الأميركيين من ذوي الأصول العربية».

(٢) نسخة مصوّرة، مقابلة مع أنور العولقي، "Fighting Fear," *NewsHour with Jim Lehrer*, PBS, October 30, 2001

ضمن منحة فولبرايت[1] في العام ١٩٦٦، وذلك لدراسة الاقتصاد الزراعي في جامعة نيو مكسيكو. قال ناصر: «قرأت كثيراً عن الولايات المتحدة عندما كنت في الخامسة عشرة من عمري. كانت انطباعاتي عن الولايات المتحدة، عندما كنت فتى صغيراً في المدرسة الابتدائية والتكميلية، أن أميركا هي بلاد الديمقراطية، وبلاد الفرص. كنت أتوق دائماً إلى الدراسة في الولايات المتحدة الأميركية»[2]. توجّه ناصر بعد وصوله إلى لورنس، كانساس في البداية لدراسة الإنجليزية، ثم توجّه بعد ذلك إلى نيو مكسيكو. أعلن ناصر في مقالة قدّم فيها نفسه إلى زملاء صفّه في الولايات المتحدة: «أردت أن أعرف الناس في العالم الجديد[3]، وأن ألتقي بالناس الذين شيّدوا أحد أكثر البلدان تقدماً التي عرفها العالم على الإطلاق». كتب ناصر أنه أراد الحصول على ما يكفي من التعليم «بهدف مساعدة شعبي ليصبح أكثر تقدميةً وتطوراً». تزوج ناصر بعد أن أنهى دراسته الثانوية مباشرة، لكنه لم يتمكّن من إحضار زوجته، صالحة، إلى الولايات المتحدة معتمداً على المنحة الشهرية التي لا تزيد عن ١٦٧ دولاراً. أخبرني ناصر عندما التقينا في منزله الحديث والكبير في صنعاء، العاصمة اليمنية، في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠١١: «لأنني أردت إحضار زوجتي حرصت على إنهاء دراستي للحصول على شهادة بكالوريوس في الزراعة في سنتين وتسعة أشهرٍ فقط». توجّه ناصر بعد تخرّجه إلى اليمن، وحصل على تأشيرة لزوجته، وعاد إلى لاس كروسيس، نيو مكسيكو، حيث نال شهادة الماجستير. رُزق الزوجان بطفلٍ أسمياه أنور في ٢٢ نيسان/أبريل من العام ١٩٧١[4]. قال لي ضاحكاً: «كان من المقبول في تلك الأيام توزيع السيجار على الزملاء المتخرجين. كُتب على السيجار، «إنه صبي». كان يوم مولد أنور في مستشفى لاس كروسيس التذكاري يوماً لا يُصدّق بالنسبة إليّ».

أراد ناصر تنشئة أنور كرجلٍ أميركي، ليس في الجنسية فقط، بل في الشخصية كذلك. انتقلت عائلة ناصر في العام ١٩٧١ إلى نبراسكا كي يتمكن من إكمال الدراسة للحصول على الدكتوراه

---

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع ناصر العولقي في شهر كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١٢. أما التفاصيل المتعلقة بحياة ناصر العولقي العائلية وسنوات أنور الأولى فمأخوذة من مقابلة أجراها المؤلف إلا في الحالات التي ذُكر فيها عكس ذلك.

(٢) المصدر نفسه. كل الاقتباسات عن ناصر العولقي مأخوذة من مقابلة مع المؤلف، إلا إذا ذُكر خلاف ذلك.

(٣) مقالة شخصية وغير منشورة كتبها ناصر العولقي عُرضت على المؤلف في شهر كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١٢.

(٤) أورد أحد تقارير مكتب التحقيقات الاتحادي F.B.I عن أنور أن مولده كان في ٢١ نيسان/أبريل، لكن ناصر قال في إحدى المقابلات مع المؤلف إن أنور وُلِد في يوم ٢٢ نيسان/أبريل. لكن التقارير الإخبارية استخدمت كلا التاريخين.

في الفلسفة في جامعة نبراسكا، فأسرع إلى تسجيل أنور الصغير في دروس السباحة في فرع جمعية الشبان المسيحيين YMCA المحلي. قال لي ناصر: «أجاد السباحة وهو في عمر السنتين ونصف السنة فقط. وكان لامعاً جداً فيها». تناول ناصر ألبوم صور العائلة عندما جلسنا في غرفة المعيشة في منزله في صنعاء، ثم عرض عليّ صور ناصر الصغير جالساً فوق سجادة في مركز تسوّقٍ كبير. استقرت العائلة في نهاية المطاف في سانت بول حيث حصل ناصر على وظيفة في جامعة مينيسوتا[1]. كما سجّل أنور في مدرسة مرتفعات شيلسيا الابتدائية. قال لي وهو يعرض عليّ صورةً تمثّل أنور في غرفة صفه: «كان فتى أميركياً بكل معنى الكلمة». ظهر أنور باسماً بشعره الطويل والمسترسل، وهو يدل على موقع اليمن في مجسّم للكرة الأرضية. أظهرت صورة عائلية أخرى أنور المراهق النحيف وهو يضع نظارات شمسية، وقبعة لاعبي كرة القاعدة في ديزني لاند. «نشأ أنور كفتى أميركي حقاً، وكان يحب الرياضة، وهو الطالب اللامع في المدرسة. كان أنور طالباً جيداً، وكان يشارك في كل أنواع الرياضة».

قرر ناصر في العام ١٩٧٧ العودة بأسرته إلى اليمن، لكنه لم يقرر طول هذه العودة. اعتقد ناصر أن من واجبه استخدام علومه التي حصّلها في الولايات المتحدة لمساعدة بلده الفقير. كان يعرف أنه يرغب في عودة أنور إلى الولايات المتحدة في يومٍ من الأيام من أجل دراسته الجامعية، لكنه كان يؤمن كذلك بأن من المناسب للفتى أن يعرف أرضَ أجداده. عادت العائلة في آخر يوم من العام ١٩٧٧ إلى صنعاء. كان أنور البالغ من العمر ستة أعوام بالكاد يتمكّن من التكلّم بالعربية، لكنه بدأ يجيدها بعد وقتٍ قصير. احتل أنور المرتبة الرابعة في صفه في إحدى مدارس صنعاء مع نهاية الفصل الأول، وتمكّن من التكلّم بالعربية بطلاقة في غضون سنة. أسّس ناصر وزملاؤه مدرسة خاصة كانت تدرّس بالعربية والإنجليزية في الوقت ذاته. كان أنور في الصف الأول مع أحمد علي عبد الله صالح، وهو ابن الرئيس اليمني. وبقي الولدان زميلي صف لمدة ثماني سنوات. مضى أحمد علي ليصبح أحد أكثر الرجال هولاً في اليمن ورئيس الحرس الجمهوري فيه. أما أنور فقد مضى في مسارٍ يتبع فيه خطوات والده الأكاديمية.

أمضى أنور السنوات الاثنتي عشرة التالية في اليمن، بينما توثقت علاقة والده بأصدقائه الأميركيين في صنعاء. كان ناصر وبعض اليمنيين الآخرين الذين تلقوا ثقافةً أميركية وبريطانية يعملون مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID، كما أسّسوا كلية للزراعة بتمويلٍ أميركي بلغ ١٥ مليون دولار. وعُيّن ناصر في العام ١٩٨٨، وزيراً للزراعة في اليمن. أنهى أنور دراسته الثانوية

(١) "Interview: Dr. Nasser al-Awlaki on the Killing of His Son, Anwar, and His Grandson," *National Yemen*, October 6, 2012.

في اليمن، وما لبث أحد زملاء ناصر في USAID أن عرض عليه مساعدته في العثور على كلية محترمة ليُكمل دراسته في الولايات المتحدة. أراد ناصر أن يدرس ابنه «الهندسة المدنية، وعلى الأخص ما يتعلق منها بالهندسة المائية، والمشاكل المائية في اليمن». اقترح صديقه من USAID جامعة كولورادو الرسمية، كما ساعد أنور على الحصول على منحة من الحكومة الأميركية. تعيّن على أنور الحصول على جواز سفرٍ يمني كي يحصل على المنحة. قال ناصر: «كنت في ذلك الوقت أستاذاً جامعياً مداوماً، ولم أمتلك ما يكفي من المال لإرسال ابني للدراسة في الولايات المتحدة على حسابي الخاص. أبلغني مدير USAID بأن الأمر يصبح سهلاً إذا حصل أنور على جواز سفرٍ يمني، وعندها سيكون أنور مؤهلاً للحصول على منحة من USAID. تمكنّا بعد ذلك من الحصول على جواز سفرٍ يمني لأنور». لكن السلطات اليمنية أوردت أن مكان ولادته كان عدن في اليمن، وسبّب هذا الأمر مشاكل لأنور فيما بعد.

هبطت طائرة أنور في مطار أوهاير[1] في شيكاغو في ٣ حزيران/يونيو، ١٩٩٠، ثم ما لبث أن انتقل إلى فورت كولينز، كولورادو، بهدف دراسة الهندسة المدنية[2]. قال ناصر، «كان حلمه عندما كان شاباً هو أن يكمل دراسته [في الولايات المتحدة] بالفعل ثم العودة ليخدم وطنه الأم، اليمن». لكن الولايات المتحدة شنّت حرب الخليج على العراق عندما كان أنور في سنته الجامعية الأولى. يتذكّر أنور أنه تلقى اتصالاً هاتفياً من ناصر بينما كانت القنابل الأميركية الأولى تتساقط على بغداد. كان يشاهد بيتر آرنيت، المراسل الشهير لمحطة سي. أن. أن وهو يبثّ تقاريره من العاصمة العراقية. «رأى الصور التي تبثها سي. أن. أن والتي تعكس انقطاع الكهرباء عن بغداد. اعتقد أنور أن بغداد قد دُمرت بالكامل وبالفعل. تترافق بغداد مع معانٍ ثقافية كثيرة بالنسبة إلى المسلمين، وذلك لأنها كانت مركز الخلافة العباسية. شعر أنور بإحباطٍ شديد وحقيقي لما حدث. كان ذلك هو الوقت الذي بدأ فيه أنور بالقلق الفعلي من مشاكل المسلمين بشكلٍ عام».

اعترف أنور بأنه «لم يكن ذلك الرجل المسلم الذي يؤدي فرائض دينه بالكامل»[3] لكنه بدأ بعد حرب الخليج الاهتمام بالسياسة إلى أن ترأس اتحاد الطلبة المسلمين في الجامعة[4]. تزايد

(١) Catherine Herridge *The Next Wave: On the Hunt for Al Qaeda's American Recruits* (New York: Crown Forum, 2001), p. 78.

(٢) Bruce Finley "Muslim Cleric Targeted by U.S. Made Little Impression During Colorado Years," *Denver Post*, April 11, 2010.

(٣) Anwar al Awlaki, "Spilling Out the Beans; Al Awlaki Revealing His Side of the Story," Inspire 9 (winter 2012), released May 2012.

(٤) المصدر نفسه.

اهتمام أنور بالحرب في أفغانستان، وهكذا سافر خلال عطلة الشتاء في العام ١٩٩٢ إلى ذلك البلد. تمكّن المجاهدون الذين دعمتهم الولايات المتحدة من طرد قوات الاحتلال السوفياتية في العام ١٩٨٩، لكن أفغانستان بقيت غارقة في حربٍ أهلية، كما أصبحت البلاد مقصداً مرغوباً للشبان المسلمين، بمن فيهم عدد كبير من اليمنيين الذين أتوا كي يستكشفوا جبهةً جديدة للجهاد. قال أنور في وقتٍ لاحق: «حدث غزو الكويت، كما وقعت بعد ذلك حرب الخليج. بدأتُ بالنظر إلى ديني بجديةٍ أكبر منذ ذلك الحين. أخذتُ خطوة الذهاب إلى أفغانستان كي أقاتل. أمضيتُ فصل الشتاء هناك وعدتُ بنية إنهاء إقامتي في الولايات المتحدة، والتوجّه إلى أفغانستان نهائياً بعد ذلك. أردت السفر عائداً في فصل الصيف، لكن المجاهدين فتحوا كابول، فأيقنت أن الحرب قد انتهت، وهكذا بقيت في الولايات المتحدة»[١].

بدأت علامات أنور في الجامعة بالانخفاض[٢] بعد أن زاد انغماسه في أمور السياسة والدين. زعم أنور في وقتٍ لاحق أنه خسر منحته الدراسية بسبب نشاطاته. ادّعى أنور: «علمت من أحد المصادر في السفارة الأميركية في صنعاء أنهم تسلموا تقارير حول أنشطتي الإسلامية في حرم الجامعة، وكذلك واقع أنني سافرتُ إلى أفغانستان، وهذا هو السبب الوحيد الذي يدعو إلى إلغاء منحتي»[٣]. بدا ذلك وكأن ما يجري كان نقطة تحوّل حاسمة في مسار حياة أنور. كانت تلك بمثابة الشرارة التي غيّرت مسار حياة أنور إذا جُمعت مع الأحداث التي تلت لاحقاً. قال أنور بعد مرور سنواتٍ عدة إن المنحة أُعطيت لتكون جزءاً من خطة الحكومة الأميركية لتجنيد الطلاب من جميع أنحاء العالم ليكونوا عملاء لأميركا. كتب أنور: «كوّنت الحكومة الأميركية لنفسها، من خلال برامج المِنَح، مجموعة كبيرة من الكوادر المنتشرين في أنحاء العالم. كان من بين هؤلاء قادة في جميع الحقول: رؤساء دول، سياسيون، رجال أعمال، علماء، وغير ذلك. يمتلك جميع هؤلاء أمراً واحداً مشتركاً: كانوا جميعاً طلاباً في الجامعات الأميركية. ساعدت هذه البرامج الولايات المتحدة على تعزيز قوتها في أنحاء العالم كافة وعلى نشر هيمنتها. إن الطريقة التي تدير بها الولايات المتحدة إمبراطوريةً، من دون أن تدعوها إمبراطورية، هي واحدة من أعظم الاختراعات في زماننا هذا. كانت القصة التي رواها عن نفسه تصف فرداً نادراً قرّر معارضة هذه الخطة الاستعمارية. «لم تنجح خطة جعلي واحداً من آلاف الرجال والنساء المنتشرين في أنحاء العالم والذين يدينون بالولاء إلى

(١) Anwar al Awlaki, “Spilling Out the Beans; Al Awlaki Revealing His Side of the Story,” *Inspire 9* (winter 2012), released May 2012.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

الولايات المتحدة. لم أعد ملائماً لذلك الدور بعد الآن، وذلك بعد أن أصبحتُ أصولياً!»[١]

لم يعتبر أفراد أسرة العولقي أنفسهم متدينين بشكلٍ خاص، بل مسلمين صالحين يصلّون خمس مرات في اليوم، ويحاولون أن يعيشوا حياتهم بحسب تعاليم القرآن. لا يعني ذلك أن الدّين غير مهم بأي حالٍ من الأحوال، لكن بالنسبة إلى أسرة العولقي فإن الهوية القبلية تأتي أولاً. كانوا كذلك أناساً عصريين يمتلكون علاقات مع الدبلوماسيين ورجال الأعمال الدوليين. دأب أنور بعد أن أصبح مسيّساً على التردّد إلى مسجدٍ يقع بالقرب من جامعته في كولورادو، لكن إمام المسجد طلب منه في أحد أيام الجمعة إلقاء خطبة دينية[٢]. وافق أنور على هذا الطلب فأدرك أنه يمتلك موهبة لإلقاء الخطب العامة. بدأ بعد ذلك التفكير بأنه لربما كان الوعظ، وليس الهندسة، هو رسالته الحقيقية. «كان رجلاً واعداً جداً[٣]، جداً، جداً. قال عم أنور، الشيخ صالح بن فريد، وهو رجل أعمالٍ ثري، ورئيس عشيرة العوالق في اليمن: «كنا نأمل له مستقبلاً ناجحاً. أعتقد أن أنور وُلِد ليكون قائداً. كان ذلك في دمه، وفي عقليته».

تخرّج أنور في جامعة ولاية كولورادو[٤] في العام ١٩٩٤، وقرر البقاء في كولورادو بعد تخرجه. تزوج أنور بعد ذلك من إحدى بنات عمومته في اليمن، وعمل كإمام في جمعية دنفر الإسلامية[٥]. أخبرني ناصر بأن أنور لم يتحدث أبداً عن رغبته في أن يصبح إماماً عندما غادر إلى أميركا، لكن الفكرة أعجبته بعد أن طُلب منه إلقاء المواعظ الدينية مراتٍ قليلة. «فكّر أن ذلك هو المجال الذي يستطيع فيه المساعدة وعمل شيء ما. أعتقد أن الفكرة بدأت بالصدفة. لكنني أعتقد أنه أحب الفكرة بعد ذلك، وهكذا قرر التحوّل عن مهنة الهندسة إلى مجال الدعوة إلى الإسلام. تعلّق أنور بكتابات مالكوم أكس[٦] وخطبه، كما اهتم بمحنة الأميركيين من أصلٍ أفريقي. قال ناصر: «بدأ (في دنفر) التفكير في القضايا الاجتماعية في أميركا، وكان يعرف عدداً كبيراً من الأشخاص السود، كما ذهب لرؤيتهم في السجون، وحاول مساعدتهم، وهكذا أصبح أكثر انشغالاً بالمشاكل الاجتماعية الموجودة في الولايات المتحدة والمتعلقة بالمسلمين، وبالأقليات الأخرى». قال

(١) Anwar al Awlaki, "Spilling Out the Beans; Al Awlaki Revealing His Side of the Story," *Inspire 9* (winter 2012), released May 2012.

(٢) مقابلة أجراها المؤلف مع ناصر العولقي في كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١٢. Scott Shane and Souad Mekhennet, "Imam's Path from Condemning Terror to Preaching Jihad," *New York Times*, May 8, 2010.

(٣) مقابلة أجراها المؤلف مع الشيخ صالح بن فريد، كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

(٤) Finley, "Muslim Cleric Targeted by U.S."

(٥) المصدر نفسه.

(٦) مقابلة المؤلف مع ناصر العولقي، كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

أحد الأشخاص الذين كانوا يتردّدون على مسجده في دنفر: «كان يتمكّن من التحدث إلى الناس مباشرة، وكان ينظر في أعينهم. امتلك الرجل هذا السحر»[١].قال أحد المسنّين من المسجد الذي يتردّد إليه العولقي في دنفر لصحيفة نيويورك تايمز إنه تجادل مع العولقي بعد أن نصح الإمام الشاب أحد المصلّين السعوديين بالانضمام إلى الجهاد ضد الروس في الشيشان. أضاف الرجل: «يمتلك أنور لساناً ساحراً[٢]، لكنني قلت له: لا تتكلم عن الجهاد أمام جماعتي».

أنجبت زوجة أنور في يوم ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥[٣]، مولودها الأول، وكان صبياً حمل اسم عبد الرحمن. نقل أنور أسرته الصغيرة بعد سنة من الزمن إلى سان دييغو في كاليفورنيا حيث أصبح إماماً في مسجد الرباط الإسلامي[٤]. بدأ أنور كذلك الدراسة للحصول على شهادة ماجستير في الريادة في التعليم[٥] من جامعة سان دييغو الرسمية. لكن في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، وبينما كانت الولايات المتحدة تستعد لانتخابات العام ٢٠٠٠ الرئاسية، سافر ناصر إلى الولايات المتحدة لتلقي المعالجة الطبية وزار ابنه في سان دييغو. عرض عليّ ناصر صورة لأنور بلحيته المكتملة بينما كان داخل أحد المراكب، وكان يحمل سمكة كبيرة تمكّن من اصطيادها. قال لي ناصر باسماً وهو يتطلع إلى صورة ابنه الذي ارتدى قميصاً بأكمام قصيرة صفراء اللون، وتحمل شعار منظمة إسلامية محلية، ومعتمراً قبعة لاعبي كرة القاعدة: «كان إماماً بلحيةٍ كبيرة». وصفه أحد جيرانه السابقين في سان دييغو، وهو لنكولن هيجي الثالث، بأنه «شاب ودودٌ جداً ومرح»[٦] مع «زوجة منطوية وطفلٍ رائع... كان يحب الخروج لصيد أسماك الباكور[٧] [التونا الكبيرة]. كان يُحضر لي بين وقتٍ وآخر بعض شرائح الباكور التي تطبخها زوجته».

حضر ناصر أثناء زيارته ابنه صلوات الجمعة، وشاهد أنور وهو يلقي عظاته. قال ناصر: «كان مسجداً عادياً يتسع لنحو أربعمئة شخص، كما أن معظم الناس الذين كانوا يأتون إلى المسجد

---

(١) Finley, "Muslim Cleric Targeted by U.S."

(٢) Shane and Mekhennet, "Imam's Path."

(٣) نسخة مصورة عند المؤلف عن شهادة ميلاد العولقي.

(٤) Shane and Mekhennet, "Imam's Path."

(٥) Union-Tribune and Associated Press, "Anwar al-Awlaki, al-Qaida-Linked Cleric with San Diego Ties, Killed," UTSanDiego.com, September 30, 2011.

(٦) مقابلة هاتفية مع لنكولن هيجي حضّرها ديتر سنيل، FBISan Diego Field Office, November 19, 2003. Available at the National Archive and Records Administration website, http://media.nara.gov/9-11/MFR/t-0148-911MFR-00449.pdf.

(٧) نسخة مصورة .*The Situation Room*, CNN, September 30, 2011

مسلمون مداومون: مهندسين، أطباء، وأناس يمتلكون مطاعم وأشياء مشابهة. كانوا من كل أنحاء العالم الإسلامي ومن العالم العربي. كنت أستمع إلى مواعظه، وكان في ذلك الوقت يدعو المسلمين إلى المشاركة في العملية الديمقراطية الجارية في أميركا، كما كان مشجعاً ـ ظنّ خلال الحملة الرئاسية لجورج دبليو بوش في العام ٢٠٠٠ أن الجمهوريين المحافظين سوف يكونون أفضل من الديمقراطيين الليبراليين، وشجّع المسلمين هناك على انتخاب جورج بوش. قال أنور إن سبب دعوته هذه هو أنه يقف ضد الإجهاض وكل الأمور المشابهة، وأضاف أن هذه الأمور تتوافق مع التقاليد الإسلامية. يعني ذلك أنه كان ناشطاً جداً في أوساط الجالية الإسلامية، والواقع هو أنه لم يساند أبداً أي أعمال عنف. كان مسالماً جداً في أميركا. إن كل ما فعله في واقع الأمر هو أنه مثّل الإسلام في أحسن أحواله».

حدثت أولى مواجهات أنور مع مكتب التحقيقات الفدرالي[١] في العام ١٩٩٩، وذلك عندما أثار اهتمام المكتب بسبب اتصاله المزعوم بزياد خليل، وهو أحد المتعاونين مع القاعدة، والذي تعتقد الاستخبارات الأميركية أنه اشترى بطارية لهاتف بن لادن الموصول بالأقمار الصناعية. تلقى أنور كذلك زيارة من أحد زملاء عمر عبد الرحمن «الشيخ الضرير»[٢] المتهم بالتآمر لتفجير مركز التجارة العالمية في العام ١٩٩٣ يُقال كذلك إن التحقيقات التي أجريت في العام ١٩٩٩ كشفت عن روابط أخرى اعتبرها مكتب التحقيقات مثيرةً للقلق، مثل علاقته مع مؤسسة الأراضي المقدسة[٣]، وهي مؤسسة خيرية إسلامية يُشتبه بأنها تجمع الأموال لصالح المؤسسات الخيرية الفلسطينية المرتبطة بحماس، وهي المنظمة التي تعتبرها وزارة الخارجية الأميركية إرهابية. تشير سجلات الضرائب التي حصل عليها المكتب إلى أن العولقي ظلّ فترة سنتين نائب رئيس جمعية أخرى، وهي الجمعية الخيرية للرفاه الاجتماعي[٤] CSSW، وذلك بينما كان في سان دييغو. يقول أحد عملاء مكتب التحقيقات إن تلك الجمعية كانت مجرد «جمعية واجهة[٥] لتهريب الأموال إلى الإرهابيين». لكن بالرغم من عدم توجيه اتهامات ضد الـCSSW إلا أن المدّعين

(١) Shane and Mekhennet, "Imam's Path."

(٢) المصدر نفسه.

(٣) National Commission on Terrorist Attacks upon the United States (Philip Zelikow, Executive Director; Bonnie D. Jenkins, Counsel; Ernest R. May, Senior Advisor), The 9/11 *Commission Report* (New York: W. W. Norton, 2004), p. 517.

(٤) Susan Schmidt, "Imam from Va. Mosque Now Thought to Have Aided al-Qaeda," *Washington Post*, February 27, 2008.

(٥) Tom Hays (AP), "FBI Eyes NYC 'Charity' in Terror Probe," washingtonpost.com, February 26, 2004.

الفدراليين وصفوها بأنها مجرد فرعٍ لمنظمة أكبر منها أسّسها عبد المجيد الزنداني[1]، وهو رجل يمني معروف بعلاقته مع القاعدة. لكن إذا قبلنا هذا المنطق فسوف يمكننا القول إن وزارة العمل الأميركية[2] مذنبة بدورها، وذلك لأنها قدّمت ملايين الدولارات لمشاريع الـCSSW، وذلك في الفترة ما بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٨. لكن عائلة أنور تستبعد فكرة أن أنور كان يجمع الأموال للمجموعات الإرهابية، وتصر على أنه كان يجمع الأموال لصالح الأيتام[3] في اليمن وفي أماكن أخرى في العالم العربي. لم يطُل الوقت قبل إقفال التحقيقات الأميركية مع أنور، وذلك بسبب افتقاد الأدلة. أما في شهر آذار/مارس من العام ٢٠٠٠ فقد استنتج مكتب التحقيقات الفدرالي أن جال العولقي «لا تتطابق مع موجبات[4] تحقيقاتٍ إضافية». لكن تلك لم تكن المرة الأخيرة التي يتوجّه فيها مكتب التحقيقات الفدرالية إلى أنور.

ثمة رجلان[5] تعوّدا الصلاة في المسجد الذي يؤمه أنور في سان دييغو، وهما خالد المحضار ونواف الحازمي[6] اللذان سرعان ما وُجِدا بين الخاطفين التسعة عشر الذين نفذوا هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. عندما انتقل أنور بأسرته إلى فالز تشيرش، فيرجينيا، في العام ٢٠٠٠، تعوّد الحازمي الذهاب إلى مسجده. اتّهم المحقّقون الأميركيون في هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر أنور بأنه «المرشد الروحي»[7] للحازمي. أبلغني ناصر بأنه سأل ابنه عن علاقته بالحازمي والمحضار، وقال لي إن علاقة أنور بالرجلين كانت متقطّعة، ودينية الطابع. أضاف ناصر: «سألته بنفسي فقال لي إن الرجلين كانا يؤديان الصلاة في المسجد مثل كل الأشخاص الآخرين، كما أنني

---

(١) Schmidt, "Imam from Va. Mosque."

(٢) US Department of Labor, International Labor Affairs Bureau, Technical Cooperation Project Summary, for project "Alternatives to Combat Child Labor Through Education and Sustainable Services in the Middle East and North Africa (MENA) Region," www.dol.gov/ilab/projects/europe_mena/MidEast_LebanonYemen_EI_CLOSED.pdf; "Project Status—Europe, Middle East, and North Africa," Department of Labor website, accessed October 2010, www.dol.gov/ilab/projects/europe_mena/project-europe.htm.

(٣) مقابلة المؤلف مع أفراد أسرة العولقي، كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

(٤) J. M. Berger, *Jihad Joe: Americans Who Go to War in the Name of Islam* (Washington, DC: Potomac Books, 2011), p. 119.

(٥) Schmidt, "Imam from Va. Mosque."

(٦) *Joint Inquiry into Intelligence Community Activities Before and After the Terrorist Attacks of September 11, 2001, Hearings Before the Senate Select Committee on Intelligence and House Permanent Select Committee on Intelligence*, 107th Cong., 2nd Sess., September 26, 2002, p. 178.

(٧) المصدر نفسه.

كنت ألتقيهما بصورةٍ عرضية... كيف لك أن تصدق أن القاعدة كانت تثق بأنور إلى حد إبلاغه بأكبر الأشياء التي كانت تحضّر لها؟ إنه أمرٌ لا يصدّق لأنه في ذلك الوقت لم يكن له أي علاقة على الإطلاق مع أي جماعةٍ كهذه مطلقاً. وأنا متأكد من ذلك مئة بالمئة».

لا يستدل المستمع إلى مواعظ أنور الدينية في تلك الفترة إلى وجود أي ميلٍ لديه نحو القاعدة. بدأ أنور في العام ٢٠٠٠ بتسجيل أقراصٍ مدمجة[١] لمواعظه الدينية وبيعها كمجموعاتٍ متكاملة. حظيت هذه الأقراص المدمجة بشعبيةٍ كبيرة[٢] في الولايات المتحدة وفي أنحاء أخرى من العالم الناطقة بالإنجليزية. سجّل أنور ما يزيد في مجموعه عن مئة قرصٍ مدمج[٣]، ومعظمها عبارة عن محاضرات عن حياة النبي محمد (ص)، وعن عيسى (ع) وموسى (ع)، وكذلك نظريات حول «الحياة الآخرة». قالت صحيفة نيويورك تايمز: «تبدو هذه التسجيلات خالية من التطرف الواضح»[٤]. بدأت الدعوات تنهال على العولقي لإلقاء خطبٍ في المساجد والمراكز الإسلامية في أنحاء الولايات المتحدة كافة، وفي أنحاء أخرى من العالم. قال أبو منتصر، وهو عضو مؤسس لجماعة بريطانية تدعى جميعة احياء طريق الرسول (ص) JIMAS التي استضافت العولقي مرات عدّة: «كنت مسروراً جداً[٥] منه لأنه سدّ الثغرة عند المسلمين الذين كانوا يتوقون إلى الحصول على توجيهاتٍ من دينهم تختلف عن تلك التي سمعوها من جيل آبائهم، والتي وجدوا صعوبة في التعلّق بها».

بالرغم من الطبيعة غير السياسية لدعوته إلا أن أنور ادّعى بعد ذلك أن عملاء الاستخبارات الأميركيين قد أرسلوا «مخبرين»[٦] إلى مسجد سان دييغو الذي يخطب فيه، وذلك من أجل جمع معلوماتٍ عن أنشطته. قال أنور: «لم يحدث أي شيء في المسجد يُمكن أن يقع في خانة ما نشير إليه في هذه الأيام بالإرهاب، لكنني أعتقد جازماً أن الحكومة، ولسببٍ ما، كانت تحاول جاهدة دسّ بعض المخبرين داخل المسجد».

يوجد لغز غريب آخر يتعلق بمواجهاته مع مكتب التحقيقات الفدرالي، وهو لغزٌ لا يُحتمل

(١) Shane and Mekhennet, "Imam's Path."

(٢) مقابلة أجراها المؤلف مع ناصر العولقي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢

(٣) J. M. Berger, "Gone but Not Forgotten," *Foreign Policy*, September 30, 2011.

(٤) Shane and Mekhennet, "Imam's Path."

(٥) Alexander Meleagrou- Hitchens, "As American as Apple Pie: How Anwar al-Awlaki Became the Face of Western Jihad," The International Centre for the Study of Radicalisation and Political Violence, London, 2011.

(٦) "Spilling Out the Beans."

بأنه سوف يجد حلاً في يومٍ من الأيام. اقتحم رجال المكتب منزله مرتين[1] عندما كان إماماً في مسجد سان دييغو بتهمة تسهيل أعمال الدعارة. اعترف بأنه مذنب بتهمة أقل من ذلك في القضية الأولى، ودفع مبلغ ٤٠٠ دولار كغرامة، أما في المرة الثانية فقد غُرّم بمبلغ ٢٤٠ دولاراً، ووُضِع تحت المراقبة لمدة ثلاث سنوات، ثم حُكم عليه بالعمل الاجتماعي لمدة أسبوعين. استُخدمت حالتا إلقاء القبض هذه لتصوير أنور على أنه مراءٍ، لكن الواعظ قدّم لنا تفسيراً مختلفاً:

كانت الحكومة الأميركية تحاول ابتزازه كي يصبح مخبراً. ادّعى أنور أنه في العام ١٩٩٦ كان داخل شاحنته الصغيرة المتوقفة عند إشارة المرور، وكان ينتظر تحوّل الإشارة إلى اللون الأخضر. اقتربت سيدة في منتصف العمر من الشاحنة وأخذت بقرع زجاج نافذة مقعده المجاور. قال أنور: «لكن عندما أنزلتُ زجاج النافذة، وحتى قبل أن أنطق أنا أو المرأة بكلمة واحدة، أحاطني رجال الشرطة[2]. أجبروني على الخروج من شاحنتي الصغيرة وما لبثوا أن قيّدوني بالأصفاد. وجّهوا إليّ تهمة حماية مومس وما لبثوا أن أطلقوا سراحي. أفهمني رجال الشرطة، وبكل وضوح، بأن المرأة التي اقتربت من شاحنتي الصغيرة هي شرطية متخفّية. لكنني لم أفهم ما هو مغزى ذلك الحادث». قال أنور إن رجلين زاراه بعد مرور يومين على هذا الحادث وعرّفا عن نفسيهما بأنهما عميلان فدراليان وأبلغاه بأنهما يريدانه أن يتعاون معهما. قال أنور إنهما أرادا منه، «التواصل معهما في كل ما يخص الجالية الإسلامية في سان دييغو. انزعجت كثيراً من هذا العرض، وأوضحت لهما عدم توقّع مثل هذا التعاون مني. لم أرَ الرجلين بعد ذلك» إلا بعد مرور سنةٍ من الزمن. كانت تلك المرة الثانية التي يُعتقل فيها بتهمة تسهيل الدعارة. قال أنور: «أبلغوني هذه المرة بأن هذه عملية سرية، ومُحكمة وأنني لن أستطيع التخلص منها».

يُحتمل أنه كان يقوم بحماية المومسات، ويُحتمل أن مظهره كرجلٍ تقي كان مجرد خداعٍ على نطاقٍ واسع. لكن وُجِدت فيما بعد إشارات أخرى تفيد بأن أنور العولقي قد لا يكون اعتُبِر عند أجهزة الاستخبارات الأميركية هدفاً للتحقيقات فقط، بل متآمراً محتملاً.

شعر أنور باضطرابٍ كبير نتيجة صدامه مع رجال القانون في كاليفورنيا. قال أنور: «اعتقدت أنه إذا كانت مشكلتي في سان دييغو هي مع السلطات المحلية، فإن ذلك يعني أنني سوف أكون

(١) "Radical Cleric Killed by Drone Was Twice Arrested with Prostitutes in San Diego," L.A. Now (blog), *Los Angeles Times*, September 30, 2011, http://latimesblogs.latimes.com/lanow/2011/09/anwar-awlaki-the-american-born-cleric-andjihadist-killed-by-a-us-backed-drone-strikein-yemen-spent-several-years-in-san.html.

(٢) Al- Awlaqi, "Spilling Out the Beans"

بأمان إذا ما انتقلت إلى مكانٍ آخر»[١]. ساعده ناصر في الحصول على منحة جزئية[٢] من جامعة جورجتاون في واشنطن العاصمة، وذلك سعياً وراء حصوله على درجة دكتوراه فلسفة. أنجبت زوجة أنور في ذلك الوقت ولدها الثاني، وهكذا اضطر أنور لإيجاد وظيفة. طلب أنور العمل بصفته رجل دين[٣] في المجلس المتعدّد الأديان التابع للجامعة، لكنه انتهى إلى العمل بصفته إماماً في مسجد دار الهجرة الذي يحظى بالشعبية في فيرجينيا. قال جوهري عبد المالك، وهو مدير بارز في دار الهجرة: «احتاجت جاليتنا إلى إمام يتمكّن من التحدث بالإنجليزية... وإلى شخصٍ متمكّن [يستطيع رسم صورةٍ حديثة عن الإسلام] مع زخمٍ قوي من الإيمان»[٤]. أراد المسجد شخصاً يتمكّن من عرض رسائل القرآن على جمهورٍ من الأميركيين المسلمين. قال مالك إن العولقي، «كان ذلك الشخص، وهو أدى رسالته على الوجه الأكمل وبكل طواعية». استقرت العائلة في إحدى الضواحي في فيرجينيا في شهر كانون الثاني/يناير من العام ٢٠٠١ قال أنور بعد مرور سنوات عدة كلاماً يشير إلى أن غضبه من الولايات المتحدة بدأ يتعزّز في السنوات التي سبقت الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، إلا أنه إذا كان ذلك صحيحاً فمعنى ذلك أنه نجح في إخفاء هذا الغضب بمظهره العلني بوصفه شخصية محترمة في أوساط الجالية المسلمة.

كان أنور العولقي في صباح يوم الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، ٢٠٠١ جالساً في المقعد الخلفي لسيارة أجرة[٥]. كان وصل لتوه إلى مطار ريغان الوطني متوجهاً إلى منزله بعد رحلة ليلية تبعت حضوره مؤتمراً في إيرفين، كاليفورنيا. سمع أنور أخبار الهجمات في سيارة الأجرة، وما لبث أن طلب من السائق التوجه مباشرة إلى مسجده. شعر العولقي ورفاقه بالقلق نظراً لإمكانية استهداف المسجد وسط موجة الغضب المتصاعدة. استُدعي رجال الشرطة في تلك الليلة إلى مسجد أنور، وذلك بعد أن ركن أحد الأشخاص سيارته أمام المبنى وبدأ بالصراخ مهدّداً[٦] الموجودين في

(١) Al- Awlaqi, “Spilling Out the Beans”

(٢) مقابلة المؤلف مع ناصر العولقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) نسخة مصورة “Connections Between Radical Cleric, Hasan Closely Examined,” *NewsHour*, PBS, November 12, 2009.

(٥) “Former Islamic Spiritual Leader Defends Mosque,” Copley News Service, September 28, 2001.

(٦) “Muslim Americans Suffer Terrorist Backlash,” Scripps Howard News Service, September 12, 2001.

الداخل لفترة ثلاثين دقيقة من دون توقف. أقفل المسجد أبوابه لمدة ثلاثة[1] أيام بالنتيجة، كما أصدر بياناً صحفياً أدان فيه تلك الهجمات. أبلغ العولقي صحيفة الواشنطن بوست في معرض شرحه للأسباب التي دعت إلى إقفال المسجد: «تركزت معظم الأسئلة حول «كيف يجب علينا أن نرد؟»[2] كانت إجاباتنا، وعلى الأخص إلى أخواتنا اللواتي يلفتن الانتباه بسبب لباسهن: امكثن في المنازل إلى أن تهدأ الأمور». أما عندما فتح المسجد أبوابه فقد استُدعيت شركة أمنية[3] يملكها مسلمون لتفتيش السيارات والحقائب وتفتيش الأشخاص الذين يدخلون المبنى. قدّمت الكنائس المحلية[4] بدورها المساعدة لدار الهجرة، بما في ذلك مرافقة النساء المسلمات اللواتي يشعرن بالخوف للمخاطرة بمغادرة المسجد. كانت تلك الحقيقة موضع ثناءٍ علني من جانب أنور أمام جماعته وأمام المراسلين، كما أنه أبقى المصلّين على علمٍ بمشاعر التحيّز وبجرائم الكراهية ـ مثل ما حدث عندما دخلت امرأة مسلمة مترنّحة إلى المسجد يوم ١٢ أيلول/سبتمبر، وذلك بعد أن هاجمها رجلٌ بمضرب كرة القاعدة[5]. أدان أنور في خطبته الأولى بعد إعادة فتح المسجد الهجمات بوصفها «شنيعة». قال أنور وهو يقرأ رسالة إدانة للهجمات أرسلها الشيخ القرضاوي، وهو رجل دينٍ مصري ذائع الصيت: «إن قلوبنا تنزف نتيجة هذه الهجمات التي استهدفت مركز التجارة العالمي، وكذلك بعض المنشآت الأخرى في الولايات المتحدة، وذلك بالرغم من معارضتنا القوية للسياسة الأميركية المتحيّزة. أضاف العولقي: «أتينا إلى هنا لنبني، وليس لندمر... إننا الجسر الذي يصل ما بين أميركا وبين مليار مسلمٍ منتشر في جميع أنحاء العالم».

لم يكن العولقي يمتلك جهاز تلفزيون عند حدوث هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. قال العولقي بعد مرور أيام على حدوث هذه الهجمات: «تعوّدت استقاء الأخبار عن طريق شبكة الإنترنت، لكني هرعت بعد حدوثها إلى متجر Best Buy[6] واشتريت جهاز تلفزيون، ثم تسمّرنا

---

(١) William Branigin, “Terror Hits Close to Home; Mix of Emotions Sweeps over Area’s Residents,” *Washington Post*, September 20, 2001.

(٢) Susan Morse, “First Source of Comfort; When Events Overwhelm, Clergy, Not Doctors, Are on the Front Lines,” *Washington Post*, September 18, 2001.

(٣) Debbi Wilgoren and Ann O’Hanlon, “Worship and Worry; Fear for Other Muslims Mixes with Support for US,” *Washington Post*, September 22, 2001.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) Brian Handwerk and Zain Habboo, “Attack on America: An Islamic Scholar’s Perspective—Part 1,” *National Geographic*, September 28, 2001.

أمام هذا الجهاز. أعتقد أن هذه هي قضية معقدة بالنسبة إلى المسلمين الذين يعانون مرتين. إننا نعاني كمسلمين وكبشر لأن ما حدث هو كارثة بالنسبة إلى الجميع. يُضاف إلى ذلك أننا نعاني من عواقب ما سيحدث لنا كجالية أميركيين مسلمين، وذلك لأنه تم تحديد هوية المعتدين حتى الآن على أنهم عرب أو مسلمون. دُفعنا إلى الواجهة بسبب هذه الأحداث. يُضاف إلى ذلك أن وسائل الإعلام ركّزت اهتمامها علينا، وكذلك فعل مكتب التحقيقات الفدرالي الذي وضعنا تحت رقابته».

لكن اجتماع أنور مع القادة المسلمين الآخرين من أجل تقرير كيفية التعامل مع هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر وضعه في دائرة أضواء الحكومة الأميركية. قال أنور فيما بعد: «كان الحادي عشر من أيلول/سبتمبر يوم ثلاثاء. قرع رجال مكتب التحقيقات الفدرالي أبوابي[1] في يوم الخميس». بدأ عملاء الاستخبارات الأميركية باستجواب العولقي حول تعامله مع اثنين من الخاطفين المشتبه بهم. عرض عليه العملاء صوراً للخاطفين[2]، ومن بينهم الرجلان اللذان كانا يحضران إلى مسجده في سان دييغو، وكذلك هاني حنجور، وهو الذي أمضى بعض الوقت في سان دييغو، كما حضر مع الحازمي إحدى الخطب الدينية[3] التي ألقاها العولقي في فالز تشيرش، فيرجينيا في العام ٢٠٠١. أورد تقرير لجنة الحادي عشر من أيلول/سبتمبر أن العولقي «قال إنه لا يتذكر[4] اسم الحازمي، لكنه تعرّف إلى صورته. لكن بالرغم من أن العولقي اعترف بأنه اجتمع مع الحازمي مرات عدة إلا أنه زعم أنه لا يتذكّر أي تفاصيل عن الأمور التي ناقشها معه». قال العولقي كذلك[5] إنه لم يتصل بالحازمي في فيرجينيا، بل اتصل به في سان دييغو فقط، وقال إنه لم يلتقِ حنجور أبداً. أوردت اللجنة أن العولقي «وصف الحازمي[6] بأنه طالب سعودي معتدل، كان يظهر في المسجد برفقة أحد الأشخاص، لكنه لم يكن له عدد كبير من الأصدقاء». وصف العولقي الحازمي بأنه منعزل[7] وأضاف أنه «شخص هادئ جداً ولطيفٌ جداً، وذلك بحسب ملفات مكتب التحقيقات الفدرالي التي نزعت عنها السرية، والتي تدور حول اجتماعات العولقي مع العملاء

(١) Al- Awlaqi, "Spilling Out the Beans"

(٢) ملف تحقيقات مكتب الـإف.بي.آي. حول «أنور ناصر العولقي»، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، الوثيقة من إنتل واير، Intelwire.com.

(٣) 9/11 *Commission Report*, p. 229.

(٤) المصدر نفسه، ص. ٢٢١.

(٥) المصدر نفسه، ص. ٢٢٩، ٢٣٠.

(٦) المصدر نفسه، ص. ٢٢١.

(٧) ملف مكتب التحقيقات الفدرالية بشأن «أنور ناصر العولقي».

الفدراليين بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. لكن مكتب التحقيقات قال إن العولقي لم يعتبر أن الحازمي «رجلٌ متدين جداً[1]، وذلك استناداً إلى أنه [الحازمي] لم يُطل لحيته، كما أهمل القيام بالصلوات الخمس في كل يوم». لكن بعد وقتٍ قليل من ذلك اللقاء عاد رجال مكتب التحقيقات مجدداً وطلبوا من العولقي أن يعمل معهم في هذه التحقيقات. لكن العولقي استعان بمحام[2] في المرة التالية التي زاروه فيها. ورد في أحد الملفات بعد الاجتماع: تستمر في مكتب الـ إف. بي.آي. الميداني في واشنطن WFO التحقيقات[3] المتعلقة بعلاقة أنور العولقي بالأشخاص المتورّطين في هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠١ الإرهابية على الولايات المتحدة».

لكن بحسب الشهادات التالية التي قدّمها رجل مكتب التحقيقات إلى لجنة الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، فإن العولقي أجرى سلسلة من الاتصالات الهاتفية[4] في العام ٢٠٠٠ مع المواطن السعودي عمر البيومي، وهو الرجل الذي ساعد الحازمي والمحضار على العثور على شقق في سان دييغو. يُضاف إلى ذلك أن أحد محقّقي مكتب التحقيقات الفدرالي أبلغ اللجنة بأنه يعتقد أن هؤلاء الرجال استخدموا هاتف بيومي في ذلك الوقت، وهو الأمر الذي يوحي بأن العولقي كان على اتصالٍ بالخاطفين. استنتج المحقّقون مع ذلك، واستناداً إلى تلك المقابلات التي أجريت في وقت مبكر أن اتصالات العولقي مع الخاطفين الثلاثة كانت غير مهمة. أكدت لجنة الحادي عشر من أيلول/سبتمبر أن الرجال الذين أصبحوا خاطفين فيما بعد «كانوا يحترمون العولقي بصفته شخصيةً دينية، كما أقاموا علاقة وثيقة به» لكنها أضافت أن «الدليل ضئيلٌ[5] بالنسبة إلى الدوافع المحدّدة».

بينما بحث رجال مكتب التحقيقات الفدرالي في علاقة العولقي بالخاطفين، كان مئات من الناس يحتشدون في مسجد دار الهجرة لسماع خطب العولقي الدينية في أيام الجمعة. قدّم العولقي النصح للعائلات وساعد المهاجرين الجدد على العثور على شقق أو وظائف. كان من بين الذين طلبوا مساعدته زوجان فلسطينيان تعوّدا الحضور لسماع خطبه الدينية. كان الزوجان يعانيان من مشاكل مع ابنهما الذي كان يعمل كطبيبٍ في الجيش الأميركي. قلق الزوجان لأن ابنهما لم يظهر أي اهتمام بالدّين. يتذكر ناصر أن أنور قال له: إن الزوجين قالا له، «لماذا لا تتكلم مع [ابننا]،

---

(١) ملف مكتب التحقيقات الفدرالية بشأن «أنور ناصر العولقي».

(٢) Al Awlaqi, "Spilling Out the Beans."

(٣) ملف مكتب التحقيقات الفدرالية بشأن «أنور ناصر العولقي».

(٤) 9/11 Commission Report, p. 517.

(٥) المصدر نفسه.

بحيث يأتي معنا إلى المسجد؟» وافق العولقي على تقديم مساعدته. كان ابنهما يدعى نضال مالك حسن[١]، وهو الرجل الذي أقدم بعد مرور أكثر من عقدٍ من الزمن على ارتكاب إحدى أسوأ المجازر[٢] في تاريخ قاعدة عسكرية أميركية. أثارت اتصالات العولقي بحسن الشبهات حول دوره في خطط إرهابية أخرى، كما أدّت علاقته مع بعض خاطفي الحادي عشر من أيلول/سبتمبر إلى فرض الحكومة الأميركية الرقابة على تحركاته.

يمكننا التأكيد هنا أن المساجد التي كان يتردّد إليها العولقي جذبت مجموعة من الشخصيات التي أصبحت إرهابية فيما بعد. لكن يصعب علينا الجزم بمدى معرفة العولقي بحقيقة هؤلاء وبطبيعة الخطط التي يعدّونها. لكن إذا تعمّقنا قليلاً في تجارب العولقي وتصريحاته في تلك الفترة فإننا نزداد حيرة. أما ما تكشّف فيما يتعلق بما جرى بين العولقي والحكومة الأميركية وراء الأبواب المغلقة، في الأشهر التي تلت الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وما دار علناً بين العولقي ووسائل الإعلام الأميركية في الوقت ذاته، فيُعتبر قصةً غريبة ومليئةً بالتناقضات. بدا الأمر وكأن العولقي يعيش حياة مزدوجة.

تعامل أنور في الأسابيع التي تلت الحادي عشر من أيلول/سبتمبر مع عملاء مكتب التحقيقات الفدرالي سراً، أما في العلن فقد أصبح نجم وسائل الإعلام، كان كثير منها يستدعيه ليمثّل رؤية الإسلام «المعتدل» عن هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. كانت فِرق المحطات التلفزيونية تتبعه، كما أن الإذاعات الوطنية كانت تجري المقابلات معه. أما الصحف فقد كانت تقتبس كثيراً من تصريحاته. شجّع العولقي أتباعه على المشاركة بحملات التبرع بالدم لصالح ضحايا الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، ولجمع الأموال لعائلاتهم. وصفه المسؤولون عن المسجد بأنه رجلٌ يُعرف «بإيمانه الواسع، وبعمله الاجتماعي، وصبره»[٣]، كما أن وكالة الأسوشياتد برس أوردت أنه من بين الذين يحضرون عظاته، «قال معظمهم إنهم لم يلاحظوا أنه متسيّس أو متطرف بشكلٍ كبير»[٤]. لكن بالرغم من أن العولقي كان يعبّر في بعض الأحيان عن إدانة مريرة للسياسة الخارجية الأميركية، إلا أنه

---

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع ناصر العولقي في شهر كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١٢. وثقت التقارير الصحفية حضور حسن إلى دار الهجرة، مثل ديفيد جونستون وسكوت شاين، "U.S. Knew of Suspect's Tie to Radical Cleric," *New York Times*, November 9, 2009.

(٢) Robert D. McFadden, "Army Doctor Held in Ft. Hood Rampage," *New York Times*, November 5, 2009.

(٣) اغتيال العولقي بهجوم لطائرة من دون طيار بلوغ مدوّنة منشورة في موقع دار الهجرة في ٣٠ أيلول/سبتمبر، ٢٠١١، www.daralhijrah.net/ns/?p=6258.

(٤) Matthew Barakat, "Relief, Anger at Va. Mosque Where al-Qaida Figure Preached," Associated Press, September 30, 2011.

عبّر عن إدانته الشديدة للهجمات. برّر العولقي في البداية تبريره لإطلاق الولايات المتحدة «حملةً مسلحة» ضد أولئك المسؤولين عن الهجمات. أبلغ العولقي محطة الإذاعة الوطنية PBS: «عبّرنا، بكل تأكيد عن موقفنا... بأنه يجب أن تكون هناك طريقة للتعامل مع الأشخاص الذين فعلوا ذلك، ويتعيّن عليهم دفع ثمن ما قاموا به. تمتلك كل دولة على وجه هذه البسيطة حق الدفاع عن نفسها».[1]

كان العولقي «رجل دين يقصده المراسلون[2] كي يشرح الإسلام، كما أدان الجريمة الجماعية، ودعا فرق محطات التلفزة لتتبعه في تجواله حيث كان يشرح طقوس دينه»، وذلك بحسب صحيفة نيويورك تايمز. أوردت الصحيفة في مقالة أخرى أن العولقي «يُعتبر زعيماً مسلماً من الجيل الجديد قادراً على دمج الشرق والغرب».[3] قال العولقي في أواخر شهر أيلول/سبتمبر من العام ٢٠٠١: «حتى أنني أشعر بالأسف لأننا مضطرون إلى التعبير عن هذا الموقف، وذلك لأنه ما من دينٍ يقبل [ما حدث]، ولذلك يجب أن يكون موقفنا بديهياً. لكننا موجودون في وضع نضطر أن نقول فيه إن الإسلام لا يوافق على هذا العمل. لا يُمكن أن يكون الأشخاص الذين قاموا بهذا العمل من المسلمين، لكن إذا زعموا أنهم مسلمون، فإن ذلك يعني بأنهم حرّفوا دينهم».[4] استشارت صحيفة واشنطن بوست العولقي مراتٍ عديدة بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، حتى أنها طلبت منه أن يكون نجم بثٍ على شبكة الإنترنت[5] يدور حول رمضان. قال العولقي خلال إحدى خطبه الدينية التي بُثّت عبر شبكة التلفزة الوطنية في الولايات المتحدة، وذلك بعد أسابيع قليلة من وقوع الهجمات: «يتعيّن علينا إعادة عرض موقفنا[6] الذي يجب أن يكون في غاية الوضوح... إن واقع كون الولايات المتحدة مسؤولة عن موت ومقتل... المدنيين في العراق، وواقع أن الولايات المتحدة تدعم قتل وموت آلاف الفلسطينيين، لا يبرّران مقتل مدني أميركي واحد في نيويورك وواشنطن العاصمة، كما أن مقتل [آلاف] المدنيين في نيويورك وواشنطن العاصمة لا يبرّر مقتل

---

(١) Transcript, "Fighting Fear," interview by Ray Suarez, *NewsHour with Jim Lehrer*, PBS, October 30, 2001.

(٢) Shane and Mekhennet, "Imam's Path."

(٣) Laurie Goodstein, "A Nation Challenged: The American Muslims; Influential American Muslims Temper Their Tone," *New York Times*, October 19, 2001.

(٤) Handwerk and Habboo, "Attack on America."

(٥) Travis Fox, video, "Understanding Ramadan: A Day in the Life of an Imam," www.washingtonpost.com, November 18, 2001.

(٦) Anwar al Awlaki sermon, excerpted in "Fighting Fear," *NewsHour with Jim Lehrer*, PBS, October 30, 2001.

مدني واحد في أفغانستان. هذا هو الفارق ما بين الصواب والخطأ، وبين الشر والخير، والذي يزعم الجميع أنهم يتحدثون عنه».

لكن العولقي لم يعمد إلى الهجوم في تحليله للتصوّر الذي وضعته الولايات المتحدة إزاء العالم الإسلامي، حتى في معرض إدانته للهجمات. ردّ أنور في إحدى عظاته الدينية بعد مرور أسبوعٍ واحد على هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر على توصيف إدارة بوش لدوافع القاعدة. أعلنَ العولقي: «قالوا لنا إن ذلك كان هجوماً على الحرية الأميركية، وعلى طريقة الحياة الأميركية. لم يكن ذلك هجوماً على أي منهما، بل إن ذلك كان هجوماً على السياسة الخارجية الأميركية»(١). لكن ما إن بدأت الولايات المتحدة هجومها على أفغانستان في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠١ حتى أجرت الواشنطن تايمز مقابلة مع العولقي. قال أنور: «إننا نقف ضد ما فعله الإرهابيون بالكامل، ونحن نريد جلب الذين فعلوا ذلك إلى العدالة، لكننا نقف كذلك ضد قتل المدنيين في أفغانستان»(٢). قال العولقي مع اقتراب أول شهرٍ لرمضان بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر: «سيكون هناك مستوى أعلى للقلق في أوساط الجالية هذه السنة ... [سيخيّم] مزاجٌ حزين بسبب الأحداث التي وقعت في أيلول/سبتمبر، والحرب المستمرة وراء البحار... إننا نرغب دائماً في أن يأتي شهر رمضان في أوقاتٍ هادئة، لكن ذلك لن يحدث(٣) هذه السنة مع الأسف». أوضح العولقي كذلك أنه يعارض شنّ الولايات المتحدة حرباً ضد طالبان. أبلغ أنور أحد الذين أجروا مقابلاتٍ معه: «أعتقد، برأيي الشخصي أن الولايات المتحدة تسرّعت في شن هذه الحرب(٤). كان من الممكن إيجاد مسارات أخرى لحل هذه المشكلة، وأحدها يتمثل في الضغط الدبلوماسي، وذلك بالاستفادة من واقع أن جميع الدول الإسلامية عبّرت عن دعمها للولايات المتحدة في هذا الخصوص، وعبّرت عن قلقها لما حدث في ١١ أيلول/سبتمبر. كانت تلك إدانات شديدة اللهجة أتت من جميع أنحاء العالم الإسلامي. يعني ذلك أن تلك الإدانات كانت قابلة لأن تُستخدم للضغط على أفغانستان، أو أي جهةٍ فعلت ذلك، وذلك بدلاً من التسرّع في إعلان الحرب التي رأيناها». أقدم أنور كذلك، وقبل ما يزيد عن عقدٍ من السنين، على ما أُطلق عليه الربيع العربي، على انتقاد الدعم الأميركي للقادة الاستبداديين وأنظمتهم القمعية في بلدان الشرق الأوسط ذات الأغلبية الإسلامية. قال أنور: «لا يتعيّن إحداث تغيير مفاجئ في هذه الأنظمة، أي أن تسقط بين

(١) Wilgoren and O'Hanlon, "Worship and Worry."

(٢) "Muslim Students Are Wary of the War," *Washington Times*, October 11, 2001.

(٣) Ellen Sorokin, "Area's Muslims Facing a Somber Ramadan; Terror Attack, War in Afghanistan Create 'Gloomy Mood,'" *Washington Times*, November 16, 2001.

(٤) مقابلة بالفيديو، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ قدّمتها ترافيس فوكس.

ليلةٍ وضحاها، لكن الحاجة تدعو إلى وضع بعض الضغوط على الأقل من جانب الولايات المتحدة على هذه الأنظمة كي تنفتح قليلاً وتمنح بعض الحرية للشعب»[1].

جال العولقي على ضواحي فيرجينيا بسيارته خلال شهر رمضان في أواخر العام ٢٠٠١، وتحدّث أمام كاميرا أحد الصحفيين العاملين في الواشنطن بوست. «وقعت إصابات كثيرة بين المدنيين[2] منذ أن بدأت الحرب. وقعت إصابات كثيرة. لم تتحدث التقارير عن هذه الإصابات مع الأسف، أو أنها ذُكرت بحجم أقل مما تستأهله في وسائل الإعلام، لذلك يساورنا القلق الشديد من أن يدفع الناس العاديون في أفغانستان ثمن هذا. إنهم مجرد بيادق في لعبة السياسة هذه».

> كانت مشاعر الأميركيين المسلمين بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر مشابهةً لمشاعر كل شخصٍ آخر في أميركا، أي أنها كانت مشاعر مليئة بالتعاطف مع أسر الضحايا، وذلك مع إحساس بضرورة جلب الفاعلين أمام العدالة أياً كانوا... كان ذلك هو الشعور السائد بين جميع المسلمين الأميركيين، وجميع المسلمين في أنحاء العالم في واقع الأمر. لكن الحرب غيّرت ذلك قليلاً، وذلك لأن ذكريات ما جرى في العراق ما زالت ماثلة في أذهاننا. قالوا لنا في العام ١٩٩٠، إن هذه الحرب سوف تكون حرباً ضد صدّام حسين. حسناً صدام حسين ما زال في السلطة بعد مرور عشر سنين، لكن الذي يعاني هو الشعب العراقي. مات مليون شخصٍ في العراق، وهكذا فإن هذه الذكريات عادت إلى أذهاننا الآن. قالوا لنا إن الهدف هو النيل من الإرهابيين، لكن ها نحن الآن نرى أن الضحايا هم من المدنيين.

سأل مقدّم المقابلة العولقي عن رأيه في بن لادن وطالبان. قال العولقي: «إنهما يمثلان فهماً شديد التطرّف[3]، ورؤية متطرّفة، وهما جزء مما يصب في خانة الآراء المتطرفة السائدة في العالم الإسلامي... إنهما جماعة هامشية بكل تأكيد، وهي أقدمت على تحريف التعاليم. إنها طريقة لتبرير الآراء عن طريق استخدام النصوص الدينية، وهو أمر يُمكن أن يحدث في أي دين». ظهر العولقي في شريط الفيديو وهو يجهد في كيفية إظهار رد فعله على أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. بدا كذلك مثل والدٍ محب وهو يمسح أنف ابنه. ظهر كذلك وهو يمسك بيد طفله وهما يدخلان إلى المسجد. غنّى العولقي في هذا البرنامج مقطعاً صغيراً من أغنية مأخوذة من برنامجٍ للأطفال بعنوان بارني: «أنا أحبك، وأنت تحبني». يصعب علينا مشاهدة هذه الأشرطة التي تمتدّ لساعات والاستنتاج بأنه مجرد ممثل ناجح.

---

(١) نسخة مصورة. *Morning Edition*, National Public Radio (hereafter NPR), November 1, 2001.

(٢) مقابلة بالفيديو من تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠١، مقدمة إلى المؤلف من ترافيس فوكس.

(٣) المصدر نفسه.

لكن مع انتشار أعمال العنف والتعصّب المعادية للمسلمين، راقب العولقي بينما كانت الجاليات الإسلامية والعربية تُستهدف على يد الحكومة الفدرالية. تعوّد الأشخاص الذين يحضرون خطبه الدينية إبلاغه بالمضايقات التي تحمّلوها بسبب عرقهم أو دينهم. قالوا إن السلطات كانت تجمعهم في أماكن محددة، كما تعرّضت المساجد للاختراق، بينما استُهدفت الشركات التي يمتلكها إسلاميون على يد حراسٍ أو عملاء فدراليين(١). اعتبر العولقي، مثله مثل عددٍ كبيرٍ من الأميركيين المسلمين، أن جماعته يتعرّضون للاستفراد والحكم عليهم بسبب دينهم. أبلغ العولقي محطة الإذاعة الوطنية العامة في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠١: «يشعر المسلمون(٢) بأنهم مستهدفون، أو على الأقل بأنهم الأشخاص الذين يدفعون أغلى الأثمان لما يجري. تزايدت التقارير السلبية عن الإسلام في وسائل الإعلام منذ وقوع الأحداث. يُضاف إلى ذلك أن ١,١٠٠ شخص من المسلمين تعرّضوا للاحتجاز في الولايات المتحدة، وكذلك عمليات القصف على بلدٍ إسلامي، أي أفغانستان. يعني ذلك أنه توجد بعض الأسباب التي تجعل المسلمين يشعرون هكذا. حسناً، صدر بيان يقول إن ذلك ليس حرباً ضد الإسلام، لكن المسلمين هم الذين تضرّروا لأسبابٍ عملية». وهكذا عندما أوقف اثنان من زملائه السابقين في مسجد سان دييغو، بزعم تهمة «ارتباطات قوية» مع الخاطفين، وكانا قد صلّيا معه هناك، قام العولقي بتوبيخ مكتب التحقيقات الفدرالي. قال أنور: «لم تكن هناك حاجة لاحتجازهم بطريقة خشنة»(٣). قال العولقي إنه دعا وزملاءه إلى الصبر والتعاون مع السلطات، لكنه جادل في أن «جماعتنا لن تصغي إلينا عندما يلاحظون كيفية معاملة مكتب التحقيقات لهم. عزّز ذلك اعتقادنا بأننا جالية تحت الحصار... وجالية تتعرض حقوقها المدنية للخرق». مضى أنور ليقول: «هذا ليس عدلاً»، وزعم أن الرجلين حاولا التعاون بكل طيبة خاطر مع السلطات قبل احتجازهما بطريقةٍ تعسفية. «يعطي ذلك الانطباع بأنهما متورطان في ذلك، وهو أمرٌ يؤدي إلى تشويه سمعتهما. إنني مقتنع بأنهما بريئان».

شرح العولقي في عشرات المقابلات التي أجراها في الأسابيع التي تلت الحادي عشر من أيلول/سبتمبر المشقات التي يلاقيها هو والزعماء المسلمون الآخرون في أحيائهم، وهي الأمور

(١) انظر Human Rights Watch USA, "'We Are Not the Enemy': Hate Crimes Against Arabs, Muslims, and Those Perceived to Be Arab or Muslim After September 11," November 14, 2002; "NPR Special Report: Muslims in America; Part One: Profiling the Proud Americans of 'Little Mecca,'" NPR, October 21, 2001, www.npr.org/news/specials/response/home_front/features/2001/oct/muslim/011022.muslim.html.

(٢) نسخة مصورة *Talk of the Nation with Neal Conan*, NPR, November 15, 2001.

(٣) Joe Cantlupe and Dana Wilkie, "Former San Diego Islamic Spiritual Defends Mosque," Copley News Service, September 28, 2001.

النابعة من مفهوم أن الولايات المتحدة تشن حرباً ضد المسلمين والإسلام. قال العولقي في إحدى المقابلات: «الأصوات المتطرفة[1] هي المسيطرة، وهي الأصوات المستعدة لدخول مواجهة مسلحة مع حكوماتها. يعني ذلك أساساً أن ما نشهده الآن هو إخماد كل الأصوات المعتدلة في العالم الإسلامي». قال العولقي في مقابلة أخرى: «يسود شعور بين الأميركيين المسلمين[2] بأنهم ممزقون ما بين أمتنا وتضامننا مع المسلمين في أنحاء العالم كافة». بدأ العولقي بتحذير الولايات المتحدة من أنها إذا شنت ما يعتبره المسلمون حرباً ضد دينهم فإن تلك الحرب سوف تؤدي إلى ردود فعلٍ عكسية. قال أنور العولقي: «أخشى أنه بسبب هذا الصراع فإن الآراء حول أسامة بن لادن سوف تصبح أكثر إغراءً بالنسبة إلى بعض سكان العالم الإسلامي. إنه شيء مرعب جداً، لذلك ينبغي على الولايات المتحدة أن تكون حذرة جداً، وأن تتجنّب فهمها على أنها عدوة الإسلام»[3].

تلقى العولقي، في حادثة هي الأغرب في قصته لما بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، دعوةً من مسؤولين في وزارة الدفاع الأميركية لإلقاء كلمة في حفل غداء يُقام في البنتاغون في يوم ٥ شباط/ فبراير، ٢٠٠٢ ورد في رسالة بالبريد الإلكتروني نُزعت عنها السرية أن أحد منظمي هذه المناسبة، وهو موظف في البنتاغون: «تشرّفت[4] كثيراً لسماع إحدى خطب السيد العولقي في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. أُعجبتُ كذلك باتساع معرفته وكيفية إيصاله لتلك المعلومات، وكذلك كيفية تعامله مع أحد العناصر المتشددة من بين جمهوره. أُعجبت بشكلٍ خاص بشرحه عن كيفية فهم الإنسان العادي في الشرق الأوسط للولايات المتحدة، وآرائه التي نقلتها وسائل الإعلام الدولية». ختمت رسالة البريد الإلكتروني بأنه ينبغي حفظ هذه المناسبة سريعاً، وذلك لأن العولقي، «سيغادر بعد وقتٍ قصير لمدةٍ طويلةٍ من الوقت». أضافت الرسالة «أعتقد أنك سوف تستمتع إذا أتيت. [العولقي] رجلٌ مثقفٌ وهو بالتأكيد موضوعٌ ساخن سوف نرغب في معرفة مزيدٍ عنه». تقول وثائق البنتاغون

(١) نسخة مصورة. *Morning Edition*, NPR, November 1, 2001.

(٢) Jean Marbella, “Ramadan Raises Conflicting Loyalties; US Muslims Feel Pull of Nation, Solidarity; War on Terrorism,” *Baltimore Sun*, October 28, 2001.

(٣) نسخة مصورة. *Morning Edition*, NPR, November 1, 2001.

(٤) رسالة بالبريد الإلكتروني من مرسلٍ مجهولٍ إلى متلقين مجهولين، الموضوع: ما يتعلق بالمتحدث في حفل الغداء ـ الإسلام وسياسات وثقافات الشرق الأوسط ـ ٥ شباط/فبراير، تاريخ الإرسال ١ شباط/فبراير، ٢٠٠٢، المصدر الاستخبارات العامة http://publicintelligence.net/dod-email-discussing-anwar-al-awlakis-2002-presentation-at-the-pentagon/.

التي نزعت عنها السرية، «في تلك الفترة من الزمن، كان وزير الجيش(١) [أُلغي هذا المنصب] يتوق إلى سماع محاضرة يلقيها أحد المسلمين المعتدلين». أضافت الوثيقة أن العولقي «كان يُعتبر عضواً بارزاً من أعضاء الجالية الإسلامية». دُعي، بعد تفتيشه لأسباب أمنية إلى «حضور حفل غداء(٢) في البنتاغون عُقد في مكتب مستشار وزير الجيش». (يُستبعد كثيراً أن يكون العولقي قد تناول طعام الغداء المؤلف من شطائر East Side West Side (٣) التي قُدّمت في تلك المناسبة، واحتوت الشطائر على لحم البقر، ولحم الديك الرومي، ولحم الخنزير فوق شرائح الجاودار).

يُحتمل أن يكون حفل البنتاغون مجرد مناسبة استثنائية حدثت بفضل التفتيش غير الدقيق، وكذلك بسبب سمعة العولقي العلنية في ذلك الوقت، والتي أسهمت فيها عشرات اللقاءات مع وسائل الإعلام. لكن هذه المناسبة عزّزت الشائعات التي تحدثت عن تعاون العولقي مع الحكومة الأميركية في ما يتعلق بالتحقيقات الجارية بشأن الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. لكن عندما سألت ناصر العولقي، والد أنور، عن حفل الغداء الذي أقامه البنتاغون أشرق وجهه. قال لي: «أجل! أتعرف، لا يمكنك تصديق ذلك. أبلغني في إحدى المرات بأنه سوف يلتحق بالجيش الأميركي لكي يكون رجل دينٍ في الجيش». قال ناصر إنه خلال أحد الأحاديث التي أجراها مع ابنه قال له أنور إنه شعر بالحنق الشديد لعدم دعوته لزيارة البيت الأبيض، أي مثل ما يدعو بوش وجهاء المسلمين إلى زيارته خلال شهر رمضان. فكّر في سبب عدم دعوته، وذلك لأنه إمام مركزٍ ديني كبير في أميركا. يُحتمل أن العولقي لم يتمكن من زيارة البيت الأبيض، لكن في أوائل العام ٢٠٠٢، دُعي إلى ترؤس صلاة في الكابيتول الأميركي. عُرضت الخطبة الدينية التي ألقاها في وثائقي بثّته محطة الإذاعة العامة(٤) بعنوان محمد: إرث نبي.

أما في شهر آذار/مارس من العام ٢٠٠٢، فقد أجرى العملاء الفدراليون الأميركيون سلسلة من الغارات الكاسحة(٥) ضد ما يزيد عن اثنتي عشرة مؤسسة، وشركة، ومنازل خاصة إسلامية

---

(١) Catherine Herridge, “Exclusive: Al Qaeda Leader Dined at the Pentagon Just Months After 9/11,” FoxNews.com, October 20, 2010.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) رسالة بالبريد الإلكتروني من مرسلٍ مجهولٍ «المرجع: المتحدث في حفل الغداء».

(٤) *Muhammad: Legacy of a Prophet*, PBS, 2002, produced by KiKim Media and Unity Productions Foundation/A KQED Presentation, Corporation for Public Broadcasting.

(٥) Jerry Markon, “Muslim Anger Burns over Lingering Probe of Charities,” *Washington Post*, October 11, 2006.

لا تتوخّى الربح. أُجريت هذه الغارات تحت شعار العمل المشترك بين الوكالات، وكانت جزءاً من حملة تحقيقاتٍ أوسع بكثير بشأن تمويل الإرهاب أُطلق عليها اسم عملية غرين كويست[١]. كان من بين المؤسسات المستهدفة مراكز أبحاث إسلامية محترمة، مثل المعهد الدولي للفكر الإسلامي[٢]، وكذلك معهد خريجي العلوم الاجتماعية والإسلامية[٣] في جامعة قرطبة في فيرجينيا. شملت الحملة كذلك منازل عددٍ من رؤساء وموظفي تلك المؤسسات التي تعرضت للتفتيش ومصادرة بعض الممتلكات[٤].وقيل إن هذه الغارات كانت جزءاً من عملية تستهدف عمليات تمويل الإرهاب. صادر العملاء في هذه الحملة الأقراص الصلبة لأجهزة الكمبيوتر، وملفات سرية وكتباً. ملأت حصيلة هذه الغارات خمسمئة صندوق[٥] من المواد المصادرة. لكن لم توجّه أيّ تهمٍ ضد هذه المؤسسات، أو المؤسّسات ضمن هذه الغارات. أما المؤسسات الإسلامية الرئيسة، وجماعات الحقوق المدنية، فقد أدانت هذه الغارات لأنها تماثل حملة مطاردة السحرة. ألقى العولقي خطبةً لاذعة قال فيها إن عملية غرين كويست «كانت هجوماً على كل واحدٍ منا[٦] في مجتمعاتنا الإسلامية»، كما حذّر «إذا حدث هذا لهذه المؤسسات اليوم، فسوف نستهدف نحن غداً». أعلن العولقي في خطبةٍ دينية أخرى: «يُحتمل أنه في الغد سيقرّ الكونغرس قانوناً يورد أن الإسلام غير قانوني في أميركا. لا تظنوا أن هذا أمرٌ مستغرب الحدوث، فكل شيء محتمل في عالم اليوم لأنه لا توجد أيّ حقوق إلا إذا وُجِد الكفاح من أجل هذه الحقوق»[٧].

لم يعلم العولقي أن فريق غرين كويست اعتبره هدفاً ناشطاً[٨] لتحقيقاته، لكن الفريق قرّر في النهاية أن لا علاقة له بالمجموعات المستهدفة. انشغل مكتب التحقيقات الفدرالي في هذا

(١) Associated Press, "Feds Launch 'Operation Green Quest,'" CBSNews.com, October 25, 2001.

(٢) Judith Miller, "A Nation Challenged: The Money Trail; Raids Seek Evidence of Money-Laundering," *New York Times*, March 21, 2002.

(٣) Riad Z. Abdelkarim and Basil Z. Abdelkarim, "Islam in America: As American Muslims Face New Raids, Muslim Charities Fight Back," *Washington Report on Middle East Affairs*, May 2002, pp. 80–81.

(٤) Markon, "Muslim Anger Burns."

(٥) المصدر نفسه.

(٦) تسجيل صوتي لإحدى خطب أنور العولقي الدينية، فيرجينيا، آذار/مارس ٢٠٠٢. transcription by Alexander Meleagrou-Hitchens, "As American as Apple Pie: How Anwar al-Awlaki Became the Face of Western Jihad," The International Centre for the Study of Radicalisation and Political Violence, London, 2011.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) Herridge, *The Next Wave*, p. 91.

الوقت ذاته في محاولة إجباره على التعاون في هذه التحقيقات المختلفة[١]. واعتبر العولقي أن المكتب يستخدم اتهامات تسهيل الدعارة التي وُجّهت إليه عندما كان في سان دييغو لمحاولة استمالته[٢]. لكن هذه الفرضية ليست بعيدة الاحتمال في واقع الأمر. كان ذلك بالضبط، هو ما حاول العملاء الفدراليون فعله في الأشهر التي تلت الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، أي عندما كان العولقي في فيرجينيا. أوردت صحيفة يو أس نيوز أند ورلد ريبورت US News & World Report «أمِل عملاء مكتب التحقيقات الفدرالي أن يتعاون العولقي في تحقيقات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر إذا ما تمكنوا من إثبات تهمٍ مشابهة ضدّه في فيرجينيا... تقول مصادر مكتب التحقيقات إن العملاء راقبوا الإمام وهو ينقل ما يُزعم أنه مومسات من منطقة واشنطن إلى فيرجينيا، وحاولوا الاستفادة من قانونٍ فدرالي يتعلّق بتوقيف القوّادين الذين ينقلون مومسات عبر حدود الولايات»[٣].

احتفت وسائل الإعلام بالعولقي وقدّمته على أنه صوت الإسلام المعتدل، وعلى أنه الرجل الذي يتكلّم بفصاحة عن كفاح الجالية الإسلامية لمواجهة مشاعر الكراهية التي نتجت عن هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وفي معارضتها للحروب التي شنتها الولايات المتحدة رداً على هذه الهجمات. لكن العولقي كان يخطّط سراً لمغادرة أميركا. قال الإمام جوهري عبد الملك، والذي كان المدير الآخر لمسجد العولقي في فيرجينيا، بأنه حاول في العام ٢٠٠٢ إقناع أنور بالبقاء في الولايات المتحدة. سأله الإمام: «لماذا تغادر البلاد؟»[٤] قال جوهري إن العولقي قال: «أغادر بسبب الجو السائد هنا، والذي يمنعك من العمل بالفعل، ولأن مراكز مكافحة الإرهاب تحقق في هذا، كما أن مكتب التحقيقات يريد التحدث معي. إن ذلك ليس ما وقّعت عليه. أفضّل أن أذهب إلى مكانٍ ما حيث أتمكّن من متابعة الوعظ، والتعليم، وحيث أستمع إلى أحاديث غير حديث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر التي تتكرر بشكلٍ يومي». قال العولقي كذلك إنه كان يفكر بالترشح في الانتخابات النيابية[٥] في اليمن وأنه كان حريصاً على عرض برنامجه التلفزيوني

(١) Chitra Ragavan, "The Imam's Very Curious Story," *US News and World Report*, June 13, 2004, www.usnews.com/usnews/news/articles/040621/21plot.htm.

(٢) Awlaki, "Spilling Out the Beans."

(٣) Ragavan, "The Imam's Very Curious Story."

(٤) نسخة مصورة "Connections Between Radical Cleric, Hasan Closely Examined," *NewsHour*, PBS, November 12, 2009.

(٥) Meleagrou- Hitchens, "As American as Apple Pie."

الخاص[١] في الخليج. أضاف مالك: «كان العولقي يعرف أنه اعتُقل بتهمة تسهيل الدعارة، وأن أي كشفٍ تقوم به السلطات الأميركية سوف يؤدي إلى تدمير سمعته»[٢].

غيّر العولقي كذلك لهجته إزاء الولايات المتحدة، وذلك بعد أن شعر بغضبٍ شديد بسبب القمع الذي يتعرّض له المسلمون، والحروب في البلدان الإسلامية. دفع هذا القمع، بالإضافة إلى الحرب الأميركية في أفغانستان والتهديدات بالحرب ضد العراق، بالعولقي لأن يُصبح أكثر حدة في انتقاده للحكومة الأميركية. قال العولقي في إحدى خطبه: «هذه ليست حرباً على الإرهاب. يتعيّن علينا أن نكون واضحين في هذا الشأن. إنها حرب ضد المسلمين. إنها حرب ضد المسلمين[٣] والإسلام. لا يقتصر الأمر على أن هذا يحدث في أنحاء العالم كافة، لكنه يحدث هنا في أميركا، وهي التي تزعم أنها تخوض هذه الحرب من أجل الحرية بينما تقوم بخرق حرية مواطنيها لا لسببٍ إلا لأنهم مسلمون». كانت تلك الخطبة هي آخر ما ألقاه في الولايات المتحدة. يقول ناصر إن الرقابة التي فرضتها الولايات المتحدة على المسلمين والمساجد وأئمتها أثارت غضب العولقي وأضاف: «وجد أنور نفسه، وبشكلٍ مفاجئ، في وضعٍ صعب. رأى أنور أن «البلد الذي وُلد فيه، والبلد الذي أراد أن يدعو فيه إلى دينه»، تحوّل بالفعل ضد المسلمين. وصل به غضبه إلى حد الجنون، وعجز عن ممارسة شعائر دينه في أميركا بكل حرية. قال ناصر: «يُحتمل بأنه فكّر بأن بريطانيا قد تكون مكاناً مناسباً له. اتصل بي وقال «أبي، لا يمكنني إنهاء أطروحة دكتوراه في الفلسفة هنا». شعر ناصر بإحباطٍ شديد، فقد كان حلمه يتمثّل في أن ينهي ابنه أطروحة دكتوراه فلسفة في أميركا، وأن يعود إلى اليمن للتعليم في الجامعة، أي كما فعل هو تماماً.

غادر أنور أميركا قاصداً بريطانيا في العام ٢٠٠٢، وترك وراءه سمعته كرجلٍ «معتدل»، وهي السمعة التي اكتسبها في وسائل الإعلام الأميركية بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. هل كان أنور العولقي مناصراً «نائماً» [في السر] للقاعدة؟ وهل كان مرشداً روحياً للخاطفين في هجمات الحادي عشر من أيلو/سبتمبر، أي كما زعمت الحكومة في وقتٍ لاحق؟ هل هو مجرد مسلم أميركي حوّلته تجاربه في الولايات المتحدة إلى متطرفٍ بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر؟ لكن مسألة ما إذا كان العولقي يقدم عرضاً عاماً بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ـ ويخفي آراءه المتشدّدة حول الولايات المتحدة، أم أنه كان يحاول الفرار من تحقيقات حكومة الولايات المتحدة واستجواباتها، وذلك عندما غادر فيرجينيا ـ تبقى في صدامٍ مع مسار التاريخ.

---

(١) Shane and Mekhennet, "Imam's Path."

(٢) Meleagrou-Hitchens, "As American as Apple Pie."

(٣) تسجيل صوتي لخطبة الإمام أنور العولقي في مكانٍ غير مؤكد، آذار/مارس ٢٠٠٢.

٣ نهوض القيادة المشتركة للعمليات الخاصة: جِد، ركّز، وأَنْهِ

واشنطن العاصمة، ١٩٧٩- ٢٠٠١. زار وزير الدفاع دونالد رامسفيلد في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠١، أي بينما كانت الحرب العالمية[١] على الإرهاب في بداية زخمها، فورت براغ، وهي مقر القبعات الخضر Green Berets. أعلن رامسفيلد في تلك القاعدة: «إنها حربٌ عالمية على الإرهاب، ونحن نحتاج كل واحدٍ منكم، وكل هيئةٍ من الهيئات التي تمثلونها. أعلم، وأعلم جيداً، أنه عندما يدق النفير سوف تكونون على أهبة الاستعداد. قال الرئيس جورج دبليو بوش في بداية هذه الحملة: «إننا في بداية جهودنا التي سنبذلها في أفغانستان، لكن أفغانستان هي مجرد بدايةٍ لجهودنا في العالم. هذه الحرب لن تنتهي حتى نجد الإرهابيين الدوليين، ونوقفهم، ونهزمهم». أنتم الرجال والنساء الذين سوف يسلّمون تلك الرسالة إلى أعداء أميركا، تلك الرسالة المغلفة بقوة وقدرة أعظم قوةٍ محاربة على وجه الأرض». شكر رامسفيلد في لقاءاته العلنية القوات الخاصة vanilla، أي القبعات الخضر، على دورهم المحوري في أفغانستان، لكنه عندما تحدث عن أولئك الذين سوف يسلمون رسالة أميركا «باليد»، فقد كان يشير إلى مجموعة محدّدة من المحاربين الذين اعتبرهم سلاحه الأفضل والأكثر سرية.

بالرغم من أن جزءاً من زيارة رامسفيلد إلى فورت براغ كان علنياً، إلا أنه ذهب إلى هناك لعقد اجتماعٍ سري[٢] مع القوات التي كان من النادر أن تُذكر في وسائل الإعلام، والتي كانت جميع عملياتها مغلفة تحت ستارٍ شديد من السرية: القيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC. ظهرت JSOC على الأوراق الرسمية وكأنها هيئة أكاديمية تقريباً، كما وُصفت مهمتها الرسمية

(١) نسخة مصورة Defense Secretary Donald Rumsfeld, "Address to the Men and Women of Fort Bragg/Pope AFB," Fort Bragg, NC, November 21, 2001.

(٢) Rowan Scarborough, *Rumsfeld's War: The Untold Story of America's Anti-Terrorist Commander* (Washington, DC: Regnery, 2004), pp. 8–10.

بعبارات عادية وبيروقراطية. كانت JSOC رسمياً «القيادة المشتركة»[1] المصمّمة لدراسة متطلبات العمليات الخاصة وتقنياتها، ولضمان التنسيق المشترك واستخدام التجهيزات المعيارية [المتوافقة]، وتخطيط العمليات الخاصة المشتركة وتنفيذها، وتوفير التدريب، وتطوير تكتيكات العمليات الخاصة المشتركة. لكن JSOC كانت في الواقع أكثر القوات المحاطة بالسرية من بين كل الأجهزة الأمنية القومية في الولايات المتحدة. كان أفراد هذه القوة يُعرفون داخل مجتمع العمليات السرية باسم النينجا، أو «آكلي الأفاعي»، أو operatives بكل بساطة (أي العملاء). يُذكر أنه من بين جميع القوات العسكرية المتاحة للرئيس، تبرز JSOC كقوات النخبة. أما عندما يريد رئيس الولايات المتحدة تنفيذ عملية بسرية تامة، وبعيداً عن الأعين الفضولية للكونغرس فلا تكون وكالة الاستخبارات المركزية هي الخيار الأفضل بل JSOC. سأل رامسفيلد عندما خاطب قيادات القبعات الخضر: «مَن هو أفضل استعداداً للانتشار؟» أشار الجنرالات إلى الرجال الواقفين على أهبة الاستعداد. قال رمسفيلد مازحاً: «هذا جيد بالنسبة لكم. لكن إلى أين تتوجّهون؟ آه، ستضطرون إلى إطلاق الرصاص عليّ إذا أخبرتموني، أليس كذلك؟ إنني أجري اختباراً فقط».

شُكّلت JSOC على أنقاض مهمة الإنقاذ الفاشلة لثلاث وخمسين رهينة من الأميركيين الذين كانوا محتجزين في السفارة الأميركية في طهران، العاصمة الإيرانية، وهم الذين احتُجزوا بعد قيام الثورة الإسلامية هناك في العام ١٩٧٩ أُعطيت العملية الاسم الرمزي مخلب النسر[2] Eagle Claw. واشتملت على إدخال مقاتلي النخبة من دلتا فورس [قوات دلتا] بقيادة أحد مؤسّسيها المشهورين، الكولونيل تشارلي بيكويث، وذلك بهدف تأمين مدرج يُمكن استخدامه لشن هجوم على السفارة. لكن عندما تحطمت طائرتا هليكوبتر وسط عاصفة رملية[3] وتعطلت طائرة ثالثة، بدأ بيكويث والقادة الآخرون بالجدال حول إيقاف العملية. أدى فقدان عدة طائرات ضرورية[4] للعملية إلى حدوث مأزق في الصحراء الإيرانية في ما يتعلق بالمضي قُدُماً في هذه المهمة. تصادم بيكويث مع قادة سلاح الجو، والضباط البحريين وقادتهم. وأصدر الرئيس كارتر في نهاية الأمر

(١) مواصفات قيادة العمليات الخاصة المشتركة مأخوذة من "Special Operations Forces Reference Manual," compiled and developed for the Joint Special Operations Forces Institute by Cubic Applications, Inc., January 1998.

(٢) Mark Bowden, "The Desert One Debacle," *Atlantic*, May 2006.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

أمراً بإيقاف العملية[١]. مات ثمانية من الجنود الأميركيين[٢] في هذه العملية الفاشلة، وذلك عندما اصطدمت طائرة هليكوبتر بطائرة نقل الجنود من نوع C-130 خلال عملية الإخلاء من إيران. وكان الأمر بمثابة كارثة. أقدم الإيرانيون بعد ذلك على توزيع الرهائن الأميركيين في أنحاء البلاد، وذلك بهدف تجنّب محاولة ثانية لإنقاذ الرهائن. أطلق سراح الرهائن أخيراً بعد أن أمضوا ٤٤٤ يوماً في الأسر، وذلك بعد إبرام صفقة سرية لإطلاقهم مقابل تزويد إيران[٣] بالسلاح، وبعد مضي دقائق قليلة فقط[٤] على قَسَم الرئيس ريغان اليمين الدستورية.

راجع البيت الأبيض مع البنتاغون أسباب فشل المهمة وراء الكواليس. وتقرر نتيجة هذا الاجتماع أن الحاجة تدعو إلى قواتٍ خاصة كاملة القدرات مؤلفة من نخبة من الجنود، وذلك بهدف تنفيذ عمليات كهذه. تقرر أن تمتلك هذه القوات طائراتها الخاصة بها، وجنودها، وقوات جنود البحرية الأميركية، وكذلك استخباراتها الخاصة بها. لكن بعد وقتٍ قليل من فشل عملية مخلب النسر قام البنتاغون بتأسيس مديرية الاختبارات المشتركة، وذلك بهدف التحضير لعملية إنقاذٍ أخرى أعطيت الاسم الرمزي هاني بادجر[٥]. لم تنفذ هذه العملية على الإطلاق، لكن بدأ العمل في برنامج سري لرسم خطط لتشكيل فريقٍ للعمليات الخاصة، وبحيث يمتلك الفريق قدرات واسعة لضمان عدم تكرار كوارث تشبه كارثة مخلب النسر. تألفت بهذه الطريقة JSOC بصورةٍ رسمية عام ١٩٨٠، وذلك بالرغم من أن البيت الأبيض والجيش لم يعترفا علناً بوجودها. تُعتبر JSOC فريدة من نوعها من بين كل الهيئات العسكرية والاستخباراتية، وذلك من حيث أنها تقع تحت إمرة الرئيس مباشرة، وكان من المقرر أن تكون جيشه الصغير الخاص به. كان يُنظر إلى هذه القوة هكذا نظرياً على الأقل.

أمضى الكولونيل والتر باتريك لانغ قدراً كبيراً من حياته المهنية في العمليات السرية. وساعد في وقتٍ مبكرٍ من خدمته العسكرية على تنسيق العملية التي أدّت إلى إلقاء القبض على تشي

(١) Mark Bowden, "The Desert One Debacle," *Atlantic*, May 2006.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) Gary Sick, "The Election Story of the Decade," op-ed, *New York Times*, April 15, 1991.

(٤) *NBC Nightly News*, January 20, 1981, www.nbc.com/news-sports/msnbc-video/2012/01/from-the-archives-reagan-sworn-in-iran-hostages-released/.

(٥) Tom Clancy, with General Carl Stiner (Ret.), *Shadow Warriors: Inside the Special Forces* (New York: Berkley Publishing Group, 2002), p. 9.

غيفارا[1] وقتله في بوليفيا في العام ١٩٦٧ كان كذلك عضواً في مجموعة الدراسات والمراقبة SOG وهي المجموعة التي أدارت حملة القتل المستهدف التي شنّتها الولايات المتحدة خلال حرب فييتنام، كما أصبح في نهاية الأمر رئيس البرنامج السري لوكالة الاستخبارات الدفاعية، والمتعلق بالذكاء البشري human intelligence على الصعيد العالمي. عمل لانغ في اليمن والسعودية، والعراق، وفي أماكن ساخنة أخرى في أنحاء الكرة الأرضية. وأطلق كذلك برنامج اللغة العربية في كلية وست بوينت العسكرية. راقب الكولونيل خلال حياته المهنية، وعن كثب، الولايات المتحدة أثناء تأسيس هذه القدرات الجديدة للعمليات الخاصة. كانت المهمة الرئيسة لهذه القوات الخاصة vanilla، ومثل قوات القبعات الخضر هي «تدريب القوات الوطنية [المحلية] وقيادتها[2]، وعادة ما تكون غير نظامية ضد القوات النظامية أو قواتٍ غير نظامية. كانت هذه هي مهمتهم، أي التعامل مع الأجانب. إنهم يسعون إلى العثور على أناسٍ متعاطفين يستطيعون العمل مع الأجانب. مَن هم الأشخاص المستعدون للجلوس على الأرض، وتناول الطعام بيدهم اليمنى من طبقٍ واحد مليء بشرائح لحم الماعز الذي قد يكون قديماً، وكذلك للإصغاء إلى ثرثرة شخصٍ ما وهو يروي أحاديث قد تكون خرافية وزائفة عن نَسَب قبيلته. إنهم يحبون أن يفعلوا ذلك». شبّه لانغ رجال القبعات الخضر بـ«علماء أجناسٍ مسلحين». قال لي إن JSOC أُريدَ منها أن تكون «جهاز كوماندوس لمكافحة الإرهاب ومصمّمة على شاكلة جهاز الجو الخاص البريطاني SAS. لكن SAS لا تقوم بأي شيء يشبه «دعونا نمرح مع مواطني البلاد الأخرى». إنهم لا يقومون بذلك. إن هؤلاء الناس لا يعرفون الكثير عن الصورة الأوسع للتأثير الذي تتركه عملياتهم في موقف الولايات المتحدة في العالم».

كانت JSOC في البداية تشبه قليلاً فكرة متأخرة داخل بيروقراطية الجيش. لم تمتلك ميزانيتها الخاصة بها، كما أنها استُخدمت بوصفها قوة معزّزة[3] للنزاعات الساخنة، وبحيث تعمل تحت قيادة مجالات مسؤولية الجيش التقليدية، وهي نظام البنتاغون الدولي لتقرير أي قوات تشرف على

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع الكولونيل [المتقاعد] دبليو باتريك لانغ في شهر أيلول/سبتمبر من العام ٢٠١٠. تفاصيل خلفية الكولونيل لانغ ومؤهلاته مأخوذة من مقابلة المؤلف. انظر كذلك "Bio of Col. W. Patrick Lang," Sic Semper Tyrannis (blog), turcopolier.typepad. com.

(٢) Ibid. All statements and information attributed to Colonel Lang come from the author's interview.

(٣) Lieutenant Colonel David E. Hill Jr., "The Shaft of the Spear: US Special Operations Command, Funding Authority, and the Global War on Terrorism," US Army War College Strategy Research Project, March 15, 2006.

عملياتٍ في مناطق محددة. شُكّلت دلتا فورس(١) في السبعينيات من القرن الماضي نتيجة لسلسلة من الهجمات الإرهابية التي أدت بدورها إلى دعوة الولايات المتحدة إلى توسيع قدرات محاربيها غير التقليديين، وقوات العمليات الخاصة. «نشأ عددٌ كبيرٌ من الضباط العسكريين من خلال هذا النوع من كوماندوس تشارلي ـ بيكويذ لمكافحة الإرهاب، هم أساساً تقنيو الحرب».

لكن بعد كارثة مخلب النسر في إيران أُنشئت القيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC لتكون جهازاً عالي التنظيم مع وحدات المهمات الخاصة والتي تدربت وتحضّرت لما سمي عمليات F3: جِد، ركّز، وَأَنْهِ. يعني ذلك في اللغة العادية ملاحقة الهدف، والتثبّت من موقعه، والقضاء عليه. أما فريق ٦ SEAL التابع لسلاح البحرية، والذي اكتسب شهرة عالمية بعد أن نجح بالقضاء على أسامة بن لادن، فقد أُنشئ لدعم مهماتٍ كهذه وتنفيذها. أما القائد الذي أنشأها(٢)، وهو ريتشارد مارسينكو، فقد عمل في الفريق الخاص الذي عُرف باسم فريق التعامل مع الإرهابيين Terrorist Action Team وهو الفريق الذي خطّط عملية مخلب النسر. دُعي هذا الفريق في البداية باسم موبيليتي ٦، وهي وحدة نخبوية مؤلفة من خمسة وسبعين من مشاة البحرية وهي التي تطورت فيما بعد إلى أبرز وحدةٍ لمكافحة الإرهاب المتوافرة لدى حكومة الولايات المتحدة. كان اسمها وحده بمثابة أفضل دعاية لها. يُذكر أنه عند إنشاء الفريق ٦، لم يوجد إلا فريقان آخران فقط من مشاة البحرية SEAL، لكن مارسنكو أراد أن يعتقد السوفيات بأنه توجد فرق أخرى لا يعرفون عنها شيئاً.

ظهر في البداية خوف متزايد داخل القيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC، وذلك بالنظر إلى أنها تنتقي أفرادها من مجموعة متنوعة من وحدات النخبة، بما فيها دلتا فورس، وقوات البحرية الأميركية، ومن الفرقة ٧٥ من رانجرز الجيش، والتي تؤمن كل واحدة منها بتفوقها. تدربت JSOC على تنفيذ عمليات في مناطق معادية، وعلى تنفيذ عمليات حركية على مستوى صغير، أو حتى العمل المباشر، أي العمليات القاتلة. تأسست في ذلك الوقت وحدة استخبارات عسكرية مؤقتة تدعى FOG مجموعة العمليات الميدانية(٣). وتحوّلت هذه الوحدة فيما بعد إلى جناح استخبارات داخلي من JSOC، وعُرفت باسم «ذي أكتيفيتي». كان من بين أبرز الإنجازات الأولى لهذه الفرقة

---

(١) انظر Command Sergeant Major Eric L. Haney, *Inside Delta Force: The Story of America's Elite Counter-terrorist Unit* (New York: Bantam Dell, 2003), pp. 1–4.

(٢) "Seal Team Six," Special Operations Forces Situation Report (SOFREP), accessed September 5, 2012, http://sofrep.com/devgru-seal-team-6/. تفاصيل أخرى عن جذور فريق ٦ SEAL مأخوذة من التاريخ الموجز في تقرير (SOFREP).

(٣) Michael Smith *Killer Elite: The Inside Story of America's Most Secret Special Operations Team* (New York: St. Martin's Press, 2006), pp. 20–21.

توفير الإشارات الاستخباراتية لعملية تحرير العميد جيمس دوزييه، والذي خطفته جماعة الألوية الحمراء الماركسية في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام ١٩٨١ من منزله في فيرونا، إيطاليا. كان دوزييه الضابط الأميركي الوحيد الذي تعرض للخطف. رصدت «ذي أكتيفيتي» موقعه بعد أسابيع عدة من البحث عنه، وهو الأمر الذي تبعته عملية إنقاذ ناجحة[١] على يد قوات مكافحة الإرهاب الإيطالية.

من مقرها في قاعدة بوب الجوية في فورت كارولاينا، قادت القيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC قوات دلتا التابعة للجيش، والفوج ٧٥ من الرانجرز ـ وفريق ٦ من SEAL، وهو الفريق الذي أُعيدت تسميته ليُعرف بـ «مجموعة تطوير الحرب البحرية الخاصة DEVGRU». لكن تجهيزات JSOC الجوية أُخذت من الفوج ١٦٠ للعمليات الخاصة الجوية، والذي يُعرف باسم «مطاردو الليل»، وكذلك من سرب التكتيكات الخاصة الرابع والعشرين. أراد مؤسّسو JSOC أن تكون هذه الوحدة قوةً لمكافحة الإرهاب. لكن سجّل عملياتها الأولى يُظهر أنها استُخدمت لأنواعٍ أخرى من المهمات. أُلحقت هذه الفرق سراً وانتشرت مع القوات العسكرية أو شبه العسكرية الساعيةِ إلى الإطاحة بالحكومات التي تُعتبر معادية للمصالح الأميركية. كانت الخطوط الفاصلة ما بين التدريبات والقتال تتلاشى في بعض الحالات، أي كما حدث على وجه الخصوص في الحروب القذرة التي حدثت في أميركا اللاتينية في أعوام الثمانينيات من القرن الماضي. استُخدمت JSOC في غرينادا[٢] في العام ١٩٨٣، أي عندما أمر الرئيس ريغان باجتياح تلك الدولة، وكذلك الأمر مع هندوراس في الثمانينيات من القرن الماضي، أي حين كانت الولايات المتحدة تنسّق المساعدات المقدمة إلى الكونتراس في نيكاراغوا، بينما تقاتل قوات متمردة داخل هندوراس. بدا الرئيس ريغان خلال ولايته الأولى متحمساً لاعتبار الإرهاب تهديداً للأمن القومي، والذي ينبغي مواجهته عن طريق قوةٍ حركية استهدافية. تبنى الرئيس ريغان، وعلناً، «الانتقام السريع والفاعل» من الإرهابيين كما وقّع توجيهاً رئاسياً للأمن القومي NSDD، وما لبث أن أتبعه بتبليغٍ رئاسي يجيز فيه استخدام أعمال التخريب والقتل[٣]، والغارات الانتقامية الاستباقية» ضد المجموعات الإرهابية. أشار التوجيه الرئاسي للأمن القومي، والتبليغ الرئاسي الذي تبعه، إلى خطةٍ لتأسيس «فرق ناشطة» تابعة لوكالة الاستخبارات المركزية، لكن قيل إنهما أجازا التعاون مع قوات JSOC.

---

(١) Michael Smith *Killer Elite: The Inside Story of America's Most Secret Special Operations Team* (New York: St. Martin's Press, 2006), p. 97.

(٢) Ronald H. Cole "Operation Urgent Fury: Grenada," Joint History Office, Office of the Chairman of the Joint Chiefs of Staff, 1997.

(٣) Robert Chesney "Military-Intelligence Convergence and the Law of the Title 10/Title 50 Debate," *Journal of National Security Law and Policy 5* (2012): 539–629.

كان أفراد JSOC على اتصال بالقوات العسكرية الأجنبية في كل أنحاء أميركا اللاتينية والشرق الأوسط، وذلك بهدف مقاتلة مختطفي الرهائن في المنطقتين، كما اشتركوا في عملية أدت إلى قتل أمير تجار المخدرات في كولومبيا بابلو إسكوبار[1]. جرت العملية في ميدلين في العام ١٩٩٣ وأدت هذه العملية والعمليات المشابهة إلى تزايد نشاط قوة من المحاربين الأميركيين التي تتمتع بمجموعةٍ فريدة من المهارات في حروب مكافحة التمرد. لكن مع المراحل الأخيرة للحرب الباردة تحولت فرق JSOC إلى مجموعة من أشد المحاربين مهارة وحنكةً من فرق النخبة في الجيش الأميركي. أما في التسعينيات من القرن الماضي فقد مضت هذه الوحدة إلى لعب أدوارٍ محورية، لكن سرية، في الحروب الدائرة في البلقان، والصومال، والشيشان، وإيران، وسورية، وفي أنحاء أخرى من أفريقيا وآسيا. لكن في يوغوسلافيا السابقة[2] ساعدت JSOC على قيادة الحملة التي استهدفت مجرمي الحرب، إلا أنها فشلت في إلقاء القبض على أبرز مطلوبَين، وهما زعيما صرب البوسنة راتكو ملاديتش، ورادوفان كاراديتش. أصدر الرئيس كلينتون توجيهاً رئاسياً سرياً[3] أجاز فيه لوحدة JSOC العمل داخل الأراضي الأميركية ضمن عمليات مكافحة الإرهاب ومواجهة أي تهديدات بأسلحة الدمار الشامل، وهو الأمر الذي يعد تجاوزاً لقانون Posse Comitatus (قانون العمل العسكري) الذي يحظر على الجيش تنفيذ أي إجراءات لتطبيق القانون داخل البلاد.

تشير الوقائع إلى أن بعض أكثر مهمات JSOC دقة جرت داخل البلاد. شارك أفراد من قوات دلتا في العام ١٩٩٣ في الغارة التي انتهت بكارثة على مخيم لأتباع المذهب الداودي المسيحي الأصولي في واكو، تكساس[4]. قُتل في هذه الغارة حوالى خمسة وسبعين شخصاً بما فيهم ما يزيد على عشرين طفلاً وامرأتين من الحوامل. نفذت كذلك JSOC عمليات أمنية داخل الحدود الأميركية عندما استضافت الولايات المتحدة مباريات كأس العالم[5] في العام ١٩٩٤، والألعاب الأولمبية الصيفية في العام ١٩٩٦

(١) انظر Mark Bowden, *Killing Pablo: The Hunt for the World's Greatest Outlaw* (New York: Penguin Books, 2001), pp. 147, 259.

(٢) Paula Broadwell, with Vernon Loeb, *All In: The Education of General David Petraeus* (New York: Penguin Press, 2012), pp. 148–153; Smith, Killer Elite, pp. 192–193.

(٣) "Joint Special Operations Command (JSOC)," GlobalSecurity.org, accessed October 1, 2012, www.globalsecurity.org/military/agency/dod/jsoc.htm.

(٤) Philip Shenon, "Documents on Waco Point to a Close Commando Role," *New York Times*, September 5, 1999.

(٥) "Joint Special Operations Command (JSOC)," GlobalSecurity. org.

اعترفت وزارة الدفاع في نهاية عقد التسعينيات من القرن الماضي، ورسمياً، بوجود فرقٍ تماثل القيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC بالرغم من عدم الكشف عن أسمائها. وقال والتر سلوكومب، وكان وكيل وزارة الدفاع في ذلك الوقت: «قمنا بتعيين وحدات المهمات الخاصة وهي مختصة، ومدرّبة، ومجهّزة، تحديداً لمواجهة مجموعة واسعة من التهديدات خارج حدودنا»(١). يُذكر أن نحو ٨٠ بالمئة(٢) من مهمات JSOC التي نفذتها قبل العام ٢٠٠٠ بقيت سرية.

قال لي اللواء هيو شيلتون: «يمكنني القول إنهم الورقة الرابحة، وإذا كنتَ لاعباً فإنهم ورقتك الرابحة(٣) التي احتفظتَ بها سراً. عمِل شيلتون كرئيسٍ لهيئة الأركان المشتركة في عهد الرئيس كلينتون، كما أمضى قدراً كبيراً من وقته في الجيش(٤) في المهمات الخاصة. كان شيلتون، قبل تعيين كلينتون له، على رأس قيادة العمليات الخاصة الأميركية SOCOM، وهي التي كانت من الناحية التقنية المؤسّسة الأب لعمليات JSOC. «يمكن القول إنها نوع من أنواع الوحدات الجراحية. لا تُستخدم هذه الوحدة في مهاجمة حصنٍ أو أي شيء مشابه، لأن ذلك هو من اختصاص الجيش ومشاة البحرية. لكن إذا احتجتَ إلى شخصٍ يمكنه القفز بالمظلة من على بُعد ثلاثين ألف ميل، والنزول من مدخنة حصنٍ ما، وتفجيره من الداخل ـ فهؤلاء هم الرجال الذين ترغب في استدعائهم. «إنهم محترفون هادئون، وهم يقومون بالمهمة، وينفذونها بطريقة ممتازة، إلا أنهم لا يفاخرون بما يقومون به... لكن المرء لا يرغب في إلزامهم بالقيام بأي شيء يستدعي قوة كبيرة. حرصت على ذلك كثيراً عندما كنت رئيسهم». كان شيلتون هو رئيس هذه القوة عند وقوع اعتداء الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، لكن رمسفيلد عبّر عن اشمئزازه منه ومن تحفظاته.

بالرغم من أن سجل JSOC السري نوقش بأصواتٍ هامسة في أروقة البنتاغون، إلا أن بعض أبرز حملة الأوسمة فيها يعتقدون أنها لم تُستخدم بالقدر الكافي، أو ما هو أسوأ من ذلك، استُخدمت بطريقة سيئة. لكن بعد بداية جيدة وتفويضٍ واسع النطاق بدأ يُنظر إلى JSOC على

(١) Eric Schmitt, "Commandos Get Duty on U.S. Soil," *New York Times*, January 23, 2005.

(٢) Marc Ambinder and D. B. Grady, *The Command: Deep Inside the President's Secret Army* (Hoboken, NJ: John Wiley and Sons, 2012, Kindle edition).

(٣) مقابلة المؤلف مع الجنرال المتقاعد هيو شيلتون في آذار/مارس ٢٠١١. كل المعلومات والتصريحات المنسوبة إلى الجنرال شيلتون مأخوذة من مقابلة المؤلف إلا إذا ذُكر خلاف ذلك.

(٤) "General Henry Hugh Shelton Biography," website of the General H. Hugh Shelton Leadership Center at North Carolina State University, accessed October 5, 2012, www.ncsu.edu/extension/sheltonleadership/shelton-forum/documents/GENERALHENRYHUGHSHELTONBIOGRAPHYOct07.pdf.

أنها طفل لقيط داخل أوساط البنتاغون والبيت الأبيض. أُصيب عالم العمل السري بما يشبه اللعنة بعد فضيحة إيران ـ كونترا. لكن، وبالرغم من بعض العمليات الناجحة، مثل إنقاذ كورت ميوز[١]، المواطن الأميركي، من سجنٍ في بنما خلال عملية القضية العادلة، في العام ١٩٨٩، إلا أن قوات العمليات الخاصة استُخدمت بكل حذر خلال العقد الذي سبق هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر.

تردّد قائد القيادة الوسطى الأميركية CENT-COM الجنرال نورمان شوارزكوف في إشراك JSOC في خطة الحرب[٢] أثناء حرب الخليج التي جرت في العام ١٩٩١، بالرغم من أنه خسر تلك المعركة في نهاية المطاف. نُشرت قوات JSOC، وقامت بتعقب أنظمة صواريخ سكود SCUD من أجل تدميرها، بالإضافة إلى عمليات أخرى. بدأت ظاهرة انعدام الثقة هذه بالذوبان في عهد كلينتون. يورد السجل الرسمي في SOCOM أن وتيرة عمل قوات العمليات الخاصة زادت بنسبة تزيد عن ٥٠ بالمئة: «استُخدمت قوات العمليات الخاصة، في العام ١٩٩٦ وحده[٣]، في ١٤٢ بلداً كما اشتركت في ١٢٠ عملية لمكافحة المخدرات، وفي ١٢ مهمة تدريب على نزع الألغام، وفي ٢٠٤ مناورات مشتركة». لكن JSOC استُخدمت غالباً في عملياتٍ على نطاقٍ واسع[٤] وفي مهمات حفظ السلام بشكلٍ متزايد، وتتضمن تحالفاتٍ دولية، أي مثل ما حدث في البوسنة والهرسك، وليبيريا، وسيراليون، وهايتي، والصومال، وذلك بدلاً من استخدامها في عملياتٍ حركية محدّدة. يعني ذلك أن العمليات الحركية المحدّدة التي أُنشئت من أجلها قد أصبحت نادرة، أو أنها تلاشت تماماً. أما الجنرال واين داوننغ الذي كان على رأس SOCOM من العام ١٩٩٣ إلى العام ١٩٩٦، والذي كان قائد JSOC فقد قال إنه بعد انتهاء الحرب الباردة تقلصت أهمية[٥] دور «الحرب غير التقليدية» الذي تلعبه قوات العمليات الخاصة الأميركية. أضاف الجنرال واين أن «القدرات في هذا المجال قد ضمُرت». وقال كذلك إن JSOC «حافظت على قدراتها الهائلة في

(١) "Delta Force Pulled Off Daring Rescue," Associated Press, January 3, 1990.

(٢) Tom Clancy, with General Carl Stiner (Ret.), *Shadow Warriors: Inside the Special Forces* (New York: Berkley Publishing Group, 2002), p. 409. كتب كلانسي، «كان شوارزكوف نموذجاً جيداً للضابط الرفيع الذي لم يفهم طبيعة العمليات السرية، وكان خائفاً منها»، وهذا ما قاله اللواء جيم غيست الذي عمل بوصفه قائد العمليات الخاصة (J-3) في SOCOM. كانت عقلية شوارزكوف تعمل على هذا النحو: «لدي أفعى كوبرا ملتفة داخل القفص، وإذا فتحت القفص فستخرج الكوبرا، ولربما سوف تصيبني بالحرج».

(٣) U.S. Special Operations Command (SOCOM), *History of SOCOM*, 6th ed., March 31, 2008.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) الجنرال واين داوننغ في مذكرة إلى رامسفيلد والجنرال بيتر بايس، رئيس هيئة الأركان المشتركة ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر، ٢٠٠٥، ومأخوذة من موقع http://rumsfeld.com/library/.

مكافحة الإرهاب ومكافحة الانتشار، لكنها عملت انطلاقاً من موقف ردود الفعل بدلاً من موقفٍ استباقي».

لكن مع بدء بروز خطر القاعدة في تسعينيات القرن الماضي اقترحت JSOC مهماتٍ[١] عدة كان القصد منها استهداف قيادة تلك الشبكة. اعتبر قادة JSOC أن هذا هو دورهم الأساسي، وهكذا اشتملت خطط العمليات الأولى[٢] ضد بن لادن والقاعدة، في أواخر التسعينيات، على مشاركة JSOC. لكن القادة ادّعوا في الفترة التي سبقت الحادي عشر من أيلول/سبتمبر أن قواتهم «لم تُستخدم حتى مرةً واحدة[٣] لمطاردة الإرهابيين الذين تسبّبوا بخسارة أرواح الأميركيين». يقول داونغ إنه أثناء فترة رئاسته في SOCOM شارك في تحضير حوالى عشرين عملية[٤] استهدفت المجموعات الإرهابية المتهمة بقتل مواطنين أميركيين، لكن القيادة «لم تستطع الضغط على الزناد». أكّد داونغ أنه بالرغم من أن JSOC امتلكت «قدرات هجومية هائلة ومباشرة وقاضية»، إلا أنها افتقدت إلى قدرات التحرك وفق مبدأ: جِد، وركّز وأنهِ»[٥] وهي التشكيلة الاستخبارية الضرورية لخوض الحرب العالمية على الإرهاب.

قال لانغ: «ظلت JSOC، ولسنواتٍ عديدة، نوعاً من الدعابة، وكان أفرادها «الرجال الكبار، والأشرار، ورافعو الأثقال» هناك في فورت براغ قابعين في معسكرهم. قاموا كذلك بأعمال استطلاع كثيرة، وقاموا بأعمالٍ مشابهة، لكنهم لم يقاتلوا أحداً على الإطلاق، إلا عندما وقع ذلك الحادث في الصومال في عهد كلينتون [حادثة إسقاط طائرة البلاك هوك المشؤومة في العام ١٩٩٣]. لكن يتعيّن على المرء أن يعترف بأنهم كانوا على درجة عالية من الشجاعة ـ لا شك في ذلك على الإطلاق ـ لكن أيام أمجادهم الحقيقية، بوصفهم نوعاً من أدوات تطهير العالم من أعداء العدالة والحقيقة، لم تبدأ إلا بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، كما أن الواقع يوحي بأنهم لم يشتركوا في أعمال قتالٍ كثيرة قبل ذلك».

تسلّم رامسفيلد منصبه حاملاً معه برنامجاً يهدف إلى تغيير المعادلة. لم يرغب فقط في أن

(١) Richard H. Shultz Jr., “Showstoppers: Nine Reasons Why We Never Sent Our Special Operations Forces After al Qaeda Before 9/11,” *Weekly Standard 9* (19), January 26, 2004.

(٢) National Commission on Terrorist Attacks upon the United States (Philip Zelikow, Executive Director; Bonnie D. Jenkins, Counsel; Ernest R. May, Senior Advisor), *The 9/11 Commission Report* (New York: W. W. Norton, 2004), p. 136.

(٣) Shultz, “Showstoppers.”

(٤) المصدر السابق.

(٥) مذكرة داونغ إلى رامسفيلد وبايس «تقويم قوات العمليات الخاصة».

يتولى البنتاغون مسؤولية العمليات السرية بدلاً من وكالة الاستخبارات المركزية، لكنه أراد كذلك تعزيز السيطرة على هذه العمليات بنفسه، وهكذا غيّر هرم القيادة العسكرية التقليدية تغييراً حاسماً. شُكّلت JSOC بسريةٍ تامة بهدف تنفيذ عملية كانت تستدعي، بطبيعتها، إبقاءها محجوبة عن أعين كل الهيئات العسكرية والحكومية. تحرّك رامسفيلد بسرعة بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر لتأسيس هيئة تتجاوز هيئة الأركان المشتركة، وللبدء بالتنسيق مباشرة مع قادة الوحدات القتالية لتنفيذ عمليات حركية ضمن مجالات مسؤولياتهم. ورد كذلك في عنوان المادة العاشرة[1] من القانون الأميركي أن رئيس هيئة الأركان المشتركة كان المستشار العسكري الأرفع للرئيس، ومن المفترض به أن يعمل كقناة اتصال مع الرئيس. قال شيلتون: «لكنه [رامسفيلد] لم يحب ذلك قط». زعم شيلتون كذلك أن رامسفيلد، «سيحاول تقليص صلاحيتي أو يلغي أدوار بعض القادة الذين يعملون معي». قال لي شيلتون كذلك إن رامسفيلد «أراد أن يكون الرجل الذي يقرر السياسات والعمليات». أخبرني كذلك أنه وضع على الهامش «كل الخبرات العسكرية، وأراد على الفور أن يعرف كيف يمكنه البدء بالتعامل مباشرة مع قادة الوحدات المقاتلة، وكيف يمكنه تجنب التعامل بموجب التوجيهات الرئاسية من خلال رئيس هيئة الأركان المشتركة، أي كما كان يفعل كل وزراء الدفاع من قبله». وصف شيلتون في مذكراته نموذج وزير الدفاع على طريقة رامسفيلد بأنه مبني على «الخداع[2]، والمراوغة، ووضع البرامج السياسية، ومحاولة دفع رؤساء الأركان لمساندة عملٍ يُحتمل ألّا يكون الشيء الصحيح للقيام به من أجل البلاد، بل يكفي أن يكون في صالح الرئيس من الناحية السياسية». أضاف شيلتون: «كان أسوأ أسلوبٍ للقيادة شهدته خلال السنوات الثماني والثلاثين التي مضت عليّ في العمل، أو أسوأ أسلوبٍ قيادة شهدته في أعلى مستويات عالم المؤسسات منذ ذلك الحين».

قال شيلتون إنه خلال فترة عمله كرئيس هيئة الأركان، تحت إدارتَي كلينتون وبوش، تدخّل لوقف عملياتٍ اعتقد أنها سوف تتسبّب في مقتل مدنيين فيما لو نُفّذت. أراد رامسفيلد تعديل عملية المصادقة على عمليات القتل الاستهدافي، لكنه لم يرغب في الاصطدام بالمعوقات التي يضعها كبار الضباط في الجيش. قال شيلتون: «يتعيّن عليك الحرص عندما تبدأ بقتل الناس، وأن تتأكد من أن الذين تقتلهم هم الأشخاص الذين تقصد قتلهم. يتطلب ذلك استخدام كل إمكانياتنا، وذلك للتأكد من عدم ارتكابنا للأخطاء. يُمكننا أن نفعل ذلك بسرعة وأن نقوم بذلك كتدقيق، وبالرغم من عدم رغبتك في تفويت فرصة إلقاء القبض على أحد الإرهابيين، إلا أنك لا ترغب في

(١) انظر القسمين ١٥٣ و١٦٣ من المادة العاشرة.

(٢) *General Hugh Shelton (Ret.), Without Hesitation: The Odyssey of an American Warrior* (New York: St.Martin's Press, 2010), pp. 401, 413.

التسبّب بحدثٍ دولي يتحوّل في النهاية إلى أن نبدو كالإرهابيين». لكن رمسفيلد اعتبر أن JSOC لم تُستخدم كما يجب، وذلك بشكلٍ يختلف كثيراً عن رؤية شيلتون المتعلقة بكيفية استخدام هذه القوات «الاستئصالية»، كما أراد تحويلها من رأس حربة لحملة القتل العالمية إلى الحربة ذاتها. اعتبر رامسفيلد وغيره في عالم العمليات الخاصة، أن الرئيس كلينتون وكبار قادة الجيش أقدموا على تهميش دور[١] قواتٍ مثل JSOC حتى أصبحت أقرب ما تكون إلى قواتٍ لا أهمية لها في الحرب على الإرهاب. استنتج تقرير أُعدّ بأمرٍ من رامسفيلد بعد ثلاثة أشهرٍ من أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر أنه خلال عهد الرئيس كلينتون «حظيت إمكانية مطاردة[٢] الإرهابيين بانتباهٍ واسع في الأوساط العليا من الحكومة، لكن خيارات قوات العمليات الخاصة كانت تتعثر على الدوام في مكانٍ ما بين ظهور الفكرة وتنفيذها باعتبارها مستعصية».

كان واضع ذلك التقرير هو ريتشارد شولتز، وهو باحث أكاديمي تخصّص في حروب العمليات الخاصة، كما أن هدف ذلك التقرير كان تشريح استراتيجية كلينتون المتعلقة بمكافحة الإرهاب. أراد رامسفيلد التأكد من القضاء على أية معوقات قانونية، أو بيروقراطية، أمام انطلاق عمل JSOC. أُعطي شولتز موافقة أمنية[٣] وسلطة مطلقة لإجراء مقابلاتٍ مع كبار المسؤولين العسكريين، ولمراجعة المعلومات الاستخباراتية. كان الاستنتاج النهائي لتقرير شولتز هو أن الولايات المتحدة بحاجة إلى إزاحة JSOC عن رفوف الأمن القومي، ووضعها في واجهة الحرب على الإرهاب وفي محورها.

افترض تقرير شولتز، الذي نزعت السرية عن جزء منه ظهر في مقالة في صحيفة ويكلي ستاندرد التي تعكس آراء المحافظين الجدد، أن حادثة إسقاط البلاك هوك في الصومال في العام ١٩٩٣ قد أخافت البيت الأبيض إلى حد شلّ قوات العمليات الخاصة. ترأست الولايات المتحدة في أواخر العام ١٩٩٢ بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة[٤]، والتي كانت تهدف

(١) Rawan Scarborough, Rumsfeld's War: *The Untold Story of America's Anti-Terrorist Commander* (Washington, DC: Regnery, 2004), p. 16. ناقش سكاربورو تقرير شولتز الذي تلقى عنه أعلى إذنٍ أمني لإجراء مقابلات مع كبار القادة وصانعي السياسات. «جادل محامو البنتاغون في سنوات التسعينيات من القرن الماضي بأن وزير الدفاع لم يمتلك الصلاحية القانونية حتى ظهور الباب العاشر Title 10» التي تخوله المصادقة على العمليات السرية. تابع سكاربورو: «لكن رمسفيلد غيّر سياسة كلينتون التي كانت تساند المحظورات التي فرضها الباب العاشر، وقرر أن المهمات السرية يُمكن المصادقة عليها من البنتاغون بالفعل».

(٢) Shultz, "Showstoppers."

(٣) Scarborough, Rumsfeld's War.

(٤) قرار مجلس الأمن الدولي في ٣ كانون الأول، ١٩٩٢، accessed December 5, 2012, www.un.org/documents/sc/res/1992/scres92.htm.

إلى إيصال المساعدات الإنسانية، وهي التي تحوّلت فيما بعد إلى تخليص الصومال من أمراء الحرب فيها الذين قلبوا حكومة البلاد الشرعية. لكن أمراء الحرب تحدّوا[١] القوات الأميركية وقوات الأمم المتحدة بشكلٍ علني وتابعوا أعمال النهب في الصومال. أعطى كلينتون JSOC في صيف العام ١٩٩٣، وبعد سلسلة هجمات على قوات الأمم المتحدة، الضوء الأخضر[٢] لتنفيذ عملية جريئة تهدف إلى القضاء على الحلقة الداخلية لأمير الحرب الشهير محمد فرح عيديد، والذي كانت قواته تُحكم السيطرة على مقديشو. لكن تلك المهمة تحوّلت إلى كارثة[٣] عندما أُسقطت طائرتا هليكوبتر من نوع بلاك هوك تابعتان للقيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC فوق مقديشو، وهو الأمر الذي أطلق معركةً ضخمة ما بين قوات العمليات الخاصة وأفراد الميليشيات الصومالية. قُتل في هذه الفترة ما مجموعه ثمانية عشر جندياً أميركيا. بثت صور بعض الجنود الأميركيين القتلى وهم يُسحلون في الشوارع في جميع أنحاء العالم، وهو الأمر الذي دعا إلى سحب جنود الولايات المتحدة في نهاية الأمر. أكد تقرير شولتز أن: «كارثة مقديشو أرعبت[٤] إدارة كلينتون وكذلك كبار ضباط الجيش، كما أكّدت وجهة النظر القائلة إن قوات العمليات الخاصة يجب ألّا تنفذ عملياتٍ خاصة بها. شرح أحد الضباط في البنتاغون أنه بعد مقديشو ظهر «تردّد حتى لمناقشة الإجراءات الاستباقية المترافقة مع مواجهة تهديدات الإرهاب من خلال قوات العمليات الخاصة. كانت رئاسة الأركان المشتركة مسرورةً جداً لأن الإدارة وقفت إلى جانب تطبيق القانون، ولم ترغب الإدارة في إنزال جنود العمليات الخاصة إلى أرض المعركة». قال الجنرال بيتر شومايكر الذي قاد JSOC من العام ١٩٩٤ إلى العام ١٩٩٦ إن التوجيهات الرئاسية في عهد كلينتون، «والتبليغات الرئاسية التي تلتها والصلاحيات الممنوحة، هي في رأيي كانت نتيجة الرغبة في ملء مربعاتٍ معينة[٥] وقّع الرئيس على أشياء كان كل المعنيين يعرفون أنها لن تحدث». أضاف شومايكر: «وبالمناسبة، لم يرغب الجيش في أخذها بعين الاعتبار. وظهر في ذلك الوقت تردد كبير من جانب البنتاغون».

أجرى شولتز مقابلات مع مسؤولين عدة عملوا في هيئة الأركان المشتركة، مثل ريتشارد كلارك، وهو الذي ناصرَ استخدام قوات العمليات الخاصة على الأرض، وذلك للمشاركة في

(١) Dr. Richard W. Stewart, *The United States Army in Somalia, 1992–1994*, U.S. Army Center of Military History, accessed January 2011, www.history.army.mil/brochures/Somalia/Somalia.pdf.

(٢) Mark Bowden, “How a Relief Mission Ended in a Firefight,” Philadelphia Inquirer, December 14, 1997.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) Shultz, “Showstoppers”.

(٥) المصدر نفسه.

عملية القتل التي استهدفت بن لادن، وشخصيات القاعدة الأخرى، أو إلقاء القبض عليهم، وهي القوات التي شجبها كبار الضباط بوصفها مجموعة من المجانين الذين «خرجوا عن السيطرة، والمتعطشين للسلطة، والذين يريدون أن يصبحوا أبطالاً، وكل هذه الأمور». أبلغ أحد المسؤولين السابقين شولتز: «عندما نستعيد من مجموعة مكافحة الإرهاب أحد اقتراحات قوات العمليات الخاصة والمتعلقة بمكافحة الإرهاب، فإن وظيفتنا عند ذلك لا تكون تصوّر «كيفية تنفيذه، بل كيف سنقول كلمة لا". شجب شولتز أولئك الذين يعرقلون العمليات «الباهرة» (showstoppers) وهو التعبير الذي اختاره ليصف التهميش والمعوقات البيروقراطية التي فرضت في عهد كلينتون والتي «شكّلت حاجزاً غير قابلٍ للاختراق والذي يضمن ألّا تصل كل المناقشات حول السياسات العليا للبلاد، والتوجيهات الرئاسية الجديدة الصارمة، وخطط الطوارئ التي تمت مراجعتها، وكل التدريبات النهائية على المهمات، إلى أي نتيجة». رأى شولتز أن: «هذه المعوقات المتآزرة والمفروضة ذاتياً، هي التي أبقت قوات العمليات الخاصة على الهامش» في عهد كلينتون «حتى بعد أن ضربت القاعدة أهدافاً في أنحاء الكرة الأرضية، وأعلنت عن نيتها القيام بضربات إضافية مماثلة».

رسم تقرير شولتز صورة تفيد بأن قوات العمليات الخاصة مقيدة بكبار ضباط الجيش والمسؤولين المدنيين الذين فضّلوا إطلاق صواريخ كروز ومقاربة موضوع بن لادن وقواته الإرهابية مقاربة تعتمد على تطبيق القانون. ورأى رامسفيلد أن الخوف من فشل المهمات أو الإذلال، مع القلق من خرق الحظر المفروض على عمليات الاغتيال أو قتل الأبرياء أثناء مطاردة المذنبين، ساهم في وقوع هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. تلخّصت استراتيجية رامسفيلد في: أنه أراد أن يقتل أفضل القتلة في أميركا أعداء أميركا أينما كانوا. لكن مع بدء الولايات المتحدة حربها العالمية بدأ شولتز في إبلاغ كبار مسؤولي البنتاغون بالنتائج[١] التي توصّل إليها وبتوصياته. كان التقرير الذي تم تصنيفه على أنه «سري»[٢] قاسياً في شجبه سياسات كلينتون المتعلقة بمكافحة الإرهاب، كما حثّ على تعزيزٍ كبيرٍ للقيادة المشتركة لمكافحة الإرهاب JSOC داخل جهاز الأمن القومي الأميركي. مضى التقرير يقول إنه بدلاً من كونها قوة يُمكن استدعاؤها لدعم قادة الولايات المتحدة في مجالات مسؤولياتهم فإن هؤلاء القادة التقليديين سوف يقومون بدعم JSOC. يُعتبر ذلك تعزيزاً غير مسبوق لأبرز قوة ضاربةٍ في أميركا ووضعها في مركز الصلاحية الأقوى. لكن

(١) Shultz, "Showstoppers".

(٢) Scarborough, Rumsfeld's War, p. 14.

رامسفيلد الذي التقى مع الجنرال شيلتون لفترة «خمس عشرة دقيقة»[1] فقط كما قال، مضى بأقصى طاقته بعد أن استبدل في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠١ بشيلتون رئيساً جديداً لهيئة الأركان المشتركة أكثر طواعية بكثير، وهو ريتشارد مايرز. خلُص تقرير شولتز إلى القول إن رامسفيلد إذا أراد «استخدام» JSOC من أجل «شنّ حربٍ عالمية على القاعدة فيجب على JSOC الإستفادة جيداً من دروس[2] مقديشو. تكشف تلك الدروس مدى كفاءة وحدات قوات العمليات الخاصة، حتى لو أساء صانعو السياسة استخدامها. يمكننا أن نتخيّل ماذا سيحدث إذا ما استُخدمت بالطريقة الصحيحة في الحرب على الإرهاب».

صمّم رامسفيلد على انتزاع JSOC من عالم النسيان، سواء كانت تلك الخطوة صائبة أم لا، وتعزيز قواتها إلى مستويات غير مسبوقة داخل آلة الحرب الأميركية. احتاج رامسفيلد لتحقيق هذا الهدف إلى غزو عالم وكالة الاستخبارات المركزية، وإنشاء هيئات موازية تأتمر بأوامره، وليس بأوامر الكونغرس أو وزارة الخارجية. تحتاج JSOC إلى عمليات استخباراتية مستقلة تكون على استعداد لدعم برنامجها السري.

اصطدم رامسفيلد، وتشيني بوزير الخارجية كولين باول، منذ بداية عهد إدارة بوش، كما صمّم الرجلان على التأكد من عدم وقوف رئيس هيئة الأركان المشتركة السابق، الذي تقلد أوسمةً كثيرة، عائقاً في طريق حروبهما. لا يعد باول من الحمائم، لكنه دعا منذ اللحظات الأولى بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر إلى تطوير الولايات المتحدة رداً عسكرياً مركّزاً ومحكماً ضد القاعدة. قال دوغلاس فايث إن باول ومساعديه متأكدون من أن «حلفاءنا وأصدقاءنا[3] في الخارج سيشعرون بارتياحٍ نتيجة للضربات الأميركية الانتقامية ضد الذين أعدّوا هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، هو أكبر مما سيشعرون به فيما لو شُنّت حرب عالمية ضد الإرهابيين الإسلاميين ومن يساندهم من الدول». أكد فايث أن باول يعتبر أن «حملة عقابٍ ذات نطاق محدود سوف تُبقي السياسة الأميركية أكثر اتساقاً مع نهج تطبيق القانون التقليدي في محاربة الإرهاب». لكن المحافظين الجدد أصروا على شنّ حروبٍ استباقية ضد الدول القومية كما سعوا إلى تحرير وكالة الاستخبارات الأميركية من بيروقراطية القانون والإشراف. قال رامسفيلد بعد أسبوعين من هجمات

(١) Jamie McIntyre, "Rumsfeld Versus Shelton," Line of Departure (blog), Military.com, February 25, 2011, www.lineofdeparture.com/tag/rumsfeld-shelton/.

(٢) Scarborough, Rumsfeld's War, p. 15.

(٣) Douglas J. Feith, *War and Decision; Inside the Pentagon at the Dawn of the War on Terrorism* (New York: Harper, 2009), p. 51.

١١ أيلول/سبتمبر: «يمكنكم نسيان كل شيء عن استراتيجيات الانسحاب[1]. إننا نتطلع إلى مواجهة مستمرة لا تحمل أي مهلٍ أخيرة».

كان برنامج وزير الخارجية باول يتضمن بناء علاقاتٍ وتحالفاتٍ دولية، لكن سرعان ما اصطدم برنامجه الدبلوماسي مباشرة مع برنامج المحافظين الجدد. كان باول وسفراؤه يمتلكون سلطةً معينة في مراقبة أنشطة وكالة الاستخبارات المركزية في أنحاء دول العالم كافة. كانوا يتلقون معلومات عن كل العمليات الجارية في كل البلدان حول العالم، وهو ما اعتبره رامسفيلد وتشيني تقليداً ممقوتاً إلى أقصى درجة. لاحظ مالكولم نانس، وهو خبير مختص بشؤون مكافحة الإرهابيين لدى سلاح البحرية، وهو الذي درّب نخبة العمليات الخاصة الأميركية، أن تشيني ورامسفيلد وأتباعهما من المنظّرين يقومون بتهميش الشخصيات العسكرية المتمرّسة داخل الإدارة. أخبرني نانس: «لم يسبق لأحد من هؤلاء الأشخاص أن خدم في ميدان المعركة، ما عدا كولين باول، ولورنس ولكرسون وموظفيه الذين كانوا جميعاً من الجنود في ميادين المعارك. لكن المضحك في الأمر هو توزيعهم في مراكز عالية في وزارة الخارجية، كما توزّع المنظّرون من المدنيين في البنتاغون وهم الذين أتوا بما نعرفه باسم TCCC (مبادئ طوم كلانسي القتالية). خرج هؤلاء وبدأوا من فورهم في قراءة هذه الكتب والمجلات وبدأوا التفكير، «سنكون في منتهى الصلابة، ونحن سوف نطبّق هذه الأمور، وسوف نخرج ونبدأ بدفع الناس في الشوارع وسوف نبدأ في احتجازهم. بدا صانعو القرارات هؤلاء مثل الأطفال وهم يعبرون عن الرغبة في القيام بأمور كبيرة، وذلك عندما دأبوا على التحدث عن السراديب والتنانين، والخناجر والدسائس».

لم تمتلك وكالة الاستخبارات المركزية قدرات شبه عسكرية داخلية، ولم تزِد هذه عن ستمئة أو سبعمئة عميلٍ سري في أحسن التقديرات. يعني ذلك أن عدداً كبيراً من إنجازاتها اعتمد بقوة على القوات الخاصة، وقوات العمليات الخاصة ـ التي بلغ عدد أفرادها ما يزيد عن عشرة آلاف رجل، عملوا بالإعارة في الوكالة وفي مهماتٍ محددة. قال فنسنت كانيسترارو، وهو ضابط خبير بشؤون مكافحة الإرهاب لدى وكالة الاستخبارات المركزية، والذي قام كذلك بمهمات لدى البنتاغون ووكالة الأمن القومي NSA: «أتت كل الخبرات شبه العسكرية[2] في واقع الأمر من الجنود، ومن القوات الخاصة. أخبرني كذلك: «لم توجد هذه في وكالة الاستخبارات المركزية إلا بطريقة طفيفة. امتلكت القوات الخاصة كل الخبرة، وكانت مواردها موارد وزارة الدفاع، أما نقل الذين تشرف عليهم وكالة الاستخبارات المركزية فكان يتطلب قراراً سياسياً يُتخذ على المستوى القومي».

---

(١) Donald H. Rumsfeld, "A New Kind of War," *New York Times*, September 27, 2001.

(٢) مقابلة المؤلف مع فنسنت كانسترارو في آب/أغسطس ٢٠١٠. كل المعلومات والتصريحات المنسوبة إلى فنسنت كانسترارو مصدرها مقابلة المؤلف.

كانت وكالة الاستخبارات المركزية في البداية هي الوكالة الأبرز في الحرب العالمية، وذلك بأوامر من الرئيس بوش. لكن تشيني ورامسفيلد أدركا في وقتٍ مبكر أن لا لزوم لأن تكون الوكالة هي القوة السرية الوحيدة، وأنه توجد قدرات أخرى متوافرة للبيت الأبيض، يمكنها أن تقدم مرونة أكبر بكثير، من دون أي تدخلٍ من الكونغرس أو وزارة الخارجية. لكن بالرغم من أن بعض العمليات تحتاج إلى العمل من خلال وكالة الاستخبارات المركزية ـ وعلى الأخص عندما يتعلق الأمر بتأسيس «مواقع سرية» بالتعاون مع وكالات الاستخبارات الأجنبية ـ إلا أن فريق تشيني لم يثق في بيروقراطيي الوكالة. قال لي ولكرسون، وهو رئيس هيئة موظفي باول: «أعتقد أن رامسفيلد وتشيني اعتبرا أن وكالة الاستخبارات المركزية ما هي إلا مجموعة من المنحرفين[1]، وينطبق الأمر نفسه على وزارة الخارجية». قال ولكرسون إنه خلال الفترة ذاتها بدأ بملاحظة نمط، «ما أعتبره استيلاء نائب رئيس الولايات المتحدة على سلطة الرئيس والقيادة العليا». قال لي كذلك إن تشيني على وجه الخصوص تاق إلى الحروب السرية في ثمانينيات القرن الماضي، «أي فترة حكم رونالد ريغان التي تميزت بمساعدة الكونترا على خوض حربٍ ضد الساندينيين... وكذلك العلاقة شبه التكافلية ما بين بعض قوات العمليات الخاصة، والعملاء السريين في وكالة الاستخبارات المركزية. أعتقد أن ذلك تحوّل إلى شكلٍ ما من أشكال الفن الحقيقي في الحرب على الإرهاب، أي كما يميل المرء إلى الاعتقاد، لأن ذلك هو ما أراد تشيني أن يفعله. أراد تشيني العمل في الجانب السري من هذه الحرب».

اعتبر رامسفيلد أن إعارة قوات العمليات الخاصة إلى وكالة الاستخبارات المركزية هو أمرٌ يثير المشاكل والمعوقات التي يثيرها وجود قوةٍ وسيطة. أراد رامسفيلد أن تكون قوات العمل المباشر الرئيسة في أميركا غير مقيدة ولا تأتمر بأوامر أي شخصٍ عداه، وتشيني، والرئيس. قال كانيسترارو الذي ساعد على إنشاء مركز مكافحة الإرهاب التابع لوكالة الاستخبارات الأميركية: «لا يمكن لوكالة الاستخبارات الأميركية أن تفعل أي شيء من دون أن تعرف به لجان المراقبة في الكونغرس، أو إبلاغ هذه اللجان بما قامت به على الفور تقريباً. يعني ذلك أنه عندما كانت وكالة الاستخبارات المركزية تقوم بتنفيذ أي عملية شبه عسكرية في فترة ما قبل الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، فإن ذلك كان يعني وجود بعض عناصر من القوات الخاصة التي أُلحقت بها، أي أن هذه العناصر كانت تحت سيطرة المدنيين، كما أن كل ما كانوا يفعلونه لوكالة الاستخبارات المركزية كان يُنقل إلى لجنة الإشراف على الاستخبارات. لكن إذا قام الجيش بتنفيذ عمليةٍ ما فإن هذا الإجراء لا يطبّق، وذلك لأنه لا يجري تبليغ العملية إلى لجان الإشراف على الاستخبارات. إنها عمليات عسكرية.

(١) مقابلة المؤلف مع الكولونيل المتقاعد لورنس ويلكرسون، أيار/مايو ٢٠١١.

يعني ذلك أنها جزء من الحرب، أو التحضيرات العسكرية». أخبرني كانيسترارو بأن معظم الأنشطة المثيرة للجدل، والسرية، التي كانت تنفذ في أنحاء العالم كانت تنفذ عبر «الجيش من ضمن «برنامج تشيني»، وذلك لعدم الحاجة إلى إبلاغ الكونغرس بها».

فيما كان باول ووزارة الخارجية يحذّران من[١] توسيع نطاق العمليات إلى ما يتجاوز أفغانستان، والقاعدة، وطالبان، كان رامسفيلد يضغط لجعل الحملة العسكرية عالمية. أعلن رامسفيلد في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠١: «ليس لدينا أي خيار[٢] غير نقل المعركة إلى حيث يوجد الإرهابيون». إن الطريقة الوحيدة للتعامل مع شبكةٍ إرهابية عالمية هي مطاردتها إلى حيث تكون». أراد رامسفيلد أن توجد قوات العمليات الخاصة في الجبهة وفي المركز، كما طلب من الجنرال تشارلز هولاند، وهو قائد قيادة العمليات الخاصة أن يضع لائحة[٣] بالأهداف الإقليمية حيث تتمكن الولايات المتحدة من تنفيذ ضرباتٍ انتقامية واستباقية في الوقت ذاته ضد تنظيم القاعدة. أما في أواخر العام ٢٠٠١ فقد وجّه فايث جيفري شلوويزر، الذي كان في ذلك الوقت رئيس خلية التخطيط الاستراتيجي للحرب على الإرهاب، التابعة لهيئة الأركان، وفريقه، لتحضير خطة أطلق عليها «الخطوات التالية». كانت أفغانستان مجرد البداية، لكن رامسفيلد أراد رسم خططٍ لضرب الصومال، واليمن، وأميركا اللاتينية، وموريتانيا، وإندونيسيا وغيرها من البلدان. كتب رامسفيلد في مذكرةٍ إلى الرئيس بوش بعد مرور أسبوعين على هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، أن البنتاغون كان «يستكشف الأهداف[٤] والتأثيرات المتوقّعة في البلدان التي لا تكفي فيها علاقة وكالة الاستخبارات المركزية مع الأجهزة الاستخباراتية المحلية للقيام بمهماتٍ لصالح الولايات المتحدة، أو عندما لا ترغب تلك الأجهزة المحلية في القيام بتلك المهمات». اشتملت تلك اللائحة على بلدانٍ مستعدة لاستدعاء الولايات المتحدة «على أساس الصداقة»، وكذلك البلدان غير المستعدة لهذا الاستدعاء.

العالم ميدان معركة، هذا هو الشعار الجديد.

---

(١) نسخة مصورة، *NewsHour*, PBS, March 26, 2004. Colin Powell: "I recommended to the president that our focus had to be on al-Qaida, the Taliban and Afghanistan. Those were the ones who attacked the United States of America on 9/11."

(٢) نسخة مصورة، "Secretary Rumsfeld News Briefing in Brussels," December 18, 2001

(٣) Seymour Hersh, "Manhunt: The Bush Administration's New Strategy in the War Against Terrorism," *New Yorker*, December 23, 2002.

(٤) مذكرة إلى الرئيس جورج دبليو. بوش، لا عنوان، ٢٣ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠١. www.rumsfeld.com/library/.

٤ الرئيس: علي عبد الله صالح

اليمن، ١٩٧٠ ـ ٢٠٠١ واشنطن العاصمة، ٢٠٠١. أدرك علي عبد اللّه صالح، عندما صدمت الطائرات مركز التجارة العالمي، أنه مضطرٌ إلى التحرك بسرعة. اشتُهر الرئيس اليمني في دوائر الاستخبارات بأنه من الذين تمكنوا من النجاة بأنفسهم، ومن المراوغين الذين تحركوا بمهارة خلال أيام الحرب الباردة، وشق طريقه بين الانقسامات القبلية والتهديدات الإرهابية، وذلك من دون أن يُصاب بأي أذى تقريباً. لكن عند حدوث هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر كان الرئيس صالح واقعاً في ورطة مع الولايات المتحدة، وذلك بعد حادث تفجير المدمرة يو أس أس كول قبالة ميناء عدن في جنوب اليمن، لكنه صمّم على أن هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر تؤشر إلى بداية نهاية عقودٍ من إحكام سيطرته على البلاد. لكن ما إن بدأت إدارة بوش برسم خططها لحرب لا حدود لها رداً على هجمات الحادي عشر من أيلول، حتى رسم صالح خطته الخاصة التي تشتمل على هدفٍ محوري واحد: البقاء في السلطة.

تولّى صالح منصب رئيس اليمن[١] في العام ١٩٩٠، وذلك بعد توحيد شمال البلاد الذي حكمه منذ سبعينيات القرن الماضي، مع نظام الحكم الماركسي في عدن في جنوب البلاد. عُرف صالح في اليمن بأنه «الرئيس»[٢]. التقى العقيد لانغ، الذي عمل لسنوات بوصفه الملحق العسكري الأميركي في اليمن، صالح للمرة الأولى في العام ١٩٧٩ كان لانغ متمكناً من اللغة العربية، وكثيراً ما كان يُستعان به في الاجتماعات الحساسة كمترجم لمسؤولين أميركيين آخرين. اعتاد لانغ وزميله البريطاني في المكتب السادس MI-6 الذهاب إلى الصيد مع صالح. قال لانغ: «كنا نتجوّل[٣] مع مجموعة أخرى من العربات، ونصطاد الغزلان والضباع... كان صالح صياداً ماهراً». قال لانغ عن صالح: «كان يجيد التسديد بصورة مرضية، وهو رجل يمتلك سحراً قوياً».

---

(١) Robert F. Worth "For Yemen's Leader, a Balancing Act Gets Harder," *New York Times*, June 21, 2008.

(٢) Gregory D. Johnsen, "The Boss Falls. Then What?" *New York Times*, March 24, 2011.

(٣) مقابلة المؤلف مع العقيد و. باتريك لانغ (متقاعد)، شباط/فبراير، ٢٠١١. إن كل المعلومات والتصريحات المنسوبة إلى العقيد لانغ مأخوذة من المقابلة التي أجراها المؤلف. التفاصيل حول خلفية العقيد لانغ مأخوذة من المقابلة التي أجراها المؤلف.

تحدث لانغ عن حكم صالح الذي استمر عقوداً طويلة وقال: «أتعرف؟ كان ذلك سباقاً رائعاً في بلادٍ حيث الكبير يأكل الصغير. يبدو الأمر وكأنه قبطان على متن سفينة كلينغون الحربية، وهم يكتفون بالانتظار». قال لانغ إن صالح برهن أنه ماهر في استغلال الخلافات القبلية، وفي استغلال هذه القبائل في الأوقات الصعبة، وتحويل مشاكله إلى غيره. «هناك توازن دقيق، وطوال الوقت، ما بين سلطات الحكومة وسلطات تلك القبائل الكبيرة. لا تُحكم الحكومة في العادة سيطرتها إلا على الأراضي التي توجد قواتها فوقها، أو حيث تقدم بعض خدماتها التي يريدها السكان وزعماء القبائل، مثل الخدمات الطبية أو التعليم، وهكذا تكون النتيجة مجموعة من البلدات المحمية جيداً حيث يوجد فيها عدد كبير من الحواجز حولها، وبعض الحملات التأديبية التي تقوم بها الحكومة في كل أنحاء البلاد بهدف تأديب الأشخاص الذي يتنازعون حول قضية معينة».

انضمّ ألوف اليمنيين إلى الجهاد خلال الحرب التي خاضها المجاهدون ضد الجنود السوفيات في ثمانينيات القرن الماضي، كما أن حكومة صالح قامت بتنسيق تحركات بعضهم وتمويلهم[1]. أكّد صالح في مقابلةٍ أجراها مع صحيفة نيويورك تايمز في العام ٢٠٠٨: «أُرسلوا جميعاً إلى أفغانستان[2] لمواجهة الغزو والاحتلال السوفياتيين، كما أن الولايات المتحدة الأميركية أجبرت بلداناً صديقة في ذلك الوقت، ومن ضمنها اليمن، ودول الخليج والسودان وسورية، على دعم المجاهدين الذين كانوا يطلقون عليهم وصف «المحاربين من أجل الحرية»، لكي يقاتلوا في أفغانستان. تعوّدت الولايات المتحدة على تقديم دعم قوي إلى الحركة الإسلامية من أجل مقاتلة السوفيات. لكن بعد الهزيمة التي لقيها السوفيات في أفغانستان تبنّت الولايات المتحدة، وبشكلٍ مفاجئ، موقفاً متطرفاً ومختلفاً بشكلٍ كلي إزاء هذه الحركات الإسلامية، ثم بدأت الضغط على دولٍ كثيرة كي تواجه هذه الحركات الإسلامية الناشطة في المناطق العربية والإسلامية».

لكن عندما عاد الجهاديون إلى بلدانهم عمد صالح إلى إعطائهم ملاذاً آمناً[3]. قال صالح: «قررنا ألّا نتواجه مع هذه الحركات لأننا نطبق التعددية السياسية[4] في اليمن». لذلك عمدت منظمة الجهاد الإسلامي[5] بقيادة أيمن الظواهري، وهو الطبيب المصري الذي أصبح فيما بعد

(١) Gregory D. Johnsen, *The Last Refuge: Yemen, Al-Qaeda, and America's War in Arabia* (New York: W. W. Norton, 2013), p. 7.

(٢) مقابلة مع الرئيس علي عبد الله صالح، نيويورك تايمز، ٢٨ حزيران/يونيو، ٢٠٠٨.

(٣) "Balancing Act Gets Harder."York Times, June 28, 2008.

(٤) مقابلة مع الرئيس علي عبد الله صالح.

(٥) Lawrence Wright, *The Looming Tower: Al-Qaeda and the Road to 9/11* (New York: Vintage Books, 2006), p. 365.

الرجل الثاني بعد بن لادن، إلى زرع إحدى خلاياها في اليمن، في التسعينيات من القرن الماضي. لم يعتبر صالح أن القاعدة تمثّل تهديداً جدياً لبلاده. لكنه رأى في الجهاديين حلفاء مناسبين في بعض الأوقات بحيث يُمكن استخدامهم لتنفيذ برنامجه الداخلي. تمكّن صالح من استخدام الجهاديين الذين حاربوا في أفغانستان في معركته ضد الانفصاليين الجنوبيين[1]، وفي وقتٍ لاحق ضد المتمردين الحوثيين من الشيعة[2] في شمال البلاد، وذلك في مقابل السماح لهم بحرية الحركة والتدريب في اليمن. قال لي علي صوفان، وهو عميل سابق في مكتب التحقيقات الفدرالي، والذي عمل طويلاً في اليمن: «كانوا مجموعة من الخارجين على القانون[3]، استخدمهم صالح للسيطرة على العناصر المشاغبة في بلاده. توجد حالات كثيرة استخدم فيها صالح هؤلاء الرجال من القاعدة لتصفية خصوم النظام». تمكّن هؤلاء من، «العمل بكل حرية، وتمكنوا كذلك من الحصول على وثائق سفر يمنية. أعطاهم صالح أكثر القواعد أماناً بالنسبة إليهم. وحاول أن يجعل من نفسه لاعباً عن طريق لعب هذه الورقة».

كان من نتائج هذه العلاقة توسّع القاعدة خلال التسعينيات، وتقديم اليمن أرضاً خصبة لمعسكرات التدريب وتجنيد الجهاديين. لكن خلال عهد كلينتون لم تسجّل هذه الترتيبات أي إشارة على شاشة رادار أجهزة مكافحة الإرهاب الأميركية خارج حلقةٍ صغيرة من المسؤولين، والذين كان معظمهم من مكتب التحقيقات الفدرالي، ووكالة الاستخبارات المركزية، من الذين كانوا يتابعون صعود القاعدة.

تغيّر كل ذلك في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠٠، وذلك بعد الهجوم الذي شنّته مجموعة صغيرة جداً ضد سفينة حربية بلغت تكاليفها مليار دولار أميركي وهي يو أس أس كول، التي كانت راسية في ميناء عدن للتزود بالوقود. تحرّك قارب صغير بعد الساعة ١١:٠٠ بقليل، وكان محمّلاً بخمسمئة باوند من المتفجرات[4]، وأسرع نحو السفينة، وما لبث أن تفجّر[5] محدثاً فجوةً في أحد جانبَي سفينة كول، بلغ اتساعها أربعين قدماً طولاً وأربعين قدماً عرضاً. أسفر الهجوم عن مقتل سبعة عشر بحاراً، وجرح نحو ثلاثين آخرين. قال بن لادن في شريط فيديو بمناسبة تجنيد

(١) Robert F. Worth, “Yemen’s Deals with Jihadists Unsettle the U.S.,” New York Times, January 28, 2008.

(٢) مقابلة المؤلف مع مسؤولٍ سابق في جهاز مكافحة الإرهاب، كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

(٣) مقابلة المؤلف مع علي صوفان، كانون الثاني/يناير، ٢٠١١.

(٤) William Branigin, “Two Sentenced to Die for USS Cole Attack,” *Washington Post*, September 30, 2004.

(٥) Diana Elias, “Video Offers Strong Bin Laden-USS Cole Link,” ABCNews.go.com, June 19, 2001.

أعضاء في القاعدة، وبعد أن تلا بعض الأبيات الشعرية التي كتبها أحد مساعديه[1]: «هاجَموا في عدن، وخرّبوا مدمرةً كان يخشاها أناسٌ مفزِعون، وهي التي كانت تثير الرهبة عندما ترسو وعندما تُبحر». قال بعض الخبراء في شؤون القاعدة إن هذا الهجوم الناجح شجّع انضمام عشرات المجنّدين الجدد إلى هذا التنظيم، ومعظمهم من اليمن، وكذلك إلى مجموعاتٍ مشابهة.

سافر عملاء مكتب التحقيقات الفدرالي إلى اليمن بعد وقوع الهجوم، لكنهم تعرضوا لمراقبةٍ شديدة من قِبل السلطات اليمنية، كما استُقبلوا في المطار بمسدسات القوات الخاصة اليمنية المصوبة نحوهم. قال جون أونيل، وهو كبير محققي مكتب التحقيقات الفدرالي في تفجير كول: «اليمن بلد يسكنه ١٨ مليون مواطن، لكن يوجد فيه ٥٠ مليون رشاش»[2]. قال جون في وقتٍ لاحق: «يُحتمل أن يكون هذا البلد هي أكثر بيئة معادية عمل فيها مكتب التحقيقات الفدرالي على الإطلاق». اضطر عناصر مكتب التحقيقات الفدرالي إلى الانسحاب كلياً[3] في صيف العام ٢٠٠١، وذلك بعد أن تلقوا سلسلة تهديدات ضدهم، ومعلومات مزعومة عن وضع خطة لتفجير السفارة الأميركية. قال صوفان الذي كان واحداً من أبرز محقّقي مكتب التحقيقات الفدرالية في حادثة التفجير: «كنا نتلقى تهديدات بالقتل[4] بشكلٍ دائم، وكذلك معوّقات بيروقراطية». دأبت حكومة صالح[5]، وبشكلٍ عام، على إعاقة التحقيقات الأميركية في حادثة التفجير هذه، لكن صالح لم يكن المصدر الوحيد للإحباط الذي شعر به المحقّقون. قال صوفان: «بدا لنا أن أحداً في إدارة كلينتون[6] لا يكترث بشأن هذه القضية... امتلكنا الأمل بأن تكون إدارة جورج دبليو بوش أفضل في هذا المجال، لكن كبار المسؤولين في هذه الإدارة، فيما عدا روبرت مويلر، مدير مكتب التحقيقات الفدرالي، أقدموا على تهميش هذه القضية، وهي القضية التي قال بول ولفوويتز إن المسؤولين اعتبروها راكدة».

لاحظ صوفان، ومجموعة أخرى من مسؤولي مكافحة الإرهاب الأميركيين، أن تفجير كول قد أدى إلى تقوية موقف بن لادن. قال لورنس رايت في كتابه المميّز عن القاعدة، The Looming

(١) Wright, *The Looming Tower*, p. 333.

(٢) المصدر السابق، ص. ٣٦٥.

(٣) المصدر السابق.

(٤) Ali H. Soufan, "Closing the Case on the Cole," op-ed, *New York Times*, October 11, 2010.

(٥) كتب صوفان في مقدمته أن فريق مكتب التحقيقات الفدرالية «غادر اليمن بينما كان معظم الإرهابيين قيد الاعتقال» لكنه قال إن الحكومة اليمنية سرعان ما أطلقت سراحهم.

(٦) Soufan, "Closing the Case on the Cole."

Tower (البرج اللائح): «كان الهجوم على كول نصراً كبيراً[1]... امتلأت معسكرات القاعدة في أفغانستان بالمجنّدين الجدد، كما وصل المتطوعون من دول الخليج حاملين معهم حقائب يد سامسونيت مليئة بأموال النفط، أي كما كانت الحال أيام الجهاد المجيدة في أفغانستان». فاخر صالح على قناة الجزيرة، وقبل أسبوع واحد من الحادي عشر من أيلول/سبتمبر بأن حكومته لم تسمح لمكتب التحقيقات الفدرالي باستجواب أي مسؤول يمني رفيع، أو توجيه الأسئلة إليه حول ذلك الهجوم. أعلن صالح: «منعنا وصولهم[2] إلى اليمن مع الجنود، والطائرات، والسفن. وضعناهم كذلك تحت رقابة أجهزتنا الأمنية المباشرة، وهم من جهتهم احترموا موقفنا، وأذعنوا لما فعلناه».

وضع الهجوم الإرهابي على مركز التجارة العالمي في ١١ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠١، تحدياتٍ جديدة أمام العلاقة بين نظام صالح والولايات المتحدة. لكن بالرغم من أن صالح أمسك بسدة الحكم منذ أواخر السبعينيات من القرن الماضي، إلا أن عالم صالح كان من الممكن أن يتهاوى في لحظة واحدة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر.

أعلن الرئيس بوش بعد مرور أربعة أيام على هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر: «إن الذين يشنون الحرب[3] على الولايات المتحدة إنما اختاروا دمارهم. إن تحقيق النصر ضد الإرهاب لن يحدث في معركةٍ واحدة، بل في سلسلةٍ من العمليات الحاسمة ضد المنظمات الإرهابية، وأولئك الذين يؤوونهم ويدعمونهم». أما الجزء المتعلق بالإيواء من هذا الحديث، فقد اعتبره صالح تحذيراً جدياً، وكان محقاً في ذلك.

أجازت التبليغات الرئاسية والتوجيهات الرئاسية الأخرى التي أصدرها بوش بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، لوكالة الاستخبارات المركزية، وقوات العمليات الخاصة الأميركية، مقاتلة القاعدة في كل أنحاء الكرة الأرضية، وحيثما تمركز مقاتلوها. تابعت قوات العمليات الخاصة، ووكالة الاستخبارات المركزية، تتبّع تحركات نشطاء القاعدة بقصد استهدافهم، أو قتلهم، أو إلقاء القبض عليهم حيث يحطّون رحالهم، وذلك بعد دخول القوات الأميركية إلى أفغانستان. لكن بعد تمكّن الولايات المتحدة من قلب حكومة طالبان في كابول بسرعة، اضطر عدد كبير من المحاربين الأجانب المتحالفين مع بن لادن إلى الفرار، والبحث عن ملجأ لهم. وجد هؤلاء أحد أكثر الملاجئ أماناً لهم في أرياف اليمن.

---

(١) Wright, *The Looming Tower*, p. 374.

(٢) Walter Pincus, "Yemen Hears Benefits of Joining U.S. Fight; Officials Discuss up to $400 Million in Aid," *Washington Post*, November 28, 2001.

(٣) President George W. Bush radio address, September 15, 2001, www.nytimes.com/2001/09/16/ نسخة مصورة، us/after-the-attacks-the-president-s-message-adifferent-battle-awaits.html.

وضعت إدارة بوش اليمن على لائحة[١] الأهداف المحتملة المبكرة في الحرب على الإرهاب، وكان باستطاعتها قلب حكومة صالح بسرعة، بالرغم من إعلان صالح المفعم بالغرور قبل الحادي عشر من أيلول/سبتمبر بأن «اليمن مقبرة الغزاة»[٢]. كان صالح مصمّماً على تجنّب مصير طالبان، ولهذا لم يُضِع أي وقت في اتخاذ الخطوات التي تضمن ذلك.

كانت الخطوة الأولى هي أن يستقل الطائرة متوجهاً إلى واشنطن العاصمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، حيث عقد محادثات[٣] مع الرئيس بوش ونائب الرئيس تشيني، وكذلك مع مدير مكتب التحقيقات الفدرالي روبرت مويلر، ومدير وكالة الاستخبارات المركزية جورج تينيت. أبلغ صالح كل الذين استمعوا إليه بأن اليمن يقف إلى جانب الولايات المتحدة. دُعِي مراسلو وزارة الإعلام للحضور إلى البيت الأبيض من أجل التقاط صور الرئيسين وهما يبتسمان ويتصافحان. شدّد صالح في لقاءاته مع بوش على «إدانة اليمن لهجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر على الولايات المتحدة، وكذلك على إدانة اليمن لكل أشكال الإرهاب»، كما وصف بلده بأنه «الشريك الرئيس[٤] في التحالف ضد الإرهاب».

تقبل الرأي العام عرض صالح، وعلى الأخص مع حرص إدارة بوش على إظهاره كحليف في «الحرب العالمية على الإرهاب»، وهو التعبير الذي شاع حديثاً، لكن وراء الأبواب المقفلة كان كبار المسؤولين الأميركيين يبرمون اتفاقيات مع صالح تهدف إلى توسيع الوجود الأميركي في اليمن. مُنح صالح أثناء لقاءاته في واشنطن، والتي اشتملت على زيارات قام بها مويلر وتينيت إلى جناحه الخاص في فندق ريتز كارلتون[٥] الذي يقع في الشارع الثاني والعشرين، حزمة مساعدات[٦] تبلغ قيمتها نحو ٤٠٠ مليون دولار، بالإضافة إلى تمويل من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. يُضاف إلى ذلك تدريب القوات الخاصة اليمنية، وهو أمر مهم بالنسبة إلى الولايات المتحدة. كان هذا هو التدريب الذي سوف يسمح للقوات الخاصة الأميركية بالانتشار داخل اليمن، ويسمح لصالح بأن يحفظ ماء وجهه داخلياً.

---

(١) Eric Schmitt and Thom Shanker, *Counterstrike: The Untold Story of America's Secret Campaign Against al Qaeda* (New York: Times Books, 2011), p. 30.

(٢) Jonathan Mahler "The Bush Administration vs. Salim Hamdan," *New York Times Magazine*, January 8, 2006.

(٣) "Issues of Interest; Yemeni- American Relations," موقع سفارة جمهورية اليمن في واشنطن، نشر في ١ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١٢، www.yemenembassy.org/issues/ymusrelshp/index.htm.

(٤) المصدر السابق.

(٥) مقابلة المؤلف مع مسؤولٍ يمني، كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

(٦) Pincus, Yemen Hears Benefits of Joining U.S. Fight.

تضمّن الاتفاق المعقود بين صالح وإدارة بوش أن تقيم الولايات المتحدة «معسكراً لمكافحة الإرهاب»[1] في اليمن يكون تحت إدارة وكالة الاستخبارات المركزية، وسلاح البحرية الأميركية، والقوات الأميركية الخاصة، وبحيث يكون المعسكر مدعوماً من مركزٍ أميركي في دولة جيبوتي القريبة في أفريقيا، وهي التي تضم كذلك طائرات بريداتور من دون طيار. رتّب تينيت كذلك أن تزوّد الولايات المتحدة اليمن بطائرات الهليكوبتر وأجهزة التنصّت. لكن الأهم من ذلك كله هو أن صالح أعطى تينيت الإذن لوكالة الاستخبارات المركزية بتحليق الطائرات من دون طيار فوق أراضيه[2].

قال الدكتور إميل نخلة، وهو ضابط كبير سابق[3] في وكالة الاستخبارات المركزية: «كان صالح يعرف كيف ينجو. عرف صالح أثناء العقود التي أمضاها في الحكم، «كيفية التحدث بلغة الحرب الباردة، وكيف يحبّب بنفسه عندنا، وعند البلدان الغربية الأخرى، وذلك بالتحدث بلغة معادية للشيوعية». أضاف نخلة أن صالح «تعلّم سريعاً» بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر أنه مضطر للتحدث بلغة معادية للإرهاب.

أخبرني نخلة: «وهكذا أتى طالباً الدعم، وطالباً التمويل. لكن صالح، ومنذ اليوم الأول، أي قبل سنواتٍ عدة، لم يعتبر أن الإرهاب يمثّل تهديداً له. اعتبر صالح أن اليمن كان بمثابة المنصة للقاعدة ولمنظمات إرهابية أخرى، وأن هدف تلك المنظمات الحقيقي هو آل سعود، كما تمكن من العثور على طرقٍ للتعامل معهم. لكنه كان يأتي إلى هنا أو يتحدث معنا بلغةٍ نحبها ونفهمها، ولا يلبث أن يعود إلى وطنه، ويعقد كل أنواع التحالفات مع مختلف الشخصيات المشكوك بأمرها بهدف مساعدته على البقاء. لا أعتقد أنه كان يؤمن بأن القاعدة تشكّل خطراً جدياً على نظامه».

قال العقيد لانغ إن بوش «كان مأخوذاً بالرئيس صالح لأنه شخصية محبّبة، وودودة، ورجلٌ قريب من القلب، لكن بوش في واقع الأمركان مستعداً للإصغاء إلى أي شيء يقوله صالح يقترب من «إننا نحبكم أيها الأميركيون، ونريد أن نتعاون معكم»، وكلام من هذا النوع، وكان مستعداً لإعطاء اليمن المساعدات الخارجية بما فيها المساعدات العسكرية». أورد بيان أصدرته السفارة اليمنية في واشنطن بالتزامن مع نهاية الزيارة أن صالح عبّر خلال اجتماعه مع الرئيس بوش، الذي

(١) Philip Smucker and Howard LaFranchi, "Anti-US strike Shakes Yemen; Three US aid Workers Slain in a Hospital," *Christian Science Monitor*, December 31, 2002.

(٢) Dana Priest, "U.S. Military Teams, Intelligence Deeply Involved in Aiding Yemen on Strikes," *Washington Post*, January 27, 2010.

(٣) مقابلة المؤلف مع الدكتور إميل نخلة في كانون الثاني/يناير، ٢٠١٠.

عُقدَ في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠٠١،[١] عن «قلقه وأمله بألّا يتجاوز العمل العسكري في أفغانستان حدودها، ولا ينتشر إلى أجزاء أخرى من الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي قد يُطلق جواً من الاضطراب في المنطقة». لكن صالح اضطرّ إلى التحرّك كي يُبعد اليمن عن قائمة الأهداف التي وضعتها واشنطن، أو على الأقل تظاهر بأنه يفعل ذلك.

تسلّم الوفد المرافق لصالح قائمة بعدة أشخاصٍ يشتبه بأنهم من القاعدة، ويتعيّن على النظام اليمني استهدافهم، وذلك كعلامةٍ على النوايا الطيبة. أمر صالح في اليوم التالي قواته[٢] باجتياح إحدى القرى في مأرب، وحيث يُعتقد أن أبا علي الحارثي، المشتبه به البارز في قضية تفجير كول، بالإضافة إلى متشدّدين آخرين، كانوا يقيمون فيها. كانت العملية التي قامت بها القوات اليمنية الخاصة بمثابة فشلٍ نموذجي. احتجز رجال القبائل المحليون عدداً من الجنود كرهائن، بينما تمكّن المستهدفون بهذه العملية من الفرار من دون أن يصابوا بأذى. أطلق سراح الجنود في وقتٍ لاحق من خلال وسطاء قبليين، لكن هذا العمل أغضب القبائل، واعتبرته تحذيراً لصالح للبقاء بعيداً عن مأرب. كان ذلك العمل بداية لما أصبح بعد حين لعبة شطرنج خطرة ومعقّدة بالنسبة إلى صالح الذي بدأ أولى خطواته في سبيل تلبية رغبة واشنطن في تنفيذ القتل الاستهدافي في اليمن، وإبقاء قبضته على زمام السلطة في الوقت ذاته.

بعد وقتٍ قصيرٍ على اجتماعات واشنطن وضعت الولايات المتحدة قوةً في القرن الأفريقي، وفي خليج عدن. أما في أواخر العام ٢٠٠٢، فقد انتشر نحو تسعمئة من الجنود[٣] ورجال الاستخبارات، وذلك في مراكز كانت تشغلها سابقاً قوات عسكرية فرنسية، مثل كامب ليمونييه في جيبوتي. جاءت هذه القوات تحت اسم قوات القرن الأفريقي المشتركة CJTF-HOA. كانت تلك القاعدة السرية لا تبعد أكثر من مسيرة ساعة بالمراكب عن اليمن، وهي التي كانت بعد ذلك بمثابة مركز قيادة للأنشطة السرية الأميركية في القرن الأفريقي وشبه الجزيرة العربية، كما كانت بمثابة منصة انطلاق لوكالة الاستخبارات المركزية، والقيادة المشتركة للعمليات الخاصة لتوجيه ضربات خارج ميدان المعركة المعلن، أي أفغانستان.

لكن ما إن بدأت عمليات البناء في ليمونييه حتى عزّزت الولايات المتحدة وجود «المدربين»

---

(١) "Issues of Interest; Yemeni-American Relations."

(٢) Gregory D. Johnsen, "The Expansion Strategy of Al-Qa'ida in the Arabian Peninsula," *CTC Sentinel*, September 2009, pp. 8–11.

(٣) Robert Schlesinger, "In Djibouti, US Special Forces Develop Base amid Secrecy," *Boston Globe*, December 12, 2002.

العسكريين داخل اليمن. عمد الأميركيون إلى تأسيس قدراتٍ عملانية[1] لتتبع المشتبه بهم من أفراد القاعدة، ولتعيين أمكنة تواجدهم بحيث تتمكّن القوات الأميركية من القضاء عليهم بعد ذلك، وذلك بالرغم من وجودهم، رسمياً، في اليمن لتحديث قوات مكافحة الإرهاب اليمنية. قال العقيد لانغ: «تجمّعت على مدى سنوات نوعيات أشخاصٍ من المشتبه بهم الذين يرى الأميركيون أنهم لجأوا إلى اليمن. استمر صالح في لعبته الخاصة، أيٍ أنه استمر في تقديم الملجأ لأشخاصٍ معينين وإيوائهم. يعني ذلك أنه كان من المعروف وجود أشخاص في هذه البلاد من المعادين للولايات المتحدة، وهكذا بدأت عملية تعقّبهم». لكن بعد مرور سنة على اجتماع صالح مع بوش في البيت الأبيض، بدأ «المدربّون» الأميركيون في تنفيذ أول عملية «كبيرة جداً».

(١) Priest, “U.S. Military Teams, Intelligence Deeply Involved.”

٥ لغز أنور العولقي

المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، واليمن، ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣. اتصل أنور العولقي فور وصوله إلى المملكة المتحدة بخاله الثري الشيخ صالح بن فريد، وهو الذي يمتلك منزلاً في جنوب إنكلترا. «خالي صالح أنا هنا[1]. أيمكنني زيارتك؟» أجابه بن فريد: «أهلاً وسهلاً بك». تحادث الرجلان بعد وصول أنور إلى منزل خاله عن شؤون العائلة في اليمن، قبل أن تتحول المحادثة إلى ما يجري من أحداثٍ في الولايات المتحدة. قال بن فريد إنه طرح السؤال التالي عليه، وذلك مع علمه أن مكتب التحقيقات الفدرالي قد استجوبه مرات عدة: «ألكَ علاقة بما حدث؟» شاهد بن فريد كذلك التقارير الإخبارية التي زعمت أن أنور قد اجتمع مرات عديدة مع الخاطفين. قال خاله إن أنور أبلغه: «لا علاقة لي أبداً [بهجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر] لا من قريبٍ ولا من بعيد، ولو كان لي أي علاقة بالقاعدة، أو أولئك الأشخاص لما كنت جالساً أمامك في إنكلترا اليوم. إنني أسافر بكل حرية. لم يقل لي أحدٌ شيئاً في المملكة المتحدة». مكث أنور مع خاله أثناء وجوده في إنكلترا وبدأ بإلقاء المواعظ الدينية أمام جمهور من المسلمين، وفي أي تجمعاتٍ وُجِد فيها، أي في المراكز الدينية والمساجد، بينما زادت درجة الحماسة، إن لم يكن التشدّد، في أحاديثه التي دارت حول أهمية الدفاع عن الإسلام والدعوة له في مرحلة اعتبر أنور أنه يتعرض فيها للهجوم. أضاف بن فريد: «تعوّد التنقل بالقطار. كان مضطراً للذهاب إلى لندن، وكذلك إلى بيرمنغهام لإلقاء الخطب، ثم يعود بعد ذلك».

وضع العولقي تحدياً أمام المسلمين الغربيين للدفاع عن دينهم والدعوة له، وذلك في خطابٍ ألقاه أثناء المؤتمر السنوي الذي عقده JIMAS، الذي عُقد في جامعة لستر. قال أنور في ذلك الخطاب: «يتعيّن علينا الاهتمام[2] بما يحدث لجيراننا وأصدقائنا، ولزملائنا، وللأشخاص الذين نعيش معهم. أما إذا ما علمنا أن جيراننا وأصدقاءنا سيهلكون، من دون أن نفعل شيئاً إزاء ذلك فإن

(١) مقابلة المؤلف مع الشيخ صالح بن فريد في كانون الثاني/يناير، ٢٠١٢. إن كل التصريحات والمعلومات المنسوبة إلى صالح بن فريد مأخوذة من مقابلة المؤلف، إلا إذا ذُكر خلاف ذلك.

(٢) تسجيل صوتي لمحاضرة أنور العولقي التي كانت بعنوان، "Lessons from the Companions Living as a Minority," JIMAS Conference, University of Leicester, August 2002.

ذلك يعني أن أول دورٍ لنا كأقلية مسلمة بالنسبة إلى المسلمين الذين يعيشون وسط غير المسلمين، هو أن نجهر بالرسالة علناً. أما عندما ننقل الرسالة فإننا ننقلها بعبارات مبسّطة وواضحة جداً، ومن دون أي تشوّش». وحذّر أنور من أنه يتوجّب عليهم ألّا يكونوا عدائيين أثناء الدعوة إلى الإسلام، وأن يكونوا مثل الأشخاص الذين يعملون لدى شركات توصيل الرزم البريدية، مثل UPS, DHL، أو FedEx. قال أنور: «بدلاً من أن تقرعوا الأبواب بالمطرقة، وعندما يفتح الشخص لكم الباب تعمدون إلى رمي الرزمة في وجهه... اقرعوا الباب بكل أدب، وعندما يفتح لكم ابتسموا في وجهه».

عاد العولقي في منتصف عام ٢٠٠٢ إلى اليمن كي يدرس في جامعة الإيمان الشهيرة في صنعاء. كتب العولقي في وقتٍ لاحق: «أعطتني إدارة الجامعة إذناً(١)... لدخول أي صف وعلى أي مستوى. استفدت من هذا الإذن وحضرت صفوفاً في التفسير [شرح القرآن] والفقه [الشرع الإسلامي] لفترة أشهر عدة». أضاف أنور أنه، «استفاد كذلك من تعاليم الشيخ عبد المجيد الزنداني، وهو شيخ الجامعة». لكن ما إن بدأ العولقي بخطواته التالية حتى تذكّره أولئك الذين حقّقوا معه في الولايات المتحدة.

سافر أنور إلى المملكة العربية السعودية(٢) واليمن لدراسة الإسلام، إلا أن بعض الأشخاص في عالم الاستخبارات في الولايات المتحدة اعتبروا أنه ينبغي عدم إقفال قضيته، وأن الإمام الشاب يُحتمل أن يكون مرتبطاً بأحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وأنه لم يجرِ تتبّع الخيوط التي تقود إليه. اعتقد بعض الأشخاص أنه كان ينبغي عدم السماح له بمغادرة الولايات المتحدة. قال أحد العاملين في مكتب التحقيقات الفدرالي: «بدا الأمر عندما غادر المدينة وكأن الهواء خرج من البالون»(٣). لكن لجنة التحقيق في أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر قالت إن التحقيقات في التورط المزعوم للعولقي مع الخاطفين في هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر لم يُظهر أي دليل «يُمكن أن يُعتبر قوياً بما فيه الكفاية لإطلاق ملاحقة جنائية(٤) ضده».

(١) "Anwar al Awlaki "The Islamic Education of Shaikh Anwar al Awlaki," Imam Anwar's Blog, anwar-alawlaki. com, August 12, 2008.

(٢) مقابلة المؤلف مع أفراد أسرة العولقي، كانون الثاني/يناير، وآب/أغسطس، ٢٠١٢.

(٣) Chitra Ragavan, "The Imam's Very Curious Story: A Skirt-Chasing Mullah Is Just One More Mystery for the 9/11 Panel," *US News and World Report*, June 13, 2004, www.usnews.com/usnews/news/articles/040621/21plot.htm..

(٤) National Commission on Terrorist Attacks upon the United States (Philip Zelikow, Executive Director; Bonnie D. Jenkins, Counsel; Ernest R. May, Senior Advisor), The 9/11 *Commission Report* (New York: W. W. Norton, 2004), p. 517.

تمكّن العملاء الذين يحققون في قضيته في حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٢ من الحصول على مذكرة توقيف[١] تقضي بإلقاء القبض عليه، وذلك بالرغم من تشكيكهم بعودته. لم تصدر هذه المذكرة بسبب اتصالاته المزعومة مع خاطفي الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، أو لتسهيل أعمال الدعارة، بل بسبب معلوماتٍ مغلوطة في جواز سفره، والتي تعود إلى وقتٍ مبكر من تسعينيات القرن الماضي، ولأنه صرّح بأن اليمن هو مكان ولادته. لكن عندما وصل إلى الولايات المتحدة للالتحاق بالجامعة، وقدّم طلباً للحصول على رقمٍ للضمان الاجتماعي عمد إلى ذكر اليمن كمكان ولادته. وعندما جوبه العولقي بهذا في ذلك الوقت تمت تسوية القضية[٢] مع السلطات الأميركية، وشرح أن خطأً وقع في وثائقه اليمنية. أما الآن، وبعد مرور عقدٍ من الزمان، فقد أراد مكتب التحقيقات إعادة فتح القضية كي تكون ذريعة لإلقاء القبض عليه. قال أحد العملاء السابقين في الفريق المشترك: «شعرنا بالارتياح[٣] لأننا تمكّنا من الحصول على مذكرة توقيف بحق هذا الرجل. حملت الاتهامات التي أراد المكتب إلصاقها به إمكانية سجنه لمدة عشر سنوات[٤]، كما يُمكن استخدامها كأداة للضغط عليه للتعاون أكثر في تحقيقات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. لم يعلم المحقّقون ما إذا كان أنور سيعود إلى الولايات المتحدة على الإطلاق. ضغط المكتب على وزارة الخزانة لإدخال اسم العولقي على لائحة نظام الاتصالات المكلف بإنفاذ القوانين TECS II, Treasury Enforcement Communications System،[٥] وهو الأمر الذي يعني أن أي اتصالٍ يجريه مع سلطات الجمارك أو الهجرة سوف يُطلق إنذار «انتبه»، ويؤدي إلى توقيفه بالنتيجة. يعني ذلك أنه إذا حاول دخول الولايات المتحدة فإن مكتب التحقيقات الاتحادية سوف يعلم بالأمر على الفور.

بدا أن الأمر سوف يستغرق مدةً طويلة.

لكن العولقي عاد بالفعل، وعاد في وقتٍ أقصر بكثير مما توقعه كثيرون. لكن أحداثاً كثيرة تكشّفت، وهي التي أثارت أسئلة جدية حول طبيعة علاقة العولقي بمكتب التحقيقات الفدرالي.

---

(١) للاطلاع على المذكرة ذاتها انظر "Justice Department Response to Fox News Regarding Colorado 2002 Awlaki Matter," FoxNews.com, May 21, 2010. For the warrant itself, see www.scribd.com/doc/29510870/Al-Awlaki-Arrest-Warrant.

(٢) رسالة وزارة العدل نشرتها محطة فوكس نيوز. كوم، والتي تورد أنها «صحّحت» الخطأ.

(٣) Joseph Rhee and Mark Schone, "How Anwar Awlaki Got Away," ABCNews.go.com, November 30, 2009.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) حصل الصحافي بول سبيري على معلوماتٍ من نظام TECS II تتعلق بالعولقي، انظر www.sperryfiles.com/images/1-3.jpg.

تجادل ناصر العولقي مع ابنه في صنعاء. أبلغه أنور بأنه سئم من العيش في الولايات المتحدة. وقال أنور لناصر إن المضايقات التي تعرض لها على يد مكتب التحقيقات الفدرالي كانت كثيرة جداً، كما أن المسلمين تعرضوا للملاحقة، والسجن، والتحقيق. لكن الأب لم يكن مستعداً للتخلي عن حلمه في أن يكون لديه ابن أميركي، ويتمكن من الحصول على درجة دكتوراه فلسفة من الولايات المتحدة الأميركية. قال ناصر لابنه في أيلول/سبتمبر من العام ٢٠٠٢: «حاوِل مرةً ثانية[1] يا أنور». عرض ناصر وزوجته الاعتناء بالابن الأكبر لأنور، عبد الرحمن، وابنته مريم، وذلك بعد عودة أنور وزوجته وابنهما الصغير عبد اللّه إلى فيرجينيا، وذلك لمعرفة ما إذا كان بإمكانهما استئناف حياتهما في الولايات المتحدة. قال ناصر: «كان الأمر أشبه بالتجربة. إذا اكتشفا أن الأمور سوف تسير على ما يرام» في الولايات المتحدة فإن ناصر سوف يقوم بإحضار عبد الرحمن ومريم للانضمام إلى والديهما. ووافق أنور في نهاية الأمر. قال ناصر: «حدث ذلك بسبب تشجيعي له. قلت له «عد، ولاحِظ كيف تسير الأمور هناك، وإذا كان كل شيء على ما يرام يمكنك متابعة إعداد دكتوراه فلسفة في جامعة جورجتاون».

بدا أن مكتب التحقيقات علم بخطط أنور. وُضع اسم العولقي في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٢، في مذكرة[2] توزيعٍ محدود لاستخبارات الاتصالات السرية الإلكترونية في مكتب التحقيقات الفدرالي EC، وبقيت محتويات هذه المذكرة سرية. أمر مكتب المدعي العام الأميركي في كولورادو في اليوم التالي، أي في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٢، وعلى نحوٍ مفاجئ بإلغاء أمر[3] إلقاء القبض والاعتقال الصادر بحق العولقي. قال المدعي العام الأميركي الذي سحب المذكرة إن الحكومة قررت أنه لا يوجد دليل يكفي لإدانته، وأضاف أنه لا يمكن توجيه الاتهام إلى العولقي بسبب «سوء سمعته»[4]. لكن بعد يومين من إرسال الـFBI مذكرة الاتصالات الإلكترونية، المتعلقة بالعولقي، وبعد يومٍ واحد من الأمر بتجاهل المذكرة، وصل العولقي وزوجته إلى مطار جون. ف. كينيدي[5]

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع ناصر العولقي، أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. إن كل الاقتباسات من ناصر العولقي مأخوذة من مقابلات أجراها المؤلف ما بين شهرَي كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر من العام ٢٠١٢، إلا إذا ذُكر خلاف ذلك.

(٢) 9/11 *Commission Report*, p. 517.

(٣) Catherine Herridge, The Next Wave: *Inside the Hunt for Al Qaeda's American Recruits* (New York: Crown Forum, 2011), p. 95.

(٤) Joseph Rhee, "U.S. Attorney Defends Decision to Scrap Awlaki Arrest Warrant," ABCNews.go.com, December 7, 2009.

(٥) TECS II "Incident Log" entry concerning arrival of Anwar at John F. Kennedy Airport, October 10, 2002, accessed March 2012, sperryfiles.com, www.sperryfiles.com/images/1-4.jpg.

في نيويورك على متن رحلة قادمة من الرياض، المملكة العربية السعودية، وهبطت الطائرة بعد الساعة ٦:٠٠ بقليل. لكن عند مرور العولقي من خلال دائرة التدقيق بالجوازات ظهر اسمه في قوائم TECS II والإرهاب. كان السبب الذي ظهر على الشاشة هو: «مسافر في قوائم مكافحة الإرهاب»[١] لكن عندما قام العملاء بالتفتيش في قواعد بياناتهم اكتشفوا كذلك مذكرة التوقيف التي كان مكتب المدعي العام الأميركي في كولورادو يحاول إبطالها. كانت المذكرة تشير إلى أنها ما زالت صالحة[٢]. أمر موظفو دائرة الهجرة والتجنيس INS العولقي بالتنحي جانباً واحتجزوه مع زوجته في قاعة تفتيش خاصة في المطار لمدة ثلاث ساعات[٣]. كتب العملاء في سجّلهم اليومي: «اقتادت الجمارك الأميركية المشتبه به إلى حيث خضع إلى تفتيشٍ أولي وثانوي في دائرة الهجرة والتجنيس. تبيّن أنه متطابق [مع قائمة TECS II]»[٤]. خضعت أمتعة العولقي للتفتيش[٥] بينما أعلم موظفو الجمارك رؤساءهم بأنهم يحتجزون العولقي. حاول الموظفون الاتصال بعميل مكتب التحقيقات الفدرالي الخاص، والذي وُضع اسمه كوسيلة اتصال، فظهر أمامهم على شاشاتهم عند ظهور اسم العولقي. لكنهم لم يتمكنوا من الاتصال بذلك العميل، واسمه وايد أميرمان، لأن رقم هاتفه الخليوي لم يكن صحيحاً[٦].

كان أميرمان أحد أبرز العملاء في التحقيقات التي خضع لها العولقي. أبلغ ديفيد كاين، وهو مسؤول رفيع في الجمارك، الموظفين الذين يحتجزون العولقي بأنه سيحاول العثور على أميرمان[٧] كي يتمكنوا من الاتصال به. شاءت الصدف أن يكون كاين عمل في قضية العولقي[٨] عندما كان إماماً في سان دييغو. نُقل كاين بعد ذلك إلى فيرجينيا حيث حقّق مع العولقي كذلك في إطار عملية غرين كويست، وهي العملية التي استهدفت شبكات تمويل المنظمات الإرهابية. قال كاين إنه

---

(١) من قاعدة بيانات بعد صدور أمر «تفتيش ثانوي» بحق العولقي بعد وصوله إلى مطار جون. ف. كينيدي، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠١، www.sperryfiles.com/images/1-1.jpg.

(٢) Catherine Herridge, "Mueller Grilled on FBI's Release of al-Awlaki in 2002," FoxNews.com, March 8, 2012.

(٣) TECS II "Incident Log" entry, October 10, 2002.

(٤) Joseph Rhee and Mark Schone, "How Anwar Awlaki Got Away," ABCNews.go.com, November 30, 2009.

(٥) معلومة في قاعدة البيانات بعد «تفتيشٍ ثانٍ»، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

(٦) TECS II "Incident Log" entry, October 10, 2002.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) Herridge, *The Next Wave*, p. 91.

بالرغم من أنه حاول ربط العولقي بهذه الشبكات، «لكننا لم نجد أي رابط[١] ما بين تلك الجماعة والعولقي». كان كاين يعرف بالضبط الشخص الذي احتجزته السلطات في مطار جون ف. كينيدي في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٢. لكن عندما تمكن كاين أخيراً من الاتصال بالعميل أميرمان، قال هذا الأخير لكاين إن المذكّرة «المتعلقة بالعولقي قد أُبطلت»، وأنه يتعيّن إطلاق سراحه. قال كاين إن مكتب التحقيقات الفدرالي لم يقدم «أي توضيح»[٢] لذلك الأمر. وكتب مسؤولو الجمارك في سجّلهم اليومي، «تلقينا مكالمة من كاين تعلمنا بأن المذكرة التي أصدرتها وزارة الخارجية قد أُبطلت»[٣]. وورد في ذلك السجل كذلك أن ممثلاً عن المكتب الميداني لمكتب التحقيقات الفدرالي في واشنطن قد اتصل بهم بشأن المذكرة الصادرة من كولورادو وقال: «سُحبت تلك المذكرة في ١٠ أيلول/سبتمبر». لكن من اللافت للنظر أن تلك المذكرة لم تُسحب فعلياً[٤] حتى يوم ١١ تشرين الأول/أكتوبر.

أوردت الوثائق الأميركية التي تصف توقيف العولقي وزوجته في مطار جون ف. كينيدي بأنه أُطلق سراحهما على يد العملاء عند الساعة ٩:٢٠ صباحاً، مع توجيه الشكر لهما لصبرهما[٥]، كما أُعطيا «بطاقة تعليق» لوصف ما مرّا به مع السلطات الأميركية. عمد أحد الموظفين الرسميين في الخطوط العربية السعودية إلى مرافقة العولقي وزوجته في رحلتهما إلى واشنطن العاصمة. وقال العولقي بعد ذلك: «ارتبك مسؤولو الجمارك لهذا الوضع وحاروا في ما يقولونه. تلقيت اعتذاراً[٦] من أحدهم الذي ارتسمت تعابير غريبة على وجهه. صُدمت بدوري في واقع الأمر، وسألتهم: هل هذا كل شيء؟ قالوا، نعم سيدي هذا كل شيء. أنت حر في ركوب الطائرة!» أُبطلت مذكرة إلقاء القبض على العولقي في اليوم التالي بشكلٍ رسمي، وذلك بالرغم من أن مكتب التحقيقات الفدرالي كان يعلم بشأنها قبل يومٍ من ذلك.

نال العولقي حرية السفر في الولايات المتحدة، وهكذا عاد إلى فيرجينيا. اتصل بعد ذلك بزملائه القدامى، ثم بدأ على الفور في تقويم نوع المستقبل، إن وُجد، الذي يمكن أن ينتظره

---

(١) Herridge, *The Next Wave*, p. 125.

(٢) المصدر نفسه، ص. ٩٣.

(٣) TECS II "Incident Log" entry, October 10, 2002.

(٤) Herridge, *The Next Wave*, p. 96.

(٥) TECS II "Incident Log" entry, October 10, 2002, p. 2, obtained by Paul Sperry, www.sperryfiles.com/images/1-5.jpg.

(٦) Anwar al Awlaki, "Spilling out the Beans; Al Awlaki Revealing His Side of the Story," *Inspire 9* (winter 2012), released May 2012.

وأسرته في الولايات المتحدة. لكن حدث في ذلك الوقت اجتماع غريب من نوعه. زار العولقي في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠٢ داعيةً آخر ذا شخصية قوية[١]، وهو أميركي من أصلٍ عراقي يُدعى علي التميمي. كان التميمي المحاضر الأبرز[٢] في دار الأرقم، وهو مركز إسلامي في فالز تشيرش، فيرجينيا. لكن التميمي لم يكن شخصية دينية فقط، بل كان كذلك عالماً شاباً ولامعاً، وهو الذي التحق بمعهد جورجتاون داي الشهير في مقاطعة كولومبيا وحاز شهادة في علم الأحياء. لكن التميمي كان عند زيارة العولقي له يسعى للحصول على شهادة دكتوراه فلسفة ويعمل في بحثٍ عن جينات السرطان[٣]. وضع مكتب التحقيقات الفدرالي التميمي على لائحة المشتبه بهم بالتورط في «مؤامرة الأنثراكس»[٤] والتي ظهرت في أعقاب الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. اعتبر مكتب التحقيقات كذلك أنه قد يكون متورطاً في شبكة تسعى إلى تدريب الجهاديين الغربيين على الأراضي الأميركية. ولم توجّه أي تهمٍ للتميمي في ما يتعلق بالتحقيقات التي أُجريت حول قضية الأنثراكس.

لكن ذلك اللقاء الذي تم ما بين التميمي والعولقي ساعد على تكوين أساسٍ لنظرية بديلة حول علاقة العولقي مع مكتب التحقيقات الفدرالي، وهي نظرية لم يكن فيها مجرد هدفٍ أو شخص يكون موضع اهتمام المكتب في تحقيقٍ ما.

هل تمكّن مكتب التحقيقات من تحويل أنور العولقي وجعله مخبراً يعمل لصالحه؟

إن مسار الإشارات التي تدعم هذه النظرية قوي جداً. لم يعمل العميل الخاص أميرمان الذي ساعد على إطلاق سراح العولقي في مطار جون ف. كينيدي على قضيته فقط، بل كان أحد أبرز المحقّقين[٥] في قضية التميمي بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. أبلغ أميرمان كاترين هيريدج - وهي صحفية تعمل لدى فوكس نيوز، حققت في هذه القضية، وكان لها اتصالات وثيقة مع مسؤولي تطبيق القانون الأميركيين «لا أعتقد أن أي شخصٍ يريدني أن أتحدث[٦] حول ما كنت

(١) Susan Schmidt, “Imam from Va. Mosque Now Thought to Have Aided al-Qaeda,” *Washington Post*, February 27, 2008.

(٢) Jerry Markon, “Muslim Lecturer Sentenced to Life,” *Washington Post*, July 14, 2005.

(٣) Milton Viorst, “The Education of Ali al-Timimi,” *Atlantic Monthly*, June 2006.

(٤) Mary Beth Sheridan, “Hardball Tactics in an Era of Threats,” *Washington Post*, September 3, 2006.

(٥) Herridge, *The Next Wave*, p. 84.

(٦) المصدر نفسه، ص. ٢١٧.

أتدخل فيه». اعتقدت هيريدج أن مكتب التحقيقات الفدرالي «كان يحاول تنشئة[1] العولقي بوصفه مورداً بشرياً للاستخبارات»، وهو الأمر الذي تحدث عنه العولقي قبل سنوات. لكن هل نجح مكتب التحقيقات في ذلك؟

قال التميمي إنه عندما حضر العولقي إلى منزله بدأ بالحديث عن تجنيد جهاديين غربيين. قال لي إدوارد مكماهون وهو محامي التميمي: «لم يسبق لعلي طوال حياته أن تحدث مع الرجل[2] أو التقاه. حضر العولقي إلى منزل الرجل وسأله ما إذا كان يستطيع مساعدته في العثور على شبان للانضمام إلى الجهاد». قال ماكماهون إن التميمي شكّ في الهدف من حضور العولقي إلى منزله «من دون سابق علم». كانت الجالية الإسلامية في ذلك الوقت تعاني من مراقبة شديدة من قِبل الحكومة، وقد تعرّضت الجماعات الإسلامية إلى حملات تفتيش مفاجئة، كما أوقف مسلمون بصورة منتظمة بهدف استجوابهم وتكونت شكوك لها ما يبررها في أن عملاء ومخبرين يخترقون هذه الجماعات. قال ماكماهون: «يتعيّن على المرء أن يعود بفكره إلى الوراء كي يفهم ما يجري. كانت الجالية متأكدة من وجود كل أنواع التحقيقات، وكان علي شخصية إسلامية بارزة. أعني، دعنا نفكر في هذا: لماذا حضر ذلك الرجل [العولقي] إلى هناك؟ ولماذا طلب من شخصٍ لم يسبق له أن التقاه في حياته لمساعدته في العثور على شبان من أجل تجنيدهم في الجهاد؟ تفوح من هذا الأمر رائحة نصب شركٍ ما. لكن علي لم يستقبله وطلب منه الخروج من المنزل».

قال أصدقاء التميمي إنه شكّ في إمكانية أن يكون العولقي يعمل مع مكتب التحقيقات الفدرالي وأنه يحاول إيقاعه في المصيدة[3]. تعرّض منزل التميمي للاقتحام من رجال مكتب التحقيقات في العام ٢٠٠٣، وأُدين الرجل في النهاية[4] بتهم تتعلق بتحريض أحد عشر شاباً مسلماً، ومعظمهم من الأميركيين على الانضمام إلى طالبان في حربها ضد الولايات المتحدة في أفغانستان. زعم محامو الادعاء أن خطبه الدينية ساعدت على إلهام الشبان بتكوين جماعة Northern Virginia Paintball Jihad[*]، وهي التي أجرت تدريب الشبان الذين سوف ينضمون

---

(١) Herridge, The Next Wave, p. 216.

(٢) مقابلة أجراها المؤلف مع إدوارد ماكماهون، تموز/يوليو ٢٠١٢.

(٣) Scott Shane and Souad Mekhennet, "Imam's Path from Condemning Terror to Preaching Jihad," *New York Times*, May 8, 2010.

(٤) Eric Lichtblau, "Scholar Is Given Life Sentence in 'Virginia Jihad' Case," *New York Times*, July 14, 2005.

(*) شبكة من الشبان الأميركيين العرب في شمالي فيرجينيا دعت إلى الالتحاق بحركة «طالبان» ومقاتلة الجنود الأميركيين. وكان هؤلاء الشبان يلعبون ببنادق الطلاء Paintball بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١ كوسيلة للتدرب على الجهاد حول العالم.

إلى الحرب في أفغانستان «ببنادق الطلاء Paintballs». أكد التميمي خلال محاكمته أنه يعتقد أن العولقي كان يحمل معه جهاز تنصّت[١] عندما جاء إلى منزله في أواخر العام ٢٠٠٢، وأن مكتب التحقيقات الفدرالي يمتلك تسجيلاً عن ذلك الاجتماع. لكن عندما طلب محامو التميمي إبراز الأشرطة المزعومة ردّ محامو الحكومة كتابة بالقول: «يريد التميمي من المحكمة أن تأمر الحكومة بإبراز الأشرطة التي يقول إن العولقي سجلها أثناء زيارته التميمي. لكن ليس لدينا أي علم بالصلاحية التي يستند إليها هذا الطلب»[٢]. قال ماكماهون إن ردّ الحكومة يوحي بأن «هذا شأن يتعلّق بالأمن القومي[٣]، ولذلك يُعتبر سرياً». لكن الأمر لا يقتصر على طبيعة زيارة العولقي للتميمي التي جاءت «من دون علم مسبق» والتي اعتبرها ماكماهون مثيرة للريبة. «ظننا أنه [العولقي] حمل معه جهاز تنصّت، وأردنا أن نعرف كيف تمكّن من الوصول إلى منزل التميمي. علم ماكماهون فيما بعد أن نبيل غربية هو الذي أقلّ العولقي إلى اجتماعه مع التميمي»، ويُقال إن غربية هو أحد المشاركين في المؤامرة التي تعاون فيها بعد ذلك مع محامي الادعاء. سأل ماكماهون: «كيف توصّل أنور العولقي إلى منزل علي؟» لكنه قدّم بعد ذلك نظريته التي توحي بأن: «أميرمان [العميل الخاص] أمر غربية بنقله إلى هناك».

التقى أميرمان العولقي عندما عاد إلى منطقة مقاطعة كولومبيا في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠٢، وكان هو في واقع الأمر العميل الذي أطلق سراح العولقي[٤] من مطار جون ف. كينيدي كي يتمكن من أن يستقل رحلته المتوجّهة إلى مقاطعة كولومبيا. لكننا لا نعلم ما إذا كان الرجلان تحدّثا عن التميمي. لكن لدينا إشارات أخرى تدل على وجود رابطٍ ما. «تلقى المكتب الميداني التابع لمكتب التحقيقات الفدرالي في أواخر العام ٢٠٠٢ إخباريتين متماثلتين من مسلمين محليين تفيدان بما يلي: يدير التميمي مجموعة إسلامية تُعرف باسم دار الأرقم وهي التي أجرت تدريبات على الطراز العسكري، وذلك بحسب ما كتبه العميل الخاص جون وايمان في شهادته. أضافت صحيفة الواشنطن بوست أن «وايمان، وعميلاً آخر هو وايد أميرمان، تلقّفا الإخباريتين»[٥].

دفعت سلسلة الأحداث هذه، وبعد مرور سنوات عدة، النائب الجمهوري عن فيرجينيا، فرانك وولف، إلى طلب إجابات من مكتب التحقيقات الفدرالي. سأل وولف في رسالةٍ بعث بها إلى

(١) Herridge, *The Next Wave*, p. 85.

(٢) نسخة المؤلف عن الطلب.

(٣) مقابلة أجراها المؤلف مع إدوارد ماكماهون، تموز/يوليو ٢٠١٢.

(٤) Herridge, *The Next Wave*, p. 85.

(٥) Sheridan, "Hardball Tactics in an Era of Threats."

مويلر، وكان مدير مكتب التحقيقات: «هل يوجد أي رابط[1] ما بين توقيت إرسال الإف.بي.آي رسالة إلكترونية حول العولقي، تتضمّن إبطال مذكرة توقيفه، وبين عودة العولقي المفاجئة إلى الولايات المتحدة؟». أضاف وولف: «أمر العميل الخاص وايد أميرمان بإطلاق سراح العولقي من مسؤولي دائرة الهجرة بعد توقيفه في مطار كينيدي في وقتٍ مبكر من صباح يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٢». أضاف وولف: «إن هذا أمر يثير الشكوك، وذلك بالنظر إلى توقيت هذه الأحداث. إن إشارة محامي الادعاء الأميركي بإبطال مذكرة التوقيف لم يُصادق عليها حتى يوم ١١ تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠٢، أي بعد مرور يوم واحد على إطلاق سراح العولقي [وإعطائه حرية التنقل] في الولايات المتحدة. لماذا أمر مكتب التحقيقات بإطلاق سراح العولقي بينما كانت مذكرة توقيفه لا تزال صالحة؟" لكن عندما قدّم الصحافيون طلب الاستفادة من قانون حرية المعلومات، وطلبوا الحصول على مذكرة مكتب التحقيقات الفدرالي الصادرة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، وكذلك الوثائق الأخرى المتعلقة بالعولقي، قوبل طلبهم بالرفض. قالت هيريدج، الصحفية التي تعمل لدى محطة فوكس، إن مكتب التحقيقات أرسل «سبعاً وعشرين صفحة فارغة»[2] متذرعاً «بالأمن القومي والأمر الرئاسي».

ثمة نظريات أخرى بطبيعة الحال عن زيارة العولقي إلى الولايات المتحدة ولقائه مع التميمي ـ وعلى الأخص تلك التي تقول إن العولقي كان يحاول بالفعل تجنيد شبان غربيين للجهاد. يُحتمل كذلك أن يكون مكتب التحقيقات قد تدخل عند توقيف العولقي في مطار جون ف. كينيدي، وذلك لإطلاق سراحه لأن المكتب أراد أن يتبعه فور دخوله إلى الولايات المتحدة بهدف تتبع خطواته واتصالاته. لكن ليس من المستغرب، أو من غير المعتاد، أن يُسمح للمشتبه بهم أو الأشخاص الذين يراقبهم بالتجوّل معتقدين أنهم أحرار، وذلك لكي يتمكّن من مراقبتهم.

أما بالنسبة إلى التميمي فقد حُكم عليه في النهاية بالسجن مدى الحياة. كان غربية من بين الذين شهدوا ضدّه بصفته شاهد الحكومة[3]، وهو الذي أوصل العولقي للاجتماع بالتميمي. زعم فريق الدفاع عن التميمي، أن التميمي حُكم عليه ظلماً في محاكمة «إرهابٍ مزيّف» تمخّضت عن الرعب الذي أعقب هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وحيث شاعت أنباء عن قرب وقوع هجومٍ آخر. أصرّ ماكماهون على أن التميمي حوكم استناداً إلى مخاوف، وليس بناءً على أدلة.

(١) بيان صحفي من النائب فرانك وولف، "Wolf Asks FBI Why Aulaqi Was Released from Custody in 2002," May 24, 2010, http://wolf.house.gov/press-releases/wolf-asks-fbi-why-aulaqiwas-released-from-custody-in-2002/.

(٢) Herridge, *The Next Wave*, p. 206.

(٣) Jerry Markon, "Views of Va. Muslim Leader Differ as Terror Trial Opens," *Washington Post*, April 5, 2005.

قال ماكماهون: «لم يكونوا على استعداد للمخاطرة، لكننا لم نتعوّد على استخدام نظامنا القضائي مثلما فعل البريطانيون مع الإيرلنديين في إيرلندا الشمالية».

زعم ماكماهون أن مكتب التحقيقات الفدرالي تعمّد إخفاء دور العولقي في قضية التميمي واعتبر أنه لو كشف ذلك الدور، لكان التميمي تمكّن من استخدام ذلك دليلاً في سياق كفاحه لنيل حريته. قال ماكماهون: «لو كشف مكتب التحقيقات أن أميرمان سهّل الرحلة، لكنت حصلت على التفاصيل، لكنهم حجبوا تلك المعلومات. امتنع مكتب التحقيقات الفدرالي عن الاعتراف بأنه فعل ذلك لأن هذه المعلومة ستكون دليلاً حاسماً في محاكمة علي. لكن المسكين يمضي فترة حكم لمدى الحياة. تعرفون أن الاتهام في قضية علي هو تجنيد شبان للجهاد. يعني ذلك أنه إذا قُبل الدليل الذي يتمثل في أن عميلاً حكومياً، أي الشخص الذي يعمل لصالح الحكومة، حضر إليه وطلب منه أن يفعل ذلك ـ لكنه طرده ـ فإن ذلك سوف يدحض التهم».

ضغط النائب وولف بعد مرور سنوات على الحكومة الأميركية للحصول على إجابات. «كيف وصل العولقي[1] إلى منزل علي التميمي مع شاهدٍ يعمل لصالح الحكومة، وذلك بعد عودته إلى الولايات المتحدة؟ هل كان مكتب التحقيقات الفدرالي على علم مسبق بهذا الاجتماع»، وبعودة العولقي؟ لكن يُحتمل أننا لن نعرف أبداً ما إذا كان العولقي عملً مع مكتب التحقيقات الفدرالي في محاولة لضمان حكم إدانة ضد التميمي. تحدث العولقي في مناسبات عديدة عن محاولات مكتب التحقيقات الإتحادي تحويله إلى متعاونٍ معه. لكن هل نجح المكتب في محاولته هذه؟» قال ماكماهون: «شهد وايد أميرمان في القضية [التميمي]، وأنا أعتبر أنه يوجد دليل قاطع على أن وايد أميرمان حاول تحويل أنور العولقي إلى متعاون مع المكتب، أو لربما ظن أنه نجح في ذلك. أعني أن العولقي كان واحداً من الأشخاص القلائل في الولايات المتحدة الذين اتصلوا بالخاطفين في ولاياتٍ عدة. لم يكن ذلك الشخص الذي يسهل على المكتب أن يقلبه. لكن كيف لم يعمد رجال المكتب إلى القبض على هذا الرجل [العولقي] عندما كان في مكتبهم؟ إنهم يطاردون الناس الذين يمارسون لعبة كرات الطلاء (Paintball) بينما كان هذا الرجل في مكتبهم».

قال ناصر: «لم يقل لي [أنور] إنه تعرض لمشكلة في نيويورك. لكن ماذا بشأن العلاقة ما بين أنور ومكتب التحقيقات والمحاولات المحتملة لتحويله إلى متعاون؟» أضاف ناصر: «لم يقُل لي شيئاً عن هذا». رفض مكتب التحقيقات الفدرالي إلقاء الضوء على ما حدث بالضبط مع العولقي في أواخر العام ٢٠٠٢، وعلى أسبابه. يترك ذلك أسئلة عدة من دون إجابات، بما فيها تلك التي ستؤثر كثيراً على الأحداث الآتية. هل تمكّن رجال المكتب من إيقاع العولقي في شباكهم بسبب

(١) Wolf, “Wolf Asks FBI Why Aulaqi Was Released from Custody in 2002.”

تهديدهم إياه بملاحقته بتهمة تسهيل الدعارة، أو بسبب اتصالاته مع الخاطفين؟ هل عمدوا إلى ابتزازه كي يتعاون معهم؟ هل تعاون العولقي مع مكتب التحقيقات في محاولةٍ منه لدفع ما عليه مقابل أن تتركه الحكومة وشأنه؟ وإذا كان الأمر كذلك، هل أدرك أن الحكومة لن تتركه أبداً وشأنه، وأنها سوف تطلب منه العمل مخبراً؟

أخبرني أحد كبار العاملين السابقين في قسم مكافحة الإرهاب في مكتب التحقيقات: «أعتقد، وهذا مجرد اعتقاد، أنه وُضعت خطة تهدف إلى محاولة توظيفه[1]. أما إذا علق العولقي في الشرك وتظاهر بالقبول فإن ذلك سوف يفسر إبطال مذكرة التوقيف وإطلاق سراحه. أعتقد أنه تظاهر بالتعاون لفترة معينة ثم عدل عن ذلك. يفسر هذا تردّد مكتب التحقيقات في كشف مزيد عن هذه القضية المفتوحة التي واجهوها في سان دييغو. كان من المحرج جداً بالنسبة إليهم الاعتراف بها». قال ناصر إنه على أي حال، «قرر أنور أنه ليس من المناسب له البقاء في أميركا». غادر العولقي الولايات المتحدة في أواخر شهر كانون الأول/ديسمبر، وهذه المرة غادرها إلى الأبد. طُرح على مسؤول في مكتب التحقيقات بعد مرور سنة من الزمن عن سبب السماح لأنور بالمغادرة، وجاء الجواب: «إننا لا نعرف كيف خرج من البلاد»[2].

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع أحد كبار العملاء السابقين في قسم مكافحة الإرهاب في مكتب التحقيقات، تموز/يوليو ٢٠١٢.

(٢) Ragavan, "The Imam's Very Curious Story."

٦ «إننا نخوض حرباً من نوعٍ جديد»

جيبوتي، واشنطن العاصمة، واليمن، ٢٠٠٢. اكتشف عملاء الاستخبارات الأميركيون أن الرجل الذي أشاروا إليه بأنه أحد أبرز المخطّطين لتفجير سفينة يو. أس. كول، وهو أبو علي الحارثي موجود في اليمن. أطلق عليه المسؤولون الأميركيون لقب «عرّاب الإرهاب[١] في اليمن». قامت فرق القيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC والطائرات المسيّرة من دون طيّار بمطاردته من دون طائل، كما أن السفير الأميركي إدموند هال اجتمع مع مسؤولي القبائل[٢] في مأرب، ودفع لهم أموالاً للحصول على معلومات تدل على مكان الحارثي وتحركاته. استخدم الحارثي عدة هواتف جوالة[٣] كما غيّر بانتظام شرائحها لهذه الهواتف كي يتجنّب كشف مكانه. تمكّن فريق الإشارة التابع للعمليات الخاصة يوم الأحد في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر من تحديد مكان الحارثي في معسكرٍ في مأرب، وذلك بعد أن استخدم رقم هاتفه الجوال الذي عرفت الاستخبارات الأميركية قبل أشهرٍ عدة أنه يعود إليه. قال الجنرال مايكل ديلونغ، الذي كان في ذلك الوقت نائب قائد القيادة الوسطى الأميركية: «وضعت القوات الخاصة هذا المعسكر تحت المراقبة[٤]. كانوا يخططون لاقتحام المكان عندما خرج علي مع خمسة من مرافقيه. دخلوا جميعاً إلى إحدى العربات وأقلعوا بها».

أطلقت وكالة الاستخبارات المركزية في هذا الوقت طائرة مسيّرة من نوع MQ-1 [٥] وهي التي كانت جزءاً من العملية، وذلك من قاعدتها المتقدمة في جيبوتي نحو المجال الجوي اليمني.

---

(١) Philip Smucker and Howard LaFranchi, "Anti-US Strike Shakes Yemen; Three US Aid Workers Slain in a Hospital," *Christian Science Monitor*, December 31, 2002.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) Seymour M. Hersh, "Manhunt: The Bush Administration's New Strategy in the War Against Terrorism," *New Yorker*, December 23, 2002.

(٤) Michael DeLong, with Noah Lukeman, *Inside CentCom: The Unvarnished Truth About the Wars in Afghanistan and Iraq* (Washington, DC: Regnery, 2004), p. 70.

(٥) Hersh, "Manhunt."

لكن الطائرة لم تكن طائرة تجسّس فقط لأنها كانت مزودة بقذيفتين موجهتين من نوع هيل فاير مضادة للدبابات. كانت هذه الطائرة المسيّرة تحت السيطرة العملانية لقسم الأنشطة الخاصة التابع لوكالة الاستخبارات المركزية، والذي يخضع لسرية مشدّدة، كما امتلك القسم بثاً حياً بالفيديو[١] من الطائرة المسيّرة، والذي كان يُنقل إلى قسم مكافحة الإرهاب في لانغلي، فيرجينيا، وكذلك إلى مركز القيادة في جيبوتي. قال ديلونغ: «وهكذا دخلنا عالم مطاردات الطائرات المسيّرة ذات السرعات العالية»[٢].

أظهر البث الحي الصادر عن الطائرة المسيّرة، الحارثي ومجموعته وهم يقودون عربة تويوتا لاند كروزر مغطاة بالغبار في موكب انطلق عند الفجر[٣]، وكانت على بعد مئة ميلٍ خارج صنعاء. قاد الرجال السيارة عبر مأرب، أي حيث كان من المقرر أن يزور السفير الأميركي تلك المنطقة في اليوم التالي. لكن بينما كان الموكب يسير في الصحراء اليمنية كان سائق الحارثي يصرخ في جهاز هاتف موصول بالأقمار الصناعية، وتحدث مع رجلٍ كان من المفترض أن يلتقيه رجال القاعدة. صرخ السائق: «لقد وصلنا»[٤]. قرّر محلّلو الاستخبارات أن صوت الحارثي سُمع في الخلفية وهو يعطي التعليمات للسائق، وأن الطائرة المسيّرة تمكنت من التصويب المباشر على سيارة الجيب.

قال ديلونغ لمدير وكالة الاستخبارات المركزية جورج تينيت بينما كان الرجلان يراقبان البث الحي كلٌّ من مكانه: «تقول معلوماتنا الاستخبارية إنه هو. أحدهما أميركي، وهو الرجل البدين. لكنه من القاعدة».

أجرى تينيت اتصالاً مع صالح، وأبلغه بأنه سيأمر بتنفيذ الغارة. أذعن صالح، لكنه أصر على إبقاء هذه المهمة سرية. وافق تينيت على ذلك. قال ديلونغ: «لم نرغب نحن كذلك في نقل هذه الغارة إلى العلن[٥]. أما إذا ثارت الأسئلة فإن الرواية اليمنية الرسمية ستورد أن سيارة جيب تقلّ مدنيين اصطدمت عَرَضاً بلغمٍ أرضي مزروعٍ في الصحراء وتفجّرت، أي أن هذه الرواية لن تأتي على ذكر إرهابيين، أو القذائفَ الموجّهة».

أعطى تينيت وبعد انتهائه من الشكليات الضوء الأخضر للتحرك. اصطدمت قذيفة موجهة

(١) Dina Temple-Raston, *The Jihad Next Door: The Lackawanna Sixand Rough Justice in the Age of Terror* (New York: Public Affairs, 2007), p. 196.

(٢) DeLong, *Inside CentCom*, p. 70.

(٣) Temple-Raston, *The Jihad Next Door*, p. 195.

(٤) المصدر نفسه، ص. ١٩٦

(٥) DeLong, *Inside CentCom*, pp. 70-71.

بطول خمس أقدام بسيارة الجيب وفجّرتها. نجا أحد الركاب من هذه الغارة، وتمكن من الزحف حوالى خمس وعشرين ياردةً[١] قبل أن ينهار ويموت. توجّه أحد نشطاء وكالة الاستخبارات المركزية في أعقاب هذه الغارة إلى المكان، وبينما استمرت بقايا سيارة الجيب بالاشتعال، ليتفقد آثارها وللحصول على عيّناتٍ من الحمض النووي[٢] للقتلى. كُشف بعد أيام قليلة أنه من بين القتلى في هذه الغارة أحمد حجازي، والذي يُعرف كذلك باسم كمال درويش، وهو مواطن أميركي[٣] وُلد في بافالو، نيويورك. ربط المسؤولون الأميركيون في أعقاب هذا الهجوم، وعلناً، حجازي بما وصفوه بأنه خلية إرهابية نائمة في بافالو، والتي تعرف باسم «لاكاوانا ستة». اعتبرت أجهزة الاستخبارات أن حجازي هو شريك غير مدان[٤] في المؤامرة المزعومة التي أعدها ستة من الأميركيين من أصلٍ يمني لتجهيز دعمٍ مادي للقاعدة. زعمت منظمات الحقوق المدنية أن مكتب التحقيقات الفدرالي هو الذي شجّع هؤلاء الرجال وأوقعهم في المصيدة في نهاية الأمر. وألقيَ القبض على أولئك الرجال قبل مقتل حجازي بشهرين. ادّعى محقّقو مكتب التحقيقات في هذه القضية أن حجازي كان «يحمل بطاقة عضوية[٥] في القاعدة» وهو الذي ساعد على إدارة خلية نائمة في بافالو.

كان الرئيس بوش بعد يوم واحدٍ من غارة الطائرة من دون طيّار في أركنساس، وذلك للمشاركة في جولة انتخابية للمرشحين الجمهوريين لانتخابات الكونغرس النصفية. لم يذكر بوش هذه الغارة بالتحديد، لكنه أرسل رسالة عن استراتيجيته ضد القاعدة في أنحاء العالم كافة. أعلن بوش: «إن طريقة معاملتهم الوحيدة، هي على أساس ما هم عليه: قَتَلة دوليون[٦]. أما الطريقة الوحيدة للعثور

---

(١) DeLong, *Inside CentCom*, p. 71.

(٢) Temple-Raston, *The Jihad Next Door*, p. 196.

(٣) Dana Priest, "U.S. Citizen Among Those Killed In Yemen Predator Missile Strike," *Washington Post*, November 8, 2002.

(٤) James Risen and Marc Santora, "Threats and Responses: The Terror Network; Slain in Yemen Tied by U.S. to Buffalo Cell," *New York Times*, November 10, 2002.

(٥) Matthew Purdy and Lowell Bergman, "Where the Trail Led: Between Evidence and Suspicion; Unclear Danger: Inside the Lackawanna Terror Case," *New York Times*, October 12, 2003. أما الرجال الستة الآخرون فقد اعترفوا بأنهم مذنبون بتهم تتعلق بالإرهاب، وأمضوا بعض الوقت في سجنٍ فدرالي، لكنهم أُطلقوا بعد ذلك، انظر Mary Friona and Claudine Ewing (WGRZTV), "Lackawanna Six: Ten Years Later," wgrz.com, September 14, 2012.

(٦) Greg Miller and Josh Meyer, "U.S. Drops Bomb in Yemen, Kills Six al-Qaida Operatives," *Los Angeles Times*, November 5, 2002.

عليهم فهي أن نكون صبورين، ومثابرين، وأن نصطادهم. وإن الولايات المتحدة تقوم بهذا الأمر بالتحديد».

أما في البنتاغون فإن وزير الدفاع دونالد رامسفيلد رفض الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بدور الولايات المتحدة في هذه الغارة، بل اكتفى بالقول إن الحارثي قد قُتل، وقال: «إن إخراجه من المسرح[1] هو أمرٌ جيد». لكن عندما ضغط عليه المراسلون للإجابة عن نطاق العمليات الأميركية في اليمن اكتفى رامسفيلد بالقول: «لدينا بعض الرجال في ذلك البلد»، ثم أضاف: «لا أريد التطرق إلى الترتيبات التي أجريناها مع حكومة اليمن غير قول ما سبق لي أن قلته».

فيما وصفت إدارة بوش الهجوم الذي قتل حجازي والحارثي بأنه قضاءٌ ناجح على هدفٍ عالي القيمة، كشف مسؤولون لم تُكشف هوياتهم في عدة وسائل إعلامية أن الحادث كان عملية أميركية، لكنهم قالوا إنهم غير مستعدين لمناقشة الدور الأميركي بسبب تأثير ذلك على حكومة صالح. أوردت مجلة نيوزويك في هذا الوقت أن «معظم الحكومات لا تتحمّس لفكرة قيام مجموعات أميركية، أو طائرات مسيّرة بالتحليق في أجزاء بلادها، وتنفيذ العدالة بشكلٍ مباشر». وأضافت أن صالح أعطى الولايات المتحدة «الموافقة على ملاحقة القاعدة مستخدمة وسائل التقنية العالية التي تمتلكها»[2]. لكن بول ولفوويتز قال بعد ذلك في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وكان نائب وزير الدفاع أكّد، وبشكلٍ علني، أن ما حدث كان غارة أميركية، وهو الأمر الذي أغضب صالح، وكذلك وكالة الاستخبارات المركزية. أعلن ولفوويتز عبر شاشة سي. أن. أن: «كانت عملية تكتيكية في غاية النجاح،[3] كما أن المرء يأمل في إحراز نجاحٍ كهذا في كل مرة، ليس فقط بالنسبة إلى التخلص من شخصٍ خطير، بل بالنسبة إلى فرض تغييرات في تكتيكاتهم وعملياتهم وإجراءاتهم. وأحياناً، عندما يتغير الناس، يكشفون أنفسهم بطرق جديدة. يتعيّن علينا أن نُبقي الضغط في كل مكان نستطيع فيه ممارسة هذا الضغط، كما يتعيّن علينا منعهم من الحصول على ملاذٍ آمن في كل مكانٍ نستطيع فيه ذلك، ويجب علينا كذلك ممارسة الضغط على كل حكومة تعطي هؤلاء الأشخاص الدعم كي تمتنع عن ذلك».

وُصف صالح بأنه «مصدوم جداً»[4] بسبب هذا الكشف. واشتكى للجنرال طومي فرانكس،

(١) "DoD News Briefing—Secretary Rumsfeld and Gen. Myers," November 4, 2002. نسخة مصورة

(٢) Mark Hosenball and Evan Thomas, "The Opening Shot; in a Show of Superpower Might, the CIA Kills a Qaeda Operative in Yemen and His American Ally," *Newsweek*, November 18, 2002.

(٣) *CNN International*, November 5, 2002. نسخة مصورة

(٤) Hosenball and Thomas, "The Opening Shot."

وكان قائد القيادة الوسطى: «سوف يتسبّب ذلك بمشاكل كبيرة[1] لي». أما العميد اليمني يحيى م. المتوكل فقال: «هذا هو سبب الصعوبة[2] في عقد الاتفاقيات مع الولايات المتحدة. لا يكترث الأميركيون بالأوضاع الداخلية في اليمن». أما بالنسبة لأجهزة الاستخبارات الأميركية ومجتمع العمليات الخاصة، والتي اختلقت الرواية الزائفة مع حكومة صالح لتحميل مسؤولية ما حدث لشاحنة مليئة بالمتفجرات[3]، أو لغم أرضي، فقد كان ذلك مثاراً للغضب. لكن شعور عدم الرضا لم يشمل الجميع. وجّه سؤال إلى السيناتور روبرت غراهام، وهو رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ، حول ما إذا كانت الغارة بالطائرة من دون طيّار، «مؤشراً لأمورٍ أخرى تالية»، فما كان من غراهام إلا أن ردّ بصراحة: «أتمنى ذلك»[4].

أسفرت عملية القتل الاستهدافي لمواطنٍ أميركي في مكان بعيدٍ عن ميدان المعركة المعلَن، أي أفغانستان، عن ردودٍ فعلٍ غاضبة في صفوف جماعات الحقوق المدنية وحقوق الإنسان. كان ذلك أول عملية قتلٍ استهدافي[5] يجري تأكيدها رسمياً من قِبل الولايات المتحدة خارج ميدان المعركة منذ الحظر الذي فرضه جيرالد فورد على عمليات الاغتيال السياسي في العام ١٩٧٦ أعلنت منظمة العفو الدولية في رسالة بعث بها إلى الرئيس بوش: «إذا كانت تلك العمليات قتلاً مقصوداً للمشبوهين، بدل إلقاء القبض عليهم في الظروف التي لا تشكل خطراً داهماً، فإن عمليات القتل هذه تُعتبر إعدامات من خارج دائرة العدالة ومخالفة لقانون حقوق الإنسان الدولي. يتعيّن على الولايات المتحدة إصدار بيان واضح وصريح يفيد بأنها لن توافق على الإعدامات من خارج دائرة العدالة في أي ظرفٍ كان، وأن المسؤولين الأميركيين الذين يُعرف أنهم متورطون في هذه الأعمال سوف يمثلون أمام العدالة».

امتنعت إدارة بوش عن إصدار بيانٍ كهذا، ولم تكتفِ بتبني العملية فقط، بل ردّت بقوة وأكدت حقّها، حسب القانون الأميركي، بقتل الأشخاص الذين تصنّفهم إرهابيين في أي بلدٍ كان، حتى لو كانوا من المواطنين الأميركيين. قالت كوندوليزا رايس، وكانت مستشارة الأمن القومي في ذلك الحين، لمحطة فوكس نيوز، وبعد مرور أسبوعٍ على هذه العملية: «أؤكد لكم عدم وجود

(١) DeLong, *Inside CentCom*, p. 71.

(٢) Philip Smucker, "The Intrigue Behind the Drone Strike; Yemen Official Says US Lacks Discretion as Antiterror Partner," *Christian Science Monitor*, November 12, 2002.

(٣) DeLong, *Inside CentCom*, pp. 70–71.

(٤) Hosenball and Thomas, "The Opening Shot."

(٥) Amnesty International, "Yemen/USA: Government Must Not Sanction Extra-judicial Executions," November 8, 2002.

أي مشاكل دستورية[1] هنا. أعطى الرئيس صلاحياتٍ واسعة لمسؤولين أميركيين، وفي مختلف الظروف، للقيام بما يلزم لحماية البلاد. إننا نخوض نوعاً جديداً من الحروب، كما أوضحنا جيداً أن من المهم جداً خوض هذا النوع الجديد من الحروب في ميادين قتالٍ مختلفة». أضافت رايس: «إنها صلاحيات واسعة».

لم تستحوذ عملية القتل الاستهدافي هذه على اهتمام منظمات حقوق الإنسان. قال المستشار العام لوكالة الاستخبارات المركزية، جيفري سميث: «تبدو هذه سياسة متبعة إلى الحد الذي يسمح لك بالقيام بمزيدٍ من هذه الأعمال. يعني ذلك أنه إذا استخدمت هذه العمليات بصورةٍ منتظمة فإن هجماتٍ كهذه، «ستوحي بأن اغتيال الناس هو سلوك مقبول... إن ممارسة الاغتيال كمعيارٍ[2] متّبع في السلوك الدولي يعرّض القادة الأميركيين، و[المواطنين] الأميركيين، للخطر فيما وراء البحار».

يُضاف إلى ذلك أن شن نوعٍ جديد من الحروب في اليمن وفي المناطق المجاورة، والغارة بالطائرة من دون طيّار التي قتلت حجازي، سوف تكون بمثابة سابقة لخلفه باراك أوباما، والذي أكد بعد مرور عقدٍ من الزمان على حق الحكومة الأميركية في قتل مواطنٍ أميركي آخر في اليمن.

أما في المنظور الأوسع فيمكننا أن نعتبر أن تلك الغارة بالطائرة من دون طيّار التي جرت في اليمن هي لحظة حاسمة في الحرب على الإرهاب. كانت تلك هي المرة الأولى التي تقوم بها نسخة مسلحة لطائرة بريداتور المسيّرة عن بُعد، والتابعة لوكالة الاستخبارات المركزية، بمهاجمة القاعدة خارج أفغانستان[3]. قال مسؤول سابق في وكالة الاستخبارات الأميركية، كان على إطلاعٍ واسع على العمليات الخاصة، لصحيفة لوس آنجلوس تايمز: «يعني ذلك أن قواعد الاشتباك[4] قد تغيّرت». كان هذا الهجوم بمثابة انطلاقة مبكرة لحروب الحكومة الأميركية الجديدة التي لا تعرف حدوداً لها. قال الرئيس بوش في خطابه الإذاعي الأسبوعي بعد تنفيذ الغارة بالطائرة من دون طيّار: «إن الطريقة الفضلى[5] لإبقاء أميركا آمنة من الإرهاب هي مطاردة الإرهابيين حيث يخططون ويختبئون، كما أن هذا العمل يجري في كل أنحاء العالم». أكد بوش أنه «نشر الجنود» في اليمن، لكنه شدّد على أن وجودهم هناك هو للتدريب فقط.

(١) *Fox News Sunday*, Fox, November 10, 2002. نسخة مصورة

(٢) Dana Priest, "CIA Killed U.S. Citizen in Yemen Missile Strike; Action's Legality, Effectiveness Questioned," *Washington Post*, November 8, 2002.

(٣) Chris Woods, "'OK, fine. Shoot him.' Four Words That Heralded a Decade of Secret US Drone Killings," Bureau of Investigation Journalism, November 3, 2012.

(٤) Miller and Meyer, "U.S. Drops Bomb in Yemen."

(٥) نسخة مصوّرة عن ملاحظات الرئيس بوش المحضّرة من خطابه الإذاعي، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

مع حديث الرئيس كانت خطط أخرى تُرسم لوضع مبدأ «العالم هو ميدان معركة» الجديد موضع التنفيذ. عمل الجيش الأميركي وأفراد أجهزة الاستخبارات في أواخر العام ٢٠٠٢، وعلى مدار الساعة على تحسين وتوسيع[١] معسكر ليمونييه الواقع بالقرب من مطار جيبوتي، وتحضيره لدوره الجديد، أي ليكون قاعدة سرية لعمليات القيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC، وفرق العمليات الخاصة الأخرى التي تهدف إلى ضرب أهدافٍ في اليمن والصومال، والتي تعتبرها معايير الرئيس بوش الصارمة إرهابية، وهي التي تُعتبر قتالية في الحرب على الإرهاب. زار دونالد رامسفيلد في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، وبصورة مفاجئة تلك القاعدة عندما كانت قيد التشييد، وأبلغ مئات عدة من الجنود الذين يرتدون الزي العسكري: «إننا بحاجة لأن نكون حيث تكون الحركة[٢] ولا شك في أن هذا الجزء من العالم هو منطقة الحركة». تابع رامسفيلد بالقول: «هناك، على سبيل المثال، عدد من الإرهابيين على الضفة الأخرى، أي في اليمن»، وأعلن، «وهؤلاء يشكّلون مشاكل خطيرة». طُرح سؤال في ذلك اليوم بالذات على متحدثٍ باسم الجيش الأميركي في معسكر ليمونييه حول ما إذا كانت انطلقت أية عمليات من تلك القاعدة الأميركية الجديدة. أجاب المتحدث: «لم تنطلق أي عملية يُمكن أن نقول عنها إنها تقليدية بما يكفي[٣] كي نتحدث عنها». لكن في يوم ١٣ كانون الأول/ديسمبر أصبحت القاعدة جاهزة للعمل بالكامل[٤].

تعزّزت القوة الأميركية في جيبوتي بما يزيد على أربعمئة جندي[٥] وبحار على متن يو. أس. أس مونت ويتني، وهي سفينة قيادة وسيطرة تبحر في مياه القرن الأفريقي وخليج عدن. كانت المهمة الرسمية لهذه السفينة هي كشف، وتشتيت، وهزيمة، ومنع أي جماعات إرهابية تشكل تهديداً داهماً على شركاء التحالف في المنطقة. أعلن كبير الضباط في ويتني، وهو اللواء في

---

(١) Robert Schlesinger, "In Djibouti, US Special Forces Develop Base amid Secrecy," *Boston Globe*, December 12, 2002. «حوّلت القاعدة بعد وصول أوائل الجنود الأميركيين، وذلك بعد أن كانت مركزاً فرنسياً في السابق وفي حالةٍ يُرثى لها. كان عدد من المباني تعرّض للتدمير ونُصبت مكانها أعداد متزايدة من الخيام والمباني الصلبة الأخرى، كما ظهرت حواجز هيسكو ـ هياكل تحتوي على أسلاك وجنفاص قذر ـ وطرقات مستقيمة، بعضها معبّد، بينما يمتلئ بعضها الآخر بالحصى ويتصف بالوعورة. اشتملت القاعدة على مركزين رياضيين وبركة سباحة فرنسية قديمة، تكاد تكتمل عملية ترميمها. لكن بدلاً من وجبة الظهيرة الجاهزة التي كان يقدمها الجيش في الماضي تقدّم الآن أربع وجبات ساخنة في كل يوم».

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) Agence France - Presse, "US Anti-Terror Chief Meets President of Troubled Yemen," December 22, 2002.

(٥) نسخة مصورة. "Joint Task Force Horn of Africa Briefing," January 10, 2003.

البحرية الأميركية جون ساتلر: «إننا آتون، ونحن نطارد، ونحن جادّون في إثرهم»[1]. جاءت سفينته الحربية للمساعدة على تنسيق هجوم أميركي سري يشمل الصومال، واليمن، وكينيا، وأثيوبيا، وأرتريا، وجيبوتي والسودان. كانت سفينة ساتلر مزينة بصور بابا نويل الورقية وزينة الميلاد[2] الأخرى، وبينما كان يدلي بحديثه في كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٢، كانت تحمل كذلك صورة لأسامة بن لادن وقد اخترقتها ثقوب رصاصات عدة. وصف ساتلر مهمته بأنها مطاردة قادة الإرهابيين الهاربين من أفغانستان والمتجهين إلى اليمن، والصومال، وأماكن أخرى في المنطقة. «إذا أخطأوا[3] فإننا سوف نجلبهم إلى العدالة، وحتى إذا لم يخطئوا وناموا باكراً جداً، في إحدى الليالي، أو إذا تأخروا في النوم في أحد الصباحات، فسوف نكون هناك».

رفض ساتلر تأكيد أن قواته اشتركت في عملية الطائرة من دون طيّار التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠٠٢، لكنه قال: «لو كنت إرهابياً، وظننت أنني مسرور بقيادة عربتي في الطريق مع رفاقي الإرهابيين، وفجأة لم أعد موجوداً من دون سابق إنذار، فإنني سوف أتطلع يمنةً ويسرةً، وأمامي، وإلى الأعلى، وذلك لأننا موجودون هناك». وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر التقى ساتلر الرئيس صالح[4] ومسؤولين يمنيين آخرين في صنعاء. لم تعلّق السفارة الأميركية في ذلك الوقت على الاجتماعات، لكن الحكومة اليمنية قالت إن المسؤولين ناقشوا «التنسيق»[5] في «الحرب على الإرهاب». تحدثت صحيفة نيويورك تايمز في ذلك الوقت عن آراء أحد كبار مسؤولي إدارة بوش حول اليمن: «طالما يسمح السيد صالح لوكالة الاستخبارات المركزية بتحليق الطائرات من دون طيّار التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية بالتحليق فوق الأراضي اليمنية، ويتعاون مع فرق القوات الأميركية الخاصة، ووكالة الاستخبارات المركزية التي تطارد أفراد القاعدة»[6] فإن الإدارة سوف تستمر بدعم الرئيس اليمني.

كان ذلك الهجوم الفتّاك بالطائرة غير المأهولة في اليمن، وتشييد القاعدة في جيبوتي، بمثابة نذير لحقبة «العمل المباشر» الذي بدأت به قوات مكافحة الإرهاب الأميركية في المنطقة. قال

---

(١) Mark Fineman, "New Phase of War on Terror Moves to E. Africa; American Military Presence Is Beefed Up as Navy Vessel Becomes a Mobile Forward Base," *Los Angeles Times*, December 21, 2002.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) "US Anti- Terror Chief Meets President of Troubled Yemen."

(٥) المصدر نفسه.

(٦) Patrick E. Tyler, "Yemen, an Uneasy Ally, Proves Adept at Playing Off Old Rivals," *New York Times*, December 19, 2002.

رامسفيلد في معسكر ليمونييه: «لا حاجة بنا إلى القول[1] إننا لم نكن هنا قبل سنة من الزمن. أعتقد أنه لو انتبهنا منذ سنة أو اثنتين أو ثلاث أو أربع سنوات، لكانت هذه المنشأة هنا». يضاف إلى هذه القوات العسكرية الأميركية التقليدية التي تحيط باليمن والقرن الأفريقي، قوات العمليات الخاصة الأميركية، ومن ضمنها جنود من القيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC، وهي التي كانت ترابط بصورة سرية في ذلك الوقت في قطر وكينيا، وهي التي وُضعت على أهبة الاستعداد لعمليات تدخّلٍ في اليمن، وجارتها على الجهة المقابلة من خليج عدن، أي الصومال. لكن بالرغم من أن وكالة الاستخبارات المركزية كانت هي البارزة في عددٍ كبير من العمليات الأميركية المستقبلية في المنطقة، إلا أن الوقت كان حاسماً في صعود قوات العمليات الخاصة الأميركية، وعلى الأخص القيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC، إلى مركز نفوذ لا سابق له داخل أجهزة الأمن القومي الأميركي.

(١) نسخة مصورة "Secretary Rumsfeld Town Hall Meeting at Camp Lemonier [sic], Djibouti," December 11, 2002.

V خطط خاصة

واشنطن العاصمة، ٢٠٠٢ ـ بحلول العام ٢٠٠٢. بدأ الصراع بين وكالة الاستخبارات المركزية والبنتاغون على التفوّق في الحرب الأميركية العالمية ضد الإرهاب، يشبه هو نفسه حرباً صغيرة. نشرت صحيفة الواشنطن بوست في ١٧ نيسان/أبريل وفي صفحتها الأولى مقالة زعمت فيها أن القوات العسكرية الأميركية سمحت لأسامة بن لادن بالهرب، بعد أن جُرح في منطقة تورا بورا في أفغانستان في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠١، كما أكدت المقالة في فقرتها الأولى أن ذلك كان «أكثر الأخطاء خطورة[١] في الحرب على القاعدة». استشاط رامسفيلد غضباً، واعتقد أن كوفر بلاك، الذي كان حينذاك رئيس دائرة مكافحة الإرهاب في وكالة الاستخبارات المركزية، هو الذي كان المصدر الرئيس[٢] وراء تلك القصة. لم يمضِ شهر واحد بعد ذلك حتى نُقل كوفر إلى «منصبٍ آخر»[٣] في مكتب تابع لوكالة الاستخبارات المركزية يقع في تاسونز كورنر في فيرجينيا. زعم بعضهم أن رامسفيلد هو الذي أمر بإقالة بلاك[٤].لكن مديرية العمليات في وكالة الاستخبارات المركزية، ومركز مكافحة الإرهاب، مضيا في حملة العمليات السوداء على الصعيد العالمي بإشراف تشيني. استُبدل ببلاك[٥] في مركز مكافحة الإرهاب خوسيه رودريغز، والذي كان مثل سلفه داعية متحمساً[٦] «لتقنيات التحقيق المعزّزة»، ولمواقع وكالة الاستخبارات المركزية

---

(١) Barton Gellman and Thomas E. Ricks, "US Concludes bin Laden Escaped at Tora Bora Flight; Failure to Send Troops in Pursuit Termed Major Error," *Washington Post*, April 17, 2002.

(٢) Richard Sale, "Embarrassed Rumsfeld Fired CIA Official," United Press International, July 28, 2004.

(٣) Bob Woodward and Dan Eggen, "Aug. Memo Focused on Attacks in U.S. Lack of Fresh Information Frustrated Bush," *Washington Post*, May 19, 2002.

(٤) Sale, "Embarrassed Rumsfeld Fired CIA Official."

(٥) Joby Warrick and Walter Pincus, "Station Chief Made Appeal to Destroy CIA Tapes; Lawyer Says Top Official Had Implicit Approval," *Washington Post*, January 16, 2008.

(٦) Jose A. Rodriguez Jr., with Bill Harlow, *Hard Measures: How Aggressive CIA Actions After 9/11 Saved American Lives* (New York: Threshold Editions, 2012), Preface, p. xiii. «إنني متأكد، ومن دون أي شك، أن هذه التقنيات والتي صادقت عليها أعلى مستويات الحكومة الأميركية حجبت عن شعب الولايات المتحدة الأذى، وأدّت إلى إلقاء القبض على أسامة بن لادن ومقتله».

السرية السوداء، لكن قسم التحليلات التابع للوكالة كان شأناً آخر.

كان الخبراء المختصّون بالعراق في وكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الخارجية يسبّبون مشاكل لاندفاعة الإدارة في الحرب مع العراق. بدأ تشيني وكبير مساعديه، سكوتر ليبي، بزيارة الوكالة(١) بهدف الضغط على المحلّلين لإعطاء معلوماتٍ استخباراتية تربط العراق بهجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، أو تلك التي تبرهن أن العراق يمتلك برنامجاً ناشطاً لأسلحة الدمار الشامل. لكن في هذا الوقت تلقت الزمرة المؤيدة للحرب على العراق صدمةً مهمة(٢) من فريق باول، ووزارة الخارجية، ومحللي وكالة الاستخبارات المركزية. انهمك مجتمع الاستخبارات "IC"، وبأوامر مباشرة من الرئيس بوش، وبضغطٍ هائل من مكتب نائب الرئيس، في التدقيق بكل المعلومات الاستخباراتية التي تعود إلى أوائل التسعينيات من القرن الماضي، وذلك بحثاً عن علاقة ما بين صدّام والقاعدة، وبين العراق وهجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. بدأ إجماع بالتشكّل في مجتمع الاستخبارات يوحي بأنه لا توجد أية روابط مهمة، وأنه لا توجد «معلومات موثوقة»(٣) تفيد بأن العراق متورطٌ بهجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، «أو بأي هجمة من هجمات القاعدة» وأنه بدلاً من وجود شراكة تعاون، وبحسب مذكرة وكالة الاستخبارات المركزية المقدمة إلى الكونغرس، كانت علاقة العراق بالقاعدة «تشبه أكثر تلك العلاقة ما بين طرفين مستقلين في محاولة كل طرف الاستفادة من الطرف الآخر». لم يشعر رامسفيلد وتشيني بالرضا من هذا الرد، فبدآ بالاعتماد على أجهزتهما الاستخباراتية الخاصة بهما أثناء وضع خططٍ لتوسيع قدرات العمل المباشر للقيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC في جميع أنحاء العالم.

تحوّل مكتب دوغلاس فايث في البنتاغون، وبعد أسابيع من هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر إلى مركز «لعملية استخباراتية سرية موازية محدّدة لهذا الغرض بالذات»، كان من المقرر لها أن تخدم هدفين: تجميع «المعلومات الاستخباراتية» التي من شأنها تعزيز قضية الحرب «الاستباقية» ضد العراق، وكذلك تزويد رامسفيلد، وولفويتز، وفايث «بالمعطيات التي يستطيعون

(١) Dana Priest and Walter Pincus, "Some Iraq Analysts Felt Pressure from Cheney Visits," *Washington Post*, June 5, 2003.

(٢) Bryan Burrough, Evgenia Peretz, David Rose, and David Wise, "The Path to War," *Vanity Fair*, November 2004, p. 228.

(٣) مقتطف من. January 2003 CIA report, "Iraqi Support for Terrorism," excerpted in "Report of an Inquiry into the Alternative Analysis of the Issue of an Iraq-al Qaeda Relationship," by Senator Carl Levin, October 21, 2004.

استخدامها للانتقاص من تحليلات وكالة الاستخبارات المركزية» وإضعافها ومناقضتها[١]. حاول رامسفيلد عند انكشاف هذه العملية التقليل من أهمية عملية التجسّس الموازية. قال رامسفيلد: «إنها «ورشته» [فايث][٢]، وهناك أشخاصٌ يعملون لأجله. إنهم يراقبون الشبكات الإرهابية، وعلاقات القاعدة مع الدول التي ترعى الإرهاب، وكل هذه الأمور». أبلغ ولفوويتز صحيفة نيويورك تايمز أن فريق عملية الاستخبارات الموازية كان «يساعدنا على التدقيق[٣] في كميات هائلة من المعطيات التي جمعتها مصادرنا الاستخبارية». تحدث ولفوويتز كذلك عن «ظاهرة في العمل الاستخباراتي، وهي أن الأشخاص الذين يتبعون فرضية معيّنة يميلون إلى رؤية حقائق معيّنة لا يراها الآخرون، ولا يرون حقائق أخرى يراها الآخرون». أضاف ولفوويتز: «إن العدسة التي من خلالها يبحث المرء عن الحقائق تؤثر على الأشياء التي يبحث عنها» لكنه أصر على أن الفريق «لا يقوم بتحليلات استخباراتية مستقلة».

تطورت ورشة فايث في منتصف العام ٢٠٠٢ إلى مكتب الخطط الخاصة، وكانت الخطة الأولى صياغة تبرير لغزو العراق[٤]، وهو الأمر الذي توضح لاحقاً بعد عدم ظهور أسلحة الدمار الشامل التي كثُر الحديث عنها، وهو الأمر الذي دفع بوسائل الإعلام المؤثرة والمحرجَة إلى البدء في إعادة النظر في عملية التحضير للحرب. قال ولكرسون إن تشيني ورامسفيلد، ومساعديهما، أصروا على ملاحظة معطيات المعلومات الاستخباراتية غير المشروحة والمأخوذة من الميدان وتحليلها، معتقدين بأن «بإمكانهم القيام بذلك بشكلٍ أفضل من الوكالة»[٥]، وأضاف أن «قراءتهم» للمعطيات الخام «تنتج على الدوام سيناريوهات أكثر رعباً بكثير مما يصدر عن الوكالة»، وذلك لأنهم يرون «أن الوكالة لا تستطيع القيام بأي شيء غير المراوغة». رأى ولكرسون في ذلك تطوراً خطيراً. أبلغني ولكرسون: «إن أي شخصٍ يعمل في مركزٍ مهم في مجال الاستخبارات يستطيع أن يقول لك إنه من الخطأ إعطاء المعلومات الاستخباراتية الخام للرجل العادي، وذلك لأنه لا يعرف كيف يقرأها. هذه هي الطريقة التي استخدمها تشيني وفايث، وأولئك الأشخاص لتجميع معطيات روايتهم ـ والتي

(١) Robert Dreyfuss, "The Pentagon Muzzles the CIA," *American Prospect*, November 21, 2002.

(٢) نسخة مصورة "Department of Defense Press Briefing, Defense Secretary Donald Rumsfeld, Gen. Richard B. Myers, Chairman, JCS," October 24, 2002.

(٣) Eric Schmitt and Thom Shanker, "Pentagon Sets Up Intelligence Unit," *New York Times*, October 24, 2002.

(٤) Seymour M. Hersh, "Selective Intelligence: Donald Rumsfeld Has His Own Special Sources—Are They Really Reliable?" *New Yorker*, May 12, 2003.

(٥) مقابلة المؤلف مع العقيد المتقاعد لورنس ب. ولكرسون، أيار/مايو ٢٠١١.

كانت في ظاهرها ـ عن الخروقات التي قام بها العراق للحظر المفروض عليه، وبرنامج أسلحة الدمار الشامل العراقي، وغير ذلك من أمور. اكتفى هؤلاء بانتقاء المعلومات الاستخباراتية التي تدعم آراءهم المسبقة وجمعوها معاً».

قام تشيني في العام ٢٠٠٢ وحده بعشر زياراتٍ شخصية لوكالة الاستخبارات المركزية. وقام كبير مساعديه، ليبي، بزيارات متكررة[١] للوكالة، وهو ما فعله رئيس المجلس النيابي نيويت جينغريتش[٢]، الذي كان في ذلك الوقت «مستشاراً» للبنتاغون. أما وليام لوتي[٣]، والذي كان نائب فايث لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، فقد قام بزيارة الوكالة بدوره.

قال بعض المحلّلين إنهم شعروا بضغط كي تتوافق تقديراتهم مع تقويمات البرنامج السياسي الذي يتبناه تشيني وجماعته، وأن ليبي قد أغرق وكالة الاستخبارات المركزية بطلب مئات الوثائق التي قال المحلّلون إن إبرازها يستغرق سنة[٤] من الزمن. كان تشيني يصل إلى لانغلي ويسيطر على غرفة اجتماعات[٥] في الطابق السابع من مقر وكالة الاستخبارات المركزية، ثم يقوم باستدعاء مختلف المحلّلين، وكبار مسؤولي وكالة الاستخبارات المركزية. قال خوسيه رودريغز، وهو الذي أشرف على برنامج الاستجواب الصارم، والمواقع السوداء في ذلك الوقت، إن موظفي تشيني على وجه التحديد أصروا»[٦] «على ربط صدام حسين ونظامه بالقاعدة». اعترف رودريغز بأن «الروابط ما بين العراق والقاعدة هشّة للغاية، وكان بإمكاني تزويدك بقائمة تضم ستة بلدان تمتلك روابط مع منظمة بن لادن أكثر قوة من روابط العراق معها».

لم تكن زيارة نائب الرئيس لوكالة الاستخبارات المركزية أمراً نادراً[٧]، لكن بحسب ما قاله أحد المحلّلين السابقين في وكالة الاستخبارات المركزية، راي ماكغفرن ـ والذي عمل مستشاراً لنائب الرئيس جورج بوش الأب لشؤون الأمن القومي في ثمانينيات القرن العشرين ـ فإن زيارات تشيني «المتعددة» كانت «غير مسبوقة»، مضيفاً أن تشيني كان يمارس «ضغطاً مستمراً» على

---

(١) Julian Borger, "The Spies Who Pushed for War," *Guardian*, July 17, 2003.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) Franklin Foer and Spencer Ackerman, "The Radical; What Dick Cheney Really Believes," *New Republic*, November 20, 2003.

(٤) Michael Isikoff and David Corn, Hubris: *The Inside Story of Spin, Scandal, and the Selling of the Iraq War* (New York: Three Rivers Press, 2007), p. 6.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣-٤.

(٦) Rodriguez, *Hard Measures*, p. 125.

(٧) Ray McGovern, "Cheney Chicanery," CommonDreams.org, July 29, 2003.

المحلّلين لإبراز المعلومات الاستخباراتية التي يريدها. قال ماكغفرن: «كان هذا الوضع أشبه ما يكون بدعوة الصرافين إلى أحد المعابد... لم نجد أمامنا صانعي سياسات يجلسون على الطاولة، ويساعدوننا على التوصل إلى الاستنتاجات الصحيحة، وهذا هو التفسير الوحيد لقيام ديك تشيني بزيارات متعددة إلى الوكالة».

أورد تقرير أصدره، في إطار هذه التحقيقات، السيناتور كارل ليفين من لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ استنتاجاً يفيد بأن مكتب فايث «وضع، ووزّع، تقويماً «بديلاً»[1] للعلاقة ما بين العراق والقاعدة، وهو التقويم الذي يتجاوز كثيراً آراء المختصين في مسائل المعلومات الاستخباراتية في مجتمع الاستخبارات، وهو الأمر الذي تسبب في تزويد صانعي السياسات بمعلومات استخباراتية غير موثوقة حول علاقة العراق مع القاعدة، وبوسائل مباشرة وغير مباشرة على السواء. عدّل فايث تقاريره[2] بحسب الشخص الذي كان يقدمها إليه، كما تلقى مكتب تشيني كل التقارير، لكن العروض التي قدّمها فايث إلى مدير وكالة الاستخبارات المركزية أغفلت شرائح باور بوينت، وهي التي كانت في غاية الأهمية بالنسبة إلى الوكالة. أضاف تقرير ليفين أن العروض التي قُدّمت إلى موظفي تشيني «تحمل تصوراً[3] يقول إن الولايات المتحدة تمتلك دليلاً قاطعاً على وجود علاقة ما بين نظام صدام حسين والقاعدة، في حين أن هذه العلاقة لم تكن موجودة». لم يكن تينيت على علمٍ بأن مكتب فايث يرسل التقارير إلى الرئيس ونائب الرئيس من وراء ظهره، ولم يكتشف ذلك حتى مرور سنة على غزو العراق. أكّد تقرير فايث أن «أبرز خبراء الأمة في شؤون الاستخبارات، وأرفع ضابط استخبارات لدى الرئيس، حُرموا من فرصة[4]... تصحيح المغالطات الواردة في تقارير فايث». لكن الأهم من كل ذلك هو أن وكالة الاستخبارات المركزية كانت «محرومة من فرصة إعلام البيت الأبيض بنقاط القلق المهمة حول موثوقية بعض التقارير، والتي استندت إليها تقارير مساعد الوزير فايث التي كان يقدمها إلى البيت الأبيض».

ظهر موظفو فايث في آب/أغسطس ٢٠٠٢ في اجتماع عُقد لمجتمع الاستخبارات، كان مقرراً فيه إتمام المسوّدة النهائية لتقرير استخباراتي أميركي حول العراق. قال محلّلون محترفون في شؤون

---

(١) Senator Carl Levin, "Report of an Inquiry into the Alternative Analysis of the Issue of an Iraq–al Qaeda Relationship," October 21, 2004, p. 10.

(٢) المصدر السابق، ص. ١٦–٢٤

(٣) المصدر نفسه، ص. ٢٣.

(٤) المصدر نفسه، ص. ٢٤.

الاستخبارات من الذين حضروا ذلك الاجتماع إن الاجتماع كان «غير معتاد»[١] لأن «أعضاءً في مؤسسة استخباراتية استهلاكية»، مثل العاملين في مكتب فايث، «لا يشاركون عادة في صوغ ما تنتجه وكالة الاستخبارات». اشتكى موظفو فايث في ذلك الاجتماع من أن التقرير لم يكن صريحاً بما فيه الكفاية، كما اشتمل على تحذيراتٍ كثيرة. ضغط الموظفون كذلك على المحلّلين لتضمين التقرير معلومات استخباراتية تفتقد إلى الصدقية[٢]، وهي التي تورد أن أحد الخاطفين في هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، وهو محمد عطا، قد اجتمع قبل وقوع الهجمات مع مسؤولٍ استخباراتي عراقي في براغ. كتب موظفو فايث مذكرة إلى رامسفيلد وولفويتز، وذلك بعد انتهاء الاجتماع. زعم هؤلاء أن «محاولات وكالة الاستخبارات المركزية[٣] لنزع الصدقية، أو إغفال، أو التقليل من شأن» المعلومات التي أرادها فايث، والتي يشتمل عليها التقرير النهائي تسببت في «استنتاجاتٍ متضاربة في حالاتٍ كثيرة». ختم موظفو فايث مذكرتهم بالقول: «نتيجة لذلك يتعيّن قراءة محتوى تقرير وكالة الاستخبارات المركزية، لكن من دون قراءة التفسيرات».

اشتمل تقرير مجتمع الاستخبارات الأميركي النهائي حول العراق في النهاية، وتحت ضغط من فريق تشيني ومكتب فايث، على «تقارير استخباراتية مشكوكٍ فيها»[٤] وفق تعبير لجنة تحقيقات مجلس الشيوخ الأميركي تناسب السياسة المقررة سلفاً لغزو العراق. قدّم فايث فيما بعد تقريراً سرياً إلى لجنة الاستخبارات المنتخبة في مجلس الشيوخ الأميركي. حصلت صحيفة ويكلي ستاندرد على المذكرة، وقدمتها كدليل على العلاقة الراسخة بين القاعدة والنظام العراقي. قال المؤلف تشارلز هايز إن مذكرة فايث تبرهن أن «أسامة بن لادن وصدام حسين كانا على علاقة عملانية[٥] منذ أوائل التسعينيات وحتى العام ٢٠٠٣»، كما أوردت المذكرة بصراحة، «لا يمكن أن يكون هناك أي جدال جدي بعد الآن حول ما إذا كان عراق صدّام حسين قد عمل مع أسامة بن لادن والقاعدة في التخطيط ضد الأميركيين». مارس تشيني قدراً كبيراً من الضغط على وكالة الاستخبارات المركزية ووكالات استخباراتية أخرى، وبالتزامن مع تقارير فايث، وهو الأمر الذي أدى إلى تكوين أساس للمزاعم المشكوك فيها وهي التي جعلت غزو العراق في نهاية الأمر حقيقةً واقعة.

(١) Senator Carl Levin, "Report of an Inquiry into the Alternative Analysis of the Issue of an Iraq–al Qaeda Relationship," October 21, 2004, p. 14.

(٢) المصدر نفسه، ص. ١٥

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) Stephen F. Hayes, "Case Closed: The U.S. Government's Secret Memo Detailing Cooperation Between Saddam Hussein and Osama bin Laden," *Weekly Standard 9* (11), November 24, 2003.



البقاء، المراوغة، المقاومة، والفرار

واشنطن، العاصمة، ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣. كانت الغارة بالطائرة من دون طيّار التي جرت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠٠٢ في اليمن بمثابة انطلاقة لنزعة إدارة بوش إلى توسيع العمل العسكري الأميركي إلى ما يتجاوز ميدان المعركة المعلن في أفغانستان. لكن بالرغم من أن قدراً كبيراً من تركيز وسائل الإعلام في ذلك الوقت على حملة إدارة بوش تبرير غزو العراق، كانت وكالة الاستخبارات المركزية تشيّد، سراً، سلسلة مواقع سرية للتعامل مع بقية العالم. كان الأسرى المختطفون من بلدانٍ عدة في العالم محتجزين في سجونٍ تابعة لأجهزة الاستخبارات الأجنبية، وهناك كان يتم استجوابهم وتعذيبهم في بعض الأحيان بتوجيهٍ من عملاء الاستخبارات الأميركيين. كانت المواقع السرية التابعة لوكالة الاستخبارات الأميركية قيد الإنشاء، وكان المعتقلون ذوو الأهمية العالية يتعرّضون للاستجواب.

لكن من الصعب تبرير النزاع الداخلي ما بين مكتب التحقيقات الفدرالي ووكالة الاستخبارات الأميركية. شعر بعض موظفي مكتب التحقيقات الفدرالية[1] بالاستياء إزاء ما اعتبروه التكتيكات الصارمة التي كان يستخدمها محققو الوكالة. أما آخرون، مثل رامسفيلد وتشيني، فكانوا يعتقدون أن وكالة الاستخبارات المركزية لم تتجاوز حدودها بما يكفي، وكانت مقيدة بالتزاماتها لإبقاء لجان الكونغرس على علمٍ بعملياتها. لكن جورج تينيت، مدير وكالة الاستخبارات المركزية، تفاخر بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٢، بأن الولايات المتحدة، ومع حلفائها، احتجزت ما يزيد على ٢٣ ألف ناشط[2] مشتبه به بأنه في القاعدة ومتحالف معها، وذلك في أكثر من مئة بلد. لكن اللعبة كانت، وبالرغم من هذه الإعلانات، لا تزال في أولها. بدأت الحماسة التي سادت في أعقاب الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، والتي سمحت لعمليات ديك تشيني «السرية» بالمرور من دون معارضة، ومن دون تحدّ من خلال الكونغرس ووسائل الإعلام، بالتلاشي. بدأ الصحفيون

(١) Ali Soufan, "My Tortured Decision," *New York Times*, April 22, 2009, www.nytimes.com/2009/04/23/opinion/23soufan.html.

(٢) James Risen and David Johnston, "Bush Has Widened Authority of C.I.A. to Kill Terrorists," *New York Times*, December 15, 2002.

والمحامون في التنقيب أكثر فأكثر، وبدأ بعض أعضاء الكونغرس كذلك بطرح الأسئلة، كما بدأوا بالتذمّر من «السجون السرية».

لم يشعر تشيني ورامسفيلد بالرضا من المعلومات الاستخباراتية التي كانا يتلقيانها من وكالة الاستخبارات المركزية، أو من محققي وكالة الاستخبارات الدفاعية. كتب رامسفيلد في مذكرة داخلية بتاريخ شهر آذار/مارس من العام ٢٠٠٢: «يتعيّن علينا البدء بالضغط أكثر على وكالات الاستخبارات، وهي لا تعمل في الاتجاه الصحيح»[١]. أكد رامسفيلد «أننا نواجه مهمة محاولة العثور على الإرهابيين. لم يكن ذلك أبداً مهمة وزارة الدفاع. لكن الإرهابيين هذه الأيام منظّمون بطريقة جيدة، ويتلقّون تمويلاً جيداً، وهم يحاولون الحصول على أسلحة الدمار الشامل، وهو الأمر الذي يسبّب ضرراً كبيراً للولايات المتحدة. يعني ذلك أن العثور عليهم أصبح من مهمة وزارة الدفاع"[٢]. بدأ رامسفيلد ومساعدوه البحث عن مساندة من برنامج عسكري سري. كانت الوكالة المشتركة لاستعادة الجنود Joint Personnel Recovery Agency مسؤولة عن تنسيق عمليات إنقاذ جنود الجيش الأميركي الذين يُحتجزون في مناطق عدوة، بما فيها «المناطق المحرمة» وحيث يسبّب وجودهم ـ إذا كُشف الأمر ـ أزمة دولية رئيسة، أو فضيحة ما. لكن رامسفيلد كان مهتماً على وجه الخصوص بالعمل الآخر الذي تقوم به الوكالة المشتركة لاستعادة الأفراد JPRA: تحضير القوات الأميركية لمقاومة[٣] محاولات العدو انتزاع معلومات من الجنود الأميركيين الأسرى. يُذكر هنا أن جميع أفراد العمليات الخاصة خاضوا طاحونة JPRA الرهيبة، أي برنامج يُعرف باسم SERE، وهي الأحرف الأولى من Survival (بقاء)، Evasion (مراوغة)، Resistance (مقاومة)، وEscape (فرار).

نشأ برنامج SERE بهدف تعريف الجنود، والبحارة، والطيارين الأميركيين على مجموعة التعذيب الكاملة التي يُمكن «لدولة شمولية وشريرة[٤]، ولا تحترم حقوق الإنسان على الإطلاق ولا حتى اتفاقيات جنيف، أن تستخدمها ضدهم إذا ما تعرّضوا للأسر. فرضت تدريبات برنامج SERE

(١) مذكرة من دونالد رامسفيلد إلى ستيفن كامبوني، "Subject: Intel," May 5, 2002, rumsfeld.com.

(٢) مهمة وزارة الدفاع: مذكرة من دونالد رامسفيلد إلى ستيفن كامبوني، مع نسخة إلى اللواء مايرز، «الموضوع: العثور على الإرهابيين»، ٣١ أيار/مايو، ٢٠٠٢، rumsfield.com

(٣) "About the Joint Personnel Recovery Agency," United States Joint Forces Command, accessed September 5, 2012, www.jpra.mil/site_public/about/about.htm.

(٤) نسخة مصورة، فيلم وثائقي، تعذيب الديمقراطية، ومقابلة مع مالكولم نانس، إنتاج شيري جونز، وشارك في الإنتاج كاري مورفي وواشنطن ميديا أسوشياتس، بالاشتراك مع أرشيف الأمن القومي (مقابلة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٨).

على الجنود التعرّض لنظام جهنمي من التعذيب، ووسائل التعذيب التي أُخذت من التقنيات التي تستخدمها الأنظمة الشريرة والإرهابيون. يُمكن للجنود خلال هذه التدريبات أن يتعرّضوا للخطف وهم في مراكزهم، وكذلك للضرب، ولتغطية رؤوسم، ولتقييد أيديهم قبل أن يُحشروا في الحافلات، وقبل نقلهم بعد ذلك بطائرات الهليكوبتر. يتعرض الجنود كذلك إلى الإحساس بالغرق والاختناق، والضرب بالعصي، وصدم رؤوسهم بالجدران. يُضاف إلى ذلك حرمانهم من الطعام بين حين وآخر، وتعريضهم للتعذيب النفسي أثناء التدريبات[١]. قال مالكولم نانسِ، الذي عمل في برنامج SERE من العام ١٩٩٧ وحتى العام ٢٠٠١، كما ساعد على تطوير منهج البرنامج وتحديثه: «في معهد SERE تُعتبر طرق الإستجواب المعزّزة وسائل تعذيب الجهات العدوة»[٢]. درس نانسِ ومدربون آخرون في SERE أساليب التحقيق مع أسرى الحروب عبر التاريخ، كما شرّحوا أساليب التحقيق في الصين الشيوعية، وكوريا الشمالية، وعند الفيتكونغ، وألمانيا النازية، وعشرات الأنظمة الأخرى والمنظمات الإرهابية[٣]. تأسّست المعرفة المؤسسية في SERE «على الدماء، وكُتبت بالدماء. إن كل ما نستخدمه في SERE، سواء أكان جندياً في الجيش الأميركي ـ أو الآلاف منهم في بعض الحالات ـ ماتوا من جرّائها، كان أثراً من آثار كل أسلوبٍ معروف للتعذيب هناك. إننا نمتلك أساليب تعذيب تعود إلى الحرب الأهلية». كان الهدف المقصود من SERE هو تحضير الجنود الأميركيين لمواجهة أساليب الأعداء الخارجين عن القانون. لكن رامسفيلد وحلفاءه رأوا قيمة مختلفة في هذا البرنامج.

كانت وكالة الاستخبارات المركزية، ووكالة الاستخبارات الدفاعية، وفي المراحل الأولى لبرنامج الأسرى ذوي الأهمية العالية، تعرضان برنامجاً عن أساليب التحقيق، لكن موظفين تابعين للقيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC، كانوا يراقبون العرض عن كثب، استنتجوا أن الوسائل التي يستخدمها المحقّقون الأميركيون في أفغانستان غير مثمرة، لكن ليس لأنها قاسية جداً، لكن

(١) وثائق مقدمة إلى المؤلف بشرط الحفاظ على الخصوصية، وكذلك مقابلات مع المشاركين في برنامج SERE ومدربين سابقين، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٢. انظر كذلك جاين ماير، «التجربة: الجيش يدرّب الناس على تحمّل الاستجواب ـ Are Those Methods Being Misused at Guantanamo?" New Yorker, July 11, 2005.

(٢) مقابلة المؤلف مع مالكولم نانسِ، أيار/مايو ٢٠١١. إن كل المعلومات والتصريحات المنسوبة إلى مالكولم نانسِ مأخوذة من المقابلة التي أجراها المؤلف.

(٣) المصدر نفسه.

لأنها غير قاسية بما فيه الكفاية[1]. قال العقيد ستيفن كلاينمان، وهو الذي أمضى سبعاً وعشرين سنة في العمل مع الاستخبارات الأميركية، وكان أكثر المحققين خبرة في التاريخ الأميركي الحديث: «كان هناك منذ البداية[2] ضغوط كبيرة على المحقّقين لانتزاع معلومات استخباراتية مفيدة، وعملياً من كل فرد نتمكّن من أسره. كان بعض هؤلاء الأسرى متواطئاً بينما كان بعضهم الآخر بريئاً؛ وبعضهم كان على معرفة بما يجري، وآخرون لا يعلمون شيئاً بالفعل». كان من بين المناصب التي تسلمها هذا العقيد إدارة الاستخبارات في أكاديمية استرجاع الجنود التابعة لبرنامج JPRA. «أخطأنا في حالاتٍ كثيرة في الضغط على المحقّقين والمستجوَبين إلى ما فوق الحدود التي يتحمّلونها. لم تكن عملية الاستجواب، نتيجة لذلك، طريقة لتجميع المعلومات الاستخباراتية، بل تحوّلت إلى نوع من أنواع العقاب بالنسبة إلى الذين لا يتعاونون». أضاف كلاينمان أنه عندما تبيّن أن وسائل التعذيب «برهنت عدم فاعليتها في انتزاع ذلك النوع من المعلومات الاستخباراتية المفيدة والتي يريدها كبار القادة» اقترح المحقّقون الأميركيون المخضرمون، بمن فيهم أولئك الذين يعملون في مكتب التحقيقات الفدرالي والجيش الأميركي، استخدام وسائل بديلة وغير قهرية وغير عنيفة. تجاهل كبار المسؤولين في البيت الأبيض، أو رفضوا، تلك الوسائل واعتبروها «بدون قيمة». قال كلاينمان: «اقترحنا من جهتنا مزيداً من تلك الوسائل، لكن مع زيادة مقدار الضغط... وإلى درجة مقلقة في بعض الحالات. يعني ذلك أنه عندما نُخيّر ما بين أن تكون الطرق أكثر ذكاءً أو أكثر قساوة، فإننا نختار هذه الأخيرة».

تطلع رامسفيلد وفريقه إلى الداخل بهدف تطوير وسائل جديدة، أي أنهم تطلّعوا إلى البرنامج ذاته الذي يُستخدم لتدريب القوات الأميركية على كيفية مقاومة التعذيب الذي قد تقوم به القوات العدوة. لكن بينما راجعت القيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC «نقاط الفشل» في برنامج التحقيق الذي تطبقه وكالة الاستخبارات المركزية، ووكالة الاستخبارات الدفاعية، في مطار باغرام في أفغانستان، عكف رامسفيلد وفريقه على مراجعة إمكانية رفع مستويات التحقيق مع المقاتلين الأعداء الذين يُقبض عليهم في ميادين المعارك إلى مستويات أعلى. اعتقد هؤلاء أنه بالإمكان

---

(١) Marc Ambinder and D. B. Grady, *The Command: Deep Inside the President's Secret Army* (Hoboken, NJ: John Wiley and Sons, 2012, Kindle edition). "By October 2002 «صدر تقويم داخلي عن JSOC بحلول شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ عن طرق التحقيقات الجارية في مطار باغرام، أفغانستان، و[غيتمو]. بيّن التقويم أن تقنيات المقاومة للمقاتلين الأعداء تتفوق على تقنيات الاستجواب التي تستخدمها القوات الأميركية. لم تشعر القيادة العليا بالرضا عن هذه النتائج، لكن JSOC تابعت مهمتها».

(٢) شهادة محضَرة للعقيد ستيفن كلاينمان أدلى بها أمام لجنة استماع مجلس الشيوخ لشؤون القوات المسلحة، "The Treatment of Detainees in U.S. Custody," September 25, 2008. اقتباسات كلايدمان التالية مأخوذة من شهادته المحضَرة.

عكسُ برمجة[1] برنامج SERE. كانت وسائل التحقيق المعتمدة في العصور الوسطى، وأعظم وسائل التعذيب في التاريخ هي الدليل الجديد لوسائل التحقيق. أعلن رامسفيلد في أواخر العام ٢٠٠١: «إننا نخوض حرباً مع عدوٍ خرق، وبكل وقاحة، قوانين الحرب[2]. إنهم لا يرتدون أزياء عسكرية، وهم يختبئون في الكهوف، وبيننا هنا في وطننا». أدان رامسفيلد وفريقه استهتار «العدو» بقوانين الحرب، لكنهما كانا يحضران ليفعلا الأمر ذاته. بدأ مكتب رامسفيلد، حتى في وقتٍ مبكر مثل شهر كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠١ بطلب مساعدة JPRA فيما يتعلق «باستغلال»[3] الموقوفين.

صُدمت القيادة في مقر JPRA، في البداية، بطلبات رامسفيلد المتعلقة بنقل وسائل تدريباتها إلى غرف الاستجواب في الحرب على الإرهاب. حذّرت JPRA [برنامج استرجاع الجنود] من مغبة استخدام وسائل «التعذيب» الواردة في برنامج SERE على أسرى العدو، وذلك في مذكرة من صفحتين. أكدت قيادة JPRA في هذه المذكرة أن «شرط انتزاع المعلومات من مصدرٍ غير متعاون، وبأسرع وقتٍ ممكن ـ وفي وقتٍ محدد من أجل منع هجومٍ إرهابي وشيك، على سبيل المثال، قد يؤدي إلى الوفاة ـ قد عُرض على أنه حجة دامغة تشجع على استخدام التعذيب... لكن الإكراه الجسدي و/ أو النفسي يُنظر إليه على أنه بديل لعملية الاستجواب التقليدية، والتي تستغرق وقتاً أطول. أما الخطأ الكامن في طريقة التفكير هذه فهو الفرضية بأنه من خلال التعذيب يتمكن المحقق من انتزاع معلومات استخباراتية موثوقة ودقيقة. لكن يبدو أن التاريخ، والأخذ بعين الاعتبار السلوك الإنساني، يفنّدان هذه الفرضية». لاحظت JPRA أن «ما يزيد عن ٩٠ بالمئة من عمليات الاستجواب كانت ناجحة»، وذلك عن طريق تطوير نوعٍ من الثقة مع الموقوف، كما حذّرت من أن تصميم الأسير على رفض التعاون يزيد تعريضه لاستجواب قاسٍ. حذّرت مذكرة JPRA من أنه في نهاية الأمر يعمد الأسرى، إذا ما تعرضوا للتعذيب بما فيه الكفاية، إلى «تقديم الأجوبة التي يشعرون بأن المحقق يريدها، وهكذا تكون المعلومات غير موثوقة وغير دقيقة[4].

(١) Senate Committee on Armed Services, Inquiry into the Treatment of Detainees in US Custody, S. Prt. 110-54, Executive Summary at xiv, November 20, 2008.

(٢) Donald Rumsfeld and Paul Wolfowitz, "Prepared Statement: Senate Armed Services Committee 'Military Commissions,'" December 12, 2001.

(٣) Senate Committee on Armed Services, Inquiry into the Treatment of Detainees, p. 6.

(٤) مذكرة الـJPRA إلى مكتب المحامي العام "JAG" في البنتاغون، "Operational Issues Pertaining to the Use of Physical/Psychological Coercion in Interrogation: An Overview," July 2002, www.washingtonpost.com/wp-srv/nation/pdf/JPRA-Memo_042409.pdf.

لكن رامسفيلد وفريقه مضيا قُدُماً. أما فايث ومسؤولون آخرون في وزارة الدفاع فقد أمروا JPRA بالبدء بتقديم معلوماتٍ مفصلة عن برنامج SERE إلى المحقّقين الأميركيين. لكن بحلول أوائل العام ٢٠٠٢ بدأت JPRA تقدّم تقارير لموظفي وكالة الاستخبارات الدفاعية حول: «مقاومة المعتقل[١]، ومعلومات عن استغلال المعتقل». بدأ الدكتور بروس جيسين، ومتعاقد آخر مع وكالة الاستخبارات الأميركية، في هذه الأثناء بتطوير «خطة استغلال»[٢] لمحقّقي الوكالة بحيث يتسلمون تعليمات حول كيفية استخدام طرق SERE على المعتقلين. أما في أوائل شهر تموز/يوليو من العام ٢٠٠٢، فقد بدأ محققو وكالة الاستخبارات الأميركية في تلقي التدريب[٣] من مدربي SERE، والخبراء في علم النفس العاملين المختصين بطرق التحقيق القصوى. طلب مكتب رامسفيلد في وقتٍ لاحق من ذلك الشهر وثائق من JPRA، «تتضمن مقتطفات من خطط دروس مدربي SERE، وقائمة بالضغوطات الجسدية والنفسية المستخدمة في تدريبات المقاومة الواردة في SERE، وكذلك مذكرة من خبير علم النفس في SERE يقوّم فيها التأثيرات النفسية طويلة المدى لتدريبات المقاومة في SERE على الطلاب، وكذلك تأثيرات الإحساس بالاختناق والغرق»[٤] وذلك بحسب ما ورد في تحقيقات لجنة مجلس الشيوخ لشؤون القوات المسلحة. «اشتملت قائمة تقنيات SERE على طرق تماثل الحرمان من الحواس، والحرمان من فترات النوم المستمرة، وأوضاع الجلوس والوقوف المجهِدة، والإحساس بالاختناق والغرق، والصفع. أشارت التحقيقات كذلك إلى ذلك القسم من دليل المدربين في JPRA، والذي يناقش فيه «الضغوطات الإكراهية» مثل الإبقاء على أنوار المصابيح في كل الأوقات، ومعاملة الشخص وكأنه حيوان». اعترف مساعد المستشار العام في البنتاغون لشؤون الاستخبارات ريتشارد شيفرين بأن البنتاغون طلب تلك الوثائق بهدف «عكس هندسة» المعرفة الواردة في SERE حول طرق تعذيب الأعداء، وذلك من أجل استخدامها ضد الأشخاص الذين تعتقلهم الولايات المتحدة. تحدث شيفرين كذلك عن كيفية تقديم JPRA الوثائق إلى المحققين، والتي تدور حول «تجارب السيطرة على العقل»[٥] التي يستخدمها عملاء

(١) Senate Committee on Armed Services, Inquiry into the Treatment of Detainees, Executive Summary, at xiv.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) Joby Warrick and Peter Finn, "Harsh Tactics Readied Before Their Approval," *Washington Post*, April 22, 2009.

(٤) Senate Armed Services Committee Report, Inquiry into the Treatment of Detainees, Executive Summary, at xiv.

(٥) Mark Mazzetti, "Ex-Pentagon Lawyers Face Inquiry on Interrogation Role," *New York Times*, June 17, 2008.

كوريا الشمالية على الأسرى الأميركيين. قال شيفرين: «كان ذلك يشبه شبهاً حقيقياً قصة «المرشح المنشوري»(*). أرسل قائد JPRA كذلك المعلومات ذاتها[1] إلى وكالة الاستخبارات المركزية.

نوقش استخدام هذه التقنيات في مجلس الأمن القومي[2]، بما في ذلك الاجتماعات التي حضرها رامسفيلد وكوندوليزا رايس. لكن بحلول صيف العام ٢٠٠٢، صاغ الفريق القانوني لمجلس الحرب، والذي كان برئاسة مستشار رامسفيلد، ديفيد أدينغتون، مطالعة قانونية لعمليات انتزاع المعلومات عن طريق التعذيب، وكانت ضيقة جداً بحيث أوحت بأن أي طريقة لا تؤدي إلى موت المعتقل تُعتبر مسموحة. أكد مساعد المدعي العام في مكتب المستشار القانوني، جاي بايبي، في ما سيُعتبر لاحقاً مذكرة قانونية سيئة السمعة، تبرر تعذيب الأسرى الذين تحتجزهم الولايات المتحدة: «إن شرط اعتبار أي عمل تعذيباً بحسب تعريف [قانون التعذيب] هو إنزال ألم يصعب تحمّله. يعني ذلك أن الألم الذي يصل إلى حد التعذيب يجب أن يعادل في شدّته الألم الذي يترافق مع الإصابة الجسدية شديدة الخطورة، مثل توقف عضوٍ عن العمل، وتوقف إحدى وظائف الجسد، أو حتى الموت[3]... لأن الألم الذهني الصرف، أو المعاناة التي تصل إلى حد التعذيب [بحسب قانون التعذيب الفدرالي]، يجب أن يتسبّب في ضررٍ نفسي كبير يستمر لفترة طويلة، يستمر أشهراً أو حتى سنوات». صدرت مذكرة أخرى بتوقيع بايبي، أعطت تبريراً قانونياً[4] لاستخدام سلسلة محددة من «تقنيات الاستجواب المعزّزة» بما في ذلك الإحساس بالاختناق أو الغرق. قال رودريغز الذي يعمل في وكالة الاستخبارات المركزية، والذي كان ينسق عمليات استجواب الأسرى في المواقع السرية: «لن يكون هناك أي محظورات[5] شعرت في شهر آب/أغسطس من العام ٢٠٠٢ بأنني أمتلك كل الصلاحيات التي أحتاجها، وكل المصادقات التي أحتاجها. كان الجو

(١) Senate Committee on Armed Services, Inquiry into the Treatment of Detainees, p. 31.

(٢) Peter Finn and Joby Warrick, "2002 Document Referred to Extreme Duress as 'Torture,' Warned of Techniques' Unreliability," *Washington Post*, April 25, 2009.

(٣) U.S. Department of Justice Office of Legal Counsel, Office of the Assistant Attorney General, "Memo for Alberto R. Gonzales, Counsel to the President; Re: Standards for Conduct for Interrogation under 18 USC, sections 2340-2340 A," August 1, 2002.

(٤) U.S. Department of Justice Office of Legal Counsel, Office of the Assistant Attorney General, "Memorandum for John Rizzo, Acting General Counsel of the Central Intelligence Agency," August 1, 2002.

(٥) نسخة مصورة، "Hard Measures"، مقابلة أجرتها ليزلي ستال.

(*) فيلم أميركي أنتج عام ١٩٦٢ وفحواه أن الشيوعيين يقومون بغسل دماغ أحد أسرى الحرب الكورية السابقين كي يغتال الشخصيات السياسية

في البلاد مختلفاً. أراد الجميع حماية أرواح الأميركيين». أضاف رودريغز: «وصلنا إلى حدود المشروعية. وصلنا إلى آخر الحدود، لكن ذلك كان من ضمن الحدود القانونية».

تلقى زعماء الكونغرس تقارير في شهر أيلول/سبتمبر من العام ٢٠٠٢، حول تقنيات الاستجواب المحددة[١] هذه. قال بعض النواب الديمقراطيين، بمن فيهم النائبة نانسي بيلوسي، فيما بعد بأنهم لم يتلقوا[٢] أي تقارير حول استخدام الإحساس بالاختناق والغرق waterboarding. لكن المسؤولة في وكالة الاستخبارات المركزية، وزملاءها من الجمهوريين ادّعوا عكس ذلك[٣]، وأضافوا أن أحداً من زعماء مجلس النواب، أو مجلس الشيوخ، من الذين تلقوا تقريراً عن هذه الطريقة، لم يثِر أي اعتراض عليها. أوضحت بيلوسي فيما بعد أنه في ذلك الوقت تلقت تقريراً عن أسلوب الإحساس بالغرق والاختناق، لكن التقرير لم يشمل استخدامها الفعلي في التحقيقات. لكن مهما كان من أمر الحقيقة فإن برنامج التعذيب كان مطبقاً بالسرعة القصوى، وبالنسبة إلى البيت الابيض حظيت هذه الطريقة بدعم الحكومة الأميركية. قالت نانسي: «بدلاً من استيعاب هؤلاء النشطاء [أفراد القاعدة] وجلبهم إلى جانبنا، عمدنا إلى استخدام الطرق الواردة في SERE، والتي هي الطرق التي يستخدمها الأعداء. لكن أخذ هؤلاء، وتحويلهم، ثم نقلهم إلى خارج حدود السلامة... من شأنه خرق النسيج الأخلاقي لأي شخصٍ يرفع يده ليُقسم اليمين لمساندة دستور الولايات المتحدة وحمايته».

لكن بعد مرور أعوام على تشييد المواقع السرية، وتنقّل عشرات السجناء فيما بينها، جمعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر شهادات من أربعة عشر سجيناً من الذين بقوا على قيد الحياة. اختُطف[٤] بعض هؤلاء في تايلاندا، وآخرون في دبي، أو جيبوتي. لكن معظمهم نُقل إلى باكستان. وصف تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر ماذا سيحدث ما إن تُمسك القوات الأميركية بأسير:

---

(١) Joby Warrick and Dan Egan, “Hill Briefed on Waterboarding in 2002,” *Washington* Post, December 9, 2007.

(٢) Paul Kane, “Pelosi Denies Knowing Interrogation Techniques Were Used,” Capitol Briefing (blog), *Washington Post*, April 23 2009, http://voices.washingtonpost.com/capitol-briefing/2009/04/pelosi_denies_knowing_interrog.html. لكن بسبب الضغوط المستمرة للرأي العام فإن بيلوسي اعترفت لاحقاً بأن مساعداً أخبرها بعد مغادرتها اجتماع لجنة الاستخبارات عن استخداماتها. انظر: Deirdre Walsh, “Source: Aide told Pelosi Waterboarding Had Been Used,” CNN.com, May 12, 2009.

(٣) Warrick and Egan, “Hill Briefed on Waterboarding in 2002.”

(٤) International Committee of the Red Cross, “ICRC Report on the Treatment of Fourteen ‘High Value Detainees’ in CIA Custody,” February 2007. إن وصف المعاملة غير الإنسانية للمحتجزين في الولايات المتحدة مأخوذ من تقرير الصليب الأحمر.

تؤخذ صورة للمعتقل مرتدياً ثيابه ثم من دون هذه الثياب قبل نقله وأثناء نقله وبعده، يُجرى بعد ذلك فحصٌ للمؤخرة. زعم بعض المعتقلين كذلك أن تحميلة (من النوع الذي لم يعرفه سابقاً بعض المعتقلين ولا عرفوا تأثيراً مشابهاً لها) قد استُخدمت في ذلك الوقت.

كان المعتقل يُجبر كذلك على ارتداء حفاظة وزي رياضي، كما أن سماعات كانت توضع في أذنيه حيث كانت الموسيقا تبث من خلالها في بعض الأحيان. كانت تُعصب عينا المعتقل بقطعة قماش تلفّ حول رأسه، كما يُجبر على وضع نظارات سوداء. يُضاف إلى ذلك أن بعض المعتقلين زعم أن قطناً كان يوضع فوق أعينهم قبل وضع العصابة على أعينهم ووضع النظارات...

كانت يدا المعتقل ورجلاه تقيّد بالأصفاد ثم يُنقل إلى المطار براً قبل أن يتم تحميله في طائرة. كان المعتقل يُنقل عادة في وضعية الجلوس المائل بينما تكون يداه مقيدتين من الأمام. كانت هذه الرحلة تستغرق أحياناً ما بين ساعة من الزمن، وما يزيد على أربعٍ وعشرين ساعة. لم يكن يُسمح للمعتقل بالذهاب إلى المرحاض، وهكذا كان يضطر إلى التبوّل وقضاء حاجته في حفاظته.

أوردت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن بعض الأسرى كانوا يُنقلون بين مواقع سرية عدّة خلال فترة تزيد عن ثلاث سنوات، وحيث كانوا يبقون في «احتجازٍ انفرادي متواصل ومن دون أي تواصل مع الآخرين. لم يكن المعتقل يعرف مكان احتجازه، ولم يكن يتصل مع أحد غير المحقّقين الذين يقومون باستجوابه، أو مع الحراس». كان الأميركيون الذين يقومون بحراسة المعتقلين يضعون أقنعة على وجوههم. يُضاف إلى ذلك أنه لم يكن يُسمح للأسرى بإجراء مكالماتٍ هاتفية، أو كتابة رسائل، لإبلاغ عائلاتهم بأنهم محتجزون. كان المعتقلون يختفون بكل بساطة.

كان بعض المحتجزين يوضعون خلال فترة سجنهم في صناديق، ويُجبرون على البقاء عراة لفتراتٍ طويلة تمتد أحياناً لأشهرٍ عدة. كان يُجبر بعض هؤلاء على الوقوف لأيامٍ متواصلة عديدة في وضع «وقوفٍ مجهِد»، مع إبقاء أذرعهم ممدودة ومقيدة فوق رؤوسهم». ولم يكن يُسمح للمعتقل خلال فترة التعذيب هذه باستخدام المرحاض، وكان يُجبَر على «قضاء حاجته والتبول على نفسه». كان الضرب والركل من الأمور المعتادة، وكذلك كانت عادة وضع طوقٍ حول رقبة الأسير، واستخدامها لصدمه على الجدران، أو جرّه عبر الممرات. كانت الموسيقا الصاخبة تُستخدم أحياناً لحرمان المعتقل من النوم، وكذلك كان التلاعب بدرجة حرارة الغرفة. أما إذا اعتُبر الأسير متعاوناً مع التحقيق فكان يُعطى بعض الملابس ليرتديها. لكن إذا اعتُبر المعتقل غير متعاون، فكان يُجبر على التعرّي. استُخدمت كذلك طرق التلاعب بالوجبات الغذائية ـ كان

الأسرى يتلقون وجباتٍ تعتمد على السوائل فقط ولأسابيع في بعض الأحيان. أبلغ ثلاثة أسرى اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأنهم تعرّضوا للإحساس بالاختناق والغرق. يُضاف إلى ذلك أن بعضهم نُقل إلى عشرة مواقع مختلفة[1] أثناء فترة اعتقالهم. وصرّح أحد المعتقلين، الذي أُسر في وقتٍ مبكرٍ من الحرب على الإرهاب، أمام اللجنة الدولية للصليب الأحمر: «قيل لي خلال هذه الفترة إنني أحد أوائل الذين يتعرضون لوسائل التحقيق هذه، وهكذا فإنه لا وجود لقواعد تطبّق في هذه الحالة. شعرت بأنهم يقومون بتجربة[2] ويحاولون تطبيق وسائل لاستخدامها لاحقاً على أشخاصٍ آخرين».

عبّر رامسفيلد عن عدم رضاه من وكالة الاستخبارات المركزية التي تدير التحقيقات، وذلك بينما كانت الوكالة تطبق الوسائل الواردة في برنامج SERE على عددٍ آخر من المعتقلين. أنشأت القيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC فريق عمل بهدف وضع خطط لدورٍ محتمل لأفرادها في تلك التحقيقات مع «مقاتلين خطرين خارجين على القانون»[3].كانت وكالة الاستخبارات المركزية ترسل تقارير إلى البيت الأبيض[4] ـ وعلى الأخص إلى مكتب تشيني ـ حول التقدم الذي تحرزه مع استخدام وسائل SERE في مواقعها السرية، لكن JSOC تمكنت من تقديم مرونة أكبر مع قدرٍ أقلّ بكثير من المراقبة. حثّ البيت الأبيض العاملين في JSOC على المشاركة في برنامج استجواب موازٍ يُعرف باسمه الرمزي غير السري كوبر غرين[5] (الأخضر النحاسي). أما دوائر JSOC الداخلية فكان البرنامج فيها يُعرف باسم ماتش بوكس٣ (علبة الثقاب). كان من المقرر أن يكون الاستجواب هو أهم وسائل ذلك البرنامج، لكن تشيني ورامسفيلد فكّرا بخططٍ أوسع بكثير تتعلق بطريقة جديدة وغير خاضعة للإشراف لشن حربٍ عالمية سرية.

توجد ضمن القوانين الأميركية التي تحكم العمليات العسكرية والاستخباراتية مناطق رمادية. يضع الفصل الخمسون من القانون الأميركي، أو القانون الفدرالي، القواعد والهيكليات اللازمة لعمليات الاستخبارات، بينما يغطي الفصل العاشر العمليات العسكرية. أما القواعد التي تُجرى بموجبها عمليات محددة فتترافق مع متطلباتٍ جدية للاشراف والمحاسبة. إن عبارات مثل

(١) International Committee of the Red Cross, "ICRC Report", p. 6.

(٢) المصدر السابق، ص. ٣١.

(٣) Ambinder and Grady, *The Command*, chap. 3, "Interrogations and Intelligence."

(٤) Greg Miller, "Cheney OK'd Harsh CIA Tactics," *Los Angeles Times, December 16, 2008.*

(٥) Ambinder and Grady, *The Command*, chap. 3, "Interrogations and Intelligence."

عمليات «غير معلنة [أو خفية]» (covert)، و«سرية» (clandestine) تستخدم أحياناً، وكأنها تعني الأمر ذاته. لكن الأمر ليس كذلك. إن عبارة العمل غير المعلن [أو الخفي] هي عبارة قانونية وعَقَدية، وبكلماتٍ أخرى تشير إلى أنشطة يُراد أن يبقى الإشراف عليها سرياً. كان المقصود من هذه الأنشطة إعطاء الولايات المتحدة «ستاراً مقنعاً». تُعتبر عمليات كهذه في منتهى الخطورة - ليس فقط بالنسبة إلى أخطارها العملانية، بل لأنها تورط عملاء أميركيين سريين في عمليات داخل حدود دولة مستقلة من دون إخطار حكومة ذلك البلد. أما إذا انكشفت العملية، أو أُحبطت، فإن إمكانية حدوث فضيحة هي واقعية جداً. إن التعريف القانوني للعمل غير المعلن(١) [السري]، وبحسب الفصل الخمسين هو: «نشاط، أو أنشطة، حكومة الولايات المتحدة الأميركية، والذي يهدف، أو تهدف، إلى التأثير في الأوضاع السياسية، والاقتصادية، أو العسكرية في الخارج، وحيث يكون المقصود أن لا يكون دور حكومة الولايات المتحدة ظاهراً، أو معترفاً به علناً». يتطلب العمل غير المعلن صدور تبليغ رئاسي، وكذلك يتوجّب على البيت الأبيض إعلام لجان الاستخبارات في مجلسَي النواب والشيوخ بمحتوى هذه الأنشطة. يتعيّن كذلك إصدار هذا التبليغ قبل القيام بهذا النشاط غير المعلن إلا إذا طرأت «ظروف استثنائية». وُضعت متطلبات إبلاغ الكونغرس بهدف منع وقوع فضائح(٢) مثل غزو خليج الخنازير في كوبا، وكذلك فضيحة إيران كونترا. كان تشيني ورامسفيلد يدعمان تلك العمليات بكل حماسة، وبالرغم من تأسفهما، من دون شك، لأن إيران - كونترا أصبحت علنية وأثارت ضجة كبيرة، إلا أنهما لم يعتبرا أن العملية بحد ذاتها فضيحة بل اعتبراها نموذجاً لكيفية تنفيذ الولايات المتحدة لأعمالها السرية.

تعرّف المبادئ العسكرية نوعاً آخر من الأنشطة، «العمليات السرّية»(٣)، والتي تكون نقطة السرية فيها حماية سلامة المهمة، وليس إخفاء راعي هذه المهمة، أي الحكومة الأميركية. يُمكن للجيش تنفيذ عمليات غير علنية وسرية في الوقت ذاته، لكن هذا النوع من العمليات نادر جداً. لا تتطلب العمليات السرية، وبخلاف الأنشطة غير العلنية، تبليغاً رئاسياً إذا كانت «أعمال العنف المستقبلية متوقعة» في البلد الذي تجري فيه. يُضاف إلى ذلك أنه من غير المطلوب من الإدارة

(١) Title 50 US Code, Section 413b, "Presidential Approval and Reporting of Covert Actions."

(٢) Richard A. Best Jr., "Covert Action: Legislative Background and Possible Policy Questions," Congressional Research Service, December 27, 2011.

(٣) Joint Publication 1-02, DOD Dictionary of Military and Associated Terms, November 8, 2010 (As Amended Through November 15, 2012).

رفع تقرير عن العملية إلى الكونغرس. يجري تعريف عملياتٍ كهذه على أنها «أنشطة عسكرية تقليدية»[١] كما أنها لا تقدّم إلى لجان الاستخبارات فرصة الإشراف المباشر[٢] عليها. لا يفرض القانون الأميركي على الجيش الكشف عن الأعمال المحدّدة لعملية ما، لكن الدور الأميركي في «عملية شاملة» يجب أن يكون «ظاهراً»، أو «معروفاً»، في النهاية.

كانت الولايات المتحدة تخوض حرباً، وكان العالم ميدان قتال بالنسبة إلى رامسفيلد وتشيني. يعني ذلك أن أعمال العنف كانت «متوقّعة» في كل بلدٍ على وجه الكرة الأرضية، وهو الأمر الذي يستدعي عشرات، إن لم يكن مئات، من «الأنشطة العسكرية التقليدية» في كل أنحاء العالم. أدرك تشيني ورامسفيلد أن استخدام JSOC ـ وهي قوة للعمليات السرية تشمل أنشطتها، نظرياً، الفصل العاشر والفصل الخمسين ـ يعني أن بإمكانهما استخدام الحيّز الذي يفصل الجيش الأميركي عن قانون الاستخبارات. يمكننا تصنيف عدد كبير من عمليات JSOC، وبحسب العقيدة العسكرية، بأنها «تمهيد أرض المعركة»[٣]، وهي العبارة التي تعرّفها قيادة العمليات الخاصة الأميركية بأنها «عبارة شاملة لكل الأنشطة التي تجري قبل يوم المعركة الفاصلة، وساعة الصفر، والهادفة إلى تخطيط العمليات العسكرية التالية المحتملة والتحضير لها... وذلك في مناطق الاشتباك المحتملة، وكذلك التدرّب للعمليات العسكرية التالية، والتحضير لها». يُمكن تنفيذ أنشطةٍ كهذه على أساس أنها عمليات القوات المتقدمة AFOs، وهي عمليات عسكرية تنفذها قوات تسبق عناصر القتال الرئيسة إلى منطقة العمليات، وذلك للتحضير للعمليات التالية. يمكن تنفيذ عمليات AFOs، وبشكلٍ يختلف عن عمليات وكالة الاستخبارات المركزية في إمكانية إجرائها مع أقل قدرٍ ممكن من الرقابة الخارجية ـ وذلك

---

(١) Joint Explanatory Statement of the Committee of Conferencc, H.R. 1455, July 25, 1991. «يرغب المؤتمرون في أن تشمل عبارة «الأنشطة العسكرية التقليدية» أنشطة العسكريين التي هي تحت توجيه وتحكّم القائد العسكري للولايات المتحدة (سواء أكانت رعاية الولايات المتحدة لهذه الأنشطة ظاهرة، أو سوف تُعلن في وقت لاحق) والتي تسبق أعمال العنف التي هي إما متوقعة (أي أن سلطات القيادة القومية أعطت المصادقة على الأنشطة و/ أو التخطيط العملاني للأعمال القتالية) بحيث تشمل القوات العسكرية الأميركية، وإما حيث تنخرط القوات العسكرية الأميركية فعلاً في هذه الأعمال، وكذلك حيث يكون واقع دور الولايات المتحدة في العملية الكاملة ظاهراً، أو سوف يُعترف به علناً. ينوي المؤتمرون بهذا الخصوص رسم خط ما بين الأنشطة التي هي، تحت توجيه وسيطرة القائد العسكري أو ليس كذلك. أما الأنشطة التي لا تقع تحت توجيه القائد العسكري وسيطرته فيجب ألّا تُعتبر أنشطة عسكرية تقليدية».

(٢) Seymour M. Hersh, "Preparing the Battlefield; The Bush Administration Steps Up Its Secret Moves Against Iran," *New Yorker*, July 7, 2008.

(٣) Michael Respass, "Combating Terrorism with Preparation of the Battlespace," Strategy Research Project, US Army War College, July 4, 2003.

لمدةٍ طويلة من الزمن ـ وقبل أعمال القتال «العلنية»، أو تمهيداً «لوضعٍ طارئ» قد يحدث أو لا يحدث.

اعتبرت لجان الكونغرس المكلفة بشؤون الاستخبارات هذا المنطق محاولةً لتجنب قوانين الإشراف[١] على العمليات والإبلاغ عنها، وقالت إن وزارة الدفاع أرادت زيادة قدراتها الاستخباراتية الهائلة في الخارج، وذلك بحجة التخطيط العملاني للمعارك العسكرية التالية، ومن دون إعطاء لجان الكونغرس حقها في الإشراف.

لكن الذي زاد الطين بلّة في هذه التعقيدات البيروقراطية الغامضة في القانون الأميركي هو واقع أن لجان القوات المسلحة أجازت تمويل هذه العمليات، كما أن لجان الاستخبارات احتفظت بسلطة تحديد ما يشكّل عملاً غير معلن. تصادمت هذه اللجان كثيراً على هذا الموضوع بالذات، كما دافع كل طرفٍ عن صلاحياته، وهو الأمر الذي ترك مجالاً كبيراً لإساءة الاستخدام المحتملة، ولاستغلال الثغرات، أو المناطق الرمادية، في القوانين.

لكن بالرغم من أنه يُفترض أن تكون وكالة الاستخبارات المركزية هي الوكالة الرئيسة التي تقوم بالأنشطة السرية، إلا أن سلطة القيادة القومية ـ التي تتألف من الرئيس ورامسفيلد ـ يمكنها أن تختار استخدام الصلاحيات التي يمنحها الفصل الخمسون لمؤسساتٍ غير وكالة الاستخبارات المركزية، وذلك عن طريق تفويض وكالة الاستخبارات المركزية استخدام الموجودات العسكرية[٢] في عملياتها. استُخدمت JSOC، على سبيل المثال، في أنشطةٍ سرية، ولكي تعمل في مناطق مضطربة سياسياً ومن دون إثارة تردّدات على صعيد القانون الدولي، أو للتحايل على سلطة الكونغرس في إعلان الحرب. لا تتطلّب العمليات التي تجري تحت الفصل الخمسين، والتي تهدف إلى «تمهيد أرض المعركة»، سوى القليل جداً من الإبلاغ عنها. لكن بفضل قرار الكونغرس الذي يجيز القيام بحربٍ عالمية، تستطيع سلطة القيادة القومية استخدام صلاحياتها لتوجيه العمليات العسكرية من دون الاضطرار إلى تصنيف هذه العمليات بأنها أنشطة سرية. كان هذا المجال رمادياً على الدوام ومفتوحاً للاستغلال. كان ذلك وضعاً مغرياً بالنسبة إلى تشيني ورامسفيلد وفريقيهما أثناء تخطيطهما «الخطوات التالية».

وضع رامسفيلد خططاً رئيسة للعمليا ت الخاصة، إلا أنها لم تشمل إشراف وكالة الاستخبارات المركزية، أو تدخّلها. فتح ترك كوفر بلاك لمنصبه الباب أمام رامسفيلد لفرض سيطرة أكبر على

---

(١) Intelligence Authorization Act for Fiscal Year 2010, H.R. Rep. No. 111-186 (2009) (accompanying H.R. 2701).

(٢) 50 United States Code, Section 413b, "Presidential Approval and Reporting of Covert Actions."

الحروب السرية. لم يقتصر الأمر على رغبة رامسفيلد في إبعاد وكالة الاستخبارات المركزية، والكونغرس عن المعادلة، بل أراد كذلك إبعاد البيروقراطيات العسكرية التقليدية وكبار الضباط، والذين اعتبر أنهم أصبحوا أكثر ميلاً إلى الهدوء، وأبعد عن استخدام المدافع. كتب رامسفيلد في مذكرة داخلية طرح فيها رؤيته لوحدات قوات العمليات الخاصة، والهادفة إلى البدء في تنفيذ عمليات على الصعيد الدولي: «إن أسوأ طريقة لتنظيم حملة مطاردة[1]... هي في تخطيطها في البنتاغون... يتعيّن علينا تقبّل المخاطر التي تترافق مع وجود أقل لقواتنا». أرسل رامسفيلد في ٢٢ تموز/يوليو ٢٠٠٢، توجيهاً سرياً إلى الجنرال تشارلز هولاند، وهو قائد SOCOM، وضع فيها تصوراً «لحملة مطاردة» غير مركزية تتجاوز هيكلية القيادة العسكرية التقليدية، بحيث يكون المشاركون فيها أشبه ما يكون بفريقٍ خاص. أمر رامسفيلد هولاند «رسم خطة» للتعامل مع القاعدة والمجموعات المرتبطة بها. وشرح رامسفيلد أن نجاح هذه الخطة يتطلب «تجاوز» بيروقراطية البنتاغون، وتجهيز أوامر الانتشار «في دقائق وساعات، وليس في أيام وأسابيع». أضاف رامسفيلد: «الهدف هو القبض على الإرهابيين بهدف استجوابهم، أو قتلهم إذا اضطر الأمر، وليس الاكتفاء بإلقاء القبض عليهم بحسب إجراءات تطبيق القوانين المعتادة». قال لورنس ولكرسون، وهو عقيد متقاعد خدم ثلاثين سنة في الجيش، إن هولاند «لم يتجاوب بالسرعة ذاتها، وبالطريقة الحاسمة ذاتها التي توقّعها المسؤولون في واشنطن، أي رامسفيلد وتشيني». عاد ذلك الجنرال بخطةٍ تستغرق خمس سنوات[2] عندما أراد رامسفيلد عملاً فورياً.

لكن ما إن ضغط رامسفيلد وتشيني كي تبدأ العمليات الخاصة بالضرب دولياً حتى بدأ كبار القادة العسكريين بالتعبير عن قلقهم من أن تكون تلك الخطط تتجاوز في إيقاعها قدرات الجيش[3] لتجميع المعلومات الاستخبارية والاستفادة منها. اكتشفت بعض فرق JSOC العاملة في أفغانستان أنها عالقة في معارك مع فرقٍ أخرى تابعة لـJSOC، وبالرغم من أن هذه الفرق قتلت عدداً هائلاً من الأفغان والمحاربين الأجانب، إلا أن هويات القتلى لم تكن واضحة على الدوام. تمثلت إحدى المشكلات المهمة في عدم وجود معلوماتٍ استخباراتية موثوقة. لكن بينما كانت وكالة الاستخبارات المركزية تتولى زمام القيادة في مطاردة الأهداف ذات الخطورة العالية HVT،

(١) Seymour M. Hersh, "Manhunt: The Bush Administration's New Strategy in the War Against Terrorism," *New Yorker*, December 23, 2002.

(٢) Rowan Scarborough, "Billions Needed to Fight al Qaeda; General Requests More Troops, Too," *Washington Times*, September 24, 2002.

(٣) Eric Schmitt and Thom Shanker, "Ranks and Growing Pains in Taking Key Antiterror Role," *New York Times*, August 2, 2004.

كان رامسفيلد في هذا الوقت يدفع رجال JSOC كي يأتوه بنتائج واضحة. لكنهم كانوا يطاردون الأشباح في غياب معلومات استخباراتية موثوقة(١).

أما عندما اقترح رامسفيلد تعزيز قوات JSOC بحيث تنشط على الصعيد العالمي اعترض اللواء هولاند وأبلغ رامسفيلد بأنه قلقٌ بسبب غياب «المعلومات الاستخباراتية المفيدة» في المناطق المستهدفة المقترحة. صرّح أحد كبار القادة العسكريين أن «المعلومات الاستخباراتية لم تكن بالجودة الكافية(٢) التي تسمح لنا بالقيام بحملةٍ كهذه». قيل عندها إن رامسفيلد ومساعديه سخروا من القادة العسكريين، وعلى الأخص من اللواء هولاند بسبب ما اعتبروه حذراً مفرطاً. قال أحد مستشاري البنتاغون من الذين عملوا مع رامسفيلد في ذلك الوقت الصحافي سايمور هيرش إن رامسفيلد وفريقه كانا مقتنعين بأنه «يوجد عدد قليل من كبار الضباط من الذين يحملون أربع نجوم من الذين يتحمسون لقيادة العمليات الخاصة»، وأننا بحاجة إلى مزيد من «الجنرالات المقاتلين»(٣)، كما أننا بحاجة إلى «إعادة تقويم» ضباط الجيش الذين ظهروا خلال سنوات كلينتون.

كان رامسفيلد معجباً بالجنرال واين داوننغ الذي استُدعي من التقاعد بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ليعمل بصفة نائب مستشار الأمن القومي، ولكي ينسّق مع الحملة الأميركية التي تستهدف الشبكات الإرهابية و«الذين يدعمونها»(٤). لكن بالرغم من أنه كان تقنياً يقدم تقاريره إلى مستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس، إلا أنه كان يدعم JSOC داخل البيت الأبيض. ضغط داوننغ لعودة قيادة العمليات الخاصة المشتركة إلى جذورها في كونها قوة قابلية الرؤية الأكثر سواداً/الأكثر انخفاضاً التي تستخدم وضعية استباقية ذات إمكانات تحديد وتعديل في العمليات المتواصلة». بدأ داوننغ الضغط كي تتحضّر قوات العمليات الخاصة «لمعارك مستقبلية سرية وغير مباشرة GWOT في البلاد التي لا نخوض معها حرباً»، وكذلك لتنفيذ عمليات «في مناطق عديدة، وحساسة، لا يُسمح لنا بدخولها». أوصى كذلك بأن تكون JSOC

---

(١) Hersh, "Manhunt."

(٢) Eric Schmitt and Thom Shanker, Counterstrike: *The Untold Story of America's Secret Campaign Against Al Qaeda* (New York: Times Books, 2011).

(٣) "Manhunt."

(٤) "Fact Sheet on New Counter-Terrorism and Cyberspace Positions; National Director and Deputy National Security Advisor for Combating Terrorism General Wayne Downing (U.S. Army Ret.)," Office of the Press Secretary, October 9, 2001, http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2001/10/20011009.html.

تحت إمرة وزير الدفاع مباشرة، وأن لا تنفذ عملياتها من خلال سلسلة القيادة التقليدية.

لكن الواقع هو أن JSOC قد تحررت بالفعل. اتبع داوننغ الأقنية الرسمية، إلا أن ولكرسون قال إن رامسفيلد وتشيني «قد تجاوزا بالفعل قيادة القوات الخاصة[1] ومضيا مباشرة إلى فورت براغ وبدآ بإعطاء التوجيهات حول أنشطة قوة العمليات الخاصة إلى القيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC، والتي كانت بمعظمها أوامر لعملٍ مباشر، وكانت بإمرة مكتب نائب الرئيس مباشرة». أُعفي هولاند في غضون أشهرٍ من الزمن من منصبه في SOCOM.

كان ذلك بداية ما سوف يصبح بعد ذلك مشروعاً لسنوات عدة، والذي أطلقه رامسفيلد وتشيني لفصل وحدة النخبة الصغيرة والحاسمة هذه عن سلسلة القيادة الأوسع، وتحويلها إلى آلة قتلٍ عالمية. امتلك الرجلان قبل هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر خططاً كبيرة تتعلق ب JSOC، لكن الهجمات الإرهابية أعطتهما الحجة التي يحتاجانها لكسب حربهما ضد الإشراف على النخبة هذه التي تتمتع بالقدرة على الحسم.

قال ولكرسون: «إن ما كنت أشهده هو تطور ما رأيته لاحقاً في العراق وأفغانستان، أي حيث تتحرك القوات الخاصة في الميدانين من دون قائدٍ تقليدي يعرف ما تفعله هذه القوات. إن هذا خطرٌ جداً[2]، لأن أنواعاً عديدة من الفوضى تظهر في تلك الحالة، ولا تستطيع أن تسأل القائد الميداني عما يفعله». قال لي ولكرسون إنه عندما عمل في إدارة بوش، «كانت JSOC تعمل وكأنها امتداد [للإدارة] وما يريده الفرع التنفيذي من السلطة. كنا نتلقى شيئاً مثل: تشيني ورامسفيلد يريدان ذلك. كان الأمر أشبه بإعطاء ضوءٍ أخضر: «إذا أردتما أن تفعلا ذلك، فافعلاه». كان ذلك مقلقاً جداً بالنسبة لي كجندي تقليدي».

لم يكن هناك ود متبادل بين وكالة الاستخبارات الأميركية من جهة، ورامسفيلد وتشيني من جهةٍ أخرى حول لعبة الاستخبارات الناشئة في حرب العراق. لم يكن الرجلان يثقان بمحلّلي وكالة الاستخبارات المركزية لتزويدهما بالمعلومات الاستخباراتية المطلوبة للضرب في وقتٍ مبكر، وعالمياً في أحيان كثيرة. اعتبر رامسفيلد أن العمليات الخاصة تحتاج إلى عملية استخبارات خاصة بها، وبحيث تكون مركزة على الأخص على حملة قتل الإرهابيين، أو إلقاء القبض عليهم في مختلف أنحاء العالم. سبق لقوات JSOC أن عملت عن قرب في عملية استخبارات الإشارات الشهيرة، أنشطة دعم الاستخبارات، والتي تُعرف ببساطة باسم الأنشطة. تخصّصت الوحدة التي

(١) مقابلة المؤلف مع العقيد لورنس ولكرسون [متقاعد]، أيار/مايو، ٢٠١١.

(٢) المصدر نفسه.

تُعرف باسم غراي فوكس[1] (الثعلب الرمادي) في عمليات المراقبة والاعتراض الإلكترونية العملانية. لكن رامسفيلد أراد كذلك هيئة تحاكي قدرات[2] وكالة الاستخبارات المركزية ـ أي هيئة تتأسّس على الاستخبارات البشرية، والتي تُعرف في عالم الاستخبارات باسم HUMINT. أوصت لجنة كانت برئاسة مستشار الأمن القومي السابق برنت سكوكروفت في ربيع العام ٢٠٠٢، بأن تُنقل وكالة الأمن القومي، ومكتب الاستطلاع القومي National Reconnaissance Office، والوكالة القومية للتصوير والتخطيط National Imagery and Mapping Agency، من إدارة البنتاغون إلى وكالة الاستخبارات الأميركية[3]. رفض رامسفيلد هذا الأمر بقوة، ونَقل الاستخبارات الأميركية في اتجاهٍ معاكسٍ تماماً.

أُطلق مشروع الأيقونة[4] في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، لكن تمويل هذا المشروع أتى من أموال البنتاغون التي «أُعيدت برمجتها»، ومن دون إرسال تقارير عنها إلى لجان الاستخبارات في الكونغرس. نُشرت «الفرق السرية الجديدة»[5] التي تألفت من ضباط العمليات، ولغويين، ومحققين، وخبراء تقنيين»، إلى جانب قوات العمليات الخاصة مع تركيزٍ متجدّد على تجميع الاستخبارات البشرية ـ المأخوذة من الاستجوابات الميدانية، والاستطلاع، ومن مصادر الاستخبارات المحلية. بدأ هذا البرنامج السري بالعمل تحت أسماء رمزية سرية لكنه أصبح يُعرف بعد ذلك بفرع الدعم الاستراتيجي[6]، أو SSB. أما في شهر تموز/يوليو من العام ٢٠٠٢، فإن الرئيس بوش نقل مسؤولية غراي فوكس[7] إلى قيادة العمليات الخاصة، وذلك بموجب أمرٍ رئاسي، وهو ما أعطى رامسفيلد سيطرة على قسمٍ كبير من موجودات الاستخبارات الأميركية وأنظمتها. كانت هذه الورشة الجديدة التي تألفت من غراي فوكس الذي ترافق في عمله مع SSB، تقدّم المعلومات الاستخباراتية الفورية إلى قوات العمليات الخاصة، وذلك من أجل استهداف المتشدّدين المشتبه بهم، ومنع حدوث

---

(١) Ambinder and Grady, *The Command*, chap. 8, "The Activity."

(٢) Barton Gellman, "Secret Unit Expands Rumsfeld's Domain; New Espionage Branch Delving into CIA Territory," *Washington Post*, January 23, 2005.

(٣) Linda Robinson, "Moves That Matter; in the *Intelligence Wars, a Pre-emptive Strike by the Pentagon Surprises Many in Congress," US* News and World Report, August 12, 2002.

(٤) Barton Gellman, "Secret Unit Expands Rumsfeld's Domain; New Espionage Branch Delving into CIA Territory," *Washington Post*, January 23, 2005.

(٥) Josh White and Barton Gellman, "Defense Espionage Unit to Work with CIA," *Washington Post*, January 25, 2005; Gellman, "Secret Unit Expands Rumsfeld's Domain."

(٦) Gellman, "Secret Unit Expands Rumsfeld's Domain."

(٧) Seymour M. Hersh, "The Coming Wars," *New Yorker*, January 24, 2005.

هجماتٍ تالية في المستقبل، وكذلك «تحضير ميدان المعركة» للعمليات العسكرية المُحتمَلة. يعني ذلك اختصاراً إطلاق عملية مطاردة على صعيد العالم. لكن إذا كان القصد من وراء ورشة استخبارات دوغ فايث منافسة محلّلي وكالة الاستخبارات المركزية المتفوقين، فإن القصد من SSB كان تجاوز صلاحيات هيكليات الاستخبارات البشرية التابعة للوكالة.

إن أي بلدٍ، سواءً أكان صديقاً للولايات المتحدة أم عدواً لها، سوف يكون هدفاً مشروعاً للعمليات الاستخباراتية. لكن وكالة الاستخبارات المركزية، والسفراء الأميركيين، وحكومات البلدان المعنية، لم يكونوا على علم بهذه العملية. أشارت المذكرات الأولى التي أرسلها رامسفيلد إلى أنه أراد أن تركز عمليات جمع المعلومات الاستخباراتية التي يقوم بها فرع الدعم الاستراتيجي SSB على «بلدان مستهدفة جديدة[1] مثل الصومال، واليمن، وإندونيسيا، والفليبين، وجورجيا». يُضاف إلى ذلك أن SSB قد صُمّم لكي «يعمل من دون أن يُكشف، وأن يكون تحت التحكّم المباشر لوزير الدفاع». حصلت الواشنطن بوست على وثائق داخلية من البنتاغون تدعو إلى إنشاء فرع HUMINT سيكون «مستعداً لتلبية أي مهمة يدعوه إليها وزير الدفاع». كان من المقرر أن تعمل وحدات SSB تحت «غطاءٍ غير رسمي»، وبحيث تستخدم أسماءً وجنسيات مزيّفة في بعض الأحيان، وذلك بهدف تغطية «كامل مجال عمليات المعلومات البشرية». كان ذلك تحدياً مباشراً لوكالة الاستخبارات المركزية، والتي كانت مديرية العمليات التابعة لها، هي الوكالة التقليدية المكلفة بالعمليات السرية، وعلى الأخص عندما تعمل في دولٍ «صديقة» أو بلدان حيث «الحرب التقليدية هي فرضية بعيدة أو غير مُحتمَلة». كانت هناك لغة متعارف عليها في الإرشادات الداخلية حول تعريف SSB لعبارة «تنسيق» بوصفها تعطي الوكالة فترة إخطارٍ من اثنتين وسبعين ساعة قبل البدء بمهمة تجميع المعلومات الاستخباراتية، لكن كان المقصود من SSB تحسين عمل العمليات العسكرية الحاسمة ومجالها بشكلٍ جذري والتي تستهدف المشتبه بهم من الإرهابيين، وبغض النظر عن الأماكن التي يوجدون فيها.

قال فيليب جيرالدي، وهو ضابط في الاستخبارات العسكرية في السي.آي.إيه. «من المؤكد أن تشيني، وكذلك رامسفيلد، وإن بدرجةٍ أقل، كانا ينظران إلى وكالة الاستخبارات المركزية على أنها شقيقة ضعيفة[2]، وأنها غير موثوق بها سياسياً في الأساس. تقرر في الأساس أننا سوف نتبع مسار JSOC (القيادة المشتركة للعمليات الخاصة). لكن مسار JSOC ترافق مع مشاكل بطبيعة

(١) Gellman, “Secret Unit Expands Rumsfeld’s Domain.” التفاصيل التالية حول «وثائق البنتاغون الداخلية» وفرع الدعم الاستراتيجي مأخوذة من الواشنطن بوست.

(٢) مقابلة المؤلف مع فيليب جيرالدي في آذار/مارس ٢٠٠٢.

الحال. وعندما تستخدم الجيش كعامل حسم في بعض الأنشطة، حيث أنك لست في حال حرب مع أحد، وحيث تتورط في إرسال أشخاص إلى مناطق أخرى ذات سيادة، وهكذا فإننا نفتح بذلك كل أنواع المشاكل التي تشكلت وكالات الاستخبارات لكي تتجنّبها». تسمح العمليات السرية للعملاء الأميركيين بتجاهل الاتفاقيات الدولية وبخرق القوانين المحلية للدول الأخرى. لكن القانون الأميركي يفرض على العمليات العسكرية الأميركية أن تراعي القوانين الدولية، وقوانين الحرب، واتفاقيات جنيف بالرغم من أن إدارة بوش لم تنظر إلى الأمر بهذه الطريقة عندما يتعلق الأمر بأوضاع بعض الموقوفين العسكريين.

لكن استخدام قوات العمليات الخاصة الأميركية في هذه الأنشطة يُمكن أن يعني فقدانهم للوضعية التي تمنحهم إياها اتفاقيات جنيف[١]، ويُحتمل اتهامهم بالتجسّس بحيث يمكن تصنيفهم في خانة «المقاتلين غير الشرعيين». قلق النقاد من أن ذلك قد يضع أفراد القوات المسلحة الأميركية في مخاطر أن يُقبض عليهم، وهو الأمر الذي يسمح لمن يلقي القبض عليهم بتجاهل المحظورات التي تفرضها اتفاقيات جنيف على التعذيب، وعلى المعاملة غير الإنسانية مستشهدين بسوابق أميركية.

لكن بالرغم من أن SSB كانت تدار رسمياً[٢] على يد نائب الأميرال لويل جاكوبي، رئيس وكالة الاستخبارات الدفاعية، إلا أن المدير الحقيقي كان ستيفن كامبوني، وهو منظّر سياسي وظّفه رامسفيلد. كان كامبوني من المحافظين الجدد البارزين، وقد أصبح للمرة الأولى ضمن اهتمامات البنتاغون عندما كان مسؤولاً عن مبادرة الدفاع الاستراتيجي[٣] في العام ١٩٩٠ عمل كامبوني فيما بعد في مشاريع خاصة[٤] بطلبٍ من رامسفيلد وبتفويضات من وزارة الدفاع متعلقة بالدفاع الصاروخي والأسلحة المتمركزة في الفضاء. لكن الاستعانة بكامبوني للمساعدة على صوغ برنامج المطاردة الخاص بالعمليات الخاصة، هو أمرٌ كان يجول في ذهن رامسفيلد منذ أن فتحت هجمات

---

(١) Colonel Kathryn Stone, "'All Necessary Means'—Employing CIA Operatives in a Warfighting Role Alongside Special Operations Forces," USAWC Strategy Research Project (U.S. Army War College, 2003).

(٢) Barbara Star "Pentagon Runs Clandestine Intelligence-Gathering Infrastructure," CNN.com, January 24, 2005.

(٣) Kerry Gildea, "Rumsfeld Adviser Brings Precise Analytical Approach to DoD Post," *Defense Daily*, January 31, 2001.

(٤) Official Department of Defense biography, "Dr. Stephen A. Cambone; Under Secretary of Defense for Intelligence," January 13, 2006.

الحادي عشر من أيلول/سبتمبر أبواب جهنم. كان كامبوني، رسمياً، مساعداً خاصاً[1] لرامسفيلد. أما في الواقع فكان الجندي الأول في تطوير نسخة وزارة الدفاع من «الجانب السري».

لكن رامسفيلد سعى بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر إلى انتزاع السيطرة على الحرب العالمية على الإرهاب من وكالة الاستخبارات المركزية، ولذلك قصَدَ كامبوني. أبلغ رامسفيلد موظفيه في إحدى مذكراته الشهيرة بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠١: «إننا نريد التفكير من خلال توصيف العمليات الخاصة على أنها ردّ على الإرهاب العالمي بأمر القيادة العسكرية العليا، لكن العمليات الخاصة تمتلك مركزاً استخباراتياً مشتركاً. يتعيّن على هذه الجهود أن تكون عالمية»[2]. أرسل رامسفيلد في ذلك اليوم مذكرة إلى كامبوني، وكان موضوعها «القدرات»[3]، وطلب منه التفكير في «كيفية تطوير قدرات إضافية غير تقليدية في البنتاغون وعند الجنود، أي مثل العمليات الخاصة، لكن من نوعٍ مختلف. إننا نحتاج إلى مرونة أكبر وتفنّن أوسع». لكن بعد مرور ثلاثة أيام، أي في صباح يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠١، أرسل رامسفيلد مذكرة أخرى إلى كامبوني بموضوع «فرصة»[4]. كتب رامسفيلد قائلاً إنه يريد إعادة تصميم هيكلية القيادة للقوات الأميركية في كل أنحاء العالم، «الآن هو الوقت لإصلاح عالم الاستخبارات، ولإعادة تنظيم قواتنا في أوروبا وآسيا، وذلك لتسريع تحويل الجيش، وللتقليص من تراتبية القيادة، ومن أجل تفعيل الدفاع عن أرض الوطن. يُحتمل أن تكون هناك أمور أخرى يمكننا القيام بها كذلك».

كان من المقرر أن يصبح كامبوني لاعب ظلّ قوياً بحيث يتمكن من الوصول إلى رامسفيلد وفريقه. وكانت إحدى مهامه الرئيسة تنظيم أنشطة العمليات الخاصة التي يُقصد منها قتل، أو إلقاء القبض، على الأشخاص الذين يصنّفهم رامسفيلد والبيت الأبيض على أنهم إرهابيون أو أعداء. قال العقيد لانغ: «كانوا في المزاج ذاته[5] وهو «دعنا نحصل على أكثر الأجهزة تطوراً للاتصالات والتسليح، ودعونا نقوم بهذه العمليات بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة، ودعونا نحصل على بعض

(١) Official Department of Defense biography, "Dr. Stephen A. Cambone; Under Secretary of Defense for Intelligence," January 13, 2006.

(٢) مذكرة مرسلة من دونالد رامسفيلد إلى شخصٍ غير مسمّى "Memorandum 9/23/01," www. rumsfeld.com.

(٣) مذكرة من دونالد رامسفيلد إلى ستيفن كامبوني "Subject: Capabilities," September 23, 2001, www. rumsfeld.com.

(٤) مذكرة من دونالد رامسفيلد إلى ستيفن كامبوني "Subject: Opportunity," September 26, 2001, www. rumsfeld.com.

(٥) مقابلة المؤلف مع العقيد و. باتريك لانغ [المتقاعد]، أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. إن كل التصريحات والمعلومات المنسوبة إلى باتريك لانغ مأخوذة من مقابلات المؤلف.

المعلومات الاستخباراتية الجيدة بالفعل، وبحيث نتمكن من انتقاء أفرادنا، ونحن سوف نقوم بقتلهم». أبلغ رامسفيلد كامبوني: «إننا نحتاج إلى زيادة العدد الإجمالي لقواتنا الخاصة»[1]. بدأ كامبوني في العام ٢٠٠٢ بمراجعة طرق تجميع أكبر عدد ممكن من الرجال المحاربين[2]. وبدأ ذلك مع نقل بعض المهمات التقليدية التي كانت تقوم بها قوات العمليات الخاصة SOF إلى الجيش النظامي. اشتملت هذه المهمات على: تدريب القوات الأجنبية، وتنفيذ مهمات الجسر الجوي، والعمل كقوة ردّ سريعة تكون في خدمة الشخصيات المهمة في أفغانستان. أراد رامسفيلد وكامبوني أن يكون كل رجال قوات العمليات الخاصة جاهزين لعمليات القتل وإلقاء القبض. أما البقية فتُترك إلى الجيش التقليدي.

أصدر رامسفيلد في منتصف العام ٢٠٠٢ أمر تخطيط سري إلى اللواء ريتشارد مايرز، والذي كان رئيس هيئة الأركان المشتركة، وأيّد فيها تغييراً كاسحاً في طريقة عمل القيادة المشتركة للعمليات الخاصة، والقوات الخاصة الأخرى. أراد رامسفيلد الحصول على «مصادقة أولية مسبقة»[3] للعمليات وكذلك صلاحية مطلقة للقادة الميدانيين لتنفيذ المهام.

كانت غاية رامسفيلد هي إعادة تنظيم هيكلية قوات العمليات الخاصة الأميركية، ونسف العوائق بهدف السماح بتنفيذ عمليات سريعة وحاسمة في أنحاء العالم، ومن دون تدخلاتٍ بيروقراطية من أي شخصٍ لا حاجة له أن يعلم بها. كان رامسفيلد مهتماً بوحدات المهمات الخاصة SMUs التابعة للقيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC، وقوة دلتا، والتي كانت تُعرف رسمياً باسم CAG، أو المجموعة القتالية[4]، وSEAL الفريق ٦، وذلك لأنها كانت معتادة على العمل باستقلالية، وحتى في الأيام الماضية، للقادة المحليين الذين كانوا مسؤولين عن كل الجنود العاملين في مناطق مسؤولياتهم. إن وحدات المهمات الخاصة هذه SMU هي التي تؤلف قوة المهمات القومية National Missions Force، وهي التي كان يُسمح لها بالعمل بسرية وعلى نطاق العالم من دون التنسيق مع سلطات القيادة التقليدية. أراد رامسفيلد جعل هذا النموذج ينطبق على كل قوات العمليات الخاصة.

---

(١) مذكرة من دونالد رامسفيلد إلى بول ولفوويتز وستيفن كامبوني، "Subject: Increase Special Forces," January 15, 2002, www.rumsfeld.com.

(٢) مذكرة من ستيفن كامبوني إلى دونالد رامسفيلد، "Subject: Conventional Forces/Special Forces," September 16, 2002, www.rumsfeld.com/library/.

(٣) Rowan Scarborough, Rumsfeld's War: *The Untold Story of America's Anti-Terrorist Commander* (Washington, DC: Regnery, 2004), p. 21.

(٤) Marc Ambinder, "Delta Force Gets a Name Change," TheAtlantic.com, posted October 10, 2010.

أعلن رامسفيلد: «إننا نتخذ هذه الأيام عدداً من الخطوات[١] لتقوية قيادة العمليات الخاصة الأميركية بحيث تتمكن من تقديم مساهمات أكبر في الحرب على الإرهاب. جرى تنظيم قيادة العمليات الخاصة منذ العام ١٩٨٧ بوصفها قيادة مساندة، أي أنها تقدم المحاربين والتجهيزات إلى مختلف القادة القتاليين، والذين يخططون المهمات ويوجهونها». لكن الأمر لم يستمر على هذا النحو. أكد رامسفيلد أنه منذ الآن فصاعداً ستكون SOCOM سيدة نفسها ـ سيكون مقر قيادتها في تامبا، فلوريدا، ومقر قيادة إقليمي، أي «قيادات العمليات الخاصة الميدانية»، وهي التي يمكنها تنظيم الضربات والأعمال المباشرة الأخرى على أساس تدريجي. قال رامسفيلد إن هذا هو أمر ضروري بسبب «طبيعة العدو والحاجة إلى عمليات سريعة وفاعلة تهدف إلى مطاردة شبكات الإرهابيين، والقضاء عليها في جميع أنحاء العالم».

أنشأ رامسفيلد في العام ٢٠٠٣ منصباً جديداً[٢] لكامبوني، وهو المنصب الذي لم يوجد من قبل في هيكلية البنتاغون المدنية، أي وكيل الوزارة لشؤون الاستخبارات. كان يُشار إلى هذا المنصب الجديد داخلياً على أن صاحبه «قيصر الاستخبارات الدفاعية» ـ كما أنه جاء مع صلاحية غير مسبوقة، وذلك لأنه أجبر كل الهيئات الاستخباراتية المستقلة في البنتاغون على رفع تقاريرها مباشرة[٣] إلى كامبوني. شمل ذلك وكالة الاستخبارات الدفاعية، ووكالة الأمن القومي. قال ستيفن آفترغود الذي عمل في اتحاد العلماء الأميركيين إن ذلك المنصب كان جزءاً من السعي إلى «تحويل مركز الثقل[٤] في مجتمع الاستخبارات إلى البنتاغون». لكن ذلك يعني في واقع الأمر أن ٨٥ بالمئة من موازنة الاستخبارات للبلاد بأكملها سوف تكون تحت سيطرة كامبوني، بينما لا تتحكّم وكالة الاستخبارات المركزية في أكثر من ١٢ بالمئة. قال لي أحد المساعدين السابقين لقائد العمليات الخاصة: «لم يكن رامسفيلد رجلاً شريراً[٥]، وهو كان صاحب رؤية، لكنه سمح لأشخاصٍ مثل كامبوني بالتلاعب». قيل كذلك إن قادة الجيش النظامي تعوّدوا على ازدراء كامبوني، كما قال أحد كبار ضباط الجيش في وقت مبكر من تولي كامبوني منصبه: «لو بقيت آخر الرصاصات في مسدسي لكنت قضيتُ على ستيفن كامبوني».

(١) "DoD News Briefing—Secretary Rumsfeld and Gen. Myers," January 7, 2003. نسخة مصورة

(٢) Thomas E. Ricks, "Rumsfeld Stands Tall After Iraq Victory," *Washington Post*, April 20, 2003.

(٣) DoD Directive 5143.01, issued November 23, 2005, "Subject: Under Secretary of Defense for Intelligence (USD(I))," www.fas.org/irp/doddir/dod/d5143_01.pdf.

(٤) Spencer Ackerman, "Rumsfeld's Intelligence Takeover," *New Republic*, June 10, 2004.

(٥) مقابلة أجراها المؤلف مع المساعد السابق لقائد العمليات الخاصة، حزيران/يونيو ٢٠١٢.

كان العماد وليام «جيري» بويكين اليد اليمنى لكامبوني، كما كان أسطورة في عالم العمليات السرية العسكرية. كان بويكين في الأصل عضواً[1] في قوة دلتا، كما خدم في JSOC ووكالة الاستخبارات المركزية كذلك. أمضى الرجل كل حياته المهنية في ظلال السياسة الخارجية الأميركية، كما شارك في عملياتٍ غير معلنة في كافة أنحاء العالم. رأى بويكين أنه: «خلال سنوات الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي رأت قوات العمليات الخاصة فرصاً كبيرة[2] لتثبيت أقدامها على الأرض، ولتحضير ميدان المعركة، ولتهيئة البيئة المناسبة، ولتجميع المعلومات الاستخباراتية»، لكنها لم تتسلّم «سوى موافقات على أقل من ١٠ بالمئة من الفرص التي برزت في ذلك الحين». أكّد كذلك أن هذه الفرص قد «فاتت بسبب عدم الرغبة في خوض مخاطر، وانعدام رؤية وفهم الفوائد من تحضير أرض المعركة مسبقاً. برز كذلك الخوف من العواقب». اعتبر بويكين أن العمليات الأميركية المضادة للإرهاب أصبحت خاضعة لمعايير استخباراتية، تتطلب التأكّد ١٠٠ بالمئة من الهدف، ومن عدم سقوط ضحايا. قال كذلك إنه يرفض عبارة «معلومات استخباراتية مفيدة». وأعلن: «أعطني أفعالاً أعطِك معلوماتٍ استخباراتية».

حذّر بعضهم، بالرغم من كل ذلك، من مخاطر هذا النهج. قالت جينيفر كيبي التي تعمل في معهد بروكنجز إن إدارة القوات الخاصة الأميركية بالطريقة التي يريدها رامسفيلد يُمكن أن تكون شديد الخطورة على السياسة الخارجية الأميركية[3]... إن استخدام قوات العمليات الخاصة كان أسهل بكثير من استخدام وكالة الاستخبارات الأميركية. يبدو كذلك أن هذه الوسيلة راقت رامسفيلد. يعني ذلك أنه يُمكن للعمليات الخاصة، «أن تنفذ عمليات سرية في الخارج من دون أخذ موافقة الحكومات المحلية، ومع قدرٍ قليل من إشراف الكونغرس، أو حتى من دون إشراف، ولا الاضطرار إلى الرجوع إليه. أما إذا نال رامسفيلد ما يريده فإن صقور الإدارة قد يسارعون إلى استخدام القوات الخاصة لمهاجمة الأنظمة الأخرى الموضوعة على قائمة استهداف واشنطن، أو حتى إضعاف تلك الأنظمة».

أما في وزارة الخارجية فإن باول وولكرسون بدآ في ملاحظة مفاعيل هذه العملية الجديدة

---

(١) سيرة الجنرال وليم جي. بويكين (المتقاعد). www.kingdomwarriors.net/about.php. (مقاتلو المملكة) King-dom Warriors منظمة أسسها الجنرال بويكين والدكتور ستيوارت كاي. ويبر.

(٢) مذكرة للتاريخ حضّرتها بوني د. جينكنز، مستشارة اللجنة القومية حول الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة "Interview of Major General William Boykin," November 7, 2003, www.archives.gov/research/9-11/commission-memorandum.html. The following characterizations and quotes from Boykin come from Jenkins's description of the interview.

(٣) Jennifer D. Kibbe, "The Rise of the Shadow Warriors," *Foreign Affairs* 83 (2) (March–April 2004): 102.

والموازية وهي تفلت من أيدي البنتاغون. قال ولكرسون: «كنا في وقتٍ مبكر مما يسمى الحرب العالمية على الإرهاب نواجه أموراً مثل اتصالات السفراء، أو تلقي رسائل بالبريد الإلكتروني منهم، أو حتى رسائل أو برقيات، بحيث كانوا يرون أشخاصاً يحومون حول عواصمهم، والذين كانوا أشخاصاً بيضاً، وبطول ست أقدام، ومن الذكور بعضلاتٍ يبلغ قطرها تسع عشرة بوصة، لكن السفير لم يستغرق وقتاً طويلاً جداً قبل أن يعرف هوية هؤلاء الأشخاص، وسبب وجودهم هناك... اضطررنا في ذلك الوقت إلى الضغط على رامسفيلد لمعرفة ماذا يريده، وسبب إرساله قوات العمليات الخاصة حول العالم ومن دون إبلاغ الفريق الذي يعمل في البلدان المعنية، ومن دون إعلام سفيرنا ورئيس بعثتنا إلى ذلك البلد. ووصل الأمر إلى حد أننا واجهنا حالة قتلٍ في أميركا الجنوبية حيث ثمل أحد رجالنا قليلاً، فسحب سلاحه وقتل سائق سيارة أجرة في ذلك البلد، وهكذا اضطررنا إلى تهريبه من البلاد بسرعة. يُضاف إلى ذلك أنني لست متأكداً من أن رامسفيلد يعرف بأمر بعض العمليات التي كان نائب الرئيس يديرها».

أبلغني كانسترارو، وهو من كبار مسؤولي وكالة الاستخبارات المركزية السابقين: «خرجت الأمور عن السيطرة[1] في عهد نائب الرئيس، حتى أنها مضت بعيداً جداً. وُجِد أشخاص في البنتاغون مع مسؤولية إدارة «عمليات خاصة للعمليات الخاصة»، وهم لا يمرون من خلال سلسلة القيادة المعتادة، كما أنهم لا ينسقون مع وكالة الاستخبارات المركزية، أو وزارة الخارجية، أو أعضاء آخرين في الحكومة الأميركية. كان كل ذلك مبرراً على أساس أن الحادي عشر من أيلول/سبتمبر كان يعني أننا في حرب، وأن هذه الحرب تتطلب إجراءاتٍ خاصة لمواجهتها. لكن الأمر خرج عن السيطرة. كانت هناك أماكن قتل رجالنا فيها أشخاصاً لم يكونوا أهدافاً حقيقية، وذلك لأنهم لم يكونوا على علم، ولم ينسّقوا مع أحد. كانوا على خطأ في ذلك». أضاف: «حدث ذلك مرات كثيرة».

استنتجت اللجنة الدائمة المُنتخَبة من مجلس النواب في نهاية الأمر أن البنتاغون، «أظهر ميلاً[2] إلى تطبيق مبدأ «تحضير ميدان المعركة»، حيث كانت أوهى الإشارات تدل على حدوث عملية عسكرية بعيدة الاحتمال ولو نظرياً في يومٍ من الأيام». رأى بعض ضباط الجيش الذين عملوا في الجيش التقليدي أن التطورات التي يشهدونها داخل البنتاغون كانت نذير شؤم. وقال

(١) مقابلة المؤلف مع فنسنت كانيسترارو، آب/أغسطس ٢٠١٠.

(٢) Intelligence Authorization Act for Fiscal Year 2010, H.R. Rep. No. 111-186 (2009) (accompanying H.R. 2701).

لي العقيد دوغلاس ماك غريغور: «إننا نعرف أن اتفاقيات جنيف رُميت عُرض الحائط[1]، لكنهم فعلو ذلك باكراً جداً». كان ماك غريغور من كبار الضباط البارزين في الجيش والذي قاد معركة الدبابات الشهيرة[2] في حرب الخليج في العام ١٩٩١ كان كذلك من أوائل أعضاء الفريق الذي خطّط المراحل الأولى لحرب العراق في العامين ٢٠٠١، و٢٠٠٢. قال إنه شعر بالقلق لما شاهده داخل وزارة الدفاع، في حين بدأ تشيني ورامسفيلد بتأسيس SSB وJSOC. «أقول لك بصراحة تامة إنني لم أشارك في كل ذلك. لم أرغب في التورط في ذلك، ولم أكن مهتماً بالمشاركة لأنني خشيت من أننا نخرق القوانين في النهاية». «سواء أكانت تلك القوانين هي قوانيننا أم اتفاقيات جنيف، أم «قانون الحرب» كما ندعوه نحن في الجيش. يُمكن للمرء توقّع أن ينهض شخصٌ ما ويقول: «إنني آسف سيدي الوزير، ويا سيد كامبوني، ويا جنرال [لواء] بويكين، لكنكم لا تمتلكون صلاحية تعليق اتفاقية جنيف، وهي الاتفاقية التي صادق عليها مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة». لكننا واجهنا مشكلة أخرى. لا مصلحة لنا أن يقوم مجلس الشيوخ بمحاسبة أي شخص وتطبيق القوانين، وهكذا إذا لم يوجد أي شخص في أي قسم من أقسام السلطة، سواء أكان قضائياً، أم تشريعياً، أم تنفيذياً ـ والذي يكون مهتماً في التمسّك بالقوانين، فإنك تستطيع عند ذلك أن تفعل كثيراً مما تريده. أعتقد أن هذا هو ما حدث في النهاية».

لكن في مكان آخر في الجيش كان هناك ذعرٌ كبير من إمكانية حدوث الكارثة بسبب تكوين هذه السلطة الجديدة التي كوّنها رامسفيلد وتشيني وتلك المغامرة العالمية التي كانا يخططان لها لقوات العمليات الخاصة الأميركية. قالت العقيد كاترين ستون في شهر تموز/يوليو من العام ٢٠٠٣، في تقرير لها رفعته للكلية الحربية للجيش الأميركي: «إذا دخلنا أراضي دولة صديقة[3] بقواتٍ عسكرية تنفيذاً لمهمة عسكرية، فإن ذلك يعني أن الولايات المتحدة قد ارتكبت عملاً حربياً، وحتى لو لم يكن شأننا معها بل مع مقرات الإرهابيين»:

> انتهت معظم دول العالم إلى النظر إلى حروب وكالة الاستخبارات المركزية الفعلية بوصفها طريقة حياة لأن معظم تلك الأنظمة تستفيد من وكالات استخباراتية تماثل وكالة الاستخبارات المركزية، والتي تعمل في بلدانٍ أجنبية، ومن دون أي نفعٍ سياسي يتأتى من إعلان عملٍ من أعمال الحرب، وذلك عند اكتشاف عملٍ سري من دولة أخرى. لكن

---

(١) مقابلة المؤلف مع العقيد دوغلاس ماك غريغور، آب/أغسطس ٢٠١٠ إن كل المعلومات والتصريحات المنسوبة إلى العقيد ماك غريغور مأخوذة من المقابلة التي أجراها المؤلف، إلا إذا ذُكر خلاف ذلك.

(٢) Richard J. Newman, "Renegades Finish Last: A Colonel's Innovative Ideas Don't Sit Well with the Brass," *US News and World Report*, July 20, 1997.

(٣) Stone, "'All Necessary Means.'"

العالم مع ذلك لا يبدو على استعداد لتحمل أن ترمي الولايات المتحدة آلتها العسكرية في أنحاء العالم بطريقة سرية. سيطرح العالم، وعن حق، السؤال التالي: متى ينتهي كل ذلك؟ إذا استخدمت الولايات المتحدة قوات العمليات الخاصة لتنفيذ عملٍ سري ممنوع، فهل تكون الخطوة التالية إطلاق صاروخ توماهوك شبحي، أو حتى ضربة بقذائف موجّهة يتم التلاعب بمصدرها بهدف إخفاء بصمات الولايات المتحدة؟

تبيّن بعد ذلك أن تحليل العقيد ستون وتوقعاتها كان صحيحاً، لكن هذه المخاوف قد طُرحت بعيداً. قال العقيد لانغ: «أعتقد أنه جرى قدر كبير من العمل خلف الأضواء، ولهذا حصلوا على قدرٍ كبير من حرية التحرك. كان الرئيس سلبياً نوعاً ما، لأنه في فترة ولايته الأولى سمح لهم بعمل الكثير من ذلك النوع من العمليات، كما تمكنوا من التصرّف بحسب رؤيتهم للأمور، وهو أمرٌ يشبه كثيراً طريقة الإسرائيليين في التصرّف. يعرف المرء مقولة تشيني الشهيرة، إذا كان لديك شك «واحد بالمئة» فاقتلهم. هذا هو الأمر أساساً، إما أن تلقي القبض عليهم، وإما أن تقتلهم. هذا ما فعلوه منذ زمن طويل».

بدأ رامسفيلد وتشيني في التمهيد لشن حرب عالمية غير خاضعة للمحاسبة، كما أن القيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC كانت سلاحهما الثمين. احتاج الرجلان إلى جنرال شجاعٍ كي يخوض حربهما السرية. ووجد الرجلان ضالّتهما في شخص الجنرال ستانلي ماك كريستال، وهو رانجر(*) في الجيش الأميركي.

(*) من جوّالة الجيش.

٩ المشاغب: ستانلي ماك كريستال

الولايات المتحدة، ١٩٧٤ ـ ٢٠٠٣ العراق، ٢٠٠٣ كان ستانلي ماك كريستال ابناً لأحد الجنرالات[١] في الجيش، كما التحق بأكاديمية وست بوينت[٢] العسكرية في العام ١٩٧٢ قيل إنه اشتُهر هناك بأنه «المشاغب»[٣]. أحب ستانلي الحفلات كثيراً وبدا أنه متحمس للحركة. ونظّم في إحدى الليالي غارة وهمية[٤] مع بعض رفاقه على إحدى الأبنية في حرم الجامعة مستخدمين بنادق حقيقية وجوارب محشوة لتكون مثل القنابل. نجا ماك كريستال من الرصاصات التي أطلقها عليه أحد رجال الأمن في الحرم الجامعي، وما لبث أن تلقى توبيخاً على أعماله. لكن ملفاً مليئاً بالتوبيخات التأديبية لم يقف في طريق ماك كريستال ليصبح آمر كتيبة. تخرّج[٥] الرجل من وست بوينت في العام ١٩٧٦، وأنهى دراسته في معهد القوات الخاصة في فورت براغ في العام ١٩٧٩، كما قاد وحدةً تابعةً للقبعات الخضر من العام ١٩٧٩ وحتى العام ١٩٨٠، بالرغم من أنه لم يشارك أثناء ذلك في مهمات عالية الخطورة نُفّذت خلال وقت مبكر من خدمته العسكرية. قال ماك كريستال: «فاتتني المشاركة في بنما[٦] وغرينادا، وهذا ما أزعجني كثيراً. يتساءل المرء على الدوام عن أفضل طريقة للقيام بواجباته». أما في الأعوام التي تلت تخرج ماك كريستال من وست بوينت فقد تابع نشاطه على مسارين وهو الأمر الذي أكسبه سمعة كونه «محارباً ـ باحثاً». نال ماك كريستال درجة الماجستير في الأمن القومي والدراسات الاستراتيجية من الكلية الحربية البحرية

---

(١) Dexter Filkins, "Stanley McChrystal's Long War," *New York Times Magazine*, October 14, 2009.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) Evan Thomas, "McChrystal's War," *Newsweek*, September 25, 2009.

(٤) Michael Hastings, *The Operators: The Wild and Terrifying Inside Story of America's War in Afghanistan* (New York: Blue Rider Press, 2012), p. 161.

(٥) "Biography of General Stanley McChrystal", Council on Foreign Relations, 2010, www.cfr.org/afghanistan/biography-general-stanley-mcchrystal/p19396. المعلومات المتعلقة بالتحصيل العلمي لماك كريستال ومهماته العسكرية مأخوذة من سيرته الذاتية إلا إذا ذُكر خلاف ذلك.

(٦) Thomas, "Mc- Chrystal's War."

الأميركية، كما نال شهادة ماجستير ثانية في العلاقات الدولية من جامعة سالف ريجينا. ارتقى ماك كريستال في المناصب العسكرية للرانجرز، وخدم مع الوحدات المحمولة جواً، وخدم كذلك في صفوف القوات الخاصة.

تسلّم ماك كريستال في العام ١٩٨٦ قيادة الكتيبة الثالثة الفوج ٧٥ في الرانجرز، فأحدث تغييراً جذرياً[١] في أنظمة التدريب، وحدّث التكنولوجيا المتاحة لجنودها، كما سرّع إيقاع التدريبات الجسدية للعمليات الليلية. أما أول عملٍ معروف قام به ماك كريستال فكان مع فريق JSOC أثناء التحضيرات التي أدت إلى حرب الخليج في العام ١٩٩١، أي عندما عمل بوصفه الضابط الميداني للقوات الخاصة التابعة للجيش في إطار عمليتَي درع الصحراء وعاصفة الصحراء. لكن أثناء عمل ماك كريستال في الخليج للمساعدة في تنسيق العمليات الخاصة، أمضى فترة الحرب في المملكة العربية السعودية وفي فورت براغ. اعترف ماك كريستال بأنه في الفترة التي دخل فيها عالم العمليات السرية فإنه: «لم يطلق الرصاص[٢] على أي شخص»، بل ركّز بدلاً من ذلك على تخطيط المهام العسكرية وتنفيذها، وتطوير مهارات القيادة، وتسلق سلّم مراكز العمليات الخاصة.

تسلّم ماك كريستال في أواخر تسعينيات القرن الماضي قيادة الرانجرز. يُذكر هنا أن دالتون فيوري، وهو الذي قاد فريق قوة دلتا الذي طارد بن لادن في أفغانستان، عملَ بصفة ضابط أركان تحت إمرة ماك كريستال في الرانجرز، قبل انتقاله إلى دلتا. قال فيوري: «امتلكنا، أنا وزملائي في الرانجرز[٣] فرصة رؤية جانب الخير وجانب الشر فيه [ماك كريستال]. أعتقد أنه لو أُصيب ماك كريستال في المعركة، لكان نزف بالألوان الأحمر، والأسود، والأبيض، وهي الألوان الرسمية للفوج ٧٥. إنه رانجر أميركي ١١٠ بالمئة. لكن حتى ولو كان ظهره يؤلمه، وركبتاه في حالة يُرثى لهما بعد التدريب على الزحف والقفز بالمظلة من الطائرات، فإنه لا يعرف شيئاً عن زرّ اسمه الراحة». أضاف فيوري بوصفه أحد عناصر الرانجر: «كان ماك كريستال يُعتبر مساعد قائد الصف الثاني تحت إمرة العمليات الخاصة المشتركة ضمن هيكلية القيادة الميدانية. أما المستوى الأعلى، أي الصف الأول فقد كان محجوزاً، وحصرياً، لقوة دلتا، والفريق السادس في الـSeal. كان ماك كريستال يتضايق من هذا الوضع على الدوام، لأنه كان يرفض أن يكون ثانياً وراء أي شخص أو

(١) Hastings, *The Operators*, pp. 171–172.

(٢) Thomas, "McChrystal's War."

(٣) Dalton Fury, "The Pope," *Small Wars Journal*, May 14, 2009. جميع الاقتباسات عن دالتون مأخوذة من هذه المقالة.

تابعاً له، كما كان يرفض أن يُعتبر زملاؤه في الرانجرز مواطنين من الدرجة الثانية بالنسبة إلى وحدات المهمات الخاصة في الصف الأول».

لكن ماك كريستال ناضل في الواقع، ولسنوات، لتحسين وضع رانجرز الجيش الأميركي في وحدات العمليات الخاصة رافضاً اعتبار الرانجرز مجرد «فريق مزرعة» عند قوة دلتا. قال أحد الرانجرز السابقين الذي خدم تحت إمرة ماك كريستال: «كان الرانجرز، وما زالوا، يمتلكون مهارات[١] في أعمال المهمات الضرورية تماثل تماماً مهارات وحدات الصف الأول عندهم. كان يؤمن بأن تنازل الضباط المتميزين والرتباء لما يعتبره كثيرون المكسب الحقيقي للعسكريين القياديين، أولئك الذين يُمنحون أكبر قدرٍ من التمويل، وأكبر قدرٍ من الصلاحية، ويُكلّفون بأكثر الأهداف أهمية هو أمر يؤذي الفوج. قال فيوري إن ماك كريستال كان يعتبر أن «الرانجرز يمتلكون مهارة في مهامهم الرئيسة، مثل الاستيلاء على المطارات وشن الغارات، تماثل في أهميتها مهارة قوات دلتا في إنقاذ الرهائن على اليابسة، أو مهارة فريق الجنود التابع للبحرية في مهاجمة سفينة مبحرة».

تحدّث فيوري عن محادثة أجراها مع العقيد (في ذلك الحين) ماك كريستال، حيث ناقشا عملية مخلب النسر الفاشلة في إيران، وهي عملية محاولة إنقاذ الرهائن التي نفّذتها دلتا فورس في العام ١٩٨٠، والتي بقيت وصمةً في جبين عالم العمليات الخاصة. «كانت تلك محادثة مثيرة للاهتمام ومفيدة. تركز جوهر تلك المحادثة حول رأي العقيد ماك كريستال القائل إنه كان على بيكويث متابعة المهمة برجالٍ أقل وطائراتٍ حوامة أقل. شعر العقيد ماك كريستال بأنه بالرغم من أن المخاطر كانت ستزيد كثيراً إلا أن الحرج في أعين العالم، والناتج عن فشل العملية كان أكثر إضراراً بكثير بسمعة أمتنا من تنفيذ أي مهمة ذات مخاطر عالية، والتي تتمتع ولو بقدرٍ قليل من حظ النجاح. اعتبر ماك كريستال أن الشعب الأميركي لن يتقبل أبداً قراراً كهذا في المستقبل».

عمد ماك كريستال بعد أن ثبّت نفسه كشخصية نموذجية في أوساط الرانجرز إلى تلميع مؤهلاته بأعمالٍ قام بها في هارفرد، وفي مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك. أوصى ديك تشيني، والذي كان في العام ١٩٩٨ رئيس مجلس اختيار المِنَح العسكرية[٢] في مجلس العلاقات الدولية»، بإعطاء ماك كريستال منحةً «لتوسيع فهمه للعلاقات الدولية». كتب ماك كريستال في مجلس العلاقات الخارجية دراسةً معمقةً ناقش فيها فوائد التدخل الإنساني. أكد ماك كريستال

(١) Dalton Fury, "The Pope,".

(٢) "Overview of the Studies Program, 1998–99," Council on Foreign Relations.

في المحاضرة التي كتبها قبل هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر: «يدل الواقع العسكري[١] على أن أمتنا عاجزة عن العمل غير المحدود في أنحاء العالم. لكن الواقع السياسي يدل على أن التدخل العسكري الأميركي غير المنضبط أو الذي يترافق مع تبريراتٍ ضعيفة لن يكون مدعوماً، ولا مقبولاً، سواء من الكونغرس أو من الدول الأخرى». أضاف ماك كريستال: «إن أعمالنا، وعلى الأخص تدخلاتنا، تثير الاضطراب في الأقاليم، والدول، والثقافات، والاقتصادات، والشعوب، وذلك بغض النظر عن نبل مقاصدنا. يتعيّن علينا أن نتأكد من أن العلاج الذي نقدّمه من خلال التدخل ليس أسوأ من العلة». تابع ماك كريستال قوله: «يتعيّن علينا ألّا نخاطر بقدراتنا العسكرية لتنفيذ مزيد من المهمات الحاسمة للدفاع القومي عن بلادنا... إن ثمن خسارة، أو تقليص، قوة الولايات المتحدة بدرجة كبيرة، هو ثمن لا يستطيع العالم أن يتحمّله». لكن شاءت المفارقة أن يكون ماك كريستال ذاته، وهو الذي اعتبر نفسه متحرراً سياسياً، هو الذي حصل على ثمار شهرته بسبب الرجال الذين فعلوا كل شيء سبق له أن حذّر منه في دراسته التي قدمها إلى مجلس العلاقات الدولية.

كان ماك كريستال عند حدوث هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر رئيس هيئة أركان الفرقة ١٨ المحمولة جواً. نُقل بعد وقتٍ قصيرٍ إلى أفغانستان للمساعدة على تأسيس فرقة العمل المشترك ١٨٠، وهي الفرقة التي أصبحت في وقتٍ لاحق مقر القيادة المتقدم[٢] لعملية الحرية المستدامة. أدار ماك كريستال في الأيام الأولى لفرقة العمل المشترك ١٨٠ «منظمةً هجينة»[٣] تتألف من قوات العمليات الخاصة، بالإضافة إلى وحدات من الجيش التقليدي والقوات الخاصة. كان مركز فرقة العمل المشترك في قاعدة مطار باغرام الجوية، وهكذا تسلمت مهمة[٤] تنسيق

(١) Stanley A. Mc- Chrystal, *"Memorandum to the President," in Humanitarian Intervention: Crafting a Workable Doctrine: Three Options Presented as Memorandum to the President*, Project Director Alton Frye, Council Policy Initiative, Council on Foreign Relations (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2000), pp. 56, 62.

(٢) "Combined Joint Task Force 82," GlobalSecurity.org, accessed June 1, 2012, www.globalsecurity.org/military/agency/dod/cjtf-180.htm.

(٣) Lieutenant Colonel Anthony Shaffer, *Operation Dark Heart: Spycraft and Special Ops on the Frontlines of Afghanistan—and the Path to Victory* (New York: St. Martin's Press, 2010), p. 29.

(٤) Dr. Donald P. Wright, James R. Bird, Steven E. Clay, Peter W. Connors, Lieutenant Colonel Scott C. Farquhar, Lynne Chandler Garcia, and Dennis F. Van Wey, *A Different Kind of War: The United States Army in Operation Enduring Freedom, October 2001–September 2005* (Fort Leavenworth, KS: Combat Studies Institute Press, 2010), pp. 209–210.

مجهودٍ حربي واسع النطاق، وإدارة العمليات التي تستهدف قيادات القاعدة وطالبان، بالإضافة إلى عمليات أخرى لمكافحة الإرهاب. أخذت الفرقة مركز الصدارة في عمليات الاعتقال واستجواب الأسرى[١] بهدف الحصول على «معلومات استخباراتية يُمكن الاستفادة منها» في أفغانستان. تولت الفرقة المشتركة ١٨٠ قيادة عدد كبير من الوحدات التي بدأت الاستخدام الواسع للغارات الليلية على المقرات المشتبه بها لزعماء القاعدة أو طالبان. واعتُبرت تلك الغارات بمثابة «العمل التخطيطي للحرب على الإرهاب»[٢] والتي ستنفّذ مثيلات لها في أماكن أخرى.

استُدعيَ ماك كريستال في تموز/يوليو من العام ٢٠٠٢ إلى واشنطن بهدف ترقيته. لكن بعد خمسة أشهر من مغادرته أفغانستان تورّطت فرقة العمل المشترك ١٨٠ في فضيحة الإساءة إلى الأسرى[٣]، وذلك بعد كشف النقاب في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٢، عن وفاة معتقلَيْن كانا في عهدة فرقة العمل بسبب إصابات خطيرة تعرّضا لها، وهو الأمر الذي كشف استخدام «تقنيات الاستجواب المعزّزة» هناك. لكن لم تُحسم بعد مسألة ما إذا كانت فرقة العمل المشترك هي المسؤولة عن تلك الإساءات، أم وحدة المهمات الخاصة، وهي التي كانت تستخدم منشآت فرقة العمل المشترك. مثُل ضابطان في الشرطة العسكرية أمام المحكمة بسبب علاقتهما[٤] بموت الأسيرين. لكن بالرغم من أن فترة وجود ماك كريستال في أفغانستان كانت قصيرة، لكنه تمكّن فيها من تعزيز علاقات عمل وثيقة مع أسطورة من أساطير عالم الاستخبارات العسكرية، وهو اللواء مايكل ت. فلين.

كان فلين نائب ماك كريستال في الفرقة ١٨ المحمولة جواً، وكان موجوداً معه في كابول حيث عمل بوصفه مدير الاستخبارات[٥] في فريق العمل المشترك ١٨٠ عُرف فلين في شبابه بحبه الشديد لركوب الأمواج[٦]، ثم عُيّن في العام ١٩٨١ بصفة ملازم، وأصبح بعد ذلك ضابط

---

(١) Army in Operation Enduring Freedom, p. 220.

(٢) Elizabeth Neuffer, "Fighting Terror; Afghanistan on the Front Lines: In US Strategy, Myriad Hazards; Some See Tactics Bolstering Role of Local Warlords," *Boston Globe*, July 7, 2002.

(٣) Senate Committee on Armed Services, Inquiry into the Treatment of Detainees in U.S. Custody, S. Prt. 110-54, pp. 151–152 (2008).

(٤) Lianne Hart, "Afghan Detainee's Leg Was 'Pulpified,' Witness Says," *Los Angeles Times*, March 23, 2005.

(٥) "Lieutenant General Michael T. Flynn, USA, Director, Defense Intelligence Agency," Defense Intelligence Agency, accessed August 10, 2012, www.dia.mil/about/leadership/director.html. المعلومات المتعلّقة بعمل الجنرال فلين العسكري مأخوذة من سيرته الذاتية الرسمية إلاإذا ذُكر خلاف ذلك.

(٦) Hastings, *The Operators, p. 27.*

استخبارات، قبل أن يقوم بجولات عدة في فورت براغ. شارك فلين في اجتياح غرينادا في العام ١٩٨٣، وكذلك في اجتياح هايتي في أوائل التسعينيات من القرن الماضي. أمضى فلين فترة وهو يعمل في برامج استخباراتية عسكرية حساسة، وفي إنشاء أنظمة لتجميع المعلومات الاستخباراتية في المناطق «المحرمة». تلقى فلين ترقيات بالتزامن مع الترقيات التي نالها ماك كريستال. لكن عندما عاد ماك كريستال إلى واشنطن عاد فلين إلى قيادة فرقة الاستخبارات العسكرية ١١١، التي يقوم أعضاؤها، من بين أنشطة أخرى، بالانتشار «مجهزين بأنظمة خفيفة[١]» مثل «عربات جوية غير مأهولة ومخصّصة للعمليات الطارئة في كل أنحاء العالم». تميّزت هذه الفترة بزيادة طفيفة، لكن مثيرة، في استخدام أنواعٍ عدة من المركبات الطائرة من دون طيّار، والتي سوف تصبح فيما بعد أسلحة رئيسة في حروبٍ واشنطن. تبوّأ فلين مركزاً دقيقاً وحساساً في تقنيات الاستخبارات، التي سوف تصبح محور الحملة العالمية المتصاعدة للقتل أو إلقاء القبض [على الإرهابيين].

راقب ماك كريستال عن بعد بينما كان غزو العراق يسير بخطى حثيثة. لكن قبل أن يبدأ هجوم «الصدم والرعب» انتشرت مجموعة نخبة من مغاوير القيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC، والتي تُعرف باسم الفرقة ٢٠، داخل العراق، وذلك قبل انطلاق قوة الاجتياح الأكبر. كانت مهمة مجموعة النخبة مثلّثة: مساعدة القوات الغازية على تعيين أهدافٍ للغارات الجوية، والكشف عن مواقع صواريخ سكود، ومواقع أسلحة الدمار الشامل، ومطاردة الأشخاص المستهدفين ذوي القيمة العالية من أمثال صدام حسين. كتب وليام آركين في صحيفة لوس آنجلوس تايمز في حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٣، أن «السر الكبير»[٢] هو أن الفرقة ٢٠، «عملت لفترةٍ تزيد عن عقدٍ من الزمن في إقليم كردستان في شمال العراق، الذي يتمتع بحكم ذاتي، لكن في العام ٢٠٠٢ تغلغلت قواتها في داخل العراق». أسّس المغاوير «مواقع اختباء سرية» ومواقع تنصّت، كما وضعوا أجهزة استشعار صوتية وزلزالية على الطرق العراقية بهدف تتبع أنشطة [القوات العراقية]. اخترقت هذه المجموعة شبكة الألياف البصرية [الضوئية] العراقية، وذلك بهدف التنصّت على الاتصالات. اشتملت الفرقة

(١) Second Lieutenant Ethan T. Vessels, "Pillar of Intelligence Training: The 111th MI Brigade," *Military Intelligence Professional Bulletin* 21 (4) (October 1995), at www.fas.org/irp/agency/army/mipb/1995-4/vessels.htm.

(٢) William Arkin, "Secret Soldiers: Will Our Military Be Dominated by Forces Shielded from Scrutiny?" op-ed, *Los Angeles Times*, June 22, 2003.

٢٠ على ألف عنصر[1] تقريباً من فرق الصف الأول، وكانت تضم كل واحدة اثني عشر فرداً من المغاوير المزوّدين بصلاحيات مطلقة للتجوال داخل العراق بهدف مطاردة صدام حسين، وقيادات حزب البعث وهيكليات القيادة العسكرية.

لكن بالرغم من أن فرقة العمل ٢٠ كانت مطلقة الصلاحية في ميدان المعركة، أي أنها كانت تنسّق عملياتها مع مسؤولي البنتاغون، إلا أن رجالها كانوا يرتبطون أحياناً مع وحدات الجيش التقليدية. أورد آركين ودانا بريست في كتابهما، «أميركا السر الكبير»، أن جنود JSOC في العام ٢٠٠٣ من بين أوائل الجنود[2] الذين كانوا في جنوب العراق، كما قاموا بحماية القوات المدرعة التابعة لفرقة المشاة الثالثة. قال ثلاثة من قادة قوات JSOC إن هؤلاء الجنود ساعدوا الفرقة على قتل ما يزيد عن خمسة آلاف عراقي، وذلك في ما يُمكن أن يكون أكثر الأقسام دموية في الحرب، وهو الزحف نحو بغداد. قال قائد القيادة المشتركة للعمليات الخاصة الذي كان هناك: «بدا الأمر أشبه ما يكون بالحرب العالمية الثانية، وكان هناك قدر كبير من الضجيج». واجه الجنود الذين كانوا فوق عرباتهم المصفحة موجات بشرية من قوات الجيش العراقي، والفدائيين، والذين يساندونهم من المدنيين غير المسلحين. تلقى الجنود أوامر بقتل أي شخص يصعد إلى العربات. قال لي: «هذا هو السر الصغير القذر، والجهة غير المنظورة من الحرب. رأيت الجثث متناثرة في كل مكان». تمكن قادة JSOC من تنفيذ مهماتهم، وذلك بعد أن أوصلتهم عربات مصفحة إلى أماكن تنفيذ مهماتهم في إلقاء القبض على كبار البعثيين العراقيين الموالين لصدام حسين أو قتلهم، وكذلك العثور على أسلحة الدمار الشامل المخبأة. لكن الجنود لم يعثروا على هذه الأسلحة المخبأة.

عاد ماك كريستال من أفغانستان في الوقت الذي بلغ فيه التخطيط لحرب العراق ذروته، وكان منصبه الجديد هو نائب مدير العمليات لهيئة الأركان J2. لم يعتبر ماك كريستال، مثله مثل عدد من مسؤولي الاستخبارات، أن العراق هو خطر إرهابي، ولذلك لم يكن متحمساً للاجتياح. أبلغ ماك كريستال الصحافي مايكل هاستينغز: «اعتبر عدد كبير من بيننا[3] أن [غزو] العراق فكرة جيدة، كما أننا استغللنا وسائل الإعلام للتحضير لحرب العراق. كان بإمكان الجميع رؤية موعد الحرب وهو يقترب».

---

(١) Josh White, "US Generals in Iraq Were Told of Abuse Early, Study Finds," *Washington Post*, December 1, 2004.

(٢) Dana Priest and William Arkin, *Top Secret America: The Rise of the New American Security State* (New York: Little, Brown, 2011), p. 235.

(٣) Hastings, *The Operators*, p. 90.

أكّد ماك كريستال أن جهود الولايات المتحدة ضد القاعدة في أفغانستان أعاقها غزو العراق. قال كذلك: أعتقد أنها زادتها صعوبة[1] من ناحية موقف الجيش، لكنني أعتقد بالفعل أن هذه الجهود ازدادت صعوبة لأنهم غيّروا نظرة العالم الإسلامي إلى الجهود الأميركية. لكن عندما ذهبنا لملاحقة طالبان في أفغانستان في العام ٢٠٠١، كان هناك قدر معين من الإدراك بأننا نمتلك القدرة والحق للدفاع عن أنفسنا. يُضاف إلى ذلك واقع أن القاعدة قد التجأت إلى طالبان، أي أن ضربها كان شرعياً. لكنني أعتقد أنه عندما اتخذنا القرار بالذهاب إلى العراق كان قرارنا أقل مشروعية بالنسبة إلى عدد من المراقبين. يعني ذلك أنه عندما حدث ضغط على مواردنا وتقلّصت قدراتنا، وتشتّت انتباهنا على أماكن عديدة، فإن الأمر الأكثر أهمية الآن هو أن معظم العالم الإسلامي بدأ بالتشكيك في ما نفعله، كما أننا فقدنا قدراً كبيراً من المساندة التي أعتقد أنها ستكون مساعدة لنا على المدى الطويل.

لكن بالرغم من كل الشكوك التي أعرب عنها، وبعد شهرٍ من بدء الاجتياح الأميركي، قفز ماك كريستال من الظلال وأصبح ـ لشهرٍ واحدٍ على الأقل ـ واحداً من أبرز الوجوه في الجيش الأميركي. تعوّد الرجل مقابلة الصحفيين في البنتاغون، كما أعطى معلومات سرية إلى أعضاء الكونغرس خلف الأبواب المغلقة. أما في شهر نيسان/أبريل من العام ٢٠٠٣، فقد وصف النائب الديمقراطي عن نيويورك خوسيه سيرانو هذه التقارير بأنها «كذبة يومية»[2]. يُذكر أن عدداً آخر من النواب الديمقراطيين شاركوا سيرانو في مشاعره. قال النائب جون كونيرز: «أنا لا أستفيد كثيراً [من تلك التقارير]. إنني أحصل على معلومات أكثر من مصادر أخرى، لا تُضعف قدرتي على الكلام» عن الحرب. أما النائب بوبي روش فقد أبلغ الصحافة عن تلك التقارير.

اعتبر مشرّعون آخرون مع ذلك أن تقارير ماك كريستال كانت أكثر صراحة وقيمة من الجلسات العاصفة التي كان يعقدها رامسفيلد. قال جون بايدن الذي كان عضواً في مجلس الشيوخ في ذلك الوقت، والذي كان مؤيداً للاجتياح: «كان الموظّفون العاملون في مكتبي[3] يحضرون تلك الجلسات الصباحية. كانت تلك الجلسات أكثر قيمة بكثير من الجلسات الشهيرة التي كان يعقدها الوزير». أما عضو مجلس الشيوخ جون ماكاين فقال: «كانوا يعطوننا الحقائق[4] من دون رتوش...

(١) نسخة مصورة "HBO History Makers Series with Stanley McChrystal," interview with Tom Brokaw, Council on Foreign Relations, October 6, 2011.

(٢) Allison Stevens, "Lawmakers Split About Benefits of Private Briefings on Status of Iraq War," *Congressional Daily Monitor*, April 9, 2003.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

لا أعتقد أنه [رامسفيلد] يعطينا ذلك النوع من الصورة العسكرية التي يعطينا إياها هؤلاء الرجال».

سلّط ماك كريستال الضوء خلال أحد لقاءاته مع الصحافة على تفوق قوات العمليات الخاصة في حرب العراق. أعلن ماك كريستال: «إن عملهم في هذه الحملة هو أكثر الأدوار شمولية من تلك التي شهدتها. يُحتمل أن نسبة إسهامهم في هذا المجهود الحربي كانت غير مسبوقة في الحرب التي تمتلك جانباً تقليدياً كذلك. يُحتمل كذلك أنها أكثر فاعلية، وهي كانت الاستخدام الأوسع[١] لقوات العمليات الخاصة في التاريخ الحديث. هذا واضح جداً». وقال إن الجيش الأميركي كان يستخدم «عمليات عالية الدقة وشديدة التركيز[٢] ضد النظام». اقترب ماك كريستال عملياً من إعلان النصر في الحرب. وأضاف كذلك: «أتوقّع[٣] أن المعارك القتالية الرئيسة قد انتهت لأن الوحدات العراقية الرئيسة لم تعد تُظهر أي تماسك فيما بينها». لكن الحرب كانت في بداياتها الأولى، وبغض النظر ما إذا كان يعتقد بأن غزو العراق كان «فكرة جيدة» أم لا، فإن ماك كريستال كان على وشك أن يتذوّق طعم الحرب مباشرة، وفي ميادين المعارك. أما الأمر اللافت هنا فهو أنه مع إعلان بوش بأن «المهمة اكتملت» في العراق، إتصل تشيني ورامسفيلد بماك كريستال وطلبا منه إدارة أقوى فريق لإلقاء القبض/القتل في التاريخ الأميركي. تسلّم ماك كريستال في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣ قيادة JSOC.

برزت أساطير متعارضة حول ستانلي ماك كريستال. أما أبرز هذه الأساطير والتي تردّدت بقوة في مختلف وسائل الإعلام فقد وصفته بأنه «الباحث المحارب» والذي يتمتع بلياقة جسدية هي أفضل من أي شاب عاملٍ تحت إمرته. كان يأكل مرة واحدة في اليوم، ويركض مسافة اثني عشر ميلاً[٤] إلى مكتبه ومنه كل يوم في أعوام التسعينيات من القرن الماضي. كان مغرماً بالكلاسيكيات، لكنه كان يستمتع بمشاهدة مسلسل ويل فيريل الفكاهي ليالي تالاديجا[٥] وكان يقتبس منه، كما كان يقتبس كثيراً من أفلام مونتي بايثون. أما نوع الجعة المفضلة لديه فكان باد لايت لايم. لكن ليس هناك أي شك في أن الرجال الذي عملوا بإمرة ماك كريستال كانوا يحبونه كثيراً. قال آندرو

(١) نسخة مصورة "DoD News Briefing—[Assistant Secretary of Defense for Public Affairs Victoria] Clarke and Maj. Gen. McChrystal," April 4, 2003.

(٢) نسخة مصورة "Special Targeting Procedures," Foreign Press Center Briefing with Major General McChrystal, April 3, 2003.

(٣) Eric Schmitt and Bernard Weinraub, "A Nation at War: Military; Pentagon Asserts the Main Fighting Is Finished in Iraq," *New York Times*, April 15, 2003.

(٤) Dexter Filkins, "Stanley McChrystal's Long War," *New York Times Magazine*, October 14, 2009.

(٥) Michael Hastings, "The Runaway General," *Rolling Stone*, July 8, 2010.

إكزوم الذي عمل سابقاً تحت إمرة ماك كريستال في العراق: «إنه محارب فريد[1] في التاريخ الأميركي، وأنا أكنّ لهذا الرجل إعجاباً شخصياً. أما عندما يكون المرء قائد فصيلٍ شاب من الرانجرز، ثم يرى ستان ماك كريستال وهو يصعد إلى المنصة أمامك، وعندها ترى كل شيء تريد أن تكونه في الحياة: إنه رجلٌ مذهل، وجندي مذهل، وهو شخص يمتلك قدرة رائعة، وشخص يتمتع بإعجابٍ شديد. يوجد سبب يدفع الناس في المحيط إلى مناداته بـ«البابا». إنه رجلٌ لا يوجد أي شخصٍ فوقه».

لكن ماك كريستال لم يكن أول قائد JSOC يدعونه «البابا». كانت هذه إشارة تعود إلى فترة عهد كلينتون، وذلك عندما اشتكت المدعية العامة في ذلك الوقت جانيت رينو[2] بأن محاولة انتزاع المعلومات من JSOC تشبه محاولة الوصول إلى أقبية الفاتيكان السرية. لكن النموذج الذي ترافق مع ماك كريستال كان الأقرب إلى «البابا» في عالم JSOC، وأكثر من أي قائد جاء قبله أو بعده. لكن بالرغم من أن ماك كريستال اعتبر أن حرب العراق كانت عملاً أحمق، إلا أنه رأى فيها فرصةً لإجراء تغيير حاسم في JSOC ولدفعها نحو وضعٍ أكثر قوة من ذي قبل. أبلغني أحد رجال فريق ماك كريستال السابقين: «كان ستان بمثابة تجسيد للمحارب[3] الحقيقي، وهو عندما يتلقى أمراً من قائده يبدأ بالتحرك بلباقة كي ينفذ الأمر. إن ما أدركه ستان هو أنه مع الدعم السياسي المناسب في البيت الأبيض سوف يكون قادراً مع قواته على تحقيق أمورٍ لم تتحقّق من قبل».

لاحظ فيوري الذي عمل مسؤولاً عن مكتب ماك كريستال: «ستانلي رجل عنيد[4]. ولا يستطيع أحد التشكيك في أنه رجل يمتلك قدرة تحملٍ استثنائية، وفكراً متقدماً، وإخلاصاً قوياً للجنود الذين يعملون بإمرته، وللشعب الأميركي، ولطريقة حياتنا. لا أعرف، أنا شخصياً، رجلاً يمتلك قدرة واستعداداً للقتال أكثر من... ماك كريستال. إنه يتحرك بسرعة مذهلة، ويتوقّع التفوّق، ويطلب نتائج، لكن الأهم من ذلك كله هو أنه يُصغي إلى الرجال الذين يقاتلون على الأرض».

ما إن تسلم ماك كريستال قيادة JSOC حتى أعطته جذوره في الرانجرز الإلهام كي يجعل القيادة شبيهة بقيادة الرانجرز. قال فيوري إنه عندما أصبح قائد الفوج ٧٥ من الرانجرز فإن

(١) مقابلة المؤلف مع أندرو إكزوم في آذار/مارس ٢٠١٢. كل المعلومات والتصريحات المنسوبة إلى أندرو إكزوم هي من مقابلة المؤلف.

(٢) Marc Ambinder, “The Night Beat: Obama Borrows the Military Back,” TheAtlantic.com, June 23, 2010.

(٣) مقابلة المؤلف مع أحد العاملين في العمليات الخاصة، آذار/مارس ٢٠١١

(٤) Dalton Fury, “The Pope,” *Small Wars Journal*, May 14, 2009. الاقتباسات السابقة من دالتون فيوري مأخوذة من هذه المقالة.

«كلماتٍ مثل (عدّة)، والتي كان يستخدمها رجال دلتا وفريق ٦ في الـSEAL لوصف أشياء مثل تجهيزات، وأسلحة، ومعدات من تلك التي يحملها معه الجندي المهاجم، تمّ منعها من لغة الرانجرز. كانت كذلك كلمات مثل «مهاجم» أو «مشغّل» من الممنوعات داخل الفوج. كان الرجال الذين يرتدون ثياباً بالألوان الأحمر، والأسود، والأبيض هم رانجرز وليسوا مهاجمين ولا مشغلين، وهم لا يحملون معهم عدة، بل يحملون معهم عتاداً عسكرياً». أما عندما تسلم ماك كريستال قيادة JSOC فقد اعتبر أن الهيئات المتعددة التي تكوّن القيادة يجب أن تعمل مثل فريق مرن مع «خطة تلقيح متبادل للمهارات وتقوية الفرق»، وذلك بدلاً من تخصيص أكثر العمليات حساسية لقوات دلتا، وSEAL الفريق ٦، ووحدات المهمات الخاصة. حاول ماك كريستال منذ بداية عمله قائداً لـJSOC أن يحرّك الجمود في عسكريي الصف الأول. تسلّم ماك كريستال هؤلاء المهاجمين والقناصة من الجيش والبحرية، وعلى الرغم من أنه دعم المخاطرة الخلّاقة والتفكير الإبداعي، إلا أنه تحرك بسرعة لملاءمة أعمالهم في إطار تنظيمي تسهل إدارته. لكن الأمور لم تجرِ على الدوام بالطريقة التي يريدها الجنرال. اعتقد ماك كريستال أن رجال دلتا والفريق ٦ يجب أن يعملوا بتنسيق، لكن فيوري قال إن ماك كريستال تمكّن من أن يفهم بسرعة أن ذلك قد لا يكون النهج الأفضل. «استغرق الأمر بعض الوقت، لكن الجنرال أدرك أخيراً أن الوحدتين تشبهان التفاح والبرتقال وأن حشرهما في مجموعة واحدة سوف ينتج عنه خليط من مجموعات المهارات المتعارضة وإجراءات التشغيل الموحدة SOPs، وحتى العقليات المتعارضة». تحولت هذه القدرة على التكيّف إلى جزء من أسطورة ماك كريستال خلال ترؤسه أبرز وحدات مكافحة الإرهاب الأميركية في فترة أصبح القتال فيها عالمياً أكثر فأكثر.

لكن وُجِد جانب غير مرئي تقريباً في الرواية المستمرة التي تقدمها وسائل الإعلام عن ماك كريستال، الرجل الذي شارك في أعمالٍ قتالية قليلة قبل صعوده إلى مركز قائد JSOC بعد اجتياح العراق. إن ماك كريستال هذا هو رجل طموح، تمكّن من الوصول إلى الأشخاص المناسبين سياسياً، سواء أكانوا من الجمهوريين أم من الديمقراطيين، وكذلك الشخصيات المهمة داخل بيروقراطية الجيش. كان الرجل في جوهره واحداً من القلّة المختارة. أكّد كارل براين وهو مراسل عسكري مخضرم: «كان ماك كريستال جندياً من الجيل الثالث[1]، وهو لم يشهد نهاية حرب فيتنام خلال التحاقه بكلية وست بوينت. تخرج الرجل في العام ١٩٧٦، وما لبث أن التحق بجيشٍ أضعفه النزاع غير المدعوم شعبياً في جنوب شرق آسيا». صعد ماك كريستال في فترة عقدين من الزمن شهدا عدداً قليلاً من الحروب، وفي عالم غير تنافسي إلى حد كبير، وكان كل ذلك ممهداً له وذلك

(١) Carl Prine, "McChrystal Clear," Line of Departure (blog), Military.com, June 3, 2012.

لأن والده ـ اللواء المتقاعد هربرت ماك كريستال ـ كان مدير التخطيط في البنتاغون، واستمر إلى أن تقاضى ابنه عمولة».

يقول الضباط العسكريون الذين عرفوا ماك كريستال من أيام وست بوينت كان مهيأً منذ سنوات للصعود في المراتب العسكرية. قال العقيد ماك غريغور، الذي كان زميل ماك كريستال في السكن منذ أيام وست بوينت: «إنني أحب ستان[1] كثيراً. أحبه كشخص». لكن ماك غريغور قال إن ستان تزلّف كثيراً للمحافظين الجدد بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وعلى الأخص رامسفيلد وتشيني. «كان شخصاً تمكّن من تكوين سمعته في البنتاغون ومع رامسفيلد. كان شخصاً رأى في هذه «الخلافة» العالمية عدواً هائلاً، واستمر في قرع الطبول في هذا الشأن. أسفر هذا الأمر عن جعله محبوباً لدى كل الأشخاص الأساسيين». قال ماك غريغور إن الجيش واقعٌ تحت إدارة «نظام يعتمد في النهاية على المحسوبيات [تفضيل أشخاصٍ على غير أساس الكفاءة فقط]. يعني ذلك أنه إذا كان المرء واحداً منهم، وإذا اعتبروك شخصاً موثوقاً به ثقافياً، وإذا كنتَ مطيعاً، فإنهم سوف يعتبرونك شخصاً مؤهلاً للتقدم إلى المراكز العليا في الجيش. يشبه الأمر نوعاً من أنواع الروح الأخوية في الاختيار: «هل سيبقى هذا الرجل معنا في الطريق؟ هل سيقول كل ما نطلب منه أن يقوله، ويفعل كل ما نطلب منه أن يفعله؟» أخبرني كذلك أن ماك كريستال قد أدرك في وقتٍ مبكر أنه، إذا كان يريد التقدم فينبغي عليه أن يتزلّف، وهو فعل ذلك في البنتاغون».

لكن بالرغم من قلقه المعلن إزاء الطريقة التي كانت فيها السياسة العسكرية الأميركية تستعدي المسلمين، إلا أن ماك كريستال وقف مع الرؤية السياسية القائلة إن الولايات المتحدة كانت فعلاً في حربٍ ضد الإسلام، وذلك بحسب ما قاله ضابط متقاعد عرفه منذ بداية عمله في الجيش، كما رافقه خلال تدريبات الرانجر. قال لي ذلك الضابط: «كان بويكين، وكامبوني، وماك كريستال رفقاء الدرب في الحرب الصليبية الكبيرة ضد الإسلام[2]. أدار الثلاثة عملياً برنامجاً للاغتيال». قال ماك غريغور كذلك إنه عند تعيين ماك كريستال قائداً للقيادة المشتركة للعمليات الخاصة، أعطاه كامبوني، الذي كان مدير الاستخبارات عند رامسفيلد، والجنرال بويكين، وهو اليد اليمنى لكامبوني، مهمة محددة، وهي مطاردة «الإرهابيين»، ونحن نحدد من هو الإرهابي، بطريقة فضفاضة جداً». قال كذلك إن ماك كريستال، «ترأس هذا العالم السري، حيث تُبرَّر أي أعمال ضد المسلمين لأن المرء يحارب ضد الخلافة».

---

(١) مقابلة المؤلف مع الكولونيل دوغلاس ماك غريغور، آب/أغسطس ٢٠١٠ إن كل التصريحات والمعلومات المنسوبة إلى الكولونيل ماك غريغور مأخوذة من مقابلة المؤلف.

(٢) مقابلة المؤلف مع ضابط متقاعد في الجيش، تموز/يوليو ٢٠١٠.

لكن بينما كان ماك كريستال يقوم بإعادة تنظيم JSOC، كان البيت الأبيض والبنتاغون يطالبان بنتائج في العراق. كانت الحرب التي أعلنت الولايات المتحدة أنها ربحتها في بداياتها فقط مع نهاية العام ٢٠٠٣. أدت رؤية المحافظين الجدد للعراق، وسياساتهم الخاطئة إلى تقوية حركات التمرد عند السنة والشيعة على حد سواء. أما أساس حركاتهم المتطرفة فقد وضعها بول بريمر الذي كان يحكم العراق بموجب سلطة التحالف المؤقتة.

كان بريمر من المتحولين إلى الكاثوليكية المحافظة[١]، وهو الذي بذل قصارى جهوده في الحكومة عاملاً لصالح الإدارات الجمهورية، كما كان محترماً من قِبل الإنجيليين اليمينيين والمحافظين الجدد على حد سواء. كتب بريمر في صحيفة وال ستريت جورنال، وبعد مرور ثمانٍ وأربعين ساعة على هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر: «يتعيّن أن يصل انتقامنا[٢] إلى ما يتجاوز الهجمات المحدودة التي حدثت في العقد الماضي، وهي التحركات التي كانت مصمّمة «لتؤشر» على جديتنا تجاه الإرهابيين من دون التسبّب بأضرارٍ حقيقية. أظهر ضعف هذه التحركات، بطبيعة الحال، العكس تماماً. يتعيّن هذه المرة أن يُسحق الإرهابيون ومن يدعمهم. يعني ذلك خوض الحرب ضد بلدٍ واحدٍ أو أكثر. ستكون هذه حرباً طويلة، وليست من النوع الذي يدعو لعرضه على شاشات التلفزة». استنتج بريمر أنه: «يتعيّن علينا تجنّب البحث عن «إجماعٍ» دولي لتحركاتنا. بدأت عدة دولٍ في هذه الأيام بالتعبير عن دعمها، وتفهمها للجروح التي أصيبت بها أميركا. سنعلم غداً من هم أصدقاؤنا الحقيقيون».

اتصل «سكوتر» ليبي وبول ولفوويتز في منتصف شهر نيسان/أبريل من العام ٢٠٠٣ ببريمر بشأن تسلم «مهمة حكم الأراضي المحتلة[٣] في العراق». وصل بريمر في منتصف شهر أيار/مايو إلى بغداد على رأس سلطات الاحتلال المؤقتة.

عمل بريمر خلال السنة الأولى التي أمضاها في العراق بصفته نائب الحاكم الذي يميل إلى المجابهة، كما جال في البلاد مرتدياً بذلة من ماركة الإخوة بروكس، وحذاءً من نوع تمبرلاند.

(١) James Dao, “Aftereffects: The Overseer-Man in the News; at the Helm in Shattered Iraq: Lewis Paul Bremer III,” *New York Times*, May 8, 2003.

(٢) L. Paul Bremer III, “Crush Them; Let Us Wage Total War on Our Foes,” op-ed, *Wall Street Journal*, September 13, 2001.

(٣) Ambassador L. Paul Bremer III, with Malcolm McConnell, My *Year in Iraq: The Struggle to Build a Future of Hope* (New York: Threshold Editions, 2006), pp. 6–7.

وصف الرجل نفسه بأنه «الشخصية الحاكمة العظيمة[1] الوحيدة ـ غير الدكتاتور صدّام حسين ـ التي عرفها معظم العراقيين». كانت المبادرة الأولى التي أطلقها بريمر، والتي قيل إنها من بنات أفكار[2] رامسفيلد، ونائبه الذي ينتمي إلى المحافظين الجدد دوغلاس فايث، هي حلّ الجيش العراقي، وإطلاق عملية «تطهير البلاد من البعثيين»، وهو الأمر الذي يعني في العراق إبعاد بعض أفضل العقول في البلاد عن عملية إعادة البناء، والعملية السياسية، لأن العضوية في ذلك الحزب كانت شرطاً ضرورياً لشغل عدد كبير من الوظائف في عراق صدام حسين. تسبب «الأمر رقم واحد»[3] الذي أصدره بريمر بطرد آلاف المعلمين من المدارس، والأطباء، والممرضات، وموظفي الدولة الآخرين، وهو الأمر الذي أطلق زيادة كبيرة من الغضب والإحباط. لاحظ العراقيون أن بريمر يسير على نهج صدام حسين في الحكم وطرقه التي تشبه مطاردة الساحرات [في القرون الوسطى]. أرسلت خطوات بريمر، من الناحية العملية، رسالة إلى عدد كبير من العراقيين بأنه سوف يكون لهم قدر قليل من التأثير في مستقبلهم، وهو مستقبل يبدو مألوفاً، وأكثر حلكةً مع مرور الأيام. أما «الأمر رقم ٢» ـ حلّ الجيش العراقي ـ فكان معناه طرد مئات ألوف الجنود العراقيين من عملهم، ومن دون منحهم مرتبات التقاعد. أبلغ أحد المسؤولين الأميركيين نيويورك تايمز ماغازين: «كان ذلك هو الأسبوع الذي اكتسبنا فيه ٤٥٠ ألف عدو[4] على الأرض في العراق».

بدأ الحديث عن ثورة وطنية في غضون شهرٍ من وصول بريمر. صعّد بريمر من حدة تصريحاته وخطاباته الرنانة مع انتشار الآثار المأساوية لقراره بحلّ الجيش. أعلن بريمر: «سوف نقوم بمواجهتهم[5]، وفرض إرادتنا عليهم، وسوف نلقي القبض عليهم، ونقتلهم إذا اقتضى الأمر، وذلك إلى أن نفرض القانون والنظام على هذا البلد».

وقف الرئيس بوش في الأول من أيار/مايو مرتدياً سترة جلدية على متن يو. أس. أس أبراهام لنكولن أمام لافتة كبيرة كُتب عليها «المهمة أُنجزت». أعلن الرئيس: «انتهت يا رفاقي الأميركيين[6] العمليات القتالية الرئيسة في العراق. انتصرت الولايات المتحدة وحلفاؤنا في معركة

---

(١) Ambassador L. Paul Bremer III with Malcolm Mc Comell, p. 2.

(٢) المصدر نفسه ص ٣٧. يقول بريمر إن وزير الدفاع رامسفيلد أعطاه «أوامر المضي قدماً» لتخليص البلاد من البعثيين، بينما ركز فايث على التمهيد لهذه الخطوة.

(٣) Naomi Klein, "Baghdad Year Zero," *Harper's*, September 2004.

(٤) David Rieff, "Blueprint for a Mess," *New York Times Magazine*, November 2, 2003.

(٥) نسخة مصورة، مقابلة مع ل. بول بريمر الثالث، *Breakfast with Frost*, BBC, June 29, 2003, http://news.bbc.co.uk/2/hi/programmes/breakfast_with_frost/3029904.stm.

(٦) نسخة مصورة "Remarks by the President from the USS Abraham Lincoln," May 1, 2003.

العراق». كان ذلك الإعلان محض خرافة. يُحتمل أن نظام صدام حسين قد تم التخلّص منه، وأيام صدام حسين باتت معدودة (لم يمر وقت طويل على خطاب بوش، أي في ٢٣ تموز/يوليو من العام ٢٠٠٣، حتى قُتل[١] ابنا صدّام حسين، عدي وقصي في غارة شنّتها قوات القيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC)، لكن حرب عصابات تشترك فيها جهات متحاربة عديدة قد بدأت لتوّها.

نفى رامسفيلد الادعاءات القائلة إن الولايات المتحدة تواجه «حرب عصابات»، وقال: «أعتقد أن سبب عدم استخدامي عبارة «حرب عصابات»[٢] يعود إلى أنه لا وجود لتلك الحرب». لكن قائد القيادة الوسطى الذي عيّنه رامسفيلد للتو، والذي كان من الناحية التقنية القائد الميداني لحرب العراق عارض ذلك الرأي. قال الجنرال جون أبي زيد في مؤتمر صحافي عقده في شهر تموز/يوليو من العام ٢٠٠٣ في البنتاغون إن الولايات المتحدة تواجه الآن «حرباً تقليدية من نوع حرب العصابات»[٣] في العراق. كان أبي زيد يعرف أن جبهة مقاومة جديدة قد فُتحت، لكن من دون أن تكون بقيادة «أنصار» صدام حسين. أما هجمات المقاومة ضد القوات الأميركية و«المتواطئين» العراقيين معها بحلول منتصف شهر آب/أغسطس من العام ٢٠٠٣، أي بعد ثلاثة أشهرٍ من وصول بريمر إلى بغداد، فقد كانت تتكرر بشكلٍ يومي. تشكّلت في هذا الوقت ميليشياتٍ جديدة، سواء من الجماعات السنية أو الشيعية، كانت تهاجم الجنود الأميركيين. قلّل رامسفيلد، وكذلك بوش من مدى حركة التمرد في العراق، وقالا إن النظام الساقط هو الذي يحرّك تلك الجماعات التي وصفاها بأنها «فاشلة»، ومجموعة من «المجرمين»، و«السارقين»، و«الإرهابيين»، و«القوات المعادية للعراقيين»، و«المتأثرين بإيران». لكن بقيت حقيقة واحدة لم يتمكّنا من إنكارها: كان عدد الأميركيين الذين يعودون إلى بلادهم بأكفانٍ من الصفيح نتيجة هذه الهجمات يتزايد يوماً بعد يوم. اعترف بريمر في النهاية في ١٢ آب/أغسطس: «إننا نعتقد أننا نواجه تهديداً إرهابياً كبيراً[٤] في هذه البلاد، وهو أمرٌ جديد».

اقتربت في ١٩ آب/أغسطس شاحنة من نوع كاماز ذات الصندوق المسطح من مقر الأمم

---

(١) Ann Scott Tyson, "Anatomy of the Raid on Hussein's Sons," *Christian Science Monitor*, July 24, 2003.

(٢) "DoD News Briefing—Secretary Rumsfeld and Gen. Myers," June 30, 2003. نسخة مصورة

(٣) Brian Knowlton, "Top US General in Iraq Sees 'Classical Guerrilla-Type' War," *New York Times*, July 16, 2003.

(٤) Alissa J. Rubin, Mark Fineman, and Edmund Sanders, "Iraqis on Council to Get Guards," *Los Angeles Times*, August 13, 2003.

المتحدة[1] الواقع في فندق القنال في بغداد، وركنها سائقها تحت نافذة مكتب سيرجيو دي ميلو، الذي كان ممثل الأمم المتحدة الخاص في العراق. كان مؤتمرٌ صحفي يُعقد في ذلك الوقت داخل المبنى. هزّ انفجار كبير المبنى بعد مرور لحظاتٍ قليلة. كان أحد المهاجمين الانتحاريين هو الذي قاد الشاحنة المحملة بالمتفجرات، بما في ذلك قنبلة تزن خمسمئة باوند، وكانت سابقاً من مخزونات الجيش العراقي. مات ما مجموعه اثنان وعشرون شخصاً بمن فيهم دي ميلو، كما أُصيب ما يزيد عن مئة شخص. قالت[2] الولايات المتحدة والأمم المتحدة إن أبا مصعب الزرقاوي، وهو الرجل المتطرف الأردني الجنسية، وكان يترأس مجموعة جماعة التوحيد والجهاد، هو الذي أرسل ذلك المهاجم الانتحاري. ألقى رامسفيلد بعد أيامٍ قليلة من هذا التفجير خطاباً أمام مؤتمر قوانين المحاربين في الحروب الخارجية، أعلن فيه: «ما زلنا نواجه أعداءً[3] أشداء كما رأينا في العراق وأفغانستان، وهؤلاء الفاشلون ما زالوا معنا، وهم بقايا الأنظمة المهزومة، والذين سوف يستمرون بالقتال حتى بعد إلحاق الهزيمة بقضيتهم. يوجد هناك أشخاص يشعرون بالدهشة لوجود جيوب المقاومة في العراق، وهم يقولون إن ذلك يمثّل نوعاً من الفشل من جانب التحالف. لكن الوضع ليس كذلك. إنني أعتقد بالفعل أن بعضكم، والذين يوجدون في هذه القاعة الآن، وعلى الأخص الذين خدموا في ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية، أو في الفترة التي تلت الحرب مباشرة، لم يشعروا بالدهشة لأن بعض البعثيين استمروا في القتال. تتذكّرون كذلك أن بعض الخاسرين استمروا بالقتال خلال هزيمة النظام النازي في ألمانيا وبعده».

حاول رامسفيلد التمسك بفكرة أن المقاومة الرئيسة في العراق كانت تنطلق من هذه الناحية، لكن الواقع هو أن معظم القوى الشرسة التي هبّت في العراق كانت ترد على الغزو والاحتلال. لكن بينما كانت الولايات المتحدة تقاتل عدة جماعات سنية متمردة، كان الزعيم الشيعي مقتدى

(١) Sameer N. Yacoub (AP), “Huge Explosion Rocks UN Headquarters in Iraq,” *USA Today* (USAToday.com), August 20, 2003; CBS/AP, “Baghdad Bomb Crude but Deadly,” CBSNews.com.

(٢) Associated Press “CIA Feels al-Qaida Tape on Iraq Is Probably Authentic,” NBCNews.com, April 7, 2004. استشهدت الولايات المتحدة والأمم المتحدة بالهجوم الذي حدث في آب/أغسطس ٢٠٠٣ خلال العقوبات التي فُرضت على الزرقاوي وجماعته. أما في العام ٢٠٠٤ فقد زعم رجل في شريط مسجل أنه الزرقاوي وأنه المسؤول عن الهجوم على مقر الأمم المتحدة. قال مسؤول في أحد الأجهزة، من دون الكشف عن اسمه، للصحفيين إن الشريط قد يكون صحيحاً».

(٣) نسخة مصورة عن ملاحظات أدلى بها وزير الدفاع أمام قدامى المحاربين الذين خاضوا حروباً خارجية، وذلك في حفلٍ أقيم في سان أنطونيو، تكساس، في ٢٥ آب/أغسطس، ٢٠٠٣.

الصدر يُطلق حركة تمرد ضد الولايات المتحدة، وذلك بالتزامن مع حملة «القلوب والعقول» التي تقدم خدمات أساسية للمناطق العراقية. واجهت الولايات المتحدة إمكانية قيام ثورة قومية شعبية بسبب قيام الصدر بتنظيم تحالف هشٍ مع بعض مجموعات المقاومة السنّية.

سحبت الأمم المتحدة من العراق معظم موظفيها البالغ عددهم ستمئة شخص من جنسيات أجنبية، وذلك بعد التفجير الذي حدث في شهر آب/أغسطس. أما في أيلول/سبتمبر من العام ٢٠٠٣ فقد تعرّض مجمّع الأمم المتحدة للتفجير مرة ثانية، وهو الأمر الذي دفع الأمم المتحدة إلى سحب ما تبقى من موظفيها[١] غير العراقيين من البلاد. كان ذلك التفجير مثالاً قوياً عن مدى عدم صحة الادعاء بإنجاز المهمة في العراق.

تسلّم ماك كريستال في ذلك الشهر قيادة JSOC، كما كلّف بسحق التمرد الذي تسببت به سياسات رؤسائه، وهي السياسات التي شعر تجاهها ببعض الشكوك. احتل الزرقاوي، وهو الإرهابي الأردني الذي جاء إلى العراق ليقاتل ضد الاحتلال الأميركي، المرتبة الأولى في قائمة الاستهداف الأميركية، أي أنه جاء إلى جانب صدام وأنصاره.

سافر الزرقاوي[٢] إلى أفغانستان للقتال إلى جانب المجاهدين الذين تساندهم الولايات المتحدة والذين يقاتلون ضد الاحتلال السوفياتي. وفي أوائل العام ٢٠٠٠ حُكم غيابياً[٣] في محكمة أردنية بتهمة التآمر لمهاجمة سياحٍ أميركيين وإسرائيليين. حاولت إدارة بوش استخدام الزرقاوي للبرهنة على علاقة القاعدة مع العراق، وذلك بعد أن قيل إن الزرقاوي تلقى علاجاً طبياً[٤] في بغداد في العام ٢٠٠٢ يُذكر أنه عندما عرض بوش رؤيته للأمور في خطابٍ متلفز في ٧ تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠٢، وقال إن نظام صدام يمثّل «تهديداً خطيراً»، استشهد بوجود «اتصالات على مستوى عالٍ» بين حكومة صدام والقاعدة، وزعم أن «بعض قادة القاعدة[٥] الذين فروا من أفغانستان توجهوا إلى العراق. من ضمن هؤلاء زعيم بارز من القاعدة، ارتبط اسمه بالتخطيط لهجماتٍ كيميائية وبيولوجية». أما كولين باول فقد وصف في خطابه أمام الأمم

(١) Edith M. Lederer, "Annan Orders U.N. Cutbacks in Iraq Staff," Associated Press, September 25, 2003.

(٢) Mary Anne Weaver, "The Short, Violent Life of Abu Musab al-Zarqawi," *Atlantic*, July–August 2006.

(٣) "Jordan Says Major al Qaeda Plot Disrupted," CNN.com, April 26, 2004.

(٤) Brian Ross, "CIA Questions Saddam's Ties to al Qaeda," ABCNews.go.com, October 5, 2004.

(٥) نسخة مصورة عن "Remarks by the President on Iraq," Cincinnati Museum Center, Cincinnati, Ohio, October 7, 2002.

المتحدة الزرقاوي بأنه زعيم «شبكة إرهابية مميتة»،[1] وجدت ملاذاً آمناً لها في عراق صدام. لكن الزعم بأن الزرقاوي كان في بغداد بموافقة الحكومة العراقية فكان مشكوكاً فيه[2] كثيراً. كان نظام صدام والقاعدة على طرفي نقيض وخصومة. لكن الزرقاوي، وبالرغم من كل ذلك، وُضعت مكافأة على رأسه بقيمة ٢٥ مليون دولار[3]، وذلك بعد أن أصبح مطارداً من JSOC في العراق.

لم يكن هناك من شك في أن الزرقاوي كان شخصية شرسة، لكنه كان كذلك الشرير المناسب بالنسبة إلى الولايات المتحدة. كانت واشنطن تواجه مقاومة متصاعدة في العراق، وهكذا تمكّنت بواسطة تضخيم أهمية الزرقاوي من وضع القتال في العراق ضمن السياق الأوسع للحرب على الإرهاب. لكن الزرقاوي لعب دوره بشكلٍ نموذجي. أعلن الزرقاوي بعد سنة واحدة من تفجير مبنى الأمم المتحدة ولاءه[4] مع أتباعه لأسامة بن لادن، كما أسس فرع القاعدة في بلاد الرافدين، وهو الذي يُعرف كذلك باسم القاعدة في العراق. لكن بالرغم من إعلان هذا الولاء، إلا أنه أصبح بعد ذلك مشكلة بالنسبة إلى القاعدة. كانت هجماته الشرسة على المسلمين ـ سواء في العراق أو الأردن ـ في صالح الاحتلال الأميركي، كما خدمت دعاية واشنطن الموجّهة ضد المقاومة.

سيتحوّل العراق إلى مختبرٍ لتكوين آلة قبضٍ على الأشخاص أو قتلهم، تتمركز حول القيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC تحت إدارة ماك كريستال، وهي ليست مسؤولة إلا أمام مجموعة صغيرة من النافذين في البيت الأبيض والبنتاغون. بدأ برنامج القتل/ إلقاء القبض يشبه برنامج فونيكس التابع لوكالة الاستخبارات المركزية أثناء حرب فيتنام، وهو البرنامج الذي نفّذت بموجبه وكالة الاستخبارات المركزية مدعومة بالقوات الخاصة الأميركية والميليشيات المحلية، حملةً شرسة «للقضاء» على الفيتكونغ والشبكات الداعمة لها. يعني ذلك أن برنامج فونيكس كان عملياً فرقة اغتيال منظمة جيداً. قال غاريت بورتر، وهو مؤرخ محايد كتب كثيراً عن برنامج فونيكس في فيتنام، وكذلك عن تاريخ القيادة المشتركة للعمليات الخاصة: «قتلوا أعداداً كبيرة[5]، الآلاف

---

(١) نسخة مصوّرة، عن خطاب كولين باول أمام مجلس الأمن الدولي، ٥ شباط/فبراير، ٢٠٠٣، www.nytimes.com/2003/02/06/world/threats-responses-powell-s-address-presenting-deeply-troubling-evidence-iraq.html?pagewanted=all&src=pm.

(٢) لجنة مجلس الشيوخ المنتخبة لشؤون الاستخبارات، Postwar Findings About Iraq's WMD Programs and Links to Terrorism and How They Compare with Prewar Assessments, S. Report 109-331, p. 63 (2006).

(٣) "U.S. Raises Zarqawi Reward to $25m," CNN.com, July 1, 2004.

(٤) Weaver, "The Short, Violent Life of Abu Musab al-Zarqawi."

(٥) مقابلة أجراها المؤلف مع غاريت بورتر في شهر أيلول/سبتمبر من العام ٢٠١٠.

والآلاف من نشطاء الفيتكونغ المشتبه بهم. كان برنامج فونيكس، في الواقع، بمثابة جد النهج الذي اتبعته القيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC في الحروب».

تحوّل التعامل مع حركات التمرد في العراق إلى ما يشبه مهمة مهلكة لمعظم قوات النخبة الأميركية، بالرغم من أن رامسفيلد وتشيني امتلكا طموحات عالمية لاستخدامات موسعة لـJSOC. وقّع رامسفيلد أمراً تنفيذياً في ١٦ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٣،[١] وهو الشهر ذاته الذي تقاعد فيه هولاند من قيادة SOCOM. وهكذا تسلّم الجنرال بريان «دوغ» براون، وهو الذي كرس JSOC بوصفها القوة الرئيسة الأميركية لمحاربة الإرهاب. اشتمل برنامج العمل على لوائح مصدّقة سلفاً وتحتوي على خمسة عشر بلداً[٢]، وحيث يُمكن تنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب، وكذلك حددت اللوائح أيّ عمليات يُمكن تنفيذها. أبلغ براون، وهو المحارب القديم في قوات العمليات الخاصة، وأحد الأعضاء المؤسّسين للفوج ١٦٠ من العمليات الخاصة الجوية، مجلس الشيوخ أن «المحور[٣] الأساسي للحرب العالمية على الإرهاب التي تشنّها وزارة الدفاع هو قيادة العمليات الخاصة الأميركية USSOCOM. أما SOCOM فكانت قيادة تأسست حديثاً ومطلقة اليدين، وهي التي سوف تصبح القيادة الأبرز للتخطيط والتنسيق، وتنفّذ عمليات في أنحاء عديدة من العالم ضد شبكات الإرهاب، وذلك بالتنسيق مع القيادات الحربية الأخرى». طالب رامسفيلد بعد مرور شهرٍ من الزمن بأجوبة من كبار مستشاريه. وكتب مذكرة إلى ولفوويتز وفايث ومايرز جاء فيها: «هل نقوم بإلقاء القبض، أو قتل، أو ردع، أو نصح إرهابيين آخرين، وفي كل يوم، وبأعدادٍ أكبر مما تجنّده وتدرّبه، وتستخدمه المدارس الدينية [المتشدّدة] ورجال الدين المتطرفون؟».

كان ذلك سؤالاً مثيراً للاهتمام، وهو السؤال الذي كان يطرحه عدد كبير من الأشخاص في عالم مكافحة الإرهاب. لكن مع فرار قيادات القاعدة إلى بلدان متعددة في القرن الأفريقي وشبه الجزيرة العربية، وكذلك إلى باكستان فقد تسلّمت القوة الأميركية الأبرز في مكافحة الإرهاب أوامر للتركيز كلياً على دولة لم توجد فيها القاعدة على الإطلاق قبل دخول الدبابات الأميركية، أي قبل سنة من الزمن. وزّع البنتاغون مجموعات من أوراق اللعب على الجنود المنتشرين في العراق وهي التي تضمّنت تقويماً لمختلف القادة في النظام البعثي السابق، واحتل صدام مرتبة آص البستوني.

(١) Priest and Arkin, *Top Secret America*, pp. 236–237.

(٢) Advance Questions for Lieutenant General Bryan D. Brown, USA Nominee for Commander, accessed August 10, 2012, www.globalsecurity.org/military/library/congress/2003_hr/brown.pdf.

(٣) دونالد رامسفيلد، مذكرة إلى الجنرال ريتشارد مايرز، وبوب ولفوويتز، والجنرال بيتر بايس، ودوغلاس فايث، «الموضوع: الحرب العالمية على الإرهاب» ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٣ وهي منشورة بالكامل في USA-Today.com, May 20, 2005.

يعود هذا التقليد إلى أيام الحرب الأهلية. لكن هذه الأوراق هذه المرة لم توزّع فقط على الجنود، بل تم توزيعها بوصفها منتجاً تجارياً[1] يُباع في الأسواق. بدا أن إدارة بوش تصدق الدعاية التي تروجها عن سهولة انتصارها في العراق، كما حلّلت أنه عن طريق تدمير حزب البعث وقتل قادته أو إلقاء القبض عليهم، فإن الانتصار في الحرب سوف يكون سريعاً.

لكن عندما وصل ماك كريستال إلى العراق في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠٣، تولت الفرقة ٢٠، والتي أُعيد تسميتها بالفرقة ١٢١، قيادة حملة المطاردة. اشتملت الفرقة على قوات JSOC، وعلى مغاوير SAS البريطانيين، وبعض الفرق العراقية المحلية، وكانت مهمة هذه الفرقة تنفيذ برنامج أوراق اللعب. قال آندرو إكسوم، الذي قاد فصيلاً من قوات الرانجرز في العراق والتي عملت من ضمن الفرقة التي يقودها ماك كريستال: «كانت مهمة فرق العمل المباشر والعمليات الخاصة التي يقوم بتنفيذها هي التركيز على قيادات النظام القديم. تعرفون أن مجموعة الأوراق هذه تمثّل أخطر الأشخاص المطلوبين. أعتقد أن ذلك كان مستنداً إلى فكرة أن حركات التمرد في العراق، والقتال الدائر فيه، سيتلاشيان بمجرد القضاء على هؤلاء الأشخاص». لكن تبيّن فيما بعد أن هذه النظرية خاطئة تماماً. لكن مهما كانت القيمة الإستراتيجية لهذه الحملة فقد حققت بعض النجاحات في أهدافها في المدى القريب، مثل القضاء على أهدافٍ فردية مختارة. كان وليام ماك رافين، وهو الذي اشتهر في قوة الـSEAL التابعة للبحرية بطموحه على مستوى الدراسات والأبحاث، اليد اليمنى لماك كريستال، وعمل بصفته القائد المتقدم[2] لقوات استهداف الشخصيات المهمة التابعة لقوات JSOC. لكن بالرغم من أنه هو الذي تلقى قدراً كبيراً من الثناء على تعزيز قدرات JSOC والإشراف على أعظم إنجازاتها، إلا أن أفراد العمليات الخاصة يعرفون أن بعض أهم إنجازات فرقة استهداف الشخصيات المهمة يعود الفضل فيها إلى ماك رافين.

نشأ ماك رافين في سان أنطونيو، تكساس، وكان معجباً بالجيش كثيراً. قاد والده طائرات مقاتلة من نوع سبيت فاير في الحرب العالمية الثانية. يُضاف إلى ذلك أن بيل ماك رافين الصغير كان معجباً جداً بأفلام جيمس بوند، وكان مدهوشاً، بحسب ما قالته شقيقته، على الأخص بإنجازات شون كونري تحت الماء في فيلم [عملية عاصفة] Thunderball. قالت نان ماك رافين

(١) Lisa Burgess, "Buyers Beware: The Real Iraq 'Most Wanted' Cards Are Still Awaiting Distribution," *Stars and Stripes*, April 17, 2003.

(٢) John Barry and Michael Hirsh, "The Hunt Heats Up," *Newsweek*, March 14, 2004.

لمجلة تايم: «كان ذلك هو فيلمه المفضل! قلت له ذات يوم: يمكنك أن تصبح ٠٠٧[١] في يوم من الأيام. أعتقد أنه حقق ذلك».

تخرّج ماك رافين في جامعة تكساس في العام ١٩٧٧ حاملاً شهادة في الصحافة. وقُبِل كطالب جامعي في هيئة تدريب ضباط الاحتياط التابع لسلاح البحرية، ثم التحق بعد تخرجه مباشرة ببرنامج تدريب في فرقة القوات البحرية الأميركية. بعد إنهائه برنامج التدريب نُقل إلى الفليبين. بعد أن أسّس ريتشارد مارشنكو DEVGRU الخاصة، أي الفريق ٦ في العام ١٩٨٢، طلب من ماك رافين قيادة إحدى المجموعات المكونة لفرق القوات البحرية الأميركية [٢]. لكن طريقة القيادة المتحررة التي كان يتبعها مارشينكو سرعان ما وضعته في مواجهة الملازم الشاب. اشترى مارشينكو سيارات مكلفة لفريق القوات البحرية الأميركية كما موّل حفلات ماجنة[٣] في ممتلكات تابعة لسلاح البحرية، وشملت الحفلات جلب بعض المومسات. قال مارشينكو: «كان أفراد القوات البحرية الأميركية [٤] سعداء، وكنت أنا سعيداً، ولم يكن أحد يعاني من مشكلة سوى ماك رافين. أبلغ مارشينكو مجلة تايم متذكراً ماك رافين بأنه الشخص الذي يُفسد على الآخرين مسراتهم. «كان شاباً لامعاً، لكنه لم يحب أبداً طريقتي القاسية والخشنة. كنت رجلاً متحرراً في حين كان هو في غاية التصلب، وهو انتزع الخصوصية من عالم الحرب الخاصة». لكن ماك رافين كان ينظر للأمر بطريقة مختلفة. قال في ردّه: «لم أكن ذلك الفارس الأبيض الذي يعتلي حصانه حاملاً رمحه بيده ليهاجم طاحونة هواء». أضاف كذلك: «كان مارشينكو هو الرئيس، وكنت أنا ملازماً في ذروة الشباب. كانت هناك أشياء لم أعتقد أنها تتم بالطريقة الصحيحة... وهكذا أعفاني»، من مهمتي. قال أحد القادة السابقين في القوات الخاصة إن مارشينكو طلب من ماك رافين القيام ببعض «الأنشطة المشكوك فيها»[٥]. أضاف الرجل أن ماك رافين رفض القيام بها، كما «رفض التراجع». اعتبر بعض الضباط الآخرين في فريق ٦ في القوات البحرية الأميركية أن نزاهة ماك رافين تُعتبر بطولية، لكن بعد صدامه مع مارشينكو، «اعتقدوا أن هذه هي نهاية حياته المهنية»[٦].

لكن الواقع كان عكس ذلك تماماً، لأن أيام مارشينكو في العمليات السرية هي التي شارفت

(١) Barton Gellman, "Person of the Year 2011; Runners-Up; William McRaven: The Admiral," Time, December 14, 2011.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) Barry and Hirsh, "The Hunt Heats Up."

(٦) Gellman, "Person of the Year 2011."

على نهايتها السريعة، بينما كان ماك رافين في بداية حياته المهنية. حُكم على مارشينكو في آذار/مارس ١٩٩٠ بالسجن واحداً وعشرين شهراً(١) بتهم تتعلق بالاحتيال على الحكومة الأميركية في قضية بيع أسلحة. تسلّم ماك رافين بعد وقت قليل قيادة سرية في الفريق ٤ التابع لقوات الـSEAL، وكان عمله مركزاً على أميركا الجنوبية والوسطى. يُذكر أنه تتوافر تفاصيل قليلة جداً حول سجل ماك رافين القتالي، وذلك بالرغم من أنه كان قائد «وحدة المهمات task unit»(٢) في حرب الخليج الفارسي، وذلك بحسب سيرته الذاتية الرسمية. أما في العام ١٩٩١ فقد التحق بالمعهد البحري لما بعد التخرج، وتخرج في العام ١٩٩٣ ساعد ماك رافين على إنشاء برنامج النزاعات الخفيفة/ العمليات الخاصة، وكان واحداً من أوائل خريجي هذا البرنامج(٣). تسلم ماك رافين شهادة مزدوجة، الأولى هي شهادة العمليات الخاصة، والثانية شهادة النزاعات غير الشديدة SO/LIC، والثانية هي شؤون الأمن القومي. أما أطروحة التخرج فكانت، «نظرية العمليات الخاصة»، فقد نشرت في كتاب لقي انتشاراً واسعاً، كما تحوّل إلى كتاب تعليمي. حلّل الكتاب عدة عملياتٍ خاصة مهمة بدءاً من الحرب العالمية الثانية حتى فييتنام، وقدّم دروساً يُمكن الاستفادة منها في النزاعات والحروب المستقبلية. يُعتبر الكتاب نصاً مؤثراً في دراسة حرب العمليات الخاصة. وقال أحد القادة السابقين في العام ٢٠٠٤: «يُعتبر بيل أذكى فرد من أفراد الـSEAL ظهر حتى الآن»(٤). مضى ماك رافين ليعمل بعد ذلك بوصفه «قائد مجموعة مهمة في الشرق الأوسط، كما قاد كذلك الفريق ٣ في قوات الـSEAL، الذي يعمل في جنوب غرب آسيا. وصل ماك رافين في العام ٢٠٠١ إلى رتبة قبطان بحري، وعميد بحري في قوات القوات البحرية الأميركية، حرب العمليات الخاصة البحرية المجموعة ١

بعد وقتٍ قصير على وقوع هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر نُقلت فرقة SEAL التي تعمل تحت إمرة ماك رافين إلى أفغانستان، لكن قائد الفرقة لم يتمكن من الانضمام إليهم. تعرّض ماك رافين قبل شهرين من هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر إلى كسرٍ في حوضه(٥)،

(١) Orr Kelly, *Brave Men—Dark Waters: The Untold Story of the Navy SEALs* (Novato, CA: Pocket Books, 1992), p. 235.

(٢) Admiral William H. McRaven, Commander, United States Special Operations Command, United "States Navy," United States Navy, accessed August 5, 2012, www.navy.mil/navydata/bios/navybio.asp?bioID=401. المعلومات حول المهمات التالية التي تولاها الأميرال مأخوذة من سيرته الرسمية.

(٣) Amanda D. Stein, "USSOCOM McRaven Honors Longtime NPS Professor During SGL," Naval Postgraduate School, June 11, 2012, www.nps.edu/About/News/USSOCOM-McRaven-Honors-Longtime-NPS-Professor-During-SGL.html.

(٤) Gellman, "Person of the Year 2011."

(٥) المصدر نفسه.

وفي قسم من ظهره، وذلك خلال قفزه بالمظلة بالقرب من قاعدته في كورونادو، كاليفورنيا. توقّع بعضهم أنه لن يتمكّن من القتال مجدداً، فضلاً عن المشي بطريقة طبيعية. استقال ماك رافين من قيادة الفرقة، لكن حياته المهنية لم تنتهِ عند هذا الحد. كان حادث السقوط بالمظلة حادثاً عَرَضياً. لكن بالرغم من أن ماك رافين لم يكن في ميدان المعركة في البداية، إلا أنه سوف يصبح لاعباً رئيساً في الاستراتيجية التي تقرر شكل عمليات مكافحة الإرهاب الأميركية لسنواتٍ عديدة قادمة. طلب واين داوننغ، وهو نائب مستشار الأمن القومي لشؤون مكافحة الإرهاب، والذي عُيّن حديثاً، من ماك رافين الانضمام إلى فريق موظفيه في البيت الأبيض. انتهى ماك رافين بالعمل مع داوننغ لمدة عامين في أثناء فترة تعافيه من إصابته، كما يعود إليه الفضل في أنه المؤلف الرئيس[١] لـ «الاستراتيجية القومية لمكافحة الإرهاب» التي تبناها بوش. لم تكن هذه بالمهمة السهلة على الإطلاق بالنسبة إلى محارب لا يشارك في القتال. لم يطل الوقت حتى أصبح القبطان ماك رافين الشخصية الرئيسة في JSOC داخل مجلس الأمن القومي، كما ساهم في تنسيق أعمال مكتب مكافحة الإرهاب. كان من بين المهمات التي تسلّمها تدقيق[٢] وتجميع قوائم الأهداف عالية القيمة [الشخصيات المهمة] التي يتعيّن على JSOC مطاردتها. كان ماك رافين واحداً من اللاعبين الرئيسيين في عسكرة سياسة مكافحة الإرهاب الأميركية وإنشاء أسس قوائم المستهدفين بالإغتيال. كان الوقت الذي أمضاه ماك رافين في مجلس الأمن القومي كفيلاً بوضعه في مسارٍ أدى به إلى أن يصبح واحداً من أقوى الشخصيات في التاريخ العسكري الأميركي، وشخصية تغييرية في قوننة الاغتيال بوصفه مكوّناً محورياً لسياسة الأمن القومي الأميركية.

لم تكن قائمة المستهدفين بالاغتيال في الفترة التي تلت الحادي عشر من أيلول/سبتمبر مباشرة تضم أكثر من دزينتين من الأسماء. لكن القائمة ازدادت سنة بعد سنة. مضى ماك رافين بعد مساعدته على بناء الهيكلية اللازمة للقيادة المشتركة للعمليات الخاصة، إلى تنفيذها. قال لي إكسوم: «يوجد ثلاثة أشخاص تمكّنوا من تحسين قوات العمليات الخاصة بالفعل، وهم الذين يستحقون قدراً كبيراً من الفضل للطريقة التي طوروها منذ العام ٢٠٠١ يمكنك التفكير بأشخاصٍ مثل بيل ماك رافين، وستان ماك كريستال، وكذلك مايك فلين».

(١) Gellman, “Person of the Year 2011.”

(٢) Author interview, confidential source, June 2012.

١٠ «غايتنا وغايتهم واحدة»

الصومال، ١٩٩٣ ـ ٢٠٠٤ وقف محمد أفراح كانياري في أوائل شهر كانون الثاني/يناير فوق مدرج منعزل[1] كان يسيطر عليه ويقع إلى الشمال من مقديشو. كان هذا المطار الصغير بمثابة قلعة صغيرة وسط دولة خطيرة وخارجة عن القانون. تكفلت القوة الأمنية الخاصة التي يتزعمها كانياري بتأمين حماية محيط المدرج، كما زُرعت الألغام الأرضية في أماكن استراتيجية موزعة بين أجمات النباتات، وهو الأمر الذي يجعل من الهجوم والتسلّل ـ أو حتى الزيارة العادية ـ أمراً محفوفاً بالمخاطر. ظهر كانياري في السنوات التي تبعت سقوط الدكتاتور محمد سياد بري، وهو الذي ترأس آخر حكومة مستقرة في البلاد، وبرز كواحد من أقوى أمراء الحرب[2] الذين نهبوا مقديشو، وفرضوا سطوتهم على أراضٍ يسيطرون عليها. كان مدرج [مهبط طائرات] داينايل من ضمن مقاطعة كانياري. وكانت هذه المقاطعة تدر أموالاً كثيرة على حاكمها. استمرت أرباح هذا المطار تأتي بمعظمها من تهريب الميرا[3]، أو القات، وهي أوراق تسبب الإدمان ويمضغها الملايين في كل أنحاء القرن الأفريقي، وشبه الجزيرة العربية. كان القات المخدّر المفضّل بين آلاف رجال الميليشيات الذين حاربوا في صفوف كانياري ورفاقه أمراء الحرب، كما كانت عاملاً رئيساً في الجنون الذي سيطر على الصومال. لكن في هذا اليوم بالذات، أي في يوم ٥ كانون الثاني/يناير من العام ٢٠٠٣، لم تكن الطائرة التي ينتظرها كانياري على المدرج تابعة لشركة بلوبيرد آفياشن[4] جالبةً معها تلك الأوراق الخضراء، لكنها كانت طائرة غلف ستريم تحمل معها شحنة من نوعٍ آخر.

---

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع محمد أفراح كانياري، حزيران/يونيو ٢٠١٢.

(٢) Emily Meehan, “Notes from a Failed State: Entry 2,” *Slate, August* 19, 2008.

(٣) مقابلة المؤلف مع محمد أفراح كانياري في حزيران/يونيو ٢٠١١ انظر كذلك، Ernst Jan Hogendoorn, Mohamed Abdoulaye M’Backe, and Brynjulf Mugaas, “Report of the Panel of Experts on Somalia Pursuant to Security Council Resolution 1425 (2002),” Panel of Experts on Somalia, United Nations Security Council, March 25, 2003, p. 39.

(٤) المصدر نفسه. وثّق عدد من الصحفيين أعمال التهريب التي قامت بها بلوبيرد آفياشن. انظر دونالد ماكنيل الابن، “Correspondence/Touring Somalia: When All Else Fails (Like the State), Take the Drug Flight into Town,” *New York Times*, February 3, 2002.

قال كانياري إنه لا يستطيع تذكّر أي وكالة حكومية كان يعمل لديها الرجال الذين ترجّلوا من الطائرة، لكنه متأكّد من أنهم أميركيون. قال كانياري متذكراً: «أعتقد أنهم من جنود استخبارات القوات الخاصة ووكالة الاستخبارات المركزية. لكني لا أعرف في الواقع. كان ذلك عملاً داخلياً يقومون به. كانوا من رجال الاستخبارات، أي الاستخبارات الأميركية»[١].

زار أحد الأصدقاء الموثوقين كانياري قبل أسابيع قليلة، وأبلغه بأن وكالة الاستخبارات تريد الاجتماع به في نيروبي، كينيا. جلس كانياري في اليوم التالي لعيد الميلاد في غرفة فندق مع مجموعة من الرجال البيض. قال كانياري: «طلبوا أن نجتمع، وأنا قبلت طلبهم. ناقشنا أموراً تتعلق بالاستخبارات». كانت الأمور التي نوقشت تتعلق برغبة واشنطن في ملاحقة مجموعة صغيرة من نشطاء القاعدة والقضاء عليها، وهي المجموعة التي ظهرت على شاشة رادار وكالة الاستخبارات المركزية، والقيادة المشتركة للقوات الخاصة. أبلغ الأميركيون كانياري بأن بعض الذين يحملون الجنسية الأميركية كانوا من بين أفراد هذه المجموعة، وكانوا رجالاً خطرين سبق لهم أن خطّطوا ونفّذوا الهجمات التي وقعت في العام ١٩٩٨ على السفارتين الأميركيتين في كينيا وتنزانيا، وهي الهجمات التي أودت بحياة مئتي شخص. أبلغ الرجال كانياري بأنهم قلقون من أن تكون القاعدة تخطّط لتصعيد هجماتها في شرق أفريقيا.

يُذكر أنه في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠٠٢، أي قبل شهر واحد من اجتماع كانياري مع الأميركيين في نيروبي، نفّذ الإرهابيون هجماتٍ متتالية[٢] في كينيا. وقعت إحدى هذه الهجمات في أحد المنتجعات في كيكامبالا، يقع على الشاطئ إلى الشمال من مومباسا. أما الهجوم الآخر فقد وقع على طائرة نفّاثة إسرائيلية في مطار موا الدولي في مومباسا. قاد ثلاثة رجال في الهجوم الأول عربة مليئة بالمتفجرات، وساروا بها إلى فندق باراديز [الجنة]، وهو الهجوم الذي أودى بحياة المهاجمين، وبثلاثة عشر شخصاً آخر، وأسفر عن جرح ثمانين آخرين. أقدم رجلان بعد مضي دقائق على إطلاق قذيفتين موجهتين من نوع أرض ـ جو على طائرة خطوط آركيا إسرائيل الجوية[٣] في رحلتها الرقم ٥٨٢، وأخطأ الصاروخان الطائرة بمسافة قريبة. شكّت واشنطن

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع محمد أفراح كانياري في حزيران من العام ٢٠١١. الاقتباسات من محمد أفراح كانياري مأخوذة من مقابلة مع المؤلف، إلا إذا ذُكر خلاف ذلك.

(٢) Dexter Filkins, "Terror in Africa: Attacks in Mombasa; Kenyans Hunting Clues to Bombing; Toll Rises to Thirteen," *New York Times*, November 30, 2002.

(٣) Tim Butcher, "Missiles Launched at Holiday Plane as Bombers Bring Carnage to Hotel," Telegraph, November 29, 2002.

في أن يكون الرجال الذين خطّطوا هذه الهجمات كانوا جزءاً من الخلية ذاتها التي هاجمت السفارتين في العام ١٩٩٨

لجأ عدد من أبرز المشتبه بهم في مهاجمة السفارتين في كينيا وتنزانيا إلى الصومال بعد تنفيذ هجماتهم، وكان من بينهم فضل عبد اللّه محمد، وهو الرجل الذي أدين فيما بعد[١] في الولايات المتحدة بسبب دوره المزعوم في تلك الهجمات. في أواخر العام ٢٠٠١ بدأ فضل في تجميع فرقة[٢] في مقديشو، وهي التي نفذت فيما بعد الهجمات التي وقعت في العام ٢٠٠٢ في كينيا. تبيّن أن بعض الأسلحة التي استُخدمت في هجومَي مومباسا مصدرها السوق السوداء للأسلحة[٣] في الصومال وهي سوق مزدهرة. كان من بين تلك الأسلحة قذيفتان موجهتان من نوع ستريلا أرض ـ جو استُخدمتا ضد الطائرة الإسرائيلية. أما تمويل هذه العملية فقد تكفّل به أحد المواطنين السودانيين، ويدعى طارق عبد اللّه[٤] الذي يُعرف كذلك باسم أبو طلحة السوداني، وهو الذي كان يتنقل ما بين الصومال والإمارات العربية المتحدة. انتبهت السلطات الأميركية إلى ناشطٍ غير معروفٍ سابقاً ويُدعى صالح علي صالح نبهان، وذلك عندما تبيّن أن السيارة التي فجّرت فندق باراديز تعود إليه[٥]. كان ذلك المواطن الكيني من أصلٍ يمني متهماً كذلك بإطلاق أحد الصواريخ. يُفترض كذلك أن نبهان كان يدير خلية مومباسا لسنوات عدّة، ويُحتمل أنه عمل كوسيطٍ رئيس[٦] ما بين خلية كينيا وقيادة القاعدة في أفغانستان ـ باكستان. بعد هجمات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، فرّ نبهان، وفضل، والمتآمرون معهما إلى الصومال[٧] مجدداً مستخدمين القوارب.

(١) United States of America v. Usama bin Laden et al., United States District Court Southern District of New York, April 2000, cns.miis.edu/reports/pdfs/ binladen/indict.pdf.

(٢) Johan Peleman, Edward Howard Johns, Pavanjeet Singh Sandhu, and John Tambi, "Report of the Panel of Experts on Somalia Pursuant to Security Council Resolution 1474 (2003)," UN Security Council, published November 4, 2003, pp. 29–30.

(٣) International Crisis Group, "Counter-Terrorism in Somalia: Losing Hearts and Minds?" Africa Report No. 95, July 11, 2005, p. 8.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) Marc Lacey, "Threats and Responses: African Investigation; Kenya Clears Fishermen, Saying They Had No Ties to Attackers," *New York Times*, December 14, 2002.

(٦) International Crisis Group, "Counter-Terrorism in Somalia."

(٧) J. Peleman, E. H. Johns, P. S. Sandhu, and J. Tambi, "Report of the Panel of Experts on Somalia Pursuant to Security Council resolution 1425 (2002)," UN Security Council, published March 25, 2003, pp. 29–30.

كان هؤلاء الرجال من أبرز الأسماء الواردة في قائمة المستهدفين من ذوي الأهمية، والتي تريد واشنطن القضاء عليهم، لكن كانت هناك مخاوف أكبر بكثير مثل وجود دولة تسودها الفوضى، أي الصومال، والتي تشكّل أرضاً خصبة للقاعدة كي تمدّ فيها جذوراً جديدة، وعلى الأخص بعد أن دفع الاجتياح الأميركي لأفغانستان قيادات القاعدة إلى الفرار.

لمحمد كانياري حضور مدهش سواء جسدياً أو فكرياً، وهو رجل طويل القامة تحيط تغضّنات عديدة بعينيه، وهو يمتلك تركيزاً سوريالياً. يروي كانياري بأنه نشأ في «منطقة غابات» في الصومال لكنه شق طريقه في التعليم على يد المرسَلين المينونايت [البروتستانت] الذين علّموه مهنة المحاسبة. تمكّن كانياري من المزاوجة ما بين تلقيه العلم، ومسك دفاتر المحاسبة[1] للشرطة السرية الصومالية، وهو الأمر الذي دفعه إلى الانغماس أكثر فأكثر في الزوايا السرية لسياسات الحرب الصومالية. يتكلم كانياري الإنكليزية بطلاقة، وعادة ما يضحك لنكاته التي يرويها، والتي يُعتبر عدد كبير منها مضحكاً بالفعل. اعتاد كانياري ارتداء أزياء غوايابيرا، والتي تكون مكوية تماماً، وبالرغم من شعره الأشعث الذي يحاكي الجانب الخشن منه.

على مدى السنوات الثلاث التي تبعت الزيارة الأولى التي قام بها العملاء الأميركيون إلى مطار كانياري، تعوّد الأميركيون الحضور جواً، مرة أو مرتين كل أسبوع[2]. كان الفريق الأميركي[3] خليطاً من عملاء وكالة الاستخبارات الأميركية، و«قناصة» تابعين لقوات JSOC. كانت هذه في البداية عملية تقودها وكالة الاستخبارات المركزية من السفارة الأميركية في نيروبي. قال كانياري متفاخراً: «المطار موجود في داخل البلاد[4]، ووسط غابة. يعني ذلك أن المطار آمنٌ جداً، ونحن صمّمناه بحيث لا يكشف من يهبط فيه أو يُرى بسهولة. أما الأميركيون فيستمتعون بذلك». نقل كانياري زواره في واحدةٍ من هذه الزيارات المبكرة إلى منزله الفخم. وعرض الزوار مجموعة من الصور أمام أمير الحرب الصومالي بينما كانوا يتناولون القهوة. رفض كانياري أن يقول بالضبط ما أبلغه إياه الأميركيون بشأن ما يريدون فعله مع الرجال الذين يظهرون في الصور، وقال لي: «كان برنامجي هو القضاء على ممثلي القاعدة في الصومال، وفي أنحاء شرق أفريقيا كافة. كانت غايتي هي مقاتلة أولئك الناس بمساعدة الأميركيين ومعرفتهم وعلمهم. كانت تلك

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع محمد أفراح كانياري في حزيران/يونيو ٢٠١١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) Sean D. Naylor, "Clandestine Somalia Missions Yield AQ Targets," *Army Times*, November 14, 2011.

(٤) مقابلة أجراها المؤلف مع محمد أفراح كانياري في حزيران/يونيو ٢٠١١.

هي غايتي. يمكنني أن أقول إن غايتنا وغايتهم واحدة، وهم أرادوا القضاء على ممثلي القاعدة في القرن الأفريقي».

بينما كان موظفو وكالة الاستخبارات المركزية يعملون مع كانياري وأمراء الحرب الآخرين، كان أفراد قسم استخبارات JSOC ـ أكتيفيتي ـ يغيبون في بعض الأحيان. بدأ الرجال في هذا الوقت بتأسيس شبكة استطلاع[1] تضم أجهزة تنصّت في كامل أنحاء مقديشو، أي أنهم كانوا «يحضّرون ميدان المعركة»، وليس القتال في هذا الميدان. لم ترغب واشنطن في إنزال جنود أميركيين في الصومال، لكن الرغبة كانت موجودة بالتأكيد في العثور على صوت من الطراز القديم تابعٍ لهم، وهو الأمر الذي كان كانياري سعيداً بتلبيته.

قال كانياري إن الأميركيين كانوا يدفعون له[2] ما بين ١٠٠ ألف دولار و١٥٠ ألف دولار شهرياً لقاء خدماته، واستخدامهم المطار الذي يسيطر عليه. أوردت البرقيات السرية الدبلوماسية الأميركية التي أُرسلت من السفارة في نيروبي تفاصيل خطة لاستخدام «شركاء ارتباط غير تقليديين[3] (زعماء الميليشيا)» في الصومال. وقالت إن الغاية من هذه الخطوة كانت «تحديد مواقع الأهداف عالية القيمة والقضاء عليها». تأسّس بهذه الطريقة ائتلاف بتمويلٍ أميركي يشتمل على أمراء الحرب الذين سيعملون بوصفهم رجال واشنطن في الصومال، وكان الاسم النهائي الذي اتخذه هذا الائتلاف يوحي بتدخل الوكالة: تحالف استعادة السلام ومكافحة الإرهاب. أما داخل مجتمع الاستخبارات الأميركي في ذلك الوقت فقد كان هذا التحالف معروفاً باسم «عملية الصقر الأسود»[4]، وهو اسم يذكّر، وبكل وضوح، بالكارثة التي حدثت في العام ١٩٩٣، والتي أدت إلى سحب القوات الأميركية من الصومال. لكن هذا الترتيب الذي بدأ بوصفه عملية تجميع معلومات استخباراتية هادئة ضد مجموعة من أعضاء القاعدة سرعان ما تحول إلى حربٍ قذرة واسعة النطاق، تذكّر بالدعم الأميركي للكونترا في نيكاراغوا في أعوام الثمانينيات من القرن الماضي.

كان من الممكن أن يختلف الصومال اختلافاً كبيراً عن البلد الذي ساعدت الولايات المتحدة وأمراء الحرب فيه على تكوينه بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. كان الإسلام المتطرف

---

(١) Naylor, "Clandestine Somalia Missions Yield AQ Targets."

(٢) مقابلة أجراها المؤلف مع محمد أفراح كانياري في حزيران/يونيو ٢٠١١.

(٣) برقية دبلوماسية أميركية 06NAiROBi2425 من السفير وليم بيلامي، السفارة الأميركية في نيروبي، "Somalia: A Strategy for Engagement," June 2, 2006, عن موقع ويكيليكس.

(٤) Naylor, "Clandestine Somalia Missions Yield AQ Targets."

جديداً على الصومال[1]، ولم يكن واسع الانتشار قبل انطلاق الحرب العالمية على الإرهاب. اعتقد بعض المحللين الصوماليين أن تلك الحفنة من المتطرفين المنتشرين في البلاد يُمكن احتواؤها، وأن الهدف المركزي والضروري في جلب الاستقرار للبلاد يجب أن يكون نزع سلاح أمراء الحرب وإضعافهم. لكن واشنطن اختارت، وبشكلٍ مباشر، زيادة قوتهم، وهكذا تسببت في حدوث رد فعلٍ قوي في الصومال الذي فتح أبوابه على مصراعيها أمام القاعدة لدخول البلاد. وفي حين انهمكت وكالة الاستخبارات المركزية في تقوية علاقتها مع كانياري وأمراء الحرب الآخرين، كانت الحكومة الرسمية في الصومال تراقب من بعيد. تألفت «الحكومة الوطنية المؤقتة» من تكنوقراط تلقوا تعليمهم في الغرب، وكان ذلك أكثر بقليل من فكرة برزت في أجنحة فندق ومقاهٍ في كينيا والبلدان المجاورة. تعاملت وكالات مكافحة الإرهاب في واشنطن مع هذا التحالف على هذا الأساس.

لكن بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وبروز مبدأ الرئيس بوش، «إما أن تكونوا معنا[2] وإما أن تكونوا مع الإرهابيين»، أرسل اسماعيل محمود «بوبا» هور وزير الخارجية الصومالي، رسالة على وجه السرعة إلى وزير الخارجية الأميركي. قال بوبا إنه كتب في هذه الرسالة: «إننا معكم[3]، ونحن قلقون مثلكم من إمكانية دخول القاعدة إلى الصومال». قال لي كذلك عندما تناولنا القهوة في فندق فخم في نيروبي: «لكن الرد كان فاتراً». قال لي: «بدأوا التعاون مع أمراء الحرب، بدلاً من تقوية الحكومة الصومالية، واعتقدوا أن الطريقة الفضلى لمحاربة الإرهاب هي مساعدة أمراء الحرب على أن يصبحوا أقوى، وكذلك طرد الأصوليين من الصومال. لكن ذلك أحدث رد فعلٍ شديداً».

وقّع الرئيس بوش في ٢٣ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠١، أمراً رئاسياً حمل الرقم ١٣٢٢٤، وحدّد ما يزيد عن خمسٍ وعشرين مجموعة وشخصاً[4] بوصفهم إرهابيين يُمكن استهدافهم في الحرب

---

(١) Dr. Ken Menkhaus, "Political Islam in Somalia," *Middle East Policy 9* (March 2002). Menkhaus writes «على الرغم من واقع أنها الدولة الوحيدة الإسلامية بأكملها في القرن الأفريقي أو ربما بسبب ذلك، لم تكن الصومال، تاريخياً، ملجأً للمستوى ذاته من الأنشطة الإسلامية السياسية المتطرفة كما كانت الحال في البلدان المجاورة المنقسمة دينياً».

(٢) الرئيس بوش، «خطاب إلى مجلسَي الكونغرس والشعب الأميركي»، واشنطن العاصمة، ٢٠ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠١

(٣) مقابلة أجراها المؤلف مع اسماعيل محمود هور حزيران/يونيو ٢٠١١.

(٤) Executive Order 13224, Office of the Coordinator for Counterterrorism, September 23, 2011, www.state.gov/j/ct/rls/other/des/122570.htm.

العالمية على الإرهاب. لكن هذه القائمة توسّعت في النهاية لتشمل ما يزيد عن ١٨٠ اسماً. كان هذا الأمر الرئاسي، رسمياً، يعني «تعطيل شبكة الدعم المالي للإرهابيين والمنظمات الإرهابية»، لكنه كشف كذلك عن المجموعات التي يُمكن استهدافها عسكرياً. كان من بين الأهداف الأولى مجموعة صومالية تُدعى جمعية الاتحاد الإسلامية AIAI. لكن بالرغم من واقع أن هذه الجماعة قد حُلّت[١] قبل الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، إلا أنها استُخدمت كمنظمة واجهة تصطف تحتها منظمات متشددة إسلامية. شاركت AIAI في حركة التمرد[٢] ضد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في الصومال في تسعينيات القرن الماضي، كما أنها أعلنت مسؤوليتها عن سلسلة من الهجمات الإرهابية والاغتيالات التي حدثت في إثيوبيا[٣]. يُضاف إلى ذلك أن المزاعم عن علاقة القاعدة بحادث إسقاط طائرة البلاك هوك كانت مرتبطة غالباً بـAIAI. أما إدخالها من ضمن الأمر الرئاسي الرقم ١٣٢٢٤، فكان إشارة إلى أن إدارة بوش كانت تفكّر في توجيه ضربة إلى داخل الصومال.

اعتقد المخطّطون الحربيون الأميركيون أنه عندما تجتاح القوات الأميركية أفغانستان فإن نشطاء القاعدة سوف يسعون إلى الاختباء في أماكن أخرى. كان اليمن والصومال من بين هذه الأماكن المفترضة، وهكذا أقامت واشنطن وحلفاؤها أسطولاً عُرف باسم الفرقة ١٥٠[٤] task force، كُلّف باعتراض الجهاديين المتوجّهين إلى تلك المنطقة. أبلغ وزير الدفاع الألماني رودلف شاربينغ المراسلين الصحفيين عندما كان يتحدث من مقر حلف الناتو في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، من العام ٢٠٠١، وبعد تقرير ألقاه رامسفيلد أمام وزراء الدفاع للدول الأعضاء في الحلف، أن التدخل الأميركي في الصومال ليس مسألة «إذا»[٥]، بل «كيف» و«متى». لم يتأخر رامسفيلد في إنكار ما أطلق عليه، عبارات «تقرير مضحك[٦] صدر عن شخصٍ ألماني يريد أن يقول شيئاً»، كما أبلغ المراسلين في مؤتمر صحفي عقده في وزارة الدفاع في اليوم التالي أن، «الألماني كان مخطئاً. لم يقصد أن يكون مخطئاً، ولربما هو آسف الآن. لكنه مخطئ بالكامل».

---

(١) International Crisis Group, “Somalia’s Divided Islamists,” Africa Briefing No. 74, May 18, 2010, pp. 3–4.

(٢) David Chazan, “Who Are al-Ittihad?” BBC.co.uk, November 30, 2002.

(٣) International Crisis Group, “Somalia: Countering Terrorism in a Failed State,” Africa Report No. 45, May 23, 2002, p. 10.

(٤) Michael R. Gordon, “Threats and Responses: The Operations; U.S. Turns Horn of Africa into a Military Hub,” *New York Times*, November 17, 2002.

(٥) “US Chides German Minister,” BBC.co.uk, December 20, 2001.

(٦) “DoD News Briefing—Secretary Rumsfeld,” December 19, 2001. نسخة مصورة

لكن بالرغم من أن القوات الأميركية لم تتحرك نحو الصومال على الفور ـ لأن أفغانستان وباكستان أخذتا الأولوية ـ إلا أن القاعدة الأميركية الموسعة في معسكر ليمونييه في جيبوتي أصبحت، وبسرعة، مركز قوات القيادة المشتركة للعمليات JSOC ووكالة الاستخبارات المركزية. عملت هذه القاعدة في مراقبة الصومال، وكذلك اليمن، واليمن جار الصومال من دون فاصلٍ بينهما سوى ممرٍ مائي. يُحتمل أن شاربينغ كان مخطئاً فيما يتعلق بالمدى القصير، لكن تبيّن أن عبارة «مخطئ بالكامل» هي نوع من المبالغة. لم تمر سوى أيام قليلة على نفي رامسفيلد الخطط الأميركية الهادفة إلى التحرك نحو الصومال حتى قال كولين باول، وزير الخارجية، إن الإضطراب الذي يسيطر على الصومال يجعله، «أرضاً خصبة للاستغلال[1] على يد أولئك الذين يغتنمون فرصة تلك الفوضى ويزدادون قوة في أجوائها». أضاف باول: «هذا هو السبب الذي يجعلنا نفكّر في الصومال في الواقع، أي أننا لا نريد الذهاب إلى الصومال كدولة أو حكومة، بل لأننا نفكر على الأخص في أن الصومال قد يجد فيه بعض الأشخاص ملاذاً آمناً على حين غرّة».

شعر مسؤولون أميركيون في شرق أفريقيا بالقلق كذلك من أن تتحول كينيا إلى ما يشبه باكستان، أي أنها قد تمنح مخبأً لشبكة القاعدة التي يُعتقد أنها «تعيد بناء بنيتها التحتية[2] في كينيا». بدأ بعض كبار المسؤولين في الجيش الأميركي بالشعور بالغضب إزاء وجود عسكري أميركي دائم في القرن الأفريقي، كما امتلأت وسائل الإعلام بالتوقعات حول برنامج واشنطن في الصومال. أعلن والتر كانشتاينر، الذي ترأس قسم أفريقيا في وزارة الخارجية في ذلك الوقت: «إن احتمال وجود خلايا إرهابية في الصومال[3] هو احتمال حقيقي». وأوردت صحيفة سان فرنسيسكو كرونيكل أنه، «مع تحديد الصومال[4] بوصفها قاعدة إرهابية للقاعدة بزعامة بن لادن والمنظمات المتطرفة الأخرى فإن طائرات الاستطلاع الأميركية... بدأت باستكشاف الأهداف من الجو، بينما بدأ عملاء وكالة الاستخبارات المركزية بإجراء اتصالات مع حلفاء مُحتمَلين سواء داخل الصومال ذاته أو في إثيوبيا المجاورة».

لكن نائب وزير الدفاع بول ولفوويتز قال في معرض تقويمه للتهديدات الإرهابية في القرن

(١) Alan Sipress and Peter Slevin, "Powell Wary of Iraq Move; U.S. Eyes Somalia in Continuing Al Qaeda Hunt," *Washington Post*, December 21, 2001.

(٢) Ambassador William Bellamy, "Somalia: A Strategy for Engagement."

(٣) Associated Press, "U.S. Concerned About Terrorist Activity in Somalia," *Navy Times*, December 12, 2001.

(٤) Simon Reeve, "News Analysis; U.S. Returning to a Nightmare Called Somalia," *San Francisco Chronicle*, December 16, 2001.

الأفريقي: «يتحدث الناس عن الصومال[1] لأسبابٍ واضحة. إنها دولة من دون حكومة عملياً، وبلاد تتواجد فيها القاعدة بالفعل».

لكن النُخب الحاكمة في كينيا وإثيوبيا، مثل حكومة علي عبد اللّه صالح في اليمن، رأت فرصةً في التهديدات الإرهابية بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. رحّبت الحكومتان بالمساعدات الأميركية المتزايدة والهادفة إلى مكافحة الإرهاب، وهي المساعدات التي تشمل تدريب قواتهما والدعم المالي في مقابل تقديم المساعدة، والسماح للقوات الأميركية باستخدام أراضيهما. أما إثيوبيا، التي هي عدو قديم للصومال، فقد اعتبرت أن المواطنين الإسلاميين في البلاد بمثابة تهديد، وعزّزت الفكرة القائلة إن تهديد القاعدة يمتد إلى دولتها الجارة في الشرق. وفي حين تحدثت الأطراف المحلية عن التهديدات الإرهابية والشائعات المتزايدة، والتي راجت حول عمليات أميركية مُحتمَلة في الصومال، كان محلّلون بارزون في شؤون تلك البلاد يشيرون إلى تهديدات القاعدة هناك على أنها «ضئيلة"[2]. قال ديفيد شين، وهو سفير أميركي سابق في إثيوبيا: «لا أعتقد أن هناك حاجة[3] للإسراع نحو الصومال. أما إذا فكّرنا في الأهداف العسكرية فإنني أشك في وجودها». وقدّر الأستاذ في جامعة ديفدسون كين مينكهاوس، وهو باحث صومالي كتب دراسات عديدة حول التقاليد السياسية الإسلامية في الصومال في فترة ما قبل هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، أن عدد المواطنين الصوماليين الذين يقيمون «علاقاتٍ مهمة» مع القاعدة يراوح ما بين عشرة واثني عشر[4]. يُحتمل كذلك وجود بعض المقاتلين الأجانب من الذين يختبئون هناك، لكن بسبب ندرة[5] المعلومات الاستخباراتية ـ والتي قال عنها شين إنها «لا أساس لها» فقد حذّر من أن العمليات الخاطفة لا يُنصح بها.

لكن بالرغم من أن بعض الأشخاص داخل الجيش، ووكالة الاستخبارات المركزية، وإدارة بوش أرادوا توجيه ضربةٍ إلى الصومال، إلا أنه كان على تلك الخطط أن تنتظر. أما القيادة المشتركة للقرن الأفريقي في جيبوتي فقد أخذت موقف المراقبة والانتظار، كما أن قادة كثيرين فيها، بمن فيهم مسؤولون في JSOC، ووكالة الاستخبارات المركزية، والذين عملوا بداية في معسكر ليمونييه

---

(١) DoD News Brieging - secretary Rumsfeld," December 19, 2001. نسخة مصورة

(٢) Karl Vick, "Al Qaeda Ally in Somalia in Tatters; Only Remnants Remain of Potential U.S. Target," *Washington Post*, February 24, 2002.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

في فترة ما بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، اضطروا إلى إعادة توجيه تركيزهم على الاجتياح الوشيك للعراق. أخبرني أحد المسؤولين السابقين في قيادة العمليات الخاصة في القرن الأفريقي بأنه ظهر تصميمٌ في البداية «على جلب كامل الموارد[1] التي يمتلكها الجيش الأميركي، وعلى الأخص موارد قيادة قوات العمليات الخاصة. اعتزمنا على التأكد من أن [القاعدة] لن تكون قادرة على إعادة تنظيم صفوفها، أو حتى استخدام أي جزء من أجزاء القرن الأفريقي ملاذاً آمناً لها بحيث تتمكن من تنفيذ عمليات ضد الولايات المتحدة». لكن ذلك المسؤول شرح لي أن، «الأمر لم يسر على ذلك النحو، وهو الأمر الذي أضرّ بنا كثيراً. اتّخذ كبار صانعي السياسات، في نقطة ما، القرار القائل إن أبرز تهديد للأمن القومي الأميركي كان العراق. تحولت الموارد إلى الحرب مع العراق وذلك مع تحوّل التركيز نحوه. وأدى ذلك إلى فقدان التركيز، لكن ما هو أشد سوءاً من كل ذلك، فقدان الموارد [العسكرية] داخل القرن الأفريقي وحوله». تغيّر دور القيادة المشتركة للعمليات الخاصة في الصومال خلال السنوات الأولى بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وأصبح أقرب ما يكون إلى حماية وكالة الاستخبارات المركزية داخل البلد، كما وضعت أجهزة استطلاع على الأرض، وشكّلت فرقة احتياطية[2] في جيبوتي، بحيث تكون مستعدة للتدخل إذا حدث أي شيء ليس في الحسبان مع الفرق التي تقودها وكالة الاستخبارات المركزية التي توجّه أمراء الحرب.

وبينما كانت مقدّرات القيادة المشتركة للعمليات الخاصة موجهة في غالبيتها نحو العراق، اشتمل النهج الأميركي تجاه الصومال على حرب سرية بالوكالة تقوم بها وكالة الاستخبارات المركزية. جعلت الولايات المتحدة في هذا الوقت من محمد كانياري رجلها المفضل في مقديشو. لكن بحسب برقيات أميركية سرية مرسلة من السفارة الأميركية في نيروبي فإن الاستخبارات الأميركية تجاهلت الانتقادات الداخلية التي عارضت استخدام الوكالة لتحالفاتها مع أمراء الحرب بهدف تنفيذ عمليات القتل، أو إلقاء القبض على الأشخاص [المشتبه بهم]. أوردت إحدى البرقيات: «إن الحجج التي يسوقها الزملاء الدبلوماسيون، والمنظمات غير الحكومية NGO والقائلة إن نهجاً أكثر حكمة... سوف يساعدنا على مواجهة مشاكلنا في مكافحة الإرهاب يتجاهل الأخذ بالحسبان التهديدات المحدقة وإلحاحها». أضافت البرقيات بكل صراحة أن بعض الأشخاص «يجب إخراجهم من المعادلة الصومالية»[3].

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع أحد أفراد فرقة التدخل السابقين، آذار/مارس، ٢٠١١.

(٢) Naylor, "Clandestine Somalia Missions Yield AQ Targets."

(٣) Ambassador William Bellamy, "Somalia: A Strategy for Engagement."

كانت تلك هي بداية العلاقة التي استمرت سنوات عديدة ما بين شبكة أمراء الحرب الإجرامية ووكالة الاستخبارات المركزية، وهي التي سوف تضع الصومال على مسارٍ أدى به إلى مزيدٍ من الفوضى وسفك الدماء. يتسبّب هذا الموقف كذلك في تقوية القوى الإسلامية المتطرفة أكثر من ذي قبل، وهي القوى التي ترغب واشنطن في سحقها.

لكن بالنسبة إلى معظم الأميركيين فإن مجرد ذكر كلمة الصومال يعيد إلى أذهانهم واحدة من صورتين: صورة طفل جائع، أو صورة جنود أميركيين وهم يُسحبون في شوارع مقديشو بعد حادثة إسقاط البلاك هوك المشؤومة في العام ١٩٩٣ كان دور القاعدة المزعوم في معركة مقديشو من ضمن لائحة الاتهام الأميركية ضد بن لادن التي صدرت في العام ١٩٩٨ [1] وهي تهمة قيام القاعدة بتدريب أفراد قبائل على مقاومة قوات الأمم المتحدة، وهو الوضع الذي بلغ ذروته مع قتل ثمانية عشر جندياً أميركياً وجرح ثلاثة وسبعين آخرين في مقديشو. لكن من المؤكد أن بن لادن ساعد على تعزيز تلك الرواية، فقد أصدر بياناً في تلك السنة وصف فيه الولايات المتحدة بأنها «الأفعى»، وحثّ أتباعه على «قطع رأسها[2] وإيقافها [عند حدّها]». تفاخر بن لادن في مقابلة أُجريت معه بأن المتشدّدين الذين أسقطوا البلاك هوك كانوا من بين ٢٥٠ جهادياً[3] أرسلهم في السابق إلى الصومال. أضاف بن لادن أن «الشباب دُهشوا[4] لمعنويات الجنود الأميركيين المنخفضة، كما أدركوا أكثر من أي وقتٍ آخر أن الجندي الأميركي كان نمراً من ورق، وأن الجنود يهربون مهزومين بعد ضرباتٍ قليلة... كما تُسحل جثثهم وسط هزيمة مخزية». لكن عدداً من الخبراء أسدلوا، رغم ذلك، ستاراً من الشك حول دور القاعدة المحوري في تلك الأحداث. أجرى الصحفيون مقابلات مع صوماليين قالوا إنهم، «لم يسمعوا أبداً ببن لادن[5] إلى أن بدأ بالتفاخر بشأن الصوماليين بعد مرور سنوات». كان بن لادن، وبكل تأكيد، يسعى خلال هذه الفترة إلى تثبيت سمعته، لكن الميليشيات الصومالية بالكاد احتاجت إلى مساعدته من أجل إثارة الفوضى في البلاد. انزلقت البلاد بالفعل إلى حالة دائمة من الحرب الأهلية، بقيادة أمراء الحرب الذين يقودون

(١) United States of America v. Usama bin Laden et al., United States District Court Southern District of New York, April 2000, cns.miis.edu/ reports/pdfs/binladen/indict.pdf.

(٢) John j. Goldman, "Testimony Shines Light on Bid [sic] Laden's Terror Strategy," *Los Angeles Times*, February 7, 2001.

(٣) Lawrence Wright, *The Looming Tower: Al-Qaeda and the Road to 9/11* (New York: Vintage Books, 2006), p. 214.

(٤) John Miller, "Greetings, America. My Name is Osama Bin Laden," *Esquire*, February 1, 1999.

(٥) Reeve, "U.S. Returning to a Nightmare Called Somalia."

ميليشياتهم التي كانت تثير الرعب والاضطراب من حيٍ إلى حيٍ سعياً وراء فرض السيطرة. لكن بعد انسحاب قوات الأمم المتحدة في العام ١٩٩٤، انزلقت الصومال نحو الفوضى أكثر فأكثر. كانت معركة مقديشو خاتمةً دموية اكتسبت اسمها الرمزي عملية الأفعى القوطية[١]. كانت هذه المعركة بقيادة اللواء وليام غاريسون والذي كان في ذلك الحين قائد القيادة المشتركة للعمليات الخاصة، لكنها انتهت كواحدة من أكبر الكوارث في عالم العمليات الخاصة الأميركية منذ عملية الإنقاذ الفاشلة، والتي جرت في العام ١٩٨٠، لإنقاذ الرهائن الأميركيين في طهران. لكن عدداً من الأشخاص ضمن القيادة المشتركة للعمليات الخاصة لم ينظر للأمر بتلك الطريقة. عمل الفريق بويكين كواحدٍ من الأعضاء الأصيلين في قوات دلتا فورس، وخدم مع غاريسون من ضمن القوات العاملة في الصومال بصفته قائد قوات دلتا المؤقت. قال بويكين إنه وقف في أعقاب معركة مقديشو، وفكّر: «إن هذا المكان المليء بالفوضى[٢] قد ابتلع، ولفظ، محاربين من النخبة ينتمون إلى أقوى جيشٍ في تاريخ العالم». انتقد بويكين إدارة كلينتون والبيت الأبيض بسبب التخلي عن الصومال. أما في أعقاب هذه الكارثة، فقد طلب بويكين وغاريسون مزيداً من الجنود لتعزيز الهجوم[٣]، لكن طلبهما قوبل بالرفض. تقاعد اللواء غاريسون[٤] من الجيش في ٣ آب/أغسطس، ١٩٩٦، وكان ذلك التاريخ بعد يومين بالضبط من مقتل محمد فرح عيديد في الصومال، وذلك بعد تعرضه لإصابة[٥] أثناء معركة بالبنادق قبل أسابيع قليلة. لكن بالرغم من أن الولايات المتحدة تجاهلت الصومال بشكلٍ كبير في السنوات التالية، إلا أن ذلك البلد لم يغب أبداً عن أذهان أفراد القوات المشتركة للعمليات الخاصة.

لم تعزز القاعدة وجودها في شرق أفريقيا حتى العام ١٩٩٦، أي بعد طرد بن لادن من السودان. ساعد عملاء أميركيون يعملون في ألبانيا في صيف العام ١٩٩٨ على تنفيذ عملية اختطاف

(١) Michael Smith, *Killer Elite: The Inside Story of America's Most Secret Special Operations Team* (New York: St. Martin's Griffin, 2008), pp. 179–180.

(٢) Lieutenant General William G. Boykin (Ret.), with Lynn Vincent, *Never Surrender: A Soldier's Journey to the Crossroads of Faith and Freedom* (New York: FaithWords, 2008), p. 276.

(٣) Smith, *Killer Elite*, p. 189.

(٤) "Pillars of Success: William F. Garrison (BBA '66)," The University of Texas-Pan American, accessed November 20, 2012, http://portal.utpa.edu/utpa_main/ dua_2011/alumni_home/awards/pillars_of_success/2008/#.UO0VRxzKZcQ.

(٥) Haroun M. Hassan, "Gen. Mohamed Aidid, Self-Proclaimed Somali President, Is Dead," Associated Press, August 2, 1996.

استثنائية لخمسة أعضاء[1] من الجهاد الإسلامي، وهي المنظمة التي يترأسها أيمن الظواهري. نُقل الرجال إلى مصر حيث ادّعى بعضهم أنهم تعرّضوا للتعذيب بما في ذلك الصدمات الكهربائية[2] على الأماكن الحساسة. وفي ٥ آب/أغسطس نشر الظواهري رسالةً في صحيفة بريطانية، كما أقسم بالإنتقام من أميركا «باللغة التي تفهمها»[3]. نفذت خلايا القاعدة التي انطلقت من نيروبي، وبعد مرور يومين، أي في٧ آب/أغسطس ١٩٩٨، تفجيرين متتاليين بشاحنات محملة بالمتفجرات على السفارتين الأميركيتين في كينيا وتنزانيا، وهو الأمر الذي أسفر عن مقتل ٢٢٤ شخصاً بمن فيهم ١٢ من الأميركيين، وجرح ٥,٠٠٠ آخرين. كانت تلك هي المرة الأولى التي سمع فيها قسم كبير من سكان العالم باسم بن لادن، وهكذا سارع مكتب التحقيقات الفدرالي إلى وضعه ضمن قائمة أبرز المطلوبين العشرة[4]. قال زعيم القاعدة في بداية تحمّله المسؤولية عن الهجمات على السفارتين، إن هذه الهجمات هي الرد[5] على «الإجتياح» الأميركي للصومال، لكن التاريخ المعيّن للهجمات تزامن مع الذكرى الثامنة[6] لنشر الجنود الأميركيين في المملكة العربية السعودية.

أعلن الرئيس كلينتون في حديقة الورود: «إننا نعتزم استخدام كل الوسائل المتاحة لنا[7] لسوق أولئك المسؤولين عن هذه الهجمات إلى العدالة مهما كلّف ذلك من تضحيات، ومهما طال الزمن. وقّع كلينتون حكماً قضائياً سريّاً يجيز فيه الاستخدام السري للقوة القاتلة في مطاردة أولئك المسؤولين عن الهجمات. قرّر البيت الأبيض كذلك أن مهمة قتل بن لادن «لا تتعارض[8] مع حظر الاغتيالات». وبينما أجاز كلينتون لوكالة الاستخبارات المركزية استخدام القوة القاتلة ضد بن لادن، فإن التعليمات التالية، التي صدرت إلى رؤساء محطات وكالة الاستخبارات المركزية في جميع أنحاء العالم، ركّزت على أن إلقاء القبض على بن لادن مفضّلٌ على قتله. إن خيار استخدام

---

(١) Wright, *The Looming Tower*, p. 305.

(٢) Andrew Higgins and Christopher Cooper, “CIA-Backed Team Used Brutal Means to Break Up Cell in Albania,” *Wall Street Journal*, November 20, 2001.

(٣) Wright, *The Looming Tower*, pp. 305–306.

(٤) Dan Eggen, “Bin Laden, Most Wanted for Embassy Bombings?” *Washington Post*, August 28, 2006.

(٥) Wright, *The Looming Tower*, p. 308.

(٦) Phil Hirschkorn, “Embassy Bombings Jury Asks for Even More Evidence,” CNN.com, May 14, 2001.

(٧) Philip Shenon, “Bombings in East Africa: In Washington; Focus on Suspects in Past Attacks,” New York Times, August 8, 1998.

(٨) *Joint Inquiry Briefing by Staff on US Government Counterterrorism Organizations (Before September 11, 2001) and on the Evolution of the Terrorist Threat and U.S. Response: 1986–2001, Senate Select Committee on Intelligence and House Permanent Select Committee on Intelligence, June 11, 2002.*

قوات العمليات الخاصة الأميركية كان مطروحاً في ذلك الوقت، لكن الإدارة استنتجت أن «إطلاق صواريخ كروز الموجّهة هو أسهل بكثير»(١)، وذلك بحسب تقرير البنتاغون الذي طلبه رامسفيلد، والذي راجع سياسة مكافحة الإرهاب في عهد كلينتون. أما الجنرال داوننغ، وهو قائد سابق لقوات القيادة المشتركة للعمليات الخاصة، وSOCOM، فتحدّث عن الموقف الذي واجهه من مسؤولي إدارة كلينتون مثل: «لا تدعوا رجال قوات القيادة الخاصة(٢) يدخلون من الباب لأنهم خطرون... إنهم ينوون فعل شيء لإحراج البلاد».

وبالرغم من أن بعض رجال الاستخبارات الأميركية أشاروا إلى أن العمليات الاستكشافية(٣) للهجمات على السفارتين قد تم تنسيقها في الصومال، إلى أن إدارة كلينتون لن تسمح بأي اختراقٍ للصومال. جاء الرد الأميركي، بدلاً من ذلك، بضرب مواقع القاعدة المشتبه بها في أفغانستان والسودان بصواريخ كروز بعيدة المدى، وذلك في عملية أُطلق عليها الاسم الرمزي عملية الملاحقة المستمرة(٤). كان هدف الغارة على السودان هو مصنع الشفاء، لكن تبين بعد ذلك أنه مصنع شرعي لصنع الأدوية، وهو المصنع الذي كان يُنتج نصف كمية الأدوية التي يحتاجها السودان(٥)، ولم يكن مصنعاً لإنتاج غاز الأعصاب كما زعمت الولايات المتحدة. لكن منطقة شرق أفريقيا تحولت إلى جبهة مفتوحة جديدة، وهي الجبهة التي تحوّلت بسرعة إلى حربٍ أميركية سرية ضد القاعدة. قالت وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت: «دخلنا في صراعٍ طويل الأمد(٦). إنها، مع الأسف، حرب المستقبل».

عندما تسلّمت إدارة بوش السلطة وافق رامسفيلد على تقويم أولبرايت، لكنه نظر إلى النهج الذي اتّبعته إدارة كلينتون في خوض «حرب المستقبل» نظرة ازدراء. تسلّم رامسفيلد منصبه وهو مصمّم على وضع القوات العسكرية الأميركية السرية في واجهة آلة الحرب الأميركية وفي محورها، إلا أن هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر سرّعت من خططه. لكن في السنوات الأولى بعد

(١) Richard H. Shultz Jr., "Showstoppers: Nine Reasons Why We Never Sent Our Special Operations Forces After al Qaeda Before 9/11," Weekly Standard 9 (19), January 26, 2004.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) International Crisis Group, "Counter-Terrorism in Somalia."

(٤) James Risen, "To Bomb Sudan Plant, or Not: A Year Later, Debates Rankle," *New York Times*, October 27, 1999.

(٥) European Sudanese Public Affairs Council, "'Confused, Inconclusive and Contradictory': An Assessment and Analysis of the American Government's 'Evidence' for the Cruise Missile Attack on Sudan," September 1998, www.espac.org/al_shifa_pages/al-shifa_1.asp.

(٦) نسخة مصورة عن "Terrorism on Trial," *News Hour with Jim Lehrer*, PBS, February 5, 2001.

هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر كانت الصومال، وفي أفضل حالاتها، في الدرجة الثالثة من الاهتمامات بالنسبة إلى إدارة بوش، أي بعد أفغانستان، والعراق أخيراً.

أما في السنوات التي تلت انسحاب الولايات المتحدة، والأمم المتحدة، من مقديشو فقد تعرّضت الصومال إلى دمارٍ أكبر. تحولت العاصمة الجميلة ذات الطراز المعماري المتأثر بطراز البناء الإيطالي إلى هياكل أبنية مُختَرَقة بالرصاص، وهي التي كانت أبنية رائعة فيما مضى. انضم الشبان العاطلون عن العمل ـ وعدد كبير منهم مدمن على القات ـ إلى الميليشيات القبلية ونذروا أنفسهم للقضية التي يقاتل أمراء الحرب من أجلها. قال بوباوا، وهو وزير خارجية سابق: «فكّر كل واحد منهم في اقتطاع جزءٍ صغيرٍ من مقديشو[1] ليكون تحت سيطرته. بدا الأمر وكأن الدولة الصومالية انتهت وكأن كل واحد [من أمراء الحرب] يريد إنشاء منطقته الخاضعة لسيطرته لجمع الأموال، وليصبح قوياً كي يزيد مكاسبه الشخصية، وليس مكاسب بلده». كانت هذه هي الصومال التي سافر إليها الأميركيون في العام ٢٠٠٣، أي عندما اتصلوا بكانياري، وهو الذي كان واحداً من الأشخاص الذين ساعدوا على تدمير بلدهم.

جادل الجنرال داوننغ في أن «ظهوراً أميركياً يراوح ما بين المنخفض وغير الملحوظ[2] في المنطقة» هو أمرٌ شديد الأهمية بالنسبة للاستراتيجية الأميركية في الصومال، وحذّر من أن الولايات المتحدة يجب أن تكون حذرة وتمتنع عن «تضخيم إغراء خطاب [القاعدة] أو ترديد عقيدتها المتطرفة». يُحتمل أن إدارة بوش حاولت اتّباع جزء «الظهور المنخفض» من نصيحة داوننغ، لكن تبنيها لأمراء الحرب أدى، بالضرورة، إلى تجاهل الجزء الثاني.

لم يتأخر كانياري، وتحالفه المدعوم من وكالة الاستخبارات الأميركية، في التحوّل من مجرمين يقاتلون من أجل السيطرة على مناطق معينة إلى ميليشيات شبه عسكرية تستخدم غطاء الحرب على الإرهاب لتبرير أنشطتها. كان ضباط وكالة الاستخبارات المركزية وأفراد القوات الخاصة يسافرون جواً من نيروبي[3] إلى مقديشو ناقلين معهم الأموال، وقوائم بأسماء المشتبه بهم الذين تريد واشنطن التخلّص منهم. كان التركيز في البداية على اختطاف النشطاء الأجانب، ولم ترغب وكالة الاستخبارات المركزية في أن يُستهدف أمراء الحرب الصوماليون خوفاً من استعار الحرب

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع إسماعيل محمد هوري في حزيران/يونيو من العام ٢٠١١.

(٢) الجنرال واين. أ داوننغ المتقاعد عطفاً على تقرير كلينت واتس، ويعقوب شابيرو، وفاهيد براون، "Al-Qaida's (Mis)Adventures in the Horn of Africa," The Harmony Project, Combating Terrorism Center at West Point, July 2, 2007.

(٣) Naylor, "Clandestine Somalia Missions Yield AQ Targets."

الأهلية. قال شون نايلور، وهو مراسلٌ حربي، إن رئيس برنامج أمراء الحرب في وكالة الاستخبارات المركزية كان جون بينيت، وكان آنذاك رئيسَ محطة الوكالة في نيروبي. وضع بينيت القواعد الأساسية الداخلية لذلك البرنامج: «إننا نعتزم العمل مع أمراء الحرب. إننا لا نحابي أحداً، وهم لا يستغلوننا. إننا لا نطارد المواطنين الصوماليين، بل أفراد القاعدة». لكن أمراء الحرب يمتلكون خططهم الخاصة بهم. أبلغني كانياري أن مدربيه من وكالة الاستخبارات المركزية تردّدوا في الضغط على الزناد[١] لتنفيذ عمليات القتل، وذلك نظراً لخشيتهم من إمكانية إلقاء القبض على أحد الأميركيين، أو قتله. فضّل الأميركيون بدلاً من ذلك أن يتركوا الأعمال القذرة له، ولرفاقه من أمراء الحرب.

انشغل كانياري ورفاقه بعد إبرام اتفاقهم مع وكالة الاستخبارات المركزية في حملة مطاردة وإلقاء قبض شاملة ضد أي شخصٍ كان ـ سواء كان صومالياً أو أجنبياً ـ من الذين يشكون في أنهم يساندون أي حركة إسلامية. كان أمراء الحرب يعتقلون في بعض الأحيان شخصاً تعتبره الولايات المتحدة مهمّاً بالنسبة إليها، أي مثل ما حصل مع عضو القاعدة المشتبه به سليمان أحمد حمد سالم، الذي أُلقي القبض عليه في ربيع العام ٢٠٠٣ [٢]. تمكن أحد زملاء كانياري من أمراء الحرب، ويُدعى محمد ديري[٣] من إلقاء القبض على سالم، ثم سلّمه إلى الأميركيين. قيل بعد ذلك إن سالم اعتُقل في سجنين سريين[٤] في أفغانستان. أما في العام ٢٠٠٤ فقد نفذ رجال كانياري، وفي خطوة تناقض مباشرة «قواعد» بينيت المفترضة للعبة أمراء الحرب، غارةً على منزل أحد المتشدّدين الصوماليين وهو عدن حاشي فرح آرو. قيل في ذلك الوقت إن الهدف كان إلقاء القبض على أبو طلحة السوداني[٥] الذي كانت الولايات المتحدة تطارده لعلاقته بالهجمات على السفارتين في أفريقيا، لكنهم قبضوا بدلاً منه على شقيق زوجته محمد علي عيسى، وهو الذي كان مطلوباً في سلسلة من الاغتيالات في صوماليلاند (جمهورية أرض الصومال) في العامين ٢٠٠٣- ٢٠٠٤. يقول عيسى[٦] إنه نُقل في طائرة هليكوبتر أميركية هبطت به في سفينة تابعة للبحرية الأميركية. أما مراسل

---

(١) مقابلة المؤلف مع محمد أفراح كانياري في حزيران/يونيو ٢٠١١

(٢) Human Rights Watch, "Off the Record: US Responsibility for Forced Disappearances in the 'War on Terror,'" June 2007.

(٣) International Crisis Group, "Counter-Terrorism in Somalia."

(٤) Human Rights Watch, "Off the Record: US Responsibility for Forced Disappearances."

(٥) International Crisis Group, "Counter-Terrorism in Somalia."

(٦) Paul Salopek, "'Nobody Is Watching'; America's Hidden War in Somalia," Chicago Tribune, November 24, 2008. المعلومات عن الفترة التي قضاها عيسى في سجون الولايات المتحدة مأخوذة من هذه المقالة.

هيرالد تريبيون، بول سالوبيك فقد تتبّع عيسى في أحد سجون بربرة، صوماليلاند بعد ذلك بسنوات. أبلغ الرجل سالوبيك بأنه عولج فور وصوله إلى السفينة الأميركية بسبب جرحٍ بطلقة بندقية، ثم احتُجز قبل أن يستجوبه أميركيون يرتدون ثياباً مدنية، وذلك لمدة شهرٍ من الزمن. نُقل بعد ذلك إلى ليمونييه في طريقه إلى سجنٍ إثيوبي سري. زعم عيسى أنه تعرّض للتعذيب هناك على أيدي رجال استخبارات من العسكريين الذين تلقوا تدريباتهم في الولايات المتحدة، كما استخدموا الصدمات الكهربائية. أُعيد الرجل بعد ذلك إلى أحد المعتقلات في صوماليلاند حيث بقي هناك.

تعرّض عشرات «المشتبه بهم» الآخرين إلى الاعتقال على يد أمراء الحرب المدعومين من وكالة الاستخبارات المركزية، قبل تسليمهم إلى عملاء أميركيين. «هذا السباق[١] الذي قام به قادة إحدى ميليشيات مقديشو لاختطاف شخصياتٍ من القاعدة، بهدف الحصول على المكافآت المالية، أدى إلى ظهور مهنة صغيرة هي مهنة الاختطاف. أورد تقرير أعدته مجموعة الدراسات الدولية في العام ٢٠٠٥، أن زعماء الميليشيات لجأوا إلى اعتقال الأجانب ـ وكان معظمهم من العرب، لكن ليس العرب فقط ـ وكأنهم يضاربون في سوق الأسهم، وذلك على أن يكونوا من ضمن قائمة المطلوبين. قال أحد زعماء الميليشيات، الذي سبق له أن عمل بشكلٍ وثيق مع الأميركيين في عمليات مكافحة الإرهاب، أن ما يقرب من سبعة عشر من الإرهابيين المشتبه بهم قد اعتُقلوا في مقديشو وحدها، وذلك منذ العام ٢٠٠٣، وكانوا جميعاً من الأبرياء في ما عدا ثلاثة منهم». قررت الولايات المتحدة أن المعتقلين لا يمثلون أي قيمة استخباراتية فقررت إعادتهم إلى الصومال. وقال عدد من المسؤولين الكبار السابقين في الحكومة، والمسؤولين العسكريين، إن أمراء الحرب، في بعض الأحيان، كانوا يلجأون إلى قتلهم لمنعهم من الإبلاغ عن اعتقالهم[٢].

قال عبد الرحمن «عينتي» علي، وهو محلّل صومالي سبق له أن كتب بشكلٍ واسع عن تاريخ القاعدة، وسياسة أمراء الحرب في الصومال: «كان هؤلاء الأشخاص من أمراء الحرب المتوحّشين[٣] وكانوا مكروهين في مقديشو. كانوا يقبضون على المشتبه بهم ويسلمونهم إلى جيبوتي حيث توجد قاعدة أميركية كبيرة. كانوا يقطعون رؤوسهم في بعض الأحيان، ويأخذون الرأس إلى الأميركيين ويقولون لهم، «نحن قتلنا هذا الرجل». أضاف عبد الرحمن: «كان معظم الأشخاص الذين قتلوهم لا علاقة لهم بالحرب على الإرهاب».

اعترف مسؤولون أميركيون في برقية دبلوماسية بعثوا بها من السفارة في نيروبي إلى وزارة

(١) مجموعة الأزمات الدولية "ICG"، «مكافحة الإرهاب في الصومال».

(٢) مقابلة أجراها المؤلف في مقديشو، الصومال في حزيران/يونيو من العام ٢٠١١.

(٣) مقابلة أجراها المؤلف مع عبد الرحمن «عينتي» علي، حزيران/يونيو ٢٠١١.

الخارجية بأن استخدام أمراء الحرب، وأفراد ميليشياتهم، لمطاردة الإرهابيين المشتبه بهم، «يبدو أنه خيار غير موفق[1] وعلى الأخص على ضوء عدد الضحايا الكبير من المدنيين الذين سقطوا في جولات القتال الأخيرة في مقديشو». لكن المسؤولين شرحوا كذلك: «هؤلاء الشركاء هم الوسيلة الوحيدة المتوفرة حالياً للقضاء على الإرهابيين، وإزاحتهم من مواقعهم في مقديشو».

أنكر كانياري عندما التقيته أن تكون قواته ترتكب أعمال القتل هذه الخارجة عن عالم القضاء، أو خطف الأسرى أو تعذيبهم، لكني عندما ضغطت عليه لمعرفة طبيعة عملياته اعترف بأنه كان يلقي القبض على الأشخاص ويستجوبهم. ردّ عليّ بعد ذلك بالقول: «عندما تحارب عدواً فإن كل الخيارات تصبح مفتوحة أمامك. إذا كنت ترغب في محاربة القاعدة يتوجب عليك أن تحاربها بشراسة، وذلك لأن أفرادها شرسون كذلك». صمت قليلاً قبل أن يحدّد كلامه أكثر. «بلا رحمة»[2].

قال بوبا، الذي كان وزيراً للخارجية، شاكياً: «لم تكن الحكومة الأميركية تساعد[3] الحكومة [الصومالية]، ـ لكنها كانت تساعد أمراء الحرب الذين كانوا ضد الحكومة... اعتقدت واشنطن أن أمراء الحرب كانوا أقوياء بما يكفي لطرد الإسلاميين، أو التخلّص منهم. لكنها فعلت العكس، والعكس تماماً. كانت تلك حماقة. تعرف أنها كانت فكرة جنونية».

في حين عمّقت وكالة الاستخبارات تدخّلها مع أمراء الحرب الصوماليين جرت عملية إعادة تركيز المعدات العسكرية التابعة للقيادة المشتركة للعمليات الخاصة والجيش الأميركي في القرن الأفريقي لصالح الحرب، التي أتى تشيني ورامسفيلد إلى السلطة لشنّها بكل حماس: العراق. لم يكن من المقرر أن تكون هذه الحرب مثل الحرب التي كانت تقودها وكالة الاستخبارات المركزية في المراحل الأولى في أفغانستان. كانت القيادة المشتركة للعمليات الخاصة هي التي سوف تتولّى الحرب. وتقرّر كذلك تعيين قائد جديد، وهو سيكون «نجماً صاعداً»، وكان واحداً من «فرسان جيداي[4] «Jedi Knights» الذين كانوا يحاربون ما يدعوه تشيني «الأشباح»».

---

(١) Ambassador William Bellamy, “Somalia: A Strategy for Engagement.”

(٢) مقابلة المؤلف مع محمد أفراح كانياري، حزيران/يونيو.

(٣) مقابلة المؤلف مع إسماعيل محمد هوري، حزيران/يونيو ٢٠١١.

(٤) John Barry and Michael Hirsh, “The Hidden General,” *Newsweek*, June 25, 2006.

11 «العدو المهزوم ليس عدواً مقهوراً»

اليمن، ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٦. نفّذت عدة مجموعات متشددة تابعة للقاعدة هجوماً منسقاً تنسيقاً جيداً في الرياض، بالمملكة العربية السعودية، وذلك بعد الساعة الحادية عشرة بقليل(١) من مساء يوم ١٢ أيار/مايو، ٢٠٠٣ ضربت خلايا القاعدة هذه ثلاث مجموعات سكنية مختلفة تؤوي أعداداً كبيرة من الأميركيين والغربيين الآخرين مستخدمةً خليطاً من السيارات المفخّخة والمغاوير المسلحين تسليحاً ثقيلاً. كان من بين الأهداف التي تعرّضت لهذه الضربات منشأة يمتلكها أحد المتعاقدين مع وزارة الدفاع الأميركية وتُدعى فينيل كوربورايشن، وكان من بين مهماتها تدريب الحرس الوطني السعودي، ومنشأة أخرى يمتلكها أحد أصحاب المليارات من السعوديين المؤيّدين للولايات المتحدة(٢). قُتل خمسة وثلاثون شخصاً في هذا الهجوم، بينما جُرح ما يزيد عن ١٦٠ آخرين. ووقع هجوم آخر بعد مرور أشهر قليلة، أي في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠٠٣، وهو هجوم استهدف مجمع المحيّا(٣) السكني الواقع في وادي لبن، وهو الهجوم الذي أسفر عن مقتل سبعة عشر شخصاً وجرح ما يزيد عن ١٢٠ شخصاً آخر. أطلقت هذه الهجمات حملة ضد شبكات القاعدة(٤) في المملكة، وهي الحملة التي أسفرت عن إلقاء القبض على ما يزيد عن ستمئة شخص، ومطاردة آخرين اتّهموا بالتآمر وقتلهم. لكن بالرغم من أن القاعدة اعتبرت الهجمات نجاحاً كبيراً لها، إلا أن حملة المطاردة التي تبعت هذه الهجمات كانت تعني أن تلك المنظمة احتاجت إلى قاعدةٍ آمنةٍ لها خارج المملكة العربية السعودية، وهكذا فرّ عدد كبير من أفراد القاعدة إلى اليمن.

كانت شبكة القاعدة في اليمن في هذه الأثناء في حالةٍ من الفوضى. قُتل الحارثي في غارة بطائرة من دون طيّار في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠٠٢، كما سُجن خليفته محمد حمدي

---

(١) Owen Bowcott and David Pallister, "'The Message Is: You're Not Safe Here,'" *Guardian*, May 13, 2003.

(٢) "One Bombed Compound Owned by Pro-Western Saudi," CNN.com, May 13, 2003.

(٣) "Riyadh Attack Death Toll Mounts," BBC.co.uk, November 9, 2003.

(٤) Evan Osnos, "Al Qaeda Blamed for Saudi Blast; Death Toll at Seventeen; Americans Are Among Wounded," Chicago Tribune, November 10, 2003.

الأهدل[1]، وكذلك حدث مع عشرات آخرين من المتطرّفين المشتبه بهم. ألقى صالح، تحت ضغطٍ من الولايات المتحدة، القبض على ما يزيد عن مئة شخص[2] وسجنهم بزعم الاشتباه بضلوعهم في الهجوم على يو. أس. أس كول.

أما الفترة التي تلت، أي منذ العام ٢٠٠٣ وحتى العام ٢٠٠٦، فقد شهدت تحوّل اهتمام إدارة بوش عن اليمن، وعن تهديدات القاعدة الصادرة من ذلك البلد. قال الأستاذ في جامعة برنستون غريغوري جونسون، وهو الذي يعتبر خبيراً أميركياً بارزاً في شؤون اليمن، وذلك في شهادة له أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ: «كانت هناك فترة استراحة[3] تزيد قليلاً على السنتين، بدا فيها أن القاعدة قد هُزمت في اليمن. لكن حكومتي الولايات المتحدة واليمن، وبدلاً من تأكيد مكتسباتهما، تعاملتا مع النصر على أنه نهائي، وعجزتا عن إدراك أن العدو المهزوم ليس عدواً مقهوراً. أما الواقع فهو أن القاعدة شُطبت من قائمة الأولويات في البلدين، ووُضعت مكانها أسماء أخرى بدا أنها تمثّل تهديدات أكبر. وفي حين أن التهديد الآتي من القاعدة لم يدخل في عالم النسيان تماماً في العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، إلا أنها دخلت في طور التجاهل غالباً». اعتبر جونسون أن «فترة انقطاع اليقظة» هذه كانت مسؤولة إلى حدٍ كبير عن «حالة التساهل النسبي» التي استغلتها القاعدة لإعادة تعزيز بنيتها التحتية في اليمن في الفترة اللاحقة. يوجد عامل آخر جاء في النهاية لصالح القاعدة، وهو قيام صالح بسجن مئات من الأشخاص في السجون لا لسبب إلا للإشتباه بارتباطهم بالقاعدة، وفي بعض الحالات مع وجود أدلة قليلة أو انعدامها، وهو الأمر الذي حوّل السجون إلى منشآتٍ لصنع التطرّف. أبلغ جونسون مجلس الشيوخ: «هؤلاء الرجال الذين ألقي بهم في معتقلاتٍ آمنة مع محاربين ذوي خبرة، أثّروا كثيراً في دفع الشبان نحو التطرف، وأثاروا إعجاب رفاقهم من النزلاء في الزنازين المشتركة. غالباً ما تعرضت هذه المشكلة للتجاهل في ذلك الوقت، لكنها عادت لتقض مضاجع اليمن، والولايات المتحدة، خلال مراحل متعددة من الحرب ضد القاعدة».

بدا أن من يرسمون السياسات في واشنطن قد فقدوا اهتمامهم باليمن، لكن الجيش الأميركي، وعلى الأخص مسؤولو العمليات الخاصة، لم يفعلوا ذلك.انتزع رامسفيلد معظم نخبة المحاربين والقنّاصة من القيادة المشتركة للعمليات الخاصة ووضعهم في خدمة حملة مطاردة الأهداف من

---

(١) "Yemen Arrests a Leading Member of Al Qaeda," *New York Times*, November 26, 2003.

(٢) Craig S. Smith, "Fire on French Tanker off Yemen Raises Terrorism Fears," *New York Times*, October 7, 2002.

(٣) *Yemen: Confronting al-Qaeda, Preventing State Failure, Hearing Before the Senate Foreign Relations Committee*, 111th Cong. 53 (2010) (prepared testimony of Gregory D. Johnsen).

ذوي الأهمية العالية وقتلهم في العراق. إلا أن اليمن بقي على شاشة هذه القوى بالذات، وهو الذي كانت مهمته المعلنة تنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب. أخبرني عدد من المخضرمين العاملين في العمليات الخاصة من تلك الفترة أنهم شعروا بالإحباط[١] لما اعتبروه إساءة استخدام مهاراتهم للقيام بعملياتٍ في العراق، وهي المهارات التي يُمكن أن تستخدم لمواجهة أخطار أكثر تهديداً تفرضها القاعدة في أماكن أخرى.

تهيّأت الظروف في اليمن في منتصف العام ٢٠٠٣ لعودة ظهور القاعدة، وذلك مع اضطرار الرئيس صالح إلى القتال من أجل القضاء على تمرّدٍ محلي. أما في العام ٢٠٠٤، فإن الأقلية الحوثية أطلقت[٢] ثورة مسلحة في الشمال، وهو الأمر الذي واجهه صالح بهجوم عسكري تسبب في مقتل المئات، بمن فيهم حسين بدر الدين الحوثي الذي كان زعيم تلك الثورة. أما شقيقه عبد الملك الحوثي الذي خلفه في النهاية فقد تابع القتال ضد قوات صالح. استخدم صالح في مواجهته الحوثيين خلال الفترة التي عُرفت بفترة «الحروب الستة»، والتي امتدت من العام ٢٠٠٤ وحتى ٢٠١٠، القاعدة والقوات السعودية على السواء، وذلك بالإضافة إلى قوات العمليات الخاصة[٣] في جيشه، والتي تلقت تدريباتها في الولايات المتحدة. زعم متحدث باسم القاعدة، ويُدعى أحمد منصور، أن الحكومة اليمنية طلبت دعم القاعدة في قتالها مع الحوثيين، وذلك في مقابل «إيقاف حملة مطاردة أفراد منظمتنا»[٤]. تلقت هذه الرواية دعماً[٥] من عدد من مسؤولين سابقين في الاستخبارات الأميركية ومسؤولين في الجيش.

اعتمد صالح بشدة على السعوديين. قيل في ذلك الوقت إن السعوديين يدفعون ١٠ ملايين دولار شهرياً[٦] إلى اليمن لمحاربة الحوثيين. واعتبر السعوديون أن الوضع في اليمن يمثل مجموعة

(١) مقابلات المؤلف مع أعضاء سابقين في قوات العمليات الخاصة، في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١١.

(٢) Christopher Boucek, “War in Saada: From Local Insurrection to National Challenge,” Carnegie Paper series Yemen: On the Brink, Carnegie Endowment for International Peace, April 2010, www.carnegieendowment.org/files/war_in_saada.pdf.

(٣) انظر البرقية الدبلوماسية الأميركية cable 09SANAA2230 من السفير ستيفن سيشي، Yemen’s Counter Terrorism Unit Stretched Thin by War Against Houthis,” December 17, 2009, http://wikileaks.org/cable/2009/12/09SANAA2230.html.

(٤) “Yemen: Al-Qaeda Fighting Rebels ‘at Government’s Request,’” Adnkronos.com, January 31, 2008.

(٥) مقابلات أجراها المؤلف مع مسؤولين استخباراتيين أميركيين سابقين، كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وشباط/فبراير ٢٠١١.

(٦) David Hughes, “Yemen’s Problems Are the Region’s Problems,” NATO Review (blog), accessed March 2012, www.nato.int/docu/review/2010/yemen/Yemen_region_problems/EN/index.htm.

من التحديات تتجاوز ثورة الحوثيين. كانت المملكة، بالإجمال، هي الداعم الأكبر لليمن، وكانت تمنح اليمن مبلغاً يصل إلى نحو ملياري دولار سنوياً[1] كمساعدات. لجأ صالح والسعوديون إلى تبرير قتالهم ضد الحوثيين أمام الولايات المتحدة عن طريق اتهام الحوثيين بتلقي الدعم من إيران، كما تعمدوا الخلط ما بينهم وبين القاعدة.

عمل صالح جاهداً، ومن مختلف الزوايا، لتحقيق أهدافه العسكرية والسياسية، في حين تغلغلت وكالة الاستخبارات المركزية والقيادة المشتركة للعمليات الخاصة أكثر فأكثر في اليمن انطلاقاً من القاعدة الأميركية القريبة في جيبوتي، كما استغلّ رغبة الولايات المتحدة في إلقاء القبض على المشتبه بهم في تنفيذ الهجوم على المدمرة الأميركية كول من أجل زيادة الدعم الإضافي الذي يتلقّاه منها. لكن بالرغم من الطلبات المتكرّرة التي أصدرها مكتب التحقيقات الفدرالية، والوكالات والمسؤولون الأميركيون الآخرون، رفض صالح تسليم أبرز المتهمين بالقيام بذلك الهجوم بمن فيهم جمال البدوي الذي طلبت الولايات المتحدة صراحةً بتسليمه، وذلك بعد إدانته في العام ٢٠٠٣[2] في محكمة فدرالية أميركية. أبلغ صالح صحيفة نيويورك تايمز بأن: «الدستور اليمني يمنع تسليم أي مواطن يمني»[3].

عمد صالح بدلاً من ذلك إلى التفاوض على تسوية يتم بمقتضاها ملاحقة معظم المشتبه بهم قضائياً، واستجوابهم داخل اليمن. عمد صالح في العام ٢٠٠٢، وتحت ضغوط من واشنطن إلى تأليف ما دعاه «طاولة الحوار»[4]، وذلك بهدف «مواجهة» الجهاديين الذين يعملون في أرضه عن طريق إعادة البناء والمصالحة. قالت إحدى الباحثات في شؤون الإرهاب، آن سكوف بيرك: «شعرت الدولة اليمنية[5] بحاجة ملحّة للتحرّك ضد الإسلاميين المتطرّفين. برزت هذه الحاجة لمواجهة هذا الخطر على الدولة من المتطرّفين أنفسهم جزئياً، ومن إمكانية قيام الولايات المتحدة

(١) Camille Pecastaing, *Jihad in the Arabian Sea* (Stanford: Hoover Institution Press, 2011, Kindle edition).

(٢) ملاحظات أعدّها المدعي العام جون آشكروفت، "Indictment for the Bombing of the U.S.S. Cole," Washington, DC, May 15, 2003.

(٣) "An Interview with President Ali Abdullah Saleh," *New York Times*, June 28, 2008.

(٤) Barak Barfi, "Yemen on the Brink? The Resurgence of al Qaeda in Yemen," Counterterrorism Strategy Initiative Policy Paper, New America Foundation, January 2010, www.humansecuritygateway.com/documents/NAF_YemenOnTheBrink.pdf.

(٥) Ane Skov Birk, "Incredible Dialogues: Religious Dialogue as a Means of Counter-Terrorism in Yemen," Series Developments in Radicalisation and Political Violence, The International Centre for the Study of Radicalisation and Political Violence, April 2009, http://icsr.info/2009/06/incredible-dialogues-religious-dialogue-as-a-means-of-counter-terrorism-in-yemen/.

بشن حرب على اليمن إذا ما فشلت الدولة في التحرّك ضد هؤلاء المتطرفين». اعتُقل في سياق هذا البرنامج مئات اليمنيين، كما تسربت تقارير عن التعذيب، والمعاملة القاسية التي وصلت في بعض الأحيان إلى «خروق بالجملة[1] لحقوق المعتقلين». أما بين العامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٥ فقد أُطلق سراح ما يزيد عن ثلاثمئة يمني. عمد عدد كبير من المتخرجين من هذا البرنامج إلى العودة إلى ميادين القتال في العراق، أو إلى الانضمام إلى صفوف القاعدة، أو المجموعات المتطرفة الأخرى في اليمن، وهكذا تم إيقاف العمل في البرنامج في النهاية في العام ٢٠٠٥.[2] اعتبر بعض المراقبين المحنّكين لأوضاع اليمن أن لعبة صالح، فيما يتعلق بالمشتبه بهم في الهجوم على كول، كانت أشبه ما يكون بخطة احتجاز رهائن تهدف إلى انتزاع مزيد من الأموال، والتدريب، والعتاد العسكري من الولايات المتحدة. أما تسليم المشتبه بهم إلى الولايات المتحدة، فكان أشبه بالكارثة السياسية الداخلية بالنسبة إلى صالح، كما أنه سوف ينتزع منه كل سلطاته التفاوضية مع واشنطن.

قال مسؤول أميركي سابق في قسم مكافحة الإرهاب، وعمل طويلاً في اليمن خلال تلك الفترة: «أدرك صالح بعد حادثة كول[3] أنه ليس بإمكانه الوثوق بالقاعدة ، لكن لم يكن بإمكانه التخلي عن تلك الورقة». أبلغني ذلك المسؤول بأنه ما إن ينتهي المشتبه بهم من القاعدة إلى السجن حتى يسارع صالح في النهاية إلى «إطلاقهم من خلال ما يُسمى ببرنامج «إصلاحي»، وهو أقرب ما يكون إلى الخرافة، وحيث يقوم هؤلاء بقسم اليمين على القرآن بأن ينبذوا العنف، أو الإفراج عنهم عن طريق إصدار عفو، أو السماح لهم، بكل بساطة، بالفرار». أما في العام ٢٠٠٣، فقد تمكّن عشرة من أبرز المشتبه بهم في تفجير كول من الهرب من السجن[4]، وهو الأمر الذي أطلق نمطاً استمر سنوات عدة من الاعتقالات، والإدانات، والفرار من السجون، وإعادة إلقاء القبض على الفارين. قال أحد كبار مسؤولي وكالة الاستخبارات المركزية السابقين، ويُدعى مايكل شووير: «ترغب القاعدة[5] في إحداث ما يكفي من الأضرار العشوائية هنا وهناك بهدف إقناع نظامه [صالح] بأنه من الأفضل له أن يتوقف عن جهوده الهادفة إلى تدمير القاعدة، وأن يسمح لها بالعمل بحريةٍ نسبية داخل اليمن وانطلاقاً منه، وذلك طالما لا تنفذ هجمات مهمة في البلاد». أكّد

---

(١) Ane Skov Birk, "Incredible Dialogues"

(٢) Barfi, "Yemen on the Brink?".

(٣) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول سابق في قسم مكافحة الإرهاب، كانون الثاني/يناير، ٢٠١١.

(٤) Associated Press, "Main Suspects in USS Cole Bombing Escapc from Yemeni Prison," FoxNews.com, April 11, 2003.

(٥) Michael Sheuer, "Yemen Still Close to al-Qaeda's Heart," *Asia Times Online*, February 7, 2008.

شووير أن نهج صالح تجاه نشطاء القاعدة المشتبه بهم يكاد يماثل إعطاء رخصة للمتطرفين ليفعلوا ما يريدونه، وأينما كانوا، طالما أنه لا يجري في اليمن.

كانت حكومة صالح خارج إطار اهتمامات إدارة بوش من العام ٢٠٠٣ وحتى ٢٠٠٦، وذلك في الفترة التي عُقد فيها اجتماع للمطالبة باتخاذ إجراء ما تجاه المشتبه بهم في الهجوم على كول. أبلغ جيمس بافيت، وهو الذي كان نائب مدير العمليات في وكالة الاستخبارات المركزية في العام ٢٠٠٤، لجنة التحقيق في هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر: «كانت عملياتنا بالتنسيق مع شركائنا تزداد صلابة ضد قلب القاعدة»[١]. أضاف بعد ذلك: «قبل سنتين ونصف كنا سنرتّب أهم اهتماماتنا على الشكل التالي: «اليمن، المملكة العربية السعودية، وجنوب شرق آسيا». أما اليوم، «فإن كل الأهداف المهمة [المشتبه بهم] في اليمن يبدو أنها اختفت، أو قُتلت، أو أُلقي القبض عليها». أما في الواقع فإن المارد الذي كان نائماً بدأ يصحو.

---

(١) James L. Pavitt, Deputy Director for Operations on Weapons Mass of Destruction (WMD) Programs, Written Statement for the Record, National Commission on Terrorist Attacks upon the United States, April 14, 2004.

١٢ إياك والوثوق بغير المؤمن

المملكة المتحدة، ٢٠٠٣ عاد أنور العولقي إلى اليمن مع تحوّل غزو العراق إلى احتلال، لكن والده أقنعه بعد وصوله بأن يجرّب السفر إلى بريطانيا مجدداً[١]. ترك أنور عائلته بعهدة والديه وعاد إلى المملكة المتحدة حيث استقر هناك لمدة عامين من الزمن تقريباً قضاها في إلقاء المواعظ الدينية في المساجد الشهيرة هناك. كان من بين المؤسسات التي دعمت العولقي[٢] الاتحاد الإسلامي في بريطانيا، واتحاد جمعيات الطلبة المسلمين، واللذين كانت تربطهما روابط قوية بمنظمة الإخوان المسلمين العالمية. كانت شراكته مع هاتين المنظمتين علاقةً نفعية، وهو الأمر الذي تحدّث عنه الباحث ألكسندر ميلايغرو- هيتشينز الذي أجرى دراسة تاريخية شاملة عن حياة العولقي، وقال: «كان سعيهم هو استغلال[٣] هذا الواعظ الشاب الذي يتمتع بشخصية قوية كي يساعدهم في الحصول على نفوذ بين المسلمين الغربيين، كما أنهم قدّموا له في المقابل المنافع التي توفرها قدرات جمعياتهم الهائلة، ووفّروا للعولقي حشوداً من المستمعين، ومنابر يتحدث من فوقها». أجرى العولقي جولة خطابات في كامل أنحاء بريطانيا في العام ٢٠٠٣، كما حاضر في جامعات وكليات بارزة، وفي جمعيات محلية متحدثاً عن «الحرب على الإسلام»، ودور المسلمين في العالم الغربي. قال ميلايغرو- هيتشينز: «وصلت شعبيته في الغرب إلى ذروتها في تلك الفترة، واجتذب أعداداً كبيرة من المستمعين». أما الدكتور أسامة حسن، وهو إمام سابق في مسجد التوحيد في لايتون، شمال لندن، فقال إن العولقي

---

(١) مقابلة المؤلف مع ناصر العولقي، أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

(٢) Alexander Meleagrou-Hitchens, "As American as Apple Pie: How Anwar al-Awlaki Became the Face of Western Jihad," The International Centre for the Study of Radicalisation and Political Violence, London, 2011.

(٣) المصدر نفسه. كل الاقتباسات عن ألكسندر ميلايغرو - هيتشينز مأخوذة من هذه الدراسة. لا يقصد المؤلف الإيحاء بأن المنظمات المسماة في هذا الفصل تتبنى الآراء المتطرفة التي تبناها العولقي في وقتٍ لاحق من حياته، وعلى الأخص بالنسبة إلى الجهاد، أو تتسامح معها بأي طريقةٍ كانت. يبدو أن دعم هذ المنظمات للعولقي في العام ٢٠٠٣ كان مستنداً إلى قدرته على التبشير برسالته الدينية المحافظة مستعيناً بشخصيته القوية، وذكائه الثقافي. لاحظ زملاء العولقي السابقون وأفراد أسرته أن أسلوب التبشير هذا كان جديداً في ذلك الوقت.

أصبح «واحداً من رموز السلفية الغربية[١]، وكان باستطاعته اجتذاب أعداد كبيرة من المستمعين إلى كل منبرٍ يخطب فيه. كان الناس يتحمّسون عندما يستمعون إليه ويشاهدونه».

استمر العولقي في نشر رسالته، وبالرغم من أن عدداً كبيراً من خطبه تركزت حول التعاليم الدينية، أو بالتحدث عن محمد (ص) والأنبياء الآخرين بلغةٍ عصرية، إلا أن أحاديثه السياسية كانت تزداد تطرفاً. تردّدت أصداء مواعظه بين الشبان الذين كانوا يكبرون في فترة لاحظوا فيها أن دينهم يتعرّض لحملات تشويه السمعة. قال العولقي في إحدى خطبه: «هناك ثقافة عالمية تُفرض فرضاً[٢] على كل شخصٍ على وجه هذه الأرض. لكن هذه الثقافة محمية جيداً، ويجري الترويج لها. يُعتبر توماس فريدمان كاتباً شهيراً في الولايات المتحدة، وهو يكتب في صحيفة نيويورك تايمز. يقول فريدمان إن اليد الخفية للسوق لا يمكن لها أن تزدهر من دون قبضة خفية. يعني ذلك أن ماكدونالدس لن تزدهر أبداً من دون ماكدونال دوغلاس التي صممت طائرات ف ـ ١٥ يعني ذلك أيضاً أننا لا نتعامل بالفعل مع ثقافة عالمية بريئة أو متعاطفة. إنها ثقافة لا تعطيكم أي مجالٍ للاختيار. إما أن نقبل ماكدونالدس، وإما أن ترسل ماكدونالد دوغلاس طائراتها من نوع ف ـ ١٥ إنها ثقافة عديمة التسامح ولا يمكنها الوجود مع أي شيء آخر. تقتلع هذه الثقافة كل ثقافة أخرى على وجه هذه الأرض، وهي تقتلعها من جذورها. أريد الآن الاقتباس من ألكسندر سولجنيتسين [المؤرخ الروسي والمنشق السوفياتي]... «إذا أردت تدمير شعب ينبغي عليك اقتلاع جذوره». إن الإسلام هو العقيدة الوحيدة التي تواجه هذه الثقافة العالمية». شجب العولقي الواقع الذي لاحظه بين الشبان من المسلمين الغربيين، واعتبر أنهم يمتلكون أشياء مشتركة مع نجم غناء الروك، أو لاعب كرة قدم، أكثر مما يجمعهم برفاق رسول اللّه [النبي محمد (ص)]. ستكتشفون أن شبابنا يعرفون عن نجوم الغناء أكثر مما يعرفون عن الصحابة [رفاق الرسول]، حتى أنهم لا يعرفون كثيراً عن الأنبياء. كم من شبابنا يعرفون أسماء أنبياء اللّه؟ وكم من شبابنا يعرفون أسماء الصحابة؟ لكن اسأل الشخص ذاته عن أسماء لاعبي كرة القدم في الفرق التي يفضّلونها، أو عن لاعبي كرة السلة المفضلين عندهم وستراهم يسردون القائمة بأكملها. يعني ذلك أننا نعاني من أزمة هوية جدية بين المسلمين.

كان العولقي يستشهد بمصادر ثقافية ويرفقها بقصص من القرآن. وقد شنّ العولقي هجوماً ضد وسائل الإعلام الكبيرة ومنظمات حقوق الإنسان الدولية، وهي التي أدانها بوصفها تروّج للذين «يخططون لقتل» الإسلام. ألقى العولقي خطاباً في لندن حذّر فيه الشبان المسلمين من

---

(١) Alexander Meleagrou-Hitchens, “As American as Apple Pie”

(٢) Anwar al Awlaki, “The Life of the Prophet Muhammad: Introduction [Makkan Period],” من سلسلة محاضرات من ستة عشر قرصاً مدمجاً من إنتاج تسجيلات البشير الصوتية غير مؤرّخة أرسلتها قناة “Muslim Knight,” September 12, 2012, www.youtube.com/watch?v=Ts36mQfviE.

الإنجراف وراء ما يتصورونه من لطف جيرانهم وأصدقائهم من غير المسلمين، وقال: «الدرس المهم هنا هو عدم الوثوق أبداً بكافر[١]. لا تثقوا به. يُحتمل الآن أن تجادلوا وتقولوا، «جاري شخصٌ لطيف، ورفاقي في الصف لطفاء جداً. أما زملائي في العمل فهم رائعون، ومحترمون وصادقون. لكن تعرفون أن المشكلة الوحيدة هي أننا نحن المسلمين نقوم بالإساءة إلى الإسلام. لو أن هؤلاء الإرهابيين يتوقفون فقط عما يفعلونه لا أريد أن أجادل بأن جاركم أو زميلكم في الدراسة ليس شخصاً لطيفاً. يُحتمل فعلاً أن يكونوا أناساً يستحقون الاحترام، وفي غاية اللطف. لكن يا إخواني أقول لكم إن هذا الشخص الذي تعرفونه ليس هو الشخص الذي يمسك بزمام القيادة. أما عندما يتحدث القرآن عن «غير المؤمنين فهو يتكلم عن القادة، أي أولئك الذين يمسكون بزمام القيادة. لا تصدروا أحكامكم بناءً على كون الأمر يتعلق بجاين دو أو جون دو. لا تطلقوا حكماً استناداً إلى ذهنية رجل أميركي عادي وغبي أو امرأة أميركية متوسطة السّنّ ومحدودة الفكر قال كذلك إن غير المؤمنين عازمون على هدم الإسلام. قال العولقي أمام مستمعيه الذين كان يصغون بعمق: «يتعيّن علينا أن نتحلّى بالحكمة، وألّا ننخدع أبداً... كان مالكولم أكس يقول إننا تعرضنا للخداع».

كان العولقي يتحدث تكراراً عن المضايقات والاعتقالات التي يتعرض لها المسلمون في أنحاء العالم كافة، بدءاً من غوانتانامو إلى لندن، وفرجينيا، وحتى أبعد من ذلك. ناشد العولقي أتباعه اعتبار صراعاتهم في الغرب مشابهة لتلك التي في البلدان الإسلامية، وقال غاضباً في إحدى خطبه التي ألقاها في لندن في إطار احتفالٍ أطلق عليه اسم «أوقفوا رعب الشرطة»: «إننا نشاهد الدول الإسلامية وهي تسقط الواحدة تلو الأخرى، ونحن نكتفي بالمشاهدة[٢]، والجلوس من دون أن نفعل شيئاً. سقطت فلسطين ولم نفعل شيئاً... تكتفي الأمة الإسلامية بالمراقبة بينما يُبتلع العراق. لكن الأمر لن ينتهي هناك لأنه سوف يمتد إلى بلدانٍ أخرى مثل سوريا، والله يعلم من سيأتي بعدها». أضاف العولقي: «عندما نسمح لدولةٍ إسلامية بالسقوط فإننا بذلك نسمح للأمر ذاته بالحدوث لكل واحدٍ منا».

---

(١) Anwar al Awlaki, “Never, Ever Trust the (Kuffar) Non-Believer—-Anwar al-Awlaki,” You- Tube video, 13:12, من سلسلة محاضرات ألقاها العولقي تحت عنوان «حياة عمر بن الخطاب وعصره»، وذلك في مسجد شرق لندن، المملكة المتحدة، كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٣، مرسلة من “nevertrustthekuffar,” October 9, 2011, www.youtube.com/watch?v=4SALh9tTvZ4.

(٢) Anwar al Awlaki, “Imam Anwar Al-Awlaki: Stop Police Terror, Part 1 of 3,” YouTube video, 10:19 مأخوذة من تسجيل صوتي لمحاضرة ألقاها العولقي في مسجد شرق لندن بوصفها جزءاً من حملة تنطلق من لندن تُدعى «أوقفوا إرهاب الشرطة»، وذلك في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٣، والتسجيل مرسل من “Haqq13,” May 24, 2011, www.youtube.com/watch?v=3U6wGQkOLBc.

جاءت المحاضرة التي ألقاها العولقي في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٣ في سياق سلسلة من المناسبات في بريطانيا، والتي تعارض ما رأته الجالية الإسلامية قمعاً عنصرياً. بدأت القوى الأمنية البريطانية في ذلك الوقت حملة من الاعتقالات الجماعية ـ والتي طالت الطلاب أكثر من غيرهم ـ بسبب الاشتباه بضلوعهم في خططٍ إرهابية مستفيدة من قوانين مكافحة الإرهاب الشبيهة بقانون باتريوت PATRIOT في الولايات المتحدة. أعلن جون ستيفينز، وهو أحد كبار مسؤولي الشرطة في بريطانيا: «إننا نعتقل الناس باستمرار[١]. إن ذلك هو جزء من الجهود الواسعة التي بدأناها منذ الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، كما أنها سوف تستمر». انطلق العولقي من هذا الوضع ليُبلغ مستمعيه: «ألقيَ القبض على عددٍ كبير من المسلمين. أتعرفون عندما تتحدثون عن خليج غوانتانامو وكل هذه الأمور أنه يوجد خليج غوانتانامو[٢] آخر في هذا البلد. اعتُقل ٥٢٤ شخصاً مسلماً بموجب هذه القوانين الجديدة، لكن لم توجه التهم إلا إلى اثنين منهم. يعني ذلك أنه يوجد ما يزيد عن ٥٢٠ شخصاً مسلماً في السجون، وهم متروكون هناك للهلاك، وذلك من دون أن يكون هناك جريمة، لم يرتكبوا أي شيء ولم تُوجّه ضدهم أي تهم. إنهم يُتركون هناك لأشهر في النهاية ليهلكوا في زنازين السجون. ماذا فعلتم لأجلهم؟». ودعا العولقي رفاقه للتحرك. «إننا نكتفي هنا بالمراقبة من دون أن نفعل شيئاً. هل تعتقدون أننا إذا جلسنا هنا بهدوء سوف نكون بأمان؟ إذا لم تكفوا عن هذا الموقف الآن فالأمر سوف يحدث لكم، ويُحتمل أن يحدث لزوجاتكم، وقد يحدث لبناتكم. يتعيّن عليكم أن توقفوا هذا الأمر عند حده قبل أن يستفحل... لذا يتعيّن عليكم أن تفعلوا كل ما في وسعكم. إنها مسؤولية معلقة في رقابكم. إنه شيء تدينون به لإخوانكم المسلمين، وتدينون به إلى الأمة، وتدينون به إلى اللّه».

أخذت عظات العولقي في لندن تتجه أكثر نحو السياسة، فشجب الحروب في البلدان الإسلامية، وكذلك اعتقال المسلمين في الغرب. يتضح لدينا جلياً أن غوانتانامو وبرنامج التعذيب الأميركي قد أثّرا فيه كثيراً. قال والد أنور: «تحوّل إلى شخصية اجتماعية[٣]، أترون». لكن بالرغم من أن عدداً كبيراً من خطبه السابقة لم تكن سياسية، وركّز فيها على حياة الأنبياء وتفسير الآيات

(١) “Police Question Terror Suspects,” BBC.co.uk, December 3, 2003.

(٢) Anwar al Awlaki, “Imam Anwar Al-Awlaki: Stop Police Terror, Part 3 of 3,” مأخوذة من تسجيل صوتي لمحاضرة ألقاها العولقي كجزءٍ من حملة مقرها لندن تحت عنوان «أوقفوا إرهاب الشرطة» في مسجد شرق لندن في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٣، والتسجيل مرسل من “Haqq13,” May 24, 2011, www.youtube.com/watch?v=T6JC4hzaTgY.

(٣) مقابلة المؤلف مع ناصر العولقي، كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

القرآنية، إلا أن أنور أصبح ناشطاً سياسياً. قال ناصر: «حاول أنور في كل خطبه ربطهم [مستمعيه] بشيء جديد كان يحدث».

كان أنور في خطبه يركّز نظرياته حول كون الولايات المتحدة في حربٍ مع الإسلام، وأدان ممارسات التعذيب التي تمارسها، وكان في بعض الأحيان يصل بنظرياته إلى حدّ المؤامرة، وعلى الأخص إدانته لمنظمات حقوق الإنسان. أعلن العولقي في محاضرة ألقاها في بريطانيا بصوت يرتعش من فرط الحماس: «لن يرتاح اليهود والمسيحيون[١] حتى تصبحوا مثلهم. كيف يمكن لنا أن نثق بزعماء الكفر إذا كان اليوم، اليوم، والآن، الآن يوجد إخواننا المسلمون في السجون؟ تُستخدم ضدهم كل طرق التعذيب البشعة. إنهم على استعداد لاستخدام المثليين للاعتداء عليهم. إنهم سيُحضرون أمهاتهم وشقيقاتهم وزوجاتهم، ويعتدون عليهن أمام أشقائهن. لكن صحيح أن هذا لا يحدث في الغرب، لكن الغرب يعرف كل هذا. تعرف الأمم المتحدة هذا كذلك، وكذلك تعرف منظمة العفو الدولية ما يجري، وهم لا يفعلون شيئاً. لكن الواقع هو أنهم يشجعون ذلك في بعض الأحيان».

أشار ميلايغرو ـ هيتشينز إلى أنه طوال وجود العولقي في بريطانيا لم تصدر، «أي بيانات واضحة وعلنية دعماً للجهاد العنيف كما هو في المفهوم الغربي المعاصر». أضاف كذلك أنه «بالرغم من أن العولقي سعى إلى إطلاق يقظة سياسية إسلامية في نفوس مستمعيه، إلا أنه امتنع عن الدعوة علناً للجهاد العنيف ضد البلدان الغربية». لكن بينما كان العولقي يحاضر في موضوع الجهاد مستخدماً النصوص العربية التاريخية، مثل كتاب الجهاد الذي ألفه ابن النحّاس، وهو من علماء القرن الرابع عشر ومات وهو يقاتل المغول والصليبيين، إلا أنه كان حريصاً في تقديم حججه. قال العولقي في محاضرة له عن الكتاب: «أريد أن أوضح في البداية[٢]، وأوضح ذلك جيداً، أن دراستنا لهذا الكتاب لا تهدف إلى التحريض، ولا هي دعوة للعنف، أو الترويج لممارسة العنف ضد شخصٍ ما أو مجتمعٍ ما، أو دولةٍ ما. إننا ندرس في كتاب عمره ٦٠٠ سنة... إذاً هذا هو مدى ما نقوم به. إنها دراسة أكاديمية لكتاب كلاسيكي قديم». كان من الواضح أن العولقي كان يفكر بخطوته التالية، كما أن ملايغرو ـ هيتشينز اعتقد أن «نفيه» الدعوة إلى العنف «قد صدر بنية تجنّب انتباه السلطات الأمنية البريطانية».

كان رصيد العولقي يتزايد بين الشبان المسلمين الناطقين بالإنكليزية، لكن حياة الوحدة في بريطانيا بعيداً عن زوجته وأولاده كانت غير قابلة للاحتمال.

(١) Awlaki, “Never, Ever Trust the (Kuffar) Non-Believer.”

(٢) نسخة عن محاضرة من سلسلة محاضرات بعنوان، “Sheikh Noor al-Din Shahaada,” من إنتاج دار ابن المبارك، ٢٠٠٣، نسخة قدمها ميلايغرو- هيتشينز موجودة في ، “As American as Apple Pie.”

قرّر العولقي أخيراً العودة إلى صنعاء. قال ناصر العولقي إن قراره هذا جاء لأن أنور لم يتمكن من العيش في الغرب[1]، كما أنه أراد البحث عن فرص عمل وتعليم في اليمن. لكن بعض رفاق أنور في المملكة المتحدة يمتلكون رؤية مختلفة للأمر. قال أسامة حسن الذي حارب ضد السوفيات في أفغانستان أن العولقي أراد العمل حيث توجد قاعدته. قال حسن: «تملّكني شعور[2] على الدوام بأنه كان يسعى وراءه [المشاركة في الجهاد] كما أن توقنا هذا كان مشبعاً بطريقة ما، لكنه لم يحصل على متنفسٍ لذلك التوق. يُضاف إلى ذلك روابطه القوية باليمن الذي يمتلك روابط واسعة مع القاعدة، كما أن جاذبية الجهاد كانت قوية جداً».

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع ناصر العولقي في أيلول/سبتمبر من العام ٢٠١٢.

(٢) Meleagrou-Hitchens, "As American as Apple Pie."



«لستَ مضطراً لأن تبرهن لأي شخص أنك على حق»

العراق، ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥ وجّه رامسفيلد أمراً إلى الجنرال جون أبي زيد، قائد القيادة الوسطى CENTCOM يقضي بتفكيك فرق مهمات مطاردة الأهداف ذات القيمة العالية التي كانت بإمرة القيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC والعاملة في أفغانستان والعراق، أي TF-5 وTF-20. قضى ذلك الأمر بأن تدير القيادة المشتركة للعمليات الخاصة قوة task force موحدة تحت اسم TF-121، والتي ستشمل صلاحياتها العمل والضرب في كلا البلدين. كان المنطق من وراء هذا الترتيب أن «تتبّع زعماء القاعدة وطالبان، أو حتى أعضاء الحكومة العراقية السابقة الهاربين، ثم إلقاء القبض عليهم أو قتلهم، يتطلّب التخطيط والقيام بمهمات لا تتقيّد بالخطوط الموجودة على الخرائط في منطقة لا يمكن ضبط حدودها»[١]. كان من شأن ذلك زيادة الغموض في الخطوط الفاصلة ما بين المهمات غير المعلنة، وتلك السرية، لكن رامسفيلد قرّر أنه يتعيّن على JSOC أن تمضي قُدُماً. اشتمل سعي رامسفيلد لجعل قوات العمليات الخاصة الوكالة الرئيسة في «حملة المطاردة العالمية»، أن تكون تلك القوة task force تحت قيادة ماك رافين[٢]، وتحت إشراف ماك كريستال، كما أن مقدرات الاستخبارات الأميركية كافة سوف تكون تحت تصرفهما، بما في ذلك ما يحتاجانه من وكالة الاستخبارات المركزية. ستتمكّن هذه القوة من قيادة القوات شبه العسكرية التابعة لقسم الأنشطة الخاصة في وكالة الاستخبارات المركزية، وستتمكّن من الاستفادة من دعم قسم أكتيفيتي [أنشطة][٣]، وهي جناح استخبارات الإشارة التابع للقيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC، هذا بالإضافة إلى القوات البحرية الأميركية التابعة لماك رافين، وقوات الرانجرز التابعة لماك كريستال، وأفراد دلتا فورس.

يعني ذلك أن وضع أفراد JSOC في حال الإعارة لوكالة الاستخبارات المركزية قد ولّت أيامه. أخذ فرع الدعم الاستراتيجي التابع لكامبوني، وكذلك قوة أكتيفيتي بتنسيق إعطاء كل المعلومات

---

(١) Thom Shanker and Eric Schmitt, "Pentagon Says a Covert Force Hunts Hussein," *New York Times*, November 7, 2003.

(٢) John Barry and Michael Hirsh, "The Hunt Heats Up," *Newsweek*, March 14, 2004.

(٣) "Agencies Unite to Find bin Laden," *Washington Times*, March 15, 2004.

الاستخباراتية إلى قوة task force. وأبلغ أحد كبار المسؤولين في وزارة الدفاع صحيفة الواشنطن بوست: «يعني ذلك تمتين حلقة الاستشعار ـ التصويب[1]. وضعنا استخباراتنا الخاصة بنا مع الرجال الذين يطلقون النار، ويلقون القبض على المطلوبين، أي أن كل المعلومات أصبحت تحت سقفٍ واحد».

تلقت قوة TF-121 في ربيع العام ٢٠٠٤ أمر مهمة[2] لقتل بن لادن وصدام حسين، أو إلقاء القبض عليهما، وكانت واشنطن ما تزال تركز اهتماماتها على العراق. يعرّف مسؤولو الاستخبارات المخضرمون هذه الفترة بأنها نقطة فاصلة في حملة مطاردة بن لادن. يعني ذلك أنه في الوقت الذي كانت فيه قوات JSOC تطلب مصادر وأذوناتٍ جديدة لمطاردة الأهداف داخل باكستان والبلدان الأخرى، كان هناك تحوّلٌ كبير يهدف إلى جعل العراق الأولوية الرقم واحد.

كانت الأثمان الكبيرة الناتجة عن هذا التحوّل الاستراتيجي نحو المهمة الأكبر أي مكافحة الإرهاب مصدراً لقلقٍ عميق بالنسبة إلى العقيد أنطوني شافر، وهو من كبار ضباط الاستخبارات العسكرية، والذي تلقى تدريباته في وكالة الاستخبارات المركزية، كما عمل مع وكالة الاستخبارات الدفاعية، وكذلك مع JSOC. أدار شافر قوة خاصة task force تدعى ستراتوس آفي، وهي التي كانت جزءاً من برنامجٍ بدأ تنفيذه في أواخر أعوام التسعينيات من القرن الماضي، والذي حمل اسماً رمزياً هو «الخطر المقتدر» Able Danger[3]. كان هذا البرنامج، الذي أدارته الاستخبارات العسكرية، وقيادة العمليات الخاصة، وهدف إلى تحديد خلايا القاعدة في أنحاء العالم كافة، يستفيد من تقنية «التنقيب في المعطيات data mining» المتفوقة. قال شافر وبعض زملائه[4] في Able Danger، إنهم كشفوا أشخاصاً عدة من الذين شاركوا في هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وذلك قبل عامٍ واحد من الهجمات، لكن لم يتخذ أي إجراء بحقهم. أبلغ شافر لجنة التحقيق في هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر[5] بأنه شعر بالإحباط عندما توقف العمل في هذا البرنامج الذي كان يعتبره واحداً من الأدوات الفعالة القليلة التي امتلكتها الولايات المتحدة في حربها ضد القاعدة، وذلك في مرحلة ما قبل الحادي عشر من أيلول/

(١) المصدر نفسه.

(٢) Lieutenant Colonel Anthony Shaffer, Operation Dark Heart: *Spycraft and Special Ops on the Frontlines of Afghanistan—and the Path to Victory* (New York: St. Martin's Press, 2010), p. 192.

(٣) المصدر نفسه ص. ١٧

(٤) المصدر نفسه ص. ١٧٨

(٥) المصدر نفسه ص. ١٧٧ ـ ١٧٩

سبتمبر. تبرع شافر بعد تلك الهجمات للخدمة الفعلية فأصبح قائد قاعدة العمليات ألفا التابعة لوكالة الاستخبارات الدفاعية، وهي التي قال عنها شافر إنها، «نفذت عمليات سرية في إطار مكافحة الإرهاب»[1] في أفريقيا. كان شافر يدير برنامجاً سرياً يستهدف شخصيات القاعدة التي يُحتمل أنها هربت من أفغانستان سعياً وراء إيجاد ملاذٍ آمنٍ في الصومال، وليبيريا ودولٍ أفريقية أخرى. قال شافر: «كانت تلك أول عملية غير معلنة لوكالة الاستخبارات الدفاعية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وحيث استخدم الضباط العاملون معي جيشاً أفريقياً محلياً لمطاردة إرهابيي القاعدة وقتلهم».

اعتقد شافر، مثله مثل ضباط استخبارات آخرين من ذوي الخبرة الذين شاركوا في ملاحقة أعضاء القاعدة في الفترة التي سبقت الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، أن التركيز عاد أخيراً إلى وجهته الصحيحة، أي إلى تدمير شبكة الإرهاب وقتل قادتها، أو إلقاء القبض عليهم. لكن كل المقدرات الاستخباراتية عادت لتصب في خانة غزو العراق. قال شافر: «رأيت جنون إدارة بوش عن قرب وشخصياً»[2]. أضاف أنه بعد مرور سنة ونصف السنة على تنفيذ العمليات الأفريقية، «أُجبرتُ على إغلاق قاعدة عمليات ألفا لكي تتوجّه كل المقدرات نحو غزو العراق».

أُعطيَ شافر مركزاً آخر، وهو مخطّط استخبارات في الفريق التابع لوكالة الاستخبارات الدفاعية، والذي يساعد على تقديم المعلومات عن مواقع أسلحة الدمار الشامل المُحتمَلة، وكذلك المساعدة على تقدم فرق JSOC التي دخلت العراق سراً قبل الاجتياح. قال شافر: «لم يُسفر عملنا عن نتيجة، والجميع يعلم الآن أنه لم يُعثر على أسلحة الدمار الشامل»[3]. اعتبر شافر أن تحويل التركيز والموارد نحو العراق كان خطأً جسيماً، وهو الخطأ الذي سمح لبن لادن بالاستمرار بعملياته نحو عقدٍ آخر من السنين. أُرسل شافر في النهاية إلى أفغانستان حيث تصادم مع القادة العسكريين الأميركيين حول مقترحاته بشأن تنفيذ عملياتٍ في باكستان من أجل استهداف قادة القاعدة الذين كانوا يختبئون هناك.

بدأت قوات العمليات الخاصة، ووحدات وكالة الاستخبارات المركزية في العام ٢٠٠٢، وحتى العام ٢٠٠٣ في تحويل كل إمكانياتها نحو العراق. يُذكر هنا أنه في وقت تفكيك فرقة

(١) Lieutenant Colonel Anthony Shaffer, *Operation Dark Heart.*

(٢) المصدر السابق، ص. ١٩

(٣) المصدر نفسه.

TF-5 في أفغانستان في العام ٢٠٠٣، كانت خسرت بالفعل «أكثر من ثلثي قوتها المقاتلة»[1]، أي أنها تقلصت من نحو ١٥٠ مغواراً إلى نحو ثلاثين مقاتلاً فقط. لكن بحلول شتاء العام ٢٠٠٣ قيل إن «نحو نصف عملاء الاستخبارات والمغاوير الأميركيين الذين كانوا في أفغانستان وباكستان المجاورة قد أُعيد تعيينهم في العراق»[2]. أعطي صدام الاسم الرمزي، «الرقم واحد في اللائحة السوداء»، كما أن قوات ماك رافين كثّفت من حملتها، فمشّطت العراق بحثاً عنه. انتزعت هذه القوات أفراد عائلات الحراس والمساعدين السابقين لصدام من منازلهم، أو من أماكن اختبائهم، وضغطت عليهم سعياً للحصول على المعلومات حول مكان وجوده. لكن مع نهاية العام ٢٠٠٣، زاد قلق قادة الجيش الأميركي النظامي بشأن التقنيات التي سمعوا أن فرقة TF-121 تستخدمها أثناء استجواب المعتقلين. كان الأمر أشبه ما يكون بالأوصاف التي سمعوها عن طريق الهمس، والتي تقوم بها وكالة الاستخبارات المركزية في مواقعها السرية. «أظهر المعتقلون الذين وقعوا في قبضة فريق المهمات TF 121[3] جروحاً دفعت بالفاحصين الطبيين إلى ملاحظة أن «المعتقل يُظهر علامات تعرّضه للضرب»، وذلك استناداً إلى تقرير عسكري سري قُدّم إلى كبار جنرالات الجيش الأميركي في العراق في ذلك الوقت. ورد كلام لأحد الضباط في ذلك التقرير جاء فيه، «يعرف الجميع بهذا الأمر»[4]. زعم التقرير أن بعض معاملة TF-121 للموقوفين يُمكن أن تكون غير قانونية «تقنياً» كما حذّر بجدية من أن الاعتقالات الجماعية للعراقيين قد تعزّز لهب تمرّد آخذٍ بالإزدياد، وأضاف أن العراقيين يُمكن أن يعتبروا الولايات المتحدة وحلفاءها «أعداء بكل وضوح»[5].

لكن في الوقت الذي كان الجيش يكشف فيه برنامج اعتقال يُمكن أن يكون غير قانوني وغير مثمر، والذي تديره فرقة TF-121، تمكنت task force من تحقيق انتصار مهم اجتذب العناوين الرئيسية للصحافة الدولية كما كسب ثناءً داخلياً كبيراً في البنتاغون. أعطى أحد الحراس

(١) Barton Gellman and Dafna Linzer, “Afghanistan, Iraq: Two Wars Collide,” *Washington Post*, October 22, 2004.

(٢) Juan O. Tamayo, “Capture of Saddam Will Not Mean More Forces Available to Find bin Laden,” Knight Ridder Newspapers, December 14, 2003.

(٣) Josh White, “US Generals in Iraq Were Told of Abuse Early, Inquiry Finds,” *Washington Post*, December 1, 2004.

(٤) Committee on Armed Services, Inquiry into the Treatment of Detainees in US Custody, S. Prt. 110-54, p. 218 (2008).

(٥) White, “US Generals in Iraq Were Told.”

الشخصيين[١] السابقين [لصدام حسين]، والذي اعتقلته الفرقة الخاصة واستجوبته، معلوماتٍ عن موقع مزرعة تقع خارج مسقط رأس صدام، أي تكريت، وزعم الحارس أنها المكان الذي يختبئ فيه الزعيم العراقي المخلوع. توجه رجال ماك رافين مع مساندة عشرات الجنود من فرقة المشاة الرابعة، وأفراد ميليشيات محليين، إلى المزرعة بعد أن قطعوا عنها الكهرباء، وهو الأمر الذي جعل المزرعة تسبح في الظلمة التامة. لكن بعد تفتيش الأبنية المقامة على الأرض كان الجنود على وشك اليأس من العثور على شيء، إلا أن جندياً لمح شقاً في الأرض، وكان مغطىً جزئياً بسجادة. وجد الجنود تحت السجادة طبقاً مصنوعاً من الفلّين الأبيض كان يخفي تحته فجوة.

اعتبرت إدارة بوش في يوم ١٤ كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٣ أن حرب العراق وصلت إلى نهايتها، كما أن بشائر النصر بدأت تلوح في الأفق. صعد بول بريمر في ذلك الصباح إلى منصّةٍ محاطاً بالجنرال ريكاردو سانشيز ليعقدا مؤتمراً صحفياً في بغداد. قال بريمر: «سيداتي وسادتي تمكّنا من القبض عليه»[٢]، لكنه بالكاد تمكّن من احتواء ابتسامته. كان ضمير الغائب في هذه الحالة يعود إلى صدام حسين. وُجد الزعيم العراقي المخلوع مختبئاً في «حفرة عنكبوت» داخل كوخ يقع في مزرعة في أدوار بالقرب من تكريت، وكان يحمل معه مسدساً. تمكّن الجنود من مصادرة بعض رشاشات AK، ومبلغ ٧٥٠ ألف دولار من فئة المئة دولار[٣]، من تلك المزرعة. أبلغ الزعيم العراقي جندي دلتا فورس الذي عثر عليه: «أنا صدّام حسين[٤] أنا رئيس العراق. أريد أن أتفاوض». قيل إن الجندي ردّ عليه بالقول: «الرئيس بوش يرسل إليك تحياته»[٥]. تمكّن رجال ماك رافين بعد لحظاتٍ قليلة من سحبه إلى موقع تابع لقوات JSOC، وكان عبارة عن منشأة اعتقال مؤقتة تقع بالقرب من مطار بغداد.

كان هذا الموقع يدعى معسكر «ناما» NAMA. وتشاء المفارقة هنا أن هذ المنشأة التي أصبحت منزلاً مؤقتاً لصدام[٦] كانت ذات يوم إحدى غرف التعذيب التابعة له. عُرضت على

(١) تفاصيل عملية إلقاء القبض على صدام حسين مأخوذ من Michael Smith, *Killer Elite: The Inside Story of America's Most Secret Special Operations Team* (New York: St. Martin's Press, 2006), pp. 261–263.

(٢) نسخة مصورة. "Ambassador Bremer Briefing from Baghdad," December 14, 2003.

(٣) *Smith, Killer Elite*, p. 262.

(٤) "'President Bush Sends His Regards,'" CNN. com, December 15, 2003.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) Eric Schmitt and Carolyn Marshall, "In Secret Unit's 'Black Room,' a Grim Portrait of U.S. Abuse," *New York Times*, March 19, 2006.

وسائل الإعلام صورٌ تمثّل صدام خاضعاً لفحصٍ طبي في المنشأة، لكن JSOC استغلت المنشأة لاستخدامات سرية، وهي استخدامات لم تُعرض أبداً على شاشة التلفزيون.

أعلن بريمر بكل ثقة: «حان الوقت الآن للتطلع إلى المستقبل[١]، إلى مستقبل آمالكم، هذا المستقبل الذي لم يكن أبداً أكثر امتلاءً بالأمل. تحول الطاغية إلى سجين بينما الاقتصاد آخذ بالتحرك إلى الأمام. ستجدون أمامكم حكومة مستقلة في غضون أشهرٍ قليلة». قال الجنرال سانشيز إن تلك العملية كانت مجهوداً قام به فريق بأكمله، واشتمل على «تحالف قوات العمليات الخاصة»[٢]، لكن JSOC وقادتها لم تحصل على أي تنويه مباشر. لم يوجد ماك كريستال، ولا ماك رافين، فوق المنصة في ذلك اليوم، لكن أفراد القوات الخاصة يقولون إن ماك رافين هو الذي نسّق «عملية الفجر الأحمر». تشارك ماك رافين، ومساعد وزير الدفاع توماس أوكونيل، وهو محارب مخضرم من رجال أكتيفيتي، في تدخين سيجار خارج زنزانة صدام حسين[٣]، وذلك بعد وقتٍ قصير من إلقاء القبض على الرئيس العراقي. أعلن رامسفيلد أنه يعتقد أن قطار الثورة الذي انطلق منذ ثمانية أشهر بدأ ينفد من الوقود»[٤]. لكن الواقع أن الحرب كانت في بدايتها فقط، وعلى وجه الخصوص بالنسبة إلى ماك كريستال وماك رافين. كانت وكالة الاستخبارات المركزية تعرف ذلك بدورها.

أبلغ روبرت رايشر، وهو رئيس قسم الشرق الأدنى في وكالة الاستخبارات المركزي، الرئيس بوش خلال تقديمه لتقرير استخباراتي في أواخر العام ٢٠٠٣: «إننا نلاحظ بداية ثورة في العراق»[٥]. قال رامسفيلد متدخلاً: «إنها كلمة قوية. ماذا تعني؟ كيف تعرّف كلمة ثورة؟» لكن رامسفيلد ردّ عندما شرح رايشر ما قصده: «يُحتمل أنني أخالفك الرأي». لكن بوش حسم الوضع أخيراً عندما قال: «لا أريد أن أقرأ في صحيفة نيويورك تايمز أننا نواجه ثورة. لا أريد أن يقول أي وزير إنها ثورة. لا أعتقد أننا وصلنا إلى هذا الوضع بعد». لكن بالرغم من حالة الإنكار التي بدا أن رامسفيلد يتبناها فقد كان رايشر على حق. تحوّل العراق الذي لم يكن له أي صلة بالقاعدة، أو

(١) نسخة مصورة "Ambassador Bremer Briefing from Baghdad."

(٢) المصدر نفسه.

(٣) Barton Gellman, "Person of the Year 2011; Runners-Up; William McRaven: The Admiral," *Time*, December 14, 2011.

(٤) Rowan Scarborough, *Rumsfeld's War: The Untold Story of America's Anti-Terrorist Commander* (Washington, DC: Regnery, 2004), p. 62.

(٥) Bob Woodward, *State of Denial: Bush at War, Part III* (New York: Simon and Schuster Paperbacks, 2006), p. 266.

بهجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، إلى جاذبٍ قوي لمجموعات الجهاديين التي ترغب في محاربة الأميركيين وقتلهم.

لكن بالرغم من كل ما قيل خلال الفترة اللاحقة عن وجود القاعدة في العراق، إلا أنه كان نادراً ما يُشار إلى أن المحاربين الأجانب قدموا بسبب الاحتلال الأميركي. يعرف الجميع أن نظام صدام حسين والقاعدة كانا على عداء. لكن بالرغم من وجود القاعدة بعد الاجتياح الذي حدث في آذار/مارس من العام ٢٠٠٣، إلا أن الزرقاوي، أو تنظيم القاعدة في العراق AQI، كانا يمثلان جزءاً ضئيلاً من أولئك الذين يهاجمون قوات الاحتلال الأميركي. وجدت في الميدان ميليشيات يائسة، ووحدات من الجيش العراقي العاطلة عن العمل، وفدائيون من الشيعة ومختلف الأجنحة السياسية التي تسعى للوصول إلى فرض سيطرتها في أماكن وجودها، وكانت جميع هذه القوى تقف في وجه الولايات المتحدة. كانت الهجمات الأميركية، مثل حصار الفلوجة في شهر نيسان/أبريل من العام ٢٠٠٤، والاشتباكات في مدينة النجف، المدينة الشيعية المقدسة، وكذلك بالترافق مع الحرب الأوسع ضد مقتدى الصدر، وهو رجل دينٍ يحظى بشعبية، تزيد من مستويات التمرد.

ومع كل الأحاديث عن الانقسامات الطائفية الحادة الموجودة في العراق، كان الاحتلال الأميركي في واقع الأمر يوحّد العراقيين من السنّة والشيعة في قضيةٍ واحدة[١] ضد المحتلين. كان على الولايات المتحدة أن تعي باكراً أن سياساتها الكارثية هي التي كانت تشجع على الفوضى في العراق. لكن مخطّطي الحروب الأميركيين أصرّوا على زرع علَم النصر في العراق بالقوة، وكان ذلك يعني ضرورة سحق الثورة وقتل قادتها أو القبض عليهم. قال إيكزوم، وهو أحد أفراد الرانجرز في الجيش: «تولد عندنا الافتراض أننا لو ألقينا القبض على هؤلاء المتطرفين، أو إذا ألقينا القبض على صدام حسين، وإذا تمكّنا من إلقاء القبض على أبنائه أو قتلهم، فإن ذلك يعني القضاء على الثورة بطريقة أو بأخرى. دفعنا هذا الأمر إلى التركيز على النيل من هذه الأهداف الشديدة الأهمية، ونحن فعلنا ذلك بمعزلٍ عن أي استراتيجية أكثر شمولية، تهدف إلى إحلال السلام في العراق. أعتقد أن كل ما فعلناه هو تحفيز[٢] عددٍ كبير من أسباب الثورة وتعزيز قوة الثورة».

كانت الحروب الدائرة في العراق على نوعين، فالجيش النظامي يخوض حرباً تُعتبر شكلاً من أشكال الاحتلال في الغالب، أما النوع الآخر فكانت حرب استنزاف تخوضها قوات القيادة المشتركة للعمليات الخاصة. لم يؤمن رجال ماك كريستال بفائدة تلقي الأوامر من القادة التقليديين.

---

(١) Jeffrey Gettleman, "Signs That Shiites and Sunnis Are Joining to Battle Americans," *New York Times*, April 9, 2004.

(٢) مقابلة المؤلف مع آندرو إيكزوم، آذار/مارس ٢٠١٢. كل الاقتباسات من آندرو إيكزوم مأخوذة من مقابلة المؤلف.

أخبرني الجنرال سانشيز، الذي كان منذ العام ٢٠٠٣ وحتى العام ٢٠٠٤، القائد الأعلى في العراق، أن قوات القيادة المشتركة للعمليات الخاصة كانت بالكاد تأبه[1] بإعلام مكتبه بالوقت الذي ترغب فيه في القيام بعملياتها، حتى في المناطق التي تسيطر عليها القوات الأميركية النظامية. قال لي إنهم حتى عندما كانوا يقومون بإعلامه فقد كان ذلك بقصد تنبيه القوات التقليدية بأنهم سوف يقومون بغارة، ولكي يكون رجاله على علمٍ بما يجري. أما إيكزوم فقال عن علاقة القيادة المشتركة للعمليات الخاصة بالجيش النظامي: «يعلم اللّه أننا نعتمد على هؤلاء الرجال في إخلاء الجرحى، وعلى قوات التدخل السريع إذا ما ساءت الأمور حقاً، لكننا لم نكن نتواصل معهم بالفعل على مستوى القيادة». أضاف إيكزوم إن عمليات قوة فريق المهمات Task force كانت: «مستقلة بالكامل، ومجهّزة سلفاً». كوّنت القيادة المشتركة للعمليات الخاصة نظاماً تصل فيه معلوماتها الاستخباراتية إلى ميدان عملياتها، وفي العادة لا تتسرب هذه المعلومات الاستخباراتية إلى أي شخص خارج هيكلية القيادة المشتركة للعمليات الخاصة. كانت الأولوية هي الاستمرار في ضرب الأهداف. قال ولكنسون، وهو رئيس سابق لهيئة أركان باول: «أما أخطر الأمور فهو إساءة استغلال السلطة»[2]. تابع ولكنسون بالقول:

> تمضي وتحصل على بعض المعلومات الاستخباراتية، وعادة ما تأتي هذه المعلومات من خلال ذلك الجهاز كذلك، وتقول في نفسك: «أوه. إنها معلومات استخباراتية جيدة يمكن الاستفادة منها. سنطلق على العملية اسم عملية الرعد الأزرق، هيا نفّذوها. يقوم رجالك بتنفيذ العملية ويقتلون ٢٧، أو ٣٠، أو ٤٠ شخصاً، أو أي عددٍ كان، كما أنهم يلقون القبض على سبعة أو ثمانية أشخاص. تكتشف بعد ذلك أن المعلومات الاستخباراتية كانت سيئة، وأنك تسببت بمقتل مجموعة من الأشخاص الأبرياء، كما يوجد لديك عدد من الأبرياء، إذاً فلنحشرهم في غوانتانامو. لا أحد يعرف هذا الأمر، ولا يتعيّن عليك أن تبرهن لأي شخص أنك على حق، وأنت تقوم بهذا في السر، وهكذا تمضي في تنفيذ العملية التالية. يُحتمل أن تقول: «ضع تلك العملية في خانة التجربة»، وتمضي بعد ذلك لتنفيذ العملية التالية. صدّق أن ذلك حدث فعلاً.

تحدّث إيكزوم عن ملاحقة عزت إبراهيم الدوري، وهو أحد كبار قادة صدام العسكريين، كما احتل المرتبة الأولى بصفته ملك السباتي في مجموعة أوراق [اللعب] أكبر الأشخاص المطلوبين. وصلت إخبارية تفيد بأن الدوري كان في منزلٍ معيّن، لذلك نفّذ الرجال غارة ليلية. لكن ما إن

(١) مقابلة المؤلف مع الجنرال ريكاردو سانشيز، حزيران/يونيو ٢٠١٠

(٢) مقابلة أجراها المؤلف مع الكولونيل لورنس ولكرسون، أيار/مايو ٢٠١١

بدأت الغارة حتى تعرضت فرقة الرانجرز التابعة لإيكزوم إلى إطلاق نار من رجلَين. ردّت الفرقة على النار بالمثل فأردت الرجلين. قال إيكزوم: «تبيّن لنا بعد ذلك أننا تسلمنا معلومات استخباراتية مضى عليها أسبوعان من الزمن. قتلناهما، لكن تبيّن لنا بعد ذلك أن الرجلين كانا يقومان بحراسة المولّد الكهربائي في الحي». توقع إيكزوم أن الرجلين اعتقدا أن الرانجرز كانوا من اللصوص. «لكنني لم أشعر بالأسف تجاه ما حصل، وذلك لأن الرجلين أطلقا الرصاص عليّ، لكن إذا فكّرنا بالأمر من زاوية إستراتيجية، فإن هذه تُعتبر خسارة».

أدركت قوات ماك كريستال، وبسرعة، أن المقاومة العراقية كانت تتنامى ولا تتقلّص، حتى مع القضاء على أفراد أساسيين عديدين من أركان النظام البعثي المهزوم. بدأ ماك كريستال، ونائبه مايك فلين، في تقويم وضع الثورة. قال ماك كريستال إن قوات القيادة المشتركة للعمليات الخاصة، «تقلّصت إلى حجم صغير[1] نسبياً في الأشهر التي تلت الاجتياح. واجهنا تهديداً متزايداً من مصادر متعددة، لكن أهمها كان من القاعدة في العراق. بدأنا بعد ذلك في مراجعة أوضاع عدونا، وكذلك أوضاعنا. لم يكن من السهل علينا تفهّم الوضعين». بدأ ماك كريستال وفريقه في تحليل المعلومات الاستخباراتية التي يمتلكونها حول فرع القاعدة في العراق، مستخدمين في ذلك ألواحاً يسهل محو الكتابة عنها. كتب ماك كريستال مقالة في فورين بوليسي [السياسة الخارجية] أورد فيها: «فعلنا في البداية ما فعلته قوات عسكرية أخرى في التاريخ، أي أننا نظرنا إلى عدونا كما نظرنا إلى أنفسنا». أضاف ماك كريستال في مقاله:

> كانت القاعدة، التي تتألف غالباً من مجاهدين أجانب يدينون بولاء خالص لأسامة بن لادن، لكنهم يأتمرون داخل العراق بإمرة الأردني أبو مصعب الزرقاوي، مسؤولةً عن حملة في غاية العنف من الهجمات ضد قوات التحالف، والحكومة العراقية، والعراقيين الشيعة. كانت الأهداف المعلنة لهذه الحملة هي تقسيم العراق الجديد، وتأسيس خلافة إسلامية في نهاية الأمر. بدأنا، وجرياً على تقاليدنا، في دراسة تلك المنظّمة بحسب الهيكليات العسكرية التقليدية، أي بحسب الصفوف والطبقات. وجدنا أن الزرقاوي يتربّع على القمة بينما يوجد تحت إمرته مجموعة من المساعدين والجنود المشاة. وكلما نظرنا بتعمّقٍ أكثر بدا النموذج ضعيفاً. لا ينتظر هؤلاء المساعدون في العراق مذكرات من رؤسائهم، ولا حتى من بن لادن. لم تكن القرارات مركزية، لكنها كانت تُتّخذ بسرعة وتُرسل بطرق غير مباشرة عبر المنظّمة. كان مقاتلو الزرقاوي يعرفون جيداً المناطق التي يقاتلون فيها،

---

(١) The New Front Line of Modern Warfare," *Foreign Policy* (March– April 2011). إن كل الاقتباسات من الجنرال ماك كريستال الموجودة في هذا الفصل مأخوذة من هذه المقالة.

مثل الفلوجة والقائم في محافظة الأنبار الغربية في العراق، لكنهم تمكنوا من التواصل جيداً مع ما تبقى من المحافظة وباقي البلاد، وذلك من خلال التقنيات الحديثة. كانت الأموال، والدعاية، والمعلومات تتدفق بسرعة هائلة وبشكلٍ يثير القلق، وهو الأمر الذي يسمح بتنسيق قوي ودقيق. كنا نشاهد تكتيكاتهم وهي تتغيّر (من الهجمات الصاروخية إلى الهجمات الانتحارية على سبيل المثال)، ويتكرّر الأمر في المدن اليائسة. كان ذلك أشبه ما يكون بمشهدٍ راقص يتغير باستمرار وحتى بهيكلية غير مفهومة.

كانت الثورة أكثر تعقيداً بكثير مما يتوقعه أولئك في واشنطن أو البنتاغون ويعترفون به. لكن القرار بالمضي قُدُماً باستهداف كبار المطلوبين وكل الثوار لم يتغيّر، فبدلاً من التراجع ضاعفَ القادة من حدة المطاردة. قال أيكزوم: «إذا رأيتم ثورةً ناشئة وهي تبدأ في التطوّر، فالأمر لا يتطلب عبقرية للإدراك بأن انتزاع الناس من بيوتهم في منتصف الليل يعني أنك لا تتواصل مع الجيران بهذه الطريقة... ولا تشرح سبب انتزاع أولئك الأشخاص من منازلهم في منتصف الليل، لذلك ليس من الصعب أن نرى كيف أن ذلك من شأنه أن يلهب التوترات، وكيف أن ذلك سوف يعزّز من أسباب الصراع. أعتقد أن هذا هو ما حدث في العام ٢٠٠٣».

لكن رامسفيلد لم ينظر إلى الأمر بهذه الطريقة، وهو الذي أراد استئصال الثورة وقتل قادتها. تُرك ماك كريستال ليضع تصوراً لنظام يكفل تحقيق هذه الأهداف، فبدأ في تكوين هيكلية تهدف إلى الحصول على المعلومات وتقاسمها، وهي المعلومات التي يُمكن أن تُستخدم لتسهيل توسيعٍ كبير للغارات التي تستهدف المنازل، وعمليات القتل الاستهدافي. قال ماك كريستال: «اتّضح لنا بشكلٍ متزايد، وعلى الأخص نتيجة اعتراض الاتصالات، أو مراقبة حسابات المتمردين الذين ألقينا القبض عليهم ـ أن عدونا يتألف من مجموعات واسعة من المحاربين الذين انتظموا ليس بحسب الرُتب، بل على أساس العلاقات والمعارف، وكذلك السمعة والشهرة... أدركنا بأنه يتعيّن علينا حيازة القدرة السريعة لكشف التغيّرات المتسارعة، سواء أكان ذلك شخصيات، أو تحالفات جديدة، أو تغييرات مفاجئة في التكتيك». أضاف أنه يتعيّن على القيادة المشتركة للعمليات الخاصة أن «تستوعب هذه المعلومات الجديدة بشكلٍ فوري، وذلك كي نتمكّن من التصرّف بحسب ما تقتضيه الحاجة... شعرتُ أن سيلاً من الرماد الساخن يتساقط في كل مكانٍ من حولنا، وكان علينا أن نراهم، وأن نقبض على أولئك الذين نقدر على إمساكهم، وأن نرد على الفور على الذين عجزنا عن القبض عليهم، والذين بدأوا بإشعال المنطقةً».

جرى بعد ذلك تقسيم الفرقة المكلّفة بمطاردة أهم الشخصيات المطلوبة إلى أربع وحداتٍ

فرعية[1]: الفرقة الغربية، والتي كانت وحدتها الأساسية تتمثل بالسرية ٦ من فريق القوات البحرية الأميركية، وهو الذي يتلقى دعماً من الرانجرز؛ والفرقة الوسطى التي تتألف من إحدى سرايا دلتا المدعومة من الرانجرز؛ والفرقة الشمالية، وهي كتيبة من الرانجرز مع مجموعة من جنود دلتا؛ والفرقة السوداء، وهي سرية saber SAS بريطانية، وترافقها قوة من المظليين البريطانيين. تلقت كل فرقة من هذه الفرق الفرعية دعماً من جنود القوات الخاصة، والمتخصّصين في مهمات «العمل المباشر». تزايدت وتيرة الغارات بفضل المعلومات الاستخباراتية المستقاة من إحدى الغارات التي تؤدي إلى غارتين أو ثلاث غارات أخرى. قال إيكزوم: «أدخل الجنرال ماك كريستال، ومايك فلين نائبه لشؤون الاستخبارات، الحيوية إلى تلك فريق المهمات، كما أنه أدخل بعض الأمور المبتكرة جداً... كانت القاعدة الحديدية في الماضي، وبسبب تجربة مقديشو في العام ١٩٩٣ بأن لا نذهب إلى أي مكان من دون مرافقة رانجرز الجيش كقواتٍ احتياطية. أعني أن الناس كانت تضرب الأهداف في كل ليلة وبطريقة عشوائية. لكننا امتلكنا الآن سرايا من قوات الرانجرز [التي تنفذ العمليات] والتي كانت تنفذها سابقاً وحدات الطبقة الأولى في العمليات الخاصة».

كان نهج ماك كريستال وفلين الذي يعتمد على التنويع في عملية جمع المعلومات الاستخباراتية يعتمد على هيكلية استهداف تُعرف باسمها الرمزي F3EA: وهي الأحرف الأولى من الكلمات الإنكليزية التالية: Find, Fix, Finish, Exploit, Analyze[2] «جِد، حدّد، أنهِ، استغل، وحلّل». كتب ماك كريستال: «الفكرة هنا هي جمع المحلّلين الذين عثروا على العدو (من خلال المعلومات الاستخباراتية، والمراقبة، والاستطلاع، ISR)؛ والذين يشغّلون الطائرات المسيّرة من دون طيّار الذين يحددون الهدف؛ وكذلك الفرق القتالية التي تقضي على الهدف عن طريق إلقاء القبض عليه أو قتله؛ وكذلك المختصّين الذين استغلوا المعلومات الاستخباراتية التي نتجت عن الغارة، مثل الهواتف الخليوية، والخرائط، والمعتقلين، ومحلّلي المعلومات الاستخباراتية الذين يحوّلون هذه المعلومات الخام إلى معرفةٍ يمكن الاستفادة منها... تمكّنا بهذه الطريقة من تسريع دورة عملية مكافحة الإرهاب، وهو الأمر الذي ينتزع معلومات قيّمة في خلال ساعات وليس أياماً».

تمحور جزء من استراتيجية ماك كريستال وفلين الخاصة باستهداف المتمرّدين حول التكنولوجيا، بينما اعتمد الجزء الآخر على أخذ أسرى وانتزاع المعلومات منهم في أسرع وقتٍ ممكن.

---

(١) Sean D. Naylor, “Special Ops Unit Nearly Nabs Zarqawi,” Army Times, April ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦
تتحدث هذه المقالة عن الفرقة الخاصة بعد تعيين اسم رمزي جديد لها، وهو الفرقة الخاصة ١٤٥

(٢) McChrystal, “It Takes a Network.”

لقي فلين وماك كريستال الترحيب بوصفهما عبقريَين استراتيجيَين، لكن هذا النظام بأكمله كان يعتمد على الذكاء البشري، وليس على التكنولوجيا. لكن مع تنوّع مصادر المتمرّدين الذين يهاجمون القوات المحتلة، كان ذلك تحدياً رئيساً. كانت هذه الحاجة الرئيسة إلى الاستخبارات البشرية HUMINT والضغوط من البيت الأبيض والبنتاغون للحصول على نتائج تسمح بسحق الثورة (التي أعلّنا بأنها غير موجودة)، وهو الأمر الذي أدى إلى تكوين نظام قاسٍ من الإساءات وتعذيب الموقوفين الذين تحتجزهم قوات JSOC. لم يشعر رامسفيلد وكامبوني بالرضا إزاء وتيرة الاستجوابات التي تجريها وكالة الاستخبارات المركزية، والوكالات الأميركية الأخرى، في المراحل الأولى للحرب العالمية على الإرهاب، لذلك قاما بتطوير برنامج موازٍ من الاختطاف والاحتجاز في المواقع السرية التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية التي أجازها برنامج غراي ستون. حمل برنامج الدخول الخاص SAP أسماء رمزية عديدة بما في ذلك كوبر غرين، وماتش بوكس[١]، وفوت برنت[٢]. وُضع مئتا شخصٍ فقط في برنامج الدخول الخاص، وهكذا وضع ذلك البرنامج عالي السرية ورشة الذكاء الخاص التابعة لستيفن كامبوني في البنتاغون في مأزقٍ كبير. أبلغ مسؤول استخباراتي سابق سايمور هيرش في أوائل أيام اجتياح العراق: «إنهم لا يحصلون على أي شيء مهم[٣] من المعتقلين في العراق. إنهم لا يحصلون على أسماء، ولا على أي شيء يمكن الاعتماد عليه. يقول كامبوني: «أريد تحطيم هذا الأمر، وأنا سئمت من العمل من خلال سلسلة القيادة التقليدية. أقمتُ هذا الجهاز ـ البرنامج السري الخاص ـ وأنا سألاحقه»، وهكذا يضغط على الزر ويبدأ العمل فيه».

ظهر برنامج كوبر غرين قبل اجتياح العام ٢٠٠٣ بالرغم من أن العمل به لم يبدأ قبل العراق، كما أن النية كانت أن يصبح هذا البرنامج عالمياً. كتب الصحافي الذي يُعنى بالتحقيقات جاين ماير: «يُعتبر هذا البرنامج «ردّ رمسفيلد[٤] على فرق الموت التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية كما تصورها كوفر بلاك. أُعطي أفراد تلك الفرق أسماءً مستعارة، وعناوين بريدية زائفة، وملابس

(١) Marc Ambinder and D. B. Grady, *The Command: Deep Inside the President's Secret Army* (Hoboken, NJ: John Wiley and Sons, 2012, Kindle edition).

(٢) William M. Arkin, *Code Names: Deciphering US Military Plans, Programs, and Operations in the 9/11 World* (Hanover, NH: Steerforth Press, 2005), p. 369.

(٣) Seymour M. Hersh, "The Gray Zone: How a Secret Pentagon Program Came to Abu Ghraib," *New Yorker*, May 24, 2004.

(٤) Jane Mayer, *The Dark Side: The Inside Story of How the War on Terror Turned into a War on American Ideals* (New York: Doubleday, 2008), p. 243.

لا تميّزها أي علامات. عمل أفراد هذه الفرق كذلك ضمن هيكليةٍ متحرّرة خارج إطار سلسلة القيادة المتصلّبة للبنتاغون». أجرى هيرش الذي كان أول من كتب عن وجود كوبر غرين في صحيفة نيويوركر، مقابلات مع مسؤولين سابقين في الاستخبارات ومسؤولين عسكريين تتعلق بهذا البرنامج. أبلغ مسؤول استخباراتي رفيع سابق هيرش: «لا نريد تعريف أشخاصٍ أكثر مما ينبغي على أعمالنا السرية. القواعد هي: يمكنكم إلقاء القبض على من يتوجّب عليكم إلقاء القبض عليه[1]. افعلوا ما تريدونه».

شهد المقدم شافر عندما كان في أفغانستان المراحل الأولى لبرنامج كوبر غرين. قال شافر: «كان البرنامج مصرّحاً به لكن عدداً كبيراً منا شعر بأنه غير مناسب وغير صائب»[2]. قال شافر عندما زار منشأة القوة الخاصة في أفغانستان، «دُهشت بما رأيته، بالمعنى السلبي». وصف شافر كيف أن المبنى كان «مكتظاً بالكامل، وكيف أن الغرف تحوّلت إلى زنزانات اعتقال، أو إلى مساحات في الهواء الطلق محاطة بهياكل من الخشب والفولاذ... لم يكن يشبه كل هذا غرف الاستجواب التي كنت متعوّداً عليها». قال كذلك إن غرف الإستجواب التابعة لبرنامج كوبر غرين في الفرقة الخاصة الموجودة في أفغانستان، «كانت تشمل نقاطاً لتقييد ذراعي السجين وساقيه. كانت هذه النقاط مصممةً لتقييد الأسرى وإبقائهم في أوضاعٍ متعبة بهدف إنزال أقصى حدٍ من الإزعاج والألم بهم. تعرفت على نظام استجواب عالي السرية، والذي صادق عليه رئيسي في ذلك الوقت دونالد رامسفيلد، وكذلك ستيفن كامبوني، نائب وزير الدفاع لشؤون الاستخبارات، وهذا البرنامج يسمح باستخدام تقنياتٍ استجوابٍ قهرية على الأشخاص المحتجزين في أفغانستان». قال شافر، «عندما وقفت في تلك المنشأة الكبيرة شعرت بالتوتر السائد في الجو ـ كان ذلك شعوراً ملموساً وحاداً ـ وبدا الأمر مثل المشي على شاطئ قبل أن يضربه إعصار وشيك». كان العالم يعرف بشأن غوانتانامو ولن يلبث أن يعرف اسم أبو غريب. يُحتمل أن تتسرّب صور مرعبة إلى وسائل الإعلام، والتي تُظهر كلاباً نابحة وهي تُرعب الأسرى الخائفين، وأكداساً من المعتقلين العراة وراء حراسٍ مبتسمين، وكذلك صورة رجل داخل صندوق مغطى الرأس وهو يقف رافعاً ذراعيه في وضع المصلوب. قيل له إن الأسلاك الموصولة على أصابعه سوف تصيبه بصدمةٍ كهربائية إذا ما فقد توازنه وسقط. ذاع اسم أبو غريب بسمعته السيئة في أنحاء العالم كافة، لكن أحداً لم يتحدث مطلقاً عن معسكر NAMA.

---

(١) Hersh, "The Gray Zone."

(٢) Shaffer, *Operation Dark Heart*, pp. 257–259.

١٤ لا دماء، لا مشاكل

العراق، ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤. مارس أفراد القيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC قدراً كبيراً من عملهم القذر داخل مجمع صغير من المباني الواقعة في أحد جوانب قاعدة عسكرية في زمن صدّام بالقرب من مطار بغداد الدولي. استولت قوات العمليات الخاصة الأميركية على القاعدة بعد وقتٍ قصير من اجتياح العراق في العام ٢٠٠٣، وسارعت إلى إقامة سياج حول المباني التي شكّلت بمجموعها معسكر NAMA. كانت منشأة الاستجواب الميداني BIF تقع في وسط ذلك المجمّع الصغير المُحاط بأسلاك شائكة.

سكن أفراد الفرقة الخاصة التابعون للقيادة المشتركة للعمليات الخاصة في NAMA، لكن المكان لم يكن مخصّصاً للسكن فقط. اتخذت هذه الفرقة الخاصة أسماء رمزية عديدة، وكانت هذه الأسماء تتغير كثيراً لأسبابٍ أمنية عملانية بهدف جعل التحقيقات صعبة. كانت هذه الفرقة تُعرف باسم الفرقة الخاصة ٢٠، والفرقة الخاصة ١٢١، والفرقة الخاصة ٦-٢٦، والفرقة الخاصة ٧١٤، والفرقة الخاصة ١٤٥ وكان المتمردون المشتبه بهم والذينُ يُنتزعون نتيجة غارات على المنازل يُنقلون إلى معسكر NAMA ويوضعون في واحد من مكانين[١]: «موتيل ٦» الذي كان عبارة عن ثكنات من رقائق الخشب، أو في «فندق كاليفورنيا»، وهو مجموعة من الزنزانات الحقيقية التي استخدمها نظام صدام قبل أشهر لتكون سجناً. أما الاسم الرمزي NAMA فكان الأحرف الأولى من كلمات Nasty Ass Military Area أي، «منطقة عسكرية سيئة»[٢]. وشعار هذه المنشأة الذي أظهرته الملصقات الموزعة على الجدران هو «لا دماء، لا مشاكل». قال أحد مسؤولي وزارة الدفاع إن هذه الكلمات كانت اختصاراً لشعار الفرقة الخاصة: «إذا لم تجعلهم ينزفون[٣] فلا يمكنهم أن يحاكموك».

---

(١) Eric Schmitt and Carolyn Marshall, "Task *Force 6-26: Inside Camp Nama; in Secret Unit's 'Black Room, a Grim Portrait of U.S. Abuse," New* York Times, March 19, 2006.

(٢) John H. Richardson, "Acts of Conscience," *Esquire*, September 21, 2009, www.esquire.com/features/ESQ0806TERROR_102.

(٣) Schmitt and Marshall, "Task Force 6-26."

عمدت وحدات المهمات الخاصة التي تشكل الفرقة الخاصة لضرب الأهداف الهامة HVT إلى الاستعانة بنسخة من المعايير العملية للاستجواب التي جرى تطويرها عندما كان ماك كريستال يدير عمليات الاحتجاز والاستجواب في أفغانستان، وبحيث تكون جزءاً من «فريق المهمات المشتركة ١٨» CJTF 180، وذلك في إطار سعيها إلى تطوير نهج للتحقيق مع الأسرى الذين سوف تختطفهم في العراق. أوردت لجنة مجلس الشيوخ لشؤون القوات المسلحة في تحقيقاتها التي أُجريت بعد سنوات أن الفرقة الخاصة في العراق اكتفت بتغيير العنوان لتتبنّى مفردات «العمليات الخاصة»[١]. تضمن برنامج العمليات الخاصة، «الأوضاع التي تسبب الإجهاد[٢]، والحرمان من النوم، واستخدام الكلاب». بدأ هذا النظام بالانتشار، وهو الذي يشتمل على تقنيات التعذيب التي جاءت بناءً على طلباتٍ قدّمها رامسفيلد وتشيني، وبضغوطٍ منهما من أجل انتزاع نتائج أكثر في الاستجوابات.

لم يحصل الأشخاص الذين نُقلوا إلى معسكر NAMA على حقوقهم كأسرى حرب، وهم الذين صنّفوا كمقاتلين غير شرعيين[٣]. لم يُسمح لهم بمقابلة محامين[٤]، أو استقبال ممثلي الصليب الأحمر، أو حتى بتوجيه تُهم ارتكاب أي جرائم لهم. أصدر رامسفيلد مجموعة توجيهات إلى القيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC حول البرنامج السري الذي تعتمده للاعتقالات، وهو البرنامج الذي تجاوز حدوداً كثيرة بالنسبة إلى الجيش النظامي. يحق للقوة الخاصة، وبموجب هذه التعليمات

---

(١) Committee on Armed Services, Inquiry into the Treatment of Detainees in US Custody, S. Prt. 110-54, p. 158 (2008).

(٢) المصدر نفسه، ص. ١٥٨ ـ ١٥٩

(٣) ذكر جون سفتون ومارك غارلسكو في تقرير لمنظمة «هيومن رايتس ووتش» في الفترة التي قام فيها "Task force" بعملياته خارج معسكر "NAMA". «كانت الولايات المتحدة وقوات التحالف في العراق مقيدة بأحكام مختلفة من اتفاقيات جنيف ١٩٤٩، كما بالقانون الدولي العرفي. وقالت الإدارة علنا إن اتفاقيات جنيف مطبقة على معاملة المحتجزين العراقيين. ولكن يمكن أن تُعلّق اذا كان المحتجز مقاتلاً أجنبياً. ولكن، ووفق تقرير داخلي لوزارة الدفاع ورد ذكره في تقرير مجلس الشيوخ فإن إجراءات التشغيل الموحدة التي اتخذها "Task force" في العراق «تأثرت بمذكرة مكافحة المقاومة التي اعتمدها وزير الدفاع في ٢ كانون الأول/ ديسمبر، ٢٠٠٢ والتقنيات الموحدة المخصصة للمحتجزين المحددين كـ«مقاتلين غير شرعيين». أعلم الأفراد العسكرية الذين عملوا مع فريق المهمات، لجنة الخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ ومنظمة «هيومن رايتس ووتش» أن السجناء بمن فيهم المواطنون العراقيون، حرموا من الحماية التي تنص غليها اتفاقيات جنيف. John Sifton and Marc Garlasco, "No Blood, No Foul: Soldiers' Accounts of Detainee Abuse in Iraq," Human Rights Watch, July 23, 2006, www.hrw.org/reports/2006/07/22/no-blood-no-foul. انظر كذلك تيري فريدمان؛ "Justice Dept.: Geneva Conventions Limited in Iraq," CNN.com, October 26, 2004; and Committee on Armed Services, Inquiry into the Treatment of Detainees, p. 158.

(٤) Schmitt and Marshall, "Task Force 6-26."

أن تعتقل الأسرى لمدة تسعين يوماً[١] من دون إعطائهم أي شيء يشبه الحقوق، أو حتى من دون نقلهم إلى سجونٍ عسكرية فوق الشبهات. كان ذلك يعني في واقع الأمر أن الفرقة الخاصة تمتلك حرية كاملة بشأن السجناء لفترة ثلاثة أشهر وذلك بهدف انتزاع أي معلومات قد يمتلكونها. أوردت منظمة مرصد حقوق الإنسان «هيومن رايتس واتش» أن السجناء تعرضوا في مرات كثيرة[٢] إلى «الضرب، والتعريض إلى البرد الشديد، والتهديدات بالقتل، والإذلال، وأشكالٍ أخرى من الإساءات النفسية، وإلى التعذيب». مُنع موظفو الصليب الأحمر، والمحامون، وأفراد أُسر السجناء من الدخول إلى معسكر NAMA. قال أحد المحققين السابقين في معسكر NAMA إن أحد العقداء أبلغه بأنه «تلقى كل هذا من الجنرال ماك كريستال والبنتاغون مباشرة[٣] أي أنه يُمنع على الصليب الأحمر منعاً باتاً الدخول إلى معسكر[٤] NAMA. أُبلغ أفراد الفرقة الخاصة كذلك بأن هذه الخطوات كانت «ضرورية جداً[٥] لفاعلية العملية، ونحن لا نريد أن يعرف الناس حتى اسم وحدتنا».

لكن عندما انتقل العقيد ستيوارت هيرنغتون للتحقيق في أوضاع المعتقلات والعمليات الاستخباراتية الجارية في العراق في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٣، وذلك بتكليفٍ من العماد باربرا فاست، لم يلقَ ترحيباً[٦] من الفرقة الخاصة في المعسكر.

التزم معسكر NAMA بسريةٍ تامة إلى درجة أنه عندما حاول الجنرال جيفري ميلر، الآمر السابق لسجن غوانتانامو، زيارة المكان لم يُسمح له بدخول المعسكر قبل أن يحصل على الإذن عبر هرم القيادة[٧]. كانت هناك بطاقة تعريف خاصة[٨] للدخول إلى معسكر NAMA، كما أن الأشخاص الوحيدين الذين يُسمح لهم بالدخول هم الأسرى الذين قُيّدت أيديهم وغطيت رؤوسهم. وتشاء المفارقة أنه بالرغم من أن أفراد معسكر NAMA لم يرحبوا بالجنرال ميلر في

(١) Spencer Ackerman, "How Special Ops Copied al-Qaida to Kill It," Danger Room (blog), Wired.com, September 9, 2011, www.wired.com/dangerroom/2011/09/mcchrystal-network/.

(٢) John Sifton and Marc Garlasco, "No Blood, No Foul: Soldiers' Accounts of Detainee Abuse in Iraq," Human Rights Watch, July 23, 2006, www.hrw.org/reports/2006/07/22/no-blood-no-foul. إن كل المعلومات المنسوبة إلى منظمة مرصد حقوق الإنسان في هذا الفصل مأخوذة من هذا التقرير، إلا إذا ذُكر خلاف ذلك.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) المصدر نفسه.

معسكرهم إلا أنه بدا أن الجنرال يقف إلى جانبهم. قيل في ذلك الوقت إن الجنرال ميلر أنّب العسكريين الإداريين الأميركيين لأنهم «يديرون منتجعاً ريفياً»[1] واتهمهم بأنهم متساهلون جداً مع المعتقلين. اقترح ميلر جعل معتقلاتهم شبيهة بغوانتانامو[2]، كما أن المسؤولين العسكريين الذين التقوا مع «فريق غوانتانامو» ناقشوا كيفية أن استخدام الكلاب كان «فاعلاً في استجواب العرب لأن العرب يخافون الكلاب»[3].

كانت الفرقة الخاصة في معسكر NAMA تحت إدارة القيادة المشتركة للعمليات الخاصة، لكنها تألفت عن طريق انتزاع الأفراد من مجموعة من الوكالات والوحدات. كان في تلك الفرقة محقّقون من وكالة الاستخبارات المركزية ووكالة الاستخبارات الدفاعية، ومحقّقون من سلاح الجو، ومجموعة من المحلّلين والحراس. قال أحد المحققين الذين عملوا في المعسكر بين العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤: «أبلغونا بأنه لا يمكننا إبلاغ قادتنا[4] بشأن من يعمل هنا أو ماذا تفعله القوة الخاصة. قالوا لنا إنكم منعزلون هنا. يمكنكم فقط مناقشة الأمر فيما بينكم. هذا ما قالوه لنا منذ اليوم الأول. لم تكن هناك بعض الأمور التي تعوّدنا عليها في هرميات القيادة. لم تكن هناك مراتب داخل الفرقة الخاصة... وكنا ننادي العقيد باسمه الأول، وننادي الرقيب الأول باسمه الأول كذلك... يعني ذلك أنني لم أكن أعرف اسم عائلة الرقيب الأول. ينطبق الأمر ذاته على العقيد. أما عندما كنتَ تسأل أي شخصٍ عن اسمه فلم يكن يذكر لك اسم عائلته... كان الجميع مجمعين على عدم إعطاء أسماء عائلاتهم، أما إذا فعلوا يحتمل عندها أن لا يكون الاسم حقيقياً على أي حال».

كان عدد كبير من أفراد الفرقة الخاصة يطلقون العنان للحاهم، كما بدا هؤلاء تواقين إلى جعل منظرهم مرعباً، أو مثيراً للخوف، قدر الإمكان. أبلغني المقدم أنطوني شافر: «هذا هو الجانب السيئ[5] من الفرقة. هذا هو المجال الذي يمتلك المرء فيه مجموعة من الأشخاص الذين يمتلكون قدراً كبيراً من الحرية. إن الأشخاص الذين يصلون إلى هذا المستوى يُعاملون بقدرٍ كبيرٍ من الاحترام. وقد جرت العادة هنا أنه عندما يعطي الجميع أسماءهم الأولى فإن الرتبة لا تعود مهمة، كما أن المهم هو أنه عند الوصول إلى هذا المستوى، فإن المرء يعرف ماذا يريد أن يفعل بالضبط، وليس هناك من مجالٍ للتردد، ولا مجال للمعاملة بلطفٍ زائد».

---

(١) Committee on Armed Services, Inquiry into the Treatment of Detainees, p.191.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه، ص. ١٩٦ ـ ١٩٧

(٤) Sifton and Garlasco, “No Blood, No Foul.”

(٥) مقابلة أجراها المؤلف مع المقدم أنطوني شافر في شهر أيار/مايو من العام ٢٠١١

أما إذا عدنا إلى وزارة الخارجية فسوف نرى أن ولكرسون راقب نظام الاعتقال الموازي هذا والذي أنشأه رامسفيلد وتشيني، كما اعتقد أن الرجلين استخدما القوة الخاصة لأنهما أرادا تجنب أي تدقيق بما يجري. أبلغني كذلك: «لا يوجد أي إشراف، وعندما لا يوجد أي إشراف[١] فإن المرء يستطيع أن يفعل ما يشاء. لكننا نسينا أنه عندما أنشأنا هذه الوحدات العملانية الخاصة فقد أنشأنا آلات قتل، وعلى الأقل نسبة محددة منها، وهذه النسبة زادت كثيراً في قوات العمليات الخاصة. هذا هو ما هم عليه، وهذا هو ما تدربوا عليه، أي أن يكونوا أدوات قتل. أما عندما لا تسمح بأي قدرٍ من الإشراف عليهم، وعندما تسمح لهم بتكرار العمليات مرة بعد أخرى، ومن دون إشراف فمعنى ذلك أنك تسمح لهم بأن يكتسبوا، غريزياً، إدراك أن أي شيء مسموح، وهذا يعني أنهم قادرون على فعل أي شيء».

قال سكوت هورتون، وهو محامٍ في قضايا حقوق الإنسان، وهو الذي حقّق في برنامج التعذيب الأميركي ودور JOSC فيه، وذلك بصفته رئيساً للجنة الدولية لحقوق الإنسان التابعة لاتحاد محامي مدينة نيويورك: «وبدلاً من المرور من خلال القيادة المحلية، وقيادة بغداد، وصولاً إلى القيادة الوسطى، ثم رجوعاً إلى البنتاغون، فقد بدا أنه يوجد نوع من أنواع المصعد السريع ما بين عمليات JSOC على الأرض ووكيل وزارة الدفاع لشؤون الاستخبارات [كامبوني]، ومن ثمّ إلى وزير الدفاع. يعني ذلك أن الفرقة الخاصة كانت تتصل بواشنطن مباشرة وعلى أعلى المستويات العليا[٢].

إننا نعرف أن عدداً من القواعد العادية قد جرى تطبيقها، وهي التي تتعلق بطريقة تنفيذ عمليات الاعتقال، وأن طريقة تنفيذ عمليات الاعتقال لم تطبق على القيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC. كانت تلك الفرقة تطبق القواعد الخاصة بها. كانت هناك برامج الدخول الخاصة، وكنا نعرف أن هذه العمليات تترافق مع قدرٍ كبيرٍ من القسوة، وكان الناس يتعرضون إلى الضرب وإلى قدر كبيرٍ من سوء المعاملة. يعني ذلك أنه في غالبية الأحيان كانت حالات التعذيب والإساءات البالغة تُنسب إلى عمليات JSOC أكثر من أي شيء آخر».

انتشرت قوات JSOC في البداية لقيادة عملية البحث عن أسلحة الدمار الشامل، وكذلك عن صدّام، وكبار قيادات نظامه، وكان الأسرى يُعطون أولوية بحسب ما يمتلكون، أو ما يُفترض أنهم

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع العقيد لورنس ولكرسون في شهر أيار/مايو من العام ٢٠١١.

(٢) مقابلة أجراها المؤلف مع سكوت هورتون في شهر أيلول/سبتمبر من العام ٢٠١٠. إن كل التصريحات المنسوبة إلى سكوت هورتون في هذا الفصل مأخوذة من مقابلة المؤلف.

يمتلكونه، من معلومات استخباراتية أو أي معلومات يمكن أن تؤدي إلى نتائج تدعم مهمتهم. تمكنت طرق الاستجواب القاسية التي طورتها الفرقة في مواقعها السرية في أفغانستان من شق طريقها في العراق. قال أحد كبار مسؤولي الاستخبارات السابقين: «يوجد سببان[1] يفسران استمرارية هذه التحقيقات، وسبب استخدام هذه الطرق العنيفة. السبب الرئيس هو أن الجميع كانوا قلقين من إمكانية وقوع هجوم ثانٍ مثل هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. لكن تشيني ورامسفيلد على وجه الخصوص، وفي معظم فترة عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، طلبا الحصول على براهين تثبت العلاقة ما بين القاعدة والعراق، وهي العلاقة التي أبلغ عنها شلبي [زعيم عراقي سابق يعيش في المنفى] وآخرون».

أرادت إدارة بوش كذلك العثور على أسلحة الدمار الشامل بهدف البرهنة أن إدعاءاتها السابقة بامتلاك العراق لهذه الأسلحة كانت صحيحة. روى روان سكاربورو، وهو صحفي عسكري محافظ سبق له أن ألّف كتابين لقيا رضا رامسفيلد وفريقه، كيف أن رامسفيلد كان يزداد غضباً في كل يوم يتلقى فيه تقريراً عن عدم وجود أسلحة الدمار الشامل في العراق. «كان فريق الأزمات يضطر في كل يوم إلى الإبلاغ عن تفتيش موقعٍ آخر. قال سكاربورو إن رامسفيلد كان يزداد غضباً أكثر فأكثر حتى أن أحد المسؤولين نقل عنه قوله، «لا بد أن تكون هناك!» التقط رامسفيلد في أحد الاجتماعات الشرائح ورماها[2] إلى المجتمعين». أضاف هورتون: «كان الدافع الأكبر وراء عمليات جمع المعلومات الاستخباراتية، وعلى الأخص في البداية... هو الحاجة إلى الحصول على معلومات من شأنها تبرير الحرب. أعتقد أن المصادقة على استخدام التعذيب أتت بسبب توقّع أن هذه الطريقة سوف تؤتي ثمارها. لا أعتقد أنهم كانوا يتوقعون أن هذه الطريقة سوف تأتي بحقائق، بل أنها ستأتي بأشخاص يقولون ما يريدون أن يسمعوه منهم وأشياء تساند افتراضاتهم».

لكن مع مرور أشهر في العراق من دون إثبات وجود أسلحة الدمار الشامل، ومزاعم وجود علاقة مع القاعدة، بدأ التركيز في التحقيقات يتحوّل إلى سحق التمرد. بدأت كذلك قائمة الأهداف بالتوسّع بسرعة، من مجموعة أوراق اللعب التي ظهرت في البداية، والتي تمثل رموز نظام صدّام إلى مجموعة لا متناهية من الأسماء. قال إكزوم الذي عمل في العراق في ذلك الوقت: «سبق لنا

(١) Jonathan S. Landay, "Report: Abusive Tactics Used to Seek Iraq–al Qaida Link," McClatchy Newspapers, April 21, 2009.

(٢) Rowan Scarborough, *Rumsfeld's War: The Untold Story of America's Anti-Terrorist Commander* (Washington, DC: Regnery, 2004), p. 48.

أن رأينا الفرنسيين[١] يفعلون ذلك في الجزائر، كما رأينا الأميركيين يفعلون ذلك في العام ٢٠٠٣ في العراق.

يبدأ الأمر بقائمة الأهداف، التي ربما تشتمل على خمسين اسماً، وربما تشتمل على مئتي اسم، لكن إذا حققتَ مع هؤلاء الخمسين، أو المئتي شخص، فإنك سوف تنتهي بقائمة تحتوي على ثلاثة آلاف اسم».

وسّع ماك كريستال دور القيادة المشتركة للعمليات الخاصة في عمليات الاعتقال، لكن معسكر NAMA بدأ العمل قبل وصوله إلى العراق. أما وكالة الاستخبارات المركزية، التي أسهمت بأكثر من حصتها في الأعمال القذرة التي طبّقتها على الأسرى، فقد دُهشت لمستويات التعذيب في معسكر NAMA، ووصل بها الأمر إلى حد سحب محقّقيها[٢] من القاعدة في آب/ أغسطس من العام ٢٠٠٣، وذلك بالرغم من أنها استمرت في تقديم المعلومات الاستخباراتية إلى فريق المهمات. لكن الواقع يُظهر أنه قبل شهرٍ واحدٍ من تسلم ماك كريستال زمام قيادة القيادة المشتركة للعمليات الخاصة، كانت أعداد كبيرة من المحققين، وكذلك من مسؤولي الاستخبارات وتطبيق القانون يرفعون الصوت محذّرين[٣] من الإساءة إلى الموقوفين، وقالوا إن القيادة المشتركة للعمليات الخاصة تستخدم طرقاً في غاية القسوة. أما في أيلول/سبتمبر من العام ٢٠٠٣، فقد وصل إلى معسكر NAMA[٤] مدربون من برنامج SERE (البقاء، التجنّب، المقاومة والفرار) التابع للجيش الأميركي، وهم الذين كانت مهمتهم الأساسية تحضير الجنود الأميركيين لتحمّل التعذيب والوقوع في الأسر، وذلك بعد تقديم طلبٍ من «قيادة وحدة المهمات الخاصة في فريق المهمات».

لم يصنف Task force التابعة للقيادة المشتركة للعمليات الخاصة معسكر NAMA سجناً، بل اعتبرته «موقع غربلة filtration site»[٥] حيث يتم الحصول على المعلومات الاستخباراتية. أعطى هذا التوصيف غطاء لكل الأنشطة القذرة وللسرية المحيطة به. قال هورتون، وهو محامٍ في قضايا حقوق الإنسان، إن برنامج برنامد الدخول الخاص الذي كانت تعمل بموجبه الفرقة الخاصة

---

(١) مقابلة المؤلف مع آندرو إكزوم، آذار/مارس ٢٠١٢ إن كل الاقتباسات من آندرو إكزوم في هذا الفصل مأخوذة من مقابلة المؤلف.

(٢) Schmitt and Marshall, “Task Force 6-26.”

(٣) المصدر نفسه.

(٤) Committee on Armed Services, Inquiry into the Treatment of Detainees, p. 191.

(٥) مقابلة المؤلف مع سكوت هورتون في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

«يختص بمهمة معينة، وقد يسمح باستخدام كل أنواع الممارسات الخاصة، التي لا تحيد فقط عن الممارسات العسكرية المعتادة، بل قد تخرق في الواقع القانون العسكري، وكذلك سياسة الجيش، وهو الأمر الذي يحصل بالوسائل التي يتيحها برنامج الدخول الخاص، أي البرنامج الذي يصدر عن وكيل وزارة الدفاع لشؤون الاستخبارات [ستيفن كامبوني]. يوجد سلوك إجرامي بكل تأكيد، لكننا نرى هنا أن نظام JSOC الخاص، موافقٌ عليه - بل جرى الحث عليه - على يد الضباط الذين يديرون المعسكر والذين يُفترض أن يحظروا هذا النوع من السلوك».

كانت منشأة التحقيق الميدانية في معسكر NAMA تشتمل على أربع غرفٍ للتحقيق[١]،وغرفة فحصٍ طبية، وهي الغرفة التي تلقّى فيها صدّام حسين أول فحصٍ طبي له بعد اعتقاله. كانت الغرفة مجهّزة بالسجاد، وسجادة للصلاة، والأرائك، والطاولات، والكراسي، أي أنها كانت «الغرفة الناعمة» التي يُنقل إليها المعتقلون المتعاونون وذوو المراكز العالية لاستجوابهم فيها، وكذلك لشرب الشاي. أما الغرف الزرقاء والحمراء (أو الخشبية)، فكانت أكبر (نحو ست أقدام عرضاً وعشر أقدام طولاً)، وكانت مستطيلة الشكل وبسيطة، أما الغرفة الزرقاء فقد كانت جدرانها الخشبية ذات الرقائق مطلية بالطلاء الأزرق. استخدمت هذه الغرف للاستجوابات ذات المستوى المتوسط، وربما تُستخدم فيها تقنيات مصادقٌ عليها في الدليل الميداني للجيش الأميركي. أما الغرفة السوداء فكانت مخصصة منذ عهد صدام كغرفة تعذيب، كما أن JSOC أبقت الكلّابات المتدلية التي تُستخدم لتعليق اللحم من السقف في أمكنتها، وهي التي كانت تُستخدم في العهد الإرهابي للدكتاتور العراقي. كانت الغرفة السوداء أكبر تلك الغرف، وتبلغ أطوالها اثنتي عشرة قدماً. أجرت JSOC أقسى جلسات الاستجواب في هذه الغرفة.

كان المعتقلون يُنقلون بين تلك الغرف، ويتعلق ذلك بمدى تعاونهم مع المحقّقين. قال جيف بيري، وهو اسم مستعار لمحققٍ سابق في معسكر NAMA، قدّم إفادة شاهدٍ عيان عن تجاربه في ذلك المعسكر لمنظمة مرصد حقوق الإنسان: «يتعيّن علينا أن نفعل ذلك كي نُظهر لهم أنهم إذا أخبرونا بما نريد أن نسمعه، فإن هذه هي المعاملة[٢] التي سوف يحصلون عليها. أما إذا تعاونوا فإن تلك المعاملة سوف تكون من نصيبكم، وهكذا كانت هناك حركة كبيرة من ذلك النوع، أي جيئة وذهاباً بين الغرف». أما إذا كان يُعتقد أن معتقلاً ما يمتلك معلومات عن الزرقاوي فكان يُرسل إلى الغرفة السوداء. قال بيري إن هذه الغرفة كانت تُستخدم كذلك، «إذا اعتقد المحقق أنه

---

(١) Schmitt and Marshall, “Task Force 6-26.”

(٢) Sifton and Garlasco, “No Blood, No Foul.” إن كل الاقتباسات عن «جيف بيري» في هذا الفصل مأخوذة من هذا التقرير.

سمع أكاذيب من المعتقل، أو إذا اعتقد أنه لن يصل إلى أي نتيجة خلال التحقيق معه. كنا نسير به إلى الغرفة السوداء». استُخدمت الغرفة كذلك إذا شعر المحقق «بالغضب [تجاه المعتقل] وأراد معاقبته لسببٍ ما».

أما داخل الغرفة السوداء فقد استُخدمت كل طرق SERE على المعتقلين، وذلك بالإضافة إلى مجموعة من الطرق المهينة التي كانت تُستخدم في العصور الوسطى. قال بيري: «كانت الغرفة مطلية باللون الأسود من الأرض وحتى السقف. كان الباب مطلياً باللون الأسود، وكل شيء فيها كان أسود اللون، كما أنها مجهزة بمكبرات صوتٍ في زواياها الأربع وحتى السقف. احتوت الغرفة كذلك على طاولة صغيرة في إحدى زواياها، ولربما بعض المقاعد كذلك. لكن لم يكن أي يشخص يجلس في الغرفة السوداء في العادة. كان المعتقلون يبقون في أوضاع الوقوف المجهد». اشتملت[1] جلسات التحقيق في تلك الغرفة على الموسيقا الصاخبة، والأضواء الساطعة، والضرب، والتلاعب بالظروف البيئية وبدرجات الحرارة، والحرمان من النوم، وجلسات الاستجواب التي كانت تمتد أحياناً أربعاً وعشرين ساعة، ووضع المعتقلين في أوضاعٍ مجهدة في المياه، والإذلال الجسدي، وحتى الجنسي في مرات كثيرة. أما إجبار المعتقلين على خلع ثيابهم فلم يكن بالأمر النادر. يُضاف إلى ذلك أن أي إجراء ضد المعتقلين كان مسموحاً طالما يتقيد بقاعدة، «لا دماء، لا مشاكل». لكن الدماء أصبحت مسموحة في نهاية المطاف.

قال أحد السجناء السابقين[2]، وكان ابناً لأحد حراس صدّام الشخصيين، إنه أُجبر على خلع ثيابه، وكان يوخز مرات عدة في ظهره حتى يُغمى عليه، وحتى أنه كان يُغطس في الماء البارد ويُجبر على الوقوف أمام مكيّف الهواء، ويتلقى ركلات على بطنه حتى يتقيأ. تحدث السجناء الذين اعتُقلوا في أماكن أخرى عن أفعالٍ وحشية[3] استخدمها ضدهم المحقّقون والحراس، وشملت هذه الأفعال تعريض المعتقلين لأدوات غريبة، وضربهم، وتسليط المياه على الأماكن الحساسة في أجسادهم، والتلاعب الشديد في وجبات طعامهم ـ لم يقدّم لهم سوى الخبز والماء لفترة تزيد عن الأسبوعين في إحدى الحالات.

(١) Sifton and Garlasco, “No Blood, No Foul”.

(٢) Schmitt and Marshall, “Task Force 6-26.”

(٣) Brigadier General Richard P. Formica, “Article 15-6 Investigations of CJSOTF-AP and 5th SF Group Detention Operations,” November 8, 2004, pp. 20–21, 30; رُفعت السّريّة عنه في ٧ حزيران/يونيو، ٢٠٠٦ وأصدرته وزارة الدفاع يوم الجمعة ١٦حزيران/يونيو, ٢٠٠٦، www.dod.mil/pubs/foi/operation_and_plans/Detainee/OtherDetaineeRelatedDocuments.html.

أما أفراد الفرقة الخاصة فكانوا يضربون السجناء بأعقاب البنادق ويبصقون في وجوههم[١]. أبلغ أحد أفراد القوة الخاصة بأنه سمع المحققين يقولون «أضربوا الموقوفين إلى أقصى درجة»[٢]. وقال أحد المحققين السابقين من الذين عملوا مع الفرقة الخاصة إن أحد زملائه قد «تعرّض للتأنيب ونُقل للقيام بأعمالٍ مكتبية لأنه تبوّل في قارورة[٣] وأعطاها إلى أحد الموقوفين ليشربها». كان أعضاء الفرقة الخاصة يتدخلون كذلك في الاستجوابات غير العنيفة[٤] ويبدأون في صفع الموقوفين وضربهم. خطف بعض أعضاء الفرقة في إحدى الحالات زوجة أحد المتمردين المشتبه بهم الذين كانت تلاحقهم الفرقة الخاصة، «وكان الهدف الأساسي هو دفع المشتبه به للاستسلام»[٥]. كانت المرأة في الثامنة والعشرين من عمرها وأماً لثلاثة أولاد، كما أنها كانت تُرضع وليدها البالغ من العمر ستة أشهر. استنتجت منظمة «هيومن رايتس واتش»، بعد إجراء تحقيق مع عدد كبير من أفراد الفرقة الخاصة من الذين عملوا في معسكر NAMA، أنه «يبدو أن الإساءات كانت جزءاً من عملية منظمة تهدف إلى الإساءة إلى المعتقلين، وكان ذلك طريقة إجرائية معتمدة».

كان ستيفن كلاينمان برتبة مقدم في سلاح الجو، وكان قد وصل إلى معسكر NAMA[٦] في أوائل شهر أيلول/سبتمبر من العام ٢٠٠٣، أي في الوقت الذي كان ماك كريستال يتسلّم فيه القيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC. كان كلاينمان محققاً مخضرماً ومدرباً في سلاح الجو على برنامج SERE وقد اعتقد عندما نُقل إلى العراق أن مهمته كانت الإشراف على عمليات الاستجواب في المعسكر وتحليل كيفية القيام بها بشكلٍ أكثر فاعلية. حقّق كلاينمان قبل سنة من الزمن في سير ذلك البرنامج في غوانتانامو، واستنتج وجود «مشاكل منهجية أساسية»[٧]، اعتبر أنها تعطّل تحقيق الأهداف المعلنة للاستجوابات. لكن القوة الخاصة في معسكر NAMA

---

(١) Schmitt and Marshall, “Task Force 6-26.”

(٢) Sifton and Garlasco, “No Blood, No Foul.”

(٣) “CID Report— Final—0016-04-CID343-69355,” Army Criminal Investigative Command Report into allegations of detainee abuse at Camp NAMA, Baghdad International Airport, August 4, 2004, حصل عليه الاتحاد الأميركي للحريات المدنية وجماعات أخرى لحقوق الإنسان من خلال قانون حرية الحصول على المعلومات www.aclu.org/torturefoia/released/030705/9135_9166.pdf.

(٤) Sifton and Garlasco, “No Blood, No Foul.”

(٥) المصدر السابق.

(٦) Committee on Armed Services, Inquiry into the Treatment of Detainees, p. 173.

(٧) المصدر السابق ص. ١٧٣

امتلكت خططاً أخرى. أبلغت الفرقة كلاينمان[١] أنها تواجه صعوباتٍ في الحصول على معلوماتٍ استخباراتية موثوقة قابلة للتنفيذ من معتقليهم، لذلك أرادت من كلاينمان وزملائه في SERE مساعدتها على تطبيق الطرق المعتمدة في SERE في عمليات الاستجواب. أرادت الفرقة في الأساس أن يستخدم كلاينمان وزملاؤه طرق التعذيب ذاتها ضد المعتقلين والتي يعلّمون جنود الجيش الأميركي مقاومتها.

وافق كلاينمان على أن الاستخبارات تمر في حالة فوضى، لكنه لم يعتبر أن التحقيقات لم تكن قاسية بما فيه الكفاية. تحدث كلاينمان عن حالة فوضى[٢] تفتقد إجراء أي فحوصات فاعلة للمعتقلين الجدد. ولاحظ أن بعض السجناء لا يمثلون أي قيمة استخباراتية. لكن الفرقة الخاصة أرادت من كلاينمان وزملائه المشاركة في التحقيقات، وهكذا أُمِروا[٣] أخيراً بأن يفعلوا ذلك. قال كلاينمان بعد دخوله الغرفة السوداء في معسكر NAMA: «دخلت إلى غرفة الاستجواب[٤]، وكانت كلها مطلية باللون الأسود ولاحظت الضوء الساطع المسلط على المعتقل. شاهدت حارساً عسكرياً يقف وراء المعتقل... وكان يحمل بيده قضيباً حديدياً... يخبط به يده. كان المحقّق جالساً على كرسي، وكان المترجم يقف إلى يساره... بينما كان المعتقل جاثياً على ركبتيه... طرح المحقّق سؤالاً، ثم تُرجم، وجاء الرد. صُفع المعتقل على وجهه بعد ترجمة ردّه... واستمر ذلك مع كل سؤال ومع كل رد. سألت زملائي: «منذ متى يستمر هذا الوضع، وعلى الأخص عملية الصفع»، فأجابوني: «منذ ثلاثين دقيقة تقريباً».

قال كلاينمان إن هذه الطرق التي تُستخدم ضد السجناء هي: «خرق مباشر لاتفاقيات جنيف [وهي أفعال] يُمكن أن تشكّل جريمة حرب». وأبلغ قائد وحدة المهمات الخاصة في معسكر NAMA بأن هذه القوة تقوم بتصرفاتٍ «غير قانونية»، وبخروق منهجية لاتفاقية جنيف. لكن هذا الواقع لم يؤثر في ذلك القائد، أو حتى بزملاء كلاينمان في JPRA/SERE. قال كلاينمان إن رئيسه أبلغه بأنهم «تلقوا تصريحاً قاطعاً باستخدام طُرُق SERE»[٥] في الاستجوابات. وقال إنه يعتقد أن ذلك «هو أمرٌ عسكري غير قانوني»[٦]، وأضاف أنه «لن يشارك أبداً في هذا، ولا أعتقد

(١) Committee on Armed Services, Inquiry.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه، ص. ١٨١

(٤) المصدر نفسه، ص. ١٧٦

(٥) المصدر نفسه، ١٧٩

(٦) المصدر نفسه، ص. ١٨٠

أنه يجب عليهم أن يشاركوا بدورهم». قيل له إن الأسرى غير مؤهلين للاستفادة من الحماية التي تقدمها اتفاقيات جنيف لأنهم «مقاتلون غير شرعيين». لكن عمليات التعذيب استمرت مع ذلك.

قال كلاينمان إن الفرقة الخاصة كانت تحاول تحطيم مقاومة أحد المعتقلين[1]، فقرّرت جعل الرجل يعتقد بأنه أُطلق سراحه، ثم أقلّوه بالفعل إلى نقطة توقف للحافلات، واختطفوه بعد لحظاتٍ قليلة، وأعادوه إلى معسكر NAMA. قال كلاينمان: «حمل اثنان من الحراس الرجل إلى الزنزانة بينما كان يقاومهما. تولى زميلا كلاينمان في SERE الأمر، «بعد ذلك... جرّدوه من ملابسه، وحتى أنهم جردوه من ملابسه الداخلية، وانتزعوا حذاءه، وكان رأسه مغطى منذ البداية، وما لبثوا أن قيّدوا يديه من معصميه، كما أنهم واظبوا في هذه الأثناء على الصراخ في أذنيه باللغة الإنجليزية حول كونه نموذجاً سيئاً من البشر... ثم أُعطيت الأوامر بعد ذلك كي يستمر في وضع الوقوف لمدة ١٢ ساعة، ولم يأبهوا لتوسّلاته إلا حين غاب عن الوعي. تعيّن على الحراس عدم الاستجابة لتوسلاته على الإطلاق».

لكن بالرغم من اعتراضات كلاينمان توسيع الوسائل الواردة في SERE إلى معسكر NAMA، إلا أن الفرقة الخاصة ورؤساء كلاينمان مضوا قُدُماً في ذلك. أما في أيلول/سبتمبر من العام ٢٠٠٣، فقد بدأوا في تطوير CONOP، أو «مفهوم العمليات»[2] لصالح استغلال HVT في المعسكر. دعا هذا المشروع ـ الذي يشابه «مسوّدة خطة الاستغلال» التي طوّرها الدكتور بروس جيسين، وهو كبير علماء النفس في SERE قبل سنة من الزمن، وذلك من أجل تطبيقها في أفغانستان ـ إلى تبني طرق التعذيب التي يمارسها العدو والمستخدمة في تدريب القوات الأميركية، وإعادة تصميمها بطريقة معكوسة. دعت CONOP إلى «تعديل معاقبة الموقوفين من أجل البلوغ بانعدام الملاءمة الثقافية إلى حدّها الأقصى. سُحب كلاينمان من معسكر NAMA بعد مرور أقل من شهرٍ واحد على وصوله، وذلك بناء على أوامر من المفتش العام في البنتاغون، لأنه «اتضح أن الاحتكاك بدأ يتكوّن»[3] ما بين الفرقة الخاصة وكلاينمان. أبلغ كلاينمان في وقتٍ لاحق مجلس الشيوخ الأميركي بأن «الاحتكاك» كان توصيفاً أقل تأثيراً من الواقع، وأنه اعتقد أن حياته كانت مهددة على يد أفراد الفرقة الخاصة ردّاً على انشقاقه عنها. قال كذلك إن أحد أفراد القوة الخاصة شحذ سكينه، بينما كان يُبلغ كلاينمان بأن «ينام نوماً خفيفاً»[4] لأن الفرقة الخاصة لا «تدلّل الإرهابيين».

(١) Committee on Armed Services, Inquiry, pp. 181-182.

(٢) المصدر نفسه، ص. ١٨٤

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر نفسه، ص. ١٨٦

ظهر كذلك مصدرٌ آخر للتعذيب في معسكر NAMA وتمثّل في قدرة أفراد القوة الخاصة HVT، وهي المسؤولة عن ملاحقة الأشخاص، على التحكّم في الذين تقبض عليهم. قال الجنرال ميلر إن الفرقة الخاصة في NAMA كانت تستخدم في بعض الأوقات كبار العاملين فيها ليكونوا محقّقين[١]. وقد أسفر هذا الأمر عن تكوّن مشاهد حيث ينتقل الغضب الناتج من ميادين المعارك إلى جلسات التحقيق، وحتى بعد أن يجرّد المعتقل من سلاحه ويصبح سجيناً. أخبرني مالكولم نانسِ، وهو مدرّب سابق في برنامج SERE، بأن «الأسرى الذين يُلقى القبض عليهم في ميادين المعارك يعرفون قبل كل شيء أن الذي اعتقلهم سيكون غاضباً جداً لأن بعض رفاقه قُتلوا. ولذلك يحضّر نفسه للجَلْد. إن الأمر بهذه البساطة»[٢]. ويسوء الأمر أكثر عندما يقوم الجنود الذين نفّذوا الهجوم بالوصول إلى أولئك الأسرى بعد أيام. تحدث أحد ضباط الجيش عن تجربته في معتقلٍ آخر: «إنه مبدأ من مبادئ الجيش بأنك عندما تأسر شخصاً، فإن أول ما تقوم به هو وضع السجين في مكانٍ آمن [في العربة]، ثم تدفعه إلى المؤخرة. يعني أنك تسحبه من الوحدة[٣] التي اعتقلته. حسناً، إننا لم نفعل ذلك، وكنا نبقيهم تحت سيطرتنا لفترة أعتقد أنها تصل إلى اثنتين وسبعين ساعة. كنا نضع الأسرى بعد ذلك تحت حراسة الجنود الذين كانوا يحاولون قتلهم». وصف لي الضابط حادثاً تعرّض فيها أحد المشتبه بهم في قتل جندي أميركي إلى الضرب بشدة على إحدى ساقيه، وذلك على يد أحد رفاق ذلك الجندي، مستخدماً في ذلك مضرب كرة قاعدة.

تحدث بيري كذلك عن حادثة جرت بعد وقتٍ قصيرٍ من وصوله إلى معسكر NAMA وتتعلق بأحد المشتبه بهم في تمويل الزرقاوي، والذين وصلوا إلى المعسكر. قيل إن الرجل رفض إعطاء أي معلومات إلى المحقّقين الذين يستجوبونه. قال بيري: «لم أشارك في ذلك الاستجواب، بل اكتفيت بمراقبة ما يجري فقط... كانت هناك منطقة تشبه الحديقة ومليئة بالتراب والوحول بالإضافة إلى خرطوم مياه. أضاف بيري:

> جُرّد الرجل من ثيابه، ووضع في الوحل، وسُلّطت عليه مياه الخرطوم الباردة، وكنا في شهر شباط/فبراير، وكان الليل شديد البرودة. استمر الجنود في رشّ المياه الباردة على الرجل الذين كان عارياً تماماً وسط الوحول. يمكنك أن تتخيّل ما جرى. أُخرج الرجل من الوحل بعد ذلك ووضع بالقرب من مكيّف الهواء. كان البرد قارساً جداً في تلك الليلة، وما لبثوا أن

(١) Committee on Armed Services, Inquiry, p. 193.

(٢) مقابلة أجراها المؤلف مع مالكولم نانسِ، أيار/مايو ٢٠١١. إن كل الاقتباسات من مالكولم نانسِ الواردة في هذا الفصل مأخوذة من مقابلة المؤلف.

(٣) Human Rights Watch, "Leadership Failure: Firsthand Accounts of Torture of Iraqi Detainees by the U.S. Army's 82nd Airborne Division," SepNotes tember 23, 2005, www.hrw.org/node/11610/section/1.

أعادوه إلى الوحل، وتابعوا عملية رشّ المياه عليه. حدث ذلك طوال الليل، وكان الجميع على علم بما يحصل، كما دخل عدد من الأشخاص ومن بينهم جندي برتبة رقيب أول بالإضافة إلى آخرين، أي أن الجميع كانوا على علمٍ بما يجري، وكنتُ أنا واحداً منهم، وكأنني كنت أسير جيئةً وذهاباً كي أراقب كيف تجري الأمور.

تحدّث بيري كذلك عن مشاهدته لضابط بريطاني من قوات SAS، لم يكن مخوّلاً القيام بأي نوعٍ من التحقيقات، بينما كان يضرب أحد الموقوفين من دون رحمة إلى أن تدخل جندي آخر. قدّمت وكالة الاستخبارات المركزية في بغداد، وفي وقت مبكر من صيف العام ٢٠٠٣ شكوى إلى لانغلي[١] تفيد بأن جنود العمليات الخاصة هم في منتهى القسوة مع المعتقلين. قال المستشار العام لوكالة الاستخبارات المركزية سكوت مويلر أن التقنيات المستخدمة في معسكر NAMA كانت «أكثر شراسة»[٢] من تلك التي كانت تستخدمها وكالة الاستخبارات المركزية.

كانت الفرقة الخاصة تنقل المعتقلين إلى معسكر NAMA مستخدمة الطائرات الحوّامة التي لا تحمل أي علامات[٣]. وكان الأسرى يرتدون أزياء زرقاء، كما كانوا يضعون نظارات سوداء على أعينهم. استخدم المحقّقون في معسكر NAMA «نموذج تفويض» موجوداً على حواسيبهم بهدف مقابلتها مع تقنيات الاستجواب القاسية التي يريدون استخدامها على المعتقلين. كان طلب استخدام طرق الاستجواب القاسية يتطلب، نظرياً، موافقة من الرؤساء. قال بيري: «لم أرَ صفحة غير موقعة. كان الآمر يوقّع تلك الأوراق مهما كانت. وكان يوقّع على الأوراق في أي وقتٍ تُقدّم فيه إليه». أضاف محقّقٌ آخر: «كانت كل طريقة تحقيقٍ قاسية موقّعة[٤] من J2 [كبير ضباط الاستخبارات في الوحدة] للفرقة الخاصة ومن المراقب الطبي قبل تنفيذ هذه الطريقة». تابع بيري بالقول: «كان بعض المحقّقين يمضون في استخدام هذه التقنيات من دون طباعة أحد هذين الأمرين لأنهم يعتبرون ذلك مربكاً، أو لأنهم لا يريدون أن يفعلوا ذلك مع علمهم أن المصادقة سوف تأتي على أي حال، كما أنه لن تقع إشكالات كثيرة إذا تبيّن أنهم فعلوا ذلك من دون توقيع».

لكن عندما بدأ بيري ومجموعة من الزملاء في التعبير عن انزعاجهم لما يجري في معسكر

---

(١) Schmitt and Marshall, "Task Force 6-26."

(٢) Committee on Armed Services, Inquiry into the Treatment of Detainees, p. 159.

(٣) Schmitt and Marshall, "Task Force 6-26."

(٤) Sifton and Garlasco, "No Blood, No Foul."

NAMA مع قادتهم، كان هؤلاء القادة يتصلون بمحامين من النيابة العامة العسكرية، كانوا يحاضرون في المخالفين عن الفروق بين مقاتلي العدو غير الشرعيين وأسرى الحرب، وما يتخلّل ذلك من ثغرات. قال بيري: «كانت مجموعة من ضباط النيابة العامة العسكرية ومحاميها، يأتون ويعطوننا عدة ساعات من عروض الشرائح عن السبب الذي يجعل ذلك ضرورياً، ولماذا يُعتبر ذلك شرعياً، ولماذا يُعتبرون مقاتلين أعداء وليسوا أسرى حرب، وهكذا نستطيع تعريضهم إلى كل هذه الأشياء، وهكذا دواليك. أعني أنهم كانوا يحضّرون عرض الشرائح هذا الذي يستمر لمدة ساعتين من الزمن، وكانوا يأتون ويعرضونه أمامنا وهكذا كانوا يوقفون الاستجوابات لأجل ذلك. كان ذلك عرضاً على برنامج باور بوينت». قال بيري إن المحامين أبلغوه: «لسنا ملزمين باتفاقيات جنيف، لأن هؤلاء الناس ليسوا أسرى حرب». أضاف بيري أنه يعتقد أن المحامين «جاؤوا وقالوا لنا ما عندهم بهدف تسوية الأمور والاستمرار في الحرب».

تعيّن على جميع أفراد Task force توقيع اتفاقيات تلزمهم بعدم إفشاء[1] أي معلومات. كان يُقال للمحقّقين عادة إن البيت الأبيض ورامسفيلد يراقبان عملياتهم عن قرب. قال بيري إنه رأى ماك كريستال في معسكر NAMA في أكثر من مناسبة. وقال كذلك إن العاملين في معسكر NAMA كانوا يعطون الانطباع بأن كل هذه الوسائل مصادقٌ عليها من الجهات العليا لأنها «على بعد خطواتٍ قليلة فقط من القيادة العليا في البنتاغون». قال كذلك إن قادة الفرقة الخاصة كانوا يقولون للمحقّقين إن البيت الأبيض، أو البنتاغون يتلقى تقارير بصورة منتظمة عن مدى تقدّم عملهم، وعلى الأخص عندما يتعلق الأمر بالمعلومات الاستخباراتية عن الزرقاوي. كان القادة يقولون لهم: «رامسفيلد يعلم بهذا، وهذا التقرير أو ذاك، موجود على طاولة رامسفيلد في هذا الصباح، وقرأه سيكديف». أضاف بالقول: «إن الأشخاص الذين يعملون ١٤ ساعة في اليوم تكون معنوياتهم عالية. اسمعوا، لقد وصلنا إلى البيت الأبيض!» أبلغني مالكولم نانسِ: «حسناً، عندما يقوم رئيس الولايات المتحدة بتحديد وتيرة العمل، فسوف تصلون إلى أبو غريب، وسترون عمليات التعذيب. سترون أن رجال الاستخبارات يصلون بالتعليمات إلى النقطة التي لا يُعتبر فيها أن أي شخص قد تعرّض إلى «الإساءة» على يد قوات الولايات المتحدة».

أما الجنرال كيث دايتون، وهو قائد مجموعة استطلاع العراق، والتي تأسست في حزيران/ يونيو من العام ٢٠٠٣ بهدف تنسيق عمليات البحث عن أسلحة الدمار الشامل، فقد وصف الوضع

(١) Sifton and Garlasco, “No Blood, No Foul.”

في NAMA بأنه «كارثة على وشك الحدوث»[1]، كما حذّر المفتش العام في البنتاغون من أنه يتعيّن عليه «وضع بعض القواعد لهذا المكان، وعلى الفور، وذلك كي نجنّب أنفسنا الوقوع في مشاكل، وللتأكد من أننا نعامل هؤلاء الناس بالطريقة المناسبة». تحدث دايتون عن حالات نُقل فيها السجناء إلى أماكن اعتقال عسكرية خاصة بالجيش النظامي، وذلك بعد وضعهم في أماكن الاعتقال التي تستخدمها الفرقة الخاصة. ظهرت على هؤلاء السجناء علامات «حروق بالغة»، بينما كان اللون الأسود يحيط بأعينهم، ويعانون من كسور في ظهورهم، ومن كدمات عديدة في وجوههم. يُضاف إلى ذلك أن بعض الجنود والعاملين في معسكر كروبر (الذي يقع بالقرب من NAMA) صرّحوا تحت القسم بأن المعتقلين الذين اعتقلتهم واستجوبتهم الفرقة الخاصة والفريق SEAL 5، ونُقلوا إلى كامب كروبر كانوا يُظهرون علامات التعرّض للإساءات.

هناك حالتان معروفتان على الأقل لعراقيين ماتوا مباشرة بعد نقلهم من إشراف مغاوير الفرقة الخاصة في فرقة SEAL البحرية. لكن بعد انتهاء ما أسمته فرقة SEAL «الصراع» في ٥ نيسان/ أبريل من العام ٢٠٠٤، سلّمت فرقة SEAL سجيناً يدعى فهد محمد[2] إلى قاعدة تابعة للجيش التقليدي حيث جرى استجوابه. سُمح له بالنوم بعد ذلك، ثم ما لبث الرجل أن غاب عن الوعي، ومات في وقتٍ لاحق. أورد التقرير الطبي الذي صدر حول وفاته، والذي نشر بموجب قانون حرية المعلومات، أن محمد «مات خلال وجوده تحت مسؤولية الولايات المتحدة بعد نحو ٧٢ ساعة من اعتقاله. أورد التقرير أن القوة الجسدية كانت مطلوبة في بداية فترة اعتقاله أثناء الغارة. كان رأس الرجل مغطى، وكان قد حُرم من النوم، وتعرض للأجواء البيئية الباردة والحارة، بما في ذلك سكب المياه الباردة على جسده وغطاء رأسه». تحدث التقرير عن «إصابات عديدة لكن طفيفة، وبعض الخدوش والرضوض»، وكذلك، «التعرّض لصدمات قوية وأوضاع تتسبب بالاختناق». استنتج التقرير أن سبب الموت «لم يُحدّد». أما في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠٠٣، فقد

(١) لجنة القوات المسلحة، التحقيقات في معاملة الموقوفين، ص. ١٦٢

(٢) Hina Shamsi, "Command's Responsibility: Detainee Deaths in U.S. Custody in Iraq and Afghanistan," 2006, www.humanrightsfirst.org/our-work/law-and-security/we-can-end-torture-now/commands-responsibility- detainee-deaths-in-u-s-custody- in-iraq-and-afghanistan/. أُخذ تقرير اللجنة الطبية المُشار إليه من هيومان رايتس فيرست: حصلت منظمة «هيومن رايتس فيرست» على تقرير الطبيب الشرعي المذكور: Office of the Armed Forces Medical Examiner, Final Autopsy Report for Autopsy No. ME-04-309 (Fashad Mohammad), November 22, 2004.

مات مناضل الحمادي[1] في سجن أبو غريب وسط مزاعم عن تعرّضه للضرب حتى الموت على يد الفرقة في SEAL 7. مثُل أحد أفراد الفرقة أمام محكمة عسكرية لكن أخلي سبيله في النهاية، كما أن تهمة القتل لم توجّه إلى أي جندي.

في كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٣، حذّرت إحدى المذكرات السرية التي صدرت عن البنتاغون من أنه يبدو من الواضح أنه يتعيّن كبح جماح[2] «الفرقة الخاصة» فيما يتعلق بمعاملتها للمعتقلين. لكن عمليات التعذيب والإساءات الجسدية استمرت في معسكر NAMA، وعلى الأخص إذا كان يُعتقد أن المعتقل يمتلك أي معلومات عن الزرقاوي أو عن شبكته. كانت كل الاستجوابات تهدف إلى انتزاع المعلومات الاستخباراتية التي سوف تؤدي إلى تنفيذ الغارة التالية، والضربة التالية، وعملية إلقاء القبض أو القتل التالية. أوردت صحيفة نيويورك تايمز أنه في «مركز العمليات» الذي يقع بالقرب من معسكر NAMA، انكبّ «عدد من محلّلي الفرقة الخاصة على دراسة المعلومات الاستخباراتية[3] التي جُمعت من الجواسيس، والمعتقلين، وطائرات استطلاع البريداتور المسيرة عن بُعد، وذلك لتجميع كل الدلالات التي تساعد الجنود في غاراتهم التي يقومون بها. كان المحقّقون العسكريون والمشرفون عليهم يجتمعون مرتين في اليوم، مرةً عند الظهر ومرة في منتصف الليل، مع مسؤولين من وكالة الاستخبارات المركزية، ومكتب التحقيقات الاتحادية، ومن الوحدات العسكرية المتحالفة، وذلك بهدف مراجعة العمليات والمعلومات الاستخباراتية الجديدة».

أما في أوائل العام ٢٠٠٤ فقد أصدرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقريراً لاذعاً عن الاعتقالات الجماعية للعراقيين. أكد التقرير أن «ما يزيد عن مئة من «الموقوفين من ذوي الأهمية

(١) MG George R. Fay, "AR 15-6 Investigation of the Abu Ghraib Detention Facility and 205th Military Intelligence Brigade," المنتهي في ٢٣ آب/أغسطس، ٢٠٠٤. أورد التقرير أن «ممثلي وكالة الاستخبارات المركزية» أحضروا رجلاً إلى سجن «أبو غريب» في وقتٍ مبكر من يوم ٤ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٣ اعتُقل الرجل على يد الفرقة ٧ التابعة للقوات البحرية خلال عملية مشتركة مع وكالة الاستخبارات المركزية مع الفرقة ١٢١». يمضي التقرير ليصف ظروف موت الرجل. كشفت التحقيقات بعد ذلك أن اسم الرجل كان مناضل الحمادي See David Cloud, "Seal Officer Hears Charges in Court-Martial in Iraqi's Death," *New York Times*, May 25, 2005.

(٢) Josh White, "U.S. Generals in Iraq Were Told of Abuse Early, Inquiry Finds," *Washington Post*, December 1, 2004.

(٣) Schmitt and Marshall, "Task Force 6-26."

العالية(١) أوقفوا نحو ٢٣ ساعة يومياً في ظروف السجن الانفرادي، وذلك في زنزانات إسمنتية تفتقد إلى ضوء الشمس» في قسم «المعتقلين ذوي الأهمية العالية» في مطار بغداد. تحدّث التقرير، لكن من دون تسمية الفرقة الخاصة، عن الغارات التي أدّت إلى اعتقالات عشرات العراقيين بعد اقتحام الجنود لمنازلهم.

> عادة ما يتم الأمر بعد حلول الظلام، أي تكسير الأبواب، وإيقاظ الساكنين بخشونة، والصراخ بالأوامر، وحشر أفراد العائلة بالقوة في غرفةٍ واحدة تحت أنظار حارسٍ من الجيش في حين يخضع باقي المنزل للتفتيش، وتُخلع الأبواب والخزائن وكل الممتلكات الأخرى. كانوا يقبضون على المشتبه بهم، ويقيّدون أيديهم وراء ظهورهم بالأصفاد، ويغطون رؤوسهم، ثم يأخذونهم بعيداً. كان الجنود يقبضون في بعض الأحيان على جميع الذكور البالغين الموجودين في المنزل، بما في ذلك كبار السن، والمعوّقين والمرضى. كانت المعاملة تشتمل في بعض الأحيان على دفع الأشخاص في أنحاء المنزل، وإهانتهم، وتصويب البنادق عليهم، واللكم، والركل، والضرب بالبنادق. لم يكن من النادر أن يُساق المعتقلون بعيداً مرتدين أي ملابس قد يصدف أنهم يرتدونها في وقت الاعتقال ـ وأحياناً بثياب النوم، أو بالملابس الداخلية ـ كما لا يُسمح لهم بجمع العدد الصغير من حاجياتهم القليلة، مثل ملابسهم، وحاجياتهم الصحية، حتى أدويتهم أو نظاراتهم.

أورد التقرير مقاطع من أقوال «ضباط الاستخبارات العسكريين» الذين أبلغوا الصليب الأحمر «بأنهم يقدّرون أنه ما بين ٧٠ بالمئة و ٩٠ بالمئة من الأشخاص الذين جرّدوا من حرياتهم في العراق قد ألقيَ القبض عليهم عن طريق الخطأ». وردّدت استنتاجات الصليب الأحمر الاستنتاجات التي توصّل إليها التقرير العسكري السري في أواخر العام ٢٠٠٣، وهو التقرير الذي حذّر من أن الإساءات التي ينزلها Task force بالمعتقلين مضافةً إلى الاعتقالات الجماعية للعراقيين تعطي الانطباع بأن الولايات المتحدة وحلفاءها كانوا يتصرفون وكأنهم «أعداء من دون مبرّر» للشعب العراقي.

لكن عندما سُمح للجيش أخيراً بالتحقيق بما يجري في NAMA، تلقى المكلّفون بالتحقيق تهديدات من العاملين في المعسكر، هذا في الوقت الذي صودرت فيه مفاتيح سيارات محقّقي وكالة الاستخبارات الدفاعية و«أُمروا» بعدم مناقشة ما رأوه مع أي شخص. أما في ٢٥ حزيران/

(١) "Report of the International Committee of the Red Cross (ICRC) on the Treatment by the Coalition Forces of Prisoners of War and Other Protected Persons by the Geneva Conventions in Iraq During Arrest, Internment and Interrogation," ICRC, February 2004, http://military.piac.asn.au/sites/default/files/documents/document-03.pdf.

يونيو من العام ٢٠٠٤ فقد أرسل نائب الأميرال لويل جاكوبي، والذي كان في ذلك الحين مدير وكالة الاستخبارات الدفاعية، مذكرةً من صفحتين إلى ستيفن كامبوني مرفقةً بقائمة شكاوى[١] من موظفي وكالة الاستخبارات الدفاعية العاملين في معسكر NAMA. تعرّض أحد المحققين إلى مصادرة صوَره، وذلك بعد أن التقط صوراً للمعتقلين المصابين، بينما اشتكى آخرون من أن مغاوير الفرقة الخاصة منعوهم من مغادرة المعسكر من دون إذن، وحتى بهدف قصّ الشعر، وكذلك منعوهم من التحدث إلى الغرباء، كما هدّدوهم ودقّقوا في رسائلهم الإلكترونية. لكن بالرغم من هذه الجهود المبذولة لمنع تسريب ما يجري، إلا أن أنباء الإساءات إلى المعتقلين في NAMA شقّت طريقها إلى الصفوف العليا من الضباط إلى أن وصلت أخيراً إلى المشرّعين.

كتب ستيفن كامبوني في العام ٢٠٠٤ ـ والذي كان «فرع الدعم الاستراتيجي» SSB الذي هو جزء من مسؤولياته يسمح بالفعل بعمليات الاستجوابات القاسية في معسكر NAMA ـ رسالة بخط اليد[٢] إلى نائبه الفريق بويكين، وذلك تحت ضغط من مجموعة من المشرّعين. حملت الرسالة تاريخ ٢٦ حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٤، وجاء فيها: «حقّق في الأمر حتى النهاية وعلى الفور. إن هذا ليس مسموحاً. أريد أن أعرف على وجه الخصوص ما إذا كان هذا جزءاً من نمط الإجراءات التي تتبعها الفرقة الخاصة 26-TF6». قال أحد مساعدي بويكين: «أبلغ بويكين في ذلك الوقت السيد كامبوني بأنه لم يعثر على أي نمط من السلوك السيئ[٣] عند الفرقة الخاصة».

لكن بالرغم من كل تقارير المنتقدين استنتج تقرير للجيش الأميركي صدر حول الإساءات المزعومة في معسكر NAMA، وفي المنشآت الأخرى أن كل أحاديث الأسرى عن أعمال التعذيب ما هي إلا أكاذيب. يُذكر هنا أن كل الاتهامات حول ممارسات الانتهاكات وإساءة السلوك من قِبَل أفراد الفرقة الخاصة كانت تُعالج داخلياً بدلاً من أن تمر خلال الإجراءات التأديبية العسكرية التقليدية. حاول أحد العملاء السريين في قسم التحقيقات الجنائية في الجيش CID التحقيق مع أحد أفراد الفرقة الخاصة بسبب الإساءة إلى أحد الموقوفين، لكن هذه المحاولة أُحبطت بسبب ما

(١) مذكرة من نائب الأميرال لويل إي. جاكوبي إلى وكيل وزارة الدفاع لشؤون الاستخبارات ستيفن أ. كامبوني، الإساءات المزعومة بحق المعتقلين على يد أفراد فريق المهمات TF 6-26، ٢٥ حزيران/يونيو، ٢٠٠٤، والتي حصل عليها اتحاد الحقوق المدنية ومنظمات حقوق الإنسان الأخرى بموجب قانون حرية المعلومات، وهي متوفرة في at www.aclu.org/torturefoia/released/t2596_0297.pdf.

(٢) Schmitt and Marshall, "Task Force 6-26."

(٣) المصدر نفسه.

أكده ذلك العميل السري: «كان موضوع التحقيق[١] أحد أفراد فرقة 26-TF6». كما أن الضابط الأمني في Task force «قبل صلاحية التحقيق في هذه القضية».

تبيّن في نهاية الأمر أن أربعة وثلاثين فرداً[٢] من الفرقة الخاصة تعرّضوا «للتأديب» بسبب سوء السلوك، كما أن أحد عشر فرداً آخر من الفرقة نُقلوا من تلك الوحدة. أما في العام ٢٠٠٦، فإن منظمة «هيومن رايتس وتش» أوردت في تقريرها أن «عدداً صغيراً من أفراد الفرقة الخاصة قد أُخذت بحقهم إجراءات تأديبية إدارية، لكنهم لم يحاكموا. قيل كذلك إن خمسة من أفراد رانجرز الجيش المرتبطين بالفرقة الخاصة قد مثلوا أمام محكمة عسكرية بسبب انتهاكاتٍ ارتكبوها ضد المعتقلين»، لكن «فترة الأحكام تراوحت ما بين ستة أشهر وأقل من ذلك. لم تكن هناك أية دلالات على أن كبار المسؤولين يتحملون أي مسؤولية، وذلك بالرغم من وجود مسائل جدية حول الذنب الجرمي للضباط».

أخبرني أحد محقّقي سلاح الجو الذي عمل مع الفرقة الخاصة التابعة لـJSOC في مطاردة الزرقاوي إنه «لا يرى أي شكلٍ من أشكال الإشراف[٣] على حملة القتل أو إلقاء القبض». قال لي كذلك بأنه شهد عدة حالات من الانتهاكات وتمكن من توقيفها، وهي حالات أبلغها إلى القيادات العليا. «لم تُلقَ المسؤولية على أي شخص في الحالات التي أبلغت عن وجود انتهاكات فيها. واستُدعي محقق في إحدى هذه الحالات من مكانٍ بعيد، ثم أعيد إلى العمل في السجن الرئيسي. كانت الأجواء تشير إلى أن السرية تحتل الأولوية القصوى». أضاف المحقق: «كان انطباعي العام أن تلك الانتهاكات القانونية التي تحصل من وقتٍ إلى آخر تُعتبر مقبولة طالما لم تتسرّب إلى الصحافة على الإطلاق».

التعذيب والانتهاكات التي كانت تحدث في معسكر NAMA، لم تكن شذوذاً، بل كانت نموذجاً. كشفت التحقيقات التي جرت عندما بدأت الحكومة الأميركية بالتحقيق في كيفية حدوث الانتهاكات المرعبة ضد السجناء في أبو غريب، وكيف بدأت، أن أولئك الذين يديرون السجن اعتبروا أن ما يجري في معسكر NAMA، وغوانتانامو، وباغرام في أفغانستان، مثال لهم. يُذكر أنه عندما احتلت القوات الأميركية سجن أبو غريب وحوّلته من سجن في حقبة صدّام تجري فيه عمليات

(١) مذكرة قيادة التحقيقات الجنائية التابعة للجيش والمتعلقة بالاتهامات حول الإساءات في معسكر ٣ "NAMA" أيار/مايو، ٢٠٠٤، والتي حصل عليها اتحاد الحقوق المدنية ومنظمات حقوق الإنسان الأخرى بموجب قانون حرية المعلومات، وهي متوفرة في www.aclu.org/torturefoia/released/030705/9117_9134.pdf.

(٢) Schmitt and Marshall, "Task Force 6-26."

(٣) مقابلة أجراها المؤلف مع أحد المحقّقين سابقاً في سلاح الجو في حزيران/يونيو ٢٠١٢.

التعذيب إلى معتقلٍ ومعسكرٍ على الطراز الأميركي، عمد الأميركيون الذين أداروه في البداية إلى تطبيق الإجراءات العملانية المعيارية، وغيّروا، مرةً أخرى، العناوين الكبيرة[1] ثم طبقوها عملياً.

انكشفت فضيحة التعذيب الجارية في سجن أبو غريب في شهر نيسان/أبريل في العام ٢٠٠٤، وذلك عندما نشرت المؤسسات الإخبارية الرئيسة صوراً تُظهر الانتهاكات الممنهجة، والإذلال، والتعذيب الذي يتعرّض له الأسرى الذين يحتجزهم الجيش الأميركي. أظهرت الصور الإضافية التي نشرت السجناء العراة وقد تكدس بعضهم فوق بعضهم الآخر بشكل الهرم، والكلاب الغاضبة التي تزمجر على السجناء، والإعدامات الزائفة. لكن عندما بدأ اللواء أنطونيو تاغوبا بالتحقيق أخيراً[2] اكتشف أن وثائق الأدلة عن تلك الأعمال كانت أسوأ مما توقع بنتيجة الصور المنشورة، لكن البيت الأبيض اعتبر أن عمليات التعذيب والإساءات هي مجرد «حوادث سيئة» قليلة، كما أن الناس لن ترى المدى الكامل لكل البشاعات التي ارتُكبت في أبو غريب.

يُحتمل أن لا يُكشف النقاب أبداً عن الأعمال المرعبة التي كانت تجري في السجون التي تديرها الولايات المتحدة في العراق، لكن يبقى أحد الأمور في غاية الوضوح: إن النهج المتّبع في أعقاب هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، اعتبر الجانب المظلم من القوات الأميركية والذي تعتبره مجالها الخاص بها، وأن هذا النهج تطلب موافقة من أعلى مستويات السلطة في الولايات المتحدة على كل نهجٍ عملاني في معاملة الموقوفين في ميدان واسع يشتمل على أعدادٍ كبيرة من السجناء الذين يحتجزهم الجيش الأميركي.

تخرّج النقيب إيان فيشباك في كلية وست بوينت في العام ٢٠٠١ ونُقل مع الكتيبة ٨٢ المحمولة جواً إلى أفغانستان في نطاق جولةٍ قتالية استمرت من آب/أغسطس العام ٢٠٠٢، وحتى شباط/فبراير من العام ٢٠٠٣. أما في أواخر العام ٢٠٠٣ فقد نُقل إلى العراق حيث عمل في قاعدة العمليات المتقدمة ميركوري Forward Operating Base Mercury. شهد فيشباك سواء في أفغانستان، أو في العراق عملية نقل طرق معاملة السجناء من المواقع السرية إلى السجون ومواقع التصفية الواقعة تحت سيطرة الجيش. سمع فيشباك في ٧ أيار/مايو من العام ٢٠٠٤ الشهادة التي أدلى بها رامسفيلد أمام الكونغرس[3]. قال وزير الدفاع إن الولايات المتحدة تطبق اتفاقيات جنيف

(١) Committee on Armed Services, Inquiry into the Treatment of Detainees, p. 167.

(٢) Seymour M. Hersh, "The General's Report: How Antonio Taguba, Who Investigated the Abu Ghraib Scandal, Became One of Its Casualties," *New Yorker*, June 25, 2007.

(٣) Captain Ian Fishback to Senator John McCain, "A Matter of Honor," September 16, 2005, published by *the Washington Post*, September 25, 2005.

في العراق، وكذلك تطبق «روح» الاتفاقيات في أفغانستان. لم ينسجم بيان رامسفيلد مع الأمور التي رآها فيشباك، ولذلك بدأ بالسعي وراء الأجوبة من خلال رؤسائه. قال فيشباك: «حاولت على مدى ١٧ شهراً[١] أن أحدّد ما هي المعايير المحدّدة التي تتحكّم بمعاملة المعتقلين، وذلك عن طريق استشارة القيادة العليا بواسطة قائد الكتيبة، وعددٍ من محامي النيابة العامة العسكرية وعدد كبير من رجال الكونغرس من الجمهوريين والديمقراطيين ومساعديهم، وكذلك مكتب المفتش العام في فورت براغ، وعدد كبير من تقارير الحكومة، وكذلك وزير القوات المسلحة، وعددٍ من كبار الضباط، ومحقّق محترف في خليج غوانتانامو، وكذلك مساعد رئيس القسم في وست بوينت والمسؤول عن تدريس نظرية الحرب فقط وقانون القتال البري، وعدد كبير من الزملاء الذين أعتبرهم رجالاً شرفاء وأذكياء». أضاف بعد ذلك، «عجزت عن الحصول على إجابات واضحة، ومتسقة من قيادتي عما يشكّل معاملة قانونية وإنسانية للمعتقلين. إنني متأكد من أن هذه الفوضى أسهمت في مجموعةٍ واسعة من الانتهاكات بما فيها التهديد بالقتل، والضرب، والعظام المكسورة، والقتل، والتعريض لعناصر الطبيعة، والإجهاد الإجباري الناجم عن وضعيات الوقوف والجلوس، وأخذ الرهائن، وانتزاع الثياب، والحرمان من النوم والمعاملة المهينة. شهدت مع الجنود الذين هم تحت إمرتي بعض هذه الإساءات في أفغانستان والعراق على حدٍ سواء».

أما عندما بدأ فيشر بطرح الأسئلة عن التعذيب والانتهاكات التي شهدها لم يلقَ أي تجاوب من الجيش. طُلب منه البقاء في فورت براغ ولم يُعط إذناً[٢] بمغادرة القاعدة لحضور اجتماع مقرر في الكابيتول هيل. كتب فيشباك رسالةً بعث بها إلى عضوي مجلس الشيوخ من الجمهوريين ليندسي غراهام وجون ماكاين: «لا يرى بعض الأشخاص حاجة [للتحقيقات]. يجادل بعضهم في أنه بما أن أعمالنا لا تتميّز بالرعب الذي تتصف به أعمال القاعدة فلا توجد هناك حاجة للقلق. لكن متى أصبحت القاعدة أي نوعٍ من المعايير التي نقيس بها أخلاقيات الولايات المتحدة؟» لكن احتجاج فيشباك لم يلقَ أي اهتمامٍ يُذكر لدى القيادات.

لكن في صيف العام ٢٠٠٤ نقل ماك كريستال، رسمياً، الفرقة الخاصة[٣] أربعين ميلاً شمال بغداد إلى قاعدة بَلَد الجوية، كما نقل موقع التحقيقات والتصفية filtration HVT والذي كان معه سابقاً في معسكر NAMA. لكن تغيير المكان لم يضع نهاية للإساءات.

(١) المصدر نفسه كل أقوال النقيب فيشباك مصدرها هذه الرسالة.

(٢) John H. Richardson, “Acts of Conscience,” Esquire, September 21, 2009, www.esquire.com/features/ESQ0806TERROR_102.

(٣) General Stanley McChrystal (US Army, Ret.), *My Share of the Task: A Memoir* (New York: Portfolio/Penguin, 2012), pp. 201–202.

أنكر ماك كريستال، وبشكلٍ مطلق أن يكون القادة في معسكر NAMA «أمروا بإساءة معاملة المعتقلين»، وأكّد أن أيّ إساءةٍ هي نتيجة، «غياب الانضباط»[1] بين أفراد الفرقة الخاصة. قال كذلك إن المزاعم عن التعذيب الممنهج في معسكر NAMA هي مزاعم زائفة. كتب ماك كريستال في مذكراته: «لم يكن الوضع هكذا قبل تسلّمي زمام القيادة ولم يكن كذلك عندما تسلمتها، ولا في عهد الذين جاءوا من بعدي».

(١) Sifton and Garlasco, "No Blood, No Foul."

١٥ نجمة الموت

العراق، ٢٠٠٤. كانت بَلَدْ قاعدة جوية كبيرة، وهي التي بناها صدّام وزوّدها بالمنشآت الحديثة والبنى التحتية. أما مركز القتل/الاعتقال التابع للقيادة المشتركة للعمليات الخاصة، فقد كان عالماً مصغراً يعطي مثالاً عما يريده رامسفيلد وتشيني من كامل جهاز الأمن القومي والكيفية التي يعمل بها: يتعيّن أن تكون جميع وكالات الاستخبارات ومقدّراتها خاضعة لفرق القتل التي تجهّزها طبقة المحاربين في العمليات الخاصة، وأن تكون تحت توجيه البيت الأبيض ووزير الدفاع. رحّب ماك كريستال وآخرون فيما بعد بهذا الواقع بوصف ذلك عملية مشتركة لا سابق لها، لكن في واقع الأمر كانت هذه الأجهزة تحت إدارة القيادة المشتركة للعمليات الخاصة، أي حيث يعمل كل الآخرين كأجزاءٍ مساندة. أما الصحافي مارك آربان الذي رافق المغاوير البريطانيين العاملين مع الفرقة الخاصة التي يقودها ماك كريستال فقال إن بعض العاملين في JSOC كانوا يشيرون إلى مركز العمليات الخاصة في بَلَدْ على أنه «نجمة الموت»[1] بسبب الشعور بأنه بإمكان المرء أن يشير بإصبعه، ويقضي على شخصٍ ما». أشار آخرون، من الذين شاهدوا بأم العين إلقاء قنابل تزن الواحدة منها ٥٠٠ رطل على شاشات مكبّرة للصور، إلى تلك الشاشات التي تتدلى من فوقهم على أنها «تلفزيون القتل». كان مركز قيادة JSOC يُعرف بأنه «مصنع» أو «صالة عرض»، وكان ماك كريستال مغرماً بتسمية جهاز القتل/ الاعتقال هذا باسم «الماكينة».

بحلول منتصف العام ٢٠٠٤ تسارعت وتيرة عمليات JSOC بنسبة كبيرةٍ جداً. عيّنت وكالة الاستخبارات المركزية ضباط ارتباط في هذه المركز، وذلك بالإضافة إلى تقنيي الأقمار الصناعية الذين جاؤا من وكالة الاستخبارات الفضائية القومية، وخبراء استطلاع من وكالة الأمن القومي، وكذلك «خبراء» في شؤون العراق من وزارة الخارجية. كتب سبنسر آكرمان في مجلة Wired. أنشأت وكالة الأمن القومي رابطاً يدعى البوابة الإقليمية المباشرة، وهي التي تسمح للعملاء [النشطاء] الذين يلتقطون أجزاء متفرقة من المعلومات الاستخباراتية نتيجة الغارات ـ سواء من الهواتف الخليوية للإرهابيين، أو إيصالات تثبت تسلم مكونات صنع القنابل، وحتى الهواتف

---

(١) Mark Urban, *Task Force Black: The Explosive True Story of the SAS and the Secret War in Iraq* (London: Little, Brown, 2010), p. 82. التوصيفات الأخرى عن JSOC مأخوذة من كتاب آربان.

الخليوية للإرهابيين التي حُدّد موقعها الجغرافي بإرسال معلوماتهم المهمة إلى مختلف نقاط الاتصال المنتشرة في مختلف أنحاء الشبكة... يُحتمل أن لا يقدّر أحد المحلّلين أهمية معلومة استخباراتية معينة. لكن ما إن أصبحت JSOC عملياً مختبراً في تجميع المعلومات[1] من مصادر مختلفة حتى حصلت على صورة أكبر وأعمق عن العدو الذي كانت تقاتله، وحتى تنافسه عملياً. كانت JSOC تدير فعلياً الحرب غير المعلنة التي كانت من ضمن الحرب الأوسع وكانت تتحكّم في المعلومات الاستخباراتية.

أما في شهر نيسان/أبريل من العام ٢٠٠٤، فقد استمر رامسفيلد بالتشديد على موضوع التمرّد العراقي الذي كانت تديره بقايا النظام. لكن بعد مقتل أربعة من المتعاقدين الأمنيين والعاملين مع شركة تشغيل المرتزقة بلاكووتر، وذلك في كمين[2] في الفلوجة في ٣١ آذار/مارس من العام ٢٠٠٤، أمر بوش بتنفيذ هجومٍ انتقامي كبير على المدينة، كما أمر القادة الأميركيين «بالضرب بيدٍ من حديد!»[3] و«اقتلوهم!». لم يدرك رامسفيلد أن التمرّد الحاصل في الفلوجة إنما هو نتيجة الحصار الأميركي المفروض عليها، لكنه زمجر بالقول: «لن نسمح للسفاحين والقَتَلَة[4] وأتباع صدام في... إعاقة السلام والحرية». فرض الاحتلال الأميركي ظروفاً سمحت للخلايا المتشدّدة الجديدة بالظهور، كما أن Task force كان يسعى إلى تهدئتهم، أو إلى حدّ ما، تتبّع أماكن وجود هذه الخلايا. أما الاستراتيجية الجديدة للأمم المتحدة فقد كانت توسيع نطاق تعريف من هو المتمرّد، والانشغال في حربٍ كاسحةٍ ضد أي شخصٍ يشتبه بأنه من «المتطرّفين». قال أحد ضباط الاستخبارات البريطانية: «أنكر الأميركيون، إجمالاً، وجود حالة من التمرّد أو الثورة. كانت هذه الغطرسة والعجرفة[5]... مثيرة».

فُقِدَ في بغداد في أوائل نيسان/أبريل من العام ٢٠٠٤ رجل أعمالٍ أميركي شاب يدعى نيكولاس بيرغ. جاء بيرغ، مثله مثل غيره من عشرات آلاف الأميركيين إلى العراق للاستفادة من فورة المقاولات التي ازدهرت في أعقاب الاجتياح الأميركي للبلاد. لم يكن العراق في عهد

(١) Spencer Ackerman, “How Special Ops Copied al-Qaida to Kill It,” Danger Room (blog), Wired.com, September 9, 2011, www.wired.com/dangerroom/2011/09/mcchrystal-network/all/.

(٢) Jeffrey Gettleman, “Enraged Mob in Fallujah Kills Four American Contractors,” *New York Times*, March 31, 2004.

(٣) Lieutenant General Ricardo S. Sanchez, with Donald T. Phillips, *Wiser in Battle: A Soldier's Story* (New York: HarperCollins, 2008), pp. 349–350.

(٤) نسخة مصورة. “Defense Department Operational Update Briefing,” April 20, 2004.

(٥) Urban, *Task Force Black*, p. 40.

صدّام يمتلك شبكاتٍ حقيقية للهاتف الخليوي، وهكذا رأى بيرغ أرباحاً هائلة من الدولارات تأتي جراء إقامة أبراج الشبكات الخليوية. لكن لم تُتح له الفرصة لتحقيق أحلامه. اكتُشفت جثة بيرغ[١] من دون الرأس على أحد جسور بغداد على يد إحدى الدوريات العسكرية الأميركية. ظهر شريط فيديو على شبكة الإنترنت[٢] بعد مرور ثلاثة أيام يحمل عنوان «أبو مصعب الزرقاوي يذبح أميركياً». ظهر بيرغ في شريط الفيديو مرتدياً زياً برتقالي اللون، وهو زي يشبه الأزياء التي يرتديها الأسرى الذين يحتجزهم الأميركيون في غوانتانامو. ألقى ذلك الشاب اليهودي الأميركي بياناً مقتضباً عرّف فيه عن نفسه قبل أن يسارع رجال مقنعون إلى الإمساك به شاهرين أسلحتهم. أمسكه رجلان وقرّباه من الأرض، بينما قطع آخر رأسه بسيف. صاح أحد الرجال بكلمات «اللَّه أكبر»، بينما حمل رجل آخر الرأس أمام الكاميرا. أعلن الرجل الذي كان يعلّق على شريط الفيديو: «نقول لكم إن كرامة الرجال والنساء من المسلمين لا يُمكن أن تصان إلا بالدماء والأرواح، وهكذا لن تستلموا أي شيء منا سوى الأكفان والأكفان». حذّر الرجل كذلك من أن مزيداً من الأميركيين سوف «يُذبحون بهذه الطريقة. كيف يمكن لمسلم حرٍ أن يهدأ له بال عندما يرى الإسلام يُذبح وتُهان كرامته، وعندما يرى صور العار ويقرأ أخباراً عن الإهانات الشيطانية التي تلحق بشعوب المسلمين ـ رجالاً ونساءً ـ في سجن أبو غريب؟» حدّدت الاستخبارات الأميركية فيما بعد صوت المعلق على أنه صوت الزرقاوي.

بالرغم من أن حديث الزرقاوي عن التعذيب في سجن أبو غريب كان بهدف الدعاية، إلا أنه أثّر كثيراً في العراقيين الذين عاشوا كي يرووا قصصاً عن معاناتهم هناك وفي السجون الأخرى أو في «مواقع التصفية». لم يكن هناك من شك في أن مثل هذه الأعمال ساهمت في إضرام نار الثورة. لكن الواقع هو أن مالكولم نانسِ، وهو أحد المدرّبين السابقين في برنامج SERE عمل في العراق خلال هذه الفترة. أخبرني مالكولم أنه شاهد دليلاً مباشراً على أن طريقة معاملة الولايات المتحدة للأسرى، وطريقة سجنهم، هي التي ساعدت المجموعات المتطرفة على تجنيد نشطاء جدد. قال لي إن السجون أصبحت «الجامعة الجهادية المتقدمة[٣] لدراسات الهجمات الانتحارية». وشرح لي كذلك أن «وضع أسوأ الناس مع رجالٍ لا يفكرون أبداً في أن يصبحوا جهاديين، يؤدي في نهاية المطاف إلى ظهور رجال مستعدين لتنفيذ الهجمات الانتحارية بعد إطلاق سراحهم».

---

(١) Associated Press, “Body Found on Baghdad Overpass Identified as That of American,” USAToday.com, posted May 11, 2004.

(٢) CBS/AP, “CIA: Top Terrorist Executed Berg,” CBSNews. com, posted May 13, 2004. ظهر هذا الشريط كذلك تحت عنوان «الشيخ أبو مصعب الزرقاوي يذبح أميركياً كافراً بيديه الاثنتين».

(٣) مقابلة أجراها المؤلف مع مالكولم نانسِ في شهر أيار/مايو من العام ٢٠١١.

قدّمت عملية قتل بيرغ على يد الزرقاوي لإدارة بوش الفرصة المناسبة لتحويل مزاعمها التي تتحدث عن أن «بقايا النظام السابق» هم الذين يعزّزون العنف في العراق، إلى إرهابيي القاعدة. لكن التركيز على الزرقاوي أدى، في المقابل، إلى منحه الشهرة والاعتراف، وهكذا بدأت الأموال تتدفق[1] على شبكته التي كانت مجهولة في السابق. جاء قدرٌ كبير من الأموال التي جمعها من الأثرياء السعوديين، والسوريين، والأردنيين. لكن بالرغم من أن الإرهابيين الأردنيين كانوا ضمن اهتمامات القيادة المشتركة للعمليات الخاصة منذ بعض الوقت، إلا أن الزرقاوي أصبح حصان طروادة الدعائي بالنسبة إلى إدارة بوش، التي تمكّنت الآن من توصيف المقاومة في العراق على أنها بقيادة القاعدة. قال ريتشارد راولي، وهو صحفي مستقل أمضى وقتاً كبيراً في العراق خلال هذه الفترة، بما في ذلك المناطق التي يسيطر عليها الزرقاوي: «أسفرت عملية قتل نيكولاس بيرغ، وعلى الفور، عن وضع الزرقاوي في دائرة الضوء لوسائل الإعلام»[2]. قال راولي:

> كانت الولايات المتحدة تواقة على الدوام إلى تصوير التمرّد، وبصورة علنية، على أنه بقيادة المتطرفين الأجانب، ووضع الزرقاوي في طليعة المطلوبين من المتمرّدين. وضع الأميركيون جائزة بقيمة ٢٠ مليون دولار ثمناً لرأسه، كما أنهم ألقوا مسؤولية تخطيط الهجمات الإرهابية الكبيرة السابقة في العراق على عاتقه. حلّت مطاردة الزرقاوي مكان مطاردة صدّام حسين بوصفه أهم هدف في الحملة الأميركية. وكان هذا الاهتمام الأميركي مفيداً للزرقاوي، وهو الذي ارتقى، وبسرعة، ليصبح أشهر شخصية داخل حركة التمرد. كما أن صعود الزرقاوي كان مفيداً للأميركيين الذين استخدموا هذ الشهرة لتبرير أكثر العمليات دموية في حربهم.

حدثت هذه العملية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠٠٤ وبالتزامن مع الحصار الأميركي الثاني للفلوجة، وهي التي أصبحت الرمز القوي لمقاومة الاحتلال الأميركي. اندلعت بعد ذلك حرب أهلية دموية في العراق. أعلن الزرقاوي الحرب على الشيعة بينما أنشأت الولايات المتحدة بدورها فرق الموت الشيعية التابعة لها.

وقف أميركيان وراء مساهمة الولايات المتحدة في الحرب الأهلية الدائرة في العراق. كان أحدهما الجنرال ديفيد بتريوس، وهو الذي احتفظ بعلاقات وثيقة مع البيت الأبيض، وعلى

---

(١) Jonathan Masters and Greg Bruno, "Al-Qaeda in Iraq," Council on Foreign Relations, updated March 20, 2012, www.cfr.org/iraq/al-qaeda-iraq/p14811.

(٢) مقابلة المؤلف مع ريتشارد راولي، أيلول/سبتمبر من العام ٢٠١١.

الأخص ديك تشيني، كما أن رامسفيلد اتصل به في شهر حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٤ كي يترأس القيادة المؤقّتة متعدّدة الجنسيات في العراق. أما الشخص الآخر فقد كان عقيداً متقاعداً في الجيش الأميركي، وهو جيمس ستيل، كما كان مديراً تنفيذياً سابقاً في إنرون[١] والذي اختاره ولفوويتز لشغل منصبٍ رفيع في العراق[٢].

بالرغم من أن إنرون كانت داعماً رئيساً في حملة بوش الانتخابية، إلا أن وجود ستيل في العراق لم يكن مرتبطاً بأيامه في إنرون. امتلك الرجل سجلاً حافلاً من «الحروب القذرة» الأميركية في أميركا الوسطى. كان ستيل برتبة عقيد في مشاة البحرية في أعوام الثمانينيات، كما كان مسؤولاً رئيساً في «مكافحة الإرهاب»[٣] في حرب السلفادور الدموية، والتي أذكت الولايات المتحدة نارها، وقد نسّق مع المجموعة الاستشارية للجيش الأميركي، كما أشرف على المساعدات العسكرية التي قدمتها واشنطن، وعلى تدريب وحدات الجيش السلفادوري التي تقاتل فدائيي جبهة تحرير فارابوندو مارتي الوطنية اليسارية. أما في أواخر أعوام الثمانينيات من القرن الماضي فقد دُعيَ ستيل إلى تقديم شهادته[٤] خلال التحقيقات التي جرت حول قضية إيران ـ كونترا بشأن دوره في قضية خط سلاح أوليفر نورث، الذي كان يجري من خلال قاعدة لسلاح الجو السلفادوري في إلوبانغو ليصل إلى فرق الموت النيكاراغوية التابعة للكونترا.

لعب ستيل وبتريوس دوراً محورياً في البرنامج الذي يُعرف باسم «تحويل العراق إلى السلفادور»، أو بكلماتٍ أبسط «خيار السلفادور»[٥]. أنشأ الرجلان وحدات عملياتٍ خاصة عراقية محلية كي تُستخدم في حملة مكافحة الإرهاب، إلا أن هذه الوحدات سرعان ما تحولت إلى فرق موت غير منضبطة. صرّح وزير الدفاع العراقي، حازم شعلان، في اليوم الذي بدأت فيه أول كتيبة مؤلفة من ستمئة رجلٍ من قوات العمليات الخاصة العراقية بالعمل في حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٤: «سوف نضرب هؤلاء الناس وسوف نعلّمهم درساً قاسياً[٦] لن ينسوه أبداً... يمتلك الأميركيون والقوات المتحالفة قيوداً معينة لا تنطبق علينا. إنها بلادنا نحن، إنها ثقافتنا، كما أننا

(١) “Jim Steele, Counselor to US Ambassador for Iraqi Security Forces,” Premiere Speakers Bureau, accessed August 2012, http://premierespeakers.com/jim_steele/bio.

(٢) Jon Lee Anderson, “The Uprising: Shia and Sunnis Put Aside Their Differences,” *New Yorker*, May 3, 2004.

(٣) Peter Maass,“The Salvadorization of Iraq: The Way of the Commandos,” *New York Times Magazine*, May 1, 2005.

(٤) Christopher Drew, “Testimony on Contras Still Haunts Colonel,” *Chicago Tribune*, July 7, 1991.

(٥) John Barry and Michael Hirsh, “‘The Salvador Option,’” *Newsweek*, January 7, 2005.

(٦) Rod Nordland, “Iraq’s Repairman,” Newsweek, July 5, 2004.

نمتلك قوانين تختلف عن قوانينكم». أعلن حازم بغضب شديد بعد أيام قليلة على وقوع تفجير انتحاري آخر: «سوف نقطع أيديهم، وسوف نقطع رؤوسهم».

ساعد ستيل، وبمبادرة خاصة منه، على تشكيل وحدة مغاوير خاصة في قوات الشرطة[١] (تُعرف كذلك باسم فرقة الذئب)،وهي التي تتألف من أفراد قوات الحرس الوطني السابق، وقوات العمليات الخاصة في عهد صدّام، والتي جنّدها وزير الداخلية. أوردت مقالة نشرتها صحيفة نيويورك تايمز بقلم بيتر ماس في العام ٢٠٠٥، أن بتريوس لم يعرف بشأن تشكيل تلك الوحدة على الفور، لكنه زار قاعدتها في المنطقة الخضراء عندما علم بها، كما دعا المغاوير إلى واحدة من أشهر مسابقاته، وهكذا انتهى كل شيء. كتب ماس: «لم يقتصر الأمر فقط على أنه تبنى تشكيلاً عسكرياً جديداً، بل كان يتبنى استراتيجيةً عسكرية جديدة[٢]. سارع الرجال الأشداء في العهد الماضي إلى تشكيل مستقبل البلاد. وقرر بتريوس أن الفدائيين سوف يتسلّمون أي أسلحة، أو ذخائر، أو تجهيزات يطلبونها. أعطى بتريوس دعمه الكامل إلى ستيل. لكن بعد أن خسر أياد علاوي، وهو رئيس الوزراء السني المؤقت، الانتخابات التي جرت في شهر كانون الثاني/يناير من العام ٢٠٠٥، سيطر أفراد الميليشيات الشيعية على كتيبة الذئب، وسرعان ما أفادوا من دعم بتريوس. كانت تلك هي اللحظة التي انزلق فيها العراق إلى مرحلة لا توصف من العنف.

بدأ مركز قيادة ماك كريستال في بَلَدْ في العمل بسرعةٍ معقولة. كتب مارك آربان، وهو صحافي رافق المغاوير البريطانيين الذين عملوا مع ماك كريستال إنه: «ضاعت أشهر في غاية الأهمية[٣] بينما كانت قيادة البنتاغون تنكر وجود تمرّد. في أوائل العام ٢٠٠٤ بدأ هذا المركز في التحوّل، وكان ماك كريستال واحداً من القلائل الذين فهموا هذا الأمر، وفهموا كذلك الحاجة إلى معالجته. شُكّلت لأجل ذلك فرق من مختلف وكالات الاستخبارات في بَلَدْ. لكن ما إن بدأ ماك كريستال في تجميع المعلومات من هذه الفرق حتى وضعها كلها في شبكة إنترانت شبيهة بتلك التي شُكّلت في أفغانستان. تسمح هذه الشبكة لأولئك المسؤولين في أجهزة مكافحة الإرهاب الأميركية بتشارك المعلومات في كل أنحاء العالم». أضاف آربان: «لا يُمكن بناء مركز ماك كريستال في يوم واحد. قد يستغرق الأمر معظم فترة العام ٢٠٠٤ كي يكتمل شكله».

بدأ ماك كريستال وماك رافين، مع وجود صدّام في السجن، ومع مضي الفرقة الخاصة للأهداف شديدة الأهمية في تصفية تلك الأهداف في كل أنحاء العراق، في إعادة تركيز عمل

(١) Maass, “The Salvadorization of Iraq.”

(٢) المصدر نفسه.

(٣) Urban, *Task Force Black, pp. 52–53.*

فرقة استهداف المطلوبين شديدي الأهمية على أفغانستان وعلى مطاردة أسامة بن لادن. قال الجنرال داوننغ في العام ٢٠٠٤: «إذا وُجد أي شخص يمتلك ذكاء ودهاءً[1] كافيين للوصول إلى [بن لادن] فإن ماك رافين ورجال الفريق ٦ في SEAL الذين يقودهم الآن سوف يفعلون ذلك». كانت ملاحظة الجنرال دواننغ بشأن تمكّن ماك رافين والفريق ٦ من الوصول إلى بن لادن بمثابة توقّع، لكنه لم يعِش حتى يرى تحقق توقّعه، وذلك لأنه مات في العام ٢٠٠٧. غرق العراق في لهيب عددٍ كبيرٍ من حركات التمرد [الثورات] والتي عززها الاجتياح والاحتلال الأميركيان، وبفعل أخبار الإساءة إلى السجناء وتعذيبهم، وكذلك بفعل المفهوم الذي شاع بين شرائح واسعة من الشعب العراقي، وهو المفهوم القائل إن الولايات المتحدة كانت «عدواً من دون مبرر». حوّل الزرقاوي وشبكته ما كان ذات مرة كذبة، أي وجود القاعدة في العراق، إلى حقيقة واقعة. وأمضى ماك كريستال قدراً كبيراً من الوقت في محاولة العثور على الزرقاوي والقضاء عليه إلى الأبد. لكن أفغانستان وباكستان كانتا بحاجة إليه كذلك.

(١) John Barry and Michael Hirsh, "The Hunt Heats Up," *Newsweek*, March 14, 2004.



«أفضل التكنولوجيا، أفضل الأسلحة، وأفضل الناس - وأموالٌ طائلة جاهزة للتبديد»

أفغانستان، العراق، وباكستان، ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٦ أدارت القيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC برنامجها الخاص بعمليات الاعتقال في أفغانستان كما كانت تفعل في العراق، وكانت تحتفظ بقائمة من الأشخاص الذين تريد قتلهم، أو إلقاء القبض عليهم. عُرفت هذه القائمة في البداية بأنها قائمة تأثيرات الأولويات المشتركة JPEL[1]، وهي التي بدأت بقادة طالبان والقاعدة، لكن هذه القائمة بدأت تكبر مع مرور السنين حتى وصلت إلى ما يزيد عن ألفي شخص، وذلك مع توسع عمليات التمرد في أفغانستان. اكتشفت القيادة المشتركة للعمليات الخاصة أنها تتلقى أوامر بالمضي في قتل عدد متزايد من المتمردين في العراق، إلى أن أنتهت إلى مواجهة حرب عصابات حيث يواجه أفضل المقاتلين في أميركا الأفغان الذين لم تربطهم في الماضي علاقات جدية مع القاعدة أو طالبان.

وصل أنطوني شافر، وهو عميل سري محترف في الاستخبارات الدفاعية، إلى أفغانستان في تموز/يوليو من العام ٢٠٠٣، وعمل مع خلية استهداف القادة[2] التي كانت مهمتها مطاردة زعماء القاعدة وطالبان، وكذلك قادة الحزب الإسلامي بقيادة قلب الدين حكمتيار HIG، وهو حزب متشدد مرتبط بالقاعدة. أُعطي شافر اسماً مستعاراً، كما حمل وثائق مزورة[3] ـ بما في ذلك رقم ضمان اجتماعي، ورخصة قيادة، وبطاقات ائتمان، وجواز سفرٍ جديد. كان كريس سترايكر هو اسمه المستعار، وهو اسم مأخوذ من شخصية جون واين في الفيلم الذي ظهر في العام ١٩٤٩ بعنوان رمال أيوجيما. حصل شافر على حلفاء مخلصين بين نينجا JSOC الذين عادوا إلى أفغانستان

---

(١) Nick Davies, "Afghanistan War Logs: Task Force 373—Special Force Hunting Top Taliban," *Guardian*, July 25, 2010.

(٢) Lieutenant Colonel Anthony Shaffer, *Operation Dark Heart: Spycraft and Special Ops on the Frontlines of Afghanistan—and the Path to Victory* (New York: St. Martin's Press, 2010), p. 32.

(٣) المصدر نفسه ص. ٢٤.

لمتابعة مطاردة بن لادن، والملا محمد عمر، وقادة طالبان والقاعدة الآخرين، وهي عملية كانت تجري بالتنسيق مع قاعدة باغرام الجوية. قال شافر إنه مع بدء أفراد الفرقة الخاصة «التدفّق إلى باغرام[١] تغيّر النسيج الذي يؤلف تلك القاعدة. أحضر أفراد الفرقة معهم طاقة تكاد تكون غريبة من نوعها... كانت تهبط في إحدى المراحل طائرة محمّلة بالكامل من نوع C-17 في قاعدة باغرام في ثلاثين أو خمس وأربعين دقيقة، حيث تمضي نحو نصف ساعة في إفراغ حمولتها قبل أن تسارع بالعودة إلى الجو مجدّداً.

كنت أرى منصة إثر منصة وهي تنزل من طائرات C-17، وكانت هذه المنصات تصطف وراء بعضها بكل ترتيب حاملة كل التجهيزات الضرورية لإدارة البلاد». قال شافر كذلك إن أعداد المغاوير وموظفي الدعم في مهمة الأشخاص المستهدفين وذوي الأهمية الكبيرة «تزايد كثيراً: وأضاف أنه بينما كانت الفرقة الخاصة الأصلية «تضم نحو مئتي شخص» إلا أن هذه الفرقة كانت «تضم ما يزيد عن ألفي شخص». قال شافر كذلك إن قوات القيادة المشتركة للعمليات الخاصة «امتلكت أفضل التقنيات، وأفضل الأسلحة، وأفضل الأشخاص ـ بالإضافة إلى أموال كثيرة جاهزة للتبديد».

تسلّمت JOSC مهماتها وما لبثت الفرقة الخاصة أن شكّلت مركز عمليات كبير الحجم[٢] ويتألف من سلسلة من حجرات خشبية بشكل أكواخ، وخيام تُستخدم لكل شيء بدءاً من الثكنات وصولاً إلى منشآت استخباراتية. أما قلب تلك القاعدة النابض، فكان مركز العمليات التكتيكية الذي كان موجوداً تحت خيمة ضخمة. كان يُشار إلى هذا المركز على أنه «نجمة الموت» أي كما كان يُشار إلى مركز العمليات المشتركة في العراق. كانت JSOC تحاول، انطلاقاً من هذه القاعدة مطاردة أهم المطلوبين في أفغانستان، وقتلهم، أو إلقاء القبض عليهم. كان أفراد فرقة القوات البحرية ذوو اللحى يسيرون بأزيائهم المدنية حول القاعدة، وكانوا يمتنعون عن وضع أي إشارة تشير إلى أنهم غرباء. أما أفراد القبعات الخضر، وأفراد العمليات الخاصة «البيض» ـ والذين عملوا في السنوات السابقة في محاولةٍ منهم لإرساء روابط محلية، عن طريق تمضية أوقاتٍ طويلة في التجول في أنحاء مناطق أفغانستان غير المضيافة بالنسبة إليهم ـ فلم يشعروا بالارتياح لوجود[٣] JSOC الجديد هذا. لكن JSOC، وبشكلٍ يختلف عن أفراد القبعات الخضر، لم توجد في هذه البلاد لكسب القلوب والعقول. يعني ذلك أنه ما إن تتولى JSOC زمام الأمور حتى يفقد

(١) Lieutenant Colonel Anthony Shaffer, Operation Dark Heart, p. 195.

(٢) المصدر نفسه، ص. ١٩٦

(٣) المصدر نفسه، ص. ١٩٧

أفرادها كل صلة لهم بعلم الإنسان. تركزت مهمة الفرقة على مطاردة المطلوبين، وأن تكون في بعض الأحيان آلة اغتيال.

قدّم شافر تقارير عدة إلى ماك كريستال عند بداية تسلّمه لمهامه في أفغانستان. ضغط شافر للحصول على صلاحية تنفيذ العمليات داخل باكستان، كما ضغط على رئيسه للسماح بتنفيذ العمليات عبر الحدود ضد مراكز القاعدة، وقال: «تشير المعلومات الاستخباراتية[1] إلى احتمال وجود معظم قادة القاعدة في باكستان». لكن رئيس شافر أبلغه بأن ذلك «ليس خياراً الآن. أقول ذلك بصراحة، وأريد أن لا يتسرب هذا الكلام خارج الغرفة، وماك كريستال يحاول الحصول على إذن»، لكن «القيادة الوسطى والبنتاغون قالا لنا إنه يتعيّن علينا البقاء في هذا الجانب». لكن ماك كريستال كان مصمماً على تغيير الوضع.

تمتلك باكستان سجلاً طويلاً ومعقّداً مع باكستان، لكن أجهزة الاستخبارات الداخلية ISI بدأت في تقبّل اضطرارها للتعايش مع عملاء الوكالة الذين يجولون في أنحاء البلاد. كان الجهازان يتعاونان في بعض الأحيان، لكن كثيراً ما اكتشفت وكالة الاستخبارات المركزية أنها مضطرة لإحباط محاولات ISI الهادفة إلى إعاقة عمليات الوكالة، هذا بينما حاولت ISI تتبع تحركات كل النشطاء [العملاء السريين] الأميركيين العاملين في باكستان. كانت تلك علاقة تبادلية متفقاً عليها، لكنها مبنية على عدم الثقة، وغياب الصدق، والطعن في الظهر، وعلى الضرورة في نهاية الأمر. أما عندما اجتاحت الولايات المتحدة أفغانستان في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠١، وأجبرت قيادات القاعدة وطالبان على الفرار، فقد أصبحت مناطق القبائل الباكستانية محور عمليات واشنطن الهادفة إلى مكافحة الإرهاب. لكن باكستان ووكالة الاستخبارات المركزية كانتا تتعاونان معاً في بعض المهمات وتقومان بعمليات مشتركة، مثل القبض على الأشخاص المشتبه بعلاقتهم بهجمات ١١ أيلول/سبتمبر. لكن القيادة المشتركة للعمليات الخاصة اعتقدت أن وكالة الاستخبارات المركزية تعرّضت للتلاعب، كما يتعيّن على الولايات المتحدة أن تتحرك من جانب واحد داخل باكستان إذا أرادت تدمير الملاذ الآمن للقاعدة.

شعرت أجهزة الاستخبارات الداخلية بالإحباط لأن الرئيس برويز مشرّف عقد اتفاقاً سرياً[2] مع القيادة المشتركة للعمليات الخاصة في العام ٢٠٠٢، وهو الاتفاق الذي سمح بموجبه للقوات الأميركية بمرافقة القوات الباكستانية في الغارات التي تنفّذ ضد خلايا القاعدة المشتبه بها في

(١) Lieutenant Colonel Anthony Shaffer, Operation Dark Heart, p. 116.

(٢) Mark Mazzetti and David Rohde, "Amid U.S. Policy Disputes, Qaeda Grows in Pakistan," *New York Times*, June 30, 2008.

المناطق القبلية من البلاد. لكن شافر شعر بالابتهاج، وهو الذي أخبرني: «تحولت المسألة الآن إلى مدى عمق اختراقنا لسيادة باكستان[1] وشدة هذا الإختراق». كانت قواعد الاشتباك[2] لقوات الرانجرز التابعة للجيش الأميركي وقوات النخبة الأخرى «وحدات مطاردة الإرهابيين» الموجودة على طول الحدود الأفغانية ـ الباكستانية تنص على أن «الدخول إلى باكستان مسموح [أو كان مسموحاً]» في الحالات التالية: مطاردة حامية، واحتكاك الجنود مع العدو، واستعادة الجنود ـ كما أن التحركات ضد «الثلاثة الكبار» ـ بن لادن، والظواهري، والملا محمد عمر زعيم طالبان ـ يصادق عليها إما قائد القيادة الوسطى أو وزير الدفاع. تعيّن على هذه القوات التي تطارد الإرهابيين أن لا تتوغل إلى عمقٍ يزيد عن عشرة كيلومترات داخل باكستان. يتعيّن كذلك إخطار السلطات الأميركية والباكستانية بعد وقتٍ قصير من القيام بتحركاتٍ كهذه. لكن الواقع كان مختلفاً: أصرّت باكستان على الاحتفاظ بقدرتها على إنكار أي معرفة مسبقة لها بهذه العمليات، وعلى التنديد بخرق سيادتها بعد وقوع كل عملية. كانت الولايات المتحدة تقوم بضربتها، وما يلبث مشرف أن يصف هذه الخروق الأميركية لأراضي باكستان بأنها «غزو». لكن مع بداية حملة JSOC في باكستان خسرت قدراً كبيراً من زخمها بسبب تحويل مقدراتها، التي كانت مركزة في باكستان في الأساس، إلى العراق مجدداً، وذلك لمواجهة حركة التمرد المتصاعدة. أدى هذا الوضع إلى أن تبقى باكستان في العامين ٢٠٠٣- ٢٠٠٤ تحت إدارة وكالة الاستخبارات المركزية إلى حدٍ كبير.

أصدر المسؤولون عن إدارة الحملة العالمية لمطاردة الإرهابيين في البيت الأبيض والبنتاغون سلسلة من الأوامر السرية في العام ٢٠٠٤، وهي الأوامر التي تبرهن، إذا ما جُمعت، على أنها الخطة المستمرة لمسلسل الاغتيالات الأميركية، وكذلك لخرق سيادة الدول في العالم أجمع. وصل الصراع الداخلي ـ الذي نشب في فترة ما بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ما بين وكالة الاستخبارات المركزية ورامسفيلد، ودار حول هوية الجهاز الأساس المسؤول عن إدارة حملة المطاردة والحروب العالمية ـ إلى نقطة حاسمة. طلب رامسفيلد زيادة بنسبة ٣٤٪[3] على موازنة العمليات الخاصة، أي زيادة هذه الموازنة من ٥ مليارات دولار إلى ٦,٧ مليارات دولار، وذلك في مقابل زيادة مجال عمليات القيادة المشتركة للعمليات الخاصة زيادة ملموسة. شهد العام ٢٠٠٤ تثبيت مركز JSOC على رأس جدول مكافحة الإرهاب، وهو مركز احتفظت به هذه القيادة خلال إدارتَي الجمهوريين والديمقراطيين. أراد الرئيس بوش أن تتمتع قوات العمليات الخاصة

(١) مقابلة المؤلف مع العقيد أنطوني شافر، أيار/مايو ٢٠١١.

(٢) Scott Lindlaw (AP), "U.S. OK'd Troop Terror Hunts in Pakistan," *Washington Post*, August 23, 2007.

(٣) Jennifer D. Kibbe, "Rise of the Shadow Warriors," *Foreign Policy*, (March–April 2004).

باستقلالية تامة، ولذلك أصدر تأكيداً بأنه هو وخلفه باراك أوباما سوف يصدران توجيهاً سنوياً إلى الكونغرس لتبرير استراتيجية الحرب التي لا حدود لها، والتي تجعل العالم بأسره ميدان معركة. أعلن بوش: «سوف آمر بإجراءات إضافية بحسب ما تقتضيه الضرورة لممارسة حق الولايات المتحدة في الدفاع عن النفس وحماية مواطني الولايات المتحدة ومصالحهم[1]. إن إجراءاتٍ كهذه قد تشمل نشر العمليات الخاصة، وقوات أخرى لفترة محدّدة، وفي مواقع محدّدة في أنحاء العالم. كان يستحيل في هذا الوقت معرفة مدى نشر القوات المسلحة الأميركية، وفترة نشرها الضرورية لمكافحة تهديد الإرهابيين للولايات المتحدة».

وفي أوائل العام ٢٠٠٤ وقّع رامسفيلد أمراً سرياً من شأنه تنظيم قدرة JSOC على تنفيذ العمليات، وضرب الأهداف خارج ميادين المعارك في العراق وأفغانستان. سمح هذا الأمر الذي حمل عنوان الأمر الرئاسي المتعلق بشبكة القاعدة، أو AQN ExOrd ، بتنفيذ عمليات JSOC «في أي مكان في العالم» يتواجد فيه نشطاء القاعدة أو يُشتبه بأنهم ينطلقون منه، أو يجدون فيه ملاذاً آمناً. لكن هذا الأمر التنفيذي [الرئاسي] الذي بقي سرياً بالرغم من محاولات الصحفيين الحصول عليه، حدّد ما بين خمسة عشر وعشرين بلداً من هذه البلدان[2]، بما فيها باكستان، وسورية، والصومال، واليمن، والمملكة العربية السعودية، وكذلك عدة بلدانٍ خليجية. صدر هذا الأمر التنفيذي في العام ٢٠٠٣ [3]، وعلى الأخص من قيادة القوات الخاصة ومكتب مساعد وزير الدفاع لشؤون العمليات الخاصة والنزاعات الخفيفة، كما روّج له ولفوويتز وكامبوني كتبريرٍ لقيام القوات الخاصة بعملياتها بشكلٍ سري وحاسم في كل أنحاء العالم. قدّم أحد أجزاء هذا الأمر التنفيذي ما سمّاه أحد المصادر في العمليات الخاصة «مطاردة حامية» شبيهة بالسماح لشرطة الولايات بتجاوز الحدود إلى ولاية أخرى لمطاردة أحد المشتبه بهم. قال لي أحد المصادر: «أساساً، هذا هو ما كان لديهم عندما كانوا يطاردون أحد الأشخاص في الصومال، وينتقل إلى إثيوبيا أو إرتريا، وعندها يحق لنا مطاردته»[4]. يُذكر أن توقيع ذلك الأمر قد تم في ربيع العام ٢٠٠٤، واستغرق حصول رامسفيلد على «الموافقة الرئاسية» من

---

(١) بيان من رئيس الولايات المتحدة A Supplemental Consolidated Report, Consistent with the War Powers Resolution, To Help Ensure That the Congress Is Kept Fully Informed on U.S. Military Activities in Support of the War on Terror, Kosovo, and Bosnia Herzegovina, Pursuant to Pub. L. 93-148, H. Doc. 110-5, December 15, 2006.

(٢) Eric Schmitt and Mark Mazzetti, "Secret Order Lets US Raid al Qaeda," *New York Times*, November 8, 2008.

(٣) وثائق أُطلع عليها المؤلف سراً، مقابلة المؤلف، مصدر في جهاز العمليات الخاصة، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

(٤) مقابلة أجراها المؤلف مع أحد المصادر في جهاز العمليات الخاصة، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩

البيت الأبيض خمسة عشر شهراً. لكن جزءاً من التأخير كان نتيجة «الروتين البيروقراطي»[١]. لكن وكالة الاستخبارات المركزية أبدت معارضتها، وهي التي اعتبرته تخطياً لتفويضها بوصفها الوكالة الأبرز في مطاردة القاعدة بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر.

كان إدخال أفراد العمليات الخاصة إلى السفارات الأميركية تحت غطاء عناصر ملحقين عسكريين MLE[٢] مصدراً لجدالٍ شديد بين وكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الخارجية. لكن أفراد القيادة المشتركة للعمليات الخاصة لم يكونوا محصورين بالعمل تحت غطاء رسمي. امتلكت JSOC عملاء سريين في مختلف البلدان «تحت أغطية غير رسمية»، وهم يستخدمون في بعض الأحيان هويات مزوّرة مدعومة بجوازات سفر مزوّرة وهي التي تكون في بعض الأحيان عائدة لدولٍ أخرى. كانت مهمة هؤلاء الأفراد هي المساعدة على تحضير ميادين معارك JSOC، وعادةً ما لا ينسق هؤلاء مع وكالة الاستخبارات الأميركية أو السفراء. قال جون برينان، وهو ضابط محترف في وكالة الاستخبارات الأميركية أمضى ربع قرنٍ من الزمن في الوكالة، وأدار في وقتٍ ما المركز القومي لمكافحة الإرهاب، إنه بالرغم من أن القصد من وجود SOCOM، «في السفارات الأميركية في الخارج كان إجراء لتمهيد الطريق أمام العمليات العسكرية أحادية الجانب، أو لتمكين العناصر الدفاعية من المشاركة في أنشطة سرية مستقلة تماماً عن وكالة الاستخبارات المركزية، إلا أن المشاكل الأميركية في الخارج سوف تزداد زيادة كبيرة[٣]. لكن استخدام الملحقين العسكريين كغطاء لعناصر القيادة المشتركة للعمليات الخاصة، إضافةً إلى العمليات الاستخباراتية التابعة لكامبوني، اعتبرها بعض الأشخاص في الجانب المدني من المجهود الحربي سابقة خطيرة. لكن الفريق بويكين، وهو وكيل وزارة الدفاع لشؤون الاستخبارات ردّ على منتقدي البرنامج، وهاجم ما سمّاه فرضية أن ما يحاول الوزير قوله هو «إخراج وكالة الاستخبارات المركزية من مهماتها، ونحن سوف نتولى العمل عنها». وقال: إنني لا أفسر الأمر بهذه الطريقة»[٤]. قال بويكين بدلاً من ذلك: «يتحمّل الوزير في واقع الأمر مسؤوليات أكبر بكثير من تجميع المعلومات لبرنامج الاستخبارات الخارجية القومي من تلك التي يتحمّلها مدير وكالة الاستخبارات المركزية».

تدخّل رامسفيلد وكامبوني والقيادة المشتركة للعمليات الخاصة بشدة في تلك الفترة في

(١) وثائق مقدمة إلى المؤلف بالأمانة.

(٢) Thom Shanker and Scott Shane, "Elite Troops Get Expanded Role on Intelligence," *New York Times*, March 8, 2006.

(٣) المصدر السابق.

(٤) Barton Gellman, "Secret Unit Expands Notes 561 Rumsfeld's Domain; New Espionage Branch Delving into CIA Territory," *Washington Post*, January 23, 2005.

مسألة الفارق بين «غير علني» و«سرّي»، وهما فعلا ذلك بدعمٍ من البيت الأبيض. بدأ البنتاغون في تعريف «التنسيق» مع وكالة الاستخبارات المركزية علىً أنه إعطاء الوكالة فترة اثنتين وسبعين ساعة لتعلم مقدماً[١] بالعمليات التي سوف تقوم بها JSOC كما أن كامبوني غيّر تعريف «أوامر الانتشار» العسكرية المطلوبة لتقديمها إلى الكونغرس. أصدر كامبوني إرشاداتٍ جديدة أكدت على حق قوات العمليات الخاصة «تنفيذ عمليات استخبارات بشرية سرية» قبل إعلام الكونغرس. لا يقتصر الأمر على استبعاد وكالة الاستخبارات المركزية عن عمليات كانت تحتفظ بالسيادة عليها، لكن استخدام JSOC لتنفيذ عمليات استخباراتية أبعدَ الكونغرس أكثر فأكثر عن هذه العمليات. كان هذا الأمر، وكذلك برنامج كوبر غرين، يعنيان أن JSOC أصبحت حرة للعمل وكأنها وكالة تجسّس وقوة قتل/ اعتقال في آنٍ. لكن حتى بعض الحلفاء الجمهوريين المطلعين للبيت الأبيض شعروا بالانزعاج بما كانوا يرونه. أبلغ أحد النواب الجمهوريين في الكونغرس من «الذين يلعبون دوراً مهماً في الإشراف على شؤون الأمن القومي» صحيفة واشنطن بوست: تمتلك العمليات التي تقوم بها وكالة الاستخبارات المركزية مجموعة من القيود والإشراف، كما أن الجيش يمتلك مجموعة قيودٍ أخرى. يبدو لي أن هناك لعبةً ما هنا. «دعونا نراوغ في مسألة الخضوع للإشراف وذلك عن طريق جعل الجيش يقوم بشيء كانت وكالة الاستخبارات المركزية تقوم به في العادة، وذلك من دون أن نخبر أحداً». إن من شأن ذلك إثارة علامات استفهام بالنسبة لي. لماذا لا يعلموننا بهذه الأمور؟»[٢]

أدرك رامسفيلد ومساعدوه أن الذراع شبه العسكرية لوكالة الاستخبارات المركزية كانت أصغر من أن تشن حرباً على نطاق العالم، وهكذا ما إن قيل للرئيس بوش إن قيادة العمليات الخاصة يجب أن تمتلك جهاز استخبارات مثل قيادتها حتى قُضي الأمر. لكن بالإضافة إلى الأمر التنفيذي تمكّن رامسفيلد من إقناع الرئيس بوش بإدخال نصّ[٣] إلى التوجيه الرئاسي المتعلق بالأمن القومي[٤] 38- (NSPD-38) والذي من شأنه قوننة دور SOCOM العالمي في العثور على المشتبه بهم من الإرهابيين، والقضاء عليهم. لكن التوصيف غير السري للتوجيه NSPD 38- هو أنه «استراتيجية

(١) Barton Gellman, "Secret Unit Expand's Rumsfeld's Domain."

(٢) المصدر نفسه.

(٣) Michael Smith, *Killer Elite: The Inside Story of America's Most Secret Special Operations Team* (New York: St. Martin's Press, 2006), p. 268; مقابلة المؤلف مع مصدرٍ في العمليات الخاصة في كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١١.

(٤) مقابلة المؤلف مع مصدر في جهاز العمليات السرّية، كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

قومية لتأمين المجال (الفضاء) المعلوماتي». لكن هذا التوجيه الذي يبقى سرياً أعطى مجالاً غير مسبوق للقيادة المشتركة للعمليات الخاصة للضرب في كل أنحاء العالم، وذلك قبل الحصول على موافقة على العمليات المميتة خارج أي ميدان معركةٍ معلن». أبلغني أحد المصادر في العمليات الخاصة أن «هناك أموراً كثيرة في NSPD-38 لا تتعلق بالأمن المعلوماتي. أضاف المصدر أن التفويض بالقيام بأنشطة عمليات خاصة «قد أُدخل قبل عملية التوقيع». كان من بين الأمور التي أُدخِلت «تفويض واسع لإطلاق عمليات البحث، والتركيز والإنهاء بينما تكون SOCOM في الطليعة». أضاف المصدر كذلك إن هذا التوجيه السري كان «محصوراً»، وقدّر بأنه «توجد ربما خمس نسخٍ، وكلها في مجال مكتب مجلس الأمن القومي. تعوّد الجميع على المزاح بشأن الخزنة التي هي بحجم رجل».

تمتلك حملة المطاردة العالمية، والتي امتلكت القيادة المشتركة للعمليات الخاصة السلطة الكاملة للبدء فيها، مسارات عديدة. طورت JSOC قوائم أهداف تشتمل على مختلف شخصيات القاعدة التي تمتلك صلاحية ملاحقتها عالمياً، وقوائم بالأشخاص الذين يُمكنها اغتيالهم، وآخرين تسمح لهم بالتحرك بحرية من أجل جمع المعلومات الاستخباراتية في اتصالاتهم وحتى في زنزاناتهم. لكن بعض الأشخاص اعتبروا أن ما يرونه جارياً في العراق وأفغانستان مع الفرقة TF- 121، هو أمر يقترب من الفضيحة، إلا أن ذلك كان، وبطرقٍ عدة، الرؤية الأكيدة لذلك النوع من الحروب التي تاق إليها رامسفيلد وتشيني: لا محاسبة، وأقصى قدرٍ من السرية، ومرونة تامة.

قال سكوت هورتون وهو محامٍ في قضايا حقوق الإنسان إن البرنامج «يشابه شيئاً قام به مكتب الخدمات الاستراتيجية OSS خلالَ الحرب العالمية الثانية، وما فعلته وكالة الاستخبارات المركزية بعد ذلك. يعني ذلك أن تلك المهمة ليست جديدة إلى حدّ ما. إن امتلاك الجيش فرقة مغاوير ليس أمراً استثنائياً، وهي الفرقة التي تطارد في أوقات الحروب قيادات العدو وأماكن سيطرته، وذلك بهدف تحديد تلك القيادات ثم القضاء عليها. يُحتمل أن يعني ذلك في بعض الأحيان الدخول إلى مقهى وإطلاق الرصاص على شخصٍ ما. يُعتبر ذلك عملاً عسكرياً تقليدياً ومرخّصاً». أضاف هورتون: «لكن الأمر الذي اختلف هنا هو أن الكرة الأرضية بأكملها أصبحت، وبشكلٍ مفاجئ، ميدان معركة في كل مكان. إنهم يبحثون عن إمكانية اغتيال أشخاصٍ في هامبورغ، ألمانيا، وفي النروج، وكذلك في المغرب، والأردن، والسنغال، وتركيا، واليمن، والفلبين، وفي أماكن في القرن الأفريقي. لكنني أقول إنه من الناحية القانونية يُعتبر كل ذلك أمراً غير شرعي[1] إذا حدث خارج مسرح الحرب المعلن».

---

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع سكوت هورتون في أيلول/سبتمبر من العام ٢٠١٠.

كتب رامسفيلد في نهاية العام ٢٠٠٤ مذكرة وجّهها إلى كبار مستشاريه، بمن فيهم كامبوني ودوغلاس فايث. كانت تلك المذكرة من نوع FOUO، أي مذكرة للاستخدام الرسمي فقط، وكان موضوعها «تحضير مجال المعركة»[١]. كتب رامسفيلد في هذه المذكرة بأنه قلق من أن تكون تلك «العبارة القديمة «تحضير مجال المعركة» غير ملائمة من حيث المصطلحات». أعلن رمسفيلد أن «العالم بأكمله أصبح مجال المعركة في هذه الأيام».

كان استخدام الطائرات من دون طيّار ما زال في مراحله الأولى[٢] في الحروب الأميركية العالمية، لكن الطائرات المسيرة الاستطلاعية بدأت الخدمة قبل سنواتٍ عدة. بدأت القيادة المشتركة للعمليات الخاصة في هذه الأثناء في استخدام النظام الذي أطلق عليه مايك فلين الذي كان نائب ماك كريستال، اسم «العين التي لا ترمش»[٣] وهو النظام الذي تستطيع بموجبه الطائرات من دون طيّار والطائرات الأخرى أن تحلق بموجبه في «عملية استطلاع طويلة ومحمولة جواً» بهدف «تطبيق مراقبة دائمة (٢٤ ساعة يومياً على مدار الأسبوع)، ومن مراكز استشعارٍ متعددة من أجل التوصل إلى فهم أعظم لكيفية عمل شبكات العدو، وذلك عن طريق تكوين نمط من التحليل الحي»، والذي يُمكن أن يُستخدم لتنفيذ غارات. تطور استخدام ما يسميه فلين أنماط «التحليل العُقدي Nodal analysis» للتحرّكات، عن طريق تتبّع الأشخاص المشتبه بارتباطهم بمجموعة أو خلية متمردة. يعتبر فلين أن التحليل العُقدي سوف يكون له «تأثير تحديد عدوّ متخفّ، وكشف بنيته التحتية المادية المتعلقة بأمورٍ مثل التمويل، والاجتماعات، ومقرات القيادة، ووسائل الإعلام، ونقاط التزوّد بالأسلحة. يعني ذلك أن الشبكة تصبح مرئية أكثر وأكثر عرضة للهجوم، وهو ما يعاكس خطط العدو في إخفاء الهدف». أضاف كذلك: «إن فائدة هذا التحليل كبيرة جداً لكن الأمر يتطلب الصبر للسماح لصورة الشبكة بالظهور على مدى فترة طويلة، وتقبّل المخاطر المترافقة مع فقدان أثر الطريدة [الهدف]». ستقوم الفرقة الخاصة في النهاية بتنفيذ «ملاحقة العربات»، حيث تراقب تحرك العربات التي يُعتقد بأنها للمتمردين. تستخدم الفرقة في بعض الأحيان ثلاث دوريات جوية بهدف استطلاع هدفٍ معيّن أو مجموعة من الأشخاص. أكّد فلين أنه: «لا يكفي توجيه عدة أعين مراقبة على هدفٍ معين، لأنك بحاجة إلى عدة أعين مراقبة على هدفٍ على مدى فترة طويلة». يسمح هذا النهج «بمراقبةٍ مستمرة لهدفٍ معين بالإضافة إلى تكوين لنمط حياة

(١) مذكرة من دونالد رامسفيلد إلى الجنرال ديك مايرز ودوغ فايث، مع نسخة إلى بيتي بايس، وستيف كامبوني، "Preparation of the Battlespace," September 2, 2004, www.rumsfeld.com/library/.

(٢) John Sifton, "A Brief History of Drones," *Nation*, February 27, 2012.

(٣) Michael T. Flym, Rich Juergens, and Thomas L. Cantrell, "Employing ISR; SOF Best Practices," *Joint Forces Quarterly 50* (July 2008).

الشبكة من خلال التحليل العُقدي، وملاحقة عربات تلك الشبكة. يوفر هذا النمط من المراقبة خيارات عدة لقائد القوة المكلفة بإنهاء المهمة، هي أكثر من تلك التي يقدّمها الاكتفاء بالقتل، أو السماح للعدو تحت المراقبة بالفرار. يستطيع قائد القوة البرية عند امتلاكه ما يكفي من المعلومات الاستخباراتية، والاستطلاع، والمراقبة، إظهار صبر عملاني أكبر، وهو الأمر الذي يسمح بظهور شبكة متمردة أكبر». يقول فلين إن ما يميّز قوات JSOC عن الجيش التقليدي هو أن قوات أكبر من الجيش «تميل إلى تغطية الأهداف المتفرقة لفترات أقصر من الوقت مما تفعله قوات العمليات الخاصة، وهي التي تميل إلى تركيز التجميع على عددٍ أصغر من الأهداف لفترة أطول بكثير». يتعيّن على JSOC أن تفهم «أنماط حياة شبكة من شبكات العدو».

بدأت قيادة العمليات الخاصة بالعمل على برنامج يهدف إلى مراقبة المتمردين المشتبه بهم أو المعروفين. جاءت الفكرة مباشرة من أحد أفلام الخيال العلمي. يُعرف هذا البرنامج باسم «الملاحقة السرية المستمرة والتتبّع[1] وتحديد المواقع السرية» أو CTTL، كما يتضمن استخدام أدوات تحديد الهوية والكيمياء المتقدمة من أجل تطوير برنامج تمييز الوجه على المدى الطويل، وكذلك «البصمة الحرارية البشرية» وهي البصمة التي يُمكن تمييزها بالنسبة إلى أي فرد. استخدمت القيادة كذلك مادة كيميائية «متفاعلة حيوياً»[2] وذلك لتمييز الناس عن طريق مسح أجزاء من أجسادهم بطريقة سرية. تقوم هذه المادة بإرسال إشارة يستطيع جهاز التقاط تمتلكه JSOC التقاطها عن بُعْد، وهو الأمر الذي يُقدّم لجنود JSOC فرصة تتبع الناس على الدوام (٢٤ ساعة في اليوم، و٧ أيام في الأسبوع، وطوال السنة). يشبه هذا الأمر نسخةً حديثة من أجهزة التتبع الشبحية القديمة التي اشتُهرت في الأفلام، وحيث يستطيع الجواسيس دسّها في ثياب الأعداء، أو وضعها أسفل سياراتهم. سمحت هذه المادة للقيادة المشتركة للعمليات الخاصة بوشم الأسرى قبل إطلاق سراحهم، وذلك لمعرفة ما إذا كان السجناء سيقودون الفرقة الخاصة إلى إرهابي محتمل أو إلى خلية متمردة. كان وضع تلك المادة على غير الأسرى بمثابة تحدٍ أكبر، لكنه حدث بالفعل. إن استخدام تقنية كهذه، بالإضافة إلى الوتيرة المتسارعة لعمليات القتل والاعتقال، هو الذي أوحى للرئيس بوش بالإعلان بأن «القيادة المشتركة للعمليات الخاصة مدهشة للغاية»[3].

---

(١) Doug Richardson, SOAL-T WSO, "US Special Operations Command; Continuous, Clandestine, Tagging, Tracking and Locating (CTTL)," PowerPoint presentation prepared for USSOCOM, September 5, 2007.

(٢) Richardson, "US Special Operations Command." مقابلات المؤلف مع هنتر (اسم مستعار) في حزيران/يونيو ٢٠١٢

(٣) من السجلات، مقاطع من مقابلات بوب ودوارد في المكتب البيضوي مع الرئيس جورج و. بوش، ٢٠-٢١ أيار/مايو ٢٠٠٨»، *Washington Post*, www.washingtonpost.com/wp-srv/nation/specials/war-within/audio/.

بينما كان العراق يستهلك معظم موارد مكافحة الإرهاب الأميركية، استمرّ البيت الأبيض والبنتاغون في حروبهما الغامضة في أماكن أخرى في كل أنحاء العالم، هذا بالإضافة إلى تفاقم الحرب في أفغانستان، وهي التي لا يُمكن نسيانها. كان بن لادن ما زال طليقاً بعد، أي مثله مثل عدد كبير من كبار مساعديه، بينما كان إعلان بوش، «مطلوب حياً أو ميتاً» يتحول إلى مجالٍ للسخرية، ورمزاً لحرب فاشلة لكنها آخذة في الاتساع. أما الملا عمر، زعيم طالبان، فكان مختبئاً بينما كان الوضع في باكستان آخذاً في التفاقم في حين أن بلداناً مثل الصومال واليمن راحت تستحوذ على اهتمام المعنيين بمكافحة الإرهاب.

لكن مع زيادة الخسائر الأميركية في العراق نتيجة توسع حركة التمرد، كان الرئيس بوش يضغط على القادة العسكريين[1] لمعرفة كم من الأشخاص قتلوا في أي يومٍ معين. كان جنرالات الجيش يجفلون لدى تلقيهم هذا السؤال، لكن الجواب الذي كان يأتي في غاية الوضوح من أفراد JSOC. كان رئيس شؤون الاستخبارات لدى ماك كريستال عندما يُطرح عليه سؤالٌ عن عدد العراقيين الذي قتلتهم الفرقة الخاصة في العراق لا يتردد في الإجابة، «الآلاف، حتى أنني لا أعرف العدد»[2]. بدأت الفرقة الخاصة في العراق في هذا الوقت في تحقيق أشد أحلام رامسفيلد وتشيني إثارة للدهشة عما يمكن أن تفعله قوة سرية حديثة وجيدة التمويل، وما يُمكن أن تنجزه بعيداً عن أعين الكونغرس الفضولية، وبعيداً عن وسائل الإعلام، وحتى عن وكالة الاستخبارات المركزية.

بالرغم من أن رامسفيلد وتشيني كانا يتحايلان على هرم قيادة الجيش النظامي، وينسّقان مباشرة مع القيادة المشتركة للعمليات الخاصة، إلا أنهما وضعا كل شيء في مكانه. كانت الفرقة الخاصة التي نشأت، وتحسّنت، في أفغانستان والعراق على استعداد لجعل أنشطتها عالمية، وبحيث تكون بعيدة عن ميادين القتال المعلنة. بدأ ماك كريستال في تأسيس شبكة من مكاتب الارتباط[3] التابعة للقيادة المشتركة للعمليات الخاصة في عددٍ من بلدان الشرق الأوسط وبلدان أخرى، وذلك بهدف تجنّب الاعتماد على السفارات الأميركية، أو رؤساء محطات وكالة الاستخبارات المركزية، أو العمل معها. قال بريتان الذي كان في ذلك الوقت يدير المركز القومي

---

(١) Bob Woodward *The War Within: A Secret White House History, 2006–2008* (New York: Simon and Schuster, 2008), p. 13.

(٢) Michael Hastings *The Operators: The Wild and Terrifying Inside Story of America's War in Afghanistan* (New York: Blue Rider Press, 2012), p. 173.

(٣) Mark Urban, *Task Force Black: The Explosive True Story of the SAS and the Secret War in Iraq* (London: Little, Brown, 2010), p. 53; Shanker and Shane, "Elite Troops Get Expanded Role."

لمكافحة الإرهاب: «تحرص وزارة الدفاع[1] على زيادة تدخلها في أنشطة مكافحة الإرهاب، كما أنها صوّبت أنظارها على المسؤوليات العملانية التقليدية لوكالة الاستخبارات المركزية وصلاحياتها. لاحظنا مع الأسف أن دور وكالة الاستخبارات المركزية القيادي والمهم في بعض هذه المجالات بدأ بالتآكل المستمر، كما أن العسكرة الجارية حالياً لعدد كبير من الوظائف والمسؤوليات الاستخبارية للدولة سوف يُنظر إليها على أنها خطأ جسيم في المستقبل القريب». لكن بعد فضيحة أسلحة الدمار الشامل في الفترة التي سبقت الحرب على العراق خشي مسؤولو الاستخبارات المخضرمون من أن تكون استقلالية تحليل وكالة الاستخبارات المركزية تتعرض للضغوط التي تهدف إلى التمسّك بالبرامج السياسية. أما بعد استخدام JSOC لتكون عملية استخباراتية موازية لوكالة الاستخبارات المركزية ـ وهي الهيئة التي تمتلك قوتها الخاصة التي تمكنها من التحرك من دون الخضوع لأي مراجعة ـ فيعني ذلك أن إمكانية إساءة التصرّف المتاحة لقوة عسكرية مهمة وسرية تصبح كبيرة جداً.

اتفق العقيد باتريك لانغ، الذي كان ذات يوم مديراً لعمليات الاستخبارات البشرية لوكالة الاستخبارات الدفاعية، مع برينان بشأن مخاطر البِدَع التي يأتي بها رامسفيلد وتشيني في هيكليات القيادة. قال لانغ: «عندما تتحوّل SOCOM إلى قيادة مدعومة بدلاً من قيادة داعمة، فذلك يعني تحرير القيادة المشتركة للعمليات الخاصة كي تقوم بأشياء متنوعة. لكن القيام بهذا العمل من دون التنسيق مع السفير الأميركي في ذلك البلد، أو مع حكومة البلد المضيف، هو نوع من أنواع التصرفات غير القانونية في واقع الأمر. أعني أن ذلك يشبه طلب معاقبةٍ من نوعٍ ما على يد شخصٍ من طبقتك ضد رفاقك المواطنين. لا تُعتبر هذه فكرة جيدة[2] بالمرة».

لكن نموذج JSOC العراقي كان سيمضي بالرغم من الانتقادات. قال إيكزوم: «انظر إلى قوات العمليات الخاصة عندنا. إنها تمتلك القدرة على شنّ حرب بطريقة ناعمة لا تستجلب قدراً كبيراً من إشراف الكونغرس». أضاف إيكزوم إن العقلية كانت على الشكل التالي: «يوجد تحت تصرفك فرع تنفيذي قوي، يمتلك رخصةً، بطريقةٍ أو بأخرى، لشنّ حربٍ في أي مكانٍ تريده، وكيفما يقرر أن الحاجة تدعو لشن الحرب، وفي جميع أنحاء العالم. يعني ذلك أنك تمتلك مطرقة كبيرة، لكن ما الذي يمنع تثبيت بعض المسامير؟»[3]

(١) Shanker and Shane, “Elite Troops Get Expanded Role.”

(٢) مقابلة أجراها المؤلف مع العقيد و. باتريك لانغ (متقاعد) أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

(٣) مقابلة أجراها المؤلف مع آندرو إيكزوم، آذار/مارس ٢٠١٢.

انطلق في أوائل العام ٢٠٠٥، جدال وراء الكواليس[١] ما بين وكالة الاستخبارات المركزية، والقيادة الوسطى من جهة، والبنتاغون من جهة أخرى، حول الجهة التي يجب أن تتولى القيادة في عمليات استهداف القاعدة في باكستان، وذلك بعد أن أوحت بعض التقارير الاستخباراتية الأميركية بأن الرجل الثاني في تنظيم القاعدة، أي أيمن الظواهري، يُعتقد بأنه يحضر اجتماعاً في منطقة باجور القبلية في وزيرستان. ضغط الجنرال ماك كريستال كثيراً كي تنفذ JSOC غارة للقبض على الظواهري، لكن بعض مسؤولي وكالة الاستخبارات المركزية عارضوا القيام بالغارة من دون إعلام السفير الأميركي في إسلام أباد، رايان كروكر. قال أنطوني شافر إنه، ومع مخطّطي العمليات الخاصة الأميركيين، أرادوا تنفيذ هذه المهمات من دون إعلام وكالة الاستخبارات الأميركية كذلك. أخبرني شافر كذلك: «شعرنا بوجود إمكانية في مرحلةٍ ما بأن وكالة الاستخبارات الأميركية ـ سواء عن غير قصد أم عن قصد ـ تقوم بإعطاء معلومات إلى ISI تتعلق بما نفعله. كانت الفكرة، بصراحة، أن نقوم بهذه الغارة وحدنا. شعرنا بأنه لا يمكننا الوثوق كثيراً بوكالة الاستخبارات المركزية، أو حتى بالباكستانيين». أضاف كذلك: «كانت هناك بعض الأهداف التي يرفض الباكستانيون التعاون معنا[٢] لضربها».

لكن وكالة الاستخبارات المركزية، مع ذلك، كانت على علمٍ بهذه العملية. استعدت بالفعل في هذا الوقت فرقٌ من القوات البحرية الأميركية والرانجرز التابعةً للجيش في أفغانستان، لركوب الطائرات لتنفيذ هذه العملية التي اشتملت على نحو مئة من المغاوير، لكن النزاع ما بين وكالة الاستخبارات الأميركية والقيادة الوسطى من جهة، والبنتاغون من جهة أخرى تفاقم كثيراً إلى درجة إلغاء العملية. أبلغ أحد ضباط وكالة الاستخبارات المركزية السابقين صحيفة نيويورك تايمز بأنه في الوقت الذي كان الجدال جارياً فيه بشأن الغارة، «أبلغ العسكريين بأن هذا الأمر سوف يكون أكبر حماقة[٣] منذ عملية خليج الخنازير».

قال شافر إن قواعد تنفيذ الغارات داخل باكستان قد تغيّرت كثيراً، و«أصبحت مقيدة أكثر بكثير، إلى درجة اعتقدتُ معها أنها تقترب من المستحيل». أضاف كذلك أن «صيغة الحرب قد تغيّرت من تحت أقدامنا». قال شافر إن الجنرال ماك كريستال «تابع الضغط للحصول على صلاحية القيام بالغارات داخل باكستان»، وأضاف: «أعرف واقع وجود قرارٍ سياسي اتّخذ على

(١) Mazzetti and Rohde, "Amid U.S. Policy Disputes."

(٢) مقابلة أجراها المؤلف مع المقدم أنطوني شافر في أيار/مايو من العام ٢٠١١. إن كل التصريحات والمعلومات المنسوبة إلى المقدم شافر مأخوذة من مقابلة المؤلف إلا إذا ذُكر خلاف ذلك.

(٣) Mazzetti and Rohde, "Amid U.S. Policy Disputes."

أحد المستويات، والذي حدّ من قدرتنا على التوغل إلى داخل الحدود للتعامل مع الأمور التي اعتقدت فيها مع زملائي المسؤولين بأنها تشكّل القضية الأساسية. كانت باكستان هي المشكلة الحقيقية، وليس أفغانستان».

لكن باكستان عانت في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠٥ من هزة أرضية بلغت قوتها ٧,٦. مات نحو ٧٥ ألف شخص من الباكستانيين في هذه الهزة، بينما شُرّد ملايين آخرون من منازلهم. استفادت JSOC ووكالة الاستخبارات المركزية[١] من هذه الفوضى لملء البلاد بالعملاء السريين، والمتعاقدين، والمغاوير، وهذا ما أعفى هذين الجهازين من مرور رجالهما بتدقيق الاستخبارات الباكستانية ISI عن خلفية الرجال. قال الصحفيان مارك آمبيندر، ود. ب غرادي إن فرق الاستخبارات التابعة للقيادة المشتركة للعمليات الخاصة التي دخلت إلى باكستان مع رجال وكالة الاستخبارات المركزية، وضعت نصب أعينها أهدافاً متعددة بما في ذلك تشكيل حلقاتٍ من المخبرين لتجميع المعلومات حول القاعدة، وكذلك تجميع المعلومات المتعلقة بكيفية نقل باكستان لأسلحتها النووية. أرادت قوات النخبة الأميركية اختراق ISI.

كتب آمبيندر وغرادي: «بموجب برنامجٍ سري حمل الاسم الرمزي Screen Hunter [٢] (تصوير الشاشة)، سُمِح للقيادة المشتركة للعمليات الخاصة، وكذلك لوكالة الاستخبارات المركزية، والأفراد المتعاقدين، بملاحقة أفراد "ISI" المشتبه بتعاطفهم مع القاعدة، وتحديد هوياتهم. لكن ليس من الواضح ما إذا كانت وحدات القيادة المشتركة للعمليات الخاصة استخدمت القوة القاتلة ضد ضباط ISI. قال أحد المسؤولين إن هدف البرنامج كان تتبّع الإرهابيين عبر ISI عن طريق استخدام التضليل في المعلومات والحرب النفسية».

لكن بالرغم من هذه الفرصة الهائلة لم تحظَ أفغانستان، ولا باكستان، بالأولوية في خطة الحرب التي تعدها إدارة بوش. طُلب من نخبة العملاء السريين التابعين للقيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC ووكالة الاستخبارات المركزية بالتوجّه مجدداً إلى العراق من أجل مواجهة التمرّد الآخذ في الاتساع، وهو التمرّد الذي جعل من زعم الإدارة القائل إن القوات الأميركية لقيت استقبالاً كقواتٍ محررة، مجرد مهزلة. أما وحدة وكالة الاستخبارات المركزية المسؤولة عن مطاردة بن لادن، أي محطة أليك، فقد أُقفلت. أعلن أحد كبار المسؤولين السابقين في وكالة الاستخبارات المركزية مايكل شووير، وهو أول مدير لتلك الوحدة: «سيؤدي ذلك إلى الإساءة كثيراً إلى عملياتنا

(١) Marc Ambinder and D. B. Grady, *The Command: Deep Inside the President's Secret Army* (Hoboken, NJ: John Wiley and Sons, 2012, Kindle edition), chap. 10, "Widening the Playing Field."

(٢) المصدر نفسه.

ضد القاعدة. يبدو أن بن لادن والقاعدة يلقيان في هذه الأيام الاهتمام الذي يلقاه غيرهما على المستوى ذاته من الأهمية»(١).

أما رئيس فرع العمليات السرية في وكالة الاستخبارات المركزية جو رودريغز فقد تمكن من إعادة تنظيم حرب وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية السرية تحت الاسم الرمزي «عملية كانون بول Cannonball». كانت هذه، من الناحية النظرية محاولة لتصعيد عملية استهداف القاعدة. لكن مع تعطل عمل معظم مساعدي وكالة الاستخبارات المركزية والعمليات الخاصة في العراق المخضرمين، فقد شارك في هذه العملية عملاء سريون يفتقدون إلى الخبرة. أبلغ أحد كبار مسؤولي الاستخبارات السابقين صحيفة نيويورك تايمز بأنه وُجِد في تلك الفترة «عدد محدود جداً» من العملاء السريين الذين يمتلكون خبرة عملانية في العالم الإسلامي... ذهب كل هؤلاء العملاء إلى العراق. شعرنا بالضرر(٢) جميعاً بسبب العراق». تحولت الحرب السرية في باكستان، وبمعظمها، إلى حملة قصف بالطائرات غير المأهولة، وهي الحرب التي وصفها ضباط وكالة الاستخبارات المركزية في السفارة الأميركية في إسلام أباد بأنها حرب «أولادٍ مزوّدين بألعاب»(٣). نجحت حملة الطائرات من دون طيّار في القضاء على شخصيات عديدين من المشتبه بانتمائهم إلى القاعدة، حتى إنه قيل إن الظواهري بالكاد نجا من إحدى هذه الهجمات، لكن هذه الغارات تسببت كذلك في مقتل عشرات المدنيين، وهو الأمر الذي أدى إلى إطلاق حملة احتجاجات غاضبة بين الباكستانيين.

بالرغم من أن غارات الطائرات من دون طيّار التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية أصبحت السلاح الأميركي الرئيس في هذه الفترة، إلا أن قوات JSOC تمكّنت من تنفيذ عملياتٍ برية متفرقة على الرغم من «قدرٍ كبيرٍ من الاحتجاجات» من الباكستانيين، وذلك بحسب ما قاله شافر. تمكنت فرقة القوات البحرية من DEVGRU في غارة شنّتها في العام ٢٠٠٦ على دامادولا في بيشاور من استهداف منزلٍ تابعٍ للقاعدة، كما أوقفت عدة أشخاص. أبلغ أحد المسؤولين الأميركيين، والذي كان على علم بالعملّية صحيفة لوس آنجلوس تايمز: «وصلوا بالمروحيات، ثم نزلوا(٤) وتوجّهوا إلى المجمّع. تمّ تنفيذ العملية بشكلٍ جيدٍ جداً من الناحية التكتيكية». أما وسائل الإعلام الباكستانية فقد وصفت العملية بطريقة مختلفة قليلاً». كتب الصحفي رحيم اللّه يوسف زاي: «خرق الجنود

---

(١) Mark Mazzetti, "C.I.A. Closes Unit Focused on Capture of bin Laden," *New York Times*, July 4, 2006.

(٢) Mazzetti and Rohde, "Amid U.S. Policy Disputes."

(٣) المصدر السابق.

(٤) Greg Miller, "War on Terror Loses Ground," *Los Angeles Times*, July 27, 2008.

الأميركيون المجال الجوي الباكستاني[١]، ووصلوا إلى القرية بالطائرات المروحية، وقتلوا ثمانية أشخاص كانوا مجتمعين في منزل رجل الدّين مولانا نور محمد، ثمّ أخذوا معهم خمسة أشخاص إلى أفغانستان».

مع قلة التجهيزات في باكستان بنتيجة تكثيف التمرد في العراق، بدأت إدارة بوش في خصخصة حربها في باكستان. اشتُهرت إنتر بلاكووتر، وهي شركة إيريك برنس السرية للمرتزقة، بسبب أعمالها في العراق. امتلكت بلاكووتر، مثلها مثل وكالة الاستخبارات المركزية، غطاءها الخاص بها: الأمن الدبلوماسي. تمكّن ناشطو هذه الشركة، ومنذ المراحل الأولى من انطلاق الحرب العالمية على الإرهاب، من نشر أعدادٍ كبيرة في مناطق الحرب، وذلك بصفتهم حراساً شخصيين للمسؤولين الأميركيين. كانت بلاكووتر حرس النخبة الملكي بالنسبة إلى كبار المسؤولين الذين يديرون الاحتلال الأميركي للعراق، كما عملت في الوقت ذاته مع وزارة الداخلية، والبنتاغون، ووكالة الاستخبارات المركزية فقدّمت الأمن لعمليات تلك الهيئات عند عملها في المناطق الساخنة في أنحاء العالم كافة.

فازت الشركة إضافةً إلى ذلك بعقودٍ تتعلق بتدريب القوات العسكرية الأجنبية، بما في ذلك حرس الحدود في باكستان[٢]، والقوات شبه العسكرية المسؤولة رسمياً عن الهجمات البرية ضد الإرهابيين المشتبه بهم، أو المتشدّدين في المناطق القبلية.

كانت بلاكووتر في هذا الوقت تتحكم على المقلب الآخر من الحدود، أي في أفغانستان، في أربع قواعد عملانية متقدمة[٣]، بما فيها أقرب قاعدة أميركية إلى الحدود الباكستانية. كان ذلك مغرياً جداً بالنسبة إلى القيادة المشتركة للعمليات الخاصة ووكالة الاستخبارات المركزية.

قال شافر إن من بين الأدوار التي لعبتها بلاكووتر مع وكالة الاستخبارات المركزية كان تدريب الميليشيات الأفغانية لتنفيذ غارات وراء الحدود مع باكستان، وهو الأمر الذي سمح للولايات المتحدة بالتبرؤ من مسؤولية تلك الغارات. قال شافر: «ساعدتُ في حالتين قُتل فيها KIA عنصران من وكالة الاستخبارات الأميركية وبلاكووتر في أثناء تأدية مهمة قتالية... وعلى الأخص أثناء تأدية مهمة عمليات خاصة، وتدريب كوادر الميليشيات الأفغانية على عبور

---

(١) Rahimullah Yusufzai, "Forty-Six Killed in North Waziristan Fighting; Military Claims Killing Forty-one Foreign Militants," accessed April 10, 2012, www.pakdef.info/forum/printthread.php?t=6012&pp=25&page=15.

(٢) مقابلة أجراها المؤلف مع مديرٍ تنفيذي سابق في بلاكووتر، تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠٠٩.

(٣) خطاب ألقاه إيريك برنس في كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١٠، والخطاب مأخوذ من نسخة صوتية في حيازة المؤلف.

الحدود». أضاف بعد ذلك: «من الواضح أن هذا كان أمراً لا يحب أفراد المليشيات القيام به، كما لا يحبون التحدّث عنه». قال كذلك إن أحد الأسباب وراء استخدام بلاكووتر كان «تجنّب الإشراف والمراقبة».

كان عدد من نخبة نشطاء بلاكووتر، وعلى الأخص أولئك الذين عملوا في أكثر أقسامها حساسية، أي بلاكووتر SELECT [1]، من قدامى جنود العمليات الخاصة الأميركية. يعني ذلك أنه لم يكن من الصعب بالنسبة إليهم خدمة سيّدين: وكالة الاستخبارات المركزية، والقيادة المشتركة للعمليات الخاصة. لكن بينما كانت وكالة الاستخبارات المركزية مهتمة بحكم تفويضها بمجموعة واسعة من الوظائف الإستخبارية، امتلكت القيادة المشتركة للعمليات الخاصة مهمة محورية واحدة في أنحاء العالم كافة: قتل أو إلقاء القبض على الأشخاص المستهدفين من ذوي الأهمية البالغة، أو HVT. جندت بلاكووتر في العام ٢٠٠٦ اثني عشر «عميلاً سرياً للأنشطة التكتيكية» من رجالها بهدف تنفيذ غارة للقيادة المشتركة للعمليات الخاصة داخل باكستان، وكان الهدف هو منشأة تابعة للقاعدة. حملت هذه العملية الاسم الرمزي «الغضب المدوّي»[2]. أظهرت مشاركة بلاكووتر في هذه العملية مدى أهمية هذه الشركة في الأعمال السرية الأميركية.

صعّد أبو مصعب الزرقاوي في العام ٢٠٠٥ من حملته الشرسة التي تستهدف الشيعة العراقيين، وكذلك المسلمين السنّة الذين يعتبرهم ضعفاء، أو غير فاعلين. اعتبرت القيادة المركزية للقاعدة أن قيام الزرقاوي بقتل المسلمين سوف يتسبب بردة فعلٍ قوية لذلك مدّت يدها لذلك المتطرف الأردني. كتب أيمن الظواهري رسالةً إلى الزرقاوي في تموز/يوليو من العام ٢٠٠٥ أغدق نائب بن لادن الثناء على الزرقاوي نظراً لدوره في الجهاد، لكنه ركّز على أن الهدف الأول في العراق يجب أن يكون طرد الغزاة الأميركيين. أعلن الظواهري في هذه الرسالة أن الحرب الطائفية ضد الشيعة «تأتي في الدرجة الثانية[3] من الأهمية بعد العدوان الخارجي»، كما أن القاعدة في العراق يجب أن تركز على دعم الثورة الشعبية ضد الأميركيين. حذّر الظواهري الزرقاوي بالقول:

---

(١) James Risen and Mark Mazzetti, "C.I.A. Said to Use Outsiders to Put on Drones," *New York Times*, August 20, 2010.

(٢) Matthew Cole, Richard Esposito, and Brian Ross, "Mercenaries? CIA Says Expanded Role for Contractors Legitimate," ABCNews.go.com, December 11, 2009.

(٣) رسالة من أيمن الظواهري إلى أبي مصعب الزرقاوي، ٩ تموز/يوليو من العام ٢٠٠٥ وصادرة عن مكتب الاستخبارات القومية في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، www.globalsecurity.org/security/library/report/2005/zawahiri-zarqawi-letter_9jul2005.htm.

إن غياب الدعم الشعبي لحركة المجاهدين الإسلاميين يعني سحقها، ووضعها في الظلال بعيداً عن الجماهير المحبطة أو الخائفة، كما أن الصراع ما بين النخبة المجاهدة والسلطات المتعنّتة ستكون محصورة في سراديب السجون بعيداً عن ضوء النهار. إن هذا هو بالضبط ما تسعى إليه القوى العلمانية والكافرة التي تهيمن على بلادنا. لا تريد تلك القوى محو حركة المجاهدين الإسلاميين، بل إنها تسعى خفيةً إلى فصل هذه الحركة عن الجماهير المسلمة المضلَّلة أو الخائفة. يعني ذلك أن تخطيطنا يجب أن يسعى إلى إشراك الجماهير المسلمة في المعركة، وكذلك إلى إحضار حركة المجاهدين إلى الجماهير.

بدا أن الزرقاوي لم يُعر أي اهتمام للظواهري. أسّست جماعة الزرقاوي في أوائل العام ٢٠٠٦ مجلس شورى المجاهدين، وهو المجلس الذي بدأ على الفور في تهديد القادة السنّة في محافظة الأنبار، التي تُعتبر واحدة من خطوط المواجهة ضد الولايات المتحدة، وقالت إنهم إذا لم ينضموا إلى القاعدة فإن الجماعة «سوف تجعل منكم عبرة للجميع»[١]. أما في شهر شباط/فبراير من العام ٢٠٠٦ فقد قامت جماعة الزرقاوي بتفجير واحد من أكثر المواقع قداسة عند المسلمين الشيعة، وهو مسجد الإمام العسكري في سامراء. أسفر هذا التفجير عن تدمير قبة المسجد الذهبية الشهيرة. يعني ذلك أن تلك الفترة القصيرة من الثورة القومية الموحدة ضد الأميركيين في العراق قد انتهت. اقترف الزرقاوي غلطةً تكتيكية جسيمة عندما شنّ الحرب على القبائل السنّية في الأنبار. وأسفرت هذه الحرب عن دفع القبائل، التي كانت معادية للولايات المتحدة في الماضي، إلى التحالف مع قوات الاحتلال[٢]. أعطت أميركا هذه القبائل الأسلحة، والأموال، والدعم في مقابل محاربة جماعة الزرقاوي. نجحت الولايات المتحدة في عرقنة حربها على الإرهاب مع الدعم الذي قدّمته إلى فرق الموت الشيعية.

لكن بالرغم من أن الفضل سيُعزى إلى الجنرال بتريوس بعد سنوات في «ربح» حرب العراق من خلال تجنيد الرجال، إلا أنه نجح كذلك، بالإضافة إلى الزرقاوي في المساعدة على تدمير العراق، وإرساء حمام دم استمر حتى إلى ما بعد انتهاء الاحتلال الأميركي. استمر بتريوس في تسلّقه سلّم الشهرة والسلطة داخل جهاز الأمن القومي الأميركي، لكن أيام الزرقاوي كانت معدودة. تمكّنت قوات JSOC في شهر حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٦ من العثور على ذلك الإرهابي

(١) Seth G. Jones, *Hunting in the Shadows: The Pursuit of al Qaeda Since 9/11* (New York: W. W. Norton, 2012), p. 249.htm.

(٢) John Ward Anderson, "Iraqi Tribes Strike Back at Insurgents," *Washington Post*, March 7, 2006.

الأردني، وتحديد موقعه والقضاء عليه[1]. انتشر أفراد من الفرقة الخاصة في ٧ حزيران/يونيو في أحد بساتين أشجار البلح في حبحب، وهو مكان وجود الزرقاوي الذي حدّده رجال الاستخبارات الأميركيون والأردنيون. نزل بعض أفراد من المغاوير من الطائرات الحوامة بواسطة حبالٍ متدلية من هذه الطائرات. طوقت الفرقة الخاصة بعد ذلك القرية في غضون لحظات معدودة. قال شهود عيان من العراقيين إن القوات الأميركية تعرّضت لإطلاق النار من أحد المنازل الذي يقع ضمن أحد بساتين البلح، وهو الأمر الذي أطلق معركة. قررت القوات الأميركية عدم تعريض جنودها للمخاطر لذلك استدعت طائرة F-16 وهي التي أطلقت قنبلة موجهة بأشعة اللايزر وتزن خمسمئة رطل نحو المنزل. أصابت قنبلة أخرى المنزل بعد وقتٍ قصير، وهكذا مات الزرقاوي.

---

(١) Dexter Filkins, Mark Mazzetti, and Richard A. Oppell Jr., "How Surveillance and Betrayal Led to a Hunt's End," *New York Times*, June 9, 2006. التفاصيل عن الغارة التي قتل فيها الزرقاوي مأخوذة من هذه المقالة.

١٧ «الشرعية المشكوك فيها»[1]

المصدر: «هنتر». لم تظهر JSOC على شاشة اهتماماتي إلا بعد بدء الاحتلال الأميركي للعراق، بالرغم من أنني بدأت في تغطية الحروب الأميركية في أعوام التسعينيات من القرن الماضي، وبعد تمضية وقتٍ طويلٍ في يوغوسلافيا، والعراق، وفي أمكنة أخرى في الشرق الأوسط. لم يكن عندي فكرة في ذلك الوقت عن مدى العمليات التي تقوم بها القيادة المشتركة للعمليات الخاصة، أو كيفية تفاعلها (أو عدم تفاعلها) مع الوحدات العسكرية التقليدية، أو مع وكالة الاستخبارات المركزية. كان مدخلي الشخصي إلى JSOC من خلال المصادر التي تعرفت عليها عندما عملت في تحقيقاتي التي أجريتها حول متعاقد عسكري خاص في بلاكووتر، وهي الشركة التي توظّف عدداً كبيراً من رجال العمليات الخاصة السابقين بمن فيهم عدد من الرجال الذين عملوا مع JSOC، ووكالة الاستخبارات المركزية. قفز أمامي، ومراراً، اسم JSOC في عددٍ من قصص بلاكووتر التي كنت ألاحقها. لكن ما إن بدأتُ التحقيق في ما أصبح، وبشكلٍ متزايد، حرباً عالميةً سرية حتى تلقيت رسالة إلكترونية من رجلٍ يستطيع إلقاء الضوء على هذا العالم الذي يتميز بسريةٍ عالية. بدأنا بالتواصل، لكنني شعرت بشيء من الرهبة تجاه هذا الرجل. تعرض حاسوبي للقرصنة عندما بدأنا التواصل، كما وصلت إلي سلسلة من المكالمات الهاتفية التهديدية، ورسائل البريد الإلكتروني المتعلقة بما أقوم به من التحقيق بشأن شركة بلاكووتر وJSOC. شعرت أن توقيت اتصال هذا الرجل بي كانت مثيراً للشكوك.

قدّم الرجل نفسه على أساس أنه وطني أميركي يؤمن بالحرب العالمية على الإرهاب، لكنه قال إنه قلقٌ كثيراً من الدور الذي تلعبه بلاكووتر في هذه الحرب. سبق للرجل أن قرأ كتابي عن تلك الشركة كما رآني على شاشة التلفزيون، وهكذا قرّر أن يتصل بي. لم يقل لي الرجل أي شيء في البداية عن القيادة المشتركة للعمليات الخاصة، بل تحدّث عن بلاكووتر فقط. لكن عندما ضغطتُ عليه لمعرفة الدور الذي لعبه في مختلف الحروب الأميركية كان يغيّر الموضوع، أو يتقصّد الغموض

---

[1] هذاالفصل مستند إلى سلسلة من المقابلات التي أجريت خلال عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ مع «هنتر»، وهو مصدر من داخل وحدة العمليات الخاصة. و«هنتر» اسم مستعار استخدم لحماية هوية المصدر.

في توصيفاته، بحيث أصبحت توصيفات عامة عن رجلٍ يعمل في أي وحدة عسكرية. لكن بعد أن تواصلنا من خلال الطرق الإلكترونية المشفرة على مدى أشهرٍ عدة توصّلت إلى الاعتقاد أنه مهتم فعلاً بمساعدتي على فهم طبيعة عالم القيادة المشتركة للعمليات الخاصة. تمكنا بهذه الطريقة من تكوين جوٍ من الثقة فيما بيننا فأخبرني بأنه سوف يتحدّث معي عما يفعله بشرطٍ واحد: أن نفعل ذلك وجهاً لوجه.

قرّرت أن أطلق عليه تسمية هنتر [أو الصياد] لأنه عندما التقيته أخيراً كان ذلك في فندق متواضع يقع على مسافةٍ قريبة من فورت بيلفوار في فرجينيا التي تُعتبر الجناح الاستخباراتي للقيادة المشتركة للعمليات الخاصة[1]. كان هذا الفندق يُدعى «ذي هنتر [الصياد]». تبيّن لي بعد ذلك أنه الموقع المناسب لعدة لقاءات جرت بعد ذلك، واستمرت سنواتٍ عدة. عمل هنتر [الصياد] تحت إدارة الجنرال ماك كريستال، والأميرال ماك رافين، بالإضافة إلى عددٍ من قادة الفرقة الخاصة في العمليات الخاصة، كما عمل في الصفوف الأمامية لعددٍ من العمليات لهذه المنظمة السرية، وفي لحظةٍ مصيرية من التاريخ.

لا يوجد الكثير مما يمكنني كشفه عن الصياد، وذلك بسبب الطبيعة المُحكمة لمجتمع العمليات الخاصة، ولأنني وعدته بأنني لن أكشف هويته. يُذكر أن العاملين في هذه المؤسّسة لا يتحدثون مع المراسلين إلا نادراً، وبالتأكيد فإنهم لا يتحدثون أبداً عن أكثر العمليات حسّاسية من تلك التي نفذوها. لكن ما يمكنني قوله هنا هو أنه بعد أن بدأت لقاءاتي مع الصياد، تمكّنت أخيراً من الضغط عليه لإعطائي دليلاً يثبت أنه كان من كان يقول عن نفسه أنه هو ويثبت مشاركته في الأحداث التي أعطاني معلوماتٍ عنها. عرض عليّ الرجل على مدى تلك السنوات شاراتٍ عدة صادرة عن وزارة الدفاع، ودليلاً على التصاريح المعطاة له، وكذلك صوراً تُظهره في بلدانٍ عدة حول العالم. دقّقت في هذه الوثائق مع مصادر عليمة مع حرصي على إخفاء هويته، فتأكدت من أن الرجل جادّ في كلامه. لا يمكنني في واقع الأمر كشف أشياء كثيرة عنه، فيما عدا أنه عمل مع JSOC في مهمات عديدة من ضمن فرق العمليات الخاصة السرية التي اشترك فيها في ميادين القتال المعلومة وغير المعلومة.

لكن على مدى سنواتٍ عدة، وبعد عشرات الاجتماعات والأحاديث، أخبرني الصياد عن تحليله الخاص بصعود JSOC. كان الصياد واضحاً معي من حيث عدم استعداده للكشف أمامي عن معلوماتٍ سرية تتعلق به، أو بأي عملية قام بها. أخبرني الرجل بأنه يمتلك تقديراً كبيراً

(١) Marc Ambinder and D.B. Grady, *The Command: Deep Inside the President's Secret Army* (Hoboken, NJ: John Wiley and Sons, 2012, Kindle edition), chap. 8, "The Activity."

للجنرال ماك كريستال، والأميرال ماك رافين، كما أنه وصف الرجال العاملين في JSOC بأنهم أفضل المحاربين لدى الولايات المتحدة، وقال إنهم، «الرجال الذين يمتلكون إيماناً قوياً بالأمة ومبادئها». تحدّث الصياد عن التدريب اللازم لتخريج رجال القوات البحرية الأميركية، ودلتا فورس، ورجالٍ آخرين بوصفهم الأكثر تحمّلاً على هذا الكوكب. تُعطى وحدات المهمات الخاصة، «درجةً كبيرة من الاستقلالية لتنفيذ عملٍ مباشر، وتكلّف بالقيام بمهمات استطلاع في سياق مكافحة الإرهاب بالنيابة عن حكومة الولايات المتحدة، وغالباً ما تُحاط هذه العمليات بالسرية التامة». قال لي كذلك إنه بسبب طبيعة عمل هذه الوحدات السرية المحيطة بهذا العمل، «هناك احتمال كبير لسوء استغلال في هذه المهمات».

أرجع الصياد أسباب صعود JSOC إلى عالم الشهرة بوصفها أبرز قوةٍ لمكافحة الإرهاب بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر إلى تكوّن اعتقاد داخل إدارة بوش، ومجتمع العمليات الخاصة يوحي بأن وكالة الاستخبارات المركزية غير قادرة على شنّ حربٍ عالمية. أخبرني الصياد في واحدٍ من أوائل اجتماعاتنا: «تكوّن سخط عميق على مستوى الاستخبارات البشرية والعمليات شبه العسكرية التي تنفذ لحساب الوكالة، وهكذا أصبحت القيادة المشتركة للعمليات الخاصة، وفعلياً، الذراع شبه العسكرية للإدارة، أي أنها كانت على استعداد لتنفيذ الأهداف السياسية لكبار صانعي السياسات». لكن في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، «توسّع تفويض JSOC بشكلٍ كبير. يمكنك القول إن القمع قد قُلب رأساً على عقب. تدفقت ملايين بعد ملايين من الدولارات على قيادة العمليات الخاصة، وهي تحولت بدورها إلى JSOC. وتزامن ذلك مع قدرٍ أكبر بكثير من حرية العمل، وحرية الحركة، أي الاستقلالية».

أشار الصياد إلى تشيني على وجه الخصوص، وذلك بوصفه شخصية الإدارة الأكثر هوساً في تغيير دور JSOC. قال الصياد: «تكوّن عندي انطباع دائم بأنه عرف كل دقائق وزارة الدفاع، وكل مكوّناتها ووكالاتها المتعدّدة». فهِمَ تشيني، «أنه بهدف إعادة تشكيل الجيش الأميركي بشكلٍ حاسم، وإيصاله إلى مستوى آخر من «الحرب على الإرهاب»، أو الحرب الطويلة» ـ أي ما أصبح يُشار إليه على نطاقٍ واسع على أنه «مكافحة التطرف» ـ فسوف يتعيّن عليه، أكثر من ذي قبل، إعطاء قدرٍ أكبر من الصلاحية والمسؤولية إلى الأقسام المجهولة من الجيش، وهو الأمر الذي أدّى في النهاية إلى إعطاء قيادة العمليات الخاصة الدور الأبرز، وذلك عندما يتعلق الأمر بتنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب في أنحاء العالم كافة».

ادّعى الصياد أن إدارة بوش أساءت استغلال صلاحيات «التحضير العملاني لميدان المعركة»، وقال إنها تسمح لقوات الجيش الأميركي، «بإرساء الأسس اللازمة لأي عمليات عسكرية محتملة في المستقبل، وذلك عن طريق إرسال جامعي المعلومات الاستخباراتية، أو اللغويين، إلى الميدان،

وإلى مكانٍ لم تُعلَن عليه الحرب بالضرورة، وذلك «بهدف تحضير ميدان المعركة». وزعم الصياد أن إدارة بوش «تحوّل هذا، بطريقة ما، إلى عملياتٍ شبه عسكرية، وعادةً ما كانت ذات طبيعة غير معلنة، ولا تخضع لأي شكلٍ من أشكال المحاسبة. كانوا يقولون للكونغرس شيئاً، ويفعلون شيئاً آخر». كما تحدّث الصياد عن برنامج اختطاف المشتبه بهم وتسليمهم الموازي، والذي استُخدم لاختطاف الأشخاص واستجوابهم. قال لي إن من بين الأشخاص المختطفين أفراد «عزمت الإدارة على عدم تسليمهم إلى وزارة العدل، وكذلك عزمت على عدم السماح لوزارة الخارجية، أو السفير المفوّض بجرائم الحرب، أو حتى لوكالة الاستخبارات المركزية، بالتعاطي في شؤون هؤلاء الأشخاص. يعني ذلك أن الإدارة أنشأت لنفسها برنامجاً للاعتقال خاصاً بها».

أخبرني هنتر أن بعض زملائه بدأوا بالتساؤل عن طريقة استغلالهم. «تكوّن قدرٌ كبير من الخشية من جانب أفراد تلك الأجهزة بشأن ما يُطلب منا أن نفعله، وأين، ولأي هدف. قال لي كذلك إن عدداً كبيراً من هذه الطلبات ذو شرعية مشكوكٍ فيها، وكان معظمها خارج نطاق أي ميدان معارك معلن». أوضح لي كذلك أن عدداً كبيراً من العاملين في القيادة المشتركة للعمليات الخاصة، وموظفي الدعم من الذين «آمنوا فعلاً» برؤية رامسفيلد وتشيني، وقال لي: «كانوا مدركين تماماً للطبيعة غير الشرعية للعمليات ذاتها، وكانوا مرتاحين لها، وهم الذين اعتقدوا أنهم يتمتعون بغطاء قوي من مكتب وزير الدفاع، وبالتالي البيت الأبيض... كان رجال JSOC أشبه ما يكونون بقطعانٍ من الذئاب التي تشكل طليعة القوات العسكرية التي تفعل ما يعتقد بعضهم أنه إرادة اللّه، بينما اعتبر بعضهم أن ذلك من عمل أميركا». أضاف أن رامسفيلد وتشيني، «يتقصّدان تجاهل الوكالة ويتوجهان إلى القيادة المشتركة للعمليات الخاصة بمجموعة من المعايير والغايات والأهداف السياسية التي يريدان تحقيقها لغاياتهما السياسية الخاصة بهما».

سألت الصياد عن العمليات التي اعتبرها قابلة للاعتراض أكثر من غيرها، فلم يتأخر عن الإجابة: «تلك التي تتضمن استخدام العمليات الخاصة لأغراض التجسّس من دون علم وزارة الخارجية، واستخدام قوات العمليات الخاصة من أجل اعتقال، أو قتل، الناس الذين يُفترض بأنهم مرتبطون بالمنظمات المتطرفة في كل أنحاء العالم، وحتى في البلدان الحليفة في بعض الأحيان». تحدث الصياد عن تنفيذ JSOC عمليات في عشرات البلدان غير العراق وأفغانستان. كان من بين هذه البلدان الصومال، والجزائر، والفليبين، وإندونيسيا، وباكستان، وتايلاندا، ومالي، واليمن، وكولومبيا، والبيرو، وكذلك مختلف البلدان الأوروبية والشرق آسيوية. قال لي إن JSOC استُخدمت من أجل تنفيذ «عمليات حركية ـ سواء بهدف اعتقال أشخاصٍ أو قتلهم، وفي بعض الأحيان توقيفهم ـ وذلك بحسب طبيعة التوجيهات المعطاة».

سألته: «من كان الأشخاص الذي تستهدفونهم بالقتل؟».

قال لي: «الأشخاص الذي تربطهم علاقة مع منظّمة متطرّفة، أو الذين يُشتبه بتحالفهم مع منظّمة متطرّفة، أو الأشخاص الذين يقدّمون للمتطرّفين ملاذاً آمناً أو يقدّمون لهم الأموال».

سألته: «ماهي طبيعة المعلومات الاستخباراتية الضرورية للقول: حصلنا على الضوء الأخضر لتنفيذ عملية قتلٍ استهدافية خارج ميدان معركةٍ معلنٍ سلفاً؟».

أجابني: «كان معظمها من نوع الأدلة الظرفية. كانت معظم العمليات تُسند إلى معلوماتٍ استخباراتية يُمكن الاستفادة منها، لكنها لم تكن بالضرورة معلوماتٍ استخباراتية مؤكدة. أعتقد أن هذا هو الجانب المقلق من العمليات التي نُفّذت».

قال لي الصياد كذلك إن العقلية كانت على الشكل التالي: «العالم بأسره هو ساحة معركة، ونحن في خضمّ حرب. يعني ذلك أن الجيش يستطيع الوصول إلى أي مكانٍ يريده، وأن يفعل ما يريد أن يفعله، وذلك من أجل تأمين أهداف الأمن القومي بغض النظر عن الإدارة التي تستلم زمام السلطة».

١٨ اعتقال أنور العولقي

اليمن، ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٧. عندما عاد أنور العولقي إلى اليمن في العام ٢٠٠٤، كان التاريخ يمهد له الطريق الذي سوف يقوده إلى تشويه سمعته، ثم إلى مواجهة مع القيادة المشتركة للعمليات الخاصة، JSOC، ووكالة الاستخبارات المركزية، وإدخاله ضمن برنامج الاغتيالات الأميركي. ويبدو من غير المحتمل أنه كان يعرف هذا في ذلك الوقت، وكيف له أن يعرف؟ قال والده ناصر إن قرار أنور العودة إلى صنعاء كان قراراً عملياً، ولم يكن مؤشراً على تزايد وتيرة تطرّفه. أكد لي ناصر: «لم يتمكّن من الحصول على منحة للدراسة[1] في بريطانيا، ولذلك قرر العودة إلى اليمن». لكن ما حدث مع العولقي عند عودته أدى إلى تشدّد آرائه تجاه سياسات الولايات المتحدة، ودفعه إلى التخلي عن أي ولاء سبق له أن أعلنه نحو البلد الذي وُلد فيه.

وصل العولقي إلى صنعاء وهو يفكّر في خطواته التالية. كان يخطط للدراسة في جامعة الإيمان[2]، كما دُعي لإلقاء خطبٍ دينية في بعض المساجد. وألقى محاضرة في جامعة صنعاء تحدث فيها عن دور الإسلام في العالم وأدان الحرب الأميركية في العراق. سكن أنور مع زوجته وأولادهما في منزل ناصر في صنعاء القريب من الجامعة. بلغ عمر الابن البكر لأنور، عبد الرحمن، تسع سنين في ذلك الوقت. أمضى عبد الرحمن السنوات الأولى من حياته كأميركي، أي مثل والده تماماً. كان عبد الرحمن طويلاً ونحيلاً، أما عندما يضع نظارته، فكان يبدو مثل والده تماماً عندما كان في مثل عمره. قال ناصر: «فكّر أنور في إنشاء مركزٍ لتعليم الإسلام واللغة كذلك، يكون هدفه

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع ناصر العولقي في كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١٢. إن كل المعلومات والتصريحات المنسوبة إلى ناصر العولقي مأخوذة من مقابلات أجراها المؤلف في كانون الثاني/يناير، وآب/أغسطس، وأيلول/سبتمبر من العام ٢٠١٢ إلا إذا ذُكر خلاف ذلك. أما التفاصيل الواردة حول أنور من هذه الفترة فمأخوذة من مقابلات أجراها المؤلف مع ناصر وأفراد عائلته الآخرين، إلا إذا ذُكر خلاف ذلك.

(٢) مقابلات أجراها المؤلف مع أفراد عائلة العولقي في كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس من العام ٢٠١٢، Sudarsan Raghavan, "Cleric Linked to Fort Hood Attack Grew More Radicalized in Yemen," *Washington Post*, December 10, 2009.

تعليم غير المسلمين اللغة العربية، وما أشبه ذلك. فكّر في تأسيس مدرسته الخاصة به، مثل مدرسة ابتدائية، كما أراد أن يقدّم عظاتٍ بصورة منتظمة، لكنه عثر على وظيفة تناسبه».

لكن الولايات المتحدة لم تنسَ عولقي، كما أن عملاء الاستخبارات اليمنية كانوا يلاحقونه منذ يوم وصوله إلى البلاد. اعتاد العولقي العيش تحت المراقبة، كما أنه جهد كثيراً كي يكسب عيشه. لكن الدّين ـ دينه هو ـ كان التزامه الحقيقي. قال ناصر إن أنور كان يمضي أوقاتاً طويلة أمام حاسوبه، وذلك من أجل تسجيل عظاته، والتواصل بكثافة مع أتباعه في أنحاء العالم كافة، وأضاف أنه «كان يحاضر من خلال الإنترنت، كما حاول في الوقت ذاته تأسيس بعض الشركات، مثل الشركات العقارية، وبعض المشاريع الأخرى. حاول أنور العمل كشخصٍ مستقل، وهكذا كان يشتري العقارات ويبيعها». هزّ ناصر رأسه ضاحكاً قبل أن يضيف: «لم ينجح ذلك كما تعرف». كان أولاد العولقي يستمتعون بالوقت الذي يمضونه مع أجدادهم، وأعمامهم، وعماتهم، كما أن أسرة العولقي بدأت في تشييد شقة مستقلة لأنور وعائلته داخل قطعة الأرض المسوّرة في صنعاء.

وصف أفراد عائلة العولقي هذه الفترة في صنعاء بأنها فترة التأمل. بدا واضحاً أن أنور أدرك بحلول العام ٢٠٠٦ أن حياته كمواطنٍ أميركي قد انتهت. لم يكن مكتب التحقيقات الاتحادي على استعداد لتركه وشأنه، بينما شعر بغضبٍ شديد من الحروب في العراق وأفغانستان. أمضى أنور أياماً طويلة في التفكير في كيفية ردّ المسلمين على هذه الحروب بدءاً من العراق، وغزة وما بعدهما، كما أن عظاته أصبحت أكثر حدةً. ناقش كذلك طبيعة الجهاد مع أولئك الذين كان يراسلهم. بدا بالفعل أنه يجهد كثيراً من أجل أن يكتشف الحقائق بنفسه والتي تتعلق بعالم ما بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. لكن أنور لم يذكر القاعدة أبداً، وعلى الأقل بأي طريقة إيجابية. قال ناصر: «كان كل شيء طبيعياً، وهكذا اعتقدنا أنه وضع كل شيء [في أميركا] وراء ظهره. كنا نشيّد منزلنا كما خصّصنا له شقةً مستقلة، وكل هذه الأمور. بدا كل شيء طبيعياً جداً بالنسبة إليّ. أما هو فركزّ على العمل في عظاته الدينية، وعلى أمورٍ مشابهة، ولا شيء غير ذلك».

لم يركز على شيء غير ذلك إلى أن وُضع أنور في السجن.

قال ناصر: «كانت تلك نقطة تحوّل حاسمة».

كان أنور العولقي سجيناً سياسياً. أما عندما ألقي القبض عليه في منتصف العام ٢٠٠٦، على يد القوات اليمنية المدعومة من الولايات المتحدة فقد ظهرت قصته في الصفحات الأولى من

الصحف. كانت الرواية أن اعتقاله كان بسبب تدخله في نزاعٍ قَبَلي(١)، لكن ذلك كان عذراً لاستبعاده عن جمهوره، أي كما كانت الحال مع معظم المعتقَلين السياسيين. اعتُقل أنور في الليل ووُضع في زنزانة انفرادية تابعةٍ لسجنٍ مخيف في صنعاء(٢) يديره جهاز الأمن السياسي. كان جهاز الأمن السياسي يعمل بشكلٍ وثيق مع الاستخبارات الأميركية. لكن بعد اعتقاله صادر عملاء الاستخبارات اليمنية حاسوبه، وبعض الأشرطة المسجّلة عن المحاضرات التي ألقاها في جامعة الإيمان. لم توجّه إلى أنور أي إتهامات حقيقية. أقسم أنور أن الحكومة الأميركية هي التي تريد إبقاءه خلف القضبان، وهكذا اتصل ناصر بالسفارة الأميركة طالباً المساعدة. كان ناصر هناك بصفته مواطناً، واعتقد أنهم بالتأكيد يعرفون أنور، وهو الذي ظهر على شاشات التلفزة في فترة ما بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. ألم يكن هو الإمام الذي لجأوا إليه؟ قال له القنصل في السفارة إنه لا يستطع أن يقدّم له أكثر من تأكيد أنهم سوف يعتنون بأنور(٣).

قال العولقي فيما بعد: «طوال الأشهر التسعة الأولى(٤) كنت في السجن الانفرادي، وفي زنزانة تحت الأرض. أستطيع القول إن طول الزنزانة كان ثماني أقدام وعرضها أربع أقدام. لم يقدموا لي قلماً وورقة، ولم يسمحوا لي بالقيام بتمارين من أي نوعٍ كانت. لم أرَ الشمس طوال هذه الفترة». لكنه قال إنه، «لم يُسمح له بإجراء أي إتصال مع أي سجين آخر فيما عدا حراس السجن».

لم يكن هناك أدنى شك في أن الولايات المتحدة كانت متورطة في قضية اعتقال أنور. قال أنور: «أعتقد أنني اعتُقلت بناءً على طلبٍ(٥) من حكومة الولايات المتحدة. سُجنت من دون تقديم أي تفسير عن السبب». قال كذلك إنه في بداية اعتقاله بدأ عملاء الاستخبارات اليمنية في طرح أسئلة(٦) حول أنشطتي الإسلامية المحلية هنا، واتضح لي فيما بعد أنني معتقلٌ بناءً على طلبٍ من

(١) Susan Schmidt, "Imam from Va. Mosque Now Thought to Have Aided al-Qaeda," *Washington Post*, February 27, 2008.

(٢) مقابلة المؤلف مع ناصر عولقي، كانون الثاني/يناير ٢٠١٢

(٣) مقابلة المؤلف مع ناصر عولقي، كانون الثاني/يناير ٢٠١٢

(٤) نسخة مصورة، «معظم بيج يجري مقابلة مع الإمام أنور العولقي، ٣١ كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٧» www.cageprisoners.com/our-work/interviews/item/159-moazzam-begg-interviews-imam-anwar-al-awlaki.

(٥) نسخة مصورة "Interview with In Focus News, California," by Saaqib Rangoonwala, posted by "SoldierOfallah" on Shaykh Anwar's Blog, October 13, 2011, http://anwar-awlaki.blogspot.com/2011/10/interview-with-in-focus- news-california.html. This is not the same domain name once used by Anwar al Awlaki.

(٦) نسخة مصورة "Moazzam Begg Interviews Imam Anwar al-Awlaki."

حكومة الولايات المتحدة[1]، وعلى الأقل هذا ما قالوه لي هنا». أبلغت السلطات العولقي كذلك بأن الولايات المتحدة تريد أن يتم استجوابه على يد عملائها. أورد تقرير أعده الموفد الخاص للأمم المتحدة بعد ذلك حول التجاوزات القانونية، أو الإعدامات العشوائية، أن اعتقال العولقي جاء «بناءً على طلبٍ من حكومة الولايات المتحدة».

أوردت صحيفة نيويورك تايمز أن جون نيغروبونتي، الذي كان في وقت إلقاء القبض على أنور مدير جهاز الاستخبارات القومية، «أبلغ المسؤولين اليمنيين بأن الولايات المتحدة لا تعترض[2] على اعتقاله. لكن الأمر كان أبعد من مجرد عدم اعتراضٍ على توقيفه. أخبرني مصدر مقرّب من العولقي والحكومة اليمنية عن اجتماع جرى بين نيغروبونتي[3]، والسفير اليمني في الولايات المتحدة، والأمير بندر بن سلطان الذي كان سفيراً للمملكة العربية السعودية في الولايات المتحدة. كان بندر مقرباً جداً من إدارة بوش والرئيس بوش بشكلٍ خاص، وكان مقرباً جداً في الواقع إلى درجة أنه اكتسب لقب «بندر بوش»[4]. أخبرني ذلك المصدر بأنه تحدث مع السفير اليمني الذي أبلغه بأن نيغروبونتي قال ما معناه: «أوه، حسناً فعلتم بوضع أنور في السجن. هذا جيد، لأن ما يزعجنا فيه عظاته وخطبه الدينية، ونحن نخشى أن يؤثر على الشبان في الغرب». قال المصدر إن السفير اليمني أبلغ نيغروبونتي: «لا نستطيع إبقاء أنور قيد الاعتقال إلى ما لا نهاية إذا لم يثبت عليه أي شيء. يُضاف إلى ذلك أن رجال القبائل في اليمن، وأصدقاء أنور، وجمعيات الحقوق المدنية في أميركا وبريطانيا يرسلون رسائل إلى كوندوليزا رايس، وإلينا، حول اعتقال أنور. يعني ذلك أننا لا نستطيع أن نعتقله إلى ما لا نهاية». وأبلغني المصدر بأن ردّ نيغروبونتي كان: «حسناً، يتعيّن عليكم إبقاؤه قيد الاعتقال».

اقترب ناصر العولقي في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠٠٦ من الرئيس اليمني علي عبد اللّه صالح خلال حضوره مؤتمراً للتنمية الاقتصادية في لندن. قال ناصر: «طلبتُ منه إطلاق ابني من السجن، فقال لي: توجد بعض القضايا مع الأميركيين، سوف أحاول أن أحلّها معهم، وسوف أطلق سراح ابنك». أما صالح بن فريد، وهو عم أنور الذي مكث عنده لفترة قصيرة في بريطانيا، فقد كان

---

(١) Christof Heyns, “Report of the Special Rapporteur on Extrajudicial Summary or Arbitrary Executions,” التقرير مقدم إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة/ ٢٧ أيار/مايو ٢٠١١، ص. ٣٩٥.

(٢) Scott Shane and Souad Mekhennet, “Imam’s Path from Condemning Terror to Preaching Jihad,” *New York Times*, May 8, 2010.

(٣) مقابلة أجراها المؤلف مع وزير يمني سابق في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ تفاصيل الاجتماع مأخوذة من مقابلة المؤلف.

(٤) Ian Black, “Prince Bandar bin Sultan—Profile,” Guardian, October 10, 2012.

واحداً من أقوى شيوخ القبائل في اليمن. كان بن فريد زعيم قبيلة عولق، أي القبيلة التي ينتمي إليها أنور، والتي يبلغ تعدادها حوالى ٧٥٠ ألف شخص[1]. يُذكر أن السلطة والنفوذ في اليمن هما في يد القبائل وليس بيد الحكومة، أي أن قبيلة بني عولق لن تتحمل إبقاء أنور في السجن من دون توجيه أي تهمة إليه. قال لي بن فريد إنه اتصل بالرئيس صالح وسأله عن سبب إبقاء أنور في السجن. وقال بن فريد أن الرئيس أبلغه: «طلب منا الأميركيون إبقاءه في السجن»[2]

أضاف بن فريد أن الأميركيين أبلغوا صالح بأنهم، يريدون إبقاءه قيد الاعتقال ثلاث أو أربع سنوات. قال الرئيس صالح إن أنور «رجلٌ فصيح، والسبب الذي أعطونا إياه هو أنه متحدّث فصيح، كما أن عدداً كبيراً من الأشخاص يستمعون إليه في الولايات المتحدة، وعلى الأخص الشبان منهم. إنهم يستمعون إليه في كل أنحاء العالم، ولهذا نرغب في إبقائه وراء القضبان لعددٍ من السنوات، وإلى أن ينسى الناس أمره».

أما عندما زار الرئيس صالح واشنطن[3] العاصمة بعد وقتٍ قصير من وضع أنور في السجن فقد التقى بمدير مكتب التحقيقات الفدرالي روبرت مويلر، وكذلك مع مدير وكالة الاستخبارات المركزية جورج تينيت، ومع مسؤولي استخبارات آخرين. أبلغ صالح ناصر العولقي بأنه أثار قضية أنور معهم، وأضاف أنه سأل الرئيس بوش عنه مباشرة، وقال له: «إن كان لديكم أي شيء ضد أنور العولقي فقولوا لنا. أما إذا لم يكن لديكم أي شيء ضده، فإننا سوف نطلق سراحه من السجن». أضاف صالح إن الرئيس بوش ردّ عليه: «أعطنا شهرين، وسوف نرد عليك».

مرّ شهران من الزمن قبل أن يتلقى ناصر مكالمةً من رئيس جهاز الأمن السياسي، الجنرال غالب القمش. قال له: «دكتور ناصر، من فضلك قل لابنك أن يتعاون مع المحقّقين الذين سوف يأتون من واشنطن للتحقيق مع أنور». توجه ناصر إلى السجن كي يطلب من ابنه أن يتعاون. قال ناصر: «قلت لابني: من فضلك، إننا نريد أن ننهي المسألة مرةً واحدة. لماذا لا تكون متعاوناً، وتلتقي هؤلاء الناس؟ فقال أنور: إنني مستعد للاجتماع بهؤلاء الناس. اجتمعت بهم في أميركا، وسوف ألتقيهم هنا في اليمن».

(١) مقابلة المؤلف مع الشيخ صالح بن فريد، كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١٢.

(٢) المصدر السابق. إن كل المعلومات والتصريحات المنسوبة إلى بن فريد مأخوذة من مقابلة المؤلف.

(٣) مقابلة أجراها المؤلف مع ناصر العولقي في كانون الثاني/يناير من ٢٠١٢، انظر كذلك "Visits by Foreign Leaders of Yemen" Office of the Historian, U.S. Department of State, accessed December 15, 2012, http://history.state.gov/departmenthistory/visits/yemen. زار الرئيس صالح الولايات المتحدة من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ٧ أيار/مايو ٢٠٠٧.

مكث عملاء مكتب التحقيق الفدرالي مدّة يومين[١] بعد وصولهم لمقابلة أنور. قال الشيخ حارث النظاري، الذي كان مسجوناً مع عولقي: «استُدعي [العولقي] إلى المكتب[٢]، وحين ظهر للأميركيين لم يضع نفسه في موقع المتهم، بل دخل المكتب وتصرّف وكأنه هو المسؤول. انتقى لنفسه أفضل المقاعد، وأكل من الفاكهة التي حضّرها اليمنيون لضيوفهم الأميركيين، ثم سكب لنفسه كوباً من الشاي. سألته بعد ذلك عن طبيعة التحقيق الذي جرى، فأبلغني أن الأمر بأكمله يتعلق بالعثور على أي خرقٍ، ولو بسيط، يسمح لهم بملاحقته قضائياً في المحاكم الأميركية. قال إن هذا كان تحقيقاً، وعلى أي حال لم يعثر الأميركيون على ما كانوا يبحثون عنه». أصرت الاستخبارات اليمنية[٣] على وجود ممثلين عنها في تلك الغرفة. قال العولقي إنه عندما استجوبه العملاء الأميركيون على مدى يومين من الزمن، «مارسوا بعض الضغوط[٤] التي رفضت قبولها، وأن هذا الأمر أدى إلى نزاعٍ بيني وبينهم، لأنني شعرت أن ذلك تصرّف غير لائق من جانبهم... لكن هذه المشكلة حلّت معً ذلك، وما لبثوا أن اعتذروا». قال ناصر إن أنور تعاون مع المحقّقين. لكن الأيام مرّت، ومرّت الأسابيع وبقي أنور وراء القضبان.

حين ضغطت عائلة العولقي على النظام لإعطاء تفسير، أوضح لهم الرئيس اليمني كل شيء. أبلغ عبد ربه منصور هادي، الذي كان نائب الرئيس في ذلك الوقت، ناصر أن الرئيس اليمني كان أمام خيارٍ صعبٍ بالنسبة إليه: أتريد إبقاء أنور مسجوناً، أم تريدنا أن نطلق سراحه «لتقتله طائرة أميركية من دون طيّار؟». هذا ما قاله لي رئيس اليمن: «استمروا في سجن ابنكم بدلاً من إطلاقه، وذلك لأنه إذا خرج من السجن فسوف تقتله طائرة أميركية من دون طيّار». أضاف ناصر بأنه كان يعتقد في ذلك الوقت أن «السبب الوحيد الذي دفع الولايات المتحدة إلى استهداف ابنه كان شعبيته بين المسلمين، والمسلمين الناطقين بالإنكليزية في كل أنحاء العالم». وختم ناصر بالقول: «أعتقد أن علي عبد الله صالح كان يعرف شيئاً ما».

انشغلت عائلة أنور خارج السجن بالكفاح من أجل حريته، بينما انكبّ هو على الكتب. قرأ أي كتاب تمكّن من الحصول عليه. كان الكتاب الوحيد الذي حصل عليه في الشهرين الأولين هو القرآن. قال العولقي بعد ذلك إنه، «اعتبر اعتقاله بمثابة نعمة»[٥] وقال إن هذا الاعتقال قدّم له:

(١) مقابلة المؤلف مع ناصر العولقي، كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

(٢) Shaykh Harith al Nadari, "My Story with al-Awlaki," Inspire 9 (winter 2012), released May 2012.

(٣) مقابلة المؤلف مع ناصر العولقي، كانون الثاني/يناير ٢٠١٢

(٤) نسخة مصورة "Moazzam Begg Interviews Imam Anwar al-Awlaki."

(٥) مدونة الإمام أنور، ٢٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٨، Anwar al Awlaki, "Book Review 3: In the Shade of the Quran by Sayyid Qutb.

«فرصة مراجعة القرآن، ودراسته، وقراءته بطريقةٍ كانت تستحيل عليه خارج السجن. كانت فترة اعتقالي بمثابة استراحة من هذا العالم». قال أنور في وقتٍ لاحق إنهم «أبعدوا كل شيء عني[1] وأعطوني القرآن، وهذا هو السبب الذي أعطى القرآن معنى مختلفاً». أضاف أنور: «إن كل وسائل الإلهاء التي تدور من حولنا هي التي تمنعنا من الاستفادة من القرآن إلى الحد الأقصى. لكن عندما يوجد المرء في بيئة منعزلة، فإنه يبتعد عن كل وسائل الإلهاء، ويتمكن قلبه من التركيز على كلمة اللّه، كما أن الكلمات تأخذ معنىً مختلفاً بالكامل».

حصل العولقي أخيراً على كتاب سيد قطب «في ظلال القرآن». ولاحظ وجود بعض التشابهات ما بين التجارب الحياتية التي مرّ بها وتجارب قطب. كان قطب عالماً ومفكراً مصرياً أنشأت كتاباته وتعاليمه الأساس الفكري للحركات الإسلامية المتشددة. كان الرجل معارضاً في مصر، ويناصر قيام حكومة إسلامية. أمضى قطب، مثل عولقي، وقتاً كبيراً في الدراسة في كولورادو[2] حيث التحق في جامعة ولاية كولورادو للتعليم في العام ١٩٤٩ انتقد قطب بعد مغادرته الولايات المتحدة ما اعتبره تجاوزات الثقافة الأميركية: النساء اللواتي لا يرتدين إلا ما يغطي الأجساد قليلاً، وموسيقا الجاز، والمصارعة، وكرة القدم، والكحول. صنّف قطب أميركا على أنها مجتمع «بدائي»، وكتب أن شعبها لا يبالي بالإيمان[3] بالدّين، والإيمان بالفن، والإيمان بالقيم الروحية". أما عندما عاد قطب إلى مصر فقد سارع إلى إقامة علاقاتٍ وثيقة مع الإخوان المسلمين. ألقي القبض عليه ووضع في السجن[4] في العام ١٩٥٤، حيث بقي لمعظم ما تبقى له من حياة. تعرّض قطب للتعذيب أثناء وجوده في السجن، كما كتب أكثر كتاباته تأثيراً[5]، بما فيها الكتاب الذي قرأه العولقي عندما كان داخل زنزانة سجنه بعد نصف قرنٍ من الزمن. شُنق قطب[6] في العام ١٩٦٦ بعد إدانته بالتخطيط لقلب الحكومة المصرية.

قال العولقي إنه كان «منسجماً[7] مع الكاتب بحيث شعرت بأن سيّد قطب كان معي في

---

(١) وثيقة مصورة "Moazzam Begg Interviews Imam Anwar al-Awlaki."

(٢) Lawrence Wright, *The Looming Tower: Al-Qaeda and the Road to 9/11* (New York: Vintage Books, 2007), p. 20.

(٣) David Von Drehle, "A Lesson in Hate; How an Egyptian Student Came to Study 1950s America and Left Determined to Wage Holy War," *Smithsonian Magazine*, February 2006.

(٤) Wright, *The Looming Tower*, p. 33.

(٥) المصدر نفسه، ص. ٣٣ ـ ٤٤.

(٦) المصدر نفسه، ص. ٣٧.

(٧) Awlaki, "Book Review 3."

زنزانتي ويتكلم معي مباشرة. حدث معي شيء مميز مع قراءتي في السجن: أمكنني أن أشعر بشخصية المؤلف من خلال كلماته. يعني ذلك أنه حتى عندما كنت في سجني الإنفرادي لم أكن وحيداً». قال العولقي إنه حاول أن يحدّد قراءاته بثلاثين صفحة في كل يوم، «لكن بسبب أسلوب قطب السلس كنت أقرأ ما بين مئة صفحة ومئة وخمسين صفحة يومياً. كنت أستمر في القراءة، في الواقع، إلى أن تتعب عيناي. كانت عيني اليسرى تصاب بالإجهاد قبل عيني اليمنى، لذلك كنت أغمضها بيدي، واستمر بالقراءة بعيني اليمنى إلى أن أعجز عن الاستمرار بالقراءة، وأغمض عينيّ الاثنتين. بدأ بصري بالتدهور وخاصة في عيني اليسرى. هل كان ذلك بسبب كثرة قراءاتي، أم بسبب الإضاءة الضعيفة؟ اللّه وحده يعلم. اكتشفت أن ضعف البصر، ومشاكل الكلى، هما النوعان الأكثر شيوعاً بين السجناء».

قرأ العولقي كذلك أعمال تشارلز ديكنز (أوقات صعبة)، وأعمال شكسبير (الملك لير)، ورواية هيرمان ملفيل (موبي ديك). كتب العولقي في وقتٍ لاحق: «كان هناك مدير خبيث للسجن[1] قرّر أن يمنع عني الكتب الإسلامية. كانت أعمال شكسبير هي أسوأ ما قرأته خلال فترة مكوثي في السجن. بدايةً، لم أكن أحبه. يُحتمل أن يكون السبب الوحيد في شهرته هو أنه إنكليزي، وتلقى دعماً وترويجاً من كل المتكلّمين بهذه اللغة العالمية». لكن العولقي أثنى مع ذلك على ديكنز. «إن ما أثار إعجابي بهذه الروايات هو تلك الشخصيات المذهلة التي رسمها ديكنز ومدى شبه بعضها مع بعض الأشخاص في هذه الأيام. كتب أنور أن هذا هو ما جعل الشخصيات مثيرة للاهتمام. «مثال ذلك شخصية السيد جوزايا باونديربي من كوك تاون، والتي كانت شبيهة جداً بشخصية جورج دبليو بوش؛ وشخصية والد لوسي، وهو السيد غرادغرينغ الشبيهة جداً ببعض الآباء المسلمين المبرمجين للتفكير في أن الطب والهندسة هما أفضل اختصاصَين لأولادهم؛ أما القسوة المدهشة التي تميز بها ستيفن بلاكبول فهي شبيهة بقسوة بعض الأشخاص الذين يظهرون أنهم أشخاص محترمون ولطفاء؛ أما يوريا هيب فقد كان شبيهاً ببعض المسلمين الذين يثيرون الشفقة في هذه الأيام».

كتب العولقي في وقتٍ لاحق عن الطعام الذي يقدمونه في السجن، وتحدث عن «كدم»، وهو «الخبز الدائم للسجناء والجنود في اليمن. يُفترض أن يكون هذا الخبز مؤلفاً من حبوبٍ منوّعة، وهكذا كان في الأيام الماضية. أما الآن فيُصنع غالباً من القمح الكامل. تتعرض الحبوب للتخمير بحيث أن مذاقها يشبه خبز سان فرنسيسكو من العجين المخمّر (يعرف أولئك الذين

(١) Anwar al Awlaki blog post, “Book Review 9: English Novels,” Imam Anwar’s Blog, August 6, 2008, anwar-alawlaki.com.

يعيشون في أميركا عمّا أتكلم). يتألف هذا الخبز من كسرات صلبة[١] (أعني صلبة بالفعل) بحيث يمكن استخدامها في الشجارات». أضاف أنور: «ناقشت قبل دخولي السجن[٢] بعض السجناء السابقين في الأوضاع السائدة في السجون، وهكذا تكوّن عندي بعض التحضير الذهني لما أنا مقبلٌ عليه. أتذكر كذلك أحد الشيوخ، والذي كان في هذا السجن ذاته. قال لي إن الطعام مريع جداً، وهكذا كنت أتوقّع الأسوأ». تحدث العولقي عن أول صباحٍ له في السجن فقال: «بدأت بسماع أصوات فتح الأبواب وأصوات الجنود وهم يصرخون على السجناء لأخذ طعامهم. جاء دوري وكنت مستيقظاً. فتحوا بابي فرأيت جنديين. حمل أحدهما دلواً، بينما جرّ الجندي الآخر خلفه كيساً مليئاً بكسرات الخبز. أخذ الجندي الذي يحمل الدلو طبقي، وسكب فيه مقدار كوب من حبوب الفاصولياء الساخنة، بينما أعطاني الجندي الآخر ست قطعٍ من كسرات الخبز. استنتج العولقي بعد مرور عدة أسابيع بأن «هذا الطعام فاسد».

سمحت سلطات السجن للعولقي في النهاية باستلام وجبات محضّرة في منزل أسرته مرتين في الأسبوع. قال عولقي: «لكن إدارة السجن استخدمت هذه الطريقة كطريقة للضغط على السجناء. كانت إدارة السجن تتظاهر بأنها تريد تفتيش الطعام بحثاً عن أشياء ممنوعة، وهكذا كنت أتسلّم طعامي، في بعض الأحيان، في حالة غير صالحة للأكل. أقدمت الإدارة ذات مرة على طحن حصتي من الأرز، وحلوى الشوكولا والسلَطة، ثم سكبت فوقه عصير التوت البري. وصل الأمر بالحارس الذي سلّمني هذه الوجبة إلى شعوره بالأسف». قال أنور إن السجن شدّد التزامه بدينه: «الإسلام ليس شيئاً يمكننا استخدامه لملء القسم الروحاني من حياتنا، بينما نترك كل شيء آخر لنزواتنا ورغباتنا. يتعيّن أن يحكم الإسلام كل جانبٍ من جوانب حياتنا».

لكن بعد أن سُجن أنور لفترة سبعة عشر شهراً، أدى الضغط الهائل الذي مارسته الجماعات القبلية التي يتعيّن على صالح إبقاؤها إلى جانبه للمحافظة على نظامه والبقاء في السلطة، وكذلك من عائلة أنور التي تتمتع بالنفوذ، إلى إطلاق سراحه في نهاية الأمر. توجّه الشيخ صالح بن فريد لمقابلة الرئيس اليمني، ولكي يقدّم له ضمانته الشخصية بأن أنور لن يتسبّب بأي متاعب إذا أُطلق سراحه. أبلغ بن فريد الرئيس اليمني: «إذا كان لديك أي شيء ضد أنور، أريد منك أن تحاكمه من فضلك. إذا ثبُت عليه أي شيء يمكنك أن تحكم عليه بالإعدام، ونحن لن نعترض. وإذا كان لديك أي شيء ضده، وأي دليل يدينه، فنحن لا نمانع في محاكمته وإعدامه. أما إذا لم يكن لديك أي

(١) Anwar al-Awlaki "Food Reviews from Behind Bars," مدونة الإمام أنور، ٢١ آب/أغسطس، ٢٠٠٨، anwar-alawlaki. com.

(٢) وثيقة مصورة، «مقابلة مع فوكس نيوز».

شيء ضده، فأعطِنا ابننا». قال بن فريد إن الرئيس أبلغه: «أريد أن أكون صادقاً معك. لا أمتلك أي شيء كان ضد أنور». أعطيَ الأمر في ذلك اليوم بالذات لإطلاق عولقي. قال بن فريد: «لم يكن الأميركيون مرتاحين للأمر».

رفعت البرقية الدبلوماسية الأميركية التي تحدثت عن الإطلاق، أنور إلى مرتبة «شيخ»، وأشارت إلى أنه «المستشار الروحي[1] المحتمل لاثنين من مهاجمي الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر». أضافت البرقية أن «وسطاء» الحكومة اليمنية أبلغوا المسؤولين الأميركيين بأنهم «لا يمتلكون أدلة كافية لاتهامه [عولقي]، ولذلك لا يستطيعون احتجازه بصورة غير قانونية». وصفت الحكومة الأميركية بعد مرور سنوات عدة اعتقال العولقي بأنه دليل على تورطه في الخطط الإرهابية ضد الولايات المتحدة. لم تقدم الولايات المتحدة أي دليل يدعم هذا الزعم، وهكذا ادّعت وزارة الخزانة الأميركية أن عولقي، «سُجن في اليمن في العام ٢٠٠٦ بتهم تتعلّق بالخطف بقصد طلب فدية[2]، وبسبب تورطه في خطةٍ أعدّتها القاعدة لخطف مسؤولٍ أميرًكي، لكن أُطلق سراحه في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٧، ثم اختبأ في اليمن».

(١) برقية دبلوماسية أميركية 07SANAA2333 من نائب رئيس البعثة آنجي بريان، السفارة الأميركية في صنعاء "Yemeni-American Awlaqi Released from ROYG Custody," December 18, 2007, نشرها موقع ويكيليكس http://wikileaks.org/cable/2007/12/07SANAA2333.html.

(٢) "Treasury Designates Anwar al-Aulaqi, Key Leader of Al-Qa'ida in the Arabian Peninsula," press release, US Department of the Treasury, July 16, 2010.

١٩ «تعرف أميركا كيف تحارب. إنهم أسياد الحرب»

الصومال، ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٦ استمرت الصومال في الانزلاق نحو الفوضى في حين بدأت القيادة المشتركة للعمليات الخاصة بالسيطرة على ميادين القتال في العراق، وأفغانستان، وفي أمكنة أخرى. أما أمراء الحرب القَتَلَة الذين يديرون عمليات وكالة الاستخبارات المركزية المتعلقة بالاعتقال أو القتل، فقد كان يُنظر إليهم بمزيج من الخشية والكراهية. أقدمت الوكالة بحلول العام ٢٠٠٤ على خصخصة الحملة في الصومال، بهدف إرساء أسس سلسلة مذهلة من الأحداث التي ستؤدي إلى زيادة لا يُمكن تخيّلها في نفوذ القاعدة في منطقة القرن الأفريقي. لكن الأمر لم يقتصر على برنامج أمراء الحرب في وكالة الاستخبارات المركزية في إطلاق حركة تمرد كبيرة في الصومال. ساهمت الأعداد الكبيرة للقتلى بين المدنيين نتيجة الحروب في العراق وأفغانستان، وكذلك الإساءات في أبو غريب وغوانتانامو، في إعطاء صدقية إلى المفهوم القائل بأن الولايات المتحدة تشنّ حرباً ضد الإسلام. وفي حين دعمت الولايات المتحدة أمراء الحرب التابعين لها في مقديشو، فإن الأعمال التي قامت بها واشنطن بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر أدت إلى تكوين تحالفٍ من أمراء الحرب السابقين والحركات الدينية، وهو التحالف الذي أدى إلى تحدي دور وكلاء الحرب الأميركيين في الصومال. كانت تلك نتيجة غير متوقّعة تسبّبت بها سياسات الولايات المتحدة في الصومال وفي أنحاء أخرى من العالم.

أخبرني يوسف محمد سياد بأن وكالة الاستخبارات المركزية اتصلت به في دبي لأول مرة[١] في العام ٢٠٠٤ كان أمير الحرب الشهير، الذي يتخذ له الاسم الحركي إندا آدي، أو العيون البيض ـ مثل محمد كانياري ـ من بين السفاحين الذين قسّموا الصومال، ونهبوه، خلال الحرب الأهلية التي اجتاحت البلاد في أعوام التسعينيات من القرن الماضي. استولى إندا آدي عنوةً على إقليم

(١) وكالة الاستخبارات المركزية اتصلت به في دبي لأول مرة: مقابلة أجراها المؤلف مع يوسف محمد سياد، حزيران/يونيو من العام ٢٠٠١.

شابيل الجنوبي[١]، وعيّن نفسه حاكماً في نظام احتلال وحشي شبه عسكري، وهو الأمر الذي أكسبه لقب «الجزّار». أدار الرجل عمليات تهريب[٢] مخدرات وأسلحة من مرفأ ميرما، واستفاد كثيراً من غياب حكم القانون. أدار إندا آدي، مثل كانياري، ميليشيا كبيرة، ومجموعة ضخمة من التجهيزات التقنية، مثل الشاحنات الصغيرة المزوّدة بالأسلحة. لكن إندا آدي، وبشكلٍ يختلف عن كانياري، احتفظ بعلاقاتٍ ودية مع مجموعةٍ صغيرة من المتطرفين الإسلاميين، الذين انتشروا في مختلف مناطق الصومال في أعوام التسعينيات. اعترف الرجل علناً بإيواء بعض الرجال الذين كانت تطاردهم واشنطن، وكذلك بحمايتهم. جعله هذا الأمر حليفاً محتملاً لوكالة الاستخبارات المركزية. قال لي إندا عندما قابلته في أحد منازله في مقديشو في العام ٢٠١١: «قدّموا لي الأموال[٣]، وعرضوا عليّ تمويل الإقليم الذي كنت أسيطر عليه، كما عرضوا عليّ تعزيز نفوذي وسلطتي في الصومال من خلال التعاون الأميركي معي. كانت وكالة الاستخبارات المركزية تقول لي دائماً إن الرجال الذين أحميهم هم من المجرمين الذين هاجموا سفارات الولايات المتحدة، وهم يشكّلون كذلك خطراً على العالم. أبلغوني بأنهم يريدون أن أقوم بتسليمهم هؤلاء الرجال».

لكن إندا آدي لاحظ الأعمال التي يقوم بها تحالف أمراء الحرب الذين تدعمهم وكالة الاستخبارات المركزية، لكنه لم يرغب في إقامة أي علاقة معهم. رأى آدي أنهم يقتلون الصوماليين خدمةً لقوةٍ أجنبية، وقال: «تعاقد هؤلاء لمطاردة أي شخصٍ مطلوبٍ من الأميركيين. يلقى جميع أسراهم سوء المعاملة، وتُنزع عنهم ملابسهم، بينما يوضع شريط لاصق فوق أفواههم. كان أمراء الحرب يقتلون الأسرى الذين يطلقهم الأميركيون، وذلك لمنعهم من التحدث عن فترة سجنهم».

يُضاف إلى ذلك أن إندا آدي مرّ في مرحلة تحولٍ شخصي، وهي المرحلة التي نقلته من رجل عصابة يتناول الكحول إلى شخصٍ اعتبره مسلماً حقيقياً. أما عندما اجتاحت الولايات المتحدة العراق في العام ٢٠٠٣، فقد بدأ آدي، مثله مثل عددٍ كبير من المسلمين في جميع أنحاء العالم، بالنظر إلى الولايات المتحدة على أنها دولة «متغطرسة» تشن حملةً صليبية ضد الإسلام. أضاف آدي: «إن الكلمات التي تلفظ بها رئيس الولايات المتحدة ضد الإسلام، وغزو العراق وأفغانستان،

(١) Ken Menkhaus, “Governance without Government in Somalia: Spoilers, State Building, and the Politics of Coping,” *International Security* 31 (3) (winter 2006–2007): 74–106, 85, www.mitpressjournals.org/doi/abs/10.1162/isec.2007.31.3.74.

(٢) Bruno Schiemsky, Melvin E. Holt Jr., Harjit S. Kelley, and Joel Salek, “Report of the Monitoring Group on Somalia Pursuant to Security Council Resolution 1587 (2005),” UN Security Council, October 4, 2005, pp. 23–24.

(٣) مقابلة أجراها المؤلف مع محمد يوسف سياد في حزيران/يونيو من العام ٢٠١١. إن كل الاقتباسات عن إندا آدي مأخوذة من مقابلة المؤلف إلا إذا ذُكر خلاف ذلك.

دفعتني كلها إلى رفض التعاون مع وكالة الاستخبارات المركزية، ورفضت كل عروضهم». اتخذ آدي قراراً بإلزام قواته بإنزال الهزيمة بأمراء الحرب الذين تدعمهم وكالة الاستخبارات المركزية. «قامت إدارة بوش بتضخيم قوة القاعدة وأسامة بن لادن. لكن عندما اجتاحت الولايات المتحدة العراق اعتبرنا جميعاً أن الإسلام يتعرض لهجوم. كان ذلك أكبر انتصارٍ للقاعدة، وهذا هو السبب الذي دفعنا إلى تأييدهم».

كان آدي يقدم الدعم والمأوى لشخصيات القاعدة عندما يطلبونه. واعتبر أن أولئك الرجال يقفون إلى الجهة اليمنى من التاريخ، وهم يحاربون الغزاة [الصليبيين] وأتباعهم من أمراء الحرب، كما يدافعون عن الإسلام. قال آدي: «إنني أعتبر أن أسامة نفسه رجل صالح، وهذا هو رأيي الشخصي، وهو الذي لا يرغب إلا في تطبيق الشريعة الإسلامية. إذا كانت هناك محاسبة حقيقية فسوف يتعيّن شنق بوش، أي مثل ما حدث لصدّام حسين. لكن أحداً لا يتمتع بالقوة الكافية لمحاسبة الولايات المتحدة».

كان كانياري يعمل مع الأميركيين لكن آدي تحوّل بعد وقتٍ قصير إلى أحد كبار حلفاء القاعدة شبه العسكريين، وكذلك أصبح قائداً لأحد أقوى الأجنحة الإسلامية التي ظهرت في الصومال بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. لكن الأنشطة الأميركية التي بدأت باجتماعٍ سري مع كانياري في غرفةٍ تقع في أحد فنادق نيروبي في العام ٢٠٠٢ بهدف قتل، أو اعتقال، خمسة إرهابيين معروفين[١]، تحولت إلى فرق موتٍ تجوب أنحاء الصومال، وتقتل من دون رحمة، وهي التي اعتُبرت بشكلٍ واسعٍ أنها تلقى دعماً مباشراً من الولايات المتحدة. أوردت إحدى البرقيات الدبلوماسية أن الرئيس الصومالي المعترف به دولياً، «تساءل بصوتٍ عالٍ عن السبب الذي يدفع بالولايات المتحدة إلى الرغبة في فتح حربٍ مفتوحة في مقديشو»[٢]، وذلك في اجتماعٍ عُقد مع المسؤولين الأميركيين في أوائل العام ٢٠٠٦.

كانت هذه الفترة المرعبة هي التي أفسحت المجال لولادة اتحاد المحاكم الإسلامية ICU، وهي التي ستقف في وجه بقية الأفرقاء المدعومين من الولايات المتحدة. لم يكن اتحاد المحاكم

(١) برقية دبلوماسية أميركية، مرسلة من السفير وليام بيلامي، السفارة الأميركية في نيروبي، 06NAIROBI2425 "Somalia: A Strategy for Engagement," June 2, 2006, نشرها موقع ويكيليكس http://wikileaks.org/cable/2006/06/06NAIROBI2425.html. "Fazul [Abdullah Mohammed], [Saleh Ali Saleh] Nabhan, [Abu Talha] el-Sudani, [Ahmed] Abdi [Godane] and [Aden Hashi] Ayrow must be removed from the Somali equation."

(٢) برقية دبلوماسية أميركية رقم 06NAIROBI1484, مرسلة من السفير وليام م. بيلامي إلى يوسف: "Alliance Against Terror Not Directed at TFG," April 4, 2006, نشرها موقع ويكيليكس http://wikileaks.org/cable/2006/04/06NAIROBI1484.html.

الإسلامية من تخطيط القاعدة وتنظيمها، بل كان رد فعلٍ أصيلاً على حالة الفوضى والشراسة التي ميّزت أمراء الحرب، وعلى الأخص أولئك الذين تدعمهم وكالة الاستخبارات المركزية. بدأت المحاكم الإسلامية الإقليمية الصغيرة(١) بالصعود مع تفكّك الصومال، وأنشأت هذه المحاكم أنظمة قضائية محلية تستند إلى قانون الشريعة، وهي التي سعت إلى إعادة مستوى معين من الاستقرار. بقيت هذه المحاكم كيانات مستقلة إلى حدّ كبير، ومستندة إلى العشائر على مدى سنوات عدة. اتحدت في العام ٢٠٠٤ اثنتا عشرة محكمة إسلامية(٢) لتؤلف المجلس الأعلى للمحاكم الإسلامية في الصومال، والتي عُرفت باسم «المحاكم». انتُخب الشيخ شريف شيخ أحمد [الذي يُعرف باسم شيخ شريف]، والذي كان معلم مدرسة في السابق، ورجل دين، في منطقة شابيل الوسطى، ليكون زعيم هذا المجلس. تسلّم آدي في النهاية منصب وزير الدفاع في هذا التحالف. قال آدي: «كانت هناك حرب أهلية في الصومال عند تشكيل اتحاد المحاكم الإسلامية. كانت هناك جرائم، وسرقات، وحوادث اغتصاب. وقع الذين لا حول لهم ضحية أعمال العنف، كما عانى الجميع، لكن العشائر الأضعف هي التي نالت أقصى قدرٍ من المعاناة. حكمَ أمراء الحرب، وهكذا بحثنا عن طريقة لتوحيد شعبنا وحمايته. إن الإسلام هو الذي يوحدنا، وهكذا أسّسنا إتحاد المحاكم الإسلامية».

تدفقت في العام ٢٠٠٥ الأسلحة والأموال الأجنبية إلى الصومال. وبدأ آدي وشخصيات أخرى من المحاكم بتسلم شحنات(٣) من الأسلحة الثقيلة والذخائر، وهي التي كانت تصل جواً إلى مدارج خاصة في البلاد قادمة من إرتريا. أما إثيوبيا فقد انضمت إلى الولايات المتحدة في دعم أمراء الحرب المدعومين من وكالة الاستخبارات المركزية(٤) بالأموال، والأسلحة، والذخائر. راقب رئيس الوزراء في الصومال علي محمد جيدي، وهو أساساً طبيب بيطري تلقى علومه في إيطاليا، بينما كان كانياري وأمراء الحرب الآخرون يتلقون أموالهم وأسلحتهم من وكالة الاستخبارات المركزية، وكان بعضهم وزراء في حكومته. أخبرني جيدي: «تتبّعت عن كثب أمراء الحرب، وعلى

(١) Cedric Barnes and Harun Hassan, "The Rise and Fall of Mogadishu's Islamic Courts," *Journal of Eastern African Studies* 1 (2) (July 2007).

(٢) مقابلة أجراها المؤلف مع عبد الرحمن عينتي علي، حزيران/يونيو ٢٠١١

(٣) أوردت مجموعة المراقبة في تقريرها «تقدّم دولة أخرى من دول المنطقة الدعم للمعارضة ولجبهة تحرير أورومو الوطنية [وهي مجموعة حرب عصابات قومية صومالية تنشط على طول الحدود] بشكل أسلحة. قدّمت تلك الدولة الأسلحة إلى حلفاء المعارضة بمن فيهم الشيخ يوسف إندوهادي... والشيخ حسن ظاهر عويس... وآخرين وذلك بهدف موازنة الدعم الذي تقدمه إثيوبيا إلى الحكومة الفدرالية المؤقتة TFG» أكدت التقارير اللاحقة الصادرة عن الأمم المتحدة ومصادر أخرى أن الدولة المعنية هي إريتريا.

(٤) Schiemsky et al., "Report of the Monitoring Group on Somalia," pp. 20–21.

الأخص كانياري الذي كان يخدع أجهزة الاستخبارات الأميركية بالقول: يمكنني أن أهزم هذا الإرهابي، وهذا الإسلامي. أجل، سوف أقبض عليهم غداً، وفي اليوم التالي». قال لي كذلك إن وكالة الاستخبارات المركزية هي التي أعاقت حكومته، وكذلك «شجعت على تزايد أعداد الحكومة المركزية وعلى تقويتها. حفّزت [الولايات المتحدة] أتباع المحاكم الإسلامية عن طريق دعم أمراء الحرب «مجموعة مكافحة الإرهاب» في ذلك الوقت. هكذا بدأت الفوضى من تلك النقطة»(١).

أما في شهر شباط/فبراير من العام ٢٠٠٦، وبينما كان اتحاد المحاكم الإسلامية يزداد قوةً برز كانياري، وشبكة أمراء الحرب المدعومة من وكالة الاستخبارات المركزية إلى العلن، فأعلنوا رسمياً(٢) عن قيام التحالف من أجل استعادة السلام ومكافحة الإرهاب، كما دعوا الصوماليين إلى الانضمام إليهم بهدف إلحاق الهزيمة «بالجهاديين». صادق البيت الأبيض، ومجلس الأمن القومي، رسمياً، في شهر آذار/مارس على حملةٍ أميركية(٣) تهدف إلى دعم أمراء الحرب. وقال الناطق باسم وزارة الخارجية شون ماكورميك إن الاستراتيجية الأميركية كانت، «العمل مع الأشخاص الذين يتمتعون بالمسؤولية(٤)... في مكافحة الإرهاب. إن ذلك هو قلق حقيقي بالنسبة إلينا، الإرهاب الذي يتجذّر في القرن الأفريقي. إننا لا نريد رؤية إنشاء ملاذٍ آمن آخر للإرهابيين. تقتصر مصلحتنا على رؤية الصومال وهي تنجح في تحقيق أيام أفضل. قال سليم لوني، وهو مسؤول سابق في الأمم المتحدة: «اختارت واشنطن النظر إلى الوضع من خلال منظار «الحرب على الإرهاب. دعمت إدارة بوش أمراء الحرب، وذلك في مخالفة صريحة للحظر على الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة، وهو الحظر الذي ساعدت على فرضه على الصومال قبل سنوات عدة، وهكذا ساعدت بطريقة غير مباشرة في تدفق الأسلحة والحقائب المليئة بالدولارات(٥) عليهم». ظهر كانياري وحلفاؤه، فجأةً، أكثر تسليحاً بكثير من ذي قبل. قال لي كانياري: «إذا أردت محاربة القاعدة فإنك تحتاج إلى قوات جيدة التدريب، وكذلك إلى أعدادٍ كافية من الرجال، وكميات كافية من الأسلحة، وما يكفي من خطوط الإمدادات، وما يكفي من التعزيزات». لكن المفارقة شاءت أن يعطي تحالفه هذا قوة

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع علي محمد جيدي في حزيران/يونيو من العام ٢٠١١.

(٢) "Somali Warlords Battle Islamists," BBC News, February 21, 2006, http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/4735614.stm.

(٣) Mark Mazzetti, "Efforts by C.I.A. Fail in Somalia, Officials Charge," *New York Times*, June 8, 2006.

(٤) Emily Wax and Karen DeYoung, "U.S. Secretly Backing Warlords in Somalia," *Washington Post*, May 17, 2006.

(٥) Salim Lone, "Destabilizing the Horn," *Nation*, January 22, 2007.

إضافية لاتحاد المحاكم الإسلامية، كما أنه أبلغ أسياده الأميركيين: «هذه الحرب سهلة[١]، وهي لن تأخذ وقتاً طويلاً». أضاف متوقعاً أنها لن تستغرق حتى ستة أشهر. أصاب الرجل في التوقيت إلا أنه أخطأ في طبيعة النتيجة.

اهتزت مقديشو بأسوأ جولات القتال[٢] في فترة ما يزيد عن عقدٍ من الزمن بعد إعلان أمراء الحرب الحرب على المحاكم الإسلامية. كانت الواشنطن بوست تورد تقارير عن المعارك، «كانت بعض أعنف المعارك في مقديشو منذ نهاية التدخل الأميركي في العام ١٩٩٤، وهي المعارك التي خلّفت ١٥٠ قتيلاً ومئات الجرحى الآخرين». تحدث تقرير مجموعة المراقبة التابعة للأمم المتحدة عن الدعم الذي قدّمته، «دولة ثالثة مجهولة»[٣] إلى أمراء الحرب. التقرير لم يحدد الدولة المقصودة، لكن الجميع يعرفون هويتها. وجد الدبلوماسيون الأميركيون الموجودون في المنطقة أنفسهم محاصرين بزملائهم من الدول الأخرى، بمن فيهم مسؤولون من الاتحاد الأوروبي. أوردت إحدى البرقيات الأميركية الصادرة عن السفارة في نيروبي أن بعض الحكومات الأوروبية «استنتجت أن الولايات المتحدة تقوم بدعم أمراء الحرب كوسيلة لملاحقة GWOT قضائياً، وهي تقول لنا إنها قلقة من أن أعمالاً كهذه قد تضر بمكافحة الإرهاب في الصومال وتحقيق الديمقراطية في هذه البلاد». لاحظت البرقية أن الاتحاد الأوروبي، كان يحضّر لإصدار تقرير يوضح بصراحة أنه: «توجد إشارات مقلقة بأن السكان عموماً ـ بعد قلقهم من الدعم السري الذي تقدمه الولايات المتحدة لأمراء الحرب ـ يدعمون[٤] بشكلٍ متزايد قضية الجهاديين». عبّر أحد المسؤولين الأميركيين عن انزعاجه من برنامج أمراء الحرب التابعين لوكالة الاستخبارات المركزية. أبلغ هؤلاء، سراً، صحيفة نيويورك تايمز، «أدت هذه الحملة إلى إحباط[٥] جهود مكافحة الإرهاب داخل الصومال وإلى زيادة قوة الجماعات الإسلامية ذاتها التي يُراد إضعافها».

أما اتحاد المحاكم الإسلامية الذي كان وضعه ميؤوساً منه ذات مرة، وبعد ضغط رجال الأعمال المحليين في مقديشو ودعمهم، وكذلك ضغط مدنٍ أخرى، فقد أطلق حملة تعبئة منسقة

---

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع محمد أفراح كانياري في حزيران/يونيو من العام ٢٠١١. إن كل الاقتباسات من محمد أفراح كانياري مأخوذة من مقابلة المؤلف هذه، إلا إذا ذُكر خلاف ذلك.

(٢) Wax and DeYoung, "U.S. Secretly Backing Warlords in Somalia."

(٣) Schiemsky et al., "Report of the Monitoring Group on Somalia," p. 15.

(٤) برقية دبلوماسية أميركية، من لزلي روو، نائب رئيس البعثة، السفارة الأميركية في نيروبي، 06NAIROBI1261 Nairobi, "Worst Combat in Five Years Put at USG Doorstep," March 20, 2006، نشرها موقع ويكيليكس، http://wikileaks.org/cable/2006/03/06NAIROBI1261.html.

(٥) Mazzetti, "Efforts by C.I.A. Fail in Somalia, Officials Charge."

بهدف إلحاق الهزيمة بأمراء الحرب المدعومين من وكالة الاستخبارات المركزية. قاد إند آدي حملة الاتحاد العسكرية. ودعا اتحاد المحاكم الإسلامية الصوماليين إلى «الانضمام إلى الجهاد[1] ضد الأعداء في الصومال».

لم تكن هذه قضية دينية فقط. كان أمراء الحرب كارثة بالنسبة إلى الأنشطة التجارية في مقديشو. قال عبد الرحمن «عينتي» علي، وهو باحث في شؤون الإرهاب الصومالي: «إن قتل الأئمة[2] الذين يتصدّرون الصلوات في الأحياء المحلية، وأساتذة المدارس، أدى إلى إطلاق غضبٍ شديدٍ كان ضرورياً». قال عبد الرحمن إنه من وجهة النظر المالية قام أمراء الحرب بوضع أيديهم على مقديشو على مدى ستة عشر عاماً. لكنهم فشلوا حتى في فتح المطار والمرفأ، وكان كل ما لديهم هو مدارج صغيرة بالقرب من منازلهم، وهي منازلهم بالفعل. يعني ذلك أنهم كانوا يحتفظون بالناس كرهائن لهم». أما في أواخر العام ٢٠٠٥ فقد بدأ رجال الأعمال بإغداق الأموال على اتحاد المحاكم الإسلامية لتمكينه من شراء أسلحة ثقيلة كي يتمكن من مواجهة أمراء الحرب المدعومين من وكالة الاستخبارات المركزية. بدأ الصوماليون من مختلف مشارب الحياة بالإنضمام إلى القتال إلى جانب اتحاد المحاكم الإسلامية. قال عينتي: «كان الناس يتركون وظائفهم في سوق بكارة عند الساعة الخامسة من بعد الظهر، ويحملون أسلحتهم للانضمام إلى القتال ضد أمراء الحرب. أما في صباح اليوم التالي فكانوا يعودون إلى أعمالهم ومتاجرهم. أعني أن ذلك مذهل جداً».

لم يكن اتحاد المحاكم الإسلامية مجموعةً متجانسة. لم يكن عدد كبير من قادة المحاكم ومن مختلف المراتب والمشارب يحتفظ بأي علاقة مع القاعدة، وكانوا يعرفون قليلاً جداً عن بن لادن، كما كانوا يحتفظون ببرامج تركزّ على الداخل. أما الصعود المذهل لشعبيتهم فيعود إلى كره أمراء الحرب تضاف إليه الرغبة اليائسة للاستقرار ولمستوى معيّن من القانون والنظام. قال شيخ أحمد «مدوبي» محمد إسلام، وهو زعيم ميليشيا راس كامبوني المتمركزة في جوبا في جنوب الصومال، والتي انضمت إلى اتحاد المحاكم الإسلامية في العام ٢٠٠٦: «عمدنا إلى تركيز مقاتلينا في مقديشو مع نية إنهاء الحرب الأهلية والقضاء على شراسة أمراء الحرب»[3]. أخبرني كذلك «أن الأشخاص المنتمين إلى اتحاد المحاكم الإسلامية ـ المتحررين والمعتدلين والمتطرفين ـ كانوا

(١) Mohamed Olad Hassan (AP), "Ethiopian Troops off to Somalia," News24.com, November 11, 2006.

(٢) مقابلة أجراها المؤلف مع عبد الرحمن عينتي علي في حزيران/يونيو ٢٠١١. إن كل الاقتباسات عن عينتي مأخوذة من مقابلة المؤلف إلا إذا ذكر خلاف ذلك.

(٣) مقابلة أجراها المؤلف مع الشيخ أحمد «مدوبي» محمد إسلام، حزيران/يونيو ٢٠١١.

أشخاصاً يمتلكون رؤى مختلفة». قال إنه في ما عدا طرد أمراء الحرب، وتأمين الاستقرار للبلاد من خلال قانون الشريعة، لم يكن هناك «أي برنامج يؤمن به الجميع».

وُجدت بكل تأكيد، عناصر من اتحاد المحاكم الإسلامية من الذين امتلكوا رؤية مشابهة لرؤية طالبان للصومال. لكن المحاكم المحلية كانت تُستخدم غالباً لحكم العشائر وفروع العشائر المنتمية إليها، وذلك بدلاً من وجود نظام قضائي وطني. لكن بالرغم من أن الصومال هي بلد إسلامي بالكامل تقريباً إلا أنها تتمسك بنظامٍ علماني يتعارض مباشرة مع البرامج المشابهة لبرامج طالبان والذي تفرضه على كامل البلاد. «انجذب الصوماليون إلى الوعد الذي قدمته المحاكم بفرض النظام والأمن[1]. أما عضويتهم التي تفتقد إلى التناسق، وتنوع الداعمين، فكانا يعنيان أن محاولات تصنيف نظام الشريعة على أنه «متطرف»، أو «معتدل»، أو إلصاقه بأي توجّه آخر هي محاولات عقيمة. أورد تقرير مجموعة الأزمات الدولية الذي صدر في العام ٢٠٠٥ حول «الإسلاميين في الصومال» أن المحاكم كانت تحالفاً غير متماسك فرضته الظروف ووحّده تقاطع المصالح». وأكّدت مجموعة الأزمات الدولية أن محكمتين فقط كانتا «مرتبطتين بالعنف»، وأنهما شكّلتا توازناً مع بقية المحاكم. ختم التقرير بالقول إن «معظم المحاكم تبدو وكأنها توجد لأهداف براغماتية [عملية] أساساً. كانت هذه المحاكم على استعداد للذوبان طوعاً في أي نظام قضائي مستقبلي بدلاً من فرض برنامجها الإسلامي على أي حكومة صومالية».

لكن ذلك لا يعني أن المتطرفين لم ينظروا إلى المحاكم بوصفها أداة لفرض برنامجهم المتطرف. أعلن الشيخ شريف الذي كان رئيس اتحاد المحاكم الإسلامية في بيان له إلى المجتمع الدولي: «إننا لا نتقاسم أي غايات أو أهداف[2]، أو طرق مع المجموعات التي تتبنّى الإرهاب أو تدعمه. لا تضم محاكمنا أيّ عناصر أجنبية ونحن نوجد هنا، ببساطة، بسبب حاجة مجتمعنا إلى خدماتنا». يُحتمل أن يكون إعلان شريف صحيحاً من الناحية التقنية، لكن ذلك يعود إلى أن حركة شباب المجاهدين لم تنضم رسمياً إلى اتحاد المحاكم.

ضمّت هذه المجموعة، التي تُعرف باسمها المختصر «الشباب»، قواتها المؤلفة من شبانٍ إسلاميين متشددين، إلى اتحاد المحاكم الإسلامية خلال القتال مع أمراء الحرب. واختلفت الروايات عن الزمن الذي تألفت فيه حركة الشباب رسمياً، وتراوحت الروايات ما بين أواخر التسعينيات وحتى العام ٢٠٠٦. استنتج عينتي بناء على مقابلات أجراها مع أشخاصٍ يحتفظون

(١) International Crisis Group, "Somalia's Islamists," Africa Report No. 100, December 12, 2005.

(٢) Simon Robinson, "Somalia's Islamic Leaders Deny a Link to Terror," *Time*, June 6, 2006.

بصلات مع تلك الحركة أن تأسيسها يعود إلى وقتٍ ما من العام ٢٠٠٣[1]. وقد تأسست حركة الشباب في البداية على يد عدن حاشي فرح آيرو، وهو الرجل الذي زعمت الولايات المتحدة أنه تلقى تدريباته في معسكرات القاعدة في أفغانستان، وأنه كان وراء مقتل موظفي المساعدات الإنسانية الخارجية في الصومال. كان هناك أيضاً زعيم نافذ آخر يدعى أحمد عبدي جودان، وهو جهادي شهير من منطقة شمال الصومال المسالمة نسبياً. بدأ الرجال بالتدرّب بمساعدة مجموعة من الشبان الصوماليين بهدف شن حربٍ مقدسة. قال عينتي: «كانوا في غاية السرية، كما أن عدداً كبيراً من الذين شاركوا في التدريبات لم يكونوا مقبولين في المجتمع بشكلٍ واسع. لم يكن هؤلاء من الفقهاء الإسلاميين، ولم يكونوا زعماء عشائر من كبار السن. كانوا يتطلعون إلى الشرعية وهكذا انضموا إلى اتحاد المحاكم الإسلامية، كما أنه لم يكن لديهم أي شيء كي يخسروه. يعني ذلك أنه إذا تحول اتحاد المحاكم إلى حكومة مركزية للصومال فسوف يحصلون على منافع كثيرة. أما إذا تفكّكت هذه المحاكم فإنهم كانوا واثقين من أنهم سوف يحصلون على ما تبقى منها. يعني ذلك أنهم تمتعوا ببعد نظر». تمكن الشباب في النهاية من كسب حليفٍ قوي يدعى حسن ضاهر عويس، وهو الذي كان عقيداً سابقاً في الجيش الصومالي، وما لبث أن تحول إلى قائد عسكري في ميليشيا الاتحاد الإسلامي AIAI، وذلك بعد الانقلاب الذي أطاح نظام سياد بري.

رأى تنظيم القاعدة في منظمة الشباب فرصةً ذهبية: الفرصة لتحقيق اختراق فعلي في البيئة الصومالية السياسية، لكنه فشل في استغلالها. كان إند آدي في ذلك الوقت من بين أكثر الحلفاء المقربين لحركة الشباب، وهو الذي كان في ذلك الوقت عضواً فاعلاً في جناح عويس من اتحاد المحاكم الصومالية. تحدث آدي عن المقاتلين الأجانب الذين بدأوا بالظهور بين صفوف حركة الشباب: «كنت أحمي كل هؤلاء الناس، وكنت أفكّر فيهم بوصفهم أشخاصاً طيبين». كان من بين الأشخاص الذين قدّم لهم الحماية أبو طلحة السوداني الذي يُقال إنه خبير متفجرات[2]، وشخصية بارزة في عالم تمويل عمليات القاعدة في شرق أفريقيا. قدّم آدي الحماية كذلك إلى كومورو آيلاندس [جزر الكومورو] وهو الاسم الحركي لفضل عبد الله محمد الذي يُقال إنه العقل المدبر لتفجيرات السفارتين في العام ١٩٩٨ قال آدي: «بدا فضل [فازول] لي شخصاً متعقّلاً. أخبرنا في واقع الأمر بأن لا شأن له بتلك التفجيرات». لكن عندما بدأت الحرب ضد أمراء الحرب

(١) Abdirahman "Aynte" Ali, "The Anatomy of al Shabaab," unpublished paper, June 2010, www.radiodaljir.com/audio/docs/TheAnatomyOfAlShabaab.pdf.

(٢) Clint Watts, Jacob Shapiro, and Vahid Brown, "Al-Qaida's (Mis)Adventures in the Horn of Africa," Combating Terrorism Center at West Point, July 2, 2007, Appendix B: Cast of Characters from the Horn of Africa, pp. 131–132, www.ctc.usma.edu/posts/al-qaidasmisadventures-in-the-horn-of-africa.

المدعومين من وكالة الاستخبارات المركزية، أدرك آدي أن فضل «يمتلك خبرةً عسكرية عظيمة». تدرب الرجل مع [محاربين أجانب] آخرين على يد أسامة بن لادن شخصياً. واعتبر آدي أن وكالة الاستخبارات المركزية والحكومة الأميركية معتديتان، وأن المقاتلين الأجانب الذين زاد ظهورهم في الصومال كانوا جزءاً من نضالٍ متزايد لاستعادة البلاد من أيدي أمراء الحرب. تلقت قوات الشباب دعماً من القاعدة، فبدأت باستخدام التكتيكات التي يستخدمها كانياري، وأمراء الحرب الآخرون ضدهم، فبدأوا في اغتيال الشخصيات المرتبطة بتحالف أمراء الحرب المدعوم من وكالة الاستخبارات المركزية.

أقنع فضل [أو فازول] آدي بأن لا علاقة له بالإرهاب. لكن في أروقة دوائر أجهزة مكافحة الإرهاب الأميركية تحول فضل إلى الرجل المطلوب الرقم واحد في شرق أفريقيا. لم يكن فضل إرهابياً فحسب، بل كان مؤمناً، ولامعاً من كل الجوانب. وُلد الرجل في العام ١٩٧٢، أو في العام ١٩٧٤[١]، ويعتمد الأمر على أي جواز سفرٍ أو بطاقة هوية ينظر إليها المرء، كما نشأ في عائلة مستقرة ومرتاحة مادياً في مجموعة الجزر المضطربة التي تسمى جزر القمر. أما البيئة السياسية التي نشأ في وسطها[٢] في أيام طفولته فقد كانت مليئة بالانقلابات ومحاولات الانقلاب، والتي وصل عددها إلى تسعة عشر على الأقل، وذلك بعد أن أعلنت جزر القمر الاستقلال عن فرنسا في العام ١٩٧٥ أحب فضل عندما كان طفلاً أن يأخذ دور جيمس بوند عندما كان يتشارك مع زملائه في ألعاب الجاسوسية، كما كان يستمتع بتقليد خطوات مايكل جاكسون الراقصة. قال عنه أساتذته إنه كان طفلاً لامعاً جداً. تمكن فضل من حفظ قسم كبير من القرآن عندما كان في التاسعة من عمره، كما تلا الآيات القرآنية عبر محطة الإذاعة الوطنية. بدأ فضل بالدراسة عندما كبر على يد واعظين دينيين من الذين ينتمون إلى المدرسة الوهابية السعودية.

لكن عند وصول فضل إلى كراتشي، باكستان، في العام ١٩٩٠، أصبح متطرفاً بالكامل. التحق في البداية بصفته طالب طب، لكنه سرعان ما غيّر اختصاصه إلى الدراسات الإسلامية، كما انضم إلى زملائه لتلقي التدريب على يد المجاهدين الذين تمكّنوا لتوهم من طرد القوات السوفياتية من أفغانستان. سمع الرجل في بيشاور أسامة بن لادن لأول مرة وهو يلقي خطبة دينية. وصل فضل بعد

(١) Profile of Fazul Abdullah Mohammed, United Nations Security Council al-Qaida Sanctions List, accessed August 14, 2012, www.un.org/News/Press/docs/2012/sc10755.doc.htm. يُقال إن فضل يمتلك وثائق أخرى تُظهر أن تاريخ ميلاده هو ١٩٧٦، و١٩٧١ لكن اسم فضل ألغي من قائمة العقوبات في ١٢ آب/أغسطس من العام ٢٠١٢

(٢) Watts, Shapiro, and Brown, "Al-Qaida's (Mis)Adventures in the Horn of Africa," pp. 89–90.

وقتٍ قصير إلى باكستان ليتلقى تدريبه على حرب العصابات، وتجنّب عمليات المراقبة، واستخدام مختلف أنواع الأسلحة الخفيفة والثقيلة، وكذلك على كيفية صنع القنابل. أما في العام ١٩٩١، فكتب إلى شقيقه عمر أنه تمّ «قبوله»[١] في القاعدة. كانت مهمته الأولى[٢] في العام ١٩٩٣، هي السفر إلى الصومال للمساعدة على تدريب مجموعاتٍ صغيرة من المتشدّدين الإسلاميين الذين انضموا إلى صفوف الثورة على القوات الأميركية، وقوات الأمم المتحدة. عمل فضل بعد ذلك تحت قيادة أبو عبيدة البنشيري، وهو الرجل الذي عيّنه بن لادن ليكون مسؤولاً عن عمليات القاعدة في الصومال. كان ذلك بالنسبة إلى فضل بداية لمهمة إرهابيةٍ طويلة في شرق أفريقيا. انضم فضل هناك، وللمرة الأولى إلى عويس وأعضاء من الاتحاد، وهم الأشخاص الذين سوف ينقلونه فيما بعد إلى حظيرة اتحاد المحاكم الإسلامية.

ادّعى فضل[٣] أن فريقه شارك في عملية إسقاط طائرة البلاك هوك في العام ١٩٩٣، لكن القاعدة فشلت في تثبيت نفسها في الصومال، وذلك لأن أمراء الحرب تسبّبوا في تقسيم البلاد. لم يعتبر معظم أمراء الحرب أنهم بحاجة إلى بن لادن، أو حتى إلى الأجانب. «شعرت القاعدة بالإحباط بسبب طغيان الاعتبارات القبلية في الصومال، ولأنها فشلت في تجنيد تحالف موحّد ضد المحتلين الأجانب، وتقوية ذلك التحالف. أوردت دراسة أجراها مركز مكافحة الإرهاب في أكاديمية وست بوينت العسكرية: «أخطأت القاعدة في اعتبار أن نداءها للجهاد في أفغانستان سيكون حافزاً شاملاً من شأنه أن يدفع المسلمين في الصومال إلى الانضمام إلى تنظيمها بالحماس ذاته. لقيت هذه الدعوة إلى الجهاد في الصومال آذاناً صماء، بينما دفعت رغبة البقاء ضد المتنافسين المحليين إلى الدعوة إلى الجهاد».

دفع هذا الوضع بفضل إلى توجيه اهتمامه إلى كينيا.

استغرق تنفيذ تفجير السفارتين في كينيا وتنزانيا خمس سنوات من التخطيط والتحضير الدقيقين. عمل فضل مع صالح علي نبهان مباشرة في تنسيق تفجير نيروبي، كما استأجر منزلاً[٤] استخدماه كمختبرٍ لصنع المتفجرات اللازمة للتفجير. تحوّل فضل في هذه الأثناء إلى نجم صاعد في القاعدة، وأصبح أحد الجواسيس الذين يتمتعون بالتقدير، كما موّل الخلايا المنتشرة في كل

(١) Whatt, "Al-Qaida's (Mis) Adventures", p. 93. يستشهد المؤلفون برسالة أرسلها فضل إلى شقيقه عمر في العام ١٩٩١

(٢) United States of America v. Usama bin Laden et al., S(9) 98 Cr. 1023, Indictment, p. 16.

(٣) Watts, Shapiro, and Brown, "Al-Qaida's (Mis)Adventures in the Horn of Africa," p. 94.

(٤) المصدر نفسه، ص. ٩٦.

أنحاء شرق أفريقيا، وهكذا نقل عائلته[1] إلى الخرطوم في السودان لفترةٍ من الزمن، وهناك كان بن لادن يؤسس القاعدة ويحضّر لإعلان الحرب على الولايات المتحدة. وقد أعلن بحلول العام ١٩٩٧ رسمياً أن القاعدة سوف تهاجم المصالح الأميركية. غادر فضل السودان في تلك الفترة وغضب لأنه علم ذلك من محطة سي. أن. أن.[2] أسفر هذا الإعلان عن غارات[3] على منازل عدة بما في ذلك بعض المقربين من فضل، والذين كانوا يعدون لتفجير السفارة في نيروبي. حدث تفجير السفارة في النهاية، بالرغم من نجاته عدة مرات من مطاردة السلطات الكينية التي استهدفته، واعتُبر ذلك نصراً نوعياً أدى إلى رفع بن لادن والقاعدة إلى مجال العار الدولي. أدى ذلك أيضاً إلى وضع فضل على الدرب الذي يسمح له بأن يكون رئيس عمليات القاعدة في شرق أفريقيا.

لكن بعد تفجير السفارة في نيروبي حاولت الولايات المتحدة يائسة تجميد موجودات بن لادن والقاعدة. سعى بن لادن في ردّه إلى تأمين مصادر مداخيل جديدة، كما عيّن فضل ليكون مسؤولاً عن عملية جريئة لاختراق سوق الألماس الدموي. أما في الفترة ما بين ١٩٩٩ و٢٠٠١، فقد عمل فضل انطلاقاً من ليبيريا[4] تحت حماية حاكمها المستبد تشارلز تايلور. تمكنت القاعدة من أخذ مبلغ يقدّر بعشرين مليوناً من الدولارات بشكل أموال ألماسٍ لا يمكن تتبعها، وهي التي جاء معظمها من ميادين القتل في سيراليون. تحوّل فضل في تلك المرحلة إلى رجلٍ مطلوب تلاحقه السلطات الأميركية، كما أن القاعدة أنفقت مبالغ هائلة من المال لإبقائه آمناً.

نُقل فضل في العام ٢٠٠٢ إلى لامو في كينيا، وللمفارقة إلى مكان لا يبعد أكثر من رمية حجر عن المكان الذي أصبح أخيراً قاعدة للقيادة المشتركة للعمليات الخاصة في خليج ماندا. نظّم فضل من هناك الهجمات التي حدثت في مومباسا على فندق بارادايز وعلى طائرة إسرائيلية. تدرب بعض المشاركين في هذه العملية في مقديشو، ولذلك تردّد فضل بانتظام على الصومال[5] في هذه الفترة كي يطمئن إلى سير العملية، وعمل كثيراً مع نبهان. لكن بعد الهجمات التي حدثت على مومباسا اعتاد فضل التنقل بسرية تامة ما بين كينيا والصومال. بدا أنه يسبق وكالة الاستخبارات

(١) Watts, Shapiro, and Brown, “Al-Qaida’s (Mis) Adventures”, pp. 94-95.

(٢) المصدر نفسه، ص. ٩٥.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر نفسه، ص. ٩٧.

(٥) المصدر نفسه، ص. ٩٨.

المركزية بخطوةٍ واحدة على الدوام. أما في العام ٢٠٠٣ فقد تعاقدت الوكالة مع محمد ديري[١]، والذي كان جزءاً من تحالف أمراء الحرب المدعومين من وكالة الاستخبارات المركزية لمطاردته. أخبرني كانياري كذلك بأن عملاء سريين من الاستخبارات الأميركية عرضوا عليه صورة فضل في شهر كانون الثاني/يناير من العام ٢٠٠٣. يزعم كانياري أنه دلّ عملاء مكافحة الإرهاب الأميركيين على المنازل التي استخدمها فضل ونبهان، كما أعطاهم إحداثيات نظام GPS لتحديد مواقع هذه المنازل، لكن العملاء الأميركيين تردّدوا في تنفيذ أي من عمليات القتل الاستهدافية في مقديشو، وقالوا إنهم يفضلون أن يقوم أمراء الحرب بإلقاء القبض عليهما. أبلغني كانياري: «كانوا قلقين من أن يموت أشخاص أبرياء بسبب عمليتهم. لكن إلقاء القبض عليهما لم يكن بالأمر السهل، لأنهما يحظيان بحماية من المواطنين المنتمين إلى القاعدة». فشل أمراء الحرب في إلقاء القبض على فضل أو نبهان.

أما في شهر آب/أغسطس من العام ٢٠٠٣ وبينما كانت وكالة الاستخبارات الأميركية منشغلة بمطاردتها لفضل والإرهابيين المشتبه بهم الآخرين في شرق أفريقيا، تم تتبّع عنوان بريد إلكتروني ربطته الوكالة بالقاعدة، وحدّدت أنه صادر عن أحد مقاهي الإنترنت[٢] في مومباسا. عملت القوى الأمنية الكينية مع ضابط وكالة الاستخبارات الأميركية المكلف بهذه القضية وداهمت المقهى، ثم بدأت في إلقاء القبض على الرجلين اللذين كانا يعملان على أحد الحواسيب، وكانا يعملان على أحد الحسابات المشتبه بها في البريد الإلكتروني. لكن بينما كان الرجلان يُقتادان إلى إحدى عربات الشرطة أقدم الرجل الأضخم بنية بينهما على دفع الرجل الآخر الأصغر بنية بعيداً، وما لبث أن تناول قنبلة وفجّر نفسه. أبلغت مصادر خاصة في وقتٍ لاحق الصحافي العسكري شون نايلر أن الرجل الأضخم جثة كان «حارساً شخصياً انتحارياً»، وأن الرجل الآخر الذي كان يحميه كان فضل في واقع الأمر. قال نايلر: «سارعت القوى الأمنية إلى مكان الحادث، لكن فضل كان أكثر دهاءً منها. ركض الرجل نحو أحد المساجد، وما لبث أن خرج متنكراً بزي امرأة، كما وضع الحجاب، أو نوعاً آخر من أنواع تغطية الوجه الإسلامية». فتش رجال الاستخبارات الأميركيون الشقة التي كان فضل وحارسه الشخصي يستخدمانها في مومباسا، فعثرا على جهاز تزوير جوازات السفر والتأشيرات.

(١) Whatts, "Al-Qaida's (Mis) Adventures", p. 99, Desmond Butler, "Threats and Responses: Terrorism; Three-Year Hunt Fails to Net Qaeda Suspect in Africa," *New York Times*, June 14, 2003.

(٢) Sean D. Naylor, "Years of Detective Work Led to al-Qaida Target," *Army Times*, November 21, 2011.

زعمت الاستخبارات الأميركية في العام ٢٠٠٤ أنها اعترضت اتصالات[١] «من نبهان تشير إلى أن القاعدة تخطّط، مجدّداً، للهجوم على السفارة الأميركية في نيروبي كما تنوي استخدام شاحنة مفخّخة وطائرة مستأجرة. أعلن مسؤولو مكافحة الإرهاب الأميركيون أن فضل وعضواً آخر في خلية القاعدة في الصومال هما «من بين أخطر المطلوبين[٢] في هذا الكوكب»، وأضافت أن فضل كان «سيدّ التخفي، وخبيراً في التزوير وصانعاً شهيراً للقنابل»، وهو الذي كان «مراوغاً إلى درجة تثير الجنون» و«الأخطر و... أهم المطاردين» من شخصيات القاعدة في الصومال.

تعاون فضل في مقديشو مع عويس وعدن هاشي فرح آيرو، وهو متطرف صومالي تلقى تدريبه مع القاعدة في أفغانستان، وكذلك مع رفاقٍ سابقين من الاتحاد في تأسيس حركة الشباب. وعمل فضل ونبهان كمبعوثين للقاعدة مع هذه الجماعة. لم تكن الاستخبارات الأميركية تعرف في ذلك الوقت اسم الجماعة بل أشارت إليها ببساطة على أنها «جماعة خاصة»[٣].كانت قاعدة تدريب جماعة الشباب تُدعى مركز صلاح الدين، تقع في مقبرة إيطالية سابقة[٤]، وهي الأرض التي انتُهكت خصوصيتها بشكلٍ بشع. كانت القلعة محصنة جيداً، كما وفّرت للمجندين الجدد فرصة مشاهدة أشرطة فيديو عن الجهاديين من أفغانستان، والعراق والشيشان، وكذلك أشرطة فيديو عن بن لادن. قال عينتي: «ما إن أسست جماعة الشباب مركز صلاح الدين حتى بدأ في تقديم التدريب والخبرات التقنية، كما أنهم جلبوا كل الخبرات الضرورية إلى هذا المركز».

ما إن بدأ اتحاد المحاكم الإسلامية بالظهور كقوةٍ يُحتمل أن تتمكن من طرد أمراء الحرب حتى سارع فضل إلى تأكيد أن القاعدة سوف تكون جزءاً من هذا المجهود. قال مدوبي: «كان فضل ونبهان، وكل الأجانب معنا. كنا في ذلك الوقت منشغلين في إقامة الاتصالات والتنسيق اللذين نعتقد أنهما جزء من الجهاد، كما أدركنا أننا أعضاء في القاعدة». وقال مدوبي إنه لم يكن يهتم بفضل وشخصيات القاعدة الأخرى عندما بدأوا يحومون حول اتحاد المحاكم الإسلامية. وأكّد كذلك أن الشباب يلقون القدر القليل من الدعم من جانب أكبر عشائر الصومال، وكانوا لاعبين صغاراً بالمقارنة مع اتحاد المحاكم الأكثر قوة. وقال كذلك: «كانوا أقل عدداً بكثير من

(١) Watts, Shapiro, and Brown, "Al-Qaida's (Mis)Adventures in the Horn of Africa," p. 99.

(٢) International Crisis Group, "Counterterrorism in Somalia: Losing Hearts and Minds?" Africa Report No. 95, July 11, 2005, p. 9.

(٣) International Grisis Group, "Somalia's Islamists," Africa Report No. 100, December 12, 2005, p. 11.

(٤) Ali, "The Anatomy of al Shabaab," p. 28.

المنضوين تحت لواء المحاكم والذين امتلكوا برامج إيجابية. لكن يمكنني أن أقول إن أعمال الولايات المتحدة ساعدت على تقويتهم».

بدأ الشباب بترسيخ شهرتهم في العام ٢٠٠٥ قال عينتي إن هذه الشهرة بدأت، «بأعمال اغتيالات تصدرت عناوين الصحف الرئيسة[1]، كما عاثوا فساداً في مقابر مقديشو ومناطق أخرى». كتب عينتي في دراسته التي حملت عنوان «تحليل حركة الشباب» إنه بعد أن جنّد الشباب «أكثر من مئة شخص، جرت أعمال اغتيال هادئة طالت جنرالات الجيش السابقين، وأساتذة الجامعات، ورجال الأعمال، والصحفيين، والنشطاء، وذلك على مدى السنوات القليلة التالية». ذكر كذلك أن القائد الميداني السابق لحركة الشباب «قال إن غاية الاغتيالات مزدوجة: أولاً، كانت محاولة استباقية ومقصودة للتخلّص من المنشقين والأشخاص الذين يحتمل أن يشكّلوا عقباتٍ في طريقهم. ثانياً، صُمّمت هذه الاغتيالات بهدف زرع الخوف والرعب في قلوب طبقة النخبة في مقديشو، وهي التي حازت في ذلك الوقت نفوذاً في غاية الأهمية عن طريق سيطرتها على التجارة، وعلى وسائل الإعلام، والجامعات».

عبّرت وكالة الاستخبارات المركزية عن قلقها بشأن العدد الصغير نسبياً من المقاتلين الأجانب المنضمين إلى صفوف اتحاد المحاكم الإسلامية في الصومال، ولم يعتبر عدد كبير من الأشخاص داخل المحاكم أنهم يشكّلون مشكلة. كان معظم قادة هذه المحاكم واثقين من أنه إذا تحوّل هؤلاء إلى مشكلة بالنسبة إلى اتحاد المحاكم الإسلامية، فإن العشائر التي كانت في غاية الأهمية في هيكلية السلطة الصومالية، قادرة على وضع حدٍ لهم. لكن الأعمال التي قامت بها واشنطن هي التي لن تتأخر في إضافة مزيد من القوة إلى حركة الشباب وحلفائها من القاعدة، وجعلهما أقوى بكثير مما تتصوّره واشنطن أو وكالة الاستخبارات الأميركية.

استفادت المحاكم الإسلامية من الدعم الشعبي الكبير كي تتمكّن في غضون أربعة أشهر فقط من طرد أمراء الحرب المدعومين من وكالة الاستخبارات المركزية، وهو الأمر الذي حمل كانياري

وبعض أقوى رجاله على الفرار. قال كانياري: «هُزمنا بسبب افتقادنا للأمور اللوجستية، وهي الأمور التي تحتاجها الميليشيا للاستمرار: الذخيرة، والأسلحة المتفوّقة، والتنسيق. هذا ما احتجنا إليه». زعم الرجل كذلك أن الولايات المتحدة أعطته «كمية صغيرة من المال». لكن بالرغم من كل هذا فإن ثقة كانياري بشركائه في وكالة الاستخبارات المركزية لم تتزعزع. «أميركا تعرف الحروب، وهم أسياد الحروب. إنهم يعرفون أكثر مني بكثير. يعني ذلك أنهم عندما يخوضون حرباً

(١) Ali, "The Anatomy of al Shabaab,"

فإنهم يعرفون كيفية تمويلها. إنهم يعرفون ذلك جيداً.إنهم معلمون، ومعلّمون عظماء». زعم كذلك أنه عندما هزمت المحاكم قوات كانياري رفضت وكالة الاستخبارات المركزية زيادة مقدار الدعم الذي تقدمه إليه، وإلى أمراء الحرب الآخرين. قال كذلك «إنني لا ألومهم لأنهم يعملون بحسب أوامر رؤسائهم». أضاف أنه لو قدمت له الولايات المتحدة تمويلاً وأسلحة أكبر في تلك الفترة الحاسمة، أي عندما كانت قوات المحاكم الإسلامية تحاصر مقديشو «لكنا كسبنا، وكنا ألحقنا الهزيمة بهم». قال إنه عندما استعد للفرار من مقديشو وجّه تحذيراً إلى واشنطن. «قلت لهم إن ذلك سوف يكون هزيمةً مكلفة جداً بالنسبة إليكم في المستقبل، وفي القرن الأفريقي. إن القاعدة آخذة بالانتشار بسرعة وهم يجندون الناس، كما يمتلكون مواطئ قدمٍ هنا، وملاذاً آمناً، وأراضي شاسعة».

كانت القيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC تحتفظ حتى ذلك الحين بوجودٍ محدودٍ في الصومال، وكانت وكالة الاستخبارات المركزية تتحكّم، إلى حدّ كبير بعمليات مكافحة الإرهاب هناك. لكن الوكالة وقفت إلى جانب طرد أمراء الحرب من السلطة، بينما بدأت القيادة المشتركة للعمليات الخاصة بالسعي إلى تولي دورٍ أكثر فاعلية. بدأ الجنرال ماك كريستال، وهو قائد JSOC، بتنسيق اجتماعات عبر الفيديو[1] تركزت حول القرن الأفريقي، كما بدأ بالضغط نحو توسيع دور القيادة المشتركة للعمليات الخاصة من ضمن عمليات مكافحة الإرهاب الجارية هناك.

استولت قوات اتحاد المحاكم الإسلامية على مقديشو[2] رسمياً في ٥ حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٦. هلّل بعض الخبراء في شؤون الصومال داخل الحكومة الأميركية لطرد أمراء الحرب ووصفوا ذلك بأنه «أخبار مدهشة»[3]، وذلك على حد تعبير هيرمان كوهين، وهو مساعد سابق لوزير الخارجية في شؤون أفريقيا. أعلن كوهين في اليوم التالي لاستيلاء اتحاد المحاكم الإسلامية على العاصمة: «سبّب أمراء الحرب صعوباتٍ هائلة... لم يشعر الناس بالأمان أبداً في ظل حكم أمراء الحرب. إن منع أمراء الحرب من العودة مجدداً إلى مقديشو هو أمر في غاية الأهمية». وقال كوهين إن دعم أمراء الحرب من أمثال كانياري «جاء بسبب الذعر الذي أصاب الحكومة الأميركية بعد أن رأى المسؤولون جماعة إسلامية. قالوا إن طالبان قادمة». وقال كوهين حول إمكانية تحوّل الصومال إلى ملاذٍ آمنٍ للقاعدة: «أعتقد أن هذا احتمال ضئيل، وذلك لأن الناس في الحركة الإسلامية رأوا ماذا حدث لطالبان، وهم لا يريدون أن يحدث لهم الأمر ذاته».

(١) Naylor "Years of Detective Work Led to al-Qaida Target."

(٢) "Islamic Militia Claims Mogadishu," CNN.com, June 5, 2006.

(٣) نسخة مصوّرة. "Islamic Militia Takes Control of Somali Capital," *NewsHour*, PBS, June 6, 2006.

أرسل الشيخ شريف، قائد اتحاد المحاكم الإسلامية، رسالةً على الفور إلى الأمم المتحدة، وإلى وزارة الخارجية الأميركية، وإلى الجامعة العربية، وإلى الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وكذلك إلى مؤسسات دولية أخرى. أنكر الشيخ شريف في هذه الرسالة أن اتحاد المحاكم الإسلامية يحتفظ بأي علاقة مع الإرهابيين، كما أعلن أن المحاكم تريد «إقامة علاقاتٍ ودية[1] مع المجتمع الدولي تكون مستندة إلى الاحترام والمصالح المتبادلة».

كتب الشيخ شريف: «زادت حدة الصراع الحالي بسبب المعلومات الخاطئة التي أعطاها أمراء الحرب للحكومة الأميركية. تقتصر خبرتهم على إرهاب الناس، وتمكنوا من استخدام هذه الخبرة لإرهاب الحكومة الأميركية عن طريق إعطائها معلوماتٍ خاطئة حول وجود إرهابيين في الصومال». عرض شريف في رسالة أخرى بعث بها إلى السفارة الأميركية في نيروبي تقديم دعمه لمحاربة الإرهاب، وقال إن اتحاد المحاكم الإسلامية يريد «دعوة فريق تحقيق[2] من الأمم المتحدة للتأكد من عدم استخدام الإرهابيين الدوليين للمنطقة لتكون طريق مرور، أو أرضاً للاختباء».

لم تتأثر الولايات المتحدة بهذه الرسالة. وأوردت إحدى البرقيات الدبلوماسية الصادرة عن نيروبي: «إننا جاهزون للعثور على عناصر إيجابية ضمن اتحاد المحاكم الإسلامية. إن الاعتراف بوجود عناصر أجنبية من القاعدة سيكون بمثابة اختبار[3] لعلاقتنا مع أي من قياداتها».

لم تكن رؤية الولايات المتحدة تجاه تسلّم اتحاد المحاكم الإسلامية للحكم موحدة. تُظهر عشرات البرقيات الدبلوماسية الأميركية من تلك الفترة وجود تقييماتٍ مشوّشة ومتناقضة صادرة عن المسؤولين الأميركيين. كان شريف يوصف دائماً بأنه «معتدل»[4] في البرقيات المرسلة من السفارة الأميركية في نيروبي. لكن جون لي أندرسون كتب في صحيفة نيويوركر أن «إدارة بوش

---

(١) الشيخ شريف، رسالة إلى الحكومات والمنظّمات الدولية، "The Union of Islamic Courts in Mogadishu Break the Silence," June 6, 2006, www.hiiraan.com/news/2006/jun/somali_news6_7.aspx.

(٢) برقية دبلوماسية أميركية 06NAIROBI2640، من السفير وليام بيلامي، السفارة الأميركية في نيروبي، "Islamist Advances, Prospects for Dialogue, but Still No Admission of the Al Qaida Presence," June 15, 2006, نشرها موقع ويكيليكس (http://wikileaks.org/cable/2006/06/06NAIROBI2640.html.)، تتضمن البرقية نص رسالة بعث بها الشيخ شريف في ١٤ حزيران/يونيو.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) انظر البرقية الدبلوماسية الأميركية 07NAiROBi5403 من السفير مايكل رانبرغر، السفارة الأميركية في نيروبي والتي نشرها موقع ويكيليكس، "Somalia— Sheikh Sharif and the Future Role of Islamic Courts Moderates," January 1, 2007, http://wikileaks.org/cable/2007/01/07NAIROBI5403.html.

قد ذهبت بعيداً حتى الآن بالنسبة إلى التفكير في قتل شريف[1]. لكن حركة الشباب اعتبرت أن شريف يُمكن الاستغناء عنه، ومحاولاته استدرار العطف من الغرب تشكّل نوعاً من الارتداد.

عمل الدبلوماسيون الأميركيون مع حكومة الصومال المعترف بها بشأن كيفية التعامل مع اتحاد المحاكم الدولية، لكن الجيش الأميركي ووكالة الاستخبارات المركزية اعتبرا أن استيلاء المحاكم على مقديشو كان أزمة خطيرة. «فجأة، أصبح هذا قضية أساسية يركز عليها من هم داخل الحكومة: المحللون العسكريون، المحلّلون الاستخباراتيون، والجميع». قال ديفيد غارتنشتاين ـ روس، وهو مستشار مألوف لدى الجيش، بما في ذلك القيادة الوسطى، وهو الذي نصح بنشر القوات العسكرية الأميركية في القرن الأفريقي: «استحوذت الصومال على اهتمام الجميع[2]». إن القلق الداهم هو قلق مزدوج: أولهما، علاقة المحاكم الاسلامية بالقاعدة ثانيهما، الظهور المُحتمَل لملاذٍ آمنٍ للقاعدة داخل الصومال». كان الرئيس بوش في لاريدو، تكساس عندما جاء خبرٌ يفيد أن اتحاد المحاكم الإسلامية يطرد أمراء الحرب من مقديشو. قال: «إننا نشعر بالقلق من أي اضطراب في أي مكان من العالم. هناك اضطراب في الصومال[3]. إننا نراقب التطورات هناك بعناية. إننا نعتزم وضع استراتيجية جديدة عندما أعود إلى واشنطن، وذلك بالنسبة لأفضل طريقة للرد على آخر حدثٍ في الصومال».

بينما كان البيت الأبيض يضع استراتيجية جديدة، طبق اتحاد المحاكم الإسلامية برنامجاً متطرفاً في مقديشو، رأى معظم الصوماليين تقريباً أنه تغيير نحو الأفضل. بدأت المحاكم في ذلك الوقت في تفكيك تلك المتاهة الجهنمية من الحواجز المقامة[4] على الطرق، والتي تفصل بين مملكة أمير من أمراء الحرب عن مملكة الأمير الآخر، وهو الأمر الذي أدى إلى انخفاضٍ شديد في أسعار المأكولات. قامت المحاكم بعد ذلك بإعادة فتح المرافئ والمطار[5]، وهو ما أدى إلى تسهيل حصول زيادة كبيرة في المساعدات الإنسانية التي تصل إلى مقديشو. أما السرقات، وأنواع الجريمة الأخرى فقد انخفضت كثيراً، كما أن عدداً كبيراً من السكان أبلغوا الصحافيين بأنهم يشعرون بأمانٍ

---

(١) Jon Lee Anderson, "The Most Failed State," *New Yorker*, December 14, 2009.

(٢) مقابلة أجراها المؤلف مع ديفيد غارتنشتاين ـ روس في آذار/مارس ٢٠١١. إن كل الاقتباسات عن غارتنشتاين ـ روس مأخوذة من مقابلة المؤلف.

(٣) وثيقة مصوّرة "President's Remarks to the Travel Pool at Laredo Border Patrol Sector Headquarters," June 6, 2006.

(٤) Mohammed Olad Hassan, "Life Under Somalia's Islamists," BBC.news.co.uk, July 11, 2006.

(٥) "Mogadishu's Port Reopened," AlJazeera.com, August 23, 2006.

أكبر[١] مما كانوا يشعرون به في أي وقتٍ كان في ستة عشر عاماً. قال عينتي: «جلب اتحاد المحاكم الإسلامية بعض الاستقرار غير المسبوق إلى مقديشو. أمكنَ للمرء أن يقود سيارته في منتصف الليل من دون مواجهة أي مشكلة ومن دون حراس». اعترف المسؤولون الأميركيون[٢] بوجود تحسن في شحنات المساعدات، وأرجعوا الفضل إلى اتحاد المحاكم الإسلامية في تقليص حجم أعمال القرصنة على طول الشواطئ الصومالية. اعترف أعضاء الحكومة الصومالية في المنفى المدعومون من الولايات المتحدة بأن اتحاد المحاكم الإسلامية حقّق شيئاً في غاية الأهمية. اعترف بوبا، وهو وزير سابق للخارجية، كان يعارض اتحاد المحاكم الإسلامية: «جلبت المحاكم الإسلامية بعض النظام والاستقرار[٣] إلى مقديشو، كما أن عدداً كبيراً من السكان في مقديشو يقدّرون ذلك».

لكن الوضع لم يكن على هذا النحو داخل مجتمع العمليات الخاصة الأميركية.

تولّت القيادة المشتركة للعمليات الخاصة بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر مهمة مطاردة أهم المطلوبين في العالم، وذلك بحسب تحديد البيت الأبيض. لكن برنامج المحاكم الإسلامية الاجتماعي لم يغيّر هذا الواقع. أثبتت مغامرة وكالة الاستخبارات المركزية المتعلقة بأمراء الحرب أنها مغامرة فاشلة، وهي أدت في واقع الأمر إلى حمايةٍ أكبر لشخصيات القاعدة الذين تلاحقهم. أما اجتياح العراق فقد أدى، وبطرائق عدة، إلى إلهاءٍ كبير عن جوهر مهمة القيادة المشتركة للعمليات الخاصة. قال غارتنشتاين- روس: «لا شك في أن [اجتياح] العراق أفسد كل شيء. كانت إعادة الاستقرار إلى الصومال أسهل كثيراً قياساً إلى العراق. لكن لم تُخصّص الموارد لذلك الغرض. أما المشكلة الرئيسة فهي أنه لم تتخذ أي خطوات لتجنّب حدوث تمرد، لكن التمرد حدث في وقتٍ مبكرٍ جداً». والأهم من ذلك كله هو أن السياسة التي اتّبعتها واشنطن هي التي أطلقت التمرد بشكلٍ مباشر. وبعد الفشل الذي لقيته وكالة الاستخبارات المركزية في الصومال بدأ الجيش الأميركي التحضير لحملةٍ تهدف إلى سحق المحاكم. لكن مع استمرار قضية إسقاط طائرة البلاك هوك في الهيمنة على النظرة الأميركية تجاه الوجود العسكري الأميركي في الصومال، بدأ البيت

(١) Xan Rice, “Mogadishu’s Miracle: Peace in the World’s Most Lawless City,” *Guardian*, June 25, 2006.

(٢) البرقية الدبلوماسية الأميركية 06NAiROBi، من المستشار الاقتصادي جون إف. هوفر، السفارة الأميركية في نيروبي. نشرها موقع ويكيليكس “Horn of Africa, State-USAID Humanitarian Cable Update Number 8,” August 8, 2006, http://wikileaks.org/cable/2006/08/06NAIROBI3441.html.

(٣) مقابلة أجراها المؤلف مع إسماعيل محمود حوري، حزيران/يونيو ٢٠١١.

الأبيض التفكير في استخدام اثيوبيا[١]، وهي جارة الصومال اللدودة لتكون قوةً موكّلة تستطيع تقديم غطاء لفرق الصدم الأميركية، وعلى الأخص لقوات القيادة المشتركة للعمليات الخاصة بحيث تسمح لها بدخول الصومال والبدء في مطاردة «الأهداف ذات الأهمية العالية».

أشارت إحدى برقيات الأمم المتحدة بتاريخ حزيران/يونيو ٢٠٠٦، والتي احتوت على ملاحظات حول اجتماع مع كبار المسؤولين في وزارة الخارجية وبعض مسؤولي الجيش الأميركي في القرن الأفريقي، إلى أن الولايات المتحدة كانت على علم بالتنوّع الموجود داخل اتحاد المحاكم الإسلامية، لكنها «لن تسمح» لها بحكم الصومال. وأوردت هذه الملاحظات أن الولايات المتحدة ترغب في أن «تعمل مع إثيوبيا إذا ما استولى الجهاديون على الحكم». ختمت البرقية بالقول: «إن أي تحرّك إثيوبي في الصومال سوف يحظى بمباركة واشنطن». دعا بعض المسؤولين في الحكومة الأميركية إلى الحوار أو إلى الوفاق، لكن أصواتهم طغت عليها أصوات صقورٍ صمّموا على إزاحة اتحاد المحاكم عن السلطة.

وُجدت فرق العمليات الخاصة الأميركية قبل وقتٍ طويل في إثيوبيا، وهي التي كانت تقوم بتدريب وحدات حرب عصابات آغازي[٢]. وكان في البلاد منشآت أميركية جوية ومرافق عسكرية صغيرة بارزة يمكن للولايات المتحدة الوصول إليها. لكن بالرغم من أن إثيوبيا لعبت فيما بعد دوراً هائلاً في الأحداث التي جرت في السنين التالية، إلا أن جاراً آخر من جيران الصومال سوف يقدّم أراضيه لتكون منصة انطلاق لقوات القيادة المشتركة للعمليات الخاصة. بدأ الجيش الأميركي في تشييد معسكر سيمبا في خليج ماندا، كينيا، وهو المعسكر الذي أُنشئ بعد وقت قصير من وقوع كارثة إسقاط طائرة البلاك هوك. لكن بالرغم من أن الهدف من إنشاء المعسكر كان تدريب القوات البحرية الكينية، ومساعدتها بمحاذاة الشاطئ الصومالي، إلا أن اتحاد المحاكم الإسلامية تسلّم السلطة فبدأت الولايات المتحدة في رسم خطط طوارئ، وهكذا أخذت القاعدة على عاتقها دوراً مختلفاً. أما فرق القيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC، وعلى الأخص الفريق ٦ من DEVGRU/SEAL فقد بدأت في إقامة ورشة[٣]. لم يكن وجود هذه الفرق كثيفاً أو ظاهراً بفضل

(١) مذكرة من عزوز إنيفار، رئيس بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا بالنيابة، "Meeting with US Assistant Secretary of State for African Affairs," June 26, 2006, نشرها موقع ويكيليكس http://wikileaks.org/wiki/US_encouraged_Ethiopian_invasion_of_Somalia:_UN_meeting_memo_with_Jenday_Frazer,_Secretary_of_ State_for_African_Affairs,_2006.

(٢) Michael R. Gordon and Mark Mazzetti, "U.S. Ethiopian Campaign Routed Islamic Militants in Somalia," *International Herald Tribune*, February 23, 2007.

(٣) Thomas P. M. Barnett, "The Americans Have Landed," *Esquire*, June 27, 2007, www.esquire.com/features/africacommand0707.

وحدات الشؤون المدنية العسكرية الأميركية والتي كانت مختلطة مع السكان المحليين ـ بهدف إعادة بناء المدارس وإنشاء مشاريع تطهير المياه ـ بالإضافة إلى القوات الكينية النظامية. بدأت في ذلك الوقت نخبة قوات فرق الصدم في إطلاق أي عمليات مُحتمَلة داخل الصومال من خليج ماندا. كان الرجال المكلّفون بهذه المهمة يصنّفون على أنهم الفرقة الخاصة ٨٨ (١).

لكن بدءاً من لحظة تسلم اتحاد المحاكم الصومالية للسلطة، أخذ الإثيوبيون يطمعون في إمكانية التدخل. خاض البلدان حرباً شرسة في أعوام السبعينيات من القرن الماضي، كما كان الجيش الإثيوبي يعبر الحدود إلى الصومال بشكلٍ منتظم، وهو الأمر الذي أغضب السكان المحليين. أما المتشدّدون الصوماليون الذين اعتبروا أن إقليم أوغادين الإثيوبي يعود لهم، فقد نفّذوا غارات وهجمات داخل إثيوبيا. انتهزت أديس أبابا الفرصة بعد تسلّم اتحاد المحاكم الإسلامية السلطة لتصعيد خطابها(٢) بشأن تهديد الجهاديين الصوماليين في الإقليم. لكن بعد فرار كانياري من مقديشو توجه إلى الإذاعة الوطنية(٣) للتحذير من أن النصر الذي يحرزه اتحاد المحاكم الإسلامية سوف يتسبب بغزوٍ إثيوبي، وقال إن الصومال تقترف خطأً جسيماً عندما تدعم المحاكم. قال كانياري: «إنني لم أدعم أبداً ادعاء إثيوبيا بأراضي الصومال. لا أقبل ذلك ولو على جثتي. إنني لن أقبل ذلك أبداً، وهذا لأنني أعرف مَن هم، وماذا يريدون ، وعما يبحثون». بدأ الدبلوماسيون الأميركيون بعد مرور شهرٍ على تسلّم اتحاد المحاكم الإسلامية للسلطة في إرسال تقارير عن مهمات سرية واستطلاعية(٤) إثيوبية في الصومال، وذلك تحضيراً لعمليات مستقبلية محتملة.

قال لي عينتي: «أساءت الولايات المتحدة قراءة ما يجري من أحداث عندما قدّمت مساعداتها لأمراء الحرب الأشرار، وها هي تسيء القراءة مرة أخرى. كان يجب على الأميركيين انتهاز هذه الفرصة لمواجهة اتحاد المحاكم الإسلامية، وذلك لأنه من أصل ثلاث عشرة منظمة تشكّل هذه المحاكم، كانت اثنتا عشرة منها إسلامية، وهي محاكم عشائرية لا تمتلك أي برنامج عالمي للجهاد

---

(١) Michael R. Gordon and Mark Mazzetti, “U.S. Used Base in Ethiopia to Hunt al Qaeda,” *New York Times*, February 23, 2007.

(٢) انظر ستيفاني ماك كرامين، “Interview with Meles Zenawi,” WashingtonPost.com, December 14, 2006.

(٣) مقابلة أجراها المؤلف مع محمد أفراح كانياري، حزيران/يونيو ٢٠١١.

(٤) برقية دبلوماسية أميركية 06ADDISABABA1904 من فيكي هدلستون، القائمة بالأعمال، السفارة الأميركية في أديس أبابا، «نسخة مصحّحة، GOE Says No Incursion in Somalia,” July 12, 2006, نشرها موقع ويكيليكس http://wikileaks.org/cable/2006/07/06ADDISABABA1904.html.

أو أي شيء من هذا القبيل. لكن معظمهم لم يغادر الصومال على الإطلاق، بل كانوا رجالاً ريفيين. كانت حركة الشباب هي التهديد الوحيد الذي يبدو في الأفق، وكان بالإمكان احتواؤهم. لكن أُسيء تفسير الوضع مجدداً، كما أن إثيوبيا تعرّضت لضغوطٍ من الولايات المتحدة لغزو الصومال». قال لي كذلك إنه بالنسبة إلى القاعدة «كان ذلك الفرصة التي يتطلعون إليها».

أمضى مالكولم نانسِ، وهو محارب متمرس عمل فترة خمسة وعشرين عاماً في برنامج مكافحة الإرهاب التابع لأجهزة الاستخبارات، معظم حياته المهنية وهو يقوم بعمليات سرية في الشرق الأوسط وأفريقيا. درس مالكولم جيداً صعود القاعدة والشباب، وكان يعرف أشياء كثيرة عن قيادة هاتين المنظمتين. أخبرني نانسِ بأنه يؤمن بأن الولايات المتحدة أخطات كثيراً في طريقة معالجتها مكافحة الإرهاب في الصومال. لكن في الفترة التي سبقت الشائعات عن تدخلٍ إثيوبي فإن، «حركة الشباب كانت منظمة هامشية[1]، ولا تلعب دوراً أساسياً». اعتبر نانسِ أن الولايات المتحدة كان يجب أن تحاول جاهدةً العمل مع اتحاد المحاكم الإسلامية، وأن تسعى إلى عزل كل نشطاء القاعدة من الأجانب. قال نانسِ: «بصفتي رجل استخبارات يمكنني أن أقول ما كنت سأقوم به [مع أحد نشطاء القاعدة]: اتركوه هناك، لكن اجمعوا ما تقدرون عليه من تجهيزات لتكون قريبة منه، وضعوا رجالاً حوله وحول مساعديه. اجمعوا عنه ما استطعتم من معلومات. حدّدوا مدى العمق الحقيقي للقاعدة هناك. سيتعرض الرجل إلى حادثٍ مؤسف في الطريق، مثل شاحنة تصدمه بمقدمتها».

اعتبر نانسِ أنه بالنظر إلى هيكلية السلطة المعتمدة على النظام العشائري الذي يحكم الصومال، وكذلك تهميشها المتكرر للعناصر الأجنبية، والرفض الواسع للاحتلال الأجنبي، كان من الممكن للولايات المتحدة أن تشن حرباً دعائية ضد العدد الصغير نسبياً من نشطاء القاعدة الذين يحومون حول المحاكم، وذلك لكسر عقليّتهم، ولكسر سبب وجودهم». أكّد نانسِ كذلك: «ألم يكن من المسلي أكثر تصنيف القاعدة على أنها طائفة غير إسلامية؟ وأن نفعل ذلك إلى الحد الذي يمتنع معه الناس عن بيع الخبز لهم، وحيث يسارع الناس إلى محاربتهم عندما ينزلون إلى ساحة المعركة». أكد كذلك أنه كان يجب على الاستخبارات الأميركية أن تشنّ حملة لتشويه سمعتهم وتصويرهم على أنهم «شياطين، أو أناس يعادون الإسلام». أضاف كذلك: «كان يجب أن نجابههم بهذه الطريقة، وكان من شأن ذلك أن يساعد على تقليم أظفار منظمتهم». لكن مدى نجاح أي بعدٍ من الأبعاد الاستراتيجية هو أمرٌ قابل للجدل، وذلك بالنظر إلى النظام العشائري [أو القبلي] السائد في الصومال، وكذلك المعارضة الشديدة لأي نفوذٍ أجنبي. لكن هذه الاستراتيجية

(١) مقابلة المؤلف مع مالكولم نانسِ، أيار/مايو من العام ٢٠١١. إن كل الاقتباسات عن مالكولم نانسِ مأخوذة من مقابلة المؤلف.

لم توضع موضع التجربة على الإطلاق. أطلق نانسِ على الاستراتيجية التي اتّبعتها الولايات المتحدة بالفعل وصف، «أمرٌ محيّر بالكامل».

كانت القاعدة، مثلها مثل القيادة المشتركة للعمليات الخاصة، ووكالة الاستخبارات المركزية، تراقب الأحداث الجارية في الصومال عن كثب. لكن مع انتشار الشائعات عن قرب التدخل الخارجي، أصدر أسامة بن لادن بياناً أوضح فيه أن القاعدة ليس لها أيّ أوهام بأن إثيوبيا هي التي تتخذ قراراتها العسكرية الخاصة بها. أعلن بن لادن: «إننا نحذّر كل دول العالم[1]، ونطلب منها عدم الموافقة على طلب أميركا إرسال قواتٍ دولية إلى الصومال. إننا نقسم باللّه بأننا سوف نحارب الجنود فوق التراب الصومالي، ونحن نحتفظ بحق معاقبتهم في أراضيهم، أو في أي مكانٍ آخر، وفي أي وقتٍ مناسب وبالطريقة التي تناسبنا. احذروا الانتظار والتلكؤ كما فعل بعض المسلمين عندما تلكّأوا في حماية الحكومة الإسلامية في أفغانستان. إنها فرصة ذهبية وواجب شخصي على كل شخصٍ قادر، ويتعيّن عليكم أن لا تفوتوا هذه الفرصة لتأسيس نواة الخلافة».

استمر حكم اتحاد المحاكم الإسلامية، وكذلك الفترة الأولى من السلام النسبي الذي شهدته مقديشو، ستة أشهرٍ فقط. وفيما حذّر الدبلوماسيون[2] الأميركيون الموجودون في المنطقة، وفي مجالسهم الخاصة، رؤساءهم من العواقب الوخيمة المُحتمَلة الناتجة عن احتلالٍ إثيوبي، وسعوا إلى تحديد مسارات المصالحة ما بين اتحاد المحاكم الإسلامية، والحكومة المؤقتة المعترف بها دولياً، أصرّ فريق الأمن القومي في إدارة بوش على التحضير لحربٍ تستهدف إسقاط اتحاد المحاكم الإسلامية. أنهت القوات الإثيوبية في أواخر العام ٢٠٠٦، حشودها الكثيفة على نقاطٍ متعدّدة تقع على طول الحدود مع الصومال. وبالرغم من أن الدبلوماسيين الأميركيين عبّروا عن قلقهم من هذه الحشود إلا أنهم لم يكونوا على علمٍ بأن الجيش الأميركي كان متورطاً بعمق في هذه العملية.

رأى اتحاد المحاكم الإسلامية الإشارات القادمة من وراء الحدود. ودعا الشيخ شريف، وهو

---

(١) أسامة بن لادن، نسخة عن تسجيل صوتي، ٢ تموز/يوليو ترجمة من معهد الأبحاث الإعلامية للشرق الأوسط، صادرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ .www.memri.org/report/en/print1872.htm

(٢) برقية دبلوماسية أميركية رقم 06NAIROBI2618 مرسلة من السفير وليام بيلامي، السفارة الأميركية في نيروبي، «سقوط جوهر»، ٤ حزيران/يونيو، ٢٠٠٦، نشرتها ويكيليكس، (تمتلك الأمم المتحدة تقارير تفيد بأن الفرقة الإثيوبية المتمركزة على طول الحدود الصومالية جرى تعزيزها بقواتٍ مدرعة وطائرات الهليكوبتر، وهو الأمر الذي أطلق مخاوف بشأن التوغل الإثيوبي في الصومال. يمكن أن تؤدي خطوة كهذه إلى توسيع مناطق النزاع، كما يُمكن أن تتسبب أخيراً بسقوط المؤسسات الفيدرالية الانتقالية. إننا ننصح على ضوء كل ذلك بتوجيه نداء عالي المستوى إلى إثيوبيا لصرف النظر عن تحريك الجنود إلى داخل الصومال... المدرعات والمروحيات من نوع MI4 Hind B.

الذي دعا قبل أشهرٍ قليلة فقط إلى التعاون مع الولايات المتحدة والأمم المتحدة ومع عويس، الصوماليين إلى البدء في «الجهاد» ضد أي قواتٍ إثيوبية غازية. كان شريف الذي ارتدى الزي العسكري يحمل بندقية Ak-47 خلال إعلان بياناته العامة. أعلن شريف: «أريد أن أبلغ الشعب الصومالي بأن عليه حماية بلده ودينه. عاد العدو القديم للصومال إلى الظهور، ولهذا أعطي أمري إلى جنود المحاكم الإسلامية: إننا ندعو إلى الجهاد في سبيل اللّه»[١]. في شهر تشرين الثاني/نوفمبر وبينما بدأت إثيوبيا الضغط على المسؤولين الأميركيين لدعم عملية غزو تهدف إلى قلب نظام اتحاد المحاكم الإسلامية، حصل المسؤولون الأميركيون على «أمرٍ رئاسي»[٢] مكتوبٍ باللغة العربية وزُعِم أنه صادر عن عويس الذي تولى رئاسة اتحاد المحاكم الإسلامية منذ وقتٍ قريب. دعا البيان إلى اغتيال المسؤولين الستة عشر في الحكومة الصومالية في المنفى، بمن فيهم الرئيس محمد يوسف، ورئيس الوزراء محمد جيدي. ودعا البيان، وبالتحديد من اختيروا ليكونوا «الشهداء» من حركة الشباب إلى «تنفيذ عمليات تُستخدم فيها الطرق الانتحارية التي يستخدمها المجاهدون في العراق وأفغانستان وفلسطين، وفي بلدان أخرى من العالم».

طوّرت الولايات المتحدة بحلول شهر كانون الأول/أكتوبر استراتيجية للتشارك مع الجيش الإثيوبي والحكومة الصومالية في المنفى بهدف طرد قوات المحاكم من مقديشو. كانت الخطة تقضي بإنشاء حكومة رسمية، وإن كانت ضعيفة، تكون تحت حماية القوات الصومالية المدرّبة على يد الإثيوبيين، والجيش الإثيوبي. أما بالنسبة إلى قادة اتحاد المحاكم الإسلامية والمحاربين الأجانب، فقد أعدّت الفرقة الخاصة ٨٨ المتمركزة في خليج ماندا خطة لملاحقتهم وقتلهم.

أما في ٤ كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٦ فقد وصل القائد العام للقيادة الوسطى الجنرال جون أبي زيد[٣] إلى أديس أبابا لعقد اجتماع مع رئيس الوزراء ميليس زيناوي. كان ذلك من الناحية الرسمية زيارةً روتينية لحليفٍ أميركي، أما خلف الكواليس فكان من الواضح أن الحرب

(١) الشيخ شريف أحمد، «الإسلاميون يعلنون الجهاد على إثيوبيا الدولة الجارة، وذلك بعد سقوط مدينة مهمة بيد القوات الحكومية الصومالية المدعومة من إثيوبيا»، شريط فيديو ونصوص من رويترز.

(٢) برقية دبلوماسية أميركية 06ADDISABABA3212 من السفير دونالد ياماموتو، السفارة الأميركية في أديس أبابا، "Somali Prime Minister Gedi Highlights Foreign Extremist Support for ICU," نشرها موقع ويكيليكس December 6, 2006 http://wikileaks.org/cable/2007/12/07SANAA2333.html.

(٣) برقية دبلوماسية أميركية تحت رقم 06ADDISABABA3240، مرسلة من السفير دونالد ياماموتو، السفارة الأميركية في أديس أبابا، "Ethiopia: Meles Alters Stance on Military Action" December 8, 2006 نشرها موقع ويكيليكس، http://wikileaks.org/cable/2006/12/06ADDISABABA3240.html; Xan Rice and Suzanne Goldenberg, "How US Forged an Alliance with Ethiopia over Invasion," Guardian, January 12, 2007.

كانت وشيكة. أبلغ أحد المسؤولين في البنتاغون مجلة تايم: «رأينا في ما يحدث فرصة العمر[1]، وفرصة نادرة جداً للولايات المتحدة للتحرك مباشرة ضد القاعدة والقضاء على هؤلاء الإرهابيين».

صعدّت وزارة الخارجية الأميركية من لهجتها، وبدأت علناً في توصيف اتحاد المحاكم الإسلامية بأنه أحد جبهات القاعدة، وذلك بعد أيامٍ قليلة من اجتماع أبي زيد في إثيوبيا. أعلن جنداي فرايزر، وهي وزير الخارجية الأميركي لشؤون أفريقيا، وأبرز مسؤولة أميركية في شؤون أفريقيا: «يسيطر أفراد من خلية القاعدة الآن على اتحاد المحاكم الإسلامية، وهم أفراد من خلية القاعدة في شرق أفريقيا. إن الطبقة العليا في اتحاد المحاكم تضم متطرفين حتى العظم. إنهم إرهابيون[2] ويمسكون زمام السلطة». بدأت وسائل الإعلام الأميركية الرئيسة، وفي خطوة تشبه ما فعلته غداة اجتياح العراق في العام ٢٠٠٣، التركيز على العلاقة مع القاعدة، وبدأت تردّد آراء مسؤولين أميركيين من دون أن تسميهم بوصفها حقائق مؤكدة. بدأت العناوين الرئيسة المثيرة بالظهور محذرةً من «خطر القاعدة المتزايد[3] في أفريقيا». أما مراسلو المحطات التلفزيونة الرئيسة فتسابقوا في تقديم تاريخٍ استرجاعي للنزاع الصومالي، وعمدوا، استنسابياً، إلى حجب الدور الأميركي في تكوين الأزمة. أعلن مراسل محطة سي. بي. أس المخضرم ديفيد مارتن: «كانت الصومال ملاذاً آمناً[4] للقاعدة منذ أن انسحبت الولايات المتحدة من البلاد بعد حادث إسقاط طائرة البلاك هوك المشؤوم». أما مراسلة محطة سي. أن. أن في البنتاغون باربرا ستار، فقد بدت عملياً وكأنها ناطقة باسم إدارة بوش: «يبقى القلق هنا في شرق أفريقيا[5] من أنه إذا لم تغلق الصومال أبوابها بوصفها ملاذاً آمناً للإرهابيين، فإن احتمال القيام بهجومٍ ثانٍ يبقى حقيقياً جداً».

وفيما ضخمت إدارة بوش، وبعض وسائل الإعلام البارزة التهديد الصومالي، لم يوافقها الجميع على ذلك. أعرب مدير الاستخبارات القومية جون نيغروبونتي، وحتى مع تحضير الجيش الأميركي لعملٍ مباشر، عن تشكّكه بشأن الادعاءات القائلة إن اتحاد المحاكم الإسلامية تديره القاعدة. قال

---

(١) Alex Perry, "Somalia on the Edge," Time, November 29, 2007.

(٢) David Gollust, "US Says al-Qaida Elements Running Somali Islamic Movement," Voice of America, December 14, 2006.

(٣) Julie Hollar, "Rediscovering Somalia; Press Downplays U.S. Role in Renewed Crisis," Fairness and Accuracy in Reporting, March 1, 2008, http://fair.org/extra-online-articles/rediscovering-somalia/.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) نسخة مصورة، Newsroom, CNN, January 6, 2007.

نيغروبونتي: «لا أعتقد أنه توجد آراء قاطعة[1] لا يُمكن دحضها». لاحظ نيغروبونتي كذلك أن، «الصومال عادت للظهور حديثاً على شاشتنا... إن المسألة الأساسية هنا هي ما إذا كان اتحاد المحاكم الإسلامية «هو طالبان التالية». وختم نيغروبونتي بالقول: «لا أعتقد أنني حصلت على جوابٍ صحيح». أما جون برندرغاست، وهو الذي عمل بوصفه خبيراً في شؤون أفريقيا في مجلس الأمن القومي في عهد إدارة كلينتون فقد وصف سياسة إدارة كلينتون تجاه الصومال بأنها «سخيفة»[2] زاعماً أن دعم اجتياح إثيوبي سوف يجعل «برنامجنا لمكافحة الإرهاب مستحيل التطبيق تقريباً».

أما جون بايدن الذي كان عضواً في مجلس الشيوخ في ذلك الحين، والذي كان يستعد لتولي رئاسة مجلس الشؤون الخارجية فقد أعلن بكل قوة مظهراً معرفة تاريخية عميقة بمسار الأحداث التي أدت إلى تسلّم اتحاد المحاكم الإسلامية السلطة. قال بايدن: «تسببت الإدارة بتقوية المحاكم نتيجة الرهان الخاطئ[3] على أمراء الحرب للعمل بالنيابة عنا، وهو ما أضعف موقفنا ولم يترك لنا خيارات جيدة. إن هذا الوضع هو من بين أقل التطورات الخطرة وضوحاً في العالم، كما أن الإدارة تفتقد إلى استراتيجية ذات صدقية للتعامل معه».

ألزمت الإدارة نفسها، سواء مع استراتيجية ذات موثوقية أو من دونها، بإسقاط اتحاد المحاكم.

بدأت الطائرات الإثيوبية في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٦ بتنفيذ غاراتها، كما بدأت الدبابات بعبور الحدود الصومالية[4]. كانت تلك الحرب حرباً بالوكالة بامتياز وتحت إدارة واشنطن، وهي الحرب التي شارك فيها ما بين أربعين ألف جندي وخمسين ألف جندي[5] من جنود جارة الصومال المكروهة جداً. عقد إندا آدي، وزير الدفاع في حكومة اتحاد المحاكم الإسلامية، مؤتمراً صحفياً دعا فيه الإسلاميين الأجانب علناً للمجيء إلى بلاده والقتال فيها. قال آدي: «دعوهم يحاربون في الصومال للمشاركة في الجهاد، وفي مهاجمة أديس أبابا[6] بإذن اللّه».

---

(١) Karen DeYoung, “U.S. Sees Growing Threats in Somalia,” Washington Post, December 18, 2006.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) Jeffrey Gettleman, “Ethiopian Warplanes Attack Somalia,” New York Times, December 24, 2006.

(٥) David Axe, “Wikileaked Cable Confirms U.S.’ Secret Somalia Op,” Danger Room (blog), Wired. com, December 2, 2010, www.wired.com/dangerroom/2010/12/wikileaked-cable-confirms-u-s-secret-somalia-op/; Scott Baldauf, “In Somalia, Foreign Intervention Won’t Resolve Al Shabab Threat,” Christian Science Monitor, September 2, 2010. أورد آكس أن «نحو خمسين ألف جندي إثيوبي» شاركوا في هذا الغزو، كرستيان ساينس مونيتر تحدثت عن أربعين ألف جندي.

(٦) Xan Rice, “Somali Hardliner Calls for Foreign Jihadists,” *Guardian*, December 23, 2006.

فيما قصفت المقاتلات الصومال، ومع تقدم القوات الإثيوبية نحو مقديشو، أنكرت فرايزر ومسؤولون أميركون آخرون أن تكون واشنطن وراء ذلك الاجتياح، وقالوا إن كل هذه المزاعم كاذبة. لكن غارتنشتاين- روس قال: «دعمت الولايات المتحدة الاجتياح الإثيوبي، ودفعت ثمن كل شيء، بما في ذلك ثمن الوقود الذي تستهلكه هذه العملية التي تتبناها. يُضاف إلى ذلك أنكم دفعتم بقواتٍ أميركية إلى أرض المعركة، وقوات العمليات الخاصة الأميركية، كما أن وكالة الاستخبارات المركزية كانت موجودة هناك. أما سلاح الجو الأميركي فكان جزءاً من هذه الرواية بدوره. أدى كل ذلك إلى إعطاء الإثيوبيين تفوقاً عسكرياً». قال جيدي الذي كان في ذلك الوقت رئيس الوزراء في المنفى وعمل مع الاستخبارات الأميركية والحكومة الإثيوبية في التخطيط للاجتياح: «لم يكن الإثيوبيون قادرين على المجيء من دون دعم الولايات المتحدة. كان سلاح الجو الأميركي يدعمنا».

راقب كانياري بينما كان الإثيوبيون يحلّون مكان تحالفه المدعوم من وكالة الاستخبارات المركزية بوصفهم وكلاء واشنطن الجدد. كان ذلك بالنسبة إليه كارثة غير محسوبة. زعم كانياري أن: «المجتمع الدولي جلب الإثيوبيين، وذلك تحت زعم أنهم يحاربون القاعدة. إنهم يقتلون الناس بسبب الكراهية التي تركتها حرب العام ١٩٧٧ إنهم يقضون على الناس، ويقتلون النساء والأطفال. إنهم يقضون على كل شيء تحت زعم أنهم يحاربون القاعدة. أعتقد أنه لو كانت الولايات المتحدة تعرف طبيعتهم لما كانت استدعتهم».

عاد رئيس الوزراء في المنفى في يوم رأس السنة إلى مقديشو، وأعلن: «انتهت الآن حقبة أمراء الحرب[1] في الصومال». انطلقت المظاهرات[2]، في إشارة لما سيحدث بعد ذلك ضد القوى التي نصّبته في الحكم، بينما بدا الناس يعبّرون عن غضبهم، وإدانتهم «للاحتلال» الإثيوبي. أدّت أحداث العام ٢٠٠٧ إلى إغراق الصومال في مسار يتجه نحو مزيد من الرعب والفوضى، وإلى زيادة قوة وحجم القوى التي تسعى واشنطن إلى محاربتها. قال عينتي: «تقف إثيوبيا والصومال في ذروة العداء، والعداء التاريخي، ولهذا يشعر الناس بأن هذا يضيف الإهانة إلى الجروح. وُلدت حركة التمرد من تلك النقطة».

قال غارتنشتاين - روس: «إذا كان هناك درس واحد من العمليات العسكرية التي جرت على مدى السنوات العشر الماضية، فهو أن الولايات المتحدة هي قوة تعزّز التمرّد الشديد الفعالية. وفي الأماكن التي تسعى فيها إلى قلب الحكومة، فهي ناجحة في هذا المجال. وأما المجال الذي

(١) Stephanie Mc- Crummen, "Somali Islamic Fighters Flee Toward Kenya," *Washington Post*, January 2, 2007.

(٢) Reuters, "Anti-Ethiopian Protests Rock Mogadishu," *Toronto* Star, January 6, 2007.

أظهرت فيه فشلها فهو إقامة حكومة قابلة للحياة». وقال بوبا، وهو وزير خارجية سابق إن الأعمال الأميركية والإثيوبية ستؤدي إلى «دفع الصومال إلى أحضان القاعدة».

وافق نانسٍ، وهو عميل الاستخبارات المخضرم، على أن الاجتياح الإثيوبي المدعوم من الولايات المتحدة كان نعمة بالنسبة إلى حركة الشباب، وقال: «وُجدت حركة الشباب قبل ذلك ضمن هيكلية صغيرة تشبه كثيراً مناطق أمراء الحرب، لكن ما إن دخلت إثيوبيا - كان من الواضح أنهم كانوا يتصرفون كتابع للولايات المتحدة - حتى قالت القاعدة: «عظيم! هذه جبهة قتالٍ جديدة للجهاد، وهم الذين جاؤوا إلى هنا بأنفسهم. جاء إلينا الإثيوبيون المسيحيون، وجاء المستشارون الأميركيون. يمكننا الآن إنشاء ميدان جديد للقتال، وسوف نقوم بإعادة إنعاش منظمة القاعدة في شرق أفريقيا». هذا ما حدث بالضبط.

٢٠ الهروب من السجن

اليمن، ٢٠٠٦. انشغل أمراء الحرب المدعومون من وكالة الاستخبارات المركزية بالقتال ضد اتحاد المحاكم الإسلامية في الصومال. وبينما كانت إدارة بوش تركّز، وحدها غالباً، على التمرد المتصاعد في العراق، حدثت عملية هروب كبيرة من أحد سجون صنعاء، وهي العملية التي تبيّن بأنها حادثة في غاية الأهمية في عملية إعادة تأسيس القاعدة في المنطقة. كان من بين الذين فرّوا شخصيات عدة مهمة مضت لتؤسّس نواة قيادة منظمة جديدة، وهي تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية AQAP. كان من بين هذه الشخصيات نصير الوحيشي، وهو الذي عمل سابقاً مساعداً شخصياً خاصاً عند بن لادن. عمد الوحيشي في ٣ شباط/فبراير من العام ٢٠٠٦، إلى الهرب[١] مع اثنين وعشرين شخصاً آخر من سجنهم الذي يتمتع بأعلى مستوى من الحماية الأمنية، وذلك بعد أن حفروا نفقاً يصل ما بين السجن وأحد المساجد القريبة، وذلك بالرغم من تفاخر الوحيشي[٢] بعد ذلك بأنهم أدوا صلاة الصبح قبل أن يخرجوا من المدخل سيراً على الأقدام. تمكّن الوحيشي من توحيد فرعي القاعدة في اليمن والسعودية تحت الشعار الإقليمي «تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية». أما قاسم الريمي الذي فرّ في عملية الهروب ذاتها فقد مضى ليصبح القائد العسكري. اعتبر رامسفيلد بعد أيام قليلة من عملية الهروب: «إنها مشكلة خطيرة[٣]. إنهم أفراد منغمسون في أنشطة تنظيم القاعدة بعمق، كما أنهم مرتبطون مباشرة بالهجوم على مدمرة يو أس أس كول، وبمقتل البحارة الذين كانوا على متن السفينة». وفيما ركّز رامسفيلد، ومسؤولون أميركيون آخرون، على الضغط على الرئيس اليمني علي عبد الله صالح لإعادة إلقاء القبض على جمال البدوي، الذي أرادت الولايات المتحدة تسليمه إليها، بالإضافة إلى المشتبه بهم الآخرين في عملية تفجير

(١) Mark Trevelyan (Reuters), "Jailbreak in Yemen Stirs Concern Abroad; Inside Job Seen in Qaeda Escape," *Boston Globe*, February 10, 2006.

(٢) تحدث الوحيشي فيما بعد عن عملية الهروب في مقالة في نشرة باللغة العربية، ترجمها غريغوري د. جونسن. انظر نصير الوحيشي، "The New Leader of al-Qaeda in Yemen Relates the Details of the Escape of al-Qaeda Members from an Intelligence Prison," *al-Ghad*, June 25, 2007.

(٣) Barbara Starr, "Yemen Prison Break Raises Alarms at Sea," CNN.com, February 7, 2006.

كول، فإن الوحيشي والريمي سيصبحان فيما بعد أشهر الفارّين وأخطرهما.

أخبرني عددٌ من كبار مسؤولي الاستخبارات، وتطبيق القانون، والجيش السابقين، والذين عملوا في عملياتٍ جرت في اليمن، وفي السياسات المتعلقة به، بأن عملية الفرار لم تكن عرَضية، كما أن اختيار تنظيم AQAP اليمن ليكون مركزاً له لم يكن خارجاً عن سيطرة صالح. تجنّب المسؤولون، عموماً، الإيحاء بوجود تنسيق مباشر ما بين صالح والقاعدة في ما يتعلق بالتخطيط للهجمات، إلا أنهم تحدثوا عن نمطٍ استمر على مدى سنوات، ويدل على السماح سراً بالقيام بالأعمال الإرهابية فوق الأراضي اليمنية، أو استغلال هجماتٍ كهذه بعد حدوثها، وذلك بهدف تذكير واشنطن بالتهديد الذي تمثّله القاعدة في اليمن. قال أحد كبار مسؤولي مكافحة الإرهاب السابقين من الذين يمتلكون خبرة عميقة في شؤون اليمن: «يعرف صالح كيف يلعب هذه اللعبة[1]، وذلك كي يعرف الجميع مدى حاجتهم إليه، بدءاً من القاعدة، إلى السعوديين، وصولاً إلى الولايات المتحدة، وهو يتقن هذه اللعبة جيداً».

قضت اللعبة بالحصول على المال والسلاح والتدريب المتخصص، والذي تحتاجه قوات النخبة التابعة لصالح في مقاتلة التمرد الداخلي الذي اعتبره التهديد الحقيقي لبقائه في السلطة. قال الدكتور إميل نخلة وهو مسؤول كبير سابق في وكالة الاستخبارات المركزية، في العام ٢٠١٠: «رأينا، وعلى مدى سنوات بعض هذه الأنظمة وهي تقوم بهذه اللعبة. تلعب هذه الأنظمة هذه اللعبة كي تستمر في السلطة[2]، وللبقاء إلى جانبنا، وتلعبها كذلك للحصول على كل أنواع المساعدات العسكرية. لكن الواقع هو أن المساعدات العسكرية التي يحصل عليها اليمن تبلغ ضعفي أو ثلاثة أضعاف المساعدات الاقتصادية لذلك إذا كان هذا صحيحاً فمعناه أنهم لا يخدمون بالضرورة الاستراتيجية الأميركية، وسياسة مكافحة الإرهاب على المدى الطويل».

اعتبر بعض المحلّلين السياسيين اليمنيين المتخصصين أن هناك بالفعل تعاوناً مباشراً ما بين نظام صالح والقاعدة. برزت كذلك اتهامات تقول إن بعض أفراد نخبة الحرس الجمهوري، ومؤسسة الأمن السياسي، وقوات الأمن المركزي CSF، وهم الذين تسلموا جميعاً مساعدات من واشنطن، كانوا يعملون مع خلايا القاعدة، أو ساعدوا هذه الخلايا بالمعدات، والمخابئ، والتجسّس على المنشآت الدبلوماسية الأجنبية. أكد الصحافي سام كيمبال في تقرير نشره في نشرة فورين بوليسي

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤولٍ سابق في مكافحة الإرهاب، كانون الثاني/يناير ٢٠١١. إن كل التصريحات والاقتباسات المنسوبة إلى المسؤول السابق في مكافحة الإرهاب مأخوذة من مقابلة المؤلف.

(٢) مقابلة المؤلف مع الدكتور إميل نخلة، كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

[السياسة الخارجية] أن عملية الفرار من السجن في العام ٢٠٠٦ كانت عملية داخلية[١]، «فالسجن عبارة عن قلعةٍ حصينة في قلب صنعاء، ويجول حوله جنودٌ بثيابٍ غير مرقطة. يُضاف إلى ذلك أن زنزانات النزلاء الاحتياطية، وحيث لا يُسمح إلا بالأواني البلاستيكية، تخضع للتفتيش مرات عدة في اليوم الواحد، كما لا يُسمح للسجناء بالخروج إلا لفترة نصف ساعةٍ يومياً». أما العقيد اليمني المتقاعد محسن خصروف فقال: «لا نعرف كيف حصلوا على الأدوات اللازمة لحفر نفق بطول ٣٠٠ متر، كما أننا لا نعرف أين ذهب كل التراب الذي حفروه». أكّد العقيد المتقاعد أن هذه العملية تبدو مستحيلة[٢] من دون مساعدة مباشرة من مسؤولي السجن».

ساهمت عملية الفرار من السجن هذه في توسّع القاعدة في اليمن. أما إذا كان ما قاله العقيد خصروف وزملاؤه صحيحاً، فإن ذلك يعني أن الولايات المتحدة كانت تدعم الحكومة التي كانت قواتها تساعد في إعادة إحياء تنظيم القاعدة في اليمن.

تابعت إدارة بوش بعد عملية الفرار زيادة مساعدتها العسكرية لليمن. قال أحد كبار مسؤولي مكافحة الاستخبارات السابقين إن صالح حسِب أن الثمن السياسي للإطباق على القاعدة بطريقة فاعلة، أي تسليم قادة التنظيم، ستكون باهظة جداً. «في اللحظة التي يسلّم فيها [صالح] أهمّ شخصيات التنظيم فإن ذلك يعني أنه قطع شعرة معاوية مع القاعدة. سيتوقف التنظيم في هذه الحالة عن مساندته، أي أن العلاقة ستهتز بشدة». أضاف كذلك أن صالح «لم يعطِ الولايات المتحدة شيئاً ذا قيمة مقابل الأموال التي تلقاها».

أما في تموز/يوليو من العام ٢٠٠٦، أي بعد مرور خمسة أشهر على عملية الفرار، فقد بدأت الولايات المتحدة حملة توسيعٍ كبيرة لمعسكر ليمونييه[٣] في جيبوتي، وهكذا توسّع المعسكر من مساحة ثمانية وثمانين إيكراً[*] إلى نحو خمسمئة. أما عدد الجنود فقد زاد حتى وصل إلى ١,٥٠٠ جندي، كما أنه تحوّل إلى مركزٍ رئيس لوكالة الاستخبارات المركزية، ونقطة توقف لقوات العمليات الخاصة التي تنفذ عملياتٍ غير معلنة، أو سرية، في المنطقة. أوردت مجلة ستارز آند سترايبس كلام الضابط المسؤول التنفيذي عن المعسكر: «تستخدم بعض الفرق القاعدة[٤] عندما لا تعمل «بعيداً» في بلدانٍ مثل كينيا، وإثيوبيا، واليمن».

---

(١) Sam Kimball, "Whose Side Is Yemen On?" *Foreign Policy*, August 29, 2012.

(٢) المصدر السابق.

(٣) Joseph Giordano "U.S. Military Plans to Expand Camp Lemonier in Djibouti; Lease to Provide for More Housing and Security," *Stars and Stripes*, July 9, 2006.

(*) يساوي الإيكر الواحد ما يقارب الـ ٤٠٠٠ متر مربع.

(٤) المصدر نفسه.

فيما كان صالح يلعب لعبته مع الولايات المتحدة بشأن السجناء الفارّين، كانت الولايات المتحدة تعزز، تدريجياً، وجودها في المنطقة، وذلك بالرغم من أن مسؤولي إدارة بوش استمروا ينظرون إلى إعادة تجميع عناصر القاعدة في اليمن على أنه في المركز الثاني في سلّم الأولويات. استقبل صالح في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠٧، كبيرة مساعدي الرئيس بوش[1] لشؤون الأمن الداخلي، فرانسيس تاونسند في عدن. طلبت تاونسند خلال هذا الاجتماع آخر المعلومات عن جمال البدوي، وهو الذي يُقال إنه العقل المدبر لتفجير المدمرة كول. أكّد صالح أن الرجل أُطلق سراحه، وهو «يعمل في مزرعته» التي لا تبعد كثيراً عن المكان الذي يجتمع فيه مع تاونسند. أضاف صالح أنه اجتمع مع بدوي قبل أسبوعين. قال الرئيس: «وعد البدوي بالتخلي عن الإرهاب، فأخبرته بأن أعماله أضرّت باليمن وصورته كثيراً، وهو بدأ يفهم ذلك». أما عندما عبّرت تاونسند عن «استيائها» بشأن إطلاق سراح بدوي، أبلغها صالح بأنه لا لزوم للقلق لأنه «تحت مراقبتي». أوردت برقية دبلوماسية أميركية أُرسلت بعد ذلك الاجتماع أن صالح هو الذي أثار موضوع الوحيشي، وأبلغ تاونسند بكل صراحة بأنه تولى مسؤولية رئاسة القاعدة في اليمن. ردّت تاونسند، بحسب البرقية، بأن غيّرت الموضوع نحو نظام الاعتقالات الفاشل. ناقش صالح في وقتٍ لاحقٍ من الاجتماع صراعه مع الانفصاليين الجنوبيين، وهكذا أظهر، مجدداً، أن بقاءه في السلطة هو أمرٌ محوري لسياسات واشنطن. أبلغ الرئيس تاونسند بعد ذلك: «من المهم جداً أن لا يصل اليمن إلى حالة عدم استقرار. إننا نحتاج إلى دعمكم». أجابت تاونسند: «لا تقلق أبداً بالتفكير في هذا الشأن، إننا نساند اليمن بطبيعة الحال».

يُحتمل أن تكون أكثر اللحظات إثارة خلال اجتماع تاونسند ـ صالح كانت عندما استدعى صالح فارس منّاع، وهو أحد كبار مهرّبي السلاح اليمنيين وأجلسه إلى جانب تاونسند. أوردت مصادر الأمم المتحدة، «بالرغم من حظر تصدير السلاح الذي فرضته الأمم المتحدة على الصومال[2]، منذ العام ١٩٩٢، إلا أن اهتمام منّاع بتهريب الأسلحة يعود إلى العام ٢٠٠٣ على الأقل»، كما أن منّاع، «صدّر، وباع، أو نقل، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أسلحةً، أو مواد تتعلق بالسلاح إلى الصومال، وذلك في خرقٍ واضحٍ لنظام حظر تصدير السلاح». لكن ما إن

(١) برقية دبلوماسية أميركية رقم 07SANAA1989 مرسلة من السفير ستيفن سيشي، السفارة الأميركية في صنعاء، نشرها موقع ويكيليكس «"Townsend-Saleh Meeting Provides Opening for Additional CT Cooperation," October 30, 2007, http://wikileaks.org/cable/2007/10/07SANAA1989.html، التفاصيل عن اجتماع صالح مع تاونسند مأخوذة من هذه البرقية.

(٢) "Security Council Committee on Somalia and Eritrea Issues List of Individuals Identified Pursuant to Paragraph 8 of Resolution 1844 (2008)," Department of Public Information, UN Security Council, April 12, 2010, www.un.org/News/Press/docs/2010/sc9904.doc.htm.

دخل منّاع الغرفة حتى أُعطي مقعداً على طاولة تاونسند. قال صالح لأحد المسؤولين الأميركيين: «اسمع يا مكتب التحقيقات الإتحادي، يمكنك أن تأخذه إذا لم يتصرّف بالطريقة المناسبة... يمكنك أن تعيده إلى واشنطن في طائرة تاونسند، أو حتى إلى غوانتانامو». أبلغ صالح تاونسند بأن قواته اعترضت منذ وقتٍ قريب شحنة أسلحة أرسلها منّاع قبل إعطائها إلى الجيش اليمني. قالت تاونسند مازحةً: «يعني ذلك أنه تبرع بالأسلحة إلى جيش الدولة». ضحك صالح وقال: «كلا. إنه عميل مزدوج، لأنه أعطى أسلحة كذلك إلى المتمردين الحوثيين». أوردت إحدى البرقيات الدبلوماسية الأميركية والتي أرسلتها تاونسند بعد الاجتماع: «لا يمكنك أن تفعل هذا». لكن الأمر المثير للعجب هنا هو أن منّاع مضى بعد ذلك ليعمل بوصفه منسّقاً لجهود الرئيس صالح «السلمية» مع المتمردين الحوثيين.

أظهرت مداخلات تاونسند مع صالح، وكذلك مداخلات المسؤولين الأميركيين الآخرين مدى شجاعة صالح في لعب أدوارٍ متعددة في حربه الهادفة إلى البقاء في السلطة. أكّدت البرقية الدبلوماسية الأميركية التي أجازتها تاونسند بعد زيارتها: «لم يكن استخدامه التهديدات المزدوجة للإرهاب وعدم الاستقرار عند إشارته إلى النزاع الداخلي، جديداً. يستخدم صالح هذا التكتيك عند محاولته كسب دعم الحكومة الأميركية». كان من الواضح أن صالح يستخدم هذا الأسلوب لأنه كان فاعلاً. أما عندما يتعلق الأمر بالقاعدة فيبدو أنه كلما بدت حكومة صالح أقل استقراراً زاد مقدار المال والتدريب اللذين يمكنه انتزاعهما من الولايات المتحدة. أبلغني مسؤول عسكري أميركي سابق وسبق له أن عمل في اليمن: «إن كل هؤلاء المسؤولين الأميركيين كانوا مذهولين[١] عند التعامل مع صالح، فعندما يتعلق الأمر باليمن كان أذكى منهم بكثير».

لكن بعد الهجوم الأميركي بالطائرة من دون طيّار في اليمن في العام ٢٠٠٢، وعملية الاعتقال التي جرت بعد ذلك لعشرات المتشددين المشتبه بهم، فقد تراجع تنظيم القاعدة كثيراً، وأصبح وجوده أقرب ما يكون إلى الوجود النظري. لكن بعد عملية الفرار من السجن التي حدثت في العام ٢٠٠٦، سارع السجناء الفارّون إلى إعادة بناء منظمة نائمة. لم يفعل صالح الكثير لإيقافهم. كانت الولايات المتحدة منشغلة بإعادة اعتقال الرئيس صالح لجمال البدوي، ولمشتبه به آخر في تفجير كول، وهو مواطن أميركي يدعى جابر البنا، ولذلك لم تهتم كثيراً بالآخرين. قال غريغوري جونسون، وهو باحث في شؤون اليمن من جامعة برنستون: «مارست الولايات المتحدة ضغوطاً كبيرة[٢] على

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤولٍ عسكري أميركي سابق، شباط/فبراير ٢٠١٢

(٢) *Yemen: Confronting al-Qaeda, Preventing State Failure, Hearing Before the Senate Foreign Relations Committee*, 111th Cong. 53 (2010) (prepared testimony of Gregory D. Johnsen).

اليمن لملاحقة الرجلين. لكن الواقع هو أن الأشخاص الذين يقلق بشأنهم الشعب الأميركي ليسوا هم من يشكلون الخطر الأكبر، بل أولئك الذين يعرف القليل عنهم».

أبلغ صالح تاونسند خلال اجتماعها معه في العام ٢٠٠٧ بأن القاعدة كانت تعيد تنظيم نفسها بالفعل بعد عملية الفرار في العام ٢٠٠٦. قال كذلك إن الرجال كانوا بقيادة الوحيشي، وهو مساعد سابق لبن لادن. كان الوحيشي جهادياً متشدداً[١] وهو الذي توجه إلى أفغانستان لأول مرة في أواخر التسعينيات حيث تعاون مع بن لادن أما في العام ٢٠٠١، أي عندما قامت الولايات المتحدة بغزو أفغانستان فقد قاتل الوحيشي في معركة تورا بورا الشهيرة، ثم فرّ إلى إيران حيث أُلقي القبض عليه واحتُجز لمدة عامين قبل تسليمه إلى اليمن في العام ٢٠٠٣ لم توجّه إلى الرجل أي تهمة بارتكاب جريمة. لكن بعد فراره من السجن اليمني أعاد تصنيف القاعدة في اليمن على أنها تنظيم إقليمي وليست جماعة وطنية، وهكذا أطلق عليه اسم «تنظيم القاعدة للجهاد في جنوب شبه الجزيرة العربية»، وهو الاسم الذي تحول بعد ذلك إلى AQAP. تحولت القاعدة في اليمن تحت قيادة الوحيشي إلى منظمة «أكثر حدّة[٢]، وأفضل تنظيماً، وأكثر طموحاً مما كانت من قبل». تمكّن الوحيشي من «إعادة بناء التنظيم كلياً». قدّمت عودة القاعدة إلى العمل فائدة إلى نظام صالح، لأن الوضع استدعى من الأميركيين والسعوديين التعامل معه. أما الأهم من ذلك كله فهو تمويل النظام وتسليحه. لكن القيادة المشتركة للعمليات الخاصة فقدت صبرها مع صالح ولم تتأخر عن البدء في توسيع عملياتها داخل اليمن، سواء بموافقة صالح، أو من دونها.

(١) Gregory D. Johnsen, *The Last Refuge: Yemen, Al-Qaeda, and America's War in Arabia* (New York: W. W. Norton, 2012), p. 163.

(٢) Gregory D. Johnsen, "Al-Qaeda in Yemen Reorganizes Under Nasir al-Wahayshi," *Terrorism Focus* 5 (11) (March 18, 2008), www.jamestown.org/single/?no_cache=1&tx_ttnews%5Btt_news%5D=4796.

٢١ مطاردة ساخنة

باكستان، ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٨. لقيَت مساعي دونالد رامسفيلد، بوصفه وزيراً للدفاع، نهاية شائنة لها مع نهاية عام ٢٠٠٦. اجتمعت جهود ستة من الجنرالات المتقاعدين، وبعضهم كانوا من كبار القادة في حرب العراق، مع عدة نوابٍ جمهوريين وديمقراطيين، وذلك بهدف قيادة حملةٍ تطالب باستقالته. سعى عدد كبير من هؤلاء الجنرالات إلى تحميله مسؤولية الوضع المتدهور في العراق، بينما سعى آخرون إلى تحميله مسؤولية ما جرى في سجن أبو غريب. عانى الجمهوريون في هذا الوقت من خسائر كبيرة في انتخابات العام ٢٠٠٦ النصفية، وأحرز الديمقراطيون غالبية في مجلسَي الشيوخ والنواب، وهو الأمر الذي أرجعه عدد من المحلّلين السياسيين إلى المعارضة المتنامية لحرب العراق. كان ديك تشيني من بين مسؤولي البيت الأبيض الذين ضغطوا كثيراً على بوش لإبقاء رامسفيلد في منصبه. لكن بالرغم من أن الرئيس بوش وقف مع رامسفيلد في البداية، إلا أنه قبِل استقالته في نهاية الأمر. كان رامسفيلد، ومن دون أي شك شخصيةً رئيسة من ضمن شخصيات حملة الاغتيالات والتعذيب التي بدأت في فترة ما بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، لكن رحيله لم يسفر عن تغيرٍ حاسم في مسار الأحداث والبرامج التي ساعد على صوغها.

خلفَ روبرت غايتس رامسفيلد في وزارة الدفاع في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٦. كان غايتس مقرباً جداً من وكالة الاستخبارات المركزية حيث قضى معظم حياته المهنية. وعمل مع الوكالة لأول مرة في أواخر الستينيات من القرن الماضي، ومضى بعد ذلك للعمل كمدير للوكالة في أوائل أعوام التسعينيات، وهو أول موظفٍ يتبوأ هذا المنصب صاعداً من المستويات الأولى[1] للموظفين. قام غايتس بمهمات عدة مع وكالة الأمن القومي، كما كان على علاقة وثيقة مع قوات العمليات الخاصة الأميركية. وخضع للتحقيق بشأن دوره المزعوم في فضيحة إيران ـ كونترا، لكن بالرغم من أن المستشار القانوني المستقل استنتج أن غايتس،

(١) Robert M. Gates, Secretary of Defense," accessed September 10, 2012, http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/government/gates-bio.html.

«كان مقرباً من شخصيات عدة[1] لعبت أدواراً رئيسة في قضية إيران ـ كونترا، كما كان في موقعٍ يمكّنه من معرفة أنشطةٍ كهذه»، إلا أنه تقرّر أن دوره «لا يستدعي توجيه أي اتهام». كان غايتس كذلك لاعباً رئيساً في الحرب التي أذكت الولايات المتحدة نارها في أفغانستان[2] ضد السوفيات في أعوام الثمانينيات من القرن الماضي. كان من بين أولى المهام التي قام بها في البنتاغون هي إعادة باكستان إلى دائرة حملة القتل الاستهدافي الأميركية.

قال غايتس في شهادته التي أدلى بها أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ بعد ثلاثة أشهر من تسلّمه لمهامه إن الفريق دوغلاس لوت، وكان مدير العمليات في هيئة الأركان المشتركة، قال إن قادة الجيش الأميركي امتلكوا صلاحيات «القتل والاعتقال» أو «العمل المباشر[3] في أفغانستان» وهو الأمر الذي جعلهم «أحراراً في ضرب أولئك الذين يقومون بأعمالٍ عدائية». أضاف لوت مع ذلك أن تلك الصلاحيات سمحت كذلك بالقيام بعمليات داخل باكستان، «إذا ما حاول العدو الفرار عبر الحدود، فإننا نمتلك كل الصلاحيات لملاحقته». أما عندما سُئل عن صلاحية الاشتباك في معارك تدميرية أكبر، مثل استهداف أسامة بن لادن مباشرة في باكستان، فقال لوت إنه سيناقش ذلك في جلسة مغلقة.

أثارت ترتيبات «المطاردة الساخنة» غضب جهاز الاستخبارات في باكستان ISI، وذلك لأن مشرّف هو الذي روّج لها في العام ٢٠٠٢ مع القيادة المشتركة للعمليات الخاصة. كان الجميع في باكستان يعرف أن وكالة الاستخبارات المركزية كانت تنشط بكثافة في البلاد ـ كانت كل غارة تشّنها الطائرات من دون طيّار بمثابة تذكيرٍ حيّ بهذه الحقيقة. كان يُنظر إلى الجيش الأميركي على أنه موجود في البلاد لتدريب القوات الباكستانية فقط. وفيما كان الجيش الباكستاني وISI يدعوان إلى تقليل تحركات الأميركيين في البلاد، إلا أن القيادة المشتركة للعمليات الخاصة كانت «تضغط بشدة»[4] ولسنواتٍ عدة للحصول من البيت الأبيض على حرية أكبر لتنفيذ عملياتٍ داخل باكستان. أرادت القيادة المشتركة للعمليات الخاصة أن تقوم بعملياتها حتى في الحالات التي تكون فيها العملية تتجاوز الملاحقة البسيطة للنشطاء المشتبه بهم من القاعدة، وعبر الحدود. تحدث أحد

(١) Lawrence E. Walsh, “Final Report of the Independent Counsel for Iran/Contra Matters; Volume I: Investigations and Prosecutions,” August 4, 1993, p. 223.

(٢) Yaroslav Trofimov, “Soviets’ Afghan Ordeal Vexed Gates on Troop-Surge,” *Wall Street Journal*, November 30, 2009.

(٣) Committee on Armed Services, Afghanistan, S. Hrg. 110- 269 (2007) (شهادة الجنرال دوغلاس إي. لوت).

(٤) Sean D. Naylor, “Spec Ops Raids into Pakistan Halted,” *Army Times*, September 26, 2008.

المسؤولين الأميركيين بلسان حال القيادة المشتركة للعمليات الخاصة في ذلك الوقت: «أعطونا حرية أكبر للعمل لأنه يتعيّن علينا ضرب الأماكن التي يلجأون إليها».

بالرغم من أن باكستان كانت مفاوضةً شرسة، وفي بعض الأحيان تتفوق على الولايات المتحدة، إلا أنها في نهاية المطاف كانت تحتاج إلى الأموال، والأسلحة، والدعم من واشنطن. يعني ذلك أنه إذا كانت باكستان لا تريد التعامل مع بعض العناصر الإرهابية المحددة، فإن القيادة المشتركة للعمليات الخاصة ووكالة الاستخبارات المركزية ترغبان في ذلك. كان البيت الأبيض مستعداً للمصادقة على ذلك. أما في حالة JSOC، فكان ذلك يعني غارات استهدافية داخل باكستان. أخبرني أنطوني شافر، وهو أحد العملاء السريين الذي عمل في وكالة الاستخبارات الدفاعية: «أعتقد أن هذا هو واحد من تلك الأمور التي كان الباكستانيون يغضون النظر[١] عنها في بعض الأحيان، أي مثل برنامج الغارات بالطائرات من دون طيار. لا أصدّق ولو لدقيقة واحدة أن الرئيس [آصف علي] زرداري، ورئيس ISI الجنرال [إشفاق برويز] كياني، وحتى مشرّف من قبله، لم يكونوا على علمٍ بأننا نقوم بأعمالٍ كهذه».

زادت في العام ٢٠٠٧ موازنة العمليات الخاصة الأميركية بما نسبته ٦٠ بالمئة[٢] عن العام ٢٠٠٣، أي إلى ما يزيد عن ٨ مليارات دولار سنوياً. أما في شهر كانون الثاني/يناير فقد أعلن الرئيس بوش عن سياسة «الإغراق» في العراق. زادت أعداد الجنود الأميركيين النظاميين بحوالى عشرين ألف جندي، لكن بوش صادق كذلك على زيادة كبيرة في عمليات القتل الاستهدافي التي تقودها قوات القيادة المشتركة للعمليات الخاصة. كانت هذه العملية هي الأخيرة بالنسبة إلى الجنرال ماك كريستال في القيادة المشتركة للعمليات الخاصة. بدأ الرئيس بوش مع نهاية العام ٢٠٠٧ بإعلان أن عملية إغراق العراق [بالجنود] كانت نجاحاً كبيراً. أسفر هذا الأمر عن تمكّن JSOC من إعادة التركيز على باكستان.

بدأت إدارة بوش في أواخر العام ٢٠٠٧ في وضع خطط لتصعيد ضخم لاستخدام قوات العمليات الخاصة الأميركية داخل باكستان. لكن هذه الخطة توقفت نتيجةً للصراع المستمر الذي يهدف إلى السيطرة على العمليات في باكستان ما بين وكالة الاستخبارات المركزية والبنتاغون، وهو الصراع الذي وصفته صحيفة نيويورك تايمز بأنه «خلافات مريرة[٣] داخل إدارة بوش، وداخل

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع المقدّم أنطوني شافر، أيار/مايو ٢٠١١.

(٢) Ann Scott Tyson “New Plans Foresee Fighting Terrorism Beyond War Zones,” *Washington Post*, April 23, 2006.

(٣) Mark Mazzetti and David Rohde, “Amid U.S. Policy Disputes, Qaeda Grows in Pakistan,” *New York Times*, June 30, 2008.

وكالة الاستخبارات المركزية حول، «ما إذا كانت قوات المغاوير الأميركية يجب أن تقوم بغارات أرضية داخل المناطق القبلية».

وقع حادث في حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٨، وهو حادثٌ أكّد المخاطر المترافقة مع التوسع المحتمل لأنشطة العمليات الخاصة الأميركية في باكستان. نشبت معركة في هذه الأثناء ما بين القوات الأميركية وقوات طالبان في إقليم كونار، لكن المعركة سرعان ما امتدت إلى أراضي باكستان. استدعت القوات الأميركية الدعم الجوي، وسرعان ما وصلت طائرات الهليكوبتر التي أطلقت قذائف موجهة على قوات طالبان. قتلت هذه الغارة أحد عشر جندياً باكستانياً كانوا متمركزين على الحدود الفاصلة بين البلدين. أدانت باكستان هذا العمل بوصفه هجوماً «غير مبررٍ وجباناً»[١] قامت به الولايات المتحدة. وصرّح رئيس وزراء باكستان يوسف رضا غيلاني أمام البرلمان: «سوف نتخذ موقفاً للحفاظ على سيادتنا، وسلامة أراضينا، واحترامنا لأنفسنا. إننا لن نسمح بمهاجمة [تراب وطننا]». لكن الواقع كان أن باكستان لم تتمكن من تنفيذ مقتضيات هذا الإعلان.

تولى نائب الأميرال وليام ماك رافين بعد مرور يومين على هذا الحادث، أي في ١٣ حزيران/يونيو، ٢٠٠٨ قيادة القيادة المشتركة للعمليات الخاصة من الجنرال ماك كريستال، وهكذا ورث مهمة متابعة مطاردة بن لادن، والشخصيات المستهدفة الأخرى ذات الأهمية العالية. لكن تلك العملية غير الموفقة، والتي أسفرت عن مقتل جنود باكستانيين لم ترعبه. بدأ ماك رافين عمله في السابق قائد فرقة في القوات البحرية، وكان ماك كريستال نائب قائد في القيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC، وهو الذي طالب بإعطائه حرية حركة أكبر للضرب في باكستان. أما في تموز/يوليو من العام ٢٠٠٨ فقد صادق الرئيس بوش على أمرٍ سري[٢] ـ وهو الأمر الذي كان موضع جدلٍ كبيرٍ ما بين وكالة الاستخبارات المركزية، ووزارة الخارجية، والبنتاغون ـ سمح بتنفيذ عمليات قتلٍ واعتقالٍ استهدافية. لكن قوات العمليات الخاصة الأميركية، وبشكلٍ يخالف الترتيبات السابقة المبرمة مع الرئيس مشرّف، لن تعمل إلى جانب القوات الباكستانية، كما أنها لن تسعى للحصول على إذنٍ من حكومة باكستان قبل تنفيذ الضربات في الأراضي الباكستانية. قال المراسلان دانا بريست، ووليام آركين: «أرادت السفيرة آن باترسون تهدئة المخاوف بشأن تزايد أعداد القتلى من المدنيين من جراء الغارات التي تقوم بها القيادة المشتركة للعمليات الخاصة في البلدان الأخرى،

---

(١) Kamran Haider, "Pakistan Condemns 'Cowardly' US Attack; Eleven Dead," Reuters, June 11, 2008.

(٢) Eric Schmitt and Mark Mazzetti, "Bush Said to Give Orders Allowing Raids in Pakistan," *New York Times*, September 10, 2008.

لذلك استقدمت منصة مراقبة لطائرات بريداتور بحيث تتمكن من مشاهدة غارةٍ ما بشكلٍ مباشر». أما في شهر آب/أغسطس من العام ٢٠٠٨ فقد استقال مشرّف، وهو حليفٌ طيّعٌ للولايات المتحدة، من منصبه تحت تهديد بإقالته. بدأت القيادة المشتركة للعمليات الخاصة، وعلى الفور، في اختبار خليفته. أخبرني أحد المصادر في العمليات الخاصة والذي عمل مع ماك رافين في ذلك الوقت بأن «بيل وسّع العمليات بسرعة»[١] في باكستان.

أما في يوم ٣ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٨، فقد نقلت طائرتا هليكوبتر فريقاً تابعاً للقوات البحرية الأميركية فوق الحدود الفاصلة بين أفغانستان وباكستان. كانت الطائرتان مدعومتين بطائرة هليكوبتر مسلحة من نوع AC-130 Spectre، وهي طائرة قادرة على إنزال دمارٍ كبير. حلقت الطائرتان فوق قرية تقع بالقرب من آنغور آدا[٢]، وهي قرية جبلية باكستانية صغيرة تقع جنوب وزيرستان بالقرب من الحدود الأفغانية. هبطتا بهدوء، وما لبث ما يزيد على أربعة وعشرين فرداً من فرقة القوات البحرية الأميركية والمزودين بمناظير للرؤية الليلية أن أخذوا مراكزهم حول منزل حطّاب وراعي ماشية يبلغ الخمسين من عمره. أوحت بعض التقارير بأن لدى فرقة العمليات الخاصة حازت معلومات استخباراتية بأن زعيم القاعدة موجود داخل المنزل. أوردت صحيفة الواشنطن بوست أن ذلك كان العملية البرية الأولى ضد هدفٍ من أهداف طالبان داخل البلاد. لكن، وعلى أي حال ما إن تمركز فريق القوات البحرية الأميركية حتى نفّذ الغارة التي جاء من أجلها.

أما ما حدث بعد الطلقات الأولى فيبقى موضع جدل. قال مسؤولون أميركيون: «قُتل حوالى أربعة وعشرين مقاتلاً مشتبهاً بانتمائهم إلى القاعدة[٣] في هجوم مخطط ضد المقاتلين المتطرفين الذين كانوا ينفذون هجمات ضد قاعدة عملانية أميركية تقع وراء الحدود في أفغانستان». لكن القرويين المحليين قالوا[٤] إن فريق القوات البحرية الأميركية هم الذين فتحوا النار، وهو الأمر الذي أدّى إلى مقتل بايوجان وزير، وهو مالك المنزل، مع أولاده الستة بمن فيهم فتاة بعمر الثالثة، وصبي بعمر السنتين وامرأتين. قال بعض القرويين إنه عندما سمع جيران بايوجان أصوات إطلاق النار، وخرجوا راكضين من منازلهم كي يعرفوا ماذا يحدث، فتح رجال القوات البحرية الأميركية النار عليهم وهو الأمر الذي أسفر عن مقتل عشرة أشخاص إضافيين. قالت الحكومة الباكستانية إن جميع القتلى كانوا من المدنيين، وأصرّت الولايات المتحدة على أن القتلى كانوا من مقاتلي القاعدة.

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع أحد المصادر في العمليات الخاصة، آب/أغسطس ٢٠١٠.

(٢) Christina Lamb, "Playing with Firepower," *Sunday Times* (London), September 14, 2008.

(٣) Schmitt and Mazzetti, "Bush Said to Give Orders Allowing Raids in Pakistan."

(٤) Lamb, "Playing with Firepower."

أما وزارة الخارجية الباكستانية فقد استدعت السفيرة باترسون. عبّرت الوزارة في بيانٍ أصدرته عن إدانتها للعملية ووصفتها بأنها «خرقٌ فاضح[1] للأراضي الباكستانية»، و«استفزاز خطير»، وادّعت أن الغارة تسببت «بخسارة جسيمة في أرواح المدنيين». قالت وزارة الخارجية إنه من «المؤسف» أن تكون القوات الأميركية «اختارت أن تخرق الحدود مستخدمةً القوة ضد المدنيين»، كما أكّدت أن «مثل هذه العمليات هي سلبية للغاية وبالتأكيد فإنها لا تساعد جهودنا لمحاربة الإرهاب، بل على العكس تماماً إنها تعيق الأساس الذي يقوم عليه التعاون، وقد يزيد من نيران الحقد والعنف اللذين نحاول القضاء عليهما».

حصلت القيادة المشتركة للعمليات الخاصة على فرصة توجيه الضربات في باكستان بطريقة أكثر تنسيقاً، وذلك بعد مرور سنوات على تركيز معظم مقدراتها إلى العراق. لكن تبيّن بعد ذلك أن رؤية رامسفيلد للعالم على أنه ميدان عمليات قد تحققت أكثر فأكثر بالكامل بعد تركه لمنصبه. لكن تركه لمنصبه كان بمثابة فتح الباب أمام أكثر القوى الظلامية في أميركا لتحويل جهودها من العراق إلى بداية حروب الولايات المتحدة في جنوب آسيا وأفريقيا وما بعدهما.

(١) برقية دبلوماسية أميركية رقم 08ISLAMABAD2907 مرسلة من السفيرة آن باترسون، السفارة الأميركية في إسلام أباد، نشرها موقع ويكيليكس, GOP Condemns Alleged ISAF September 3 Incident in South Waziristan, September 3, 2008, http://wikileaks.org/cable/2008/09/08ISLAMABAD2907.html.



حركة الشباب تستفيد من كل خطوة خطتها الولايات المتحدة

الصومال، ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٩ ركّزت معظم وسائل الإعلام المهتمة بالصومال في أوائل العام ٢٠٠٧ على الاجتياح والاحتلال الإثيوبيين، إلا أن تركيز القيادة المشتركة للعمليات الخاصة كان على مطاردة المطلوبين. أسرعت JSOC إلى إقامة «منصتها lily pad» (منصة الزنبق)[*] المؤقتة في القاعدة الأميركية المنعزلة في خليج ماندا في كينيا، وذلك في أوائل شهر كانون الثاني/يناير، وكانت مستعدة للانطلاق بأعمالها. رغب المخطّطون الحربيون الأميركيون في أن يؤدي الاجتياح الإثيوبي إلى إجبار اتحاد المحاكم الإسلامية على الفرار من العاصمة، والتوجّه إلى معاقله الحصينة، وعلى الأخص تلك الموجودة على طول الحدود الكينية، أي حيث تتمكّن الفرقة الخاصة ٨٨ من القضاء على أفراده. امتلكت JSOC طائرات AC-130 المسلحة تسليحاً ثقيلاً، والتي كانت متمركزة سراً في قاعدة جوية تقع بالقرب من دير داوا[٢]، في إثيوبيا، وهو الأمر الذي يمكّن هذا النوع من الطائرات من متابعة فرق JSOC المتمركزة في ماندا باي، والتأهب لدخول الصومال وإتمام المهمة إذا ما كان ذلك ضرورياً. خلُصت السياسة الأميركية إلى ذهنية واحدة في الصومال: جِد، جهّز، وأنهِ». وأكّد لي مالكولم نانسِ: «إنها مسألة حركية[٣]، وقتل من دون رحمة. إن لم تكن العملية قتلاً من دون رحمة فإننا لا نبدأ بها، كما تعلم».

لاحقت طائرة أميركية وغير مسلّحة من نوع بريداتور[٤]، كانت قد انطلقت من معسكر ليمونييه في ٧ كانون الثاني/يناير نحو جنوب الصومال، قافلةً من العربات، وهذا ما سمح بنقل

(*) أو استراتيجية وسائد الزنبق وهي قاعدة عسكرية محكمة ومؤمنة جداً.

(٢) Eric Schmitt and Mark Mazzetti, "Secret Order Lets U.S. Raid Al Qaeda," *New York Times*, November 9, 2008.

(٣) مقابلة أجراها المؤلف مع مالكولم نانسِ، أيار/مايو من العام ٢٠١١.

(٤) David Axe, "Hidden History: America's Secret Drone War in Africa," Danger Room (blog), Wired.com, August 13, 2012, www.wired.com/dangerroom/2012/08/somalia-drones/all/.

بثّ حيّ عن القافلة، وهو البث الذي تلتقطه قيادة الفرقة الخاصة. أقلعت بعد مرور وقتٍ قصير طائرة AC-130 نحو الصومال، وما لبثت أن قصفت القافلة[1] قبل تمكّنها من الاختفاء داخل غابة تقع على طول الحدود الكينية ـ الصومالية. أوحت التقارير[2] بأن هدف هذه الغارة كان عدن حاشي فرح، وهو القائد العسكري في حركة الشباب، أو فضل أو نبهان، وهم قادة القاعدة في شرق أفريقيا. ادّعى المسؤولون الأميركيون أن الغارة أدت إلى قتل ما بين ثمانية مقاتلين واثني عشر مقاتلاً، كما راجت شائعات أوحت بأن «قائداً من القاعدة»[3] كان من بين القتلى. اعتقدت مصادر في الاستخبارات الأميركية والإثيوبية أن ذلك القائد قد يكون آرو أو أبو طلحة السوداني مموّل القاعدة. هبطت فرقة تابعة للقيادة المشتركة للعمليات الخاصة آتية من خليج ماندا في موقع الغارة في الصومال كي تأخذ عيّناتٍ من الحمض النووي من القتلى، ووجدت الفرقة جواز سفرٍ يعود إلى آرو وكان ملوثاً بالدماء[4]، وظنت بأنها أصابت أحد أهدافها الكبيرة. تبيّن لاحقاً أن آرو كان بالفعل من ضمن القافلة، لكن اعتُبر بأنه أصيب في الغارة إلا أنه نجا بحياته في النهاية.

أما في ٩ كانون الثاني/يناير فقد شنت JSOC غارة ثانية «ضد أعضاء في خلية القاعدة في شرق أفريقيا، يُعتقد أنهم كانوا فارّين من منطقة بعيدة في الصومال تقع قرب الحدود الكينية»[5]، وذلك بحسب ما أوردته برقية دبلوماسية أميركية صدرت عن السفارة في نيروبي. حدثت على مدى الأيام القليلة التالية غارات جوية أخرى، وهي التي أسفرت عن مقتل عشراتٍ من المدنيين، وذلك بحسب شهود عيان، ومن منظمات حقوق الإنسان. لكن لم يتأكد أبداً ما إذا كانت الولايات المتحدة، أم إثيوبيا، هي التي قامت بالغارة، أم كلتاهما. لكن من المؤكد أن إثيوبيا تمتلك طائرات الهليكوبتر الخاصة بها، وكذلك طائرات أخرى تقصف الصومال من جهتها. تحمّل البنتاغون المسؤولية عن الغارة[6] التي حدثت في ٧ كانون الثاني/يناير، لكنه امتنع عن التعليق على غاراتٍ

---

(١) Jeffrey Gettleman, "More Than Fifty Die in U.S. Strikes in Somalia," *New York Times*, January 9, 2007.

(٢) Michael R. Gordon and Mark Mazzetti, "U.S. Used Base in Ethiopia to Hunt Al Qaeda," *New York Times*, February 23, 2007.

(٣) Gettleman, "More Than Fifty Die in U.S. Strikes in Somalia."

(٤) Gordon and Mazzetti, "U.S. Used Base in Ethiopia to Hunt Al Qaeda."

(٥) برقية دبلوماسية أميركية 07ADDISABABA90 من السفير دونالد ياماماتو، السفارة الأميركية في أديس أبابا، "Scenesetter for Deputy USTR Allgeier's Visit to Ethiopia," January 12, 2007, نشرها موقع ويكيليكس http://wikileaks.org/cable/2007/01/07ADDISABABA90.html.

(٦) "US Somali Air Strikes 'Kill Many,'" BBC.co.uk, January 9, 2007.

أخرى، وذلك بالرغم من أن مسؤولين أميركيين آخرين اعترفوا في مجالسهم الخاصة بأن تلك الغارات كانت أميركية. أظهرت التقارير الأولية لوسائل الإعلام الغارات على أنها ضربات ناجحة، واستهدفت بدقة «قيادات القاعدة» في الصومال واحداً بعد آخر. لكن تقارير أخرى استندت إلى معلومات قدّمها مسؤولون أميركيون من دون الكشف عن هوياتهم، قالت إن آرو وفضل قُتلا على يد جنود العمليات الخاصة الأميركية. زعم أحد التقارير المتفاخرة نُشر في صحيفة نيويورك بوست أن فضل قد قُتل، وجاء في عنوان المقالة: «هُزمت القاعدة[١]: الغارة الأميركية على الصومال تقتل شيطان السفارة». لكن الواقع هو أن جميع الشخصيات المهمة التي تستهدفها الولايات المتحدة قد نجت، من هذه العمليات ما عدا واحداً. قصفت طائرات أميركية من نوع AC-130، وطائرات هليكوبتر، وطائرات حربية أثيوبية، مواقع مشتبهاً بها لحركة الشباب والقاعدة، وهو القصف الذي أسفر عن قتل السوداني بطريقة عشوائية[٢]، وبالرغم من أن الولايات المتحدة لم تعلم بموته إلا بعد مرور أشهر.

كان ذلك بداية لحملةٍ مركزة من الاغتيالات والخطف الاستهدافية التي قامت بها القيادة المشتركة للعمليات الخاصة في الصومال، لكن لم ينتج عنها سوى عدد قليل من النتائج التي تدخل في باب مكافحة الإرهاب. وشاءت المفارقة أن يستفيد الرجال الذين كانوا أهدافاً لهذه الحملة من هذه الغارات. قال لي نانسِ: «كنا نتدخل لنقوم بغارات بطائرات AC-130. أعني أن هذا التدخل كان جيداً، وكانت الطائرات أدواتٍ جيدة عندما تُستخدم ضد أعداد من الجنود المعروفين». أضاف نانسِ: «كنا نقوم بمحو مجموعاتٍ من المدنيين»، بدلاً من مجموعات الجنود.

تسببت هجمات طائرات AC-130 بمقتل عدد كبير من المدنيين الصوماليين. وأسفر أحد الحوادث المريعة عن مهاجمة مجموعة كبيرة من الرعاة البدو الصوماليين وأفراد عائلاتهم. ادّعت منظمة أوكسفام لحقوق الإنسان أن سبعين شخصاً من الصوماليين الأبرياء قد قُتلوا، وقال أحد المسؤولين في أوكسفام: «لم يكن هناك مقاتلون من بينهم[٣]. يُحتمل أن يكون سبب مهاجمتهم هو إشعال الرعاة في الليل ناراً في الهواء الطلق، لكن ذلك هو ما يفعله الرعاة عادة لإبعاد الحيوانات والبعوض عن قطعانهم». انضمت أوكسفام إلى منظمة العفو الدولية في التشكيك بشرعية هذه الغارات الجوية، وحذّرت أوكسفام: «يوجب القانون الدولي التميز ما بين الأهداف العسكرية

(١) Andy Soltis, "Qaeda Clobbered; U.S. Somalia Raid Kills Embassy Fiend," *New York Post*, January 11, 2007.

(٢) Alex Perry, "Somalia on the Edge," *Time*, November 29, 2007.

(٣) Aaron Glantz, "U.S. Air Strikes in Somalia Condemned for Killing Innocent Civilians," *OneWorld US*, January 20, 2007.

والمدنية. إننا قلقون للغاية من أن هذا المبدأ لا يحظى بالاحترام، ولأن الأبرياء هم الذين يدفعون الثمن[١] في الصومال».

تركّزت الغارات الأميركية على المناطق المحيطة بالحدود الكينية ـ الصومالية، وهي التي تُعتبر معقل أحمد مدوبي، ومعقل ميليشيا راس كامبوني التابعة له. كان مدوبي تحت حماية حسن تركي وشقيق زوجته، وحسن هو قائد جهادي بارز سبق له أن أسّس الميليشيا، وقاد قواتٍ متشددة لصالح كل الحركات الإسلامية الصومالية المتتابعة: AIAI، واتحاد المحاكم الإسلامية، وأخيراً حركة الشباب. لكن عندما بدأت الغارات كان مدوبي ورجاله عائدين إلى قاعدتهم الأساسية الواقعة قرب الحدود الكينية، وهو الأمر الذي وضعهم من دون أن يدروا في مجال نيران الفرقة الخاصة ٨٨ التابعة للقيادة المشتركة للعمليات الخاصة. كان بعض أفراد قسم الاستخبارات، أكتيفيتي، التابع للقيادة المشتركة للعمليات الخاصة يتابعون تحركات مدوبي وقادة آخرين من اتحاد المحاكم الإسلامية. عرف مدوبي، مثل إند آدي، المحاربين الدوليين القادمين إلى الصومال واحترمهم لأنهم ساعدوا في المعركة ضد أمراء الحرب المدعومين من وكالة الاستخبارات المركزية. أما معلّمه تركي فأصبح في هذا الوقت إرهابياً بحسب التوصيف الأميركي[٢]. أما بالنسبة إلى مدوبي فقد وضعته هذه الوقائع، وكذلك مركزه القيادي ضمن المحاكم، في قائمة استهداف القيادة المشتركة للعمليات الخاصة.

أدرك مدوبي أن الولايات المتحدة وإثيوبيا كانتا تهاجمان قادة اتحاد المحاكم الإسلامية، وهكذا شكّ بأنه قد يكون هدفاً لهما بعد نجاته مرات عدة من ضرباتٍ استهدفته، ولذلك توجّه مع مجموعة صغيرة من الرجال عائدين عبر الريف الصومالي محاولين البقاء بعيداً عن عددٍ متزايد من الطائرات التي تحلّق فوق رؤوسهم. أبلغني عندما التقيته في موقع متقدم قرب الحدود الكينية: «كنا خائفين من إيقاد النار في الليل للطبخ، أما في النهار فلم نرغب في تكوين دخان. لم يكن لدينا أي طعام جاهز، ولذلك كان الأمر صعباً جداً». قال لي إنه يعتقد أن التكنولوجيا هي التي أوقعت به. «كان معنا هواتف ثريا الموصولة بالأقمار الصناعية، وهي التي ساعدت الأميركيين على تتبّع مساراتنا»[٣].

(١) Anne Penketh and Steve Bloomfield "US Strikes on al-Qa'ida Chiefs Kill Nomads," *Independent* (London), January 13, 2007.

(٢) "Individuals and Entities Designated by the State Department Under E.O. 13224," Bureau of Counterterrorism, US Department of State, December 17, 2012, www.state.gov/j/ct/rls/other/des/143210.htm.

(٣) مقابلة أجراها المؤلف مع الشيخ أحمد «مدوبي» محمد إسلام، حزيران/يونيو ٢٠١١ إن كل الاقتباسات عن مدوبي مأخوذة من مقابلة المؤلف.

أقام مدوبي وجماعته مخيماً تحت شجرة كبيرة في ليلة ٢٣ كانون الثاني/يناير، ٢٠٠٧. قال لي متذكراً: «استيقظنا نحو الساعة ٤:٠٠ صباحاً، لأداء الصلاة، وعندها بدأت الطائرات بقصفنا. كان الجو من فوقنا مليئاً بالطائرات، وكانت هناك طائرات AC-130، وطائرات هليكوبتر ونفاثات مقاتلة. انهمرت علينا القنابل من السماء. كانت الطائرات تضربنا، وتوجّه نحونا الأسلحة الثقيلة». قُتل ثمانية أشخاص من الرجال والنساء الذين كانوا مع مدوبي في المخيم، أما مدوبي نفسه فقد جُرح، واعتقد أن قواتٍ برية ستأتي كي تعتقله. أضاف مدوبي: «تناولت بندقية وكمية من الطلقات. اعتبرتُ أن الموت قبالتي، وأنني سوف أقتل أول جندي من الأعداء أراه، لكن ذلك لم يحدث». استلقى مدوبي جريحاً وراح ينزف دماً وطاقة. قال كذلك إنه عند نحو الساعة العاشرة صباحاً هبط جنود أميركيون وإثيوبيون من طائرة هليكوبتر بالقرب من المكان الذي يوجد فيه. تحدث كذلك عن أحد الجنود الأميركيين الذي كان يقترب منه بينما كان راقداً عاري الصدر على الأرض. سأله الجندي: «هل أنت أحمد مدوبي؟» أجابه: «من أنت؟» يتذكّر مدوبي أن الجندي أجاب: «إننا الأشخاص الذين يلقون القبض عليك». تناول الجندي بعد ذاك صورةً تمثّل مدوبي. سأل قائد مجموعة حرب العصابات الجندي الأميركي بينما كان يقيّد يديه ما إذا كان ذلك ضرورياً، وقال له: «ألا ترى بأنني نصف ميت».

أُدخل مدوبي إلى داخل طائرة هليكوبتر قبل نقله إلى قاعدة مؤقتة في كيسمايو، وهي القاعدة التي كانت القوات الأميركية تستخدمها. قال لي كذلك إن القوات الأميركية بدأت استجوابه على الفور، لكن بعد تدخّل العملاء السريين الإثيوبيين، أعطوه الماء وقدّموا إليه العناية الطبية. تعافى مدوبي من جراحه في كيسمايو بينما استُجوِب بانتظام في هذه الأثناء على يد الأميركيين. قال مدوبي: «كان معهم أسماء مختلف المتمردين والمحاربين في قائمة، وسألوني ما إذا كنت أعرفهم، أو ما إذا كنت أمتلك أي معلوماتٍ عنهم». سُلّم مدوبي بعد شهرٍ من الزمن إلى إثيوبيا حيث سُجن لفترة تزيد على السنتين.

كان الشيخ شريف، وهو الرئيس السابق لاتحاد المحاكم الإسلامية، وبشكلٍ يختلف عمّا حصل مع مدوبي، يبحث عن صفقة. لكن بالرغم من أن كبار المسؤولين الأميركيين أوحوا بأن اتحاد المحاكم الإسلامية كان مساوياً لطالبان، أو أن طالبان هي التي تديره، فإن الولايات المتحدة تعتبر الشيخ شريف «معتدلاً». أما في ٣١ كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٦، وبينما كان اتحاد المحاكم الإسلامية يتفكك، توجّه إلى كيسمايو حيث تحدث بواسطة الهاتف مع السفير الأميركي في نيروبي. أوردت إحدى البرقيات الدبلوماسية الأميركية التي أُرسلت من نيروبي إلى وزارة

الخارجية: «أبلغ السفير شريف[١] بأن الولايات المتحدة ترى أنه يستطيع أن يلعب دوراً مهماً في المساعدة على تعزيز السلام والاستقرار في الصومال». أشار السفير الذي استشار واشنطن قبل عرض صفقةٍ على شريف إلى «أن الولايات المتحدة جاهزة للتوصية بأن تساعد كينيا على إحضاره [شريف] إلى نيروبي إذا كان مستعداً للالتزام بأنه مستعد للعمل على دعم السلام والاستقرار في الصومال... ورفض الإرهاب».

كان ذلك بداية حملة أميركية من وراء الكواليس تهدف إلى إعادة تصنيف شريف. أما مساعدة وزير الخارجية جنداي فرايزر فقالت: «من الأفضل أن نحتضن الشيخ شريف شيخ أحمد[٢]، وذلك كي نمنع المتشدّدين من التحلّق حوله». هرب شريف في النهاية من الصومال إلى كينيا[٣] بمساعدة أجهزة الاستخبارات الأميركية. وأخبرني علي محمد جيدي، وهو رئيس وزراء صومالي سابق. «أعتقد أنه [شريف] كان يعمل مع وكالة الاستخبارات الأميركية[٤]. كانوا يقومون بحمايته». أخبرني جيدي كذلك أنه عندما هرب شريف إلى كينيا في أوائل العام ٢٠٠٧، طلبت منه الحكومة الأميركية إعطاء شريف وثائق سفر تسمح له بالسفر إلى اليمن. يقول جيدي إنه كتب رسائل يتوسط فيها لشريف، ووجّهها إلى الحكومتين الكينية واليمنية يطلب فيها السماح لشريف بالانتقال إلى اليمن. أضاف جيدي: «فعلت ذلك بناء لطلبٍ من حكومة الولايات المتحدة». بدأ شريف بعد وصوله إلى اليمن[٥] بتنظيم عودته على رأس السلطة في مقديشو، وهذه المرة بدعمٍ من الولايات المتحدة».

لكن عدداً كبيراً من أولئك الفارين من الصومال كانوا على خلافٍ مع وكالة الاستخبارات المركزية وأجهزة الاستخبارات الأميركية. أما القوات الأمنية الكينية ـ والتي تصرفت في بعض الأحيان بضغطٍ من واشنطن ـ فقد بدأت في إلقاء القبض على عشرات الأشخاص. وأفادت

(١) برقية دبلوماسية أميركية رقم 07NAIROBI5403 من السفير مايكل رانبرغر، السفارة الأميركية في نيروبي، نشرها موقع ويكيليكس "Sheikh Sharif and the Future Role of the Islamic Courts Moderates," January 2, 2007, http://wikileaks.org/cable/2007/01/07NAIROBI5403.html.

(٢) برقية دبلوماسية أميركية من السفير دونالد ياماموتو، السفارة الأميركية في أديس أبابا، نشرها موقع ويكيليكس "PM Meles Highlights Land Reform as Key to Clan Reconciliation and Political Stability in Somalia," February 1, 2007, http://wikileaks.org/cable/2007/02/07ADDISABABA311.html.

(٣) Jeffrey Gettleman, "Somali Islamists' No. Two Leader Surrenders in Kenyan Capital," *New York Times*, January 23, 2007.

(٤) مقابلة المؤلف مع علي محمد جيدي، حزيران/يونيو من العام ٢٠١١.

(٥) "Somali Islamist Travels to Yemen," BBC.co.uk, February 8, 2007.

منظمة «هيومن رايتس وتش بأن كينيا أوقفت «١٥٠ على الأقل»[١] من الرجال والنساء والأطفال مما يزيد على ١٨ بلداً - بما فيها الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وكندا - وذلك في عملياتٍ جرت بالقرب من الحدود الصومالية. شكّ الكينيون في أن المعتقلين مرتبطون بالإرهاب، ولذلك قاموا باحتجازهم لمدة أسابيع في نيروبي من دون توجيه أي تهمة إليهم. لكن الحكومة الكينية عمدت على مدى ثلاثة أسابيع، بدءاً من ٢٠ كانون الثاني/يناير وحتى ١٠ شباط/فبراير من العام ٢٠٠٧، إلى ترحيل عشرات منهم، وذلك من دون إخطار عائلاتهم، أو محامين عنهم، أو حتى المحتجزين أنفسهم، إلى الصومال عن طريق الجو، وهناك سُلّموا إلى الجنود الإثيوبيين». استنتجت منظمة «هيومن رايتس وتش» نتيجة تحقيقاتها أن هؤلاء السجناء سُلّموا إلى إثيوبيا حيث، «اختفوا فعلياً» و«حُرموا من التواصل مع سفاراتهم، وعائلاتهم، والمنظمات الإنسانية الدولية، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر». أضافت المنظمة: «واظب الضباط الأمنيون الإثيوبيون بدءاً من شباط/فبراير وحتى أيار/مايو من العام ٢٠٠٧، على نقل هؤلاء السجناء يومياً، بمن فيهم عدد من النساء الحوامل، إلى أحد المنازل حيث كان ضباط أميركيون يقومون باستجوابهم حول ارتباطهم بالإرهاب». يُمكن القول إن القوى الأمنية والاستخباراتية الكينية سهّلت تسليم عشرات المعتقلين إلى الحكومات الأميركية والحكومات الأخرى، وشمل ذلك خمسة وثمانين شخصاً جرى تسليمهم إلى الصومال في العام ٢٠٠٧ وحده. أُرسل سجين واحد على الأقل إلى غوانتانامو[٢]. تحوّلت الصومال إلى عالمٍ مصغّر لحرب أكبر على الإرهاب بالنسبة إلى القاعدة والولايات المتحدة.

لكن مع تصعيد القيادة المشتركة للعمليات الخاصة لعمليات مطاردتها لزعماء اتحاد المحاكم الإسلامية في الصومال في شهر كانون الثاني/يناير من العام ٢٠٠٧، غادر فضل عبد اللّه محمد عائلته[٣] التي تمكث قرب الحدود الكينية واختفى. وتمكّن الرجل أخيراً من العودة إلى مقديشو كي يجتمع مع المقاتلين من حركة الشباب، وهو الذين ساعد على تدريبهم وتمويلهم. تحوّل فضل إلى أكثر الناشطين خبرةً في القاعدة من الذين يعملون في القرن الأفريقي، وذلك بعد أن قام بهجمات عدة، بما فيها تفجير السفارتين في العام ١٩٩٨ استعدّ الرجل للعب دورٍ مهم في اللعبة

---

(١) Human Rights Watch, "Why Am I Still Here? The 2007 Horn of Africa Renditions and the Fate of Those Still Missing" (2008). إن كل المعلومات حول عمليات الاختطاف والترحيل المنسوبة إلى مرصد حقوق الإنسان مأخوذة من هذا التقرير.

(٢) Human Rights Watch, "Why Am I Still Here?" ألقيَ القبض على المواطن الكيني محمد عبد الملك في مومباسا في شهر شباط/فبراير من العام ٢٠٠٧، وانتهى أخيراً في سجن خليج غوانتانامو.

(٣) Jacob Shapiro, and Vahid Brown, "Al-Qaida's (Mis) Adventures in the Horn of Africa," Combating Terrorism Center at West Point, July 2, 2007, Appendix B: Cast of Characters from the Horn of Africa, p. 99.

التي بدأتها القاعدة منذ أوائل التسعينيات، وتمكنت هذه الجماعة من جرّ الولايات المتحدة إلى حربٍ غير متكافئة في قلب شرق أفريقيا.

لكن مع فرار قادة اتحاد المحاكم الصوماليين رأت القاعدة في الصومال جبهةً مثالية متقدمة للجهاد فبدأت بزيادة دعمها لحركة الشباب. أما في أوائل شهر كانون الأول من العام ٢٠٠٧، فقد أصدر أيمن الظواهري، نائب بن لادن بياناً عن الوضع في الصومال، وذلك في تسجيلٍ على شبكة الإنترنت. بدأ الظواهري تصريحه بالقول: «إنني أتحدث إليكم اليوم مع قيام القوات الإثيوبية الصليبية الغازية بتدنيس تراب الصومال المسلم الحبيب. إنني أدعو الأمة الإسلامية في الصومال إلى البقاء في ميدان المعركة الجديد والذي هو واحد من ميادين القتال الصليبية التي تشنّها أميركا وحلفاؤها والأمم المتحدة ضد الإسلام والمسلمين». ناشد الظواهري المجاهدين: «انصبوا الكمائن، والألغام الأرضية، ونفذوا الغارات والهجمات الإنتحارية حتى تقضوا عليهم مثلما تأكل الأسود فرائسها»[١].

وجدت القاعدة مع تفكّك اتحاد المحاكم الإسلامية طريقها إلى الصومال. قال لي إند آدي الذي كان وزير الدفاع في اتحاد المحاكم الإسلامية: «تصدّرت حركة الشباب القتال بقيادة القاعدة، وبمساعدة كل هؤلاء المقاتلين الأجانب[٢]. بدأت حركة الشباب بتنفيذ إعدامات، فقُتل عدد من المسلمين الأبرياء. ووصل الأمر بهم إلى استهداف أعضاء في اتحاد المحاكم الإسلامية. كنت في ذلك الوقت قائداً لجميع العمليات العسكرية لاتحاد المحاكم الإسلامية، وهكذا بدأت العمل ضد الشباب بعد أن شاهدت كل هذه الخروق التي يقومون بها ضد الإسلام». بدأ إند آدي أخيراً في العمل السري[٣] متعاوناً مع حسن ظاهر عويس، وبدأ بتلقي الدعم[٤] من أكبر عدو لإثيوبيا، أي إرتريا. بدأ الرجلان بمراقبة تلك الحركة الإسلامية المتشددة، وانتظار الجهة التي ستحوز الأوراق الرابحة. سار الرجلان أخيراً في اتجاهات متعاكسة جداً.

---

(١) Lydia Khalil "Foreign Fighters Face Obstacles Joining the Somali Jihad," *Terrorism Focus* 4 (24) (July 25, 2007), www.jamestown.org/single/?-no_cache=1&tx_ttnews[tt_news]=4326.

(٢) مقابلة أجراها المؤلف مع يوسف محمد سياد، حزيران/يونيو ٢٠١١. الاقتباسات عن إندا آدي مأخوذة من مقابلة المؤلف إلا إذا ذُكر خلاف ذلك.

(٣) Garowe Online, "Islamists Do Not Recognize 'Colonial Government,' Says War Chief," Biyokulule. com, December 10, 2007; "US Warns Eritrea over 'Terrorism'; Asmara Told to Stop Supporting Somalia Fighters to Avoid 'Terrorism Sponsor' Label," AlJazeera.com, September 9, 2007.

(٤) Matt Bryden, Gilbert Charles Barthe, Charles Lengalenga, and Ignatius Yaw Kwantwi-Mensah, "Report of the Monitoring Group on Somalia Pursuant to Security Council Resolution 1811 (2008)," UN Security Council, December 10, 2008, p. 25.

تحوّل الغزو الإثيوبي بحلول أوائل شهر شباط/فبراير من العام ٢٠٠٧ إلى احتلال، وهو الأمر الذي أفسح المجال لتوسّع الاضطرابات. كان المدنيون الصوماليون يدفعون ثمناً هائلاً في دولة عانت أسوأ المصائر في التاريخ الحديث. تميز الاحتلال بشراسة عشوائية ضد المدنيين الصوماليين. وفرض الإثيوبيون، وجنود الحكومة الصومالية المدعومون من الولايات المتحدة سيطرتهم على أحياء مقديشو بالقوة، كما اقتحموا المنازل بحثاً عن الموالين لاتحاد المحاكم الإسلامية، ونهبوا ممتلكات المدنيين، كما قاموا بضرب، أو إطلاق النار على أي شخص يُشتبه بتعامله مع القوات المعادية للحكومة. وضع الإثيوبيون كذلك قناصة[١] على أسطح المباني، ويُقال إنهم كانوا يردّون على أي إطلاق نار بنيران أشد كثافة، كما قصفوا المناطق الكثيفة السكان ومستشفيات عدة، وذلك بحسب تقارير منظمة «هيومن رايتس وتش». وردت تقارير كذلك عن عمليات قتل خارج إطار المحاكمات القضائية، وعلى الأخص خلال الأشهر الأخيرة من العام ٢٠٠٧ وأوردت تقارير منظمة العفو الدولية روايات عن جنود إثيوبيين «يذبحون» الرجال والنساء والأطفال «مثل الماعز»[٢]، أي بحزّ رقابهم. وُجّهت اتهامات إلى قوات الحكومة الصومالية المؤقتة، والتي كانت بقيادة منفيين مدعومين من الولايات المتحدة، والقوات الإثيوبية، بارتكاب أعمال عنف جنسية. لكن بالرغم من أن القوات المرتبطة بحركة الشباب اتّهمت كذلك بارتكاب جرائم حرب، إلا أن قسماً كبيراً من تلك التقارير[٣] المرفوعة إلى منظمة العفو الدولية والتي تضمّنت أعمال نهب، واغتصاب، وعمليات قتلٍ خارج إطار المحاكم القضائية قالت إن أكثر تلك الأعمال ارتكبتها قوات الحكومة الصومالية والإثيوبية.

قُتل حوالى ستة آلاف شخصٍ من المدنيين[٤] في القتال الذي دار في مقديشو وفي أنحاء الأقسام الجنوبية والوسطى من الصومال في العام ٢٠٠٧، وتشرّد داخل الصومال كذلك ما يزيد على ستمئة ألف من المدنيين الصوماليين من مقديشو والمناطق المحيطة بها، وفرّ ما يقدّر بحوالى

---

(١) Human Rights Watch, "Shell-Shocked: Civilians Under Siege in Mogadishu," August 13, 2007, www.hrw.org/reports/2007/08/12/shellshocked.

(٢) Amnesty International "Routinely Targeted: Attacks on Civilians in Somalia," May 6, 2008, www.amnesty.org/en/library/info/AFR52/006/2008.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر السابق. يقتبس التقرير تقديرات من منظمة إيلمان لحقوق الإنسان والتي تتّخذ من الصومال مركزاً لها، وكذلك الأمم المتحدة على التوالي.

ثلاثمئة وخمسة وثلاثين ألف لاجئ صومالي[١] من البلاد في العام ٢٠٠٧. تبدلت حالة الاستقرار التي ترافقت مع المحاكم الإسلامية بعودة الحواجز على الطرقات، وحكم أمراء الحرب، أما ما هو أسوأ من ذلك فهو منظر قوات أكبر عدوّ للصومال، أي إثيوبيا وهي تقوم بدورياتٍ في الشوارع وتقتل الصوماليين باستمرار.

قال ديفيد غارتنشتاين- روس: «أما المشكلة الأساسية[٢] فكانت عدم اتخاذ أي خطوات لتجنّب حالة التمرد، علماً أن التمرد ظهر في وقت مبكر بسبب فقدان الاستقرار في البلاد. لكن ما انتهينا إليه هو الاعتماد على الإثيوبيين لجلب الإستقرار إلى الصومال. كان ذلك فرضية فظيعة بحد ذاتها».

مع تفكّك اتحاد المحاكم الإسلامية واستمرار الاحتلال الإثيوبي الشرس لما يزيد عن ثلاث سنوات برزت حركة الشباب بوصفها طليعة المقاتلين ضد الاحتلال الأجنبي. قال عينتي: «كانت هذه الفرصة التي ينتظرونها[٣]. كان ذلك هو الغضب الذين ينتظرونه من أجل كبح جماح الناس، وتقديم أنفسهم بوصفهم طليعة الحركة الوطنية الجديدة التي ستطرد إثيوبيا من البلاد. يفسّر هذا سبب عدم نطق حركة الشباب بكلمة واحدة عن الجهاد العالمي خلال السنوات الثلاث من وجود إثيوبيا في الصومال. كانوا يقولون، وعلى الدوام، إن هدفهم الرئيس كان طرد الإثيوبيين خارج البلاد». كانت تلك هي مجرد بداية عالم جديد بالنسبة إلى القاعدة، وهو العالم الذي أصبح ممكناً بسبب الدور الكبير الذي لعبته واشنطن. سأل مدوبي: «من جلب المحاكم الإسلامية؟ أمراء الحرب المدعومون من الولايات المتحدة. لكن لو لم تقم إثيوبيا بالغزو، ولو لم تنفذ الولايات المتحدة الغارات الجوية، والتي كان يُنظر إليها على أنها استمرار لشراسة أمراء الحرب وإثيوبيا، لما تمكّنت حركة الشباب من الاستمرار. يعني ذلك أن كل خطوة اتخذتها الولايات المتحدة حملت معها إفادة لحركة الشباب».

لكن شهر نيسان/أبريل حمل معه حركة تمرد كبيرة ضد الاحتلال الإثيوبي. قُتل نحو أربعمئة

(١) "Somalia— Complex Emergency, Situation Report No. 1, Fiscal Year 2008," USAID, December 20, 2007, http://transition.usaid.gov/our_work/humanitarian_assistance/disaster_assistance/countries/somalia/template/fs_sr/somalia_ce_sr01_12-20-2007.pdf.

(٢) مقابلة المؤلف مع ديفيد غارتنشتاين ـ روس، آذار/مارس ٢٠١١. إن كل الاقتباسات من غارتنشتاين ـ روس تأتي مأخوذة من مقابلة المؤلف إلا إذا ذُكر خلاف ذلك.

(٣) مقابلة أجراها المؤلف مع عبد الرحمن عينتي علي، في حزيران/يونيو ٢٠١١ إن كل الاقتباسات عن عينتي مأخوذة من مقابلة المؤلف، إلا إذا ذُكر غير ذلك.

جندي إثيوبي ومقاتل صومالي من المتمردين، وذلك في معركةٍ استمرت أربعة أيام(١) خلال شهر نيسان/أبريل من العام ٢٠٠٧ عمد حشد من الصوماليين في وقتٍ لاحقٍ من تلك السنة إلى جرّ جنودٍ إثيوبيين(٢) في الشوارع، كما أن حركة الشباب بدأت باستهداف قيادات في الحكومة التي تولّت الحكم بفضل الدبابات الإثيوبية.

اندفعت في ٣ حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٧ سيارة من نوع تويوتا لاند كروزر(٣) محشوة بالمتفجرات، وذلك من خلال البوابات الأمنية الموجودة أمام منزل رئيس الوزراء جيدي في مقديشو، وما لبثت أن انفجرت خارج مسكنه. قتل هذا الهجوم الانتحاري ستة من حراسه، وجُرح عشرات آخرون. ووجد بعض الشهود بعد الهجوم أشلاء بشرية على بعد ميلٍ واحدٍ من موقع الانفجار. أبلغني جيدي: «استهدفوني، وأرسلوا لي سيارة يقودها انتحاري، ومحشوة بما يزيد عن مئتي كيلوغرام من المتفجرات. فجّروا لي منزلي. كان ذلك الهجوم بداية لسلسلةٍ من الهجمات الانتحارية في مقديشو، وهي الهجمات التي استهدفت الزعماء والحكومة». كان ذلك الهجوم خامس محاولة اغتيال يتعرض لها جيدي الذي استقال في وقتٍ لاحقٍ من تلك السنة.

لكن بالرغم من أن رئيس وزراء إثيوبيا ميليس زيناوي أعلن أن الاجتياح كان «نجاحاً هائلاً»(٤)، إلا أن هذا الزعم لم يكن صحيحاً بكل بساطة. لكن إذا كانت الصومال ميداناً للمتشدّدين الإسلاميين، فمن الصحيح أيضاً أن ذلك الاجتياح المدعوم أميركياً فتح أبواب مقديشو أمام القاعدة. أعطت واشنطن أسامة بن لادن والقاعدة فرصةً لتحقيق موقعٍ في الصومال وهو الموقع الذي فشلا تكراراً في التوصل إليه من تلقائهما. قال عينتي: «أعتقد أنهم [أمسكوا] بالسلطة الحقيقية بعد الاجتياح الإثيوبي».

تحوّل فضل ونبهان إلى «جسر ما بين حركة الشباب والقاعدة، واستفادا من موارد القاعدة، كما جلبا مزيداً من المحاربين الأجانب، وكذلك مصادر التمويل، أما الأهم من ذلك كله فكان الخبرات العسكرية: أي كيفية صنع المتفجرات، وكيفية تدريب الناس، وغير ذلك من أمور. وهكذا كسبوا أكبر قدر من النفوذ الذي يحتاجونه».

---

(١) Salad Duhul (AP), "Somali Fighting Kills 381; Government Warns of New Offensive," *Deseret News*, April 2, 2007.

(٢) "Crowd Drags Ethiopian Corpse, Echoing 1993 Brutality," CNN.com, November 8, 2007.

(٣) "Somali Prime Minister Survives Bomb Attack," CNN.com, June 3, 2007.

(٤) "Interview: Ethiopian Prime Minister Meles Zenawi," by Alex Perry, *Time*, September 6, 2007, www.time.com/time/magazine/article/0,9171,1659420,00.html.

وفيما كان عويس وحلفاؤه بمن فيهم إند آدي يقسمون على الاستمرار بالنضال ضد الإثيوبيين والحكومة الصومالية، كثّف الشيخ شريف من تعاونه مع الحكومة الاتحادية المؤقتة والحكومة الأميركية. راقبت حركة الشباب وانتظرت، وهكذا رأت في الصراع على السلطة الفرصة التي تحتاجها.

أما في ٢٦ شباط/فبراير من العام ٢٠٠٨، فقد صنّفت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس، ورسمياً[١]، حركة الشباب على أنها حركة إرهابية، كما أن القيادة المشتركة للعمليات الخاصة كثّفت مطارداتها. نفّذت الولايات المتحدة في ٢ آذار/مارس، ٢٠٠٨ غاراتٍ بالقذائف الموجهة[٢] ضد منزلٍ تابعٍ لحركة الشباب كان يُعتقد بأنه يؤوي صالح علي صالح نبهان، وهو قائد رفيع من قادة القاعدة في شرق أفريقيا. أشارت بعض التقارير إلى أنه قُتل، لكن بعد انقشاع دخان هذه الغارة تبين أن حصيلة الغارة كان عدة مدنيين، وبعض الأبقار وحماراً. لكن لم يرد اسم نبهان من بين الضحايا.

أما في ١ أيار/مايو، أي بعد مرور ثلاثة أشهر من وقوع الغارات، فقد بدا أنها قتلت عدداً من المدنيين يزيد عن الأشخاص المُراد قتلهم، وتمكّنت JSOC من إصابة هدفها. انهمرت عند الساعة ٣:٠٠ فجراً خمسة صواريخ توماهوك كروز موجهة[٣] على بلدة دوسا مارب الواقعة في وسط الصومال. أسفرت الغارة عن تفجير منزلٍ زعمت القيادة الوسطى أن «ناشطاً معروفاً من القاعدة وزعيم ميليشيا» يستخدمه. وقال مسؤولون عسكريون إن هذه المهمة كانت نتيجة أسابيع عدة من الاستطلاع[٤] والملاحقة. تحدّث شهود عيان كانوا في المنطقة عن رؤية جثث ستة عشر شخصاً[٥]. وكانت إحدى الجثث تعود إلى أحد القادة العسكريين في تنظيم الشباب، وهو عدن حاشي آرو. يعني ذلك أنه بالرغم من أن الاستخبارات الأميركية أخطأت مراتٍ عدة بشأن قتل قادة الشباب، لكن هذه المرة كان هناك مجال قليل للشك. أصدرت حركة الشباب بعد الغارة بياناً تؤكد

(١) "Designation of al-Shabaab as a Foreign Terrorist Organization," Office of the Coordinator for Counterterrorism, US Department of State, February 26, 2008, www.state.gov/j/ct/rls/other/des/102446.htm.

(٢) Agence France - Presse, "US Missile Strike Targets 'Al-Qaeda Leader' in Somalia," March 3, 2008; Jeffrey Gettleman and Eric Schmitt, "U.S. Forces Fire Missiles into Somalia at a Kenyan," *New York Times*, March 4, 2008.

(٣) Stephanie Mc Crummen and Karen Dc Young, "U.S. Airstrike Kills Somali Accused of Links to Al-Qaeda," *Washington Post*, May 2, 2008.

(٤) Eric Schmitt and Jeffrey Gettleman, "Qaeda Leader Reported Killed in Somalia," *New York Times*, May 2, 2008.

(٥) McCrummen and DeYoung, "U.S. Airstrike Kills Somali Accused of Links to Al-Qaeda."

فيه مقتل آرو، وأثنت عليه بوصفه بطلاً. أرفق التنظيم صورةً تمثّل آرو، وهي للمرة الأولى التي تفعل فيها ذلك علناً، كما أرفقت البيان بمختصرٍ للسيرة الذاتية لقائدهم المقتول(١). أوردت برقية دبلوماسية أميركية أنه قبل مقتل آرو بقليل التقى هذا القائد مع إند آدي الذي ينتمي إلى قبيلة أرو ذاتها، ولربما اجتمعا لعقد صفقة ما. أمل المسؤولون الأميركيون أن يؤدي مقتله إلى «توقفٍ قصير المدى للعمليات الإرهابية»(٢). ويُحتمل أن تكون تلك الغارة قد أعاقت إند آدي عن تعميق تحالفه مع حركة الشباب، لكن هذا الاغتيال أدى إلى تشجيع حركة الشباب، لقد جعل من آرو شهيداً.

بدأ الاحتلال الإثيوبي بالتضاؤل، وذلك بعد التوقيع على اتفاقية في جيبوتي(٣) في آب/أغسطس من العام ٢٠٠٨ ما بين جماعة الشيخ شريف، ومسؤولين من الحكومة الاتحادية المؤقتة TFG. نلاحظ في واقع الأمر أن التمرد الذي قامت به حركة الشباب هو الذي دفع الإثيوبيين إلى الانسحاب، لكن اللعبة الدبلوماسية أفادت بوصفها غطاءً لحفظ ماء الوجه. مهدت «اتفاقية جيبوتي» الطريق أمام الشيخ شريف لتولي الرئاسة في مقديشو، واعتبر المراقبون المتمرسون في السياسة الصومالية عودة شريف قصةً غريبة. قامت الولايات المتحدة وإثيوبيا بقلب حكومته، لكن ما لبثت الحكومتان أن قدّمتا له الدعم ليصبح رئيس البلاد. عندما التقيت الشيخ شريف في مكاتبه الرئاسية في مقديشو رفض مناقشة(٤) هذه الفترة من عمله، واكتفى بالقول إن الوقت غير مناسب لذلك. تشاء المفارقة أن يعتمد الشيخ شريف، وهو الذي أعلن نفسه ذات مرة محارباً ضد الاحتلال الأجنبي، على قوات الاتحاد الأفريقي المدعومة أميركياً، وهي القوات التي حلّت مكان الإثيوبيين، وذلك لإبقاء قبضته الاسمية على السلطة.

قال عينتي إنه عندما اندمج بعض أعضاء اتحاد المحاكم الإسلامية مع الحكومة الصومالية، بعد التوقيع على اتفاقية جيبوتي، لم يكن من المستغرب أن يرفض عويس وحركة الشباب هذا الاندماج، واعتبرا أن اتحاد المحاكم الإسلامية قد «سلّم نفسه إلى الكفار». أما فضل ونبهان فلعبا دوراً أساسياً

---

(١) Daveed Gartenstein- Ross, The Strategic Challenge of Somalia's Al-Shabaab," *Middle East Quarterly* (fall 2009), www.meforum.org/2486/somalia-al-shabaab-strategic-challenge#_ftn22.

(٢) برقية دبلوماسية أميركية من السفير مايكل رانبرغر، السفارة الأميركية في نيروبي، 08NAIROBI1363, US Embassy Nairobi, "Somalia—Ayrow's Demise," June 3, 2008, نشرها موقع ويكيليكس http://wikileaks.org/cable/2008/06/08NAIROBI1363.html.

(٣) مجلس الأمن الدولي في الأمم المتحدة، دائرة المعلومات العامة، "Security Council, in Presidential Statement, Welcomes Signing of Djibouti Agreement on Reconciliation by Parties to Somalia Conflict," UN Security Council press release, September 4, 2008.

(٤) مقابلة أجراها المؤلف مع الشيخ شريف شيخ أحمد، حزيران/يونيو ٢٠١١.

في «إقناع الشباب بعدم الانضمام إلى اتفاقية جيبوتي». يعود سبب ذلك إلى أنه إذا انضمت حركة الشباب إلى اتفاقية جيبوتي التي سمحت بقيام الحكومة الحالية تحت رئاسة الشيخ شريف، فإن فضل، وبقية نشطاء القاعدة لن يتمكنوا من البقاء في الصومال. دفعني هذا إلى الاعتقاد أن المصلحة الشخصية لنشطاء القاعدة هي التي دفعتهم إلى عدم السماح بحدوث ذلك». أما قائد حركة الشباب الصومالية أحمد عبدي جودان، فأعلن أن شريف مرتدٌّ، وأنه «الدمية المفضّلة»[1] عند «الكفار»، وأن حركة الشباب تحضّر لتوسيع تمرّدها، كما أقسم على قلب حكومة الائتلاف الجديدة، وعلى طرد قوات بعثة الاتحاد الأفريقي المدعومة أميركياً AMISOM التي حلّت محل الإثيوبيين.

لكن مع مقتل عدد كبير من قيادات اتحاد المحاكم الإسلامية، أو نفيهم، أو انشغالهم بالجدال حول المناصب الوزارية في الحكومة الجديدة المدعومة من الولايات المتحدة، فضّلت حركة الشباب استثمار هذه الحالة من الفوضى. رحّبت الجماعة بالمقاتلين المحبطين الذين شعروا بأنهم خُدعوا على يد قيادة المحاكم. لكن إلى جانب التزام حركة الشباب متابعة الجهاد، فإن ما أبعد هذه الحركة عن الحكومة الصومالية كان التنوع المناطقي[2]. تألفت القيادة من شخصيات آتية من عشائر الصومال الأربع، لكنها وضعت أعضاءً من العشائر الأصغر في مراكز قيادية. يُضاف إلى ذلك أن الحركة كانت متوافقةً مع اسمها، فبدأت في تجنيد الشبان الصوماليين الذين تستطيع أن تضمهم إلى عقيدتها بسهولة. أعطتهم الحركة كذلك إحساساً بالسلطة[3] في بيئة وقعت مجدداً تحت سيطرة أمراء الحرب الشرسين، وتحت سطوة السياسات القبلية.

تحوّلت حركة الشباب إلى حركة ذات قاعدة واسعة، وإلى قوةٍ اجتماعية هامة. حافظت الحركة على جاهزيتها القتالية، لكنها بدأت في تعزيز تواجدها في الجنوب، وذلك عن طريق ممارسة القوة الناعمة، وحشد الدعم الشعبي.

تعوّد أعضاء حركة الشباب القيام «بزيارات» دبلوماسية[4] كما أسموها إلى مختلف البلدات، جالبين معهم الأطعمة والمال، والمحاكم الإسلامية النقالة التي تقوم بتسوية النزاعات المحلية. حافظ المتشدّدون الإسلاميون على نهج اتحاد المحاكم الإسلامية فكانوا يقضون الوقت في

(١) Abdirahman “Aynte” Ali, “The Anatomy of al Shabaab,” unpublished paper, June 2010, www.radiodaljir.com/audio/docs/TheAnatomyOfAlShabaab.pdf.

(٢) المصدر السابق، ص. ٢٨

(٣) المصدر نفسه، ص. ٢٠.

(٤) International Crisis Group, “Somalia: To Move Beyond the Failed State,” Africa Report No. 147, December 23, 2008, p. 12.

تخفيف إجراءات المحاكم السريعة في كل بلدة، كما كانوا يقومون بتسوية النزاعات المحلية ومحاكمة المجرمين. مرّ عددٌ كبير من عمليات الاستيلاء على البلدات الصومالية من دون سفك دماء، واشتملت على مفاوضات طويلة(١) مع الرجال المسنّين في العشائر، والتي تهدف إلى إقناعهم بنوايا الشباب النبيلة.

أتبعت حركة الشباب هذه الدبلوماسية ببرامجها الشعبية. تضمّنت إحدى الخطوات المهمة استمرار إزالة حواجز الطرق(٢) ونقاط التفتيش، وهي العملية التي بدأها اتحاد المحاكم الإسلامية أثناء تسلّمه زمام السلطة، واستخدم أمراء الحرب، تاريخياً، هذه الحواجز لتكون أدوات ابتزاز، بدلاً من أن تكون وسائل لحفظ الأمن. لاحظ تقرير أعدّته لجنة الأزمات الدولية: «أن المفهوم القائل أن [حركة الشباب] والجماعات الإسلامية المتمردة الأخرى هي جيش أقرب إلى العصابات، يتألف من متحمسين لا خبرة لهم»، هو مفهوم مضحك(٣). فقد أفلحت هذه الجماعات في تكييف الأساليب التي اتبعتها، وكانت أكثر فعالية من أساليب أخصامها. نجحت كذلك، وإلى حدٍ كبير في تصوير نفسها على أنها الجماعات الوطنية الحقيقية التي تعارض الحكومة الاتحادية المؤقتة المتحالفة مع الإثيوبيين. وكانت نتيجة ذلك أن اكتسبت هذه الجماعات شعبيةً كبيرة في المناطق الوسطى والجنوبية من الصومال، أي كما كان الوضع عليه قبل الاجتياح الإثيوبي في كانون الأول/ ديسمبر من العام ٢٠٠٦.

لكن حركة الشباب طبّقت سياساتٍ تذكّر بسياسات طالبان(٤)، وذلك في الوقت الذي أطلقت فيه صيغتها الخاصة فيها من الحملة التي تستهدف القلوب والعقول: منعت الأفلام الهندية التي كانت تحظى بشعبيةٍ كبيرة، وفرضت حلق رؤوس الرجال بالقوة، ومنعت تسريحات الشعر، «غير اللائقة» كما فرضت أحكاماً قاسية على المخالفات التي تخالف تفسير حركة الشباب للشريعة. لكن في أوائل العام ٢٠٠٩ تمكّنت حركة الشباب من السيطرة على معظم مساحة جنوب الصومال. واستنتج أحد التقارير المقدمة إلى لجنة العلاقات الخارجية أن: «حركة الشباب في مناطق كثيرة كانت هي المنظمة الوحيدة(٥) التي تتمكن من تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل أماكن

---

(١) "Somalia: To Move Beyond the Failed State," pp. 12-13.

(٢) Mark Bradbury, "State-Building, Counterterrorism, and Licensing Humanitarianism in Somalia," briefing paper, Feinstein International Center, October 2010.

(٣) International Crisis Group, "Somalia: To Move Beyond the Failed State," p. 14.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) Committee on foreign Relations, *Al Qaeda in Yemen and Somalia: A Ticking Time Bomb*, S. Prt. 111- 40, p. 16 (2010).

الرعاية الصحية الأولية، وكذلك مراكز توزيع المواد الغذائية، ونظام قضائي أولي يستند إلى القانون الإسلامي. يخشى الدبلوماسيون الغربيون أن تستمر حركة الشباب في كسب مؤيدين لها عن طريق تقديم خدمات، وبشكلٍ يشبه الطريقة التي تمكنت فيها حماس من تحقيق النجاح في قطاع غزة. وحذّر الخبراء بشدة من أن الولايات المتحدة تستطيع فعل القليل لإضعاف حركة الشباب". حذّر التقرير كذلك من أن قيام الولايات المتحدة بعمليات قصف جديدة، أو إذا زادت من تدخلها العسكري، فإن ذلك سوف يؤدي إلى تقوية حركة الشباب.

وفيما تمكّنت حركة الشباب من تعزيز الدعم المحلي الذي تتمتع به، استطاعت القاعدة على المسرح العالمي استخدام الجهاد في الصومال لتجنيد مزيدٍ من الأعضاء. بدت في هذا الإطار الدولة المسيحية، إثيوبيا، والمدعومة من الولايات المتحدة ـ وهي منبع الشر ـ وهي تغزو الصومال وتذبح المسلمين، وهكذا نهض الجهاديون وطردوا قوات الغزو، وهو الأمر الذي جعل الصومال ميداناً قتالياً متقدماً ضد الحملة الصليبية التي قال بن لادن، ومنذ زمنٍ طويلٍ، إن الولايات المتحدة تشنّها. أما عندما انسحب الإثيوبيون، وبحسب ما قاله عينتي، فإن حركة الشباب «برزت أكثر شعبية[1] وقوةً من أي وقتٍ مضى»، وهذا ما سمح لها بتحويل «نضالها المحلي والوحدوي إلى مبدأ جهادي عالمي». بدأ المقاتلون الأجانب بالتدفق إلى الصومال بأعدادٍ كبيرة. وبثّ بن لادن تسجيلاً صوتياً تحت عنوان «قاتلوا[2] يا أبطال الصومال» كما عزّز النداءات المطالبة بقلب حكومة شريف «المرتدّة». بدأت حركة الشباب في هذا الوقت الاستيلاء على الأراضي في أنحاء جنوب الصومال، وما لبثت أن استولت على مناطق أوسع بكثير مما تسيطر عليه الحكومة الصومالية، بالرغم من أن هذه الأخيرة حظيت بمساندة آلاف الجنود التابعين للاتحاد الأفريقي، والذين تلقوا تمويلهم وتدريباتهم من الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى. برزت حركة الشباب في هذا الوقت القوة الجهادية الرئيسة في الصومال، ولن يتأخر بها الوقت قبل أن تسيطر على أراضٍ أوسع بكثير، تاريخياً، من أي مجموعة أخرى متحالفةٍ مع القاعدة. أعطت السياسة الأميركية نتائج عكسية بشكلٍ مذهل، وهي التي أدت إلى تحويل جماعة من العصابات، ومن غير المعروفين في الصومال إلى أبطال جدد في كفاح القاعدة على الصعيد العالمي، وكل ذلك في غضون سنوات قليلة.

(١) Ali, "The Anatomy of al Shabaab," p. 37.

(٢) Khaled Wassef (CNET), "Bin Laden Urges Somalis to 'Fight On,'" CBS.com, March 19, 2009.



«إذا لم يأتِ ابنك إلينا، فسيقتله الأميركيون»

اليمن، ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٩. تمكّنت القاعدة من العودة إلى اليمن خلال وجود أنور العولقي في السجن الانفرادي. وفي حين تجاهل القسم المدني من إدارة بوش هذه العودة، كانت القيادة المشتركة للعمليات الخاصة تتبع عن كثب هذا التنظيم الجديد للقاعدة في اليمن. أما في ٢٧ آذار/ مارس من العام ٢٠٠٧، فقد اكتشفت وحدة يمنية عسكرية في محافظة حضرموت طائرة تجسّس أميركية[١] من دون طيّار كانت تتقاذفها الأمواج فوق شواطئ بحر العرب. كانت «سكان إيغل» طائرة استطلاع جوية غير مسلّحة، سبق أن أُطلقت من متن يو. أس. أس آشلاند، وهي السفينة التي أُرسلت إلى المنطقة في أوائل العام ٢٠٠٧، بهدف دعم العمليات التي تقوم بها الفرقة الخاصة المشتركة ١٥٠ لمكافحة الإرهاب في القرن الأفريقي CJTF-HOA. أما مجموعات حقوق الإنسان فقد زعمت أن آشلاند تستخدمها القوات الأميركية كسجنٍ عائم[٢] لاحتجاز المشتبه بهم من القاعدة الذين يُلقى القبض عليهم في المنطقة. وفي اليوم الذي تلا استعادة الجنود اليمنيين هذه الطائرة فقد تحدّث صالح إلى القائم بالأعمال الأميركي، وهو الذي حاول التأكيد أمام صالح بأن «سكان إيغل» قد تحطمت، وهوت إلى البحر من دون أن تدخل مجال الأراضي اليمنية. أبلغ صالح المسؤول الأميركي بأنه لا يصدّق هذه الرواية، لكنه وعد بأن اليمن لن «يحوّل هذا الحادث إلى حادثٍ دولي»، وذلك بحسب ما أوردته برقية دبلوماسية بعد هذه المكالمة الهاتفية، وكذلك، «سوف يُصدر تعليماته إلى مسؤولي الحكومة بعدم التعليق على هذه الحادثة». قدمّت الحكومة اليمنية قصةً بديلة ساعدت على تعزيز الحملة الدعائية لصالح التي يشنها ضد إيران. وأوردت

(١) برقية دبلوماسية أميركية من القائم بالأعمال نبيل خوري، السفارة الأميركية في صنعاء 07SANAA473, "Unmanned USG Aircraft Washes Ashore, Official Media Reports Downed Iranian 'Spy Plane,'" April 2, 2007, نشرها موقع ويكيليكس، http://wikileaks.org/cable/2007/04/07SANAA473.html. تستند أوصاف حادث الطائرة المسيرة إلى هذه البرقية.

(٢) David Campbell and Richard Norton-Taylor, "US Accused of Holding Terror Suspects on Prison Ships," *Guardian*, June 1, 2008.

وسائل الإعلام اليمنية أن الجيش اليمني هو الذي أسقط «طائرة تجسّسٍ» إيرانية، وذلك بعد التشاور مع «القوات المتعددة الجنسيات» في المنطقة. أضافت البرقية الدبلوماسية الأميركية أن صالح، «كان بإمكانه اغتنام الفرصة لتسجيل نقاطٍ سياسية إذا ما بدا وكأنه واقفٌ ضد الولايات المتحدة بصرامة، لكنه فضّل بدلاً من ذلك أن يلوم إيران». لكن هذه الطائرة التي تحطمت كانت نذيراً لأمورٍ آتية.

وفي الوقت الذي كانت فيه القاعدة تعيد تنظيم نفسها في اليمن بدأت القيام بسلسلة من العمليات الصغيرة، وعلى الأخص في محافظة مأرب، وهو الموقع الذي شهد غارة بطائرة مسيّرة أميركية في العام ٢٠٠٢، أسفرت عن مقتل الحارثي، وكذلك هي المحافظة التي شهدت الهجمات الانتحارية ضد منشآت النفط والوقود[١]. أما في شهر آذار/مارس من العام ٢٠٠٧، فأقدمت على اغتيال كبير المحققين الجنائيين[٢] في مأرب علي محمود الكسايلة، وذلك بسبب دوره المزعوم في الغارة بالطائرة المسيّرة من دون طيّار. أعلن قاسم الريمي، وهو نائب الوحيشي، في رسالة أُذيعت بواسطة شريط مسجّل[٣] أن الوحيشي أصبح، رسمياً، الرئيس الجديد للقاعدة في اليمن. أقسم الريمي في هذه الرسالة الصوتية بأن الجماعة سوف تستمر بالثأر من أولئك المسؤولين عن الغارة التي شنتها أميركا بواسطة الطائرة من دون طيار. وهاجم انتحاريون موكباً لسياحٍ إسبان[٤] في مأرب بعد مرور أسبوعين على بث الشريط، وهو الهجوم الذي أسفر عن مقتل ثمانية منهم بالإضافة إلى السائقين اليمنيين.

أمضى العولقي ثمانية عشر شهراً في السجن، وما لبث أن عاد بعدها إلى عالم توسعت فيه الحروب الأميركية التي كبر خلالها وهو يجابهها بلا هوادة. بدا الآن أن الحرب قادمة إلى اليمن. لكن مع تصعيد القيادة المشتركة للعمليات الخاصة ووكالة الاستخبارات المركزية لعملياتهما، أصبحت قصة العولقي مثل مرآة عاكسة. أما عندما أُطلق سراح العولقي في أواخر العام ٢٠٠٧،

---

(١) Hassan M. Fattah, "Suicide Attacks Foiled at Two Oil Sites, Yemen Says," *New York Times*, September 16, 2006.

(٢) Gregory D. Johnson, "Is Al-Qaeda in Yemen Regrouping?" *Terrorism Focus* 4 (15) (May 30, 2007), www.jamestown.org/single/?no_cache=1&tx_ttnews%5Btt_news%5D=4174.

(٣) *Yemen: Confronting al-Qaeda, Preventing State Failure, Hearing Before the Senate Foreign Relations Committee*, 111th Cong. 53 (2010) (prepared testimony of Gregory D. Johnsen).

(٤) Ahmed al-Hajj (AP), "Suicide Attacker Kills Nine at Yemen Temple," *Washington Post*, July 2, 2007. قال جونسن في شهادته أمام مجلس الشيوخ إن عدد الضحايا كان في النهاية أعلى مما قيل أصلاً.

فإنه لم يعمد إلى الاختباء كما زعمت الحكومة الأميركية. عاد العولقي إلى منزل عائلته[1] في صنعاء، وحاول أن يفكر في طريقة لإعالة أفرادها، والاستمرار في دعوته الدينية.

طُرح على العولقي سؤال أثناء مقابلة أجريت بعد أيام قليلة من إطلاق سراحه، ودار حول استعداده للعودة إلى الولايات المتحدة، أو بريطانيا، لمتابعة دعوته الدينية. أجاب: «حسناً، أحب أن أسافر[2]، لكنني لن أفعل ذلك إلى أن تُسقط الولايات المتحدة أي تهم غير معلنة ضدي». قال العولقي في وقتٍ لاحق: «الواقع هو أنني لست ممنوعاً من العودة إلى الولايات المتحدة. غادرت الولايات المتحدة من تلقاء نفسي، وأنا لم أعد إليها بقرارٍ مني، وفي الحقيقة[3] فإن العكس هو الصحيح لأن القنصل الأميركي شجعني على العودة إلى الولايات المتحدة عند زيارته لي في السجن. إنني أحمد اللّه لأنه أنعم عليّ بالعيش في بلادٍ مباركة لأنها شهدت رسول اللّه. لماذا أقوم باستبدال العيش في الولايات المتحدة بذلك؟ إنني أرفض حتى زيارة الولايات المتحدة، لأنه لا يُمكن الوثوق بالحكومة الأميركية لأنها كاذبة مثل وسائل إعلامها تماماً». أجاب العولقي على سؤال حول ما سيفعله في المستقبل: «أمتلك هناك فرصاً عدة[4] في هذا الوقت، ولم أختر فيما بينها بعد. إنني أدرس الوضع في هذا الوقت».

أما في أوائل العام ٢٠٠٨ فقد أصبحت الإنترنت بمثابة مسجد العولقي الرقمي، وحيث يُمكن له الوصول إلى المسلمين في جميع أنحاء العالم. أنشأ العولقي في شهر شباط/فبراير موقعه الخاص به، www.Anwar-AlAwlaki.com، وهو الموقع الذي كان بعنوان Imam Anwar's Blog. أنشأ كذلك صفحة على موقع فايسبوك، وهي الصفحة التي اجتذبت آلاف المشتركين. كتب العولقي في أول تدوينة له: «كان السفر في الماضي[5] من مكة إلى المدينة التي تبعد ٤٥٠ كيلومتراً فقط، يستغرق أياماً عدة. أما الآن فبإمكاننا التواصل مع كل أنحاء الكرة الأرضية في ثوانٍ، كما يمكننا إرسال النصوص إلى الناس، أو المقاطع الصوتية، أو حتى مقاطع الفيديو في غضون ثوانٍ. أحب أن أقول لجميع الأخوة الذين أعرفهم شخصياً، والذين أمضيت معهم أوقاتاً لا تُنسى: السلام عليكم، وأنا لن أنساكم إن شاء اللّه. أقول للذين عرفتهم من خلال هذه الوسائط الحديثة للتواصل،

(١) مقابلات أجراها المؤلف مع أفراد عائلة العولقي، كانون الثاني/يناير، ٢٠١٢.

(٢) مقابلات أجراها معظّم بيج مع الإمام أنور العولقي، Cageprisoners, December 31, 2007, www. cageprisoners.com/our-work/interviews/item/159-moazzam-begg-interviews-imamanwar-al-awlaki.

(٣) Anwar al-Awlaki, "The Lies of the Telegraph," Imam Anwar's Blog, anwar-alawlaki.com, December 27, 2008.

(٤) مقابلات معظّم بيج مع أنور العولقي، Cageprisoners, December 31, 2007.

(٥) Anwar al-Awlaki, "Assalamu alaykum all," Imam Anwar's Blog, anwar-alawlaki.com, May 31, 2008.

لكن الظروف منعتني من الالتقاء معهم، بأنني أشعر برابطة تربطني بهم، وأنا أحبهم في اللّه لأنهم اختاروا الإسلام: السلام عليكم، وإذا لم نلتقِ في هذا العالم، فإنني أسأل اللّه أن يجعلنا من الذين يلتقون عندما يسترخون في عروش الجنة».

ضم موقع العولقي قسماً للتعليقات نابضاً بالحيوية، وهكذا أنشأ مجموعة كبيرةً من الأتباع على شبكة الإنترنت، وكان متجاوباً معها إلى أبعد الحدود. ساهمت المواضيع الإنسانية - والاهتمام بالمناقشات الدنيوية - والتي أبرزها أنور في هذه النقاشات، في تعقيد الأوصاف المبسّطة التي أطلقتها وسائل الإعلام الغربية عنه، كما ساهمت في تفسير جاذبيته، وعلى الأخص بالنسبة إلى بعض المسلمين الغربيين. كتب العولقي في إحدى مدوناته التي حملت عنوان «أتحبون الجبنة؟»[1] السؤال التالي: «الجبنة عظيمة، لكن إذا كنت شخصاً محباً للجبنة فلعلك تطرح على نفسك هذا السؤال: هل أن الجبنة التي يصنعها غير المسلمين مسموحة أم لا؟» لكن أنور عالج في مدوّنة أخرى الممارسات المالية المتوافقة مع القرآن بالنسبة إلى المسلمين الذين يعيشون في الولايات المتحدة، كما حذّرهم من أخذ قروضٍ مقابل رهن منازلهم. كتب أنور: «إذا كنتَ شخصاً[2] أنعم اللّه عليه بالثروة، يتعيّن عليك أن تتجنّب شراء ممتلكات في الولايات المتحدة، كما يجب عليك أن تحوّل دولاراتك إلى ذهبٍ وفضة؛ فبالإضافة إلى أن هذا هو أمرٌ حكيم يمكن للمرء القيام به من الناحية المالية، إلا أنه يُنصح به كذلك من الناحية الإسلامية. يتعيّن على المسلمين عدم دعم اقتصاد دولة تحاربهم. أقول أخيراً للذين يفكرون بشراء منزلٍ في الولايات المتحدة بناءً على قرض، وهو نوع واضحٌ من أنواع الربا، عليهم أن يخافوا اللّه».

واجهت مدوّنات العولقي، وبكل عدائية، الولايات المتحدة، كما أظهر تطرفاً واضحاً في آرائه السياسية. اختفت تلك اللهجة المعتدلة التي أبداها سابقاً عن الولايات المتحدة، أو عن الديمقراطية. لا يحاول المسلمون اختراق[3] النظام، والعمل من داخله. إنها ليست طريقتنا. كتب في مدوّنته بتاريخ آب/أغسطس ٢٠٠٨: «إنها الطريقة التي يتّبعها اليهود والمنافقون، لكنها ليست طريقة المسلمين. إننا، كمسلمين، يجب أن لا نعرض الإسلام على رغبات الناس. إذا اختاروه فإننا نطبقه، أما إذا لم يفعلوا فإننا نتقبل خيار الجماهير. يتلخص موقفنا في أننا نطبّق حكم اللّه على الأرض بحد السيف

(١) Anwar al-Awlaki, “Do You Like Cheese?” Imam Anwar’s Blog, anwar-alawlaki.com, November 25, 2008.

(٢) Anwar al-Awlaki, “Is the Franklin Morphing into the Washington?!” Imam Anwar’s Blog, anwar-alawlaki. com, October 6, 2008.

(٣) Anwar al-Awlaki, “A Question About the Method of Establishing Khilafa,” Imam Anwar’s Blog, anwar-alawlaki.com, August 29, 2008.

سواء أأحبّت الجماهير ذلك أم لا. إننا غير مستعدين لعرض الشريعة على المسابقات الشعبية. يقول رسول اللّه: بُعثت مع السيف حتى يُعبد اللّه وحده. إن ذلك الطريق، أي طريق رسول اللّه، هو الطريق الذي يجب علينا أن نتّبعه». أضاف أنور: «يرزح العالم الإسلامي في هذه الأيام تحت نير الاحتلال، كما أن بيانات علمائنا واضحة في هذا المجال، بأنه يُعتبر فرض عين على كل مسلم بالغ أن يقاتل من أجل تحرير أرض المسلمين، وعندما يكون أمرٌ ما فرض عين فإنه فرض عين [أي علىً كل مسلم]. لا يمكن لأي شخص أن ينظّر ويفترض العكس. إن هذا الحكم هو في غاية الوضوح». أثنى العولقي على طالبان في أفغانستان، وعلى اتحاد المحاكم الإسلامية في الصومال، وقال إنهما «نموذجان ناجحان، ولو كانا أبعد ما يكون عن الإدارة الإسلامية المثالية. كتب كذلك أن الجهاد: «هو ما أشار إليه [المنظّر العسكري كارل فون] كلاوسويتز على أنه «الحرب الشاملة»، لكن مع قواعد الاشتباك الإسلامية. إنها معركة في ميدان المعركة، ومعركة لكسب قلوب وعقول الناس».

بدأ العولقي في حثّ أتباعه الكُثُر في الولايات المتحدة على قطع علاقتهم مع حكومة ذلك البلد ومجتمعاته، وكذلك على الانسحاب من أي مشاركة في العملية السياسية:

> تُعتبر أميركا هذه الأيام موطناً لتشكيلة مذهلة من الخطايا(١) المنتقاة من مختلف الدول التي وُجدت من قبلنا: عناد قوم نوح، وغطرسة قوم عاد، ورفض الإشارات التي قدّمها اللّه من قِبل قوم ثمود، والممارسات الشاذة لقوم لوط، وكذلك الانحرافات المالية لقوم شعيب، وذلك لأن أميركا هي أكبر متعامل ومروجٍ للاقتصاد المرتكز على الفائدة، وكذلك الاضطهاد الذي مارسه أبو جهل وآخرون، والجشع، والخداع، وحب الحياة الفانية، وزيف أبناء إسرائيل، وكذلك غطرسة الفرعون الذي امتلك المفهوم الخاطئ بأنه بسبب كونه ملكاً على أقوى دولة على وجه الأرض وبسبب كونه على رأس أعظم جيش في زمانه، فإنه سوف يتمكن من إلحاق الهزيمة بالذين يخدمون اللّه.
>
> يؤدي هذا أيها الأخوة والأخوات إلى الاعتقاد بأن عقاب اللّه يخيّم فوق أميركا. لكن متى؟ وكيف؟ اللّه وحده يعلم.
>
> يعني ذلك أنك إذا كنتَ واحداً من أولئك الأشخاص غير المحظوظين الذين تبيّن أنهم يعيشون في المكان الخطأ والزمان الخطأ فإننا ننصحك بأن تغادر البلاد. أقول ذلك إذا أردتَ أن تسمع النصيحة بطبيعة الحال. لكن عدداً كبيراً من الناس لا يسمعونها وتابعوا العيش في وهم الحلم الأميركي. إنني لا أتكلم عن مو ومايك اللذين ما زالا يتراقصان على أنغام MTV ممسكَين بزجاجتي كوكا كولا، وبشطيرتي هامبرغر من الحجم الكبير، وهما

(١) Anwar al-Awlaki, “Is the Franklin Morphing into the Washington?!”

مسلمان بالاسم فقط، لكنني أتكلم عن المسلمين الملتزمين الذين ما زالوا يعتقدون، مع الأسف، بأن أميركا جورج واشنطن هي حبشة النجاشي.

رأت أجهزة الاستخبارات الأميركية في العظات الدينية التي يلقيها العولقي عبر شبكة الإنترنت تهديداً لها. فبدأ بعض المسؤولين في التحدث همساً عن إطلاق حملة ضده في الصحافة الأميركية. أبلغ مسؤول أميركي في قسم مكافحة الإرهاب صحيفة الواشنطن بوست في شهر شباط/ فبراير من العام ٢٠٠٨، لكن من دون إبراز أي دليل: «هناك سببٌ وجيه للاعتقاد[1] بأن أنور العولقي تورّط في أنشطة إرهابية خطيرة منذ أن غادر الولايات المتحدة، بما في ذلك تخطيط هجمات ضد أميركا وحلفائنا».

ساق العولقي في موقع مدوّناته، ومن خلال رسائل البريد الإلكتروني أسئلة حول ما إذا كان يتوجب على المسلمين الغربيين المشاركة في الجهاد، كما بدأ في مناقشة فوائد السفر إلى المواقع الأمامية للمشاركة في القتال. بدأ جيل جديد من الشبان في السعي للحصول على أشرطة الفيديو والتسجيلات الصوتية التي أعدها العولقي. حمل أحد أشهر هذه الأشرطة عنوان «ثوابت طريق الجهاد»، وهي محاضرة صوتية يُعتقد أنها سُجّلت[2] في العام ٢٠٠٥ استندت المحاضرة إلى تعاليم يوسف العُييري، وهو أول قائد عملاني[3] للقاعدة في شبه الجزيرة العربية ويُعتبر استراتيجياً متمرساً في حرب العصابات، وهو الرجل الذي قتلته القوات الأمنية السعودية في العام ٢٠٠٣ قدّم العولقي في هذه المحاضرة تعاليم العُييري في الجهاد، كما ساق قصصاً عن معارك ملحمية خاضها محاربون إسلاميون دفاعاً عن معتقدهم في سياقٍ معاصر. أعلن العولقي: «عندما ترون كلمة إرهابي[4] سارعوا إلى استبدال كلمة مجاهد بها، وعندما ترون كلمة إرهاب سارعوا إلى استبدال كلمة جهاد بها». أضاف العولقي أن كل، «حكومة في هذا العالم انضمت إلى حملة محاربة الإسلام. يحاول الناس إيجاد طريقة للتخلص من الجهاد لأنهم لا يحبونه. إن واقع الحرب هو واقع مريع، ولهذا السبب يحاول الناس تجنّبه، لكن القتال مفروضٌ عليكم، وهو أحد تعاليم اللّه».

---

(١) Susan Schmidt "Imam from Va. Mosque Now Thought to Have Aided al-Qaeda," *Washington Post*, February 27, 2008.

(٢) Alexander Meleagrou-Hitchens, "As American as Apple Pie: How Anwar al-Awlaki Became the Face of Western Jihad," The International Centre for the Study of Radicalisation and Political Violence, 2011, p. 55.

(٣) International Crisis Group "Saudi Arabia Backgrounder: Who Are the Islamists?" Middle East Report No. 31, September 21, 2004, p. 13.

(٤) Anwar al-Awlaki, "Constants on the Path of Jihad," 2005.

قال العولقي مستشهداً بكتابات العُيَيري، إن المسلم الحقيقي يعرّف النصر بأنه ليس مجرد انتصارٍ عسكري، بل بأنه فعل تضحية. «إن تضحية المجاهد «بذاته» وبثروته هو انتصار، وكذلك انتصار فكرتك ودينك. أما إذا ما متّ في سبيل دينك، فإن موتك سوف ينشر الدعوة إلى الإسلام... يختار اللّه الشهداء من بين المؤمنين. هذا هو النصر».

بدأت أقسام مكافحة الإرهاب في وكالة الاستخبارات المركزية، وفي مكتب التحقيقات الفدرالي في التركيز على عظات العولقي الدينية، وبدأت بالبحث عن إشاراتٍ يُحتمل أن يكون هذا الواعظ قد دسّها حول ارتباطاته بالقاعدة. لم تكتشف هذه الأجهزة أي أشياء محددة، لكنها رأت تهديداً في التأثير والإلهام الذي يتركه في الآخرين. أشارت عمليات اعتراض اتصالاته وكذلك التحقيقات المتعدّدة مع الإرهابيين إلى آثار من تأثيرات عظات العولقي، وعلى الأخص محاضرته في «الثوابت». أخبرني الدكتور إميل نخله، وهو ضابط كبير سابق في وكالة الاستخبارات المركزية، وكان مسؤولاً عن قسم الإسلام السياسي في الوكالة: «عبر العولقي هذا الجسر[1]، وهو الذي يتحدث بالعربية لكنه يتكلم بالإنكليزية كذلك، وهو مواطن أميركي، ولهذا يعرف كيفية التحدث إلى الشبان. يعني ذلك أن الخطر لا يكمن في كونه بن لادن آخر. كان الخوف من العولقي بين بعض الأشخاص في الحكومة هو أنه يمثّل هذه الظاهرة الجديدة من التجنيد، أي تجنيد الأشخاص العاديين الذين لا تتركز الأنظار عليهم».

مع تزايد شعبيته على شبكة الإنترنت ـ نالت مدوّناته استحسان مئات من المعلّقين الذين طلبوا نصائحه ـ مارست الولايات المتحدة ضغوطاً كبيرة على أجهزة الاستخبارات اليمنية من أجل إعادة اعتقاله. قال صالح بن فريد، وهو زعيم قبيلة عولق، والذي اجتمع بصورةٍ منتظمة مع مسؤولين أميركيين ويمنيين بهدف حلّ النزاعات ما بين الحكومة والقبائل اليمنية: «كان الأميركيون غاضبين جداً جداً[2] من الحكومة. كانوا منزعجين فعلاً، وأنا أعتقد أنهم مارسوا ضغطاً كبيراً على الرئيس؟ لاعتقاله مجدداً». كان العولقي ملاحقاً أينما ذهب، و«تعرّض للمضايقات[3]، طيلة وجوده في صنعاء. قال ناصر، والد العولقي الذي عاش مع ولده في ذلك الوقت: «لم يتمكّن من فعل أي شيء». وأضاف بن فريد: «كانوا يراقبونه عن كثب، وهو لم

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع الدكتور إميل نخلة، كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. إن كل الاقتباسات عن نخلة مأخوذة من مقابلات المؤلف.

(٢) مقابلة المؤلف مع الشيخ صالح بن فريد، كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. إن جميع الاقتباسات عن بن فريد مأخوذة من مقابلة المؤلف.

(٣) مقابلة المؤلف مع ناصر العولقي، كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١٢. إن كل المعلومات والتصريحات المنسوبة إلى العولقي مأخوذة من هذه المقابلة إلا إذا ذُكر خلاف ذلك.

يحب هذا. كانت الاستخبارات تلاحقه أينما ذهب عن يساره وعن يمينه. كانوا معه عندما يذهب إلى المسجد. كانوا وراءه عندما يقود سيارته، وكانوا يأكلون بقربه عندما يخرج لتناول طعامه. أعتقد بأنه لم يشعر بأنه حر».

قال الشيخ حارث النظاري، وهو صديق العولقي: «كنا تحت مراقبة ومضايقة[١] شديدتين»، وهكذا قرّر العولقي أن «صنعاء لم تعد المكان المناسب لنا للبقاء». قرّر أنور في النهاية مغادرة صنعاء، والذهاب إلى عتق[٢]، وهي عاصمة محافظة شبوة التي هي أرض قبيلة عائلته في جنوب اليمن، أي قرب بحر العرب. فكّر أنور في أن الاستخبارات اليمنية والحكومة الأميركية سوف تتركه وشأنه. لكنه كان مخطئاً في ذلك.

ثابرت واشنطن في ممارسة ضغوطها على النظام اليمني، وهكذا عندما غادر أنور صنعاء طالبت الاستخبارات الأميركية الأجهزة الأمنية اليمنية بأن تعيده إلى العاصمة. أما يحيى صالح، وهو رئيس وحدة مكافحة الإرهاب التي تقوم واشنطن بتدريبها وتمويلها، فقد أبلغ ناصر العولقي، «إذا لم يعد ابنك إلينا، فإنه سوف يُقتل على يد الأميركيين». سافر ناصر وبن فريد إلى شبوة في محاولة منهما لإجبار أنور على العودة إلى صنعاء. أخبرني بن فريد: «ذهبت إلى شبوة، والتقيت أنور. حاولت إقناعه. قال لي، «لن أعود يا عمّي. وُلدت كي أكون رجلاً حراً. لا أريد أن يحدّد لي أي شخص المكان الذي أنام فيه، وأين أضع رأسي وفي أي اتجاه أضعه. أؤكد لك أنه لا علاقة لي بالإرهاب، ولا علاقة لي بالقاعدة. إنني أذهب من منزلي إلى المسجد، كما أن جميع الذين يسمعونني هم من القرية. إنني أدوّن على شبكة الإنترنت، كما يوجّه إليّ الناس أسئلتهم وأنا أجيب. إنني أعظهم، وهذه هي وظيفتي». أبلغ أنور عمّه القوي: «إذا عثرت على أي دليل على ضلوعه بالإرهاب «فتعال وخذني إلى السجن»[٣].

أحضر العولقي زوجته وأولاده إلى عتق في البداية، لكنهم انتقلوا في النهاية إلى صنعاء للعيش مع والدَي أنور. أخبرني بعض أقارب العائلة بأن أنور تعرّض في عتق إلى مراقبةٍ مستمرة على يد عملاء الاستخبارات اليمنية. وقرّر أنور بعد ذلك الابتعاد أكثر بهدف تجنّب المراقبة فغادر عتق، وانتقل إلى قرية السعيد، وهي قرية العائلة الصغيرة[٤] التي تقع في محافظة شبوة الريفية. قال لي بن فريد: «إنها قرية صغيرة. أعني أنها تضم عدة آلاف من الأشخاص الذين يسكنون في وادي

---

(١) Shaykh Harith al Nadari, "My Story with al-Awlaki," *Inspire 9* (winter 2012), released May 2012.

(٢) مقابلات أجراها المؤلف مع الأقارب، كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١٢.

(٣) مقابلة أجراها المؤلف مع الشيخ صالح بن فريد في شهر كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١٢

(٤) مقابلات أجراها المؤلف مع أفراد عائلة العولقي، آب/أغسطس ٢٠١٢.

تلك القرية، وجميعهم من قبيلة واحدة. أما إذا قدِم أحد الأشخاص من قرية أخرى، فالجميع يعرف أنه غريب. يعني ذلك أن بعضهم يعرف بعضهم الآخر. أعتقد أن الأميركيين لا يحبون هذا الأمر». تابع العولقي في قرية عائلته كتابة مدوّناته، لكن تطرّفه زاد عن السابق. بدأ أنور في إبلاغ أصدقائه وأقاربه(1) بأنه يعتقد أن الولايات المتحدة تطارده.

تزامنت مطاردة العولقي مع التصعيد الذي قامت به القاعدة لعملياتها في اليمن. أطلقت هذه الجماعة هجوماً انتحارياً(2) واسعاً على السفارة الأميركية في صنعاء. تعرض ذلك المجمّع المحصن إلى هجماتٍ عدة متزامنة شملت السيارات المفخّخة، والقذائف الصاروخية RPGs والأسلحة الأوتوماتيكية، وهو الأمر الذي أسفر عن مقتل ثلاثة عشر حارساً من المدنيين بمن فيهم أحد الأميركيين. أما المهاجمون الستة فقد قُتلوا بدورهم، وما لبثت القاعدة أن أعلنت أن الهجوم كان ضربةً ناجحة. قال الرئيس بوش بينما كان يجلس إلى جانب الجنرال ديفيد بتريوس في البيت الأبيض: «هذا الهجوم هو تذكير(3) بأننا نخوض حرباً ضد المتطرفين الذين يقتلون الناس الأبرياء، بهدف تحقيق غاياتهم العقائدية. تكمن إحدى غايات هؤلاء المتطرفين وهم يقتلون في محاولتهم دفع الولايات المتحدة إلى نفاد صبرها، والانسحاب من مناطق كثيرة في العالم».

تسلّم بتريوس بعد وقتٍ قصير زمام القيادة الوسطى CENTCOM حيث سيتمكّن من الإشراف على الحروب التي تشنّها الولايات المتحدة ـ سواء المعلنة منها أو غير المعلنة ـ في الشرق الأوسط. تضمنت إحدى مهامه تنسيق توسيع الضربات العسكرية الأميركية السرية في اليمن. التقى بتريوس في قطر(4) مدير وكالة الاستخبارات المركزية مايكل هايدن، وكذلك قائد القيادة المشتركة للعمليات الخاصة الأميرال ماك رافين، وآخرين، وذلك بعد وقتٍ قصير من معرفته أنه سوف يتسلم مسؤولية القيادة الوسطى، وكان هدف الاجتماع هو مناقشة خطط زيادة الغارات ضد المشتبه بهم من القاعدة في أي مكان ينشطون فيه.

(1) مقابلات أجراها المؤلف مع أفراد عائلة العولقي، آب/أغسطس ٢٠١٢.

(2) Shane Bauer, “U.S. Embassy Hit in Yemen, Raising Militancy Concerns,” *Christian Science Monitor*, September 18, 2008.

(3) Agence France-Presse, “Bush Says Yemen Attack Shows Need to Fight Extremists,” September 17, 2008.

(4) *Nominations Before the Senate Armed Services Committee: Hearings on the Nominations of Gen. David D. McKeirnan; LTG. Raymond T. Odierno; LTG Walter L. Sharp; Gen. David H. Petraeus; Hon. Nelson M. Ford; Joseph A. Benkert; Sean J. Stackley; Frederick S. Celec; Michael B. Doley; Gen. Norton A. Schwartz; and Gen. Duncan J. McNabb, Day 3, Before the Armed Services Committee*, 110th Congress, (2008) 145 شهادة الجنرال ديفيد هـ. بتريوس.

لكن مع ورود أنباء الهجوم على السفارة إلى الولايات المتحدة كان الرئيس المستقبلي لبتريوس، أي عضو مجلس الشيوخ باراك أوباما، يبدأ جولته الانتخابية. علّق أوباما أثناء توقّفه في غراند جنكشن بالقول: «يذكرنا هذا الهجوم[١] بأنه يتعيّن علينا مضاعفة جهودنا الهادفة إلى القضاء على المنظمات الإرهابية الدولية وتدميرها». بدأ اليمن بتجاوز وضعه كمسألةٍ ثانوية.

أما مايكل شووير الذي عمل طويلاً في وكالة الاستخبارات المركزية، كما ترأس وحدة بن لادن في الوكالة، فقد لاحظ، «يبدو أن منظمة القاعدة في اليمن تمكّنت من الإستقرار[٢] في ذلك البلد بعد فترةٍ من الاضطرابات، والقمع الحكومي، والتي تبعت مقتل قائدها عبد اللّه الحارثي في تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠٠٢». أضاف شووير: «يمثل اليمن بالنسبة إلى القاعدة قاعدةً محورية ومركزية تربط ما بين ميادين عملياتها في أفغانستان، والعراق، والصومال». جرت عشرات العمليات الموثقة التي قامت بها القاعدة على الأراضي اليمنية بدءاً من العام ٢٠٠٠، وطيلة إدارة بوش. وزادت في هذه الفترة كذلك المساعدات العسكرية، وتمويل وكالة الاستخبارات المركزية. أكد مسؤول رفيع سابق في مكافحة الإرهاب أنه: «عندما تبدأ القاعدة في التسبب بمشاكل في اليمن فإن الأموال الأميركية تبدأ في التدفّق[٣]. يعتبر صالح أن القاعدة هي النعمة التي تستمر في العطاء، وهي مصدر الدخل الرقم واحد للحصول على الأموال السعودية والأميركية».

وُضعت القاعدة الجوية الأميركية في جيبوتي، ورسمياً، تحت قيادة AFRICOM، أي القيادة الأميركية في أفريقيا لتأتمر بأوامر القيادة الجغرافية السادسة الموحّدة في البنتاغون، وذلك في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠٨. وبقي اليمن من ضمن منطقة مسؤوليات القيادة الوسطى، كما أصبح بعد ذلك محور التركيز لقوات العمليات الخاصة تحت شعار SOC FWD)- Yemen) قيادة العمليات الخاصة الأمامية ـ اليمن). لكن بينما تمكّن صالح من إدارة علاقاته المعقّدة مع الولايات المتحدة من خلال الأقنية الرسمية، حسب مقاتلين قدامى من قوات العمليات الخاصة الأميركية نفذت القيادة المشتركة للعمليات الخاصة نفذت «إجراءات أحادية الجانب ومباشرة» ضد المشتبه بهم من القاعدة في اليمن. لم يُعلن أبداً عن هذه العمليات، ويُحتمل أنه جرى تنفيذ بعضها من دون علم صالح، أو مصادقته المباشرة عليها. أخبرني أحد المساعدين السابقين لمسؤولٍ رفيع في JSOC:

(١) Athena Jones, “Obama Discusses Yemen Attack,” National- Journal.com, September 17, 2008.

(٢) “Michael Sheuer, Yemen’s Role in al-Qaeda’s Strategy,” *Terrorism Focus* 5 (5) (February 7, 2008), www.jamestown.org/programs/gta/single/?tx_ttnews%5Btt_news%5D=4708&tx_ttnews%5BbackPid%5D=246&no_cache=1.

(٣) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤولٍ رفيع سابق في قسم مكافحة الإرهاب، كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

«خلال تلك الفترة كنا نقوم بتدريب القوات الأمنية المحلية في اليمن. استهدفنا بين الحين والآخر بعض الأشخاص وقتلناهم[١] من المشتبه بهم، أو من الذين تأكدنا من كونهم متطرفين في القاعدة داخل شبه الجزيرة وحولها، وداخل اليمن ذاته». لكن بالرغم من أن اليمن كانت أهميته تتزايد عند القيادة المشتركة للعمليات الخاصة، ووكالة الاستخبارات المركزية، إلا أن هذه البلاد لم تظهر في العناوين الرئيسة لوسائل الإعلام. لم يُذكر اليمن، ولو لمرة واحدة، في المناظرات التلفزيونية الثلاث التي جرت ما بين باراك أوباما وجون ماكّاين في انتخابات العام ٢٠٠٨.

ركّز باراك أوباما في تلك المناظرات على فكرة أن بوش قد استنزف موارد البلاد في العراق، والتي كان من الممكن استخدامها لمحاربة القاعدة. أعلن أوباما في شباط من العام ٢٠٠٨: «لم يوجد شيء اسمه[٢] القاعدة في العراق إلى أن قرّر جورج بوش وجون ماكّاين غزو العراق، لكنهما غضّا الطرف عن الأشخاص المسؤولين عن الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، أي القاعدة». تعهد الرئيس الجديد بإعادة ترتيب أولويات الولايات المتحدة نحو أفغانستان حيث سوف يضع القائد السابق للقيادة المشتركة للعمليات الخاصة، أي الجنرال ماك كريستال، ليكون مسؤولاً عن الحرب، لكن سرعان ما أدرك أوباما أن التزامه بمحاربة القاعدة لن يكون محصوراً في أفغانستان، وهكذا أصبحت تلك الدولة العربية الصغيرة [اليمن] حجراً رئيساً من أحجار أوباما في رقعة الشطرنج لمكافحة الإرهاب.

أوشكت فترة السنوات الثماني لولاية بوش على الانتهاء، ودخلت الحملة الرئاسية أسابيعها الأخيرة، لكن العولقي شكك في الآمال التي وضعها المسلمون في كل أنحاء العالم على الولايات المتحدة بشأن رئاسة أوباما. كتب العولقي في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠٨: «يجادل المروّجون للمشاركة في الانتخابات الأميركية بأننا نختار أهون الشرّين»[٣]. إن هذا المبدأ صحيح، لكن القائلين به يتناسون أنهم في هذه العملية يختارون أهون الشرين اللذين يقترفان شراً أكبر. إن طبيعة المرشحين الذين تخرّجهم السياسة الأميركية هي طبيعة مثيرة للاشمئزاز كلياً. إنني أتساءل كيف أن أي مسلم يمتلك ذرة واحدة من الإيمان في قلبه، يستطيع التقدم نحو صندوق الاقتراع ليضع صوته كي يزكّي مخلوقاتٍ مثل ماكّاين أو أوباما؟!» أضاف العولقي: «ستُحاسَبون في يوم القيامة على الصوت الذي تدلون به بغض النظر عن ضآلة أهميته، وأنتم الذين اخترتم من دون إكراه أو

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع مساعدٍ سابق في القيادة المشتركة للعمليات الخاصة، ٢٠١٠.

(٢) Associated Press, “McCain, Obama Spar over Al Qaeda in Iraq,” CBSNews.com, June 18, 2009.

(٣) Anwar al-Awlaki, “Voting for the American President,” Imam Anwar’s Blog, anwar-alawlaki.com, October 31, 2008.

ضغط، وعن قصد أن تصوّتوا لزعيم دولة يقود حرباً ضد الإسلام». كتب العولقي في تدوينة تالية «أما في المواضيع الأخرى التي تهم المسلمين فتوجد فروقات قليلة»[1] ما بين ماكّاين وأوباما. «إنهما يمتلكان، على سبيل المثال، وجهات نظرٍ متماثلة حول الحرب على الإرهاب وحول قضية فلسطين. إن أي شخصٍ يمتلك فهماً، ولو بسيطاً، في تاريخ السياسة الأميركية سوف يدرك أن الحزبين يتشاركان في برنامج واحد في المسائل الأساسية».

فيما صعّد العولقي من لهجته كانت أجهزة الاستخبارات الأميركية تصعّد من مستوى التهديد الذي يمثّله. يُذكر أنه قبل شهرٍ من انتخاب باراك أوباما فُتحت نافذة صغيرة في كيفية النظر إلى العولقي، وذلك عندما وصف تشارلز ألين، وهو وكيل شؤون الأمن الداخلي للاستخبارات والتحليل، العولقي على أنه «مساندٌ للقاعدة[2] وقائد روحي سابق لثلاثة من خاطفي هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر». كانت هذه المرة هي الأولى التي يربط فيها مسؤول أميركي ما بين العولقي والإرهاب. زعم ألين أن العولقي «يستهدف المسلمين الأميركيين بمحاضرات متطرفة على شبكة الإنترنت يشجّع فيها على الهجمات الإرهابية من منزله الجديد في اليمن». ردّ العولقي على مزاعم ألين فور نشرها عن طريق موقع التدوين التابع له. كتب العولقي بخصوص توصيفه، «كمستشارٍ روحي» لبعض الخاطفين على الشكل التالي: «إنها مزاعمٌ لا أساس لها[3] سبق لي أن كذّبتها، مرة بعد أخرى، خلال التحقيقات التي أجراها معي مكتب التحقيقات الفدرالي، وبواسطة وسائل الإعلام. تصرّ الحكومة الأميركية ووسائل الإعلام الأميركية على نشر هذه الأكاذيب». أما بالنسبة إلى التشجيع على الهجمات الإرهابية، فقد ردّ العولقي: «إنني أتحداه أن يُبرز ولو محاضرةً واحدةً قمت فيها بالتشجيع على الهجمات الإرهابية»، لكن الحكومة الأميركية كانت ترى أن نداءات العولقي للجهاد تعني التشجيع على هجمات كهذه.

برز اليمن كأولوية أساسية، بينما بدأ الرئيس المنتخب بتشكيل فِرَق سياسته الخارجية ومكافحة الإرهاب. بدأت الإدارة الجديدة في مراقبة تحركات العولقي في اليمن بالرغم من أن معظم سكان الولايات المتحدة والعالم لم يسبق لهم أن سمعوا باسم أنور العولقي. لم تقدّم السلطات الأميركية أي دليلٍ جازمٍ يفيد بأن العولقي متورط فعلياً بخطط إرهابية، لكنها أكدت أنه شخصية ملهمة

(١) Anwar al-Awlaki, "Part 2: Voting for the American President," Imam Anwar's Blog، مدونة الإمام أنور، November 3, 2008.

(٢) Gordon Rayner "Muslim Groups 'Linked to September 11 Hijackers Spark Fury over Conference,'" *Telegraph*, December 27, 2008.

(٣) Anwar al-Awlaki, " The Lies of the Telegraph," Imam Anwar's Blog, anwar-alawlaki.com, December 27, 2008.

بحيث تداوم عظاته الدينية على الظهور في التحقيقات حول مختلف الخطط الإرهابية: اتُّهمت مجموعة من المسلمين الكنديين في العام ٢٠٠٦ بالتخطيط لاقتحام مبنى البرلمان وقتل رئيس الوزراء، ثم تبيّن أن أفراد هذه المجموعة سبق لهم أن استمعوا إلى خطابات العولقي. يضاف إلى ذلك أن بعض الرجال الذين أدينوا في العام ٢٠٠٧ بتخطيط الهجوم على فورت ديكس[١] في نيوجيرسي سُمعوا وهم يثنون على العولقي، وذلك بحسب تسجيلٍ صوتي قدّمه أحد مخبري الحكومة. ظهرت إشارات أخرى عن العولقي خلال التحقيقات التي أجريت في المملكة المتحدة، وكذلك في شيكاغو وأتلانتا. كان العولقي يُثني علناً على حركة الشباب في الصومال، وهو البلد الذي قلقت الولايات المتحدة من توجّه المسلمين الغربيين إليه للمشاركة في الجهاد. قيل كذلك إن مجموعةً من الشبان الأميركيين من أصلٍ صومالي، والذين يعيشون في مينيابوليس قد سافرت إلى الصومال[٢] بهدف الانضمام إلى حركة الشباب، وهي فعلت ذلك بوحيٍ من محاضرة العولقي حول «الثوابت في طريق الجهاد في الصومال».

كتب العولقي أن استيلاء الجماعة على مساحاتٍ واسعة في مقديشو وأماكن أخرى في الصومال «يملأ قلوبنا بهجة وحبوراً»[٣]. إننا نود تهنئتكم على انتصاراتكم وإنجازاتكم... لم ينجح الشباب في توسيع المناطق التي تقع تحت سيطرتهم فقط، بل نجحوا في تطبيق الشريعة، وإعطائنا نموذجاً حياً عن الطريقة التي يجب على المسلمين أن يتبعوها لتغيير أوضاعنا. خذلتنا صناديق الإقتراع، لكن طلقات الرصاص لم تخذلنا». قارن العولقي ما بين التمرّد المسلّح لحركة الشباب وأتباع الولايات المتحدة الذين يحملون تعاليم «الجامعات الإسلامية التي يديرها باحثو المنطقة الخضراء Green Zone Scholars والتي تُشرف عليها حكومات يترأسها سماسرة»، والتي تحثّ تعاليمها على «الضعف والذل». أكّد العولقي كذلك أن «جامعة الصومال» سوف، «تخرّج مجتمعاً من الخرّيجين» من «المقاتلين الذين اكتسبوا صلابتهم ميدانياً، وهم مستعدون للمضي قدماً من دون خوفٍ ولا تردد. ستوفر هذه الجامعة خريجين من ذوي الخبرة التي تحتاجها الأمة بشدة للمراحل التالية من حياتها. لكن نجاحهم يعتمد على دعمكم. إنها مسؤولية الأمة لمساعدتهم بالرجال والأموال».

---

(١) Evan Kohlmann, "Investigating Ft. Hood: Anwar al-Awlaki's 'Constants on the Path of Jihad,'" Counterterrorism Blog, November 9, 2009, http://counterterrorismblog.org/2009/11/investigating_ft_hood_anwar_al.php.

(٢) Andrea Elliott, "A Call to Jihad, Answered in America," *New York Times*, July 11, 2009.

(٣) Anwar al-Awlaki, "Salutations to the al-Shabab of Somalia," Imam Anwar's Blog, anwar-alawlaki.com, December 21, 2008.

ردّت حركة الشباب على رسالة العولقي والذي بادر إلى نشر هذا الرد في موقعه. خاطبه بيان الحركة على الشكل التالي «الشيخ أنور الحبيب[١]. إننا نعتبرك واحداً من العلماء القلائل الذين يقفون بصلابة إلى جانب الحقيقة، والذين يدافعون عن شرف المجاهدين والمسلمين، وذلك عندما يستمرون في كشف الخطط الواهية لأعداء اللّٰه. يعلم اللّٰه كم من الأخوة والأخوات تأثّروا بعملك، ولهذا نطلب منك متابعة جهودك المهمة التي تقوم بها أينما كنت، وأن لا تخشى لوم اللائمين». وخلص البيان إلى القول: «إننا لا ننظر إليك أيها الشيخ على أنك جندي فقط، لكننا نعتبرك من أمثال ابن تيمية».

زادت لهجة العولقي ميلاً إلى التطرف والقتال بشكلٍ كبير خلال الحصار الذي فرضه الإسرائيليون على غزة، والذي عُرف باسم عملية الرصاص المصبوب، وهي العملية التي بدأت في أواخر العام ٢٠٠٨. كتب العولقي: «يتعيّن إزالة دولة إسرائيل غير الشرعية[٢]، وكما طرد رسول اللّٰه اليهود من شبه الجزيرة العربية، يجب دفع اليهود نحو البحر. لا يوجد مدنيون إسرائيليون إلا إذا كانوا مسلمين، وعندما يستهدف العدو نساءنا وأطفالنا يتعيّن علينا أن نستهدف نساءهم وأطفالهم».

كان العولقي مؤثّراً جداً في أوساط الجهاديين والشبان، والمسلمين الغربيين المحافظين، بمن فيهم أولئك الذين يفكرون في المشاركة في الصراعات المسلحة ضد الولايات المتحدة وإسرائيل وأتباعهما. ولقيت آراء العولقي وعظاته الدينية هذه صدى كبيراً بين أوساط منتديات الجهاديين على شبكة الإنترنت، وهي المنتديات التي كانت تراقبها الاستخبارات الأميركية. لكن لم يظهر أي دليل قاطعٍ على أن العولقي فعل أي شيء لا يُعدّ تعبيراً محميّاً وفق التعديل الأول للدستور الأميركي، أو ذلك الذي لا يتطلب معركة قضائية للبرهنة على أنه غير دستوري. لكن ثار، وبالرغم من كل ذلك، ضجيج حول العولقي لدفع أجهزة الاستخبارات الأميركية إلى الشعور بوجوب إسكاته، وذلك خلال قضائه الأشهر الثمانية عشر في سجنٍ يمني. لكن الآن، وبعد خروج العولقي من السجن، واكتسابه شعبية أكثر مع كل مدوّنة يضيفها، فقد تكثّفت المراقبة الرقمية من حوله.

لكن العولقي لم يعرف أن رسائل البريد الإلكتروني التي يرسلها تخضع للاعتراض والقراءة، كما أن موقع التدوين الخاص به يخضع للتدقيق بحثاً عن أي إشارات تدل على الأشخاص الذين يتصل بهم. أما في١٧ كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٨، فقد اعترض مكتب التحقيقات

(١) "Al-Shabaab Reply to the Greeting and Advice of Sheikh Anwar," Imam Anwar's Blog, anwar-alawlaki.com, December 27, 2008.

(٢) Anwar al Awlaki, "The Meaning of Gaza," Imam Anwar's Blog, anwar-alawlaki.com, December 28, 2008.

الفدرالي رسالة بالبريد الإلكتروني، تسلّمها العولقي من نضال حسن، وهو برتبة رائد في الجيش الأميركي، وكان والداه يداومان على الحضور إلى المسجد الذي يخطب فيه العولقي في فيرجينيا في العام ٢٠٠١. جرى آخر اتصال بين حسن والعولقي قبل مغادرة الأخير الولايات المتحدة إلى اليمن، وهو الاتصال الذي جرى بطلبٍ من والدَيْ حسن للتحدث معه. تبيّن بعد ذلك أن هذه الرسالة الإلكترونية كانت نذير شؤم. كتب حسن إلى العولقي: «يوجد عدد كبير من الجنود[١] في القوات المسلحة والذين تحولوا إلى الإسلام أثناء خدمتهم العسكرية. يوجد كذلك عدد كبير من المسلمين الذين التحقوا بالقوات المسلحة لأسباب مختلفة ومتنوعة. يبدو أن بعض هؤلاء يعانون من أزمات داخلية، وحتى أنهم قتلوا، أو حاولوا أن يقتلوا جنوداً [أميركيين] آخرين باسم الإسلام؛ أي مثل حسن أكبر [الجندي الأميركي الذين أُدين بقتل اثنين من زملائه الجنود في الكويت] وغيره. يشعر آخرون بأنه لا وجود لمشكلة [في ذلك]. تبدو الفتاوى السابقة غامضة وغير محدّدة جيداً». وجّه حسن سؤالاً إلى العولقي: «أيمكنك أن تعطينا بعض التعليقات العامة حول المسلمين في الجيش [الأميركي]. أيمكنك أن تعتبر شخصاً من أمثال حسن أكبر، أو جنوداً آخرين من الذين اقترفوا أعمالاً كهذه بهدف مساعدة المسلمين/ الإسلام (دعنا نفترض ذلك الآن) الذين يجاهدون، وإذا ماتوا، فهل تعتبرهم من الشهداء. أعرف أن هذه أسئلة صعبة، لكن يبدو أنك واحد من القلائل الذين عاشوا [في الولايات المتحدة]، والذين يمتلكون فهماً جيداً للقرآن والسنّة، والذين لا يخافون من التحدّث بصراحة». لم يردّ العولقي على رسالة البريد الإلكتروني هذه، لكن حسن تابع الكتابة إليه على مدى أشهر.

بالرغم من أن المحققين الفدراليين لم يأخذوا أي إجراء بحق حسن بعد هذه الرسالة بالبريد الإلكتروني، إلا أنه بعد مرور سنة من الزمن أقدم حسن على إطلاق الرصاص على ثلاثة عشر من زملائه الجنود في فورت هود في ولاية تكساس، كما أن رسائله بالبريد الإلكتروني ساعدت على تكوين جزء من قصة كون حسن إرهابياً. أبلغ إيفان كولمان صحيفة نيويورك تايمز، وهو الذي يقول عن نفسه إنه باحثٌ في شؤون القاعدة، و«شاهد خبير» في محاكمات الإرهابيين: «يقوم العولقي بتلخيص فلسفة القاعدة[٢] إلى نصوصٍ مفهومة ومكتوبة جيداً... يُحتمل أنهم لا يخبرون الناس كيفية تجهيز قنبلة أو إطلاق النار من بندقية. لكنه يقول لهم مَن سيقتلون، ولماذا، كما يشدّد

---

(١) نضال حسن، رسالة بالبريد الإلكتروني إلى أنور العولقي/ ١٧ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٨، نشرتها on July 19, 2012, http://news.intelwire.com/2012/07/the-following-e-mails-between-maj.html.

(٢) Scott Shane, “Born in U.S., a Radical Cleric Inspires Terror,” *New York Times*, November 18, 2009.

على أهمية هذه المهمة». كانت الحكومة الأميركية تستدعي كولمان في مراتٍ كثيرة للاستماع إلى آرائه حول القاعدة، بالرغم من أنه لا يتكلم العربية[١]، ولم يقم بزيارات كثيرة إلى البلدان التي يكثر فيها أعضاء القاعدة. أعطى كولمان آراءه إلى وزارة العدل الأميركية وحذّر مما وصفه قدرة العولقي المتزايدة على حثّ الشبان الغربيين على الانضمام إلى الجهاديين الأجانب، أو على تنفيذ الهجمات الإرهابية في بلدانهم. زعم كولمان أن هناك سبباً ضئيلاً «للدهشة[٢] من أن يظهر اسم أنور العولقي، وخطبه الدينية حول موضوع «ثوابت الطريق إلى الجهاد»، على السطح في كل التحقيقات حول الأعمال الإرهابية المحلية، سواء في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، أو كندا، أو غيرها». صنّف كولمان «الثوابت» على أنها «محاضرة تحوّلت مع الزمن إلى إنجيلٍ فعلي بالنسبة إلى المتطرفين المسلمين الشرسين».

و بالرغم من أن العولقي يحوز، من دون شك، انتباهاً متزايداً لعددٍ من مسؤولي ومحلّلي مكافحة الإرهاب في الولايات المتحدة، اعتقد بعض من هم داخل أجهزة الاستخبارات أن أهمية الرجل يجري تضخيمها. ظهرت عظات العولقي بالفعل في عددٍ من التحقيقات المتعلقة بالإرهاب، لكنه لم يكن شيئاً في عالم خلايا القاعدة، ولم يكن للرجل تأثيرٌ في معظم دول العالم خارج دائرة المسلمين الغربيين الناطقين بالإنجليزية. قال جوشوا فاوست، الذي كان في ذلك الوقت المحلل في شؤون اليمن في وكالة الاستخبارات الدفاعية: «أعتقد أن السبب الذي يدعونا إلى التركيز عليه كثيراً هو أنه يلقي خطبه الدينية باللغة الانجليزية[٣]. يعني ذلك أننا نتعرّف إلى ما يقوله، وبسبب ذلك فإننا نفترض أنه يمتلك نفوذاً أكبر مما يمتلكه بالفعل». تحدّث فاوست عن تأثير عظات العولقي الدينية على الشبان من المسلمين الغربيين، لكنه اعتبر أن بعض الأشخاص داخل أجهزة الاستخبارات كانوا يبالغون في الدور الذي تلعبه خطاباته في المخطّطات الإرهابية. أخبرني فاوست: «إنني لا أرى أي دليل يشكّل أي خطرٍ عقائدي على الولايات المتحدة. ويمكنني القول إن ٩٩,٩٩ بالمئة من الأشخاص الذين يصغون إلى آراء العولقي العقائدية أو يؤمنون بها، لا يطبقونها. يعني ذلك أنه إذا جادل المرء بأن العقيدة هي التي تدفع شخصاً ما ليقوم بعملٍ ما، فإن ذلك يعني، وعلى الأقل بالنسبة لي، أن نكون منصفين فكرياً وصارمين تحليلياً. يتعيّن على المرء كذلك تفسير كيف أن تلك العقيدة تدفع ذلك الشخص إلى التحرك، لكن العقيدة لا تضطر أي شخصٍ لا يريد التحرك لأن يتحرك. أما بالنسبة لي فإنني لا أعتقد بأن من الممكن شرح هذا

(١) Wesley Yang, "The Terrorist Search Engine," *New York*, December 5, 2010.

(٢) Kohlmann "Investigating Ft. Hood."

(٣) مقابلة أجراها المؤلف مع جوشوا فاوست في كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

الأمر. أعتقد، وانطلاقاً من هذه النقطة، أن قسماً كبيراً من التركيز على العولقي لا يمكن تفسيره، وذلك لأننا نعطيه نوعاً من الأهمية والتأثير لا يمتلكهما بالفعل».

أما من وجهة نظر العولقي فقد كان يعبّر عن موقفٍ مشابهٍ في سنوات ما قبل الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وكان يفعل ذلك في الولايات المتحدة. قال العولقي إن المنظمات الإسلامية الأميركية تعوّدت، «تقديم الدعم للجهاد في أفغانستان، وفي البوسنة، وفي الشيشان، وفي فلسطين. كنت هناك في أميركا في ذلك الوقت... اعتدنا توجيه النداء إلى الجهاد من المنابر[1]... في سبيل اللّه، ومن أجل تأسيس الخلافة. تحدثنا كثيراً عن الولاء وعن التنكّر، وأمكننا التحدث عن ذلك كثيراً. سمحت لنا الحرية الموجودة في أميركا بأن نقول هذه الأشياء، وكان لدينا حرية أكبر بكثير مما هو متاحٌ لنا في عدد كبير من بلدان العالم الإسلامي». اعتبر العولقي أن رسالته لم تتغيّر في الأساس، لكن الذي تغيّر هو هدف ذلك الجهاد الذي كان ينادي به. إن المحاضرات التي ألقاها العولقي في أعوام التسعينيات من القرن الماضي، والتي حثّ فيها على الجهاد في الشيشان، أو أفغانستان، أو البوسنة كانت متوافقة مع أهداف السياسة الأميركية. أما بعد مرور عقدٍ من الزمان فإن تلك التعاليم ذاتها ـ والتي تُطّبق ضد الولايات المتحدة ـ أخذت معنى جديداً، وأظهرت العولقي على أنه خائن للبلد الذي وُلد فيه.

كتب العولقي في موقعه مع اقتراب العام ٢٠٠٨ من نهايته: «سنة جديدة: الوقائع والطموحات». كانت تلك مدوّنة زوّدها بتحليل للحروب المتنوعة التي تخيّم على العالم الإسلامي كما عدّد البلدان التي يحقق فيها المجاهدون تقدماً ضد القوى الغربية. كتب العولقي إنه في العراق: «توصلت الولايات المتحدة إلى استنتاج[2] أنها لا تستطيع إتمام المهمة وحدها، وأنها لا بد لها من طلب المساعدة من المنافقين. اتحدّت القوى الداخلية والخارجية لمحاربة من يحملون الحقيقة في العراق، لكن إخواننا لا يحتاجون إلى كسب الحرب كي يكونوا منتصرين. إن كل ما يحتاجونه هو الصمود. أما إذا نجحوا في ذلك فإنهم [فائزون]. لا يمكن أن يبقى المحتل إلى الأبد». أكد العولقي «أن المجاهدين في [أفغانستان] رابحون، وحلف الأطلسي هو الخاسر... يتحمّس أوباما لوضع حدّ للإرهاب عن طريق التركيز على أفغانستان. إنني أصلي إلى اللّه لكي يتمكن الإخوان من

(١) Anwar al-Awlaki, “Yemeni-American Jihadi Cleric Anwar Al-Awlaki in First Interview with al-Qaeda Media calls on Muslim US Servicemen to Kill Fellow Soldiers,” نسخة هذه المقابلة مع الملاحم ميديا، ٢٣ أيار/مايو، ٢٠١٠، by the Middle East Media Research Institute (MEMRI), www.memritv.org/clip_transcript/en/2480.htm.

(٢) Anwar al-Awlaki, “A New Year: Reality and Aspirations,” Imam Anwar’s Blog, anwar- alawlaki.com, December 31, 2008.

تلقينه وقواته بعض الدروس التي لن ينسوها في هذه السنة». هلّل العولقي لصعود حركة الشباب في الصومال وقال عنها «إنها أفضل الأنباء في هذه السنة»، كما كتب قائلاً: «يحقّق الشباب انتصارات في كل الجبهات. سوف نشهد، إن شاء اللّه، إعلان الإمارة الإسلامية. تعبت إثيوبيا من القيام بالحرب نيابةً عن أميركا». وتوقّع العولقي أن تقوم الولايات المتحدة باستهداف الصومال مجدداً، ولاحظ [كما ستثبت الأحداث اللاحقة صحة توقعاته] «أن البحر حول الصومال محتلٌّ بالفعل بحجة حمايته من أعمال القرصنة. يُحتمل أن تشهد هذه السنة غارات جوية مع اجتياحٍ بري متجدّد».

أما على الصعيد العالمي فقد أكد العولقي أن «الفصل ما بين المؤمنين والمنافقين، وهو الأمر الذي يسبق أي انتصارٍ إسلامي، جارٍ فعلاً... الجهاد سوف يستمر[1]. إن كل ما نشهده هو بمثابة أحجار بناء للأمة في مرحلتها التالية. إذا أراد اللّه أن يتحقق شيء فإنه يمهّد الوسائل اللازمة لذلك. يريد اللّه تحقيق النصر لهذه الأمة، واللّه يمهّد الوسائل لهذه الغاية. يتعيّن علينا أن لا نقف متفرجين، وأن نكون جزءاً من ذلك النصر». كان تركيز العولقي على اللاعبين الإسلاميين في حرب الحضارات العالمية المتصاعدة، وبطرقٍ عدة، يوازي مجموعة مختلفة من اللوائح التي أعدّتها فرق مكافحة الإرهاب التابعة لإدارة أوباما. وجدت على هذه اللوائح عشرات من أسماء قادة القاعدة، وكذلك أسماء متشدّدين في أسفل السلسلة: «الذين يسهّلون الأمور»، «المتشددين المشتبه بهم»، و«القائمين بالدعاية». كانت الإدارة تحضّر نفسها لسلسلةٍ من الحروب الأصغر في الشرق الأوسط، وفي القرن الأفريقي، وفي شبه الجزيرة العربية، وكذلك لتحوّلٍ في الاستراتيجية المتعلقة بأفغانستان، والتي تسعى إلى القضاء على قيادة طالبان. كان برنامج الاغتيال الاستهدافي وهو البرنامج الذي يحقق رؤية رامسفيلد محور استراتيجية أوباما الجديدة، والتي تتلخص في أن العالم هو ميدان معركة.

توقّع العولقي أن يكون الرئيس الأميركي الجديد متشدّداً تجاه حركات المقاومة الإسلامية. كان محقاً في ذلك، ولم يتأخر أوباما عن إعطاء الضوء الأخضر للقيادة المشتركة للعمليات الخاصة، ووكالة الاستخبارات المركزية لشن حركة مطاردة عالمية. كان إلقاء القبض على المشتبه بهم هو الخيار الثاني. أما قتل أولئك الذين اعتبرهم الرئيس تهديداً للولايات المتحدة فقد كان المهمة الأولى، وذلك بالرغم من التأكيدات العلنية التي تعاكس ذلك، والتي قدّمها المتحدثون باسم

(١) Anwar al-Awlaki, “A New Year: Reality and Aspirations,”

الجيش والحكومة الأميركية. لم تتسلم JSOC مهمة قتل القيادة العليا لطالبان، بل كُلّفت كذلك بتدمير الهيكليات الداعمة لها، وصولاً إلى آخر السلسلة. وقع العولقي في نقطة استهداف منظار الرئيس الجديد. ولم يتأخر الوقت قبل أن يصبح العولقي المواطن الأميركي المحكوم بالإعدام من دون محاكمة.

٢٤ «أوباما يعتزم متابعة الطريق الذي رسمه بوش»

الولايات المتحدة، ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٨. يُعتبر باراك أوباما الذي تخرّج في أرقى جامعات القسم الشرقي من الولايات المتحدة، أستاذاً في القانون الدستوري، وهو الذي رسم مسيرته السياسية بكل عناية. صاغ أوباما في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠٢، أي عندما أصبح عضواً في مجلس الشيوخ عن ولاية إلينوي، موقفاً من حرب العراق ميّز رؤيته للسياسة الخارجية، وهي الرؤية التي فصّلها فيما بعد عندما أصبح مرشحاً رئاسياً. أعلن أوباما: «إنني لا أعارض كل الحروب، لكن ما أعارضه هو الدخول في حربٍ لا لزوم لها. إنني أعارض[1] التسرّع في شن الحرب. أعارض كذلك تلك المحاولة التي تثير السخرية... التي يقوم بها المحاربون في هذه الإدارة، الجالسون في مقاعدهم الوثيرة، والذين يقومون في عطلاتهم الإسبوعية بفرض برامجهم العقائدية علينا، وذلك من دون أن يهتموا بالثمن المترتّب على أرواح الناس، والصعوبات المترافقة معها». خرق أوباما المشهد السياسي في العام ٢٠٠٤، وذلك عندما ألقى خطاباً سياسياً ملتهباً خلال المؤتمر الوطني للحزب الديمقراطي، وهو الخطاب الذي لقي ثناءً واسعاً، كما فاز بمقعدٍ في مجلس الشيوخ الأميركي في تلك السنة، وما لبث أن أعلن ترشيحه للانتخابات الرئاسية بعد ذلك بثلاث سنوات. قال أوباما في خطابه الذي أعلن فيه ترشيحه للرئاسة: «دعونا نكن الجيل[2] الذي لا ينسى ما حدث في ذلك اليوم من أيلول/سبتمبر، ويواجه الإرهابيين بكل ما لديه من وسائل. يمكننا أن نعمل معاً لملاحقة الإرهابيين بجيشٍ أقوى، كما يمكننا تضييق الخناق حول مصادر تمويلهم، ويمكننا تحسين قدراتنا الاستخباراتية».

احتاج أوباما ومساعدوه، عندما أرادوا صياغة استراتيجية خوض الحملة الرئاسية، إلى إقامة فاصلٍ بين انتقاد السياسات الأمنية القومية التي رسمتها حقبة بوش والحفاظ، في الوقت نفسه، على

---

(١) نسخة مصورة: متوفرة عن طريق موقع الإذاعة الوطنية العامة Barack Obama's Speech Against the Iraq War, October 2, 2002, www.npr.org/templates/story/story.php?storyId=99591469.

(٢) نسخة مصورة متوفرة عبر أسوشياتد برس Barack Obama, "Illinois Sen. Barack Obama's Announcement Speech," February 10, 2007, www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2007/02/10/AR2007021000879.html.

مظهرٍ متصلّبٍ تجاه الإرهاب. اتّبع أوباما نهجاً مزدوجاً في مهاجمة خصمه الجمهوري جون ماكّاين، وذلك عندما ربط ماكّاين بالحرب في العراق، وكذلك بسياسة عدم المحاسبة والسرية اللتين ميّزتا عهد بوش، لكنه تعهد في الوقت ذاته بشن حرب «أكثر ذكاءً» و«أكثر تركيزاً» ضد القاعدة.

نشرت صحيفة نيويورك تايمز في عددها الصادر في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٧، مقالة مطولة على صفحتها الأولى. فصّلت المقالة الرأي الذي أصدرته وزارة العدل في العام ٢٠٠٥، والذي «منحت فيه مصادقة فضفاضة على أقسى تقنيات الأستجواب[1] التي تستخدمها وكالة الاستخبارات المركزية». لكن مع وصول المدّعي العام الجديد ألبرتو غونزاليس، حصلت وكالة الاستخبارات المركزية، «للمرة الأولى على صلاحيات صريحة تسمح لها بتعريض المشتبه بضلوعهم في أعمالٍ إرهابية إلى مزيجٍ من الطرق المؤلمة جسدياً ونفسياً، بما في ذلك الصفع على الوجه، والإحساس بالغرق، وتعريضهم إلى درجات حرارة متدنية جداً». ظهر أوباما في ذلك الصباح على محطة التلفزيون الوطنية. وأبلغ مذيع محطة MSNBC ميكا بريزنسكي: «هذا هو مثال[2] عمّا خسرناه على مدى السنوات الست الأخيرة، وعمّا يتوجّب علينا استعادته. أتعرف، يتعيّن علينا جميعاً ملاحقة الإرهابيين، والإمساك بهم أو قتلهم، وهم الذين يهدّدون أميركا، لكن يتعيّن علينا أن ندرك بأن التعذيب لن يُسفر عن تزويدنا بمعلومات، كما أنه سوف يكسبنا أعداءً جدداً. أعتقد أن هذا الأمر هو استراتيجية خاطئة، وحتى أنها لا أخلاقية، إذا كان المُراد منها إنشاء أميركا أكثر أمناً وأماناً. أعتقد أن هذه الإدارة عنيدة في إصرارها على الخطأ، وكذلك هي غير أخلاقية». أضاف أوباما: «أعتقد أن هذه الإدارة تعتقد أن أي طريقة تُعتبر مقبولة، طالما تتمكن من صوغها وإبعادها عن أعين الناس».

مع انطلاق الحملة الرئاسية أصبحت وعود قلب سياسات عهد بوش رأساً على عقب محورية بالنسبة إلى برنامج أوباما. وعد أوباما بأن التعذيب، وسجن خليج غوانتانامو، والحروب التي لا تجد مبرراً لها، والتي تمر من دون محاسبة، وخرق الحريات المدنية الأميركية، هي كلها أمور ستنتهي. قال أوباما في أواخر تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠٧: «كنا محكومين بالخوف[3]

---

(١) Scott Shane, David Johnston, and James Risen, "Secret U.S. Endorsement of Severe Interrogations," *New York Times*, October 4, 2007.

(٢) نسخة مصورة، متوفرة عن طريق النيويورك تايمز -Barack Obama, on MSNBC," October 4, 2007, www.ny times.com/2007/10/04/us/politics/04obama-text.html?pagewanted=all.

(٣) «نسخة مصوّرة عن النقاش الديمقراطي في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر»، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٧، نسخة مصورة متوفرة عن طريق موقع، MSNBC www.msnbc.msn.com/id/21528787/ns/politics-the_debates/t/oct-democratic-debate-UPeUQhzKZcR.

في السنوات الست الماضية، كما أن هذا الرئيس استخدم هذا الخوف من الإرهاب كي يشن حرباً ما كان يجب أن تحظى بالمصادقة». جادل أوباما كذلك بأن المناخ السياسي الذي عزّزته إدارة بوش قد أعاق الولايات المتحدة في الداخل والخارج، وقال: «حتى أننا لم نتحدث عن الحقوق المدنية، وتأثير ذلك على سياسة الخوف، أي ما حصل لنا في ما يتعلق بإعاقة الحقوق المدنية الأساسية في هذه البلاد، وما فعلته بالنسبة إلى سمعتنا في أنحاء العالم».

عندما نال أوباما ثناءً ودعماً كبيرين من المنظمات الليبرالية، وتلك المعادية للحرب في الولايات المتحدة، قام بصوغ رؤية للسياسة الخارجية، بحيث أوضح بالنسبة لما يتعلق منها بمكافحة الإرهاب، أنه ينوي المصادقة على عمليات غير معلنة وسرية. قال أوباما: «كان من الخطأ الفادح[1] أن لا نتحرك عندما كانت لدينا الفرصة المناسبة للقضاء على قيادات القاعدة عندما عقدت هذه القيادات اجتماعاً في العام ٢٠٠٥. أما لو امتلكنا معلومات استخباراتية موثوقة عن شخصيات إرهابية مهمة، ولو لم يكن الرئيس مشرّف مستعداً للتحرك، لكنا على استعداد للتحرك». انتقد ماكّاين أوباما لموقفه بأنه كان مستعداً للهجوم داخل باكستان، ووصفه بأنه موقف غير مسؤول. قال ماكّاين: «لا يمكنك أن تذيع[2] وتقول إنك كنتَ على استعداد لقصف بلدٍ ما من دون إذن». ردّ أوباما بأن إدارة بوش فعلت «هذا الأمر بالذات»، وأعلن «هذا هو الموقف الذي كان علينا اتخاذه منذ البداية... الواقع هو أن ذلك كان الاستراتيجية المناسبة»[3].

أعلن أوباما في الخطاب الذي ألقاه في ملعبٍ كبيرٍ لكرة القدم في دنفر، كولورادو، عند قبوله ترشيح الحزب الديمقراطي للرئاسة في العام ٢٠٠٨، السياسة التي ينوي تطبيقها: تصعيد الحرب في أفغانستان وزيادة عمليات القتل/ الاعتقال الأميركية على المستوى العالمي. قال: «يحب جون ماكّاين[4] أن يقول إنه سوف يلاحق بن لادن حتى أبواب جهنم، لكنه غير مستعد حتى لملاحقته حتى إلى الكهف الذي يعيش فيه»، كما كرّر القول إنه لو انتُخب، فإن الولايات المتحدة سوف تتصرّف من جانب واحد في باكستان، أو في أي مكان آخر، وذلك لقتل الإرهابيين. أضاف: كذلك: «يتعيّن علينا القضاء على بن لادن ومساعديه إذا ما رأيناهم».

---

(١) Associated Press, "Obama Says He Might Send Troops to Pakistan," NBCNews.com, August 1, 2007.

(٢) Andy Merten, "Presidential Candidates Debate Pakistan; McCain, Clinton Criticize Obama for Threatening to Order Attacks," NBCNews.com, February 28, 2008.

(٣) نسخة متوفرة عبر موقع MSNBC 'Feb. 26 Democratic Debate Transcript'. February 26, 2007.

www.msnbc.msn.com/id/23354734/ns/politics-the_debates/t/feb-democratic-debate-transcript/#.UP-eVjBzKZcR.

(٤) Obama Blasts McCain, Lays Out His Own Agenda," CNN.com, August 28, 2008.

ركّزت خطابات أوباما القصيرة التي أدلى بها في جولته الانتخابية على إنهاء الحرب في العراق، لكنه اتخذ موقفاً متشدّداً من الهجمات الأميركية أحادية الجانب، والتي تتطلب إناطة دورٍ مهم بالقيادة المشتركة للعمليات الخاصة، ووكالة الاستخبارات المركزية. أنشأ أوباما بعد تنصيبه فريقه الخاص للسياسة الخارجية، كما استقدم بعض المتشدّدين من الديمقراطيين إلى إدارته، بمن فيهم جو بايدن، نائب الرئيس الذي اختاره، وهيلاري كلينتون وزيرة الخارجية، وكلاهما دعم غزو العراق في العام ٢٠٠٣. أما سوزان رايس فقد عملت بوصفها سفيرة الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة. وكذلك ريتشارد هولبروك، وهو الذي ترأس الجانب المدني من خطة أوباما لتوسيع الحرب في أفغانستان. امتلكت هذه الشخصيات سجلاً من دعم التدخلات العسكرية، وتبنّي السياسات الليبرالية الجديدة، ورؤية شاملة للعالم متوافقة مع السياسة الخارجية، وهي التي امتدت من زمن جورج دبليو. بوش وحتى الوقت الحاضر. وظّف أوباما كذلك روبرت غايتس الذي كان وزير الدفاع في عهد بوش، كما وظّف جون برينان، وهو الذي عمل طويلاً في وكالة الاستخبارات المركزية بصفة كبير مستشاريه في شؤون مكافحة الإرهاب والأمن الداخلي، كما عيّن الجنرال جيمس جونز ليكون مستشاره للأمن القومي.

أغدق الجمهوريون المحافظون ثناءً كبيراً على انتقاء أوباما لكبار مسؤوليه. أما كارل روف، والذي كان كبير مستشاري الرئيس بوش، فقد وصف عملية انتقاء أوباما للوزراء في حكومته بأنها «مطمئنة»[١]. أما ماكس بوت، زعيم المحافظين الجدد، والذي شارك سابقاً في حملة ماكّاين الانتخابية، وكان رئيس حملته، فقال: «إنني مرتاح جداً[٢] لهذه التعيينات، ومعظمها كان سيختارها الرئيس ماكّاين لو انتُخب. أضاف بوت أن هيلاري كلينتون ستكون «صوتاً قوياً لليبرالية الجديدة، والتي لا تختلف في وجوهٍ كثيرة عن حركة «المحافظين الجدد». أما زميل بوت مايكل غولد فارب فقد كتب في صحيفة ويكلي ستاندرد، وهي الناطقة الرسمية بلسان حركة المحافظين الجدد أنه لم يرَ «وبكل تأكيد أي شيء يمثّل تغيّراً حاسماً في كيفية قيام واشنطن بأعمالها. كانت التوقعات هي أن أوباما يرغب في الاستمرار في الطريق[٣] الذي رسمه بوش في ولايته الثانية».

لكن في غضون أسابيع قليلة من تولي أوباما منصبه رسمياً في أوائل العام ٢٠٠٩، سارع إلى

(١) Karl Rove "Thanksgiving Cheer from Obama; He's Assembled a First-Rate Economic Team," *Wall Street Journal*, November 28, 2008.

(٢) Max Boot "Obama's Picks," Commentary, posted November 11, 2008, www.commentarymagazine.com/2008/11/25/obamas-picks/.

(٣) Michael Gold farb "Obama the Realist," Weekly Standard (blog), November 26, 2008, www.weeklystandard.com/weblogs/TWSFP/2008/11/obama_the_realist_1.asp.

إرسال رسالة واضحة بأنه يرغب في الإبقاء على عددٍ من سياسات مكافحة الإرهاب الأشد هجومية التي ميّزت حقبة بوش. كان من بين هذه السياسات عمليات القتل الاستهدافية، وعمليات التنصّت غير القانونية، واستخدام السجون السرية، وفرض النظام بالنسبة إلى حقوق الناس بحمايتهم من الملاحقة القضائية غير المشروعة بالنسبة إلى السجناء، ومن فترات الاعتقال اللامحدودة. ورحلات الترحيل التي تقوم بها وكالة الاستخبارات المركزية، وعمليات القصف بالطائرات من دون طيّار، واستخدام المرتزقة في الحروب الأميركية، والاعتماد على «امتياز أسرار الدولة». وسّع أوباما في بعض الحالات برامج حقبة بوش، وهي ذاتها التي وصفها ذات مرة بأنها من مزايا السلطة التنفيذية غير الخاضعة للمحاسبة.

تحدث أوباما في جولته الانتخابية بإطراء عن محاسبة الذين قاموا بالتعذيب في عهد بوش، لكنه تراجع فيما بعد عن هذه الوعود، وقال بعد انتخابه إننا «نحتاج إلى التطّلع إلى الأمام[1] بدلاً من التطلّع إلى الوراء». قال إن وظيفته كرئيس هي، على سبيل المثال، «التأكد من امتلاك وكالة الاستخبارات المركزية أشخاصاً موهوبين يعملون بجد لإبقاء الأميركيين آمنين. لا أريدهم أن يشعروا، فجأة، وكأنهم مضطرون لقضاء كل أوقاتهم بالتطلع إلى الوراء».

زعم ديك تشيني في وقتٍ مبكر من عهد أوباما أنه يتحرك «لإلغاء عددٍ كبير من تلك السياسات[2] التي قمنا بصوغها، وهي التي أبقت الأمة آمنة لفترة ثمانية أعوام تقريباً من هجمات على شاكلة الحادي عشر من أيلول/سبتمبر». كان تشيني مخطئاً في ذلك، لأن أوباما حرص على جعل عدد من تلك السياسات قواعد مغروسة في سياسة الأمن القومي في الولايات المتحدة، وبحيث يقوم الحزبان بتبنّيها، وذلك لسنوات عديدة قادمة. لكن تحديد ما إذا كانت تلك السياسات هي التي أبقت أميركا آمنة ــ أم أنها جعلتها أقل أمناً ــ فهو أمر آخر.

(١) نسخة مصورة، *This Week with George Stephanopoulos*, ABC, January 11, 2009

(٢) نسخة مصورة، *Face the Nation*, CBS, May 10, 2009

٢٥ الضربات التي تحمل بصمة أوباما

باكستان وواشنطن، العاصمة، ٢٠٠٩. عدّل الرئيس أوباما فور استقراره في المكتب البيضوي، وفي مركزه الجديد كقائد أعلى للقوات المسلحة، شعار الرئيس بوش الفضفاض، «الحرب العالمية على الإرهاب». وقّع في يومه الثالث من توليه مسؤولياته سلسلةً من الأوامر الرئاسية [الإجرائية] والتي برزت على أنها «إلغاء» برامج التعذيب والاعتقال التي ظهرت في عهد بوش، وأعلن أمام مجموعة من ستة عشر ضابطاً متقاعداً: «إن الرسالة التي نريد إرسالها[١] في أنحاء العالم هي أن الولايات المتحدة تنوي متابعة كفاحها ضد العنف والإرهاب، ونحن سنفعل ذلك بكل يقظة، وسنفعل ذلك بكل فاعلية، وسنفعل ذلك بطريقة تتوافق مع قيَمنا وأهدافنا. إننا ننوي كسب هذه الحرب، وسوف نكسبها بناءً على شروطنا». وفي حين ابتعد أوباما عن التوصيفات التي اعتمدها بوش والمتضمنة مفردات يستخدمها رعاة البقر، والتي ميّزت السياسة الخارجية الأميركية على مدى السنوات الثماني الماضية، إلا أنه مضى بسرعة لتوسيع الحرب الأميركية غير المعلنة التي ميّزت سنوات سلفه في الحكم.

حضر مايكل هايدن[٢]، مدير وكالة الاستخبارات الأميركية، في اليوم الذي تلا توقيع أوباما لأوامره الرئاسية بهدف إعلامه بعمليةٍ كانت الوكالة على وشك تنفيذها داخل باكستان. كانت تلك عملية بواسطة طائرة من دون طيّار على موقع يقع بالقرب من الحدود الأفغانية، وأبلغ هايدن الرئيس إن الهدف كان قيادات بارزة في القاعدة وطالبان. ضربت في وقتٍ لاحقٍ من ذلك اليوم قذيفتان موجهتان من نوع هيل فاير مجمعاتٍ سكنية تقع في شمال وزيرستان وجنوبها. أصابت الضربة

(١) Jake Tapper, Jan Crawford-Greenburg, and Huma Khan, "Obama Order to Shut Gitmo, CIA Detention Centers," ABCNews.go.com, January 22, 2009.

(٢) *Daniel Klaidman Kill or Capture: The War on Terror and the Soul of the Obama Presidency* (New York: Houghton Mifflin Harcourt, 2012), p. 39.

الأولى[١] قريةٍ صغيرة تقع بالقرب من مير علي والواقعة في شمال وزيرستان، وذلك نحو الساعة ٥:٠٠ بعد الظهر بالتوقيت المحلي. أما الضربة الثانية[٢] فقد أصابت مجمعاً سكنياً في قرية قارض كوت الواقعة في جنوب وزيرستان عند حوالى ٨:٣٠ من بعد الظهر. اعترف هايدن، الذي كان على وشك مغادرة عمله في الوكالة بعد أسابيع قليلة، أمام الرئيس بأن الأهداف المعادية المهمة لم تصَب، لكنه أبلغه بأن «خمسة من مقاتلي القاعدة[٣] على الأقل» قد ماتوا. قال أوباما: «هذا جيّد»، ثم أوضح بأنه يفضّل تصعيد الضربات بالطائرات من دون طيّار في باكستان.

بينما كان ضباط من الاستخبارات الأميركية يشاهدون شريط الفيديو عن الغارات بالطائرات من دون طيّار والتي جرت في ٢٣ كانون الثاني/يناير، تبيّن لهم أن المدنيين هم الذين قُتلوا في تلك الغارات. توجّه جون برينان مباشرة إلى الرئيس[٤] وأبلغه بما حدث. قُتل خمسة «متشددين» من القاعدة في هذه الغارات، لكن لم يكونوا الوحيدين الذين قُتلوا. أوردت دائرة التحقيقات الصحافية أن الغارة الأولى في شمال وزيرستان قتلت ما بين سبعة وخمسة عشر شخصاً[٥]، وجميعهم تقريباً من المدنيين. كان من أولئك الذين قُتلوا أشخاص من أسرةٍ واحدة. قيل إن ولداً واحداً نجا من الغارة، بالرغم من إصابته بكسرٍ في الجمجمة، وثقبٍ في المعدة، وخسارة إحدى عينيه[٦]. أما الغارة الثانية على جنوب وزيرستان فقد أصابت منزلاً عن طريق الخطأ»[٧] وقتلت ما بين خمسة وثمانية مدنيين، وذلك بحسب تقارير لاحقة. كان عددٌ من القتلى، والذين كان من بينهم طفلان، أفراد أسرة أحد زعماء القبائل والذي لقي حتفه بدوره، وقيل إن الرجل كان

(١) Reprieve, "Complaint Against the United States of America for the Killing of Innocent Citizens of the Islamic Republic of Pakistan to the UN Human Rights Council," February 23, 2012, http://reprieve.org.uk/media/downloads/2012_02_22_PUB_drones_UN_HRC_complaint.pdf?utm_source=Press+mailing+list&utm_campaign=89f3db0a75-2012_02_23_drones_UN_complaint&utm_medium=email، قُدمت الشكوى باسم ضحايا الضربات المختلفة، بمن فيهم إعجاز أحمد، الذي كان أقرباؤه من ضمن الذين قُتِلوا وجُرِحوا بالضربة المشار إليها.

(٢) *Klaidman, Kill or Capture*, p. 39.

(٣) Bob Woodward, *Obama's Wars* (New York: Simon and Schuster, 2010), p. 93.

(٤) *Klaidman, Kill or Capture*, p. 40.

(٥) "Obama 2009 Pakistan Strikes," *Bureau of Investigative Journalism*, August 10, 2011, www.thebureauinvestigates.com/2011/08/10/obama-2009-strikes/.

(٦) Reprieve, "Complaint Against the United States of America"

(٧) "Obama 2009 Pakistan Strikes"

عضواً في «لجنة سلام مؤيدة للحكومة»[1].

استدعى أوباما هايدن لعقد اجتماع وجهاً لوجه، وطلب منه تقريراً كاملاً عن برنامج الطائرات من دون طيّار. لكن بالرغم من عشرات الملخصات التي كان يتسلّمها أوباما عن الأمن القومي منذ أن أصبح مرشح الحزب الديمقراطي للرئاسة، إلا أن تلك كانت المرة الأولى التي يسمع فيها الرئيس الجديد[2] بما تسميه وكالة الاستخبارات المركزية «الغارات ذات البصمة signature strikes». بدأت الوكالة منذ الأشهر الأخيرة من عهد إدارة بوش في استهداف أشخاص بناءً على أنماط الحياة التي يعيشونها، وذلك بدلاً من معلوماتٍ استخباراتية محدّدة. قالت وكالة الاستخبارات المركزية إن «الذكور المسنين المتشدّدين»، والذين كانوا جزءاً من تجمعٍ كبير من الأشخاص يُمكن اعتبارهم أهدافاً مشروعةً للغارات بالطائرات المسيّرة من دون طيّار. لم يكن تحديد الهوية ضرورياً لتنفيذ الغارة، ولم يتطلب الأمر سوى بعض «البصمات» التي طورتها الوكالة لتحديد الإرهابيين المشتبه بهم.

قرّر أوباما عدم رفض سياسة غارات البصمة كلياً، لكنه أضاف قيداً جديداً[3]: يتعيّن أن تكون الكلمة الفصل في كل الغارات لمدير وكالة الاستخبارات المركزية، وهي الصلاحية التي كانت تُناط في بعض الأحيان بنائب مدير الوكالة، أو برئيس مركز مكافحة الإرهاب في الوكالة. حذّر أوباما من أنه قد يُقدم على سحب مصادقته على غارات البصمة في وقتٍ لاحق، لكنه لم يفعل[4]. أما في الأشهر التالية فإن مدير وكالة الاستخبارات المركزية الجديد ليون بانيتا أضاف مساعدة «ضباط سريين» من مركز مكافحة الإرهاب التابع لوكالة الاستخبارات المركزية كما وضع الرئيس «على بيّنة»[5] من الضربات المخطّط لها. راجع بانيتا برنامج الطائرات المسيّرة والبرامج [البروتوكولات] الحركية الأخرى، بما في ذلك الصلاحية المطلوبة لشن الغارة. كان أوباما وبانيتا يعقدان جلسات بعد كل غارة تستهدف الشخصيات المهمة في باكستان.

بدأ أوباما خلال سنته الأولى من تسلّمه الحكم في عقد جلسات منتظمة تستغرق الواحدة منها ساعة من الزمن مع كبار المسؤولين لمناقشة كل مسائل الأمن القومي ومكافحة الإرهاب.

---

(١) *Klaidman, Kill* or Capture, p. 40.

(٢) المصدر نفسه، ص. ٤٠ ـ ٤١.

(٣) المصدر نفسه ص. ٤٢.

(٤) قيل إن أوباما أجرى بضعة تغييرات صغيرة أخرى على برنامج (بروتوكول) غارات البصمة، مثل إدخال وزارة الخارجية، وبالتحديد السفير في إسلام أباد في هذه العملية. Adam Entous, Siobhan Gorman, and Julian E. Barnes, "U.S. Tightens Drone Rules," *Wall Street Journal* November 4, 2011.

(٥) *Klaidman, Kill or Capture*, p. 120.

وقال المشاركون في هذه الجلسات إن هذه الاجتماعات المبكرة تميزت بميزة «تدريبية»[١]. نوقشت في هذه الجلسات التهديدات الاستخباراتية والأمنية، لكن أوباما كان يتعرف تدريجياً إلى قدراتٍ جديدة. كانت المناقشات حول اعتقال الأشخاص وقتلهم خارج أفغانستان وباكستان نظرية بمعظمها في معظم فترة السنة الأولى. أما نائب رئيس هيئة الأركان المشتركة، الجنرال «هوس» كارترايت، وكبير مستشاري أوباما في شؤون مكافحة الإرهاب جون برينان، فقد كانا محوريين بالنسبة إلى المداولات الجارية، وكذلك كان الأميرال ماك رافين، قائد القيادة المشتركة للعمليات. كانت إحدى أولى المهام في برنامج الأمن القومي عند أوباما هي القيام بمراجعة شاملة للأوامر الرئاسية العسكرية التي أصدرها بوش. أما عندما يتعلق الأمر بمكافحة الإرهاب فإن أوباما حافظ على معظم سياسات سلفه، كما انتهى به الأمر إلى الإبقاء على معظم الأوامر الرئاسية[٢] من دون تعديل. سعى أوباما في بعض الحالات إلى توسيع الصلاحيات المعطاة، وبدأ بعد ذلك بضرب باكستان بشكلٍ أسبوعي تقريباً.

ورث أوباما عن بوش برنامجاً تصعيدياً للغارات بالطائرات من دون طيّار. تحولت الغارات في باكستان إلى ضرباتٍ متكررة في الأشهر الأخيرة من العام ٢٠٠٨ وتوصّل بوش قبل وقتٍ قصير من فوز أوباما في الانتخابات «إلى اتفاقٍ ضمني[٣] يقضي بالسماح باستمرار الغارات بالطائرات من دون طيّار من دون مشاركة باكستان». قضت السياسة الأميركية بإعلام باكستان بالهجمات أثناء القيام بها، أو بعد دقائق قليلة من تنفيذها فعلياً. وصادق الرئيس أوباما على هذا التغيير الذي جلب معه تصعيداً في أنشطة الطائرات من دون طيّار، كما أنه «صادق كلياً[٤] على برنامج الأنشطة السرية». أبقى أوباما كذلك على «جميع الموظفين الأساسيين[٥] تقريباً» من وكالة الاستخبارات المركزية، وهم الذين أداروا الحملات غير المعلنة تحت إدارة بوش. كانت شبكة [الاستخبارات البشرية] داخل باكستان من ضمن هذا البرنامج الذي عُرض على أوباما على يد مايك ماكدونل، مدير الاستخبارات الوطنية الذي أوشكت رئاسته على الإنتهاء، وذلك بعد الانتخابات الرئاسية

---

(١) Eric Schmitt and Thom Shanker, Counterstrike: *The Untold Story of America's Secret Campaign Against al Qaeda* (New York: Times Books, 2011), p. 232.

(٢) المصدر السابق، ص. ٢٤٥

(٣) R. Jeffrey Smith, Candace Rondeaux, and Joby Warrick, "Two U.S. Airstrikes Offer a Concrete Sign of Obama's Pakistan Policy," *Washington Post*, January 24, 2009.

(٤) Woodward, Obama's Wars, p. 93.

(٥) Jane Mayer, "The Predator War: What Are the Risks of the C.I.A.'s Covert Drone Program?" *New Yorker*, October 26, 2009.

مباشرة. كان الجواسيس يقدّمون معلومات استخباراتية مباشرة، وهي التي كانت بمثابة العمل المتمم لعمليات الاستطلاع والاستهداف التي تقوم بها الطائرات من دون طيّار. استغرق إعداد برنامج التجسّس هذا خمسة أعوام، وقيل إنه مكلفٌ جداً، كما أنه كان «السر» الحقيقي[١] الذي سيحتفظ به أوباما منذ تلك اللحظة فصاعداً».

بدأ أوباما بالضغط على بانيتا بشأن مطاردة بن لادن، وذلك بعد وقتٍ قصيرٍ من تسلّمه منصبه. لكن أوباما أبلغ مدير وكالة الاستخبارات المركزية في أيار/مايو العام ٢٠٠٩، بأنه يريد جعل المطاردة «الهدف رقم واحد»[٢] لديه، كما أمر بانيتا بإعداد «خطة عمليات مفصّلة»[٣] لتحديد موقع بن لادن. كان أمام بانيتا ثلاثون يوماً لترتيب خطة ثم بدأ في تقديم تحديثات أسبوعية للرئيس حول التقدم الذي أحرزه في جهده هذا، وحتى عندما لم يكن هناك القليل ليُبلغ عنه.

استمرت الضربات بالطائرات من دون طيّار مع تقدّم عملية مطاردة بن لادن، واستمرت معها الخسائر بين أوساط المدنيين. أما في ٢٣ حزيران/يونيو فقد قتلت وكالة الاستخبارات المركزية أشخاصاً عديدين قيل إنهم من المتشدّدين، وذلك بواسطة قذيفة هيل فاير موجهة على موقعٍ في جنوب وزيرستان، وما لبث أن أتبعت ذلك بعد ساعاتٍ قليلة بهجومٍ على الأشخاص المجتمعين لتقبّل التعازي بالضحايا. مات عشرات من المدنيين[٤]، والذين قُدّر عددهم بما بين ثمانية عشر وخمسة وأربعين. قال رجلٌ فَقَدَ ساقه في هذا الهجوم: «طلب بعض المجتمعين من بعضهم الآخر المغادرة بعد انتهاء الصلاة[٥] لأن الطائرات من دون طيّار كانت تحلّق في الأجواء. أطلقت أولى الطائرتين المسيّرتين قذيفتين موجهتين، وهو الأمر الذي أشاع الفوضى في المكان، وتصاعد الدخان والغبار في كل مكان. كان الأشخاص المصابون يبكون ويطلبون المساعدة... ثم أطلقت الطائرات القذيفة الثالثة بعد دقيقة من الزمن، ثم سقطت أرضاً». قيل كذلك إن الاستخبارات الأميركية اعتقدت أن بيت الله محسود، وهو زعيم تنظيم طالبان باكستان، كان من بين الذين

(١) Woodward, Obama's Wars, p. 6.

(٢) Peter Bergen, *Manhunt: The Ten-Year Search for Bin Laden— from 9/11 to Abbottabad* (New York: Crown, 2012), p. 116.

(٣) Jake Tapper, "Chapter Six: The President Takes Aim," in Terry Moran, Martha Raddatz, Nick Schifrin, Brian Ross, and Jake Tapper, *Target: Bin Laden—the Death and Life of Public Enemy Number One*, ABC-News.go.com, June 9, 2011.

(٤) Obama 2009 Pakistan Strikes.

(٥) Agence France - Presse, "US Drone Fires on Taliban Territory," *National* (UAE), June 24, 2009.

يتقبّلون العزاء»[1]. لكنه لم يكن من بينهم، وعلى الأقل عند حدوث الغارة بالطائرات من دون طيّار.

نجا محسود، وهو الذي عُرف بمراوغته، من عشرات المحاولات لاغتياله، سواء في عهد بوش أو في عهد أوباما، وهي المحاولات التي تسبّبت بمقتل عشرات المدنيين الأبرياء. لكن في أوائل شهر آب/أغسطس تمكنت أجهزة الاستخبارات الأميركية من تتبّع محسود إلى حين وصوله إلى منزل والد زوجته[2]، والذي يقع في قرية تدعى زانكارا الواقعة في جنوب وزيرستان. أطلقت الطائرات من دون طيّار التابعة لوكالة الاستخبارات الأميركية قذائفها الموجّهة إليه في ٥ آب/أغسطس، وذلك بينما كان مسترخياً على سطح المنزل برفقة أقربائه، وبعض الضيوف الآخرين. قطعت قذيفتان من نوع هيل فاير جسد محسود نصفَين، وقتلتا أحد عشر شخصاً آخر كانوا في المنزل.

أما في تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠٩، فقد أقدم أوباما على توسيع «مربعات الأهداف»[3] في باكستان، وهذا يعني توسيع المناطق التي تستطيع فيها وكالة الاستخبارات المركزية ضرب أهدافها، كما أعطى الوكالة الصلاحية اللازمة للحصول على مزيد من الطائرات من دون طيّار، وكذلك «الحصول على موارد إضافية لقوات الوكالة السرية شبه العسكرية». سبق للرئيس أوباما أن صادق على عدد من الغارات بالطائرات من دون طيّار[4] وفي فترة عشرة أشهر يعادل العدد الذي صادق عليه بوش طوال فترة السنوات الثماني التي قضاها في منصبه.

تلقت وكالة الاستخبارات المركزية قدراً كبيراً من الثناء، وقدراً من الانتقادات، عن برنامج الطائرات الأميركية من دون طيّار في باكستان، لكن الوكالة لم تكن اللاعب الوحيد. كان للقيادة المشتركة للعمليات الخاصة عملياتها الخاصة بها، كما أنها نفّذت غاراتها بالطائرات المسيّرة الخاصة بها. كان عدد من نخبة موظفي شركة بلاكووتر في محور برامج JSOC، ووكالة الاستخبارات المركزية للقتل الاستهدافي، وكانوا يساعدون في تخطيط عمليات الاغتيال التي تستهدف نشطاء طالبان والقاعدة المشتبه بهم، وهي برامج «الاختطاف والاعتقال» المتعلقة بالأهداف [الأشخاص] ذوي الأهمية العالية، وفي تحركات عدة حساسة أخرى داخل باكستان. يُذكر كذلك أن بعض نخبة

---

(١) Mayer "The Predator War."

(٢) المصدر نفسه.

(٣) *Klaidman, Kill or Capture*, p. 121.

(٤) "2009: The Year of the Drone," Counterterrorism Strategy Initiative, New America Foundation, accessed December 17, 2012, http://counterterrorism.newamerica.net/drones/2009.

موظفي بلاكووتر عملوا لصالح وكالة الاستخبارات المركزية في «قواعد مخبأة[1] في باكستان وأفغانستان، وحيث يعملون في تجميع قذائف هيل فاير الموجهة، وكذلك القنابل الموجهة باللايزر التي تزن ٥٠٠ باوند وتحميلها في طائرات بريداتور المسيّرة عن بُعد».

عمِل نشطاء بلاكووتر لصالح القيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC على برنامجٍ موازٍ انطلاقاً من قاعدة باغرام الجوية، والتي تقع في أفغانستان المجاورة. أخبرتني بعض المصادر في الاستخبارات العسكرية الأميركية أن بعض موظفي بلاكووتر تلقوا تصريحاتٍ أمنية تفوق المستويات المسموح بها. مُنح موظفو بلاكووتر الإذن بالدخول إلى برنامج الدخول الخاص Special Access Program وذلك مع استخدام إجراءات التحكّم المجزّأة البديلة Alternative Compartmentalized Control Measures. وأخبرني أحد مصادر الاستخبارات العسكرية «يُمكن لمدير الأمن منحك حق الدخول مع ACCMs[2] للعمل من ضمن البرامج المجزّأة على نحو بعيد جداً عن وصف «السرية»، حتى ولو لم يكن لك أي عملٍ فيها». أضاف المصدر أن هذا التدبير سمح لموظفي بلاكووتر الذين «لا يمتلكون التصريحات الأمنية المطلوبة، أو حتى الذين لا يمتلكون التصريح الأمني من أي نوع كان بالمشاركة في عمليات مصنّفة سرية، بحكم الثقة». وأضاف: اعتبر الأمر مستوى استثنائياً فائقاً يتخطى السرية التامة هذا بالضبط ما هو عليه: حلقة جذابة من الحب. كانت نتيجة ذلك أن بلاكووتر امتلكت إمكانية الوصول إلى تقارير من «كل مصدر»، والتي تُجمع جزئياً من جميع وحدات القيادة المشتركة للعمليات الخاصة العاملة على الأرض. قال لي المصدر: «هذه هي طريقة التعامل مع المقاولين خلال كل تلك السنوات، ولدينا مقاولون يداومون على النظر إلى الأمور التي لا يهتم بها كبار صانعي السياسات، إلا إذا طُلب منهم ذلك».

قال مصدر الاستخبارات العسكرية إن عمليات بلاكووتر ـ JSOC في باكستان كان يُشار إليها على أنها «مكعّبة قطر Qatar cubed» وذلك في إشارة إلى قاعدة العمليات الأميركية المتقدمة في قطر، والتي تعمل كمركزٍ لتخطيط الغزو الأميركي للعراق وتنفيذه. أضاف المصدر: «يُفترض أن يكون هذا هو العالم الشجاع الجديد. هذا هو [حصن] جيمستاون الألفية الجديدة، ويُقصد من كل ذلك أن يكون منصة متقدمة، وبحيث يمكنك القفز منها إلى أوزبكستان، ويمكنك القفز عبر الحدود، والقفز إلى مختلف الجوانب، ويمكنك القفز إلى الجهة الشمالية الغربية. يتمتع الموقع

(١) James Risen and Mark Mazzetti "C.I.A. Said to Use Outsiders to Put Bombs on Drones," *New York Times*, August 20, 2009.

(٢) مقابلة المؤلف مع مصدر من الاستخبارات العسكرية الأميركية، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. إن كل المعلومات من الاقتباسات عن «مصدر الاستخبارات العسكرية» مأخوذة من مقابلة المؤلف.

بأهمية استراتيجية بحيث يمكنك نقل الجنود من هناك إلى المكان الذي يُفترض وجودك فيه من دون الاضطرار إلى المرور بهرم القيادة في أفغانستان، والذي هو معقدٌ جداً. لا يضطر الرجال هناك إلى التعامل مع هرمية القيادة لأنهم يعملون بموجب تفويضٍ سري».

ساعدت فِرق بلاكووتر على تخطيط المهمات للقيادة المشتركة للعمليات الخاصة داخل أوزبكستان ضد حركة أوزبكستان الإسلامية، وذلك بالإضافة إلى تخطيط الغارات بالطائرات من دون طيار، والعمليات التي تقوم بها JSOC، ووكالة الاستخبارات المركزية، والتي تستهدف قوات طالبان والقاعدة في باكستان. أخبرني مصدر الاستخبارات العسكرية كذلك أن بلاكووتر لا تنفذ العمليات بالفعل، بل أن قوات JSOC هي التي تنفذ العمليات على الأرض. قال كذلك: «أثار هذا الأمر فضولي الشديد، كما أصابني بالقلق بالفعل، لأنني لا أعلم إذا كنت لاحظت ولكن أحداً لم يخبرني بأننا نخوض حرباً مع أوزبكستان. هل فاتني شيء ما؟ هل عاد رامسفيلد إلى السلطة؟» أما عندما يُقتل المدنيون فإن «الناس يقولون: أوه، تقوم وكالة الاستخبارات المركزية بهذا العمل الجنوني مجدداً من دون حسيبٍ ولا رقيب». حسناً، إن JSOC هي التي تقوم في نصف الحالات بشنّ غارةٍ على أحد الأهداف لأن أحد المخبرين على الأرض قد حدّد ذلك الهدف، أو بناءً على المعلومات التي جمعوها بأنفسهم، أو حتى تلك التي تلقوها من مصادر أخرى، وهكذا يقضون على ذلك الشخص. هكذا تجري الأمور».

تخضع عمليات وكالة الاستخبارات الأميركية لإشراف الكونغرس، وذلك بعكس عمليات JSOC. أخبرني المصدر في العام ٢٠٠٩: «لا تحظى عمليات القتل الاستهدافي بالشعبية في هذا الوقت، كما أن وكالة الاستخبارات المركزية تعرف ذلك. لكن المتعاقدين، وعلى الأخص، رجال JSOC الذين يعملون بموجب تفويض سري من دون الخضوع [لإشراف الكونغرس] لا يكترثون. يعني ذلك أنه لو كان هناك شخصٌ يريدون القضاء عليه، لكن يوجد معه في المبنى أربعة وثلاثون شخصاً آخر، فإن خمسة وثلاثين شخصاً سوف يموتون. هذه هي العقلية السائدة». أضاف قائلاً: «إن أحداً لا يحاسبهم وهم يعرفون ذلك. إنه سرّ مكشوف، لكن ماذا نفعل، وهل بإمكاننا إلغاء JSOC؟»

مع بدء الرئيس أوباما وحكومته الجديدة بمراجعة العمليات والبرامج السرية التي طُوّرت في عهد بوش، واجهتهما سلسلة من الخيارات الصعبة حول أيٍ من تلك البرامج والعمليات يجب إلغاؤه، وأيٍ منها يجب الإبقاء عليه. كانت الورطة التي يمثلها برنامج العمل السري في باكستان، والذي تنفذه القيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC والسي.آي.إيه وبلاكووتر، نتيجةً للصراع الداخلي والسرية اللذين خيّما على أجهزة مكافحة الإرهاب الأميركي منذ الأيام الأولى التي تلت الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. انتقد أوباما عندما كان عضواً في مجلس الشيوخ شركة بلاكووتر،

كما اقترح قانوناً[1] في محاولةٍ لكبح جماحها، ومحاسبتها مع الشركات الأمنية الأخرى. تلقى أوباما، وبعد أن أصبح القائد الأعلى للقوات المسلحة CIMC، عدة تقارير من وكالة الاستخبارات المركزية والجيش الأميركي حول ضرورة الإبقاء على العمليات السرية الأميركية. يعني ذلك أن عرض الرؤية السياسية أثناء الحملة الانتخابية هو شيء، لكن مواجهة أكثر القوى سريةً ونخبوية في الجهاز الأمني القومي الأميركية لن تكون بالعمل السهل. انتُخب أوباما كي يتبنّى هذه القوى، وليس لكبح جماحها. لكن كلما زاد تعمّق الرئيس في تنفيذ برنامج القتل الاستهدافي كلما توسّع ذلك البرنامج. لكن مع نهاية سنته الأولى في الحكم فإن أوباما وفريقه الجديد الخاص لمكافحة الإرهاب سيبدآن في تكوين الهيكلية الأساسية لبرنامج اغتيالٍ أميركي رسمي.

(١) Transparency and Accountability in Military and Security Contracting Act of 2007, S. 674, 110th Cong. (2007).



سعي العمليات الخاصة إلى «تبني هذه الوساخة كما فعلت في أميركا الوسطى في ثمانينيات القرن الماضي»

واشنطن العاصمة واليمن، ٢٠٠٩. تلقى معارضو الأمر الرئاسي الذي وقّعه أوباما ويفرض فيه إقفال سجن غوانتانامو، دعماً كبيراً لقضيتهم عندما كُشف عن أن سجيناً سابقاً في غوانتانامو، كان قد أُطلق سراحه كجزءٍ من برنامجٍ تأهيلي سعودي بدعم أميركي، عاد إلى الظهور في اليمن وأعلن نفسه قائداً للقاعدة. دخل سعيد علي الشهري غوانتانامو على أنه السجين رقم ٣٧٢[١]، وكان أحد أول السجناء الذين أُدخلوا إلى السجن في ٢١ كانون الثاني/يناير، ٢٠٠٢، وذلك بعد إلقاء القبض عليه على الحدود الأفغانية ـ الباكستانية. تلقى الشهري، وبحسب رواية البنتاغون للأحداث، التدريب في أفغانستان على طُرُق حرب المدن، كما كان أحد المقاتلين الممولين «لتسهيل أسفار أفراد القاعدة»[٢]. قال الشهري، وبحسب ما ورد في سجل الوثائق الإدارية لسجن غوانتانامو، إنه توجّه إلى أفغانستان بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر للمشاركة في عمليات الإغاثة الإنسانية. لكن وزارة الدفاع قررت في النهاية، وفي تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠٠٧، ترحيل الشهري إلى المملكة العربية السعودية. لكن الرجل اختفى[٣] بعد أن أنهى برنامج التأهيل، وهو البرنامج الذي دعمته إدارة بوش. لكن مسألة ما إذا كان الشهري عضواً في القاعدة قبل ذهابه إلى غوانتانامو، بقيت عالقةً من دون حسم. لكن ما حدث بعد إطلاق سراحه بات واضحاً.

ظهر الشهري في كانون الثاني/يناير من العام ٢٠٠٩، في شريط فيديو مع رجلٍ سعودي آخر

---

(١) Associated Press, “Report: Ex-Gitmo Detainee Now al-Qaeda’s No. 2 in Yemen,” USAToday.com, January 23, 2009.

(٢) مذكرة من مكتب وزارة الدفاع Review of the Detention of Enemy Combatants at US Naval Base Guantanamo Bay, Cuba, to Said Ali Jabir al Khathim al Shihri, “Unclassified Summary of Evidence for Administrative Review Board in the Case of Said Ali Jabir al Khathim al Shihri,” June 16, 2005, accessed December 18, 2012, http://projects.nytimes.com/guantanamo/detainees/372-said-ali-al-shihri/documents/1/pages/411#3.

(٣) Robert F. Worth, “Freed by the U.S., Saudi Becomes a Qaeda Chief,” *New York Times*, January 22, 2009.

كان مسجوناً في غوانتانامو، ويُدعى أبو حارث محمد العوفي، بالإضافة إلى رجلين يمنيين آخرين من ذوي السمعة السيئة من القاعدة: ناصر الوحيشي وقاسم الريمي. ظهر الرجال الأربعة في شريط الفيديو الذي وُضع على يوتيوب في أواخر شهر كانون الثاني/يناير، بملابسهم التقليدية القبلية وأسلحتهم، وأعلنوا تشكيل منظمة إقليمية جديدة تدعى تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية AQAP. أعلن الشهري وهو يرتدي كوفية، بينما ظهر حزام من الرصاص متدلياً فوق كتفه: «نقسم بالله[1] أن السجن زاد من تمسّكنا بمبادئنا التي خرجنا لأجلها، والتي جاهدنا في سبيلها، ودخلنا السجن لأجلها». كانت بعض دوائر الاستخبارات على علم بالاسم AQAP، وعلى الأخص في المملكة العربية السعودية، وذلك قبل تحميل شريط الفيديو، لكن بالنسبة إلى عددٍ كبير من دول العالم كان ذلك انطلاقة لتنظيمٍ جديد من القاعدة. لم يكن من المصادفة أن يكون الرجال الأربعة الذين ظهروا في الشريط منقسِّمين مناصفة ما بين السعوديين واليمنيين. كان ذلك تصريحاً حول التواطؤ المزعوم ما بين الحكومتين السعودية واليمنية. يقول الباحث في شؤون الشرق الأوسط باراك بارفي، وهو باحث زميل في مؤسّسة أميركا الجديدة: «عمدت AQAP إلى تحويل القاعدة في اليمن[2] من فرعٍ للمنظمة الأم إلى فرعٍ إقليمي أساسي، وذلك عندما ابتلعت قريبتها التي كانت أكبر منها ذات مرةٍ في المملكة العربية السعودية. أعاد الوحيشي وأتباعه بناء تنظيم ميت بطريقة فعالة، حتى أنهم جعلوه أقوى». أطلقت المملكة العربية السعودية في ذلك الوقت قائمة تحتوي على «أخطر ٨٥ شخصاً مطلوباً»[3]. وقالت أجهزة الاستخبارات السعودية إن عشرين شخصاً من بين هؤلاء المطلوبين قد انضموا إلى AQAP.

عادت القاعدة إلى اليمن مع رغبة بالانتقام. وأورد تقرير نشره المركز القومي لمكافحة الإرهاب في أوائل العام ٢٠٠٩: «تدهور الوضع الأمني في اليمن كثيراً[4] خلال السنة الماضية، وذلك مع زيادة القاعدة عملياتها في اليمن ضد مؤسسات الحكومات اليمنية والغربية». لم يُذكر اليمن كثيراً بصورة علنية خلال معظم السنة الأولى لرئاسة أوباما، فيما عدا دائرة صغيرة من مسؤولي الأمن القومي والصحافيين. ركّزت الإدارة في هذا الوقت على التصعيد الذي تقوم به للحرب في أفغانستان، وتخفيض أعداد الجنود الأميركيين الموجودين في العراق.

---

(١) Agence France-Presse, “Former Guantanamo Detainee Elevated to Senior Qaeda Rank,” January 23, 2009.

(٢) Barak Barfi “Yemen on the Brink? The Resurgence of al Qaeda in Yemen,” Counterterrorism Strategy Initiative Policy Paper, New America Foundation, January 2010, p. 5.

(٣) المصدر نفسه، ص. ٨.

(٤) Associated Press, “U.S. Report Says Pakistan Terror Attacks Up,” USAtoday.com, April 30, 2009.

تميّز النهج الذي اعتمدته الإدارة لبرنامجها السري في مكافحة الإرهاب، وخلال معظم السنة الأولى من رئاسة أوباما، بزيادة حملة الغارات بالطائرات من دون طيّار التي تقوم بها وكالة الاستخبارات المركزية في باكستان، وهي الغارات التي ترافقت مع أنشطة سرية قامت بها القيادة المشتركة للعمليات الخاصة. كرّر الرئيس القول إن تركيز الحرب التي تقوم بها الولايات المتحدة ضد القاعدة يتمحور في المناطق القبلية المنتشرة على طول الحدود الأفغانية الباكستانية. وقالت هيلاري كلينتون، وزيرة الخارجية الجديدة في حكومة أوباما، وذلك في أحد أوائل تصريحاتها المهمة أمام الكونغرس: «لا أعتقد أنه يوجد أي شك[1] بعد الآن بوجود تحالفٍ ناشئ للإرهاب والذي تمتد أصابعه بعيداً وعميقاً. أجل، وصلت هذه الأصابع إلى الصومال، وإلى اليمن، وإلى المغرب، وغيرها من البلدان. لكنها تركّزت كلها وتموضعت في المنطقة الحدودية ما بين باكستان وأفغانستان». أما كبار مسؤولي الأمن القومي فكانوا يعرفون، وفي وقتٍ مبكر، أنهم كلما وجهوا ضرباتٍ أقسى في باكستان، زاد احتمال عثور القاعدة على ملاذاتٍ آمنة في أمكنةٍ أخرى.

عندما أدلى الأميرال دينيس بلير، وهو مدير الاستخبارات القومية المعيّن حديثاً، بشهادته أمام اللجنة المنتخبة الدائمة في مجلس النواب لشؤون الاستخبارات، وذلك في ٢٥ شباط/فبراير، ٢٠٠٩، أكّد أن مقرات القاعدة تقع في المناطق القبلية في باكستان، ثم أضاف، «إننا قلقون من قدرتهم على التحرك بحرية. يشبه هذا الوضع وجود معجون الأسنان في أنبوب»[2]. قال بلير: «إننا نهتم بشكلٍ خاص بتوسيع شبكات القاعدة في شمال أفريقيا، وكذلك ظهور القاعدة في اليمن، وتعزيز ذلك الوجود». قال كذلك إن اليمن: «يبرز مجدّداً كميدانٍ للإرهاب»، ثم أضاف بصراحة: «إننا نقلق من المتشدّدين الأميركيين، الذين يستلهمون أفكارهم من عقيدة القاعدة المتطرفة بحيث يخطّطون لشنّ هجمات داخل الولايات المتحدة».

أما مدير وكالة الاستخبارات المركزية الذي عيّنه أوباما حديثاً فقد ردّد المخاوف التي عبّر عنها بلير. أبلغ بانيتا مجموعة من الصحافيين الذين دعاهم إلى لانغلي لمناقشةٍ حول طاولة مستديرة: «إننا نتعامل مع عدو عنيد[3]. أما عندما نهاجمهم، فسرعان ما يجدون طرقاً لإعادة تنظيم أنفسهم، وهم يعرفون كيف يشقّون طريقهم إلى مناطق أخرى. هذا هو السبب الذي يدفعني إلى

---

(١) *Hearing to Receive Testimony of Afghanistan, Before the Senate Committee on Armed Services*, 111th Cong. p. 63 (December 2, 2009) (شهادة هيلاري رودهام كلينتون، وزيرة الخارجية).

(٢) *Annual Threat Assessment Hearing, Before the Permanent Select Committee on Intelligence*, 111th Cong. (February 25, 2009) (شهادة الأميرال دينيس بلير، مدير الاستخبارات القومية).

(٣) وثيقة مصورة، "Media Roundtable with CIA Director Leon E. Panetta," February 25, 2009, transcript from Federal News Service.

القلق من الصومال، وكذلك من اليمن... أي بسبب ذلك النوع من الاحتمالات. أعتقد أنه لا يمكننا التوقف عند مجرد محاولة تفريقهم. أعتقد بأن ذلك يجب أن يكون جهداً مستمراً لأنهم لا يريدون التوقف». وحذّر كذلك من أن اليمن والصومال قد يصبحان ملجأين آمنين للقاعدة.

حاول جون ماكّاين، وجمهوريون آخرون، إظهار أوباما بمظهر الرجل الذي يفتقد إلى الوسائل الضرورية لمجابهة خطر الإرهاب العالمي. لكن الرئيس الجديد أظهر، ومنذ الأيام الأولى لإدارته، تركيزاً شديداً على تصعيد الحرب الأميركية غير المعلنة على القاعدة وتوسيعها إلى ما يتعدى مستويات مرحلة بوش، وعلى الأخص في اليمن.

تلقى الرئيس المنتخب بعد يومين من الانتخابات تقريراً عن الأمن العالمي من ماكونيل، مدير أجهزة الأمن القومي، وهو الذي أبلغ أوباما بأن «الخطر الداهم[1] والمتمثّل في وجود القاعدة في اليمن» يأتي في الدرجة الثانية بعد وجود القاعدة في المناطق القبلية من باكستان. لكن بعد مرور أسبوعين، أي عندما اجتمع أوباما مع الأميرال مايك مولين، رئيس هيئة الأركان، أُبلغ بأنه بالرغم من المعلومات الاستخبارية المتوافرة حول إعادة تشكيل القاعدة في اليمن، إلا أنه لا وجود «لخطط مناسبة»[2] لمواجهة هذا الواقع. لكن بعد مرور أقل من عام واحد على رئاسة أوباما ألقى أحد كبار المسؤولين في البيت الأبيض باللائمة، وعلناً، على إدارة بوش لسماحها للقاعدة «بإعادة الظهور» في اليمن والصومال، «وتعزيز ملاذاتٍ آمنة[3] تزايدت عبر السنين».

أما في بداية العام ٢٠٠٩ فقد وجدت إدارة أوباما نفسها أمام مأزقٍ خطير مع الرئيس صالح. بدأ أوباما حملته متعهداً إغلاق غوانتانامو، كما وقّع أمراً رئاسياً يوجب إغلاقه. لكن كان نحو نصف[4] السجناء في المعسكر من اليمن عند تسلّم أوباما لمنصبه. أما مع سجّل الرئيس صالح الحافل بعمليات الهروب من السجون، والبرامج التأهيلية الزائفة فلم تتمكن الإدارة من الوثوق بصالح في ما يتعلق بالتعامل مع السجناء الذين يتم تسليمهم. لكن بالرغم من أن السعوديين قاموا «بتأهيل» الشهري، إلا أنه لم يتأخر عن الظهور كزعيم لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وهكذا فضّل البيت الأبيض وضع السجناء اليمنيين في عهدة السعوديين.

كلّف الرئيس أوباما جون برينان، وهو الذي كان كبير مستشاريه لشؤون مكافحة الإرهاب،

(١) Bob Woodward, *Obama's Wars* (New York: Simon and Schuster, 2010), p. 8.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٥.

(٣) Dan Pfeiffer, "The Same Old Washington Blame Game," The White House Blog, December 30, 2009, www.whitehouse.gov/blog/2009/12/30/same-old-washingtonblame-game.

(٤) Worth, "Freed by the U.S., Saudi Becomes a Qaeda Chief."

بالتعامل مع اليمن. كان برينان ضليعاً باللغة العربية، وهو الذي أمضى خمسة وعشرين عاماً في وكالة الاستخبارات المركزية، حيث ترقى في وظيفته من محلّل وجاسوس إلى إدارة عمليات الوكالة في المملكة العربية السعودية. أما في العام ١٩٩٦، فكان برينان رئيس محطة في الرياض عندما تعرّضت أبراج الخُبر[١] إلى الهجوم، وعندما قُتل تسعة عشر جندياً أميركياً. أما خلال معظم سنوات بوش، فقد كان محور العمليات الاستخباراتية الأميركية، ثم انتهى أخيراً إلى تسلّم رئاسة مركز مكافحة الإرهاب القومي، وهو المركز الذي يتتبّع المعلومات الاستخباراتية عن الإرهابيين في العالم أجمع. انضمّ برينان إلى فريق أوباما المؤقت بعد الانتخابات، وساعد على تنسيق استراتيجية الاستخبارات للإدارة الجديدة. انتقى أوباما برينان في البداية ليكون مدير وكالة الاستخبارات المركزية، لكن برينان سحب ترشيحه عندما اتضح له أن تصريحاته السابقة المتعلقة بتقنيات «الاستجواب المعزّزة»، وكذلك عمليات اختطاف المشتبه بهم، سوف تجعلان من عملية تثبيته في منصبه مسألةً صعبة. عمل برينان بدلاً من ذلك بصفة مستشار نائب الأمن القومي لشؤون الأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب، وهو مركزٌ لا يتطلب الحصول على موافقة مجلس الشيوخ. اكتسب هذا المركز قوةً جديدة عندما جمع أوباما حقيبتي الأمن الداخلي مع حقيبة الأمن القومي، كما خوّل برينان الحصول على إمكانية «الوصول إلى الرئيس، مباشرةً وعلى الفور»[٢].

لكن برينان اكتشف خلال عمله كناطق بلسان الرئيس في شؤون اليمن أن يلعب دوراً مزدوجاً: التفاوض على حرية الدخول إلى الأراضي اليمنية لتنفيذ عمليات تقوم بها العمليات الخاصة ووكالة الاستخبارات المركزية، بالإضافة إلى تدريب الوحدات اليمنية ومناقشة طريقة التعامل مع مسجوني غوانتانامو. لم يكن من المستغرب أن يعمد صالح إلى ربط الأمرين معاً في بعض الأحيان مستخدماً السجناء أوراقاً للمساومة.

أما في شهر شباط/فبراير من العام ٢٠٠٩، فقد أطلق صالح سراح ١٧٦ رجلاً[٣] من الذين سجنهم على مدى سنوات للاشتباه بانتمائهم إلى القاعدة، وذلك بعد أن توصّل إلى اتفاقيات مع زعماء القبائل. أما في ١٥ آذار/مارس فقد فُجّر في مدينة شبام التاريخية المحصّنة في جنوب البلاد، أربعة من السياح الكوريين الجنوبيين[٤] بعد أن اصطفوا لأخذ صورٍ قرب أحد المواقع

(١) Pam Benson, “Obama to Name John Brennan to Lead CIA,” Security Clearance (blog), CNN.com, January 7, 2013, http://security.blogs.cnn.com/2013/01/07/obama-to-name-john-brennan-to-lead-cia/.

(٢) “Profile: John O. Brennan,” Who Runs Gov, Washington- Post.com, accessed December 15, 2012.

(٣) “Yemen Frees 176 al-Qaeda Suspects,” AlArabiya.net, February 9, 2009.

(٤) “Tourists Die in Yemen Explosion,” BBC.co.uk, March 15, 2009.

الأثرية الذي تصنّفه الأمم المتحدة من التراث العالمي. اجتمع برينان ومدير مكافحة الإرهاب في مجلس الأمن القومي جون دونكان، في اليوم التالي مع الرئيس صالح في صنعاء في محاولةٍ لإقناع الرئيس اليمني بالسماح للولايات المتحدة بإرسال السجناء اليمنيين إلى المملكة العربية السعودية. أوردت إحدى البرقيات الدبلوماسية الأميركية أن طلب برينان «رُفض مراراً»[١] وطالب صالح برجوع السجناء إلى اليمن، ووضعهم في مركزٍ للتأهيل، كما اقترح صالح أن تقوم الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية بتمويل هذا المركز. أبلغ صالح المجتمعين: «سنقدّم الأرض اللازمة في عدن، بينما تقومون أنتم مع السعوديين بتمويله. أضاف بعد ذلك أنه يعتقد أن مبلغ ١١ مليون دولار بشكل مساعدات سيكون كافياً لتشييد المركز. اعتبر برينان أن صالح «اطمأن» بالنسبة إلى التعامل مع القاعدة، وكان منشغلاً إلى الحد الذي يمنعه من إدارة مركزٍ كهذا. أضافت البرقية الدبلوماسية أن صالح «بدا غير مكترثٍ بين وقتٍ وآخر، وضجِراً، وغير صبور خلال ذلك الاجتماع الذي دام ٤٠ دقيقة».

سلّم برينان في هذا الإجتماع رسالةً من الرئيس أوباما إلى صالح. أما وكالة سبأ للأخبار اليمنية الرسمية فقد أوردت أن تلك الرسالة «عالجت مسائل التعاون بين البلدين في حقل الأمن ومحاربة الإرهاب»، وكذلك «أثنت على جهود اليمن[٢] في محاربة الإرهاب، كما أكّدت على دعم الولايات المتحدة لليمن». أوردت إحدى البرقيات الدبلوماسية الأميركية في هذا الخصوص أن الرسالة عالجت الوضع في غوانتانامو[٣] فقط. لكن برينان، وقبل مغادرته صنعاء، أبلغ ابن أخي صالح، وكان أحد كبار المسؤولين عن مكافحة الإرهاب في اليمن، أنه «سوف يبلغ الرئيس أوباما خيبة أمله من كون [اليمن] غير مَرِن في التعامل» مع مسألة غوانتانامو. أبلغ صالح مجلة نيوزويك، وبعد مرور أسابيع قليلة على الاجتماع: «لسنا جنوداً مطيعين[٤] للولايات المتحدة. إننا لا نقول نعم لكل شيء يطلبونه منا».

التقى العقيد باتريك لانغ برينان للمرة الأولى عندما عُيّن هذا الأخير محللاً لدى وكالة الاستخبارات المركزية للملكة العربية السعودية. أبلغني لانغ في ذلك الوقت: «لا أعتقد أنه

---

(١) برقية أميركية رقم 09SANAA495، من القائم بالأعمال آنجي بريان، نشرها موقع ويكيليكس: "Saleh Shows No Flexibility on GTMO Detainees," March 23, 2009, http://wikileaks.org/cable/2009/03/09SANAA495.html. اعتمد المؤلف على هذه البرقية في ما يتعلق بتفاصيل هذا الاجتماع.

(٢) Saba (Yemen) "Yemeni Leader Receives Letter from US President," BBC Monitoring International Reports, March 16, 2009.

(٣) Bryan, "Saleh Shows No Flexibility on GTMO Detainees."

(٤) Kevin Peraino, "Our Main Enemy Is Al Qaeda," *Newsweek*, April 17, 2009.

[برينان] يحب التعامل مع صالح بمكر خالص وخداع... وهو الذي يعرف كيفية التعامل معنا»[١].

بينما كان برينان، والمسؤولون المدنيون الآخرون يتفاوضون مع صالح حول سجناء غوانتانامو، تجاوز الموضوع محور سياسة واشنطن لمكافحة الإرهاب. انهمكت إدارة أوباما باستراتيجية الحرب في أفغانستان، وأمضت الأشهر التالية في الجدال حول عدد الجنود الإضافيين الذين ينبغي إرسالهم إلى أفغانستان، وكيفية التعامل مع أماكن وجود القاعدة هناك.

أما قائد القيادة الوسطى CENTCOM، الجنرال بتريوس، فقد ضغط كثيراً[٢] على أوباما كي يعهد للجنرال ستانلي ماك كريستال بإدارة الحرب في أفغانستان، علماً أن ماك كريستال شاركه حماسته لتحركٍ كبير وعملياتٍ سرية. لكن بتريوس في هذا الوقت ركّز على أن تقوم الولايات المتحدة بوضع خططٍ لتكثيف عملياتها المباشرة داخل اليمن، وفي أمكنة أخرى في المنطقة التي يسيطر عليها. وفي شهر نيسان/أبريل لخّص بتريوس وضع القيادة الوسطى أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ، وتحدث بتعابير حماسية كانت متوافقة مع الرؤية التي سادت في عهد بوش عن كون العالم ميدان قتال. أعلن بتريوس: «يتطلب نجاحنا ضد شبكات المتطرفين[٣] في نطاق مسؤولية القيادة الوسطى CENTCOM ـ سواءً في العراق، أو أفغانستان، أو باكستان، أو اليمن، أو لبنان، أو في أمكنة أخرى ـ أن نضع كل القوى والوسائل الموجودة تحت تصرفنا في خدمة نهج استراتيجي مستندٍ إلى مبادئ إخماد التمرد. إن جهودنا ضرورية جداً في مكافحة الإرهاب، وهي تهدف إلى تفكيك الشبكات المتطرفة وقياداتها، وعادة ما يتم ذلك عن طريق استخدام القوة العسكرية».

صادق بتريوس في ذلك الشهر على خطةٍ[٤] جرى تطويرها مع سفارة الولايات المتحدة في صنعاء، ووكالات الاستخبارات الأخرى، وهي خطة تهدف إلى توسيع الأعمال العسكرية داخل اليمن. تضمن جزءٌ من تلك الخطة تدريب القوات اليمنية على العمليات الخاصة، لكنها تضمنت

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع الكولونيل و. باتريك لانغ، شباط/فبراير ٢٠١١. إن كل الاقتباسات عن لانغ مأخوذة من مقابلة المؤلف.

(٢) Gareth Porter, “True Believer: Petraeus and the Mythology of Afghanistan,” *Truthout*, December 20, 2012.

(٣) General David H. Petraeus Commander US Central Command, “The Afghanistan-Pakistan Strategic Review and the Posture of U.S. Central Command,” prepared statement for Senate Armed Services Committee, April 1, 2009.

(٤) “Yemen,” excerpt from General David H. Petraeus, Commander US Central Command, statement before the Senate Armed Services Committee on the Afghanistan-Pakistan Strategic Review and the Posture of US Central Command, March 16, 2010, www.centcom.mil/yemen/.

كذلك غارات أحادية الجانب ضد تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية. اشتكى بتريوس ممّا اعتبره «عجز الحكومة اليمنية[١] عن تأمين أراضيها وممارسة السيطرة عليها»، والتي قال إنها، «تقدم للجماعات الإرهابية والمتمردة الموجودة في المنطقة، وعلى الأخص القاعدة، ملاذاً آمناً تستطيع فيها تخطيط العمليات الإرهابية، وتنظيمها، ودعمها». أضاف بتريوس بصراحة: «من المهم أن نواجه هذه المشكلة، والقيادة الوسطى تعمل على ذلك». لكن بالرغم من أن بتريوس أثنى على التعاون ما بين الولايات المتحدة واليمن، إلا أنه كان صريحاً عندما قال إن الولايات المتحدة سوف تضرب في اليمن في أي وقتٍ تشاء. قال العقيد لانغ: «عندما كان [بتريوس] قائد القيادة الوسطى، في موقعٍ يسمح له بالبدء في تطبيق هذا «المبدأ المقدس»، على أي مكانٍ يمسك فيه بالقيادة، كان اليمن واحداً من تلك الأمكنة المتوفرة. يكون ذلك في غاية السهولة عندما يجلس المرء في مقر عمله ليفكر هكذا». توقّف لانغ قليلاً قبل أن يضيف: «وهكذا يسمح المرء بحدوث ذلك، ويعرف أن ذلك يحدث بالفعل».

غادر الجنرال ماك كريستال في ذلك الوقت عمله في القيادة المشتركة للعمليات الخاصة وعمل مديراً للعمليات في هيئة الأركان المشتركة. وبالرغم من أن ماك كريستال لم يتأخر في تسلّم منصبه كقائد للحرب الأفغانية إلا أنه نصح الرئيس أوباما[٢] بتغيير الطريقة التي كانت تُستخدم فيها JSOC في عهد إدارة بوش، وباستخدام هذه الوحدة بطريقة أكثر دقةً في المهمات التي يديرها القادة الميدانيون، بدلاً من استخدامها كقوةٍ مستقلة. ضغط ماك كريستال، وبالإشتراك مع بتريوس، على أوباما للمصادقة على توسيع العمليات غير المعلنة ضد القاعدة لتشمل اثني عشر بلداً في كل أنحاء الشرق الأوسط، والقرن الأفريقي، وآسيا الوسطى. أعطى الرئيس هذه الخطة الضوء الأخضر. أما في حالة اليمن فإن ذلك كان يعني «أعمالاً مباشرة» تقع تحت مسؤولية قيادة بتريوس وبحيث ينفذها رجال القيادة المشتركة للعمليات الخاصة.

وفي ٢٨ أيار/مايو استقل نائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية، ستيفن كابس، طائرة هليكوبتر في صنعاء تابعة للقوات المسلحة اليمنية[٣]، وطارت ١٢٠ ميلاً إلى الجنوب من مدينة تعز،

(١) Patraeus, "The Afghanistan-Pakistan Strategic Review and the Posture of U.S. Central Command," April 1, 2009.

(٢) "Obama Gives Commanders Wide Berth for Secret Warfare," *Atlantic*, May 25, 2010, www.theatlantic.com/politics/archive/2010/05/obama-gives-commanders-wide-berth-for-secret-warfare/57202/.

(٣) برقية دبلوماسية أميركية رقم 09SANAA1015، من السفير ستيفن، السفارة الأميركية في صنعاء، "Saleh Sees Foreign Hand Behind Yemen's Internal Woes," May 31, 2009، نشرها موقع ويكيليكس http://wikileaks.org/cable/2009/05/09SANAA1015.html. يستند المؤلف إلى هذه البرقية حول تفاصيل الاجتماع.

ثم نُقلَ من هناك إلى أحد المقرات الخاصة للرئيس صالح. استقبله صالح بقميصٍ أبيض وسروالٍ أسود، وظهر جرح فوق عينه اليسرى بسبب حادثٍ تعرّض له في بركة السباحة في قصره قبل نحو أسبوعٍ من الزمن. تركزت الأحاديث في هذا الاجتماع الذي استمر أربعين دقيقة على العمليات ضد تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، والتشارك في المعلومات الاستخباراتية ما بين اليمن والولايات المتحدة، لكن صالح أكّد أمام كابس أنه قرّر تأييد نقل بعض السجناء اليمنيين في غوانتانامو إلى المملكة العربية السعودية وهي الخطوة التي سبق له أن أبلغ برينان بأنه لن يتخذها. شكر كابس صالح نيابة عن الرئيس أوباما، وما لبث صالح أن كرّر طلبه مبلغ ١١ مليون دولار لتشييد مركز تأهيل خاصٍ به، ثم أضاف أن إدارة بوش أكّدت له أنه سوف يحصل عليها. مضى الرجلان يناقشان القضية المحورية بالنسبة إلى كابس الذي أبلغ صالح بأن الولايات المتحدة تخشى أن تحاول القاعدة اغتياله. ردّ الرئيس اليمني بأنه قلق من هذه الإمكانية، وأضاف أنه أحبط بالفعل مؤامرة لإسقاط إحدى طائراته الرئاسية، وذلك خلال رحلة قام بها إلى عدن منذ وقتٍ قريب. لكن عندما أبلغ كابس صالح أن إدارة أوباما تنوي القضاء على تنظيم القاعدة في كل أنحاء العالم، ردّ صالح: «آمل أن تستمر هذه الحملة، وأن تنجح. إننا نفعل الأمر ذاته هنا. إن موقفنا ثابت لا يتغيّر».

لكن أكثر ما استخلصه كابس من الاجتماع هو قرار صالح «أن يعكس مواقفه بحيث يصف تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية بأنه أخطر تهديد يواجهه اليمن». لاحظ كابس والوفد المرافق له أن تركيز صالح الأساسي على تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية مقابل الحوثيين، أو الانفصاليين الجنوبيين، «كان يتحدّد مع الأخذ بالإعتبار آراء زائريه [من الحكومة الأميركية]» وكان المقصود منه، «رفع المستوى الذي يحتاجه من المساعدات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، وذلك منعاً لانهيار اليمن، وما يحمله ذلك من نتائج سلبية على استقرار المنطقة وأمنها». شدّد صالح خلال هذا الاجتماع مع كابس على رأيه بأن الحوثيين في الشمال يتلقون دعماً من إيران وحزب اللّه. لكن كابس لم يعرف في ذلك الوقت أن صالح كان يمهّد لشنّ هجومٍ آخر في الشمال. اتفق الرجلان على أن تعاونهما في مجال الاستخبارات يمضي قُدُماً بسهولة وسوفً يقوى مع الزمن.

نفّذ عبد الحكيم مجاهد محمد، وهو مواطن أميركي، عملية إطلاق نار من سيارة خارج مركز تجنيد عسكري أميركي[1] يقع في ليتل روك، أركنساس. قتل عبد الحكيم الجندي وليام لونغ وجرح الجندي كوينتون إيزيكوالا، بينما كانا واقفَين أمام المركز. تحوّل محمد، والذي كان يُدعى كارلوس بليدسو، إلى الإسلام ثم سافر إلى اليمن في العام ٢٠٠٧، وهناك تزوج وبقي لمدة سنة

(١) CNN Wire Staff, “Man Pleads Guilty to Recruiting Center Killing, Gets Life,” CNN.com, July 25, 2011.

ونصف السنة. ألقت السلطات المحلية القبض عليه أثناء وجوده في اليمن، وذلك بعد أن أوقفه أحد الحواجز، بسبب حمله جواز سفر صومالياً مزيّفاً، وكتاباً إرشادياً عن الأسلحة، بالإضافة إلى محاضرة لأنور العولقي(١). أمضى محمد بعد ذلك أربعة أشهر في السجن، وهناك قال محاميه إنه تعرّض للتعذيب على يد السلطات اليمنية، وأصبح أكثر تطرفاً بسبب سجناء آخرين. قال محامي محمد إن أحد العملاء السريين لمكتب التحقيقات الاتحادي أبلغه عند زيارته له في السجن: «إذا قُدّر لك الخروج من هذا المكان البائس، فإننا سنطاردك إلى حين تموت»(٢).

تمكّنت الحكومة الأميركية في النهاية من إقناع الحكومة اليمنية بترحيل محمد إلى الولايات المتحدة. خضع الرجل للتحقيق(٣) فور وصوله إلى الولايات المتحدة على يد الفرقة الخاصة لمكافحة الإرهاب التابعة لمكتب التحقيقات الفدرالي، لكنه لم يتعرّض للاعتقال. أبلغ محمد ضباط الشرطة(٤) الذين استجوبوه بأنه تأثر بالحروب الأميركية في العراق وأفغانستان.

لكن بعد حادثة إطلاق الرصاص في أركنساس، وبينما أرسل محامي محمد رسالةً مكتوبة بخط اليد إلى القاضي الذي ينظر في قضيته، وأعلن فيها عن نية محمد الاعتراف بالذنب. قال محمد إن إطلاق الرصاص كان «هجوماً جهادياً(٥)على قواتٍ كافرة»، كما أعلن ولاءه للوحيشي وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وأعلن أخيراً، «لم أكن مجنوناً أو متعرضاً لصدمة، ولم يجبرني أحد على هذا العمل. أعتقد أن هذا العمل مبرر بحسب القوانين الإسلامية والجهاد الذي ينصّ عليه الدين الإسلامي ـ لمحاربة أولئك الذين يشنّون الحرب على الإسلام والمسلمين». أما مسألة ما إذا كان محمد يحاول ربط نفسه(٦) بتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية فهو أمرٌ قد لا نعرفه أبداً. قال والده إن ولده تعرّض لغسل دماغ و«يُحتمل أنه يحاول ربط نفسه بالقاعدة، ولأنه يعتقد أن ذلك سوف يؤدي إلى مقتله ويجعله شهيداً». أما مسألة ما إذا كان ذلك هجوماً قام به تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية أم لا، فهو أمرٌ لا أهمية له، وذلك لأن الأحداث المميتة

(١) Kristina Goetz (Commercial Appeal, Memphis), "Muslim Who Shot Soldier in Arkansas Says He Wanted to Cause More Death," Knoxnews. com, November 13, 2010.

(٢) James Dao, "Suspect's Lawyer Outlines Defense in Killing of Soldier," *New York Times*, June 4, 2009.

(٣) Pierre Thomas, Richard Esposito, and Jack Date, "Recruiter Shooting Suspect Had Ties to Extremist Locations," ABCNews.go.com, June 3, 2009.

(٤) Steve Barnes and James Dao, "Gunman Kills Soldier Outside Recruiting Station," *New York Times*, June 1, 2009.

(٥) "Arkansas Recruiting Center Killing Suspect: 'This Was a Jihadi Attack,'" CNN.com, January 22, 2010.

(٦) James Dao "Man Claims Terror Ties in Little Rock Shooting," *New York Times*, January 21, 2010.

الأخرى ساهمت في ترسيخ أن ذلك التنظيم يريد تنفيذ هجوم في الولايات المتحدة.

بعد وقتٍ قصير من حادثة إطلاق النار في مركز التجنيد، شنّ نائب الرئيس ديك تشيني هجوماً علنياً كاسحاً على سياسات الرئيس أوباما لمكافحة الإرهاب. هاجم تشيني في خطابٍ ألقاه أمام معهد المؤسسة الأميركية American Enterprise Institute إيقاف أوباما، وبصورة رسمية، تقنيات «الاستجواب المعزّزة»، كما رحّب بخطوة الكونغرس بإيقاف التمويل عن محاولة أوباما نقل سجناء غوانتانامو إلى الأراضي الأميركية، وهي خطوة أعاقت فعلياً إغلاق السجن. ووصف تشيني سياسات مكافحة الإرهاب التي اتّبعها أوباما، وعلى الأخص فرض الحظر على التعذيب بأنها «تهوّر مغطّى بثياب الصواب»[١]، ووجّه الاتهام بأن هذه السياسات «ستجعل الشعب الأميركي أقل أمناً».

شن تشيني هجومه علناً، لكن إدارة أوباما كانت تحضّر من وراء الكواليس حملةً لمكافحة الإرهاب هي أكثر شمولية وتطوراً من تلك التي شنّها تشيني ورئيسه السابق، وعلى الأخص عندما تعلّق الأمر باليمن، وهي الحملة التي استفادت من مبدأ أن العالم هو ميدان معركة. قال جوشوا فاوست، وهو الذي عمل محلّلاً لشؤون اليمن في وكالة الاستخبارات الدفاعية، في النصف الأول من عهد أوباما، إن الرئيس قد «ضاعف سياسة بوش»[٢]. أبلغني فاوست بعد وقتٍ قصير من مغادرته عمله في وكالة الاستخبارات الدفاعية في أوائل العام ٢٠١١، بأن نهج أوباما تجاه اليمن كان «هجومياً بشدة، وشديد التركيز على القضاء على التهديدات، بدلاً من التخفيف من أخطارها».

لكن الرجال الذين تسلّموا مسؤولية «القضاء على التهديدات» كانوا، ومنذ البداية، اثنين من اللاعبين الرئيسيين في فرق حرب إدارة بوش. يُذكر أنه بينما كان الجنرال ماك كريستال ينسّق تصعيد العمليات في أفغانستان وباكستان، كان الجنرال بيتريوس يشرف على «الحروب الصغيرة» في المناطق الأخرى الواقعة تحت مسؤولية القيادة الوسطى، وعلى الأخص في اليمن، وذلك بالتنسيق مع خليفة ماك كريستال في القيادة المشتركة للعمليات الخاصة، أي الأميرال ماك رافين. طُلب من JSOC، وبحسب هيكلية الفرقة الخاصة، أن تكون القوة الأبرز للعمليات السرية داخل اليمن. وبدا اليمن بالنسبة إلى عددٍ من نشطاء JSOC أكثر أهمية من أفغانستان بالنسبة إلى مهاراتهم، وذلك لأن القاعدة اختفت تقريباً من أفغانستان، أو أُجبرت على الفرار. أخبرني المساعد السابق لقائد العمليات الخاصة: «يعمل هؤلاء الرجال مثل المشارط[٣]، وهم الذين لا يحبون العمل

---

(١) Remarks by Richard B. Cheney, American Enterprise Institute, May 21, 2009, www.aei.org/article/foreign-and-defense-policy/regional/india-pakistan-afghanistan/remarksby-richard-b-cheney/.

(٢) مقابلة أجراها المؤلف مع جوشوا فاوست، كانون الثاني/يناير ٢٠١١

(٣) مقابلة أجراها المؤلف مع مساعدٍ سابق لقائد العمليات الخاصة، شباط/فبراير ٢٠١١.

مثل المطارق. استُخدم الرجال في أفغانستان كالمطارق، كما طاردوا طالبان وكأنهم رعاة قطعان من الماعز. أما في اليمن فيُمكنهم أن يعملوا كالمشارط مجدداً، وهكذا يتمكّنون من القضاء على القاعدة نهائياً». أضاف بعد ذلك أن العمليات الخاصة «تريد تبنّي هذه العملية [القذرة] مثلما فعلت في أميركا الوسطى في أعوام الثمانينيات من القرن الماضي. إنهم لا يريدون (عصير جامبا) Jamba Juice(*)، وقمع التمرد، وبناء الأمة».

سمحت هيلاري كلينتون ـ وبعد زيارة كابس لصالح في شهر أيار/مايو، وهي الزيارة التي كانت جزءاً من خطة منسقة بشأن اليمن ما بين وكالة الاستخبارات المركزية، والجيش، والقيادة المشتركة للعمليات الخاصة، ووزارة الخارجية ـ للسفير الأميركي في اليمن ستيفن سيش، بالتفاوض مع صالح بشأن السماح للولايات المتحدة بتسيير رحلات بالطائرات من دون طيّار وطائرات الهليكوبتر الأميركية(٢) فوق الأراضي اليمنية، وفوق المياه الإقليمية اليمنية. تلقى سيش تعليمات صريحة بعدم وضع أي شيء على الورق، وكذلك بمناقشة هذا الاقتراح وجهاً لوجه. أما السبب الرسمي الذي يقدمه سيش إلى صالح للحصول على حقوق تسيير الطائرات، فكان أن القيادة الوسطى تحتاج إلى الحصول على حقوق تسيير طائراتها من دون طيّار بهدف «إحباط عمليات تهريب الأسلحة إلى غزة». كان من بين النقاط التي أثارها سيش مع صالح المعلومات الاستخباراتية الأميركية التي زعمت أن، «قسماً كبيراً من شحنات الأسلحة إلى حماس تمرّ عبر ممر قصير لفترة ٢٤ ساعة عبر البحر الأحمر من اليمن إلى السودان». أما النقطة الأخرى التي أثارها السفير، فكانت اكتشاف الولايات المتحدة أن «شبكات تهريب الأسلحة الموجودة في اليمن تقوم بتزويد الأسلحة إلى أفراد في أفريقيا، وهم الذين يقومون بتسليمها بدورهم إلى هيئات مختلفة هناك، ولربما يشمل ذلك القاعدة والجماعات الإرهابية المرتبطة بها». أما تعاون اليمن في مسألة الطائرات من دون طيّار وطائرات الهليكوبتر، «فهي ستعزز كثيراً قدرات القيادة الوسطى على تجميع العمليات الاستخباراتية الضرورية لتحديد الشحنات وتتبعها». لكن بالرغم من أن جزءاً مهماً من رغبة الولايات المتحدة إبرام هذه الاتفاقية يكمن في تتّبع تهريب الأسلحة، إلا أن التوقيت يوحي بأن الاتفاقية كانت مجرد غطاء.

(*) أي ما هو سخيف وهراء لا يُعتدّ به.

(٢) برقية دبلوماسية أميركية رقم 09STATE72112، من وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون إلى السفارة الأميركية في صنعاء، "Eliciting Yemeni Cooperation for Arms Smuggling Interdiction Efforts," July 9, 2009, نشرها موقع ويكيليكس http://wikileaks.org/cable/2009/07/09STATE72112.html. اعتمد المؤلف على هذه البرقية في إيراد تفاصيل نقاط مناقشة السفير سيش.

سافر الجنرال بتريوس إلى اليمن في ٢٦ تموز/يوليو من العام ٢٠٠٩ بهدف وضع هيكلية[١] الخطة المشتركة بين وكالة الاستخبارات المركزية والجيش الأميركي، والتي تهدف إلى تصعيد استهداف تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية. أحضر الجنرال هديةً معه إلى صالح وكان تأكيد رسمي بأن أوباما سوف يزيد من المساعدات العسكرية إلى اليمن. ضغط بتريوس في المقابل على صالح كي يستهدف القاعدة مباشرة، كان من المهم جداً بالنسبة إلى صالح والولايات المتحدة أن يظهر اليمن وكأنه يقاتل تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية من تلقاء نفسه، وإخفاء تورّط الولايات المتحدة في هذه العملية، وهو التورّط الذي كان يزداد يوماً بعد يوم.

أرسل صالح بعد أسبوع من اجتماعه مع بتريوس ابن شقيقه[٢] عمار محمد عبد اللّه صالح، وهو أحد كبار قادة الحرس الوطني، إلى مأرب التي تُعتبر معقلاً لأنشطة القاعدة. كانت مهمة عمار هي القضاء على خلية مشتبهٍ بها من القاعدة، وذلك في عملية كان الهدف منها البرهنة أمام واشنطن بأن صالح كان جدياً. كانت تلك العملية بمثابة كارثة. أفسدت وحدات مكافحة الإرهاب اليمنية هذه العملية بالرغم من أن عمار أجرى مفاوضات مع الزعماء القبليين المحليين حول شروط هذه العملية؛ فبدلاً من قصف أحد مخابئ القاعدة أصابت هذه الوحدات مخيماً قبلياً، وهو الأمر الذي أطلق معركة بالرصاص تحالف فيها المقاتلون القبليون مع مقاتلي تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وهاجموا القوات الحكومية. أضاعت إحدى الشاحنات العسكرية طريقها فوقعت في أيدي نشطاء القاعدة. خسرت قوات صالح في النهاية خمس دبابات وعدداً من الجنود، كما وقع سبعة جنود في الأسر. استثمر تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية هذه الواقعة، فأطلق عليها اسم «معركة مأرب»، ونشر مقطعاً من شريط فيديو[٣] على شبكة الإنترنت، وهو الشريط الذي ظهر فيه الجنود الأسرى. لكن بالرغم من أن العملية كانت فشلاً ذريعاً، فإنها كانت مفيدة للولايات المتحدة وصالح لأنها كان عرضاً علنياً يُظهر أن الحكومة اليمنية تحارب تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية أي أنها تساعد على تغطية الأعمال الأميركية في اليمن.

وفي ١٠ آب/أغسطس، وفي اجتماعٍ عُقد في قاعدة المدينة مع الجنود الأميركيين، طُرح هذا

(١) برقية دبلوماسية أميركية رقم 08SANAA1947، من السفير ستيفن سيش، السفارة الأميركية في صنعاء، "Saleh Tells Petraeus: 'No Restrictions' on CT Cooperation," August 9, 2009، نشرها موقع ويكيليكس http://wikileaks.org/cable/2009/08/09SANAA1430. html. اعتمد المؤلف على هذه البرقية في إيراد تفاصيل الاجتماع.

(٢) Gregory D. Johnsen, "The Expansion Strategy of Al- Qa'ida in the Arabian Peninsula," *CTC Sentinel*, January 3, 2010, www.ctc.usma.edu/posts/the-expansion-strategy-of-al-qaida-in-the-arabian-peninsula-2.

(٣) المصدر نفسه.

السؤال على الأميرال مولن، «ما هي المناطق التي نستطيع فيها، كجيش، التركيز ليس على السنة، أو السنتين، بل السنوات الخمس والعشر التالية». أجاب مولن بأن ما «شاهده من أفعال القاعدة في السنوات الخمس، أو الست الماضية، هي أعمال تدل على وجود تحالف». أضاف بعد ذلك: «إنني قلق من المخابئ[١] التي تنشأ في اليمن والصومال، على سبيل المثال. لا يختلف هذا الأمر كثيراً عما يمتلكونه في أفغانستان عندما بدأ هذا الأمر في العام ٢٠٠١». وتحدث كذلك عن شمال أفريقيا والفلبين وإندونيسيا، وقال: «إنها شبكة آخذة في الاتساع».

وسّعت إدارة أوباما أعداد المدربين من قوات العمليات الخاصة الأميركية في اليمن. وأخبرني مساعد سابق لقائد العمليات الخاصة: «حصلوا [اليمنيون] على تدريبٍ مجاني[٢] من نخبة النخبة في الجيش الأميركي، أي أفضل الأفضل. كانوا من رجال «النصح والمساعدة»، وكانوا في الغالب تحت قيادة «مجموعة تطوير الحرب البحرية» DEVGRU. كانت مهمة الرجال هي تعليم كيفية التفجير وتسيير الطائرات المروحية والقيام بالغارات الليلية، وكانوا ماهرين في ذلك». لكن بينما كانت عمليات التدريب تتوسّع، توسعت كذلك العمليات السرية القاتلة من جانبٍ واحد، والتي قامت بها القيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC.

(١) نسخة مصورة. "Defense Language Institute All Hands Call," Defense Language Institute, Monterey, CA, August 10, 2009, www.jcs.mil/speech.aspx?id=1230.

(٢) مقابلة المؤلف مع مساعدٍ سابقٍ في العمليات الخاصة، كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١٠.

٢٧ انتحار أم شهادة؟

اليمن، ٢٠٠٩ انشغل أنور العولقي في إنشاء موقعه الخاص، ونشر رسالته على الإنترنت، بينما كان الرئيس أوباما يستقر في المكتب البيضوي. نشر أنور مقالةً على موقعه بعنوان «انتحار أم شهادة؟» وكانت هذه المقالة، من الناحية العملية، دفاعاً عن الهجمات الانتحارية بالرغم من تسترّها بمفردات النقاش حول ما إذا كان الانتحار خطيئة أخلاقية في الإسلام أم لا. كتب أنور: «ينقلب العالم رأساً على عقب[1] في هذه الأيام عندما ينفذ أحد المسلمين عملية استشهادية. أيمكنكم أن تتصوروا ماذا سيحدث لو أن سبعمئة رجلٍ مسلمٍ قاموا بهذا العمل في اليوم ذاته؟ أشقائي وشقيقاتي دعونا نترك خلافاتنا جانباً لنساند إخوتنا المسلمين في الخطوط الأمامية، وذلك سواء ما إذا كنتم توافقون على العمليات الاستشهادية أم لا. إننا نختلف على قضايا عديدة، لكن يجب علينا أن لا ندع خلافاتنا تقف في طريق تضامننا في وجه خصومنا». تلقت هذه المقالة ما يزيد على ثلاثمئة تعليق، وكان عدد منها يثني على العولقي. أنشأ العولقي قبل مقالته هذه بأسابيع قليلة روابط لإحدى أشهر مقالاته التي حملت عنوان «٤٤ طريقة لدعم الجهاد»، ونشر في شهر شباط/فبراير روابط تسمح بالتحميل المجاني لعدد من أشهر محاضراته. حمل العولقي كذلك في كل مدوّنة جديدة على السلطات الأميركية التي حاولت إسكاته وإخفاءه في غياهب السجون اليمنية. لكن العولقي، وبعد عمله على الشبكة مباشرة جهّز الأمر الذي سمح له أن يحظى بعدد كبير من المشاهدين، شرع في تشجيع المسلمين على القتال ضد غير المؤمنين وتصنيف الولايات المتحدة وحلفائها على أنهم «كارثة» و«أكبر الإرهابيين[2] على الإطلاق».

تحدّث العولقي في آذار/مارس من العام ٢٠٠٩، وعبر شبكة الإنترنت أمام مؤتمرٍ ديني عُقِد في باكستان، وأبلغ الحاضرين بصوتٍ متهدّج بتأثير التقنيات الرقمية: «إنني أتحدث إليكم من اليمن[3]

---

(١) Anwar al Awlaki, "Suicide or Martyrdom?" Imam Anwar's Blog, anwar-alawlaki.com, January 22, 2009.

(٢) Anwar al Awlaki, "An Offer to Retract and Unite," Imam Anwar's Blog, anwar-alawlaki.com, February 14, 2009.

(٣) Anwar al-Awlaki, "State of the Ummah—Imam Anwar Al-Awlaki," شريط صوتي مسجّل على يوتيوب، ٤٨:٥١ من محاضرة ألقاها أنور العولقي عبر تقنية عقد المؤتمرات عن بُعد، وذلك في ١ آذار/مارس من العام ٢٠٠٩، ونشرها على الإنترنت «موا روا»، July 3, 2012, www.youtube.com/watch?v=PIpxw2tupdQ.

في هذه اللحظات. توجد بعض نقاط التشابه ما بين اليمن وباكستان، وهكذا عندما أتحدث عن أحد البلدين فكأنني أتحدث عن البلد الآخر. يُعتبر البلدان شريكين مهمين للولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب، وخسر كلاهما سيادته أمام الولايات المتحدة بعد السماح بتنفيذ غارات الطائرات من دون طيّار داخل أراضيهما». أضاف العولقي: «استُخدم البلدان محطات تموين للحرب الأميركية على المسلمين، وثمّة جماعة من المحتالين يحكمون كلا البلدين». قال العولقي كذلك إنه يريد التحدث بصراحة أمام مستمعيه لأن «الكلام المعسول لن يفيد أحداً، ولذلك إذا أردنا تغيير أوضاعنا فسوف يتعيّن علينا الجلوس والتفكير في الأمر، لتحديد ما هي العلة، وما هي الأعراض، وكيفية معالجتها».

دعا العولقي خلال هذا الحديث كل المسلمين القادرين إلى الانضمام إلى الجهاد ضد الولايات المتحدة في أفغانستان، والعراق، وفي أماكن أخرى. وشجّع أولئك الذين لا يمكنهم القتال على التبرع من أجل قضاياهم. أضاف أنور: «إننا نتبع الأذناب، كما أننا تركنا الجهاد في سبيل اللّه. هذا هو سبب الإذلال الذي نتعرّض له الآن، وهم لن يوقفوا إذلالهم لنا». تعتمد الولايات المتحدة وحلفاؤها على «قدراتهم: طائراتهم القوية، وحاملات طائراتهم في المحيطات، ويعتمد جنودهم على الأسلحة ذات التقنية العالية، وعلى صواريخهم المتطورة. هذه هي قدراتهم. وتساءل العولقي بكل فصاحة، «كيف يمكننا أن نكبح جماح قدراتهم؟ هل يمكننا أن نفعل ذلك من خلال المفاوضات؟ أيمكننا أن نفعل ذلك عن طريق التخلّي [عن معتقداتنا]؟ أيمكننا أن نفعل ذلك عن طريق الإستسلام؟ أم عن طريق الانحناء أمامهم؟». أضاف أنور: «أيها الأخوة والأخوات، إذا أحجمنا عن القتال اليوم فمتى نقاتل؟ ترزح أراضي المسلمين تحت الاحتلال، والقمع منتشر، وقوانين القرآن مُهمَلة، إذاً ما هو الوقت الأفضل من اليوم للجهاد؟»

زاد قلق ناصر العولقي في هذه الأثناء على ابنه. كان كل شيء يسمعه العولقي الأب عن ابنه من أصدقائه وزملائه في الحكومة اليمنية يُنذر بالشؤم. أما كبار مسؤولي الاستخبارات فقد حذّروه من أن الأميركيين ينوون قتل أنور. تحدثوا عن الطائرات من دون طيّار التي ستهاجمه في أرياف شبوة، أي حيث يعيش أنور. اتصل الرئيس اليمني شخصياً بناصر، ورجاه أن يقوم بإقناع ابنه بالعودة إلى صنعاء. أبلغني ناصر: «في ذلك الوقت، أي عندما كان الرئيس يتصل بي[1] ليبلغني بضرورة إعادة ابني، كان هناك أمرٌ من وزير الداخلية والأمن لإلقاء القبض عليه. يُضاف إلى ذلك أن محافظ شبوة اتصل بي وقال: اسمع، لدينا أمرٌ من وزارة الداخلية، ومن المسؤولين الأمنيين بإلقاء القبض على ابنك».

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع ناصر العولقي في كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١٢.

لم يشكّل ذلك أيّ مفاجأة بالنسبة إلى أنور، وهو الذي كان يعيش في منزل جدّه الطيني المؤلف من أربع طبقات، وهناك كان يسجّل الخطَب الدينية ويكتب مقالاته على موقعه على شبكة الإنترنت. بدأت القوى الأمنية اليمنية بوضع عرباتها[١] وأسلحتها في الوادي الواقع قبالة الجهة الأمامية من المنزل، وذلك بعد وقتٍ قصيرٍ من وصوله. أبلغ أنور والده بأن تلك القوات تصوّب أسلحتها الأتوماتيكية على المنزل في محاولةٍ منها لإخافته. أبلغ ناصر أنور عندما اتصلّ به هاتفياً: «اسمع يا بني، لا أريد أن أشعر بالضيق إما لأنك قتلتَ أحداً، وإما لأن أحداً قتلك. أرجوك أن تحافظ على هدوئك بغض النظر عما يفعلونه. أرجوك، ابقَ هادئاً». خشيَ ناصر بأنه إذا حاولت القوات اليمنية إلقاء القبض على أنور، فإن معركةً ستنشب بين قبيلة عولق والقوى الأمنية اليمنية.

قصد ناصر وزوجته شبوة بناءً على طلبٍ من الرئيس اليمني في أيار/مايو من العام ٢٠٠٩، وذلك للقاء أنور، والطلب منه العودة إلى صنعاء معهما. أبلغ ناصر ابنه: «هذا ما يريده الرئيس[٢]. يتعرّض الرئيس لضغوطٍ من الأميركيين». تحدث ناصر عن الأمر الذي صدر لاعتقال أنور، لكن أنور قال له: «أنت والدي، فكيف يمكنك أن تحضرني إلى صنعاء في الوقت الذي يريدون إدخالي إلى السجن؟ وكيف يمكنك أن تتأكد يا والدي من أن الأميركيين لن يفعلوا شيئاً ضدي؟» أبلغ ناصر ابنه بأنه لا يستطيع أن يقدّم له أي ضمانات، لكنه يعتقد أن ذلك هو أنسب خيارٍ بالنسبة إلى أنور. لكن أنور لم يُذعن أبداً، وقال: «لن أسمح للأميركيين[٣] بأن يحدّدوا لي في أي وجهة أضع سريري». أبلغني ناصر بأن النقاش كان حامياً[٤]، وكان ذلك «أمراً مؤسفاً بالنسبة لي، لأنها كانت المرة الأخيرة التي تحدثت معه فيها، ولم نكن على وفاقٍ في ذلك الوقت».

تحدث صالح بن فريد مع أنور بدوره، واستنتج بأن ابن شقيقه لا يتسبب بأي ضرر في أرياف شبوة، ولذلك فكّر بأنه لن يواجه سوى أقل المتاعب هناك. اتصل بن فريد برئيس الاستخبارات اليمنية، الجنرال غالب القمش. وأبلغه: «أعتقد أنكم على خطأ، أنت والأميركيين»[٥]. أضاف أن أنور، «يقبع هناك في قرية تضم ألف شخصٍ أو ألفين. إذا كنتم تعتقدون أنه يشكّل خطراً، وطلبتم منه القدوم إلى صنعاء، فإنه سوف يلتقي مع مليوني شخص. يعني ذلك أنه من الأفضل أن تتركوه هنا». تأوّه القمش هنا، وقال: «ليس ذلك ما يريده الأميركيون». لم يفهم بن فريد سبب الهوس

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع ناصر العولقي، آب/أغسطس ٢٠١٢

(٢) المصدر السابق.

(٣) مقابلة المؤلف مع ناصر العولقي، كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

(٤) مقابلة المؤلف مع ناصر العولقي في أيلول/سبتمبر من العام ٢٠١٢.

(٥) مقابلة المؤلف مع الشيخ ناصر بن فريد، كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

الذي يبديه الأميركيون نحو أنور، وتساءل كيف يُمكن لواعظٍ في منطقة ريفية من اليمن أن يشكّل تهديداً لأقوى دولةٍ في العالم؟

لم يأبه أنور بما يريده الأميركيون، وبدأ عندما عاد والداه إلى صنعاء في التخطيط لخطوته التالية، وهو الذي اعتبر أن عائلته تتصرّف كوسيطة بالنيابة عن الحكومة اليمنية التي تريد إلقاء القبض عليه. أراد الأميركيون أخذ الأمر على عاتقهم. كانوا يعرفون مكان وجوده، وكانت طائراتهم من دون طيّار تستطيع العثور عليه. لم يكن لدى أنور أي خيار: الإستسلام أو الاختباء. بقيت زوجته وأولاده في صنعاء برعاية والديه. تعرّض أنور لضغوط كبيرة، وهكذا سعى في النهاية لمرافقة المطلوبين الآخرين المطاردين في اليمن، والتمتع بحمايتهم. أصرّ العولقي على القول: «ما هي التهمة الموجهة إليّ؟[1] هل لأنني أدعو إلى الحقيقة؟ أم لأنني أدعو إلى الجهاد في سبيل اللَّه، ولأنني أدافع عن قضايا الأمة الإسلامية؟ ينطبق الأمر ذاته على الأميركيين ، لكن لا نية لديّ في تسليم نفسي إليهم. إذا أرادوا إلقاء القبض عليّ يمكنهم البحث عني».

دأب نضال حسن، الذي كان يعمل محلّلاً نفسياً لدى الجيش الأميركي، على الكتابة إلى أنور العولقي، وذلك بالرغم من أن رسائله الإلكترونية لم تلقَ أي رد عليها. طرح نضال أسئلة على العولقي حول أمورٍ لاهوتية، وحول قتال حماس ضد الحكومة الإسرائيلية، وكان من بين الأشياء التي تساءل عنها، «هل من المسموح إطلاق قذائف غير موجّهة على إسرائيل؟»[2] غيّر حسن أسلوبه بعد أن أرسل عدداً من الرسائل الإلكترونية المطوّلة، وبدأ في طرح سؤال على العولقي عن كيفية التبرّع بالمال لقضاياه. اقترح حسن أن يعطيه العولقي عنواناً يُمكنه استقبال الحوالات المالية أو الشيكات عليه، وذلك بدلاً من استخدام خدمات شبكة الإنترنت. كتب حسن: «يُمكن لذلك أن يضمن الخصوصية[3] بالنسبة لبعض من يهمهم الأمر. وكتب حسن في اليوم ذاته رسالة إلى العولقي مجدداً، وقد ورد فيها: «بإذن اللَّه سوف نقدّم منحةً بقيمة خمسة آلاف دولار[4] عن أفضل مقالة تحمل عنوان: ما هو السبب الذي جعل العولقي ناشطاً وقائداً عظيماً، وسوف نتشرف إذا قمت بتسليم الجائزة بنفسك». أضاف حسن

---

(١) "Anwar al-Awlaki May 2010 Interview Video," نسخة مصوّرة عن المقابلة موجودة لدى الملاحم ميديا، ونُشرت في ٢٣ أيار/مايو من العام ٢٠١٠. الترجمة مأخوذة من Public Intelligence, May 26, 2010, http:// publicintelligence.net/anwar-al-awlaki-may-2010-interview-video/.

(٢) نضال حسن رسالة بالبريد الإلكتروني إلى أنور العولقي، ١٦ كانون الثاني/يناير، ٢٠٠٩، ونشرتها إنتل واير، ١٩ تموز/يوليو، ٢٠١٢، http://news.intelwire.com/2012/07/the-following-e-mails-between-maj.html.

(٣) المصدر السابق، كانت هذه من بين أول الرسائل الإلكترونية التي أرسلها حسن منذ ١٦ شباط/فبراير.

(٤) المصدر نفسه، من الرسالة الإلكترونية الثالثة من أصل أربع أُرسلت في ١٦ شباط/فبراير.

ملاحظة إلى رسالته هذه جاء فيها: «التقينا لوقتٍ قصير ومنذ فترة طويلة، وكنتَ عندها إماماً لدار الهجرة. أشك في ما إذا كنتَ تتذكرني. أنهيت دراستي من المعهد الطبي كما أنهيت فترة التدريب». ردّ العولقي أخيراً على حسن بالرسالة التالية: «أصلي لأن تصل إليك هذه الرسالة[1] وأنت على أتم ما يكون من الصحة. جزاكم اللّٰه خيراً على التفكير بي بهذا الشكل. إنني لا أسافر، ولهذا لن أتمكّن من تسليم الرسالة شخصياً، ولهذا أشعر «بالإحراج» لأنني لا أجد، على أيّ حال، كلمةً أفضل لتسليم هذه الجائزة. أطلب من اللّٰه أن يساعدكم في جهودكم هذه».

لم يُظهر العولقي أيّ إشارةٍ كان تدل على أنه يتذكّر حسن. لكن حسن كتب مجدداً ليعرض المال على العولقي، ثم أضاف ملاحظةً تقول «أبحث عن زوجةٍ[2] تكون مستعدة للكفاح معي لإرضاء اللّٰه... إنني سأتقبل، وبشدة، توصيةً آتية منك بهذا الخصوص». ردّ العولقي بالقول: «شكراً لعرضك[3] تقديم المساعدة. حسناً إنني أحتاجها. إنها في محلّها لكنني لا أعرف كيفية تقديمها. يوجد عددٌ كبير من الفقراء، والأرامل، ومشاريع الدعوة، واللائحة تطول. إذا كان لديك أي أفكار حول كيفية تقديم المساعدة بما يتوافق مع القانون، وفي بيئة يصعب البدء فيها، فأرجوك أن تعلمني بها. أخبرني مزيداً عنك. سأواظب على التفتيش عن أخت». أُرسلت هذه الرسالة في ٢٢ شباط/فبراير، ٢٠٠٩، وكانت تلك آخر رسالة بالبريد الإلكتروني التي أُرسلت إلى حسن.

تابع حسن على مدى أشهرٍ عدة إرسال الرسائل الإلكترونية إلى العولقي. كتب حسن: «أعرف أنك مشغولٌ[4] جداً. أطلب منك أن تبقيني في قائمة الذين تراسلهم في حال وجدتني مفيداً. يمكنك أن تكلمني هاتفياً على نفقتي». تحول التواصل منذ ذلك الحين إلى تواصلٍ باتجاهٍ واحد. بدت لهجة حسن في هذه الرسائل الإلكترونية مثل لهجة مريضٍ خاضعٍ للعلاج وهو يحاول أن يشقّ طريقه من خلال قرارات الحياة الصعبة. تساءل حسن في إحدى هذه الرسائل الإلكترونية

(١) أنور العولقي، رسالة بالبريد الإلكتروني إلى نضال حسن ١٦ شباط/فبراير، ٢٠٠٩، نشرتها إنتل واير في ١٩ تموز/يوليو ٢٠١٢، http://news.intelwire.com/2012/07/Thefollowing-e-mails-between-mai.html

(٢) نضال حسن، رسالة بالبريد الإلكتروني، ١٩ تموز/يوليو، ٢٠١٢، http://news.intelwire.com/2012/07/the-following-e- mails-between-maj.html. وكانت هذه الرسالة الرابعة من رسائل البريد الإلكتروني الأربع التي أرسلها حسن في ١٦ شباط/فبراير.

(٣) أنور العولقي، رسالة بالبريد الإلكتروني إلى نضال حسن في ٢٢ شباط/فبراير، ٢٠٠٩، ونشرتها إنتل واير، ١٩ تموز/يوليو، ٢٠١٢، http://news.intelwire.com/2012/07/the-following-e-mails-between-maj.html

(٤) نضال حسن، رسالة بالبريد الإلكتروني إلى أنور العولقي، ٧ آذار/مارس، ٢٠٠٩، ونشرتها إنتل واير، ١٩ تموز/يوليو، ٢٠١٢، http://news.intelwire.com/2012/07/the-following-e-mails-between-maj.html

التي كتبها في أيار/مايو من العام ٢٠٠٩، عن أخلاقية الهجمات الانتحارية، كما أثار موضوع «الأضرار الجانبية»[١] الناجمة عن هذه الهجمات، وحيث يُتخذ القرار بالسماح بقتل الأبرياء عندما يُستهدف هدف يحمل قيمةً كبيرة. يوجب القرآن محاربة أعدائك ما داموا يحاربونك لكن من دون أن تعتدي. يمكنني أن أفترض أنه من المقبول بالنسبة إلى المهاجم الانتحاري، والذي يكون هدفه قتل جنود الأعداء، أو الذين يساعدونهم، أن يقتل الأبرياء في سياق هذه العملية. يُضاف إلى ذلك أنه إذا استخدم جنود الأعداء طرقاً أخرى، والتي هي غير أخلاقية ولا يقبلها ضمير، يمكننا عندها استخدام هذه الطرق ذاتها». أنهى حسن ملاحظته هذه بأن أبلغ العولقي: «إننا نفتقد رسائلك!»

أخذت وتيرة التدوين في موقع العولقي تتضاءل شيئاً فشيئاً عما كانت عليه خلال العام ٢٠٠٨ لكن بوجود المراقبة المستمرة للحكومتين الأميركية واليمنية، كان عليه مواجهة قضايا ضاغطة أكثر أهمية من التدوين. بدأ العولقي بالتحرك في منطقة عائلته القَبَلية، لكن من دون أن يظهر كثيراً. كان يدوّن مقالة جديدة أو اثنتين في كل مرة يستطيع الوصول فيها إلى شبكة الإنترنت.

لكن مع بدء العولقي التحضير لحياةٍ بعيدة عن الأضواء، كانت إدارة أوباما تصعّد من ضغوطها على الحكومة اليمنية كي تلقي القبض على المقاتلين المرتبطين بالقاعدة في البلاد. أما في ١ آب/أغسطس من العام ٢٠٠٩، فقد كتب العولقي تحليلاً عن المعارك الجارية بين الحكومة اليمنية و«المجاهدين» في مأرب. ورد في ذلك التحليل: «انتهى أول قتال وجهاً لوجه[٢] بين الجيش والمجاهدين بنصرٍ مدوّ للمجاهدين. أدعو اللّه أن يباركهم بانتصاراتٍ أخرى. انسحب الجيش بعد أن طلب من المجاهدين عقد هدنة». أنهى العولقي تحليله هذا بالقول: «ليكن هذا بدايةً للجهاد الأعظم، جهاد شبه الجزيرة العربية والذي سوف يحرّر قلب العالم الإسلامي من الطغاة الذين يخدعون الأمة ويقفون حائلاً ما بيننا وبين النصر». تحوّل الجهاد، الذي دعا إليه العولقي في خطَبه على مدى السنوات، إلى حقيقة بالنسبة إليه. اعتبر العولقي أن الحرب قد بدأت لتوها في اليمن، وأنه بحاجة لأن يقرر ما إذا كان موقع التدوين (بلوغ) أكثر قوةً من السيف.

(١) نضال حسن، رسالة بالبريد الإلكتروني إلى أنور عولقي، ٣١ أيار/مايو، ٢٠٠٩، نشرتها إنتل واير في ١٩ تموز/يوليو، ٢٠١٢، http://news.intelwire.com/2012/07/the-following-e-mails-between-maj.html

(٢) Anwar al Awlaki, “The Army of Yemen Confronts the Mujahideen,” Imam Anwar’s Blog, anwar- alawlaki.com, August 1, 2009.

أما في ٧ تشرين الأول/أكتوبر فقد برز العولقي مجدداً بمقالة حملت عنوان «أيُمكن لليمن أن يكون مفاجأة الموسم التالية؟»(١) كتب أنور في هذه المقالة:

أعطى الشعب الأميركي جورج دبليو بوش دعماً إجماعياً لمحاربة المجاهدين، وأعطاه شيكاً على بياض كي يُنفق بقدر ما يحتاج إليه الأمر لتحقيق ذلك الهدف. ماذا كانت النتيجة؟ فشل في تحقيق ذلك الهدف، بل فشلَ فشلاً ذريعاً. أما إذا فشلت أميركا في إلحاق الهزيمة بالمجاهدين بالرغم من إعطاء رئيسها دعماً لا حدود له، فكيف يمكنها أن تكسب عندما تكون يد أوباما مغلولة؟ وإذا فشلت سياسة أوباما في الفوز وهي في ذروة قوتها الاقتصادية، إذاً كيف تتمكن من الفوز هذه الأيام مع وجود ركود اقتصادي، هذا إذا لم نقل كساداً.

الجواب بسيط: لا يُمكن لأميركا أن تفوز، وهي لن تفوز. قُلبت الطاولة رأساً على عقب، ولا رجعة عن حركة الجهاد العالمي. إن أفكار الجهاد آخذة بالانتشار في جميع أنحاء العالم، وحركات المجاهدين تكتسب قوة وكذلك ميادين المعارك آخذة بالتوسع مع بروز جبهات جديدة...

بدأ الجهاد في هذه الحقبة في فلسطين، وجاءت أفغانستان بعد ذلك، ثم الشيشان، والعراق بعد ذلك، والصومال، والمغرب، ويُحتمل كثيراً أن يكون اليمن هو الجبهة الجديدة.

أما عندما تبدأ هذه الجبهة الجديدة للجهاد في اليمن فيُحتمل أن تتحوّل إلى أهم جبهة للجهاد في العالم... كانت شبه الجزيرة العربية بلاد المجاهدين على الدوام، حتى عندما لا يكون هناك قتال دائر فوق أراضيها. لكن في أفغانستان والبوسنة والشيشان والعراق فإن مشاركة المجاهدين من شبه الجزيرة العربية مثّلت أكبر مجموعة من المجاهدين الأجانب. أما عندما يبدأ الجهاد في شبه الجزيرة العربية فإن الجهاد سوف يعود إلى موئله الأصلي... إن شبه الجزيرة العربية هي موطن مكة والمدينة المقدّستين، ان تحرير الأماكن المقدّسة من حكم الردة والطغيان هو تحرير قلب الإسلام...

إن أميركا وحلفاءها في هذه المنطقة يتآمرون على المجاهدين، لكن أعداد المجاهدين تتزايد يوماً بعد يوم. أدعو اللّه إلى أن يمنح المؤمنين الحقيقيين النصر، ويمنحهم الثبات في طريقه.

وجد أنور العولقي نفسه، سواء عن طريق الصدفة أو القصد، مطارداً، بينما كان أعضاء القاعدة في اليمن يتحولون إلى قوةٍ حقيقية في قلب شبوة وأبين، وهي المناطق التي تسكن فيها قبيلة عولق.

(١) Anwar al Awlaki, “Could Yemen Be the Next Surprise of the Season?” Imam Anwar’s Blog, anwar- alawlai.com, October 7, 2009.

أما فهد القصع، الذي كانت الولايات المتحدة تطارده بسبب دوره في تفجير يو. أس. أس كول في العام ٢٠٠٠، فقد انتمى إلى قبيلة عولق، كما هي حال عدّة أعضاء آخرين أساسيين في تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية.

شارك عدد كبير من اليمنيين في الجهاد في مناطق أخرى في العالم، وهو الأمر الذي أشار إليه العولقي، لكن اليمن شهد في تلك الأثناء تزايد أعداد المناصرين للقاعدة داخل حدوده. أخبرني الصحافي عبد الرزاق الجمل، وهو مراسل يمني مستقل، وسبق له أن أجرى مقابلات مع عدد كبير من مؤسسي تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية: «إذا عدنا إلى العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٢[1]، فإننا نلاحظ أن القاعدة لم تكن تضم أكثر من عشرة أفراد أو عشرين فرداً في اليمن، وحتى أنها لم تكن تنظيماً في ذلك الوقت، كما أنها لم تمتلك هيكلية التنظيم إلا في العام ٢٠٠٩». لكن مع نشأة تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية اعتبر العولقي أنه من الواجب دعم إخوانه الجهاديين في نضالهم ضد النظام اليمني، وضد ما اعتبر أنها الحرب الأميركية الآتية ضدهم. قال العولقي في وقتٍ لاحق: «عشتُ في الولايات المتحدة[2] فترة واحد وعشرين عاماً. كانت أميركا بلادي. كنت داعيةً للإسلام، وانشغلت في أنشطةٍ إسلامية بعيدة عن العنف. لكن عند الاجتياح الأميركي للعراق، ومع استمرار العدوان الأميركي ضد المسلمين، فقد عجزت عن التوفيق ما بين العيش في الولايات المتحدة، وبين كوني مسلماً... توصلت بعد ذلك إلى استنتاج يفيد بأن الجهاد ضد أميركا هو واجب ملزم لي، كما أنه واجب ملزم لكل مسلم قادر».

اعتبرت الحكومة الأميركية العولقي رجلاً مزعجاً، كما أن مجتمع مكافحة الإرهاب الأميركي أراد إسكاته. لكن مع صعود تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية في اليمن، كان المفهوم السائد هو أن العولقي أصبح تهديداً فعلياً بشكلٍ متزايد. أسهمت أحداث الشهرين الأخيرين من العام ٢٠٠٩ في حسم مصير العولقي. وتخطت في هذا الوقت كلماته، وذلك عندما أعطى مباركته القوية لأفعالٍ محدّدة من الأعمال الإرهابية على عدة أهدافٍ في الولايات المتحدة.

لكن بعد مرور أقل من سنة واحدة على تولي الرئيس أوباما مهامه الرئاسية صعد اليمن إلى قمة الأماكن المضطربة التي يرصدها رادار جهاز مكافحة الإرهاب الأميركي، وما لبث العولقي أن أصبح شخصية ملحمية، وذلك مع بداية كبار المسؤولين الأميركيين بمقارنته بأسامة بن لادن وتصنيفه بأنه أكبر التهديدات الإرهابية التي تواجه البلاد.

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع عبد الرزاق الجمل في شهر شباط/فبراير من العام ٢٠١٢.

(٢) نداء العولقي إلى الجهاد قبل وفاته (الجزء الأول)»، شريط فيديو على يو تيوب، ١٢:٤٨، من خطاب ألقاه أنور في آذار/مارس من العام ٢٠١٠، والذي أنتجته الملاحم ميديا، ونشرته «كلاريون برودكشنز»، December 21, 2011, www.youtube.com/watch?v=EOcFKofJ5PA.



أوباما يتبنى القيادة المشتركة للعمليات الخاصة

الصومال، أوائل العام ٢٠٠٩ توجّه معظم اهتمام الإدارة الأميركية في السياسة الخارجية خلال السنة الأولى من رئاسة أوباما، نحو أفغانستان، وتنفيذ تعهد الرئيس بتصعيد الحرب هناك. لكن بالرغم من التقديرات التي أشارت إلى وجود عدد يقل عن مئة[1] من نشطاء القاعدة من الذين بقوا في البلاد، إلا أن أوباما أراد زيادة عدد الجنود الأميركيين في أفغانستان زيادة كبيرة، وذلك بهدف استمرار التدخل في ما وصفه خلال حملته الرئاسية بأنه «حرب عادلة». وفي حين كانت أفغانستان هي الهمّ الدولي الأبرز لدى الإدارة، كان القرن الأفريقي، وشبه الجزيرة العربية، يشهدان تصعيداً هائلاً في الحشود التي تجمعها القاعدة.

ومع القضاء على اتحاد المحاكم الإسلامية في الصومال تحولت حركة الشباب إلى المجموعة المسلحة الرئيسة في الصومال، وهي التي كانت تسيطر على مساحاتٍ واسعة من الأراضي في مقديشو، وفي مناطق أخرى. أما الولايات المتحدة، والقوى المؤيدة لها في القرن الأفريقي، فكانت تدعم حكومة مؤقتة وضعيفة يترأسها الشيخ شريف، وهو الرئيس السابق لاتحاد المحاكم الإسلامية. وفي أيار/مايو من العام ٢٠٠٩، اشتدّ القتال في العاصمة بين حكومة شريف والمجموعات المرتبطة بحركة الشباب، وذلك إلى درجة اتهمت معها الأمم المتحدة حركة الشباب بمحاولة «الاستيلاء على السلطة بالقوة»، وفي «محاولة القيام بانقلاب»[2].

نشرت حركة الشباب في ذلك الوقت شريطَي فيديو[3] يُظهران شاباً أميركياً ملتحياً يُدعى عمر حمّامي. أعلن هذا الطالب السابق في جامعة ألاباما الجنوبية نفسه عضواً في حركة الشباب ودعا المسلمين الغربيين الآخرين إلى الانضمام إليه في ميدان المعركة في الصومال. حمّامي، الذي

(١) Joshua Partlow, "In Afghanistan, Taliban Leaving al-Qaeda Behind," *Washington Post*, November 11, 2009.

(٢) Agence France-Presse, "UN Somalia Envoy Accuses Islamist of Coup Attempt," May 13, 2009.

(٣) Agence France-Presse, "Somali Terror Group Raps in English for Recruits," March 31, 2009.

اكتسب اسمه من والده المهاجر السوري[1]. نشأ مثل أي شابٍ أميركي آخر في الجنوب، وكان يمارس لعبة كرة القدم، ويطارد الفتيات. وفي المدرسة الثانوية تحوّل عن المسيحية إلى الإسلام. ترك عمر في نهاية الأمر الدراسة في الجامعة، وتزوج من امرأةٍ صومالية، وأنجب طفلاً منها. بدأ حمّامي مرحلةً من التطرف، وكان يتحدث عن رغبته في الانضمام إلى الجهاد، كما داوم على حضور المنتديات الإسلامية عبر الشبكة. وفي العام ٢٠٠٦ زار مصر والتقى دانيال مالدونادو، وهو مواطن أميركي آخر، وهو الذي سبق له أن عرفه من خلال غرف المحادثة على شبكة الإنترنت. أقنع مالدونادو حمّامي بالسفر إلى الصومال كي يشهد الثورة الإسلامية عن قرب. مكثَ عمر في البداية في منزل جدة زوجته الصومالية في مقديشو، لكن بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر انضمّ الرجلان إلى حركة الشباب، عشية الاجتياح الإثيوبي. أكّد حمام: «جعلت هدفي[2] العثور على أولئك الشباب إذا ما ذهبت إلى الصومال»، وقال إنه، «وقّع على تلقي التدريب».

أُلقي القبض في النهاية على مالدونادو على يد «فريق مكافحة الإرهاب متعدد الجنسيات»[3] في منطقة تقع بمحاذاة الحدود الكينية ـ الصومالية. لكن مالدونادو تعرّض في العام ٢٠٠٧، للترحيل إلى الولايات المتحدة، وأُدين بتهم فدرالية تتعلق بالإرهاب[4]. لكن حمّامي تمكّن من تفادي اعتقاله وبقي ضمن صفوف حركة الشّباب. قال المسؤولون الأميركيون في أجهزة مكافحة الإرهاب إنه لفت انتباه قائدَين من القاعدة، وهما فضل ونبهان، اللذان رأيا فيه مساعداً محتملاً[5] بسبب جنسيته الأميركية. وفي أواخر العام ٢٠٠٧، أي بعد مرور سنة واحدة على وصوله إلى الصومال، ظهر حمّامي على شاشة الجزيرة، لكنه ظهر بكوفية غطّت معظم وجهه، وشرح أسباب انضمامه إلى حركة الشباب. أعلن حمّامي مستخدماً اسمه الحركي، أبو منصور الأميركي: «فكّروا يا مسلمي أميركا[6] في الوضع في الصومال، فبعد خمسة عشر عاماً من حكم أمراء الحرب المدعومين من

---

(١) Abu Mansuur al-Amriiki, "The Story of an American Jihaadi, Part One," نشر في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٢ http://azelin.files.wordpress.com/2012/05/omar-hammami-abc5ab-mane1b9a3c5abr-al-amrc4abkc4ab-22the-story-of-an-american- jihc481dc4ab-part-122.pdf لمزيدٍ من التفاصيل عن حياة عمر حمّامي اعتمد المؤلف على سيرة حياته، المنشورة على شبكة الإنترنت تحت الاسم المستعار، أبو منصور الأميركي، إلا إذا ذُكر خلاف ذلك.

(٢) Andrea Eliott, "The Jihadist Next Door," *New York Times Magazine*, January 27, 2010.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) Associated Press, "American Is Charged in U.S. for Activities in Somalia," *Washington Post*, February 14, 2007.

(٥) Elliott, "The Jihadist Next Door.

(٦) Elliott, "The Jihadist Next Door.

الأميركيين، والذي تميّز بالفوضى والقمع، يقف إخواننا ليستعيدوا السلام والعدالة في هذا البلاد».

تحوّل حمّامي بعد ذلك إلى أبرز من يجنّد الشباب من المسلمين الغربيين على شبكة الإنترنت. تقرّب بعد ذلك من نبهان وفضل إلى أن أصبح في نهاية الأمر أحد أبرز النشطاء الأجانب في حركة الشباب. قدّر المسؤولون الصوماليون عند هذه النقطة أن ما يزيد على ٤٥٠ من المحاربين الأجانب[١] قدِموا إلى الصومال للانضمام إلى حركة الشباب في كفاحها. قال حمّامي في شريط الفيديو الأول الذي عرضته له حركة الشباب، وكان مرتدياً ملابسه المموهة، ويعتمر كوفية على رأسه وسط منطقة مزدانة بصفوف الأشجار المتوازية: «إن السبب الوحيد[٢] لوجودنا هنا، وبعيداً عن عائلاتنا، وبعيداً عن مدننا، وبعيداً عن المثلجات، وقطع الحلوى، وكل هذه الأمور الأخرى، هو أننا ننتظر لقاء العدو. إذا كان بإمكانكم تشجيع مزيدٍ من أولادكم[٣]، ومزيد من جيرانكم، وأي شخصٍ من حولكم يمكنكم إرساله... إلى هذا الجهاد، فإن ذلك سيكون أمراً مفيداً لنا».

ظهر رجلٌ آخر يتكلم الإنجليزية في ذلك الشريط، لكنه كان يغطي كل وجهه، كما أنه حمل بندقية من نوع AK-47، وكان يدعو الشبان الغربيين الآخرين للانضمام إلى حركة الشباب، وقال: «إننا ندعو كل الإخوان[٤] ما وراء البحار، وكل الشباب أينما كانوا، كي يأتوا ليعيشوا حياة المجاهدين. سيفرحون بكم، ويحبونكم»[٥]. شوهد حمّامي في شرائط فيديو أخرى مع كبار

(١) Agence France-Presse, “Lawless Somalia Draws Influx of Foreign Fighters,” March 27, 2009.

(٢) Omar Hammami “A Converted American Who Joined Al Qaeda,” شريط يو تيوب، ٣:١٢ من بثّ محطة سي. أن. أن يُظهر مقتطفاً من شريط فيديو عن تجنيد الرجال في حركة الشباب “Ambush at Bardal,” وعرضته www. youtube.com/watch?v=dvEdB9riTI0. ٢٢ تموز/يوليو، ٢٠٠٩.

(٣) Omar Hammami “Two Americans in Shabaab,” شريط على يو تيوب، ٣:٣٨ من إنتاج حركة الشباب “Ambush at Bardal” عُرض في ٣١ آذار/مارس، ٢٠٠٩، بواسطة «ربيع أبو بكر»، ١٥ نيسان/أبريل، ٢٠٠٩، www. youtube.com/watch?v=HMU9Vgix6Eo.

(٤) “Somali Terrorist Group Releases Recruitment Video Featuring ‘the American,’” Anti-Defamation League, September 8, 2009, www.adl.org/main_Terrorism/al_shabaab_video_the_american.htm.

(٥) في عام ٢٠١٢ وقع خلاف واضح بين حمّامي والشباب، واتهم حمامي الشباب، في فيلمي فيديو بُثّا على الانترنت، بأن الخلاف مع قياديين آخرين عرّض حياته للخطر. نفت الشباب هذه المزاعم ناعتة حمّامي «بالنرجسي» ومتهمة إياه بزرع بذور الشقاق بين المجاهدين. راجع عمر حمّامي. “urgentmessage,” YouTube video, 1:09, posted by “somalimuhajirwarrior,” March 16, 2012, www.youtube.com/watch?v=GAr2srINqks; The Middle East Media Research Institute، «في رسالة ثانية مستعجلة يؤكد القيادي الأميركي في حركة الشباب «حمامي» وجود انقسام أساسي بين مقاتلي الحركة الصوماليين والأجانب. ويحث قيادة القاعدة على التدخل»، ترجمة رسالة عمر حمامي من فيديو على الانترنت، بتاريخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠١٢ www.memri.org/report/en/ print6766.htm; HSM Press Office, “Abu Mansur Al-Amriki: A Candid Clarification,” بيان حركة الشباب المجاهدين منشور في حسابها على التويتر، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ www.twitlonger.com/show/kcjrkc.

مسؤولي حركة الشباب وهم يراجعون الخرائط، ويساعدون على تخطيط العمليات. وفي العام ٢٠٠٨، أقدم مواطنٌ أميركي آخر، ويُدعى شروا أحمد[١]، على تفجير نفسه في عملية انتحارية في شمال الصومال، وهو الأمر الذي جعله أول انتحاري أميركي ينفذ عملية في الصومال. لكنه لم يكن آخر من يقوم بهذا النوع من العمليات.

كان تزايد أعداد المسلمين الأميركيين الذين سافروا إلى القرن الأفريقي للانضمام إلى حركة الشباب، من بين أهم نقاط التهديد الصومالية التي انتظرت تقويم أوباما، وذلك بعد أن فاز في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠٠٨ لم يتحدث أوباما كثيراً عن الصومال أثناء جولته الانتخابية، لكنه أشار في مراتٍ عدة، وإن بطريقةٍ غير مباشرة، إلى تهديدات متزايدة للأمن القومي في أفريقيا. قال بأنه سوف تنشأ، «أوضاع تتطلّب من الولايات المتحدة العمل مع شركائها في أفريقيا لمحاربة الإرهاب بقوةٍ ساحقة»[٢].

لكن في الوقت الذي تسلّم فيه الرئيس أوباما منصبه تزايد قلق أجهزة مكافحة الإرهاب الأميركية من الصومال. أما عندما استولت المحاكم الإسلامية على السلطة في العام ٢٠٠٦، فقد كانت حركة الشباب ميليشيا غير معروفة كثيراً، ولا تتمتع سوى بوجودٍ هامشي، وبدعمٍ ضئيلٍ من القبائل. أما المقاتلون الأجانب الذين يقاتلون في صفوفها، وعلى الأخص فضل ونبهان، فكانوا من الأشخاص الخطرين الذين يمتلكون قدرةً على تخطيط الهجمات الكبيرة وتنفيذها. ولم تكن الميليشيا في وضعٍ يسمح لها بقهر الصومال، أو الاحتفاظ بالسيطرة على مناطق واسعة. لكن أعداد أفراد الميليشيا أخذ بالتزايد بعد النقمة الواسعة على السياسة الأميركية، كما زادت المساحات التي تسيطر عليها. تولى الشيخ شريف الرئاسة في الصومال في الشهر ذاته الذي تسلّم فيه أوباما منصبه، لكن شريف تمكّن بالكاد من ادعاء سيطرته على مقديشو. يعني ذلك أنه كان يحكم جزءاً صغيراً من أراضي العاصمة، ولم يحتفظ بسلطة تزيد عن سلطة عضو مجلس بلدية العاصمة، محاطاً بأعداءٍ أكثر منه قوةً بكثير، أرادوا قتله.

أعلنت هيلاري كلينتون خلال الجلسة التي عقدها مجلس الشيوخ لتثبيتها في منصبها كوزيرةٍ

---

(١) Pierre Thomas and Jason Ryan, "Feds Probing Possible Minn. Terror Group," ABCNews.go.com, November 25, 2008.

(٢) يستشهد فولمان بأقوال Daniel Volman "Obama, AFRICOM, and U.S. Military Policy Toward Africa," عضو مجلس الشيوخ أوباما المكتوبة على استجواب مقدم من مؤسسة ليون سوليفان إلى المرشحين للرئاسة في العام ٢٠٠٨ يُمكن العثور على الاستجواب، وليس على الردود، في موقع www.afjn.org/focus-campaigns/other/other-continental-issues/82-general/399-presidential-town-hall-meeting-africa-questionnaire.html.

للخارجية: «إن الفكرة التي نحملها عن الصومال مجرد دولة فاشلة[١] في مكانٍ بعيدٍ عنا، هي مجرد وهم نتبناه في مواجهة المخاطر التي تهددنا. يحافظ النزاع الداخلي الناشب بين مختلف المجموعاتٍ في الصومال على شدته التي عرفها على الدوام، أما الآن فقد دخل عاملٌ جديد وهو القاعدة والإرهابيون الذين يتطلعون إلى الاستفادة من حالة الفوضى السائدة».

زادت إدارة أوباما من التمويل الذي تقدمه لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وهي قوات حفظ السلام المعروفة باسم AMISOM، كما زوّدتها بشحنات الأسلحة[٢]. وتمكّن الجيش الأوغندي، وبدعمٍ من دولة بوروندي من تعبئة الفراغ الذي تركه رحيل الإثيوبيين، وما لبثوا أن بدأوا بتوسيع قاعدتهم العسكرية المحاذية لمطار مقديشو الدولي. لكن حركة الشباب تمكنت في هذا الوقت من محاصرة قوات الحكومة الصومالية وقوات الاتحاد الأفريقي في المطار، وفي المنطقة التي تشبه المنطقة الخضراء، والتي تضم مجمّع الحكومة الصومالية، وهي المعروفة باسم فيلا الصومال. كانت قوات حركة الشباب تتلقى أجوراً أعلى[٣] من الأجور التي يتلقاها جنود الجيش الصومالي، كما أنهم كانوا على استعدادٍ للموت بدرجة أكبر بكثير من قوات حفظ السلام AMISOM، وهي القوات التي لا مصلحة شخصية لها في هذا النزاع. وفي شباط/فبراير من العام ٢٠٠٩ نفّذ نشطاء حركة الشباب هجماتٍ انتحارية مزدوجة[٤] فقتلوا أحد عشر جندياً من بوروندي. استنتج قادة AMISOM أن قاعدتهم تتعرض لهجماتٍ مستمرة بقذائف الهاون، واعترفوا بأن القصف وصل إلى «مستوى غير مسبوق»[٥]. تسبّب الهجوم الانتقامي الذي استهدف موقعاً لحركة الشباب في تبادلٍ لإطلاق النار، وسقوط خمسة عشر قتيلاً في مقديشو، وما يزيد على ستين جريحاً آخر، وأُصيب عدد كبيرٌ منهم بقذائف هاون عشوائية. وصفت صحيفة نيويورك تايمز هذا القتال

---

(١) هيلاري كلينتون خلال الجلسة التي عقدتها لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، ١٣ كانون الثاني/يناير، ٢٠٠٩، الوثيقة المصورة عن طريق نيويورك تايمز، www.nytimes.com/2009/01/13/us/politics/13text-clinton.html?pagewanted=1&_r=0.

(٢) Marina Litvinsky and Jim Lobe, "Somalia: U.S. Confirms Arms Shipments to Bolster Besieged Gov't," Inter Press Service News Agency, June 25, 2009.

(٣) Roland Marchal, "The Rise of a Jihadi Movement in a Country at War; Harakat Al-Shabaab al Mujahed-din in Somalia," National Centre for Scientific Research, March 2011, p. 8.
قيل إن حركة الشباب كانت تدفع لمقاتليها مرتبات أكثر بكثير من تلك التي تدفعها المجموعات الصومالية الأخرى، بما في ذلك الحكومة، وذلك بالرغم من أن هذه المرتبات نفسها تُعتبر ضئيلة نسبياً.

(٤) Edmund Sanders, "Eleven African Soldiers Killed in Somalia," *Los Angeles Times*, February 23, 2009.

(٥) "Somali Militants Kill Eleven Burundian Soldiers in Mogadishu," *Pana Press*, February 23, 2009.

بأنه «الأعنف من نوعه[1] منذ انسحاب القوات الإثيوبية من الصومال».

بعد مرور أشهر قليلة على رئاسة أوباما، بدأ كبار المسؤولين بالتفكير في توجيه ضرباتٍ عسكرية ضد معسكرات الشباب، وذلك بالرغم من عدم وجود تهديدٍ حقيقي آتٍ من الصومال. أما صحيفة الواشنطن بوست فقد تحدّثت عن انقسامٍ بين مسؤولي وزارة الدفاع الذين انتقدوا «الفشل المُحتمَل للتحرك»، والمسؤولين المدنيين الذين تحفّظوا بشدة والمتأثّرين بسياسات بوش الكارثية على مدى السنوات القليلة الماضية. قال أحد المسؤولين: «كانت إدارة أوباما تسير ببطء»[2]، أما عند مناصري الاستمرارية، فإن الإحباط يستمر في التزايد. أبلغ أحد مسؤولي مكافحة الإرهاب جريدة واشنطن بوست: «كان هناك قلق متزايد ممّا يمكن أن يفعله الإرهابيون العاملون في الصومال». لكن مكتب التحقيقات الفدرالي كان بدأ بالفعل تحقيقاته في عشرين قضية[3] على الأقل من قضايا الشبان الأميركيين من أصلٍ صومالي من الذين غادروا الولايات المتحدة للإنضمام إلى الثورة الصومالية.

وفيما استمرت حركة الشباب في توسيع رقعة المناطق التي تسيطر عليها، كان أوباما يواجه أول أزمة رئيسة له في الصومال، لكنها أزمة لم تأتِ من مجموعةٍ إسلامية، لكنها برزت من تهديدٍ مختلفٍ بالكامل، وهو الذي بدأ يفرض نفسه بشكلٍ متزايد حول القرن الأفريقي وشبه الجزيرة العربية: القرصنة. كانت هذه المواجهة مع القراصنة، وليس مع القاعدة، هي التي عزّزت الانجذاب المتزايد للرئيس أوباما تجاه القيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC.

تطورت مهنة القرصنة في الصومال بعد سقوط نظام سياد بري في العام ١٩٩١ وتمكّن اتحاد المحاكم الإسلامية الذي حكم الصومال في ذلك الوقت من قمع ظاهرة القرصنة إلى حدٍ كبير. لكن بعد الغزو الإثيوبي أعاد القراصنة سيطرتهم على أعالي البحار[4] حول الصومال، وبالرغم من أن القراصنة أُدينوا بوصفهم إرهابيين ومجرمين، إلا أنه لم يُذكر سوى القليل عن أعمالهم. استغلت الشركات الدولية والدول القومية حالة عدم الاستقرار الدائمة التي يعاني منها الصومال،

(١) Mohamed Ibrahim, “Fighting in Somalia Kills at Least Fifteen,” *New York Times*, February 24, 2009.

(٢) Greg Jaffe and Karen De Young, “Obama Team Mulls Aims of Somali Extremists,” *Washington Post*, April 11, 2009.

(٣) Andrea Elliott, “A Call to Jihad, Answered in America,” New York Times, July 11, 2009.

(٤) Maalik Eng, “Somalia Piracy Falls to Six-Year Low as Guards Defend Ships,” Shabelle Media Network, October 22, 2012.

فاعتبرت الساحل الصومالي بمثابة ورقتها الرابحة الخاصة بها[١]، بينما عمد آخرون إلى تلويث ذلك الشاطئ برمي النفايات الصناعية غير المشروعة[٢].كانت أعمال القرصنة في البداية بمثابة رد فعلٍ في بعض الأحيان على هذه الأعمال، بينما اعتبر بعض القراصنة أنفسهم نوعاً من أنواع خفر السواحل الصومالية[٣]. فرض القراصنة الضرائب على السفن التي تسعى إلى الاستفادة مما كان ذات يوم منطقة عملٍ خاصة بالصيادين الصوماليين. لكن هذه الأهداف تراجعت في النهاية، وذلك بعد أن أدرك القراصنة أن باستطاعتهم جني أرباحٍ كبيرة عن طريق خطف السفن، وأخذ الرهائن، والتفاوض على دفع مبالغ كبيرة بشكل فدية. تحولت القرصنة إلى عملٍ تجاريٍ مربحٍ في الصومال. تمكّن الرهائن في بعض الحالات من الخروج سالمين، وكانت الفدية تُدفع، ويمضي الجميع في حال سبيله. لكن في بعض الحالات النادرة كان الرهائن يُقتلون، أو أنهم يموتون بفعل المرض أو الإهمال.

أما عملية الخطف الخاطئة التي قام بها القراصنة في يوم ٨ نيسان/أبريل، ٢٠٠٩، فكانت إحدى عمليات خطف السفن التي أخطأوا بها. كانت سفينة مايرسك ألاباما Maersk Alabama، وهي سفينة شحنٍ ترفع العلم الأميركي، تُبحر في المحيط الهندي في طريقها إلى مومباسا، وكانت تمرّ بمحاذاة الشاطئ الصومالي فاقترب منها زورق صغير يحمل على متنه أربعة قراصنة مسلحين. وسبق لطاقم سفينة ألاباما أن تلقى تدريباً على مكافحة القرصنة[٤]، وهكذا فعل كل ما كان يُفترض به أن يفعل: أطلق طاقم السفينة شعلات ضوئية، وبدأ في نقل الأشخاص الموجودين على متن السفينة إلى غرفةٍ آمنة[٥]. ناور الطاقم دفة ألاباما[٦] في محاولةٍ منه لدفع السفينة الأصغر عن مسارها، وما لبثوا أن قطعوا التيار الكهربائي عنها وأطفأوا محركاتها. لكن الشبان الصوماليين في ذلك الزورق الصغير كانوا قراصنة محترفين. كان الزورق الذي استخدموه في هذه العملية قد أُطلق

(١) Johan Peleman, Edward Howard Johns, Pavanjeet Singh Sandhu, and John Tambi, “Report of the Panel of Experts on Somalia Pursuant to Security Council Resolution 1474 (2003),” UN Security Council, November 4, 2003, p. 32.

(٢) “Report of the Secretary-General on the Protection of Somali Natural Resources and Waters,” United Nations Security Council, October 25, 2011, pp. 12–13.

(٣) Najad Abdullahi, “‘Toxic Waste’ Behind Somali Piracy,” AlJazeera. com, October 11, 2008.

(٤) “American Crew Regains Control of Hijacked Ship, One Pirate in Custody,” FoxNews.com, April 8, 2009.

(٥) Chip Cummins and Sarah Childress, “On the Maersk: ‘I Hope if I Die, I Die a Brave Person,’” *Wall Street Journal*, April 16, 2009.

(٦) “Crewman’s E-mail Gives Harrowing Details of Hijacking,” CNN.com, April 20, 2009.

من FV Win Far 161[1]، وهي سفينة تايوانية استولوا عليها لتوهم. تمكن القراصنة الصوماليون الأربعة من الوصول إلى سطح ألاباما بعد عراكٍ قصير مع طاقمها الذي قام ببعض المناورات لصدّهم. لكن القراصنة لم يعلموا أبداً أن السفينة التي يعتزمون اختطافها تعود ملكيتها إلى أحد أبرز المتعاقدين مع وزارة الدفاع الأميركية[2]، كما لم يعلموا أن هذه العملية ستكون مختلفةً تماماً عن عملياتٍ أخرى قاموا بها.

حين علم البيت الأبيض أن سفينة تحمل العلم الأميركي قد اختُطفت، وأن قبطان السفينة وبقية الطاقم المؤلف من عشرين رجلاً هم من الأميركيين، تحولت عملية الخطف إلى أولوية مهمة. تلقى الرئيس أوباما تقريراً سريعاً عن الأزمة. كانت تلك السفينة هي الأولى التي ترفع علماً أميركياً والمسجلة في أميركا التي تتعرض للخطف منذ أوائل القرن التاسع عشر[3]. أجاز أوباما بعد مرور ساعات قليلة على عملية الخطف استخدام المدمرة يو. أس. أس باين بريدج للرد[4].

لكن في وقت وصول باين بريدج إلى موقع الحادث، أي في ٩ نيسان/أبريل، كان قبطان ألاباما ريتشارد فيليبس قد أُخذ رهينة[5] وأصبح في قبضة القراصنة. نُقل القبطان إلى زورق نجاة صغير ومغطى في طريقه إلى البر الصومالي. أصيب أحد القراصنة بجروح أثناء عملية الخطف، لكنه وقع أخيراً في قبضة البحرية الأميركية. أما القراصنة الثلاثة الآخرون فقد تركوا ألاباما في محاولةٍ منهم الفرار مع الورقة الرابحة الوحيدة التي بقيت في أيديهم، أي القبطان فيليبس. عمل الرئيس أوباما وفريقه للأمن القومي على مدار الساعة خلال هذه الأزمة مع قادة الجيش الأميركي بهدف استعراض كل الاحتمالات المختلفة لكيفية حل هذه الأزمة، وتحرير فيليبس قبل أن يُصاب بأذى. أُرسلت سفينتان أخريان[6] إلى موقع الحادث، وهما الفرقاطة التي تحمل قذائف موجهة يو أس أس هاليبرتون، والسفينة الهجومية البرمائية يو أس أس بوكسر.

---

(١) Jay Bahadur, *The Pirates of Somalia: Inside Their Hidden World* (New York: Pantheon Books, 2011, Kindle edition).

(٢) Mark Mazzetti and Sharon Otterman, "U.S. Captain Is Hostage of Pirates; Navy Ship Arrives," *New York Times*, April 8, 2009.

(٣) James Bone, "Maersk Alabama Crew Return to US to Tell of Somali Pirate Ordeal," *Times Online* (London), April 18, 2009.

(٤) Mazzetti and Otterman, "U.S. Captain Is Hostage of Pirates"

(٥) المصدر نفسه.

(٦) "More Pirates Searching for Lifeboat, Official Says," CNN.com, April 10, 2009.

تلقى الرئيس أوباما بعد يومين من أسر فيليبس تقريرين للأمن القومي حول الوضع. قال وزير الدفاع غايتس إن القادة الأميركيين طلبوا مرتين صلاحية استخدام القوة القاهرة، وهو الأمر الذي وافق عليه أوباما «على الفور تقريباً».[١] صدرت الموافقة الأولى[٢] عند الساعة الثامنة من عشية يوم ١٠ نيسان/أبريل، وذلك بعد أن شاهد أفراد البحرية الأميركية من على سطح باين بريدج، وقبل يوم من الزمن، محاولة القبطان فيليبس الفرار[٣] من أيدي خاطفيه قبل أن يتمكنوا من القبض عليه مجدداً. ردّ القراصنة بأن رموا في المحيط[٤] أجهزة الاتصال الوحيدة التي يمتلكونها على متن زورقهم، وذلك لأنهم خشوا من استخدامها في عملية رصدهم، أو الاتصال سراً بفيليبس.

أدى هذا الأمر إلى اعتماد رجال البحرية الأميركية على أعينهم للمراقبة من فوق السفينة، كما خشي البيت الأبيض من موت المواطن الأميركي على الملأ على يد القراصنة، وذلك بعد مرور ثلاثة أشهرٍ فقط على رئاسة أوباما. وفي ١١ نيسان/أبريل، وعند الساعة ٩:٢٠ صباحاً، فقد أعطى الرئيس أوباما تفويضاً ثانياً[٥] إلى «مجموعةٍ إضافية من القوات الأميركية»، يسمح باستخدام القوة الساحقة.

أدى اختطاف سفينة آلاباما إلى تعريف الرئيس أوباما، وبشكلٍ مباشرٍ على القيادة المشتركة للقوات الخاصة، وعلى قدراتها. قال مارك آمبيندار، وهو صحافي يحتفظ بروابط وثيقة مع فريق الأمن القومي التابع لإدارة أوباما: «كانت تلك المرة الأولى[٦] التي أعلم فيها أن أوباما ذاته قد تعامل مباشرة مع هذه الوحدات، وأنه أدرك حقيقة قوته ذاتها، بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة». أجاز الرئيس لأفراد JSOC في الولايات المتحدة العمل في القرن الأفريقي[٧] على الفور. وتلقى أوباما كذلك تقريراً عن وجود وحدة من فرقة SEAL 6 التابعة لسلاح البحرية، والتي

---

(١) Scott Wilson, Ann Scott Tyson, and Stephanie McCrummen, "'Three Rounds, Three Dead Bodies'; Precision Volley by Navy SEALs Ended a Five-Day Ordeal for an American Seaman, but Piracy Off Somalia Continues," *Washington Post*, April 14, 2009.

(٢) Transcript, *Larry King Live*, CNN, April 12, 2009.

(٣) Wilson, Tyson, and McCrummen, "'Three Rounds, Three Dead Bodies.'"

(٤) Mark Owen, with Kevin Maurer, *No Easy Day: The Firsthand Account of the Mission That Killed Osama Bin Laden* (New York: Dutton, 2012), p. 94.

(٥) Transcript, *Larry King Live*, CNN, April 12, 2009.

(٦) مقابلة المؤلف مع مارك آمبيندار، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. اقتباسات مارك آمبيندار كلها مصدرها مقابلة المؤلف.

(٧) Owen, *No Easy Day*, p. 89.

تتمركز في خليج ماندا[1] في كينيا، وهي الفرقة التي تتمكن من الوصول إلى باين بريدج في غضون خمس وأربعين دقيقة. قيل للرئيس إن هؤلاء الرجال هم أفضل الرماة [القناصة] المتوفرين لدى الجيش الأميركي.

تساءل الجنرال هيو شيلتون، وهو رئيس سابق لهيئة الأركان المشتركة، وقائد سابق لقيادة العمليات الخاصة: «إذا كان الأمر يتعلق بوضع قناصة محترفين على متن إحدى حاملات الطائرات، والتأكد من أن الطلقة الأولى لن تخطئ أبداً، فمَن هم أفضل منهم؟» أخبرني الجنرال كذلك: «إنهم في غاية الدقة»[2]. طلب القادة الموجودون على متن السفينة، وبعد وصول قناصة فرقة SEAL صلاحية القضاء على القراصنة. قال آمبيندر إنه لم يتواجد داخل الإدارة، «سوى قدرٍ قليل من الجدال». أراد أوباما، ومجلس الأمن القومي، والمحامون، أن يفعلوا ذلك لأنها كانت الحادثة الأولى، والمرة الأولى في الواقع، التي يقومون فيها بتكوين عملية من القمة إلى القاعدة، ولذلك أرادوا أن ينفذوها بعناية تامة، وهكذا كتبوا قواعد اشتباك في غاية الوضوح، وبكل عناية».

استُدعي قائد القيادة المشتركة للعمليات الخاصة الذي يعمل من باين بريدج إلى غرفة الأزمات في البيت الأبيض للاجتماع مع الرئيس أوباما مباشرة، وذلك في ١٢ نيسان/أبريل، وبعد أن ساد الاعتقاد إن القراصنة يريدون قتل فيليبس. قال أمبيندر: «يطرح الرئيس سلسلة من الأسئلة على القائد، مثل: هل هذه الشروط متوافرة؟ هل هناك أي طريقة للقيام بهذا، أي لإنقاذ هذا الرجل من دون التسبب بأذى لا لزوم له للجنود الأميركيين؟ أيمكنك أن ترى الهدف بوضوح؟ هل توجد أي فرصة لحدوث أضرارٍ جانبية، أو سقوط ضحايا؟ «كلا يا سيدي». سأل القائد بعد ذلك، «هل حصلت على الإذن للتنفيذ؟» قال الرئيس بعد ذلك، «أجل، حصلت عليه». أعطى القائد بعد ذلك أوامره».

بوب. بوب. بوب.

أُطلقَت ثلاث طلقات[3] في اللحظة ذاتها تقريباً من بنادق ثلاثة قناصة. وكانت النتيجة أن وقع ثلاثة من القراصنة الصوماليين قتلى.

أُنقذ القبطان ريتشارد فيليبس، وأُعيد إلى الولايات المتحدة وسط ضجيج ترحيبي كبير. ونال الرئيس أوباما ثناءً كبيراً في الأوساط السياسية نظراً لروح القيادة التي أبداها في القضاء

(١) Marc Ambinder, "Obama Gives Commanders Wide Berth for Secret Warfare," TheAtlantic.com, May 25, 2010.

(٢) مقابلة المؤلف مع الجنرال هيو شيلتون، في آذار/مارس ٢٠١١.

(٣) Wilson, Tyson, and McCrummen, "'Three Rounds, Three Dead Bodies,'"

على القراصنة، وإنهاء محنة الرهائن من دون خسارة لحياة أميركي واحد، وبمجرد إطلاق ثلاث رصاصاتٍ فقط. أما وراء الكواليس فقد كان ذلك درساً قوياً للرئيس أوباما حول تلك القوة غير المعلنة، والتي أثنى عليها الرئيس بوش ذات مرة على أنها «مذهلة»، أي القيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC. استخدم الرئيس أوباما، وللمرة الأولى علناً[1]، اسم الأميرال وليام ماك رافين، قائد JSOC الذي أشرف على العملية، وذلك في معرض تقديمه الشكر للفرق التي اشتركت في عملية Maersk Alabama. أبلغ أوباما ماك رافين عندما اتصل به بعد العملية: «قمتَ بعملٍ جيد». قال آمبيندر: «مات القراصنة الصوماليون، وتم إنقاذ القبطان، وأعتقد أن أوباما لمس بالفعل أنه يمتلك القوة بصفته رئيساً».

لكن نشر قوات العمليات الخاصة في أفغانستان أو باكستان هو شيء، أما استخدامها في عملية غير تقليدية وغير متوقعة بالفعل فقد برهن قدرة تلك القوات. تحوّل الأميرال ماك رافين بعد القضاء على القراصنة إلى ضيفٍ شبه دائم عند الرئيس أوباما، كما تحولت JSOC إلى القوات المفضلة عند الرئيس، أي كما كانت عليه أيام الرئيس بوش. قال أحد المصادر في العمليات الخاصة والذي عمل على رسم السياسة المتبعة في القرن الأفريقي في ذلك الوقت إنه بعدَ عملية ألاباما، فقد «دعا الرئيس شخصياً[2] قادة قوات العمليات الخاصة إلى البيت الأبيض، وطلب منهم لعب دورٍ مهم في رسم السياسات». طلب أوباما نصيحتهم العسكرية المهنية حول الطريقة الفضلى لتنفيذ تلك العمليات. لم تكن هذه العمليات معروفة إطلاقاً في الإدارات السابقة، وعلى الأخص في إملائها نوع السياسة المتبعة، وكذلك إبلاغ البنتاغون بهذه السياسة، وبحيث يقوم البنتاغون بعد ذلك بالتأكد من أن القيادات المرؤوسة تقوم بتنفيذها. قال كذلك إن أوباما تبنى قادة العمليات الخاصة وعلى الأخص الأميرال ماك رافين. أضاف أن الأميرال تعلّم أثناء السنوات التي أمضاها في البيت الأبيض خلال المراحل الأولى من الحرب العالمية على الإرهاب «كيفية توقّع احتياجات صانعي السياسات ورغباتهم، وهكذا كانت القيادة المشتركة للعمليات الخاصة تسبق غيرها على الدوام، وكانت تمتلك أفضل وصفة للبيت الأبيض». عرفت JSOC، «مسبقاً الأمور التي سوف يُطلب منها القيام بها. هذا هو الأساس. هذا هو سبب تحوّل ماك رافين إلى شخصية محورية، إنه يعرف كيفية مدّ الجسور بين هذين العالمين».

---

(١) قدم البيت الأبيض للصحفيين معلومات أساسية تفيد بأن الرئيس أوباما استدعى المسؤولين العسكريين بعد العملية بمن فيهم نائب الأميرال وليم ماك رايفن، قائد القيادة المشتركة للعمليات الخاصة. Marc Ambinder, "SEAL Team Six v. the Pirates," TheAtlantic. com, April 12, 2009.

(٢) مقابلة المؤلف مع مصدر في العمليات الخاصة في آب/أغسطس ٢٠١٠.

وفيما تحولت أفغانستان وباكستان إلى الخطوط الأمامية الرئيسة لحروب القيادة المشتركة للعمليات الخاصة، كانت الأوضاع في اليمن والصومال تتطلب اهتماماً كبيراً من فريق أوباما لمكافحة الإرهاب. يُذكر أن معظم قدرات السياسة الخارجية ستتركز، علنياً، على أفغانستان، لكن وراء الكواليس كانت حركة الشباب وJSOC توسعان من عمليات القتل الاستهدافي الخاصة بهما، وهكذا تحولت الصومال بهدوء إلى أحد ميادين القتال الرئيسة للحرب غير المتكافئة.

نفّذ أحد المهاجمين الانتحاريين التابعين لحركة الشباب هجوماً جريئاً[١] في حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٩، على أحد الفنادق بالقرب من الحدود الإثيوبية. تسبّب الهجوم بمقتل وزير الأمن في الصومال، وأكثر من اثني عشر شخصاً آخر، بمن فيهم سفيرٍ صوماليٍ سابق. قتل المتمردون في الأسبوع ذاته قائد الشرطة في مقديشو[٢] خلال إحدى المعارك. لكن في تموز/يوليو من العام ٢٠٠٩، تمكنت حركة الشباب من التوغل في مقديشو بحيث أن قواتها أصبحت على بُعد مئاتٍ قليلة من الياردات[٣] عن فيلا صوماليا، كما هدّدت بالاستيلاء على المنطقة الخضراء في مقديشو، وهي المنطقة التي تُعتبر مقراً لحكومة الشيخ شريف. لكن قوات الاتحاد الأفريقي المدعومة من الأميركيين تمكّنت من صدّ الهجوم. غير أن مسؤولين من حكومة الصومال الهشة تعرضوا للحصار، وشعروا بالرعب. أعلن الشيخ عدن محمد نور، الذي كان رئيساً لمجلس النواب، بعد مقتل قائد الشرطة: «أضعفت قوات المتمردين[٤] هذه الحكومة، ولذلك طلبنا من البلدان المجاورة، بما فيها كينيا، وجيبوتي، وإثيوبيا، واليمن ـ إرسال قواتٍ إلى الصومال في غضون ٢٤ ساعة». لكن ذلك لم يحدث.

أعلنت الولايات المتحدة في ذلك الصيف إرسال شحنة تضم أربعين طناً[٥] من الأسلحة إلى قوات الحكومة الصومالية. وفي آب/أغسطس عقدت الوزيرة كلينتون مؤتمراً صحفياً مع الشيخ شريف في نيروبي. شدّدت الوزيرة كلينتون على أهمية المسار الذي قطعه الشيخ شريف بدءاً من رئاسة المحاكم الإسلامية، والتي أزاحته الولايات المتحدة عنها، وعودته بعد ذلك كرئيسٍ مختارٍ

---

(١) Alex Perry, "Behind the Suicide Bombing in Somalia," *Time*, June 19, 2009.

(٢) Associated Press, "Somali Police Chief Among Seventeen Dead in Clashes," MSNBC.com, June 17, 2009.

(٣) Jeffrey Gettleman, "In Somalia, a Leader Is Raising Hopes for Stability," *New York Times*, September 16, 2009.

(٤) Al Arabiya/Agencies, "Somalia Seeks Foreign Military Aid amid Crisis," AlArabiya.net, June 20, 2009.

(٥) Mary Beth Sheridan, "U.S. Has Sent Forty Tons of Munitions to Aid Somali Government," *Washington Post*, June 27, 2009.

مدعوم من الولايات المتحدة، ثم انتهت إلى وصفه بأنه، «أفضل أملٍ امتلكناه[1] منذ وقتٍ طويل». لكن أولوية الولايات المتحدة لم تكن حكومة شريف، بل كانت حملة المطاردة. قال جون برينان، وهو مستشار أوباما لشؤون مكافحة الإرهاب: «عرضنا على الرئيس أوباما عدداً من التحركات والمبادرات[2] ضد القاعدة والمجموعات الإرهابية الأخرى. لم يقتصر الأمر على موافقته على هذه العمليات، لكنه شجعنا على أن نكون أكثر صرامة، حتى على التصرف بشكلٍ استباقي، وبطرقٍ مبتكرة، والبحث عن فرصٍ جديدة للقضاء على هؤلاء الإرهابيين». قال برينان إن الأهم بالنسبة إلى أوباما كان أولئك «الذين هاجموا سفاراتنا في أفريقيا قبل أحد عشر عاماً... وكذلك أرضنا قبل ثماني سنوات».

وفي صيف العام ٢٠٠٩، بدأ الصوماليون يرون مجموعات من السفن البحرية الكبيرة بمحاذاة ساحل مقديشو. كانت تلك السفن جزءاً من مجموعة قتالية أميركية، وكانت هناك لأجل غايةٍ معينة.

(١) Transcript, "Remarks with Somali Transitional Federal Government President Sheikh Sharif Sheikh Ahmed," August 6, 2009.

(٢) John O. Brennan, "A New Approach to Safeguarding Americans," prepared remarks, Center for Strategic and International Studies, August 6, 2009, www.whitehouse.gov/the-press-office/remarks-john-brennan-center-strategic-and-international-studies.

٢٩ «أطلقوا العنان للقيادة المشتركة للعمليات الخاصة»

المملكة العربية السعودية، واشنطن العاصمة واليمن، أواخر العام ٢٠٠٩. تلقى الأمير السعودي محمد بن نايف مكالمة هاتفية[١] في آب/أغسطس ٢٠٠٩، من أحد أبرز الرجال المطلوبين في المملكة، وهو الناشط في تنظيم القاعدة، عبد اللّه حسن طالع العسيري. كان الأمير بن نايف ابناً لوزير الداخلية السعودي القوي، الأمير نايف بن عبد العزيز، وهو الذي يأتي في المركز الثالث لولاية العرش. لكن بن نايف، وبالإضافة إلى عمله كمساعدٍ لوالده، كان رئيس مكافحة الإرهاب في المملكة العربية السعودية. شجّع بن نايف، ومن ضمن واجباته الرسمية، محاربي القاعدة على تسليم أنفسهم، والدخول في برنامج إعادة تأهيل الإرهابيين في المملكة. احتلّ العسيري مكانه في قائمة شهر شباط/فبراير لأبرز المطلوبين الخمسة والثمانين السعوديين، وهو الذي سبق له أن فرّ[٢] من المملكة ليعيش في اليمن المجاور. أما لو كان اتصال العسيري بالأمير لتسليم نفسه فإن ذلك سوف يكون انقلاباً مستبعداً بالنسبة إلى السعوديين. قيل قبل ذلك إن العسيري انضم[٣] إلى القاعدة على يد شقيقه إبراهيم حسن العسيري، وهو الرجل الذي تقول أجهزة الاستخبارات السعودية والأميركية عنه إنه أبرز صانعي القنابل في تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية.

أبلغ العسيري الأمير بن نايف في هذا الاتصال: «أريد أن أقابلك[٤] كي أخبرك بالقصة بأكملها».

ردّ الأمير: «سأقابلك إذا أتيت».

أبلغ العسيري الأمير بأنه سوف يحضر إليه شخصياً إذا أرسل الأمير بن نايف طائرة خاصة

---

(١) "Saudi Prince Spoke to Bomber on Phone Before Attack," Reuters, September 2, 2009.

(٢) Al Arabiya/Reuters "Qaeda Names Man Who Tried to Kill Saudi Prince," AlArabiya.net, August 30, 2009.

(٣) Abdullah Al-Oreifi (Saudi Gazette), "Saudi Interior Ministry Names Suicide Bomber in Attack on Prince," BBC Monitoring International Reports, August 31, 2009.

(٤) "Saudi Prince Spoke to Bomber on Phone Before Attack."

لتقلّه[1] من بلدة سعودية تقع قرب الحدود مع اليمن، والتي ستأخذه إلى قصر بن نايف. وافق الأمير، وهكذا اجتمع الرجلان شخصياً في يوم ٢٧ آب/أغسطس.

قال ريتشارد باريت الذي كان على رأس فريق الأمم المتحدة لمراقبة القاعدة وطالبان، إن العسيري قدّم في بداية الاجتماع هاتفاً خليوياً إلى الأمير. قال العسيري:[2] «آه، ستحتاج إلى التحدث مع أصدقائي لأنهم يريدون تسليم أنفسهم، وإذا سمعوك فإنهم سوف يأتون بكل تأكيد».

شرح باريت أنه بينما كان الأمير بن نايف يتحدث هاتفياً مع أصدقاء العسيري المزعومين في اليمن، شغّل هاتف العسيري قنبلة. كان من المذهل أن يتمكن العسيري من الصعود إلى متن طائرة ملكية سعودية حاملاً معه قنبلة مصنوعة من بنتا إرثيريتول تترانيترايت، وهي المعروفة باسم PETN، وأن يمرّ من خلال نقاط تفتيش أمنية عدة، وأن يتمكن من الوصول إلى محيط قصر الأمير بن نايف في جدة. أما سبب عدم تمكّن السعوديين من كشف القنبلة التي يبلغ وزنها باونداً واحداً[3] فيعود إلى وضعها في مستقيم العسيري. لكن ما إن أمسك بن نايف بالهاتف حتى انفجر العسيري. قال باريت: «كان من حسن حظ الأمير بالفعل أن يجرح إصبعه فقط، وذلك لأن قوة الإنفجار كانت نحو الأسفل وكذلك نحو الأعلى، وليس نحو الأمير». التقطت إحدى كاميرات الفيديو مشهد الهجوم هذا. أضاف باريت: «استقرت ذراع الرجل في السقف ـ يعني ذلك أن الإنفجار كان كبيراً ـ بينما تناثرت أشلاؤه الأخرى في أنحاء الغرفة».

لكن بالرغم من أن الأمير بن نايف نجا من هذا الهجوم، إلا أن الهجوم كان ذا دلالة رمزية على وجود القاعدة في شبه الجزيرة العربية. كانت تلك أول محاولة اغتيال معروفة ضد العائلة المالكة السعودية في غضون عقود عدة من الزمن، وأول هجوم مهم للقاعدة منذ موجة التفجيرات والقتل التي شنّتها القاعدة، واستمرت عشرين شهراً بين العامين ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤ يُعتقد كذلك أن شقيق العسيري[4] هو الذي صنع القنبلة، وهكذا كان تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية حاضراً في المشهد الأمني.

---

(١) Al Arabiya/Reuters "Qaeda Names Man."

(٢) "Al-Qaida and Taliban Status Check: A Resurgent Threat?" نسخة مصورة من Richard Barrett, Washington Institute for Near East Policy, September 29, 2009, transcript by Federal News Service, www.teachingter-ror.net/resources/AQ%20Status%20check.pdf. إن كل الاقتباسات والمعلومات المنسوبة إلى باريت مأخوذة من هذه الملاحظات.

(٣) "CBS/AP, "Saudi Bombmaker Key Suspect in Yemen Plot," CBSNews.com, November 1, 2010.

(٤) "Profile: Al-Qaeda 'Bomb Maker' Ibrahim al-Asiri," BBC.co.uk, May 9, 2012.

لكن بعد مرور أيام قليلة على محاولة اغتيال الأمير بن نايف، وصل أبرز مستشاري الرئيس أوباما لشؤون مكافحة الإرهاب، جون برينان، إلى المملكة العربية السعودية كي يسلّم رسالة شخصية[١] من أوباما إلى بن نايف، وقد عبّر فيها عن «غضبه الشديد» إزاء ذلك الهجوم. قال برينان في وقتٍ لاحق: «اجتمعت مع الأمير محمد بن نايف[٢]. توجهت إلى الغرفة التي وقع فيها الهجوم، وعملنا بعد ذلك عن قرب مع السعوديين». أضاف برينان: «كنا قلقين للغاية[٣] بسبب محاولة الاغتيال، كما تابعنا تفحّص كل الأدلة الموجودة، وذلك كي نتخذ الخطوات الضرورية لمنع وقوع أي نوعٍ من أنواع الهجمات».

لكن بالنسبة إلى باريت الذي يعمل مع الأمم المتحدة، فإن الهجوم أثار إمكانية إخفاء القنابل داخل الجسم ـ مثل ما كانت الحال مع العسيري ـ للقيام بهجوم أثناء الرحلات الجوية. «لدينا هنا رجلٌ صعد إلى متن طائرة، ومرّ بنقطتي تفتيشٍ أمنيّتين على الأقل. كان من الممكن له أن ينجح بالعبور من خلال آلة كشف المعادن. يعني ذلك أنه كان بإمكانه أن يصعد إلى أي طائرة، وأن هذه الطريقة ستنجح مع أي شركة طيران في أي مكان، وبغض النظر عن أي إجراءاتٍ أمنية توجد في المطار. يُمكن لهذا الوضع أن يحمل معه نتائج كارثية: ماذا يمكننا أن نفعل؟ ما هو مقدار الحماية التي يمكننا توفيرها عندما يكون هذا ممكناً؟».

قال برينان بعد اجتماعه مع السعوديين إثر الهجوم الذي تعرض له الأمير بن نايف في ٢٧ آب/أغسطس، ٢٠٠٩: «لم تظهر أي دلائل[٤] على أن القاعدة كانت تحاول استخدام هذا النوع من الهجمات كنمطٍ لتنفيذ هجماتٍ ضد الطائرات». لكن برينان كان مخطئاً بشأن هذه النقطة. لم تكن محاولة الاغتيال التي تعرّض لها بن نايف هي الأخيرة التي تصل إلى أسماع الأميركيين أو السعوديين من شقيق العسيري، صانع القنابل. لكن ذلك الهجوم زاد من حدة تركيز الرياض وواشنطن على تنظيم القاعدة في اليمن.

وفي ٦ أيلول/سبتمبر من العام ٢٠٠٩، أي بعد أسبوعٍ واحد من تنفيذ العسيري محاولة اغتيال الأمير

(١) برقية دبلوماسية أميركية رقم 09JEDDAH343، من القنصل العام مارتن ر. كوين، القنصلية الأميركية. "Presidential Assistant Brennan's Sept. 5 Discussion with Saudi Interior Minister Prince Naif," September 11, 2009, نشرها موقع ويكيليكس .http://wikileaks.org/cable/2009/09/09JEDDAH343.html

(٢) نسخة مصورة عن مقابلة أجريت مع غلوريا بورغر، *State of the Union with John King*, CNN, January 4, 2010.

(٣) وثيقة مصورة، *Meet the Press*, NBC, January 3, 2010.

(٤) المصدر نفسه.

بن نايف، تقابل برينان وجهاً لوجه[1]، وللمرة الثانية، مع الرئيس صالح في صنعاء. اشتكى صالح بصراحة من أن «المستوى الحالي» من المساعدات الأميركية المخصّصة لمكافحة الإرهاب غير كافٍ، وزعم أن الهجوم الذي يقوم به ضد المتمردين الحوثيين هو في صالح واشنطن. أبلغ صالح برينان: «إن هذه الحرب التي نشنّها الآن هي بالنيابة عن الولايات المتحدة. إن الحوثيين هم أعداؤكم كذلك». اتهم صالح إيران في أثناء الاجتماع بمحاولة تقويض علاقته بواشنطن عن طريق دعم الحوثيين، وكذلك بمحاولة إقحام حزب الله في ذلك. (لكن في برقية سريةٍ لاحقة[2]، اعترف المسؤولون الأميركيون بأن الحوثيين لم يهاجموا المصالح الأميركية، أو الموظفين الأميركيين منذ بداية القتال في العام ٢٠٠٤، كما أثاروا تساؤلات عدة عن مدى التدخل الإيراني). أبلغ برينان صالح أن القانون يمنع إعطاءه أي دعم عسكري ضد الحوثيين، لأن الولايات المتحدة تعتبر أن ما يقوم به الحوثيون هو «تمرد داخلي». ردّ صالح بأن غياب الدعم الأميركي، ورفض واشنطن إعلان أن الحوثيين هم إرهابيون، هما عاملان يقوّضان مزاعم الصداقة والتعاون. لكن المسؤولين في واشنطن وصفوا صالح بأنه كان في «موقع قوة» عند اجتماعه مع برينان، «بل أظهر في بعض الأحيان الازدراء والتعنّت، ولفتات استرضائية وودودة في أوقاتٍ أخرى».

لكن بحسب ما أوردته برقية دبلوماسية أميركية سرية عن ذلك الاجتماع، كان صالح «يطالب تكراراً بمزيدٍ من الأموال والتجهيزات للمضي في القتال» ضد تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية. قدّم صالح إلى برينان ورقة قيّمة في مقابل الحصول على مزيدٍ من المساعدات التي كان صالح يحتاجها في حروبه الداخلية أكثر من حاجته إليها لمحاربة القاعدة. أوردت البرقية» «تعهد صالح بفتح الأجواء اليمنية، ومن دون قيود، أمام عمليات مكافحة الإرهاب الأميركية. وأصرّ على أن الأجواء والأراضي اليمنية مفتوحة أمام عمليات مكافحة الإرهاب الأميركية أحادية الجانب».

رأى برينان ومسؤولون أميركيون آخرون أن عرض صالح هو محاولة لاستحصاله سند تأمين في حال وقوع أي هجماتٍ في المستقبل على السفارة الأميركية، أو أي أهدافٍ أميركية أخرى. أبلغ صالح برينان: «فتحت لك الباب على مصراعيه لمحاربة الإرهاب. يعني ذلك أنني لم أعد مسؤولاً عما يُمكن أن يحدث في المستقبل». رأى برينان أن، «مصلحة صالح في تكليف أطرافٍ أخرى بجهود مكافحة الإرهاب في اليمن» أي الحكومة الأميركية، كانت مرتبطة برغبته في تمكين أفضل

---

(١) برقية دبلوماسية أميركية رقم 09SANAA1669 من السفير ستفن سيش، السفارة الأميركية في صنعاء، "Brennan-Saleh Meeting September 6, 2009," September 15, 2009. http://wikileaks.org/cable/2009/09/09SANAA1669.html. ونشرها موقع ويكيليكس.

(٢) المصدر نفسه.

أقسام قواته العسكرية لمحاربة المتمردين عليه في الداخل. أوردت البرقية: «إن حملة أميركية منسقة لمكافحة الإرهاب تؤدي إلى تمكين صالح الاستمرار في تركيز موارده الأمنية المحدودة على الحرب المستمرة ضد المتمردين الحوثيين. «إن التأثير النهائي، وهو تأثير نشك بقوة أن صالح قد حسِبه جيداً، أن تكون القبضة الحديدية [اليمنية] والأميركية، والتي تنطلق في الوقت ذاته في اليمن، ستكون رسالةً في غاية الوضوح... إلى أي جهةٍ أخرى مهتمة بإثارة الاضطراب السياسي في البلاد، في أن مصيراً مماثلاً ينتظرها».

أما بالنسبة إلى اجتماعات صالح ـ برينان فإن العقيد لانغ الذي تعامل مع صالح لسنوات طويلة قال: «إن ما يقولونه لك في اجتماعٍ كهذا لا يعني شيئاً[1]. يتعيّن عليك أن تعرف ما هي الأشياء التي هم على استعداد للقيام بها عندما تتكلم مع أشخاصٍ على المستوى العملاني وراء الكواليس. لكن كلما تمكنت من فهمهم أكثر، صعُب عليك الاستخفاف بالأمر، ولنكن صريحين أكثر، زاد استعدادهم للتوصل إلى بعض الترتيبات المنطقية».

لكن بغضّ النظر عن دوافع صالح، فإن الإجتماع كان مرضياً لبرينان من جهة أنه منح الولايات المتحدة الضوء الأخضر الرسمي لتنفيذ عمليات خاصة في اليمن. سلّم برينان في اليمن رسالة إلى صالح من الرئيس أوباما، يتعهد فيها بزيادة الدعم في إطار «الحرب على الإرهاب». كتب أوباما أن أمن اليمن، «مهمٌ جداً لأمن الولايات المتحدة والمنطقة، والولايات المتحدة سوف تتبنى مبادرة لمساعدة اليمن»[2]. قالت مصادر في العمليات الخاصة الأميركية إن إدارة أوباما بدأت بالمصادقة على خطط[3] لتنفيذ عمليات أميركية أكثر قسوة في اليمن.

خشي بعض الأشخاص داخل البنتاغون من أن يكون التركيز على اليمن متأخراً جداً. أبلغ أحد كبار المسؤولين الدفاعيين صحيفة واشنطن تايمز بعد وقتٍ قصير من زيارة برينان إلى اليمن: «لم يعر العدد الكافي[4] من الناس في أجهزة الاستخبارات، أو في الجيش، الانتباه اللازم [للمنطقة]، كما أن القاعدة استفادت كثيراً من تقصيرنا هذا. ستكون هذه مشكلة خطيرة لنا في المستقبل القريب».

مثل مايكل لايتر، وهو مدير المركز القومي لمكافحة الإرهاب أمام مجلس الشيوخ الأميركي، وذلك في ٣٠ أيلول/سبتمبر من العام ٢٠٠٩. أبلغ لايتر لجنة الأمن القومي والشؤون الحكومية:

---

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع العقيد دبليو. باتريك لانغ، في شباط/فبراير من العام ٢٠١١

(٢) Reuters, "US Offers Yemen Help in 'Fight Against Terrorism,'" AlArabiya.net, September 7, 2009.

(٣) مقابلات أجراها المؤلف مع عدد من المصادر في العمليات الخاصة، أيار/مايو ـ تموز/يوليو ٢٠١٠.

(٤) "Al Qaeda Extends to Somalia, Yemen," Washington Times, September 10, 2009.

«تعاني القاعدة من ضغوطٍ أكبر[١] في هذه الأيام، وهي تواجه تحدياتٍ أكثر كما ضعُفت أكثر، منذ الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. لكن القاعدة تبقى بالرغم مما قلناه عدواً قوياً. وبالرغم من أنني أعتقد أننا فعلنا الكثير لردع الهجمات، ومنع وقوع هجمات جديدة، إلا أن الهجمات داخل الولايات المتحدة تبقى محتملة تماماً». أضاف لايتر أنه بالرغم من أن «المناطق التي تحتمي فيها القاعدة في باكستان آخذةٌ بالتقلّص، بالإضافة إلى أنها أقل أماناً»، إلا أن هذه الجماعة تزداد عدداً في بلدانٍ أخرى.

حذّر لايتر أعضاء مجلس الشيوخ من أن فروع القاعدة بدأت في «تشكيل خطرٍ متزايد على البلاد». وأضاف أن بعض هذه الفروع، «برهنت عن قدرتها على مهاجمة الأهداف الغربية في بلدانها، لكنها تخطّط للتوسّع إلى ما هو أبعد من ذلك». حذّر لايتر على وجه الخصوص من التهديد المتنامي الذي يشكّله تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية على اليمن، وأكّد أنه، «شهدنا إعادة ظهور[٢] القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وذلك مع بقاء اليمن ميدان المعركة الأساسي، وقاعدة إقليمية محتملة يمكن للقاعدة أن تخطّط عملياتها منها، وتدريب المجنّدين، وتسهيل تحركات نشطائها. إننا قلقون من أنه إذا ازداد تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية قوةً، فسوف تتمكّن القاعدة من الاستفادة من هذه الجماعة مع الوجود المتزايد للمقاتلين الأجانب في المنطقة، لتكملة قدرات عملياتها التي يقوم بها أفراد من جنسياتٍ مختلفة».

دعا الرئيس أوباما في ذلك اليوم إلى عقد اجتماعٍ[٣] في غرفة الأزمات في البيت الأبيض لكبار مستشاريه العسكريين والسياسيين، وذلك لمناقشة الاستراتيجية الأميركية في أفغانستان. حضر الاجتماع نائب الرئيس جو بايدن، ووزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، ووزير الدفاع روبرت غايتس، ومدير وكالة الاستخبارات المركزية ليون بانيتا، ورئيس هيئة الأركان المشتركة الأميرال مايك مولين، ومدير الاستخبارات القومية الأميرال دينيس بلير، والجنرال بتريوس. بقيت تفاصيل ما دار في ذلك الإجتماع سرية، لكن كان من الواضح أن أفغانستان لم تكن الموضوع الوحيد المطروح على طاولة البحث.

---

(١) *Eight Years After 9/11: Confronting the Terrorist Threat to the Homeland, Hearing Before the Senate Committee on Homeland Security and Government Affairs, 111th Cong*. (September 30, 2009) (testimony of Michael Leiter, Director, National Counterterrorism Center), video available at www.senate.gov/fplayers/I2009/urlPlayer.cfm?fn=govtaff093009&st=840&dur=8355.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) Sunlen Miller, "A Look at the President's Meetings on Afghanistan and Pakistan," ABCNews.go.com, November 10, 2009.

وقّع الجنرال بتريوس بعد مرور وقتٍ قصير على ذلك الاجتماع أمراً سرياً من سبع صفحات[١] يجيز لفرقٍ صغيرة تابعة لقوات العمليات الخاصة الأميركية تنفيذ عملياتٍ سرية انطلاقاً من ميادين القتال المعلنة في العراق وأفغانستان. وحمل هذا الأمر إشارة LIMDIS، أي «توزيعٌ محدود». أعطيت نسخ ورقية عن هذا الأمر لنحو ثلاثين شخصاً. أما الرمز الأصلي لذلك الأمر فكان «أفوكادو». كان ذلك الأمر الذي عُرف باسم الأمر التنفيذي للفرقة الخاصة المشتركة للأعمال القتالية وغير القتالية JUWTF، في حقيقته، وإلى حدٍ ما بمثابة إعطاء إذنٍ[٢] لفرقٍ عسكرية تابعة للعمليات الخاصة الأميركية بتنفيذ أعمالٍ سرية من دون الموافقة المباشرة للرئيس على كل عملية. قال مارك مازيتي الذي يعمل في صحيفة نيويورك تايمز، والذي سُمح له بقراءة ذلك الأمر التنفيذي: «لا تتطلب هذه الأنشطة السرية موافقة الرئيس، ولا تقديم تقارير منتظمة إلى الكونغرس، وهو الوضع الذي يختلف عن العمليات غير المعلنة التي تنفذها وكالة الاستخبارات المركزية».

تحدّث الأمر التنفيذي بالتفصيل عن استمرارية السياسة الخارجية من الإدارة السابقة إلى عهد أوباما. وبرّر البنتاغون في عهد إدارة بوش، وبشكل منتظم، العمليات الخاصة السرية، وذلك عن طريق الإصرار على أن القوات لا تخوض حرباً بل، «تمهد أرض المعركة». حافظ الأمر التنفيذي الذي أصدره بتريوس في العام ٢٠٠٩ على تبريرات عهد بوش لتوسيع الحروب السرية، بل وعزّز استمراريتها في عهد الرئيس أوباما. أما صحيفة نيويورك تايمز فقالت: «صادقت إدارة بوش على بعض الأنشطة العسكرية السرية البعيدة عن مناطق الحرب المحددة، إلا أن القصد من الأمر التنفيذي الجديد هو جعل هذه الأنشطة أكثر منهجية، ولكي تستمر على المدى الطويل[٣]. وأوردت هذه الوثيقة أنه من غايات هذا الأمر التنفيذي، إقامة شبكات من شأنها اختراق، وتعطيل، وإلحاق الهزيمة أو تدمير القاعدة والمجموعات القتالية الأخرى، وكذلك تحضير البيئة المناسبة لهجماتٍ مستقبلية تقوم بها القوات الأميركية أو المحلية».

يُضاف إلى ذلك أن الأمر الذي أصدره بتريوس أوضح أن الولايات المتحدة تجيز للجيش الأميركي، وليس فقط لوكالة الاستخبارات المركزية، القيام بعمليات سرية. قال الصحافي مارك آمبيندر: «كانت إدارة أوباما مترددة[٤] بالسماح بهذا التوسيع للأنشطة السرية غير التقليدية في

(١) Marc Ambinder, "Obama Gives Commanders Wide Berth for Secret Warfare," TheAtlantic.com, May 25, 2010.

(٢) Mark Mazzetti, "U.S. Is Said to Expand Secret Actions in Mideast," New York Times, May 24, 2010.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) Marc Ambinder, "Obama Gives Commanders Wide Berth."

البلدان التي لا تتمتع فيها الولايات المتحدة بوجود رسمي. ترافق ذلك مع تجاهل إدارة بوش ـ تشيني للأعراف الدولية. لكن الضرورات السياسية، وتهديدات الإرهاب، وإدراك أن الجيش الأميركي يمكنه القيام بهذه العمليات إذا ما رُفعت عنه بعض القيود، وهي كلها أمور غيّرت مواقف بعض كبار مستشاري أوباما. يُضاف إلى ذلك أن الكونغرس ساعد على إعطاء الجيش مجالاً لتنفيذ بعض الأنشطة التي يُمكن أن تعترض عليها القوات شبه العسكرية التابعة لوكالة الاستخبارات».

ركز الأمر التنفيذي الذي أعطاه بتريوس، والذي أجاز فيه لقوات العمليات الخاصة العمل المباشر، على تجميع المعلومات الاستخبارية[1]، بما في ذلك تلك التي يقوم بها الجنود الأميركيون، أو رجال الأعمال الأجانب، أو الأكاديميون وآخرون، وهي التي تهدف كلها إلى تحديد المتمردين أو الإرهابيين، وتعيين مواقعهم. رسم هذا الأمر التنفيذي الذي وضعه بتريوس، بالتنسيق مع الأميرال إريك أولسون الذي يرأس قيادة العمليات الخاصة، خطةً للعمليات السرية «التي لا تتمكن القوات العسكرية الأميركية، أو الوكالات الاستخباراتية من إنجازها، أو لا تريد القيام بها[2]. وكان من بين أولئك الذين سيشرفون في عهد أوباما على أنشطة قوات العمليات الخاصة في كل أنحاء العالم مايكل فيكرز، وهو أحد العاملين شبه العسكريين سابقاً في وكالة الاستخبارات المركزية، والذي عمل مع قسم الأنشطة الخاصة، كما كان لاعباً رئيساً في عمليات تهريب الأسلحة والأموال التي كانت تقوم بها وكالة الاستخبارات المركزية لصالح المجاهدين في أفغانستان في أواخر أعوام الثمانينيات من القرن الماضي.

قال العقيد لانغ إنه في وقت إصدار الأمر التنفيذي اعتبرت قوات القيادة المشتركة للعمليات الخاصة في أفغانستان أنها قضت بالفعل على أبرز الأشخاص المستهدفين، أو أنها على وشك إلقاء القبض عليهم، وعلى الأقل أجبرتهم على الفرار إلى بلدانٍ أخرى. أبلغني العقيد لانغ: «هذا هو السبب الذي جعل من المغري البدء في ملاحقة الأشخاص في البلدان الأخرى، أي أنك تدفع بالعملاء ذوي المهارة العالية لملاحقة الأشخاص المستهدفين الذين لا يستحقون مهاراتهم. إنني أتحدث عن إغراء القيادة[3] ـ سواء من الجنرالات من ذوي النجوم الثلاث أو أكثر ـ والذي تمثّل في البحث عن أماكن يعمل فيها جنودهم في ميادين أسهل». تحدث لانغ الذي كان سابقاً من ضمن القبعات الخضر، عن رجالٍ من JSOC، والذين شاركوا في حروب بتريوس الصغيرة بوصفهم نوعاً من أنواع «شركة الاغتيال المحدودة»، وأضاف، «كان عملهم هو قتل أفراد القاعدة. هذه

---

(١) Mazzetti, "U.S. Is Said to Expand Secret Actions."

(٢) المصدر نفسه.

(٣) مقابلة أجراها المؤلف مع العقيد دبليو باتريك لانغ، شباط/فبراير ٢٠١١.

هي وظيفتهم. يعني ذلك أنهم لم يكترثوا بكسب أي شخص لخدمة أهدافنا، أو أي شيء من هذا القبيل».

قال مساعد سابق لأحد كبار قادة قوات العمليات الخاصة الذين خدموا خلال إدارتَي بوش وأوباما إن التوسيع الذي قامت به إدارة أوباما لأنشطة العمليات الخاصة على صعيد العالم كان، في واقع الأمر، استمراراً للأمر التنفيذي السري AQN ExOrd، وهو الأمر الذي صدر بتوقيع من رامسفيلد، في أوائل العام ٢٠٠٤، وهو الأمر الذي عُرف باسم AQN ExOrd، أو الأمر التنفيذي الخاص بالقاعدة. كان المقصود من AQN ExOrd اختصار الطريق البيروقراطي والقانوني بحيث تتمكن قوات العمليات الخاصة الأميركية من التحرك إلى مناطق محرمة، أو بلدان بعيدة عن مناطق المعارك الرسمية في العراق وأفغانستان. أخبرني المصدر في العمليات الخاصة أن العقلية السائدة في البيت الأبيض في عهد أوباما هي أن «يتمتع البنتاغون فعلياً بحرية القيام بهذه الأمور[١]، إذاً فلنُطلق يد القيادة المشتركة للعمليات الخاصة، وهذا بالضبط ما فعلته إدارة أوباما». أضاف المصدر: «امتلكت JSOC قوة في عهد أوباما أكثر مما امتلكته في أي وقت مضى من التاريخ الحديث، ومن دون أي شك في ذلك». لكن بالرغم من بعض التردد الذي ظهر في البداية، إلا أنه كان من الواضح أن أوباما أراد توسيع الأمر الذي صدر في عهد بوش وقونته. أبلغني المصدر: «تناولت إدارة أوباما الأمر الذي صدر في العام ٢٠٠٤، لكنها تجاوزته كثيراً. كان العالم بأسره هو ميدان المعركة. عدنا إلى ذلك. كنا بدأنا بالابتعاد عن ذلك المبدأ قليلاً، لكن مبدأ كامبوني، أي «تحضير ميدان المعركة» ما زال حياً ونافذاً. استمرت الإدارة الحالية في تبني هذا المبدأ».

كانت القيادة المشتركة للعمليات الخاصة وقائدها في ذلك الوقت، ستانلي ماك كريستال، تنسّق في ظل إدارة بوش معظم أنشطتها مع نائب الرئيس ديك تشيني، أو مع وزير الدفاع رامسفيلد. لكن هذه العلاقة أصبحت رسميةً أكثر مع الإدارة ككل في عهد أوباما. أخبرني المساعد السابق: «كانت تلك استراتيجية لعزل الرئيس[٢]. لكنهم الآن يتعاملون مع هؤلاء الناس بطريقة منتظمة».

في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٩، أي بعد أيام قليلة من توقيع ذلك الأمر التنفيذي، وبعد مرور شهرٍ على اجتماع برينان مع الرئيس صالح، قام الأميرال ماك رافين بزيارة سرية إلى اليمن[٣]

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع أحد المصادر في العمليات الخاصة.

(٢) مقابلة أجراها المؤلف مع مساعد سابق لقائد العمليات الخاصة، أيار/مايو، ٢٠١٠.

(٣) "Yemen, U.S. Talks on Cooperation in Military, Combating Terror Fields," President Saleh website, October 4, 2009, www.presidentsaleh.gov.ye/shownews.php?lng=en&_nsid=7743.

للاجتماع مع الرئيس صالح. كان ماك رافين مرتدياً زيّه البحري الرسمي بخطوطه الصفراء عند الكمّين. ارتدى الرئيس صالح بذلةً رسمية مفصلةٍ بدقة، وجلس في مقعدٍ وثيرٍ بلونٍ ذهبي. قالت مصادر في حكومة صالح إن الرجلين ناقشا «التعاون» في «مكافحة الإرهاب». أما السفارة الأميركية في صنعاء فقالت إن الاجتماع ناقش «التعاون بين الولايات المتحدة واليمن[1] ضد القاعدة في شبه الجزيرة العربية». أضافت السفارة، «دعمت هذه المناقشات جهود حكومة الولايات المتحدة المستمرة لمساعدة اليمن في القضاء على التهديد الذي تمثّله القاعدة على أمنها واستقرارها». أما المصادر اليمنية الواسعة الإطلاع فقالت إن ماك رافين ضغط على الرئيس صالح للسماح على الأقل لثلاث طائرات مسيرة من دون طيّار، تابعة للقيادة المشتركة للعمليات الخاصة، بالعمل في اليمن بصورة منتظمة، وكذلك للسماح «بتنفيذ بعض العمليات الخاصة[2] المشابهة لتلك التي تحصل في باكستان والصومال». وافق صالح على تلك الطلبات، وذلك بعد أن ذكّر مجدداً بالتعهد الذي قدّمه لبرينان بالنسبة إلى الحصول على المساعدات العسكرية الأميركية التي يحتاجها.

أما في ٩ تشرين الأول/أكتوبر فإن الرئيس أوباما التقى مع فريقه للأمن القومي من أجل مناقشة القضية الأساسية في ملف السياسة الخارجية، أي أفغانستان. قال برينان خلال الإجتماع إن الخطر الذي تمثّله القاعدة في اليمن والصومال هو أكبر من ذلك الذي تمثّله في أفغانستان وقال: «إننا نطوّر مبادئ جيو ـ استراتيجية[3] هنا، ونحن سوف نمتلك الموارد لنفعل ما نقوم به في أفغانستان، وفي الصومال، وفي اليمن».

---

(١) "Senior Military Official Visits Yemen," بيان صحفي من السفارة الأميركية في صنعاء، اليمن، ٤ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٩ http://yemen.usembassy.gov/smov.html.

(٢) Muhammad al Ahmadi, "Al Qaeda to Respond to Obama's Strategy in Yemen," *al-Ghad*, December 6, 2009.

(٣) Bob Woodward, *Obama's Wars* (New York: Simon and Schuster, 2010), pp. 227–228.

٣٠ سمير خان: جندي من المشاة غير مرغوب فيه

الولايات المتحدة واليمن، ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٩. رأت إدارة أوباما في أواخر العام ٢٠٠٩، أن المسار الذي يسير فيه اليمن بوصفه مكاناً مهماً لمكافحة الإرهاب يبدو في غاية الوضوح. لكن بحلول شهر تشرين الثاني/نوفمبر تردّد اسم اليمن في نشرات الأخبار، وبدا كذلك أنه مرتبط بكل مؤامرة إرهابيةٍ مزعومة ضد الولايات المتحدة، مع وجود أصابع أنور العولقي وراء كل حادثةٍ منها.

انطلقت حماسة وسائل الإعلام اليمنية في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٩، أي عندما دخل محلّل نفسي شاب في الجيش الأميركي، وهو الرائد نضال مالك حسن ـ وهو الذي كتب سلسلةً من رسائل البريد الإلكتروني إلى العولقي ـ إلى مركز إعداد الجنود Soldier Readiness Processing[1] في فورت هود، تكساس وصاح «اللّه أكبر»، ثم أطلق النار على رفاقه الجنود. أسفر الحادث عن مقتل ثلاثة عشر جندياً، وجرح ثلاثة وأربعين آخرين، وذلك قبل أن يُطلق عليه النار ويُردى قتيلاً. اتفقت معظم الروايات على أن دوافع عدة اجتمعت عند حسن تتمحور حول طريقته في معاملة الجنود الذين حاربوا في أفغانستان والعراق. قيل كذلك إنه طلب إحالة بعض الجنود الذين شاهد محاكمتهم عن جرائم حرب[2] وذلك بعد أن اعترفوا أمامه بما فعلوه في ميدان القتال، لكن طلبه هذا قوبل بالرفض. اشتكى حسن أمام أصدقائه[3] وأقاربه من أن رفاقه الجنود يضايقونه بسبب دينه. وقال الأصدقاء إنه حاول ترك الجيش في الوقت الذي كافح فيه للتوفيق بين إيمانه وعمله في قوات مسلحة تشن حروباً على المسلمين.

قال حسن أثناء تقديمه لعرضٍ على برنامج باور بوينت في العام ٢٠٠٧، أمام حشدٍ من الأطباء

---

(١) Ana Campoy, Peter Sanders, and Russell Gold, "Hash Browns, Then Four Minutes of Chaos," *Wall Street Journal*, November 9, 2009.

(٢) Brooks Egerton, "Fort Hood Captain: Hasan Wanted Patients to Face War Crimes Charges," *Dallas Morning News*, November 17, 2009.

(٣) James McKinley Jr. and James Dao, "Fort Hood Gunman Gave Signals Before His Rampage," *New York Times*, November 8, 2009.

العاملين في الجيش: «يصعب الأمر أكثر فأكثر[١] على المسلمين الذين هم في الخدمة العسكرية لتبرير بقائهم، من الناحية الأخلاقية، في جيشٍ يبدو أنه يخوض حروباً ضد إخوانهم المسلمين». دعا حسن المسلمين في الجيش إلى وقفة اعتراضٍ تمليها ضمائرهم بهدف منع وقوع ما سماه «أحداثاً سلبية». كان حسن يواجه في وقت حادثة إطلاق النار احتمال نقله الوشيك[٢] إلى أفغانستان. لكن وسائل الإعلام لم تتأخر في إيراد تقارير عن اتصالاته مع العولقي، وأضافت أن حسن كان يداوم على الحضور إلى مسجد العولقي في فرجينيا في العام ٢٠٠١، لكن حقيقة أنه لم يلتقِ العولقي إلا مرةً واحدة لم تُذكر أبداً. تبادل الرجلان ثماني عشرة رسالة بريدٍ إلكتروني على الأقل منذ شهر كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٨، وهو الأمر الذي أصبح مصدر تركيزٍ مثيرٍ للاهتمام والترويج على يد الصحافيين والسياسيين. لكن عندما راجع مسؤولو مكافحة الإرهاب الأميركيون رسائل البريد الإلكتروني، قرّروا أنها لا تحتوي على أي شيء يستدعي الشك. لكن صحيفة نيويورك تايمز قالت: «قرّر أحد محلّلي مكافحة الإرهاب الذي تفحّص الرسائل بعد إرسالها، أنها متوافقة مع البحث المرخّص الذي كان الرائد حسن يجريه، ولذلك لم يبلغ[٣] رؤساءه من العسكريين». أبلغ العولقي صحافياً يمنياً فيما بعد بأن حسن كان يراسله ليطرح عليه أسئلة دينية. ادّعى أنه، «لم يأمر حسن، ولم يضغط عليه»[٤] للقيام بأي هجوم، وهو زعمٌ دعمته رسائل البريد الإلكتروني بعد نشرها. لكن رد فعل العولقي على حادثة إطلاق النار جعلت هذه التفاصيل غير مهمة في أعين الجمهور والحكومة الأميركيين.

نشر العولقي بعد مرور أيام قليلة على حادثة إطلاق النار في فورت هود مدوّنةً حملت عنواناً غير موفق: «نضال حسن فعلَ الشيء الصائب». كتب العولقي أن حسن، «هو بطل[٥]. إنه رجلٌ يتمتع بالضمير، ولم يتحمّل حياة التناقض التي يفرضها كونه مسلماً ويخدم في جيش يحارب ضد شعبه. كان ذلك تناقضاً يتجاهله عدد كبير من المسلمين، ويكتفون بالقول إنه غير موجود». فتح حسن «النار على جنود كانوا في طريقهم للعمل في العراق وأفغانستان. كيف يمكن أن يوجد أي

(١) Dana Priest, "Fort Hood Suspect Warned of Threats Within the Ranks," *Washington Post*, November 10, 2009.

(٢) Staff and wire reports, "Suspect Was to Deploy to Afghanistan," *Army Times*, November 5, 2009.

(٣) Scott Shane and James Dao, "Investigators Study Tangle of Clues on Fort Hood Suspect," *New York Times*, November 14, 2009.

(٤) Sudarsan Raghavan, "Cleric Says He Was Confidant to Hasan," *Washington Post*, November 16, 2009.

(٥) Anwar al Awlaki, "Nidal Hassan Did the Right Thing," Imam Anwar's blog, anwar-alawlaki.com, November 9, 2009.

خلاف حول ما فعله؟ الواقع هو أن الطريقة الوحيدة التي يمكن لمسلم أن يبرّر تجنيده في الجيش الأميركي، إسلامياً، هي أن يسير على خطى رجالٍ مثل نضال». دعا العولقي مسلمين آخرين داخل الجيش الأميركي لتنفيذ عمليات مماثلة، وقال فيما بعد: «إن نضال حسن لم تجنّده القاعدة[١]، بل جنّدته الجرائم الأميركية، وهذا ما ترفض أميركا أن تعترف به». كانت تلك آخر مدوّنة نشرها العولقي.

اجتمع الرئيس أوباما في صباح اليوم الذي تلا حادثة إطلاق النار مع كبار قادته العسكريين والاستخباراتيين، و«أمَرهم بإجراء مراجعة كاملة[٢] لسلسلة الأحداث التي أدّت إلى حادثة إطلاق النار». قال أوباما في خطابه الأسبوعي الذي ألقاه بعد الحادثة: «يتعيّن علينا تسجيل كل معلومة عن مطلق النار، ويجب علينا معرفة ماذا فعلنا بكل معلومة. لكن ما إن نمتلك تلك الحقائق حتى يتوجب علينا العمل بموجبها». أضاف بعد ذلك: «يتعيّن على حكومتنا أن تكون قادرة على التحرّك بسرعة، وبكل ثقة عندما تكون معلومات تهديدية. يحقّ لجنودنا أن يتمتعوا بالأمن الذي يستحقونه».

لم تتوافر أي أدلة حقيقية مقدّمة تربط العولقي بالتخطيط لحادثة فورت هود، وتقرير المحققين أن حسن لم يكن جزءاً من مؤامرة إرهابية أوسع، إلا أن العلاقة المزعومة مع العولقي تحولت إلى جزءٍ رئيس من القصة وإلى خبزٍ يومي لأولئك المتلهّفين لأن تأخذ إدارة أوباما موقفاً أشد حزماً في اليمن. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر وصف عضو مجلس الشيوخ جوزيف ليبرمان حادثة إطلاق النار على أنها «الهجوم الإرهابي الأكثر تدميراً[٣] على أميركا منذ الحادي عشر من أيلول/سبتمبر». دعا ليبرمان بعد شهرٍ من الزمان لتنفيذ ضرباتٍ استباقية ضد اليمن[٤].

ترقّب العولقي من مخبئه في شبوة الأخبار الواردة عن ذلك الهجوم، واستعرض التقارير الإخبارية، وراقب «إنذارات غوغل» على اسمه، والتي بدأت تظهر على فترات تفصل بينها دقائق قليلة. يُحتمل بأنه كان شهيراً من قبل بين المسلمين الناطقين بالإنجليزية، وبات اسمه الآن متداولاً

(١) AQAP نسخة شريط فيديو لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، ويظهر فيه أنور العولقي، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وثيقة من www.memritv.org/clip/en/3240.htm.

(٢) نسخة مصورة، "Weekly Address: President Obama Calls for Comprehensive Review of Events Leading to Tragedy at Fort Hood," November 14, 2009.

(٣) Agence France-Presse, "Army Base Shooting Was 'Terrorist Attack': US Lawmaker," November 18, 2009.

(٤) Jordan Fabian, "Licberman: Yemen Will Be 'Tomorrow's War' If Pre-emptive Action Not Taken," Briefing Room (blog), The Hill, December 27, 2009, http://thehill.com/blogs/blog-briefing-room/news/73651-lieberman-yemen-will-be-tomorrows-war-if-preemptive-action-not-taken.

في كل أنحاء العالم. لكن الولايات المتحدة لم تعد تهتم بما إذا كان العولقي قد لعب أي دورٍ في تلك المجزرة التي نفذها حسن. ركزت وسائل الإعلام على حقيقة ثنائه الحماسي، وبشكلٍ علني، على تلك المجزرة. قدّمت وسائل الإعلام العولقي على أنه «إمام الحادي عشر من أيلول/سبتمبر»، وبدأت الروايات الجديدة بالتوارد في كل يوم عارضةً قصة حياته. ظهرت قصص إلقاء القبض عليه بتهمة تسهيل الدعارة، وكذلك اتصالاته المزعومة بخاطفي الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وخطبه التي ألقاها في الماضي، وكذلك مدوّناته، وهي التي جاءت كلها لتجعل الأمر يبدو وكأن العولقي كان يخطط طوال حياته لأعمالٍ إرهابية ضد الولايات المتحدة. أما «خبراء الإرهاب» الذين يظهرون على شاشات التلفزيون فقد تحدثوا عن قدرته على تجنيد الجهاديين الغربيين لقضية القاعدة.

لكن أيام العولقي كمدوّنٍ لم تطل كثيراً بعد حادثة إطلاق النار في فورت هود. أغلقت الولايات المتحدة موقعه على شبكة الإنترنت، وهو الموقع الذي كان رابطه مسجلاً من خلال وايلد وست دوماينز[1]، وهي شركة مركزها في سكوتسدايل، أريزونا. قال العولقي: «أغلقوا موقعي على الشبكة[2] بعد العملية التي قام بها نضال. قرأت بعد ذلك في الواشنطن بوست أنهم يراقبون كل اتصالاتي، وهذا ما أجبرني على إيقاف كل هذه الاتصالات». رأى العولقي في تركيز وسائل الإعلام عليه إشارةً تُنذر بالسوء: تعيّن عليه تغيير أماكن وجوده، ومحو أي أثرٍ رقمي له، يُمكن أن يرشد الأميركيين إليه. كان يعلم أنهم يريدون إلقاء القبض عليه، لكنه بات الآن يخشى أن أوباما يريده ميتاً.

وصل أحد الشبان الأميركيين من أصل باكستاني، ويدعى سمير خان، إلى مطار صنعاء[3] في تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠٩. وصل خان، مثله مثل مئات المسلمين الآخرين الذين يقصدون اليمن في كل عام، كي يدرس الإسلام واللغة العربية في جامعات البلاد القديمة والشهيرة. كان هذا على الأقل ما أخبر به أسرته وأصدقاءه. ازداد تشدّد خان في السياسة، وفي تفسيره للإسلام خلال ذلك العقد من السنين الذي سبق وصوله إلى اليمن. وتأثّر كثيراً، مثله مثل العولقي، بأحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وبالإجراءات الصارمة التي تعرض لها المسلمون في الولايات

(١) بحث أجراه المؤلف في ١١ آب/أغسطس، ٢٠١١، http://who.is/whois/anwar-alawlaki.com/

(٢) مقابلة أجراها أنور العولقي مع الملاحم ميديا، وأذيعت في ٢٣ أيار/مايو من العام ٢٠١٠، والنص مقدم من www.memrijttm.org/clip_transcript/en/2480.htm.

(٣) وثيقة مصورة، "Grand Jury Focuses on NC Man Tied to Jihad Magazine," *Morning Edition with Steve Inskeep*, NPR, August 18, 2010.

المتحدة. وُلِد خان في الرياض، المملكة العربية السعودية في العام ١٩٨٥، لأبوين باكستانيين كان أحدهما مواطناً أميركياً. قالت والدته سارة خان، «إنه طفل عيد الميلاد[١]، وهو الذي ولد في عيد الميلاد». لكن عندما بلغ سمير السابعة من عمره هاجر والداه إلى الولايات المتحدة، واستقرا في منزل جد سمير[٢] في كوينز، نيويورك. كان أقاربه من المسلمين المحافظين، لكنهم اعتبروا أنفسهم مواطنين أميركيين مخلصين. أبلغتني سارة: «أردنا، بالفعل، أن يتمتع أولادنا بمستقبلٍ أفضل، وكانت لدينا آمالٌ كبيرة في هذه البلاد». يتذكّر زملاء خان في المدرسة الثانوية[٣] أنه كان ولداً مرتبكاً ومرتدياً بنطال جينز، ولاعب كرة قدم يمثّل مدرسته بالرغم من خجله، ومتمتعاً بحماسة تجاه الهيب ـ هوب، وتجاه صحيفة المدرسة. قالت والدة سمير: «كان يهتم بالرياضة على الدوام، وكان يخبرني دوماً بما يريد أن يكونه في الاتحاد الوطني لكرة القدم».

بدأت هوايات سمير بالتغيّر في شهر آب/أغسطس من العام ٢٠٠١، أي عندما كان في عمر الخامسة عشرة. التحق بمخيّم صيفي على مدى أسبوعٍ كامل في أحد مساجد كوينز، وكان المخيّم برعاية المنظمة الإسلامية في أميركا الشمالية IONA، وهي منظمة إسلامية محافظة وشهيرة ترتبط بتنظيم المنظمة الإسلامية الباكستانية. قال خان في إحدى المقابلات التي أُجريَت معه بعد سنوات عدة إن المخيّم كان تجربة مفيدة جداً بالنسبة إليه، وأنه عاد إلى المدرسة في تلك السنة عارفاً «ما أريد أن أفعله في حياتي: أن أكون مسلماً صارماً، ومسلماً قوياً، ومسلماً ملتزماً»[٤]. عمد خان بعد ذلك إلى التخلّص من ثيابه الواسعة المصنوعة من الجينز، وتوقف عن سماع موسيقا الراب، لكن مع استثناءٍ وحيد تمثل في فريق هيب ـ هوب يدعى جنود اللّه، والذي تشتت بعد ذلك. التحق كذلك بجمعية المفكرين المسلمين[٥]، وهي جمعية مقرها في جاكسون هايتس، كما تتّبع الأنشطة غير العنفية مثل «دعوات الشارع» إلى إنشاء خلافة إسلامية. لكن عند وقوع هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر لم يبذل سمير مجهوداً لإخفاء مواقفه الجديدة إزاء الدين والسياسة عن

---

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع سارة خان، نيسان ٢٠١٢ إن كل المعلومات والاقتباسات المنسوبة إلى سارة خان مأخوذة من مقابلة المؤلف.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) Matthew Chayes, Anthony M. Destefano, Robert E. Kessler, Greg Lacour, and Victor Manuel Ramos, "Samir Khan, al-Qaida Figure, Grew Up on Long Island," *Newsday*, October 7, 2011; Timothy Bolger, "Slain al Qaeda Mouthpiece Samir Khan's Westbury Roots," LongIsland- Press.com, October 6, 2011.

(٤) Michael Moss and Souad Mekhennet, "An Internet Jihad Aims at US Viewers," *New York Times*, October 15, 2007.

(٥) المصدر نفسه.

أصدقائه وأسرته. رفض سمير تلاوة قَسَم الولاء، ودخل في نقاشات مع زملاء صفّه حول زعمه أن الأميركيين يستحقون الهجوم الذي وقع عليهم.

قال أحد زملاء صفه: «لاحظ الناس تغيّره قبل الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، لكنهم لم يعلّقوا أهمية كبيرة على ذلك التغيّر. لكن في الفترة التي تلت ذلك الهجوم قرر عدد أكبر من الناس مساءلته عن عقيدته، وهل يحاول أن يكون مثلهم [إرهابيي ١١ أيلول/سبتمبر]؟ وهل يفكر مثلهم؟»[١] قال زميلٌ آخر إن خان كان في بعض الأحيان هدفاً لافتراءاتٍ عرقية. وعندما وصل خان إلى الصف العاشر بدأ في ارتداء كوفية في المدرسة بشكلٍ يومي.

لاحظ والد سمير خان أن ولده بدأ في تفحّص المواقع الجهادية على الشبكة، وأظهر أول تدخلاته[٢]. أشار خان في السجل السنوي لمدرسته الثانوية إلى نفسه بوصفه «مجاهداً»، وكتب أن خططه المستقبلية تتضمن، «السفر بعيداً لدراسة القانون الإسلامي، والمواضيع الأخرى المتعلقة بالإسلام». ضمّن خان كلمته هذه نصيحة جاء فيها: «إذا سمحت للشيطان بالتقدم ولو قليلاً[٣] فإنه سوف يحكم».

تخرج خان في العام ٢٠٠٣ من المدرسة الثانوية، وتزامن ذلك مع قيام الولايات المتحدة بغزو العراق، فما لبث أن تبنى رأياً شديد التطرف حول السياسة الخارجية الأميركية. نقلت العائلة مكان إقامتها إلى كارولاينا الشمالية حيث التحق والد خان بوظيفة مشرف على تقنية المعلومات. والتحق خان بإحدى الكليات الخاصة[٤] وعمل في الوقت ذاته بوظيفة لبيع سكاكين المطابخ والأدوات المنزلية الأخرى. دأب خان على الحضور إلى أحد المساجد، وكان يدخل في جدالات مع رفاقه[٥] من الحضور حول ما يعتبره الضعف الذي يبديه القادة الدينيون في وجه حروب أميركا الآخذة بالتوسّع.

بدأ الرجل في قضاء قدرٍ كبير من وقته على الإنترنت ساعياً للتواصل مع المسلمين الذي يقاسمونه الأفكار ذاتها. بدأ بكتابة المدونات مدخلاً معها أخبار الجهاد في الخارج، وكثيراً ما

(١) Chayes et al., "Samir Khan, al-Qaida Figure, Grew Up on Long Island."

(٢) Robbie Brown and Kim Severson, "Second American in Strike Waged Qaeda Media War," *New York Times*, September 30, 2011.

(٣) Chayes et al., "Samir Khan, al-Qaida Figure, Grew Up on Long Island."

(٤) Moss and Mekhennet, "An Internet Jihad Aims at US Viewers."

(٥) "American Editor Brings US Savvy to Jihad Outreach," *Morning Edition*, NPR, October 12, 2010.

كانت تحت عنوان «إن شاء اللّه شهيد»، أو «شهيد بإذن اللّه». أنشأ خان مواقع عدة للتدوين انطلاقاً من منزل والديه، وكان يغيّر المواقع[١]، ويبدّل الملقّمات servers عندما تتعرض نصوصه اللاذعة للهجوم، أو عندما يعمد المشرفون على الملقّمات إلى إقفالها.

وجد خان أخيراً مقراً له في Muslimpad[٢]، وهو الموقع الذي تديره الشبكة الإسلامية (وهي الشبكة التي وظفت في أحد الأوقات دانيال مالدونادو، وهو أحد الذين أدينوا بسبب سفرهم إلى مخيمات التدريب التابعة لاتحاد المحاكم الإسلامية في الصومال). انطلق أحد مواقعه التدوينية، والذي أسماه إن شاء اللّه شهيد، في العام ٢٠٠٥، واكتسب شعبية كبيرة بحلول العام ٢٠٠٧، وكان ترتيب هذا الموقع بين أبرز ١ بالمئة[٣] من المواقع من أصل ١٠٠ مليون موقع في العالم، وذلك بحسب ألكسا. كوم المتخصّص بتعداد حركة المواقع. حملت مواقع التدوين الأخرى التابعة له أسماء مثل التحرير الإنساني ـ النهضة والانبعاث الإسلامي. أطرى خان في مواقع تدوينه انتصارات وفضائل تنظيم القاعدة المركزي والمقاتلين التابعين لها، لكن كتاباته ساعدت كذلك على نشر حركة عقائدية أوسع بكثير، والتي تضمنت مشايخ وعلماء متطرفين من الذين لم يتمكن عدد كبير من الأميركيين معرفتهم. أبرز أحد المواقع الذي ظهر فيما بعد، وفي قسم «حول الموقع» قائمةً بأسماء الرجال الذين وصفهم «علماء الإسلام[٤]... الذين نستمد المعرفة منهم»، وتضمنت القائمة أبو مصعب الزرقاوي، وأبو الليث الليبي، وأنور العولقي.

كان زاكاري تشيسر[٥] أحد المشاركين في بلوغ «إن شاء اللّه شهيد» الذي أنشأه خان، وهو الأميركي الذي ألقي القبض عليه في العام ٢٠١٠ لمحاولته السفر إلى الصومال، والالتحاق بحركة الشباب. هلّل خان في مواقعه التدوينية المتعددة للهجمات ضد الجنود الأميركيين في العراق، كما روّج لأقوال بن لادن ودعائه بالنصر للجهاديين على القوات الأميركية والإسرائيلية في كل أنحاء العالم.

بدأ خان خلال هذه الفترة يلفت اهتمام الصحافة، وعلى الأخص صحيفة نيويورك تايمز، وهي

---

(١) Alice Fordham, “A ‘Proud Traitor’: Samir Khan Reported Dead Alongside Aulaqi,” Checkpoint Washington (blog), *Washington Post*, September 30, 2011.

(٢) Moss and Mekhennet, “An Internet Jihad Aims at US Viewers.”

(٣) المصدر نفسه.

(٤) “About,” The Ignored Puzzle Pieces of Knowledge, revolution. muslimpad.com.

(٥) “Alleged American Jihadists—Connecting the Dots,” CNN.com, October 10, 2012.

الصحيفة التي كتبت عنه للمرة الأولى في العام ٢٠٠٧، واصفاً الأميركي بأنه «جندي مشاة بغيض في ما تسميه القاعدة «الإعلام الاسلامي الجهادي». برز خان في الولايات المتحدة على أنه الوجه الجديد لثقافة رقمية متشددة متنوعة وناشئة، وهي الثقافة التي بدأت مع تحميل الزرقاوي لأشرطة فيديو تُظهر الرؤوس المقطوعة في العراق، كما برزت أكثر فيما أطلقت عليه صحيفة التايمز «مجموعة متنوعة من نشطاء وسائل الإعلام المستقلين الذين ينشرون رسالة القاعدة والمجموعات الأخرى»، إلى الناس في كل أنحاء العالم، بما في ذلك الغرب، بشكلٍ متزايد.

أبلغ خان صحيفة نيويورك تايمز بأن شريط الفيديو الذي يُظهر مهاجماً انتحارياً أثناء مهاجمته مركزاً أميركياً متقدماً في العراق «جلب لي سروراً كبيراً»[١]. أما العائلات الأميركية التي لديها أقارب يقاتلون في العراق فقال عنها: «إنني لا أكترث أبداً بما يحدث لأبنائهم وبناتهم»، ووصفهم بـ «أبناء جهنم».

لكن بالرغم من إنكاره أي روابط مع المجموعات الإرهابية، وأبلاغه محطة أخبارٍ محلية[٢] بأنه لا ينشط في تجنيد مقاتلين أميركيين، إلا أن خان أشار إلى أنه قد يمضي ليشارك في الجهاد الفعلي ذات يوم، لكن الأمر لم يصل به إلى حد استخدام العنف. وكّل خان محامياً[٣] لاستشارته بشأن مجالات الحديث الذي يتمتع فيه بالحماية، وذلك قبل إطلاق موقع تدوينه الأول. وبالرغم من أن السلطات بالكاد تعرّضت له، إلا أنه أثار اهتمام: عملاء الأمن القومي، وكذلك المحللين في مركز محاربة الإرهاب، وهم الذين كانوا يتابعونه عن كثب[٤]. أبلغت سو مايريك وهي نائب من كارولاينا الشمالية صحيفة الواشنطن بوست بأنها شاركت في الجهود الرامية إلى «إغلاق موقع خان[٥] من خلال مكتب التحقيقات الفدرالي»، وهي الجهود التي لم تكلل بالنجاح في نهاية المطاف، «لأنه لم يشجّع على العنف، بل اكتفى بإعطاء معلومات، ولأنه واظب على تغيير الحاسوب الملقّم الذي يستخدمه».

اعتبر خان أن السلطات كانت تقوم بما هو أكثر من قراءة مدوناته. وكتب في وقتٍ لاحق: «وظّف مكتب التحقيقات الفدرالي في كارولاينا الشمالية جاسوساً[٦] تظاهر بأنه تحوّل إلى الإسلام». أقدم

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) "American Editor Brings US Savvy to Jihad Outreach."

(٤) Michael Moss, "What to Do About Pixels of Hate," *New York Times*, October 21, 2007.

(٥) Fordham, "A 'Proud Traitor.'"

(٦) Samir Khan, "I Am Proud to Be a Traitor to America," Inspire 2 (fall 2010), published October 2010. كل المقتطفات من كتابات خان مأخوذة من هذا المقال، إلا إذا ذُكر خلاف ذلك.

عملاء مكتب التحقيقات الفدرالي، وفي مناسبات عدة، على زيارة منزل خان، وذلك في محاولة لحمل والدَي سمير على تشجيعه على التوقف عن التدوين. قالت سارة خان إن عملاء مكتب التحقيقات الفدرالي أبلغوا العائلة بأن سمير لم يخالف أيّ قوانين، وكان يقوم بكتابة نصوص حرة، لكنهم قلقون بشأن الاتجاه الذي يبدو بأنه يأخذه. أما والد سمير، ظفار، فقد ذهب إلى حد أبعد عندما قطع خط الإنترنت عن المنزل، كما حاول أن يتدخل أكثر من مرة. دعا الوالد إماماً[١] واسمه مصطفى الترك، لمحاولة إقناع سمير بالتخلي عن تطرفه. عرف الترك والد سمير على أنه «مسلم معتدل[٢] ملتزم بدينه». قال الترك إن ظفار «بذل كل ما بوسعه للتحدث مع ابنه، وكذلك لدفعه إلى الاجتماع مع الأئمة والعلماء المسلمين الذي يحاولون إقناع سمير بأن «عقيدة العنف ليست الطريق الصحيح». قال الترك: «اقتنع[٣] سمير بأن أميركا هي دولة استعمارية تساند الحكام المستبدين وإسرائيل بصورة عمياء... تبنّى كذلك رأياً يقول إن استخدام القتل العشوائي كان مبرراً. حاولت إيراد بعض الحجج[٤] من القرآن والعلماء، وقلت له إن كل ما تفكّر فيه غير صحيح».

لم يتأثر سمير بهذا الكلام وتابع عمله. أما ثمرة عمل أشهره الأخيرة في الولايات المتحدة فقد كانت كتابات «تأملات في الجهاد»، وهي مجلة انترنت في ملف PDF، تعتمد كثيراً على الرسوم والصور، وتقدّم ترجمات لخطب القاعدة، وكذلك تورد مقاطع أصلية كتبها خان وكتابٌ آخرون. لكن مع نهاية العام ٢٠٠٩، قرّر سمير مغادرة الولايات المتحدة. اعتبر أن مكتب التحقيقات الفدرالي كان يراقبه على مدار الساعة، كما أنه ضجر من وجوده مع مسلمين اعتبر أن الثقافة الأميركية استوعبتهم.

نشر خان العدد الرابع والأخير من تأملات في الجهاد في أيلول/سبتمبر من العام ٢٠٠٩. وكتب فيما بعد: «أدركت أن الحقيقة لن تصل إلى الجماهير إلا إذا كنت فوق القانون وإلى حين بلوغ ذلك». غادر خان اليمن في الشهر التالي، وذلك بحجة دراسة اللغة العربية وتعليم الإنجليزية.

(١) Moss and Mekhennet, "An Internet Jihad Aims at US Viewers."

(٢) Steven Stalinsky and R. Sosnow, "The Life and Legacy of American al-Qaeda Online Jihad Pioneer Samir Khan—Editor of al-Qaeda Magazine 'Inspire' and a Driving Force Behind al-Qaeda's Push for 'Lone-Wolf' Terrorist Attacks in the West," Middle East Research Institute (MEMRI), September 28, 2012, www.memri.org/report/en/print6713.htm#_edn39.

(٣) Chayes et al., "Samir Khan, al-Qaida Figure, Grew Up on Long Island."

(٤) Moss and Mekhennet, "An Internet Jihad Aims at US Viewers."

قال محلّلون في شؤون الإرهاب في أميركا إنه تلقى دعوةً[1] من العولقي للحضور إلى اليمن، والمساعدة على قيادة «جهاد وسائل الإعلام». لكن بحسب ما قالته سارة خان فإن اليمن لم يكن الخيار الأول بالنسبة إلى سمير. بحث في البداية عن مدارس في باكستان والمملكة المتحدة، لكن الوثائق المتعلقة باليمن هي التي جاءت قبل غيرها. «كنا على علمٍ برغبته في تعلّم العربية، وكان يبحث عن مدارس مناسبة يمكنها أن تعلّمه، وكذلك عن مدارس تعطيه معلومات أكثر عن الإسلام بحيث يفهم القرآن بصورة أفضل». أما عندما أبلغ سمير والديه بأنه سوف يغادر إلى اليمن شعرت سارة بالقلق لكنها فكّرت بأنه «سيكون بخير، كما أنه يعرف ما هو الأفضل له. من الممكن أنه بحاجة لأن يسافر ويرى العالم بنفسه».

لكن خان كان يمر بعملية فكرية تختلف عما فهمه والداه. قرّر سمير أنه لم يعد يتحمّل ما اعتبره ابتذال أميركا المدينية وخطاياها. كانت الإنترنت أفضل صف دراسي له، وهو الذي وجد فيه عظات القادة المسلمين الذين استلهمهم. راقب سمير الرعب الذي سبّبته حروب ما بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وحملات الغزو، واستنتج أن من واجبه الانضمام إلى المسلمين الآخرين في القتال ضد القوى التي اعتبرها صليبية. كتب خان فيما بعد: «أدركت بعد أن استدرت بإيماني ١٨٠ درجة أنه لم يعد بإمكاني السكن في أميركا كمواطنٍ مطيع [للقوانين]. حوّلتني معتقداتي إلى متمرد على إمبريالية واشنطن. كيف يُمكن لأي شخصٍ يدّعي أنه عاقل[2] أن يستمر بينهم؟ كان ذلك مستحيلاً بالنسبة إليّ. تحوّل الذنب الذي أثقل ضميري إلى طريقة تفكيرٍ عندي. لم أتمكن مطلقاً من تصوّر نفسي شخصاً ترك فرصة حياته ليُنقذ الأمة الإسلامية من محنتها».

لم يجد خان صعوبة كبيرة في مغادرة الولايات المتحدة بالرغم من المراقبة التي يخضع لها. كتب خان فيما بعد معترفاً بأنه دُهش لأن مغادرته البلاد مضت من دون أن ينتبه لها أحد تقريباً: «استغرق الأمر ثلاثين دقيقة إضافية للحصول على بطاقة الصعود إلى الطائرة في كارولاينا الشمالية، وذلك لأنني خاضع للمراقبة، بحسب ما قالته لي الموظفة». أمضى خان بعض الوقت في صنعاء في تعليم اللغة الإنجليزية، وذلك قبل أن يضع خططاً للتوجه جنوباً بهدف الانضمام إلى المجاهدين. قال خان: «كنت على وشك أن أصبح، وبصورة رسمية، خائناً للبلاد التي أمضيت فيها معظم حياتي وفكرت بعددٍ من العواقب المحتملة التي تهدّد حياتي، لكن مهما كانت تلك العواقب فإنني مستعد لها».

(١) Steve Inskeep, "Grand Jury Focuses on NC Man Tied to Jihad Magazine," *Morning Edition*, NPR, August 18, 2010.

(٢) Abu Yazeed "Samir Khan: The Face of Joy," Inspire 9 (winter 2012), released May 2012. يزعم المؤلف أنه ينشر «وصيةً أخيرة» تركها سمير خان على القرص الصلب لحاسوبه.

يقول مورتن ستورم إنه التقى أنور العولقي للمرة الأولى[١] في صنعاء في العام ٢٠٠٦، وذلك قبل وقتٍ قصير من إدخال العولقي إلى سجنٍ يمني حيث أمضى ثمانية عشر شهراً، وذلك بناءً على طلب واشنطن. كان ستورم سابقاً أحد أعضاء عصابة تستخدم الدراجات النارية، ومجرماً مداناً ما لبث أن تحوّل إلى الإسلام. وفي أواخر سنوات التسعينيات من القرن المنصرم بدأ ذلك الدنماركي بالاختلاط بالدوائر الإسلامية المتطرفة تحت اسم مراد ستورم[٢]. عانى الرجل من طفولة مضطربة، وأقدم على أول سرقةٍ مسلحةٍ[٣] عندما كان في الثالثة عشرة من عمره، وما لبث أن دخل السجن، وخرج منه مراراً عدة في سنوات مراهقته. انضم ستورم في النهاية إلى عصابة[٤] للدراجات النارية. وفي العام ١٩٩٧ تخلى عن حياة الإدمان على المخدرات والجريمة التي كان يعيشها، وأبلغ الأصدقاء وأفراد أسرته بأنه تحوّل إلى الإسلام[٥]. انتقل بعد ذلك إلى اليمن حيث تزوج من امرأة مغربية في العام ٢٠٠٠، كما أنجبا ابناً بعد مرور سنتين، وأسمياه أسامة[٦].

يُظهر أحد أشرطة الفيديو من العام ٢٠٠٥[٧] ستورم وهو يستمع في لندن إلى خطاب يلقيه أحد رجال الدين المتطرفين، ويدعى عمر بكري محمد. ادّعى ستورم أنه التقى العولقي في صنعاء بعد مرور سنة من الزمن. كان ستورم في ذلك الوقت طالباً في جامعة الإيمان[٨]، أي حيث كان العولقي ملتحقاً بدورةٍ دراسية ويلقي المحاضرات. زعم ستورم أنه والعولقي «تحدثا بحرية»[٩] في الأشهر التي سبقت إلقاء القبض على العولقي، كما أن صداقة نشأت بين الرجلين. لكن بينما كان العولقي في السجن قال ستورم إنه بدأ يشعر بتغيّرٍ إزاء صيغة الإسلام التي كان يمارسها: اكتشفت أن ما كنت أؤمن به لم يكن، مع الأسف، على صورة ما كنت أظنّه»[١٠]. زعم ستورم أنه تحدث

(١) Paul Cruickshank and Tim Lister, “The Danish Biker and the Trail That Led to al Qaeda’s Most Wanted,” CNN.com, October 24, 2012.

(٢) المصدر السابق.

(٣) Ray Weaver, “Former Biker Infiltrated al-Qaeda,” *Copenhagen Post*, October 8, 2012.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) Cruickshank and Lister, “The Danish Biker and the Trail That Led to al Qaeda’s Most Wanted.”

(٨) المصدر نفسه.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) Weaver, “Former Biker Infiltrated al-Qaeda.”

مع جهاز الاستخبارات الدنماركي PET[1]، وعرض المساعدة. قال كذلك إنه تعرّف إلى ممثلي الاستخبارات البريطانية ووكالة الاستخبارات المركزية. أضاف ستورم أن PET عيّنت له مدرباً.

تحوّل ستورم بعد إطلاق العولقي من السجن إلى عاملٍ مساعدٍ مهم لوكالة الاستخبارات المركزية. أدركت وكالة الاستخبارات المركزية وجهاز الاستخبارات الدنماركي، «أن أنور كان يعتبرني صديقه[2] وموضع ثقته. قال ستورم في مقابلة مع ثاني أكبر صحيفة في الدنمارك يولاندس بوستن Jyllands-Posten: «كانوا يعرفون أن بإمكاني الوصول إليه، ومعرفة أين يسكن. زعم ستورم أن مسؤولي الاستخبارات الدنماركية قدّموا له المال «لإحضار معدات وأجهزة إلكترونية»[3] إلى العولقي. وقال كذلك إن وكالة الاستخبارات المركزية أرادت تركيب جهاز تتبع في الأجهزة التي قدّمها إلى العولقي، وهو الأمر الذي يجعل من السهل على الأميركيين مراقبة رجل الدين [العولقي] ولربما قتله بإحدى غارات الطائرات من دون طيّار.

وفي أيلول/سبتمبر من العام ٢٠٠٩، عاد ستورم إلى اليمن، ثم انتقل إلى محافظة شبوة حيث كان العولقي يختبئ. قال ستورم إنه مكث في منزل أحد الأشخاص الذي وصفه بأنه متعاطف مع القاعدة في شبوة. زعم ستورم أن العولقي طلب منه عندما التقاه أن يجلب له بعض ألواح الطاقة الشمسية، أو ثلاجة نقالة، أي مواد يمكنه استخدامها لتبريد المواد المتفجرة، وأضاف: «تحدثنا كذلك عن الهجمات الإرهابية[4]، كما وضع خططاً لضرب بعض مراكز التسوّق الكبيرة في الغرب، أو في مكانٍ آخر يحتشد فيه الناس، مستخدماً مواد سامة». لم يكن من الممكن التأكد من صحة مزاعم ستورم بشكل مستقل، لكن من المؤكد أنه نقل هذه المزاعم إلى وكالة الاستخبارات المركزية في وقتٍ كانت الولايات المتحدة تحضّر فيه قضيةً ضد العولقي.

سألتُ والد العولقي عن مزاعم ستورم. قال ناصر: «لا أصدق أشياء كثيرة قيلت عن أنور. أعتقد أن هذا الرجل كان جزءاً من مؤامرة للنيل من أنور[5] ـ الرجل والشخصية ـ وذلك بهدف تقليص نفوذه على رجال المسلمين ونسائهم أو القضاء عليه كلياً في كل أنحاء العالم. يُمكن لأميركا والدنمارك أن تعثرا على رجلٍ كان شريراً طوال حياته، واقترف سرقةً مسلحة عندما كان

(١) Cruickshank and Lister, “The Danish Biker and the Trail That Led to al Qaeda’s Most Wanted.”

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) رسالة بالبريد الإلكتروني إلى المؤلف من عائلة عولقي، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

في الثالثة عشرة من عمره. أما أنور فلم يتورط طوال أربعين سنة من عمره في أي عملٍ من أعمال العنف ضد أي شخصٍ أو جماعة».

لكن مما لا شك فيه أن العولقي طلب من ستورم أن يعثر له على زوجةٍ إضافية. تزوج أنور من امرأة يمنية ثانية[1] خلال فترة فراره وأنجب ابنةً منها. زعم ستورم أنه، هذه المرة بالتحديد، أراد الحصول على امرأة بيضاء تحولت إلى الإسلام لتكون، «رفيقته في مخبئه»[2]. أبلغ ستورم الصحيفة الدنماركية: «سألني ما إذا كنت أعرف امرأة من الغرب يمكنه الزواج بها. أعتقد أنه كان يفتقد إلى شخصٍ يتمتع بفهمٍ أفضل لعقليته الغربية»، ووافق ستورم على تقديم المساعدة. قيل كذلك إن العولقي كتب رسالةً إلكترونية إلى ستورم في أواخر العام ٢٠٠٩، وطلب منه إيصالها إلى العروس المحتملة: «أريد التركيز على أمرين[3]، أولهما هو أنني لا أعيش في مكانٍ ثابت. يعني ذلك أن أحوال معيشتي تتغير كثيراً. إنني أعيش في خيمة في بعض الأحيان. ثانيهما، يتعيّن عليّ، وبسبب وضعي الأمني أن أنعزل في بعض الأحيان، وهو الأمر الذي يوجب عليّ، وعلى أسرتي أن لا نلتقي أي شخص لفترات طويلة. إذا كان بإمكانكِ العيش في ظروفٍ صعبة، ولا تمانعين في حياة العزلة، ويمكنك العيش مع قيودٍ على اتصالاتك مع الآخرين، فإنني سأشكر اللّه على هذا الأمر المهم».

عاد ستورم إلى كوبنهاغن، والتقى مسؤولين في وكالة الاستخبارات المركزية، والاستخبارات الدنماركية. قال إنه عُرضت عليه صور التقطت بالأقمار الصناعية للمنطقة التي كان فيها في شبوة، كما أنه تعرّف إلى المنزل الذي مكث فيه. شنّت القوات اليمنية هجوماً على المنزل[4] بعد مرور وقتٍ قصير، لكن العولقي كان قد غادره، وقُتل مالك المنزل في ذلك الهجوم. أبلغهم [مسؤولي المخابرات] عن رغبة العولقي في العثور على زوجة من الغرب، ورأت وكالة الاستخبارات المركزية في ذلك الطلب فرصةً لها. قال إن العملاء السريين الأميركيين شعروا «ببهجةٍ غامرة»[5]. وزعم أن وكالة الاستخبارات المركزية وضعت خطة بالاشتراك مع جهاز الاستخبارات الدانماركي PET. قال ستورم: «كانت الفكرة هي العثور على امرأةٍ[6] تؤمن بعقيدة [العولقي] وعقليته بحيث يُقتل

(١) مقابلات أجراها المؤلف مع أفراد أسرة العولقي، آب/أغسطس ٢٠١٢

(٢) Paul Cruickshank and Tim Lister, “The Danish Biker and the Trail That Led to al Qaeda’s Most Wanted.

(٣) Duncan Gardham, “Morten Storm: A Radical Life,” *Telegraph*, December 3, 2012.

(٤) Cruickshank and Lister, “The Danish Biker and the Trail That Led to al Qaeda’s Most Wanted.”

(٥) “The Terrorist’s Bride,” *Jyllands-Posten* documentary, 12:11, December 16, 2012.

(٦) “The Terrorist’s Bride.”

كلاهما في هجوم بالطائرات الأميركية من دون طيّار. ساعدت وكالة الاستخبارات المركزية وPET على تتبع مكان أنور، بحيث يتمكن الأميركيون من إرسال طائرة من دون طيّار في إثره. كانت تلك هي الخطة».[1]

(١) Weaver, "Former Biker Infiltrated al-Qaeda."

٣١ نكسة في الصومال

الصومال وواشنطن العاصمة، ٢٠٠٩ كانت القيادة المشتركة للعمليات الخاصة، تدرك واقع أن الرجال الذين جرى تحديدهم بوصفهم أخطر التهديدات التي تواجه مصالح الولايات المتحدة في شرق أفريقيا، أي صالح علي نبهان وفضل عبد اللّه محمد، ما زالا طليقين. اعتقدت القيادة أن الأخير خضع لعملية جراحة تجميلية[1]، وهكذا لم يبقَ أمام محلّلي الاستخبارات إلا تخمين مكان وجوده الحقيقي. لكن ملاحقة الرجلين باتت أكثر صعوبة مع توسيع حركة الشباب للمناطق التي تسيطر عليها في الصومال، وهو الأمر الذي أعطى الرجلين خياراتٍ أكثر للاختباء أو العمل السري.

اعتقدت الاستخبارات الأميركية أن نبهان تغلغل بعمقٍ أكبر داخل عمليات حركة الشباب منذ قلب نظام اتحاد المحاكم الإسلامية، وأنه يدير ثلاثة معسكرات لتخريج المهاجمين الانتحاريين بمن فيهم مواطنٌ أميركي. أوردت إحدى البرقيات الدبلوماسية السرية الصادرة عن السفارة الأميركية في نيروبي: «منذ تعيين نبهان ليكون كبير المدربين[2] في معسكرات حركة الشباب في صيف العام ٢٠٠٨، توسع تدفّق الأجانب إلى الصومال ليشمل مقاتلين من جنوب آسيا، وأوروبا، وشمال أميركا، والسودان، وشرق أفريقيا، وعلى الأخص متدربين من كينيا». أوردت البرقية أن أولئك المقاتلين يسافرون إلى مقديشو لمحاربة قوات الاتحاد الأفريقي، والحكومة الصومالية المدعومة من الأميركيين. وخلُصت البرقية إلى القول: «تستمر المعسكرات في تخريج أعدادٍ كبيرة من المتخرجين الأجانب».

سعت واشنطن يائسة للقضاء على نبهان، وفي تموز/يوليو من العام ٢٠٠٩ سهّلت الاستخبارات الأميركية تحقيق اختراق مُحتمَل. اقتحمت القوات الأمنية الكينية في ذلك الشهر باب منزل شابٍ

---

(١) سيرة حياة فضل عبد اللّه محمد، قائمة مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالعقوبات على القاعدة، accessed August 14, 2012, https://www.un.org/News/Press/docs//2012/sc10755.doc.htm.

(٢) برقية دبلوماسية أميركية رقم 09NAIROBII395 مرسلة من السفير مايكل رانبيرغر، السفارة الأميركية في نيروبي، "Somalia— the TFG, Al-Shabaab, and Al Qaeda," July 6, 2009, نشرها موقع ويكيليكس http:// wikileaks. org/cable/2009/07/09NAIROBI1395.html.

كيني من أصلٍ صومالي يدعى أحمد عبد اللّه حسن، وهو الذي كان يعيش في إيست لاي، وهو حي صومالي مكتظ يقع في نيروبي. عمد الجنود الذين ألقوا القبض على حسن إلى نقله في الليلة التالية إلى مطار ولسون[1]: «وضعوا كيساً على رأسي[2] بحسب الطريقة المتبعة في غوانتانامو». قال حسن، بحسب بيانٍ وصل إلي عن طريق أحد المحققين في قضايا حقوق الإنسان: «ربطوا يديّ وراء ظهري ووضعوني في طائرة. هبطت بنا الطائرة في مقديشو في ساعات الصباح الأولى. وأدركت بأنني في مقديشو بسبب رائحة البحر، لأن المدرج مجاور للشاطئ». نُقل حسن من هناك إلى سجنٍ سري[3] يقع في الطابق السفلي لوكالة الأمن القومي الصومالية، وهناك خضع للاستجواب على يد مسؤولي الاستخبارات الأميركية. أورد أحد التقارير الاستخباراتية المسرّبة على يد وحدة شرطة مكافحة الإرهاب الكينية أن، «أحمد عبد اللّه حسن الملقب بـ «أنس» كان، «مساعداً شخصياً سابقاً لنبهان»[4]، و«جُرح أثناء القتال الذي دار بالقرب من القصر الجمهوري في مقديشو في العام ٢٠٠٩». كان أنس يُعتبر سجيناً ذا قيمة عالية. قال حسن في بيانٍ له جرى تهريبه من السجن وتسلّمته: «تعرّضت للاستجواب عدة مرات. استجوبني رجالٌ صوماليون وبيض. كنت أرى وجوهاً جديدة في كل يوم».

تعهد باراك أوباما أثناء حملته الرئاسية، وبعد أن أصبح رئيساً بأن الولايات المتحدة ستتوقف عن استخدام بعض طرق التعذيب، وطرق الاعتقال[5]، التي كانت معتمدة خلال عهد بوش. وقال مدير وكالة الاستخبارات المركزية ليون بانيتا في نيسان ٢٠٠٩، «توقفت وكالة الاستخبارات المركزية عن استخدام منشآت الاعتقال، أو المواقع السرية» كما أعلنت عن «خطة لإيقاف العمل في المواقع الباقية». لكن بعد مرور ثلاثة أشهر اكتشف أنه موجود في سجنٍ سري، ويتعرض للاستجواب على يد الأميركيين.

قال مسؤولٌ أميركي تحدث إليّ شرط عدم الكشف عن هويته، إن حسن لم يجرِ تسليمه من كينيا إلى الصومال بواسطة الحكومة الأميركية. لكن المسؤول قال: «قدّمت الولايات المتحدة

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع كلارا غوتريدج، تموز/يوليو ٢٠١١

(٢) نسخة المؤلف عن شهادة مكتوبة لأحمد عبد اللّه حسن.

(٣) مقابلة أجراها المؤلف مع كلارا غوتريدج في تموز/يوليو من العام ٢٠١١

(٤) نسخة المؤلف، تقرير الاستخبارات الكينية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠

(٥) Leon E. Panetta, “Message from the Director: Interrogation Policy and Contracts,” Central Intelligence Agency, April 9, 2009, https://www.cia.gov/news-information/press-releases-statements/directors-statement-interrogation- policy-contracts.html.

المعلومات»[١] التي ساعدت على إبعاد حسن - وهو إرهابي خطير - عن الشارع». دعم ذلك التوصيف النظرية التي تقول إن القوات الكينية كانت تسلّم المشتبه بهم بالنيابة عن الولايات المتحدة والحكومات الأخرى. وقال لي مصدر جيّد الاطّلاع إن حسن كان مستهدفاً في نيروبي لأن المعلومات الاستخبارية أوحت بأنه «اليد اليمنى» لنبهان[٢]، الذي كان يُفترض أنه رئيس القاعدة في شرق أفريقيا.

لكن بعد مرور شهرين على تسليم حسن إلى سجنٍ سري في مقديشو، أي في ١٤ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٩، طار فريق من القيادة المشتركة للعمليات الخاصة مستخدماً طائرات الهليكوبتر[٣] من حاملة طائرات بالقرب من الشاطئ الصومالي، واخترقت المجال الجوي الصومالي. كان الرجل الذي يطاردونه، وبحسب المعلومات الاستخباراتية التي يُعتمد عليها والتي تلقوها حديثاً، يداوم على القيام برحلات منتظمة[٤] ما بين المدينتين الساحليتين ميركا وكيسمايو، الواقعتين قرب الحدود الكينية. وفي هذا اليوم كان الهدف الذي يطاردونه يتنقل في سيارة لاند كروزر مدعوماً ببعض الفنيين. قال الشهود[٥] إن طائرات الهليكوبتر «أزّت» فوق قرية ريفية كانت في طريقها للانضمام إلى القافلة. هاجم فريق القيادة المشتركة للعمليات الخاصة، وفي وضح النهار، تلك القافلة من طائرات الهليكوبتر فأردوا الأشخاص الذين كانوا بداخلها. هبط المغاوير الأميركيون بعد ذلك، وجمعوا جثتين[٦] على الأقل، تبيّن أن إحداهما تعود إلى صالح علي نبهان. امتنع المتحدث باسم البنتاغون بريان ويتمان عن التعليق على «أي عملية مزعومة[٧] في الصومال»، وكذلك فعل البيت الأبيض. في ذلك اليوم، لم يبق مجال للشك عندما أكدت حركة الشباب[٨] أن نبهان وخمسة أجانب آخرين وثلاثة مقاتلين صوماليين من حركة الشباب قد قُتلوا في الهجوم. قضت القيادة

---

(١) مقابلة المؤلف مع مسؤول أميركي، تموز/يوليو ٢٠١١.

(٢) مقابلة المؤلف، مسؤول في الاستخبارات الصومالية، تموز/يوليو ٢٠١١.

(٣) Sean D. Naylor, "JSOC Closes Chapter on al-Qaida Leader: Somalia Raid Nets Body of Man Wanted in Bombing," *Army Times*, September 18, 2009.

(٤) Bill Roggio, "Commando Raid in Somalia Is Latest in Covert Operations Across the Globe," *Long War Journal*, September 15, 2009.

(٥) Ewen MacAskill, "Somali Insurgents Vow Revenge for US Killing of Leader," *Guardian*, September 15, 2009.

(٦) Jeffry Gettleman and Eric Schmitt, "U.S. Kills Top Qaeda Militant in Southern Somalia," *New York Times*, September 14, 2009.

(٧) Mac Askill, "Somali Insurgents Vow Revenge."

(٨) Gettleman and Schmitt, "U.S. Kills Top Qaeda Militant in Southern Somalia."

المشتركة للعمليات الخاصة على أكثر الرجال المطلوبين في شرق أفريقيا، وذلك في أول عملية قتلٍ استهدافية في داخل الصومال، والتي صادق عليها الرئيس أوباما.

أما بالنسبة إلى العملاء السريين المخضرمين لمكافحة الإرهاب، مثل مالكولم نانسِ، فكان الهجوم الذي قضى على نبهان نموذجاً لما كان على الولايات المتحدة أن تفعله بدلاً من دعم الاجتياح الإثيوبي. قال لي نانسِ: «إنني مؤمنٌ جداً[1] بالاغتيال الاستهدافي عندما لا يوجد أشخاص مهمّون في قائمة استهدافك. إذا كان هؤلاء أقوى من قدرتك على إبطال قدراتهم في ميدان المعركة، فلا يعود بإمكانك إلا أن توجّه لهم ضربةً بصاروخ هيل فاير. إننا أكثر نجاحاً في استخدام الضربات الجراحية في المكان الذي نتوجّه إليه ـ بطريقة تشبه كثيراً الطريقة الإسرائيلية في واقع الأمر ـ واستخدمنا الغارات بالطائرات من دون طيّار مع صواريخ هيل فاير أو بدونها، ثم فجّرنا سيارة معروفة لدينا، يقودها رجل كنا نعرف أنه موجود في تلك السيارة. هبطنا بالطائرات بعد ذلك واختطفنا جثّته، وتأكدنا منها، ثم حصلنا على المعلومات الاستخباراتية قبل أن نبتعد. هذه هي الطريقة التي يجب علينا أن نتبعها، وهي التي كان يجب علينا أن نتبعها خلال السنوات العشر [الماضية].

حققت تلك العملية ضد نبهان ثناءً كبيراً لأوباما بين أوساط مكافحة الإرهاب والعمليات الخاصة، لكنها أثارت في أوساطٍ أخرى أسئلةً خطيرة حول هذه السياسة الجديدة التي تلقى إجماع الحزبين والمتعلقة بالاغتيالات، والاختطاف والترحيل، والسجون السرية. قالت إيفلين فاركاس، وهي التي كانت سابقاً عضواً في لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ، وهي اللجنة التي أشرفت على SOCOM من العام ٢٠٠١ وحتى العام ٢٠٠٨: «تبدو هذه كأنها إعدامات عاجلة[2]. مَن يعطي صلاحية تنفيذ هذه الإعدامات؟ مَن يقوم بتحضير القوائم [بالأهداف]؟ هل هذه هي مهمة قتل أو اعتقال، أم أنها مهمة قتل؟» وضع المرشح أوباما رؤية تتعلق بكيفية ابتعاده بشكلٍ حاسم عن سياسات عهد بوش، لكن قضية نبهان اعتمدت على أكثر هذه السياسات إثارة للجدل. تساءلت فاركاس: «هل تغيّرت سياستنا قيد أنملة منذ الإدارة السابقة؟ يوحي لي إحساسي بأنها لم تتغيّر».

أما جاك غولد سميث الذي عمل بصفة مساعد المدعي العام في عهد إدارة بوش، فقال إن الاعتقاد القائل إن، «إدارة أوباما قد عكست سياسات عهد بوش هو اعتقاد خاطئ إلى حدّ

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع مالكولم نانسِ في أيار/مايو ٢٠١١ إن كل الاقتباسات عن مالكولم نانسِ مأخوذة من المقابلة التي أجراها المؤلف.

(٢) Naylor, “JSOC Closes Chapter on al-Qaida Leader.”

بعيد. إن الحقيقة هي أقرب إلى العكس من ذلك[1]: قامت الإدارة الجديدة بمحاكاة معظم برنامج بوش، كما وسّعت بعض النقاط الواردة فيه، بينما ضيّقت بعض الشيء نقاطاً أخرى. يمكننا القول إن جميع التغييرات التي قام بها أوباما كانت ظاهرية لا تتعدى التغليف، وإيراد الحجج، والرموز والخطابة».

أعلن أوباما نهاية السجون السرية، لكنه اكتشف مع فريقه لمكافحة الإرهاب باباً خلفياً لمتابعتها. بدأت وكالة الاستخبارات المركزية باستخدام سجنٍ سري في الصومال حيث كان حسن معتقلاً، وهو سجنٌ يقع تحت الأرض وكان مركزاً لاستجواب أسرى حركة الشباب والقاعدة. لكن بالرغم من أن السجن لم يكن تحت إدارة الولايات المتحدة من الناحية التقنية، إلا أن العملاء السريين كانوا أحراراً[2] في استجواب السجناء. رأى المحامون الذين وظّفهم حسن، الذي يُقال إنه كان اليد اليمنى لنبهان، في قضيته نموذجاً لاستمرارية سياسات عهد بوش بعد تلميعها قليلاً. أكد فريق محامي عائلة حسن الكينيين: «توحي قضية حسن[3] بأن الولايات المتحدة قد تكون متورطة في ما يشبه سجن خليج غوانتانامو في وسط مقديشو، لكنه غير مركزي، ويجري العمل فيه بالوكالة. قال ذلك الفريق إن حسن حُرم من حقه في تعيين محامين له، وحُرم من زيارات أفراد أسرته، أو الصليب الأحمر. لم يتأخر الوقت قبل أن يتضح أن حسن لم يكن السجين الوحيد المعتقل في ذلك السجن الصومالي السري الذي يقع تحت الأرض، وأن دور واشنطن في ذلك السجن لم يكن محصوراً في الاستجوابات التي تحصل من وقتٍ إلى آخر للمعتقلين ذوي الأهمية البالغة.

وبعد القضاء على نبهان أصبح فضل أكبر شخصيات القاعدة المعروفة بنشاطها في الصومال. لكن بالرغم من أن حركة الشباب عانت من ضربتين كبيرتين على يد القيادة المشتركة للعمليات الخاصة، إلا أنها لم ترتدع. كانت معركتها غير المتكافئة في بدايتها. أدى مقتل نبهان، مثله مثل عدد كبير من الانتصارات في الصومال التي قالت عنها واشنطن إنها «استراتيجية»، إلى نتائج عكسية. أتاحت الضربات الاستهدافية، حتى عند تنفيذها بكل دقة، إمكانية المساعدة على تعزيز صفوف المجموعات المتمردة وتزويدها بالرجال الذين يسعون إلى نيل الشهادة والذين يتنافسون في تقليد بعضهم بعضهم الآخر. لكن مع نهاية العام ٢٠٠٩ قُتل ما لا يقل عن سبعة مواطنين

(١) "JSOC Closes Chapter on al-Qaida Leader."

(٢) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤولٍ صومالي في الاستخبارات في حزيران/يونيو من العام ٢٠١١

(٣) بيان من فريق محامي أحمد عبد الله حسن، تموز/يوليو ٢٠١١

أميركيين[1] أثناء قتالهم في صفوف حركة الشباب، كما يُعتقد أن عشرات غيرهم قد انخرطوا في صفوف هذه الجماعة، وفي معسكرات التدريب التي تحضّر لتحركاتٍ مستقبلية. لكن بالرغم من أن حركة الشباب عجزت عن ضرب الولايات المتحدة مباشرة، إلا أنها برهنت على قدرتها على تجنيد مواطنين أميركيين وإحداث الفوضى بين عملاء الولايات المتحدة ووكلائها في مقديشو. تمكنت حركة الشباب في هذا السياق من جرّ الولايات المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والحكومة الصومالية، إلى إعادة عقارب الساعة إلى الزمن الذي يحتمل أن يكون كارثياً لأمراء الحرب الذين كانوا مدعومين من وكالة الاستخبارات المركزية، ممزوجاً بأسوأ إضافات فترة الاحتلال الإثيوبي.

نظرت إدارة أوباما، بطبيعة الحال، إلى التطورات في الصومال بطريقةٍ مختلفة. تعمقت علاقة الرئيس أوباما بالقيادة المشتركة للعمليات الخاصة، وقائدها الأميرال ماك رافين، بعد الإعدامات التي نُفذّت بكل دقة بالقراصنة الصوماليين. راجعت الإدارة، وبكل عناية، الأوامر التنفيذية التي أصدرها الرئيس بوش، وصادقت عليها القوات العسكرية الأميركية، والتي تقضي بضرب الإرهابيين في أي مكان، ولأن العالم أصبح «ميدان المعركة»، وهو المبدأ الذي طوّره ستيفن كامبوني، والمهندسون الآخرون للحرب على الإرهاب. قررت الإدارة أنها تريد توسيع الصلاحيات. أما وزير الدفاع غايتس ومدير وكالة الاستخبارات المركزية ليون بانيتا الذي عيّنه أوباما حديثاً، فقد عملا بكل إتقان على رأب الصدع القائم بين وكالة الاستخبارات المركزية والقيادة المشتركة للعمليات الخاصة، وهو الصدع الذي برز طوال عهد إدارة بوش، والذي زاده رامسفيلد وتشيني عمقاً. أراد أوباما تكوين جهاز نموذجي لمكافحة الإرهاب، وأصدر قائد القيادة الوسطى في ذلك الوقت ديفيد بتريوس تعديلاً[2] على الأمر التنفيذي المتعلق بتنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب AQN ExOrd، وهو الأمر الذي أعطى القوات العسكرية الأميركية، وعلى الأخص تلك التابعة للقيادة المشتركة للعمليات الخاصة، مجالاً أوسع للعمل في اليمن، والصومال، وفي أمكنة أخرى. لكن الهجمات غير المتكافئة التي لم تكن كثيرة نسبياً خلال إدارة بوش ـ لأن العراق كان يستنزف جهود مكافحة الإرهاب ـ تحولت إلى نقطة التركيز الأساسية للحرب العالمية التي أعاد أوباما تعريفها.

لكن الرئيس أوباما، وخلال سنته الأولى، سعى مع مستشاريه إلى إعادة تخطيط سياسة مكافحة الإرهاب الأميركية لتكون أكثر شمولية، وإعطائها مجالاً كاملاً لتقليص التطرف، بحيث تستند أكثر على الأمن الإقليمي. لخّص وزير الدفاع غايتس فحوى موقف كبار المسؤولين المدنيين والعسكريين في إدارة أوباما، وذلك عندما قال في شهر نيسان/أبريل من العام ٢٠٠٩ لن

(١) Bobby Ghosh, “Domestic-Terrorism Incidents Hit a Peak in 2009,” *Time*, December 23, 2009.

(٢) Mark Mazzetti, “U.S. Is Said to Expand Secret Actions in Mideast,” *New York Times*, May 24, 2010.

يكون هناك «حلّ عسكري بالكامل»[1] للقرصنة أو الحرب الأهلية في الصومال، وأنه يتعيّن إبعاد النهج الأميركي حيال الصومال عن الاحتواء. قال مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية جوني كارسون في ٢٠ نيسان/أبريل، ٢٠٠٩، خلال مثوله أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ: «جمع مجلس الأمن القومي[2] وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID، وأجهزة الاستخبارات، ومجموعة من الوكالات الأخرى، بهدف تطوير استراتيجية تكون شاملة وقابلة للاستمرار». كان من بين الأولويات زيادة المساعدة إلى الحكومة الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال AMISOM، لكن التركيز الرئيس بقي استهداف قيادة حركة الشباب والقاعدة.

كانت الأولويات التي ظهرت في أول مشروع موازنة سنوي قدّمه أوباما في أوائل شهر أيار/مايو في غاية الأهمية: تابع الرئيس مسار[3] السياسة العسكرية إزاء أفريقيا، بينما زاد من المساعدات الأمنية للدول الأفريقية. قال دانيال فولمان، مدير مشروع بحوث الأمن الأفريقي، إن مشروع الموازنة أظهر أن «الإدارة تتبع المسار الذي وضعته إدارة بوش للقيادة الأميركية في أفريقيا AFRICOM ، وذلك بدلاً من تجميد هذه البرامج حتى تتمكن الإدارة من إجراء مراجعة جدية للسياسة الأمنية التي تتبعها الولايات المتحدة تجاه أفريقيا». إن طلب الولايات المتحدة المصادقة على مبيعات الأسلحة إلى أفريقيا ارتفع إلى ٢٥,٦ مليون دولار من ٨,٣ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٩، بما في ذلك ٢,٥ مليون دولار مخصصة لجيبوتي، و٣ ملايين دولار لإثيوبيا، و١ مليون دولار لكينيا. كما توسعت برامج التدريب العسكرية المخصصة لهذه البلدان بدورها. قدّمت اقتراحات كذلك لزيادة الإنفاق المقترح لمعسكر ليمونييه، وذلك بالإضافة إلى الموجودات [الأصول] البحرية للعمليات الأمنية في المحيط الهندي. لكن إلى قدرات الطائرات من دون طيّار المتوفرة في كامب ليمونييه، توصلت إدارة أوباما إلى صفقة مع حكومة سيشل[4] تسمح بوجود أسطول من طائرات ريبر MQ-9 من دون طيّار لأغراض الاستطلاع غير المسلّح من أجل دعم عمليات مكافحة القرصنة، إلا

---

(١) Peter Spiegel, “Gates Says Somalia Government Is Key to Problem,” *Wall Street Journal*, April 14, 2009.

(٢) Johnnie Carson, Prepared Testimony, “Developing a Coordinated and Sustainable Strategy for Somalia,” Hearing of Senate Foreign Relations Subcommittee on African Affairs, May 20, 2009, www.state.gov/p/af/rls/rm/2009/123729.htm.

(٣) Daniel Volman, “Obama Administration Budget Request for AFRICOM Operations and for Security Assistance Programs in Africa in FY 2010,” الأرقام عن طلبات الموازنة الأميركية للسنة المالية ٢٠١٠ مأخوذة من تقرير فولمان.

(٤) Graig Whitlock and Greg Miller, “U.S. Assembling Secret Drone Bases in Africa, Arabian Peninsula, Officials Say,” *Washington Post*, September 20, 2011.

أن مسؤولي مكافحة الإرهاب بدأوا بالضغط للحصول على طائرات مسيرة مسلحة بغية استخدامها لمطاردة أفراد حركة الشباب. اختتم فولمان بالقول: «سيكون من الخطأ[1] الافتراض أن أوباما لن يتّخذ خطواتٍ عسكرية إضافية إذا ما تفاقم الوضع في الصومال». وكان الرجل محقاً في ذلك.

وإن كان فريق الأمن القومي في إدارة أوباما قد بدأ في رسم استراتيجية حاسمةٍ جديدة للتعامل مع حركة الشباب في الصومال، ومع تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية في اليمن، كانت حركة الشباب تعيد تنظيم نفسها. تسلّم فضل القيادة من نبهان وما لبث أن انخرط بعمق داخل هيكلية قيادة الشباب. وفي أواخر العام ٢٠٠٩ استفادت حركة الشباب كثيراً من الاجتياح الإثيوبي. أبلغني نانسِ: «إننا نتعامل الآن مع جماعة موجودة هناك بعمق». يُضاف إلى ذلك أن قوة AMISOM في مقديشو ارتفع عدد أفرادها ٥,٢٠٠ رجل[2] بعد أن كانت ما يزيد قليلاً على ١,٧٠٠ جندي، وذلك بفضل زيادة التمويل والدعم من واشنطن. وفي أعقاب مقتل نبهان راجت شائعات بأن قوات AMISOM كانت تحضّر لهجوم ما بعد شهر رمضان[3] ضد حركة الشباب، وذلك في وقتٍ لاحق من تلك السنة.

لكن نشطاء حركة الشباب سرقوا في أعقاب مقتل نبهان سيارتين من نوع لاند كروزر[4] تابعتين للأمم المتحدة ونقلوهما إلى مقديشو. في ١٧ أيلول/سبتمبر قاد عملاء حركة الشباب العربتين إلى مداخل مطار مقديشو الدولي، أي حيث كانت قوات AMISOM مجتمعة في قاعدتها مع مسؤولين أمنيين صوماليين. وضع المسلحون عربتَي اللاند كروزر خارج مكاتب شركة أميركية متعاقدة أمنياً وبقرب مستودعٍ للوقود. انفجرت العربتان التابعتان للأمم المتحدة في مشهدٍ مذهل من مشاهد الهجمات الانتحارية. قُتل في محصلة ذلك الهجوم ما يزيد عن عشرين شخصاً، ومن بينهم سبعة عشر من جنود الاتحاد الأفريقي. كان اللواء جوفينال نيويونغوروزا من بوروندي من بين القتلى، كما أبلغ مسؤول في AMISOM صحيفة نيويورك تايمز: «كانت تلك عملية تكتيكية بامتياز. بدا الأمر كأن أولئك الرجال يمتلكون خريطة عن المكان». كان ذلك هو

(١) Volman, “Obama Administration Budget Request for AFRICOM Operations.”

(٢) “Report of the Secretary-General on Somalia Pursuant to Security Council Resolution 1872 (2009),” United Nations Security Council, October 2, 2009.

(٣) Mohammed Ibrahim and Jeffrey Gettleman, “African Union Base in Somalia Is Hit,” New York Times, September 17, 2009.

(٤) تفاصيل الهجوم مأخوذة من المصدر السابق.

الهجوم الأفظع وحده[1] ضد قوات AMISOM منذ وصول هذه القوات إلى الصومال ٢٠٠٧.

ادّعى المتحدث باسم حركة الشباب، الشيخ علي محمد رايح، المسؤولية عن ذلك الهجوم، وقال إنه انتقام لمقتل نبهان. أعلن رايح: «انتقمنا[2] بفضل اللّه لمقتل أخينا نبهان بسيارتين مفخختين استهدفتا قاعدة لقوات الاتحاد الأفريقي». أضاف المتحدث: «كنا على علمٍ بأن جنود الحكومة والاتحاد الأفريقي الكفرة كانوا يخططون للهجوم علينا بعد الشهر المقدس. هذا الهجوم هو رسالة إليهم». قال رايح إن خمسة من نشطاء حركة الشباب شاركوا في هذه العمليات الانتحارية. لكن الشهود الذين رأوا عربتَي اللاند كروزر خلال تحضيرهما للهجوم الانتحاري قالوا بعد وقتٍ قصير من ذلك الهجوم إنهم سمعوا اثنين من المهاجمين الانتحاريين يتحدثان بالإنجليزية[3]. قال ظاهر محمد جيل، وهو وزير الإعلام الصومالي: «كانا يتحدثان بالإنجليزية، وعرّفا عن نفسيهما بأنهما من الأمم المتحدة». يُضاف إلى ذلك أن أحد المواقع الإخبارية الصومالية، والذي عُرف بصدقيته، أورد في وقتٍ لاحق أن أحد المهاجمين كان مواطناً أميركياً[4]. لكن بينما كانت الولايات المتحدة تحتفل بالقضاء على نبهان، كانت حركة الشباب تبدأ بحملة الاغتيال الخاصة بها.

تدفق في٣ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٩، عشرات من الشبان الصوماليين الفخورين على فندق شامو في مقديشو وهم يرتدون قبعات وعباءات التخرّج باللونين الأزرق والأصفر. اعتُبر هؤلاء الشبان بمثابة شريان الحياة، حرفياً، في مدينة تحتاج إلى الأطباء حاجةً ماسة. كان من المقرر أن يتسلم جميع هؤلاء شهادات في الطب من جامعة بنادير في ذلك اليوم، وهي الجامعة التي تأسست في العام ٢٠٠٢[5] على يد جماعة من الأطباء والأكاديميين الصوماليين. ظهر في شريط الفيديو الخاص بهذه المناسبة[6]، وهو الشريط الذي تسلمته في مقديشو، المتخرجون مبتسمين وهم يقفون

(١) Malkhadir M. Muhumed (AP), "Death Toll Rises to Twenty- one in Somalia Suicide Attack," *Seattle Times*, September 17, 2009.

(٢) Mohammad Ibrahim, "Suicide Car Bombers Hit Main AU Base in Somalia," Reuters, September 17, 2009.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) Jeffrey Gettleman, "American Helped Bomb Somalia Base, Web Site Says," *New York Times*, September 25, 2009.

(٥) "Overviews," Benadir University website, www.benadiruniversity.net/Overviews.aspx.

(٦) نسخة المؤلف ، شريط فيديو عن احتفال التخرج في جامعة بنادير، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. أُخذت عدة تفاصيل من الهجوم من ذلك الفيديو.

أمام كاميرات التصوير، ومعهم أصدقاؤهم وأفراد عائلاتهم. بدأ الحفل واستقر الحاضرون في مقاعدهم، بينما جلس الوجهاء في الصف الأول. كان من بين هؤلاء خمسة وزراء من الحكومة الصومالية[1]، ومن ضمنهم وزراء التربية، والرياضة، والصحة. كان ثلاثة من أصل هؤلاء الخمسة من الصوماليين في الشتات، والذين عادوا في محاولة منهم للمساعدة على إعادة إحياء الحكومة الصومالية. أما وزير التعليم العالي[2]، إبراهيم حسن آدو فقد كان مواطناً أميركياً، ووزيرة الصحة[3]، قمر عدن علي فكانت مواطنة بريطانية من أصلٍ صومالي. اصطف المصورون حول المسرح، وكأنهم إزاء مؤتمرٍ صحافي مهم. كان المقصود من حفل التخرج أن يكون رسالة إلى الصومال والعالم: هذا هو مستقبلنا المشرق.

كان من بين الذين حضروا إلى قاعة الاجتماعات في فندق شامو في ذلك اليوم عدة نساء يرتدين البراقع أو العباءات. رحّب وزير الصحة السابق عثمان دوفلي بالحضور، وكان على وشك أن يبدأ بالإجراءات عندما وقفت إحدى النساء اللواتي يرتدين البراقع، وخاطبت الشخصيات الجالسة في الصف الأمامي، وما لبث أن تكلمت بصوتٍ ذكوري واضح: «السلام». لكن قبل أن يتمكّن أي شخص من إظهار أي رد فعل أقدم الرجل الذي يرتدي البرقع على تفجير نفسه. توقفت الكاميرا التي تصور الحفل عن إظهار أي شيء للحظة. لكن عندما عادت كاميرا الفيديو للعمل كان الدخان قد ملأ الغرفة، وحوّلها إلى مكانٍ تحكمه فوضى مريعة. تطايرت الأشلاء المقطعة في الهواء قبل أن تستقر إلى جانب الجثث التي كانت ملتصقة بها قبل لحظات، وهكذا مات ثلاثة من الوزراء.

اهتزت الغرفة فجأة[4] وسمعت صوت «باو»! كان ذلك صوتاً انطلق من مقدمة الاحتفال، أي حيث جلس معظم المسؤولين الحكوميين والوجهاء. انبطحت على الأرض وتطلعت إلى الخلف. قال الصحافي الصومالي عبد الناصر محمد، والذي خرج من القاعة ليشرب ماءً عندما فجّر الانتحاري نفسه: «رأيت عشرات الأشخاص تحت سحابة كثيفة من الدخان، بينما تدافع آخرون للفرار بحثاً عن مخرجٍ طلباً للأمان. تطلعت إلى اليمين، ورأيت أحد زملائي ميتاً ونازفاً. لم

---

(١) "Somalia Ministers Killed by Hotel Suicide Bomb," BBC.co.uk, December 3, 2009.

(٢) Stephanie Mc Crummen, "Attack at Graduation Ceremony Kills Nineteen in Somali Capital," *Washington Post*, December 4, 2009.

(٣) Allie Shah, "Minneapolis Surgeon Feels Calling Back to Somalia," Star Tribune, December 19, 2009.

(٤) Abdinasir Mohamed, "'I Looked to My Right and Saw a Colleague Dead and Bleeding,'" Wall Street Journal, December 4, 2009.

أتمكّن من مساعدته. رأيت مقاعد المسؤولين الحكوميين فارغة ومليئة بالدماء، بينما أصيب عدد كبير من الأشخاص بجروحٍ بالغة. خيّمت الظلمة على قاعة الاحتفال، لكنها بدت مثل مسلخ، بينما سالت الدماء على الأرض».

قُتل ما مجموعه خمسة وعشرون شخصاً في ذلك اليوم، وكان من بينهم أطباء المستقبل وأفراد عائلاتهم وكذلك الصحافيون. مات وزير رابع في وقتٍ لاحق، بينما جُرح خمسة وخمسون شخصاً آخر. تحوّل ذلك الاحتفال الذي قُصد منه أن يكون رسالة أمل إلى «كارثة وطنية»(١)، على حد وصف وزير الإعلام الصومالي. ألقى الرئيس شيخ شريف بمسؤولية الاحتفال على القاعدة بينما، طالب بالمساعدة الدولية بشكلٍ يائس. «إننا نلتمس من العالم(٢) المساعدة على حمايتنا من المقاتلين الأجانب». تمّ تحديد هوية المهاجم الانتحاري فيما بعد، وكان مواطناً دنماركياً(٣) من أصلٍ صومالي.

انتشرت أخبار هذه المجزرة في كل أنحاء العالم، لكن حركة الشباب أنكرت قيامها بالهجوم.

قال الشيخ رايج: «إننا نعلن أن حركة الشباب لم تخطط(٤) لذلك التفجير. إننا نعتقد أن الحكومة ذاتها هي التي خطّطته، لأنه ليس من طبيعة حركة الشباب استهداف الناس الأبرياء». لكن بالرغم من وقوع هجمات ضد القوات الأجنبية المدعومة من الولايات المتحدة، إلا أنه يمكن القول إن القوات الأجنبية التابعة لـAMISOM قد لا تكون تسببت بإطلاق شرارة الغضب بين الصوماليين العاديين ـ وحتى يمكن القول إن قسماً كبيراً من السكان في مقديشو يدعمون تلك القوات ـ وهذا يعني أن تفجير معهد الطب هو أمرٌ لا يُمكن الدفاع عنه. يُحتمل أن حركة الشباب أرادت إبعاد نفسها عن عملية التفجير لذلك السبب، أو يُحتمل أنها كانت عملية نفّذتها القاعدة وحدها مستخدمة عميلاً أجنبياً. لكن هذه العملية بعثت الخوف في نفوس الصوماليين بمختلف مشاربهم، وذلك بغضّ النظر عن الجهة التي خطّطت للهجوم.

ألقى الرئيس أوباما خطاباً مهماً في أوائل شهر كانون الأول/ديسمبر في أكاديمية وست بوينت العسكرية في نيويورك. لكن بالرغم من أن الخطاب ركّز على زيادة عديد الجنود الأميركيين في أفغانستان، إلا أن الرئيس لمّح إلى الحروب غير المتكافئة المستمرة، والآخذة في التوسّع التي

(١) Associated Press, "Bomber Dressed as Woman Kills Twenty- two Somalis," FoxNews.com, December 3, 2009.

(٢) Mc Crummen, "Attack at Graduation Ceremony."

(٣) "Somalia Suicide Bomber 'Was from Denmark,'" BBC.co.uk, December 10, 2009.

(٤) Ibrahim Mohamed, "Somali Rebels Deny They Carried Out Suicide Bombing," *Reuters*, December 4, 2009.

كانت إدارته تشنّها في الخفاء. أعلن أوباما: «إن الكفاح ضد التطرف الممزوج بالعنف[1] لن ينتهي بسرعة، وهو يمتد إلى ما يتجاوز أفغانستان وباكستان. سيكون ذلك اختباراً دائماً لمجتمعنا الحر، ولقيادتنا في هذا العالم. لكن الأمر يختلف عن النزاعات التي كانت تنشب بين القوى العظمى، ويختلف عن خطوط الانقسام الواضحة التي ميّزت القرن العشرين، إلا أن مساعينا تشمل المناطق المضطربة، والدول العاجزة، والقضاء على الأعداء». أضاف الرئيس: «يتعيّن علينا أن نتنبّه جيداً، وأن نكون دقيقين في استخدامنا للقوة العسكرية. يتعيّن علينا مواجهة القاعدة وحلفائها في المناطق التي تحاول فيها بسط سيطرتها، سواءً أكان ذلك في الصومال أو اليمن، أو في أي مكانٍ آخر، ويجب أن نفعل ذلك بممارسة ضغوطٍ أكثر وتقوية شراكاتنا».

تسلّم الرئيس أوباما، بعد مرور أسبوع على إلقائه الخطاب في وست بوينت، جائزة نوبل للسلام في أوسلو، النروج. حازت الملاحظات التي أدلى بها ثناء كبيراً من صقور الحزب الجمهوري بسبب دفاعه القوي عن بسط سيطرة الولايات المتحدة في كامل أرجاء الأرض، ولتأكيده أن الحروب التي تشنّها أميركا هي «حروب عادلة». قال أوباما: «لكن يُحتمل أن تكون أعمق قضية[2] تترافق مع تسلمي لهذه الجائزة هي واقع كوني القائد الأعلى للجيش في أمةٍ تخوض حربَين». أثنى أوباما في خطابه على الجهود الأسطورية التي لا تعتمد العنف، والتي تبنّاها غاندي ومارتن لوثر كينغ الابن، وهو الذي حاز بدوره هذه الجائزة، وذلك قبل أن يوضح لماذا يختلف معهما بشأن الطريقة السلمية التي اعتمدها الرجلان.

قال أوباما: «إنني أعتبر نفسي شهادة حية على القوة المعنوية للاعنف، وذلك لأنني رجلٌ أقف هنا كنتيجةٍ مباشرة للجهود التي بذلها الدكتور كينغ طوال حياته. أعرف أنه لا يوجد أي ضعف ـ أو أي شيء سلبي، أو ساذج ـ في المذهب الذي اتّبعه غاندي وكينغ، لكنني أقول بصفتي رئيس دولة أقسمت على حماية أمّتي، لا أستطيع الاسترشاد بالنماذج التي وضعها وحدها. إنني أواجه العالم كما هو، ولا أستطيع أن أقف مكتوف اليدين في وجه التهديدات التي يواجهها الشعب الأميركي. لا تخطئوا في فهم هذ النقطة: الشر موجود في هذا العالم. لم يكن بوسع الحركة التي لا تعتمد العنف إيقاف جيوش هتلر، ولا يُمكن للمفاوضات إقناع قادة القاعدة بإلقاء أسلحتهم. إن القول إن القوة قد تكون ضرورية في بعض الأحيان ليست دعوةً لإحداث الفوضى، بل هي اعتراف بمسيرة التاريخ، وبعيوب الإنسان، وبحدود المنطق».

---

(١) نسخة مصورة، "Remarks by the President in Address to the Nation on the Way Forward in Afghanistan and Pakistan," West Point Military Academy, December 1, 2009.

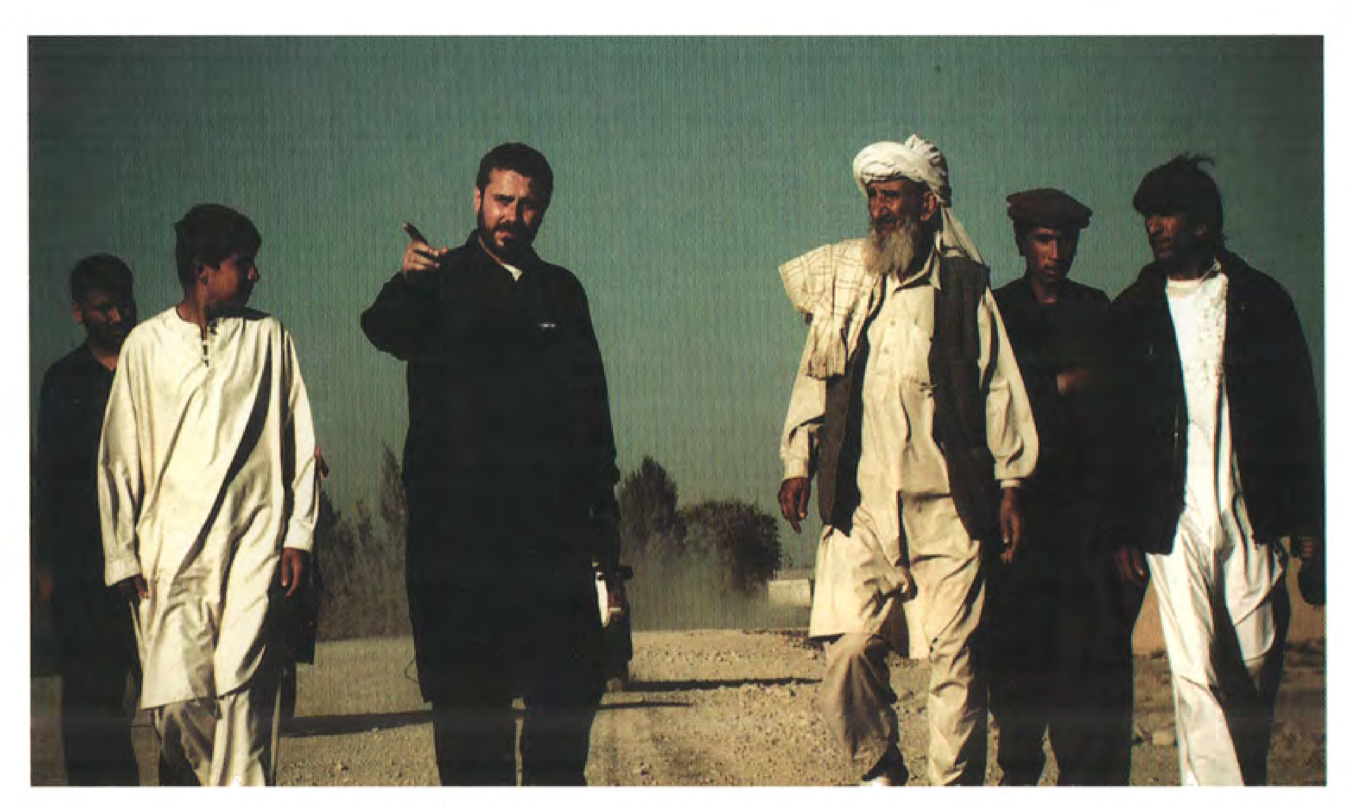
(٢) نسخة مصورة، "Remarks by the President at the Acceptance of the Nobel Peace Prize," Oslo, Norway, December 10, 2009.

وصف كارل روف، وهو مستشار سابق للرئيس بوش الخطاب بأنه «رائع»، و«قوي»[1]، و«فعّال»، بينما أغدق عدد كبير من المحافظين الجدد الثناء على أوباما بدورهم. أما نيوت جينغريتش، والرئيس الجمهوري السابق للمجلس النيابي، فقد أثنى على واقع أن «الرئيس الليبرالي»[2] توجّه إلى أوسلو لتسلّم جائزة السلام، وكذلك لتذكير اللجنة بأنها لن تكون حرة، ولن تتمكن من تقديم جائزة السلام، من دون استخدام القوة». علّق الكاتب الصحافي غلين غرينوالد على الثناء الذي أغدقه صقور الجمهوريين على خطاب أوباما بالقول: «إنه أوضح خطاب مدافع عن الحرب[3] ألقاه أي شخص أثناء تسلّمه جائزة نوبل للسلام». لكن عند عودة أوباما من أوسلو حاملاً معه جائزة السلام، كانت إدارته على وشك البدء بحرب سرية أميركية جديدة في حقبةٍ من السياسة الخارجية الأميركية التي تتمحور حول توسيع برنامج الاغتيال الأميركي، والذي يشمل العالم بأسره.

(١) تغريدة على تويتر من مراسل سي. بي. أس في البيت الأبيض مارك نولر (@markknoller), December 11, 2009, http://twitter.com/markknoller/status/6567810262.

(٢) Margaret Tolev, "Unlikely Support: GOP Loved Obama's Nobel Speech," McClatchy Newspapers, December 11, 2009.

(٣) Glenn Greenwold, "The Strange Consensus on Obama's Nobel Address: Why Did So Many Liberals and Conservatives Both Find So Much to Cheer in the President's Foreign Policy Speech?" Salon.com, December 11, 2009.



المؤلف في غارديز، أفغانستان خلال سيره مع الناجين من الغارة الأميركية الليلية القاتلة التي حدثت في شهر شباط/فبراير من العام ٢٠١٠. قُتلت في هذه الغارة امرأتان حاملان بالإضافة إلى آمرٍ في الشرطة الأفغانية، وأشخاص كثيرين آخرين.



الآمر في الشرطة الأفغانية محمد داوود شهاب الدين (الرابع من اليسار) واقفاً مع جنودٍ أميركيين. قُتل داوود على يد قوات العمليات الخاصة الأميركية خلال غارة ليلية جرت بناءً على معلوماتٍ استخباراتية خاطئة. حارب داوود طالبان لفترةٍ طويلة، كما تدرب على يد القوات الأميركية.





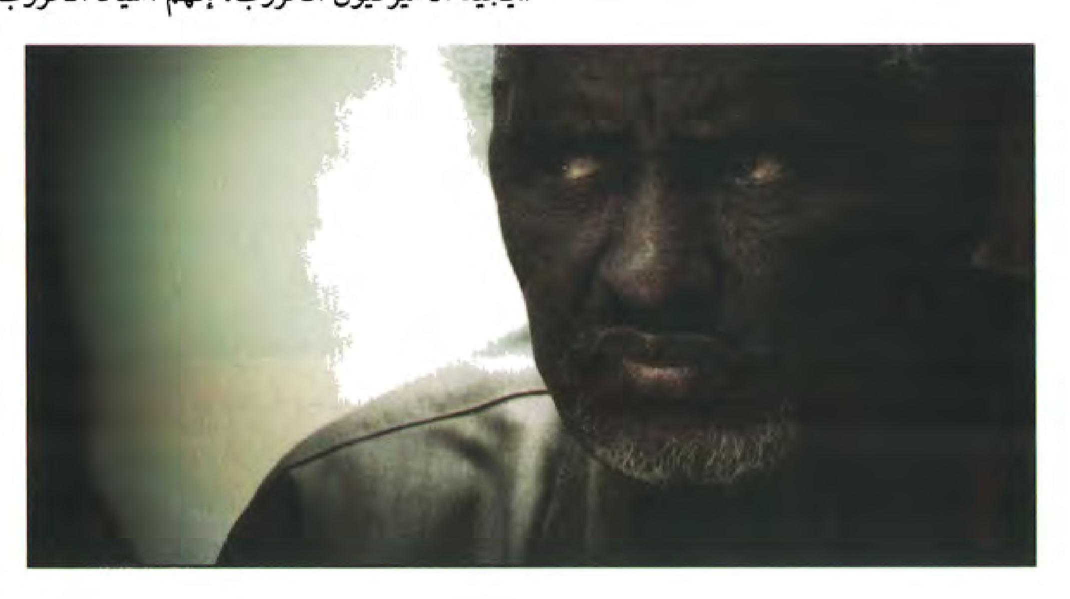
عرضت القوات الأفغانية التي رافقت ماك رافين التضحية بالخراف طلباً للمسامحة على سقوط قتلى في الغارة الليلية

الأميرال وليام ماك رافين الذي كان قائد القيادة المشتركة للعمليات الخاصة أثناء زيارته غارديز في أفغانستان في آذار/مارس ٢٠١٠، وذلك بعد مرور شهر على الغارة الأميركية الليلية المشؤومة



الحاج شهاب الدين الذي قُتل أفراد عائلته خلال الغارة الليلية على غارديز، ممسكاً بصورة ولديه اللذين قُتلا خلال الغارة. قال الحاج: «لم أقبل اعتذاراتهم. لم يكتفِ الأميركيون بتهديم منزلي، بل دمّروا أسرتي».

محمد أفراح كانيار، الذي كان الأول من بين أمراء الحرب الذين تعاقدت معهم وكالة الاستخبارات المركزية بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وذلك لمطاردة الأشخاص الموجودين على لائحة الاغتيال الأميركية. قال كانيار: «يجيد الأميركيون الحروب. إنهم أسياد الحروب».





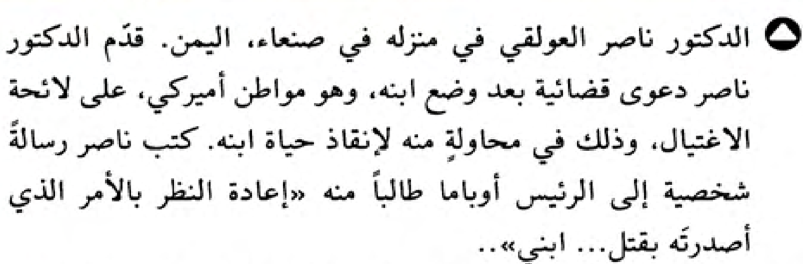
▲ كاتدرائية مقديشو التي شُيّدت في العام ١٩٢٨، أي عندما كانت الصومال ترزح تحت الاستعمار الإيطالي، والتي تحولت إلى أنقاض. حارب أمراء الحرب المدعومون من الولايات المتحدة الميليشيات الإسلامية منذ العام ٢٠٠٢، بهدف السيطرة على الصومال.

◀ أمير الحرب الصومالي يوسف محمد سياد، والمعروف باسم «إندا آدي» (العيون البيضاء)، والذي يسيطر على أقسام كبيرة من مقديشو. كان الرجل ذات يوم حليفاً للقاعدة، لكنه يحارب الآن مع الجانب الأميركي ضد حركة الشباب. قال إندا: «إذا ألقينا القبض على الأجانب فإننا نقوم بإعدامهم كي يعرف الآخرون أننا لا نرحم».

▼ المؤلف في الخطوط الأمامية بالقرب من سوق بكارة بالقرب من مقديشو في حزيران/يونيو ٢٠١١.







الدكتور ناصر العولقي في منزله في صنعاء، اليمن. قدّم الدكتور ناصر دعوى قضائية بعد وضع ابنه، وهو مواطن أميركي، على لائحة الاغتيال، وذلك في محاولةٍ منه لإنقاذ حياة ابنه. كتب ناصر رسالةً شخصية إلى الرئيس أوباما طالباً منه «إعادة النظر بالأمر الذي أصدرتَه بقتل... ابني»..

ناصر العولقي حاملاً ابنه البكر أنور الذي وُلد في نيومكسيكو في العام ١٩٧١ قال ناصر: «كان أنور فتى أميركياً مئة بالمئة».

كان أنور العولقي في العام ٢٠٠١، إمامَ مسجدٍ كبيرٍ في فيرجينيا. أجرت وسائل الإعلام الأميركية مقابلات كثيرة مع العولقي بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، أدلى خلالها بتعليقات حول أوضاع المسلمين الأميركيين. وُصف الرجل مراراً بأنه صوتٌ معتدل. قال العولقي إن مهاجمي الحادي عشر من أيلول/سبتمبر قد «حرّفوا دينهم».

أُعلن في أوائل العام ٢٠١٠ أن العولقي وُضع على لائحة الاغتيال. مالت عظاته الدينية إلى مزيدٍ من التشدّد في هذه الفترة، كما أنه تبنّى الهوية ذاتها التي أعلن ذات مرة أنه يعارضها. أعلن العولقي: «توصلت أخيراً إلى القناعة بأن الجهاد ضد أميركا ملزمٌ بالنسبة لي مثلما هو ملزمٌ لكل مسلم قادر». تحوّل العولقي إلى أول مواطن أميركي معروف تستهدفه حكومته بالاغتيال.





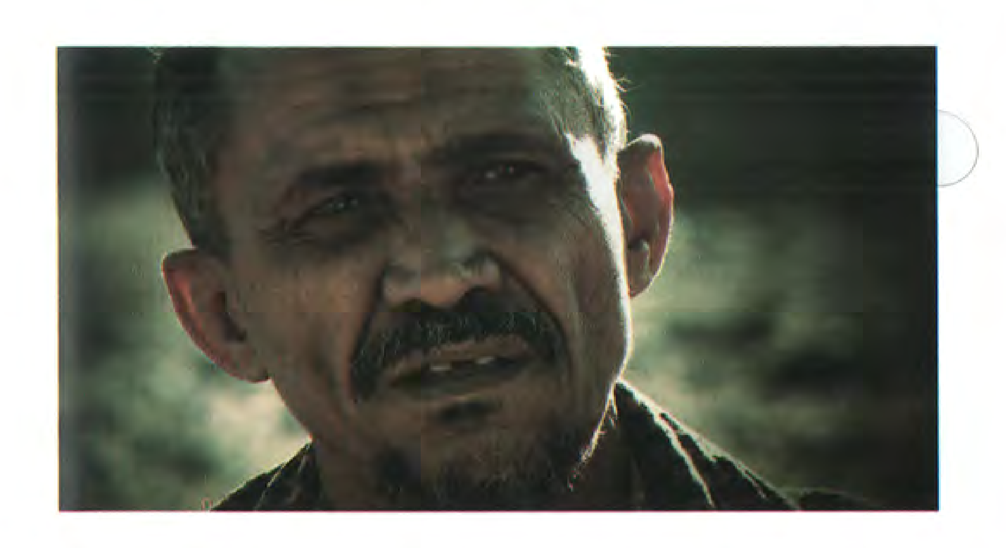
أقدم المتعاقد مع وكالة الاستخبارات المركزية ريمون دافيس على قتل باكستانيين اثنين في لاهور في العام ٢٠١١ ألقت السلطات الباكستانية القبض عليه، لكنها أطلقت سراحه في النهاية بعد إجبار عائلات الضحايا على قبول مبلغ بشكل ديّة. تظاهر عدد من الباكستانيين مطالبين بإعدامه.



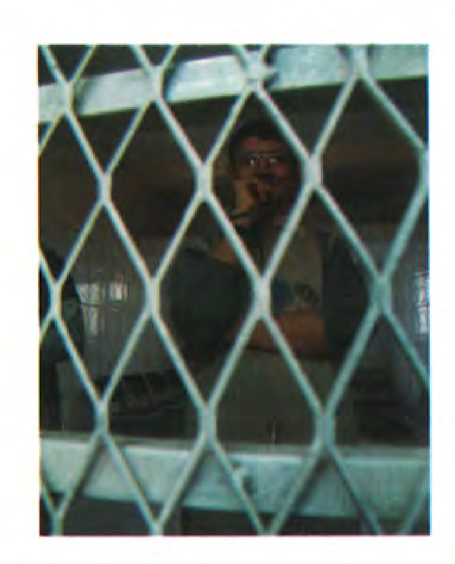
الأميرال وليام ماك رافين الذي قاد العملية التي قُتل فيها بن لادن، مع الرئيس باراك أوباما في فورت كامبل في كنتكي، وذلك بعد مرور أيام قليلة على غارة أبوت أباد في باكستان. كان ماك رافين منذ العام ٢٠٠١، واحداً من أهم المسؤولين الأميركيين الذين يديرون برنامج الاغتيال.

جزء من الصاروخ الأميركي الذي أصاب قرية المعجلة اليمنية في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٩ قُتل حينها ما يزيد عن أربعين شخصاً بمن فيهم أربع عشرة امرأة وواحد وعشرون طفلاً. تحملت الحكومة اليمنية المسؤولية عن الغارة، وزعمت أنها كانت هجوماً ناجحاً على معسكر تدريب تابع للقاعدة.

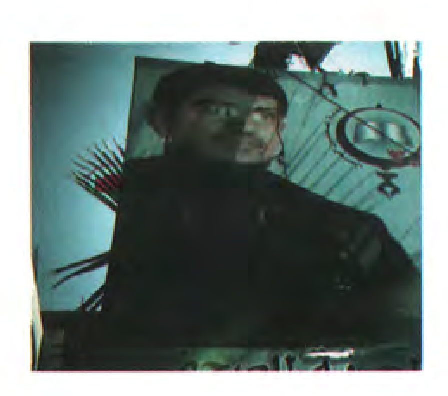


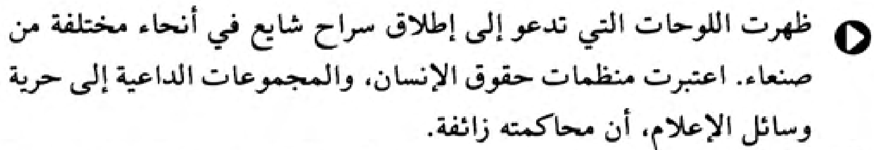


مُقبل، زعيم إحدى القبائل من قرية المعجلة، اليمن. قال مُقبل: «إذا قتلوا الأطفال الأبرياء بعد الزعم بأنهم ينتمون إلى القاعدة، فإننا جميعاً من القاعدة، وإذا كان الأطفال إرهابيين، فإننا إرهابيون جميعاً».

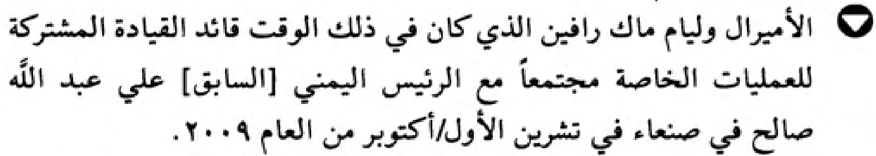


سُجِن الصحافي اليمني عبد الإله حيدر شايع بعد وقتٍ قصير من كشفه الهجوم الأميركي بصواريخ كروز على قرية المعجلة، وبعد إجرائه مقابلة مع أنور العولقي. لكن بعد قرار الرئيس اليمني بالعفو عنه تدخّل الرئيس أوباما، وهكذا أُلغي العفو.

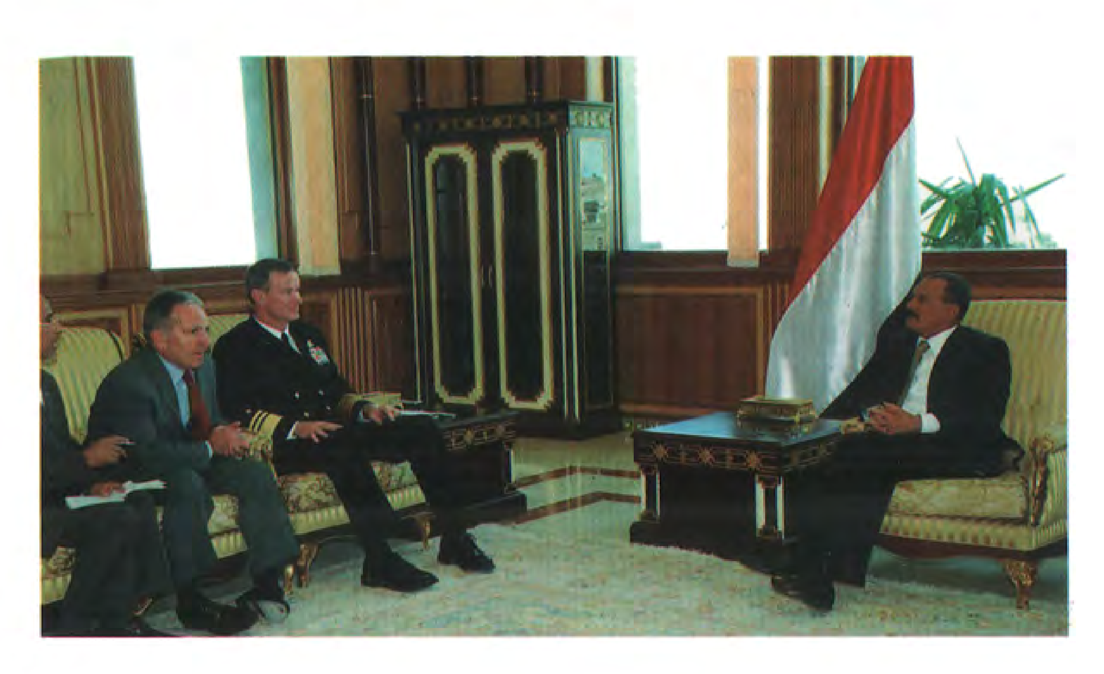


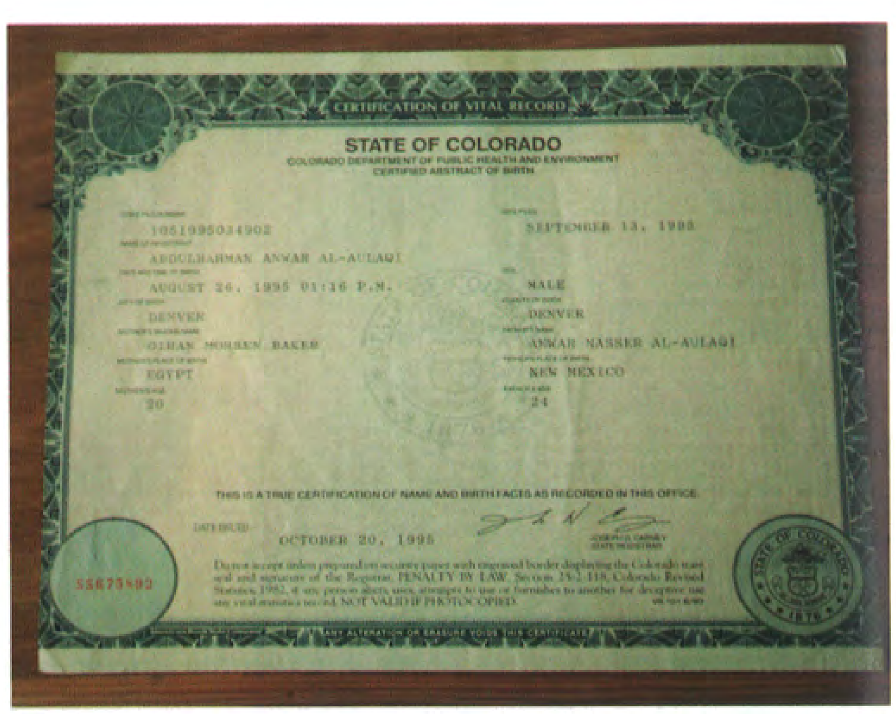


ظهرت اللوحات التي تدعو إلى إطلاق سراح شايع في أنحاء مختلفة من صنعاء. اعتبرت منظمات حقوق الإنسان، والمجموعات الداعية إلى حرية وسائل الإعلام، أن محاكمته زائفة.



الأميرال وليام ماك رافين الذي كان في ذلك الوقت قائد القيادة المشتركة للعمليات الخاصة مجتمعاً مع الرئيس اليمني [السابق] علي عبد اللّٰه صالح في صنعاء في تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠٩.





CERTIFICATION OF VITAL RECORD

STATE OF COLORADO
COLORADO DEPARTMENT OF PUBLIC HEALTH AND ENVIRONMENT
CERTIFIED ABSTRACT OF BIRTH

1051995034902
SEPTEMBER 13, 1995
ABDULRAHMAN ANWAR AL-AULAQI
AUGUST 26, 1995 01:16 P.M.
MALE
DENVER
DENVER
GIHAN MOHSEN BAKER
ANWAR NASSER AL-AULAQI
EGYPT
NEW MEXICO
20
24

THIS IS A TRUE CERTIFICATION OF NAME AND BIRTH FACTS AS RECORDED IN THIS OFFICE.

OCTOBER 20, 1995

55673892

NOT VALID IF PHOTOCOPIED

▲ وثيقة ولادة عبد الرحمن عولقي تظهر أنه ولد في دنفر في كولورادو عام ١٩٩٥. وهو الابن الأكبر لأنور عولقي. عاش مع جدّيه بعد أن توارى والده عن الأنظار.



◄ ▼ عبد الرحمن عولقي مواطن أميركي ابن السادسة عشرة. قُتل في هجوم بطائرة أميركية من دون طيار في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١١. وكان والده قد اغتيل قبل ذلك بأسبوعين. كان عبد الرحمن يتناول طعام العشاء مع قريبه المراهق وبعض الأصدقاء عندما اغتيل. لم تقدم حكومة الولايات المتحدة أي تفسير لموته.



▲ طفلة نجت من الهجوم الأميركي الصاروخي في كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٩، في المعجّلة في اليمن.

▼ طفلة في مظاهرة مناهضة للرئيس علي عبد الله صالح قبل صلاة الجمعة في صنعاء.





«كلنا من القاعدة، إذا كانوا يقتلون الأطفال الأبرياء زاعمين أنهم أعضاء في القاعدة»

واشنطن العاصمة، واليمن، ٢٠٠٩ تسلم كبار مسؤولي الأمن القومي ملفاً في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر، ٢٠٠٩، يحتوي على «بطاقات البيسبول للتداول» التي تتضمن سِيَر ثلاثة أعضاء يُزعم أنهم من تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب[١]، وهم الذين يريد الأميرال القضاء عليهم على يد القيادة المشتركة للعمليات الخاصة، في إطار «سلسلة مقترحة من عمليات القتل الاستهدافي» داخل اليمن. كانت الأسماء الرمزية للرجال الثلاثة على الشكل التالي: أوبجيكتيف آكرون، توليدو، وكليفلاند. أرادت القيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC الانقضاض على الرجال المستهدفين في غضون أقل من أربع وعشرين ساعة، ولهذا احتاجت إلى جوابٍ من المحامين: نعم أم لا. كان لدى المسؤولين الذين أنشأوا لجنة الاغتيال قليل من الوقت لمراجعة العمليات الاستخباراتية. قيل كذلك إن هارولد كوه، المستشار القانوني لوزارة الخارجية، ونظيره في البنتاغون جيه جونسون، كان لديهما خمس وأربعون دقيقة فقط[٢] من وقت تسلّمهما الملف حتى بداية الاجتماع المنعقد عن بُعد، وهو الاجتماع الذي سيقرر إعطاء الضوء الأخضر لتنفيذ هذه العملية أم لا. كان هذا الاجتماع هو الأكبر من معظم الاجتماعات المماثلة، وهو الذي سوف يضم خمسةً وسبعين مسؤولاً[٣] أو نحو ذلك. وكانت إدارة أوباما على وشك بدء عملية قصف اليمن، وهكذا استنفر مجلس الأمن القومي.

ظهر الأميرال ماك رافين في هذا الاجتماع الذي يُعقد عن بُعد، وما لبث بنبرته الباردة والصريحة المعروفة عنه أن عرض الموقف العسكري «للتحرك الديناميكي» ضد «الأهداف». كان الهدف الأهم، أي «آكرون» هو محمد صالح محمد علي الكاظمي، وهو الرجل الذي عرّفته الولايات المتحدة بأنه نائب قائد تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية في محافظة أبيَن اليمنية.

(١) Daniel Klaidman, *Kill or Capture: The War on Terror and the Soul of the Obama Presidency* (New York: Houghton Mifflin Harcourt, 2012), p. 199.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه، ص. ٢٠٠.

وكانت القيادة المشتركة للعمليات الخاصة تطارد الكاظمي، وهكذا تتبّعه رجال ماك رافين «حتى معسكر التدريب الذي يقع بالقرب من قرية المعجّلة»[١]. تمكّن الكاظمي من مراوغة JSOC على مدى أشهر. وقال ماك رافين إن الاستخبارات الأميركية عرفت مكان وجوده بالضبط. لكن بعد استبعاد عملية تهدف إلى اعتقاله، واستعراض الخيارات العسكرية الأخرى المطروحة، استقر الرأي على تنفيذ هجوم بقيادة JSOC على المعسكر بصواريخ كروز.

شعر جونسون «بضغطٍ شديد»[٢] من جهة الجيش لتنفيذ عملية القتل»، كما اعتبر أنه «أُحضر على عجل من دون أن يتهيّأ» للموازنة بين كل الخيارات. لكنه أعطى موافقته بالرغم من ذلك. شاهد جونسون بعد مرور وقتٍ قصير الصور بالأقمار الصناعية لقرية المعجّلة، وذلك من أحد مراكز القيادة في البنتاغون. تحركت أشكال بحجم النمل وهي تتجوّل، ثم تبخّرت في لحظة رهيبة. أما المشاهد التي شاهدها جونسون فقد أشير إليها داخل JSOC على أنها «تلفزيون القتل». أدرك جونسون في تلك اللحظة سبب تلك التسمية.

بدأ هاتف الشيخ صالح بن فريد، من نوع بلاك بيري، بالرنين[٣] في صباح يوم ١٧ كانون الأول/ديسمبر. أبلغه رجال من قبيلة عولق التي ينتمي إليها بأنه وقع حادث مريع في قرية بدوية صغيرة جداً في محافظة أبين وتُدعى المعجلة. انهمرت صواريخ موجّهة في وقتٍ مبكر من ذلك الصباح على منازل متواضعة تضم عشرات العائلات التي تعيش في قرية جبلية بعيدة، ومقفرة. أبلغ المتصلون بن فريد بمقتل عشرات الأشخاص، وعدد كبير منهم من النساء والأطفال. أسرع بن فريد إلى تشغيل جهاز التلفزيون على محطة الجزيرة بينما كانت الأنباء تتوارد. قرأ المذيع بياناً صحفياً[٤] أصدرته الحكومة اليمنية. وورد في ذلك البيان أن الطائرات الحربية اليمنية نفذت هجوماً ضد أحد معسكرات التدريب التابع للقاعدة، وهو الهجوم الذي سدّد ضربة شديدة للمقاتلين. استدعى بن فريد رئيس حرسه الشخصي وسائقه وأمرهما بتجهيز عربة الدفع الرباعي التي يمتلكها استعداداً لرحلة تستغرق نصف يوم من عدن إلى المعجّلة.

يُعتبر بن فريد واحداً من أكثر الرجال نفوذاً في جنوب اليمن، ويعود هذا الشيخ بنسبه إلى السلاطين الذين حكموا شبه الجزيرة العربية ذات يوم. لكن بعد وصول المستعمرين البريطانيين إلى جنوب

(١) Daniel Klaidman, Kill or Capture, p. 199.

(٢) المصدر نفسه، ص. ٢١٠.

(٣) مقابلة المؤلف مع الشيخ صالح بن فريد في كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١٢. إن كل المعلومات والاقتباسات المنسوبة إلى بن فريد مأخوذة من مقابلة المؤلف إلا إذا ذُكر خلاف ذلك.

(٤) "'Dozens Killed' in Yemen Raids," AlJazeera.com, December 18, 2009.

اليمن[١] في العام ١٨٣٩ أصبحت قبيلة عولق إحدى أهم القبائل المتحالفة معهم. بقيت مدينة عدن الواقعة في جنوب اليمن من العام ١٩٣٧ وحتى العام ١٩٦٣ مستعمرة تابعة للتاج البريطاني[٢] بينما بقيت المناطق البعيدة محكومة بواسطة سلسلة من المعاهدات مع القبائل. أما بن فريد الذي كان والده سلطاناً فقد تلقى تعليمه في المدارس البريطانية ونشأ كأحد أفراد الأسرة المالكة. وفي العام ١٩٦٠، توجّه إلى المملكة المتحدة لمتابعة تعليمه الجامعي والعسكري، ثم عاد إلى اليمن حيث انضم إلى الجيش. في العام ١٩٦٧، سيطر الماركسيون على جنوب اليمن بعد انسحاب البريطانيين[٣]. ففرّ بن فريد وأسرته من اليمن واعتقدوا أنهم سوف يعودون في غضون أشهر عدة. لكن العودة استغرقت ربع قرن.

تعوّد بن فريد أخيراً على واقع أنه سوف يعيش في المنفى، فقضى الشيخ وقتاً كبيراً من حياته في إنشاء الشركات في أماكن أخرى من الخليج، كما قضى وقتاً طويلاً في منزل أسرته في جنوب إنجلترا. ومع مضي السنين أصبح مقاولاً مهماً في قطاع النقل والبناء في الخليج. بحلول العام ١٩٩٠ أصبح بن فريد رجلاً شديد الثراء. وتمكن الرئيس صالح في تلك السنة من توحيد شمال اليمن مع جنوبه، وما لبث أن اتصل ببن فريد. احتاج صالح القبائل لمساعدته على تعزيز سيطرته على جنوب البلاد، وهكذا أبرم اتفاقاً مع شيوخ القبائل للعودة، فعاد بن فريد إلى اليمن في العام ١٩٩١

في الوقت الذي بدأت فيه القاعدة بتنظيم تحالفاتها رسمياً في اليمن في العام ٢٠٠٩، تحوّل بن فريد مجدداً إلى شخصية قوية في البلاد. كان عضواً في البرلمان، وزعيماً لقبيلة كبيرة، كما شيّد منتجعاً ضخماً وخاصاً في خليج عدن. وكان الشيخ يعرف أن مجموعة من الرجال يحتفظون بعلاقات مع القاعدة، بما في ذلك بعض أفراد قبيلته، لكنه رأى فيهم رجال قبائل كما لم ينزعج من وجود الجهاديين، وذلك لأن اليمن كان مليئاً بقدامى المجاهدين في حرب أفغانستان، وفي أمكنة أخرى. يُضاف إلى ذلك أن أولئك الرجال كانوا يُعتبرون أبطالاً قوميين. تذكّر بن فريد فهد القصع عند إلقاء القبض عليه بسبب دوره في تفجير المدمرة كول. كانت وظيفة القصع تصوير عملية التفجير، لكنه استغرق في النوم[٤]. استُدعي بن فريد للتوسط عندما وضعت الحكومة القصع في

(١) Paula Dear, "Britain's Long Relationship with Yemen," BBC News Magazine, January 12, 2010, http://news.bbc.co.uk/2/hi/uk_news/magazine/8441263.stm.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر السابق.

(٤) "Phil Hirschkorn, Who Was Fahd al-Quso?" CBSNews.com, May 7, 2012.

السجن بوصفه متواطئاً في المؤامرة، وذلك لأنه كان أحد أفراد قبيلة عولق. قال الشيخ: «كانت تلك هي المرة الأولى التي سمعت فيها أن أحد أبناء قبيلة عولق ينتمي إلى القاعدة. كان الأمر متعلقاً به فقط، بالإضافة إلى شخصٍ أو شخصين آخرين فقط».

لكن الآن، وبعد مرور تسع سنوات، شاهد بن فريد التقارير الإخبارية التي تزعم أن أحد مواقع القاعدة يوجد وسط المناطق القبلية التي ينتمي إليها. قال بن فريد إن التقارير أوردت أن «حكومتنا هاجمت القاعدة في المعجّلة، حيث يمتلك تنظيم القاعدة قاعدة له، وميداناً للتدريب. يُضاف إلى ذلك وجود مستودعات ضخمة تحتوي على كل أنواع الأسلحة والذخائر، والصواريخ. كان ذلك هجوماً ناجحاً. لكن التقارير لم تورد أي ذكرٍ عن الأميركيين». وجد بن فريد صعوبة في تصديق وجود قاعدة لتنظيم القاعدة في المعجّلة. وفكّر أنه حتى لو وُجِد أفراد ينتمون إلى القاعدة هناك كان يُمكن للحكومة، وبسهولة، أن ترسل قوات برّية للقضاء عليهم، وذلك لأن التقارير التي تحدثت عن وقوع غارات جوية كانت تقارير غير معقولة بالنسبة إليه. كانت منطقة منعزلة، لكنها ليست تورا بورا.

ما إن وصل بن فريد إلى المعجّلة حتى شعر بالرعب. قال لي: «عندما توجهنا إلى هناك وجدنا صعوبة في تصديق ما نراه. أعني أنه لو كان قلب أحدهم ضعيفاً لكان سقط أرضاً. كانت الماعز والخراف منتشرة في كل مكان، وها أنت ترى رؤوس الذين قُتلوا مبعثرةً هنا وهناك. أعني أن بعض الأشخاص لم يتعرضوا للإصابة مباشرة، لكنهم تعرضوا للنيران». كانت أشلاء الأجساد مبعثرة حول القرية. قال متذكراً: «كان بإمكان المرء تمييز اللحم الذي يعود إلى الحيوانات، من لحم البشر». حاول الحاضرون تجميع كل الأشلاء التي تمكنوا من جمعها لدفنها. «لكننا لم نتمكن من الوصول إلى بعض الأشلاء، لأن الطيور نهشتها». بينما استعرض بن فريد هذه المحرقة لاحظ أن معظم الضحايا الذين رآهم من الأطفال والنساء. «كانوا كلّهم من الأطفال، ومن النساء العجائز، بالإضافة إلى كل أنواع الخراف والماعز والأبقار. كان أمراً لا يصدّق». تفحّص بن فريد الموقع جيداً، لكنه لم يجد أي دليل، وحتى لو كان ضئيلاً يدل على وجود معسكر للتدريب، وتساءل: «لماذا فعلوا ذلك؟ لماذا يفعلون ذلك بحق السماء؟ لم تكن هناك مستودعات [أسلحة]، ولم يكن هناك أي ميدانٍ للتدريب. لم نعثر على أحد سوى قبيلة فقيرة جداً، وإحدى أفقر القبائل في الجنوب».

التقيت في وقتٍ لاحق أشخاصاً عدة ناجين من الهجوم في أبيَن، بمن فيهم زعيم قبلي محلي يُدعى مُقبل. نجا ذلك الزعيم لأنه غادر إلى قرية مجاورة ليقوم ببعض الأعمال. قال لي: «رأى

الناس الدخان[١] وشعروا بأن الأرض تهتز، وهم الذين لم يسبق لهم أن رأوا شيئاً كهذا. كان معظم القتلى من النساء والأطفال وكبار السن. قُتل في هذا الهجوم خمس نساء حوامل... لكن بعد نزول الصواريخ ركضت نحو المكان. وجدت الجثث المبعثرة والنساء والأطفال الذين أصيبوا». روت لي إحدى النساء الناجيات من ذلك الهجوم ما حدث وهي تنتحب: «كان الوقت السادسة صباحاً، وكانوا [أفراد عائلتي] نائمين بينما كنت أخبز[٢]. انفجرت الصواريخ وفقدت الوعي. لم أعرف ماذا جرى لأولادي، وابنتي، وزوجي، لكنني نجوت مع هذا الرجل العجوز وابنتي. ماتوا. ماتوا جميعاً». مات ما يزيد على أربعين شخصاً في المعجّلة بمن فيهم أربع عشرة امرأة، وواحد وعشرون طفلاً[٣].

أما مقبل الذي تبنى أحد الأطفال اليتامى فقد شكّك كثيراً بالمزاعم القائلة إن قريته كانت قاعدة لتنظيم القاعدة. قال لي: «إذا قتلوا أطفالاً أبرياء، وزعموا أنهم من القاعدة فإننا كلنا قاعدة، وإذا كان الأطفال إرهابيين، فإننا كلنا من الإرهابيين».

بينما كان بن فريد يتفحّص الركام، رأى شظايا صاروخ بدا وكأنه صاروخ توماهوك كروز. قال لي: «لا تمتلك حكومتنا، بطبيعة الحال، ذلك النوع من الصواريخ. أعني أن أي شخصٍ عادي يستطيع أن يقول لك إن هذا الصاروخ تمتلكه دولة كبيرة، وحكومة كبيرة». عثر بعد ذلك على قطعة من صاروخ كُتب عليها: «صُنع في الولايات المتحدة». امتلأت المعجّلة كذلك بالقنابل العنقودية. قُتل ثلاثة أشخاص[٤] بعد مرور أيام قليلة على وقوع الغارة عندما انفجرت إحدى القنابل العنقودية. اعتبر بن فريد بأن الحكومة اليمنية كانت تكذب، أن الأميركيين قصفوا المعجّلة، وقتلوا عشرات الأشخاص الأبرياء. شرع الشيخ بعد ذلك في إثبات اعتقاده هذا، وكذلك فعل أحد المراسلين اليمنيين الناشئين.

كان عبد الإله حيدر شايع نوعاً نادراً من الصحافيين في بلادٍ تخضع فيها وسائل الإعلام لسيطرة أتباع النظام. قال لي كمال شرف، أقرب أصدقائه إليه، وهو رسام كاريكاتير يمني منشق ومعروف:

---

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع مقبل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. إن كل الاقتباسات عن مقبل مأخوذة من المقابلة التي أجراها المؤلف.

(٢) مقابلة أجراها المؤلف مع إحدى النساء الناجيات في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

(٣) Amnesty International, "Yemen: Cracking Down Under Pressure," August 25, 2010.

(٤) Chris Woods, "The Civilian Massacre the US Neither Confirms Nor Denies," *Bureau of Investigative Journalism*, March 29, 2012.

«إننا لا نشاهد سوى وسائل الإعلام الغربية[١] ووسائل الإعلام العربية التي يموّلها الغرب، وهي كلها تعكس وجهاً واحداً من القاعدة. لكن عبد الإله قدّم لنا وجهة نظر مختلفة». قال شرف إن شايع لم يكن يحمل أي تقدير للقاعدة، لكنه كان ينظر إلى صعود هذه الجماعة في اليمن على أنه حدثٌ مهم. تمكن شايع من التواصل مع شخصيات القاعدة بسبب علاقته، عن طريق الزواج[٢]، برجل الدّين الإسلامي المتطرف عبد المجيد الزنداني، وهو مؤسس جامعة الإيمان، ويُعتبر إرهابياً من وجهة نظر وزارة الخزانة الأميركية[٣].

بالرغم من أن شرف اعترف بأن شايع استخدم علاقاته ليتمكن من الوصول إلى القاعدة، إلا أنه أضاف أن شايع انتقد الزنداني وداعميه «بكل جرأة»: تحدث عن الحقيقة من دون أي خوف». أجرى شايع دراسات معمقة عن سيرة حياة كلّ من الوحيشي والشهري، وهما زعيما تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، كما وثّق قدرات التنظيم في صنع القنابل. تقول إحدى الروايات إن شايع جرّب، متوتراً، ذات مرة حزاماً ناسفاً[٤] من صنع تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، كما أنه يُعتبر أبرز المؤرخين لصعود تلك الحركة. لقي عمله الصحافي شهرةً كبيرة داخل اليمن، وفي كل أنحاء العالم.

عُرف شايع بجرأته، وبأنه صحافي مستقل التفكير في اليمن، لكن مساره الصدامي مع الحكومة الأميركية بدأ عندما قُصفت قرية المعجلة. انتقل شايع إلى القرية بعد انتشار هذه القصة في أنحاء العالم، وهناك عثر على بقايا صواريخ توماهوك الموجهة، وكذلك القنابل العنقودية، وهما نوعان ليسا موجودين ترسانة السلاح اليمني. التقط شايع صوراً لأجزاء الصواريخ، كما أن بعض هذه الأجزاء حملت ملصقاً كُتب عليه «صُنع في الولايات المتحدة»، ثم عمد إلى توزيع الصور على وسائل الإعلام العالمية ومنظمات حقوق الإنسان. أورد كذلك أن معظم الضحايا كانوا من النساء، والأطفال، وكبار السن. لكن شايع قرّر بعد أن أجرى تحقيقاً بنفسه أن هذا الهجوم كان غارة أميركية، كما ظهر على كل وسائل الإعلام، وأخبر جميع من كان مستعداً ليسمع. تحوّل هذا الصحافي الشاب إلى شوكةٍ في خاصرة أميركا. لكنه تحوّل إلى هدفٍ بدوره عندما بدأ بإجراء المقابلات مع أنور عولقي.

---

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع كمال شرف في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. إن كل الاقتباسات من كمال شرف مأخوذة من مقابلة المؤلف.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) Specially Designated Nationals List, Office of Foreign Assets Control, US Department of the Treasury, January 17, 2013, www.treasury.gov/ofac/downloads/t11sdn.pdf.

(٤) انظر على سبيل المثال غريغوري د. جونسون، *The Last Refuge: Yemen, Al-Qaeda, and America's War in Arabia* (New York: W. W. Norton, 2013), pp. 235–238.

كان بن فريد وشايع على صواب. كانت قرية المعجلة الخطوة الأولى في أحدث حربٍ شنّتها أميركا. نُفّذت هذه العملية ـ بخلاف برامج «الأعمال غير المعلنة» لوكالة الاستخبارات المركزية، والتي تتطلّب الإبلاغ الرسمي عنها للجنة الاستخبارات في مجلس النواب ومجلس الشيوخ ـ بموجب «برنامج الاستهداف الخاص»[١]، وهو البرنامج الذي يعطي القوات المسلحة مجالاً واسعاً لتنفيذ عمليات قاتلة وسرية مع وجود أقل قدرٍ ممكن من الإشراف عليها. أما في اليمن فإن هذه العمليات كانت منسقة بواسطة قوات العمليات الخاصة الأميركية، وهي التي تتخذ مقرها في مركز العمليات المشتركة الأميركية ـ اليمنية[٢] في صنعاء، ومع قيام قسم الاستخبارات في القيادة المشتركة للعمليات الخاصة بتنسيق العمليات الاستخباراتية بتوجيه القوات اليمنية في الغارات البرية، وتقديم الإحداثيات للغارات الصاروخية الأميركية. أما في داخل هذه المنشأة فإن مسؤولي الاستخبارات والمسؤولين العسكريين الأميركيين واليمنيين كانوا يتمكنون من مشاهدة البث الحي لعمليات الاستطلاع الإلكترونية والفيديو، بالإضافة إلى خرائط التضاريس ثلاثية الأبعاد. أما الموظفون الأميركيون داخل اليمن فكانوا يقومون بتلقيم التفاصيل الاستخباراتية والعملانية إلى وكالة الأمن القومي NSA في فورت ميد، وقيادة العمليات الخاصة في تامبا، وكذلك إلى الوكالات الاستخباراتية والعسكرية الأخرى.

أما قصة تدمير قرية المعجلة فكانت على الشكل التالي. كان ذلك في ١٧ كانون الأول/ديسمبر في اليمن. أطلقت القيادة المشتركة للعمليات الخاصة طائرة استطلاع[٣] لمراقبة الأهداف المقصودة بعد وقتٍ قصير من انعقاد لجنة أوباما في واشنطن، ومصادقتها على اغتيال الكاظمي وأفراد القاعدة الآخرين الموجودين على لائحة استهداف الأميرال ماك رافين. انطلقت العملية في ساعات الصباح الأولى بينما انطلقت صواريخ توماهوك الموجهة عن بُعد من غواصة متمركزة قبالة الشاطئ اليمني. كانت الغواصة مزودة بالقنابل العنقودية كذلك. أصابت هذه الصواريخ الموجهة مجموعة من المساكن في قرية المعجلة. حدثت غارة أخرى[٤] في هذه الأثناء على أرحب، وهي إحدى ضواحي العاصمة وأُتبعت هذه الغارة بغاراتٍ أخرى على منازل مشتبه بانتمائهم إلى

---

(١) Scott Shane, Mark Mazzetti, and Robert F. Worth, "Secret Assault on Terrorism Widens on Two Continents," *New York Times*, August 14, 2010.

(٢) Dana Priest, "US Military Teams, Intelligence Deeply Involved in Aiding Yemen on Strikes," *Washington Post*, January 27, 2010.

(٣) Woods, "The Civilian Massacre the US Neither Confirms Nor Denies." According to Woods, local residents had noticed a "spotter plane" overhead well before the strike.

(٤) Kimberly Dozier, "U.S. Leading Assaults on al Qaeda in Yemen," CBSNews.com, January 3, 2010.

تنظيم القاعدة، قام بها جنود العمليات الخاصة اليمنية، والذين تدربوا تدريباً أميركياً في CTU، وبدعم من القيادة المشتركة للعمليات الخاصة. جاءت المصادقة على هذه الغارات الأميركية من خلالٍ مكتب الرئيس صالح نتيجة لمعلومات استخبارية «موثوقة» أفادت بأن مهاجمي القاعدة الإنتحاريين كانوا يحضّرون لشن ضرباتٍ[1] في العاصمة اليمنية. كان الهدف في إحدى ضواحي صنعاء، أرحب، وبحسب التقارير الاستخباراتية، منزلاً للقاعدة يُعتقد يُعتقد أنه يؤوي هدفاً كبيراً[2]: قائد تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية قاسم الريمي. أما في أبيَن فقد أبلغ مسؤول أميركي فضّل عدم الكشف عن اسمه محطة أخبار آي. بي. سي: «يجري التخطيط لهجومٍ وشيك[3] ضد هدفٍ أميركي».

أبلغني مصدر عسكري كان على علمٍ، بأن عملية المعجلة كانت «عملية قامت بها JSOC مستخدمة غواصات مستعارة(٤) من سلاحٍ البحرية، وطائرات من سلاح الجو، وطائرات استطلاع تابعة لسلاح البحرية، ومع تنسيقٍ مكثّف مع وكالة الاستخبارات المركزية، ووكالة الاستخبارات الدفاعية على الأرض في اليمن. أما إذا أخذنا بالاعتبار طاقم الغواصة، فإننا نتحدث عن عددٍ يراوح ما بين ٣٥٠ إلى ٤٠٠ شخص اشتركوا في هذه العملية».

عندما انتشرت أنباء هذ الغارات سارعت حكومة صالح إلى تحمّل المسؤولية علناً. قالت وزارة الدفاع اليمنية إن قواتها شنّت «عمليات استباقية ناجحة»[5] ضد القاعدة، وأضافت أنها قتلت أربعة وثلاثين إرهابياً، وألقت القبض على سبعة عشر آخرين. رفض البنتاغون التعليق، وأحال كل الاستفسارات إلى الحكومة اليمنية التي أصدرت بياناً تتحمل فيه المسؤولية عن تلك الغارات المنسّقة، وقالت في بيانٍ صحفي إن قواتها «شنت سلسلة من الغارات[6] وقتلت وأسرت

---

(١) Robert F. Worth, "Yemen Says Strikes Against Qaeda Bases Killed Thirty-Four," *New York Times*, December 17, 2009.

(٢) برقية دبلوماسية أميركية 09SANAA2250، من السفير ستيفن سيش، السفارة الأميركية في صنعاء، "Yemen Abuzz with Talk of CT Operations; Attention Slowly Turns to U.S. Role," December 21, 2009، نشره موقع ويكيليكس، http://wikileaks.org/cable/2009/12/09SANAA2250.html.

(٣) Brian Ross, Richard Esposito, Matthew Cole, Luis Martinez, and Kirit Radia, "Obama Ordered U.S. Military Strike on Yemen Terrorists," ABCNews.go.com, December 18, 2009.

(٤) مقابلة أجراها المؤلف مع مصدرٍ عسكري، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠

(٥) Ian Black, "Yemen 'Kills Thirty-four al-Qaida Members in Raids,'" *Guardian, December* 17, 2009.

(٦) Embassy of the Republic of Yemen; Office of Media and Public Affairs, Washington, DC, "Press Statement," December 24, 2009.

عدداً من المقاتلين». اتصل الرئيس أوباما بالرئيس صالح «لتهنئته»، و«شكره على تعاونه[١]، وتعهد بمتابعة الدعم الأميركي». واتصل الدكتاتور المصري حسني مبارك[٢] بالرئيس صالح كذلك للتعبير عن ارتياحه.

لكن مع ظهور الصور الأولى للغارة على قرية المعجلة تساءل عدد من المحلّلين العسكريين الذين تفحصوا شريط الفيديو عن نتائج الغارة، عما إذا كان اليمن[٣] يمتلك تلك الأنواع من الأسلحة التي استُخدمت في الغارة على أبيَن. بثّت محطة الجزيرة شريط فيديو عن قذائف المدفعية التي حملت أرقاماً تسلسلية واضحة، وتساءلت عما إذا كان ذلك الهجوم بفعل صاروخ أميركي موجّه. ظهر عبد الإله حيدر شايع في مقابلة في تلك المحطة، وتحدث عن أعداد القتلى من المدنيين التي رآها في المعجلة. كان من بين الذخائر التي عُثر عليها في المكان قُنيبلات BLU 97 A/B العنقودية[٤]، وهي التي تتناثر عند انفجارها لتصبح الواحدة منها نحو ٢٠٠ شظية حادة من الفولاذ، والتي يمكنها الانتشار لمسافة أربعمئة قدم. تُعتبر هذه القنابل في جوهرها بمثابة ألغام أرضية طائرة قادرة على تقطيع الأجساد البشرية. يُضاف إلى ذلك أن هذه القُنيبلات تحمل مواد حارقة، ومادة الزركونيوم الحارقة، وهي التي بإمكانها إضرام النار في المواد القابلة للاشتعال في المنطقة المستهدفة. أما الصاروخ الذي استُخدم في ذلك الهجوم، فهو من نوع توماهوك BGM-109D، وهو الصاروخ الذي بإمكانه حمل ما يزيد عن ١٦٠ قنبلة عنقودية. يُذكر أن ترسانة الأسلحة اليمنية[٥] لا تتضمن هذه الذخائر.

لكن مع انتشار أنباء هذه الغارة كان الأميرال مايك مولين، وهو رئيس هيئة الأركان المشتركة، جالساً في طائرته العسكرية في طريق عودته من رحلةٍ قام بها إلى العراق وأفغانستان لكنه أسرع إلى إغداق الثناء على ما وصفه عملياتٍ يمنية مدعومة من الولايات المتحدة. قال مولين: «أعتقد أننا

---

(١) "Obama Hails Yemen's Efforts in Fighting Terror in Phone Call to President Salih," Yemen News Agency (SABA), December 17, 2009.

(٢) "Saleh Receives Phone Call from Egyptian President," Yemen News Agency (SABA), December 17, 2009.

(٣) Amnesty International, "Yemen: Cracking Down Under Pressure."

(٤) المصدر نفسه. التفاصيل عن القنيبلات والذخائر مأخوذة من تقرير منظمة العفو الدولية.

(٥) Kim Sengupta, "US Cruise Missile Parts Found in Yemeni Village Where Fifty-two Died," *Independent* (UK), June 7, 2010.

أنجزنا الكثير[1] هناك. أعتقد كذلك أننا على الطريق الصحيح». أشار مولين إلى الهجمات: «إنني أرحّب فعلاً بما فعلوه، والأشخاص الذين استهدفوهم، وعلى الأخص استهداف خلية القاعدة التي كبُرت كثيراً عبر السنوات القليلة الماضية في تلك البلاد».

لكن الغالبية العظمى من الضحايا الذين قُتلوا في هذه الغارة لم يكونوا من الإرهابيين التابعين للقاعدة. كان عدد كبير من الضحايا، وبحسب برقية دبلوماسية أميركية سرية، «من عائلات البدو الرحّل[2] الذين يعيشون في خيام تقع قرب معسكر تدريب تابع لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية في تلك المنطقة». وصف مسؤول كبير في وزارة الدفاع الضحايا بأنهم «أناسٌ فقراء يبيعون الأطعمة والمؤن إلى الإرهابيين، أي أنهم يساعدون الإرهابيين، ويستفيدون مالياً من وجود تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية في تلك المنطقة». أما بالنسبة إلى القاعدة فإن الدرس كان واضحاً: كانت الغارة عملية أميركية، كما أن تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب بإمكانه استخدام صور نتائج الكارثة، بما فيها صور القتلى والأطفال المشوهين بهدف دعوة اليمنيين لدعم قضيتهم.

شحُب وجه صالح بن فريد بينما كان يراقب الطريقة التي قُصفت بها قرية المعجلة، والتي غطتها وسائل الإعلام العالمية. قالت جميع وسائل الإعلام الغربية تقريباً إن اليمن استهدف معسكر تدريب للقاعدة، وأن الغارة كانت ناجحة. لكن بن فريد كان هناك، وساعد على تجميع بقايا السكان البدو المساكين من الأشجار. رأى بن فريد جثث الأطفال القتلى وهي تُسحب من بين الركام، ووعد الأطفال الذين تيتموا بأنه سوف يرعاهم، كما رأى العلامات المكتوبة على أجزاء الصاروخ، والتي دلّت على أن مصدرها الولايات المتحدة. صمّم الشيخ على جعل العالم يدرك أن ضحايا الغارة لم يكونوا من القاعدة، وأن أميركا هي المسؤولة.

نظّم بن فريد في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر اجتماعاً كبيراً لزعماء القبائل[3] في جميع أنحاء اليمن، حيث اجتمع نحو ١٥٠ من أقوى مشايخ اليمن. لم يكن الاجتماع أمراً ضئيل الشأن. كانت هناك نزاعات قديمة، وخلافات حديثة وأحقاد مميتة بين رجال القبائل الأقوياء الذين حضروا

(١) Gordon Lubold, “Yemen’s Air Strike on Al Qaeda May Signal New US Focus,” Christian Science Monitor, December 24, 2009.

(٢) برقية دبلوماسية أميركية رقم 09SANAA2251 من السفير ستيفن سيش، السفارة الأميركية في صنعاء، “ROYG Looks Ahead Following CT Operations, but Perhaps Not Far Enough,” December 21, 2009، نشرها موقع ويكيليكس http://wikileaks.org/cable/2009/12/09SANAA2251.html.

(٣) مقابلة أجراها المؤلف مع الشيخ صالح بن فريد في شهر كانون الثاني/يناير، ٢٠١٢. يعتمد المؤلف على المعلومات التي ذكرها بن فريد عن اجتماع القبائل.

الاجتماع. لكن بن فريد أقنعهم بالالتزام بوضع خلافاتهم جانباً بسبب المهمة التي هي بين أيديهم. قال الشيخ: «أرسلنا دعوة مفتوحة لعددٍ من المشايخ من كل القبائل، وهم جاءوا من مأرب، والجوف. أتوا من الشمال، وأتوا من الجنوب. أتينا بالسيارات من كل مكان إلى المعجلة، وذلك لكي نُثبت أمام جميع وسائل الإعلام أن ما تقوله حكومتنا غير صحيح. تسبب الأميركيون بكارثة المعجلة، ولم يكن هناك أي وجود للقاعدة من أي نوع».

كان هدف بن فريد هو تجميع عشرات آلاف اليمنيين من جميع أنحاء البلاد في المعجلة وذلك لإظهار التضامن مع ضحايا الغارة بالصواريخ الموجهة. كانت إحدى مزارعه على بُعد مئة ميلٍ من قرية المعجلة، وهكذا عرض استضافة كل زعماء القبائل الزائرين في الليلة السابقة، وذلك لكي يتمكنوا من التنقل معاً كمجموعة موحدة في التظاهرة التي جرت في اليوم التالي.

لكن عند الساعة ٩:٣٠ ليلاً، وعندما أنهى رجال القبائل تناول طعام عشائهم، ومناقشة الأمور اللوجستية في اليوم التالي، اقترب أحد حراس بن فريد منه. همس الحارس في أذن الشيخ بأنه يوجد نحو نصف دزينة من الرجال الذين اقتربوا من المكان. أبلغ الحارس بن فريد: «يريدون رؤيتك». أشار الشيخ بالسماح لهم بالدخول إلى المنزل. قال الحارس: «لكنهم يحملون أسلحة رشاشة كثيرة، وقنابل يدوية، وقاذفات صواريخ». أجاب بن فريد: «إننا نمتلك أسلحةً بدورنا، وهم ليسوا أعداءنا».

دخل الرجال إلى المنزل، وكانوا شباناً ومتأنقين بملابسهم وتسريحات شعرهم. تحدثوا قليلاً. سألهم بن فريد عن أسمائهم. كان يعرف القبائل التي ينتمون إليها، لكنه لم يكن يعرفهم كأفراد. سألهم عن مهنهم التي يكسبون منها عيشهم. ضحك الرجال وتبادلوا النظرات. قال أحدهم: «إننا عاطلون عن العمل». أضاف بعد ذلك: «يقولون إننا من القاعدة». سألهم بن فريد: «وهل أنتم من القاعدة فعلاً؟» اعترف الرجال أخيراً بأنهم ينتمون إلى القاعدة بالفعل. عاتبهم بن فريد بالقول: «لا يوجد أميركي واحد، أو إسرائيلي واحد، أوحتى بريطاني واحد، هنا في شبوة. إنكم تتسببون بمتاعب كبيرة لأقاربكم، وأنتم تسيئون إلى سمعتنا وسمعة قبيلتنا. إذا كنتم تريدون محاربة الإسرائيليين فإنني على استعداد لشراء تذاكر لكم، وسوف أرسلكم إلى فلسطين».

فرغ صبر بن فريد قبل أن يسألهم: «ماذا يمكنني أن أفعل لكم؟ فقال له الرجال إنهم سمعوا عن هذا الاجتماع في المعجلة، وسألوا بن فريد إذا كانوا يستطيعون التحدث أمام الحشد. قال لهم بن فريد: «إذا أتيتم في الغد بصفتكم رجال قبائل عاديين فإنني أرحب بكم، لكنني لا أرحب بكم بصفتكم ممثلين للقاعدة. أجابه أحدهم: «كلا. إننا نرغب في المجيء لإلقاء خطاب والتحدث عن القاعدة». فقدَ بن فريد أعصابه هنا، وقال للشبان: «يعني ذلك أنكم مغفلون، ومغفلون بالفعل. إننا نجتمع هنا كي نبرهن للعالم بأسره بأن لا وجود للقاعدة» في المعجلة وأن «أولئك الذين قُتلوا

كانوا أبرياء». أضاف الشيخ، «لكن إذا أتيتم بالفعل يمكنكم أن تحلقوا لحيتي إذا بقيتم على قيد الحياة ثلاثة أيام». كان ذلك تحذيراً جدياً لهم. تقضي العادات القبلية في اليمن بأن حلاقة لحية الشخص علناً على يد شخص آخر هي إذلال لمدى الحياة. أبلغ بن فريد شبان القاعدة بأنه على استعداد لأن يأمر بقتلهم إذا وطئوا المعجلة بأقدامهم.

في صباح اليوم التالي، وعند الساعة ٤:٣٠ توجّه موكب بن فريد وعشرات من زعماء القبائل الذين حشدهم نحو المعجلة. لكن عندما وصلوا كان عشرات آلاف اليمنيين متجمعين بالفعل. نُصبت الخيام كما تجمعت السيارات على مدى البصر. قال بن فريد: «إننا نقدّر أن أعداد الحشود في ذلك اليوم كان يراوح ما بين خمسين ألفاً وسبعين ألف شخص إلا أن بعض التقديرات أشارت إلى أن العدد أكبر من ذلك». لكن ما إن دخل بن فريد إلى إحدى الخيام الكبيرة، وبدأ في برنامج العمل لذلك اليوم، حتى اقتحم الحراس الخيمة. أخبره الحراس أن الأشخاص الذين حضروا في الليلة السابقة ـ الأعضاء في القاعدة ـ وقفوا على إحدى السيارات وبدأوا في إلقاء خطابٍ عبر مكبّر صوت. تناول بن فريد بندقيته الآلية واندفع خارج الخيمة، لكن رجاله أوقفوه. قال بن فريد: «إما أن يقتلوني وإما أن أقتلهم أنا. سبق لي أن حذّرتهم». لكن الأوان فات لأن رجال القاعدة حقّقوا غايتهم.

وقف أحد رجال القاعدة، وهو محمد الكلوي، فوق سيارة متحدثاً إلى الحشد المتجمّع على أطراف المظاهرة، بينما كان بن فريد يتناول بندقيته الآلية. أعلن رجل القاعدة المصبوغ بالحنة، والذي ارتدى سترة عسكرية: «إن حرب القاعدة في اليمن[1] هي ضد الولايات المتحدة وليست ضد الجيش اليمني». وقف الكلوي على مبعدة من رجال القاعدة مسلحين بدورهم، وأقسم على الانتقام للذين قُتلوا في المعجلة. «إن مشكلتنا هي مع الأميركيين وأتباعهم». أنهى الرجل حديثه القصير، وما لبث هو وجماعته أن أسرعوا إلى عرباتهم، واختفوا بين الجبال. بُثّ شريط الفيديو عن ذلك الخطاب في تلك الليلة في كل أنحاء العالم. ظهر التجمّع الذي دعا إليه بن فريد على أنه مهرجان للقاعدة، أي تماماً كما كان يخشاه.

قال بن فريد: «أفسد هؤلاء اجتماعنا»، لكن براءته ظهرت في النهاية. قُتل الرجال الذين أفسدوا مناسبته بعد مرور أيامٍ قليلة عندما شنت الولايات المتحدة هجوماً بصاروخ موجّه آخر[2]. تكهّن بن فريد بأن الأميركيِّين تتبعوا الرجال بعد ظهورهم في ذلك المهرجان، وقال: «قُتلوا جميعاً».

---

(١) Johnsen, *The Last Refuge*, pp. 255–256.

(٢) Robert Worth, "Is Yemen the Next Afghanistan?" *New York Times Magazine*, July 6, 2010.

توسّع الغضب في اليمن بسبب ما حدث في المعجلة، وازداد كثيراً مع فرضية أنه كان نتيجة لقصفٍ أميركي. أوفد البرلمان اليمني لجنةً لإجراء تحقيقٍ على الأرض[1]. لكن اللجنة اكتشفت عند وصولها إلى القرية أن «كل المنازل ومحتوياتها قد احترقت، ولم يسلم منها سوى بقايا الأثاث» بالإضافة إلى «بقايا من دماء الضحايا وعدد من الحفر الناتجة عن القصف... وكذلك عدد من القنابل غير المنفجرة». انتهى تحقيق اللجنة إلى أن هذه الغارة قتلت واحداً وأربعين فرداً من أسرتَين بمن فيهم أربعة عشر امرأة وواحد وعشرون وعشرين طفلاً. كان بعض القتلى نياماً عند سقوط الصاروخ. أصرّت حكومة صالح على القول إن أربعة عشر شخصاً من نشطاء القاعدة قد قُتلوا لكن لجنة التحقيق البرلمانية اليمنية قالت إن الحكومة لم تزوّدها إلا باسم واحدٍ من القاعدة والذي قُتل في القصف، وهو الكاظمي، «القائد» المعروف باسم آكرون في قائمة القيادة المشتركة للعمليات الخاصة. أعرب عدد من الصحافيين اليمنيين والمحلّلين الأمنيين من الذين أجريت مقابلات معهم، عن دهشتهم[2] لتصوير الكاظمي على أنه أحد قادة القاعدة، وأشاروا إلى أنه مقاتل مسن شارك في الحروب السابقة التي جرت في أفغانستان، ولم يكن أبداً شخصية مهمة ضمن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية.

لكن بعد وقوع هذه الغارة أبلغ مسؤول يمني رفيع صحيفة نيويورك تايمز، «إن تدخل الولايات المتحدة[3] أنتج تعاطفاً مع القاعدة. إن التعاون ضروري في هذه الحالة، لكن ليس هناك من شك في أنه يؤثر في الإنسان العادي الذي يتعاطف مع القاعدة».

أما في ٢١ كانون الأول/ديسمبر فقد أرسل السفير ستيفن سيش برقية من صنعاء[4] إلى واشنطن. أشار السفير إلى الضربات [الصاروخية] فقال إن الحكومة اليمنية، «تبدو غير قلقة كثيراً بشأن التسريبات غير الرسمية المتعلقة بدور الولايات المتحدة، والاهتمام السلبي الذي تبديه وسائل الإعلام تجاه مقتل المدنيين». قال سيش إن نائب رئيس الوزراء، رشاد العليمي، أبلغه بأن «أي دليلٍ على تزايد التدخل الأميركي، مثل شظايا الذخائر الأميركية الموجودة في مواقع الغارات، يُمكن تبريرها على أنها معدات تم شراؤها من الولايات المتحدة». لكن الولايات المتحدة واليمن كانا يعلمان جيداً أن قوات الرئيس صالح لا تمتلك تلك القنابل. أكد السفير سيش في تلك البرقية

---

(١) نسخة المؤلف، من تحقيق البرلمان اليمني، تفاصيل النتائج التي توصلت إليها اللجنة مأخوذة من هذا التقرير.

(٢) مقابلات أجراها المؤلف مع صحافيين يمنيين ومحللين أمنيين، كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

(٣) Eric Schmitt and Robert F. Worth, “US Widens Terror War to Yemen, a Qaeda Bastion,” New York Times, December 27, 2009.

(٤) Ambassador Stephen Seche, “ROYG Looks Ahead Following CT Operations, but Perhaps Not Far Enough.”

أن اليمن «يجب أن يفكّر جدياً بشأن موقفه المعلن، وما إذا كان التزامه الحازم بالتأكيدات القائلة إن الضربات كانت أحادية الجانب سوف تؤثر سلباً على الدعم العلني للعمليات المضادة للإرهاب المشروعة والضرورية، هذا إذا ظهر أي دليلٍ يدل على العكس».

نشرت منظمة العفو الدولية بعد مرور أشهرٍ قليلة على الغارة دليلاً مصوراً على القنابل الأميركية التي وجدت في الموقع. امتنع البنتاغون[1] عن الرد على استفسارات المنظمة المتعلقة بتلك الذخائر. وقال فيليب لوثر، وهو نائب مدير قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية، «إن الغارة العسكرية من هذا النوع[2] ضد مقاتلين مزعومين، ومن دون محاولة إلقاء القبض عليهم، هي أمرٌ أقل ما يُقال فيه إنه غير قانوني. يكفي واقع أن عدداً كبيراً من الضحايا كانوا من النساء والأطفال للإشارة إلى أن الهجوم كان غير مسؤولٍ بالكامل». لاحظت منظمة العفو أنه لا اليمن، ولا الولايات المتحدة أقدما على التوقيع على المعاهدة المتعلقة بالقنابل العنقودية، وهي المعاهدة التي كان القصد منها حظر استخدام هذه الأسلحة في الغارات. لم يؤكد المسؤولون الأميركيون الذين لم يكشفوا عن هوياتهم، علناً، أن تلك العملية كانت أميركية، لكنهم أشاروا إلى «ضغط في الإمكانيات»[3] هو الذي دفعهم إلى اتخاذ قرار استخدام صواريخ كروز، وزعموا أنه بانشغال «الطائرات المسلحة من دون طيّار في حملة القصف في باكستان... كانت صواريخ كروز هي كل ما كان متوفراً في ذلك الوقت».

أبلغ مسؤولون يمنيون السفير الأميركي بأنهم أعطوا محافظ أبيَن مبلغ مئة ألف دولار[4] كي يدفعها إلى أهالي الضحايا وأُسَرهم. لكن كبار المسؤولين الأميركيين في قسم مكافحة الإرهاب دافعوا عن تلك الضربات. أبلغ أحدهم صحيفة نيويورك تايمز بأن هذه الغارات قد «نُفّذت بطريقة منهجية[5] جداً» كما أن التقارير عن عدد الضحايا من المدنيين «مبالغٌ فيها كثيراً». لكن الصحافي دانيال كلايدمان روى عن جيه جونسون، وهو محامي البنتاغون، الذي وافق على الضربات دوره في قصف قرية المعجلة:

«لو كنتُ كاثوليكياً[6]، لتوجهت من فوري إلى كرسي الاعتراف». أما الرئيس صالح فقد أبلغ

(١) Amnesty International, “Yemen: Cracking Down Under Pressure.”

(٢) المصدر السابق.

(٣) Shane, Mazzetti, and Worth, “Secret Assault on Terrorism Widens on Two Continents.”

(٤) Ambassador Stephen Seche, “ROYG Looks Ahead Following CT Operations, but Perhaps Not Far Enough.”

(٥) Shane, Mazzetti, and Worth, “Secret Assault on Terrorism Widens on Two Continents.”

(٦) Klaidman, Kill or Capture, p. 210.

الولايات المتحدة بأنه يريد متابعة هذه الغارات «من دون توقف حتى نستأصل الداء»[١]، لكن العليمي أضاف أن اليمن، «يتعيّن عليه المحافظة على الوضع الراهن بالنسبة إلى إنكار التدخل الأميركي، وذلك بهدف ضمان القيام بعمليات إيجابية إضافية ضد تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب»، وذلك بحسب برقية أميركية أُرسلت بعد أربعة أيام من تنفيذ الغارة. أما وزير الخارجية اليمني، أبو بكر القربي، فقد طلب من الولايات المتحدة «التزام الهدوء»[٢] بشأن دورها في الغارات، وقال إنها، «يجب أن تستمر في إحالة الاستفسارات إلى الحكومة اليمنية، وأن تشدّد على قدرات الحكومة اليمنية في مكافحة الإرهاب، وأن تشدد كذلك على أن القاعدة تمثّل تهديداً ليس فقط للغرب، بل لأمن اليمن كذلك». لكن بينما استمر الدبلوماسيون الأميركيون في اختلاق رواية زائفة مع نظرائهم اليمنيين، استمر التخطيط لعملياتٍ جديدة.

لم ينكشف دور الحكومة الأميركية في هذه الهجمات داخل اليمن إلا عن طريق التسريبات. لكن كان من الواضح مَن هي الجهة التي تسيطر على الوضع. يعني ذلك أنه وسط مطالبات البرلمان اليمني بتفسير المجزرة التي حدثت في قرية المعجلة، بدأ العليمي، نائب رئيس الوزراء، باختلاق صيغة محدّثة لما حدث، وقال: «نفذت القوات الأمنية اليمنية عملياتٍ مستعينة بمساعدة استخباراتية من المملكة العربية السعودية[٣] والولايات المتحدة الأميركية، وذلك في إطار حربنا ضد الإرهاب». لكن بالرغم من أن صيغة الأحداث تلك كانت أقرب إلى الحقيقة، إلا أنها كانت زائفة بدورها. قال سباستيان جوركا، وهو مدربٌ في جامعة العمليات المشتركة الخاصة التابعة لقيادة العمليات الخاصة الأميركية، وهو الذي درّب القوات اليمنية: «كانت تلك العمليات ضربات بصواريخ كروز الموجهة[٤] بالاشتراك مع وحداتٍ عسكرية على الأرض. كانت العمليات إشارة في غاية الوضوح من إدارة أوباما بأنها جادة في مساعدة اليمن على إزالة منشآت القاعدة من أراضيه. يعني ذلك أن الولايات المتحدة هي التي نفذتها، لكن بالترافق مع مساعدة شديدة من الحكومة اليمنية».

قال كبار المسؤولين في الجيش والاستخبارات الأميركيين أنه خلال الغارة البرية التي تبعت

---

(١) Ambassador Stephen Seche, "ROYG Looks Ahead Following CT Operations, but Perhaps Not Far Enough."

(٢) برقية دبلوماسية أميركية رقم 09SANAA2274 من القائم بالأعمال آنجي بريان، السفارة الأميركية في صنعاء، "ROYG Acknowledges US Intel Assistance in AQAP Strikes, Makes Case Before Parliament," December 27, 2009, نشرها موقع ويكيليكس http://wikileaks.org/cable/2009/12/09SANAA2274.html.

(٣) Ahmed al-Haj (AP), "Yemen Claims Thirty Killed in Raid on Qaida Hide-Outs," Guardian. co.uk, December 24, 2009.

(٤) Dozier, "U.S. Leading Assaults on al Qaeda in Yemen."

الغارة على أرحب القريبة من صنعاء، والتي وقعت في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، اكتشفت قوات العمليات الخاصة اليمنية التي عملت مع فرقة من JSOC، وجود شخصٍ ادّعت أنه أحد المهاجمين الانتحاريين المحتملين، والذي احتفظ بحزامه الناسف. اعتُقل الرجل وخضع للاستجواب[١]، وهو الأمر الذي أسفر عما اعتبرته الولايات المتحدة معلومات استخباراتية مفيدة. لكن بعد مرور أسبوعٍ على غارة أبيَن الجوية الكارثية، والغارات البرية بالقرب من صنعاء، وقّع الرئيس أوباما على ضربةٍ أخرى استناداً، وبشكلٍ جزئي إلى المعلومات التي اعترف بها أحد الأسرى الذين اعتُقلوا خلال غارة أرحب. لكن الهدف هذه المرة كان مواطناً أميركياً.

(١) David E. Sanger and Eric Schmitt, "Threats Led to Embassy Closings in Yemen, Officials Say," *New York Times*, January 3, 2010.



«أراد الأميركيون قتل أنور بالفعل»

اليمن، أواخر العام ٢٠٠٩ أوائل العام ٢٠١٠ ـ لم يسمع ناصر العولقي أي شيء عن ابنه منذ أيار/مايو. وفي٢٠ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٩، تلقى مكالمة من الرئيس صالح بعثت فيه الهلع. «اتصل بي عند الساعة الثالثة من بعد الظهر[١]. قال لي: ناصر، هل سمعت الأخبار؟ قلت له: أي أخبار؟ قال لي: قُتل ابنك منذ أربع ساعات بواسطة طائرة أميركية قلت له: أي طائرة أميركية؟ أين؟ أخبره الرئيس صالح عن الموقع، والذي كان في منطقة شبوة الجبلية. أنهى ناصر المكالمة وبدأ الاتصال بزعماء القبائل في تلك المنطقة، وكان في أشد لهفة للحصول على أي معلومات. لكن لم يبلّغه أحد عن وقوع غارات جوية. قال لي ناصر في وقتٍ لاحق: لا أعرف لماذا أبلغني الرئيس صالح ذلك الخبر. أضاف ناصر أنه يعتقد أن الأميركيين أبلغوا صالح بأنهم على وشك استهداف أنور في ذلك اليوم، لكن العملية أُلغيَت لسببٍ ما. لكن الأمر توضّح الآن بغضّ النظر عن سبب التأجيل: «أراد الأميركيون قتل أنور بالفعل».

نفذت القوات الأميركية[٢] بعد أربعة أيام من اتصال الرئيس صالح بناصر، أي في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، غارةً جوية على منطقة تبعد ٤٠٠ ميل إلى جنوب شرق صنعاء والواقعة في وادي جبل رفد، وفي محافظة شبوة. أوردت الروايات الرسمية[٣] أن الاستخبارات الأميركية واليمنية أشارت إلى أن العولقي يجتمع مع أبرز شخصيتين في تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وهو التنظيم الآخذ في الانتشار، وهما نصير الوحيشي، المساعد الشخصي السابق لبن لادن، وقائد تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب سعيد علي الشهري. ادّعى المسؤولون اليمنيون أن الرجال

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع ناصر العولقي، كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إن كل المعلومات والاقتباسات المنسوبة إلى ناصر العولقي مأخوذة من مقابلة المؤلف، إلا إذا ذُكر خلاف ذلك.

(٢) Scott Shane, Mark Mazzetti, and Robert F. Worth, "Secret Assault on Terrorism Widens on Two Continents," *New York Times*, August 14, 2010.

(٣) Sudarsan Raghavan and Michael D. Shear, "US-aided Attack in Yemen Thought to Have Killed Aulaqi, Two al-Qaida Leaders," *Washington Post*, December 25, 2009.

الثلاثة كانوا «يخطّطون للهجوم على الأهداف النفطية اليمنية والأجنبية»[1].

قتلت الغارات الجوية ثلاثين شخصاً، كما أن وسائل الإعلام أوردت في تقاريرها أن العولقي قد قُتل مع زعيمي القاعدة الآخرين. ظهر مسؤولو الاستخبارات السابقون و«الخبراء» اليمنيون في البرامج الإخبارية، وهم الذين وصفوا عمليات الاغتيال بأنها «انتصار ضخم[2] في الكفاح ضد القاعدة في اليمن». لكن أحد كبار المسؤولين في الإدارة أبلغ صحيفة واشنطن بوست، لكن من دون أن يكشف عن اسمه، بأن إدارة أوباما لا تمانع في استهداف مواطن أميركي يُعتقد أنه انضم إلى القاعدة، وقال، «إن الأمر لا يغيّر أي شيء[3] من زاوية إذا كان بإمكاننا استهدافهم»، لأنهم «أصبحوا جزءاً من العدو». إن واقع أن الرئيس أجاز عملية اغتيال ضد مواطنٍ أميركي لم يلقَ أي معارضة من الديمقراطيين والجمهوريين على السواء.

لكن بالرغم من أن التقارير التي أفادت بأن هذه الغارات كانت عمليات أميركية وصلت إلى وسائل الإعلام الرئيسة، وغالباً من خلال تسريباتٍ من مسؤولين أميركيين حرصوا على إظهار أنهم يستهدفون القاعدة، إلا أنه لم يكن هناك أي تبنٍ رسمي للهجمات من البيت الأبيض، أو من البنتاغون. أوردت برقية أُرسلت من السفارة الأميركية في صنعاء إلى واشنطن ما يلي: «لكن بينما تجنبت الولايات المتحدة الانتقاد[4] حتى هذه اللحظة، إلا أن التسريبات المستمرة من واشنطن والتغطية الإعلامية المستمرة للتورط الأميركي، كان من الممكن أن تثير الامتعاض المعادي ضد الأميركيين في اليمن».

شاهد ناصر التقارير الإخبارية التي قالت إن ابنه قُتل، وما لبث أن تمكّن من الاتصال بإحدى الشخصيات القبلية البارزة، والذي كان على اتصالٍ مع أنور. قال لي ناصر: «تلقيت اتصالاً في ذلك اليوم يفيد بأن ابني لم يكن هناك، ولم يُقتل». عندما اتصل أحد المراسلين العاملين في صحيفة واشنطن بوست كي يحصل على تعليقٍ منه حول مقتل أنور، أبلغه ناصر بأن أنور على قيد الحياة. لكن محطة أخبار سي. بي. أس أجرت مقابلة مع مصدرٍ في اليمن، قال له إن الأمر لا

---

(١) Reuters, "Army Kills Dozens of Suspected Al-Qaeda Members," France24.com, December 24, 2009.

(٢) مقابلة مع جيفري براون، Christopher Boucek, "Airstrike in Yemen Targets Terror Operatives," *News-Hour*, PBS, December 24, 2009.

(٣) Dana Priest, "U.S. Military Teams, Intelligence Deeply Involved in Aiding Yemen on Strikes," *Washington Post*, January 27, 2010.

(٤) برقية دبلوماسية أميركية رقم 09SANAA2250 مرسلة من السفير ستيفن سيش، السفارة الأميركية في صنعاء، "Yemen Abuzz with Talk of CT Operations; Attention Slowly Turns to U.S. Role," December 21, 2009, نشرها موقع ويكيليكس http://wikileaks.org/cable/2009/12/09SANAA2250.html.

يقتصر فقط على أن العولقي ما زال حياً، بل أن الهجمات كانت «بعيدة عن منزله[1] وأن لا علاقة لها بأولئك الذين قُتلوا». لكن بغض النظر عن وجود الوحيشي والشهري في المكان أم لا، إلا أنهما لم يُقتلا في الهجوم.

أبلغني ناصر: «قرروا أن يقتلوه [أنور] بنهاية العام ٢٠٠٩. هل من المشروع أن تُقدم الولايات المتحدة على قتل مواطنٍ أميركي، وذلك من دون المرور بالطرق القانونية، ومن دون أي ضرورة لذلك؟ إنني أبحث عن محام أميركي محترم ليقول لي ما إذا كان يحق لحكومة الولايات المتحدة أن تقتل مواطناً أميركياً على أساس أنه قال شيئاً ضد الولايات المتحدة، أو ضد الجنود الأميركيين. إنني لا أفهم تماماً الدستور الأميركي، لكنني لا أصدق أن الدستور الأميركي، والقانون الأميركي، يسمحان بقتل مواطنٍ أميركي لأنه قال شيئاً ضد الولايات المتحدة».

فيما كانت الحكومة الأميركية تبحث عن أنور العولقي من الجو، تمكّن الصحافي اليمني عبد الإله حيدر شايع من تتبع مكان وجوده لكي يجري مقابلة خاصة معه، وهي مقابلة بُثّت في أنحاء العالم وتُرجمت إلى لغاتٍ عدة. ذكرتها شبكات التلفزة الرئيسة في الولايات المتحدة، كما طبعتها صحف عديدة. لم تُظهر المقابلة التي أجراها شايع التعاطف، بل أنها كانت قاسية[2] وبدا أنها كانت تهدف بالفعل إلى الحصول على إجاباتٍ. كان من بين الأسئلة التي طُرحت على العولقي: كيف توافق مع ما فعله نضال حسن، في حين أنه خان أمّته الأميركية؟ لماذا باركتَ أعمال نضال حسن؟ ألديكَ أي علاقة مباشرة بذلك الحادث؟ واجه شايع العولقي بتناقضات ظهرت في المقابلات السابقة التي أجراها.

تحدث العولقي بعمقٍ كبير، وفصّل أسباب دفاعه عن المجزرة التي ارتكبها نضال حسن في فورت هود، كما أبلغ شايع بأنه أراد «توضيح» موقفه من استعراض النار الذي قام به حسن. «إنني لم أوظّف نضال حسن، لكن أميركا هي التي فعلت ذلك بجرائمها وظلمها، وهذا هو ما لا تريد أميركا الاعتراف به. أبلغ العولقي الصحافي الذي يجري المقابلة معه بأن أميركا لا تريد الاعتراف بأن ما فعله نضال، وما يفعله ألوف المسلمين إلى جانب نضال في الكفاح ضد أميركا، هو بسبب سياساتها التعسفية ضد العالم الإسلامي. نضال حسن رجل مسلمٌ قبل أن يكون أميركياً، وهو كذلك من فلسطين، ويشاهد ما يفعله اليهود من خلال اضطهاد شعبه تحت غطاءٍ ودعم أميركيين. أجل، يُحتمل أنني لعبت دوراً في التوجيه الفكري لنضال، لكن الأمر لا يتجاوز هذا الحدّ، وإذ أنني أحاول فصل نفسي عما

(١) CBS/AP, "Ft. Hood Suspect's Cleric Killed in Yemen?" CBSNews.com, December 24, 2009.

(٢) «وثيقة مصوّرة عن مقابلة العولقي»، من المقابلة التي أجرتها الجزيرة مع أنور العولقي، ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩، والتي بثتها محطة إن. بي. سي، December 23, 2009, www.msnbc.msn.com/id/34579438/ ns/us_news-tragedy_at_fort_hood/t/transcript-interview-alawlaki/.

فعله نضال بسبب عدم موافقتي عليه، لكن كان يشرفني لو كان لدي دور أكبر فيه».

عرض العولقي على شايع مراسلاته الإلكترونية مع حسن بحيث يتمكّن من التوصّل إلى استنتاجاته الخاصة بشأن مضمونها. قال له العولقي: «أعطيتك هذه المراسلات كي تنشرها لأن الإدارة الأميركية منعت نشرها. لماذا لا يريدون نشرها؟ ما هو السبب؟ هل يريدون تغطية فشلهم الأمني؟ أم أنهم لا يريدون الاعتراف بأن نضال حسن كان رجل مبادئ، وأنه فعل ما فعله خدمةً للإسلام؟ هل يريدون إظهار الأمر وكأنه عمل فردي لا علاقة له بأعمال المجرمين في الجيش الأميركي؟» أشار العولقي إلى أن الحكومة الأميركية اعترضت مراسلاته الإلكترونية مع حسن، بما فيها رسالته الإلكترونية الأولى، والتي أرسلها قبل سنة من حادثة إطلاق النار في فورت هود، وهي الرسالة التي تساءل فيها حسن عما إذا كان قتلُ الجنود والضباط الأميركيين عملاً مشروعاً أم لا». قال العولقي إن رسائله الإلكترونية تكشف فشل الوكالات الاستخباراتية الأميركية. «إنني أتساءل أين كانت القوات الأميركية في ذلك اليوم الذي زعمت فيه أنها تتمكن من قراءة أرقام أي لوحة تسجيل سيارة في أي مكانٍ من العالم، ومن الفضاء».

تسبب شايع بأزمةٍ للولايات المتحدة والحكومة اليمنية، وذلك عندما كتب عن دور الولايات المتحدة في قصف قرية المعجلة والغارات الأخرى. أما الآن فقد أصبح على اتصال بأنور العولقي، وهو الأمر الذي أعطى الواعظ فرصةً أخرى لنشر رسالته. كان شايع صحافياً جدياً يلاحق الأحداث المهمة التي تجري داخل بلاده. وفّرت المقابلات التي أجراها شايع لمجتمع الاستخبارات الأميركية، والسياسيين، ومناصري الاغتيالات فرصةً لدعم حملتهم الهادفة إلى اغتيال العولقي. لكن الولايات المتحدة اعتبرت شايع تهديداً لها. ينبغي مواجهته.

تحوّل العولقي في هذه الأثناء، وبسرعة، إلى اسم معروف. وفي أعقاب الضربات والغارات بدأت وسائل الإعلام والكونغرس في التنبه إلى واقع أن الولايات المتحدة تتجه نحو حربٍ غير معلنة في اليمن. لكن أحداث يوم عيد الميلاد في العام ٢٠٠٩ هزّت البلاد بأكملها.

كان الرئيس باراك أوباما وعائلته ينشدون الترانيم الميلادية[١] في هاواي عندما اقترب منه أحد مساعديه وقطع عليه احتفاله، ثم نحاه جانباً للرد على مكالمةٍ هاتفية عاجلة من جون برينان كبير مستشاريه لمكافحة الإرهاب.

---

(١) Peter Baken, "Obama's War over Terror," *New York Times Magazine*, January 4, 2010.

استقل عمر فاروق عبد المطلب، وهو شاب نيجيري طائرة شركة نورث وست آيرلاينز[١] في الرحلة رقم ٢٥٣، وقبل ساعات قليلة، من مطار شيبول في أمستردام. بلغ هذا الشاب الثالثة والعشرين من عمره قبل ثلاثة أيام. عند حوالى الساعة ٨:٠٠ صباحاً سار في ممر الطائرة واستقر في المقعد رقم 19A. وعند الساعة ٨:٤٥ صباحاً أصبحت الطائرة فوق المحيط الأطلسي متوجهة نحو ديترويت. كان والد عبد المطلب[٢] الحاج عمرو مطلب، رجل أعمالٍ متقاعداً، ومفوضاً فدرالياً سابقاً للتنمية الاقتصادية في نيجيريا، وأحد أكثر الرجال ثراءً في القارة الأفريقية.

لكن الطريق الذي أوصل هذا الشاب النيجيري الثري إلى الرحلة ٢٥٣ مرّ عبر اليمن. التحق عبد المطلب بمدرسة خاصة للنخبة في لومي، بتوغو، وهناك عُرف عنه بأنه مسلمٌ ملتزم، ووصفه أحد المدرسين بأنه «حلم كل أستاذ»[٣]. وفي العام ٢٠٠٥، أمضى جزءاً من السنة في دراسة اللغة العربية[٤] في صنعاء، كما خضع، مثله شخصيات عديدة في اليمن، لمراقبة أجهزة مكافحة الإرهاب الأميركية، وحضر محاضرات في جامعة الإيمان. انتقل عبد المطلب في وقتٍ لاحقٍ من تلك السنة إلى لندن حيث التحق بإحدى الجامعات[٥]، وأصبح رئيساً للجمعية الإسلامية في الكلية الجامعية في لندن، كما شارك في احتجاجات غير عنيفة على الحروب الأميركية ـ البريطانية في البلدان الإسلامية. يُضاف إلى ذلك أنه نظّم مؤتمراً للاحتجاج على «الحرب على الإرهاب».

سافر عبد المطلب[٦] مرّتين على الأقل إلى الولايات المتحدة للزيارة، وفي العام ٢٠٠٨ حصل على تأشيرة دخول صالحة لعدة زيارات. حضر عبد المطلب محاضرات في المعهد الإسلامي في تكساس[٧] قبل العودة إلى اليمن لدراسة اللغة العربية. وصف والد عبد المطلب ابنه خلال تلك

---

(١) "Investigators Cross Globe Looking for Details of Plane Bombing Suspect," FoxNews.com, December 27, 2009.

(٢) Seth G. Jones, *Hunting in the Shadows: The Pursuit of al Qaeda Since 9/11* (New York: W. W. Norton, 2012), p. 345.

(٣) "Profile: Umar Farouk Abdulmutallab, BBC.co.uk, October 12, 2011.

(٤) Peter Kenyon, "Going Radical: Yemen a Turning Point for Christmas Bomb Suspect," *Morning Edition*, NPR, February 19, 2010.

(٥) Mark Hosenball, "The Radicalization of Umar Farouk Abdulmutallab," *Newsweek*, January 1, 2010.

(٦) Dan Eggen, Karen DeYoung, and Spencer S. Hsu, "Plane Suspect Was Listed in Terror Database After Father Alerted US Officials," *Washington Post*, December 27, 2008.

(٧) Tom Abrahams, "Terror Suspect Attended Classes in Houston," KTRK-TV Houston, http://abclocal.go.com/ktrk/story?section=news/local&id=7193124.

الفترة بأنه يزداد تطرفاً، وأصبح مهووساً بالشريعة، وما أسماه «الإسلام الحقيقي»[1]. فُقِد أثر عبد المطلب في النهاية، وزاد قلق والده عليه في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٩ فتوجه إلى سفارة الولايات المتحدة في نيجيريا[2] والتقى مسؤولين أمنيين أميركيين، عُرفا بعد ذلك بأنهما من وكالة الاستخبارات المركزية، وذلك لإبلاغهما بأن ابنه قد فُقد في اليمن. لكنه تحدث خلال ذلك الإجتماع عن «آراء ابنه الدينية المتطرفة»[3].

ما إن بدأت الرحلة الرقم ٢٥٣ هبوطها إلى مطار ديترويت، حتى اشتكى عبد المطلب من ألمٍ في معدته، وتوجّه نحو المرحاض حيث بقي لفترة عشرين دقيقة. وعندما عاد إلى مقعده أسرع إلى تغطية نفسه ببطانية. قال مسافرون آخرون إنه بعد لحظات سمعوا ضجة بدت وكأنها صادرة عن مفرقعات. اشتعلت ساق بنطال عبد المطلب خلال لحظةٍ من الزمن، وكذلك جزء من الجدار الداخلي للطائرة. سارع أحد المسافرين القريبين منه إلى القفز نحوه، كما أن طاقم الطائرة هُرع لإطفاء النار. وعندما سألت إحدى المضيفات عبد المطلب عما يحتوي سرواله قيل إنه أجاب، «جهاز تفجير»[4].

كان ذلك صباح يوم الميلاد، أي أن العائلات في كامل أنحاء الولايات المتحدة انشغلت بفتح علب الهدايا، وفي تحضير الاحتفالات عندما انتشرت الأخبار عن حدوث محاولة هجوم على طائرة أميركية. اشتُهر عبد المطلب بسرعة بأنه «مفجّر الملابس الداخلية»، وذلك بعد الكشف عن تهريبه متفجرات في ملابسه الداخلية. لم يطُل الوقت قبل انكشاف علاقات عبد المطلب اليمنية مع تركيزٍ شديد على التورط المحتمل لتنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب. لكن واقع وجود مادة PETN بين المتفجرات في قنبلة ملابس عبد المطلب الداخلية اعتُبر دليلاً[5] على تورط إبراهيم عسيري، وهو الذي صنع قنبلة بنتا إرثريتول تترا نيترات التي استخدمها شقيقه في محاولة قتل الأمير السعودي بن نايف قبل أشهرٍ عدة.

سارعت إدارة أوباما للرد، وبدأت أجهزة الاستخبارات الأميركية والنواب الجمهوريون

(١) Andrew Gregogy "Syringe Bomber Umar Abdulmutallab Chilling Text Messages to Dad," *Mirror* (UK), January 1, 2010, www.mirror.co.uk/news/uk-news/syringe-bomber-umar-abdulmutallab-chilling-191630.

(٢) Jill Dougherty, "Official: Dad Warned U.S. of Son but 'No Suggestion' of Terrorist Act," CNN.com, December 28, 2009.

(٣) "Father of Terror Suspect Reportedly Warned U.S. About Son," FoxNews.com, December 2, 2009.

(٤) Ron French, "Inside Story of Terror on Flight 253," *Detroit News*, March 18, 2010.

(٥) Peter Bergen, "Analysis: Similar Explosive on Plane Used in Saudi Attack," CNN.com, December 27, 2009.

بالتسريبات. لم يطل الوقت كثيراً قبل أن يُعرف أن عبد المطلب ناشط في تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب، أرسله أنور العولقي في مهمة انتحارية[1]. أبلغ مسؤولو الاستخبارات اليمنية الولايات المتحدة أن عبد المطلب سافر إلى منطقة العولقي القبلية في شبوة في تشرين الأول/ أكتوبر من العام ٢٠٠٩ قال المسؤولون كذلك إنه انضم إلى أفراد تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب. وقال مصدر لم يُكشف عن هويته في الحكومة الأميركية لصحيفة واشنطن بوست، إن وكالة الأمن القومي اعترضت «اتصالاً صوتياً»[2] بين عبد المطلب والعولقي في خريف العام ٢٠٠٩، كما أنه استنتج أن العولقي «كان متورطاً بطريقةٍ ما في تسهيل تنقلات أو تجوال هذا الشاب في أنحاء اليمن. يُحتمل كذلك أنه كان يتنقل لتلقي التدريب، وبعض الأمور الأخرى. لا أعتقد أنه باستطاعتنا التأكد من ذلك».

لكن أحد زعماء القبائل المحليين من شبوة، الملا زبارة، أبلغني في وقتٍ لاحق بأنه رأى الشاب النيجيري في مزرعة فهد القصع، الذي قيل إنه تآمر في قضية تفجير المدمرة كول. قال لي زبارة: «كان عبد المطلب عندما رأيته يقوم بريّ الأشجار[3] فسألتُ فهد: مَن هو؟ أبلغ القصع زبارة بأن الشاب ينتمي إلى جزء آخر من اليمن، وهو الأمر الذي عرف زبارة بأنه مجرد كذبة. «لكن عندما رأيته على شاشة التلفزيون أخبرني فهد بالحقيقة».

لم يكن دور العولقي في «مؤامرة الملابس الداخلية» واضحاً. زعم العولقي في وقتٍ لاحق أن عبد المطلب كان واحداً من «تلاميذه»[4]. لكن مصادر قبلية في شبوة[5] أبلغتني بأن نشطاء القاعدة طلبوا من العولقي إعطاء نصائح دينية إلى عبد المطلب، لكن العولقي لم يكن متورطاً في المؤامرة. قال العولقي في معرض ثنائه على الهجوم إنه لم يتورط في تقديم الفكرة، ولا في التخطيط. أبلغ العولقي عبد الإله حيدر شايع، في أثناء مقابلة لمحطة الجزيرة بعد مرور أسابيع قليلة على محاولة التفجير: «أجل، كانت هناك بعض الاتصالات[6] بيني وبينه، لكني لم أصدر أي فتوى تسمح له بتنفيذ العملية. إنني أدعم ما فعله عمر فاروق بعد أن رأيت كيف يُقتل إخواني في

(١) Victor Morton, "Awlaki Personally Blessed Detroit Attack," *Washington Times*, December 29, 2009.

(٢) Sudarson Raghavan, "Investigators Scrutinize Yemeni American Cleric's Ties to Plane Suspect," *Washington Post*, January 1, 2010.

(٣) مقابلة المؤلف مع الملا زبارة، كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. كل الاقتباسات والمعلومات المنسوبة إلى الملا زبارة مأخوذة من مقابلة المؤلف.

(٤) نسخة مصورة، "Anwar al-Awlaki," AlJazeera.com February 7, 2010.

(٥) مقابلات أجراها المؤلف مع أفراد القبائل، في كانون الثاني/يناير.

(٦) نسخة مصورة، "Interview: Anwar al-Awlaki," AlJazeera.com.

فلسطين على مدى يزيد على ستين عاماً، وكيف يُقتل آخرون في العراق وأفغانستان. يُضاف إلى ذلك أن الصواريخ الموجهة الأميركية قتلت النساء والأطفال، لذلك لا تسألني ما إذا كانت القاعدة قتلت، أو فجّرت طائرة مدنية أميركية بعد كل هذا. إن ثلاثمئة أميركي هم لا شيء مقارنة مع آلاف المسلمين الذين قُتلوا».

ضغط شايع على العولقي في مسألة دفاعه عن محاولة إسقاط الطائرة، وأشار للعولقي بأن الطائرة كانت مدنية. تابع شايع ضغطه بالقول: «دعمتَ نضال مالك حسن، وبرّرت عمله، بقولك إن هدفه كان عسكرياً وليس مدنياً. كانت طائرة عمر فاروق عبد المطلب طائرة مدنية، وهو الأمر الذي يعني أن الهدف كان عموم الأميركيين». أجاب عولقي: «كان من الأفضل لو أن تلك الطائرة كانت طائرةً عسكرية، أو أي هدفٍ عسكري آخر»، لكنه أضاف:

> يعيش الشعب الأميركي في نظام ديمقراطي، وهذا ما يجعله مسؤولاً عن السياسات التي يتّبعها نظامه. الشعب الأميركي هو الذي انتخب بوش المجرم مرتين، والذي انتخب أوباما الذي لا يختلف عن بوش، ولأنه قال في أولى ملاحظاته التي أدلى بها إنه لن يتخلى عن إسرائيل، وذلك بالرغم من وجود مرشحين عدة معادين للحرب في الانتخابات الأميركية، لكنهم لم يكسبوا سوى أصوات قليلة. شارك الشعب الأميركي في جميع الجرائم التي اقترفتها حكومته. أما إذا كان يعارضها فإن بإمكانه التغيير. إنهم يدفعون الضرائب التي تُصرف على الجيش، وهم يرسلون أبناءهم إلى الخدمة العسكرية، وهذا هو السبب الذي يجعلهم يتحملون المسؤولية.

سارع تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب، وبعد محاولة التفجير، إلى نشر بيانٍ على شبكة الإنترنت أثنى فيه على عبد المطلب بوصفه بطلاً تمكّن من «اختراق كل التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، والأجهزة والعوائق الأمنية في مطارات العالم»، و«وصل إلى هدفه». فاخر البيان بأن «الإخوة المجاهدين في قسم التصنيع» هم الذين صنعوا الجهاز، وأنه لم ينفجر بسبب «خطأ تقني»[1]. لكن بعد مرور أربعة أشهر على محاولة الهجوم أصدر تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب شريط فيديو[2] يُظهر عبد المطلب مسلحاً ببندقية رشاشة من نوع كلاشينكوف، ومعتمراً كوفية، وذلك في أحد معسكرات التدريب في إحدى صحارى اليمن. ظهر في شريط الفيديو هذا رجالٌ مقنّعون، يقومون بتدريبات بالذخيرة الحية وأظهر أحد المشاهد نشطاء تنظيم القاعدة في

---

(١) Peter Baker and Scott Shane, "Obama Seeks to Reassure US After Bombing Attempt," *New York Times*, December 28, 2009.

(٢) Matthew Cole, Brian Ross, and Nasser Atta, "Underwear Bomber: New Video of Training, Martyrdom Statements," ABCNews.go.com, April 26, 2010.

شبه جزيرة العرب، وهم يطلقون النار على طائرة من دون طيّار تطير من فوقهم. قرأ عبد المطلب في نهاية الشريط بيان الاستشهاد باللغة العربية. «أيها الأخوة المسلمون في شبه الجزيرة العربية، إنكم تمتلكون الحق في شن الجهاد لأن العدو موجودٌ في أرضكم». كان عبد المطلب جالساً أمام علم وبندقية ومرتدياً ثوبه الأبيض. «قال اللّه إنكم إذا لم تردوا على العدوان، فإنه سوف يعاقبكم، وسوف يبدلكم تبديلاً».

أعطت هذه الحادثة حججاً جديدة للجمهوريين، ومسؤولي إدارة بوش السابقة، الذين اتهموا الرئيس أوباما، وفريقه للأمن القومي بتجاهل إشارات تحذيرية متكررة سبقت الحادثة، وقالوا إن تحذيرات والد عبد المطلب التي أدلى بها في أبوجا، نيجيريا، كان يجب أن تؤخذ بجدية أكبر. ردّ أحد مسؤولي الاستخبارات من خلال مجلة نيوزويك، وقال: «يُعتبر هذا الوقت مناسبةً للتخمينات[1] ولتوجيه الاتهامات، لكنني لم أرَ أي شيء مريب في ذلك الاجتماع في أبوجا بشكلٍ يوجب التحرك بسرعة لمنع عبد المطلب من السفر. كان لدينا شاب بدا متديناً بشكلٍ متزايد، بحيث أدار ظهره لطريقة حياة أسرته المترفة. إن ذلك وحده لا يجعله القديس فرنسيس، ولا قاتلاً خطراً. إن كل معلومة، بطبيعة الحال، تبدو مختلفة عندما تُعرف الإجابة، وهو ما يحصل مع الجميع الآن».

استخدم الجمهوريون في الوقت ذاته هذه الحادثة لإظهار أوباما رجلاً ساذجاً معادياً للحرب. وصرّح النائب الجمهوري بيتي هويكسترا، وهو الذي كان في ذلك الوقت عضواً بارزاً في لجنة الاستخبارات النيابية، في مقابلة مع محطة فوكس نيوز بعد مرور يومين على ذلك الهجوم الفاشل: «أتت إدارة أوباما[2] وقالت: 'لا نعتزم استخدام كلمة «إرهاب» بعد الآن. إننا نرغب في أن نطلق وصف «كوارث من صنع الإنسان». أعتقد أنهم يحاولون تقليص مقدار الخطر الآتي من الإرهاب». أطلق نائب الرئيس تشيني في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر هجوماً مريراً على أوباما. وأعلن تشيني: «بينما كنت أراقب أحداث الأيام القليلة الماضية، كان من الواضح مجدداً أن الرئيس أوباما يحاول أن يتظاهر[3] بأننا لا نخوض حرباً. يبدو أنه يعتقد بأنه إذا كان ردّه على محاولة تفجير الطائرة، وقتل مئاتٍ من الأشخاص محدوداً، فإننا لن ننزلق إلى الحرب. يبدو أنه يفكر بأنه إذا أعطى الإرهابيين حقوق الأميركيين، وإذا سمح لهم بتوكيل محامين، وقراءة حقوق ميراندا [المعتقلين] عليهم فإننا لن نخوض حرباً». كان هجوم تشيني جريئاً في نفاقه على أقل تقدير. يُذكر

(١) Mark Hosenball, "The Radicalization of Umar Farouk Abdulmutallab," *Newsweek*, January 1, 2010.

(٢) وثيقة مصورة، *Fox News Sunday*, Fox News, December 27, 2009.

(٣) Mike Allen, "Dick Cheney: Barack Obama 'Trying to Pretend,'" *Politico*, December 30, 2009.

هنا أنه عندما أقدم ما سمي بـ«مفجّر الحذاء» ريتشارد ريد على محاولة تفجير طائرة بالطريقة ذاتها، حاكمته إدارة بوش أمام محاكم مدنية، كما أن رامسفيلد أعلن أن القضية كانت «مسألة في أيدي قوات تنفيذ القانون»[١]. لكن، وبشكلٍ يختلف عن أوباما الذي رد على الحادث بسرعة، مضت ستة أيام قبل أن يرد بوش على محاولة الهجوم تلك».

زعم تشيني، إضافة إلى ذلك أن أوباما «يبدو أنه يعتقد أن تخلصه من كلمات «الحرب على الإرهاب» يعني أننا لن نخوض حرباً. لكننا نخوض حرباً بالفعل. وعندما يتظاهر الرئيس أوباما بأننا لسنا كذلك فإن شعورنا بالأمان يتقلّص»[٢]. كان تصريح تشيني هذا إساءة عرضٍ استثنائية. يُذكر أن أوباما قصف اليمن خلال سنته الأولى في الحكم مراتٍ أكثر مما فعله بوش وتشيني خلال كامل سنواتهما الثماني التي أمضياها في البيت الأبيض. قال برينان لصحيفة نيويورك تايمز بانفعال: «استمعت إلى عددٍ كبير من المنافقين[٣] الذين يظهرون على برامج شبكات التلفزة، وهم لا يعلمون عما يتحدثون. وعندما يقولون إن الإدارة ليست في حربٍ مع القاعدة، فإن ذلك هراء. إن ما يفعلونه هو كلام يسر القاعدة، ويتوافق مع مجهودها الاستراتيجي، وهو إدخالنا في معركة بين أنفسنا بدلاً من التركيز عليهم». أعلن أوباما في حفل تنصيبه: «تخوض أمتنا ... حرباً[٤] ضد شبكةٍ واسعة الانتشار من العنف والحقد». أما عندما وصلت هذه الشبكة إلى اليمن، فقد رأى أوباما، وبكل تأكيد، في وجود القاعدة في تلك البلاد هدفاً عالي الأولوية، وذلك بالرغم من الاتهامات العلنية التي ساقها تشيني.

فيما كانت إدارة أوباما تواجه انتقادات شديدة بسبب معالجتها للحادث، كانت في الوقت ذاته تصعّد تحرّكها العسكري ضد تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب. أكّد السناتور جو ليبرمان الذي سافر إلى اليمن في شهر آب/أغسطس أمام شبكة فوكس نيوز: «إن العمليات الخاصة والقبعات الخضر والاستخبارات في ازدياد هناك[٥]. قال لي أحد المسؤولين في حكومتنا عندما كنا في صنعاء، عاصمة اليمن: «العراق كانت حرب الأمس، وأفغانستان هي حرب اليوم.

---

(١) Sam Stein, "Bush Waited Six Days to Discuss Shoe Bomber with No GOP Complaints," *Huffington Post*, March 18, 2010.

(٢) Allen, "Dick Cheney: Barack Obama 'Trying to Pretend.'"

(٣) Baker, "Obama's War over Terror."

(٤) نسخة مصورة، "Inaugural Address," January 20, 2009, The American Presidency Project, www.nytimes.com/2009/01/20/us/politics/20text-obama.html?pagewanted=all.

(٥) نسخة مصورة، *Fox News Sunday*

لكن إذا لم نتحرك بشكلٍ استباقي، فإن اليمن سوف يكون حرب الغد». هذا هو الخطر الذي نواجهه». بدا أن ليبرمان، مثل تشيني، جاء متأخراً إلى اللعبة، لأن الحرب في اليمن كانت قد بدأت بالفعل.

تابعت إدارة أوباما في أوائل العام ٢٠١٠، التقليل من أهمية دور الولايات المتحدة في اليمن، وذلك مع تكرار المسؤولين، وبشكلٍ علني الموقف ذاته: الولايات المتحدة تدعم عمليات مكافحة الإرهاب اليمنية. قال الأميرال مايك آلين، الذي كان رئيس هيئة الأركان المشتركة، في محاضرةٍ له ألقاها في ٨ كانون الثاني/يناير، في كلية الحرب البحرية الأميركية، «يسألني الناس ـ أو يُطرح السؤال نفسه ـ هل نرسل الجنود إلى اليمن؟[1] كان جوابي أننا لا نمتلك أي خطط للقيام بهذا، كما أنه لا يجب أن ننسى أن تلك البلاد هي دولة ذات سيادة. يتعيّن على الدول ذات السيادة أن تختار الذين يأتون إليها، والذين لا يُسمح لهم بالمجيء». تكرّرت تعليقات كهذه بعد يومين من الزمن على لسان الرئيس ذاته. قال أوباما في ١٠ كانون الثاني/يناير: «علمنا خلال هذه السنة[2] أن القاعدة في اليمن أصبحت تشكّل مشكلة أخطر بكثير، ونتيجة لذلك تشاركنا مع الحكومة اليمنية لملاحقة معسكرات التدريب والخلايا التابعة لهؤلاء الإرهابيين بطريقة متعمدة ومقصودة». أضاف أوباما بصراحة: «لا نية عندي بإرسال جنود أميركيين على الأرض» في اليمن. كان ذلك تصريحاً مذهلاً من القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو الذي أرسل على مدى عام كامل جنوداً إلى اليمن، والذين تحصّنوا، وعملوا هناك بأعدادٍ متزايدة. لكن بالرغم من أن الوجود الأميركي هناك كان صغيراً، إلا أن القيادة المشتركة للعمليات الخاصة كانت موجودة على الأرض بتصريحٍ مباشر من الرئيس ذاته.

في صنعاء لاحظت وزارة الخارجية «التزايد المستمر للعناصر المتشدّدة[3] التي تتمركز في السفارة الأميركية»، والتي هي جزء من الوجود العسكري الأميركي «الآخذ بالازدياد». امتلك السفير الأميركي بموجب القرار التوجيهي للأمن القومي- 38 (NSDD-38)، والصادر

(١) وثيقة مصورة، Admiral Mike Mullen at the Naval War College, January 8, 2010, www.jcs.mil/speech.aspx?id=1312.

(٢) Olivia Hampton, “Obama: No U.S. Troops to Somalia, Yemen,” Agence France-Presse, January 11, 2010.

(٣) “Report of Inspection; Embassy Sanaa, Yemen,” US Department of State and the Broadcasting Board of Governors Office of the Inspector General, June 2010, http://oig.state.gov/documents/organization/145254.pdf.

في العام ١٩٨٢، صلاحية الموافقة على دخول جميع العاملين[١] الذين يريدون الدخول إلى اليمن. وفي العام ٢٠١٠، قالت السفارة بأنها تتعامل مع «سيلٍ يومي من الاقتراحات الآتية من الجيش الأميركي»، بالإضافة إلى طلبات الموافقة على دخول الأفراد العاملين في الاستخبارات والجيش، والتي تطلب منح «تصريح الدخول إلى البلاد» بقصد القيام «بواجباتٍ مؤقتة». أما ضابط ارتباط قيادة العمليات الخاصة في السفارة فقد كان المقدّم براد تريدواي، وهو الذي سبق له أن كان ضابط ارتباط لفريق القوات البحرية الأميركية من مجموعة الحرب البحرية الخاصة في العراق في المراحل الأولى من الاجتياح الأميركي. كان رجلاً شديد الانشغال من دون شك، وذلك بينما بدأت فِرَق العمليات الخاصة بالتوسع بصورة ملحوظة. لكن مع نهاية شهر كانون الثاني/يناير، نفذت القيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC، ما يزيد على دزينتين[٢] من الغارات البرية والغارات الجوية في اليمن، وذلك منذ عملية القصف التي تعرضت لها قرية المعجلة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر. قُتل عشرات الأشخاص في هذه الغارات والعمليات، كما أُسر آخرون. لكن JSOC بدأت في الوقت ذاته تشغيل طائراتها من دون طيّار الخاصة بها[٣] في البلاد. يعني ذلك أن ما بدأ كضرباتٍ منسقة تحوّل إلى حملةٍ مستمرة من القتل الاستهدافي في اليمن بتنسيقٍ من القيادة المشتركة للعمليات الخاصة.

قال الدكتور إميل نخلة، والذي كان من كبار وكالة الاستخبارات المركزية السابقين: «بعد حادثة عبد المطلب التي جرت في كانون الأول/ديسمبر[٤]، تعيّن عليه [الرئيس صالح] إظهار دعمٍ أكبر لأعمالنا. مشى معنا في هذه اللعبة، وكان يغضّ الطرف عندما كنا نقوم ببعض العمليات العسكرية، وهي التي كانت أعمالاً حركية ضد بعض الجماعات المتطرفة هناك. عندما كان يتعرض لضغوط كان يقول إن قواته هي التي قامت بها. شارك [الرئيس صالح] معنا في اللعبة».

بينما بدأت الوكالات العسكرية والاستخباراتية الأميركية في التخطيط لمزيد من الضربات في

---

(١) NSDD-38: Staffing at Diplomatic Missions and Their Overseas Constituent Posts," text of NSDD-02 1982 by the Office of Management Policy, Rightsizing, and Innovation, April 26, 2005, www.state.gov/m/pri/nsdd/.

(٢) Preast, "U.S. Military Teams, Intelligence Deeply Involved in Aiding Yemen on Strikes."

(٣) David S. Cloud (Tribune), "White House Considers Yemen Drone Strikes, Officials Say," *Los Angeles Times*, November 7, 2010.

(٤) مقابلة أجراها المؤلف مع الدكتور إميل نخلة، كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. إن كل الاقتباسات والمعلومات المنسوبة إلى الدكتور نخلة مأخوذة من مقابلة المؤلف.

اليمن، سافر الجنرال بتريوس إلى صنعاء لعقد جولة أخرى[1] من الاجتماعات مع الرئيس صالح، وكبار ضباطه العسكريين والاستخباراتيين، وذلك للتأكد من استمرارية المهمة بعد الغارات التي جرت في كانون الأول/ديسمبر، وبعد محاولة التفجير الفاشلة في يوم عيد الميلاد. بدأ بتريوس الإجتماع في ٢ كانون الثاني/يناير بإبلاغه [الرئيس] صالح بأن الولايات المتحدة ستضاعف «مساعدتها الأمنية» التي تقدّمها إلى اليمن، بما في ذلك ٤٥ مليون دولار للتدريب، وتجهيز القوات الخاصة اليمنية للحرب الجوية ضد تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية. طلب صالح من بتريوس اثنتي عشرة طائرة هليكوبتر هجومية، وقال إنه إذا عمدت «البيروقراطية» الأميركية إلى منع إتمام صفقة المروحيات، فإن باستطاعة بتريوس إتمام صفقة من وراء الكواليس مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة لإتمام الصفقة مع الولايات المتحدة. أبلغ بتريوس صالح بأنه ناقش بالفعل هذه الترتيبات مع السعوديين. أبلغ صالح بتريوس بأن الولايات المتحدة تستطيع نشر طائرات بأجنحةٍ ثابتة حول الحدود اليمنية «بعيداً عن الأنظار»، والإجازة لها بضرب تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية عندما تتلقى «معلوماتٍ استخبارية موثوقة». وأبلغ صالح بتريوس، بطريقة رسمية، أن اليمن لا يريد أن تقوم القوات الأميركية بتنفيذ عمليات برية فيه. قال صالح: «لا يمكنكم دخول منطقة العمليات، ويجب أن تبقوا بعيداً في مركز العمليات المشتركة». لكن جميع الحاضرين في الاجتماع كانوا يعرفون أن هذا «الشرط» لن يُطبّق، أي كما كان الأمر عليه في الماضي.

أعرب صالح عن «أسفه» إزاء استخدام صواريخ كروز المسيرة لقصف قرية المعجّلة، بسبب عدم دقتها، بينما أثنى على الغارات التي جرت في كانون الأول/ديسمبر، وذلك بحسب ما أوردته برقية دبلوماسية أميركية عن ذلك الاجتماع». زعم بتريوس في ذلك الاجتماع أن «المدنيين الوحيدين الذين قُتلوا كانوا زوجة أحد نشطاء تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وولديه، والذين كانوا في الموقع»، وهو زعم زائف بشكلٍ صارخ. أبلغ صالح بتريوس بأنه يفضّل استخدام «القنابل الموجّهة التي تتميز بالدقة» والتي تُطلق من الطائرات ذات الأجنحة الثابتة. حتى ان صالح قال كلاماً يخدع به اليمن خداعاً صريحاً اذ قال لبتريوس «سوف نستمر بالقول إن القنابل هي قنابلنا، وليست قنابلكم». أما نائب رئيس الوزراء اليمني رشاد العليمي فقد مازح بالقول بأنه «كذب» للتو عندما أبلغ البرلمان اليمني بأن القنابل التي سقطت على أرحب، وأبيَن، وشبوة كانت أميركية الصنع لكن اليمن هو الذي استخدمها.

(١) برقية دبلوماسية أميركية رقم 10SANAA4 مرسلة من السفير ستيفن سيش، السفارة الأميركية في السفارة، "General Petraeus' Meeting with Saleh on Security Assistance, AQAP strikes," January 4, 2010, نشرها موقع ويكيليكس http://wikileaks.org/cable/2010/01/10SANAA4.html. تفاصيل الاجتماعات التي عُقدت ما بين صالح وبتريوس مأخوذة من هذه البرقية.

لكن بعد مرور وقتٍ قصيرٍ على ذلك الاجتماع أبلغ العليمي المراسلين في اليمن «إن العمليات التي جرت نفّذتها... قوات يمنية مئة بالمئة[١]. لكن الجهاز الأمني اليمني تلقى دعماً، ومعلومات، وتقنية لم تتواجد لدينا، وهي التي كانت بمعظمها من الولايات المتحدة، والمملكة العربية السعودية، والدول الصديقة الأخرى». لكن معظم اليمنيين[٢] لم يقتنعوا بهذه الرواية. قال أحمد الأسودي، وهو زعيم الإصلاح المعارض: «يعتقد معظم اليمنيين» أن هذه الغارات التي جرت مؤخراً «نفّذتها قوات أميركية في واقع الأمر». أضاف الأسودي: «إن السياسة الأميركية في هذه المنطقة من العالم ليست خافية على أحد. يعني ذلك أنه إذا لم تتجاوب الحكومات مع الطلبات الأميركية فإنهم سوف يستخدمون الطائرات من دون طيّار». اشتكى بتريوس خلال هذا الإجتماع مع صالح من أن «أربع مهمات تدريبية فقط قد نُفّذت من أصل خمسين خططتها قيادة قوات العمليات الخاصة الأميركية مع سلاح الجو اليمني خلال السنة الماضية». أبلغني أفراد القوات الخاصة من الذين عملوا في اليمن، خلال مقابلاتي معهم بأن قوات العمليات الخاصة الذين كانوا يدربونهم هناك لم يمتلكوا إرادة القتال، كما أبلغوني بأنهم يشعرون بالحاجة إلى أخذ الأمور على عاتقهم[٣].

أما في أوائل العام ٢٠١٠، فقد أقدمت إدارة أوباما على إلغاء عمليات الترحيل المقررة لما يزيد عن ثلاثين يمنياً من المحتجزين في غوانتانامو، والذين تقرر الإفراج عنهم. قال الرئيس أوباما في ٥ كانون الثاني/يناير: «بالنظر إلى الوضع غير المستقر[٤]، [في اليمن] تحدثت مع المدعي العام، واتفقنا على عدم نقل معتقلين إضافيين إلى اليمن في هذا الوقت. لكن محامين عن بعض السجناء اليمنيين وصفوا هذا القرار بأنه «غير معقول»[٥]، وقالوا إنه «سوف يمنع أي تقدم مهم في مسار إغلاق غوانتانامو، وهو الأمر الذي كرّره الرئيس أوباما عندما قال انه سوف يجعل هذه الأمة أكثر أمناً». كان من الواضح أن قضية غوانتانامو كانت بالنسبة إلى إدارة أوباما محوراً رئيساً في الحملة الانتخابية الرئاسية، لكن هذه القضية كانت أقل أهمية بالنسبة إليها من حملة الإدارة لمكافحة الإرهاب في اليمن، وهو الدولة التي لديها عدد من مواطنيها في ذلك السجن أكبر من أي دولةٍ أخرى.

(١) Haley Sweetland Edwards, "US Lends Firepower to Yemen Fight," *Global Post*, January 24, 2010.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) مقابلات أجراها المؤلف مع مصادر في العمليات الخاصة، ٢٠١٠ و٢٠١١.

(٤) Peter Finn, "Return of Yemeni Detainees at Guantanamo Bay Is Suspended," *Washington Post*, January 5, 2010.

(٥) المصدر نفسه.

أعلنت هيلاري كلينتون في وزارة الخارجية: «يُعتبر عدم الاستقرار في اليمن[1] تهديداً للاستقرار في المنطقة، وحتى الاستقرار العالمي». لكن في ١٥ كانون الثاني/يناير استهدفت غارات جوية أخرى[2] نشطاء مشتبهاً بانتمائهم إلى تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب، وأُطلقت خلال هذه الغارات قذائف موجهة أصابت عربتين. لكن بعد مرور أربعة أيام، أي في ١٩ كانون الثاني/يناير، أقدمت الحكومة الأميركية، وبشكلٍ رسمي، على تصنيف[3] تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب بأنه «تنظيم إرهابي أجنبي». اتخذ مجلس الأمن الدولي في ذلك اليوم ذاته، وبتشجيع من السفيرة الأميركية سوزان رايس، خطوةً مشابهة[4].أما المتحدث باسم وزارة الخارجية بي. جي. كراولي، فقال إن هاتين الخطوتين، «تدعمان جهود الولايات المتحدة[5] لتقليص قدرات هذه الجماعة. إننا مصممون على القضاء على قدرة تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب على تنفيذ الهجمات التي تتسم بالعنف وتعطيل شبكاته، وتفكيكها، وإلحاق الهزيمة به».

استهدفت الهجمات الصاروخية في ٢٠ كانون الثاني/يناير نشطاء تنظيم القاعدة المزعومين في مأرب. وادّعت السلطات اليمنية أنها قتلت شخصيات رفيعة في تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب[6]، بمن فيهم قاسم الريمي، والذين تبيّن في ما بعد بأنهم أحياء، وهو أمرٌ شبيه بما حصل في غارات ١٥ كانون الثاني/يناير. كانت هذه الهجمات، التي اشتملت على غارة حدثت على قافلةٍ من العربات، أوحت بأن الطائرات الأميركية من دون طيّار تُستخدم في اليمن. بدا أن هاتين الغارتين استهدفتا القضاء على زعامة تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب، لكن التركيز كان على القائد المحلي إياد الشبواني[7]. تحدث رئيس التحرير في صحيفة اليمن بوست Yemen Post حكيم

(١) نسخة مصورة، "Remarks with Qatar Prime Minister Sheikh Hamad bin Jassim bin Jabr al-Thani After Their Meeting," Washington, DC, January 4, 2010.

(٢) Robert F. Worth, "Senior Qaeda Figures Killed in Attack, Yemen Says," *New York Times*, January 15, 2010.

(٣) press statement from Philip J. Crowley, Assistant Secretary of State, Bureau of Public Affairs, "Designations of Al-Qa'ida in the Arabian Peninsula (AQAP) and Senior Leaders," January 19, 2010.

(٤) "U.N. Security Council Sanctions al Qaeda's Yemen Wing," Reuters.com, January 19, 2010.

(٥) وثيقة مصورة، فيليب ج. كراولي، "Designations of Al-Qa'ida in the Arabian Peninsula (AQAP) and Senior Leaders."

(٦) Hammoud Mounasser, "Yemen Air Strikes Pound Qaeda Leader's Home: Military," Agence France-Presse, January 20, 2010.

(٧) لم تكن الغارة الأولى على مأرب، لكن قيل إنها أسفرت عن مقتل الشبواني، ويُقال إن الغارة الثانية وقعت بالقرب من منزله.

المسماري عن هذه الغارات الجوية المستمرة، فقال: «وقعت اليوم سبع عشرة غارة داخل مأرب[1]، ومعظمها كان محاولة لمهاجمة الشبواني وأصدقائه. لم يُقتل سوى قائدٍ واحدٍ للقاعدة حتى الآن. للقوات الأمنية اليمنية جنود على الأرض، لكنها لا تفعل شيئاً. وقعت معظم الهجمات من الجو». وقال شهود عيان إن القرويين استخدموا المدافع المضادة للطيران للرد على الطائرات المهاجمة.

(١) "Airstrikes Target al-Qaida in Yemen," Voice of America, January 19, 2010.



«السيد باراك أوباما... آمل أن تعيد النظر في الأمر الذي أصدرته بقتل... ولدي»

واشنطن العاصمة، واليمن، أوائل العام ٢٠١٠. تسربت الأخبار في وسائل الإعلام الأميركية في شهر كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١٠، والتي أفادت بأن القيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC قد رفعت تصنيف أنور العولقي، رسمياً، إلى فئة إلقاء القبض أو الاعتقال، في قائمة أهدافها المهمة. كان قرار وضع مواطن أميركي في دائرة الاغتيالات المُحتمَلة قد اتُّخذ بعد مراجعة قام بها مجلس الأمن القومي، وهو الذي أعطى الضوء الأخضر لقتل العولقي. أوردت الواشنطن بوست: «تحتفظ وكالة الاستخبارات المركزية، والقيادة المركزية للعمليات الخاصة[١]، بقوائم عن أفراد، وهي القوائم التي تُدعى «الأهداف عالية القيمة» و«أفراد ذوو قيمة عالية»، أي الأفراد الذين تسعى هاتان المؤسستان لقتلهم، أو إلقاء القبض عليهم. تشتمل قائمة القيادة المشتركة للعمليات الخاصة على أسماء ثلاثة أميركيين بمن فيهم العولقي الذي أُضيف اسمه في أواخر السنة الماضية. احتوت قائمة وكالة الاستخبارات المركزية منذ أشهرٍ عدة أسماء ثلاثة مواطنين أميركيين، كما أن أحد مسؤولي الاستخبارات قال إن اسم العولقي قد أُضيف الآن».

لم تتأخر وكالة الاستخبارات المركزية عند نشر مقال الواشنطن بوست في ٢٦ كانون الثاني/يناير، في القول إنها لم تتلقَّ الضوء الأخضر لقتل العولقي. أصدرت الواشنطن بوست تصحيحاً قالت فيه إن «القيادة المشتركة للعمليات الخاصة التابعة للجيش تحتفظ بقائمة أهداف تشتمل على عدة مواطنين أميركيين». وشدّد هذا البيان على الفائدة التي يجنيها البيت الأبيض في استخدام JSOC في تنفيذ العمليات القاتلة. قال لي العقيد باتريك لانغ بعد وقتٍ قصير من الكشف عن ورود اسم العولقي في قائمة JSOC: «أعتقد أن مشروعية [هذه العمليات] مشكوكٌ فيها[٢]، كما أنه لا ينتمي لأي قواتٍ معادية تُعتبر في حالة حرب مع الولايات المتحدة من الناحية القانونية. إنني

(١) Dana Priest, "U.S. Military Teams, Intelligence Deeply Involved in Aiding Yemen on Strikes," Washington Post, January 27, 2010.

(٢) مقابلة أجراها المؤلف مع العقيد و. باتريك لانغ في أيلول/سبتمبر من العام ٢٠١٠.

أحب القانون عندما يتعلّق الأمر بالحرب. أعتقد أن الأمور ستتجه إلى الفوضى، وبسرعة، إذا غاب القانون عنها». أما خبير القانون الدستوري، غلين غرينوالد، فقد لاحظ في ذلك الوقت:

يتضح لنا أنه إذا حاربت القوات الأميركية[1] في ميدان معركة فعلي فإنها تمتلك (مثل كل الآخرين) الحق في قتل المقاتلين الذين ينشطون في القتال ضدها، بمن فيهم المواطنون الأميركيون. هذا هو جوهر الحرب، وهذا ما يفسّر سبب السماح بقتل مقاتلٍ ناشطٍ في ميدان معركة فعلي في منطقة حرب، لكن من دون تعذيبه، على سبيل المثال، بعد أسره، ووضعه قيد الاعتقال وهو في حالة يائسة. لكننا لا نتكلم عن المعارك هنا. إن الأشخاص الواردة أسماؤهم في «قوائم الاستهداف» معرّضون للقتل، وهم في أوطانهم، أو نائمون في أسرّتهم، أو أثناء قيادتهم لسياراتهم برفقة أصدقائهم أو أفراد عائلاتهم، أو أثناء انشغالهم بكل أنواع الأنشطة الأخرى. لكن الأهم من ذلك كله أن إدارة أوباما، مثل إدارة بوش من قبلها، عرّفت «ميدان المعركة» على أنه العالم بأسره.

أما النائب جاين هارمان، والتي تنتمي إلى الحزب الديمقراطي، وكانت تترأس في ذلك الوقت اللجنة الفرعية لشؤون الأمن الداخلي والاستخبارات في مجلس النواب، فقد وصفت العولقي بأنه «يحتمل أن يكون الإرهابي الرقم واحد[2] في ما يتعلق بالتهديدات الموجهة ضدنا». أضافت كذلك أن إدارة أوباما قد «أوضحت أن الأشخاص، بمن فيهم الأميركيون الذين يحاولون مهاجمة بلدنا، هم أشخاص سوف نلاحقهم بكل تأكيد... إنهم أهدافٌ بالنسبة إلى الولايات المتحدة». قدّم الأميرال دينيس بلير، وهو الذي كان في ذلك الوقت مدير الاستخبارات القومية، شهادته أمام اللجنة النيابية المنتخبة الدائمة، وذلك في ٣ شباط/فبراير. أكّد بلير أن إدارة أوباما اعتبرت أنها تمتلك الحق في قتل المواطنين الأميركيين، وقال «إن القرار باستخدام القوة القاتلة[3] ضد مواطن أميركي يجب أن يحوز إذناً خاصّاً»، وأكّد أن «كون المرء مواطناً أميركياً لن يحميه من تعرّضه للاغتيال على يد الجيش، أو نشطاء الاستخبارات في خارج البلاد، هذا إذا ما كان يعمل مع الإرهابيين، ويخطّط لمهاجمة رفاقه الأميركيين».

قال لي نخلة، الذي ترك عمله في وكالة الاستخبارات المركزية قبل وضع العولقي على قائمة

---

(١) Glenn Greenwold, "Presidential Assassinations of U.S. Citizens," Salon.com, January 27, 2010.

(٢) Adam Entous, "U.S. Targets American-Born Cleric in Yemen: Officials," Reuters, April 6, 2010.

(٣) To Prohibit the Extrajudicial Killing of United States Citizens, and for Other Purposes, H.R. 6010, 111th Cong. (July 30, 2010). يورد النائب كوزينيتش هذا التصريح في مشروع القرار الذي قدّمه، لكنه لم يرد من ضمن السجل العام للشهادة التي أدلى بها بلير أمام اللجنة المنتخبة الدائمة حول شؤون الاستخبارات، وذلك في شهر ٣ شباط/فبراير، ٢٠١٠.

الاغتيالات التي وضعتها القيادة المشتركة للعمليات الخاصة: «لا أعرف كيف يشعر هؤلاء الناس الذين يتابعون هذه القضايا بالارتياح، وذلك عندما يبدأ المسؤولون بوضع مواطنٍ أميركي في الفئة ذاتها التي يضعون فيها مواطناً غير أميركي. هناك شعور بعدم الارتياح بشأن هذا النهج[1] الذي يسود بين الأشخاص الذين أتحدث معهم بشأن استهداف المواطنين الأميركيين من دون حاجةٍ قاهرة». لكن يبدو أن إدارة أوباما لم تشعر بقدرٍ كبير من القلق. أبلغ مسؤول رفيع في الإدارة صحيفة الواشنطن بوست من دون الكشف عن اسمه، وذلك في معرض حديثه عن العلاقات الأميركية مع اليمن، والتي سمحت للولايات المتحدة بشن غارات داخل تلك البلاد: «إننا مسرورون جداً[2] بالمنحى الذي تأخذه الأمور». قرأ ناصر العولقي في اليمن هذا التصريح، لذلك قرّر أن يكتب رسالة إلى أوباما مباشرة[3]. لكن هذه الرسالة التي نُقلت إلى المسؤولين الأميركيين بواسطة أحد الصحافيين الأميركيين، لم تلقَ رداً:

إلى: السيد باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأميركية،

سررت كثيراً عند انتخابك رئيساً للولايات المتحدة الأميركية. أمضيت، في واقع الأمر، ليلة الانتخاب بأكملها من دون نوم إلى حين أعلنت وسائل الإعلام أنك أصبحت «الرئيس المُنتخَب».

قرأتُ كتابك الذي حمل عنوان، «أحلام والدي» وتأثرت به كثيراً في واقع الأمر. لقد ذهبت إلى أميركا في العام ١٩٦٦، ضمن منحة فولبرايت لدراسة الاقتصاديات الزراعية، وذلك عندما كنت في العشرين من عمري. أما ابني «أنور» فكان مولودي الأول، وقد وزعت السيجارات على زملائي في الهيئة التعليمية، وأصدقائي في جامعة نيو مكسيكو التابعة للولاية، عندما أبصر النور في العام ١٩٧١

أرسلت أنور، بسبب حبي لأميركا، إلى جامعة ولاية كولورادو كي يتلقى ثقافة أميركية.

تابع ابني تعليمه حتى تخرجه حيث بدأ يُعدّ دكتوراة فلسفة، في جامعة جورج واشنطن في العام ٢٠٠١.

لكن بسبب الأحداث المؤسفة التي وقعت في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وجد أنور أنه من الصعب عليه متابعة دراسته بسبب المعاملة السيئة التي لقيها في الجامعة، ولذلك قرّر التوجّه إلى المملكة المتحدة لإكمال دراسته، لكنه لم يتمكن هناك من تأمين تكاليف

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع الدكتور إميل نخلة في كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١٠.

(٢) Preast, “U.S. Military Teams, Intelligence Deeply Involved.”

(٣) نسخة لدى المؤلف عن الرسالة التي بعثها ناصر العولقي إلى الرئيس باراك أوباما.

دراسته، وما لبث أن عاد إلى اليمن. أمضى [أنور] وقته منذ ذلك الحين في التعلّم، والدعوة إلى دينه، ولم يفعل أي شيء آخر.

لكنه، وبالرغم من كل ذلك، وُضع في السجن لأكثر من ١٨ شهراً نتيجة لطلبٍ من حكومة الولايات المتحدة. أجرى مكتب التحقيقات الفدرالي مقابلاتٍ مع أنور على مدى يومين في العام ٢٠٠٧، لكنه لم يعثر على أي شيء يربطه بأحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر. لكن بعد إطلاقه من السجن استمرت المضايقات بحقّه فقرّر مغادرة صنعاء، عاصمة اليمن، والعيش في قرية صغيرة في جنوب اليمن. دأبت طائرة تجسّس أميركية على التحليق فوق القرية لعدة أشهر، لكن بعد أن عرف بأنه مُلاحَق كي يودَع في السجن مجدداً، قرّر أن يتوجّه إلى الجبال في محافظة شبوة، والتي هي أرض أجداده.

نشرت صحيفة الواشنطن بوست مقالة يوم الأربعاء، الموافق ٢٧ كانون الثاني/يناير، ٢٠١٠، وكانت بقلم دانا بريست. أوردت بريست في هذه المقالة أنك أصدرتَ أمراً بتنفيذ الغارة التي حدثت في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، حيث «يُفترض أن يكون أنور مجتمعاً مع زعماء القاعدة».

أوردت صحيفة واشنطن بوست أن وكالة الاستخبارات المركزية، والقيادة المشتركة للعمليات الخاصة، أضافتا أنور إلى «قائمة الأهداف المهمة»، وهي القائمة التي تضم الأشخاص المقصود قتلهم، أو إلقاء القبض عليهم بناءً على فرضية أن أنور العولقي هو إحدى شخصيات القاعدة». أنت تعرف وأنا أعرف أن أنور العولقي لم يكن أبداً عضواً في هذا التنظيم، وأتمنى أن لا يكون أبداً. إنه واعظٌ يمتلك الحق في نشر كلمة الإسلام في أي مكانٍ يريد، وهو أمرٌ قانوني ويكفله له الدستور الأميركي. آمل، لكل هذه الأسباب، أن تعيد النظر في الأمر الذي أصدرتَه بقتل ابني، أو إلقاء القبض عليه، وهو الأمر الذي اتُّخذ بناءً على فرضية خاطئة بأنه عضو في القاعدة. أريد أن أعلمك مجدداً، أيها السيد الرئيس أوباما، بأن ابني بريء، وأن لا علاقة له بالعنف، وهو باحثٌ في الإسلام، وأعتقد أن هذا لا علاقة له بالإرهاب. أناشدك مجدداً أن تحترم القانون الأميركي، أما إذا فعل أنور أي شيء خاطئ فيجبُ أن يُحاكم بحسب مبادئ القانون الأميركي.

المخلص، ناصر آ. العولقي

أستاذ الاقتصاديات الزراعية

جامعة صنعاء جمهورية اليمن

٣٥ ليلة في غارديز

واشنطن العاصمة، ٢٠٠٨ ـ ٢٠١٠. أفغانستان، ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠ ـ خرج ستانلي ماك كريستال من ميادين المعارك منذ أوائل العام ٢٠٠٨. لكن بعد أن تسلّم ماك رافين دفة القيادة المشتركة للعمليات الخاصة، عاد ماك كريستال إلى واشنطن ليعمل رئيساً للأركان المشتركة، وهو مركزٌ قوي من ضمن بيروقراطية البنتاغون. لكن تعيينه تأخر[١] بسبب بعض أعضاء مجلس الشيوخ الذين أرادوا التحقيق في دوره المحتمل في الإساءة إلى السجناء وتعذيبهم في العراق وفي أمكنة أخرى، لكن المجلس ثبّت تعيينه في النهاية. لم تكن هذه الخطوة بمثابة إنزال مرتبة ماك كريستال، وذلك لأنه وُضع في محور القرارات المستقبلية حول نشر الجنود وتركيبة القوات المستخدمة في العمليات العسكرية. كان ماك كريستال عاملاً مفيداً[٢] جداً في الأركان المشتركة في إقناع أوباما ببسط سيطرته على قوات العمليات الخاصة، وتحويل بعض الصلاحيات المتعلقة بالحرب غير التقليدية إلى القادة الميدانيين. وسّعت هذه الخطوات بدورها ميدان المعارك غير المعلنة، وسهّلت القيام بالعمليات القاتلة التي كان أوباما يجيزها بصورةٍ متزايدة في اليمن، وفي البلدان الأخرى.

انشغل فريق الأمن القومي التابع لأوباما في الأشهر العديدة الأولى من إدارته في جدال حاد[٣] حول كيفية المضي قُدُماً في أفغانستان. ضغط بعض القادة العسكريين في سبيل إقرار زيادة كبيرة في القوات الأميركية، وتكرار التكتيكات المضادة للإرهاب، التي جُعل منها أسطورة في الكلام الذي دار حول «نجاح» الحملة العسكرية على العراق. لكن نائب الرئيس جو بايدن ومستشار الأمن القومي جيمس جونز دعما إجراء تغيير[٤] في التركيز على الحملة في باكستان، وذلك باستخدام مزيج من قوات العمليات الخاصة والطائرات من دون طيّار. قال الجنرال جونز

---

(١) Yochi J. Dreazen, "Lawmakers Hold Up a Top General's Nomination," *Wall Street Journal*, May 1, 2008.

(٢) Marc Ambinder, "Obama Gives Commanders Wide Berth for Secret Warfare," *Atlantic*, May 25, 2010, www.theatlantic.com/politics/archive/2010/05/obama-gives-commanderswide-berth-for-secret-warfare/57202/.

(٣) "Sharp Division Inside White House on Afghanistan, Analyst Says," CNN.com, October 5, 2009.

(٤) Peter Baker, "How Obama Came to Plan for 'Surge' in Afghanistan," *New York Times*, December 5, 2009.

في تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠٩: «إنني لا أتوقع عودة[١] طالبان، وأريد أن أكون واضحاً جداً بأن أفغانستان ليست في خطر السقوط الوشيك. تقلص وجود القاعدة كثيراً، أما التقديرات القصوى لذلك الوجود فهي أقل من ١٠٠ عنصر ينشطون في البلاد، وذلك من دون وجود قواعد، ومن غير القدرة على شن هجمات على أيٍ من حلفائنا».

ضغط ماك كريستال وماك رافين على أوباما لزيادة أعداد القوات الأميركية في أفغانستان، كما تمكّنا بالاشتراك مع شخصياتٍ عسكرية قويةٍ أخرى، بمن فيهم بتريوس، من إقناع القائد الأعلى بأن هذا هو المسار الصحيح. أخبرني مصدر مقرّب من الإدارة في ذلك الوقت بأن أوباما وماك رافين احتفظا «بعلاقةٍ جيدة ومقبولة[٢]»، كما أن ماك رافين عملَ، عندما كان ماك كريستال في أفغانستان، بشكلٍ وثيق مع ماك كريستال في رسم استراتيجيات لمحاربة القاعدة». يُضاف إلى ذلك أن ماك رافين، «لعب دوراً مهماً، ومن وراء الستار، في تطوير خطة ماك كريستال التي وقّعها أوباما في النهاية».

في كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٩، أعلن أوباما عن زيادة مهمة في أعداد الجنود الأميركيين في أفغانستان[٣]. أراد أوباما بحلول صيف العام ٢٠١٠ أن يزيد عدد الجنود الأميركيين في تلك البلاد من ٦٨ ألفاً إلى ١٠٠ ألف جندي. شرح أوباما في أواخر العام ٢٠٠٩ أن الهدف «تمزيق تنظيم القاعدة وتفكيكه وإلحاق الهزيمة به[٤] في أفغانستان وباكستان، وتعطيل قدرته على تهديد أميركا وحلفائنا في المستقبل»، وكذلك «عكسُ زخم طالبان»، و«إن تلك الهجمات الجديدة يجري التخطيط لها فيما أتكلم الآن. لا يُعتبر ذلك تهديداً مؤجلاً، ولا خطراً افتراضياً». حدّد أوباما، لمواجهة ذلك «التهديد»، أن الجنرال ماك كريستال هو الرجل الذي اختاره في أفغانستان.

لكن أوباما كشف، بتعيينه ماك كريستال قائداً للقوات المساعدة الأمنية الدولية ISAF، وقائداً للقوات الأميركية في أفغانستان، المدى الذي وصلت إليه سياساته لمكافحة الإرهاب في التمحوُر حول القيادة المشتركة للعمليات الخاصة. اختار أوباما رجلاً كان أكثر قرباً من أي شخصية أخرى من أشد السياسات العسكرية تعسفاً التي اتبعتها إدارة بوش، في ما عدا الجنرال بتريوس،

---

(١) نسخة مصورة interview with General James Jones on *State of the Union with John King*, CNN, October 4, 2009.

(٢) مقابلة أجراها المؤلف مع مصدرٍ رفض الكشف عن اسمه في كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠١٠.

(٣) Karen DeYoung and Scott Wilson, "Obama to Send 34,000 Troops to Afghanistan," *Washington Post*, December 1, 2009.

(٤) نسخة مصورة عن ملاحظات الرئيس باراك أوباما "Address to the Nation on the Way Forward in Afghanistan and Pakistan," West Point Military Academy, West Point, New York, December 1, 2009.

وذلك لإدارة الحرب التي سرعان ما سيعلن عنها أوباما بأنها حربه. قال العقيد لورنس ولكرسون الذي عانى من السرية المفروضة حول JSOC في عهد إدارة بوش: «ذهلت[١] إلى حدٍ ما عندما اختير ماك كريستال ليكون القائد الأعلى في أفغانستان. بقي هذا الرجل بعيداً عن الأنظار، كما نشط في الخفاء. كان هو الرجل الذي تعوّد العمل المباشر، وهو الرجل الذي تعوّد أن تسير الأمور بحسب ما يراها، وأن تجري الأمور من دون أي شفافية».

عكست مصادر أخرى تحدثت معها صورة أخرى عن تعيين ماك كريستال. أشارت هذه المصادر إلى المشاكل التي تعانيها القيادة التقليدية مع قوات القيادة المشتركة للعمليات الخاصة التي تنفذ العمليات العسكرية من دون إعلام تلك القيادة، كما لاحظت أن أعمالاً كهذه تشكّل عائقاً أمام COIN، أو استراتيجية سحق التمرّد. قال سكوت هورتون، وهو محامٍ لحقوق الإنسان سبق له أن درس نهج JSOC بطريقة معمّقة: «شعرت القيادة في كابول[٢] وكأنها خارج الصورة، وذلك لأن القيادة المشتركة للعمليات الخاصة كانت تدير مسرح العمليات على طريقتها الخاصة، كما أن JSOC لم تعمل بالتوافق مع مبدأ مكافحة التمرد»، وكذلك «معظم التكتيكات التي استخدمتها JSOC قد أضعفت، في واقع الأمر، شرعية الحكومة [الأفغانية]. أعتقد أن إحدى الطرق للتوفيق بين كل هذه الأمور كانت، في واقع الأمر، وضع ماك كريستال على رأس القيادة في كابول، ودفعه إلى تطبيق مبدأ مكافحة التمرد، وبكلماتٍ أخرى وضع شخصٍ يُمكن لـJSOC أن تصغي إليه».

أوضح ماك كريستال[٣] أنه بالرغم من أن قوات العمليات الخاصة هذه كانت تعمل من خارج هرم قيادة التحالف، فإن التنسيق الأوثق مع JSOC كان من بين أهدافه الرئيسة، وإنه سعى إلى إدخال قوات العمليات الخاصة في الاستراتيجية الشاملة لقهر التمرد. أما نائبا الأميرال ماك رافين، وروبرت هاروارد (وهو من قدامى JSOC ورئيس فرقة الاعتقال الجديدة)، فقد استُدعيا إلى اجتماعات رسم الاستراتيجيات المتعلقة بأفغانستان في البيت الأبيض، وذلك في خريف العام ٢٠٠٩. ضغط ماك رافين وهاروارد، مثل ما فعل ماك كريستال، في صالح «وجود قوي، قوي، قوي، لقوات سحق التمرد COIN»[٤] في المناطق الرئيسة المأهولة بالسكان، واستخدام فِرق مكافحة الإرهاب في الوقت ذاته لمطاردة مختلف الأهداف في البلاد. أما المناطق المحاذية

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع العقيد لورنس ولكرسون، أيار/مايو ٢٠١١.

(٢) مقابلة أجراها المؤلف مع سكوت هورتون، أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

(٣) Spencer Ackerman, "Special Operations Chiefs Quietly Sway Afghanistan Policy," *Washington Independent*, November 9, 2009.

(٤) المصدر نفسه.

للحدود مع باكستان، فكان من المقرر أن تحظى باهتمامٍ متجدد، كما أراد ماك رافين كذلك أن يتأكد من أن العمليات داخل باكستان لن يتم تجاهلها. أبلغ أحد العاملين في مجلس الأمن القومي الصحافي سبنسر آكرمان في تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠٠٩: «إنهم يركزون على الأماكن السكنية الرئيسة[١] والتي يعتقدون أنهم يتمكنون من حمايتها بمزيدٍ من الرجال على الأرض، وأن كل شيء سوف يكون خارج الحدود. بدأت JSOC العمل سلفاً في هذا الإطار».

بدا ماك كريستال، وهو الرجل الذي يعود إليه الفضل في منهجة عمليات القتل الجماعي للمشتبه بهم من المتمردين واعتقالهم في العراق، أنه البطل غير المحتمل لسحق التمرد في أفغانستان. لكنه أظهر تبنّيه للمبادئ الأساسية[٢] لسحق التمرد، مثل إجراء زيادة مهمة في أعداد الجنود، والتركيز المتجدّد على تأمين الأماكن السكنية وترويج الإدارة الصالحة. لكن خلال الجلسة التي عُقدت لتثبيته في حزيران/يونيو، شدّد ماك كريستال على أن تخفيض أعداد القتلى والإصابات بسبب أعمال التحالف كان «ضرورياً لمصداقية» المهمة[٣]، وأن النصر التكتيكي هناك سوف يكون «فارغاً وغير قابلٍ للاستمرار»، إذا ما تسبب بتزايد الغضب الشعبي. «إن القضاء التام على القاعدة» في باكستان وأفغانستان ما زال هدفاً رئيساً. أضاف ماك كريستال أن النجاح الكمّي في أفغانستان لن يكون «بأعداد مقاتلي العدو الذين قُتلوا»، بل «بأعداد الأفغان الذين نتمكن من حمايتهم». أصدر ماك كريستال توجيهات أدت إلى تقليص الغارات الجوية[٤] في أفغانستان بشكلٍ ملحوظ ، وهي الغارات التي ترافقت مع مقتل أعداد كبيرة من المدنيين. وفي شهر أيار/مايو من العام ٢٠٠٩، أي قبل شهرٍ واحدٍ من تثبيت ماك كريستال في منصبه، أسفرت إحدى الغارات الأميركية عن مقتل ما يزيد عن سبعة وتسعين مدنياً أفغانياً[٥] في مقاطعة فرح،

---

(١) مصدر سابق Spencer Akerman.

(٢) General Stanley Mc Chrystal, Commander ISAF (COMISAF) Initial Assessment (Declassified), released September 21, 2009, accessed December 1, 2012, www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2009/09/21/AR2009092100110.html.

(٣) *Hearing to Consider the Nominations of Admiral James G. Stavridis, USN for Reappointment to the Grade of Admiral and to be Commander, U.S. European Command and Supreme Allied Commander, Europe; Lieutenant General Douglas M. Fraser, USAF to be General and Commander, U.S. Southern Command; And Lieutenant General Stanley A. McChrystal, USA, to be General and Commander, International Security Assistance Force and Commander, U.S. Forces, Afghanistan, Day 5, Before the Senate Armed Services Committee*, 111th Cong. (June 2, 2009) (testimony of General Stanley McChrystal).

(٤) Dexter Filkins, "U.S. Tightens Airstrike Policy in Afghanistan," *New York Times*, June 21, 2009.

(٥) Dan De Luce, "We Failed to Follow Bombing Rules: Pentagon," Agence France-Presse, June 8, 2009.

وكان عدد كبير منهم من النساء والأطفال. طوّر ماك كريستال كذلك قواعد جديدة لتنفيذ الغارات على المنازل بحيث تطلب أمر «الدخول إلى منزلٍ أفغاني[١] وجوب تنفيذه دائماً على يد القوات الأمنية الأفغانية الوطنية، وبدعمٍ من السلطات المحلية».

لكن بينما تلقى ماك كريستال، و«مبدأ COIN»، ضجة إعلامية كبيرة، كان الواقع على الأرض أن الولايات المتحدة تقوم بتصعيد الحربين اللتين تشنّهما في أفغانستان: الحملة العلنية التي تتمحور حول سحق الإرهاب الذي تقوم به القوات العسكرية التقليدية، والحرب السرية التي تقوم بها قوات العمليات الخاصة. وفي الأسبوع الذي شهد تثبيت ماك كريستال في مركزه كقائد للحرب في أفغانستان، تمركز ١٠٠٠ عنصر[٢] من قوات العمليات الخاصة، وبدعمٍ من قوات الدعم المنتشرة في البلاد، وهو الأمر الذي أوصل العدد الإجمالي للقوات الخاصة العاملة في أفغانستان إلى نحو خمسة آلاف رجل. يُذكر هنا أن قائمة الأهداف الأكثر أهمية، والتي تعتمدها JSOC لم تعد محصورة بالقاعدة، وهكذا احتاجت استراتيجية ماك كريستال لمكافحة الإرهاب إلى دعمٍ قوي، وهكذا بينما عملت القوات التقليدية على حماية المدن والبلدات، انشغلت فِرَق العمليات الخاصة بالقضاء[٣] على القيادة الوسطى في طالبان، وكذلك في الجماعات المقاتلة الأخرى، مثل شبكة حقّاني. أخبرني المؤرخ غاريث بورتر: «لم يكن [ماك كريستال]، وبحسب أي تقييم موضوعي[٤]، مؤهلاً للقيام بأي شيء في ما عدا تنفيذ عمليات الاغتيال الإستهدافية. كان ذلك هو كل ما فعله طوال خمس سنوات، أي من العام ٢٠٠٣، وحتى ٢٠٠٨». قال بورتر الذي أمضى وقتاً طويلاً في أفغانستان خلال الفترة التي عمل فيها ماك كريستال إن تسليم ماك كريستال زمام القيادة، «أرسل، في واقع الأمر إشارة توحي بأن الولايات المتحدة سوف تركّز أكثر فأكثر على القتل الاستهدافي في أفغانستان. إن الأمر بهذه البساطة، وهذا هو ما حدث بطبيعة الحال».

سارع ماك كريستال فور تسلّمه زمام القيادة في أفغانستان إلى تصعيد الغارات الليلية على طريقة القيادة المشتركة للعمليات الخاصة، كما وسّع قائمة المستهدفين بالاغتيال في تلك البلاد.

(١) مذكرة من مقر قوة المساعدة الأمنية الدولية (Isaf) في كابول، أفغانستان في ٦ تموز/يوليو، ٢٠٠٩. www.nato.int/isaf/docu/official_texts/Tactical_Directive_090706.pdf. تتضمن المذكرة مقتطفات غير سرية من توجيه تكتيكي أرسله ماك كريستال في ٢ تموز/يوليو، ٢٠٠٩.

(٢) Rowan Scarborough, “Pentagon Quietly Sending 1,000 Special Operators to Afghanistan in Strategy Revamp,” FoxNews.com, June 5, 2009.

(٣) Associated Press, “Analysis: Gen. Petraeus Promotes Special-Ops Success to Show Part of Afghan War US Is Winning,” FoxNews.com, September 3, 2010.

(٤) مقابلة أجراها المؤلف مع غاريث بورتر، أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

لكن بحلول شهر تشرين الأول/أكتوبر وُجدت أسماء ما يزيد على ألفي شخص[1] على قائمة الأهداف المشتركة ذات الأولوية. في شهر أيار/مايو من العام ٢٠٠٩، كانت قوات العمليات الخاصة تنفذ نحو عشرين غارة كل شهر في أفغانستان. وبحلول شهر تشرين الثاني/نوفمبر زاد العدد تحت قيادة ماك كريستال إلى ٩٠، وكان آخذاً بالازدياد باستمرار. استُخدمت القوات الأفغانية لتأمين الدخول [إلى المواقع]، لكن بحسب القواعد الجديدة تعيّن على القوات الخاصة الأميركية تنفيذ هذه الغارات. لكن مع حلول شهر كانون الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠٩، زاد عدد الغارات الشهرية التي قامت بها JSOC إلى أربعة أضعاف[2]. أبلغ أحد كبار المسؤولين الأميركيين صحيفة لوس أنجلوس تايمز: «هذه هي لعبة الجنرال ماك كريستال[3]. يتعيّن عليهم إثبات أن بإمكانهم عكس اتجاه الزخم. يتعيّن عليه إظهار أن بإمكانه إحراز تقدّم». تسبّب هذا التصعيد في الغارات بزيادة كبيرة في أعداد الأشخاص الذين وُضعوا قيد الاعتقال[4].

نفذت القيادة المشتركة للعمليات الخاصة عمليات الاعتقال الخاصة بها في أفغانستان، أي كما حصل في العراق قبل سنوات. يُذكر أن السجناء الذين كان يُعتقد أنهم يمتلكون معلوماتٍ استخباراتية يُمكن أن تقود إلى أماكن الأهداف العالية الأهمية، كانوا يُنقلون إلى مراكز اعتقال أميركية سرية عُرفت باسم مواقع الاعتقال الميدانية[5]، والتي وُجدت في أنحاء عديدة من أفغانستان. لكن بالرغم من أن حلف الأطلسي أصدر توجيهات تحدّد فترة احتجاز قوات التحالف للمقاتلين بستٍ وتسعين ساعة[6]، إلا أن قوات العمليات الخاصة تمكنت من إيجاد طرقٍ تسمح لها باحتجاز المعتقلين في منشآت الاعتقال المؤقتة إلى نحو تسعة أسابيع[7]. وُجِد كذلك سجنٌ سري داخل سجن باغرام الأكبر، ويُعرف باسم السجن الأسود والمخصّص للمعتقلين من ذوي الأهمية العالية وكما كانت الحال في معسكر NAMA في العراق، كان محظراً على الصليب الأحمر دخول السجن الأسود. أما العاملون في منظمات حقوق الإنسان

---

(١) Nick Davies, “Afghanistan War Logs: Task Force 373—Special Forces Hunting Top Taliban,” *Guardian*, July 25, 2010.

(٢) Julian E. Barnes, “U.S. Steps Up Special Operations Mission in Afghanistan,” *Los Angeles Times*, December 16, 2009.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) Kimberly Dozier (AP), “Afghanistan Secret Prisons Confirmed by U.S.,” *Huffington Post*, April 8, 2011.

(٥) Anand Gopal, “America’s Secret Afghan Prisons,” *Nation*, January 28, 2010.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) Dozier, “Afghanistan Secret Prisons Confirmed by U.S.”

والذين حقّقوا في أوضاع هذا السجن فقد تحدثوا عن حالات خلع ملابس إجبارية[١]، والتلاعب بالأوضاع البيئية[٢] والحجز الانفرادي[٣]، كما تحدث سجناء سابقون عن تعرّضهم للضرب أثناء احتجازهم[٤].

لكن بالرغم من أن أوباما التزم إلحاق الهزيمة بتنظيم القاعدة في أفغانستان، إلا أن الفترة التي أمضاها ماك كريستال متسلماً دفة القيادة خلال الحرب شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في الدعم الذي تلقته طالبان، وكذلك أرقاماً قياسية في أعداد الجنود الأميركيين الذين قُتلوا.

تلقت حروب أوباما Emerging Twilight [الفجر الطالع] في باكستان، واليمن، والصومال، قدراً قليلاً من اهتمام وسائل الإعلام، وعلى الأخص في المراحل الأولى من رئاسته. لكن التركيز الأكبر كان على أفغانستان، وعلى الجدل القائم حول زيادة أعداد القوات، لكن حدث تطور أكثر أهمية بكثير. بدأ البيت الأبيض، الذي عمل عن قرب مع الجنرال ماك كريستال، بتطبيق مبدأ قائمة القتل العالمية الجديدة داخل أفغانستان، وهي الخطة التي كانت محجوبة وراء الحرب العلنية الأكبر، والتي تتضمّن استخدام القوات الأميركية التقليدية. لكن عندما زرت أفغانستان في العام ٢٠١٠، أخبرني قادة الشرطة الأفغانية بأن فِرَق العمليات الخاصة الأميركية كانت تدخل نطاق المناطق الواقعة ضمن مسؤولياتها[٥] من دون التنسيق مع السلطات المحلية، أو إعلام القواعد العسكرية الأميركية الرئيسة في المنطقة. كانت تلك القوات تنفذ العمليات، وتقتل في بعض الأحيان أشخاصاً أثناء الغارات الليلية أو تخطف أشخاصاً، وتطير بهم إلى مقاطعات أخرى. شرح القادة أن هذه الغارات سببت رد فعلٍ كبيراً ضد القوات الأميركية التقليدية، ووحدات الشرطة الأفغانية المدعومة من الأميركيين. أبلغوني كذلك أن الغارات الليلية كانت ذات فائدة كبيرة لطالبان في واقع الأمر.

أدرك البيت الأبيض جيداً في تلك المرحلة مدى خطورة الأضرار الحاصلة في أفغانستان. قدّم أحد كبار الدبلوماسيين الأميركيين في أفغانستان استقالته في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وقدّم في رسالة الاستقالة إدانةً لاذعة للحرب الأميركية. كما أكّد ماثيو هوه، وهو مقاتلٌ مميز في سلاح البحرية،

---

(١) Alissa J. Rubin, "Afghans Detail Detention in 'Black Jail' at U.S. Base," *New York Times*, November 28, 2009.

(٢) Dozier, "Afghanistan Secret Prisons Confirmed by U.S."

(٣) Rubin, "Afghans Detail Detention in 'Black Jail' at U.S. Base."

(٤) Joshua Partlow, "July Becomes Deadliest Month for U.S. Troops in Nearly Nine-Year Afghan War," *Washington Post*, July 31, 2010.

(٥) مقابلة أجراها المؤلف مع قادة الشرطة الأفغانية في تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠١٠.

وقام بجولاتٍ عديدة في العراق، ثم مضى ليعمل بصفته أرفع مسؤولٍ مدني في محافظة زابول في أفغانستان، أن «وجود الولايات المتحدة والناتو، والعمليات في أودية الباشتون وقراهم»[1] وصل إلى حد كونه «قوة احتلال يبدو معها التمرد مبرراً». أورد هوه، وبصراحة، في رسالة له إلى وزارة الخارجية: «يساهم الوجود العسكري الأميركي في أفغانستان في إضفاء الشرعية، والإيحاء بالرسالة الشرعية لحركة التمرد التي يشنّها الباشتون. جاء في هذه الرسالة:

إنني أجد الأسباب التي تدفعنا إلى سفك الدماء والتضحية من شبابنا ونسائنا في أفغانستان، مخادعة جداً. إذا كانت استراتيجيتنا المعلنة صادقة ـ وهي الاستراتيجية التي تقضي بحماية أفغانستان بهدف منع التمرد الذي تقوم به القاعدة، أو منعها من إعادة التجمّع ـ فإنها تتطلب منا اجتياح غرب باكستان واحتلالها، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الصومال، والسودان، واليمن، ودولٍ أخرى. إن وجودنا في أفغانستان أدى فقط إلى زيادة الاضطرابات والتمرد في باكستان، أي حيث نخشى، وعن صواب، أن تؤدي حكومة باكستانية ضعيفة، أو أُزيحت عن السلطة، إلى فقدان سيطرتها على أسلحتها النووية.

أوردت صحيفة الواشنطن بوست أن رسالة هوه «أحدثت تردداتٍ[2] وصلت إلى البيت الأبيض». لكن كبار المسؤولين الأميركيين، بمن فيهم السفير الأميركي وموفد أوباما إلى أفريقيا وباكستان، ريتشارد هولبروك، حاولوا عرض وظائف أخرى على هوه، وذلك لمنعه من الاستقالة. أبلغ هولبروك صحيفة واشنطن بوست بأنه سأل هوه: «إذا أراد بالفعل تطبيق سياسة معينة[3]، والمساعدة على تقليص كلفة الحرب بالأرواح والأموال، ألا يُفترض به أن يكون «داخل الهيكل، بدلاً من أن يكون خارجه، أي حيث يستطيع الحصول على قدرٍ كبيرٍ من الانتباه، لكن من دون أن يكون له القدر ذاته من التأثير؟» رفض هوه في نهاية الأمر الوظائف التي عُرضت عليه وأعرب عن معارضته للحرب علناً.

لكن عندما اجتمعت مع هوه، بعد وقتٍ قصير من استقالته، ناقشنا موضوع الغارات الليلية ودور القيادة المشتركة للعمليات الخاصة الذي تلعبه في أفغانستان. أوضح هوه أنه يكنّ احتراماً

---

(١) ماثيو هوه، رسالة الاستقالة إلى السفيرة نانسي ج. بوويل، المديرة العامة للشؤون الخارجية ومديرة الموارد البشرية، وزارة الخارجية، ١٠ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٩. www.washingtonpost.com/wp-srv/hp/ssi/wpc/ResignationLetter.pdf.

(٢) Karen De Young, “U.S. Official Resigns over Afghan War,” *Washington Post*, October 27, 2009.

(٣) المصدر نفسه.

هائلاً لفرق العمليات الخاصة، وأنه يعتقد بأن ثمة أشخاصاً «يتعيّن قتلهم»[1]. لكن هوه شكّك في صوابية استخدام قوات النخبة هذه للقتال ضد ما تحول، فعلياً، إلى تمردٍ شعبي واسع ضد الاحتلال الأجنبي. قال لي إن القيادة المشتركة للعمليات الخاصة هي «أفضل قوة ضاربة عرفها العالم»، لكنها «استُخدمت في أفغانستان لمطاردة القيادات الوسطى في طالبان، والذين لا يهددون الولايات المتحدة، وهم الذين يحاربوننا لا لسببٍ إلا لأننا موجودون في بلادهم». قال لي هوه «اكتشفنا أننا نخوض هذه الصيغة من حرب الاستنزاف التي تقوم بها العمليات الخاصة». إننا نقدر وجود «ما بين خمسين ومئة» من نشطاء القاعدة في أفغانستان في ذلك الوقت.

تسارعت وتيرة الغارات الليلية تحت قيادة ماك كريستال، وذلك مع شق JSOC طريقها في تنفيذ قائمة الاغتيالات، والتي بدت أن لا نهاية لها. لاحظ الصحافي مايكل هاستينغز الذي ارتحل مع ماك كريستال، وأمضى بعض الوقت في أفغانستان أن ماك كريستال عرف كيفية المضي قدماً في برنامجه[2] الذي وضعه مع البيت الأبيض، وعندما كافح من أجل تبني رؤيته فإنه فعل ذلك، «بالجرأة التي استخدمها لمطاردة الإرهابيين في العراق: تخمين الطريقة التي يعمل بموجبها العدو، وتحقيق سرعة أكبر وأشد صلابة من أي جهة أخرى، والقضاء على الأشرار». بدأت فِرَق العمليات الخاصة التابعة لماك كريستال وماك رافين في توسيع قائمة الأهداف. وبدأت كذلك في مطاردة «الذين يساعدون طالبان و«المقاتلين المشتبه بهم»[3]. اعتمدت المعلومات الاستخباراتية الضرورية جداً للعمليات على المصادر الأفغانية. أخبرني هوه بأنه كان من المعتاد أن يعمد الأفغان إلى اتهام أعدائهم بأنهم نشطاء في طالبان، وذلك لتسوية الأحقاد الناتجة عن الخلافات على الأراضي، أو بسبب النزاعات القبلية. إن إعطاء مثل هذه المعلومات الزائفة إلى القوات الأميركية خلق بيئة وجد فيها عددٌ كبير من الأفغان الأبرياء أنفسهم في مواجهة قوات المغاوير، الذين يقتحمون منازلهم في أوقات منتصف الليل لخطف الناس أو قتلهم. قال هو: «استُهدفت الأهداف ذات الأهمية العالية، وقُتل الأشخاص الذين كان من المقصود قتلهم». «حدث بعد ذلك، وفي مرات كثيرة أن قُتل الأشخاص الذين لا يُقصد قتلهم. كانت العائلات البريئة تُقتل في بعض الأحيان، وفي أحيان أخرى كان يُسلّم لنا أشخاصٌ وأفراد عائلاتهم بسبب أحقادٍ أو خلافاتٍ شخصية بدأت قبل وقتٍ طويل من وجودنا في تلك

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع ماثيو هوه في أيلول/سبتمبر من العام ٢٠١٠ إن كل الاقتباسات المنسوبة إلى ماثيو هوه مأخوذة من هذه المقابلة، إلا إذا ذُكر خلاف ذلك.

(٢) Michael Hastings, "The Runaway General," *Rolling Stone*, July 8, 2010.

(٣) Open Society Foundations and The Liaison Office, "The Cost of Kill/Capture: Impact of the Night Raid Surge on Afghan Civilians," September 19, 2011.

البلاد. كان الأمر أقرب إلى أن الشخص الذي يصل إلى الأميركيين قبل غيره هو الذي يسلّم خصمه، أو عدوّه، لنا».

قال هوه إنه كانت هناك أوقات عندما كانت فرق JSOC الخاصة، «تقتل الشخص الذي نعتبره مهماً بالنسبة إلينا. كانت الفِرق على استعداد لقتل زعيم قبيلة، أو أحد المدراء الحكوميين الذي سبق له أن عمل معنا أو الذي كان يرافقنا في غاراتنا. كنا ننتهي في بعض الأحيان إلى إطلاق الرصاص على الرجل في منتصف الليل». أضاف هوه: «لا شيء يشبه التوجّه إلى قرية في منتصف الليل، وقرع أبواب المنازل، وقتل امرأة أو طفلٍ، فقط من أجل إعاقة» أي تقدّمٍ مدني، أو أي شيء حقّقه العسكريون التقليديون في المناطق المحيطة بأفغانستان. تمكنت في أفغانستان من التحقيق في غاراتٍ ليلية خاطئة عدة، حيث تبيّن جلياً أن أشخاصاً أبرياء قد استُهدفوا. لكني لم أعثر على غارةٍ أبشع من الغارة التي حدثت خارج غارديز في مقاطعة باكتيا في ٢٠ شباط/فبراير من العام ٢٠١٠.

تجمّعت لدى محمد داوود شهاب الدّين أسبابٌ كثيرة للاحتفال في ١٢ شباط/فبراير من العام ٢٠١٠. كان محمد ضابطاً محترماً في جهاز الشرطة، كما تلقى ترقية مهمة[١] أصبح بموجبها رئيس الاستخبارات في إحدى مناطق مقاطعة باكتيا الواقعة في جنوب شرق أفغانستان. وكان كذلك والداً لطفلٍ وُلد حديثاً[٢]. كان داوود وعائلته يحتفلون بتسمية الطفل، وهو الطقس الذي يجري في اليوم السادس لولادة الطفل[٣]. بدأ الحفل في الحي الذي تسكنه العائلة، والذي يقع ضمن قرية خاطابا، وهي التي تبعد مسافةً قليلة عن غارديز، عاصمة باكتيا. كان في منزل العائلة أربعة وعشرون[٤] شخصاً للمشاركة، وثلاثة موسيقيين. أخبرني شقيق زوجة داوود، محمد طاهر عندما زرت العائلة: «وجهنا دعوة لضيوفٍ عديدين[٥] ومن بينهم موسيقيون. رقص الناس رقصتنا التقليدية «أتان» في هذا الحفل».

(١) Jerome Starky, “Nato ‘Covered Up’ Botched Night Raid in Afghanistan That Killed Five,” *Times* (UK), March 13, 2010.

(٢) “Man Loses Five Family Members in Disputed NATO Raid,” CNN Afghanistan Crossroads (blog), CNN.com, April 6, 2010.

(٣) مقابلة أجراها المؤلف مع جيروم ستاركي، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

(٤) Jerome Starky, “US Special Forces ‘Tried to Cover Up’ Botched Khataba Raid in Afghanistan,” *Times Online* (UK), April 5, 2010.

(٥) مقابلة أجراها المؤلف مع محمد طاهر في تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠١٠. إن كل الاقتباسات المنسوبة إلى طاهر مأخوذة من مقابلات أجراها المؤلف، إلا إذا ذُكر خلاف ذلك.

لم يرجع انتماء عائلة شهاب الدّين إلى قبائل الباشتون[١]، وهي إتنية طالبان الطاغية وشبه الحصرية. أما لغتها الرئيسة فكانت الدرية، وكان عدد كبير من أفراد هذه العائلة حليقي الذقون، أو يحتفظون بشاربٍ فقط. خضع داوود، الضابط الرفيع في الشرطة، لعشرات من برامج التدريب الأميركية، كما أن منزله كان مليئاً بصورٍ تمثّله مع الجنود الأميركيين. شغل أحد أقاربه منصب مدّعٍ في الحكومة المحلية المدعومة من الأميركيين، كما أن قريباً ثالثاً له كان عميداً في جامعة محلّية. شهدت المنطقة التي يعيشون فيها، والتي تقع بالقرب من أحد معاقل طالبان، ومن شبكة حقّاني - وهي جماعة متمردة زعمت الولايات المتحدة أنها تحتفظ بعلاقةٍ وثيقة مع القاعدة، ومع الاستخبارات الداخلية ISI - هجمات ضد قوات الحكومة وقوات الناتو. لكن العائلة عندما لاحظت أمراً مريباً خارج الحيّ الذي تسكنه، خشيت من إمكانية أن تكون قوات طالبان تستعد لشن هجوم على المنزل.

أشارت عقارب الساعة إلى نحو ٣:٣٠ فجراً، وكان الحفل يشارف على الانتهاء عندما لاحظت العائلة وضيوفها أن مصباح النور الرئيس[٢] في الحي قد أطفأه شخصٌ ما خارج الحفل. خرج في هذا الوقت تقريباً أحد الموسيقيين إلى الباحة قاصداً مبنى ملحقاً بالمنزل، وما لبث ان رأى أنوار اللايزر[٣] وهي تتنقل في محيط المنزل. عاد الرجل راكضاً إلى داخل المنزل، وأخبر الآخرين بما رآه. أخبرني طاهر: «خرج داوود كي يرى ما يحدث، واعتقد أن جنود طالبان هم الذين حضروا، ولاحظ أنهم انتشروا على سطح المنزل». لكن ما إن خرج داوود وابنه صادق اللّه البالغ من العمر خمسة عشر عاماً إلى باحة المنزل حتى أصيبا برصاص القناصة[٤] وسقطا أرضاً. بدأت العائلة في هذا الوقت بسماع أصوات المهاجمين. كان بعضهم يصدر أوامره باللغة الإنجليزية، وآخرون يُصدرونها بلغة الباشتون. شك أفراد العائلة في أن يكون المهاجمون من الأميركيين.

خيّم الهلع في هذا الوقت على الموجودين داخل المنزل.

قال طاهر: «بدأ جميع الأطفال بالصراخ: أصيب داوود، أصيب داوود!». كان الابن الأكبر لداوود خلف والده، وكذلك الابن الأصغر سناً عندما أصيبا. أخبرني الابن الأكبر: «صرختُ عندما

(١) مقابلات أجراها المؤلف مع أفراد عائلة شهاب الدّين في تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠١٠. التفاصيل عن العائلة والليلة التي جرت فيها الغارة مأخوذة من المقابلات التي أجراها المؤلف إلا إذا ذُكر خلاف ذلك.

(٢) “Man Loses Five Family Members in Disputed NATO Raid.”

(٣) مقابلات أجراها المؤلف مع عائلة شهاب الدّين في تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠١٠.

(٤) Starky, “Nato ‘Covered Up’ Botched Night Raid.”

سقط والدي أرضاً[1]. خرج الجميع ـ أعمامي والنساء وكل الآخرين ـ من المنزل، وركضوا نحو الممرات. قفزت باتجاههم وحذرتهم من الخروج لأن الأميركيين يهاجموننا، وسوف يقتلونهم». حاول أشقاء داوود في هذا الوقت، أي محمد سارانوال ظاهر ومحمد صابر المجيء لنجدته. أخبرني محمد صابر عندما وقفنا في الباحة الترابية للمنزل، وفي البقعة ذاتها التي أصيب فيها داوود: «كان داوود عندما خرجت راكضاً[2] مستلقياً هنا، وما لبثنا أن أدخلناه إلى المنزل».

استلقى داوود على أرض الردهة وهو ينزف، أما شقيقه ظاهر فقال إنه كان يحاول إيقاف الهجوم عندما تحدث مع الأميركيين. كان داوود مدعياً عاماً في المنطقة ويعرف بعض الإنجليزية. صاح في الخارج: «إننا نعمل مع الحكومة! انظروا إلى عرباتنا التابعة للشرطة. أصبتم قائداً للشرطة!» تمسكتْ بظاهر ثلاث نسوة، وهن بيبي صالحة التي تبلغ من العمر سبعة وثلاثين عاماً، وبيبي شيرين التي تبلغ اثنين وعشرين عاماً، وغولالاي التي تبلغ ثمانية عشر عاماً، وتوسلنه عدم الخروج من المنزل. لكن توسلاتهن ذهبت أدراج الرياح. أصيب ظاهر برصاص القنص حيث كان واقفاً، كما أصاب الرصاص النسوة الثلاث. مات ظاهر، وبيبي صالحة، وبيبي شيرين على الفور بينما صمدت غولالاي وداوود لساعاتٍ عدة، لكن أفراد العائلة المحاصرين عجزوا عن فعل أي شيء لهما، وما لبثا أن ماتا متأثّرين بجراحهما.

تحولت بهذه الطريقة، وفي غضون دقائق قليلة هذه المناسبة العائلية المليئة بالبهجة إلى مجزرة. قال من بقي من أفراد الأسرة إن ما مجموعه سبعة أشخاص قد ماتوا. كانت اثنتان من النسوة حاملين[3]، أما أولادهن فبلغ عددهم ستة عشر[4].

كانت الساعة تشير إلى السابعة صباحاً. رأى محمد صابر قبل ساعاتٍ قليلة شقيقه وزوجته، وابن شقيقه، وشقيقة زوجته، وهم يسقطون أرضاً بعد إصابتهم برصاص القنص. كان يقف الآن مصدوماً فوق جثثهم في غرفةٍ مليئة بالجنود الأميركيين. اقتحم جنود مقنعون من المغاوير المنزل وتقدموا لدخوله، وفتشوا كل غرفة فيه. أبلغهم صابر بأن داوود وغولالاي ما زالا على قيد الحياة في ذلك

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع عبد الغفار في تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠١٠ إن كل الاقتباسات المنسوبة إلى عبد الغفار مأخوذة من المقابلات التي أجراها المؤلف إلا إذا ذُكر خلاف ذلك.

(٢) مقابلة أجراها المؤلف مع محمد صابر في تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠١٠.

(٣) مقابلات أجراها المؤلف مع أفراد عائلة شهاب الدّين في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠١٠. تحدثت التقارير الصحفية الأولية، وعلى الأخص المقالة التي كتبها جيروم ستاركي عن أن المرأتين كانتا حاملين.

(٤) Richard A. Oppel Jr. "U.S. Admits Role in February Killing of Afghan Women," *New York Times*, April 4, 2010.

الوقت. استمر الجنود الأميركيون بالقول إنهم سوف يأتون بالإسعافات الطبية. قال لي محمد طاهر، وهو والد غولالاي: «لم يسمحوا لنا بأخذهم إلى المستشفى، واستمروا بالقول إن لديهم أطباء، وإنهم سوف يعتنون بالجرحى. طلبت منهم أكثر من مرة أن يسمحوا لي بأخذ ابنتي إلى المستشفى لأنها خسرت كمية كبيرة من دمائها، كما أن سيارتنا جاهزة لنقلها، لكنهم لم يسمحوا لي بنقلها إلى المستشفى. كانت ابنتي وداوود ما زالا على قيد الحياة. داومنا على طلب نقلهما، لكنهم أخبرونا بأن طائرة هليكوبتر آتية، وأن جريحينا سوف يُنقلان إلى المستشفى». لكنهما ماتا قبل أن تأتي أي طائرة لنقلهما.

انهمك محمد صابر، وابن أخيه عزت، وكذلك زوجتا داوود وصابر، في تحضير أكفان[1] الذين ماتوا. تقضي العادات الأفغانية بربط قدمي الميت ورأسه، وربط وشاح حول أسفل الذقن للتأكد من بقاء فم الميت مطبقاً. تمكّن الجميع من إنهاء هذه المهمة قبل أن يعمد الأميركيون إلى تقييد أيديهم بالأصفاد[2] وتوزيع الناجين من الرجال والنساء على أماكن منفصلة. أخبرني عدد من أفراد العائلة من الذكور بأنه في ذلك الوقت تقريباً شاهدوا منظراً مرعباً. أخبرني صابر بأن الجنود الأميركيين بدأوا باستخراج الرصاصات من أجساد النساء. «كانوا يغرزون السكاكين في جراحهن من أجل انتزاع الرصاصات». سألته بصراحة: «هل رأيت الأميركيين وهم ينتزعون الرصاصات من أجساد النساء؟» أجابني من دون تردد: «أجل». أخبرني طاهر كذلك بأنه رأى الأميركيين واقفين فوق الجثث وحاملين السكاكين بأيديهم. قال لي كذلك: «كانوا ينتزعون الرصاصات من أجسادهن لإخفاء الدليل على جريمتهم».

لم يتمكن محمد صابر من حضور مأتم زوجته، ولا مآتم أي من أفراد عائلته الذين ماتوا. أجبرت القوات الأميركية الجميع على الركوع بعد الغارة، وأجبرت آخرين على الوقوف حفاةً[3] في الباحة، وكل ذلك في صباحٍ شتائي قاسٍ في حين أن أيديهم كانت موثقة وراء ظهورهم. أخبرني شهودٌ عيان بأن أولئك الذين حاولوا الكلام أو التوسل إلى الجنود تعرضوا للضرب. قال لي عبد الغفار، وهو الابن الأكبر لداوود: «أبلغونا بضرورة أن نرفع أيدينا، لكني كنت في بيتي، فما هو السبب الذي يدعوني إلى ذلك؟ ضربوني مرات عدة. أطلقوا النار نحوي ومن حولي. جلست على

---

(١) Jerome Starky, "Nato Accused of Cover Up over Killing of Pregnant Women," *Scotsman*, March 13, 2010.

(٢) نسخة لدى المؤلف عن «مذكرة إفادة إعلامية» أصدرتها بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان (UNA-MA)، وحدة حقوق الانسان بتاريخ ١٤ شباط/فبراير، ٢٠١٠.

(٣) المصدر نفسه.

الأرض، وطلبت من الرجل [الأفغاني الذي يترجم للأميركيين] أن يقول لهم أن لا يقتلوا النساء، وأن يكتفوا بتفتيش المنزل. إننا مؤيدون للحكومة، ونحن نعمل مع الحكومة. ركلوني مرات عدة. حاولت أن أقف، لكنهم ركلوني». قال أحد الشهود لأحد محقّقي الأمم المتحدة إن عشرة أشخاصٍ على الأقل قد قُتلوا على يد فرقةٍ من الأميركيين والأفغانيين[1]، وكان من بين القتلى الحاج شهاب الدّين، وهو رب المنزل الذي يبلغ الخامسة والستين من عمره. أبلغني شهاب الدّين: «قالوا لنا إنهم أُبلغوا[2] بأن عدداً يراوح ما بين أربعين وخمسين من قوات طالبان يوجدون هنا. لكن الموجودين هنا كانوا من عائلتي في الواقع، وجميعهم يعملون مع الحكومة». طالب شهاب الدّين الأميركيين، وبشدة، أن يعرف السبب الذي دفعهم إلى اقتحام المنزل في منتصف الليل، وقال لهم: «كان بإمكانكم تفتيش منزلي في الصباح، وإذا تمكنتم من العثور على أي رجلٍ ينتمي إلى طالبان هنا، فبإمكانكم أن تفعلوا أي شيء لي، وأن تدمروا بيتي أو تخربوه، وأنا لن ألومكم».

أظهر تحقيق لاحق أجرته الأمم المتحدة بعد مرور يومين على هذه الغارة، ولم يُنشر علناً على الإطلاق، أن الأشخاص الذين نجوا من هذا الهجوم، «عانوا من معاملة مذلة ومهينة وغير إنسانية وقاسية[3]، وذلك عندما هوجموا جسدياً على يد القوات الأميركية والأفغانية، كما جرى تقييدهم وإجبارهم على الوقوف حفاة الأقدام لساعات عدة في العراء، ووسط البرد الشديد». أضاف التقرير أن الشهود أفادوا بأن «القوات الأميركية والأفغانية رفضت تقديم العناية الطبية اللازمة والعاجلة لشخصين عانيا من إصابات خطيرة بالرصاص، وهو الأمر الذي تسبب بمقتلهما بعد ساعات عدة».

كان محمد صابر أحد الذين خضعوا لتحقيقات إضافية بعد وقوع هذا الهجوم. كانت ثيابه ملطخة بدماء أحبائه. لكن صابر وسبعة رجال آخرين أُخضعوا لتغطية رؤوسهم، وتقييد أيديهم بالأصفاد. قال محمد: «قيّدوا أيدينا وعصبوا أعيننا. أمسكَنا شخصان. ودفعانا إلى داخل طائرة واحداً بعد الآخر. نقلتهم الطائرة إلى مقاطعة أفغانية أخرى تدعى باكتيكا، حيث احتجزهم الأميركيون أياماً عدة. أضاف: «لم تكن حواسي تعمل أبداً. لم أستطع أن أصرخ، وأحسست بأنني مخدّر. لم أتناول

(١) مذكرة الإفادة إعلامية. لكن بحسب المذكرة الإفادة الإعلامية لـUNAMA، «أفاد الشاهد نفسه بأنه رأى عشرة أشخاص على الأقل، بمن فيهم مالك المنزل الذي يبلغ الخامسة والستين من العمر، وهم يتعرضون للهجوم على يد القوات الأميركية والأفغانية».

(٢) مقابلة أجراها المؤلف مع الحاج شهاب الدّين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠

(٣) مذكرة UNAMA. إن كل المعلومات المنسوبة إلى الأمم المتحدة مأخوذة من هذا التقرير، إلا إذا ذُكر خلاف ذلك.

طعاماً لفترة ثلاثة أيامٍ وثلاث ليالٍ. لم يقدموا لنا الماء حتى لغسل الدماء العالقة بثيابنا». أجرى الأميركيون فحوصاً بيومترية على الرجال، وصوروا قزحيات العيون، كما أخذوا بصماتهم. وصف لي صابر كيف أن فرق المحققين، بمن فيهم الأميركيون والأفغان، استجوبوه بشأن علاقات عائلته مع طالبان. أخبرهم صالح بأن عائلته كانت ضد طالبان، وأنها حاربت ضد طالبان، كما أن بعض أفراد العائلة اختُطِفوا على يد طالبان.

قال صابر: «كان المحققون الأميركيون ملتحين، لكنهم لم يرتدوا أزياء العمل الأميركية الرسمية. وتميزوا بعضلات قوية، وكان من السهل عليهم الاسترسال بنوبات غضب مفاجئة». أضاف أنهم في بعض الأوقات كانوا يهزّونه بعنف. «أخبرناهم، بصدق، بأنه لا وجود لطالبان في منزلنا». قال كذلك إن أحد الأميركيين أخبره: «لدينا معلومات استخباراتية بأن أحد الانتحاريين قد اختبأ في منزلكم، وأنه يخطط لتنفيذ عملية». قال لهم صابر: «إذا كان أحد المفجّرين الانتحاريين يختبئ في منزلنا، فكيف لنا أن نجعل الموسيقا تصدح فيه؟ إن جميع ضيوفنا تقريباً هم من الموظفين الحكوميين». أخبرني كذلك أنه بعد مضي ثلاثة أيام عليهم في الأسر أطلق الأميركيون سراحه مع الآخرين. «قالوا إننا أبرياء، وأنهم آسفون جداً، وأن ما فعلوه في منزلنا هو أمر في غاية السوء». لكن الولايات المتحدة وحلفاءها قدموا في العلن قصة مختلفةً جداً عما حدث في تلك الليلة في ذلك الحي في غارديز.

فيما كان محمد صابر وآخرون قيد الاعتقال في المراكز الأميركية لم تتأخر إدارة قوات المساعدة للأمن الدولي في إصدار بيان حول الحادث. لكن قوة المساعدة الأمنية الدولية ISAF، ووزارة الداخلية الأفغانية، وبعد ساعاتٍ قليلة فقط على الغارة، أصدرتا بياناً صحفياً مشتركاً. أكّد البيان أن «قوة أمنية» مشتركة من القوات الأفغانية والدولية اكتشفت «اكتشافاً مرعباً» في الليلة الماضية. كانت تلك القوة تقوم بعملية روتينية بالقرب من قرية خاطابا. لكن المعلومات الاستخباراتية «أكدت» أن المجمّع هو موقع «أنشطة قتالية». أورد البيان أنه ما إن اقتربت الفرقة من المكان حتى، «علقت وسط وابلٍ من النيران» على يد «متمردين عدة». قتلت القوة المتمردين، وكانت تقوم بتأمين المجمع عندما اكتشفت شيئاً: ثلاث نساء «مقيدات» و«مكمّمات الأفواه»، ومقتولات داخل المكان. زعم البيان الصحفي أن القوة وجدت النسوة «مخبآتٍ» في غرفة مجاورة»[1].

أبلغ العميد في الجيش الكندي إيريك تريمبلاي، المتحدث بلسان ISAF، رجال الصحافة في معرض حديثه عن الهجوم: «تعمل ISAF باستمرار مع شركائنا الأفغان في محاربة المجرمين

(١) “Joint Force Operating in Gardez Makes Gruesome Discovery,” ISAF Joint Command, February 12, 2010, accessed December 1, 2012, www. dvidshub.net/news/45240/joint-force-operating-gardez-makes-gruesome-discovery#.UOLyVBzKZcQ

والإرهابيين[1] الذين لا يكترثون بأرواح المدنيين». أظهر العميد رجال المغاوير الذين هاجموا المنزل على أنهم أبطال. أضاف البيان أن عدداً من الرجال والنساء والأطفال قد احتجزتهم القوة أثناء محاولتهم مغادرة الموقع، وأن ثمانية رجال قد اعتُقلوا لإجراء تحقيقاتٍ إضافية معهم، وأن الإسعافات الطبية[2] قد استُدعيت إلى المكان.

تلقفت وكالات إخبارية عدة هذه القصة في ذلك اليوم، كما نشرت تأكيداتٍ إضافية من مسؤولين أميركيين وأفغان ومن القوة الدولية. يُضاف إلى ذلك أن مسؤولاً عسكرياً أميركياً رفيعاً أبلغ محطة سي. أن. أن، أن أربع ضحايا قد وُجدوا في ذلك المجمع، وكانوا رجلين وامرأتين. أكد المسؤول التفاصيل المرعبة عن إعدام النسوة، وأضاف أن عمليات القتل هذه يبدو أن وراءها دوافع ثقافية متشدّدة. قال المسؤول: «إنها تحمل بصمات جرائم الشرف»[3]. كان ذلك المسؤول يقصد أن الضحايا الأربع قد قُتلن على يد أقربائهن. رجّح ذلك المسؤول أن تكون الخيانة الزوجية، أو التواطؤ مع قوات الناتو، من بين الدوافع إلى ارتكاب هذه الجريمة.

نشرت صحيفة نيويورك تايمز مقالة عن هذا الحادث في اليوم التالي، وهي لخّصت بمجملها رواية حلف الناتو. أما مراسل صحيفة تايمز رود نورلاند، فقد تحدث إلى رئيس قسم الشرطة في محافظة باكتيا[4]، ويُدعى عزيز أحمد وردك، وهو الذي أكد، بحسب ما كتب المراسل، تفاصيل عدة عن الحادث، لكنه قال إن النسوة الثلاث ورجلين قد قُتلا. زعم كذلك أن هذه المجموعة قد لقيت حتفها على يد مقاتلين من طالبان نفذوا هجومهم خلال احتفالٍ بمولد أحد الأطفال. أبلغ مسؤولون أميركيون الصحافة في وقتٍ لاحق بأنه يبدو أن الضحايا عانوا من جروحٍ عميقة وتمزّقات[5] مما يوحي بأنهم تعرضوا للطعن.

بينما عرضت وكالات الأنباء العالمية الصيغة الأميركية لهذا الحادث، بدأ المراسلون المحليون بالتحدث مع مسؤولين أفغان وأفراد عائلات الضحايا. أما وكالة أنباء باجوك الأفغانية فتحدثت مع نائب رئيس الشرطة في المقاطعة العميد غلام داستاجير روستاميار، وهو الذي قال إن «القوات الخاصة الأميركية» قتلت الأشخاص الخمسة خلال هذه العملية، ومن الواضح أنها

(١) "Afghan, International Force Kills Enemy Fighters," American Forces Press Service, February 12, 2010.

(٢) "Joint Force Operating in Gardez Makes Gruesome Discovery."

(٣) "Bodies Found Gagged, Bound After Afghan 'Honor Killing,'" CNN.com, February 12, 2010.

(٤) Rob Norland, "Afghanistan: Different Accounts Offered About Civilian Deaths," *New York Times*, February 13, 2010.

(٥) Richard A. Oppel Jr. and Abdul Waheed Wafa, "Afghan Investigators Say U.S. Troops Tried to Cover Up Evidence in Botched Raid," New York Times, April 5, 2010.

فعلت ذلك رداً على معلومات استخباراتية غير دقيقة[1] أو زائفة. أما شاهستا جان أهادي، وهو نائب مدير المجلس المحلي في غارديز، فقد أبلغ أحد المراسلين المحليين لوكالة أسوشياتد برس،: «نفذ الأميركيون في الليلة الماضية عملية في أحد المنازل، وقتلوا خمسة أشخاصٍ أبرياء، بمن فيهم ثلاث نسوة، والناس غاضبون جداً». أنكر آهادي مزاعم حلف الناتو أن القوة التي نفذت الهجوم هي قوة أفغانية ـ أميركية مشتركة. «لم تعلم الحكومة [الأفغانية] بهذا. إننا ندين ما جرى بشدة»[2].

في غضون يومين من وقوع هذه الغارة بدأ محقّقو منظمة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في غارديز بالتحدث مع «السلطات المحلية» التي قالت إن القوات الخاصة الأميركية أتت من باغرام إلى غارديز قبل أيام من تنفيذ تلك العملية. أُبلغت هذه القوات كذلك بأن مسؤولي الأمن الأفغان أخذوا علماً بشأن عملية وشيكة، لكنهم لم يتلقوا أي تفاصيل عن الوقت أو المكان. استنتجت الولايات المتحدة أنه لا عناصر القوات الأمنية الوطنية الأفغانية ANSF، ولا جنود ISAF، شاركوا في ذلك الهجوم.

وعد حلف الناتو بإجراء «تحقيق مشترك»، لكن ذلك لم يحدث على الإطلاق. مُنع المسؤولون الأفغان الذين حضروا من العاصمة الإقليمية بعد هذا الحادث من دخول المكان[3]. وقال وردك الذي يعمل في شرطة باكتيا: «رأينا عند وصولنا رجلاً أجنبياً وهو يحرس الجثث، ولم يسمحوا لنا بالاقتراب[4]. أوفد وزير الداخلية في كابول وفداً بعد ذلك، وكان برئاسة أرفع المحققين الجنائيين[5] في كابول، وذلك بهدف التحقيق في هذا الحادث. بدا أن هذا الوفد يعمل باستقلالية عن الناتو إلى حدٍ كبير.

لكن عندما عاد محمد صابر إلى منزله بعد توقيفه على يد الأميركيين عرف أن دفن زوجته وأفراد عائلته الآخرين قد فاته. سيطر الحزن عليه ثم تخيّل كيفية الانتقام لمن يحبهم. قال لي: «لم أرغب في الاستمرار بالعيش بعد الآن. أردت ارتداء حزامٍ ناسف وتفجير نفسي بين الأميركيين. لكن شقيقي ووالدي لم يسمحا لي بذلك. أردت المشاركةً في الجهاد ضد الأميركيين».

---

(١) Lemar Niazai, "Intelligence Official Among Five Killed by NATO Troops," *Pajhwok Afghan News*, February 12, 2010.

(٢) Amir Shah, "NATO: Raid Killed Militants; Family Says Civilians," Associated Press, February 12, 2010.

(٣) Starky, "US Special Forces 'Tried to Cover Up' Botched Khataba Raid."

(٤) Laura King, "Probe Targets Elite Unit; an Inquiry into a Raid That Killed Five Afghan Civilians May Shed Light on the Role of U.S. Special Forces," *Los Angeles Times*, April 9, 2010.

(٥) Starky, "US Special Forces 'Tried to Cover Up' Botched Khataba Raid."

كان من الواضح وجود محاولة لإخفاء ما حصل خلال الهجوم. كانت العائلة [الضحايا] تعرف ذلك، والأمم المتحدة تعرف ذلك، وكذلك المحققون الأفغان. كانت القوة التي أغارت على المنزل بقيادة أميركية، لكن مَن كان أولئك الأميركيون الذين هجموا على ذلك المنزل في منتصف الليل؟

لم تبدأ خيوط القصة الكاملة بالتكشف قبل أن يبدأ المراسل البريطاني جيروم ستاركي، بالتحقيقات الجدية حول ما حدث في غارديز، وذلك بعد شهرٍ من حدوثها. قال ستاركي بعد أن قرأ، للمرة الأولى، البيان الصحفي الذي أصدرته ISAF إنه «لم يمتلك سبباً للاعتقاد أنه ليس صحيحاً». لكن بعد أن قمت بزيارة ستاركي في منزله في كابول، أخبرني: «ظننت أن الأمر يستأهل التحقق ما إذا كان ذلك البيان الصحفي صحيحاً ـ أي ما إذا كان الأمر يتعلق بجرائم الشرف التي ذهب ضحيتها ثلاث نساء قتلن على يد طالبان الذين قُتلوا فيما بعد على يد القوات الخاصة ـ إن ذلك هو بحد ذاته يشكّل قصة استثنائية ومذهلة»[1].لكنه عندما زار غارديز، وبدأ بتجميع الشهود للاجتماع به في المنطقة، أدرك على الفور أنه يُحتمل أن تكون رواية ISAF زائفة.

امتلكت العائلة دليلاً كافياً يدحض الرواية التي نشرتها ISAF، والتقطتها مؤسسات إخبارية عدة. عرضت العائلة في غارديز على ستاركي، وعليّ أنا، شريط فيديو عن الليلة التي حدث فيها الهجوم. ظهر في هذا الشريط الموسيقيون أثناء عزفهم، كما ظهر داوود وأقرباؤه وهم يرقصون احتفالاً بتسمية ابن داوود. قال ستاركي: «أعتقد أن هذا أقرب شيء إلى حفلة عمادة مسيحية. كانت تلك هي الليلة السادسة بعد ولادة الطفل. يقوم أجداد الطفل بتسميته عادةً، ثم يبدأ الاحتفال بعد دعوة جميع الأصدقاء والجيران والأقرباء إلى المنزل، وحيث يبدأ نوع من أنواع الاحتفال، ومأدبة طعام مع الرقص والموسيقا». أدرك ستاركي أن طبيعة تلك الحفلة لا تتناسب مع الإيحاء بأنهم من طالبان. اشتُهرت طالبان بقوانينها الصارمة، كما أن الآلات الموسيقية كانت ممنوعة خلال تسلمهم السلطة. لكننا نرى الآن شريط فيديو يُظهر رجالاً وفرقة موسيقية مكونة من ثلاثة عناصر، وهو الأمر الذي يوثّق حقيقة ما حدث. يعني أن الأمر في غاية الوضوح. كان من الواضح أن أفراد الأسرة لا ينتمون إلى طالبان».

زار ستاركي غارديز بعد مرور شهرٍ على الهجوم وتحدث إلى ما يزيد عن اثني عشر ناجياً، وتحدث كذلك مع الحكومة المحلية ومسؤولي تطبيق القانون، ومع أحد القادة الدينيين. تحدث

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع جيروم ستاركي في تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠١٠. إن كل الاقتباسات المنسوبة إلى جيروم ستاركي مأخوذة من مقابلة المؤلف إلا إذا ذُكر خلاف ذلك.

كذلك مع محققي حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة في المنطقة الذين أجروا تحقيقاتهم الخاصة بهم. أصرّ كل الأشخاص الذين تحدث معهم ستاركي على أن مجموعة من القنّاصة الأميركيين والأفغان الغامضين قتلوا خمسة أشخاص. اكتشف ستاركي، بالإضافة إلى معرفة تفاصيل جديدة عن حادثة القتل هذه التي جرت في ١٢ شباط/فبراير، أن قوات التحالف النظامية لم تكن هي وراء هذا الهجوم، وهو الأمر الذي يوحي بأن «القوات الخاصة الأميركية» هي التي تورطت في هذا الهجوم. أنكر الجنود الأميركيون المتمركزون في تلك المنطقة مشاركتهم[١] في أي غارة ليلية في خاطابا في ذلك اليوم. أما المسؤولون الأفغان، والذين بحسب بروتوكول الناتو، كان يجب إعلامهم بأي عملية تجري في نطاق مسؤولياتهم، فقالوا إنهم لم يأخذوا علماً بتنفيذ أي عملية مخطّط لها. قال نائب حاكم غارديز عبد الرحمن منجل: «لم يعلمنا أحد بأي شيء، لكن العملية كانت خاطئة[٢] من أساسها».

كان من المفترض، بحسب قواعد الناتو، أن تترك الفرقة التي نفذت العملية معلومات[٣] مع السكان المحليين عن وحداتها، لكن العائلة قالت إنها لم تتسلم أي خبر. وجهت العائلة، إضافة إلى ذلك، اتهاماً إلى الجنود بأنهم حاولوا التعمية على الغارة، وهو الأمر الذي دعمته المعلومات المغلوطة الصادرة عن حلف الناتو.

اتصل ستاركي بنائب الأميرال غريغ سميث، وهو نائب رئيس هيئة الاتصالات، وواجهه بكل التناقضات. قال سميث إن حلف الناتو مذنب، ولعل هذه الكلمة هي تعبير خاطئ. اعترف سميث بأنه جرى تحضير النسوة للدفن، ولم يجرِ «ربطهن وتكميم أفواههن». لكن سميث أنكر أن تكون هناك «محاولة تعمية» وأصر على أن النساء فارقن الحياة قبل ساعات. أكد كذلك أن القوات الأميركية والأفغانية هي التي قتلت الرجال. اعترف سميث مع ذلك بأن الرجال «لم يكونوا هدف هذه العملية بالذات». زعم نائب الأميرال في معرض تبريره التصعيد في استخدام القوة أن الرجال كانوا مسلحين وأظهروا «نيات عدائية»، وقال: «لا أعلم إذا أطلقوا الرصاص، لكن إذا رأيتَ أحد الأشخاص يخرج من تلك المنشأة، وإذا كنت تمتلك قوى هجومية هناك، فإن ذلك يشكّل حافزاً للقضاء على ذلك الشخص. يتعيّن عليك أن لا تنتظر إطلاق الرصاص عليك[٤] كي ترد بالمثل».

لكن بالرغم من التحقيق الذي أجرته الأمم المتحدة، وقلة التقارير الإخبارية، التي كانت

(١) Starky, "Nato 'Covered Up' Botched Night Raid."

(٢) Starky, "Nato Accused of Cover Up over Killing of Pregnant Women."

(٣) المصدر نفسه.

(٤) Starky, "Nato 'Covered Up' Botched Night Raid."

محلية بمعظمها، والتي شكّكت بالرواية التي قدمتها ISAF عن الأحداث، إلا أن قيادة الناتو التي كانت بإمرة أميركية لم تُجبَر على الحديث علناً عن الفروق الغريبة التي توجد بين ما قالت العائلة بأنه حدث، وتأكيدات ISAF. لكن عندما نشر ستاركي تقريراً في صحيفة تايمز اللندنية، وهو التقرير الذي كان بعنوان: ««تعمية» الناتو على الغارة الليلية البشعة في أفغانستان، والتي قتلت خمسة أشخاص»، وفي غضون ساعات، تلقى مكالمات هاتفية من زملائه الذين حذّروه. أخبرني ستاركي: «تلقيت معلومات من صحفيين آخرين في كابول، وسبق لهم أن كانوا من أصدقائي، وقالوا لي إن الناتو كان يكتب مذكرات ضدي. يحاول الناتو تكذيبي، ويحاول القول إن روايتي غير دقيقة، أي أنه حاول إلغاءها عملياً".

أصدر نائب الأميرال سميث بياناً تجاهل فيه الدبلوماسية والتلميحات المألوفة مع البيانات الصحفية الرسمية. كان الفريق الإعلامي لماك كريستال يسمي الأشياء بأسمائها. ورد في البيان: «إن الاتهام الذي ساقه مراسل التايمز البريطانية جيروم ستاركي بأن الناتو عمد إلى «التعمية» على حادثة وقعت في غارديز الواقعة في محافظة باكتيا هو اتهام باطل تماماً»(١). مضى البيان إلى اتهام ستاركي في إساءة اقتباس الأميرال سميث في مقالته، وزعم أن القيادة المشتركة لـISAF أرسلت لجنة تحقيق إلى موقع الحادثة في غضون اثنتي عشرة ساعة من وقوع الحادث. أسرع سميث ودنكان بوثباي، وكان المساعد الإعلامي المدني لماك كريستال في ذلك الوقت، إلى «استدعاء مراسلين ووسائل إعلام منافسة(٢) «لكتابة تقارير» ضد ستاركي، وهم الذين زعموا أنه لا يُعتبر «صحافياً ذا صدقية» بسبب طبيعة الصحف الصفراء البريطانية. قال ستاركي: «عشت في أفغانستان فترة أربع سنوات، لكني لا أستطيع أن أتذكر قضية أخرى حدث فيها مثل ذلك. على حد علمي، كانت تلك هي المرة الوحيدة التي قاموا فيها بتسمية صحافي، واستهدفوا صحافياً بالتحديد كي ينكروا ما فعلوه».

كتب ستاركي في موقع نيمان واتش دوغ في الأسبوع التالي في معرض إشارته إلى الاقتباس الخاطئ المزعوم: «أما الناتو فقد زعم أنه يمتلك تسجيلاً للحديث الذي أجريته، والذي يناقض تسجيلي المختصر، لكنهم تجاهلوني عندما طلبت الاستماع إليه، وعندما ألححتُ عليهم قالوا لي

(١) "ISAF Rejects Cover Up Allegation," International Security Assistance Force (ISAF), March 13, 2010, accessed December 12, 2012, www.dvidshub.net/news/46637/isaf-rejects-cover-up-allegation#.UOL-9RhzKZcQ.

(٢) Michael Hastings, *The Operators: The Wild and Terrifying Inside Story of America's War in Afghanistan* (New York: Blue Rider Press, 2012), p. 294.

إن سوء فهم حدث. أبلغوني كذلك بأنهم عندما تحدثوا عن تسجيل كانوا يعنون أن شخصاً ما قد كتب ملاحظات، وقالوا كذلك إنه لا وجود للتسجيلات»[١].

تابع ستاركي جهوده ونشر مقالة أخرى يصف فيها الغضب الذي ساد القرية بسبب الغارة والردود التالية التي صدرت عن الناتو والسلطات الأفغانية. قال شيخ العائلة الحاج شهاب الدّين لستاركي: «لا أريد المال[٢]. أريد العدالة. قال كذلك إن الحكومة عرضت عليهم دفع تعويضٍ لكل فرد قُتِل من أفراد العائلة، وذلك بعد أن شلّت الاحتجاجات العاصمة الإقليمية. «إن جميع أفراد عائلتنا، وجميعنا لا نكترث بحياتنا. إننا نعتزم جميعاً القيام بهجماتٍ انتحارية كما أن المقاطعة بأكملها سوف تساندنا».

كتب ستاركي: «تابع مسؤولو الناتو إصدار البيانات للصحافيين في كابول البارحة، والتي أفادت بأن النساء كنّ ضحايا جرائم الشرف. لكنهم لم يشرحوا سبب إبقاء الجثث في المنزل طوال الليل، وهذا ما يخالف التقاليد الإسلامية، كما لم يفسروا السبب الذي جعل العائلة تدعو ٢٥ ضيفاً للاحتفال بتسمية الطفل الجديد[٣] في تلك الليلة ذاتها».

أبلغ عبد الغفار، وهو ابن داوود، وهو يعرض عليه صورة والده مع ثلاثة جنود مبتسمين: «كان والدي على صداقة مع الأميركيين الذين قتلوه. قتلوا والدي. أريد أن أقتلهم. أريد أن يمثُل القتلة أمام العدالة»[٤].

أوردت صحيفة نيويورك تايمز في ١٥ آذار/مارس، ٢٠١٠، أن الجنرال ماك كريستال قرّر[٥] وضع معظم قوات العمليات الخاصة الأميركية في أفغانستان تحت إمرته. أضافت المقالة أن الدافع من وراء هذا القرار، جزئياً، كان القلق على الضحايا من المدنيين، وهم الذين كانوا يسقطون عادةً على يد قوات النخبة العاملة خارج هيكلية قيادة الناتو. ساند التقرير الذي نشرته التايمز رواية ستاركي عن الغارة التي حدثت على غارديز، وأكّدت أن «القوات الخاصة التابعة للشرطة الأفغانية،

(١) Jerome Starky, “U.S.-led Forces in Afghanistan Are Committing Atrocities, Lying and Getting Away with It,” Nieman Watchdog (blog), March 22, 2010, www.niemanwatchdog.org/index.cfm?fuseaction=background.view&backgroundid=00440.

(٢) Jerome Starky, “Survivors of Family Killed in Afghanistan Raid Threaten Suicide Attacks,” *Times* (London), March 15, 2010.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) Richard A. Oppel Jr and Rod Nordland, “U.S. Is Reining in Special Operations Forces in Afghanistan,” *New York Times*, March 15, 2010.

وبالاشتراك مع قوات العمليات الخاصة الأميركية» هي التي كانت وراء تلك العملية. تجنّب الأميرال سميث مجدداً تحمّل المسؤولية عن مقتل النساء. قال الأميرال سميث: «إننا نأسف لمقتل رجلين بريئين. أما النساء، فإنني لست متأكداً من أن أحداً سوف يعرف كيفية مقتلهن»(١). أضاف كذلك: «لا أعلم ما إذا كان الطبيب الشرعي قام بأي فحوص، تُظهر كيفية اختراق الرصاصات للنساء، أو للدماء التي نزفت منهن». أضاف سميث أنه يبدو أن النسوة تعرّضن للطعن، والتمزيق بواسطة السكاكين، ولم يُطلق الرصاص عليهن. تحدثت التايمز مع سيّد محمد مال، وهو والد خطيب غولالاي، ونائب عميد جامعة غارديز. قال سيّد: «لقد قُتلن على يد الأميركيين. لكن إذا لم تُصغ الحكومة لنا فإنني سوف أُحضر جميع أفراد عائلتي التي يبلغ عددها ٥٠ فرداً إلى ساحة غارديز الرئيسة وسوف نصبّ الوقود ونُحرق أنفسنا حتى الموت»(٢).

تلقّى ستاركي، بعد مضي أسابيع عدة، أي في أوائل شهر نيسان/أبريل مكالمة هاتفية غير متوقعة. قال لي ستاركي: «تلقيت مكالمة هاتفية من الناتو، وقالوا لي: جيروم، إننا نرغب في إعلامك بأننا نريد إصدار بيانٍ صحفي، ونعتزم تغيير سردنا لمجريات أحداث ذلك الهجوم». تبيّن بعد إجراء ما سميّ تحقيقاً مشتركاً أن «القوى الدولية كانت مسؤولة عن مقتل النسوة الثلاث اللواتي كن في نفس المكان الذي قُتل فيه الرجلان على يد دورية مشتركة أفغانية ـ دولية، كانت تبحث عن أحد متمردي طالبان». أضاف التقرير، «لكن بينما عجز المحققون عن تقرير كيف حدث ذلك بشكلٍ قاطع، أو متى حدث، بسبب عدم توفر تقرير من الطبيب الشرعي، فإنهم استنتجوا أن النساء لقين حتفهن مصادفة، وبنتيجة إطلاق القوة المشتركة النار على الرجال»(٣).

أصرّ البيان على أن الرجال أظهروا «نية عدائية» لكن تبيّن بعد ذلك أنهم ليسوا من المتمردين». أورد البيان الصحفي: «ذكر البيان [الأول] أن النسوة كنّ مقيّدات ومكمّمات الأفواه، لكن هذه المعلومة أُخذت من التقرير الأولي الذي حضّره أفراد من القوة المشتركة الدولية، والذين لم يكونوا على اطّلاع على عادات الدفن الإسلامية». لكن عندما تلقى ستاركي المكالمة الهاتفية كان قد انتهى من إعداد مقالة أخرى لصحيفة تايمز اللندنية. كانت تلك المقالة أكثر مقالاته إثارة للجدل حتى هذا الوقت، وهي المقالة التي استندت إلى محادثة أجراها مع مسؤولٍ أفغاني رفيع شارك في التحقيق الذي أجرته الحكومة، وكذلك مع أفرادٍ من العائلة.

---

(١) Richard A. Oppel Jr. and Rod Norland, "U.S. Is Reining in Special Operations Forces in Afghanistan," New York Times, March 15, 2010.

(٢) المصدر السابق.

(٣) «استنتاجات تحقيق غارديز»، إيساف (ISAF) ٤ نيسان/أبريل، ٢٠١٠ أُذن بالاطلاع عليها في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١٢، www.isaf.nato.int/article/isaf-releases/gardez-investigation-concludes.html

أنهى الوفد تقريره، كما تم إطلاع ماك كريستال على النتائج. أُتبع هذا البيان الصحفي بأنباءٍ تقول إن ماك كريستال أمر بإجراء مراجعة ثانية للحادث، وكان المقصود من البيان هو استباق الانكشاف المريع لما حدث بالفعل. أكد ستاركي في مقالته التي صدرت في اليوم التالي أن: «القوات الخاصة الأميركية استخرجت الرصاصات من أجساد الضحايا[١]، وذلك بعد انتهاء هذا الهجوم الدموي الذي تميز بالفوضى وعدم التخطيط، ثم غسلوا جروح الضحايا بالكحول قبل أن يكذبوا لرؤسائهم حول ما حدث». أبلغ المحققون الأفغان ستاركي أن الجنود الأميركيين أزالوا الرصاصات من مكان الحادث. استنتج التقرير الذي صدر عن التحقيق الذي أجروه أن إحدى عشرة رصاصة قد أُطلقت، لكن عُثر على سبعةٍ منها فقط. دفعت هذه الرصاصات المفقودة، بالإضافة إلى الدليل المصوّر وشهادات الشهود، بالمحقّقين إلى استنتاج ما فعلته القوات الخاصة الأميركية. أبلغ المسؤول الأفغاني الرفيع ستاركي: «في أي مجتمعٍ في العالم يمكن لشخصٍ ما أن يدعو الناس إلى حفلة ويقتل ثلاثة نساء في هذه الأثناء؟» «كانت الجثث على بُعد ثمانية أمتار فقط من المكان الذي كان يعدّون فيه الطعام. أبلغنا الأميركيون بأن أربع عشرة ساعة كانت قد مضت على مقتل النساء». أكد محققو الحكومة الأفغانية الأمور التي أبلغها أفراد العائلة إلى ستاركي، وإليّ في وقتٍ لاحق، حول قيام القوات الأميركية بانتزاع الرصاصات من جثث النسوة الضحايا. قال لي ستاركي في معرض إشارته إلى انتزاع الرصاصات: «لأننا كنا على علمٍ بأن ما نبحث عنه هو أمرٌ مثيرٌ للجدل، ولذلك أردنا التأكد من أننا نقف على أرضٍ صلبة». دفعني هذا الزعم إلى الابتعاد عن روايتي الأولى. لكن عندما سمعته مجدداً من هذا المصدر الأفغاني، الذي يتمتع بصدقية كبيرة، بادرت إلى نشره».

أوردت نيويورك تايمز في ذلك اليوم بالذات بعض الاستنتاجات الواردة في التحقيق الأفغاني. قال كبير المحققين ميرزا محمد يارماد: «وصلنا إلى استنتاج أن دورية الناتو كانت مسؤولة عن مقتل الرجلين والنساء الثلاث، كما توافر دليل على وجود تلاعبٍ في ممرات المنزل على يد أفراد الفرقة المهاجمة. «سادت الفوضى في المكان». قال الناطق بلسان الناتو إن هذه المزاعم شجعت على إجراء تحقيق آخر لكننا رفضناها على الفور. وقال مسؤول عسكري في حلف الناتو: «إننا ننفي بشدة قيامنا بانتزاع أي رصاصات[٢] من أجساد النسوة. لا يوجد، ببساطة، أي دليل»[٣]. أما

(١) Starky, "US Special Forces 'Tried to Cover Up' Botched Khataba Raid."

(٢) Oppel Jr. and Wafa, "Afghan Investigators Say U.S. Troops Tried to Cover Up Evidence in Botched Raid."

(٣) المصدر نفسه.

الضابط الذي عُيّن لإجراء مراجعةٍ ثانية فقد وُضِع تحت «السيطرة العملانية»[١] المباشرة للجنرال ماك كريستال، وذلك طوال فترة التحقيق. بقيت نتائج التحقيق سرية، لكن الناتو تابع إصراره على «عدم وجود دليل على التلاعب بالأدلة»[٢].

مع تزايد موجة الغضب التي عمّت أفغانستان بسبب مقتل المدنيين في غاراتٍ كالتي حدثت في غارديز، تزايد الجدل داخل حلف الناتو حول كيفية الرد على هذه الموجة. وُضعت خطة في إحدى المراحل، تقضي بأن يسافر الجنرال ماك كريستال إلى القرية كي يعتذر شخصياً للعائلة. لكن قضى الترتيب الجديد بأن يسافر[٣] القائد الفعلي للقوة إلى غارديز كي يكشف أي وحدة بالضبط كانت وراء حادثة القتل البشعة، ووراء عملية التغطية على هذ المجزرة. كان من شأن ذلك كشف الوجه الحقيقي للقيادة المشتركة للعمليات الخاصة. في صباح ٨ نيسان/أبريل، وبعد مرور وقتٍ قليل على الساعة ١١:٠٠ توجّه الأميرال وليام ماك رافين، وهو القائد الغامض لـJSOC ، نحو مداخل منزل شهاب الدّين.

علمت العائلة في الليلة السابقة أنها سوف تستقبل زائراً مهماً. ظنّت أنها سوف تستقبل ماك كريستال بذاته. أخبرني محمد صابر، وباقي أفراد العائلة أنهم ناقشوا، بالفعل، قتل ماك كريستال عندما يأتي في اليوم التالي، لكن إمام منطقتهم أشار عليهم باستقباله بالترحاب، والإصغاء إليه. قرّرت العائلة بعد أن واجهت هذا اللقاء الوشيك استدعاء شاهدٍ دولي: جيروم ستاركي. حاول الناتو إخفاء تفاصيل هذه الزيارة وتوقيتها، لكن ما إن تلقى ستاركي هذه المكالمة حتى انطلق بمسيرة نصف يوم بالسيارة من كابول إلى غارديز. قال لي محمد صابر: «كنا حريصين على أن نكون هناك في هذا اللقاء، لكن ذلك كان في غاية الصعوبة لأن أحداً لم يرغب في إخبارنا. أعتقد كذلك أنه من وجهة نظر العلاقات العامة للأمور عند الناتو فإنه لم يرغب في جذب الانتباه. اعترفوا بأنهم فهموا الأمور بشكلٍ خاطئ، لكنهم كانوا يأملون أن تأخذ الأمور منحى آخر، لكن الأمر لم يكن كذلك».

وصل ستاركي إلى منزل العائلة في وقتٍ مبكرٍ من الصباح، وجلس مع أفراد العائلة، ثم احتسى الشاي، وتحدث معهم. قال ستاركي: «عند حوالي الحادية عشرة اقتربت قافلة كبيرة من العربات الأميركية المدرعة، وسيارات لاند كروزر المصفحة. كان عدد السيارات كبيراً جداً بحيث

(١) Gareth Porter and Ahmad Walid Fazly, “U.S.: McChrystal’s Special Ops Probe Excluded Key Eyewitnesses,” Inter Press Service News Agency, July 6, 2010.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) مقابلات أجراها المؤلف مع أفراد عائلة شهاب الدّين في تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠١٠.

عجزت عن تعدادهم، وكان هناك عدد كبير جداً من الضباط والجنود الأفغان، ومن بينهم رجلٌ كان يرتدي زياً من أزياء مشاة البحرية الأميركية، لكن اسم سلاح البحرية الأميركية ظهر على ياقة سترته». أما الملصق المخصص للاسم فكُتب عليه «ماك رافين» فقط. قال ستاركي الذي يُعتبر واحداً من أكثر المراسلين الغربيين خبرةً في أفغانستان في ذلك الوقت: «لم أعرف مَن يكون الرجل في تلك المرحلة. رأيت بعد ذلك واحداً من أكثر الأمور التي رأيتها في أفغانستان غرابة، وذلك عندما أنزلوا خروفاً من صندوق شاحنة تابعة للجيش الأفغاني. ركع ثلاثة من الجنود الأفغان إلى جانب الخروف الذي كان في الشارع خارج المنزل، وحيث كانت تجري هذ العملية، أي في المكان ذاته حيث بدأ الجنود بالهجوم. حمل الجنود سكيناً وشحذوه جيداً. وقف أحد رجال الدّين الذين يعملون مع الجيش الأفغاني وبدأ بالصلاة، وهكذا بدأ الجنود بتقديم الخروف كأضحية».

تدخل هنا الحاج شهاب الدّين، وهو كبير العائلة. قال الشيخ للجنود: «لا تفعلوا ذلك». قال ستاركي إن القوات الأفغانية ورجال ماك رافين وضعوا العائلة في موقفٍ صعب. أبلغ شهاب الدّين ستاركي: «عندما يأتي الناس إلى مدخل بيتك[1] لطلب المسامحة، فسوف يصعب عليك رفضهم، وذلك بحسب القانون الأفغاني». أضاف الشيخ أن هذه العادة: «هي من الطقوس الأفغانية القديمة[2] التي تُدعى ناناواتي، حيث يُقدم المرء على التضحية بخروف لطلب المسامحة». قال ستاركي إن العائلة: «لم يبقَ لديها أي خيار، وخيار مشرّف غير السماح لهؤلاء الرجال بدخول منزلهم».

حاول الجنود الأفغان منع المصوّر المرافق لستاركي، جيريمي كيلي، من أخذ صورٍ وطرد ستاركي من الغرفة فور دخول ماك رافين. لكن العائلة أصرّت على بقائه، لأن عدم وجوده يعني حرمان العائلة من دليل يشير إلى حدوث هذا الاجتماع، ومن أي دليل عن هوية القتلة. وقف قائد القيادة المشتركة للعمليات الخاصة وجهاً لوجه مع الناجين من ذلك الهجوم، بمن فيهم آباء وأزواج النساء اللواتي قُتلن. قال ستاركي: «نهض الأميرال وألقى خطبةً استثنائية تحدّث فيها عن أوجه التشابه بينه والحاج شهاب الدّين، وقال إنهما من الرجال الروحانيين، وإنهما في خدمة اللّه. أجرى ماك رافين كذلك مقارنات بين المسيحية والإسلام». أبلغ ماك رافين شهاب الدّين: «سيّدي، أنا وأنت رجُلان مختلفان جداً[3]. أنت رجل عائلة، ولديك أطفال عدة، وأصدقاء عدة، وأنا جندي أمضى معظم أوقات عمله في الخارج بعيداً عن عائلتي، لكن لديّ أطفال بدوري، ولذلك فإن قلبي

(١) Jerome Starky, "US Army Chief Begs Afghans to Forgive," *Times* (London), April 12, 2010.

(٢) مقابلة أجراها المؤلف مع جيروم ستاركي، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

(٣) Jerome Starky, "US Army Chief Begs Afghans to Forgive."

يشعر بالحزن الذي تشعر به. لكننا نتشارك بأمرٍ واحد. إننا نؤمن بالإله ذاته، وهو إلهٌ يُظهر محبةً وتعاطفاً كبيرين. إنني أصلي لك اليوم يا سيدي، وأصلي من أجل أن يمنحك من خلال حزنك المحبة والتعاطف وتخفيف آلامك. سأصلي اليوم كذلك ليمنحك الرأفة بي وبرجالي على هذه المأساة المريعة». قال ستاركي إن ماك رافين أبلغ العائلة، «جنودي مسؤولون عن مقتل أفراد أسرتك»، ثم اعتذر بعد ذلك. قام الضباط الأفغان بإعطاء العائلة كدسة من المال ـ أي نحو ثلاثين ألف دولار[1]، وذلك بحسب الأقارب. أما الوسائل الإخبارية العالمية فقد أوردت أن الحاج شهاب الدّين قبِل اعتذار ماك رافين[2].

لكن عندما جلست مع شهاب الدّين في منزله بعد مضي أشهرٍ عدة، بدا أن غضبه زاد. قال لي وهو يحمل صورةً تمثّل أولاده: «إنني لا أقبل اعتذارهم، كما لا أبادِل أبنائي بمملكة الولايات المتحدة برمتها. ظننا في البداية أن الأميركيين هم أصدقاء الأفغان، لكننا نعتقد الآن أن الأميركيين أنفسهم إرهابيون. الأميركيون أعداؤنا، وهم الذين جلبوا لنا الرعب والدمار. لم يقتصر الأمر فقط على أنهم دمروا منزلنا، بل إنهم قضوا على أسرتي. أطلق الأميركيون عنان القوات الخاصة ضدنا. ارتكب جنود القوات الخاصة، بلحاهم الطويلة، أموراً وحشية وإجرامية ضدنا».

قال محمد طاهر، وهو والد غولالاي، إحدى النساء القتيلات: «إننا نطلق عليهم اسم الطالبان الأميركيين». لكن عندما كنت أتحدث مع أفراد الأسرة الآخرين اقترب محمد صابر، وهو الذي قُتل شقيقه وزوجته في ذلك الحادث، وكانت إلى جانبه ابنته تامانا التي تبلغ السادسة من عمرها. قال لي إنه ينبغي علينا المغادرة بسرعة للعودة إلى كابول، وذلك لأن طالبان تسيطر على الطرقات في الليل. سأل ابنته عندما وقفنا: «تامانا، من هم الذين قتلهم الأميركيون؟» تمسكت الفتاة بساقَي والدها أثناء تعدادها لأسماء القتلى. تطلعتْ إلى البعيد شاردةً بعد ذلك. قال لي صابر: «إنها تتذكر كل شيء حدث في تلك الليلة. إنها تتذكر وصول الأميركيين، والرصاص الذي أطلقوه، والدمار، وكل شيء». أخبرني كذلك عندما توجهنا إلى السيارات: «أريد توجيه رسالة لشعب أميركا كي يساعدنا في إعادة هذه القوات الخاصة إلى بلدها، ومحاكمتها لأنها قتلت أناساً أبرياء».

حاولت لفترة تزيد عن عامٍ واحد أن أحصل على أي وثائق يمتلكها الجيش الأميركي عن

---

(١) Julius Kavendish, "US Special Forces Apologise for Botched Night Raid," *Independent* (UK), April 9, 2010.

(٢) Nick Shifrin and Aleem Agha, "U.S. Vice Admiral Apologizes for Afghan Deaths," ABCNews.go.com, April 8, 2010.

الحادث الذي وقع في غارديز. طلبت الحصول على تقارير «ما بعد العملية»، وكذلك على أي معلومات حول الإجراءات التأديبية التي اتّخذت بحق الجنود الذين قتلوا النساء الثلاث والرجلَين، وذلك قبل أن يعمدوا إلى انتزاع الرصاصات من أجساد الناس. قدّمت كذلك طلبات، بموجب قانون حرية المعلومات، وهي الطلبات التي تنقلت في أقسام الجيش قبل أن تنتهي في «وكالة» حكومية من دون تسميتها، وذلك بانتظار مراجعتها. لكنني لم أتسلم أي وثائق حتى كتابة هذه الأسطر، أي في أوائل العام ٢٠١٣. أخبرني ستاركي بأن محاولته الحصول على وثائق قد لقيت المصير ذاته.

التقيت بعد وقتٍ قصير من عودتي من أفغانستان، أي في أواخر العام ٢٠١٣، بالجنرال هيو شيلتون، وهو الرئيس السابق لهيئة الأركان المشتركة، وسألته عن حادثة غارديز. قال لي إنه لا يعرف كل التفاصيل. لكن بالرغم من أنه قال بوجوب إجراء مراجعةٍ داخلية كي تُرفع إلى القائد بغية تحديد ما حدث، وما إذا كان يتوجب على أي جندي المثول أمام محكمةٍ عسكرية، لكنه أضاف أنه يعتقد بعدم وجوب إجراء تحقيقاتٍ إضافية. قال لي شيلتون: «إذا كان رئيس الشرطة ذاك [داوود]، والمرأتان الحاملان قد قتلوا نتيجة لهجوم JSOC وذلك بناءً على معلوماتٍ استخباراتية لديها تشير إلى تحضير عملية إرهابية هناك، وإذا أسرعت تلك القوة في محاولةٍ منها الوصول إلى هذا المكان، ولاقت أي نوعٍ من المقاومة ـ أعني أي نوعٍ من إطلاق الرصاص ـ فإنني مضطر لأن أقول، آسفاً، إنه يجب قتلهم. لكن كان رجالنا يقومون، في المكان الخطأ والزمان الخطأ، بما اعتقدوا أنه الواجب عليهم، وحماية أنفسهم وزملائهم في سياق هذه العملية. إنني أتفق مع هذا الرأي. لكنني لا أعتقد بوجوب إجراء أي تحقيق، وأظن أنه من الأفضل أن تعتبر العملية واحدة من عمليات الحرب اللعينة»[1].

لكن شيلتون لم يعطِ أهمية كبيرة لواقع أن داوود كان قائد شرطة تلقى تدريباته على يد الأميركيين. قال لي: «الآن، يُمكن للرجل أن يكون إرهابياً لمجرد كونه رئيس شرطة كذلك. يُحتمل أنه كان يعمل لصالح الطرفين. لكن ماذا بشأن المرأتين الحاملين؟ إن مجرد كونهما في حالة حمل هو أمرٌ يدعو للأسف. لكن من المؤسف كذلك أنهما كانتا امرأتين. لكن، من الجهة الأخرى سبق لامرأة أن أطلقت عليّ النار. أعني أنني تعرضت لإطلاق النار، ويعني أن مجرد كونهما من النساء لا يعذرهما. ماتت المرأتان مثلما يموت الرجال عندما يطلقون النار علينا».

ارتفعت وتيرة الغارات الليلية في أفغانستان تحت قيادة ماك كريستال، وتابعت قوات العمليات الخاصة التمتع بالعمل من دون أي محاسبة على أفعالها، وهو واقع لم يكن غائباً مع ماك كريستال.

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع الجنرال هيو شيلتون (متقاعد) في آذار/مارس ٢٠١١.

قال ماك كريستال لأحد أفراد فرق البحر والجو، في البحرية الأميركية SEALs في أفغانستان: «من الأفضل أن توجد هناك، وتصيب أربعة أو خمسة أهدافٍ هذه الليلة. لكني سأقوم بتأنيبك على عملك هذا عند الصباح»[١]. لكن مع كل غارةٍ جديدة كانت الاحتجاجات تنتشر في كل أنحاء أفغانستان.

استمرت حتى العام ٢٠١٠، الظروف التي دفعت مات هوه إلى الاستقالة من منصبه في وزارة الخارجية في أواخر العام ٢٠٠٩ لكننا نلاحظ أن الأمور ساءت أكثر فأكثر. ارتفعت حصيلة الضحايا المدنيين الذين سقطوا نتيجة لعمليات القيادة المشتركة للعمليات الخاصة إلى ما يزيد عن تسعين مدنياً، وذلك في الأشهر الأولى من العام ٢٠١٠، أي بزيادةٍ نسبتها ٧٥ بالمئة[٢] عن السنة السابقة. لم يقتصر سقوط الضحايا على الغارات الليلية، لأن ما يزيد عن ثلاثين أفغانياً قتلوا نتيجة إطلاق النار على الحواجز، وذلك منذ أن تسلّم ماك كريستال زمام القيادة في أفغانستان حتى ربيع العام ٢٠١٠ اعترف ماك كريستال خلال مؤتمر أُجري عن بُعد مع جنودٍ أميركيين، وذلك في شهر آذار/مارس من العام ٢٠١٠: «منذ ما يزيد عن الأشهر التسعة[٣] التي مرّت عليّ هنا لم تقع أي حادثة تصعيد للقوة، وأصيب فيها شخص ما، وكانت السيارة تحمل انتحارياً، أو حتى أسلحة بداخلها. أطلقنا النار على عددٍ كبيرٍ من الناس وقتلنا عدداً منهم، وعلى حد علمي لم يثبت لنا أن أياً من هؤلاء كان يشكّل تهديداً حقيقياً لنا».

لكن بينما عمد ماك كريستال، ظاهرياً، إلى وضع قيودٍ أكبر على الغارات الليلية، وكاد أن يوقف الغارات الجوية كلياً، إلا أن الحقيقة الراسخة بقيت كما هي: يموت الأبرياء باستمرار، كما زاد غضب الأفغان أكثر من أي وقتٍ مضى. لكن بحلول شهر أيار/مايو من العام ٢٠١٠، كانت الولايات المتحدة تقوم بغارات ليلية وصل عددها إلى ألف غارة شهرياً[٤]. قال غاريث بورتر إن قوات العمليات الخاصة الأميركية، «امتلكت صلاحية إطلاق النار على أي رجلٍ مسلح يرونه، وهكذا تسببت الغارات بمقتل عدد من المدنيين الأفغان، وجميعهم صنّفتهم قوات العمليات الخاصة آلياً بأنهم متمردون»[٥].

---

(١) Hastings, *The Operators*, p. 175.

(٢) Phil Stewat, “Civilian Casualties Rising in Afghanistan,” Reuters, May 12, 2010.

(٣) Justin Elliott, “Gen. McChrystal: We’ve Shot ‘An Amazing Number of People’ Who Were Not Threats,” TPMMuckraker, April 2, 2010.

(٤) Gareth Porter, “New Light Shed on US’s Night Raids,” *Asia Times Online*, September 27, 2010.

(٥) Gareth Porter, “True Believer: Petraeus and the Mythology of Afghanistan,” *Truthout*, December 20, 2012.

أبلغني الملا عبد السلام ضعيف، وهو المتحدث السابق باسم طالبان، عندما التقيته في أواخر العام ٢٠١٠، وبصراحة، أن الغارات الأميركية تساعد طالبان، أي مثل ما زعم هوه. قال لي عندما جلسنا في منزله في كابول، حيث كان تحت الإقامة الجبرية، وكان يخضع للحراسة ليلاً نهاراً على يد الشرطة الأفغانية المتمركزة خارج منزله: «إنها تشجع الناس على أن يصبحوا متطرفين». قال كذلك إن القادة السياسيين، والقادة العسكريين الأميركيين، يفكرون على الشكل التالي: عندما نخيف الناس فسوف يلجأون إلى الهدوء. لكن هذه أمة مختلفة. إذا قتلتَ شخصاً واحداً، فإن أربعة أو خمسة أشخاص سوف ينهضون ضدّك. إذا أهنتَ الناس، أو أهنتَ شرفهم في إحدى القرى فإن القرية بأكملها سوف تصبح ضدك. يؤدي هذا الوضع إلى تكوين الحقد ضد الأميركيين»[١].

إن قيام الولايات المتحدة بقتل المدنيين، بالإضافة إلى التصور الواسع الانتشار بأن الحكومة الأفغانية موجودة لغرضٍ واحد، وهو تسهيل فساد أمراء الحرب الأقوياء، وتجار المخدرات، ومجرمي الحرب، أنتج وضعاً مكّن طالبان وشبكة حقّاني من كسب الدعم في قرى كثيرة في قلب مناطق الباشتون، وهي المناطق التي كانت تمتنع عن دعمهم في السابق. أخبرني ضعيف بأنه منذ العام ٢٠٠٥[٢]، أي عندما أُفرج عنه من سجن غوانتانامو الأميركي، «أصبحت طالبان أقوى من ذي قبل». سأل ضعيف: «هل يأتي رجال طالبان من السماء؟ كلا، إنهم أعضاء جدد».

لكن عندما سألت هوه عن رأيه في تعليقات ضعيف، قال لي إنه دقيق. قال لي هوه: «أعتقد أننا نولّد مزيداً من أعمال العنف. إننا نهدر قدراً كبيراً من مواردنا في ملاحقة الرجال من ذوي المستوى المتوسط، وهم الذين لا يهددون الولايات المتحدة، أو لا يمتلكون القدرة على تهديدها. إذا قلنا إن القاعدة تجنّد الأعضاء استناداً إلى عقيدة أنهم يدافعون عن العالم الإسلامي ضد الهجوم الغربي، فهذا وحده يسهم في تعزيز هذه العقيدة».

لكن بحلول حزيران/يونيو من العام ٢٠١٠، أصبحت حرب أفغانستان الأطول[٣] في التاريخ الأميركي. تجاوز في ذلك العام عدد الأميركيين القتلى عتبة الألف[٤]. يُذكر أنه منذ حزيران/يونيو

---

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع الملّا عبد السلام ضعيف في تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠١٠. إن كل الاقتباسات المنسوبة إلى الملا ضعيف مأخوذة من مقا لمة المؤلف، إلا إذا ذُكر خلاف ذلك.

(٢) "Mullah Zaeef Freed from Guantanamo," Dawn.com, September 12, 2005.

(٣) Thomas Nagorski, "Editor's Notebook: Afghan War Now Country's Longest," ABCNews.go.com, June 7, 2010.

(٤) James Dao and Andrew W. Lehren, "Grim Milestone: 1,000 Americans Dead," New York Times, May 18, 2010.

٢٠٠٩، وحتى أيار/مايو ٢٠١٠، زاد عدد الهجمات بالعبوات الناسفة من ٢٥٠ شهرياً إلى ما يزيد عن ٩٠٠[١]. لكن مع تدهور الوضع في أفغانستان، وتعزيز مواقع طالبان، والجماعات المتمردة الأخرى، حدثت فضيحة مذهلة هزّت الجيش الأميركي وأجهزة العمليات الخاصة الأميركية، وهو الأمر الذي سوف يؤدي في النهاية إلى استقالة الجنرال ماك كريستال وتقاعده، وهو الذي كان أحد مهندسي آلة القتل الأميركية في فترة ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر. لكن هذا المصير الذي انتهى إليه لا يتعلق أبداً بأي أعمالٍ قام بها أثناء قيادته لقوات JSOC في العراق، أو بتورطه في التعمية على حادثة مقتل بات تيلمان بنيرانٍ صديقة، وهو الذي كان سابقاً لاعباً في اتحاد كرة القدم الوطني NFL، قبل أن ينخرط ضمن مغاوير الجيش العاملين في أفغانستان في العام ٢٠٠٤، كما الذي لعب دوراً في تحويل القيادة المشتركة للعمليات الخاصة إلى فرقة ضاربة عالمية. لكن ماك كريستال سقط بسبب مقالة ظهرت في مجلة رولنغ ستونز، كتبها مايكل هاستينغز، وركّزت على ماك كريستال والمقربين منه، كما أوردت ملاحظات تستخف بالرئيس أوباما، ونائب الرئيس بايدن، وكبار المسؤولين المدنيين الأميركيين الآخرين. لكن قبل أن يصل ذلك العدد إلى أكشاك الصحف تسربت أجزاء منه إلى كل هيئات السلطة ووسائل الإعلام في واشنطن. انتهى ماك كريستال، وانتهى دوره كقائد لأبرز وحدات النخبة في الجيش الأميركي، وذلك بسبب مقالة نُشرت في أحد أعداد مجلة وضعت على غلافها صورة لايدي غاغا شبه عارية، وظهرت فيها حمالة صدرٍ برزت منها بندقيتان.

أعلن الرئيس أوباما في ٢٣ حزيران/يونيو، وكان محاطاً بنائبه بايدن، والأميرال مولين، ووزير الدفاع غايتس، والجنرال بتريوس، أنه يقبل استقالة ماك كريستال «بأسفٍ بالغ». قال أوباما في حديقة البيت الأبيض: «إنه الأمر الصائب لمهمتنا في أفغانستان، ولجيشنا، ولبلدنا». أضاف قائلاً: «أعتقد أنه القرار الصائب لأمننا القومي. إن التصرف الذي تحدثت عنه مقالة نُشرَت حديثاً لا يتوافق مع المعايير التي يتعيّن على القائد العام أن يلتزمها». وشكر أوباما ماك كريستال نظراً «لإنجازاته خلال خدمته العسكرية»[٢].

أعلن أوباما كذلك: «يُعتبر هذا تغييراً في الأشخاص، وليس تغييراً في السياسة المتّبعة».

توضحت الفكرة أكثر مع إعلان الرئيس أن الجنرال بتريوس، وهو أحد المهندسين البارزين

---

(١) Gareth Porter, "Petraeus Spin on IED War Belied by Soaring Casualties," Inter Press Service News Agency, September 9, 2010.

(٢) نسخة مصورة، "Statement by the President in the Rose Garden," June 23, 2010.

لتوسيع ميدان المعركة عالمياً، سوف يحل محل ماك كريستال. لكن وتيرة الغارات الليلية تزايدت[1] كثيراً، كما استؤنفت الغارات الجوية[2] فور تسلّم بتريوس قيادة الحرب. تزايدت كذلك أعداد الضحايا من المدنيين[3]، كما تزايدت حدة التمرد الأفغاني. يعني ذلك أن برنامج القتل الاستهدافي الأميركي كان يزيد من حدة التهديد الذي زعم أنه يكافحه.

(١) Gareth Porter, "True Believer: Petraeus and the Mythology of Afghanistan," *Truthout*, December 20, 2012.

(٢) Julian E. Barnes, "Petraeus Resets Afghan Airstrike Rules," *Wall Street Journal*, August 1, 2010.

(٣) David S. Cloud, "Afghan Civilian Deaths Caused by Allied Forces Rise," *Los Angeles Times*, November 2, 2010.

٣٦ سنة الطائرات من دون طيّار

اليمن والولايات المتحدة، ٢٠١٠ توسّعت الحملة السرية في ميادين القتال غير المعلنة إلى أماكن أخرى، وذلك مع نشر الجنود الأميركيين، وإعادة نشرهم. بدأت الغارات الأميركية بالطائرات من دون طيّار تضرب أسبوعياً في أفغانستان، بينما انتشرت قوات القيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC على الأرض في الصومال، واليمن، مع تكثيف الضربات الجوية في اليمن. كان شركاء القاعدة في هذه الأثناء في تلك البلدان يزدادون قوة. وعندما التقيت هنتر مجدداً، وهو الذي عمل في JSOC في عهد إدارة بوش، واستمر بالعمل في مجال مكافحة الإرهاب تحت إدارة أوباما، طرحتُ عليه سؤالاً عن التغييرات التي حدثت بين إدارةٍ وأخرى. لم يتأخر في الرد بالقول: «لا توجد أمورٌ معلنة[1]، وإذا كان لنا أن نلاحظ شيئاً، فهو أن عمليات القيادة المشتركة للعمليات الخاصة قد تكثفت في ما يتعلق بما طُلب منها، وفي الأمكنة التي طُلب منها العمل فيها، وفي كيفية القيام بالأعمال التي طُلبت منها». أضاف بالقول: «هناك أمور معروفة الآن، وفي أنحاء العالم كافة، وهي أمور كانت غير واردة عند إدارة بوش، ولا يعود هذا فقط إلى المعارضة الصريحة داخل الحكومة، أو داخل البنتاغون، بل لأن هذه الأمور لا تحظى بالدعم الكامل من الرئيس. نلاحظ أن الرئيس في هذه الإدارة أجرى حسابات سياسية وعسكرية ـ وهذا حقٌّ له ـ وكلها تقضي بأنه من الأفضل السماح للقيادة المشتركة للعمليات الخاصة بأن تسرح على حريّتها، أي مثل الفرس، وذلك سعياً لتحقيق الأهداف التي وضعها [أوباما]».

أخبرني هنتر بأن إدارة أوباما عملت جاهدةً لوضع حد للفاصل الذي وُضع بين وكالة الاستخبارات المركزية والقيادة المشتركة للعمليات الخاصة، وذلك بهدف جمع كل القوى في حملة عالمية لمكافحة الإرهاب، بالرغم من أن ذلك أصبح عسيراً. لكن الذي توضح خلال السنة الأولى من عهد أوباما كان كسب القيادة المشتركة للعمليات الخاصة حرب الأفكار التي خاضتها داخل مجتمع مكافحة الإرهاب الأميركي. تحولت أعمالها المباشرة شبه العسكرية إلى

---

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع هنتر (اسم مستعار)، آب/أغسطس ٢٠١٠ إن كل الاقتباسات والمعلومات المنسوبة إلى هنتر مأخوذة من مقابلة المؤلف.

الاستراتيجية المركزية في الحروب الصغيرة المتنوعة التي برزت في عهد الإدارة الجديدة، وليس فقط في أفغانستان. قال لي هنتر: «تكرست هذه العمليات إلى الحد الذي أصبحت فيه جزءاً رئيساً من أي حملة، وفي أي ميدان، كما أننا في بعض المراحل تجاوزنا عتبة كون القيادة المشتركة للعمليات الخاصة هي الحملة بذاتها. أما في أماكن مثل اليمن، فإن القيادة المشتركة للعمليات الخاصة هي التي تتولى زمام الأمور، وهي التي تضع القواعد لأنها تعمل في نطاق مسؤوليتها، وهم يفعلون ما يجب فعله». لكن مع انتشار محاكاة سياسات JSOC الأميركية في مكافحة الإرهاب، كانت وكالة الاستخبارات المركزية تزيد باستمرار من قدراتها شبه العسكرية، وتوسّع غاراتها بالطائرات من دون طيّار، وكذلك قوائم الأهداف. كان الأمر يشبه حرباً صغيرة ما بين القيادة المشتركة للعمليات الخاصة، ووكالة الاستخبارات المركزية، بشأن الجهة التي تنفذ قوائم القتل بصورة أسرع.

وفي أوائل العام ٢٠١٠ تواجدت ثلاثة أطراف[١] داخل الحكومة الأميركية، تحتفظ بقوائم اغتيال: مجلس الأمن القومي، وهي القائمة التي عالجها أوباما بشكلٍ مباشر خلال اجتماعات أسبوعية؛ ووكالة الاستخبارات المركزية؛ والجيش الأميركي. امتلكت وكالة الاستخبارات المركزية «عمليتها الموازية الخاصة بها»[٢] لاختيار الأهداف وتنفيذ الغارات، والتي جرت بمعظمها في باكستان. أما مجلس الأمن القومي ووزارة الدفاع فقد امتلكا قدراً قليلاً[٣] من الإشراف على تلك العملية. لكن أوباما مارس الإشراف النهائي على «الغارات الأكثر تعقيداً والمليئة بالمخاطر»[٤] في باكستان. كان أرفع محامٍ لدى وكالة الاستخبارات المركزية يتسلم، مرتين شهرياً على الأقل[٥]، ملفاً من مركز مكافحة الإرهاب، (وعادةً يراوح عدد صفحات الملف ما بين صفحتين وخمس صفحات)، يحتوي على توصياتٍ حول الاستهداف والاستخبارات. كان المحامي يعقد اجتماعاتٍ صغيرة تضم محامين من مركز مكافحة الإرهاب، ورئيس الخدمات السرية القومية، وهي التي كانت تُعرف سابقاً باسم مديرية العمليات، والتي تنسّق عمليات وكالة الاستخبارات المركزية التي تقوم بها في كل أنحاء العالم. أما المحامون من البيت الأبيض، ومجلس الأمن القومي، فكانوا

(١) Dana Priest and William M. Arkin, *Top Secret America: The Rise of the New American Security State* (New York: Little, Brown, 2012), p. 204.

(٢) Jo Becker and Scott Shane, "Secret 'Kill List' Proves a Test of Obama's Principles and Will," *New York Times*, May 29, 2012.

(٣) Priest and Akrin, *Top Secret America*, p. 205.

(٤) Baker and Shame, Becker and Shane, "Secret 'Kill List' Proves a Test of Obama's Principles and Will."

(٥) Priest and Arkin, *Top Secret America*, p. 209.

يقومون بمراجعة قائمة وكالة الاستخبارات المركزية الخاضعة كذلك لموافقة جماعة الثمانية في الكابيتول هيل.

أما قائمة الجيش، وبحسب المراسلَين دانا بريست ووليام آركين، «فكانت بالفعل أكثر من قائمة واحدة[1]، وذلك لأن جنود العمليات الخاصة من القيادة المشتركة للعمليات الخاصة يمتلكون قائمتهم الداخلية الخاصة بهم. كانت هذه اللوائح تتداخل في كثيرٍ من الأحيان، لكن بريست وآركين لاحظا أنه حتى لوائح القتل البالغة السرية هذه لم تكن منسقةً بين ثلاث وكالات رئيسة شاركت في تحضيرها».

التزم أوباما وفريق مكافحة الإرهاب التابع له، وبعد مرور سنة على رئاسته، التزاماً تاماً بجعل عملية تنفيذ الاغتيالات للمشتبه بهم من الإرهابيين و«المقاتلين» الآخرين عملية رسمية. تبنى أوباما وفريقه، وعلى طريقته الخاصة، رؤية المحافظين الجدد والقائلة إن العالم بأسره هو ميدان معركة، وهكذا تشكلت قوائم الاغتيال بحيث تشمل العالم بأسره. لكن أوباما أصرّ على التوقيع شخصياً[2] على معظم الضربات تقريباً، وهو ما يختلف عن الطريقة التي اعتمدها الرئيس بوش الذي كان يوكل التوقيع على قرارات الاغتيالات إلى القادة ومسؤولي وكالة الاستخبارات المركزية. تعوّد الرئيس أن يترأس في أمسيات أيام الثلاثاء اجتماعات كان كبار المسؤولين يطلقون عليها اسم، «أيام ثلاثاء الإرهاب»، وهي الاجتماعات التي كان يتم فيها «ترشيح» الأهداف المقترحة في قائمة الاغتيال، لكن بشكلٍ سري[3]. كان عدد من هذه الشخصيات المستهدفة من النشطاء المعروفين في باكستان، واليمن، والصومال، ولكن، أحياناً، كانت تنضم إلى مشتبه بهم آخرين بشكل طليق فقط، أو أنهم كانوا ببساطة، يسكنون في منطقةٍ معينة من البلاد.

أوردت صحيفة نيويورك تايمز: «إن عملية «الترشيحات» السرية هذه هي من اختراع إدارة أوباما، التي تجمع أشخاصاً محبين للجدال وذوي سحنات متجهمة ومدققين في شرائح باور

---

(١) المصدر نفسه، ص. ٢٠٧.

(٢) لم يكن الرئيس أوباما يوقّع بالضرورة على كل عملية قبل حدوثها، لكنه كان يصادق أحياناً على مبادئ العملية سلفاً. انظر Eric Schmitt and Thom Shanker, *Counterstrike: The Untold Story of America's Secret Campaign Against al Qaeda* (New York: Times Books, 2011), p. 235: أدرك غايتس [وزير الدفاع] أن بعض الإرهابيين ذوي الأهمية قد يظهرون لفترةٍ وجيزة قبل اختفائهم، لذلك أنشأ نظاماً تناقش فيه الأنواع المحتملة للمهمات مع الرئيس، بحيث يتمكن القائد الأعلى من تفويض صلاحية المصادقة على ضرب الأهداف المؤقتة مسبقاً.

(٣) Becker and Shane, "Secret 'Kill List' Proves a Test of Obama's Principles and Will."

بوينت التي تحمل الأسماء، والأسماء المستعارة، وسير حياة الأشخاص المشتبه بانتمائهم إلى فرع القاعدة في اليمن، أو الجماعات المتحالفة معها في الصومال مثل ميليشيات حركة الشباب». أضافت التايمز، «تُرسل الترشيحات بعد ذلك إلى البيت الأبيض، حيث يصرّ الرئيس أوباما، وبنصيحة من السيد برينان، على المصادقة على أي اسم. كان يصادق على كل ضربةٍ في اليمن والصومال، وكذلك على الضربات الأكثر تعقيداً في باكستان». لكن اجتماعات ثلاثاء الرعب كانت تُعقد بعد أن تقوم مجموعة أكبر ـ وتضم أحياناً ما يزيد عن ١٠٠ من محامي الأمن القومي ومسؤولي الإدارة ـ باستعراض الأسماء التي يجب أن تُضاف إلى القائمة، أو تُحذف منها. أما القيادة المشتركة للعمليات الخاصة، وبحسب المصادر العليمة بهذه الاجتماعات فكانت هي التي تسيطر على العملية، كما كانت تُساهم في تظهير[1] مواقف وزارة الخارجية، ووكالة الاستخبارات المركزية، ومسؤولي الإدارة، وبحسب ما قاله أحد مصادر JSOC، كي يقبلوا مبدأ حملة الاغتيال الاستهدافي الذي من المقرّر أن يضرب «البنية التحتية» للشبكات كي تتراجع أكثر فأكثر في «سلسلة التموين» في عددٍ من البلدان.

لكن بالرغم من أن أوباما ضغط في حملته الانتخابية، جزئياً، للالتزام من طرفٍ واحد باستخدام القوة الأميركية في مطاردة الإرهابيين المعروفين، إلا أنه أبقى المجال محصوراً بأسامة بن لادن وكبار مساعديه. وعندما تسلّم مسؤولياته، توسّع كثيراً في مداه النظام الذي عمل على إنشائه. تحوّلت قائمة الاغتيال إلى نوعٍ من أنواع العدالة «التي تسبق الجريمة»، والتي يُعتبر بموجبها الأشخاص هدفاً مشروعاً إذا ما كانوا يعيشون بحسب أنماط حياة محدّدة للإرهابيين المشتبه بهم. لم يعد من الضروري أن يتورط المشتبه بهم في خططٍ محددة، أو أفعالٍ ضد الولايات المحددة، وذلك مع استخدام الغارات القاتلة. يعني ذلك أن إمكانية قيامهم بأعمالٍ [ضد الولايات المتحدة] في المستقبل يُمكن أن يكون تبريراً لقتلهم. كان يكفي في بعض الأحيان أن يكون المرء منخرطاً في جماعةٍ مكوّنة من «الذكور الذين هم في عمرٍ يسمح لهم بالقتال»، وفي منطقة محددة من باكستان، كي يكون ذلك دليلاً كافياً على أنشطة إرهابية، والقيام بغارةٍ بطائرة مسيّرة عن بُعد. وفي اليمن أجاز أوباما للقيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC ضرب الأهداف، حتى وإن كان مخططو المهمة لا يعرفون هويات الذين يقصفونهم. أُطلق على غاراتٍ كهذه تسمية «الضربات الهادفة إلى تعطيل الهجمات الإرهابية»، أو TAD[2].

---

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع مصدرٍ في القيادة المشتركة للعمليات الخاصة في حزيران/يونيو من العام ٢٠١٢، ص. ١٢١

(٢) Baker and Shane, “Secret ‘Kill List’ Proves a Test of Obama’s Principles and Will.”

بينما ترأس أوباما اجتماعات ثلاثاء الإرهاب، إلا أن سياسة الاغتيال التي اتبعتها الإدارة كانت بتنسيق من مهندسَين رئيسيين يمتلكان خبرة بالقتل الاستهدافي: جون برينان والأميرال وليام ماك رافين. عمل برينان بعمق على برنامج الاغتيال تحت إدارة بوش، كما ساعد ماك رافين على تطوير صيغة ما بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وذلك عندما عمل في مجلس الأمن القومي في عهد بوش. أما تحت إدارة أوباما فإن الرجلين أصبحا في مركز صياغة وتشذيب برامج الاغتيال التي عملا عليها بصورة رسمية من وراء الكواليس وقتاً كبيراً من حياتهما المهنية.

وفي باكستان تسلمت وكالة الاستخبارات المركزية زمام المبادرة في الغارات بالطائرات المسيرة، كما أن أوباما منح الوكالة صلاحية لشن غارات، كما زوّدها بمزيد من الطائرات من دون طيار لهذا الغرض. لكن في أواخر ٢٠٠٩، أعلن ليون بانيتا أن وكالة الاستخبارات المركزية، «كانت تقوم، كوكالة، بأقوى عملياتٍ في تاريخنا»[١]. كانت القيادة المشتركة للعمليات الخاصة تسرح في باقي أنحاء العالم، وهي التي تعززت تحت إدارة أوباما، وتمتعت بمجال عملٍ أكبر بكثير للضرب في أي مكان على سطح الكرة الأرضية. لكن بالرغم من أن بعض النزاعات التي كانت تحصل، وراء الكواليس، استمرت بين القيادة المشتركة للعمليات الخاصة، ووكالة الاستخبارات المركزية تحت إدارة بوش، إلا أن ماك رافين وبرينان رأيا فرصة للمضي قدماً في جبهة لمكافحة الإرهاب أكثر توحداً مما كانت عليه في السنوات الثماني السابقة. لكن مؤهلات الرئيس أوباما بصفته ديمقراطياً متحرّراً ومحبوباً، ومحامياً دستورياً التزم بإنهاء تجاوزات آلة الحرب التابعة لبوش، ستكون ذات قيمة كبيرة في الترويج لقضيته.

وفي المقابلات التي أجريت مع صحيفة نيويورك تايمز ووسائل الإعلام الأخرى، توقف كبار مسؤولي البيت الابيض عند مواضيع مثل نظرية «الحرب العادلة» التي تبناها أوباما في خطابه الذي ألقاه عند تسلّمه جائزة نوبل، ولاحظوا أن أوباما كان معجباً بسان أوغستين وتوما الأكويني. قال محامي وزارة الخارجية هارولد كوه: «لو كان جون برينان آخر رجلٍ[٢] في الغرفة مع الرئيس، فإنني مرتاح لأن برينان هو شخص يتمتع باستقامةٍ أخلاقية أصيلة». أما كوه الذي كان ناقداً أساسياً لسياسات إدارة بوش في مكافحة الإرهاب، فقد غيّر موقفه. «بدا الأمر، وكأن المرء يعرف كاهناً يتميّز بقيمٍ أخلاقية قوية، لكنه ما لبث أن اتُّهم بقيادة حرب».

---

(١) Daniel Klaidman, *Kill or Capture: The War on Terror and the Soul of the Obama Presiden cy* (New York: Houghton Mifflin Harcourt, 2012), p. 121.

(٢) Baker and Shane, "Secret 'Kill List' Proves a Test of Obama's Principles and Will."

وعلى جبهة مكافحة الإرهاب تميّزت سنة أوباما الأولى في الحكم بتبنٍّ شديد لبرنامج الاغتيال ليكون محور السياسة الأمنية الأميركية القومية. كان الدافع، جزئياً، وراء الغارات الاستباقية هو الخوف من وقوع هجوم ثانٍ ضد الولايات المتحدة. أما سياسياً فإن مستشاري أوباما أدركوا أن هجوماً انتحارياً ناجحاً يُمكن أن يدمّر رئاسته، ولذلك عبّروا عن خشيتهم هذه بكل صراحة أمام المراسلين. لكن الاستخدام الموسّع لقوات القيادة المشتركة للعمليات الخاصة، والطائرات المسيّرة من دون طيّار، أعطى زخماً للمقولة التي توحي بأن أوباما كان يشن حرباً، «أكثر ذكاءً»، ولذلك يمكنه القول إنه يأخذ الحرب إلى مقرات الإرهابيين، ويمكنه أن يزعم في الوقت ذاته أنه يقلص الاحتلال الأميركي الذي عارضه. لكن بالرغم من أن أوباما تلقى ثناءً من عدد من الجمهوريين بسبب سياساته المتشددة المتعلقة بمكافحة الإرهاب، إلا أن آخرين رأوا فيها طريقة لتجنّب القضية المثيرة للجدل، والمتعلقة باعتقال المشتبه بهم بالإرهاب بطريقة قانونية. قال السيناتور ساكسبي شامبليس، وهو أكبر الجمهوريين سناً في لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ: «تقضي سياستهم بالقضاء على أكثر الأهداف خطورة[1]، لكنهم لا يعتزمون الترويج لذلك، علماً أنهم يفعلون ذلك». فقد تحدث عدد قليل من الديمقراطيين معارضين حملة الاغتيال العالمية الجديدة التي تبناها أوباما. لكن الأميرال دينيس بلير، مدير الاستخبارات القومية في عهد أوباما، قال في معرض شرحه رؤية الإدارة لسياستها المتبعة: «إنه الأمر الذي يحقق القيام به أكبر فائدة سياسية لنا، إذ يوفّر تكلفة منخفضة، ومن دون سقوط ضحايا أميركيين ويظهرنا بمظهر الصلابة، كما أن له انعكاساً داخلياً مرحّباً، لكنه غير مرحبٍ به في البلدان الأخرى. يعني ذلك أن أي ضررٍ بالمصلحة القومية سوف يظهر على المدى الطويل». استغلت الإدارة كثيراً امتياز أسرار الدولة، ومزاعم حماية الأمن القومي لإخفاء تفاصيل برامجها المتعلقة بالاغتيال عن الناس. لكن الإدارة عمدت إلى ترتيب بعض تفاصيل العمليات للصحفيين عندما كانت ترى أن الأمر مناسب لها. يعني ذلك أن الإدارة اتبعت السياسات ذاتها التي اعترض عليها الديمقراطيون الليبراليون عندما تسلّم بوش وفريقه دفة الحكم. أكّد جاك غولد سميث، وهو محامٍ سابق لإدارة بوش أنه، «يُحتمل أن تكون المفاجأة الأكبر[2] لرئاسته» هي أن، «أوباما تابع، تقريباً، جميع سياسات سلفه المتعلقة بمكافحة الإرهاب». لكن عندما أجرى أوباما مراجعة لمسألة الاغتيال المقترح لأنور العولقي، قال أحد كبار مستشاريه إن

(١) Baker and Shane, “Secret ‘Kill List’”.

(٢) Jack Goldsmith, *Power and Constraint: The Accountable Presidency After 9/11* (New York: W. W. Norton, 2012), Introduction, p. x.

الرئيس أعلن، «إنها مسألة سهلة»[١]. لكن إدارة أوباما رفضت برغم هذه السهولة نشر النتائج[٢] المتعلقة بقانونية هذه العملية. أبلغ مدير وكالة الاستخبارات المركزية السابق مايكل هايدن صحيفة نيويورك تايمز: «يعتمد هذا البرنامج على الشرعية الشخصية[٣] للرئيس، وهذا أمر غير ثابت. سبق لي أن عشتُ حياة شخصٍ يتصرف على أساس مذكرات مكتب الاستشارات القانونية OLC، ولا يمكنني اعتبار ذلك نوعاً من الحياة الكريمة. لا تشنّ الدول الديمقراطية الحروب على أساس المذكرات القانونية المودعة في خزائن وزارة العدل».

أبلغني المسؤول السابق في وكالة الاستخبارات المركزية فيل جيرالدي بأن أوباما وفريقه أنشأوا نظاماً يسمح «بقتل الناس[٤] من دون أن تدري ما هو الدليل، ولا يمتلك المرء طريقة لإصلاح الوضع. لا يتعلق الأمر بعدم وجود إرهابيين هناك، وحيث يُقتل أحدهم بين الحين والآخر لسببٍ ما، لكني أريد رؤية سببٍ وجيه. لا أريد أن أرى أي شخصٍ في البيت الأبيض يقول لي: يتعيّن عليك أن تثق بي. لقد تحملنا أموراً كثيرة كهذه».

لكن بحلول منتصف العام ٢٠١٠، زادت إدارة أوباما الأماكن التي توجد فيها قوات العمليات الخاصة من ستين بلداً[٥] إلى خمسة وسبعين بلداً. وكان لدى قيادة العمليات الخاصة SOCOM نحو أربعة آلاف شخص[٦] منتشرين في أنحاء العالم غير العراق وأفغانستان. أوردت صحيفة واشنطن بوست في ذلك الوقت: «تجاوزت قدرات العمليات الخاصة[٧] التي طلبها البيت الأبيض الضربات الأحادية الجانب، لتتضمن تدريب قوات مكافحة الإرهاب المحلية، وتنفيذ العمليات المشتركة معها... كما وُضعت خطط جاهزة لتنفيذ ضرباتٍ انتقامية في أماكن عدة من العالم، وهي التي يُمكن تنفيذها عند اكتشاف مؤامرة، أو في أعقاب هجوم مرتبطٍ بجماعةٍ معينة.

وضع جون برينان رؤية جديدة لمكافحة الإرهاب في ظل إدارة أوباما عندما قال: «إننا

---

(١) Catherine Herridge, "Obama Administration Pressed for Accountability After Americans Killed in Anti-Terror Airstrikes," FoxNews. com, October 25, 2011.

(٢) Baker and Shane, "Secret 'Kill List' Proves a Test of Obama's Principles and Will."

(٣) المصدر نفسه،

(٤) مقابلة أجراها المؤلف مع فيليب جيرالدي في آذار/مارس من العام ٢٠١٢.

(٥) Karen De Young and Greg, Jaffe, "U.S. 'Secret War' Expands Globally as Special Operations Forces Take Larger Role," Washington Post, June 4, 2010.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) المصدر نفسه.

لن نكتفي بالرد[1] بعد وقوع» هجماتٍ إرهابية. إننا نعتزم «نقل القتال إلى القاعدة وحلفائها المتطرفين، وحيثما يخططون ويتدربون، سواء في أفغانستان، أو باكستان، أو اليمن، أو الصومال أو غيرها».

أخبرتني مصادر وثيقة الاطلاع في العمليات الخاصة أن من بين البلدان التي انتشرت فيها فرق القيادة المشتركة للعمليات الخاصة في ظل إدارة أوباما هناك: إيران، جورجيا، أوكرانيا، بوليفيا، باراغواي، إكوادور، بيرو، اليمن، باكستان (بما فيها بالوشستان) والفليبين. كما تنتشر هذه القوات في بعض الأحيان في تركيا، وبلجيكا، وفرنسا، وإسبانيا. ساعدت JSOC كذلك في عمليات وكالة مكافحة المخدرات الأميركية التي جرت في كولومبيا والمكسيك. لكن أكبر أولويتين خارج أفغانستان وباكستان كانتا اليمن والصومال. أبلغني مصدر في العمليات الخاصة في العام ٢٠١٠: «تقع في هذين البلدين، على الدوام أعمال أحادية الجانب»[2].

أبلغ أحد كبار المسؤولين العسكريين صحيفة واشنطن بوست أن إدارة أوباما أعطت الضوء الأخضر لأعمالٍ «لم تسمح بها الإدارة السابقة»[3]. أضافت الصحيفة أن قادة العمليات الخاصة كان لهم تواصل مباشر مع البيت الأبيض أكثر مما كان الأمر عليه في ظل إدارة بوش. أبلغ أحد المسؤولين العسكريين الصحيفة: «تمتعنا بتواصلٍ أكبر بكثير. إنهم يتكلمون علناً بقدرٍ أقل، لكنهم يتحركون بقدرٍ أكبر. إنهم على استعداد للتحرك بطريقة أكثر شدة وسرعة». أبلغني هنتر أنه في ظل إدارة أوباما تمكنت JSOC من التحرك بطريقة «أقسى، وأسرع، وبدعمٍ كاملٍ من البيت الابيض».

لكن بينما صعّدت إدارة أوباما غاراتها بالطائرات من دون طيار وبرنامجها للاغتيال الاستهدافي، كان حلفاء القاعدة يزدادون قوة، كما ساهم التصعيد الأميركي في تقوية عزائمهم. لكن بالرغم من أن إدارة أوباما فاخرت بأنها نالت من القاعدة إلا أن برنامجها للاغتيالات في أنحاء عدة من العالم تحول إلى أداة تجنيد لتلك القوى التي زعمت الولايات المتحدة أنها حطّمتها.

(١) نسخة مصورة، "Remarks by Assistant to the President for Homeland Security and Counterterrorism John Brennan at CSIS," May 26, 2010.

(٢) مقابلة أجراها المؤلف مع مصدر في العمليات الخاصة في حزيران/يونيو من العام ٢٠١٠

(٣) De Young and Jeff, "U.S. 'Secret War' Expands Globally as Special Operations Forces Take Larger Role."



دفع أنور العولقي إلى مصيره المحتوم

اليمن، ٢٠١٠. صدر شريط تسجيلٍ صوتي عن قائد تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب سعيد علي الشهري، وهو الرجل الذي زعم اليمنيون مراتٍ عديدة أنه قُتل. أعلن القائد في ذلك الشريط: «إننا ننصحكم[١]، يا جماهيرنا في شبه الجزيرة، بأن تتحضروا وتحملوا أسلحتكم للدفاع عن دينكم وعن أنفسكم، والانضمام إلى إخوانكم المجاهدين». أضاف الشهري أن «طائرات التجسس الأميركية»، والتي يُفترض أنها طائرات مسيّرة من دون طيّار، قتلت النساء والأطفال».

ضربت الولايات المتحدة مجدداً[٢] في ١٤ آذار/مارس. استهدفت الغارات الجوية أبيَن في جنوب اليمن، وقتلت ناشطَين مزعومين لتنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب، بمن فيهم زعيمها في المنطقة الجنوبية جميل الأنباري. تحمّل اليمن مسؤولية ذلك الهجوم الأميركي، بينما بقيت واشنطن صامتة، وهو ما حدث بعد قصف قرية المعجلة. وأكد قائد تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب قاسم الريمي موت الرجلين في تسجيلٍ صوتي صدر بعد وقوع الغارات بوقتٍ قصير. أعلن الريمي: «استهدفت غارة أميركية أخانا[٣]. وقع الهجوم بينما كان أخونا جميل يجري مكالمة بواسطة شبكة الإنترنت». وقال الريمي إن مزاعم اليمن بأنه هو الذي نفذ الغارة، «تفاهات تشبه مزاعمهم» التي أطلقوها بعد الغارات التي وقعت في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٩. «أطلب من اللّه أن يخزي الكذب والكاذبين». أقدم تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب AQAP، على الثأر لموت القائدَين عندما شنّ هجوماً جريئاً ضد مجمع أمني حكومي في عدن، وهو الأمر الذي أسفر عن مقتل أحد عشر شخصاً. أما البيان الذي أعلن عن مسؤولية الهجوم فقد كان بتوقيع: «كتيبة الشهيد جميل الأنباري»[٤].

(١) Reuters, "Yemen's al-Qaeda Calls for Jihad Against Jews, Christians," *Times of Oman*, February 8, 2010.

(٢) Scott Shane, Mark Mazzetti, and Robert F. Worth "Secret Assault on Terrorism Widens on Two Continents," *New York Times*, August 14, 2010.

(٣) "Al-Jazeera Airs Audio Confirming Al- Qai'dah Deaths in Yemen," BBC Worldwide Monitoring, May 17, 2010.

(٤) Shane, Mazzetti, and worth, "Secret Assault on Terrorism Widens on Two Continents."

لكن بعد مرور أسبوع على الغارة التي جرت في ١٤ آذار/مارس، رافق أحد أبرز المسؤولين الأميركيين الذين يديرون حرب إدارة أوباما السرية في اليمن، وهو مايكل فيكرز، جيمس كلابر الذي كان في ذلك الوقت وكيل وزارة الدفاع لشؤون الدفاع، وذلك بهدف إجراء محادثاتٍ مع الرئيس صالح، والمسؤولين اليمنيين الآخرين. أصدرت السفارة الأميركية بياناً مقتضباً حول الاجتماع، ولم تزد عن قولها إن المجتمعين عقدوا اجتماعهم، «لمناقشة التعاون المستمر[1] في مجال مكافحة الإرهاب» بين البلدين، وكذلك من أجل «التعبير عن ترحيب الولايات المتحدة بالجهود المستمرة التي يبذلها اليمن في مجابهة» تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب. لكن بعد مرور شهرٍ من الزمن مثُل فيكرز في جلسة مغلقة[2] عقدتها لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ، حيث عرض التحركات الأميركية غير المعلنة في اليمن والصومال. تحدثت رسالة إلكترونية داخلية[3] في مكتب فيكرز في ذلك الوقت، وتسلمت نسخة شخصية منها، عن «فرقة خاصة تعمل في اليمن، وهي التي ساعدت القوات اليمنية على قتل المشتبه بانتمائهم للتنظيمات الإرهابية، لكنها نفذت كذلك عمليات بمفردها»، أضافت الرسالة: «إن أجهزة الاستخبارات، بما فيها وكالة الاستخبارات الدفاعية، ووكالة الاستخبارات المركزية، تدقق بقائمة الأهداف وتقرر الهدف الذي ينبغي إلقاء القبض عليه لأغراض جمع المعلومات الاستخباراتية، ومَن يُمكن قتله».

بينما استمرت القيادة المشتركة للعمليات الخاصة بالعمل داخل اليمن، وكانت تقوم بتدريب القوات اليمنية في بعض الأحيان، وفي أحيانٍ أخرى تقوم بإجراءاتٍ حركية دينامية kinetic actions، واستمرت كذلك الغارات الجوية. وفي أواخر شهر أيار/مايو قدّم نائب رئيس الأركان الجنرال جيمس «هوس» كارترايت، تقريراً إلى الرئيس أوباما حول أحد «الأهداف» المهمة جداً، والذي تمكنت JSOC من احتجازه. أعطى الرئيس الضوء الأخضر[4] لهذه الغارة. وفي ٢٤ أيار/مايو أصابت قذيفة موجهة قافلة من العربات[5] في صحراء مأرب، أفادت المعلومات الاستخباراتية بأنها تتوجه لعقد اجتماعٍ مع نشطاء في القاعدة. لم تكن تلك المعلومات الاستخباراتية صحيحةً

(١) بيان صحفي، "Undersecretary of Defense Visits Yemen," سفارة الولايات المتحدة في صنعاء، اليمن، ٢٢ آذار/مارس، ٢٠١٠، http://yemen.usembassy.gov/udv3.html.

(٢) سجلات الكونغرس الموجز اليومي، ٢٩ نيسان/أبريل، ٢٠١٠ مطبعة الحكومة الأميركية /www.gpo.gov/fdsys pkg/CREC-2010-04-29/pdf/CREC-2010-04-29-pt1-PgD460.pdf#page=2.

(٣) نسخة المؤلف عن الرسالة الإلكترونية.

(٤) Daniel Klaidman, *Kill or Capture: The War on Terror and the Soul of the Obama Presidency* (New York: Houghton Mifflin Harcourt, 2012), p. 255.

(٥) Mohammed Ghobari and Mohamed Sudam, "Air Strike Kills Yemen Mediator," Reuters, May 25, 2010.

بالكامل. أما الرجال الذين كانوا في العربة فلم يكونوا أعضاءً في القاعدة، لكنهم كانوا وسطاء يمنيين محليين بارزين يساهمون في جهود الحكومة الهادفة إلى نزع أسلحة أعضاء تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب. كان من بين الذين قُتلوا جابر الشبواني، وهو نائب حاكم محافظة مأرب. كان الشبواني يحتل مركزاً أساسياً يسمح له بالتفاوض، وذلك بالنظر إلى أن ابن عمه إياد[1] كان قائداً محلياً في تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب، وهو الذي حاولت القوات الأميركية واليمنية القضاء عليه في سلسلةٍ من الغارات التي حدثت في كانون الثاني/يناير. أما عمّ الشبواني واثنان من مرافقيه فقد قُتلوا في هذا الهجوم. قال أحد المسؤولين المحليين إن «نائب الحاكم كان في مهمة وساطة[2] لإقناع عناصر القاعدة بتسليم أنفسهم إلى السلطات».

أعلنت السلطات اليمنية مسؤوليتها علناً عن الهجوم، وذلك جرياً على عادتها، كما أن مجلس الأمن الأعلى في اليمن اعتذر[3] عما وصفه الخطأ الذي وقعت فيه غارة شنّتها الحكومة. لكن هذه الضربة ترافقت مع مخاطر أكبر بكثير لأن هذا الهجوم قتل واحداً من مناصريها. في غضون ساعات على ذلك الهجوم هاجمت القبيلة التي ينتمي إليها الشبواني خط النفط الرئيس[4] الذي يمتد من مأرب إلى رأس عيسى الواقع على ساحل البحر الأحمر. حاول رجال القبائل كذلك السيطرة على القصر الرئاسي في المحافظة، لكن جنود الجيش اليمني ودباباته تمكنوا من صد هذا الهجوم. طالب النواب اليمنيون بأن تشرح حكومة صالح كيفية حدوث الغارة، ومَن هي الجهة المسؤولة عن توسيع نطاق الحرب في اليمن.

لكن بعد أشهرٍ على حدوث هذا الهجوم بدأ بعض المسؤولين اليمنيين يعتقدون أن نظام صالح هو الذي أعطى الولايات المتحدة هذه المعلومات المغلوطة بهدف القضاء على الشبواني، وذلك بعد تفجّر الخلاف السياسي بين جابر الشبواني و«أفراد أساسيين» من عائلة الرئيس صالح. قال مصدرٌ أميركي على صلة بمناقشات إدارة أوباما التي تجري على مستويات عليا والمتعلقة باليمن: «نعتقد أنه تم التلاعب بنا»[5]. وافق البيت الأبيض، والجيش الأميركي، والسفير الأميركي في اليمن على هذه الغارة. وأبلغ أحد مسؤولي الاستخبارات الأميركيين السابقين صحيفة وال ستريت

(١) Adam Entous, Julian E. Barnes, and Margaret Coker, “U.S. Doubts Intelligence That Led to Yemen Strike,” *Wall Street Journal*, December 29, 2011.

(٢) “Yemen Strike Kills Mediator, Tribesmen Hit Pipeline,” Reuters, May 25, 2010.

(٣) “Air Raid Kills Yemeni Mediator,” AlJazeera. com, May 25, 2010.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) Entous, Barnes, and Coker, “U.S. Doubts Intelligence That Led to Yemen Strike.”

جورنال: «تبيّن أننا لا نعرف أبداً من يحضر هذه الاجتماعات [اليمنية]». لكن مسؤولاً أميركياً سابقاً أبلغ الصحيفة أن الغارة أظهرت أن الولايات المتحدة «تتأثر بسهولة كبيرة بما يقوله اليمنيون: أوه، إنه رجلٌ شرير. يمكنكم القضاء عليه. لكن تبيّن لاحقاً أنه رجلٌ شريرٌ سياسياً - إنه ليس شريراً حقيقياً في واقع الأمر». قيل إن برينان «غضب كثيراً» بشأن هذه الغارة. وسأل أوباما في وقتٍ لاحق الجنرال كارترايت: «كيف يمكن لهذا أن يحدث؟»[١] أبلغه الجنرال بأن السبب يعود إلى معلومات استخبارية سيئة قدّمها اليمنيون. قال كارترايت إنه تلقى «نظرةً تأنيبية من القائد الأعلى [للقوات المسلحة، أي الرئيس]».

لكن بعد ضربات بصواريخ توماهوك، قتلت عشرات المدنيين في قرية المعجلة في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٩، وبعد الغارة المأساوية التي قتلت شبواني، بدأت وكالة الاستخبارات المركزية في التحرك لصرف النظر عن الغارات بصواريخ توماهوك[٢] التي تشنّها القيادة المشتركة للعمليات الخاصة، والتحوّل إلى السلاح الذي تفضّله وكالة الاستخبارات المركزية: الطائرات المسيّرة من دون طيّار. قامت الوكالة كذلك بتغيير مواقع الأقمار الصناعية، كما نُشر عدد أكبر من طائرات بريداتور غير المأهولة، وذلك في قواعد سرية قرب اليمن. قال الشيخ إبراهيم الشبواني، وهو شقيق آخر لوسيط مع الحكومة سبق له أن قُتل في الغارة التي حدثت في ٢٥ أيار/مايو: «تطير الطائرات من دون طيّار فوق مأرب[٣] كل أربع وعشرين ساعة، كما أنه لا يمر يوم من دون أن نراها». «تطير هذه الطائرات على ارتفاعات منخفضة، بينما تطير في أحيانٍ أخرى على ارتفاعات أعلى. ضجرت السماء من وجود الطائرات المسيّرة، ومن الخشية من أن تضرب في أي وقت». بدا أن شعور عدم الأمان هذا هو جزءٌ محوريٌ من الاستراتيجية الأميركية الجديدة الهادفة إلى جعل انضمام القبائل المحلية إلى صفوف تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب أمراً محفوفاً بالمخاطر. لكن بدا للبعض أن هذه السياسة تعطي مفعولاً عكسياً، وعلى الأخص بالنسبة إلى زعماء القبائل المحلية الذين لديهم أقرباء يحاربون مع طرفَي النزاع.

زعمت بعض التقارير أن صالح، الذي اعتمد على القبائل لدعم نظامه، لم يرغب في أن يُقتل شبواني، بل أراد تجميد العمليات السرية الأميركية، وعلى الأخص بعد حدوث الغارة. «لكن المسؤولين الأميركيين أصروا على أن ذلك لا يؤثر على الترتيبات السرية التي تسمح للولايات المتحدة

(١) Klaidman, *Kill or Capture*, p. 255.

(٢) Entous, Barnes, and Coker, "U.S. Doubts Intelligence That Led to Yemen Strike."

(٣) Jeb Boone, Abdul-Aziz Oudah, and Shuaib M. al-Mosawa, "Marib Sheikh: US Drones Fly over Wadi Abida Every Day," Yemen Observer, October 28, 2010, www.yobserver.com/front-page/10020035.html.

أن تضرب داخل اليمن. أبلغ أحد المسؤولين في إدارة أوباما، لم يكشف عن هويته، صحيفة نيويورك تايمز، «لم تسر الأمور في النهاية[1] كما قال، أي لا «الكف عن الهجمات»، كما أنه لم يطردنا إلى خارج البلاد».

لكن الأمر الذي لا يمكن المجادلة فيه هو أن الغارات، وعلى الأخص تلك التي تسببت بمقتل المدنيين وشخصيات قبلية مهمة، هو أنها أعطت وسيلة إقناعٍ قيّمة للقاعدة في حملتها لتجنيد أعضاء جدد في اليمن، وكذلك لمعركتها الإعلامية ضد تحالفٍ الولايات المتحدة ـ اليمن لمكافحة الإرهاب. قال مسؤولون في الحكومة اليمنية إن سلسلة من الغارات الأميركية[2]، والتي شُنّت منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وحتى أيار/مايو ٢٠١٠، قد تسببت بمقتل ما يزيد عن مئتي مدني، وأربعين شخصاً متحالفين مع القاعدة. أكد البروفيسور في جامعة برنستون غريغوري جونسن في حزيران/يونيو من العام ٢٠١٠: «إنه من الخطير جداً[3] ما تحاول الولايات المتحدة أن تفعله في اليمن في هذا الوقت، وذلك لأنه يخدم الاستراتيجية الأوسع التي وضعها تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب، وهي الاستراتيجية التي تقول إن اليمن ليس مختلفاً عن العراق وأفغانستان»، وذلك بعد أن نشرت منظمة العفو الدولية ردّ تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب في صيف العام ٢٠١٠، أي بعد مرور أشهرٍ على الغارات، والضربات الجوية، المستمرة التي قامت بها الطائرات الأميركية واليمنية. وفي شهر حزيران/يونيو نفذت مجموعة من مقاتلي تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية AQAP والذين ارتدوا الأزياء العسكرية هجوماً جريئاً[4] على قسم عدن التابع للشرطة السرية اليمنية، وهي المعروفة باسم جهاز الأمن السياسي PSO. شنّ المقاتلون، أثناء الاحتفال برفع العلم في المركز، هجوماً بالقذائف الصاروخية، وفتحوا النار بالأسلحة الأوتوماتيكية [الآلية] بينما كانوا يقتحمون البوابات. تمكّن المهاجمون من إصابة عشرة من ضباط الأمن على الأقل، وثلاث نسوة من العاملات في التنظيف. كان هدف الغارة تحرير المقاتلين المشتبه بهم الذين كانوا محتجزين لدى جهاز الأمن السياسي، وهم نجحوا في ذلك. أُتبعت الغارة بحملة اغتيالات مستمرة خلال فصل الصيف، وهي الحملة التي استهدفت كبار مسؤولي الجيش والاستخبارات اليمنيين. تمكنت

---

(١) Shane, Mazzetti, and Worth, “Secret Assault on Terrorism Widens on Two Continents.”

(٢) Hush Tomlinson, Michael Evans, and Iona Craig, “‘Secret’ US War on al-Qaeda in Yemen Killing Civilians,” Times (UK), December 9, 2010.

(٣) Laura Kosinof “US Cluster Bombs in Yemen: The Right Weapon in Al Qaeda Fight?” *Christian Science Monitor*, June 7, 2010.

(٤) أخبار بي. بي. سي “Yemen Gunmen in Deadly Raid on Aden Security Service HQ,” BBC.co.uk, June 19, 2010.

AQAP في خلال شهر رمضان المبارك والذي بدأ في آب/أغسطس، من شن اثني عشر هجوماً[1]. قُتل بحلول شهر أيلول/سبتمبر ستون مسؤولاً، بالإضافة إلى عددٍ كبير من الأشخاص الذين أصابهم القَتَلَة من راكبي الدراجات النارية. تحولت طريقة الهجوم إلى نموذج يُحتذى إلى الحد الذي دفع الحكومة إلى فرض حظرٍ على استخدام الدراجات النارية في مناطق أبيَن الريفية. قال مسؤولٌ في وزارة الداخلية اليمنية إن استخدام «الدراجات النارية في العمليات الإرهابية[2] بهدف اغتيال رجال الاستخبارات وأفراد الأمن... وصل إلى حدٍ لا يطاق في المحافظة خلال الأشهر التسعة الماضية».

اكتشفت حكومة اليمن أنها واقعة تحت حصار الأعمال السرية الأميركية الآخذة بالتوسع. أصدر أنور العولقي «رسالة إلى الشعب الأميركي». قال العولقي في حديثه إن محاولة عمر فاروق عبد المطلب إسقاط الطائرة فوق ديترويت جاءت «انتقاماً من صواريخ كروز الأميركية[3] والقنابل العنقودية التي قتلت النساء والأطفال». أعلن العولقي كذلك: «تمتلكون طائرات ب-٥٢، وتمتلكون طائرات الأباتشي، وتمتلكون دبابات أبرامز وصواريخ كروز، كما تمتلكون الأسلحة الصغيرة والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع. لكننا نمتلك الرجال الذين نذروا أنفسهم، وبكل إخلاص، لقضيتهم، وهم الذين يمتلكون قلوب الأسود». توجّه العولقي كذلك بنقدٍ لاذع إلى الولايات المتحدة، وحكومة الرئيس صالح. أعلن: «إذا كان الناس سيتذكرون بوش على أنه الرئيس الذي ورّط أميركا في أفغانستان والعراق، فإن أوباما يبدو أنه يريد أن يتذكره الناس على أنه الرئيس الذي ورّط أميركا في اليمن». قال العولقي:

> بدأ أوباما حربه في اليمن بالقصف الجوي على أبين وشبوه. لكنه شنّ مع هذا القصف حملةً دعائية لصالح المجاهدين في اليمن، وأنجز لهم في أيام ما يستغرقهم الأمر سنوات لإنجازه... إن مسؤولي الحكومة اليمنية الفاسدين وبعض زعماء القبائل الذين يدعون أنهم متحالفون معكم إنما يمتلكون الكرة في أيديهم. يُضاف إلى ذلك أن رأياً شاع في أوساطهم بأن الوقت مناسب لابتزاز الأميركيين السذّج. أما السياسيون ومسؤولو الجيش والاستخبارات فيخضعون لابتزاز بملايين الدولارات. ومسؤولو الحكومة اليمنية أعطوكم وعوداً كبيرة، كما يقدمون لكم فواتير ضخمة: أهلاً وسهلاً بكم إلى عالم السياسيين اليمنيين.

(١) Christopher Boucek, “The Evolving Terrorist Threat in Yemen,” *CTC Sentinel* 3 (9) (September 2010).

(٢) “Yemen Bans Motorcycles in Qaida-Infested Abyan,” *Xinhua*, September 16, 2010.

(٣) Anwar al Awlaki, “Message from Sheikh Anwar al-Awlaki to the American people,” YouTube video, 14:59, شريط فيديو بثته «الملاحم ميديا» في آذار/مارس ٢٠١٠، نشره: “OIO9VIP” في ٣ آذار/مارس ٢٠١٢ www.youtube.com/watch?v=GrdK6m9TKf8.

كان من المدهش بشأن بيان العولقي حول العلاقات الأميركية مع صالح هو مدى صدقيته بالنسبة إلى عدد من المحللين اليمنيين. بدأ العولقي في هذه الأثناء باحتلال وضعٍ شبه أسطوري في وسائل الإعلام الأميركية، وفي التعليقات التي تصدرها الحكومة الأميركية عن التهديدات الإرهابية. لكن السؤال الحقيقي كان مدى التهديد الماثل بالفعل. لكن بالرغم من أن النزاع لم يظهر إلى العلن، إلا أنه وجد انقسام عميق داخل أجهزة الاستخبارات حول الطريقة الأفضل للتعامل مع العولقي. توافرت كذلك أدلة كثيرة أوحت بأنه أثنى على الهجمات الإرهابية ضد الولايات المتحدة، وذلك بالإضافة إلى أنه كان على اتصالٍ مع حسن وعبد المطلب. توافر كذلك دليل بأنه دعا إلى اعتماد الجهاد والعنف ضد الولايات المتحدة وحلفائها. لكن لم تتوافر أدلة قاطعة على ذلك، وعلى الأقل ليس علناً، تدل على أن العولقي لعب دوراً عملانياً في أي هجمات.

وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠٩، قيل إن وكالة الاستخبارات المركزية استنتجت أن «الوكالة افتقدت دليلاً محدداً[١] يدل على أنه هدّد حياة الأميركيين ـ الأمر الذي يُعتبر معياراً لعمليات الاعتقال/ الاغتيال التي تنفذ بحق مواطنٍ أميركي. لكن الرئيس أوباما لا يوافق على هذا التقييم. يتعيّن على العولقي أن يموت.

في شهر شباط من العام ٢٠١٠، تمكن الصحافي عبد اللّه حيدر شايع، مجدداً، من العثور على العولقي، وأجرى المقابلة الأولى مع هذا المواطن الأميركي منذ انتشار أنباء تهديده بالاغتيال على يد الحكومة الأميركية. سأل شايع العولقي: «ما هو باعتقادك سبب رغبة الأميركيين في قتلك؟»[٢] ردّ العولقي: «لأنني مسلم، وأدعو إلى الإسلام». أضاف العولقي أن كل هذه الاتهامات ضده ـ في وسائل الإعلام، وليس في المحاكم القضائية ـ تستند إلى فكرة أنه «حرّض» نضال حسن وعبد المطلب، وأن تعليماته المسجلة وُجدت مع أغراض متآمرين متهمين في أكثر من دزينة من مؤامرات الرعب. «إن كل ذلك يأتي كجزءٍ من محاولة تصفية الأصوات الداعية إلى الدفاع عن حقوق الأمة [الأمة الإسلامية في العالم]». أضاف كذلك: «إننا ندعو إلى الإسلام الذي أرسله اللّه إلى النبي محمد (ص)، إسلام الجهاد وحكم الشريعة. «إن أي صوت يدعو إلى الإسلام، إما أن يقتلوا صاحبه أو يقتلوا شخصيته. إنهم يتخلّصون من الأشخاص بقتلهم أو بسجنهم. أو يقتلون الشخصية بتشويه صورتها إعلامياً».

---

(١) "David Ignatius, "For Lack of Hard Evidence, a Terrorist Evaded Capture," *Washington Post*, March 26, 2010.

(٢) "Interview: Anwar al-Awlaki," AlJazeera.com, February 7, 2010. نسخة مصورة،

سأل شايع العولقي: «أتعتقد أن الحكومة اليمنية سوف تسهّل عملية اغتيالك؟»

أجاب العولقي: «تقوم الحكومة اليمنية ببيع مواطنيها للولايات المتحدة، وهي تكسب أموالاً غير مشروعة، تتوسلها من الغرب مقابل دماء مواطنيها. يطلب المسؤولون اليمنيون من الأميركيين القيام بهجمات متى يشاؤون، ويطلبون منهم عدم إعلان المسؤولية عن هذه الهجمات، وذلك لكي يتجنبوا غضب الشعب. وتقوم الحكومة اليمنية، ومن دون حياء، بتبني هذه الهجمات... إن سكان شبوة، وأبيَن، وأرحب رأوا صواريخ كروز، كما أن بعض الناس رأوا القنابل العنقودية التي لم تنفجر. تكذب الدولة عندما تدّعي مسؤوليتها، وهي تفعل ذلك كي تنفي التآمر. يُضاف إلى ذلك أن الطائرات الأميركية من دون طيّار تحلّق فوق اليمن بشكلٍ دائم. ما هي هذه الدولة التي تسمح لعدوها بالتجسّس على شعبها ثم تعتبر ذلك «تعاوناً مقبولاً؟»»

أما في اليمن فإن العولقي عمد إلى التخفي بشكلٍ دائم كما بدأ يلقى صعوبة في نشر خطبه الدينية. عمدت الحكومة الأميركية إلى إغلاق موقع التدوين التابع له، كما أن الطائرات غير المأهولة بدأت بالتحليق في سماء شبوة. لكن بينما كانت وسائل الإعلام الأميركية، و«الخبراء» في الإرهاب، وكبار المسؤولين الحكوميين البارزين، تعرّف العولقي بأنه قائد تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب، إلا أن هذه الاتهامات كانت مشكوكاً فيها. دخل العولقي منطقة خطرة عندما أثنى على الهجمات الإرهابية في الولايات المتحدة، وعندما دعا المسلمين في أميركا إلى اتباع مثال نضال حسن. لكن الدليل المتوفر المتعلّق بعلاقة القاعدة مع العولقي في العام ٢٠١٠، يوحي بأنه لم يكن عضواً فاعلاً في هذه الجماعة، لكنه كان يسعى إلى عقد تحالف مع الأشخاص الذين يشاطرونه أفكاره. جادل بعض الأشخاص، من أمثال عمه، بأنه دُفع دفعاً للتحالف مع تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب، وذلك بعد أن تقرر إعدامه مع قادة ذلك التنظيم.

كان الشيخ صالح بن فريد هو المدافع الرئيس عن أنور في اليمن. كانت زعامة بن فريد القبلية هي التي أمّنت للعولقي ممراً آمناً عبر شبوة والمناطق القبلية الأخرى. لكن الشيخ وقع تحت ضغطٍ شديد من النظام اليمني لتسليم أنور. أما ناصر، والد أنور، فقد كان مقتنعاً بأن أنور سوف يظل مختبئاً، وبأن الحكومة الأميركية سوف تستمر في ملاحقته بهدف القضاء عليه. لكن بن فريد قرر أن يحاول مرةً أخرى. توجّه بن فريد لزيارة أنور في شبوة، لكنه رأى عند وصوله الطائرات من دون طيّار، «وهي تحوم فوق وادينا[1] على مدى أربع وعشرين ساعة، من دون أن تتوقف حتى لدقيقة

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع صالح بن فريد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. إن كل الاقتباسات والمعلومات المنسوبة إلى بن فريد مأخوذة من مقابلة المؤلف.

واحدة». أخبرني الشيخ: «كنا نراها عند طلوع الشمس بطبيعة الحال، لكننا كنا نسمعها بوضوح. أعتقد أن هذه الطائرات كانت تبحث عن أنور».

لكن عندما التقى بن فريد بابن شقيقه، أبلغه أنور بأنه سمع أن أوباما وافق على إعدامه. قال بن فريد لأنور: «أعتقد أنهم واقعون تحت ضغط شديد. أعطى الرئيس أوامره إما بإلقاء القبض عليك وإما بقتلك». قال العولقي لبن فريد إن الحكومة لم توجّه إليه إدانة بارتكاب أي جريمة، كما أنه لن يسلّم نفسه لمواجهة تهم لا وجود لها. أبلغ أنور عمّه: «قل لهم إن لا شيء يربطني بالقاعدة حتى اليوم، لا شيء. لكن إذاً لم يسحب [أوباما] أوامره، وكنت مطلوباً منهم، يحتمل أنهم سوف يدفعونني إلى مصيري المحتوم. لا أمتلك أي خيارٍ في ذلك».

أخبرني بن فريد أنه يعتقد أن التهديدات الموجهة إلى أنور أدت في النهاية إلى تقريبه من تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب. «أدركنا، بطبيعة الحال، أن [أنور] لا يمتلك أي خيار، وهم أرسلوه إلى مصيره المحتوم بالفعل». أخبرني بن فريد أن إعلان الحكومة الأميركية وضع أنور على قائمة الاغتيال كان «غلطة كبيرة جداً».

في ٢٣ أيار/مايو، ٢٠١٠، أصدر الجناح الإعلامي للقاعدة في اليمن «الملاحم»، شريط فيديو بعنوان «الإجتماع الحصري الأول[1] مع الشيخ أنور العولقي». شكر العولقي في هذا الشريط الرجل الذي يُجري المقابلة معه، وكان رجلاً ملتحياً يرتدي ألبسةً بيضاء، وذلك لأنه «تجشم عناء الوصول إلى هنا». ارتدى العولقي عباءة يمنية تقليدية، وكان جالساً أمام رف مليء بالكتب الدينية. ظهرت الجنبية [الخنجر] فوق خصره، وهي رمزٌ قبليّ يعتمده عدد كبير من الرجال في اليمن. أثنى العولقي في هذه المقابلة على الخطاب الذي ألقاه منذ وقتٍ قريب أيمن الظواهري، الرجل الثاني في القاعدة، لكنه استخدم عبارة، «أنتم الذين في القاعدة»، أي أنه لم يزعم أنه عضو في تلك الجماعة. أما الرجل الذي أجرى المقابلة معه فقد شكره على إعطائه هذه المقابلة «الحصرية»، لكنه لم يخاطب العولقي على أنه رفيق له في القاعدة.

لكن الرجل الذي أجرى المقابلة معه في هذا الشريط الدعائي للقاعدة كان صريحاً إلى حدٍ مذهل، كما وجّه للعولقي أسئلة عدة حول استهداف المدنيين، وعن علاقته مع نضال حسن وعبد المطلب، وكذلك طلب منه تفسير فتاوى عدة. طرح الرجل كذلك أسئلة حول التقارير القائلة بأنه مستهدف. تحدث العولقي بالعربية، وأخبر الرجل: «ليس صحيحاً القول بأنني مطارد. إنني أتجول

(١) "Anwar Al Awlaki Al Malahem Interview [full] english Translation," YouTube video, 45:27, from interview with Anwar al Awlaki by Al-Malahem Media, May 23, 2010, posted by "EastLdnMuslima," March 19, 2012, www.youtube.com/watch?v=q7o_PQkqntg&playnext=1&list=PLcFlly8jyVa04CYWvx-S9dYvik4J9NiBsy&feature=results_main.

في أرجاء عشيرتي وفي أنحاء أخرى من البلاد لأن سكان اليمن يكرهون الأميركيين، كما يدعمون رجال الحقيقة والمسحوقين. إنني أتجول في أنحاء قبيلة عولق، كما أنني أحصل على دعم من قسم كبير من فئات الشعب في اليمن». أثنى أنور على حركات المجاهدين المختلفة في كل أنحاء العالم، وفي العراق، وأفغانستان وكذلك الصومال. قال كذلك: «أما بالنسبة إلى المسلمين عموماً وسكان شبه الجزيرة على وجه الخصوص، فيتوجب عليهم جميعاً المشاركة في هذا الجهاد ضد أميركا».

طوّر العولقي في هذه الأثناء ميلاً نحو مبادئ القاعدة، كما أصبح من الصعب تمييز تصريحاته العلنية عن بيانات القاعدة. يمكننا القول بالرغم من ذلك أن الكلمات ليست أفعالاً. أما المحلل السابق في وكالة الاستخبارات الدفاعية جوشوا فاوست، فأوحى بأن بعض العاملين في الأجهزة الاستخباراتية الأميركية قد رفعوا من تصنيف العولقي بناءً على الخشية من أن يكون قادراً على التحريض من خلال كلماته. لكن بالرغم من أن المحلل اعتبر أن ثناء العولقي على القاعدة هو أمرٌ يدعو إلى شنّ الهجمات الإرهابية ضد الولايات المتحدة، وأمرٌ يستحق الشجب، إلا أن فاوست لم يعتبر أن هذه التصريحات تشكّل دليلاً على وجود دورٍ عملاني فاعل له داخل القاعدة. أخبرني المحلل في ذلك الوقت: «أما داخل تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب، فيمكننا القول إن مركزه كان يعادل عملياً الإدارة الوسطى»[1]. أضاف فاوست: «حتى قيادة تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب ذاتها عاملته وكأنه تابع لها يُفترض به التزام الصمت وعمل ما يؤمر به... أعتقد أن المزيد من التركيز على العولقي ليس له معنى، وذلك لأننا نعطيه نوعاً من الأهمية والنفوذ اللذين لا يمتلكهما».

لكن بعد مؤامرة يوم عيد الميلاد، غيّر البيت الأبيض لهجته تجاه العولقي، وادّعى أنه أصبح جاهزاً للمشاركة في العمليات، كما ذهب بعض المسؤولين إلى حد مقارنته بأسامة بن لادن. أبلغني [الدكتور] نخلة، وهو مسؤول رفيع سابق في وكالة الاستخبارات المركزية: «بصراحة، أعتقد أن القول إنه أسامة بن لادن جديد هو نوع من المبالغة[2]... لم نكن لنفكر فيه كثيراً لولا عبد المطلب، وهو المهاجم الذي خبأ المتفجرات في ثيابه الداخلية».

بالرغم من أن العولقي كان يُنشئ علاقات مع مختلف شخصيات القاعدة في شبوة وأمكنة أخرى، وكان مركزه يتعزّز داخل صفوفها، إلا أن اليمنيين المطّلعين الذين أجروا مقابلات مع

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع جوشوا فاوست، كانون الثاني/يناير ٢٠١١. إن كل الاقتباسات والمعلومات المنسوبة إلى فاوست مأخوذة من مقابلة المؤلف، إلا إذا ذُكر خلاف ذلك.

(٢) مقابلة أجراها المؤلف مع الدكتور إميل نخلة في كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١٠. إن كل الاقتباسات والمعلومات المنسوبة إلى نخلة مأخوذة من مقابلة المؤلف، إلا إذا ذُكر خلاف ذلك.

قادة تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب أخبروني بأنه لم يكن عضواً عاملاً في الجماعة». قال الصحافي عبد الرزاق الجمل: "لم يكن أنور العولقي قائداً[1] في القاعدة، ولم يشغل أي منصبٍ رسمي في صفوف هذه الجماعة». وأخبرني كذلك أن تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب كان ينظر إلى العولقي على أنه حليف، وأن «الشيء الذي يربطه بالقاعدة هو العدائية تجاه الولايات المتحدة... يتوافق [العولقي] مع القاعدة في الرؤية، والمنطق، والاستراتيجيات. أما الجهود التي بذلها العولقي ضمن هيكلية عمل تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب، وعلى الأخص في ما يتعلق بالتجنيد في الغرب، فقد كانت جهوداً كبيرةً حقاً».

اعترف ناصر العولقي بأن ابنه بدأ بالإشارة إلى أعضاء القاعدة في المقابلات بلقب «إخواني»، لكنه لم يعتقد أن ابنه كان عضواً في تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب. قال لي كذلك: «لم يقل أبداً[2] إنه عضو في القاعدة»، لكنه خمّن قائلاً: «يُحتمل أنه كان قريباً من التنظيم في العقيدة، ويُحتمل أن أنور آمن ببعض أفكار القاعدة، ومنها أنه لا يُمكن للمرء استعادة أرضه بالوسائل السلمية، ولذلك يتعيّن عليه القتال لأجل استعادتها. أما إذا هاجمك أي شخص فسوف يتعيّن عليك أن تدافع عن نفسك». أضاف ناصر: «أنور رجلٌ شجاعٌ جداً. أقول لك هذا بكل تأكيد لأنني أعرف ابني. أما إذا كان عضواً في تلك المنظمة، فإنه لن يتأخر عن قول ذلك». يعني ذلك أنه لن يخسر شيئاً لقول ذلك بعد أن وضعته الولايات المتحدة ضمن قائمة الاغتيال.

لكن أعضاء الحكومة اليمنية كانوا قلقين من أن الولايات المتحدة تقوم بتضخيم الدور الذي يلعبه العولقي، وتجعله قائداً إرهابياً. أبلغ وزير الخارجية اليمنية أبو بكر القربي المراسلين في صنعاء أن «أنور العولقي كان يُنظر إليه على الدوام على أنه داعية ديني[3] وليس إرهابياً، ولذلك يجب أن لا يُعتبر إرهابياً، إلا إذا امتلك الأميركيون دليلاً على تورّطه في الإرهاب».

لم توجّه الحكومة الأميركية أي تهم إلى العولقي بالقيام بأي جريمة، كما لم يقدم الأميركيون أي دليلٍ على أن العولقي كان قائداً في تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب، أي كما صوّروه. كانت قضية العولقي في صلب إحدى المسائل الأساسية التي أُثيرت بفعل الدور المتزايد الذي لعبته الاغتيالات الاستهدافية في السياسة الخارجية الأميركية: هل تستطيع الحكومة الأميركية اغتيال مواطنيها من دون داعٍ؟

---

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع عبد الرزاق الجمل في كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١٢.

(٢) مقابلة أجراها المؤلف مع ناصر العولقي في كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١٢. إن كل الاقتباسات والمعلومات المنسوبة إلى ناصر مأخوذة من مقابلة المؤلف، إلا إذا ذُكر خلاف ذلك.

(٣) Charles Fromm, "Yemen Refuses to Hunt al-Awlaki for US," Inter Press Service, April 13, 2010. http://ipsnorthamerica.net/news.php?idnews=2991.

٣٨ خدمة المواعدة في وكالة الاستخبارات المركزية

الدنمارك واليمن، ٢٠١٠ انشغل مورتن ستورم في محاولة العثور على زوجة أوروبية للعولقي، في ذروة حملة المطاردة الأميركية لأنور في اليمن. لكن العولقي لم يعرف أن عميل الاستخبارات الدنماركية هو الذي ينسق عملية البحث عن العروس مع وكالة الاستخبارات المركزية. نشر ستورم رسائل في مواقع شبكة الإنترنت[١] التي يداوم المعجبون بالعولقي على زيارتها، ولم يتأخر الوقت قبل تسلّمه رسالة من امرأة كرواتية تحولت إلى الإسلام منذ وقتٍ قريب. اختارت المرأة اسم أمينة بعد اعتناقها الإسلام، وذلك بالرغم من أنها نشأت وسط عائلة كاثوليكية. كانت هذه المرأة مميزة[٢] خلال دراستها الثانوية، كما عملت مع الشبان المصابين باضطرابات في زغرب. كتبت أمينة إلى ستورم: «تساءلتُ ما إذا كان سيبحث عن زوجةٍ ثانية[٣]، واقترحت عليه الزواج. لا أعرف مدى سذاجة هذا كله. إنني أحترمه كثيراً، وأحترم كل ما يفعله... إنني على استعداد للذهاب معه إلى أي مكان. أبلغ ٣٢ سنة من العمر، وأنا على استعداد للأمور الخطرة. أنا لا أخاف الموت، أو الموت في سبيل اللّه».

تابع ستورم مراسلة العولقي وأبلغه بشأن أمينة. أبلغ ستورم كذلك وكالة الاستخبارات الدنماركية PET، بأنه منهمك في ترتيب زواج جديد للعولقي. اتصلت وكالة الاستخبارات الدنماركية بوكالة الاستخبارات المركزية. زعم ستورم أن مسؤولي الاستخبارات «شعروا بفرحة غامرة»[٤]. وضعت الوكالتان خطة في حال سار مشروع الزواج كما هو مرسوم لها: يقدّم ستورم لأمينة حقيبة مزودة

---

(١) Paul Cruickshank, Timplister, and Nic Robertson, "The Danish Agent, the Croatian Blonde and the Plot to Get al-Awlaki," CNN.com, October 24, 2012.

(٢) Darko Mar inkovi /VLM, Darko Pavi i, Renata Rašovi / VLM, "Al-Qa'idina teroristica Amina bila je vrsna trka ica na sto metara" [Al Qaeda terrorist Amina was a great 100-meter track star], *Vecernji List* (vecernji.hr), October 25, 2012.

(٣) "The Terrorist's Bride," *Jyllands- Posten documentary*, 12:11, December 16, 2012.

(٤) المصدر نفسه.

بجهاز تتبّع[١]، وهو الجهاز الذي سيكشف في نهاية الأمر موقع العولقي.

اتصل العولقي بستورم مجدداً في ١٧ شباط/فبراير، ٢٠١٠، وقال له إنه يرغب في لقاء أمينة. كتب أنور: «يمكنني، إذا زرتَها أنت[٢]، تسجيل شريط فيديو أظهرُ فيه أنا، ويكون بشكل ملفٍ مشفّر، ويمكنك أن تقنعها بمشاهدته، وذلك كي تتأكد من شخصيتي». كتب العولقي مجدداً بعد مرور عدة أيام ليصف أوضاعه المعيشية التي تحسنت: «لا أعيش في خيمة هذه الأيام، بل في منزل يمتلكه أحد أصدقائي. إنني لا أغادر المنزل، كما أنني أصبحت في وضعٍ يمكّن زوجتي من البقاء معي على الدوام. إنني أفضّل هذا المنزل على الخيمة المنصوبة في الجبال، وذلك لأنه يسمح لي بالقراءة والكتابة والقيام بالأبحاث». قال ستورم إنه التقى مسؤولين من وكالة الاستخبارات المركزية، ووكالة الاستخبارات الدنماركية في هيلسنغور، الدنمارك، وشارك في هذا الاجتما ع أحد موظفي وكالة الاستخبارات المركزية المخضرمين من الذي يعملون في الدنمارك، وهو الذي يتخذ له اسم جِد، والذي قال عنه ستورم إنه مسؤولٌ في وكالة الاستخبارات المركزية وصل جواً من واشنطن، ودعا نفسه أليكس.

اجتمع ستورم في ٨ آذار/مارس ٢٠١٠، مع أمينة في فيينا، النمسا، وذلك خارج محطة الحافلات الدولية[٣]. تم التحقق من هذا اللقاء بإيصالاتٍ متعددة[٤] استعرضتها الصحيفة الدنماركية يولاندس بوستن. زعم ستورم أنه عندما التقى أمينة لاحظ أن عملاء من وكالة الاستخبارات الدنماركية ووكالة الاستخبارات المركزية تلاحقه. كما زعم كذلك أن أمينة أقنعته بأنها مستعدة لقبول العواقب المحتملة لقرارها السفر إلى اليمن للزواج من العولقي. علّم ستورم تلك الشابة إرسال رسائل البريد الإلكتروني المشفرة، وذلك بناءً على طلب العولقي، كما أنه عرض عليها في اللقاء الثاني شريط الفيديو الذي حضّره لها رجل الدّين. قال العولقي في هذا الشريط: «تم إعداد هذا الشريط المسجل خصيصاً للأخت أمينة[٥] بناءً على طلبها، كما أن الأخ الذي حمل هذا الشريط موثوقٌ به... أما بعد، فإنني أصلّي إلى اللّه ليرشدنا إلى ما هو صالحنا في هذه الحياة وفي الحياة الآخرة، ويرشدكِ لما هو الأفضل لكِ بالنسبة إلى طلبي الزواج منك. أقترح كذلك أن تحضّري رسالةً مسجلةً، إذا كان ذلك بإمكانك، وأن ترسليها لي. سيكون ذلك أمراً مفرحاً لي».

---

(١) "The Terrorist Bride."

(٢) Cruickshank, Lister and Robertson, "The Danish Agent, the Croatian Blonde and the Plot to Get al-Awlaki."

(٣) المصدر نفسه.

(٤) "The Terrorist's Bride," *Jyllands-Posten documentary*.

(٥) المصدر نفسه.

قال ستورم إن شريط الفيديو أثّر في أمينة كثيراً إلى الحد الذي دفعها إلى البكاء.

ردّت أمينة بأن سجّلت شريطَي فيديو. ارتدت أمينة الحجاب في الشريط الأول، ولم يظهر منها إلا وجهها. قالت في هذا الشريط إنها تشعر «بالتوتر»(١)، وأضافت أن تجربتها كانت «صعبة». لكنها نزعت حجابها في الشريط الثاني. قالت بلغةٍ إنجليزية مشدّدة: «أخي، هذا أنا من دون حجاب(٢)، وذلك كي تستطيع رؤية شعري. آمل أن تكون سعيداً معي إن شاء اللّه». اتفق الطرفان على الزواج في اليمن.

أرسل العولقي إلى ستورم رسالةً إلكترونية مشفرة تحدّث له فيها عن الأشياء التي تحتاج أمينة أن تجلبها معها إلى اليمن: «ملابس تناسب الطقس الحار(٣)، وأغراضها الصحية الشخصية، وغير ذلك، أي الأشياء التي تحتاجها خلال شهرٍ أو اثنين. يعني ذلك أنها لن تحتاج أكثر من حقيبة متوسطة الحجم، وحقيبة كتف. يتعيّن عليها كذلك أن تحمل مبلغ ثلاثة آلاف دولار على الأقل». اتصلت وكالة الاستخبارات المركزية بستورم بعد ذلك. لكن وثيقة حصلت عليها صحيفة يولاندس بوستن أشارت إلى العولقي على أنه «الشّرك»(٤)، وإلى أمينة على أنها «الأخت». أوحت وكالة الاستخبارات المركزية بأن ستورم يمكنه «استخدام إرشادات الشرك كسببٍ لإعطاء الأخت الحقيبة، وحقيبة التجميل الصغيرة».

عاد ستورم إلى فيينا في ١٨ أيار/مايو، ٢٠١٠، وذلك ليشتري لأمينة تذكرة السفر إلى اليمن، ويعطيها الملابس ومبلغ ثلاثة آلاف دولار، وقال إن وكالة الاستخبارات المركزية هي التي دفعت هذا المبلغ. أعطى ستورم أمينة كذلك الحقيبة التي تحتوي على جهاز تتبّع، وهي الحقيبة التي تسمح باغتيالها مع العولقي بواسطة طائرة من دون طيّار، هذا إذا سارت الأمور بحسب الخطة المرسومة. سافرت أمينة إلى اليمن في ٢ حزيران/يونيو. لكن ستورم توجّه إلى مركزٍ آمنٍ تستأجره وكالة الاستخبارات المركزية، ووكالة الاستخبارات الدنماركية في الدنمارك. أبلغ ستورم صحيفة يولاندس بوستن: «جلسنا هناك(٥)، وأقمنا حفلة شواء رائعة». قال كذلك إن رحلة أمينة كانت قيد المراقبة الدائمة.

---

(١) "The Terrorist Bride."

(٢) Cruickshank, Lister, and Robertson, "The Danish Agent, the Croatian Blonde and the Plot to Get al-Awlaki."

(٣) "The Terrorist's Bride," *Jyllands-Posten documentary.*

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

تسلّم ستورم بعد مرور يومين رسالة نصيةً من مدرّبه الدنماركي. جاء في هذه الرسالة: «تهانينا أيها الأخ[١]، لقد أصبحتَ ثرياً لتوك، ثرياً جداً». وضع مدرب الاستخبارات وجهاً باسماً في رسالته النصية هذه. زعم ستورم أنه تسلّم المكافأة في يوم ٩ حزيران/يونيو، ٢٠١٠، وذلك في فندق كراون بلازا الذي يقع قرب كوبنهاغن، وأضاف أن ضابطَين من وكالة الاستخبارات المركزية، ووكالة الاستخبارات الدنماركية، كانا حاضرَين عند تسلّمه للجائزة، وأن الحقيبة التي احتوت على المكافأة رُبطت[٢] بيد ضابط الاستخبارات الدنماركية. احتوت الحقيبة الصغيرة على مبلغ مئتين وخمسين ألف دولار موزعة على رزمٍ من فئات مئة دولار. سأل ستورم عن الرمز الذي يسمح بفتح الحقيبة. أجابه عميل وكالة الاستخبارات المركزية، «جرّب ٠٠٧»[٣]. التقط ستورم صورة عن المبلغ الموجود في الحقيبة، وأعطاها في وقتٍ لاحقٍ إلى صحيفة يولاندس بوستن لكي تكون دليلاً يدعم روايته. يُضاف إلى ذلك أن مصادر عديدة أكّدت[٤] أنه تسلّم المبلغ.

احتفلت وكالة الاستخبارات المركزية وحلفاؤها بما اعتقدوا أنه خرقٌ كبير في حملة مطاردة العولقي، لكن خطة الوكالة لاقت صعوبات لتنفيذها. كان من المفترض أن تلتحق أمينة بمدرسة لتعليم اللغة في صنعاء لفترة أسبوعين من الزمن، وذلك قبل أن تلتقي عريسها الموعود. لكن عندما وصل مساعدو العولقي لاصطحابها إلى حيث يمكث العولقي أخبروها بأنها لا تستطيع اصطحاب حقيبتها[٥]، بل تستطيع أن تُحضر معها كيساً بلاستيكياً يحتوي على أغراضها الشخصية. يعني ذلك أن الحقيبة التي وضعت فيها وكالة الاستخبارات المركزية جهاز التتبّع لن تُنقَل إلى المكان المقصود. تزوّج العولقي وأمينة بعد وقتٍ قصير. يعني ذلك أن وكالة الاستخبارات المركزية عثرت على زوجةٍ أوروبية لواحدٍ من أخطر الأهداف المطلوبين لديها. أرسل العولقي في وقتٍ لاحقٍ رسالة إلى ستورم[٦] يشكره فيها على مساعدته هذه.

(١) Cruickshank, Lister, and Robertson, “The Danish Agent, the Croatian Blonde and the Plot to Get al-Awlaki.”

(٢) “The Terrorist’s Bride,” *Jyllands-Posten documentary.*

(٣) Cruickshank, Lister, and Robertson, The Danish Agent, the Croatian Blonde and the Plot to Get al-Awlaki.”

(٤) “The Terrorist’s Bride,” *Jyllands-Posten documentary.*

(٥) المصدر نفسه.

(٦) Cruickshank, Lister, and Robertson, The Danish Agent, the Croatian Blonde and the Plot to Get al-Awlaki.”

٣٩ «مزاد علني على القاتل»

واشنطن، العاصمة، ٢٠١٠ انقسم النواب في الكونغرس الأميركي إلى قسمين أساسيين حول موضوع استهداف المواطن الأميركي أنور العولقي بالاغتيال: الصمت أو التأييد. لكن تطلب الأمر ثلاثة أشهر بعد انكشاف الخطة قبل أن يكسر أحد النواب الأميركيين جدار الصمت في معارضتها. أبلغني النائب الديمقراطي دينيس كوزينيتش في ذلك الوقت: «أنا لا أدعم هذه الخطة ـ نقطة على السطر[1]... أعتقد أنه يتوجب على النواب من الحزبين، والذين يهتمون بالدستور، أن يتحدثوا حول هذا الموضوع». قال كوزينيتش إنه أرسل رسائل عدة إلى إدارة أوباما، وأثار فيها تساؤلات حول احتمال عدم دستورية هذه السياسة، وكذلك الخروقات المُحتمَلة لهذه السياسة للقانون الدولي، لكنه قال إنه لم يتسلم أي رد.

قال كوزينيتش: «يتعيّن على كل الأشخاص الأذكياء الموجودين في تلك الإدارة أن يعرفوا المخاطر التي يواجهونها بسبب خرقهم للقانون». وصف كوزينيتش هذه السياسة بأنها «فوق القانون، وفوق العدالة». قال كذلك إنها «تُبطل فرضية البراءة، وذلك عندما تصبح الحكومة هي المحقق، والشرطي، والمدعي العام، والقاضي، وهيئة المحلفين، والجلاد، في الوقت ذاته. يثير هذا الوضع أعظم التساؤلات المتعلقة بدستورنا وطريقة حياتنا الديمقراطية». أضاف بالقول: «يجري كل هذا باسم الأمن القومي. كيف لنا أن نعرف سبب قتل بعض الأشخاص المحدّدين؟ أعني، من يتخذ هذا القرار؟ يبدو ذلك وكأنه قرارٌ إلهي، أي أن بإمكانك أن تشير بإصبعك إلى صورة شخصٍ ما لتقول: «قُضي على ذلك الشخص».

لم يكن وضع مواطنٍ أميركي على قائمة الاغتيال يُقلق كوزينيتش وحده. اعتبر كوزينيتش أن رئيساً ديمقراطياً يتمتع بمحبة الشعب، وباحثاً في القانون الدستوري، يتخطى الحدود نحو السياسات المتطرفة التي اعتمدتها إدارة بوش، سوف يواجه عواقب كبيرة. أبلغني كوزينيتش: «إننا نتصرف بدافعٍ من الخوف، كما نسينا مَن نكون. إننا نحطّم هنا ركائز تقاليدنا الديمقراطية. أين

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع النائب دينيس كوزينيتش في شهر شباط/فبراير من العام ٢٠١٠. إن كل الاقتباسات والمعلومات المنسوبة إلى النائب كوزينيتش مأخوذة من مقابلة المؤلف.

الحق في الحصول على محاكمة؟ اختفى هذا الحق. أين هو الحق في القدرة على مواجهة مَن يتهمونك؟ اختفى هذا الحق. أين هو الحق في تجنّب العقاب القاسي، وغير المعتاد؟ اختفى هذا الحق. تحطمت كل هذه الركائز». أضاف بالقول: «لا تعتقد حتى للحظةٍ واحدة أنه يمكنك أن تفعل كل هذه الأشياء من دون التسبب بعواقب مباشرة هنا في بلادنا. لا يمكنك كذلك أن يكون لديك أميركا في الخارج، وأميركا أخرى هنا في الداخل. إن الأمر واحد. تلاشي السيادة، واختفاء القيَم الديمقراطية، وتلاشي النية الطيبة، وهي كلها تنبّه الأمة بأنه لم يعد بالإمكان ضمان الحقوق الأساسية لشعبها بعد الآن. إنهم على وشك إقامة مزادٍ علني على القاتل».

قدّم كوزينيتش في تموز/يوليو من العام ٢٠١٠، مشروع قانون[١] تحت رقم HR ٦٠١٠، والذي يهدف إلى «حظر قتل المواطنين الأميركيين خارج الأُطر القضائية». أشار كوزينيتش في مشروع القانون هذا إلى مختلف الأوامر التنفيذية [الرئاسية]، وذلك منذ الحظر الذي فرضته إدارة فورد على الاغتيالات، بما في ذلك الأمر التنفيذي ١٢٣٣٣، الذي ورد فيه: «يحظّر على أي شخصٍ توظفه حكومة الولايات المتحدة، أو يعمل بالنيابة عنها المشاركة في عمليات الاغتيال، أو التآمر فيها». يعني ذلك بالاختصار أن مشروع القانون دعا الكونغرس إلى تأكيد حق المواطنين الأميركيين في المثول أمام القضاء قبل إعدامهم. أعلن مشروع القانون: «إن استخدام القوة، الخارجة عن إطار القضاء، ضد أحد مواطني الولايات المتحدة، والذي يوجد خارج نطاق ميادين المعارك المعلنة دولياً في العراق وأفغانستان، إنما يشكّل خرقاً لقانون النزاعات المسلحة... إن مصلحة الولايات المتحدة العليا تقضي باحترام حكم القانون، وإقامة نموذجٍ للتمسك بمبادئ القانونَين الدولي والمحلي».

لكن لم يوقّع على مشروع القانون هذا غير ستة نواب آخرين، ومن دون أن يوقّع عليه أي عضوٍ آخر من مجلس الشيوخ، لدعم مشروع القانون. يعني ذلك أن مشروع القانون هذا فشل على الفور.

اعترف مسؤولو الاستخبارات الأميركيون بوجود «خطط وصلت إلى نحو دزينة»[٢] من الغارات التي تهدف إلى قتل العولقي، لكن أياً منها لم يحقق هدفه. أما المؤسسات الأميركية البارزة التي عارضت سياسات حرب إدارة بوش على الإرهاب ـ أي مركز الحقوق المدنية CCR، والاتحاد الأميركي للحريات المدنية ACLU ـ فقد انشغلت في تقييم برنامج القتل الاستهدافي [الاغتيالات] لإدارة أوباما، كما ركزت على الأخص على الغارات المتزايدة بالطائرات من دون طيّار في باكستان. لكن الآن، ومع تحديد مواطنٍ أميركي كأحد أهداف البرنامج فقد، قرّرت

(١) To Prohibit the Extrajudicial Killing of United States Citizens, and for Other Purposes, H.R. 6010, 111th Cong. (July 30, 2010).

(٢) Dina Temple-Raston, "U.S. Turns Up Heat on Internet Imam Awlaki," *Morning Edition*, NPR, July 29, 2010.

تلك المؤسسات تحدي شرعية ذلك البرنامج أمام النظام القضائي الأميركي. قالت بارديس كبريايي، وهي إحدى المحاميات الكبيرات في مركز الحقوق المدنية، إن تلك كانت «فرصةً في غاية الأهمية[1] لتحدي برنامج [الاغتيال] لأننا نمتلك اسماً لأحد الأشخاص بالفعل - من دون أن يكون ذلك قتلاً بسبب فعلٍ سابق - إنها قضية يمكننا محاولة تجربتها لإيقاف القتل الذي يستهدف شخصاً نعرف، استناداً إلى التقارير الصادرة عن هذا الموضوع، انه موجود على قائمة الاغتيال».

راجعت كبريايي وزملاؤها الحقائق المتوافرة علناً حول العولقي، وتوصلت إلى نتيجة أن عظاته الدينية وتعليقاته في المقابلات، والتي تُعتبر عدائية لعددٍ كبيرٍ من الأميركيين، إلا أنها، «تشبه كثيراً الأنشطة التي يحميها التعديل الأول [للدستور]» وأنه «إذا كان يشكّل خطراً بالفعل ، وإذا كان ما يفعله غير مشمولٍ بتلك الأنشطة، ويشكّل عملاً جنائياً، فعندها يجب أن توجّه إليه التهم، ويحاكم ويُمنح الإجراءات القانونية المعتمدة، أي مثل أي شخصٍ آخر، وعلى الأخص المواطن الأميركي». قالت كبريايي إنه إذا قتلت الولايات المتحدة أحد مواطنيها في بلدٍ أجنبي حيث لم تُعلَن الحرب، ومن دون توجيه تهم لذلك الشخص، فإن ذلك يصل إلى حد، «إعلانٍ من الولايات المتحدة بأنها تدّعي، في واقع الأمر، هذه الصلاحية، وأنها تنفذ صلاحية استخدام القوة القاتلة ضد المشتبه بهم بالإرهاب أينما وُجدوا. لكن عواقب هذا الأمر مرعبة بالنسبة لي».

اتصل محامو مجلس الحقوق المدنية CCR وACLU بناصر العولقي من خلال شركائهم القانونيين في اليمن[2]، فما كان منه إلا أن وكلّهم لتمثيله غيابياً في دعوى قضائية تهدف إلى تحدي حق إدارة أوباما في قتل ابنه من دون مسوّغٍ قانوني. قال ناصر: «سأبذل جهدي[3] في إقناع ابني بتسليم نفسه والعودة، لكنهم لم يعطوني الوقت. إنهم يريدون قتل ابني. كيف يُمكن للحكومة الأميركية أن تقتل واحداً من مواطنيها؟ إنها قضية قانونية تحتاج إلى حل».

لكن بعد مرور أيامٍ قليلة على تحدّث ناصر مع المحامين في الولايات المتحدة لأول مرة،

---

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع بارديس كبريايي، في آذار/مارس، ٢٠١٢. إن كل الاقتباسات والمعلومات المنسوبة إلى كبريايي مأخوذة من المقابلة التي أجراها المؤلف.

(٢) "Obama Administration Claims Unchecked Authority to Kill Americans Outside Combat Zones; Federal Court Hears Arguments Today in ACLU and CCR Case Challenging Administration's Claimed Authority to Assassinate Americans It Designates Threats," Center for Constitutional Rights and American Civil Liberties Union, November 8, 2010.

(٣) Paula Newton, "CNN Exclusive: Al-Awlaki's Father Says Son Is 'Not Osama bin Laden,'" CNN.com, January 11, 2010.

اتخذت إدارة أوباما إجراءً سريعاً لمحاولة التأكد من أن القضية لن تُعرض أمام المحاكم الأميركية. وفي ١٦ تموز/يوليو، ٢٠١٠، أقدمت وزارة الخزانة، وبشكلٍ رسمي، على تصنيف أنور بأنه «إرهابي عالمي ذو تصنيفٍ خاص». سمّى البيت الأبيض وكيل وزارة الخزانة لشؤون الإرهاب والاستخبارات المالية ستيوارت ليفي، وليس الرئيس، أو وزير الدفاع، أو مدير وكالة الاستخبارات المركزية، كي يتابع قضية أن العولقي أصبح «ناشطاً بصورة عملية»، واتهامه مباشرة «بتحضير» عبد المطلب وإصدار التعليمات إليه «للعملية التي قام بها»، زاعماً أنه «بعد أن تسلّم عبد المطلب تعليماته هذه من العولقي حصل على جهاز التفجير الذي استخدمه في محاولة الهجوم في يوم عيد الميلاد». أعلن ليفي أن العولقي، «تورط في كل أشكال[1] السلسلة الإرهابية: تجميع الأموال للمجموعات الإرهابية: وتجنيد النشطاء وتدريبهم، وتخطيط الهجمات على الأبرياء، وإصدار أوامر القيام بها»، لكنه لم يقدم أي دليل على هذه الاتهامات.

أدى هذا التصنيف الصادر عن وزارة الخزانة إلى جعل قيام المحامين الأميركيين بتمثيل العولقي، من دون الحصول على رخصة من الحكومة، بمثابة جريمة. في ٢٣ تموز/يوليو قدّم الـACLU وCCR، قدّما طلباً ملحاً للحصول على هذه الرخصة، لكن بعد أن قوبل طلبهما بالرفض أقدما على رفع دعوى ضد وزارة الخزانة[2]. لكن في ٤ آب/أغسطس، ورداً على هذه الدعوى، قامت وزارة الخزانة بتغيير موقفها، وسمحت للمحامين[3] بتمثيل العولقي. قدّم CCR وACLU بعد مرور شهرٍ من الزمن دعوى ضد الرئيس أوباما، ومدير وكالة الاستخبارات المركزية، بانيتا، وكذلك وزير الدفاع غايتس، يتحدّون فيها نيّتهم استهداف العولقي بالاغتيال، ويصفون ذلك بأنه غير قانوني. ورد في هذه الدعوى: «يحظر الدستور والقانون الدولي القتل الاستهدافي خارج نطاق النزاعات المسلحة، ما عدا أن يكون ذلك الوسيلة الوحيدة للحماية من التهديدات المؤكدة، والمحددة، والوشيكة بالقتل أو إنزال الإصابة الجسدية الخطيرة... يُعتبر الاستخدام الفوري للقوة[4] قانونيا ضمن هذه الظروف الضيّقة فقط لأن التهديدات الوشيكة تجعل من العملية القضائية غير ممكنة. إن سياسة القتل الاستهدافي التي تضيف أسماء الأفراد إلى لوائح الاغتيال بعد عملية بيروقراطية وتبقيها على تلك اللوائح لأشهرٍ من الزمن، أمرٌ يتجاوز، وبكل وضوح، مبدأ استخدام القوة القاتلة كملاذٍ أخير لمواجهة التهديدات الوشيكة، وتبعاً

(١) "Treasury Designates Anwar al-Awlaki Key Leader of AQAP," U.S. Treasury Department, July 16, 2010.

(٢) ACLU and CCR v. Geithner, 1:10-cv-013 (DDC August 3, 2010).

(٣) "CCR and ACLU Receive License from OFAC to Pursue Challenge to Targeted Killing," American Civil Liberties Union, August 4, 2010.

(٤) Nasser Al-Aulaqi v. Barack Obama, Robert Gates, Leon Panetta ("Al-Aulaqi v. Obama et al."), 1:10-cv-01469-JDB (DDC August 30, 2010).

لذلك يتجاوز الحدود التي سمح بها الدستور والقانون الدولي. طلب المحامون من قاضٍ فدرالي منع الرئيس ووكالة الاستخبارات المركزية والقيادة المشتركة للعمليات الخاصة «من القتل العمد» للعولقي وإصدار الأمر إليهم «بكشف المعايير المستخدمة في تقرير ما إذا كانت الحكومة سوف تنفذ القتل الاستهدافي بحق مواطن أميركي».

ردت إدارة أوباما بقوةٍ على هذه الدعوى القضائية، واستشهدت بحجةٍ طالما استخدمتها إدارة بوش من أجل إبطال الدعاوى القضائية الهادفة إلى تحميل دونالد رامسفيلد، ومسؤولين آخرين المسؤولية عن دورهم في عمليات الاغتيال، والتعذيب، وعمليات الترحيل القسرية، وهي كلها عمليات خارجة عن الأُطر القانونية: «امتياز» أسرار الدولة والجيش. أما محامو وزارة العدل فطلبوا من القاضي صرف النظر عن الدعوى لأسبابٍ أخرى، لكنهم قالوا إن على المحكمة أن تستخدم «امتياز أسرار الدولة والجيش» إذا ما عجزت عن تقديم أسبابٍ أخرى، وقالوا إنه سوف يكون «من الضروري الاحتياط ضد مخاطر حصول أذىً للأمن القومي». جادل مساعد المدعي العام طوني وست أن دعوى العولقي، «تثير مباشرة مسألة وجود التفاصيل[1] العملانية للأنشطة العسكرية والاستخباراتية المزعومة، والموجهة نحو مكافحة التهديد الإرهابي ضد الولايات المتحدة». ووصف وست هذه الدعوى بأنها «نموذج مثالي للشخص الذي لا يُمكن معالجة أي جزءٍ من قضيّته قضائياً من دون المخاطرة الفورية بكشف معلومات سرية وعالية الحساسية للأمن القومي». أشار وست إلى العولقي بأنه «قائد عملاني لتنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب».

قدّمت الحكومة بيانات تحت قسم اليمين من بانيتا، وغايتس، وكلابر، تؤكد على امتياز أسرار الدولة، وتشرح فيها أن رفع الدعوى أمام المحاكم يشكّل تهديداً للأمن القومي. وكتب بانيتا بأنه يستشهد بأسرار الدولة «كي يحمي المصادر، والطرق، والأنشطة الاستخباراتية[2]، والتي يُمكن أن تتأثر بالاتهامات التي تتضمنها الدعوى»، كما جادل بأنه إذا ما كُشِف أساس الاستشهاد بذلك الامتياز فإن ذلك قد يؤذي «الأمن القومي الأميركي». أكد غايتس أن «كشف المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بتنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب، وأنور العولقي، سوف يتسبب بضررٍ استثنائي[3] للأمن القومي» وأن الجيش الأميركي، «لا يمكن له أن يكشف لمنظمةٍ إرهابية أجنبية،

---

(١) Al-AwlakiV. Obama et al., 1:10-cv-01469-JDB (DDC September 25, 2010).

(٢) Al-AwlakiV. Obama et al., 1:10-cv-01469-JDB, “Declaration and Formal Claim of State Secrets Privilege and Statutory Privileges by Leon E. Panetta, Director, Central Intelligence Agency” (DDC September 25, 2010).

(٣) Al-AwlakiV. Obama et al., Case 1:10-cv-01469-JDB, “Public Declaration and Assertion of Military and State Secrets Privilege by Robert M. Gates, Secretary of Defense” (DDC September 25, 2010).

أو قادة هذه المنظمة، ما يعرفه عن أنشطتها، وكيفية حصوله على تلك المعلومات». كانت الحكومة تؤكد، في الجوهر، أنها تمتلك الحق في قتل مواطنٍ أميركي، لكن كشف تبرير القيام بذلك أمام الجمهور الأميركي كان يشكل خطراً كبيراً.

رد محامو العولقي بالشكل التالي:

إن استشهاد الحكومة[1] بامتياز أسرار الدولة لإقفال هذه الدعوى القضائية هو أمرٌ متطرف ويدعو للسخرية: استهداف أنور العولقي بالاغتيال هو أمرٌ يعرفه العالم كله، وسبب ذلك أن كبار مسؤولي الإدارة أشاروا إلى أبرز صحف البلاد، وفي خطوة استراتيجية إعلامية منسقة، بأن مجلس الأمن القومي أجاز استخدام القوة القاتلة ضده... أما لو التزمت الحكومة ذاتها بشروط السرية الملحة، والتي استشهدت بها في دفوعاتها، لما كان كبار المسؤولين يضطرون إلى نشر نوايا الحكومة على العالم بأجمعه، ولكان مسؤولو الاستخبارات، الذين تحدثوا رسمياً في هذه القضية، رفضوا كل التعليقات بدلاً من تقديم كل معلوماتهم السرية بأن ابن المدّعي مستهدف.

أكّد المحامون كذلك: «غلّفت الحكومة تمسكها بالصلاحيات غير الخاضعة للمراقبة بلغةٍ منمقة، وسليمة، وقانونية، ومنصفة، وتكتم، لكن جوهر حججها هو أن السلطة التنفيذية ـ والمفترض فيها الحصول على موافقة قضائية قبل مراقبة اتصالات المواطن الأميركي، أو قبل تفتيش حقيبته، يمكنها أن تُعدِم ذلك المواطن من دون أي التزام لتبرير أفعالها أمام محكمة أو أمام الجمهور».

انشغلت إدارة أوباما داخل البيت الأبيض في تحضير الأسس القانونية الخاصة بها[2] لقتل أحد مواطنيها. لكن بالرغم من تهديد الحكومة بقتل العولقي لم يُقابل ذلك بغضبٍ أو مساءلة من قِبل الكونغرس الأميركي، إلا أن أولئك الذين في الإدارة كانوا يعرفون أنهم ما إن يقتلوا العولقي حتى تنتهي القضية في المحاكم. بدأ كبار مسؤولي الإدارة في هذا الوقت في تسريب المعلومات الاستخباراتية التي زعموا أنها في حوزتهم حول العولقي إلى الصحفيين، وهي المعلومات التي تشير إلى أن العولقي أصبح عضواً فاعلاً، وأنه يشارك في التخطيط لمهاجمة الولايات المتحدة، بما في ذلك استخدام الأسلحة البيولوجية والكيميائية.

(١) Al Awlaki Versus obama, Case 1:10-cv- 01469-JDB, "Reply Memorandum in Support of Plaintiff's Motion for a Preliminary Injunction and in Opposition to Defendant's Motion to Dismiss by Jameel Jaffer, Ben Wizner, Jonathan M. Manes, Pardiss Kebriaei, Maria C. LaHood, William Quigley, and Arthur B. Spitzer (DDC October 9, 2010).

(٢) Charlie Savage, "Secret U.S. Memo Made Legal Case to Kill a Citizen," *New York Times*, October 8, 2011.

اتخذت الإدارة قرارها مسبقاً بأنها تنوي اغتيال العولقي، كما أن الرئيس أوباما أراد أن يكون قادراً على القول أمام الشعب الأميركي إن القرار كان صائباً. أراد كبير المستشارين الأميركيين في وزارة الخارجية هارولد كوه أن يبسط القضية على العلن قبل أن يُقتل العولقي. سئم كوه في هذه الأثناء من سماع الانتقادات اللاذعة لبرنامج القتل الاستهدافي من الدبلوماسيين الأوروبيين، ومن منظمات حقوق الإنسان، ومن محامي أنصار الحقوق المدنية، وهكذا كانت موافقته مفيدة للإدارة لأنها كانت تسعى إلى الدفاع عن سياسة القتل التي تتبعها بشكلٍ عام، كما سعت لتعزيز قرارها باستهداف مواطنٍ أميركي من دون محاكمته.

اعتبر البيت الأبيض كذلك أن الدفاع العلني عن البرنامج من قِبل كوه سوف يكون بمثابة ضربة استباقية ضد نقاد هذا البرنامج. قال مراسل مجلة نيوزويك دانيال كلايدمان، وهو مؤلف كتاب «اقتل أو اعتقِل»، الذي يتحدث عن حملة القتل الاستهدافي: «أُعجب المسؤولون في الجيش ووكالة الاستخبارات المركزية، بهذه الفكرة[1]. اتصلوا كذلك بمحامي وزارة الخارجية «كوه القاتل» من وراء ظهره. وتحدث بعض الموظفين كذلك عن طبع كلمات «الطائرات من دون طيّار: إذا كانت كافية لهارولد كوه فهي كافية لي» على قمصان بأكمام قصيرة»

سمحت وكالة الاستخبارات المركزية ومسؤولو الجيش لكوه بالاطلاع على المعلومات الاستخباراتية التي بحوزتهم عن العولقي، وذلك قبل إلقائه خطابه العلني. أمضى كوه يوماً طويلاً من القراءة في منشأة المعلومات الإستخبارية عالية السرية. قال كلايدمان الذي استند كتابه بالكامل تقريباً إلى التسريبات من مسؤولي الإدارة:

> رسم كوه معاييره القانونية[2] لتبرير القتل الاستهدافي لمواطنٍ أميركي: الشرّ مع معلوماتٍ مؤكدة للبرهنة على وجوده. لم يكن ذلك بالمعيار التقني والقانوني، لكنه كان الحد الذي يرتاح إليه. عكف كوه في هذا الوقت على قراءة خططٍ متعددة لقتل أميركيين وأوروبيين، وكلها خطط كان العولقي متورطاً فيها بشدة على مستوى عملاني. كانت هناك خططٌ لتسميم المياه والمؤن الغذائية في الغرب بواسطة سمّ بوتولينوم، وكذلك مهاجمة الأميركيين بالريسين والسيانيد. كانت عبقرية العولقي في الإتيان بخطط أحدث، وأكثر إهلاكاً، مثيرة للذهول. كان كوه متأثراً بشدة عند خروجه من الغرفة. لم يكن العولقي شريراً فحسب بل كان شيطاناً.

(١) Daniel Klaidman *Kill or Capture: The War on Terror and the Soul of the Obama Presidency* (New York: Houghton Mifflin Harcourt, 2012), pp. 214–215.

(٢) دانيال كلايدمان، مصدر سابق، ص. ٢١٦.

عندما ألقى كوه خطابه في ٢٥ أيار/مايو، ٢٠١٠، أعلن أن «ممارسات الولايات المتحدة في استهداف الأشخاص[1]، بما فيها العمليات القاتلة التي تُستخدم فيها الطائرات الجوية المسيّرة من دون طيّار، تتماشى مع القوانين المرعية الإجراء، بما فيها قوانين الحرب». كان كوه يخطب أمام المؤتمر السنوي للجمعية الأميركية للقانون الدولي. أعطى كوه دفاعاً حماسياً لسياسة القتل الاستهدافي، وقال:

> جادل بعض الناس بأن استخدام القوة القاتلة ضد أهدافٍ محددة يعجز عن تقديم العملية القضائية بشكلٍ كافٍ، ولذلك يشكل هذا الاستخدام قتلاً غير مشروع يتجاوز القانون. لكن الدولة التي تخوض نزاعاً مسلحاً، أو أنها تخوض دفاعاً مشروعاً عن النفس، لا يُطلب منها تقديم الإجراءات القانونية للأشخاص الذين تستهدفهم قبل تمكّن الدولة من استخدام القوة القاتلة... جادل بعض الأشخاص بأن ممارساتنا الاستهدافية تخرق القانون الداخلي على الأخص، وكذلك الحظر الوطني [المحلي] على الاغتيالات والساري المفعول منذ مدة طويلة. لكن القانون الوطني لا يحظر الاستخدام القانوني لأنظمة الأسلحة ـ والتي تتوافق مع قوانين الحرب النافذة، والمتعلقة بالاستهداف الدقيق لبعض القادة المهمين والخطرين، وذلك عند التحرك دفاعاً عن النفس، أو عندما يكون النزاع المسلّح غير قانوني، وهكذا لا يشكل هذا التحرك «اغتيالاً».

لم يأخذ محامو ناصر العولقي موقفاً يقول إن أنور العولقي كان رجلاً بريئاً. جادل المحامون بعد ذلك، بأنه إذا كان كما تصوّره الحكومة الأميركية ـ أي إرهابياً، وعضواً عاملاً في تنظيم القاعدة ـ يتعيّن عليهم تقديم دليلٍ يُمكن أن تعتمده المحكمة. أما إذا كان ما تسرّبه الإدارة إلى الصحفيين حول تورط العولقي العميق في خططٍ إرهابية، بما فيها الهجمات الكيميائية ضد الولايات المتحدة، صحيحاً، إذاً لماذا لا نوجّه اتهاماً للعولقي، ونطالب بتسلّمه من اليمن ليواجه المحاكمة؟ قالت كبريايي، وهي محامية العولقي: «إذا كان أحد الأشخاص يمثّل تهديداً [للولايات المتحدة]، وإذا كانت الأدلة ضدّه موجودة، حسناً.. يمكنكم إدانته بحسب الإجراءات القضائية المرعية الإجراء. إن الرئيس ووزارة الدفاع، أو وكالة الاستخبارات المركزية، لا يمكنهم، وسراً، ومن تلقاء أنفسهم، تحديد أن هؤلاء الأشخاص يشكّلون تهديداً، وأنه بإمكاننا قتلهم، وليس فقط اعتقالهم».

تابعت الإدارة تسريب المعلومات الاستخباراتية التي زعمت أنها تبرهن أن العولقي كان عضواً

(١) خطاب، هارولد هونجيو كوه، في الاجتماع السنوي للجمعية الأميركية للقانون الدولي، واشنطن، ٢٥ آذار/ مارس، ٢٠١٠. www.state.gov/s/l/releases/remarks/139119.htm.

فاعلاً في القاعدة، وهكذا بدأت بالإشارة إلى العولقي على أنه قائد في تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب أو القائد فيها. لكن عندما بدأ محامو العولقي تحدّي مزاعم الحكومة أمام المحاكم، والقائلة إنه كان قائداً في تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب، وأنه كان عضواً فاعلاً، عمد محامو الحكومة الأميركية إلى إسكاتهم. قالت كبريايي إن محامي الحكومة دخل، «إلى المحكمة وافتتح مداخلته على الشكل التالي: «إن سياق هذه القضية هو أنهم يتحدثون عن زعيم تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب، ويقولون إن كل شيء آخر هو سرٌّ من أسرار الدولة. لا يمكننا التحدث عن أدلة، لكن يجب عليكم أن تعلموا ذلك... يُذهل المرء كثيراً عندما يسمع الحكومة، وهي تقدّم إتهامات غير مدعومة بالكامل بأي حقائق واقعية من تلك التي رأيناها، ومن دون أن نتمكّن من الوصول إلى تلك المعلومات كي نصبح في وضع يمكننا من رؤية كل ذلك مطبوعاً [في الصحافة]، ومن دون أن نتمكن من الرد. زعمت إدارة بوش لنفسها صلاحية اعتقال الأشخاص في كل أنحاء العالم في سياق هذه الحرب على الإرهاب، أما ما فعلته إدارة أوباما في الواقع فهو توسيع هذه الصلاحيات، زاعمةً لنفسها صلاحية القتل على نطاقٍ عالمي»، بما في ذلك الحق في قتل مواطنين أميركيين.

كان أنور العولقي في هذه الأثناء يمضي أيامه ولياليه متنقلاً من مكانٍ إلى آخر. عرف أنور أن الأميركيين جادون في محاولة قتله. كان يرى الطائرات غير المأهولة، ويرى بين وقتٍ وآخر الصواريخ الموجهة تتساقط قرب الأماكن التي يوجد فيها. تزايد تطرف العولقي بالنسبة إلى آرائه حول الولايات المتحدة، لكن، من وجهة نظره كانت أميركا هي التي تغيّرت، وليس هو. أيّد العولقي قبل زمنٍ ليس بطويل التصويت لجورج دبليو بوش، كما أثنى على الحريات الموجودة في أميركا. وتحدث العولقي كذلك، وبكل حماسة، عندما أدان القاعدة وهجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، كما تحدث عن المسلمين الذين يتعايشون بسلام مع الولايات المتحدة. لكن بين فترة المطاردة العالمية التي تبعت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وحملة الحكومة الأميركية لمطاردته، تغيّر شيء ما في العولقي، أي أنه لم يعد ممزقاً ما بين الولاء للبلد الذي وُلد فيه وبين دينه. سأل العولقي في أحد أشرطته الصوتية المسجلة التي نشرها على شبكة الإنترنت: «أقول للمسلمين في أميركا:[1] كيف يسمح لكم ضميركم بالحياة في تعايش سلمي مع البلد الذي يُعتبر مسؤولاً عن الطغيان، والجرائم التي يرتكبها بحق إخوانكم وأخواتكم؟ كيف يُمكن أن يكون ولاؤكم لحكومة تقود حرباً ضد الإسلام والمسلمين؟ إن المحرقة الإمبريالية تقود أميركا إلى مصيرها: حرب الاستنزاف، ونزيف مستمر سينتهي بسقوط الولايات المتحدة وتفكّكها».

(١) Anwar al-Awlaki “Message from Sheikh Anwar al-Awlaki to the American People”، شريط فيديو يوتيوب، ١٤:٥٩ من شريط فيديو نشرته الملاحم ميديا في شهر آذار/مارس ٢٠١٠، في “0109 vip”

جوهري عبد الملك الذي خلف العولقي في مركز إمامة دار الهجرة في فيرجينيا كان مصعوقاً. تذكّر الرجل العولقي بوصفه معتدلاً وزعيماً مسلماً شكل، وبكل لباقة، جسراً بين عالمَين. وقال عبد الملك: «لكن الانتقال من ذلك الفرد[1] إلى شخصٍ ينشر هذه الكلمات من اليمن، هو بمثابة صدمة. لا أعتقد أننا نفهمه بطريقة خاطئة، لكني أعتقدُ أن شيئاً ما قد حدث له»

(١) Ahmed al-Haj and Brian Murphy (AP), "Al-Awlaki: From Voice for Jihad to al Qaeda Figure," *Washington Times*, September 30, 2011.

٤٠ «أتينا إلى هنا للاستشهاد يا أخي»

اليمن، ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠ فقَدَ سمير خان هاتفه الخليوي في وقتٍ مبكر من إقامته في اليمن. وهذه الأمور تحدث مع السياح والطلاب في كل أنحاء العالم. لكن ذلك الهاتف كان وسيلة اتصاله الوحيدة بالأشخاص الذين جاء إلى اليمن بهدف العثور عليهم: المجاهدين. امتلك خان رقم الهاتف الخليوي لشخصٍ قيل له إنه يستطيع تأمين تواصله مع تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب، كما تبادل الرجلان الرسائل النصّية، واتفقا على اللقاء قبل أن يفقد خان هاتفه الخليوي. شعر ذلك الأميركي من أصلٍ باكستاني بالهلع. قال صديقه أبو يزيد، وهو شخص يقول عن نفسه إنه جهادي: «كان منسحق القلب[١]، لأن هاتفه كانت وسيلته الوحيدة للاتصال بالمجاهدين، وبالرغم من ذلك لم يفكر قط في العودة عن قراره». توجّه خان إلى المساجد على أمل العثور على شخصٍ ما يمكنه تأمين إعادة اتصاله بالمجاهدين. كان خان يؤدي صلاة العشاء في إحدى الليالي فشعر بتربيتةٍ على كتفه. سأله الرجل: «هل أنت سمير؟» أومأ خان بالإيجاب. قال له الرجل: «أنا شقيق الرجل الذي كنتَ تتبادل معه الرسائل النصية». لم يتأخر الوقت قبل أن يبدأ خان في جمع حقائبه، وقبل أن يترك صنعاء وزعمه بأنه جاء إلى العاصمة ليعلّم اللغة الإنجليزية، أو لدراسة اللغة العربية في إحدى جامعاتها. كان الرجل في طريقه لدراسة الجهاد مع المجاهدين، وهم الذين سوف يحتضنونه كأحد المجاهدين، أو المهاجرين.

شعر خان بأنه أمضى في السيارة، «ما بدا له أعواماً طويلة»[٢]، وهي التي كانت تمضي فوق طرقاتٍ وعرة، والتي يتوجب على المرء عبورها للخروج من صنعاء إلى اليمن الجنوبي. كان السائق المكلّف بنقل خان إلى معسكر المجاهدين يكرر الاستماع إلى نشيد معين مرة بعد أخرى. كان عنوان النشيد، «سر يا بن لادن». سمع خان هذا الثناء على بن لادن من قبل، لكنه كان الآن في

(١) Abou Yazeed, “Samir Khan: The Face of Joy,” Inspire 9 (Winter 2012)، نُشرت في شهر أيار/مايو ٢٠١٢. إن كل الاقتباسات والمعلومات المنسوبة إلى أبي يزيد مأخوذة من هذه المقالة.

(٢) Samir Khan, “I Am Proud to Be a Traitor to America,” Inspire 2 (fall 2010)، نُشرت في تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠١٠. إن كل الاقتباسات والمعلومات المنسوبة إلى سمير خان مأخوذة من هذه المقالة.

طريقه للالتقاء بمحاربين ينتمون إلى تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب، وهكذا امتلك النشيد معاني جديدة بالنسبة إليه. كتب خان في مقالة نشرها بعد مرور أشهرٍ عدة: «خطرت فكرة في ذهني في تلك اللحظة. كرر النشيد الأسطر المتعلقة بمحاربة الطغاة في العالم بهدف أن تحرز الأمة الإسلامية النصر. لكن النشيد ذكّر، في الوقت نفسه، المستمع بأن الشيخ أسامة بن لادن هو قائد هذا الصراع العالمي. تطلعت من خلال نافذة السيارة إلى منازل الطين العالية التي تقبع تحت السماء الجميلة، وأغمضت عينيّ بينما مرّت نسائم الهواء من خلال خصلات شعري. أخذت نَفَساً عميقاً كي أشعر بالارتياح». فكّر خان: «إنني شخصٌ يؤمن بأن صعود الإسلام إلى مواقع السلطة في العالم الحديث لن تكون سهلة، أي مثل السير على سجادةٍ حمراء، أو قيادة السيارة عندما تكون إشارة السير خضراء. إنني أعرف جيداً أن هناك أشلاءً ستتمزق، وجماجم سوف تُسحق، ودماً سوف يسيل كي يصبح هذا الأمر حقيقة. إن أي شخص يقول عكس ذلك هو شخص غير جاهز لتقديم التضحيات التي يقدمها الأبطال».

حدّق خان من نافذة السيارة إلى الأراضي الريفية المنبسطة أمامه، مع اقترابهم من المعسكر. «كلما تنقلت عيناي فوق كثبان الرمال تذكّرت لغز الجهاد في العالم المعاصر. إنه لمن المدهش أن يعرف المرء أنه بإمكان المقاتلين محاربة القوى العظمى في العالم، وبالحد الأدنى من القدرات، ومع التسبّب بخسائر عظيمة للعدو، ومع استنزاف اقتصاد العدو، وتصاعد الدعم الشعبي للمجاهدين».

أما في كارولاينا الشمالية فقد حضر عملاء مكتب التحقيقات الاتحادي إلى منزل خان. قالت والدته سارة خان: «جاءوا لمعرفة[1] ما إذا كان سمير غادر إلى اليمن. سألوا عن كيفية ذهابه إلى هناك، وأمور مماثلةٍ أخرى، وسألونا ما إذا كان لدينا أي اتصالٍ معه. حققوا معنا كذلك حول ذهاب سمير إلى اليمن». سأل العملاء آل خان: «مع مَن كان يتصل هناك، وعن أمور مماثلة. سبق لنا أن شاهدنا حالات مماثلة في نشرات الأخبار، وعلى شبكة الإنترنت والصحف، وهي كلها تُظهر كيف أن مكتب التحقيقات الفدرالي يشدد المراقبة على المسلمين، لذلك ظننا أن ما يحدث معنا يماثل تلك الأمور». شاهدت سارة خان نشرات الأخبار التي تُظهر ضربات صواريخ كروز الأميركية الموجهة في اليمن، وكذلك تقارير عن خطة، «متفجرات الملابس الداخلية». لكن بصفتها والدة ابنٍ لها يدرس في اليمن أخبرتني: «بطبيعة الحال كان الأمر مخيفاً جداً. كانت تلك لحظة مرعبة جداً بالنسبة إلينا». لكنها فكرت بشكلٍ منطقي بعد ذلك، «كان سمير في الجامعة، ولذلك لم

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع سارة خان في نيسان/أبريل من العام ٢٠١٢. إن كل الاقتباسات والمعلومات المنسوبة إلى سارة خان مأخوذة من مقابلة المؤلف.

نعتقد أنه يقع في دائرة الخطر». لكن سمير لم يكن في الجامعة في ذلك الوقت، بل كان يتوجه مباشرة إلى قلب منطقة حربٍ آخذة في التوسع ضد تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب.

لكن معسكر القاعدة في اليمن لا يستقبل الواصلين إليه بأذرع مفتوحة، بل بعملية تفتيشٍ دقيقة. لكن خان كان معروفاً سلفاً من خلال مدوّناته، ومجلته الإلكترونية، كما أن قيادة تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب رحبت بإمكانية تواجد جهادي أميركي بين صفوفها. مرّ خان في فترة تدريبٍ في أرياف اليمن، وكان متلهفاً للمشاركة في المعارك. قال أحد أصدقائه: «كان حب سمير للاستشهاد في سبيل الله استثنائياً». أرسل خان ذات مرة رسالة نصية جاء فيها: «الاستشهاد هو سبب مجيئنا إلى هنا يا أخي. إننا لن نغادر هذا المكان حتى نحصل على ما جئنا لأجله». نشر تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب صوراً تمثّل خان حاملاً سلاحه، ويتمرن على أساليب القتال وجهاً لوجه، لكن المجاهدين اعتقدوا أن أعظم إسهامات خان لقضيتهم إنما تكمن في دوره في الدعاية. أصغى الجهاديون اليمنيون والسعوديون إلى القصص التي رواها عن عمليات المراقبة التي يمارسها مكتب التحقيقات الفدرالي والقهر الذي تمارسه الحكومة الأميركية، كما راجعوا كل كتاباته وأعماله السابقة التي نشرها في مجلاته الإلكترونية.

قال أبو يزيد: «أدركت أنه سافر لمسافة طويلة تحت ظروف صعبةٍ جداً، هذا إذا لم نذكر واقع أنه كان مطلوباً ومطارداً من وكالة الاستخبارات المركزية. كانت أسلحته المخصّصة للدفاع عن الإسلام في غاية البساطة، جهاز حاسوبٍ محمول وآلة تصوير. لكنه كان محملاً بالذخيرة. كانت تلك الذخيرة من مبادئ الجهاد في سبيل الله». اكتشف أصدقاء خان الجدد في ابتسامته العريضة والمعدية، والتي تُظهر أسنانه الجميلة، مادةً للمرح، وكانوا يطلبون منه الابتسام «بالإنجليزية». اعتبره أصدقاؤه محفزاً وملهماً لهم منذ أن عبر المحيط لمساندة قضية الإسلام».

بالرغم من أن خان كان متحمساً بشأن حصوله على التدريب على الأسلحة، إلا أن قيادة القاعدة سلّمته مسؤولية قسم الإعلام. أرادت القيادة أن يساعد في إنشاء نشرة باللغة الإنجليزية، من أجل نشر رسالتها بين المسلمين المنتشرين في أنحاء العالم. كان من المفترض أن تكون مجلة مصقولة الأوراق وجيدة الإخراج، وتحمل اسم «حرّض» بنسختها العربية واسم Inspire (أي ألهِم) بنسختها الإنجليزية. درس خان تكنولوجيا الإنترنت[1] خلال الفترة التي أمضاها في إحدى جامعات كارولاينا الشمالية، كما سبق له أن أنشأ عدة مواقع خاصة به، وأنشأ كذلك مجلة إلكترونية تشبه كثيراً تلك التي تصورها تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب. قال خان: «لكن بعد تمضية بعض الوقت برفقة المجاهدين أدركتُ أن النجاح لا يعتمد على الوظيفة التي يقوم بها من التاسعة

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع سارة خان في شهر نيسان/أبريل من العام ٢٠١٢.

وحتى الخامسة، ولا على الثروة التي تجمعها، ولا على الدرجة التي وصلت إليها دراستك في الجامعة. إنني أعتبر كل هذه الأشياء محترمة، لكن مرافقة المجاهدين ساعدتني على أن أفتح عينيّ على أن سبب وجودنا في هذه الحياة لا يتعلق بأيٍ من هذه الأشياء. أما الشيء الوحيد الذي يهمني في هذا العالم، وأكثر من أي وقتٍ مضى، فهو حالة قلبي عندما أموت».

قال آرون زيلين، وهو باحث درس بدوره تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب وكتب كثيراً عنه، إن خان استقرت حياته مع تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب، وتحوّل دوره الرئيس إلى «ربط وتسهيل عمل الجماعات المختلفة[1] على الشبكة... كان بمثابة النسيج الرابط المهم، ونقطة الاتصال التي لا غنى عنها، والتي من دونها كان يصعب تجنيد مزيدٍ من الأشخاص في التنظيم، وعلى الأخص بعد إغلاق موقع العولقي. فهم خان كذلك كيفية التواصل مع الشبان في الغرب، وذلك من دون التظاهر بأنه أرفع منزلة مما هو في الواقع، وهو الذي قال «اسمعوا، إنني رجلٌ عادي، ولست حتى عالم دين، وأنا قصدتُ ميادين الجهاد لمحاربة المرتدّين والصهاينة ـ الصليبيين، وهكذا تستطيعون أنتم أن تفعلوا».

لكن مع ظهور العدد الأول من مجلة «حرّض» عمل خان في إعداد التصميم الجرافيكي والتحرير، وكذلك قام ببعض الترجمات. تبنى خان أسماء حركية عدة، ومن بينها القعقاع الأميركي، وأبو شيدا، وأبو القسوة. قال أبو يزيد: «أراد، كما فهمت، اختيار أشد الأسماء إثارةً للرعب بهدف إرهاب أعداء الإسلام». انكبّ خان على العمل في مجلة «حرّض» كما درس اللغة العربية بكل حماسة. كان يرد بالعربية على زملائه الذين أرادوا التمرّن على إنجليزيتهم معه. قال لي صديقه: «لا أستطيع أن أتذكر الوقت الذي التقينا فيه، ما عدا أنه سألني عن شيء يتعلق بالمفردات العربية. كنت في كل مرة ألتقيه فيها أدرك أنه حقّق تقدماً في لغته العربية. تقدّم كثيراً في لغته العربية أثناء إقامته، وذلك إلى الحد الذي لا يستطيع المرء أن يميز فيه بسهولة عما إذا كان شخصاً يتكلم الإنجليزية».

تورط خان مع تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب في الوقت ذاته الذي كانت واشنطن تقرع فيه أجراس الإنذار. أراد ذلك التنظيم أن تكون «حرّضْ» ترويجاً لمبادئه [أو رسالته] بين الجماهير الناطقة بالإنجليزية، ولكي تشجع «الذئاب المنعزلة» من الجهاديين في الغرب على القيام بهجمات، لكن المجلة أفادت كثيراً حملة الدعاية الأميركية الهادفة إلى إظهار تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب على أنه تهديد خطير. عُرض برنامج تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب باللغة الإنجليزية، وكان الهدف منه أن يكون أمام أعين الجميع. لكن أنور العولقي، ومنذ العدد الأول، كان المعلّق الأبرز والمحلل الديني على صفحات «حرّضْ».

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع آرون زيلين، آب/أغسطس ٢٠١٢.

نشرت «حرّض» أموراً قليلة لم تكن واردة ضمن النشرة العربية التي يصدرها تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب والتي حملت اسم صدى الملاحم. لكن العاملين في وكالة الاستخبارات الأميركية، والتي تحتفظ بعددٍ قليل من المحلّلين الذين يتقنون العربية، تمكنوا في هذا الوقت من قراءة بيانات التنظيم باللغة الإنجليزية. قال زيلين: «مع صدور العدد الأول من «حرّض» كان التنظيم انتهى من إصدار ثلاثة عشر عدداً من مجلته باللغة العربية، وهي الأعداد التي تحتوي على مواد أكثر غزارةً عن تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب». قال لي زيلين إن نشر مجلة «حرّضْ» تزامن مع «سعي تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب AQAP وراء طموحاته العالمية بشكلٍ أوسع، وذلك على ضوء مؤامرة عيد الميلاد. أراد التنظيم، وعلى الدوام أن يضرب الولايات المتحدة. كانت «حرّض» وسيلةً تهدف إلى حشد المتعاطفين الغربيين مع التنظيم ومحاولة لتعزيز برنامجها بحيث يتمكن التنظيم من تخطيط الهجمات بسهولة ضد الغرب».

نُشر العدد الأول من «حرّض» على شبكة الإنترنت، لكنها لم تحقق نجاحاً ساحقاً. أما الصفحات السبع والستون لذلك العدد فلم تتضمّن سوى أربع صفحاتٍ حقيقية من المجلة. أما الصفحات الثلاث والستون الأخرى فقد احتوت على رموزٍ حاسوبية تكشف عند فك شيفرتها عن وصفات للكعك المحلى، والتي يعرضها برنامج المقابلات Ellen الذي تقدمه الكوميدية إيلين ديجينيريز. لكن لم يكن من الواضح كيفية إفساد الملف، وذلك بالرغم من أن بعض الخبراء قالوا إن ذلك كان اختراقاً حاسوبياً، قام به بعض المخترقين المعادين لتنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب، أو جهاز الاستخبارات البريطانية MI-1،[١] أو وكالة الاستخبارات المركزية ذاتها.

نجح أحد أعداد «حرّض» في الوصول إلى شبكة الإنترنت أخيراً من دون أي إفساد، وذلك في حزيران/يونيو من العام ٢٠١٠. ورد في السطر الإفتتاحي من أحد محرري «حرّضْ» الذي لم يذكر اسمه: «قال اللّه: «ويُلهم المؤمنين القتال»[٢]، ونحن أخذنا اسم مجلتنا الجديدة من هذه الآية». كتب المحرر أن «حرّضْ» كانت «المجلة الأولى التي تصدرها منظمة القاعدة باللغة الإنجليزية. يوجد في الغرب، وفي الشرق، وفي غرب أفريقيا وجنوبها، وفي جنوب وجنوب غرب آسيا وفي أماكن أخرى، ملايين المسلمين الذين تُعتبر الإنجليزية لغتهم الأولى أو الثانية. إننا نريد أن تكون هذه المجلة أن تكون منصةً لعرض القضايا المهمة، التي تواجهها الأمة هذه الأيام، على القراء المتكلمين بالإنجليزية المنتشرين والمبعثرين [في أنحاء الأرض] بشكلٍ واسع».

---

(١) Richard Norton-Taylor, "British Intelligence Used Cupcake Recipes to Ruin al-Qaida Website," *Guardian*, June 2, 2011.

(٢) "Letter from the Editor," *Inspire* 1 (summer 2010), released July 2010.

نشر العدد الأول من «حرّض» مقابلة «حصرية» مع قائد تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب، ناصر الوحيشي، والذي يُعرف كذلك بالاسم الحركي أبو البصير، لكن العدد نشر كذلك ترجمة أعمال بن لادن والظواهري. ومقالةً تثني على عبد المطلب، وهو الرجل الذي حاول تفجير قنبلة مخبأة في ثيابه الداخلية. كانت المجلة متقنة الإخراج مع تصميم يشبه أي مجلة أميركية مخصصة للمراهقين، وإن خلت من صور النساء المتأنقات والمشاهير. عرضت المجلة، بدلاً من ذلك، صور الأطفال الذين قيل إنهم قضوا نتيجة قصف الصواريخ الأميركية الموجهة. وصور الجهاديين المسلحين والمقنّعين. ظهرت كذلك مقالة في قسم AQ Chef أي «طاهي القاعدة»، وحملت عنوان، «اصنع قنبلة في مطبخ والدتك»، وهي مقالة قدّمت توجيهات مفصلة حول كيفية صنع الأجهزة المتفجرة من مكوناتٍ أساسية موجودة في المنزل. أعطت مقالةٌ أخرى توجيهاتٍ مفصلة حول كيفية تحميل برامج تشفير على المستوى العسكري، وذلك من أجل إرسال رسائل البريد الإلكتروني والرسال النصية.

لكن الأكثر إثارةً للقلق في هذه المجلة هو أنها تضمنت «قائمة اغتيال» للأشخاص الذين قالت إنهم صنعوا «رسوماً كاريكاتورية مسيئة» عن النبي محمد (ص). قامت يولاندس بوست، وهي المجلة الدنماركية التي نشرت في وقتٍ لاحق قصة مورتن ستورم، في أواخر العام ٢٠٠٥، بنشر عشرات الصور الكاريكاتورية[1] عن النبي (ص)، وذلك بزعم المساهمة في إثارة نقاشٍ حول الرقابة الذاتية داخل الإسلام. أثارت هذه الصور غضب المسلمين في جميع أنحاء العالم في ذلك الوقت، كما اثارت احتجاجات ضخمة تسببت بصدور تهديداتٍ بالقتل والقيام بتفجيرات ضد الصحيفة. أما قائمة الاغتيال التي نشرتها «حرّض»، فقد تضمنّت أسماء محرّري المجلة، ونقاد الإسلام الذين دافعوا عن الرسوم الكاريكاتورية، وكذلك عن الروائي سلمان رشدي. لكن القائمة تضمنت كذلك اسم مولي نوريس، وهي رسامة كاريكاتور أنشأت ما يُعرف بـ «يوم يرسم الجميع فيه محمد»[2]. قالت نوريس إنها فعلت ذلك رداً على قرار شبكة US Comedy Central «كوميدي سنترال» الأميركية حذف مشهد من برنامجها الشهير للرسوم المتحركة والذي يُعرف باسم «ساوث بارك» South Park، والذي يتناول الجدال، وذلك بعد تلقيها تهديداً.

ترافقت قائمة اغتيال «حرّض» مع مقالة كتبها العولقي، والتي يشجع فيها المسلمين على

(١) Stephen Castle, "Mohamed Cartoons Provoke Bomb Threats Against Danish Newspaper," *Independent* (UK), February 1, 2006.

(٢) "'Draw Muhammad' Cartoonist Goes into Hiding at FBI's Insistence After Assassination Threat," FoxNews.com, September 16, 2010.

مهاجمة أولئك الذين يشوّهون صورة محمد. كتب العولقي: «أريد أن أعبّر عن شكري[١] لإخواني في «حرّض» على دعوتهم لي إلى كتابة مقالة للعدد الأول من هذه المجلة الجديدة. أود كذلك أن أثني عليهم لأنهم تبنوا هذا الموضوع، أي الدفاع عن رسول اللّه، ليكون التركيز الأهم لهذا العدد». عرض العولقي بعد ذلك دفاعاً عن اغتيال المتورطين في تشويه صورة محمد [ص]. «إن العدد الكبير من المشاركين يجعل الأمر أسهل علينا، وذلك بسبب وجود أهداف أكثر لكي نختار بينها، بالإضافة إلى الصعوبة التي تلاقيها الحكومة في تقديم حمايةٍ خاصة لهم». تابع العولقي مقالته بالقول:

> لكن حملتنا يجب أن لا تكون محدودة بالمشاركين الفعليين. لا يعمل أولئك المعتدون من فراغ بل يعملون من ضمن نظام يقدّم لهم الدعم والحماية. إن الحكومة، والأحزاب السياسية، والشرطة، وأجهزة الاستخبارات، ومواقع التدوين، والشبكات الاجتماعية، ووسائل الإعلام، وغيرها وغيرها، هي كلها جزء من نظام لا يقوم فقط بحماية الذين يشوّهون الإسلام، بل يشجعهم على ذلك. أما العناصر الرئيسة في هذا النظام فهي القوانين التي تجعل عملية التشويه مشروعة. يُضاف إلى ذلك أنهم يتمتعون بدعم النظام السياسي الغربي بأكمله، لأنهم يمارسون «أحد حقوقهم» التي يحميها القانون. إن هذا الوضع يجعل مهاجمة أي هدفٍ غربي مشروعاً من وجهة النظر الإسلامية... الاغتيالات، والتفجيرات، وإحراق المباني، وذلك بوصفها أعمالاً انتقامية مشروعة ضد نظام يستمتع بانتهاك محرمات الإسلام تحت عنوان الحرية.

شعر بعض الأشخاص داخل أجهزة الاستخبارات الأميركية بالرعب عند نشر عدد «حرّض». كان الهمّ الأول هو حماية الأشخاص الذين استهدفتهم لائحة الاغتيال. اتخذ مكتب التحقيقات الإتحادية إجراءاتٍ احترازية فورية لحماية رسامة الكاريكاتور في سياتل، وهي التي خشي المكتب أن تكون معرّضة للاغتيال. غيّرت المرأة اسمها في النهاية، كما غيّرت مكان سكنها[٢]. اتخذت قوى تطبيق القانون في البلدان الأخرى إجراءاتٍ مشابهة.

جسّدت قائمة الاغتيال المخاوف من قيام العولقي بتحريض الشبان المسلمين الغربيين على القيام بأعمال إرهابية من نوع عمليات «الذئب المنعزل [هجمات بدافع ذاتي]». لكن مجلة «حرّضْ» تحولت إلى أحد المصادر الرئيسة للمعلومات الاستخباراتية عن تنظيم القاعدة في شبه

---

(١) Anwar al-Awlaqi, "May Our Souls Be Sacrificed for You!" *Inspire* 1 (summer 2010), released July 2010.

(٢) Mark D. Fefer, "On the Advice of the FBI, Cartoonist Molly Norris Disappears from View," *Seattle Weekly*, September 15, 2010.

جزيرة العرب والعولقي، وذلك مع قيام محلّلي الاستخبارات بالتدقيق في كل عددٍ جديد من المجلة بحثاً عن إشاراتٍ تدل على مكان وجوده، أو تدل على مخططاتٍ جديدة محتملة. قال غريغوري جونسن، وهو باحث في شؤون اليمن في جامعة برنستون: «كلما تحدثت الولايات المتحدة بشكلٍ متزايد عن «حرّضْ»[1] وأنور العولقي، زاد تركيز وسائل الإعلام على المجلة، والرجل الأبرز فيها، وهو الأمر الذي أدى بالنتيجة إلى قيام تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب بالترويج لهما أكثر فأكثر، مستفيداً من الدعاية المجانية. لكن رد فعل الولايات المتحدة تجاه «حرّضْ» كان أمراً يثير الدهشة، وذلك لأن تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب كان يكرر عدداً من الأمور المماثلة لسنوات، لكن التنظيم كان يُعلن عن هذه الأمور باللغة العربية على صفحات صدى الملاحم. لكن عندما نُشرت «حرّضْ» للمرة الأولى اكتشف عدد من الأشخاص الذين لا يتقنون العربية، وفجأة، الأمور التي كان يُعلنها AQAP والتي جاءت بعد أشهرٍ من محاولة التفجير الفاشلة التي جرت في يوم عيد الميلاد في العام ٢٠٠٩، وهي الأمر الذي أدى إلى المبالغة في رد الفعل وإحساسٍ بالهلع في أوساط وكالاتٍ معينة».

بدا أن العولقي وخان شعرا بفخرٍ عظيم تجاه ردة فعل حكومة الولايات المتحدة على «حرّض». عمدت هذه المجلة في أعدادها التالية إلى التركيز على أقوال مسؤولين أميركيين أدانوا المجلة، وعلى ردة فعلهم إزاء التهديدات المتعددة المنشورة في صفحاتها. تحوّل سمير خان، وبصورة مفاجئة، إلى شخصية مثيرة للاهتمام في مسرح الجهاد العالمي. قال زيلين: «يعتقد باحثون كثُر أن خان هو محرر مجلة «حرّض»، بسبب التشابه ما بينها وبين نشرة ذاكرة الجهاد التي سبق أن نشرها خان، وحرّرها، ونشرها على شبكة الإنترنت قبل انتقاله إلى اليمن». بدأ خان في اليمن في تطوير علاقةٍ وثيقة مع العولقي، وهو الرجل الذي أُعجب به عن بُعد. قال جونسن: «خان هو شخصٌ أُعجب بحماسٍ بالعولقي بسبب عظاته الدينية، وبسبب الموقف الذي اتخذه في حياته». أضاف جونسن أن خان تحوّل إلى ما يشبه «المساعد التنفيذي» للعولقي. أما أنور العولقي فقد وضع نفسه في الواجهة، أي في تحالفٍ واضح مع تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب. لكن ارتباطه بالخطط والمؤامرات السابقة كان غامضاً، أما الآن فإنه يشجّع علناً على اغتيال أشخاصٍ معيّنين في كافة أنحاء العالم.

أما قائد تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب، ناصر الوحيشي، فقد لاحظ بوضوح أهمية الهوس الأميركي بالعولقي. وصل الأمر به إلى أنه أرسل رسالة إلى أسامة بن لادن يقترح عليه فيها تسمية العولقي ليكون القائد الجديد لتنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب. وفي ٢٧ آب/أغسطس،

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع غريغوري جونسن، آب/أغسطس ٢٠١٢.

٢٠١٠، أمرَ بن لادن نائبه[١]، الشيخ محمود، وهو الذي يُعرف باسم عطية عبد الرحمن، بنقل رسالة إلى الوحيشي. بدا أن بن لادن ينظر إلى العولقي كحليف، وكمصدر قوةٍ محتمل لأهداف القاعدة. شرح بن لادن أن المشكلة هي أن العولقي كان كياناً غير معروف لقيادة القاعدة، وهو رجلٌ ما زال عليه أن يبرهن حماسته للجهاد الفعلي. كتب بن لادن: «إن وجود بعض المميزات عند أخينا أنور هو أمرٌ جيّد ويسمح له بخدمة الجهاد». أضاف بن لادن أنه أراد «فرصة للتعرّف عليه بشكلٍ أفضل». شرح بن لادن الأمر أكثر بالقول: «إننا نطمئن، وبشكلٍ عام، بعد أن يذهب الناس إلى ميادين المعارك ويخضعون للاختبار هناك». طلب زعيم القاعدة من الوحيشي تزويده، «بسيرة حياة الأخ أنور العولقي، بحيث تكون مفصّلة ومطوّلة»، وطلب كذلك تزويده ببيانٍ مكتوب من العولقي ذاته يوضح فيه «رؤيته بالتفصيل». أصرّ بن لادن على وجوب «بقاء الوحيشي في منصبه الذي أثبت أنه أهلٌ له، وقادرٌ على تسيير الأمور في اليمن».

استمتع سمير خان بشهرته المستجدة، كما وضع مقالات عديدة يُثبت فيها تجربته بوصفها نموذجاً يُحتذى للشبان الغربيين الآخرين للانضمام إلى الجهاد. كتب خان: «إنني خائن بالنسبة إلى أميركا لأن ديني يطلب مني أن أكون كذلك. يُمكن للخائن إما أن يكون أهلاً للثناء وإما أهلاً للازدراء. أما الجيّد والرديء فيكمن تعريفهما في برنامج سياسي معين بحسب ما يراه شخصٌ ما. إنني فخورٌ بأن أكون خائناً في أعين أميركا، كما أنني فخورٌ بكوني مسلماً. إنني أغتنم هذه الفرصة للتأكيد على ولائي (البيعة) ومبايعة مجاهدي شبه الجزيرة العربية للأسد الهصور، وبطل الجهاد، والخادم المتواضع لله، عزيزي الشيخ أسامة بن لادن حفظه اللّه. إنه، حقاً، الرجل الذي هزّ طغاة العالم. إننا نتعهد بمتابعة الجهاد لما تبقى من حياتنا، حتى نزرع راية الإسلام في جميع أنحاء العالم، أو نلقى إلهنا حاملين راية الإسلام. ما أشرف الحياة التي نعيشها، والمخاطر التي نجابهها، وكم هي مبهجة هذه الحياة بالمقارنة مع أولئك الذين بقوا في أماكنهم وهم يعملون من التاسعة صباحاً حتى الخامسة مساء».

---

(١) أسامة بن لادن في رسالة إلى الشيخ محمود (عطية عبد الرحمن)، SOCOM-2012-0000003-HT 27, August 27, ٢٠١٠، نشرها مركز محاربة الإرهاب في وست بوينت في ٣ أيار/مايو ٢٠١٢.

٤١ اضطهاد عبد الإله حيدر شايع

اليمن، صيف ٢٠١٠. لم يوقف الصحافي الشاب عبد الإله حيدر شايع تحقيقاته في الأشهر التي تلت قصف قرية المعجّلة. دأب عبد الإله على إثارة الموضوع في محطة الجزيرة، وتابع كتابة التقارير عن غارات أخرى داخل اليمن. أجرى عبد الإله مقابلات عديدة مع العولقي، كما أحرز شهرة داخل اليمن وخارجه بوصفه ناقداً رئيساً للحرب الأميركية السرية الآخذة بالتوسّع في اليمن. قال رسام الكاريكاتور كمال شرف، وهو أقرب صديق للصحافي شايع: «ركّز عبد الإله[1] على كيفية استخدام صالح ورقة القاعدة لكسب أموال إضافية، ودعمٍ لوجستي، من الولايات المتحدة... كان عبد الإله الشخص الوحيد الذي ينتقد ويقول الحقيقة حول القاعدة، وهكذا اكتسب أهميةً في العالم العربي وفي أميركا». كان شايع يعمل مع صحيفة واشنطن بوست، وآي. بي. سي. نيوز، والجزيرة وعدد آخر من وسائل الإعلام الدولية الرئيسة، وعادة ما كان يكتب تقارير تُبرز السياسة الأميركية في اليمن بصورة سلبية.

في تموز/يوليو من العام ٢٠١٠، أي بعد مرور سبعة أشهر على هجوم المعجلة، خرج شايع وشرف لتنفيذ مهمات. دخل شرف إلى أحد المتاجر الكبيرة بينما انتظر شايع في الخارج. أخبرني شرف بأنه عندما خرج من المتجر: «رأيت رجالاً مسلحين يمسكون به، ويأخذونه إلى السيارة». تبيّن بعد ذلك أنهم كانوا من رجال الاستخبارات اليمنية. اختطف الرجال شايع وغطوا رأسه، ثم أخذوه إلى موقعٍ غير معروف. قال شرف إن عملاء الاستخبارات هدّدوا شايع وحذّروه من إعطاء تصريحات إضافية على شاشات التلفزة. قال شرف إن تقارير شايع حول عمليات القصف، وكذلك انتقاداته للحكومتين الأميركية واليمنية «دفعت بالنظام لاختطافه. أبلغ أحد المحققين شايع «بأننا سوف ندمر حياتك إذا واصلت الكلام». رمى رجال الاستخبارات شايع في نهاية الأمر في الشارع، في منتصف الليل وأطلقوا سراحه. أخبرني عبد الرحمن بارمان، المحامي اليمني عن شايع: «تلقى

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع كمال شرف في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. إن كل الاقتباسات والمعلومات المنسوبة إلى كمال شرف مأخوذة من المقابلة التي أجراها المؤلف.

عبد الإله تهديدات مرات عدة[1] من عملاء الشرطة السياسية عن طريق الهاتف، وما لبث أن اختُطف للمرة الأولى، ثم تعرّض للضرب، وخضع للتحقيق حول تصريحاته وتحليلاته حول قصف المعجلة، وكذلك بالنسبة إلى الحرب الأميركية ضد الإرهاب في اليمن. أعتقد أنه ألقيَ القبض عليه بناءً على طلب من الولايات المتحدة».

ردّ شايع على اختطافه بالعودة إلى محطة الجزيرة ليتحدث عن عملية اختطافه. وصدف أن كان محمد عبد الدايم، الذي ترأس لجنة حماية برنامج الصحافيين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، موجوداً في البلاد في ليلة إلقاء القبض على شايع. كان عبد الدايم في البلاد بهدف إجراء بحثٍ عن المحكمة الخاصة التي أنشأها النظام اليمني لمحاكمة الصحافيين الذين كانوا ينتقدون الحكومة. التقى عبد الدايم الصحافي اليمني شايع قبل يومين من إلقاء القبض عليه. قال: «أدركت على الفور أنه صحافي في غاية الذكاء[2]، وصحافي مستعدٌ بالفعل لتخصيص قدرٍ كبيرٍ من الوقت للحصول على المقالات الصعبة، وذلك لأن باستطاعة أي شخصٍ اختيار القضايا السهلة». في الليلة التي ألقيَ القبض فيها على شايع كان عبد الدايم في استديوهات الجزيرة في صنعاء للتحضير لإجراء مقابلة، لكن هاتفه بدأ بالرنين. كان شايع على الطرف الآخر من الخط. أبلغه شايع: «إنني في طريقي للخروج من السجن، وأريد التوجه إلى المنزل. سأرتدي سترةً مختلفة، لأن سترتي ملوثة بالدماء. سأصل إلى المنزل في غضون عشرين دقيقة». قال عبد الدايم إن شايع وصل إلى الاستديو، و«أفصح عن كل شيء على الهواء»، ووصف عملية اختطافه، والسبب الذي جعله يعتقد أنه مستهدَف.

بدأت الحكومة في حوالى هذا الوقت، وبسرية، في إبلاغ وسائل الإعلام الأميركية الرئيسة التي كانت تعمل مع شايع بوجوب قطع علاقاتها معه. أخبرني أحد المصادر في مؤسسة إعلامية بارزة بأن الحكومة حذّرت تلك المؤسسة من أن شايع كان يستخدم شيكاته لمساندة القاعدة[3]. يُضاف إلى ذلك أن مسؤولاً في جهاز الاستخبارات الأميركية أخبر صحافياً آخر، يعمل لدى مجلة أميركية بارزة، بأن «دليلاً سرياً» يشير إلى أن شايع كان «يتعاون» مع القاعدة. قال المسؤول:

---

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع عبد الرحمن بارمان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. إن كل الاقتباسات والمعلومات المنسوبة إلى عبد الرحمن بارمان مأخوذة من مقابلة المؤلف.

(٢) مقابلة أجريت مع محمد عبد الدايم، "Jeremy Scahill: Why Is President Obama Keeping Yemeni Journalist Abdulelah Haider Shaye in Prison?" إن كل الاقتباسات والمعلومات المنسوبة إلى محمد عبد الدايم مأخوذة من هذا البرنامج.

(٣) مقابلة أجراها المؤلف مع مصدر إعلامي أميركي في آذار/مارس من العام ٢٠١٢.

«أقنعوني[1] بأنه كان عميلاً». أضاف المسؤول أن الحكومة الأميركية كما تريد إسكات العولقي، فإنها تريد إبعاد أي شخص يعكس آراء العولقي، أو يُجري مقابلات مع تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب.

لكن عندما التقيت بشرف في أحد مقاهي صنعاء في العام ٢٠١١، هزّ رأسه إنكاراً لفكرة أن شايع يناصر القاعدة. أخبرني شرف: «استمر عبد الإله بإرسال تقارير عن الحقائق، بغضّ النظر عما إذا كانت لصالح الأميركيين أو القاعدة، لأنه كان يؤمن بأن ما يكتب عنه هو الحقيقة، وأن دور الصحافي هو كشف الحقيقة». أضاف: «إنه صحافي في غاية المهنية. إنه مثالٌ نادر عن البيئة الصحافية في اليمن، حيث ٩٠ بالمئة من الصحافيين يكتبون بطريقة ارتجالية ويفتقدون الصدقية». قال كذلك إن شايع هو: «رجلٌ في غاية الانفتاح ويرفض التطرف. كان ضد التطرف وقتل الأبرياء باسم الإسلام. كان كذلك ضد قتل المسلمين الأبرياء بذريعة محاربة الإرهاب. كان يرى أن الحرب على الإرهاب يجب أن تكون على المستوى الفكري، وليس على المستوى العسكري. رأى كذلك أن استخدام العنف سوف يؤدي إلى مزيدٍ من العنف ويشجّع على انتشار مزيدٍ من التيارات المتطرفة في المنطقة».

في هذا الوقت كان شرف يواجه مشاكله مع النظام اليمني بسبب رسومه عن الرئيس صالح، وانتقاده حرب الحكومة اليمنية ضد الأقلية الحوثية التي تقطن في شمال اليمن. انتقد شرف كذلك السلفيين المحافظين. لكن صداقته الوثيقة مع شايع عرّضته لمخاطر.

في ١٦ آب/أغسطس في العام ٢٠١٠، ما كاد شرف وعائلته يبدأون بتناول الإفطار بعد يوم صوم في رمضان حتى سمعوا صراخاً خارج منزله: «اخرج. المنزل محاصر». توجّه شرف إلى الخارج، وأخبرني في وقتٍ لاحق: «رأيت جنوداً لم أرهم من قبل على الإطلاق. كانوا طوال القامة وذوي قاماتٍ ضخمة. تذكرت مشاة البحرية الأميركية عند رؤيتي لهم. أدركت بعد ذلك أنهم ينتمون إلى وحدة مكافحة الإرهاب. لاحظت كذلك أنهم يحملون بنادق تعمل بالليزر، كما ارتدوا ثياباً تشبه ثياب مشاة البحرية الأميركية». أعلم الجنود شرف بأنه سيذهب معهم سألتهم: بموجب أيّ تهمة؟، قالوا لي: ستعرف بعد قليل».

حاصرت القوات اليمنية منزل شايع في وقت إلقاء القبض على شرف. قال شرف: «رفض عبد الإله الخروج، ولذلك اقتحموا منزله، وأخذوه بالقوة، وضربوه حتى كسروا أحد أسنانه. نقلونا نحن الاثنين معصوبَي الأعين، ومقيّدي الأيدي إلى أحد سجون الأمن القومي الذي يُشرف عليه

---

(١) Dexter Filkins, “After the Uprising: Can Protesters Find a Path Between Dictatorship and Anarchy?” New Yorker, April 11, 2011.

الأميركيون». قال شرف إنهما وُضعا بعد ذلك في زنزاناتٍ منفصلة ومظلمة، «تركونا ثلاثين يوماً خلال شهر رمضان في أحد سجون الأمن القومي حيث خضعنا للتحقيقات الدائمة».

لم يرَ شرف وشايع أحدهما الآخر خلال الشهر الأول. نُقل الرجلان في النهاية من سجن الأمن القومي إلى سجن تابعٍ للأمن السياسي اليمني، حيث وُضِعا في زنزانة واحدة[1]. أُطلق سراح شرف أخيراً، وذلك بعد أن تعهد للسلطات بأنه لن يرسم رسوماً أخرى للرئيس صالح. لكن شايع لم يتمكّن من القيام بشيء مماثل.

سُجن شايع في زنزانة انفرادية لمدة أربعة وثلاثين يوماً[2] من دون أن يُسمح له بتوكيل محامٍ. لم تعلم أسرته مكان احتجازه، أو السبب الذي دعا السلطات لاعتقاله. تلقى محاموه في النهاية خبراً من سجين أُطلق سراحه حديثاً، يفيد بأنه كان في سجنٍ تابعٍ للأمن السياسي، وأنهم يستطيعون مقابلته. قال بارمان: «وُضع عبد الإله بعد إلقاء القبض عليه في مرحاضٍ ضيّقٍ وقذر، تفوح منه رائحة كريهة لمدة خمسة أيام. لاحظت أن عبد الإله فَقَدَ أحد أسنانه، وكُسر له سنٌّ آخر، كما ظهرت بعض الخدوش على صدره. كانت هناك خدوشٌ كثيرة على صدره، كما تعرّض للتعذيب النفسي. أبلغوه أن جميع أصدقائه وأفراد أسرته قد تركوه، كما أن أحداً منهم لم يكترث لقضيّته. يعني ذلك بأنه تعذّب بواسطة معلوماتٍ زائفة».

«استُدعي شايع في ٢٢ أيلول/سبتمبر إلى المحكمة. طلب المدّعي العام وقتاً إضافياً[3] لتحضير الدعوى بحقّه. سُجن بعد مرور شهرٍ من الزمان في قفصٍ تابعٍ لمحكمة أمن الدولة اليمنية، وهي المحكمة التي تأسّست بموجب مرسومٍ جمهوري، وهو الأمر الذي لقي شجباً واسعاً من قِبَل جماعات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام بوصفه أمراً غير قانوني وغير عادل. لكن الحكومة اليمنية أطلقت على ما يجري اسم محاكمة. قال عبد الدايم، وهو عضو في لجنة حماية الصحافيين: "أجل، هذه المحاكمة هي مجرد مهزلة، كما أن المحكمة ذاتها هي مهزلة. لا يمكنني أن أتذكر حتى حالة واحدة جرت فيها محاكمة في هذه المحكمة الجنائية الخاصة... والتي روعيت فيها معايير المحاكمة العادلة، ولو من بعيد».

قرأ القاضي لائحة الاتهام بحق شايع. قال القاضي إنه متهم لكونه «مسؤول الإعلام» في القاعدة، ولتجنيد نشطاء جدد لهذه الجماعة، وتزويد القاعدة بصورٍ عن القواعد اليمنية،

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع كمال شرف في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

(٢) "Iona Craig, "Yemen: Press Freedom a Distant Hope," *Index on Censorship*, October 27, 2010.

(٣) Nasser Arrobyee "Yemeni Journalist Sentenced to Five Years for Terror Links," Nasser Arrabyee (blog), January 18, 2011, narrabyee-e.blogspot.ca.

والسفارات الأجنبية بغية استهدافها في هجماتٍ محتملة. قال بارمان: «ساقت الحكومة تهماً عدة ضدّه، واشتملت هذه التهم على: الانضمام إلى مجموعة مسلحة تهدف إلى ضرب استقرار البلد وأمنه، وتحريض أعضاء في القاعدة على اغتيال الرئيس علي عبد اللّٰه صالح وابنه، وتجنيد أعضاء جدد في القاعدة، والعمل كمسؤول عن الدعاية للقاعدة، ولأنور العولقي بشكلٍ خاص. تحمل معظم هذه التهم عقوبة الإعدام بموجب القانون اليمني». قالت الصحافية أيونا كريغ، وهي مراسلة منذ زمنٍ طويل، وكانت تراسل صحيفة تايمز اللندنية من اليمن، إنه بعد انتهاء قراءة لائحة التهم الموجهة ضده جال شايع «ببطء حول زنزانته البيضاء، وابتسم هازاً رأسه ومستنكراً»[١].

انتهى القاضي من قراءة التُّهم الموجهة ضده فوقف شايع وراء قضبان زنزانته وخاطب زملاءه الصحافيين. أعلن شايع: «عندما خبأوا قتلة[٢] الأطفال والنساء في أبيَن، وعندما كشفتُ أماكن البدو والمدنيين ومخيماتهم في أبيَن، وشبوة، وأرحب عندما كانوا على وشك توجيه ضربة بصواريخ كروز الموجهة، عندها، وفي ذلك اليوم قرّروا اعتقالي. تلاحظون كيف أن المحكمة حوّلت كل مقالاتي الصحفية وكل اقتباساتي، التي أرسلتها إلى المراسلين الدوليين والمحطات الإخبارية، إلى اتهامات». صاح شايع بينما كان حراس الأمن يسحبونه إلى الخارج: «اليمن. إنه المكان الذي يُنظر فيه إلى صحفي شاب بعين الشك عندما يصبح ناجحاً».

---

(١) Craig, “Yemen: Press Freedom a Distant Hope.”

(٢) “Yemeni Journalist Accused of Being ‘Media Man’ for Al-Qaeda,” YouTube video, 0:30، من الجلسة الثانية التي عقدتها المحكمة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠١٠. www. youtube.com/watch?v=6J6RgbEx6Zc.

٤٢ الرئيس هو الذي يكتب قوانينه

واشنطن العاصمة، واليمن، أواخر العام ٢٠١٠. انهمكت واشنطن وقوى اقتصادية أخرى في وضع خطط لإعادة هيكلة اقتصاد اليمن على أسس الليبرالية الحديثة، وذلك بينما كانت عمليات مكافحة الإرهاب الأميركية تتوسّع في اليمن في صيف العام ٢٠١٠. انضمّت حكومتا الولايات المتحدة وبريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، وبعض الدول المجاورة لليمن، إلى ما أُطلق عليه اسم «أصدقاء اليمن». قالت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون في أوائل الاجتماعات التي عقدتها المجموعة في كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١٠: «يعتمد التقدم ضد المتطرفين الذين يعتمدون العنف[١]، والتقدم نحو مستقبلٍ أفضل للشعب اليمني على تعزيز جهود التنمية». تضمن ذلك ما دعاه آرون دبليو. جوست، وهو مدير مجلس الأمن القومي لشؤون شبه جزيرة العرب، «المساعدة الاقتصادية والإنسانية للشعب اليمني، الآخذة بالتوسّع كثيراً»[٢].

زادت إدارة أوباما تمويل المساعدات الإنسانية الأميركية USAID، وكذلك تمويل جهود «الترويج للديمقراطية» في اليمن من ١٤ مليون دولار قبل سنتين من الزمن إلى ١١٠ ملايين دولار في العام ٢٠١٠. أكّد جوست بأنه: «ليس هناك من شك في أن تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب يشكّل تهديداً خطيراً لليمن، وللولايات المتحدة، ولحلفائنا. لكن، وعلى أيّ حال فإن دعم العمليات ضد تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب يدخل من ضمن استراتيجية الولايات المتحدة في اليمن». لكن الرئيس صالح أُجبر، في مقابل زيادة الدعم الذي سوف يتسلمه اليمن، على قبول تعديلاتٍ هيكلية فرضها صندوق النقد الدولي وكان من بينها «التقليص التدريجي في مستوى مقدار الدعم الحكومي للوقود». شدّد بيان علني صادر عن «الأصدقاء» «على ضرورة إجراء

---

(١) نسخة مصورة، "Remarks with British Foreign Secretary David Miliband and Yemeni Foreign Minister Abu Bakr Abdullah al-Qirbi," London, UK, January 27, 2010.

(٢) Aaron W. Jost, "A Comprehensive Approach to Yemen," The White House Blog, September 24, 2010, www.whitehouse.gov/blog/2010/09/24.

إن كل التصريحات والمعلومات المنسوبة إلى جوست مأخوذة من ذلك الموقع.

إصلاحات اقتصادية وهي الإصلاحات التي سوف تنعكس سلباً على الفقراء»[١].

أوضحت واشنطن وحلفاؤها للرئيس صالح أن استمرار المساعدات العسكرية مرهون بتعاونه على صعيد الإصلاحات الاقتصادية. أعلن جوست: «يواجه الشعب اليمني، والمجتمع الدولي على السواء، تهديداتٍ حقيقية من تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، ولعل الأمر سوف يستغرق أعواماً عدة قبل القضاء عليها بصورةٍ حاسمة. لكننا نعتقد، بالرغم من ذلك، بأن المستقبل ملكٌ لأولئك الذين يبنون، وليس لأولئك الذين يركّزون جهودهم على التدمير. تقف الولايات المتحدة مع شعب اليمن في سعيه لبناء مستقبلٍ زاهر، وفي رفضه جهود تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب في قتل الرجال، والنساء، والأطفال الأبرياء».

لم تكن الأولوية الأهم عند صالح هي محاربة تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب، بل كانت

قمع الثورات الداخلية التي يقوم بها الحوثيون والانفصاليون الجنوبيون. لكن الرئيس اضطر إلى البرهنة لواشنطن بأنه كان جاداً بشأن محاربة تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب، وذلك كي يستمر في تلقي المساعدات العسكرية الأميركية التي يحتاجها في هذه الحروب الداخلية. أما العقيد لانغ، الذي أمضى أعواماً عدة من التعامل مع صالح بوصفه الملحق الدفاعي الأميركي، فقال إن صالح كان قلقاً مما اعتبره محاولة من إدارة أوباما لتطبيق مبدأ مكافحة الإرهاب في اليمن، لكنه اضطر لأن يلعب هذه اللعبة كي يضمن استمرار تدفق المساعدات العسكرية. قال لانغ في ذلك الوقت: «لا يريد صالح في واقع الأمر[٢] أن نتورّط إلى درجة تطبيق العواقب الكاملة لذلك المبدأ، وذلك لأنه سوف ينزلق بالبلاد إلى وضع يشبه دولة قرضاي، لكننا نرى أنه بينما لم يتمكن الرئيس الأفغاني حميد قرضاي من لعب اللعبة ذاتها بمهارة كافية، أي التلاعب بكل العوامل وتوجيهها إلى نهاية معينة تقترب من الوضع الذي يريده، تمكّن صالح من فعل ذلك بمهارة كبيرة». أضاف لانغ أن صالح أدرك أن الأموال التي خصّصتها مجموعة «أصدقاء اليمن» وUSAID لأغراض الإصلاح السياسي سوف تكون تحت إشراف الولايات المتحدة، «بحيث أنه إذا دُفعت عمولة لن تكون ذات فائدة كبيرة له ولأعوانه، كما أن هذه، وبعض العوامل المشابهة الأخرى ستؤدي إلى تقليص سلطاته. يعني ذلك أنه لن يدعم هذا الوضع في حقيقة الأمر». لكن مع التركيز الأميركي الشديد على تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب سيتمكن صالح من الاستفادة من المساعدات العسكرية الأميركية، وهكذا اضطر إلى لعب هذه اللعبة.

(١) "Joint Statement from the Ministerial Meeting of the Friends of Yemen," New York, September 24, 2010, www.fco.gov.uk/en/news/latest-news/?view=PressS&id=22916622.

(٢) مقابلة أجراها المؤلف مع العقيد و. باتريك لانغ في شباط/فبراير ٢٠١١.

وفي آب/أغسطس من العام ٢٠١٠، وبعد حملة اغتيالات تعرض لها جنود في الجيش اليمني ومسؤولو الاستخبارات على يد مهاجمين يستخدمون الدراجات النارية، شنّت القوات اليمنية هجوماً كبيراً على مديرية لودر في أبيَن، وهي التي قيل إنها معقلٌ قوي لتنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب. استمرت المعارك الشديدة عدة أيام، وقيل إن اثني عشر جندياً يمنياً قد قُتلوا بالإضافة إلى تسعة عشر شخصاً آخر وصفتهم الحكومة اليمنية بأنهم أعضاء في تنظيم القاعدة. قُتل ثلاثة مدنيين على الأقل في هذه الاشتباكات، كما ترك عشراتٌ آخرون منازلهم. «لقّنت القوات الأمنية إرهابيي القاعدة درساً قاسياً[١]،كما ألحقت بهم إصابات مؤلمة في صفوفهم، وأجبرت تلك العناصر الإرهابية التي حاولت الإختباء على الفرار بعد مقتل وجرح العشرات منهم.

لم تقتنع واشنطن بهذا التقويم. سجّلت قوات القيادة المشتركة للعمليات الخاصة انتصارات بين وقتٍ وآخر ضد AQAP، لكن قوات العمليات الخاصة الأميركية كانت تعتبر أن قوات العمليات الخاصة اليمنية تتميز بالكسل وعدم الكفاءة، كما أن الازدواجية التي كان يعتمدها صالح أدت في بعض الأحيان إلى الحصول على معلومات استخباراتية رديئة. يعني ذلك بالمختصر وجود ما وصفه كبار المسؤولين الأميركيين بأنه «ندرة[٢] في المعلومات الاستخباراتية الموثوقة» في اليمن. كانت قوات القيادة المشتركة للعمليات الخاصة قادرة على العثور على الشخصيات المستهدفة وتحديدها والقضاء عليها، لكن تلك العمليات تتطلب وجود معلومات استخباراتية موثوقة. أبلغ أحد كبار مسؤولي وكالة الاستخبارات الأميركية السابقين، والذي شارك في العمليات في اليمن، صحيفة الواشنطن بوست: «تبدو كل عربات اللاند روفر[٣] متشابهة، ولذلك يتعيّن على المرء أن يمتلك شيئاً يدلّه على العربة التي ينبغي عليه ملاحقتها». تمكنت وكالة الاستخبارات المركزية، تاريخياً، من جمع أفراد من JSOC، ومن وحدات العمليات الخاصة، بهدف القيام بعمليات قاتلة لكن صعود JSOC خلال إدارتَي بوش وأوباما غيّر تلك العملية. أخبرني عدد من المصادر المطّلعة داخل JSOC بأنها أرادت العمل بشكلٍ مستقلٍ، إلا أن وكالة الاستخبارات المركزية لم تكن مسرورة بهذا الوضع.

نشرت صحيفتا واشنطن بوست ووال ستريت جورنال في اليوم الذي انتهى فيه الهجوم على

---

(١) Fawaz al Haidari, "Yemen Army 'Regains Control' of Southern Town," Agence France-Presse, August 25, 2010.

(٢) Scott Shane, Mark Mazzetti, and Robert F. Worth, "Secret Assault on Terrorism Widens on Two Continents," *New York Times*, August 14, 2010.

(٣) Greg Miller, Greg Jaffe, and Karen DeYoung, "U.S. Drones on Hunt in Yemen," Washington Post, November 7, 2010.

لودر، أي في ١٥ آب/أغسطس مقالين في أولى صفحاتهما. استند المقالان إلى تسريبات من وكالة الاستخبارات المركزية ومَن يتحالف معها في الإدارة. بدأت الواشنطن بوست مقالها على الشكل التالي: «لأول مرة[١] منذ هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠١، يرى محلّلو وكالة الاستخبارات المركزية أحد فروع القاعدة، بدلاً من الجماعة الرئيسة التي تتمركز الآن في باكستان، بوصفه أخطر تهديد يواجهه أمن الولايات المتحدة». أما وال ستريت جورنال فقد أضافت أن الإدارة فكّرت في وضع خططٍ، «لتنفيذ برنامج اغتيال استهدافي أكثر شدة[٢] في اليمن». مضت الواشنطن بوست ناشرةً اقتباساً لأحد كبار مسؤولي الإدارة، ومن دون الكشف عن اسمه. جاء في ذلك الاقتباس أن تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب كان «في مرحلة صعود»[٣]، وأضاف أنه ما بين باكستان واليمن تبدو «نسب القلق النسبية متغيرة. إننا أكثر قلقاً الآن من تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب مما كنا عليه من قبل». قال المسؤول: «إننا نسعى إلى الاستعانة بكل القدرات المتاحة لنا»، وتحدث عن خطط، «للتصعيد على مدى أشهر».

بدا أن التسريبات تعكس لعبة تنافسٍ على السلطة قامت بها وكالة الاستخبارات المركزية لضمان دورٍ أكبرٍ لها في العمليات الجارية في اليمن، وهي العمليات التي سيطرت عليها القيادة المشتركة للعمليات الخاصة. قال المسؤول الرفيع الذي أشار إلى الغارة بصواريخ توماهوك على قرية المعجلة، والهجوم الذي استند إلى معلوماتٍ خاطئة على مأرب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، والذي أسفر عن مقتل نائب المحافظ أثناء مهمة للتفاوض: «لن تجدوا شظايا قنابل تحمل علامات أميركية عليها». أوضح المسؤول أن البيت الأبيض يفكّر في خطة لنشر عددٍ أكبر من الطائرات غير المأهولة التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية.

قال العقيد لانغ الذي أمضى حياته المهنية في العمل مع قوات العمليات الخاصة، ووكالة الاستخبارات المركزية على السواء، بما في ذلك الفترة التي أمضاها في العمليات في اليمن: «استفادت الوكالة[٤] من كل انتقادات الأداء التي وجّهت إلى JSOC، واتخذت منها حجة لاستعادة سيطرتها على العمليات السرية... إن المنافسة بين أجهزة الجيش السرية، ووكالة

(١) Greg Miller, “CIA Sees Increased Threat in Yemen,” *Washington Post*, August 25, 2010.

(٢) Adam Entous and Siobhan Gorman, “U.S. Weighs Expanded Strikes in Yemen,” *Wall Street Journal*, August 25, 2010.

(٣) Miller, “CIA Sees Increased Threat in Yemen.”

(٤) Gareth Porter, “Behind Drone Issue, a Struggle to Control Covert Ops,” Inter Press Service, November 10, 2010.

الاستخبارات المركزية، هي الآن أكبر مما كانت عليه في أي وقتٍ مضى». لكن بالرغم من أن وكالة الاستخبارات المركزية كانت تسعى إلى تحقيق التفوق في صراعها على السلطة مع القيادة المشتركة للعمليات الخاصة بالنسبة إلى العمليات في اليمن، إلا أنه وُجدت مصلحة استراتيجية مهمة من جانب الإدارة في تحقيق تحولٍ في اتجاه وكالة الاستخبارات المركزية: إن وضع قوات القيادة المشتركة للعمليات الخاصة تحت إشراف وكالة الاستخبارات المركزية سوف يسمح، بموجب القانون الأميركي، «لنخبة فِرَق القناصة الأميركية»[1] بالعمل بحريةٍ أكبر بكثير في اليمن، ومن دون أخذ موافقة الحكومة اليمنية.

في أيلول/سبتمبر من العام ٢٠١٠، وبينما كان كبير مستشاري أوباما لشؤون مكافحة الإرهاب، جون برينان، يقوم بزيارةٍ إلى اليمن، شنّ صالح هجوماً آخر ضد تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب[2]، واستهدف هذه المرة مدينة حاوطة في محافظة شبوة، وهي التي تبعد ستين ميلاً عن منزل أنور العولقي. فرض رجال المغاوير اليمنيون، الذين درّبتهم الولايات المتحدة وسلّحتهم، والذين كانوا بقيادة قوات CTU، حصاراً على المدينة، وقصفوها بالمدفعية، وبالغارات التي شنّتها طائرات الهليكوبتر.

بالرغم من أن مدى الدور الذي لعبته الولايات المتحدة يبقى سرياً، إلا أن مسؤولي الجيش أكدوا أن القوات الأميركية تدخلت بشكلٍ محدود. كان برينان في صنعاء لعقد اجتماعاتٍ مع صالح عندما فرّ ألوف الأشخاص من منازلهم في ٢٠ أيلول/سبتمبر. كان توقيت ذلك الهجوم مثالياً بالنسبة إلى صالح، وهو التوقيت الذي يمكّنه من الإشارة، في اجتماعاته مع برينان، إلى عملية متماسكة ومستمرة ضد تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب. لكن مع اجتماع الرجلين كانت مجموعة أصدقاء اليمن تحضّر لعقد محادثاتٍ في نيويورك على مستوى الوزراء، تهدف إلى مساعدة ذلك البلد. أورد بيان أصدره مجلس الأمن القومي أن برينان وصالح «ناقشا مسألة التعاون[3] ضد التهديدات المستمرة التي تمثّلها القاعدة، كما قدّم السيّد برينان تعازي الولايات المتحدة على الضباط الأمنيين، والمواطنين اليمنيين الذين قُتلوا أثناء الهجمات الأخيرة التي شنّتها

(١) Julian E. Barnes and Adam Entous, "Yemen Covert Role Pushed; Foiled Bomb Plot Heightens Talk of Putting Elite U.S. Squads in CIA Hands," *Wall Street Journal*, November 1, 2010.

(٢) Laura Kasinof, "Yemen Goes on Offensive Against al Qaeda," *Christian Science Monitor*, September 22, 2010.

(٣) "Statement by National Security Council Spokesman Mike Hammer on the Visit of Assistant to the President for Counterterrorism and Homeland Security John Brennan to Yemen," The White House, September 20, 2010, www.whitehouse.gov/the-press-office/2010/09/20/statement-national-security-council-spokesman- mike-hammer-visit-assistan.

القاعدة». رحّبت الحكومة اليمنية علناً بنجاحاتها في الحاوطة ولودر، لكن تلك العمليات كانت فاشلة، لأن أهداف القاعدة الرئيسة في المنطقتين نجت من القصف الذي استهدفها، بينما زاد غضب رجال القبائل على الحكومة.

بعد مرور شهرٍ على ذلك الاجتماع بصالح تلقى برينان، وفي وقتٍ متأخرٍ من الليل[1]، مكالمةً هاتفية في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠١٠، من صديقه الأمير محمد بن نايف. قال الأمير إن الاستخبارات السعودية كشفت خطةً أعدّها تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب تهدف إلى إسقاط طائرات شحنٍ أميركية. قال كذلك إن القنابل وُضعت في أماكنها. لكن بعد الساعة ١٠:٣٠ مساءً بقليل حذّر برينان الرئيس أوباما من «إمكانية حدوث هجوم إرهابي»[2] داخل الولايات المتحدة. قدّمت الاستخبارات السعودية إلى أجهزة الاستخبارات الأميركية والبريطانية أرقام تعقُّب الصناديق[3] التي يُعتقد أنها تحتوي على المتفجرات. لكن في الوقت الذي سمع فيه برينان بهذه الخطة كانت إحدى الطائرات التي زُعم أنها تحتوي على القنبلة قد غادرت صنعاء بالفعل. نُقلت تلك الشحنة إلى إحدى الطائرات التابعة لشركة UPS، والتي كانت في طريقها إلى ألمانيا، وهناك نُقلت مجدداً قبل وصولها عند الساعة ٢:١٣ فجراً[4] بالتوقيت المحلي إلى مطار إيست ميدلاندس في لستر شاير التي تبعد مئة ميلٍ إلى الشمال من لندن. تسلمت القوات الأمنية البريطانية ذلك الصندوق الذي كان مرسلاً إلى كنيسٍ يهودي في شيكاغو.

احتوى الصندوق على خرطوشة آلة طباعة مكتبية مجهزة بشريحة دارات. لكن الخرطوشة احتوت على مسحوقٍ أبيض بدلاً من الحبر. أظهرت الاختبارات الأولية التي أُجريت في بريطانيا، وشملت الكلاب المدربة على شمّ القنابل، وأجهزة كشف المتفجرات، عدم وجود قنبلة. أُبقي ذلك الطرد في بريطانيا لإجراء اختباراتٍ إضافية[5] عليه، ثم سُمح للطائرة بإكمال رحلتها إلى

(١) Mark Mazzetti and Robert F. Worth, "U.S. Sees Complexity of Bombs as Link to al Qaeda," *New York Times*, October 30, 2010.

(٢) David Jackson, "Obama Monitoring Possible Terrorist Plot, Spokesman Says," *USA Today*, October 29, 2010.

(٣) Eric Schmitt and Scott Shane, "Saudis Warned U.S. of Attack Before Parcel Bomb Plot," *New York Times*, November 5, 2010.

(٤) Vikram Dodd, Richard Norton-Taylor, and Paul Harris, "Cargo Plane Bomb Found in Britain Was Primed to Blow Up over US," *Guardian*, November 20, 2010.

(٥) Matt Apuzzo, Eileen Sullivan, and David Rising (AP), "Race to Find Mail Bombs Zigzagged as Cargo Dodged Screens," *Denver Post*, November 7, 2010.

فيلادلفيا. نُقل الطرد المشبوه بعد ذلك بطائرة هليكوبتر إلى مختبر العلوم الدفاعية والتكنولوجيا[١] في فورت هالستيد لإجراء تحليلٍ عليه. تبيّن بعد ذلك أن المسحوق كان يحتوي على ٤٠٠ غرام من مادة PETN، وهي المادة ذاتها التي خبأها عبد المطلب في ثيابه الداخلية، التي استُخدمت في محاولة اغتيال الأمير بن نايف. كان ذلك الطرد مزوداً بساعة توقيت مركبةٍ على شريحة دارات لهاتف محمول من نوع نوكيا. قال رجال سكوتلاند يارد بعد ذلك بأنه لو بقيت القنبلة في مكانها لكان، «التفجير وقع[٢] فوق الحوض الشرقي للولايات المتحدة»، وذلك لأن التفجير كان مقرراً له أن يحدث عند الساعة ٥:٣٠ بالتوقيت الشرقي [للولايات المتحدة]. أبلغ مسؤول بريطاني رفيع في جهاز مكافحة الإرهاب صحيفة الغارديان بأن الجهاز كان «واحداً من أشد الأجهزة تطوراً[٣] التي عرفناها، وذلك لأن العين المجردة عجزت عن كشفه، كما أن ضباط المتفجرات من ذوي الخبرة لم يروه، وكذلك من المستبعد أن تتمكن الأجهزة التي تعمل بأشعة أكس من كشفه». اكتُشفت قنبلة ثانية في دبي[٤] كانت على متن طائرة تابعة لشركة FedEx. احتوت تلك القنبلة على ٣٠٠ غرام من مادة PETN. كانت هذه الرزمة، مثل رزمٍ أخرى، مرسلة إلى منظمة يهودية مركزها في شيكاغو. شاءت المفارقة أن لا تكون العناوين صحيحة. لكن المحققين راودهم الظن في أنه مهما كانت هوية الشخص الذي يرسل هذه الرزم فإنه حصل على معلوماتٍ قديمة من شبكة الإنترنت.

أُرسلت الرُزم إلى مؤسساتٍ يهودية في شيكاغو، لكنها كانت موجهةً إلى شخصيتين تاريخيتين سيئتي السمعة وميتتين منذ فترة طويلة[٥]. كانت إحدى الرزمتين مرسلةً إلى عناية دييغو ديزا، وهو محقّق شديد القسوة، قاد فترةً من الزمن حملة محاكم التفتيش الإسبانية. أما الطرد الآخر فقد كان مرسلاً إلى رينالد كراك، وهو فارسٌ فرنسي من الحملة الصليبية الثانية، واشتُهر بالمجازر التي ارتكبها بحق المسلمين، وهو الفارس الذي قام صلاح الدين، المحارب المسلم الشهير الذي هزم الصليبيين في القرن الثاني عشر، بقطع رأسه.

(١) Duncan Gardham, "Al-Qaeda Plane Bomb Seventeen Minutes from Going Off," *Telegraph*, November 4, 2010.

(٢) Dodd, Norton-Taylor, and Harris, "Cargo Plane Bomb Found in Britain Was Primed to Blow Up over US."

(٣) المصدر نفسه.

(٤) Scott Shane and Robert F. Worth, "Earlier Flight May Have Been Dry Run for Plotters," *New York Times*, November 1, 2010.

(٥) Ron Grossman and Christi Parsons, "Bomb Plot Becomes Historic Jigsaw Puzzle," *Chicago Tribune*, November 4, 2010.

ويوم الجمعة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، شاهد الأميركيون تغطية إخبارية عاجلة تُظهر طائرتين حربيتين ترافقان طائرة شحن أثناء قيامها بهبوطٍ إضطراري[١] في مطار جون ف. كينيدي. ظهرت صورٌ عن طائرات أخرى حظيت بالمرافقة[٢] في مطارَي فيلادلفيا ونيوأرك، وانتشرت كذلك تقارير عن شحنات أكثر خطورة. قال الرئيس أوباما في تلك الليلة إن المتفجرات تمثّل، «تهديداً إرهابياً خطيراً»[٣]. لم تنفجر في النهاية أي قنبلة، وتبيّن أن الشائعات التي تتحدث عن متفجرات على متن الطائرات الأخرى هي مجرد شائعات. لكن ما إن توضحت علاقة اليمن بهذه المتفجرات حتى انتهى الجدل داخل الإدارة: تركزت كل الأنظار على تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب.

نشر تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، «عدداً خاصاً» من مجلة «حرّض» Inspire. أظهر الغلاف صورة ضبابية لطائرة[٤] شحنٍ تابعة لشركة UPS وفوقها عنوان بسيط: ٤٢٠٠ دولار. كان ذلك هو كلفة محاولتَي التفجير بحسب تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب، واللتين وصفهما AQAP بـ «عملية الإستنزاف». نشر ذلك العدد كذلك صوراً تهدف إلى إظهار القنابل التي وُضعت في خراطيش الطابعات قبل شحنهما، وكذلك المقالات التي تشدّد على أهداف القنبلتين وتفصيلاتهما التقنية. زعم تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب كذلك أنه نجح في إسقاط طائرة تابعة لشركة UPS قبل أشهرٍ عدة، وفي٣ أيلول/سبتمبر بالتحديد. أوردت المجلة: «نجحنا[٥] في إسقاط طائرة تابعة لشركة UPS، لكن بقينا صامتين بحيث نتمكن من تكرار العملية، وذلك بسبب عدم قيام وسائل إعلام العدو بإعلان مسؤوليتنا عن الحادث». تحطّمت طائرة تابعة لشركة UPS بالفعل في ذلك اليوم، وهو الأمر الذي أسفر عن مقتل اثنين من طاقمها. قال المحققون إن الحادث وقع بعد اندلاع حريقٍ داخل الطائرة، واستبعد المسؤولون الأميركيون فرضيات[٦] أن الحادث كان عملاً إرهابياً. ورد في البيان الذي أصدره تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب: «إننا نحب أن نسأل: لماذا لم يكشف العدو حقيقة ما حدث لطائرة UPS التي سقطت؟ هل يعود ذلك

(١) Michael Scotto, "JFK-Bound Jet Escorted as Part of Increased Security Following 'Credible' Terror Threat," NY1.com, October 29, 2010.

(٢) "Terror Probe Leads to Searches in NY, NJ," NewYork. CBSlocal.com, October 29, 2010.

(٣) Jesse Lee, "President Obama: 'A Credible Terrorist Threat Against Our Country, and the Actions That We're Taking," The White House Blog, October 29, 2010.

(٤) "Operation Hemorrhage," Inspire (November 2010), Special Issue, released November 2010.

(٥) "Dubai Officials Dismiss Claim of Blast on Plane," CNN. com, November 6, 2010.

(٦) Head of Foreign Operations, "The Objectives of Operation Hemorrhage," Inspire (November 2010), Special Issue, released November 2010.

إلى أن العدو لم يكتشف سبب إسقاط الطائرة؟ أم لأن إدارة أوباما أرادت إخفاء الحقيقة بحيث لا ينكشف فشل الإدارة، وعلى الأخص... خلال موسم الانتخابات؟» وصف تنظيم AQAP يوم ٣ أيلول/سبتمبر بأنه، «اليوم الذي سقطت فيه شجرة في غابة لم يسمع بها أحد»(*).

أما بالنسبة إلى محاولات التفجير التي حدثت في تشرين الأول/أكتوبر، فقد كتب «رئيس العمليات الخارجية» في AQAP في عدد «حرّضْ»، أن إسقاط الطائرات هو هدف ثانوي لأن، «الهدف لم يكن التسبب بأقصى قدرٍ ممكن من الضحايا، بل التسبب بأقصى قدرٍ ممكن من الخسائر للاقتصاد الأميركي. هذا هو كذلك السبب الذي دفعنا إلى اختيار شركتَي شحنٍ أميركيتين: UPS و FedExp لهذه العملية المزدوجة». أضاف الكاتب أن الولايات المتحدة، والحكومات الأخرى، ستقوم بإنفاق الأموال الطائلة في مراجعة نُظم التفتيش في المطارات وتغييرها، «إما أن تُنفقوا مليارات الدولارات لفحص كل رزمة شحنٍ في العالم، وإما أن لا تفعلوا شيئاً ونستمر في محاولاتنا». قال كذلك إنه اختار العناوين في شيكاغو لأنها كانت «مدينة أسامة». عرضت المجلة كذلك صورة غير واضحة عن نسخة لكتاب ديكنز. كان ذلك كتاباً قرأه العولقي عندما كان في السجن. كتب مدير العمليات المزعوم: «إننا متفائلون جداً بشأن نتيجة هذه العملية... وهذا هو السبب الذي جعلنا نضع في إحدى العُلب رواية بعنوان «الآمال الكبرى».

لكن بعد مرور أربعة أيام على اكتشاف القنابل في طائرتَي الشحن، أصدر اليمن حكماً غيابياً[١] بحق العولقي على تهمٍ لا تتعلق بالقنابل على الطائرتين. كانت التهمة الرسمية هي «التحريض على قتل الأجانب وأفراد القوى الأمنية». أمر القاضي المدّعين العامين بملاحقة العولقي وجلبه أمام العدالة حياً أو ميتاً. لكن بغض النظر عن التهم المحدّدة التي وُجّهت إلى العولقي، إلا أنه كان من الواضح أن هذه الإدانة كانت منسقةً مع واشنطن، وأن الهدف منها كان إعطاء الشرعية لعملية الاستهداف والاغتيال المحتمل للعولقي، في حين توضع المسؤولية على عاتق اليمنيين مجدداً.

سمع القاضي جون بايتس، وهو أحد الذين عيّنهم الرئيس جورج دبليو. بوش في العام ٢٠٠١، الحجج الشفهية المتعلقة بقضية العولقي ضد أوباما، وهي الحجج التي تتحدى وضع مواطنٍ أميركي على لائحة الاغتيال. تساءل القاضي: «كيف يجوز طلب موافقة القضاء[٢] عندما تقرر الولايات المتحدة استهداف مواطنٍ أميركي بالمراقبة الإلكترونية، لكن يُمنع على المدّعى عليهم الإجراءات

(*) يُقصد بهذا التعبير عدم فعالية الآراء والأفكار التي لا يعيرها أحد اهتماماً.

(١) "Yemen Orders Arrest of al-Awlaki," AlJazeera.com, November 6, 2010.

(٢) العولقي مقابل أوباما، 1:10-cv-01469- JDB, "Memorandum Opinion by Judge John D. Bates" (DDC December 7, 2010).

القانونية عندما تقرر الولايات المتحدة استهداف مواطنٍ أميركي يعيش في الخارج بالاغتيال؟» أصرّ محامو الحكومة على أن قضية العولقي تُعتبر من أسرار الدولة، وأنها تدخل من ضمن سياسة الأمن القومي للدولة، وهي السياسة التي يقرّرها الرئيس، ولا تدخل من ضمن صلاحيات المحاكم. وصف القاضي بايتس هذه الدعوى بأنها «قضية استثنائية وفريدة من نوعها... وتدخل فيها اعتبارات حيوية للأمن القومي، والجيش والعلاقات الخارجية، واستطراداً أسرار الدولة». طرح بايتس السؤال التالي: «هل يتمكن مواطنٌ أميركي من «استخدام النظام القضائي الأميركي لإثبات حقوقه الدستورية، ويتجنّب في الوقت ذاته سلطات تطبيق القانون الأميركية، وأن يدعو إلى «الجهاد ضد الغرب»، وأن يشارك في التخطيط العملاني لصالح منظمة شنّت هجماتٍ إرهابية عديدة ضد الولايات المتحدة؟ وهل يُمكن إصدار أمرٍ رئاسي [تنفيذي] باغتيال مواطنٍ أميركي من دون منحه الإجراءات القانونية من أي نوعٍ كان، وذلك من دون الاستناد إلى أي شيء غير فرضية تقول إنه عضو خطير في منظمة إرهابية؟» انتهى القاضي بايتس إلى القول: «إن هذه النقاط وعدة أسئلة أخرى تتعلق بالقضاء، وبالسياسات المتبعة التي تثيرها هذه القضية، تُعتبر مثيرةً للجدل، وتحمل أهمية كبيرة للرأي العام».

لكن القاضي بايتس استبعد القضية في ٧ كانون الأول/أكتوبر من العام ٢٠١٠ لأسبابٍ إجرائية، وحكم بأن والد أنور، أي ناصر، لا يحق له رفع هذه الدعوى بالنيابة عن ابنه، وأن هذه الدعوى لن تصمد أمام مراجعة «المسائل السياسية» التي تثيرها بالنسبة إلى صلاحية الرئيس في شنّ الحرب. ختم القاضي بايتس بأن «القضايا الخطيرة المتعلقة بمزايا الصلاحيات المزعومة بإصدار أمر القتل الاستهدافي لمواطنٍ أميركي يعيش في الخارج يجب أن تنتظر يوماً آخر».

شعر محامو العولقي بالإحباط، لكنهم لم يفاجأوا بهذا الحكم. أمضت جمعية مركز الحقوق المدنية CCR وACLU ثماني سنوات في مواجهة إدارة بوش في هذه القضايا ذاتها، وذلك بالرغم من تأكيد المؤسستين أن هذه القضية أبعد أثراً في عواقبها. قال جميل جفّار، الذي يعمل في ACLU بعد إصدار الحكم: «إذا كان حكم هذه المحكمة[1] مصيباً فسوف يمكننا القول إن الحكومة تمتلك صلاحيات غير قابلة للمراجعة لتنفيذ عمليات قتلٍ استهدافية بحق أي أميركي، وفي أي مكان، وذلك بعد أن يعتبره الرئيس تهديداً للأمة... لكن سوف يكون من الصعب علينا أن نتصور فرضيةً أكثر ابتعاداً عن روح الدستور، أو أكثر خطراً على الحرية في أميركا». كانت قضية العولقي، وبطريقةٍ ما، مثالاً مصغراً عن نهج الرئيس أوباما في مكافحة الإرهاب، وهو نهجٌ يتماثل بشكلٍ مدهش مع نهج سلفه: يستطيع الرئيس كتابة القوانين الخاصة به.

---

(١) Charlie Savage, "Suit over Targeted Killings Is Thrown Out," *New York Times*, December 7, 2010.

٤٣ احتمال تسهيل موطئ قدم للقاعدة في الصومال

الصومال، ٢٠١٠. فيما كانت المعركة القانونية جارية بشأن ما إذا كانت الولايات المتحدة تستطيع اغتيال أحد مواطنيها، لم يكن فريق مكافحة الإرهاب في البيت الأبيض منشغلاً فقط بالعولقي، وبتنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب في اليمن. كان ذلك الفريق يواجه التهديد الواسع الآخذ بالتصاعد في الصومال، وذلك بفضل الحركة الإسلامية الموحدة التي اكتسبت قوةً منذ فترة وجيزة. وقّعت حركة الشباب المتشددة «اتفاقية توحيد»[1] مع ميليشيا راس كامبوني التي يقودها حسن تركي، وذلك بهدفٍ واضح، وهو «تأسيس دولةٍ إسلامية تطبّق قوانين الشريعة». لكن دوائر مكافحة الإرهاب في الولايات المتحدة لم تكترث إلا لآخر بندٍ في هذا الاتفاق. أعلن البيان: «بهدف استعادة الكرامة المجروحة للمسلمين، وقوتهم السياسية، وقوتهم الاقتصادية، وقدرتهم العسكرية، يتعيّن على جميع المسلمين في المنطقة أن يتحدوا، وأن يضعوا حداً لأعمال العنف الجارية فيما بينهم، والتي تسبّبت بها القوى الاستعمارية، ولكي نمنع غزو القوى الصليبية الدولية، والهجمات التي يقومون بها ضد مواطنينا المسلمين، فإن الجهاد في القرن الأفريقي يجب أن يترافق مع الجهاد العالمي الذي تقوده شبكة القاعدة وأميرها الشيخ أسامة بن لادن».

عمدت حركة الشباب، وبهدف تبرير تحالفها مع القاعدة، إلى الخلط بين احتضانها تلك الجماعة الإرهابية، ومقاومة العدوان الأجنبي. كان أسامة بن لادن يحلم بفرصة كهذه في أعوام التسعينيات من القرن الماضي، أي أن يقدّم نفسه بهذه الطريقة. ساعدت أخطاء واشنطن، و «دعساتها الناقصة» على الوصول إلى هذا الوضع. استنتج بيان لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الذي صدر في أوائل العام ٢٠١٠ ما يلي: «شنّت الولايات المتحدة غاراتٍ جوية[2] استهدفت قادة حركة الشباب الذين تعتقد أنهم يحتفظون بروابط مع القاعدة. لكن الخبراء يقولون إن هذه

---

(١) نص الاتفاقية، "Somali Website Publishes Islamists' Agreement to Unite with al-Qaidah," *Biyokulule Online*, February 2, 2010, www.biyokulule.com/view_content.php?articleid=2511.

(٢) Committee on Foreign Relations, "Al Qaeda in Yemen and Somalia: A Ticking Time Bomb," S. Prt. 111-40, p. 16 (2010).

الغارات الجوية أدّت فقط إلى زيادة الدعم الشعبي لحركة الشباب. لكنهم يجادلون في أن العوامل التي يمكنها إثارة حركة الشباب، وزيادة الدعم الذي تلقاه داخل الصومال هي المزيد من الغارات الجوية التي تشنها الولايات المتحدة، أو إعادة الجنود الإثيوبيين». أضاف التقرير أن القاعدة تحولت الآن إلى مؤسّسة أكثر تطوراً، وأكثر خطورة في أفريقيا». ولاحظ التقرير كذلك أن، «موطئ قدم القاعدة في الصومال لربما سهّله تدخل القوى الغربية وحلفائها [في النزاع]».

لكن بالرغم من أن الجهاد الذي تقوم به حركة الشباب كان إلى ذلك الحين محصوراً ضمن حدود الصومال، إلا أن هذه الجماعة لم تتأخر في إصدار إعلانها الرسمي عن اتحادها مع القاعدة وذلك بضرب أعدائها في مناطق وجودهم.

حدث شيء ما مع زعيم الميليشيا الصومالية أحمد مدوبي خلال احتجازه في إثيوبيا لفترة سنتين، وذلك بعد أن كادت قوات القيادة المشتركة للعمليات الخاصة أن تقتله في العام ٢٠٠٧ لكن مدوبي عاد إلى منطقته في الصومال بعد أن توصل إلى اتفاقية[١] في العام ٢٠٠٩ مع الحكومتين الإثيوبية والصومالية، قضت بتخلّيه عن حركة الشباب، ومحاربتها بكل نشاط. روى[٢] مدوبي أنه خطّط للعودة إلى جوبا، ومحاولة التوصل إلى أفضل صفقة بالنسبة إليه. وإذا كان الأفضل له أن يتعامل مع الحكومة الصومالية فليكن. أما إذا لم تكن الحال كذلك، فسوف يعود إلى جذوره في حرب العصابات.

عندما عاد مدوبي إلى منطقته اكتشف أنه لم يعد يسيطر عليها. عمد مدربه حسن تركي إلى دمج راس كامبوني مع حركة الشباب وأعلن ولاءه للقاعدة. تلقى مدوبي خياراً من رفاقه القدامى: إما أن تكون معنا وإما أن تكون ضدنا. قال مدوبي إنه حاول التوصل إلى اتفاقٍ يقضي بتقاسم السلطة في المنطقة، لكن حركة الشباب رفضت هذا العرض. اختار مدوبي بعد ذلك الخيار الواقعي الوحيد بالنسبة إليه، وعلى الأقل هذا هو ما يفضّل قوله. أخبرني بعد ذلك: تغيرت رؤيتي نحو إثيوبيا كثيراً، وكذلك تغيرت رؤيتي للسياسة الدولية تجاه الصومال». وفي أوائل العام ٢٠١٠، أعلن مدوبي[٣] أن قواته هي في حالة حرب مع حركة الشباب وأنها تدعم الحكومة الصومالية.

(١) “Somalia: Islamist MP Resigns After ‘Cheating’ Ethiopia Jail,” *Garowe Online*, April 4, 2009.

(٢) مقابلة أجراها المؤلف مع الشيخ أحمد «مدوبي» محمد إسلام في حزيران/يونيو من العام ٢٠١١ إن كل التصريحات والمعلومات المنسوبة إلى مدوبي مأخوذة من مقابلة المؤلف، إلا إذا ذُكر خلاف ذلك.

(٣) Radio Shabelle, “Hizbul Islam Declare War on Al-Shabab in Southern Somalia” *Mareeg*, February 28, 2010, www.mareeg.com/Fidsan.PhP?sid=15312&tirsan=3. كان القتال مندلعاً في ذلك الوقت ما بين قوات مدوبي وقوات حركة الشباب منذ أسابيع.

كان من الواضح عندها أنه أنشأ علاقة جديدة مع الإثيوبيين الذين مولوا منذ زمن طويل أمراء الحرب الصوماليين، ومختلف الشخصيات السياسية. قال لي: «إننا نحارب الإثيوبيين والأميركيين ونعتبرهم أعداءنا، لكن أعضاء حركة الشباب هم أسوأ منهم لأنهم شوّهوا صورة الإسلام وقيَم شعبنا. يعني ذلك أن الفروق التي تفصل بيني وبين الإثيوبيين والأميركيين هي فروق صغيرة بالمقارنة مع تلك التي تفصلني عن الشباب».

اهتمت الولايات المتحدة كثيراً بتحالف تركي مع حركة الشباب، وذلك لأن هذا التحالف يعني امتلاك حركة الشباب السيطرة على مدينة كيسمايو التي تُعتبر مرفأً حيوياً. أورد تقرير للأمم المتحدة أن السيطرة على ذلك المرفأ، وكذلك على «المرافئ الثانوية الأخرى في ماركا وباراوي... تشكل أهم مصدرٍ للدخل[1] بالنسبة إلى حركة الشباب». تمكّنت حركة الشباب من كسب مبلغ يراوح ما بين ٣٥ مليون دولار و٥٠ مليون دولار سنوياً من المرافئ، في حين أن ١٥ مليون دولار منها كانت تأتي من الفحم والسكر». أرادت الولايات المتحدة أن تقطع هذا المورد المائي، وهكذا بدأ الأميركيون بدعم أحمد مدوبي، وهو العضو السابق في اتحاد المحاكم الإسلامية والذي حاولت JSOC أن تقتله في العام ٢٠٠٧. كان ذات مرة حليفاً لحركة الشباب، ولميليشيا راس كامبوني التابعة لحسن تركي. بدأ مدوبي ورجاله في تلقي «التدريب والدعم»[2] من القوات العسكرية الكينية المدعومة من الولايات المتحدة، كما استخدموا تقنيات جديدة، وتلقوا خلال المعارك التي خاضوها مع قوات الشباب دعماً بالمدفعية من القوات الكينية، وشمل ذلك طائرات الهليكوبتر العسكرية التي قدمت الدعم الجوي. تحول مدوبي في هذا الوقت إلى أحد أمراء الحرب من الجيل الجديد المدعوم من الولايات المتحدة، وهو الجيل الذي قام على أنقاض اتحاد المحاكم الإسلامية. لكن مدوبي لن يكون الأخير من هذا الجيل.

مباريات كأس العالم، ٢٠١٠ - إنها أشهر حدثٍ رياضي في العالم، وهو الذي استضافته دولة جنوب أفريقيا في ذلك العام. كانت تلك المرة الأولى التي تُقام فيها نهائيات تلك البطولة في أفريقيا، وهكذا تحولت القارة بأكملها إلى ميدان ألعابٍ ضخم. نُصبت شاشات عملاقة في الميادين والملاعب الرياضية، وفي كل حانة، ومطعم، ومقهى يعرض تلك المباريات. لم تكن أوغندا استثناءً في هذا المجال. احتشد عشرات المواطنين في ١١ تموز/يوليو، ٢٠١٠، في كابالاغالا، إحدى

(١) Matt Bryden, Jörg Roofthooft, Ghassan Schbley, Babatunde Taiwo, "Report of the Monitoring Group on Somalia and Eritrea Pursuant to Security Council Resolution 1916 (2010)," UN Security Council, July 18, 2011, p. 28.

(٢) Paul Cruickshank, "Kenya's High Stakes Shabaab Offensive," Security Clearance (blog), CNN. com, October 24, 2011, http://security.blogs.cnn.com/2011/10/24/kenya's-high-stakesshabaab-offensive/.

ضواحي العاصمة كامبالا، لمشاهدة المباراة النهائية لكأس العالم ما بين هولندا وإسبانيا، والتي تُقام في مطعم القرية الإثيوبية[١]. لكن مع وصول المباراة إلى منتصفها[٢] كانت النتيجة عالقة صفر- صفر. بووم! هزّ انفجارٌ ضخم هذا المطعم المزدحم بالناس، وغالبيتهم من الأجانب. قُتل خمسة عشر شخصاً في هذا الحادث، وجُرح عشرات آخرون بمن فيهم ستة من المرسلين المينونايت. لكن مع وصول المباراة إلى الدقيقة التسعين[٣] دوى انفجارٌ آخر في نادي كيادوندو للرغبي[٤]، الذي يقع في ناكاوا. تبع ذلك انفجار آخر في قاعدة شاشة عملاقة حيث كان الناس محتشدين حولها لمشاهدة المباراة. قُتل بنتيجة انفجار ناكاوا ما مجموعه أربعة وستون شخصاً معظمهم من الأوغنديين. قُتل كذلك شاب يبلغ الخامسة والعشرين من عمره، وهو الذي كان يعمل في توزيع المساعدات الأميركية، كما وُجد رأسٌ مقطوع[٥] في مكان الانفجار، وقيل إنه يعود إلى مواطنٍ صومالي تعتقد السلطات الأوغندية أنه مهاجمٌ انتحاري. عُثر فيما بعد وفي مكان الانفجار على حزامٍ ناسف غير منفجر.

أشارت الشائعات فور وقوع هذه الانفجارات المزدوجة إلى تنظيم حركة الشباب. لكن لم يسبق لهذه الحركة أن هاجمت خارج حدودها. أثنى أعضاء من الذين يحتلون مراكز عادية في حركة الشباب على هذه الهجمات، وقال أحدهم إنه «سعيد جداً»[٦]، بالرغم من أنه لم يعلن مسؤولية حركته عن الهجمات. لكن في ١٢ تموز/يوليو، أعلن الشيخ علي محمود راجي، وهو متحدثٌ باسم حركة الشباب، وبكل جرأة، أن الحركة هي التي كانت وراء هذه التفجيرات. قال الشيخ علي: «سوف نقوم بهجماتٍ[٧] ضد أعدائنا أينما كانوا، ولن يردعنا أحد عن تنفيذ واجباتنا الإسلامية». أضاف الشيخ علي: «إننا نشكر المجاهدين الذين نفذوا ذلك الهجوم[٨].

(١) Josh Kron, "Bombers Kill More Than Fifty in Attacks in Uganda Capital," *New York Times*, July 11, 2010.

(٢) Xan Rice, "Uganda Bomb Blasts Kill at Least Seventy-Four," *Guardian*, July 12, 2010.

(٣) "Somali Militants Claim Responsibility for Uganda Bombings," CNN.com, July 12, 2010.

(٤) Vision reporter, "Over Forty Die in Kampala Bomb Blasts," *New Vision* (Kampala), July 12, 2010.

(٥) Haggae Matsiko, "Ugan da: An Unexploded Suicide Vest Found in Makindye, Kampala," *Independent* (Kampala), July 13, 2010.

(٦) "'Somali Link' as Seventy-four World Cup Fans Die in Uganda Blasts," BBC.co.uk, July 12, 2010.

(٧) Xan Rice, "Somali Militants Say They Carried Out Deadly Uganda World Cup Blasts," *Guardian*, July 12, 2010.

(٨) "Al- Shabab Claims Uganda Bombings; Twin Attacks Targeting World Cup Fans in Kampala Kill at Least Seventy-four People," AlJazeera. com, July 13, 2010.

إننا نبعث برسالة إلى أوغندا وبوروندي، بأنهما إذا لم يسحبا جنودهما في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال AMISOM، فإن الانفجارات سوف تستمر وهي سوف تحدث بالفعل». لكن بينما أعلنت أوغندا والبلدان المجاورة للصومال حالة التأهب الشديد كانت حركة الشباب في مقديشو تحضّر لحملة كبيرة تهدف إلى قلب الحكومة الضعيفة التي تحميها قوات AMISOM. تركزت السياسة الخارجية الأميركية في العامين الأولين لإدارة أوباما على أفغانستان والعراق ـ كما أنها كانت منشغلة كذلك في الجدال حول مسألة سجن غوانتانامو ـ لكن الصومال تحوّل بحلول العام ٢٠١٠ إلى منطقة هامة تثير القلق. نفذت قوات JSOC في هذه الفترة عمليات عدة في ذلك البلد، وكانت أهمها العملية التي قتلت صالح علي صالح نبهان، وهو زعيم القاعدة في شرق أفريقيا. لكن مع تصعيد الولايات المتحدة لهجماتها، بدا أن حركة الشباب تزداد جرأة. كانت الحركة تستولي على أراضٍ جديدة في كل أسبوع. تمكنت حركة الشباب من السيطرة على مساحةٍ من الأراضي هي أكبر من تلك التي يسيطر عليها أي حليف للقاعدة في أي مكانٍ من العالم. تلقت الصومال الشرف غير المشرّف لكونها عاصمة الإرهاب[1] في العالم، وذلك في دليل مخاطر الإرهاب العالمي لعام ٢٠١٠ الصادر عن دار مابل كروفت، وهي احتلت ذلك المركز بفضل ٥٥٦ هجوماً إرهابياً وقعت بين حزيران من العام ٢٠٠٩، وحزيران ٢٠١٠، وهي الهجمات التي تسببت بمقتل ١٤٣٧ شخصاً. بدأت لهجة البيت الأبيض تجاه حركة الشباب تميل إلى العدائية الشديدة، وذلك عندما أصدر أوباما الأمر التنفيذي [الرئاسي] ١٣٥٣٦، والذي أعلن فيه «حالة طوارئ قومية[2] لمواجهة التهديد الصومالي». كان من بين أكثر النقاط إثارة للقلق لدى أجهزة مكافحة الإرهاب الأميركية هي قضية المحاربين الأجانب، وعلى الأخص أولئك الآتون من الولايات المتحدة، والذين يُستخدمون كمهاجمين انتحاريين.

وفي ٥ آب من العام ٢٠١٠ أعلن المدعي العام إيريك هولدر عن لائحة اتهامات بحق أربعة عشر شخصاً موجودين في الولايات المتحدة، وهم الذين وُجّهت إليهم اتهامات بدعم حركة الشباب مادياً. قال هولدر: «إن هذه الاتهامات والاعتقالات[3]، والتي جرت في مينيسوتا، وآلاباما، وكاليفورنيا، تلقي المزيد من الضوء على شبكة إرهابية، وهي التي سمحت بنقل التمويل والمقاتلين إلى حركة الشباب من مدن عديدة في الولايات المتحدة. لكن بينما تستمر تحقيقاتنا في كافة أنحاء البلاد، فإن هذه الاعتقالات والاتهامات هي بمثابة تحذيرٍ جدّي للآخرين من مغبة

(١) "Somalia Tops Terror Attack List," UPI, November 18, 2010.

(٢) Executive Order 13536 (April 12, 2010).

(٣) المدعي العام إريك هولدر، ملاحظات محضّرة لعرضها في مؤتمر صحفي، واشنطن العاصمة، ٥ آب/أغسطس، ٢٠١٠.

الانضمام إلى المجموعات الإرهابية من أمثال حركة الشباب، أو دعمها: إذا اخترتم هذا الطريق يمكنكم أن تتوقعوا الانتهاء في زنزانة أحد السجون الأميركية، أو أن تصابوا في أحد ميادين القتال في الصومال». بدأ المواطنون في هذه الأثناء في ملاحظة تحليق طائرات الاستطلاع وهي تحوم بانتظام فوق العاصمة.

صعّدت إدارة أوباما في هذه الأثناء من عملياتها، لكن حركة الشباب فعلت ذلك بدورها.

في ٢٢ آب/أغسطس من العام ٢٠١٠ شنّت حركة الشباب ما سمّته مجموعة المراقبة التابعة للأمم المتحدة في الصومال وإرتريا، «أهم حملةٍ عسكرية[١] لها منذ شهر أيار/مايو ٢٠٠٩». عقد الشيخ رايج مؤتمراً صحفياً في ٢٣ آب/أغسطس لإعلان «حربٍ ضخمة»[٢] بهدف إلحاق الهزيمة الساحقة النهائية بقوات الحكومة الصومالية المدعومة من الحكومة.

بدأت حركة الشباب بالتعبئة على مدى أشهرٍ عدة، وذلك استباقاً للهجوم الواسع الذي ستقوم به AMISOM، وهو الهجوم الذي لم يتحقق حتى بعد وقتٍ طويل. لكن مع قوةٍ يبلغ تعدادها ما بين ألفين وخمسمئة وخمسة آلاف مقاتل تمكنت حركة الشباب من شنّ هجماتٍ مباشرة على فيلا صوماليا [فيلا الصومال] ومراكز حكومية أخرى، واستهدفت كذلك AMISOM في مناطق رئيسة من مقديشو.

قُتل ثمانون شخصاً على الأقل، وجُرح عشرات آخرون خلال أسبوعٍ واحد من أعمال العنف الشديدة[٣]، والتي بدأت من ٢٣ آب/أغسطس وحتى ٣٠ منه. اشتملت الأحداث المهمة الأخرى على هجومٍ على القصر الرئاسي في ٣٠ آب/أغسطس، وعلى قنبلة[٤] مميتة زُرعت على إحدى الطرقات في اليوم التالي. لكن بعد مرور يومين على «هجوم رمضان»، أي في ٢٤ آب/أغسطس، تنكّر ثلاثة أفرادٍ من الميليشيات بأزياء جنود الحكومة الصومالية، وحاصروا فندق منى[٥] الذي

---

(١) Bryden et al., "Report of the Monitoring Group on Somalia and Eritrea Pursuant to Security Council Resolution 1916 (2010)," p. 17.

(٢) Associated Press, Associated Press, "Militants Slaughter Lawmakers at Somali Hotel," MSNBC.com, August 24, 2010.

(٣) "Bryden et al., Report of the Monitoring Group on Somalia and Eritrea Pursuant to Security Council Resolution 1916 (2010)," p. 17.

(٤) Mohamed Olad Hassan and Malkhadir M. Muhumed (AP), "Somalia Suicide Bomber, Gunmen Attack Muna Hotel, Thirty-two Killed," *Huffington Post*, August 24, 2010.

(٥) Transcript, Press briefing by Deputy Press Secretary Bill Burton and Assistant to the President for Counterterrorism and Homeland Security John Brennan," Vineyard Haven, MA, August 24, 2010.

يقع على بُعد ياردات قليلة من فيلا صوماليا. أسفر الهجوم الذي شارك فيه مهاجمان انتحاريان عن مقتل ثلاثين شخصاً على الأقل بمن فيهم عدة نواب. عمدت قوات الحكومة الصومالية بعد الهجوم إلى ربط أشلاء(١) أحد مهاجمي الشباب مع القسم الخلفي لإحدى العربات، وسارت بها في شوارع المدينة.

قال جون برينان، الذي كان كبير مستشاري أوباما لشؤون مكافحة الإرهاب، وفي يوم حصول الهجوم على الفندق: «كان ذلك عملاً وحشياً(٢) خلال شهر رمضان المبارك. لكن الولايات المتحدة ستستمر في التشارك مع أولئك الذين يعارضون الإرهاب، والتطرف، والعنف بكل أشكاله، وسوف تستمر بالعمل بشكلٍ وثيق مع أولئك الذين يعارضون الإرهاب في أفريقيا، وعلى الأخص في القرن الأفريقي، وفي الصومال».

لكن بعد مرور أسبوعين من الزمن، أي في ٩ أيلول/سبتمبر، ٢٠١٠، وقع هجوم مزدوج بالسيارات(٣) على المطار، وذلك خلال زيارة وفدٍ دولي ضمّ ممثلاً خاصاً للأمين العام، والممثل الخاص لرئيس الاتحاد الأفريقي. لم يُصب الوفد الزائر عالي المستوى بأذى، بالرغم من أن هذا الهجوم المزدوج - والقتال الذي تبعه - قتل جنديين تابعَين لقوات AMISOM، بالإضافة إلى خمسة مدنيين على الأقل. أوردت مجموعة مراقبة الإرهاب المسماة «التهديدات الخطيرة Critical Threats»، أنه بحلول شهر أيلول/سبتمبر نزح ثلاثة وعشرون ألف شخص من سكان مقديشو(٤) عن منازلهم بسبب القتال.

استمرت المعارك العنيفة في كل أنحاء مقديشو خلال شهر أيلول/سبتمبر. أحرزت حركة الشباب مكاسب مهمة في الجولات الأولى من ذلك الهجوم، وذلك بالرغم من أن هذه العملية دفعت AMISOM إلى نشر ألفين من الجنود الإضافيين. لكن الهجوم تمّ صدّه في النهاية. قالت لجنة المراقبة التابعة للأمم المتحدة إن أحد العوامل المهمة التي ساعدت على إفشال هجوم الشباب قد يكون «الاعتماد المفرط [للشباب] على الجنود الأطفال(٥) الذين عجزوا عن الوقوف

---

(١) Bryden et al., "Report of the Monitoring Group on Somalia and Eritrea Pursuant to Security Council Resolution 1916 (2010)," p. 18.

(٢) Abdi Sheikh, "Somalia's al Shabaab Rebels Push Towards Palace," Reuters, August 25, 2010.

(٣) Mohamed Ibrahim, "Somalia: Roadside Bomb Kills Eight Civilians," *New York Times*, August 31, 2010.

(٤) The Editors, "Quick Take: Map of al Shabaab's Mogadishu Offensive," *Critical Threats*, September 23, 2010, www.criticalthreats.org/somalia/quicktake-map-al-shabaabs-mogadishu-offensive.

(٥) "Bryden et al., Report of the Monitoring Group on Somalia and Eritrea Pursuant to Security Council Resolution 1916 (2010)," p. 18.

وحدهم في وجه جنود AMISOM، أو في وجه قوات الحكومة الصومالية والميليشيات الموالية للحكومة بدرجة أقلّ». قيل وقتها إن قوات الشباب تكبدت خسائر فادحة سواء في صفوف المشاة، أو في صفوف كبار الضباط، وهي خسرت في بعض الأحيان أجزاءً من الأراضي لصالح قوات الحكومة. نجحت قوات الشباب في نهاية الأمر، وإن جزئياً في ضعضعة الحكومة الصومالية، التي كانت في وضع حرج. أسفر الهجوم كذلك عن احتدام الجدال الداخلي ضمن صفوف حركة الشباب والقاعدة بشأن التكتيكات المتبعة، والحكمة من محاولة الاحتفاظ بالأراضي، أو اجتياح العاصمة. وفي هذا الوقت كانت وكالة الاستخبارات المركزية توسّع وجودها في مقديشو.

٤٤ «أنور العولقي ... مستقبله يحمل له صاروخاً موجّهاً»

اليمن، ٢٠١١. تلقى الصحافي اليمني عبد الإله حيدر شايع في شهر كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١١ حكماً يدينه بتهم تتعلّق بالإرهاب[١]. صدر الحكم عن محكمة يمنية، وقضى بسجنه لفترة خمس سنوات تتبعها سنتان من الإقامة الجبرية، والمراقبة الحكومية. رفض شايع طوال فترة المحاكمة الاعتراف بشرعية المحكمة، كما رفض تعيين هيئة للدفاع عنه. قالت هيومان رايتس واتش إن المحكمة المختصة التي حاكمت شايع، «فشلت في تطبيق المعايير الدولية المرعية الإجراء»[٢] وأن المحامين الذين عيّنهم جادلوا بأن «الدليل» الضئيل الذي قُدّم ضده اعتمد بمعظمه على وثائق مزيفة. وقال عبد الرحمن بارمان، وهو محامي شايع الذي قاطع المحاكمة: «إن ما حدث كان قراراً سياسياً وليس قضائياً، كما أنه يفتقد إلى أساسٍ قضائي»[٣]. وقالت أيونا كريغ التي تعمل في جريدة تايمز اللندنية: «يمكنني القول، وبعد أن حضرت محاكمته[٤]، إنها مهزلة بالكامل».

أعربت منظمات دولية عدة لحقوق الإنسان عن إدانتها لهذه المحاكمة لأنها خدعة تتصف بالظلم. وقال فيليب لوثر من منظمة العفو الدولية: «توجد مؤشرات عدة[٥] تدل على أن التهم ضد

(١) Iona Graig, "Obama Intervention Puts Yemen Reporter in Jail," *Index on Censorship*, February 7, 2011.

(٢) Human Rights Watch, World Report 2011, "Yemen," www.hrw.org/world-report-2012/world-report-2012-yemen.

(٣) مقابلة أجراها المؤلف مع عبد الرحمن بارمان في شهر كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١٢. إن كل الاقتباسات والمعلومات المنسوبة إلى عبد الرحمن بارمان مأخوذة من هذه المقابلة، إلا إذا ذُكِر خلاف ذلك.

(٤) مقابلة أجراها المؤلف مع أيونا كريغ في شهر آذار/مارس ٢٠١٢. إن كل الاقتباسات والمعلومات المنسوبة إلى أيونا كريغ مأخوذة من هذه المقابلة إلا إذا ذُكر خلاف ذلك.

(٥) "Yemeni Journalist Jailed After Alleging US Involvement in Missile Attack," Amnesty International, January 19, 2011, www.amnesty.org/en/news-and-updates/yemeni-journalist-jailed-after-alleging-us-involvement-missile-attack-2011-01-19.

[شايع] هي تهمٌ ملفقة، وأنه حُكم عليه بالسجن لا لسببٍ إلا لجرأته في الكلام عن تواطؤٍ أميركي في الهجوم بالقنابل العنقودية، وهو الهجوم الذي حدث في اليمن».

لا يوجد أدنى شك في أن شايع كان يكتب التقارير عن أحداثٍ كانت الحكومتان اليمنية والأميركية تريدان حجبها. كان شايع يجري كذلك مقابلات مع أشخاصٍ كانت واشنطن تطاردهم، وعلى الأخص مع أنور العولقي. وبالرغم من أن الحكومتين الأميركية واليمنية زعمتا أنه كان يساعد في الدعاية للقاعدة، إلا أن مراقبين مطّلعين على أحوال اليمن خالفوا ذلك الرأي. قال غريغوري جونسن، وهو باحثٌ في شؤون اليمن في جامعة برنستون، وهو الذي كان يتواصل مع شايع منذ العام ٢٠٠٨: «يصعب على المرء المبالغة[1] في أهمية عمله». قال لي غريغوري: «كنا سنعرف قدراً أقل عن القاعدة في شبه جزيرة العرب من دون تقارير شايع والمقابلات التي أجراها. أما إذا كان المرء يؤمن، كما أفعل أنا، بأن معرفة العدو هي أمرٌ مهم في صياغة استراتيجية لإلحاق الهزيمة به، فهذا يعني أن إلقاء القبض عليه، واحتجازه المستمر، قد تركا ثغرة في معلوماتنا، يتعيّن ردمها».

لكن بعد إدانة شايع، وإصدار الحكم عليه، مارس زعماء القبائل ضغطاً على الرئيس صالح كي يصدر عفواً عنه. قال بارمان: «زار بعض أبرز مشايخ القبائل الرئيس صالح بقصد التوسّط في هذه القضية. قبِل صالح هذه الوساطة ووافق على إطلاق سراحه والعفو عنه. إننا ننتظر إطلاق سراحه والعفو عنه، وهما القراران اللذان تم طبعهما وتحضيرهما في ملف تمهيداً لتوقيع الرئيس عليهما وإعلانهما في اليوم التالي». تسربت في هذه الأثناء شائعات الصحافة اليمنية التي تتحدث عن هذا العفو الوشيك. تلقى الرئيس صالح في ذلك اليوم، أي في ٢ شباط/فبراير ٢٠١١، مكالمةً هاتفية[2] من الرئيس أوباما. ناقش الرئيسان التعاون في مكافحة الإرهاب والقتال ضد تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب. وعبّر أوباما في نهاية هذه المكالمة عن «قلقه» بشأن إطلاق سراح شايع، وهو الذي قال عنه أوباما: «حُكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات نظراً لعلاقته بتنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب». في وقت المكالمة لم يكن قد أُطلق سراح شايع بعد، لكن مرسوم العفو كان جاهزاً لتوقيعه. ولم يكن من المستغرب أبداً أن يعبّر البيت الأبيض عن قلقه بشأن قيام اليمن بإطلاق سراح المشتبه بانتمائهم إلى تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب. يُضاف إلى ذلك أن عمليات فرارٍ مشبوهة من السجون كانت تحدث بصورة منتظمة خلال العقد المنصرم، كما أن صالح عُرف باستغلاله تهديد الإرهاب لزيادة حصته من أموال الولايات

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع غريغوري جونسن في آذار/مارس من العام ٢٠١٢. إن كل الاقتباسات والمعلومات المنسوبة إلى غريغوري جونسن مأخوذة من المقابلة إلا إذا ذُكر خلاف ذلك.

(٢) "Readout of the President's Call with President Saleh of Yemen," The White House, February 3, 2011.

المتحدة المخصّصة لمكافحة الإرهاب. لكن هذه القضية كانت مختلفة: عبد الإله حيدر شايع لم يكن مقاتلاً إسلامياً أو أحد نشطاء القاعدة، بل كان صحافياً. مزّق صالح قرار العفو بعد تلقيه المكالمة من أوباما.

قال لي جونسن: «تسببت تقارير شايع، بالتأكيد، بحرجٍ لحكومتَي الولايات المتحدة واليمن، لأنه في ذلك الوقت كانت الحكومتان تسعيان لملاحقة كبار زعماء تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب وقتلهم، لكنهما فشلتا في ذلك. أما هذا الصحافي فقد تمكن بواسطة آلة التصوير التي يحملها وحاسوبه من تحديد أمكنة هؤلاء القادة وإجراء المقابلات معهم. يُضاف إلى ذلك عدم وجود دليل يوحي بأن عبد الإله عمل في أي شيء لا يفعله الصحافي الذي يحاول القيام بوظيفته، كما أنه لم يتضح بعد سبب رفض حكومة الولايات المتحدة أو حكومة اليمن تقديم الدليل الذي تزعمان أنهما تمتلكانه».

نفذ شايع إضراباً قصيراً عن الطعام[١] احتجاجاً على اعتقاله، لكنه أنهاه عندما أعربت عائلته عن القلق بشأن صحته المتدهورة. بينما كانت المؤسسات الإعلامية الدولية، بما فيها لجنة حماية الصحفيين، والاتحاد الدولي للصحافيين والمراسلين من دون حدود، تدعو إلى إطلاق سراح شايع لم تحرز قضيته سوى قدرٍ قليل من الاهتمام في الولايات المتحدة. قال الصحافيون اليمنيون، ونشطاء حقوق الإنسان والمحامون إنه بقي في السجن بناءً على طلبٍ من البيت الأبيض. أخبرتني المتحدثة بلسان وزارة الخارجية بيث غوزيلين أن الولايات المتحدة أرادت إبقاءه وراء قضبان السجن. «إننا قلقون[٢] بشأن الإطلاق المحتمل لسراح شايع بسبب ارتباطه بتنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب. إننا ندعم تعليقات الرئيس في هذا المجال». لكن عندما طرح عليها سؤال ما إذا كان يتوجب على الحكومة الأميركية تقديم دليلٍ يدعم مزاعمها بشأن ارتباط شايع بتنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب، أبلغتني غوزيلين: «هذا كل ما لدينا قوله عن هذه القضية».

عندما طرحت أيونا كريغ، مراسلة صحيفة تايمز اللندنية، أسئلة على جيرالد فيرشتاين بشأن قضية شايع، قالت أيونا إن فيرشتاين سخر من السؤال قبل الإجابة عنه. قال فيرشتاين: «يقبع شايع في السجن[٣] لأنه كان يساعد القاعدة، ويخطط لهجماتٍ على الأميركيين، ولذلك لنا مصلحة في إبقائه مسجوناً». لكن عندما تحدثت كريغ عن الأصداء الكبيرة التي تركتها هذه القضية في مجتمع

(١) Iona Graig, “Yemen: Shaye Commences Hunger Strike,” *Index on Censorship*, February 14, 2012.

(٢) مقابلة أجراها المؤلف مع بيث غوزيلين في آذار/مارس ٢٠١٢.

(٣) Iona Graig, “US Has ‘Direct Interest’ in Shaye’s Case,” Iona Craig’s Blog, February 21, 2012, http://ionacraig. tumblr.com/post/17969745744/us-ambassador-response-to-shaye-imprisonment.

الصحافة اليمنية، أجاب فيرشتاين: «لا علاقة لهذه القضية بالصحافة، وذلك لأنها تتعلق بحقيقة أنه كان يساعد تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب، وإذا كان [الصحافيون اليمنيون] لا يفعلون ذلك فلا يتوجب عليهم أن يقلقوا بشأننا».

تبيّن لعدد كبير من الصحافيين في اليمن أن الحقائق المتوافرة علناً حول كيفية مساعدة شايع لتنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب، قد أكّدت أن مجرد إجراء مقابلات مع الشخصيات المرتبطة بالقاعدة، أو كتابة تقارير عن القتلى المدنيين الذين تسببت بهم الغارات الأميركية كان جريمة في أعين الحكومة الأميركية. قالت كريغ: «أعتقد أن أسوأ ما في هذ القضية برمتها لا يقتصر على احتجاز صحافي مستقل على يد سلطة تابعة للولايات المتحدة، بل في واقع أنهم نجحوا في إخافة الصحافيين اليمنيين الآخرين الذين يحاولون التحقيق في الغارات الجوية ضد المدنيين، والأهم من ذلك كله، هو تحميل حكومتهم مسؤولية هذه الغارات. فعلَ شايع هذين الأمرين معاً». أضافت بعد ذلك: «أما مع الزيادة الكبيرة في أعداد الغارات الجوية الحكومية، وحديثاً زيادة هجمات الطائرات الأميركية من دون طيّار، فإن اليمنيين يحتاجون إلى صحافيين من أمثال شايع لنشر تقارير عما يجري على الأرض».

أغلقت الحكومة الأميركية موقع أنور العولقي، وهكذا لم يعد «إمام الإنترنت» موجوداً في تلك الشبكة ما عدا مقالاته المنشورة في مجلة «حرّض» (Inspire). أما الصحفي الوحيد الذي تجرأ على إجراء مقابلةٍ معه فقد تعرض للاعتقال. أراد البيت الأبيض إنهاء المهمة في هذا الوقت. لكن البيت الأبيض أوفد كبير محامي الحكومة الأميركية، المدعي العام إريك هولدر من أجل إجراء مقابلة تلفزيونية رفيعة المستوى في البرنامج الصباحي الناجح «صباح الخير أميركا»، وذلك في سياق مضيّه بالخطط الهادفة إلى اغتيال العولقي. كان عنوان حملة الترويج لهذه المقابلة، «التحذير الصريح من الهجمات الإرهابية»، وترافق هذا مع لافتة تزعم أن تهديد «الإرهاب الناشئ محلياً» كان يسبّب للمدعي العام «ليالي مؤرقة». قال هولدر: «إن ما أحاول فعله في هذه المقابلة هو تنبيه الناس إلى واقع أن هذا التهديد حقيقي، وهو يحمل طبيعة مختلفة، وهو تهديد دائم»[1]. أضاف هولدر: انتقل التهديد من القلق بشأن الأجانب الوافدين إلى هنا، إلى القلق من الناس في الولايات المتحدة، والمواطنين الأميركيين الذين نشأوا هنا، ووُلِدوا هنا، والذين قرروا، لأسبابٍ مختلفة، أن يصبحوا متطرفين، وأن يحملوا السلاح ضد الدولة التي وُلدوا فيها». لكن ما إن بدأت صور العولقي بالظهور حتى ظهر عنوان بالخط العريض على الشاشة:

(١) Eric Holder, interview with Pierre Thomas, *Good Morning America*, ABC, December 21, 2010.

«الخطر الإرهابي الأبرز الجديد: الشيخ الذي ينافس بن لادن».

أثار المراسل قضية «مهاجم الثياب الداخلية»، وهو الذي حاول إسقاط طائرة خطوط نورث وست في يوم عيد الميلاد، وكذلك قضية طائرة الشحن. قال هولدر إن العولقي، «رجلٌ بالغ الخطورة، وقد أظهر رغبة في إيذاء الولايات المتحدة وضرب أرضها. إنه شخص خبير بهذه البلاد بصفته مواطناً أميركيا، كما يشكّل خطراً بسبب معرفته بأميركا، وهو الأمر الذي يفتقده الآخرون». أضاف هولدر أن الخطر الذي يمثله العولقي على الولايات المتحدة هو قدرته على تحريض إرهابيين محتملين على التحرك. قال هولدر: «إن القدرة على دخول منزلك، وفتح حاسوبك، والعثور على موقع ينشر هذا النوع من الكراهية... يعني أنهم يمتلكون القدرة على جذب شخصٍ يُحتمل أنه مهتم فقط بأن يسجل تفوقاً ما، لكنهم يأخذونه إلى مجالات أخرى. سيكون العولقي في القائمة ذاتها مع بن لادن». سأل المراسل هولدر ما إذا كانت الولايات المتحدة تفضل إلقاء القبض على العولقي، وتقديمه للمحاكمة، أو أنها تفضل قتله على الفور. أجاب هولدر: «حسناً، إننا نفضّل القضاء عليه بطبيعة الحال، ونحن سوف نفعل كل ما بوسعنا لتحقيق ذلك».

توصّل العولقي في هذا الوقت إلى مركزٍ أسطوري بوصفه أبرز رجلٍ أميركي خارجٍ عن القانون في كل أنحاء العالم. شعر المحامون من الاتحاد الأميركي للحريات المدنية ACLU، ومن مركز الحقوق الدستورية، والذين كانوا يكافحون لمنع قتل العولقي، بالذهول لأن الحكومة امتنعت عن تقديم دليلٍ يدعم الادعاءات التي عرضها هولدر ومسؤولون آخرون، وعلناً، في وسائل الإعلام، وعن طريق تسريبات إلى مجموعة منتخبة من الصحافيين. قالت لي درديس كبريايي، وهي إحدى محامياته: «على افتراض أن ما يقوله [العولقي][1] يشكل عملاً جرمياً، فيمكنكم توجيه الإتهامات إليه ومحاكمته. إن ذلك لا يُعتبر سبباً لإرسال طائرة مسيّرة إلى اليمن وقتله. يعني ذلك أنه بغض النظر عما يعتقده الناس، وبغض النظر عما يُمكن أن يقوله، وحتى لو كان هذا الكلام يتجاوز الحدود، فإن النقطة هنا هي أن الحكومة لا يمكنها أن تحدّد على أساس بعض الاتهامات الغامضة بالتهديد، بأنه يجب أن يُقتل من دون الإجراءات القانونية المرعية الإجراء».

لكن إدارة أوباما تبنّت رأياً مخالفاً.

أوشكت ساعة التوقيت للعبة القط والفأر، ما بين الطائرات الأميركية من دون طيّار والعولقي، أن تعلن انتهاء المهلة. نشر أوباما فرقاً من القيادة المشتركة للعمليات الخاصة، ووكالة الاستخبارات المركزية بهدف مطاردته وقتله. لكن ضابط الاستخبارات البحرية السابق مالكولم نانس أبلغني في ذلك الوقت أن العولقي كان «خطيراً على المستوى الاستراتيجي» وأن «مستقبله يخبئ له، وبكل

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع درديس كبريايي في آذار/مارس ٢٠١٢.

تأكيد، صاروخاً[1]. لا يمكن أن تسمح له بصبغ ميدان المعركة صبغة عقائدية، وتحويل ذلك إلى قدراتٍ قتالية».

بعد وقت قصيرٍ من إحباط مؤامرة القنبلة في طائرة الشحن، أوردت وسائل الإعلام البريطانية أن القوات الجوية الخاصة البريطانية كانت ناشطة في اليمن إلى جانب JSOC، وقوات وحدات مكافحة الإرهاب CTU اليمنية «في مهمات لقتل أو اعتقال»[2] قادة تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب. وفي شهر شباط/فبراير من العام ٢٠١١، عرض مايكل لايتر، وهو مدير مركز مكافحة الإرهاب القومي، على الكونغرس أبرز التهديدات التي تواجهها الولايات المتحدة في كل أنحاء العالم. أعلن لايتر أمام لجنة الأمن الوطني في مجلس النواب: «يُعتبر تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب[3] مع كون العولقي قائداً من ضمن ذلك التنظيم، أهم المخاطر التي تواجهها الولايات المتحدة في الداخل.

يُعتبر العولقي أشهر عقائدي ناطقٍ بالإنجليزية، يتحدث بشكلٍ مباشر إلى المواطنين هنا في داخل البلاد».

وصف جوشوا فاوست، وهو المحلل السابق لشؤون اليمن في وكالة الاستخبارات الدفاعية، ردَّ أوباما في ذلك الوقت على الشكل التالي: «أرسل على الفور الطائرات من دون طيّار[4] ورجال العمليات الخاصة إلى اليمن. كان الوضع على الشكل التالي، «دعونا نرسل JSOC». أرسِلوا القوات الخاصة «النينجا». أكّد فاوست، ومن دون أن يقدّم التفاصيل التي قال إنها سرية، بأنه شهد تنفيذ عمليات القتل الاستهدافي، والتي يعتقد أنها مبررة، وأنه لا يعتقد أن غارات كهذه، «هي أمر سيّئ نظرياً». أخبرني فاوست مع ذلك بأنه قلقٌ جداً من المعايير المستخدمة لتحديد هوية الأشخاص الذين يجب استهدافهم، أو قتلهم. «بصراحة، عندما كنت أعمل في اليمن، كان معظم الوقت يضيع في الجدال» مع قيادة العمليات الخاصة في اليمن، ومع محلّلي وكالة الاستخبارات الدفاعية «حول المعايير المعتمدة للأدلة». «إن هذه المعايير، والتي تسمح بقتل الأشخاص، هي دون المستوى بشكلٍ مخيف بالنسبة لي. أعتقد أن الأمر يشبه وجود ثلاثة تقارير استخباراتية

---

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع مايكل نانس في أيار/مايو من العام ٢٠١١

(٢) Duncan Gardham and Richard Spencer, "Cargo Bomb Plot: SAS Hunting al-Qaeda in Yemen," Telegraph, November 2, 2010.

(٣) *Understanding the Homeland Threat Landscape— Considerations for the 112th Congress, Hearing Before the House Homeland Security Committee*, 111th Cong. (February 9, 2011). (testimony of Michael Leiter).

(٤) مقابلة أجراها المؤلف مع جوشوا فاوست في كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١١.

بشرية HUMINT موثّقة ومنفصلة. هل هذا كل ما في الأمر؟ أما في المحكمة فإن هذه التقارير تُعتبر مجرد إشاعات. إنني لا أفهم كيف أن الناس يشعرون بالارتياح لقتل الناس بسبب دليلٍ بهذه الضآلة». أضاف فاوست: «إذا كنتَ تريد قتل شخصٍ ما يجب أن يكون لديك سبب مقنعٌ لفعل ذلك، ويتوجب عليك أن تمتلك دليلاً صريحاً يوحي بأن عملك هذا هو عملٌ ضروري ومن شأنه تعزيز مصالحنا بشكلٍ ملموس. لكن ذلك لم يحدث». وقال فاوست إن رئيس فرعه في وكالة الاستخبارات الدفاعية «أبلغه أخيراً بالتراجع والسكوت».

٤٥ قضية رايموند دافيس الغريبة: القسم الأول

باكستان، ٢٠١١. كان ذلك الأميركي المتين البنية، والبالغ من العمر ستة وثلاثين عاماً، سيشعر بارتياحٍ تام في بلدته بيج ستون غاب[1]، التي تقع في أحضان المناطق الريفية الجبلية الواقعة في جنوبٍ غرب فرجينيا. ارتدى قميصه الخفيف ذا المربّعات، وبنطالاً من الجينز الأزرق، بينما بدت شعرات ذقنه النابتة بلونها الأبيض. والشيء الوحيد الغريب في أمره هو اختياره لسيارته: سيارة هوندا سيفيك بدلاً من شاحنة خفيفة. لكن رايموند دافيس لم يكن في ٢٧ كانون الثاني/يناير يقود سيارته متجولاً في أنحاء بيج ستون غاب في فرجينيا، بل كان في المقلب الآخر من العالم، وعالقاً وسط ازدحام السير في شوارع ثاني أكبر مدينة في باكستان، لاهور. كانت سيارة الهوندا سيفيك مندمجة تماماً مع ما يحيط بها من سيارات. كما أنها كانت مستأجرة محلياً، وتحمل لوحة تسجيل[2] تابعة لمدينة لاهور تحت رقم 5545/LEC-10.

قد لا تُعرف أبداً التفاصيل الكاملة لما حدث في تقاطع موزانغ شوك في ذلك اليوم، وقد لا يُعرف بالضبط مَن كان رايموند دافيس، وماذا كان يفعل في لاهور ـ أو في باكستان عموماً ـ وهي أمور أكثر غموضاً. لكن في غضون لحظات من اضطرار سيارة دافيس للتوقف لقي ثلاثة أشخاص مصرعهم. أما الأميركي فقد مضى في طريقه إلى سجن لاهور الشهير، بينما كان حشد من الباكستانيين الغاضبين يطالبون بقتله. نشبت في هذا الوقت أكبر أزمة دبلوماسية بين الحكومتين الباكستانية والأميركية منذ العام ١٩٧٩، أي عندما تعرّضت السفارة الأميركية في إسلام أباد للحرق والنهب.

وإذا كان لنا أن نصدق الصيغة الرسمية لأحداث ذلك اليوم، وكما رواها دافيس وكبار المسؤولين الأميركيين وصولاً إلى الرئيس أوباما، يمكننا القول إن رايموند دافيس كان يعمل في

---

(١) Mark Mazzetti, Ashley Parker, Jane Perlez, and Eric Schmitt, "American Held in Pakistan Worked with C.I.A.," *New York Times*, February 21, 2011.

(٢) Raja Riza, "'Raymond Davis Tried to Trick Investigators,'" Daily Times, February 15, 2011, www.daily-times.com.pk/default.asp?page=2011\02\15\story_15-2-2011_pg7_17.

القنصلية الأميركية في لاهور، وهو الموظف الذي كان يختم جوازات السفر، ويقوم بالواجبات الإدارية والعادية، لكنه اكتشف أنه في المكان الخطأ، وفي الزمان الخطأ، وموجود في مدينة شديدة الخطر. كان دافيس، وبحسب هذه الرواية ضحية لمحاولة سرقة مسلحة قام بها مهاجمان قاما بمطاردة دافيس بعد أن سحب مبلغاً من المال من إحدى آلات النقد المصرفية ATM[١]. لكن ما إن اختلط دافيس بالسيارات حتى قطع عليه[٢] السارقان الطريق بدراجة نارية، بينما شهر أحدهما سلاحاً. خشي دافيس على حياته وشهر مسدسه بدوره، وكان مسدساً من نوع غلوك من عيار ٩,٠ ملم نصف أوتوماتيكي، وأطلق النار على الرجلين من خلال الزجاج الأمامي لسيارته، وذلك على سبيل الدفاع عن النفس. ألقت شرطة البنجاب القبض على دافيس[٣] بعد مطاردة قصيرة بالسيارات. حمل دافيس معه جوازاً دبلوماسياً يخوله التمتّع بالحصانة الدبلوماسية. وصف الرئيس أوباما دافيس بأنه «أحد دبلوماسيينا»[٤]. وتمنع اتفاقيات جنيف[٥] توجيه أي تهم جنائية ضده في باكستان بشكلٍ قانوني. يعني ذلك أن دافيس يجب تسليمه إلى السلطات الأميركية. أُغلقت القضية عند هذا الحد.

لكن قبول هذه الرواية يتطلب التسليم بأن موظفاً إدارياً في القنصلية يتمتع، صدفة، بالبرودة والمهارة الكافيتين اللتين تسمحان له باستخدام مسدس غلوك، وبكل الدقة التي يتمتع بها القَتَلَة المحترفون، وذلك في ردّه على محاولة سرقة، وبحيث يتمكن، وبلباقة، من قتل السارقين عندما أطلق النار من مسدسه من وراء عجلة القيادة، ومن خلال الزجاج الأمامي لسيارته. كان ذلك عملاً مستغرباً من «مستشار تقني»[٦]، أو من «موظف إداري»، وذلك بحسب توصيف المسؤولين الأميركيين لدافيس. يُذكر هنا أنه لا يُسمح[٧] للدبلوماسيين الأميركيين في باكستان بحمل السلاح.

(١) "US Official Raymond Davis on Lahore Murder Charges," BBC.co.uk, January 28, 2011.

(٢) Declan Walsh, "A CIA Spy, a Hail of Bullets, Three Killed and a US-Pakistan Diplomatic Row," *Guardian*, February 20, 2011.

(٣) Riza, "'Raymond Davis Tried to Trick Investigators.'"

(٤) وثيقة مصوّرة مأخوذي من مؤتمر صحفي عقده جايك تابر في البيت الأبيض، "Spending Cuts and an American Imprisoned in Pakistan: Todays Qs for O's WH—2/15/11," Political Punch (blog), ABCNews.go.com, February 15, 2011.

(٥) Charlie Savage, "Pakistan Case Tests Laws on Diplomatic Immunity," *New York Times*, February 22, 2011.

(٦) Matthew Cole, Kirit Radia, and Lee Ferran, "American Official Involved in Pakistan Shooting Identified," ABCNews.go.com, January 28, 2011.

(٧) Asif Chaudhry, "US Official Guns Down Two Motorcyclists in Lahore," Dawn.com, January 28, 2011.

لا تُعتبر هذه بطبيعة الحال الرواية الكاملة لما حدث. لكن الرواية الرسمية لما حدث جاءت خالية من أي حقيقة مهمة، هذا فيما عدا الحقيقة البيّنة: قام أحد الأميركيين ويُدعى رايموند آلين بقتل مواطنين باكستانيين في وضح النهار، وفي أحد تقاطعات شوارع لاهور. أما أكثر أجزاء هذه القصة أهمية فلم يكن جواز السفر الدبلوماسي الذي يحمله دافيس، أو نوعية التأشيرة التي يحملها، أو حقيقة أن الولايات المتحدة تبنّته كأحد دبلوماسييها فور إلقاء القبض عليه. كانت تلك تفاصيل من القصة، والجزء الذي تم ترتيبه سلفاً، وأُدخل فيما بعد في نسيجها.

يضم سجن كوت لاكبات الواقع في ضواحي لاهور عشرات من المقاتلين المشتبه بهم والمتّهمين بالإرهاب، وكانوا رجالاً لا يحبون شيئاً أكثر من امتلاكهم فرصة لحزّ عنق أحد الأميركيين المشتبه بأنهم جواسيس في عتمة الليل. كان ذلك هو السجن الذي نُقل إليه رايموند دافيس بعد مطاردة قصيرة في شوارع لاهور، وهي المطاردة التي انتهت باعتقاله على يد الشرطة المحلية في بازار أناركالي القديم[١]. لم يوضع دافيس مع باقي السجناء، بل في زنزانة انفرادية واقعة في «المنطقة الأمنية»[٢] للسجن. لكن تم نقل حوالى خمسة وعشرين «جهادياً» إلى خارج السجن[٣]، وذلك فور وصول دافيس. تمت الاستعانة كذلك بجنود مدربين من البنجاب «رانجرز»[٤] لحراسة ذلك الجناح من السجن. عُرض الأمر كإجراءٍ احترازي لحماية دافيس، لكن كانت هناك فائدة أخرى[٥] لهذا الإجراء، أي التأكد من أن أحداً لن يُطلق سراح الأميركي. يعني ذلك أن ISI كانت تعرف بعض الأمور عن دافيس، والتي تثير المخاوف من أن ذلك قد يحدث.

لكن دافيس نُقل إلى غرفة الاستجواب بعد وقتٍ قصير من إلقاء القبض عليه. قام أحد الأشخاص في الغرفة بتسجيل شريط عن جلسة الاستجواب، لكن الشريط لم يكن واضحاً[٦] بما يكفي. قال دافيس: «أريد إبلاغ السفارة عن مكاني. قولوا لي فقط اسم الشارع». صاح أحدهم:

---

(١) Walsh, "A CIA Spy, a Hail of Bullets."

(٢) "Declan Walsh and Ewen MacAskill, American Who Sparked Diplomatic Crisis over Lahore Shooting Was CIA Spy," *Guardian*, February 20, 2011.

(٣) Ewen MacAskill and Declan Walsh, "US Gives Fresh Details of CIA Agent Who Killed Two Men in Pakistan Shootout," Guardian, February 21, 2011.

(٤) "Rangers Deployed at Kot Lakhpat," *Dawn*, February 14, 2011.

(٥) Ansar Abbasi, "Multiple Security Layers Erected for Raymond Davis," *News International* (PAK), February 11, 2011.

(٦) مأخوذ من شريط فيديو تم تصويره أثناء جلسة الاستجواب الأولى لدافيس، وعُرض في شبكة جيو الإخبارية، نشره "Raymond Davis Investigation by Punjab Police," network "shoaib748," February 11, 2011, www.youtube.com/watch?v=AkqBFDk4Zu0.

«هل أنت من أميركا؟» ردّ دافيس: «أجل». كان دافيس يضع في ذلك الوقت حول عنقه إشارات التعريف العائدة للحكومة الأميركية. رفعها دافيس الواحدة تلو الأخرى كي يعرضها على الذين يستجوبونه. سأله أحدهم: «هل تعمل في السفارة الأميركية؟» ردّ دافيس: «كلا. إنني أعمل في القنصلية العامة، أي أنني لا أعمل مع السفير، بل أعمل هنا في لاهور كمستشارٍ فقط». أضاف دافيس أنه يعمل في مكتب الشؤون الإقليمية. قدّمت الشرطة كوباً من الماء لدافيس، لكنه طلب زجاجةً من الماء بدلاً من الكوب. صاح أحد المحققين: «آه، تريد ماءً صافياً إذاً!» وانفجر الحاضرون بالضحك. أضاف الرجل وسط مزيد من ضحكات الحاضرين: «لا ماء من دون نقود». استمرت جلسة الاستجواب، وهكذا وقّع دافيس في النهاية على تصريح يؤكد فيه روايته لحادث إطلاق النار، وأنه كان دفاعاً عن النفس، وأن القتلى كانوا من اللصوص. طلب دافيس، أكثر من مرة، الحصول على جواز سفره، والذي زعم أنه سوف يُثبت بأنه دبلوماسي. سأل دافيس: «أيمكنكم تفتيش السيارة للعثور على جواز سفري؟» أضاف كذلك أنه قد يكون تحت المقعد، أو سقط في الطريق أثناء إلقاء القبض عليه.

فتشت السلطات الباكستانية سيارة دافيس بالفعل، لكن جواز سفره كان أقل الأمور أهمية[1] من بين الأشياء التي عثرت عليها. كان من بين هذه الأشياء مسدس دافيس الذي هو من نوع غلوك من عيار ٩,٠ ملم، بالإضافة إلى كمية من الذخيرة بما فيها خمسة مخازن رصاص. كما عثرت الشرطة في السيارة على مخزنين فارغين من الذخيرة عائدين لمسدسٍ من عيار ٩,٠ ملم، وسلاح آخر نصف أوتوماتيكي مع ذخيرته كذلك. لكن مع استمرار تفتيش دافيس وسيارته اكتشفت الشرطة حقيبة مليئة بالأجهزة، وهي التي تؤدي إلى التشكيك بصدقيته في ما يتعلق بكون دافيس دبلوماسياً، أو حتى مجرد موظفٍ تقني في القنصلية. كان من بين تلك الأجهزة منظار للرؤية الليلية، وبطاقات هوية[2]، وبطاقاتٍ مصرفية، وأقنعة[3]، ومجموعة أدوات تجميل التي تُستخدم لتغيير المظهر، وعدّة تساعد على البقاء على قيد الحياة، وتلسكوب، وجهاز متطور لتحديد الموقع GPS، ومصباح يوضع فوق جبهة الرأس، وأجهزة أشعة ما دون الحمراء، وهاتف موصول بالأقمار الصناعية، وأدوات متنوعة لقطع الأسلاك، وسكاكين. عُثر كذلك على تذكرة سفر. لكن عند

(١) Riaz, "'Raymond Davis Tried to Trick Investigators.'" Unless otherwise noted تستند هذه الجردة على مقالة رياض، والتي أوردت نماذج أعيد طباعتها من تقرير شرطة البنجاب عن عملية اعتقال دافيس، إلا إذا ذُكر خلاف ذلك.

(٢) Greg Miller and Karen DeYoung, "U.S., Pakistan Officials at Diplomatic Odds in Fatal Shooting," *Washington Post*, February 10, 2011.

(٣) Mazzetti et al., "American Held in Pakistan Worked with C.I.A."

الكشف على الأرقام الموجودة في هواتفه المحمولة تبيّن أنه أجرى مكالماتٍ مع سبعة وعشرين مقاتلاً[١] ينتمون إلى مجموعتين إرهابيتين تُدعيان لشكر جانغفي، وتحريك طالبان، التي تُعتبر طالبان الباكستانية، وذلك بحسب مصادر الشرطة الباكستانية التي وردت في صحيفة إكسبرس تريبيون. أما بطاقة الذاكرة (الفلاش الإلكترونية الصلبة) العائدة لآلة تصوير دافيس فقد اكتشف فيها المحققون صوراً للمدارس الدينية[٢] والمؤسسات الحكومية والعسكرية[٣] الموجودة بالقرب من الحدود الهندية. عثرت السلطات كذلك على بطاقة هوية تُظهر أن دافيس متعاقد دفاعي مع وزارة الدفاع الأميركية[٤].

عمد المراسلون الصحافيون في الولايات المتحدة في هذا الوقت إلى ملاحقة ريبيكا زوجة دافيس في منزلها الكائن في هاي لاندس رانش الواقعة خارج دنفر، كولورادو. أشارت ريبيكا إلى رقم هاتف كانت الحكومة الأميركية أعطتها إياه. تبيّن أن هذا الرقم يعود إلى المقر العام[٥] لوكالة الاستخبارات المركزية في لانغلي، فيرجينيا.

أبلغ دافيس المحققين خلال جلسة استجوابه بأنه كان قادماً من القنصلية الأميركية عندما جرت محاولة السطو. لكن جهاز تحديد الموقع في السيارة أشار إلى أنه كان قادماً من أحد المراكز السكنية الخاصة الواقعة في منطقة سكوتش كورنر آبر مول الواقعة إلى الشرق من لاهور. أورد تقرير صادر عن الشرطة أن المتهم أخفى[٦] هذه الحقيقة، وهو رفض الرد على أي سؤال خلال التحقيقات التي جرت معه، وقال إن القنصلية الأميركية تمنعه من الإجابة عن أي سؤال. لكن إذا كان لنا أن نثق بمعطيات جهاز تحديد المواقع، يمكننا القول إن المكان يعود إلى وكالة تجسسٍ باكستانية معروفة[٧]. يذكر المقدم أنطوني شافر أنه في اللحظة التي سمع فيها عن اعتقال دافيس قال لنفسه: «يا اللّه. وقعنا في ورطة كبيرة![٨] يبدو أن لعبة الجاسوسية بين ISI ووكالة الاستخبارات المركزية

(١) Qaiser Butt, "'CIA Agent Davis Had Ties with Local Militants,'" *Express Tribune*, February 22, 2011.

(٢) Brigadier (Ret)F.B.Ali "#Update: The Raymond Davis Affair," Sic Semper Tyrannis (blog), February 19, 2011, http://turcopolier.typepad.com/sic_semper_tyrannis/2011/02/update-the-raymond-davisaffair-fb-ali.html.

(٣) Walsh, "A CIA Spy, a Hail of Bullets."

(٤) Jane Perlez, "Mystery over Detained American Angers Pakistan," *New York Times*, February 8, 2011.

(٥) Walsh and MacAskill, "American Who Sparked Diplomatic Crisis."

(٦) Riza, "'Raymond Davis Tried to Trick Investigators.'"

(٧) Asad Kharal, "Retracing the Path: Trailing Raymond Davis," *Express Tribune*, February 22, 2011.

(٨) مقابلة أجراها المؤلف مع المقدم أنطوني شافر في شهر أيار/مايو من العام ٢٠١١.

قد ساءت كثيراً». كان شافر عميلاً سرياً مخضرماً، كما سبق له أن عمل مع وكالة الاستخبارات المركزية، ووكالة الاستخبارات الدفاعية في عمليات بالغة السرية، ونسّق برنامج الاستخبارات البشرية في أفغانستان في المراحل الأولى من الحرب هناك، كما خطّط لعمليات اختراق سرية في باكستان. كان شافر يعرف المخاطر المترافقة مع إلقاء الباكستانيين القبض على دافيس. قال شافر: «قد تكون المستويات العليا في إدارة أوباما غير عالمة بما يجري».

لكن قبل وقتٍ طويل من حادثة إطلاق النار في موزانغ شوك، كانت أجهزة الاستخبارات الداخلية الباكستانية تعرف أن رايموند دافيس ليس دبلوماسياً، وأنه لا يتعرّق في السفارة الأميركية لكثرة ما ختم من جوازات السفر.

وصل دافيس إلى باكستان[١] قبل أسبوعٍ واحد من حادثة إطلاق النار في لاهور، لكنها لم تكن المرة الأولى التي يدخل فيها إلى البلاد. كان الرجل ناشطاً محنكاً في العمليات الخاصة، وجندياً سابقاً في فرقة القبعات الخضر، وهو الذي عمل فيها بصفة عريف[٢]. وكانت آخر مهمة له في الجيش مع مجموعة القوات الخاصة الثالثة المتمركزة في فورت براغ، أي حيث يوجد المقر العام للقيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC. وفي العام ٢٠٠٣، أي في ذروة الاحتلال الأميركي للعراق، ترك دافيس الجيش[٣] ليصبح مقاولاً مستقلاً، وهي خطوة أوصلته على الفور إلى قلب العمليات الأميركية غير المعلنة والسرية. أما أولى رحلاته المعروفة إلى باكستان فقد كانت في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٨، أي عندما بدأ بالعمل مع شركة بلاكووتر الأمنية الخاصة[٤]، وهي شركة شهيرة، وكانت بناءً على عقدٍ سري مع وكالة الاستخبارات المركزية. كانت وظيفة دافيس كمتعاقد مع فريق الاستجابة العالمي Global Response Staff هي تقديم الحماية لعملاء وكالة الاستخبارات المركزية العاملين في باكستان، وذلك من ضمن وجود آخذٍ بالتوسع لنشطاء الوكالة الذين ينسقون حرب واشنطن السرية هناك. تمكّن دافيس بفضل وظيفته من البقاء قريباً من الاجتماعات التي يعقدها المسؤولون عن القضايا مع المصادر السرية للوكالة، أو في التحضير للعمليات السرية الحسّاسة. أما الغطاء الرسمي الذي كان يتخذه لأنشطته فقد كان العمل

(١) Kharal, "Retracing the Path."

(٢) Miller and DeYoung, "U.S., Pakistani Officials at Diplomatic Odds in Fatal Shooting."

(٣) Walsh and MacAskill, "American Who Sparked Diplomatic Crisis."

(٤) Matthew Cole, "Raymond Davis Is CIA Contractor, U.S. Officials Say," ABC News.go.Com, February 21, 2011 تفاصيل أعمال دافيس مع فريق الاستجابة العالمي "GRS" مأخوذة من تقارير كول.

في منصب ضابط الشؤون الإقليمية في السفارة، وهو غطاء شائع[١] لعملاء وكالة الاستخبارات المركزية السريين وكذلك للمتعاقدين.

فيما كان دافيس يعمل مع شركة بلاكووتر، وهي الشركة التي تعمل في قلب العمليات السرية الحساسة التي تقوم بها وكالة الاستخبارات المركزية في باكستان، كان يساعد في حملة القصف بالطائرات من دون طيّار[٢]، والقتل الاستهدافي، وعمليات اعتقال المشتبه بهم. أما بلاكووتر والتي استخدمتها إدارة بوش لفترةٍ طويلة بوصفها قوة «لا غنى عنها» يمكنها تنفيذ عمليات غير رسمية، ومغلفة بالسرية، وبمستويات من المتعاقدين الثانويين، فقد مدّت أصابعها إلى كل جانبٍ من جوانب العمليات السرية الأميركية. لم يقتصر الأمر فقط على عمل الشركة مع وكالة الاستخبارات المركزية في برنامجها المخصّص للاغتيال، بل أنها عملت عن قرب مع القيادة المشتركة للعمليات الخاصة. عمل دافيس عندما كان في بلاكووتر صلةَ وصلٍ ما بين المؤسسات الرئيسة العاملة في ذلك البرنامج السري.

كان دافيس يتنقل[٣]، بعد تعيينه ضمن موفدي الشركة الأمنيين الموكلين بوكالة الاستخبارات المركزية، بين إسلام أباد ولاهور وبيشاور. لكن أحد العاملين السابقين في القيادة المشتركة للعمليات الخاصة والذي عمل في عملياتها السرية في أفغانستان وباكستان، أفاد أنه بينما كان دافيس يعمل في ذلك الوقت كمتعاقد مع وكالة الاستخبارات المركزية، تقدّمت منه JSOC وطلبت منه العمل ضمن عملياتها في باكستان، مستخدماً غطاء السي.آي.إيه الأكثر استساغة. قال المصدر: «كان دافيس الولد المدلّل عند القوات الخاصة[٤]، وليس رجل العمليات الشريرة، ولا شيء يريح هؤلاء الرجال أكثر من أن تتقدم JSOC وتطلب منهم القيام ببعض الأعمال لصالحها. بدا الأمر وكأن ذلك هو الجانب القانوني من أعمال JSOC».

كان ذلك بداية رحلة دافيس نحو الجانب الأكثر قذارة من العمليات السرية الأميركية في باكستان. عمل دافيس مع شركة بلاكووتر في باكستان حتى آب/أغسطس من العام ٢٠١٠. وفي

---

(١) Mazzetti et al., "American Held in Pakistan Worked with C.I.A."

(٢) James Risen and Mark Mazzetti, "C.I.A. Said to Use Outsiders to Put Bombs on Drones," *New York Times*, August 20, 2009.

(٣) Cole, "Raymond Davis Is CIA Contractor."

(٤) مقابلة أجراها المؤلف مع أحد العاملين السابقين في JSOC في آذار/مارس ٢٠١١. إن كل التصريحات والمعلومات المنسوبة إلى ذلك الموظف السابق في JSOC مأخوذة من مقابلة المؤلف.

شهر أيلول/سبتمبر من ذلك العام أصبح عميلاً سرياً حراً، كما وقّع عقداً بقيمة مئتي ألف دولار[١] لقاء تقديم «خدماتٍ حماية وراء البحار». قضى العقد أن يستخدم دافيس شركة تدعى خدمات هابريون للحماية LLC، وهي التي تصف نفسها بأنها تقدّم «خبراء في إدارة الخسائر» والمخاطر «loss and management professionals»[٢]. كانت الشركة مسجلة في عنوان في لاس فيغاس[٣]. أما دافيس وزوجته فكانا مسجلّين على أنهما المسؤولان عن هذه الشركة. كان عنوان الشركة في واقع الأمر يعود إلى صندوق بريد[٤] في مستودع تابع لشركة UPS ويقع ضمن مركز تسوق مؤلفٍ من سلسلة متاجر طولية تقع إلى جانب صالون حلاقة Super Cuts عاد دافيس بعد ذلك إلى باكستان.

أما الموظف السابق في JSOC، فقال إن دافيس ساعد على «تبييض» أموال، وعلى إقامة منازل آمنة للعاملين في القيادة المشتركة للعمليات الخاصة، وذلك بالإضافة إلى عمله في وكالة الاستخبارات المركزية. قال لي: «لدينا أشخاص في جميع أنحاء العالم، وهم، فعلياً، يلعبون دوراً تكميلياً لسياساتنا، وهم موجودون داخل البلاد لجمع المعلومات الاستخباراتية البشرية أو لتسهيل العمليات الخاصة أو التجسّس». كان ذلك هو ما يفعله دافيس في باكستان، وعلى الأقل جزئياً. أما أدواره المتعددة، وبعضها قانوني، بينما كان بعضها الآخر مجرد تغطية، وبعضها تغطية من ضمن تغطية ـ كان دبلوماسياً، ومستشاراً تقنياً، ومتعاقداً مع بلاكووتر، وحارساً شخصياً لعملاء وكالة الاستخبارات المركزية، وعضو فرقة القبعات الخضر، وعنصراً مفيداً لِـJSOC ـ وهي كلها توحي بأن روايته، وكذلك سرّ الحرب الأميركية في باكستان، هما أكثر تعقيداً بكثير وأقل براءة مما أرادتنا الروايات الرسمية أن نفهمه.

لكن أن ينتهي المطاف بشخص إلى العمل مع JSOC، أمر ليس فيه مبالغة. كثير من عملاء بلاكووتر السريين[٥] من الذين كان القلائل منهم عاملين سابقاً في العمليات الخاصة أو القوات الخاصة وذهبوا بالأصل إلى باكستان بصفتهم متعاقدين أمنيين، بدأوا بالعمل مع JSOC في

(١) Munir Ahmed (AP) "Disagreements in Pakistan over Held American; ex-Foreign Minister Disputes Immunity Claim," *Star Tribune*, February 16, 2011.

(٢) Cole, Radia, and Ferran, "American Official Involved in Pakistan Shooting Identified."

(٣) ملخص عن تسجيل شركة خدمات هايبريون للحماية LLC، قاعدة بيانات تسجيل الشركات مأخوذة من موقع وزير خارجية كولورادو. تتوافر لقطة عن ملخص تسجيل الشركات عبر جيم وايت، "Does Raymond Davis Recruit Intelligence Agents in US?" My FDL (blog), My Firedoglake, February 17, 2011, http://my.firedoglake.com/jimwhite/2011/02/17/does-raymond-davis-recruit-intelligenceagents-in-us/.

(٤) "The UPS Store--#3627, Las Vegas, NV," www.theupsstorelocal.com/3627/.

(٥) مقابلة أجراها المؤلف مع المقدم جيفري أديكوت، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. إن كل التصريحات والمعلومات المنسوبة إلى أديكوت مأخوذة من مقابلة المؤلف.

عمليات القتل الاستهدافي، أو عمليات الاعتقال. قال المقدّم المتقاعد جيفري أديكوت، وهو محامٍ عسكري واسع الإطلاع، والذي خدم بوصفه كبير المستشارين القانونيين في القوات الخاصة في الجيش الأميركي: «كان عددٌ من هؤلاء الأشخاص من الجنود المتقاعدين، كما أنهم عملوا فترة تتراوح ما بين عشرين إلى ثلاثين سنة، ويمتلكون خبرةً يفتقدها رجال القبعات الخضر... إنهم شخصيات معروفة. يعرف الجميع مَن يكونون، وما هي قدراتهم، كما أنهم يمتلكون الخبرة، لذلك نعتبرهم قيّمين جداً».

قال مصدر في الاستخبارات العسكرية الأميركية إن قدامى القوات الخاصة يتمكنون من «كسب أموالٍ أكثر[١] لكونهم أشخاصاً من ذوي الخبرة في عملياتٍ كهذه، وهم لذلك يخطّطون لتنفيذ ضربات في مختلف البلدان معتمدين على خبراتهم في الشيشان والبوسنة، والصومال، وإثيوبيا... إنهم هناك للقيام بكل هذه الأشياء، وهم يعرفون كل ما يتحدثون عنه». أضاف قائلاً: «إنهم يعيدون توظيف الأشخاص الذين عملوا معهم، وسبق لهم أن خططوا لهذا النوع من العمليات ونفذّوها».

لكن يصعب علينا تحديد الوقت بالضبط الذي بدأ فيه الأمر في باكستان. وُجدت شركة بلاكووتر على طول الحدود الأفغانية ـ الباكستانية، وهو وجود يعود إلى شهر نيسان/أبريل في العام ٢٠٠٢، أي عندما فازت بأول عقد «أسود»[٢] لها لحماية عمليات وكالة الاستخبارات الأميركية في أفغانستان في المراحل الأولى من الحرب الأميركية. فازت الشركة كذلك بعقود حماية أمن الدبلوماسيين، وبعقود مع وكالة الاستخبارات المركزية في باكستان. يقول مدير تنفيذي سابق في شركة بلاكووتر، ومصدر استخباراتي عسكري، بأن العلاقة مع JSOC تعززت أكثر بعد أن أجاز الرئيس بوش توسيع أنشطة العمليات الخاصة في باكستان.

طلبت من الرئيس السابق لشركة بلاكووتر، وهو الذي اكتسب خبرة واسعة في باكستان، تأكيد ما أخبرني إياه المصدر الاستخباراتي السابق ـ من مثل أن قوات بلاكووتر لم تشترك مباشرة في قتل الناس في باكستان، بل كانت تكتفي بدعم JSOC، ووكالة الاستخبارات المركزية في هذا

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع مصدرٍ في الاستخبارات العسكرية الأميركية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. إن كل التصريحات والمعلومات المنسوبة إلى المصدر في الاستخبارات العسكرية مأخوذة من مقابلة المؤلف.

(٢) Robert Young Pelton, *Licensed to Kill: Hired Guns in the War on Terror* (New York: Three Rivers Press, 2006), pp. 36–41 مقابلات أجراها المؤلف مع مسؤولين سابقين في بلاكووتر ومسؤولين في الاستخبارات، شباط/فبراير ـ أيلول، سبتمبر ٢٠٠٦.

القتل. أجابني: «إن ذلك ليس دقيقاً بالكامل»[1]. وافق الرئيس السابق على وصف المصدر الاستخباراتي العسكري لبرامج JSOC ووكالة الاستخبارات المركزية، لكنه أشار إلى دورٍ آخر قال إن بلاكووتر كانت تلعبه في باكستان، وهو دور ليس لصالح الحكومة الأميركية، لكن لصالح إسلام أباد. قال لي إن بلاكووتر عملت بموجب عقدٍ فرعي مع كيسترال لوجيستيكس، وهي شركة باكستانية قوية[2] متخصصة في تقديم الدعم اللوجستي العسكري، وفي تقديم الاستشارات الاستخباراتية والأمن الشخصي. كان موظفو تلك الشركة يتألفون من كبار المسؤولين المدنيين والعسكريين الباكستانيين السابقين. لكن بالرغم من أن المكاتب الرئيسة لشركة كيسترال كانت في باكستان، إلا أنها امتلكت فروعاً في بلدان عدة أخرى. قامت شركة كيسترال بعمل شاقٍ في الأعمال اللوجستية الدفاعية مع الحكومة الباكستانية وفي بلدانٍ أخرى، وكذلك مع الشركات الدفاعية الأميركية البارزة. يقول المدير التنفيذي السابق في بلاكووتر إن مؤسّس بلاكووتر إريك برنس حافظ على «علاقة وثيقة» مع الرئيس التنفيذي في كيسترال لياقت، علي بايك. «التقى الرجلان مرات عديدة، وتوصلا إلى اتفاق، كما قدم الرجلان مساندة متبادلة». أضاف المدير التنفيذي السابق أن بلاكووتر قدّمت مرافقة أمنية لقوافل الشحنات الدفاعية المتجهة إلى أفغانستان، والتي تصل إلى مرفأ كراتشي. كانت بلاكووتر تقوم بحراسة الشحنات التي تُنقل براً من كراتشي إلى بيشاور، والتي تتجه غرباً بعد ذلك عبر معبر توركهام، وهو الذي يُعتبر طريق الإمدادات الأهم للجيش الأميركي في أفغانستان.

لكن أحد المدراء التنفيذيين السابقين قال إن عملاء بلاكووتر السريين تداخلوا مع قوات شركة كيسترال في عمليات مكافحة الإرهاب الحساسة في المحافظة الحدودية الشمالية الغربية، حيث عملا بالتضامن مع القوات غير النظامية التابعة لوزارة الداخلية الباكستانية، وهي التي تُعرف باسم فرقة الحدود (أو كشافة الحدود). كان موظفو بلاكووتر مستشارين من الناحية التقنية، لكن المدير التنفيذي السابق قال إن الحدود ليست واضحةً تماماً في هذا المجال. قال لي كذلك إن بلاكووتر تقدّم «الإرشادات الفعلية حول كيفية القيام بعمليات مكافحة الإرهاب، بينما كان موظفو كيسترال ينفذون عدداً كبيراً من هذه العمليات، لكنهم يفعلون ذلك تحت توجيهات ومراقبة رجال بلاكووتر، وهم الذين يخرجون شخصياً مع الفِرق عند تنفيذ المهمة... يمكنك أن تلاحظ كيف أن هذا الوضع يمكن أن يؤدي إلى أمورٍ أخرى في المناطق الحدودية». أضاف المصدر أنه عندما يخرج رجال بلاكووتر مع الفرق الباكستانية كانوا يشتركون في بعض الأحيان في عمليات

---

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول سابق في بلاكووتر، تشرين الثاني/يناير ٢٠٠٩. التفاصيل عن علاقة بلاكووتر مع كيسترال لوجيستكس مأخوذة من مقابلة المؤلف.

(٢) Kestral Goup of Companies, Kestral Logistics, www.kestral-logistics.com/.

ضد إرهابيين مشتبهٍ بهم. قال لي كذلك: «يوجد رجال بلاكووتر الذين يقومون بالمساعدة... وهم يريدون الخروج لتنفيذ المهمات ـ وهكذا كانوا يرافقون الفِرق. يعني ذلك أن ما كنتَ تراه في الأخبار حول كيفية دخول هذه المجموعة العسكرية الباكستانية كي تقتحم هذا المنزل، أو لتفعل هذا أو ذاك من الأمور، وفي بعض الأحيان كان يوجد أشخاصٌ غربيون فوق المنزل إن لم يكن في داخله». أضاف أن بلاكووتر كانت تتقاضى أتعابها من الحكومة الباكستانية من خلال كيسترال لقاء خدماتها الاستشارية. «يعطي ذلك الحكومة الباكستانية الغطاء للقول: كلا، ليس لدينا أي غربي يفعل هذا، فجميعهم من السكان المحليين ورجالنا هم الذين يفعلون ذلك'، لكن تنقصهم الخبرة التي يقدمها الغربيون في الأعمال المتعلقة بمكافحة الإرهاب». أكد لي المصدر العسكري أن بلاكووتر عملت مع فرقة الحدود، وأضاف: «لم يوجد هناك أي إشراف فعلي، والناس لا تلاحظ أي إشرافٍ في الواقع».

رفض متحدث باسم مديرية الإشراف على التجارة الدفاعية DDTC التابعة لوزارة الخارجية الأميركية ـ وهي المديرية المسؤولة عن إصدار التراخيص للشركات الأميركية التي تسمح لها بتقديم خدمات تتعلق بالأمور الدفاعية إلى الحكومات الأجنبية، أو الشركات الأجنبية ـ تأكيد أو نفي أن بلاكووتر تمتلك رخصةً للعمل في باكستان، أو للعمل مع شركة كيسترال. قال لي المتحدث باسم الوزارة ديفيد ماكيبي، بعد التشاور مع مسؤولي مديرية الإشراف على التجارة الدفاعية: «لا نستطيع مساعدتك[1]... يتعيّن عليك الاتصال بالشركات مباشرة». أما المتحدث باسم بلاكووتر فقال إن الشركة، «ليست لديها عمليات من أي نوع»[2] في باكستان غير موظفٍ واحد يعمل لصالح وزارة الدفاع. أما شركة كيسترال فلم ترد على الاستفسارات المتعلقة بعلاقتها ببلاكووتر.

لكن سجلات جماعات الضغط الفدرالية[3] تقول إن كيسترال وظّفت[4] روجر نورييغا، المساعد السابق لوزير الخارجية لشؤون نصف الكرة الغربي، وهو الذي عمل في ذلك المركز ما بين العامين ٢٠٠٣ وحتى ٢٠٠٥، وذلك للتأثير في الحكومة الأميركية، بما فيها وزارة الخارجية، الوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID والكونغرس في قضايا الشؤون الخارجية «فيما يتعلق

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع ديفيد ماكيبي في تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠٠٩

(٢) مارك كورالو، رسالة بالبريد الإلكتروني إلى المؤلف، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠٠٩.

(٣) سجلات جماعات الضغط المقدمة بالنيابة عن كيسترال ـ الولايات المتحدة، من the Lobbying Disclosure Act Database, accessed December 2012, http://soprweb.senate.gov/index.cfm?event=submit-SearchRequest.

(٤) تقرير جماعات الضغط المطلوب بناءً على قانون الكشف عن أعمال جماعات الضغط لعام ١٩٩٥ الفصل الرابع من ٢٠٠٩، روجر ف. نورييغا، مع شركة الاستشارات فيجين أميريكاز، التي تتخذ من مقاطعة كولومبيا مركزاً لها، وبالنيابة عن كيسترال ـ يو. أس. آي.

بقدرات [كيسترال] على تنفيذ أنشطة تهم الولايات المتحدة». لكن توظيف نورييغا جاء عبر شركته، فيجين أميريكاز Vision Americas [١]، وهي الشركة التي كان يديرها مع كريستينا روكا[٢]، وهي مسؤولة عمليات سابقة في وكالة الاستخبارات المركزية، كما عملت بصفة مساعدة وزير الخارجية لشؤون جنوب آسيا من العام ٢٠٠١ وحتى العام ٢٠٠٦، كما أنه كان منهمكاً جداً في صياغة السياسة الأميركية تجاه باكستان أما في شهر تشرين الأول من العام ٢٠٠٩، فقد دفعت كيسترال مبلغ ١٥٠ ألف دولار إلى شركة فيجين أميريكاز[٣]، كما أعطت شركة فاير كريك المحدودة[٤] والمتحالفة مع فيجين أميريكاز، مبلغاً مماثلاً لممارسة بعض الضغط في قضايا الدفاع والسياسة الخارجية.

عملتُ في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠٩، على تحضير تقريرٍ استقصائي لمجلة ناشن حول عمليات القتل الاستهدافي التي تنفذها في باكستان القيادة المشتركة للعمليات الخاصة. تلقيت في ذلك الوقت مكالمة هاتفية غير متوقعة على هاتفي الخليوي من الكابتن جون كيربي الناطق باسم الأميرال مايكل مولين، وهو رئيس هيئة الأركان المشتركة، وأرفع مستشار عسكري لدى الرئيس أوباما، وذلك في اليوم الذي سبق نشر التقرير. لم يوضح لي كيربي كيفية تمكّنه من الحصول على رقم هاتفي، أو كيف عرف بالتقرير الذي كنت أعده. أخبرني بصراحة: «دعنا نتفق على أننا سمعنا بالأمر». أخبرني كيربي أن تقريري كان زائفاً، لكنه لن يُثبت ذلك بشكلٍ رسمي. أبلغني، بدلاً من ذلك: «إننا لا نناقش العمليات الجارية حالياً، بغض النظر عن طبيعتها». قال لي بصراحة كذلك إنه إذا نشرنا ذلك التقرير الذي ربط بلاكووتر بعمليات JSOC في باكستان فإنني سوف أواجه وضعاً حرجاً».

إننا نثق بمصادرنا، وهكذا نشرت مجلة Nation التقرير بالرغم من هذه المحاولة الواضحة للتخويف. وفي اليوم التالي، أي بعد نشر التقرير الذي كان بعنوان «الحرب السرية الأميركية

(١) موقع Vision Americas، نُشر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، Ambassador Roger F. Noriega," www.vision-americas.com/noriega.php.

(٢) موقع Vision Americas، نُشر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، Ambassador Christina Rocca," www.vision-americas.com/rocca.php.

(٣) Lobbying report, filed by Roger F. Noriega, Vision Americas, Quarter 3, 2009.

(٤) راجع سجلات الضغط العائدة إلى فاير كريك بالنيابة عن كيسترال ـ الولايات المتحدة، بيانات قانون الكشف عن أعمال جماعات الضغط، نشر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ على موقع http://soprweb.senate.gov/index.cfm?event=submitSearchRequest.

في باكستان»، وصفه المتحدث باسم البنتاغون جيوف موريل بأنه «تآمري»[١] كما أنكر إنكاراً تاماً أن تكون قوات العمليات الخاصة تقوم بأي شيء غير «التدريب» في باكستان. أبلغ موريل المراسلين: «أعتقد، أساساً، أنه لدينا بضعة عشرات من الجنود على الأرض في باكستان، الذين ينهمكون في مهمات تدريب المدربين. هذه هي قوات العمليات الخاصة». كنا صريحين جداً بهذا الخصوص. أنهم، أعني أنهم كانوا هناك منذ أشهر، هذا إن لم يكن سنوات الآن، ويدربون القوات الباكستانية بحيث تتمكن هذه القوات من تدريب الجيش الباكستاني على بعض المهارات والتقنيات العملانية. هذا هو مدى وجودنا العسكري على الأرض في باكستان، وذلك بالرغم من أي نظريات تآمرية تأتي بها المجلات... التي قد ترغب في فبركتها، وهي التي لا أساس لها من الصحة».

لكن الواقع هو وجود أساس متين لهذه التقارير.

بعد مرور عام على نشر مقالتي في Nation، نشر موقع ويكيليكس سلسلة من البرقيات السرية التي تُظهر أنه قبل شهرٍ واحد من قيام موريل بشجب تقريري، كانت السفارة الأميركية على علمٍ بأن قوات العمليات الخاصة التابعة للجيش الأميركي تشن عمليات هجومية داخل باكستان، وأنها تساعد على توجيه غارات الطائرات من دون طيّار، وكذلك تقوم بشن غارات مشتركة مع القوات الباكستانية ضد قوات القاعدة وطالبان في شمال وزيرستان وجنوبها، وفي أمكنة أخرى في المناطق القبلية التي تُدار فدرالياً [بشكلٍ إتحادي]. لكن بحسب برقية سرية بتاريخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أرسلتها سفيرة الولايات المتحدة في باكستان آن باترسون، فإن العمليات كانت «تنفذ» مع الموافقة الشخصية لرئيس أركان الجيش [الباكستاني] الجنرال [إشفاق برويز] كياني»[٢]. كانت العمليات تجري بالتنسيق مع المكتب الأميركي للممثلية الدفاعية في باكستان. لكن مصدراً في العمليات الخاصة الأميركية أخبرني بأن القوات الأميركية التي وُصفت في البرقية بأنها «SOC(FWD)- PAK» (قيادة العمليات الخاصة ـ المتقدمة باكستان) كانت «القوات العاملة المتقدمة»[٣] من القيادة المشتركة للعمليات الخاصة.

لكن في خريف العام ٢٠٠٨ طلبت قيادة العمليات الخاصة الأميركية من كبار الدبلوماسيين

---

(١) نسخة مصورة. “DoD News Briefing with Geoff Morrell from the Pentagon,” November 24, 2009.

(٢) برقية دبلوماسية أميركية من السفيرة آن دبليو. باترسون، السفارة الأميركية في إسلام آباد نشرها موقع ويكيليكس http://wikileaks.org/cable/2009/10/09ISLAMABAD2449.html. “Pakistan Army GHQ Again Approves Embedding,” October 9, 2009.

(٣) مقابلة أجراها المؤلف مع مصدر في العمليات الخاصة، كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١٠.

الأميركيين في باكستان وأفغانستان معلومات مفصلة حول مخيمات اللاجئين[1] على طول الحدود الباكستانية ـ الأفغانية، وكذلك لائحة بأسماء منظمات المساعدات الإنسانية العاملة في تلك المخيمات. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، أرسلت باترسون برقية كُتب عليها «سري» إلى وزير الدفاع روبرت غايتس، ووزيرة الخارجية كوندوليزا رايس، ووكالة الاستخبارات المركزية، والقيادة الوسطى الأميركية، وعددٍ من السفارات الأميركية. أوردت البرقية أن بعض الطلبات، والتي أتت شفهياً أو بشكل رسائل البريد الإلكتروني «أوحت بأن بعض الوكالات تنوي استخدام معطيات لأغراض الاستهداف». أضافت البرقية أن طلباتٍ أخرى، «توحي بأن القوات سوف تُستخدم لأغراض، «غير شن الهجمات». أعلنت البرقية التي صدرت بشكلٍ مشترك من السفارات الأميركية في كابول وإسلام أباد: «إننا قلقون من تقديم المعلومات التي جمعناها من المنظمات الإنسانية إلى العسكريين، وعلى الأخص لأسبابٍ بقيت غير واضحة. لكن الأكثر إثارة للقلق هو أن ذلك لا يبدو بالنسبة إلينا طريقة فعالة جداً لجمع معلوماتٍ تتصف بالدقة». إلا أن هذه البرقية أوردت بعباراتٍ واضحة أن شخصاً واحداً على الأقل داخل قيادة العمليات الخاصة الأميركية طالب الدبلوماسيين الأميركيين في كابول وإسلام أباد، وبصراحة، بتقديم معلومات حول مخيمات اللاجئين، وهي المعلومات التي سوف تُستخدم في عمليات القتل الاستهدافي أو الاعتقال.

كشفت البرقية أنه بالإضافة إلى الطلبات المقدمة من القيادة الجنوبية SOCOM، والملحق الدفاعي الأميركي، طلب متعاقد مع SOCOM بدوره من دبلوماسيين أميركيين تقديم «معلومات عن المخيمات الموجودة على طول الحدود الباكستانية ـ الأفغانية والتي تؤوي اللاجئين الأفغان، وكذلك النازحين من منازلهم داخل البلاد». أضافت البرقية، وعلى وجه التحديد، أن SOCOM، والمتعاقد معها «طلبا معلومات حول أسماء المخيمات ومواقعها، وأوضاع المخيمات، وأعداد النازحين من داخل البلاد، وبيانات باللاجئين بحسب التوزيع العرقي، وكذلك قائمة بالمنظمات غير الحكومية، وتلك التي تقدم المساعدات الإنسانية العاملة في المخيمات.

لكن توضح منذ ظهور برقية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أن الدبلوماسيين الأميركيين في كابول وإسلام أباد بدأوا بالشعور بالقلق نتيجة لهذه الطلبات التي تطالب مختلف الهيئات العسكرية، والاستخباراتية، والحكومية الأميركية بتقديم «توضيحات عن مصدر هذه الطلبات وغايتها». لكن هذه البرقية أوحت في الوقت نفسه بأنه إذا أرادت وكالة الاستخبارات المركزية،

---

(١) برقية دبلوماسية أميركية رقم 08ISLAMABAD3183، مرسلة من السفيرة آن دبليو. باترسون، السفارة الأميركية في إسلام أباد "Taskings for IDP/Refugee Information," نشرها موقع ويكيليكس، http://cablegatesearch.net/cable.php?id=08ISLAMABAD3183& q=for%20idp-refugee%20information%20taskings.

أو قوات العمليات الخاصة معلوماتٍ كهذه، «يجب عليهما إرسال برقية تحمل تعليمات بالخطوات المطلوبة إلى السفارة المناسبة»، أو ممثل مدير الاستخبارات القومية، وذلك بدلاً من إرسال رسالة بالبريد الإلكتروني، أو طلب المعلومات شفهيا من موظفي السفارة. كان من الواضح أن ذلك النهج الملتبس قد استُخدم لسببٍ معيّن. كانت شركة بلاكووتر قريبةً من أكثر العمليات سريةً وحساسيةً من تلك التي تقوم بها وكالة الاستخبارات المركزية، والتي تفيد أن بعض موظفيها كانوا من بين الضحايا الذين سقطوا في أحد أكثر الهجمات دموية التي تعرضت لها الوكالة في تاريخها، وهو الهجوم الانتحاري الذي جرى في كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٩، والذي استهدف مركزاً متقدماً لوكالة الاستخبارات المركزية في قاعدة تشابمان للعمليات المتقدمة[١] في أفغانستان. كان نشطاء بلاكووتر يشكّلون فريقاً أمنياً لثاني أرفع ضابطٍ في أفغانستان، وكانوا يجتمعون مع أحد المصادر [الاستخباراتية]، وهو شخصٌ كان يتنقل بالسيارة من باكستان، والذين يُعتقد أنه يعرف مكان وجود أيمن الظواهري، وهو الرجل رقم اثنين في القاعدة. تبيّن أن همام أبو ملال البلاوي كان عميلاً مزدوجاً والذي كان ولاؤه الحقيقي لتنظيم طالبان الباكستاني. قُتل نتيجة هذا الهجوم سبعة من موظفي وكالة الاستخبارت المركزية وضابط استخبارات أردني، وذلك عندما سار البلاوي إلى القاعدة وفجّر نفسه. كان اثنان من الذين قُتلوا من عملاء بلاكووتر السريين.

بالإضافة إلى العمل في تخطيط الأعمال السرية وضربات الطائرات من دون طيّار، كانت بلاكووتر تقدّم كذلك الحراس الشخصيين للقيام بعملٍ شديد الحساسية وهو حراسة قواعد الطائرات الأميركية غير المأهولة، ومعسكرات القيادة المشتركة للعمليات الخاصة ومنشآت وكالة الاستخبارات الدفاعية داخل باكستان، وذلك بحسب المصدر في الاستخبارات العسكرية.

كان من الواضح أن السفارة الأميركية تنظر إلى قدرات قوات العمليات الخاصة الأميركية على العمل في أفغانستان على أنها تطور في غاية الأهمية. أوردت إحدى البرقيات الدبلوماسية الأميركية المرسلة في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠٩، أن «عملية بناء العلاقة الدؤوبة[٢] مع الجيش هي عامل أساس أوصلنا إلى هذه المرحلة». لاحظت البرقية أن العواقب المحتملة لتسريب الأنشطة هي على النحو التالي: «إن نشر هذه القوات هو أمر في غاية الحساسية من الناحية السياسية بسبب المخاوف المنتشرة بين الناس حول السيادة الباكستانية والمعارضة التي يلقاها السماح للقوات العسكرية الأجنبية بالعمل بأي طريقة كانت فوق الأراضي الباكستانية لكن إذا لقيت هذه التطورات

(١) *Joby Warrick, The Triple Agent: The al-Qaeda Mole Who Infiltrated the CIA* (New York: Doubleday, 2011).

(٢) Ambassador Anne W. Paterson, “Pakistan Army GHQ Again Approves Embedding.”

والقضايا المتعلقة بها أي تغطية في وسائل الإعلام الباكستانية أو الأميركية، فإن الجيش الباكستاني سوف يتوقف عن تقديم طلبات المساعدة».

إن مثل هذه التصريحات قد تساعد في تفسير السبب الذي دفع بالسفير ريتشارد هولبروك، والذي كان في ذلك الوقت أرفع موفد أميركي إلى أفغانستان وباكستان، وهي التي ضلّلت العالم عندما قال بصراحة في تموز/يوليو من العام ٢٠١٠: «يعتقد الناس أن الولايات المتحدة لديها جنود في باكستان؛ حسناً، جنودنا لا يوجدون هناك»[١].

بدأت العلاقات ما بين الولايات المتحدة والاستخبارات الداخلية ISI بالتراجع بسرعة. قُدّمت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، دعوى قضائية[٢] في نيويورك أوردت اتهاماً لرئيس الاستخبارات الباكستانية أحمد شوجا باشا، بالتورط في تفجيرات مومباي التي حدثت في العام ٢٠٠٨ والتي نفذتها جماعة لشكر طيبة LeT. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر أسرعت وكالة الاستخبارات المركزية إلى نقل رئيس محطتها في إسلام أباد إلى خارج باكستان، وذلك بعد أن كشفت[٣] وسائل الإعلام المحلية غطاءه وأعلنت اسمه، جوناثان بانكس. كُشفت هوية هذا الجاسوس الرفيع في دعوى قضائية رفعها رجلٌ في باكستان يسكن في شمال وزيرستان، زعم أن اثنين من أقاربه لقيا مصرعهما في غارة شنّتها طائرة من دون طيّار. اتهم المسؤولون الأميركيون وكالة ISI بتسريب الاسم، وذلك انتقاماً للقضية التي كشفت اسم باشا. قال أحد مسؤولي الاستخبارات الأميركيين إنه يتعيّن نقل بانكس لأن التهديدات الإرهابية التي وُجّهت ضده[٤] في باكستان كانت ذات طبيعة خطيرة بحيث يكون تجاهلها وعدم التحرك ضرباً من الحمق».

لكن رايموند دافيس عاد إلى باكستان[٥] بعد مرور شهرٍ من الزمن، أي في ٢٠ كانون الثاني/ يناير من العام ٢٠١١.

---

(١) Times Wire, "Bomb Exposes U.S. in Pakistan," *Tampa Bay Times*, February 10, 2010.

(٢) Aliza I. Kassim, "Pakistan Defies U.S. Court in Lawsuit over Mumbai Attacks," CNN.com, December 30, 2010.

(٣) Greg Miller and Karin Brulliard, "CIA's Pakistan Chief Removed," Washington Post, December 18, 2010.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) Kharal, "Retracing the Path."

٤٦ قضية رايموند دافيس الغريبة: القسم الثاني

باكستان، ٢٠١١. عاش رايموند دافيس في لاهور، وعمل انطلاقاً من منزلٍ آمن أميركي يقع في مول العليا، وقيل إنه تشارك ذلك المنزل مع خمسة موظفين أمنيين تابعين لوكالة الاستخبارات المركزية(١). وكان عملاء JSOC السريون يستخدون ذلك المنزل بدورهم(٢). لم يكن دافيس دبلوماسياً، لكنه كان يعمل ضمن فريق من الرجال فائق السرية مقسم تقسيماً عالياً ومنظم، وكانت مهمتهم تنفيذ عمليات استطلاع واستخبارات حساسة، يُمكن أن تقود إلى تنفيذ عملية اعتقالٍ أو قتلٍ استهدافي. كان من بين تلك المهمات، وبحسب مسؤولين أميركيين، جمع معلوماتٍ استخباراتية عن مجموعةٍ إرهابية تدعى لشكر طيبة(٣)، وبطريقة سرية. كان دافيس في يوم ٢٧ كانون الثاني/يناير يقوم «بمسيرة تعرّفٍ على المنطقة»(٤)، وهي العملية التي كانت تقضي بوضعه علناً في شوارع لاهور لفترة ساعاتٍ عدة. استكشف دافيس مواقع عدة، بما فيها مدارس دينية وأبنية حكومية. كان ذلك هو سبب اكتشاف السلطات الباكستانية عدةً عالية التقنية في سيارته، وهي العدة التي يستخدمها العملاء السريون: أسلحة مع ما يكفي من الذخيرة لخوض حرب شوارع صغيرة، وأجهزة استطلاع، وأدوات لقطع الأسلاك، وسكاكين وأجهزة تعمل بالأشعة تحت الحمراء. يفسّر ذلك تشكيلة بطاقات الهوية التي تذكر مهناً مختلفة، وكذلك عدة أدوات التجميل التي تُستخدم في المسارح. أبلغني المقدم شافر أن العملاء السريين متعوّدون تغيير مظهرهم كي يتمكنوا من الاختلاط بالمحيط الذي يعملون فيه. قال لي: «يبدو الأمر وكأنه تمثيل من دون نص مسرحي(٥)، وهذه هي حقيقة الأمر، أي حقيقة المهنة».

---

(١) Asad Kharal, "Retracing the Path: Trailing Raymond Davis," *Express Tribune* (PAK), February 22, 2011; Matthew Cole, "Raymond Davis Is CIA Contractor, U.S. Officials Say," ABCNews.go.com, February 21, 2011.

(٢) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول سابق في شركة بلاكووتر في آذار/مارس من العام ٢٠١١.

(٣) Mark Mazzetti, "A Shooting in Pakistan Reveals Fraying Alliance," *New York Times*, March 12, 2011.

(٤) Cole, "Raymond Davis Is CIA Contractor."

(٥) مقابلة أجراها المؤلف مع المقدّم أنطوني شافر في أيار/مايو من العام ٢٠١١. إن كل التصريحات والمعلومات المنسوبة إلى المقدم شافر مأخوذة من مقابلة المؤلف إلا إذا ذُكر خلاف ذلك.

امتلك دافيس كذلك بطاقة blood chit[١] (أي مذكرة الدم) وهي التي توزّع على جميع العسكريين الأميركيين الذين يدخلون بيئة معادية. أوردت النشرة المشتركة للجيش الأميركي، والتي حملت الرقم ٣ ـ ٥٠ حول استعادة الجنود، أن blood chit «هي بطاقة صغيرة مطبوع[٢] عليها العلم الأميركي، وتصريح بالإنجليزية، ولغات أخرى عدّة شائعة عند السكان في منطقة العمليات، وأرقام في كل زاوية، وهي التي تكون في بعض الحالات موضوعة في الوسط تحت العلم وتحدد تلك البطاقة بالذات. تعرّف هذه البطاقة حاملها على أنه أميركي كما تعد بمنح مكافأة تقدمها حكومة الولايات المتحدة لأي شخص يقدم المساعدة إلى حاملها، أو يساعد حاملها على العودة إلى منطقة تسيطر عليها قوات صديقة». يُمكن للقوات العسكرية الأميركية الواقعة تحت الحصار، أو الجنود التائهين، أو الذين وقعوا في خطرٍ داهم من الاعتقال أو التعرّض للأذى استخدام هذه الشريحة، «وذلك بعد فشل كل الإجراءات الأخرى[٣] التي يقومون بها وحدهم لتجنّب الاعتقال، أو الفرار، وعندما يعتبر الفارون أن تلقي المساعدة هو أمرٌ ضروري لنجاتهم».

لكن في وقتٍ ما في يوم ٢٧ كانون الثاني/يناير، وبينما كان دافيس يرتحل في أنحاء لاهور، التقى رجلين يمتطيان دراجة نارية. كان أحدهما يُدعى فايزان حيدر ويبلغ الثانية والعشرين من العمر، والآخر فهيم شامشاد ويبلغ السادسة والعشرين من عمره، وهو الذي يُعرف كذلك باسم محمد فهيم. أوردت الرواية الأميركية أن الرجلين أحاطا بدافيس عندما توقف أمام آلة نقدٍ مصرفية كي يسحب مبلغاً من المال، وما لبثا أن وضعا خطة لسرقة ما معه من المال. لكن أربعة مصادرٍ من الباكستانيين، الذين تحدثوا إلى محطة آي.بي.سي الإخبارية بعد وقتٍ قصيرٍ من الحادث، قالوا إن الرجلين كانا يعملان لصالح الاستخبارات الداخلية ISI، كما بدآ في ملاحقة دافيس بعد أن تجاوز «الخطوط الحمر»[٤]. قالت مصادر محطة آي. بي. سي إنه قبل يومين من هذا الحادث طُلب من دافيس «مغادرة منطقة عسكرية في لاهور». قال أحد المسؤولين: «كان هاتفه الخليوي مراقباً بحسب أحد المسؤولين الحكوميين، وعُلم أنه أجرى بعض المكالمات مع مناطق وزيرستان القبلية، حيث توجد طالبان الباكستانية، وعشرات المجموعات المتشددة التي تتخذ من

---

(١) Roja Riza, "'Raymond Davis Tried to Trick Investigators,'" Daily Times (PAK), February 15, 2011.
يصف تقرير الشرطة هذه الشريحة بأنها «شريحة السفارة».

(٢) Joint Publication 3-50, Personnel Recovery, January 5, 2008, IV-8, www.dtic.mil/dpmo/laws_directives/documents/joint_pu_3_50.pdf.

(٣) مذكرة وزارة الدفاع، "Department of Defense Policy on Blood Chits," July 20, 2006, www.dtic.mil/dpmo/personnel_accounting/ documents/dod_policy_on_blood_chits.pdf.

(٤) Nick Schifrin, "Did Ray Davis Shoot Two Pakistani Agents?" ABCNews.go.com, February 9, 2011.

تلك المنطقة ملاذاً آمناً لها. اعتبره مسؤولو الاستخبارات الباكستانيون خطراً يخيّم على ميدانهم». قال أحد المسؤولين الأمنيين الباكستانيين لصحيفة إكسبرس تريبيون: «أجل. كان الرجلان يعملان لصالح مؤسسة أمنية(١)... اعتبر الرجلان أن الأنشطة التي يقوم بها هذا المسؤول الأميركي خطر على أمننا القومي». أما الأمر الذي عقّد هذه القصة أكثر، فكان تأكيد مسؤولين باكستانيين آخرين أن الرجلين لا ينتميان(٢) إلى ISI.

قال المقدم أنطوني شافر إنه سمع عن تقارير موثوقة من زملائه المهتمين بشؤون باكستان بأن الرجلين يعملان فعلاً لصالح ISI. قال شافر: «أراد الرجلان لقاءه ليشرحا له أمراً محدداً: إننا نعرف من أنت». لم يسبق التعريف عن دافيس على أنه من وكالة الاستخبارات المركزية أمام ISI، لذلك «أرادا أن يُثبتا له أنهما على علمٍ بوجوده هنا».

أضاف شافر: «أعرف، للأسف، أشياء عن هذا الموضوع أكثر مما يمكنني قوله... لكن يكفي أن أقول إن ISI هي التي أثارت قضية دافيس. كان هناك استفزاز، وكان هناك سبب لتصرف دافيس بالطريقة التي تصرّف بها، وهذه الألاعيب قد وصلت إلى حدّ أن الاستخبارات الأميركية كان يتعقبها أساساً الأشخاص أنفسهم الذين كانوا يعملون معها.

لكن أي خط أحمر تجاوزه دافيس، هذا إذا كان ذلك هو ما دفع الرجلين إلى ملاحقته؟ يُحتمل أننا لن نعرف ذلك أبداً. ويُحتمل بأنه اقترب كثيراً من منظمة لشكر طيبة. ويُحتمل أنه كان يعمل لإظهار علاقة تلك المنظمة بـISI. ويُحتمل أيضاً أنه كان يستكشف الأهداف المحتملة للغارات بالطائرات غير المأهولة. قال بعضهم كذلك إن دافيس كان الرئيس الجديد لمحطة وكالة الاستخبارات المركزية(٣). ذهب بعض المسؤولين الباكستانيين إلى حد وضع نظرية تآمر في غاية التطرف، والتي تقول إن دافيس كان يعمل في الواقع مع طالبان والجماعات المتطرفة الأخرى بهدف التخطيط لشن هجمات على الأهداف المدنية، وهي الهجمات التي يُمكن تحميل الإرهابيين مسؤولية القيام بها. كانت تلك مزاعم شائعة ألقيت على عاتق شركة بلاكووتر في أماكن مثل بيشاور، وهي عاصمة المناطق القبلية الواقعة تحت الإدارة الفدرالية، والجبهة المحورية في الحرب غير المعلنة في باكستان. لكن بالرغم من الطبيعة اللاذعة لهذه الاتهامات إلا أنه لم يقدّم أي دليل يدعم هذه الاتهامات. قال مسؤولٌ رفيع في الشرطة الباكستانية: «كانت أعمال القتل

(١) Kamran Yousef, "Raymond Davis Case: Men Killed in Lahore Were Intelligence Operatives, Says Official," *Express Tribune*, February 5, 2011.

(٢) "Agencies Rule Out Any Link with Lahore Killing Incident," *News International*, February 8, 2011.

(٣) Rob Crilly, "Raymond Davis 'Was Acting Head of CIA in Pakistan,'" *Telegraph*, February 22, 2011.

التي حدثت في لاهور نعمةً غير ظاهرة[1] لوكالاتنا الأمنية التي شكّت في أن دافيس هو الذي كان العقل المدبّر للأنشطة الإرهابية في لاهور، وفي أجزاء أخرى من البنجاب». أضاف المسؤول أن دافيس احتفظ «بعلاقات وثيقة» مع طالبان باكستان. «كان دافيس مهماً جداً في تجنيد شبان من البنجاب لصالح طالبان بهدف تأجيج التمرد الدموي». قال مسؤولو الشرطة إن لوائح المكالمات العائدة لدافيس أظهرت سجلات عن اتصالاته مع ثلاثين باكستانياً، بمن فيهم «٢٧ مقاتلاً» من طالبان، ومن جماعة لشكر جانغفي المتشددة والمصنّفة جماعة إرهابية في الولايات المتحدة وباكستان على السواء.

زعمت مصادر باكستانية أخرى أن دافيس كان موجوداً في البلاد، ومعروف لدى ISI، كما سُمح له بالعمل في برنامج لوكالة الاستخبارات المركزية المخصص لمراقبة القاعدة وطالبان. أبلغ أحد المصادر صحيفة تريبيون: «كانت مهمة دافيس[2] تتبّع اتصالات طالبان والقاعدة في أجزاء مختلفة من باكستان. لكن المحققين اكتشفوا، بدلاً من ذلك، أنه كوّن لنفسه روابط وثيقة مع طالبان. «دُهشت الوكالات الحكومية والأمنية لمعرفة أن دافيس وبعض زملائه قد تورطوا في أنشطة لم ترد في الاتفاقية». أما نظريات المؤامرة الباكستانية السائدة حول دافيس، فقد أوحت بأن ذلك العميل السري الأميركي كان يُعد لتنفيذ قصف تمويهي[3] بهدف إجبار الحكومة الباكستانية على اتباع نهجٍ أكثر تطرفاً تجاه المجموعات المتشدّدة، أو لإعطاء الانطباع بأن الأسلحة النووية في البلاد ليست آمنة. لكن لم يقدّم أي دليل لدعم هذه المزاعم.

يُحتمل أن الحقيقة لن تُعرف أبداً، لكن من المؤكد أن دافيس كان ينوي تخطيط أمرٍ ما مع طالبان والقاعدة لم يعجب باكستان ولم تكن الحكومة الأميركية لتعترف به قط. «أكد العقيد باتريك لانغ: «تقوم كل الدول بعمليات تجسس[4]، وفي سياق لعبة الأمم تجري بعض الأمور «بالاشتراك» مع وكالات البلاد، وفي هذه الحالة ISI، وهناك أمور أخرى لا تجري كذلك [بالمشاركة]، أي أنها تكون من جانبٍ واحد، وهي غير مشروعة في البلاد التي تجري فيها. أما إذا امتنع المرء عن القيام بها، فإنه يصبح خاضعاً لأجندة خدمة «الارتباط». جادل لانغ أن أجهزة

---

(١) Qaiser Butt, "'CIA Agent Davis Had Ties with Local Militants,'" *Express Tribune*, February 22, 2011.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) Colonel W. Patrick Lang, comment thread for post by Brigadier (Ret.) F. B. Ali, "#Update: The Raymond Davis Affair," Sic Semper Tyrannis (blog), http://turcopolier.typepad. com/sic_semper_tyrannis/2011/02/updatethe-raymond-davis-affair-fb-ali.html.

الاستخبارات الأميركية «تتهم عادة بعدم معرفة ما يجري في بلدٍ ما. لكن إحدى الطرق لتجنب هذا الوضع تتمثّل في القيام ببعض الأمور «من جانبٍ واحد». هل تشعر ISI بالانزعاج في هذه الحالة؟ إنني متأكد من هذا. هل تعتقدون أننا نؤمن بأن باكستان لا تعمل «من جانب واحد» في الولايات المتحدة؟ إذا اعتقدنا ذلك فهذا يعني أننا من الحمقى».

لكن على أي حال، وبالنظر إلى البرامج التي عُرف أن رايموند دافيس يعمل عليها، نرى أنه يصعب علينا كثيراً تصديق الرواية الأميركية لما حدث، وتوصيفها إياه على أنه دبلوماسي، أو «مستشار تقني»، أو بحسب الوصف الذي أطلقته نيويورك تايمز على الموقف الأميركي: «دبلوماسي يعمل في تقليب الأوراق[1] ويختم تأشيرات الدخول كوظيفة يومية». يُحتمل أن وضعه مع وكالة الاستخبارات المركزية كان تغطية من ضمن تغطية، وأنه، كما اقترح المصدر العسكري الذي كان يتحدث معي، يعمل مع القيادة المشتركة للعمليات الخاصة. قال لي المقدم شافر: «إنه أمرٌ شائع. تسير كل هذه الأمور جنباً إلى جنب». أكدّ شافر أن الحقيقة المؤسفة هي أن المسؤولين الأميركيين، بمن فيهم السفراء وصانعو السياسات لا يدخلون مباشرة في عملياتٍ كهذه، وهم «لا يعرفون ما يجري في أي مكان. يعني ذلك أن الأمور متداخلة». أضاف شافر أن غطاء دافيس يتمثل في إضافة تغطية فوق تغطية [متعددة الطبقات]. قال لي: «توجد على الدوام تغطية فوق تغطية، ويعتمد كل ذلك على المدى الذي ترغب في إبعاد شخصٍ ما إليه، وعلى الأخص إذا ما افترضتَ أنكما سوف تجتمعان سويّاً في لحظةٍ ما من الزمن. يتعيّن عليك إبعاد بعض الأشخاص على الدوام».

يُذكر أنه ليس من النادر لعملاء وكالة الاستخبارات المركزية السريين العمل تحت غطاء الدبلوماسية. أما مكتب الشؤون الإقليمية الأميركي RAO، أي حيث قال دافيس إنه يعمل، فقد كان غطاءً شائعاً للجواسيس الأميركيين. كان كل الأشخاص المعنيين يعرفون بوجود ترتيبات التغطية هذه. أما إذا كانت هناك عملية في العمق، فإنها عادة لا تُجرى في العلن. لكن الترتيبات السرية تجري، وأحياناً يتم تبادل السجناء أو يُسمح بدفع فدية. إن كل ذلك هو جزء من لعبة الجاسوسية. لكن هذه الحادثة بالذات وقعت في وضح النهار، وفي تقاطع شوارع مزدحم، ومع وجود عشرات شهود العيان.

لكن إذا تبيّن بعد ذلك أن دافيس كان يعمل لصالح JSOC في باكستان، فإن ذلك سوف يكون أكثر السيناريوهات إساءةً للاستخبارات الباكستانية. حاولت باكستان الحد من تدفق عملاء وكالة الاستخبارات المركزية إلى البلاد بعد انتخاب أوباما في العام ٢٠٠٨، لكن الولايات المتحدة بدأت

(١) Mazzetti, "A Shooting in Pakistan Reveals Fraying Alliance."

في زيادة أعداد موظفيها السريين، والذين عملوا تحت «غطاء» دبلوماسيين. سبق للاستخبارات الباكستانية أن تعاملت منذ زمنٍ طويل مع وكالة الاستخبارات المركزية، لكن التعامل مع القيادة المشتركة للعمليات الخاصة كان أمراً مختلفاً بالكامل، وهو الذي اكتشفت ISI أنه مرعبٌ فعلاً.

كانت JSOC، بالإضافة إلى كونها الوكالة الرائدة في عمليات القتل الاستهدافي، الهيئة الأميركية الرائدة المسؤولة عن منع انتشار الأسلحة النووية. انتشرت في باكستان نظريات تقول إن الولايات المتحدة تخطّط لانتزاع الأسلحة النووية في البلاد، كما أن هذا الموضوع كان مصدر تعليقات لا تنتهي في أقنيتها الإخبارية. لم تكن هذه الفكرة مجرد خيالات، لأن JSOC وضعت بالفعل خططاً[1] لتأمين سلامة الأسلحة النووية الباكستانية في حال وقوعِ انقلاب، أو حدوث اضطراباتٍ من نوعٍ آخر. وفي أواخر أعوام التسعينيات من القرن الماضي كُشف النقاب عن خطط للقيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC تهدف إلى الانتشار في أي مكان على الكرة الأرضية «لاستعادة أسلحة الدمار الشامل NBC [النووية، والبيولوجية، والكيميائية] من أيدي المجموعات الإرهابية، والتسلّل خفية إلى البلدان الشريرة، وذلك بهدف الحصول على دليل عن برامج تطوير أسلحة الدمار الشامل، أو لتخريب هذه البرامج، وأيضاً لكشف أسلحة الدمار الشامل ونزعها أو تعطيلها أو الاستيلاء عليها»[2]. لم تكن خطط كهذه محصورةً بباكستان، إلا أنها زادت اهتمامات ISI بشأن JSOC.

لكن العميد الباكستاني السابق ف. ب. علي تحدث عن مرحلتين من مراحل عمليات JSOC في باكستان، وكانت المرحلة الأولى ترتيبات «المطاردة الحادة» مع JSOC والتي تعود إلى فترة حكم الرئيس مشرّف. قال علي: «أما المرحلة الثانية فكانت مرحلة تدفّق رجال JSOC[3] وحدثت بعد أن قرّرت الولايات المتحدة الالتزام ببرنامج كبير، وعلى المدى الطويل، في باكستان. قدمت الولايات المتحدة طلبات الحصول على تأشيرات دخول لعددٍ كبير من الموظفين، وموظفي المساندة من أجل إدارة البرنامج. أصرّت ISI على التدقيق الأمني بكل طالبي التأشيرات، وهي

---

(١) Marc Ambinder and D. B Grady *the Command: Deep Inside the President's Secret Army* (Hoboken, NJ: John Wiley and Sons, 2012, Kindle edition).

(٢) Glenn W. Goodman Jr, "Deep Underground Tunnels: Counterproliferation Mission Takes SOF Commandos into Tough New Environments," *Armed Forces Journal*, accessed November 2012, www.specialoperations.com/Literature/AFJI/CP.htm.

(٣) Brigadier (Ret) F.B. ALi, "The Fallout from the Davis Affair," Sic Semper Tyrannis (blog), March 1, 2011, http://turcopolier.typepad.com/sic_semper_tyrannis/2011/03/the-fallout-from-the-davis-affair-fb-ali.html.

التي كانت الهيئة المسؤولة عن عملية التدقيق. مارست الولايات المتحدة ضغوطاً كبيرة على الحكومة، وحذرت من أن برنامج المساعدة قد يتأثر سلباً». قال علي إن حكومة باكستان قد تراجعت وسمحت بدخول عدد كبير من الأميركيين إلى باكستان. أيّد مسؤول في ISI هذا الزعم، وقال إن آلاف التأشيرات قد مُنحت لموظفي السفارة الأميركية على مدى خمسة أشهر قبل حادث دافيس، «وذلك بعد توجيهات الحكومة[1] إلى السفارة الباكستانية في واشنطن لإصدار التأشيرات من دون التدقيق المعتاد الذي تجريه وزارة الداخلية وISI». لكن بحسب تقرير لوكالة أسوشياتد برس صدر في أواخر شباط/فبراير من العام ٢٠١١، «في غضون يومين من تسلّم هذه التوجيهات، أصدرت السفارة الباكستانية ٤٠٠ تأشيرة دخول، كما أصدرت منذ ذلك الوقت آلاف التأشيرات الإضافية». أوردت السفارة الباكستانية في واشنطن أن أكثر من ٣٥٠٠ تأشيرة[2] عائدة لدبلوماسيين أميركيين، وموظفين عسكريين، وموظفين في «وكالات حليفة» قد أصدرت في العام ٢٠١٠.

لكن عند وقوع حادث دافيس أعلنت وزارة الخارجية الباكستانية أنه يوجد ٨٥١ أميركياً يتمتعون بحصانة دبلوماسية في الأراضي الباكستانية، ومن بينهم ٢٩٧ شخصاً لا يعملون «في مجالٍ دبلوماسي»[3]. لكن وزارة الداخلية أوردت أسماء ما يزيد عن ٤٠٠ «أميركي بوضعٍ خاص»[4]، وهم الذين يشتبه المسؤولون الأمنيون الباكستانيون بأنهم «عملاء سريون لوكالات الاستخبارات الأميركية، ينفذون مهمات سرية في باكستان، وهم يعملون لصالح القيادة المشتركة للعمليات الخاصة». قال العميد علي إن الرواية الرسمية[5] لما يفعلونه، هو تجميع المعلومات الاستخباراتية الهادفة لمكافحة الإرهاب». «لكن مصادر ISI العليمة امتلكت معلوماتٍ مخالفة. لكنها لم تستطع إقناع كبار ضباط الجيش النافذين والمتعاطفين مع الولايات المتحدة بعمل أي شيء. لكن الأمر تغيّر عندما أطلق رايموند دافيس النار على متعاملين مساعدَين مع ISI في شوارع لاهور، وعندما مارست الولايات المتحدة ضغوطاً هائلة لتحريره».

---

(١) Kathy Gannon and Adam Goldman, "Pakistan's Intelligence Ready to Split with CIA," Associated Press, February 23, 2011.

(٢) Karin Brulliard, "In Aftermath of Shooting, Rising Skepticism About American Presence in Pakistan," *Washington Post*, February 22, 2011.

(٣) Asad Kharal, "After Davis' Arrest, US Operatives Leaving Pakistan," *Express Tribune*, February 28, 2011.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) Ali, "The Fallout from the Davis Affair."

لكن بغضّ النظر عما كان دافيس يفعله، ولصالح مَن كان يعمل قبل وصوله إلى تقاطع موزانغ شوك في لاهور يوم ٢٧ كانون الثاني/يناير، ٢٠١١، فإن ما حدث في ذلك اليوم يبدو كأنه مقطع من أحد أفلام الجاسوسية.

اعتبر دافيس في لحظة ما أن الرجلين راكبَي الدراجة اللذين ظهرا أمامه يشكّلان تهديداً له. قال دافيس إن أحد الرجلين شهر سلاحاً نارياً بوجهه، وبطريقة مخيفة. تناول دافيس مسدسه من نوع غلوك ٩، وأطلق خمس طلقات من خلال الزجاج الأمامي لسيارته، وهو فعل ذلك بدقةٍ بالغة، فقتل محمد فهيم الذي كان جالساً في المقعد الخلفي للدراجة. أصابته رصاصة واحدة في الرأس وفوق أذنه بالتحديد. اخترقت رصاصة أخرى معدته[١]. أما سائق الدراجة النارية، أي فايزان حيدر فقد قفز من الدراجة وبدأ بالهرب. ترجل دافيس من سيارته حاملاً مسدسه من نوع غلوك، ثم صوّبه وأطلق خمس رصاصاتٍ أخرى. سقط حيدر على الأرض، وعلى بُعد ثلاثين قدماً من درّاجته، وذلك بعد أن أصابته رصاصتان على الأقل[٢] في ظهره. مات الرجل في المستشفى في وقتٍ لاحق.

قال شهودٌ عيان إنه بعد إطلاق النار على الرجلين، عاد دافيس بهدوء إلى سيارته، وتناول جهاز إرساله، وهو من النوع المستخدم من قِبل الجيوش. اتصل بعد ذلك طالباً المساعدة. لكن قبل أن يعود إلى سيارته تجمّع الناس في ذلك التقاطع المزدحم، وراقبوا دافيس وهو يتقدّم نحو جسدَيْ الرجلين اللذين أطلق النار عليهما والمضرجين بالدماء والتقطوا الصور[٣]. بدأ الناس بالتوافد في هذه الأثناء من الشوارع، وبدأت الأعداد بالتكاثر. صرخت شرطة السير بدافيس داعية إياه للتوقف. تجاهل دافيس النداء، وعاد إلى سيارته، التي هُشّم زجاجها الأمامي نتيجة اختراق رصاصات مسدس الغلوك له، وما لبث أن انطلق بها مسرعاً. كانت سيارة من نوع تويوتا لاند كروزر تسير مسرعة في هذا الوقت عبر شوارع لاهور. حملت لوحة تسجيل[٤] السيارة الرقم LZN-6970، وكان رقماً زائفاً. لم يكن سائق السيارة الذي هبّ لنجدة دافيس مستعداً للانتظار في ذلك الاختناق المروري فصدمها مرات عدة وهو يقود متّجهاً إلى وسط طريقٍ مزدحم، وما لبث أن انطلق في اتجاهٍ معاكس لوجهة السير، وقاد سيارته نحو موزانغ شوك. لكن سيارة اللاند كروزر، وعند

(١) Riaz, "'Raymond Davis Tried to Trick Investigators.'"

(٢) Declan Walsh, "A CIA Spy, a Hail of Bullets, Three Killed and a US-Pakistan Diplomatic Row," *Guardian*, February 20, 2011.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) "Asif Chaudhry, US Official Guns Down Two Motorcyclists in Lahore," Dawn.com, January 28, 2011.

وصولها إلى مسافةٍ تبعد نحو خمسمئة ياردة من التقاطع الذي شهد عملية إطلاق النار، صدمت دراجةً نارية[١] لرجلٍ باكستاني يُدعى إيبادور رحمن فسحقته، وتابعت طريقها. لكن الرجال داخل اللاند كروزر لاذوا بالفرار بعد أن اكتشفوا أن دافيس غادر المكان.

تمكن دافيس من الابتعاد لمسافة ميلين[٢] عن موزانغ شوك في وقت وصول سيارة النجدة. لكن المطاردة انتهت بسرعة، وذلك بعد أن أوقفه رجال الشرطة المحليون في سوقٍ مكتظّة تقع في منطقة أناركالي القديمة في لاهور. لم يُظهر دافيس أي مقاومة في تلك السوق المزدحمة، وهكذا نُقل إلى مركز الشرطة. قال دافيس للشرطة إنه يعمل لصالح الحكومة الأميركية، وبدأت بذلك فترة مأزقه التي امتدت سبعة أسابيع. بينما كان دافيس في طريقه إلى مركز شرطة في البنجاب للتحقيق معه، كان الرجال في سيارة النجدة يلوذون بالفرار. سقطت أغراض عدة من السيارة عند اقترابها من فندق فاليتي[٣]، وكان من بينها أربعة مخازن ذخيرة، و١٠٠ طلقة رصاص، وقناع أسود اللون، وسكين حاد، وقطعة قماش مطرزة بالعلم الأميركي، أي أنها شريحة blood chit. عاد الرجال إلى منزلٍ آمنٍ تستخدمه وكالة الاستخبارات المركزية والقيادة المشتركة للعمليات الخاصة، وما لبثوا أن أتلفوا كل الوثائق الحكومية[٤] التي بحوزتهم وتوجهوا إلى القنصلية الأميركية. لم يظهر أي أثرٍ في باكستان للرجال الذين كانوا داخل تلك السيارة، كما لم يشاهدهم أحد في تلك البلاد. زعمت الولايات المتحدة بأنهم يتمتعون بحصانة دبلوماسية، وهكذا هرّبتهم من البلاد قبل أن يتمكّن الباكستانيون من استجوابهم. علّق أحد كبار المسؤولين الباكستانيين على الأمر بالقول: «طاروا فجأة[٥]، وهم أصبحوا في أميركا سلفاً».

استغرق الأمر أقل من أربع وعشرين ساعة كي تنتشر أخبار هذا الحادث مثل النار في الهشيم في كل أنحاء باكستان. أما في لاهور فإن حشود المحتجين الغاضبة طالبت[٦] بشنق دافيس. بدأت في هذه الأثناء التقارير بالظهور في الصحافة الباكستانية، والتي تحدثت عن أن دافيس كان عميلاً سرياً لوكالة الاستخبارات المركزية وشركة بلاكووتر. وقف ذلك الأميركي هادئاً في مركز شرطة لايتون رود وسط الفوضى السائدة. أما ضباط الشرطة والمحققون والأشخاص الموجودون في

---

(١) Walsh, “A CIA Spy, a Hail of Bullets.”

(٢) المصدر نفسه.

(٣) Riaz, “‘Raymond Davis Tried to Trick Investigators.’”

(٤) Cole, “Raymond Davis Is CIA Contractor.

(٥) Declan Walsh and Ewen MacAskill, “American Who Sparked Diplomatic Crisis over Lahore Shooting Was CIA Spy,” *Guardian*, February 20, 2011.

(٦) Rallies Demand Public Execution of Davis,” Dawn. com, February 12, 2011.

الغرفة فقد تحادثوا بلهجةٍ حادة. تردّد المحققون في لفظ اسم دافيس، لكنه أصرّ على أنه مستشار في قنصلية لاهور، وأنه يمتلك جواز سفر دبلوماسياً. لكن على عكس زملائه الذين أوقعوا أنفسهم في متاعب في باكستان في الأشهر التي سبقت حادثة إطلاق النار في لاهور، لم يتمكن دافيس من العودة بسرعة إلى وطنه. إذ نُقل إلى سجن كوت لاكبات بينما شدّدت السلطات الباكستانية من تحقيقاتها، وشمل ذلك مراجعة للأدلة الجنائية في مسرح الجريمة، وكذلك التشريح الذي أُجري على القتلى الثلاثة وهم الرجلان اللذان قتلهما دافيس، والرجل الذي صدمته سيارة فريق النجدة قبل تسليم جثثهم إلى أُسرِهم لدفنها.

أوردت التحقيقات التي أجرتها الشرطة الباكستانية أن مزاعم دافيس أنه أطلق النار دفاعاً عن النفس «ليست صحيحة»[١]. أما التقرير الذي صدر بعد الوفاة فقد أشار إلى أن الرجلين اللذين قتلهما دافيس أُطلقت النار عليهما من الخلف. وأبلغ شهودٌ عيان الشرطة الباكستانية أن حيدر قُتل بعد أن ترك الدراجة النارية وفرّ «إنقاذاً لحياته». وأبلغ دافيس الشرطة أن فهيم جهّز سلاحه وصوّبه نحوه. لكن عندما استعادت الشرطة سلاح فهيم، «كان بيت النار في مسدس القتيل فارغاً بينما كانت الرصاصات في المخزن». يُضاف إلى ذلك، وبحسب تقرير الشرطة أن «أحداً لم يرهما يصوّبان سلاحيهما» نحو دافيس. وعندما طلبت الشرطة من دافيس تراخيص أسلحته امتنع عن إظهارها. تحوّل الحادث عند شرطة البنجاب، وبسرعة إلى تحقيق في جريمة. وصدر الأمر بعد ذلك بتوقيف دافيس لمدة ستة أيام[٢] بانتظار التحقيقات الأخرى.

لكن تفاصيل الحادث لم تحمل الأهمية ذاتها التي اكتسبتها محاذير اللعبة الخطرة التي جرت بين الولايات المتحدة وباكستان. لم تعلم الحكومة الباكستانية أنه قبل خمسة أشهرٍ من توقيف رايموند دافيس عثرت الاستخبارات الأميركية على كشفٍ ذي قيمة لا يُقدر بثمن. حدّدت إحدى الوكالات مكان أحد المبعوثين المرتبطين بأسامة بن لادن، وتتبعت الوكالة تحركاته التي أوصلتها إلى منزلٍ كبيرٍ في أبوت أباد في باكستان. استخدم محلّلو الاستخبارات صور الأقمار الصناعية، فلاحظوا تحركات شخصية غامضة داخل المجمّع السكني. اعتقد البيت الأبيض أنه عثر على بن لادن. لكن في الوقت الذي بدأ الأميرال ماك رافين باستعراض الاحتمالات التي يُمكن لـ JSOC استخدامها لقتل زعيم القاعدة أو إلقاء القبض عليه، أقدم دافيس على قتل الرجلين في لاهور،

(١) Riaz, "'Raymond Davis Tried to Trick Investigators.

(٢) Karin Brulliard and Aoun Sahi, "U.S. Embassy Demands Release of 'Unlawfully Detained' Diplomat Who Shot Two Pakistanis," *Washington Post*, January 29, 2011.

وقبع في أحد السجون الباكستانية. خشيت الولايات المتحدة[1] أنها إذا هاجمت المنزل في أبوت أباد فإن ذلك قد يؤدي إلى قتل دافيس انتقاماً لخرق سيادة باكستان. تعيّن على واشنطن إخراج رجلها من هناك.

لم تكن الحكومة في إسلام أباد على علم بتخطيط الولايات المتحدة لمهاجمة ما اعتبرته واشنطن منزل بن لادن في باكستان، لكنها رأتً في حادث دافيس فرصةً لكسب ثمينٍ في حروبها الاستخباراتية مع الولايات المتحدة. استنتجت مقالة في صحيفة الإيكونوميست ما يلي: «اعتبرت ISI أن حادث دافيس هو هدية من اللّه[2]، وهي التي كانت غاضبة من عمل العملاء الأميركيين بطريقة مستقلة في تعقّب مقاتلي القاعدة وطالبان والمقاتلون الآخرين الذين تسللوا إلى لاهور وكراتشي هرباً من هجمات الطائرات من دون طيار على الحدود الجبلية لأفغانستان».

تميّز ردّ الولايات المتحدة على اعتقال دافيس بالحمق. كان من المحتمل تماماً أن دور دافيس الحقيقي في باكستان ـ سواء أكان مع وكالة الاستخبارات المركزية، أم مع JSOC، أم مع كلتيهما ـ لم يكن معروفاً بالكامل من السفارة الأميركية. لكن في اليوم التالي على اعتقال دافيس أبلغ متحدث باسم السفارة الأميركية في إسلام أباد، وهو ألبرتو رودريغز، إحدى المحطات التلفزيونية، «أستطيع التأكيد[3] أن الشخص المتورّط في الحادث هو موظف في القنصلية»[4]. أرسلت السفارة الأميركية بعد وقتٍ قصير، أي في ٢٧ كانون الثاني/يناير، مذكرة دبلوماسية إلى وزارة الخارجية الباكستانية، وزعمت فيها أن دافيس «موظف في القنصلية الأميركية العامة في لاهور وهو حائز جواز سفرٍ دبلوماسيّاً». كان ذلك التصريح متوافقاً مع التصريح الذي قدّمه دافيس إلى الشرطة. كانت المشكلة بالنسبة إلى الولايات المتحدة، بالرغم من ذلك، هي أن هذا التعريف يعني أنه بإمكان السلطات الباكستانية أن تجادل بأنه ليس مؤهلاً للحصانة الكاملة، بل أنه يتمتع بما تكفله له اتفاقية فيينا للعام ١٩٦٣ حول العلاقات القنصلية. أوردت تلك المعاهدة أن، «الموظفين القنصليين لا يجوز اعتقالهم، أو احتجازهم، قبل تقديمهم للمحاكمة، إلا في حالة وقوع جريمة

---

(١) Peter Bergen, *Manhunt: The Ten-Year Search for Bin Laden—from 9/11 to Abbottabad* (New York: Crown Publishers, 2012), p. 171.

(٢) "Stuck With You; a Clash Between Spy Agencies Is Boosting the ISI—but Is Doing Pakistan No Favours," *Economist*, March 3, 2011.

(٣) "American Kills Two Pakistanis in Lahore: US Embassy Spokesman Says Investigations Underway," شريط فيديو على يو تيوب من باكستان إكسبرس، 24/7 news network, posted by "theexpresstribune," January 27, 2011, https://www.youtube.com/watch?v=mXHjR12GGX0.

(٤) Glem Kessler, "Who Is Raymond Davis?" *Washington Post*, February 22, 2011.

خطيرة[1]، وبحسب قرار تصدره السلطات القضائية المختصة». جادل الباكستانيون بأن حادثة القتل كانت جريمة خطيرة.

راجعت الولايات المتحدة في ٣ شباط/فبراير موقفها، لكنها صنّفت دافيس هذه المرة على أنه «عضو في الفريق الإداري والتقني[2] في السفارة الأميركية». لكن دافيس بحسب المسؤولين الباكستانيين لم يكن مجازاً أبداً كدبلوماسي بسبب «الاستفسارات التي بقيت من دون حل»[3] بشأنه، والتي قدّمتها باكستان إلى الولايات المتحدة.

بدأ الغضب بالانتشار في أنحاء البلاد. رقدت شميلا كانوال، وهي أرملة فهيم، بعد عشرة أيام من حادثة إطلاق النار في سرير أحد مستشفيات فيصل أباد، وكانت تلفظ آخر أنفاسها بينما كانت تسجّل شريط فيديو. أقدمت المرأة على ابتلاع كمية من سمّ الفئران بغية إنهاء حياتها، احتجاجاً على ما أسمته جريمة قتل زوجها على يد عميلٍ سري أميركي. قالت المرأة بينما كانت تلهث لتتنفس، كما جهدت كثيراً لإبقاء التركيز في عينيها، بأنها تريد «دماءً مقابل الدماء[4]... يجب أن يُردى القاتل بمثل الطريقة التي أردى بها زوجي». أما عمران حيدر، وهو شقيق الرجل الآخر الذي قتله دافيس، فقال إن شقيقه علم منذ وقتٍ قصير أن زوجته حامل. عبّر عمران عن غضبه بسبب «تلويث» سمعة شقيقه بأنه لص، وأعلن: كان نزيهاً[5]، وكل ما نريده هو أن يحاكم ذلك الأميركي، وأن يُجرى تحقيق جدّي. يجب أن يواجه عقوبة الموت، ولن نتنازل عن ذلك».

توفيت شميلا بعد وقتٍ قصير من انتهائها من تسجيل شهادتها. زاد موتها من غضب الجمهور الباكستاني الغاضب أصلاً، ونظمت الأحزاب الإسلامية تظاهرات ضخمة، كما أُحرقت دمى تمثّل دافيس، ووُصف بأنه إرهابي، وجاسوس، ولربما أسوأ من ذلك كله، بأنه عميلٌ سريٌّ لشركة بلاكووتر.

لم يطل الوقت قبل أن يتوضح أن باكستان ليست مستعدة لإطلاق سراح دافيس بهدوء. بدأت الولايات المتحدة حملةً محمومةً لإخراجه من البلاد. ذهبت وكالة الاستخبارات المركزية إلى حد إيقاف هجمات الطائرات من دون طيّار، وقيل كذلك إن ذلك جاء تلبية لطلب ISI. كان إقدام

(١) اتفاقية فيينا حول العلاقات القنصلية، ١٩٦٣، وقّعت في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٣٣ (دخلت حيّز التنفيذ في ١٩ آذار/مارس، ١٩٦٧)، الأمم المتحدة.

(٢) Kessler, “Who Is Raymond Davis?”

(٣) Baqir Sajjad Syed, “FO Did Not Grant Diplomatic Status to Davis: US,” Dawn.com, February 4, 2011.

(٤) Babar Dogar (AP), “Shumaila Kanwal, Pakistani Woman, Commits Suicide After U.S. Shooting,” *Huffington Post*, February 6, 2011.

(٥) Rob Crilly, “Widow of Man Shot Dead by US Consul Official Commits Suicide,” *Telegraph*, February 7, 2011.

الولايات المتحدة على إيقاف هجمات الطائرات من دون طيّار أمراً مدهشاً، وذلك بالنظر إلى محورية هذه العمليات بالنسبة إلى استراتيجية الولايات المتحدة في باكستان. أعلن الملا جهاد يار، وهو أحد قادة طالبان الباكستانية: «إن إلقاء القبض على هذا الرجل[1] هو أمر في غاية الإيجابية بالنسبة إلينا. كانت قواتنا تتعرض لهجمات بين يومٍ وآخر. أما الآن فأصبح بإمكاننا التحرك بحريةٍ أكبر». واعتبر قدامى الوكالة أن هذه الخطوة التي أقدمت عليها الولايات المتحدة تشير إلى مدى أهمية إطلاق سراح دافيس. قال جيرالدي، وهو ضابط سابق في وكالة الاستخبارات المركزية: «تريد السفارة التي هي محطة للوكالة استعادة دافيس لأنهم لا يريدونه أن يبدأ بالكلام عن أي شيء آخر ينوون فعله من جانب واحد»[2]. وبالنسبة إلى موضوع الحصانة فقد أكد جيرالدي أن دافيس لا يتمتع بها. وأكد بعد ذلك: «إن كون المرء دبلوماسياً، من الناحية القانونية، يعني أن يكون معترفاً به في وزارة خارجية ذلك البلد، أن تُقبل مؤهلاته. يدخل المرء بعد ذلك في اللائحة الدبلوماسية... لا يمتلك معظم موظفي السفارات الأميركية في الخارج أي حصانة فيما عدا أن الحكومات المحلية قد تمنحهم بعض الحماية من قبيل اللياقة. لكن لم يظهر أي دليل على الإطلاق يُظهر أن دافيس خضع لإجراءات الاعتراف الدبلوماسي، أو أي شيء من هذا القبيل، حتى ولو أنه يستخدم جوازاً دبلوماسياً في أسفاره».

فيما تدفقت التقارير على الصحافة الباكستانية حول تعامل دافيس مع وكالة الاستخبارات المركزية، والقيادة المشتركة للعمليات الخاصة وبلاكووتر، كانت وسائل الإعلام الأميركية ومسؤولو الحكومة الأميركية يروّجون لمقولة أن دافيس كان دبلوماسياً. أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية بي. جي. كراولي في بيانٍ صدر في ٧ شباط/فبراير، ونُشر البيان في محطات سي. أن. أن، وسي. بي. أس، وبي. بي. أس، ويو. أس. توداي، ووسائل إخبارية أخرى: «واصلنا التوضيح[3] لحكومة باكستان أن دبلوماسيّنا يتمتع بالحصانة الدبلوماسية، وأنه بحسب رأينا كان يتصرف دفاعاً عن النفس، ولذلك يجب أن يُطلق سراحه... يجب على باكستان احترام التزاماتها الدولية التي تفرضها اتفاقيات فيينا».

---

(١) Ron Moreau and Sami Yousafzai "Killings Spark CIA Fears in Pakistan," *Newsweek*, February 17, 2011.

(٢) تعليق من العميد المتقاعد فيليب جيرالدي على الموضوع الذي تناوله العميد المتقاعد إف.بي.علي، "#Update: The Raymond Davis Affair," Sic Semper Tyrannis (blog), http://turcopolier.typepad.com/sic_semper_tyrannis/2011/02/updatethe-raymond-davis-affair-fb-ali.html.

(٣) Associated Press, "US Ups Pressure on Pakistan over Detained American," FoxNews.com, February 8, 2011.

أظهرت حكومة آصف زرداري المتعاطفة مع الولايات المتحدة استعدادها للاعتراف[1] بالوضع الدبلوماسي لدافيس، وذلك استجابة للضغوط التي واجهتها من واشنطن، لكنها لقيت مقاومة من مسؤوليها. أما وزير خارجية باكستان شاه محمود قُرشي، فقد طُلب منه التصديق على دافيس بوصفه دبلوماسياً، لكنه رفض قائلاً إن هذا الطلب لا يتلاءم مع «السجل الرسمي» لوزارة الخارجية في ما يتعلق بدافيس. قال بعد ذلك: «يرى خبيرنا[2] أن غطاء الحصانة الذي تطلبه السفارة الأميركية غير مبرر». وردّت وزيرة الخارجية كلينتون بتأنيب القرشي[3] خلال مؤتمرٍ أمني دولي عُقد في ميونيخ، ألمانيا. نُقل القُرشي بسرعة من منصبه كوزيرٍ للخارجية، وقال إن ذلك حدث بسبب، «موقفه المبدئي»[4] ضد منح دافيس الحصانة الدبلوماسية. أصرّ القرشي على موقفه لذلك مرّر القضية إلى المحاكم في لاهور، وهو الأمر الذي أدى إلى إطالة المأزق الذي يعيشه دافيس. أما أبرز المشرّعين الأميركيين فقد هدّدوا بقطع[5] المساعدات الإنسانية المقدّمة إلى باكستان إذا لم يُطلق سراح دافيس. كتب الرئيس زرداري في صحيفة واشنطن بوست واصفاً هذه التهديدات بأنها «غير مثمرة، وفي هذه البيئة الملتهبة[6] فإن اللغة الحادة والتحذيرات غير المناسبة يُمكن أن تتسبب بإشعال نارٍ يصعب إطفاؤها».

بينما جلس رايموند دافيس في زنزانته في سجن كوت لاكبات، شعر المسؤولون الأميركيون بالخشية على سلامته، وعلى الأخص بعد أن قتل الحراس ثلاثة سجناء[7] في ذلك السجن. عبّر

(١) Ahmad Norani, "Is Presidency Pushing for Backdated Immunity to Raymond?" *News International*, February 12, 2011.

(٢) Shah Mohmood Qureshi, from شريط على يو تيوب ٧:٤٠, "Raymond Davis Does Not Enjoy Immunity," coverage of a press conference held by Mr. Qureshi, broadcast on the Express 24/7 network, posted by "MrPoliticians," February 17, 2011, www.youtube.com/watch?v=VsF3HpHZdzc.

(٣) Karen De Young and Karin Brulliard, "U.S.-Pakistan Relations Strained Further with Case of Jailed Diplomat," *Washington Post*, February 8, 2011.

(٤) Qureshi, "Raymond Davis Does Not Enjoy Immunity."

(٥) Shaun Tandon, "US Threatens to Cut Pakistan Aid over Shooting," Agence France-Presse, February 8, 2011.

(٦) Asif Ali Zardari, "As Pakistan Battles Extremism, It Needs Allies' Patience and Help," op-ed *Washington Post*, March 6, 2011.

(٧) Mathew Cole, "U.S. Fears for Life of Outed CIA Contractor in Pakistan Prison," ABCNews.go.com, February 22, 2011.

بعض المسؤولين الباكستانيين عن قلقهم من أن تحاول وكالة الاستخبارات المركزية اقتحام السجن بطريقة استعراضية، وهكذا كان يتم اختبار الطعام الذي يقدّم إلى دافيس بواسطة الكلاب، وذلك بحثاً عن السموم فيه(١). وفيما كان رؤساء دافيس يحاولون إطلاق سراحه، بقي الرجل هادئاً ومحافظاً على رباطة جأشه. كان دافيس خلال التحقيق معه بعد حادثة إطلاق النار حليق الذقن ومرتدياً كنزة صوفية زرقاء اللون، كما أبلغ المحقق: «يقول السفير الأميركي بأنني أمتلك الحصانة، لذلك لن أجيب عن أي سؤال»(٢).طالب دافيس كذلك بالحصول على جواز سفره، وقال: «توجد عبارة جواز سفر دبلوماسي في الصفحة الأولى منه». وحين حاول المحقق الاستمرار في استجوابه، قرّر دافيس عدم الإجابة عن أسئلة إضافية. أبلغ دافيس الرجل: «إنني عائد إلى غرفتي»، وما لبث أن نهض من مكانه. قال له المحقق: «لا يمكنك الذهاب هكذا. أنت لستَ دبلوماسياً». كرّر دافيس بكل بساطة وهو يتوجه نحو الباب بأنه لن يجيب عن أي أسئلة إضافية.

ألقت إدارة أوباما بكل ثقلها في واشنطن في سبيل إطلاق سراحه. أعلن كراولي في وزارة الخارجية: «أرى بأنه تصرّف دفاعاً عن النفس(٣) عندما واجهه رجلان مسلّحان من فوق دراجتهما النارية... امتلك الرجل كل الأسباب التي تدفعه للاعتقاد بأن الرجلَين المسلّحين أرادا إيذاءه جسدياً». طالب كراولي بإطلاق سراحه.

أما في ١٥ من شهر شباط/فبراير كان دافيس ما زال في السجن، وكان أحد القضاة الباكستانيين يحضّر لإصدار حكمه حول ما إذا كان الرجل يستحق الحصانة [الدبلوماسية]. وصل عضو مجلس الشيوخ جون كيري، الذي كان رئيس لجنة العلاقات الخارجية، في هذه الأثناء إلى باكستان. وكان كيري معروفاً في باكستان بوصفه عراباً مشاركاً في سلة المساعدات الضخمة للبلاد التي بلغت ٧,٥ مليار دولار. اجتمع كيري مع الرئيس زرداري(٤) ومسؤولين كبار آخرين، ثم اجتمع بعد ذلك في لاهور مع مجموعة من الصحافيين الباكستانيين. عرض كيري هناك قضية دافيس على أنه دبلوماسي، وأنه يجب أن يُنقل إلى عهدة السلطات الأميركية. قال كيري وهو يجلس في كرسيٍ وثير

(١) "Mattghew Cole, U.S. Fears".

(٢) "New Video of Raymond Davis Interrogation by Punjab Police, Lahore, Pakistan—Watch- GeoNews. com," "feelpkcom," February 15, 2011, www.youtube.com/watch?v=3hye2lLBZfI.

(٣) Agence France-Press "US Defends 'Diplomat' Accused of Killing Two in Pakistan," Dawn, February 1, 2011.

(٤) Jane Perlez, "Pakistan Delays Ruling on Jailed American," *New York Times*, February 17, 2011.

محاطاً بوسائل الإعلام الباكستانية: «يتعيّن علينا ـ جميعاً ـ أن نحترم القانون»[1]. نقلت شبكات التلفزة الباكستانية ملاحظاته هذه مباشرة. قال كيري: «إن القانون المتعلق بالحصانة الدبلوماسية، «لم توقّعه باكستان عبثاً. وقّع قادتكم على هذا القانون منذ مدة طويلة جداً». تكلّم كيري ببطء. بدا أنه يتحدث أمام صفٍ من الأطفال بدلاً من مجموعةٍ من الصحافيين. «إننا لم نتسبب بهذا الوضع، لكننا نتعايش معه، وهذا أمرٌ مهم بالنسبة إلينا لأنه من الممكن أن تحصل حوادث في بعض الأحيان في جزءٍ أو آخر من العالم تجعل الدبلوماسيين يعجزون عن القيام بالمهام الملقاة على عاتقهم في ظروفٍ في غاية الخطر، إلا إذا امتلكوا تلك الحصانة».

ضغط الصحافيون على كيري للتحدث أكثر عن وضع دافيس، وبدا لهم أن الولايات المتحدة لا تحترم قوانين باكستان، والإجراءات القانونية النافذة. ردّ كيري على الصحافيين: «تعتقد حكومتنا، وبقوة، أن هذه القضية ليست من اختصاص المحاكم. لا تُعتبر هذه القضية من اختصاص المحاكم، لأن هذا الرجل يتمتع بالحصانة الدبلوماسية بوصفه موظفاً إدارياً، وتقنياً في سفارة الولايات المتحدة في إسلام أباد... نعتقد كذلك أن الوثائق توضح هذا الأمر. هذا هو موقفنا. إننا لا نقوم باحتقار محكمتكم. إننا نحترم محاكمكم، لكننا نرغب في أن تكون محاكمكم قوية ونابضة بالحياة... لكن يتعيّن علينا احترام القانون الدولي». دعا كيري باكستان إلى أن «تدع الحقائق والوقائع تتكلم عن نفسها هنا».

لكن من المشكوك فيه كثيراً أن يعتقد كيري بالفعل أن دافيس كان «موظفاً إدارياً وتقنياً في السفارة». كان كيري، وبوصفه رئيس لجنة العلاقات الخارجية مطلعاً على أكثر المعلومات الاستخباراتية الأميركية حساسية، كما اطّلع على تقارير كثيرة قبل توجّهه إلى باكستان.

فيما كان كيري يعمل على إقناع المسؤولين الباكستانيين، كان الرئيس أوباما في واشنطن يعلن علناً عن تبنّيه لدافيس. أعلن أوباما في البيت الأبيض: «أما بالنسبة إلى السيد دافيس[2]، وهو أحد دبلوماسيينا في باكستان، أقول إننا نتبنى مبدأً في غاية البساطة هنا. يقضي هذا المبدأ أن كل بلدٍ في العالم مشاركٍ في اتفاقية فيينا حول العلاقات الدبلوماسية يجب أن يستمر في احترام هذه الاتفاقية في المستقبل، كما احترمها في الماضي. يعني ذلك أنه إذا كان دبلوماسيونا في بلدٍ آخر فإنهم لا يخضعون للملاحقة القانونية في ذلك البلد... أما إذا تعرّض سفراؤنا للمضايقة في أنحاء

(١) Senator John Kerry, "Kerry Regrets Raymond Davis Killing," شريط يو تيوب ٣٣:٠٣ تغطية شبكة إكسبرس ٢٤/٧ حول ظهور كيري أمام وسائل الإعلام في لاهور، باكستان، ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١. https://www.youtube.com/watch?v=dIIXQcOG3tY تفاصيل هذا الظهور أمام وسائل الإعلام مأخوذة من تغطية إكسبرس ٢٤/٧ لهذه المناسبة.

(٢) وثيقة مصورة، "Press Conference by the President," February 15, 2011.

العالم، بما في ذلك الأماكن الخطرة، وحيث يُحتمل أن نكون على خلاف مع الحكومات... وإذا ما تعرّضوا للملاحقة القضائية التي تقوم بها سلطات تلك البلدان، فإننا نعتبر ذلك غير مقبولٍ بتاتاً. يعني ذلك أنه لم يعد بإمكانهم القيام بواجباتهم». قال أوباما إن الإدارة كانت حازمة جداً في جعل المطالب الأميركية التي قدّمتها إلى باكستان واضحة، وهي تعمل على «إطلاق سراح ذلك الشخص». أضاف أوباما: «أما بالنسبة إلى أولئك الذين لا يعلمون خلفية هذه القضية، فأقول لهم إن عدداً من الباكستانيين قُتلوا نتيجة حادث وقع مع السيد دافيس داخل باكستان. يعني ذلك أننا قلقون على حياته. تعلمون أننا لسنا متصلّبين في هذا الشأن. لكن يوجد مبدأ شامل في كفة الميزان، ونحن نعتقد أن هذا المبدأ يجب أن يصمد».

في حين كان أوباما، وكيري ومسؤولون أميركيون آخرون يصفون دافيس علناً بأنه دبلوماسي، كانت وسائل إعلامية أخرى عدة، وأبرزها نيويورك تايمز، قد علمت أن دافيس كان في واقع الأمر يعمل لصالح وكالة الاستخبارات المركزية. وافقت صحيفة نيويورك تايمز، ووسائل إعلامية أخرى على حجب هذه الحقيقة، وعدم ذكر علاقة دافيس بوكالة الاستخبارات المركزية، وذلك بعد أن جادل مسؤولو الإدارة، «بأن كشف مهمته الحقيقية[1] سوف يعرّض حياته للخطر». (اعترفت وكالة أسوشياتد برس كذلك بأنها علمت أن دافيس كان يعمل مع وكالة الاستخبارات الأميركية، وذلك بعد حادثة إطلاق النار مباشرة[2]، لكنها لم تتحدث عن ذلك في تقاريرها). أشارت تقارير نيويورك تايمز كذلك إلى دافيس على أنه «مسؤول أميركي»[3]، وتحدثت عن «اللغز حول ما يفعله السيد دافيس بتلك التشكيلة من الأجهزة»[4]، والشائعات التي انطلقت في وسائل الإعلام الباكستانية، رغم أن التايمز كانت تعلم أنه يعمل لصالح وكالة الاستخبارات المركزية. لاحظ المحامي الدستوري والصحافي غلين غرين والد: «ان حجب صحيفة معلومات كان بسبب اعتقادها أن كشفها سيعرض حياة أشخاص للخطر[5]، لكن الحكومة الأميركية أمضت أسابيع وهي تصدر التصريحات العلنية والتي كانت مضلّلة إلى أقصى حد ـ وصف أوباما دافيس بأنه «أحد دبلوماسيينا في باكستان» ـ

(١) Mark Mazzetti, Ashley Parker, Jane Perlez, and Eric Schmitt, "American Held in Pakistan Worked with C.I.A.," *New York Times*, February 21, 2011.

(٢) Adam Goldman and Kimberly Dozier (AP), "Arrested US Official Raymond Allen Davis Is Actually a CIA Contractor," *Christian Science Monitor*, February 21, 2011.

(٣) Waqar Gillani and Jane Perlez, "Pakistan Extends Jailing of American Held in Two Deaths," *New York Times*, February 11, 2011.

(٤) Jane Perlez, "Mystery over Detained American Angers Pakistan," *New York Times*, February 8, 2011.

(٥) Glenn Greenwald, "The NYT's Journalistic Obedience," Salon. com, February 21, 2011.

بينما أخفت صحيفة نيويورك تايمز حقائق من شأنها دحض هذه المزاعم الحكومية لأن مسؤولين حكوميين طلبوا منهم ذلك. كان ذلك عاملاً مساعداً للدعاية الحكومية».

أما أول المؤسسات الإعلامية العالمية التي تحدثت عن العلاقة مع وكالة الاستخبارات المركزية فكانت صحيفة غارديان اللندنية. ضغطت وكالة الاستخبارات المركزية، وMI6 على الصحيفة كي لا تنشر تلك المعلومة. لكن الصحيفة مضت قُدُماً في النهاية ونشرت المقالة في عددها الصادر في ٢١ شباط/فبراير. قال إيان كاتز، وهو مساعد تحرير الأخبار في الصحيفة: «رأينا أن علاقته مع وكالة الاستخبارات المركزية[1] هي جزء في غاية الأهمية من القصة، وكان لا بد أن يصبح هذا الجزء عنصراً مهماً في محاكمته، أو في المحاولات التي تُبذل في سبيل إطلاق سراحه ... إن الأسباب التي أُعطيت لنا لعدم ذكر اسمه هي أن ذلك قد يعقّد عملية إطلاق سراحه، لكن ذلك ليس من مهامنا. أما إذا كان رهينة فإن عوامل أخرى قد تدخل في الحسبان، لكنه الآن يخضع لإجراءاتٍ قانونية. أما السبب الآخر الذي أعطته وكالة الاستخبارات المركزية فهو إمكانية تعرضه للأذى في السجن». لكن ما إن نشرت الغارديان تلك المقالة حتى سمحت وكالة الاستخبارات المركزية للوسائل الإعلامية الأميركية بنشر هذه المعلومة بدورها. اقتبست نيويورك تايمز في أول مقالة نشرتها، والتي كشفت فيها علاقة دافيس بوكالة الاستخبارات المركزية، كلاماً لجورج ليتل، وهو متحدث باسم وكالة الاستخبارات المركزية: «إن موظفينا الأمنيين[2] في أنحاء العالم يعملون في دورٍ مساعدٍ في تقديم الخدمات الأمنية للمسؤولين الأميركيين. إنهم لا يقومون بتجميع المعلومات الاستخباراتية في الخارج، ولا يقومون بعمليات سرية». لكن الواقع يدل على أن الخط الفاصل ما بين الحراس «الأمنيين» للوكالة، والعملاء السريين لم يكن له وجود تقريباً بعد عقدٍ من العمل معاً في باكستان وأفغانستان.

عقد السيناتور كيري محادثات سرية[3] مع سفير باكستان في الولايات المتحدة حسين حقاني. وناقش الرجلان في هذا الاجتماع مسألة دفع الولايات المتحدة «دية» لعائلات ضحايا دافيس، وكذلك عائلة الرجل الذي دهسته سيارة فريق الإسناد. وبينما دارت حرب إعلامية ما بين وكالة الاستخبارات المركزية وISI، وتبادلت الوكالتان خلالها التسريبات الإعلامية

(١) Chris Elliott, "Open Door: Dangerous Decisions," *Guardian*, February 27, 2011.

(٢) Mazzetti et al., "American Held in Pakistan Worked with C.I.A."

(٣) Declan walsh and Ewen Mac Askill, "CIA Spy Escapes Murder Case in Pakistan After US Pays 'Blood Money,'" *Guardian*, March 16, 2011.

والاتهامات، كانت الحكومتان الأميركية والباكستانية تعلمان أن دافيس سوف يُطلق سراحه قريباً. لكن السؤال كان متى سيتم إطلاق سراحه، وعلى ماذا ستحصل الاستخبارات الباكستانية من وكالة الاستخبارات المركزية قبل حصول ذلك. في منتصف شهر شباط/فبراير، أي بعد مرور أسبوعين على احتجاز دافيس، تحدث بانيتا، مدير وكالة الاستخبارات المركزية مع باشا، رئيس ISI، الذي طالب بأن تقوم الولايات المتحدة بتحديد كل الأشخاص الذين يقومون بدور يشبه دور راي دافيس[1]، وهم الذين يعملون في باكستان من وراء ظهورنا». وافقت ISI بعد هذه المناقشات على المساعدة في تسهيل ودعم خطة للتعويض على عائلات الضحايا، وهو الأمر الذي يمهّد لإطلاق سراح دافيس.

لكن في الشهادة التي قدّمها بانيتا أمام لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ بعد يوم واحد من زيارة كيري إلى باكستان، وصف علاقة وكالة الاستخبارات المركزية بـISI بأنها «واحدة من أكثر العلاقات المعقدة[2] التي شهدتها منذ وقتٍ طويل». حصلت وكالة أسوشيايتد برس بعد مرور أيام قليلة على مسوّدة تصريح كانت ISI تعدّه، أشار إلى أن ISI «مستعدة للافتراق[3] عن وكالة الاستخبارات المركزية بسبب الإحباط الذي تشعر به حول ما سمّته عملية أميركية سرية يشارك فيها مئات من الجواسيس المتعاقدين». أعلن البيان الذي لم يُنشر أنه بعد حادثة دافيس، «أدى السلوك الذي اتبعته وكالة الاستخبارات المركزية إلى وضع الشراكة بين الوكالتين في موضع التشكيك... كما يصعب توقّع ما إذا كانت هذه العلاقة سوف تصل في يومٍ من الأيام إلى المستوى الذي كانت عليه قبل حادثة دافيس». مضى البيان للقول بكل صراحة: «تقع مسؤولية عدم تجميد هذه العلاقة بين الوكالتين على وكالة الاستخبارات المركزية بالكامل».

في أواخر شهر شباط/فبراير استُدعي دافيس إلى محكمةٍ في لاهور وطُلب منه توقيع بيان بإطلاق سراح، يعترف فيه بأنه «قتل» الرجلين. رفض دافيس توقيع[4] البيان، وكرّر زعمه بالحصانة.

(١) Babar Dogar and Chris Brummit (AP), "Contractor Accused of Murder Released in Pakistan," *Huffington Post*, March 16, 2011.

(٢) *Current and Projected National Security Threats to the United States, Hearing Before the Select Committee on Intelligence*, 111th Cong. 59 (February 16, 2011) (testimony of Leon Panetta, Director of Central Intelligence).

(٣) Kathy Gannon and Adam Goldman (AP), "Case of Jailed American Causes Deep Rift in Pakistani Spy Agency's Relationship with CIA," *Star Tribune*, February 24, 2011.

(٤) Associated Press, "American: I'm Immune from Pakistan Murder Charge," CBSNews.com, February 25, 2011.

انهمكت ISI في هذا الوقت في تدقيق كل الوثائق العائدة إلى طلبات تأشيرات الدخول المقدمة خلال الأشهر الستة الماضية، وزعمت ISI أن طلب دافيس اشتمل على «مرجعيات وأرقام هاتفية زائفة»[١]، كما بحثت الوكالة كذلك عن أمورٍ أخرى مشتبهٍ بها في ملفات التأشيرات الأخرى.

ألقت الشرطة في بيشاور في يوم ٢٥ شباط/فبراير القبض على متعاقدٍ أميركي أمني آخر[٢] يدعى آرون دي هافن، الذي تفاخرت شركته كاتاليست سرفيسز بأن فريقها «شارك في بعض أهم الأحداث على مدى ٢٠ عاماً[٣] مضت، سواء أكان ذلك في عملية تفتيت الاتحاد السوفياتي السابق، أو الجهود الأميركية في الصومال، أو في الحرب العالمية على الإرهاب» كما أن موظفيها «يعملون في الجيش الأميركي وفي وزارة الدفاع الأميركية». سارعت الصحافة الباكستانية إلى القول إنه جاسوس يشبه دافيس. وظهرت تقارير بعد ذلك تتحدث عن عشرات «المتعاقدين» الذين هربوا[٤] من البلاد.

تعيّن أن يُنظر إلى الحكومة الباكستانية على أنها تضيّق الخناق، كما أن الولايات المتحدة صمّمت على السماح لها بأن تفعل ذلك ما دامت العملية تؤدي إلى الإفراج عن دافيس. أما جورج ليتل من وكالة الاستخبارات المركزية فقال إن علاقات الوكالة مع الاستخبارات المركزية، «كانت وثيقة[٥] على مدى السنين، وعندما تظهر بعض المشاكل فإننا نعمل على حلّها سوية. وتُعتبر هذه من علامات الشراكة السليمة». لكن بالرغم من التصريحات العلنية لوكالة الاستخبارات المركزية إلا أنه يمكننا القول إن العلاقات كانت ضعيفة على الدوام. لكن كان من الصعب على الجيش الأميركي أن يخاطر بإفلات قضية دافيس من يده. ويعود ذلك إلى أن حرب أميركا في أفغانستان كانت تعتمد بالكامل على تعاون باكستان. يعني ذلك أنه من دون دعم إسلام أباد كانت طرق التموين الحيوية الأميركية معرضةً للإغلاق. لم يكن الجنرالات على استعداد لتحمّل المزيد.

كان الفصل الأخير من قصة دافيس على وشك أن يبدأ في ٢٣ شباط/فبراير، وذلك بعيداً

---

(١) Gannon and Goldman, "Case of Jailed American Causes Deep Rift."

(٢) Deklan Walsh, "Pakistan Arrests US Security Contractor as Rift with CIA Deepens," *Guardian*, February 25, 2011.

(٣) "Another Mysterious American in Pakistan," Outpost Washington (blog), Radio Free Europe Radio Liberty, February 25, 2011, www.rferl.org/content/pakistan_raymond_davis_america_cia_isi/2321321.html.

(٤) Asad Kharal, "After Davis' Arrest, US Operatives Leaving Pakistan," *Express Tribune*, February 28, 2011.

(٥) "Walsh Pakistan Arrests US Security Contractor as Rift with CIA Deepens." ادّعى بعض المسؤولين أنهم يراجعون «آلاف التأشيرات».

جداً عن السجن الذي قبع فيه الأميركي منتظراً مصيره. لكن هذه الصفقة كانت تجري، في واقع الأمر، ليس في باكستان ولا في الولايات المتحدة، لكن في منتجعٍ بحري منعزلٍ في مسقط، عاصمة عُمان، وهي دولة تقع في شبه الجزيرة العربية. أعلن أحد المسؤولين السابقين في الجيش الباكستاني: «أين يمكنك التفكير بعمق[١]، وإضفاء بعض الحكمة على وضعٍ يثير الجنون، أي بعيداً عن الحشود الهائجة؟ ستأتي، بطبيعة الحال، إلى منتجعٍ عُماني هادئ وفخم. هذا ما فعلته القيادتان العسكريتان الأميركية والباكستانية». اجتمعت أقوى الشخصيات في الجيش الأميركي مع النظراء الباكستانيين، وذلك في غرفة اجتماعات منعزلة. ضم الوفد الأميركي[٢]، الذي كان بقيادة الأميرال مولين، الأميرال إريك أولسون، وهو قائد القيادة المشتركة للعمليات الخاصة الأميركية، والجنرال ديفيد بتريوس، والجنرال جيمس ماتيس قائد القيادة الوسطى CENTCOM. اجتمع الوفد مع كبار مسؤولي الجيش في باكستان، الجنرال إشفاق برويز كياني، واللواء جاويد إقبال المدير العام للعمليات العسكرية. قال المصدر في الجيش الباكستاني: «تتجه العلاقات الأميركية الباكستانية إلى الانحدار، وذلك مع تزايد الشائعات عن نوايا الولايات المتحدة في باكستان... تسببت قضية دافيس في ظهور كل الشكوك إلى العلن».

أشار المصدر في معرض حديثه عن اتساع الهوة ما بين وكالة الاستخبارات المركزية وISI إلى أن المسؤولين العسكريين الأميركيين، كان عليهم أن يشيروا إلى أن مجرد إحالة الوضع إلى قوى سياسية عند نقطة معينة فإنه لا يمكن ضبطه». قال المصدر كذلك إن الوفد الأميركي طلب من الجنرالات الباكستانيين، «التدخل وإنجاز ما تعجز الحكومة عن فعله، وعلى الأخص لأن الجيش الأميركي كان يمر في مرحلةٍ حرجة في أفغانستان وباكستان، وهو عنصرٌ مهم من عناصر التحكّم والحل». عنى ذلك أن «يقوم العسكريون بإطلاع أسيادهم المدنيين على التقارير وتوجيههم، وذلك على أمل إحداث تغيير نوعي في العلاقات الأميركية الباكستانية، عن طريق كبح جماح الانحدار في العلاقة، وتحريكها في الاتجاه السليم».

لكن بعد اجتماع عُمان قالت مصادر داخل ISI إن وكالة الاستخبارات المركزية وافقت على عدم إجراء عمليات أحادية الجانب في باكستان، وذلك في مقابل دعم الإفراج عن دافيس. أبلغ مسؤول عسكري باكستاني صحيفة الغارديان: «لن يفعلوا أي شيء من وراء ظهورنا[٣]، ولن

(١) General Jehangir Karamat, "The Oman Retreat," Pakistan Today, February 26, 2011، نشرت صحيفة باكستان توداي البيان الذي صدر عن الاجتماع في عُمان بين كبار المسؤولين الأميركيين والمسؤولين الباكستانيين.

(٢) Kevin Baron, "U.S., Pakistan Military Chiefs Hold Secret Talks in Oman," *Stars and Stripes*, February 23, 2011.

(٣) Walsh and MacAskill, "CIA Spy Escapes Murder Case in Pakistan After US Pays 'Blood Money.'"

يتسببوا بمقتل أشخاصٍ أو اعتقالهم». لكن ذلك لم يكن صحيحاً بطبيعة الحال، كما أنه لم يكن من الواضح ما إذا كانت وكالة الاستخبارات المركزية قالت ذلك. أما صحيفة نيويورك تايمز فقد أوردت أن المسؤولين الأميركيين، «أصروا على... أن لا تقدّم وكالة الاستخبارات المركزية أي التزامات[1] بتقليص مدى العمليات السرية في باكستان، أو أن تعطي الحكومة الباكستانية أو وكالة استخباراتها جدولاً عن الجواسيس الأميركيين العاملين في البلاد. وهي تأكيدات حرص المسؤولون الباكستانيون على دحضها».

بدأت الولايات المتحدة وباكستان، على أي حال، بوضع خطة تقضي باستخدام قانون الشريعة الإسلامية من أجل تحرير دافيس. لكن من اللحظة التي أردى فيها دافيس الرجلين في لاهور، استمرت عائلات ضحاياه لمن فيهم، والرجل الثالث الذي قتلته سيارة فريق المساندة، في الإعلان عن عدم رغبتها في قبول تعويضات أو رشاوى، لكن هذه العائلات أرادت إخضاع دافيس للمحاكمة قبل شنقه[2]. يُضاف إلى ذلك أن شميلا كانوال، وهي أرملة فهيم، قالت وهي على فراش الموت إنها تخشى أن العدالة لن تأخذ مجراها بسبب صفقةٍ سياسية. استمرت حشود المحتجين الغاضبة بالتظاهر عند كل جلسة تعقدها المحكمة، كما طالبت بتوجيه التهم إلى دافيس ومحاكمته. لكن ذلك لم يكن خياراً مطروحاً بالنسبة إلى الولايات المتحدة وباكستان.

طالت المسألة كثيراً، إلا أن الحكومتين نسّقتا نهايتها بكل عناية. ينصّ مبدأ الدية من قانون الشريعة، على أن «تغفر» عائلات الضحايا للمتهم في مقابل قبول مبلغٍ من المال يُشار إليه في العادة على أنه «دية». يؤدي ذلك إلى إسقاط الدعوى الجنائية ضد دافيس، لكن ذلك يتطلب موافقة عائلات الضحايا.

في ١٦ آذار/مارس، عمد عملاء سريون باكستانيون مجهولو الهوية إلى اقتياد تسعة عشر فرداً من عائلات الضحايا عنوة[3] إلى سجن كوت لاكبات. كان ذلك اليوم مخصّصاً لمحاكمة رايموند دافيس. لم يُسمح للجمهور بالدخول إلى قاعة المحكمة، كما لم يُسمح بدخول المراسلين الصحافيين. قال وزير العدل في البنجاب، رانا سانوالا، إن دافيس متهمٌ بجريمة قتل[4]. لكن

(١) Carlotta Goll and Mark Mazzetti, "Hushed Deal Frees C.I.A. Contractor in Pakistan," *New York Times*, March 16, 2011.

(٢) "CIA Contractor Ray Davis Freed over Pakistan Killings," BBC.co.uk, March 16, 2011.

(٣) Huma Imtiaz, "Behind the Scenes of Raymond Davis's Release," *Foreign Policy*, March 16, 2011.

(٤) Walsh and Mac Askill, "CIA Spy Escapes Murder Case in Pakistan After US Pays 'Blood Money.'"

الأمر صدر إلى أفراد عائلات الضحايا بتوقيع أوراقٍ تُسامح الأميركي، وذلك بدلاً من أن يشهدوا تقديم الأدلة، والاستماع إلى شهود العيان، أو استجواب دافيس. قال محامي عائلة فايزان حيدر: «احتُجزت أنا وشريكي[١] لساعات عدة». استُدعي كل فردٍ من أفراد العائلة للمثول أمام القاضي الذي كان يسأل ما إذا كانوا قد سامحوا دافيس. أجابوا جميعاً بنعم، وذلك نتيجة للضغط الشديد الذي تعرضوا له. أسقط القاضي الدعوى ضد دافيس بعد ذلك، وأمر بإطلاقه. أعلن سانوالا: «حدث كل ذلك في المحكمة، وكان كل شيء يجري بحسب القانون. برأت المحكمة رايموند دافيس، وهو يستطيع الآن الذهاب إلى أي مكان»[٢]. لاحظ العميد الباكستاني المتقاعد ف. ب. علي: «يحب الأثرياء والنافذون مبدأ الدية[٣] في المجتمعات الإسلامية، وذلك لأنه يسمح لهم بالنفاذ بجريمتهم».

تسلّمت عائلات الضحايا ما مجموعه ٢,٣ مليون دولار. أثنت وزيرة الخارجية كلينتون على هذه الترتيبات خلال زيارتها إلى القاهرة قائلة: «أقدمت عائلات ضحايا ١٧ كانون الثاني/يناير على مسامحة السيد دافيس، ونحن ممتنون جداً لقرارهما هذا... إننا نرحب بالخطوات التي اتخذوها، والتي سمحت للسيد دافيس بمغادرة باكستان، والعودة إلى وطنه». لكن عندما سُئلت عن المبالغ المدفوعة إلى عائلات الضحايا أجابت: «لم تدفع الولايات المتحدة أيّ تعويضات»[٤]. كانت باكستان هي التي دفعت المبلغ[٥] الذي عادت الولايات المتحدة ودفعته في وقتٍ لاحق من موازنة وكالة الاستخبارات المركزية.

لكن بينما كان رايموند دافيس خارجاً من المحكمة بعد صدور الأمر بإطلاق سراحه سالت الدموع من عينيه بينما كان أقارب الضحايا جالسين بصمتٍ مطبق، إلا أن بعضهم انطلق بالنشيج. نُقل دافيس بسرعة إلى قافلة من العربات الدبلوماسية، والتي توجهت به على الفور إلى أحد المطارات حيث استقل طائرة «خاصة»[٦] ـ من النوع الذي تستخدمه وكالة الاستخبارات المركزية

---

(١) "CIA Contractor Ray Davis Freed over Pakistan Killings."

(٢) Babar Dogar (AP), "'Blood Money' Frees CIA Contractor in Pakistan," *Washington Times*, March 16, 2011.

(٣) Brigadier (Ret.) F.B.Ali, "The Davis Saga ends," Sic Semper Tyrannis (blog), March 16, 2011, http://turcopolier.typepad.com/sic_semper_tyrannis/2011/03/the-davis-saga-ends-fb-ali.html.

(٤) وثيقة مصورة، "Remarks to the Traveling Press," Cairo, Egypt, March 16, 2011.

(٥) Gall and Mazzetti, "Hushed Deal Frees C.I.A. Contractor in Pakistan."

(٦) Did Davis Board Viper with His Victims' Heirs?" *News International*, March 17, 2011.

في برنامجها الاستثنائي للاعتقال والترحيل. دخلت الطائرة المجال الجوي لأفغانستان متوجهة نحو باغرام[١] وهناك اختفى دافيس. قال المقدّم شافر مبتسماً: «لقد اختفى».

أسفرت إحدى الغارات التي شنّتها الطائرات الأميركية من دون طيّار[٢] بعد مرور أربع وعشرين ساعة على إطلاق سراح دافيس عن قتل نحو أربعين شخصاً في شمال وزيرستان. بدا أن الأمور قد عادت الآن إلى الوضع الذي كانت عليه قبل قضية دافيس. لكن بعد انقضاء ستة أسابيع فقط على تهريب دافيس من باكستان انتقلت أخبار الحرب السرية التي كان يساعد على خوضها إلى الصفحات الأولى للصحف في كل أنحاء العالم، وذلك عندما اخترقت طائرات الهليكوبتر التابعة للقيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC الأجواء الباكستانية في بهيم الليل لتتوجه إلى بلدة أبوت أباد التي تقيم فيها حامية عسكرية. أما مهمة هذه الطائرات فكانت: قتل أهم رجلٍ مطلوب في العالم.

---

(١) Ron Moreau and Sami Yousafzai, "Blood Money Buys CIA Contractor's Freedom," *Newsweek*, March 16, 2011.

(٢) "US Drone Strike 'Kills Forty' in Pakistani Tribal Region," BBC. co.uk, March 17, 2011.

٤٧ تسونامي التغيير

النمسا واليمن، ٢٠١١ وقع اليمن في منتصف العام ٢٠١١ في نار الثورة التي اكتسحت العالم العربي. بدأت الثورة الشعبية ضد الأنظمة القومية في المنطقة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١٠، أي عندما اتخذ محمد بوعزيزي، وهو بائع تونسي متجول يبلغ السادسة والعشرين من عمره، أقصى المواقف تطرفاً. كان بائع الخضار والفاكهة الشاب يكدح كل يوم في مدينة ريفية فقيرة تدعى سيدي بو زيد كي يحصل على قوت يومه، وكان يواجه مضايقةً دائمة من أفراد الشرطة المحلية، ومن موظفي البلدية الذين كانوا لا يكفون عن طلب الرشاوى منه. لكن في هذا اليوم بالذات، أقدم المسؤولون التونسيون على تجريده من مصدر دخله الوحيد ـ وذلك عندما صادروا عربته[١] بكل ما فيها لأنه لم يحمل الرخصة المطلوبة. غضب بوعزيزي، وهُرع راكضاً نحو مكاتب المحافظ، لكن المحافظ رفض استقباله[٢]. توجّه محمد يائساً وغاضباً إلى محطة وقود مجاورة[٣]، وملأ وعاءً بالغازولين [البنزين] ووقف في منتصف الشارع وسط السيارات. كان الوقت عندها ١١:٣٠ صباحاً. صاح الرجل قبل أن يبلّل ثيابه بالغازولين: «كيف تتوقّعون مني أن أكسب عيشي؟» أشعل عود ثقاب بعد ذلك، وما لبثت ألسنة اللهب أن أحاطت بجسده.

اندلعت في غضون شهرٍ من وقوع هذا الحادث حملات احتجاج واسعة ضد الأنظمة المدعومة من الولايات المتحدة في العالم العربي، أي في العواصم الشرق أوسطية، وفي عواصم شمال أفريقيا، وهو ما شكّل ثورة عُرفت بعد ذلك باسم الربيع العربي. سقط نتيجة لهذه الثورات عدد من الحكام المستبدين الواحد تلو الآخر: كان زين العابدين بن علي في تونس هو أول الراحلين. لكن في يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير بدأت ثورة ضد الدكتاتور المصري حسني مبارك، وهي الثورة التي أدّت في النهاية إلى إنهاء نظامه. أما اليمنيون فقد شاهدوا إخوانهم وأخواتهم في البلدان الأخرى وهم يواجهون الحكام المستبدين الذين تحكموا بحياتهم منذ أن أبصروا النور.

---

(١) John Thorne, “Bouazizi Has Become a Tunisian Protest ‘Symbol,’” *National* (UAE), January 13, 2011.

(٢) Kareem Fahim, “Slap to a Man’s Pride Set Off Tumult in Tunisia,” *New York Times*, January 21, 2011.

(٣) “Tunisia and the Spark That Launched Uprisings,” *60 Minutes*, CBS, February 20, 2011.

بعد أقل من أسبوعين من الزمن تدفق آلاف الأشخاص إلى ميدانٍ يقع في وسط صنعاء، وأعادوا تسميته بميدان التغيير. أعلنت الجماهير أنها لن تغادر الساحة حتى تتم إقالة الرئيس صالح وعائلته من السلطة. صدر في هذه الأثناء عدد جديد من مجلة «حرّضْ» (Inspire)، وكانت الاحتجاجات بدأت في الانتشار في أنحاء اليمن. تحدثت الصفحة الأولى عن الثورات العربية، وكانت بعنوان خطّه أنور العولقي بنفسه، «تسونامي التغيير». كتب العولقي: «إن أول تغيير، ولعله الأهم[1] على الإطلاق، نتيجة هذه الأحداث العظيمة، كان التغيير الذهني. تسببت الأحداث بتغييرٍ في التفكير الجمعي للأمة. كسرت الثورة حاجز الخوف في القلوب والعقول وهو الحاجز الذي يوحي بأن الطغاة لا يُمكن إزالتهم ... إننا لا نعرف بعد ماذا ستكون نتائج هذه الثورات، ولا يتعيّن علينا أن نعرف. ليس من الضروري أن تكون النتيجة حكومة إسلامية بالنسبة إلينا كي نعتبر أن ما يحدث هو خطوة في الاتجاه الصحيح». تبنى العولقي الاحتجاجات ضد النظام المدعوم أميركياً في اليمن، وكتب: «إن أي ضعفٍ في الحكومة المركزية سوف يُسفر، ومن دون شك، عن قوةٍ أكبر للمجاهدين في هذه الأرض المباركة».

«أما في ١٨ آذار/مارس، ٢٠١١، فقد تجمّع ما يزيد عن مئة ألف شخص من المحتجين اليمنيين لأداء صلاة الجمعة في الشوارع القريبة من جامعة صنعاء. لكن ما إن انتهت الصلوات، وبدأ الناس بالانصراف، حتى فتحت قوات الأمن الحكومية والميليشيات المؤيدة لصالح النار[2] على الحشود، وهو الأمر الذي أدى إلى قتل أكثر من خمسين شخصاً. قُتل بعض الضحايا نتيجة لطلقات رصاص القناصة التي أُصيبوا بها في رؤوسهم. تلقى نظام صالح ضربةً شديدة عندما ساندت الشخصية الأقوى في الجيش اليمني، وهو الجنرال علي محسن الأحمر، قائد الفرقة المدرعة الأولى، الاحتجاجات، وأقسم على الدفاع عن «ثورة الشباب السلمية»[3]. حذا كبار الشخصيات العسكرية الأخرى حذو الأحمر. أما كبار المسؤولين المدنيين، بمن فيهم عشرات السفراء والدبلوماسيين، فقد أعلنوا عن استقالاتهم. أما أهم زعماء القبائل والذين كانوا منذ وقتٍ طويل الركن الأساسي في إحكام صالح قبضته على السلطة، فقد تحولوا إلى المعارضة.

بينما كانت الثورة اليمنية تتعزز أكثر فأكثر، بدأت الولايات المتحدة حملة قصفٍ تأييداً للثوار المسلحين في ليبيا، وهم الذين تمكنوا في النهاية من إسقاط نظام العقيد معمر القذافي. لكن

---

(١) Anwar al Awlaki، "The Tsunami of Change," *Inspire 5* إصدار آذار/مارس ٢٠١١.

(٢) Adrian Blomfield, "Yemen Protests: Evidence Snipers Shot to Kill," *Telegraph*, March 19, 2011.

(٣) Laura Kasinof, "Yemen General Says Opposition Will Be Ally Against Terrorism," New York Times, June 22, 2011.

حكومة الولايات المتحدة كانت تلعب لعبةً مختلفة في اليمن، وشعرت واشنطن بالتوتر الشديد من احتمال خسارة علي عبد اللّه صالح. اعتُبر تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب أخطر تهديدٍ خارجي تواجهه الولايات المتحدة في الداخل. ووافق أولئك الذين يديرون العمليات الاستخباراتية والعسكرية مع التقويم الذي عبّر عنه العولقي بأن الاضطراب في اليمن من شأنه إفادة تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب. أما في مصر فقد خسر الدكتاتور حسني مبارك، المدعوم أميركياً منذ وقتٍ طويل، السلطة، أي كما حدث مع قادة الأنظمة الأخرى التابعة لواشنطن. نشرت مجلة «حرّض» إعلاناً في عددها الذي خصصته للربيع العربي، وظهرت فيه صورة لعلي عبد اللّه صالح واضعاً إصبعه فوق فمه في حركة تدل على «اسكت». ورد في الإعلان «اسمع يا علي، سقط مبارك لتوّه... أيمكنك أن تخمّن من سيتبعه؟»

شجبت وزيرة الخارجية كلينتون، ومسؤولون أميركيون آخرون أعمال العنف في اليمن، لكنهم لم يصلوا إلى حد الدعوة إلى إسقاط النظام أو الدعوة إلى عملٍ عسكري دولي لوضع حدٍ للقسوة التي لجأت إليها القوى الأمنية اليمنية. دعا الموقف الأميركي، بدلاً من ذلك، إلى «حلّ سياسي»[١]. لكن بعد مرور أيام قليلة على المجزرة التي حدثت في صنعاء، زار وزير الدفاع روبرت غايتس موسكو، ثم طُرح عليه سؤال عما إذا كانت الولايات المتحدة لا تزال تدعم صالح. أجاب غايتس: «لا أعتقد أنني في مركزٍ[٢] يسمح لي بالتحدث عن الشؤون الداخلية في اليمن». لكن ما تحدث عنه الوزير بعد ذلك تضمّن تفاصيل كثيرة عن الأولويات الأميركية: «إننا قلقون بطبيعة الحال حول حالة عدم الاستقرار في اليمن. إننا نعتبر أن تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب، والذي يوجد غالباً في اليمن، قد أصبح أخطر فروع القاعدة على الإطلاق في الوقت الحاضر. يعني ذلك أن عدم الاستقرار وتحويل الأنظار عن مواجهة تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب هما بالتأكيد اهتمامي الأساسي بهذا الشأن». لكن إدارة أوباما في ذلك الوقت كانت وسط مرحلةٍ من تعزيز تدريباتها للجيش والقوات الأمنية في اليمن، بما في ذلك القوات ذاتها التي تقوم في هذا الوقت بقمع الاحتجاجات السلمية المعادية للحكومة.

أخبرني جوشوا، المحلّل السابق لدى وكالة الاستخبارات الدفاعية لشؤون اليمن في ذلك الوقت: «إن الرد الأميركي غير الفاعل[٣] يُظهر مدى قلة تبصّر سياستنا هناك. خضعنا بكل

---

(١) Indira A. R. Lakshmanan, U.S. Facing Loss of Key Ally Against al-Qaeda Group in Yemen," Bloomberg, March 22, 2011.

(٢) وثيقة مصورة، "Media Availability with Secretary Robert Gates from Moscow, Russia," March 22, 2011.

(٣) مقابلة أجراها المؤلف مع جوشوا فاوست، ٢٤ آذار/مارس، ٢٠١١.

خنوع للوحشية التي أظهرها صالح، وذلك بسبب خشيتنا الخاطئة من أن تتعطّل برامجنا لمكافحة الإرهاب، من دون أن ندرك كما يبدو، أننا بفعلتنا هذه نضمن بأن تقوم الحكومة التالية بتهديد هذه البرامج بالذات». أبلغني غريغوري بأنه شعر ببعض المخاوف التي شعرت بها واشنطن، لكنه قال إن الهوس الشديد بالإرهاب هو أمرٌ سلبي[1]. أضاف قائلاً إن سقوط صالح سيؤدي بالتأكيد إلى أثرٍ سلبي في عمليات مكافحة الإرهاب الأميركية في اليمن، وأنه قلق جداً من أن يحوز تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب السلاح والمال في بعض مناطق البلاد، وذلك مع تفكك الجيش في المناطق البعيدة». حذّر جونسن كذلك من أن اليمن، «يعاني من مشاكل أكثر خطورة، والتي من شأنها إذا تُركت من دون حل، مساعدة تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب على زيادة قوته في السنوات القادمة لا يوجد في اليمن حلٌّ سحري لمشكلة تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب. ولا تستطيع الولايات المتحدة قصف هذا التنظيم وإفناءه».

انطلاقاً من سياساتها بدا أن إدارة أوباما تفكر تفكيراً مختلفاً.

لا يشبه عمار، وهو الشقيق الأصغر لأنور العولقي، شقيقه لا من قريبٍ ولا من بعيد. يعني ذلك أنه بينما تبنى أنور تفسيراً متطرفاً للإسلام ودعا للجهاد ضد الولايات المتحدة، كان عمار يعمل في إحدى الوظائف في إحدى شركات النفط اليمنية. تلقى عمار تعليمه في كندا، وكانت له علاقات سياسية كثيرة. ارتدى ثياب جينز زرقاء اللون، كما كان يضع نظارات من صنع أرماني، وأرخى لحية صغيرة. كان شعره مسرحاً إلى الخلف، كما اقتنى أحدث نسخة من آي فون، وكانت آخر مرّة رأى فيها أنور عام ٢٠٠٤. وفي شهر شباط/فبراير من العام ٢٠١١ كان عمار في فيينا، النمسا في رحلة عمل. عاد عمّار لتوه إلى فندقه بعد أن تذوق بعض الأطباق المحلية برفقة أحد زملائه النمساويين، وما لبث هاتف غرفته أن بدأ بالرنين. تحدث رجلٌ بلهجةٍ أميركية: «مرحباً، عمار؟[2] زوجتي تعرف زوجتك، ولديّ هدية لها». نزل عمار إلى ردهة الفندق فرأى رجلاً طويلاً ونحيلاً، أبيض البشرة، ويرتدي بذلة أنيقة بيضاء اللون. تصافح الرجلان، ثم سأل الزائر: «أيمكننا أن نتحدث قليلاً؟» جلس الرجلان في القاعة بعد ذلك. قال الزائر: «لا أمتلك، في الواقع هدية لزوجتك. جئت من الولايات المتحدة، وأريد التحدث معك عن شقيقك».

قال عمّار: «أعتقد أنك إما من مكتب التحقيقات الاتحادي، وإما من وكالة الاستخبارات المركزية. ابتسم الرجل، لكن عمار طلب الأوراق الثبوتية التي تعرّف عنه. قال الرجل: «اسمع،

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع غريغوري جونسن، آذار/مارس ٢٠١١

(٢) مقابلة أجراها المؤلف مع عمّار العولقي في آب/أغسطس ٢٠١٢. اعتمد المؤلف على رواية عمار لاجتماع فيينا.

لسنا من مكتب التحقيقات الاتحادي، ولا نمتلك شارات لتعرّف عنا، لكن أقصى ما أستطيع فعله هو إظهار جواز سفري الدبلوماسي».

قال الرجل الأميركي: «يمكنك أن تدعوني كريس».

أجاب عمّار: «هل كان ذلك اسمك البارحة؟»

أوضح كريس بأنه يعمل لصالح وكالة الاستخبارات المركزية، كما أبلغ عمار بأن الولايات المتحدة تمتلك فرقة خاصة تلتزم «بقتل شقيقك، أو إلقاء القبض عليه». أبلغ الرجل عمّار كذلك أن الولايات المتحدة تريد جلب شقيقه حياً، لكن الوقت بدأ بالنفاد. أبلغه كريس: «سوف يُقتل، لذلك لماذا لا تساهم في إنقاذ حياته من خلال مساعدتنا على اعتقاله؟» أضاف كريس: «أتعرف، توجد مكافأة لقاء إلقاء القبض على أخيك، أو قتله، بمبلغ خمسة ملايين دولار. لكن مساعدتك لنا لن تكون مجانية».

أبلغ عمّار كريس بأنه لا يريد المال، وهنا ردّ الأميركي: «إن مكافأة الخمسة ملايين دولار سوف تساعد على تربية أولاد أنور. أميركا صريحة جداً، وأنا قلت هذا لك وحدك. هناك مكافأة بقيمة خمسة ملايين دولار، وهي تنتظر من يأخذها. لماذا لا تأخذها أنت بدلاً من أن يأخذها شخصٌ غيرك، فتساعد على تربية أولاد أنور تربيةً حسنة؟»

أبلغ عمار كريس مكرراً بأنه ليس لديه أي فكرة عن مكان وجود أنور: «لا أعتقد بأنه توجد ضرورة لكي نلتقي مجدداً». طلب كريس من عمار التفكير بالأمر مجدداً، ومناقشة الأمر مع عائلته. «يمكننا أن نلتقي عندما تتوجه إلى دبي بعد أسبوعين». ذُهل عمار على الفور. لم يكن اشترى بعد تذاكر السفر، كما أنه ما زال في مرحلة التفكير بالتفاصيل. أعطى كريس عمار عنوان بريده الإلكتروني ـ وكان حساباً على هوت مايل Hotmail ـ ثم قال إنه سوف يتصل به.

عاد عمار إلى اليمن. جاء ردّه على الشكل التالي: «تحدثت مع والدتي، ومع شقيقي [غير أنور] عن الموضوع. قالوا لي: كفَّ عن ذلك. إياك أن تردّ عليهم، ولا تتصل بهم مجدداً. كفّ عن ذلك». تجاهل عمار ما تبقى من رسائل البريد الإلكتروني من كريس.

٤٨ حصن أبوت أباد

واشنطن العاصمة، ٢٠١٠، باكستان، ٢٠١١. كان أخطر المطلوبين في العالم يمضي وقته مختبئاً بشكلٍ ظاهر، وذلك أثناء بلوغ المطاردة الأميركية لأنور العولقي ذروتها. ساد الاعتقاد على مدى سنوات أن أسامة بن لادن يعيش، أو يختبئ، في أحد الكهوف المنتشرة على طول الحدود الأفغانية- الباكستانية. واعتقد بعض المسؤولين الأميركيين أن الولايات المتحدة لن تتمكن أبداً من إلقاء القبض عليه، بينما اعتبر بعض محللي شؤون الإرهاب أن بن لادن قد مات بالفعل. لكن بن لادن كان حياً، ويعيش في بلدة بلال وهي إحدى ضواحي أبوت أباد في باكستان، البلدة التي يسكنها عدد كبير من أبناء الطبقة الوسطى. عاش بن لادن على بُعد أقل من ميلٍ واحد من الكلية الباكستانية التي تشبه أكاديمية وست بوينت العسكرية.

لكننا لا نعرف بالضبط الوقت الذي انتقل فيه بن لادن إلى أبوت أباد، إلا أن أعمال البناء في ذلك المجمّع[١] انتهت في العام ٢٠٠٥ كان من الواضح كذلك أن تشييد ذلك البناء كان بهدف الحفاظ على الخصوصية والسرية. عاش زعيم القاعدة في الطبقة الثالثة من هذا المجمّع السكني، الذي يُعتبر الأكبر في محيطه، مع ثلاث زوجات وعددٍ من أولاده. كان مكان السكن هذا مصمماً بطريقة تضمن عدم تمكن أي شخص من رؤية ما يدور في داخله. افتقد المنزل للنوافذ ما عدا بعض الفتحات الضيّقة[٢] في أحد الجدران. ومن سخرية القدر أن صفات المنزل هذه نفسها هي التي حالت، في الثاني من أيار/مايو دون أن يرى بن لادن عناصر القوات الخاصة التابعة للبحرية الأميركية المسلحين جيداً، وهم يحومون في أجواء باكستان لتنفيذ مهمة إنهاء حياته.

---

(١) Peter Bergen, *Manhunt: The Ten-Year Search for bin Laden—from 9/11 to Abbottabad* (New York: Crown Publishers, 2012), p. 3. بالنسبة إلى القراء الذين يريدون دراسة الأحداث التي قادت إلى الهجوم على بن لادن، والهجوم بحد ذاته، فإن أفضل الكتب في هذا المجال، ولغاية الآن هي *Bergen's Manhunt and Mark Owen, with Kevin Maurer, No Easy Day: The Firsthand Account of the Mission That Killed Osama Bin Laden* (New York: Dutton, 2012).

(٢) المصدر نفسه ص. ٤.

سنحت للولايات المتحدة آخر فرصة جدية لقتل بن لادن، أو إلقاء القبض عليه قبل عقدٍ من الزمن، أي في شتاء العام ٢٠٠١، وكان ذلك في تورا بورا، أفغانستان. لكن الافتقاد إلى التنسيق ما بين البنتاغون ووكالة الاستخبارات المركزية هو الذي أحبط العملية، وهو الأمر الذي تسبب في اختفاء بن لادن ونائبه أيمن الظواهري لفترة ظن بعض الناس بأنها سوف تدوم إلى الأبد. لكن بعض المحلّلين من وكالة الاستخبارات المركزية عقدوا العزم على تتبّع الخيوط التي تقود إليه الواحد بعد الآخر فيما بدا أنه متاهة لا نهاية لها. لكن مع عدم وجود مصادر استخباراتية داخل القاعدة، وعدم صدور إشاراتٍ استخباراتية آتية من بن لادن ذاته، ومع القدر الضئيل من الدعم الآتي من السلطات في المناطق التي يُعتقد أنه موجود فيها، وجدت وكالة الاستخبارات المركزية نفسها عالقةً أمام طريقٍ مسدود. أما في العام ٢٠٠٥، فقد أُلغيت وحدة بن لادن[١] في الوكالة، لكن عدداً من المحلّلين استمروا في ملاحقة زعيم القاعدة.

ركّز باراك أوباما حملته الانتخابية على التزامه بجعل أفغانستان، والحرب ضد القاعدة، محور سياسته المتعلقة بمكافحة الإرهاب، كما هاجم إدارة بوش لأنها تخلّت عن مطاردة بن لادن. لكن أوباما، وبوصفه رئيساً، أمر مدير وكالة الاستخبارات المركزية ليون بانيتا بتنظيم أولويات البحث، وصنّف، في أيار/مايو من العام ٢٠٠٩، قتلَ بن لادن، أو إلقاء القبض عليه، «الهدف رقم واحد»[٢]. بثّت أوامر أوباما حياةً جديدة، وموارد جديدة، في عملية البحث التي بقيت على مدى أربع سنوات محصورةً بيد مجموعة صغيرة من محلّلي وكالة الاستخبارات المركزية. وبينما كانت وكالة الاستخبارات المركزية تصعّد جهودها للعثور على بن لادن، كان عدد قليل جداً في مجتمع الاستخبارات يعتقد بإمكانية التوصل إلى أي نتيجة. في شهر نيسان/أبريل من العام ٢٠١٠، أبلغ اللواء مايكل فلين مراسل صحيفة رولينغ ستون مايكل هاستينجز: «لا أعتقد أننا سوف نلقي القبض على بن لادن». أضاف بالقول: «أعتقد أننا سوف نتلقى ذات يوم مكالمة[٣] من الباكستانيين ليقولوا لنا إن بن لادن مات، وإننا ألقينا القبض على الظواهري». كان فلين في ذلك الوقت أرفع مسؤولٍ استخباراتي في شؤون أفغانستان وباكستان، وكان يعمل تحت إدارة الجنرال ماك كريستال مباشرة. قال هاستينجز إن فلين «يتلقى أكثر التقارير الاستخباراتية حساسية وتفصيلاً».

في شهر آب/أغسطس من العام ٢٠١٠، حصلت وكالة الاستخبارات المركزية على أكبر فرصةٍ

(١) وثيقة مصورة، "Hunt for Osama Bin Laden Shifts Gears," *Morning Edition*, NPR, July 3, 2006.

(٢) Bergen, anhunt, p. 116.

(٣) *Michael Hastings, The Operators: The Wild and Terrifying Inside Story of America's War in Afghanistan* (New York: Blue Rider Press, 2012), p. 92.

لها في هذه القضية منذ تورا بورا، وذلك عندما تمكّن أحد مصادر الوكالة في باكستان من رؤية أبو أحمد الكويتي في بيشاور. كان الكويتي، ومنذ زمن، تحت مراقبة الوكالة، كما تعرّف عليه[١] عدد من شخصيات القاعدة الذين ألقي القبض عليهم وخضعوا للاستجواب على يد القوات الأميركية في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر مباشرة، كما أجمعوا على أنه كبير مساعدي بن لادن، وأرفع مبعوثٍ لديه. لاحقَ العميل السري للوكالة في باكستان سيارة الجيب البيضاء، من نوع سوزوكي[٢]، التي كان يستقلها الكويتي لمدة ساعتين، وتبعه من بيشاور إلى بلدة أبوت أباد والتي تتمركز فيها حامية عسكرية. حلّل خبراء الوكالة التفاصيل المتعلقة بالمجمّع السكني الذي قاموا بتشبيهه بـ «حصن»[٣]، لكنهم لم يكتشفوا فيه أي هاتف أو وسيلة اتصال بشبكة الإنترنت. كما أن قاطنيه تعوّدوا إحراق نفاياتهم المنزلية[٤]. كان هؤلاء السكان يزرعون خُضَرهم[٥] ويربّون الدجاج والأبقار، وكانوا يذبحون عنزتين أسبوعياً. أدرك المحللون أنهم عثروا على أحد المساعدين الذين يثق بهم بن لادن كثيراً، لكنهم توقّعوا وجود صيدٍ أكبر لهم يعيش في ذلك المجمّع السكني، ولعله يكون الهدف الأكبر. قرّر المحللون عدم محاولة اعتقال الكويتي، وذلك على أمل أن يقودهم إلى بن لادن ذاته.

طلب بانيتا في أواخر الخريف من المحلّلين المتابعين لتحركات بن لادن تكوين لائحة من خمس وعشرين طريقة[٦] لتجميع المعلومات الاستخبارية من داخل المجمّع السكني. استعرض المحلّلون قبل ذلك وضع أجهزة في نظام الصرف الصحي، أو وضع كاميرا في شجرة مجاورة للمجمّع. انتهى المحلّلون أخيراً إلى وضع ثمانية وثلاثين خياراً. قال المؤلف بيتر بيرغن: «تضمّنت إحدى الأفكار رمي قنابل تُنتج روائح كريهة[٧] وذلك بقصد إجبار الساكنين على الخروج من المنزل. وتضمّنت فكرة أخرى استغلال الخطاب الديني المتطرف الذي يُفترض أن سكان المجمّع يحبون سماعه، وإذاعة ما يُفترض أنه صوت اللّه من خارج المجمّع، وبحيث ينادي بهم: آمركم أن تخرجوا إلى الشارع!».

(١) Michael Iskoff, "How Profile of bin Laden Courier Led CIA to Its Target," NBCNews. com, May 4, 2011.

(٢) Bergen, *Manhunt*, p. 123.

(٣) Bergen, *Manhunt*, P.124.

(٤) Mark Mazzetti, Helene Cooper, and Peter Baker, "Behind the Hunt for Bin Laden," New York Times, May 2, 2011.

(٥) Bergen, *Manhunt*, pp. 12–13.

(٦) المصدر نفسه، ص. ١٢٥-١٢٦

(٧) المصدر نفسه، ص. ١٢٦

عيّنت وكالة الاستخبارات المركزية طبيباً باكستانياً تكون مهمته إدارة برنامج تلقيح ضد مرض التهاب الكبد «ب» في المنطقة المجاورة(١). أرادت الوكالة استخدام الطبيب وفريقه الطبي الزائف من أجل الوصول إلى المجمّع السكني، واستخراج عيّنات من الحمض النووي DNA من شاغلي المنزل، وذلك لمقارنتها بالعيّنات التي تمتلكها الوكالة، وهي العيّنات التي حصلت عليها من شقيقة بن لادن المتوفاة. أما الطبيب الذي اشترك في هذا المشروع، شاكيل أفريدي، فكان من مناطق باكستان القَبَلية. دفعت وكالة الاستخبارات المركزية إلى أفريدي مبلغاً من المال كي يدير ذلك البرنامج الزائف، والذي بدأ في المناطق الأفقر من أبوت أباد، وذلك كي يبدو البرنامج قانونياً. فشلت هذه الخطة في النهاية، وعجز أفريدي وفريقه عن الحصول على عيّنات DNA(٢). ألقت السلطات الباكستانية القبض أخيراً على أفريدي، وسجنته بسبب تعاونه مع وكالة الاستخبارات المركزية.

وفي أواخر فصل الصيف وأوائل فصل الخريف من العام ٢٠١٠، بدأ محلّلو وكالة الاستخبارات المركزية تبادل المذكرات المتعلقة بأهمية المبعوث الذي يستخدمه بن لادن، وكان من بينها مذكرة حملت عنوان «الإطباق على مبعوث بن لادن»، كما حملت مذكرة أخرى عنوان «تشريح الدليل»(٣).

جهّزت وكالة الاستخبارات المركزية منزلاً آمناً في أبوت أباد، كما وسّعت تحليل «نمط المعيشة»(٤) لسكان المجمع السكني. اكتشفت الوكالة، بالإضافة إلى عائلتي الكويتي وشقيقه، وجود عائلةٍ أخرى تعيش في الطابق الثالث المنعزل لأكبر مبنى في أرض المجمّع. حلّل محلّلو وكالة الاستخبارات المركزية ظلال سكان المنزل من خلال التصوير الجوي، وهكذا اكتشفوا وجود شخصٍ ما يُعتقد أنه يقوم بجولاتٍ يومية في الباحة الموجودة داخل المجمّع، وفي حديقة الخُضَر الصغيرة ـ لكنه يفعل ذلك تحت غطاء مصنوع من البلاستيك، وهو الأمر الذي يمنع الطائرات من دون طيّار، أو الأقمار الصناعية من تحديد أي شيء يزيد عن ظله. لم يستطع

---

(١) Saeed Shah, "CIA Organised Fake Vaccination Drive to Get Osama bin Laden's Family DNA," *Guardian*, July 11, 2011.

(٢) Bergen, *Manhunt*, p. 127.

(٣) Adam Goldman and Matt Apuzzo, "The Man Who Hunted Osama bin Laden," Associated Press, July 5, 2011. يقدم بيتر بيرغن تفاصيل أكثر عن هذه المذكرات. أما العنوان «الإطباق على مبعوث أسامة بن لادن» فهو من كتاب بيرغن كذلك، *Manhunt*, p. 127.

(٤) Bergen, *Manhunt*, p. 131.

المحلّلون تحديد طول ذلك الرجل، فأطلقوا عليه اسم «المتجوّل»[١].

أجمع محلّلو وكالة الاستخبارات المركزية بحلول شهر كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١١، أن المتجوّل قد يكون بن لادن ذاته. طلب الرئيس أوباما من فريقه لمكافحة الإرهاب تطوير مجموعة متنوعة من الخيارات جاهزة للتنفيذ. لكن وكيل وزارة الدفاع مايكل فيكرز، وبانيتا ونائبه مايك موريل، اجتمعوا مع الأميرال ماك رافين في مقر وكالة الاستخبارات المركزية، وأبلغوه بالمعلومات الاستخباراتية الواردة من أبوت أباد. قال لهم ماك رافين: «أولاً، وقبل كل شيء، أريد تهنئتكم[٢] على حصولكم على هذا الدليل العظيم»؛ ثانياً، تُعتبر هذه غارة مباشرة من وجهة نظر JSOC. إننا نقوم بغارات كهذه عشر مرات، أو اثنتي عشرة، أو أربع عشرة مرة في كل ليلة. أما الأمر الذي يجعل هذه الغارة معقدة فهو وجود المكان على بُعد مئة وخمسين ميلاً داخل باكستان، ما يصعّب التوجّه إلى هناك لوجستياً، ثم النواحي السياسية المتعلقة بشرح هذه الغارة، وهي كلها عوامل تعقّد الأمر. أريد التفكير بالأمر قليلاً، لكني أرى ضرورة وضع عضوٍ من ذوي الخبرة من إحدى الوحدات الخاصة للعمل معكم مباشرة، بحيث يأتي يومياً إلى وكالة الاستخبارات المركزية، ويبدأ بتدبّر بعض هذه الخيارات».

أوردت صحيفة وال ستريت جورنال أن «ماك رافين عيّن[٣] أحد كبار ضباط العمليات الخاصة ـ وهو نقيب في الفرقة السادسة من القوات البحرية الأميركية، وهي من أكثر الفرق خبرة من وحدات

العمليات الخاصة، وذلك للعمل على ما كان يُعرف بـ AC1، أي الأحرف الأولى من مجمّع أبوت أباد الأول. أمضى النقيب كل يوم من الأيام في العمل مع فريق وكالة الاستخبارات المركزية في منشأةٍ بعيدة وآمنة تقع في حرم وكالة الاستخبارات المركزية في لانغلي، فيرجينيا». كان من المفترض، نظرياً، أن تجري أي غارة ضد المجمّع تحت غطاء وكالة الاستخبارات المركزية، وبحيث إذا حدث أي خطأ، تستطيع الولايات المتحدة إنكار قيامها بالعملية. لكن في واقع الأمر كان رجال ماك رافين هم الذين سيقومون بالعملية. أما داخل دوائر وكالة الاستخبارات المركزية فقد عُرف AC1، باسم «أتلانتيك سيتي»[٤].

(١) Bob Woodward, "Death of Osama bin Laden: Phone Call Pointed U.S. to Compound—and to 'the Pacer,'" *Washington Post*, May 6, 2011.

(٢) المصدر نفسه ص. ١٦٦ ـ ١٦٧

(٣) Siobhan Gorman and Julian E. Barnes, "Spy, Military Ties Aided bin Laden Raid," Wall Street Journal, May 23, 2011.

(٤) المصدر نفسه.

استعرضت وكالة الاستخبارات المركزية وفريق أوباما للأمن القومي عدداً من الخيارات الأخرى[١] غير الهجوم الذي ستقوم به فرقة SEAL. وكان من بين هذه الخيارات القيام بغارة بطائرة B2 على المجمّع السكني، تكون مشابهة للعملية التي قتلت الزرقاوي في العراق. لكن هذا السيناريو ترافق مع عددٍ من المخاطر الكبيرة: سيكون من المستحيل تقريباً استخراج عيّنات DNA، وذلك للتأكد من مقتل بن لادن، كما أن عملية القصف سوف تُسفر بالتأكيد عن مقتل، ليس فقط كل النساء والأطفال في المبنى السكني، لكن يُحتمل أن تُسفر كذلك عن مقتل سكان المنازل الأخرى في الحي. كانت الغارات بالطائرات من دون طيّار خياراً دائماً في باكستان، لكن الأوضاع في المجمّع كانت ستجعل فرصة تحقيق إصابة مباشرة أمراً لا يُمكن توقّعه. لكن الأمر الذي كان يخيّم على عملية التخطيط هو واقع أن المتعاقد مع وكالة الاستخبارات المركزية رايموند دافيس كان قابعاً في زنزانة سجن باكستاني، ويواجه تهماً بالقتل، ودعوات واسعة لإعدامه. يعني ذلك أن أي إجراء من جانب واحد تقوم به الولايات المتحدة سوف يؤدي، من دون أي شك، إلى إغضاب الحكومة الباكستانية. وخشي بعض المحلّلين أن يُقتل دافيس[٢] انتقاماً.

لكن فريق أوباما لمكافحة الإرهاب قرّر في النهاية أن الغارة التي تقوم بها JSOC، والتي تنفذها القوات البحرية الأميركية ذات الخبرة الكبيرة وبقيادة ماك رافين، من شأنها توفير أفضل فرصة للقضاء على بن لادن. سبق لـJSOC أن قامت بهجمات في باكستان من قبل، لكنها لم تكن في عمق البلاد، ولم تكن تمتلك هذه القوات الكبيرة. تمثّلت المخاطرة الجدية في أن تكتشف الحكومة الباكستانية طائرات الهليكوبتر الأميركية التي سوف تطير لمسافة ١٥٠ ميلاً داخل البلاد. أما الأميرال ماك رافين فقد بدأ بتجميع فرقة من القوات البحرية الأميركية بهدف البدء بالتحضير لهذه العملية الحساسة، لكن رجال الفرقة لم يعرفوا طبيعة تلك المهمة. لكن ما إن أُطلق سراح رايموند دافيس من السجن الباكستاني في ١٦ آذار/مارس حتى تزايد زخم هذه العملية.

حضّر رجال ماك رافين لهذه المهمة في منشأة سرية تقع في كارولاينا الشمالية، وفي مكانٍ آخر في صحراء نيفادا[٣].

كان مات بيسونيت وهو أحد رجال القوات البحرية الأميركية وعميلٌ قديم لِـDEVGRU، يبلغ

---

(١) "Siobhan Gorman and Julian E. Barnes, Spy, Military Ties Aided bin Laden Raid,"، أنظر أيضاً بيرغن، Bergen, *Manhunt*, p. 167.

(٢) Gorman and Barnes, Spy, Military ties Aided bin laden Raid.

(٣) Bergen, *Manhunt*, p. 184.

حالياً السادسة والثلاثين من عمره، قد شارك خلال العقد الفائت باستمرار في عملياتٍ قتالية وضعته خلف خطوط العدو، وذلك من ضمن الحرب الأميركية على الإرهاب. نفذ مات مهماتٍ في أفغانستان، والعراق، والقرن الأفريقي وكما شاءت الأقدار، في باكستان كذلك. كما شارك بالفعل في محاولة سابقة لاعتقال بن لادن في العام ٢٠٠٧، أُطلق عليها اسم «مطاردة الأوزة البرية»[١]. ثم ترقّى في صفوف العمليات الخاصة ليصبح قائد فرقة DEVGRU.

استُدعي بيسونيت وعملاء JSOC السريين إلى منشأة معلومات مجزأة حسّاسة، حيث الهواتف ممنوعة، والجدران مبطنة بالرصاص، بهدف منع استخدام أجهزة التنصّت الإلكترونية. قال بيسونيت: «كان هناك نحو ثلاثين شخصاً في الغرفة[٢]، وكان من بينهم فرقة القوات البحرية الأميركية، وأحد تقنيي التخلّص من المواد المتفجّرة، بالإضافة إلى رجلين للمساندة». تلقى الرجال معلومات قليلة عن العملية، بالإضافة إلى حقيقة أنهم سوف يتوجهون إلى كارولاينا الشمالية من أجل تنفيذ «تدريب جهوزية مشترك». لم تقدّم إليهم أي تلميحات لما ينتظرهم. قال بيسونيت: «لم يوجد في الغرفة سوى الرجال الذين يتمتعون بخبرة كبيرة. جاءوا بنا من فرقٍ مختلفة. ففي معظم الفرق، يتولّى الشخص الذي لا يتمتّع بخبرة كبيرة المهامّ البسيطة، لكننا تطلعنا في أنحاء الغرفة فوجدناها مليئة بجنود أكبر سناً». أضاف: «بدا الأمر وكأن فريق الحلم[٣] قد اجتمع».

قال بيسونيت إن الشائعات انتشرت[٤]. توقّع بعض الرجال أنهم سوف يُرسلون إلى ليبيا، بينما توقّع آخرون أنهم ذاهبون إلى سورية أو إيران. لكن عندما وصل عناصر القوات الخاصة التابعة للبحرية الأميركية إلى قاعدة التدريب في كارولاينا الشمالية تلقوا بعض المعلومات. كان هدف هذه المهمة الغامضة هو أسامة بن لادن في الواقع. أعلن بيسونيت عندها عن دهشته قائلاً: غير معقول[٥].

تم اختيار ثمانية وعشرين عميلاً سريّاً من فرقة DEVGRU، من ذوي الخبرة لهذه العملية[٦]، وكان من بينهم خبير متفجرات. كما كان برفقة الفريق أحد الكلاب البوليسية ويُدعى كايرو، وأحد المترجمين. ترافقت هذه المهمة مع أربعة بدائل، وذلك في حال إصابة أحد أفراد القوات البحرية الأميركية أثناء التدريبات. وفي أفغانستان كان من المقرر أن يُلْحَقَ بقوات all-Star أو قوات النخبة

---

(١) Owen, *No Easy Day*, p. 5.

(٢) المصدر نفسه، ص. ١٤٧

(٣) المصدر نفسه، ص. ١٤٧ ـ ١٤٨

(٤) المصدر نفسه، ص. ١٤٩

(٥) المصدر نفسه، ص. ١٥٤

(٦) تفاصيل تكوين الفريق مأخوذة من المصدر السابق، Owen No Easy Day, p. 158.

أحد أعضاء فرقة القوات البحرية الأميركية، أَطلقَ عليه بيسونيت اسم «ويل»، وهو رجل تعلم العربية بنفسه، ما سيجعله قادراً على إجراء جلسات الاستجواب في هذه المهمة.

ساعد محللون من وكالة الاستخبارات المركزية الرجال على تذكّر التفاصيل الدقيقة لنموذج المجمّع الذي يقع خارج الأبواب الرئيسة لغرفة الاجتماعات. وُضع النموذج الإسفنجي فوق قاعدة مربعة من الخشب تبلغ أبعادها خمس أقدام. كان هذا النموذج يودع بأمان في صندوق خشبي عندما لا يكون قيد الاستخدام. كتب بيسونيت فيما بعد أن النموذج أظهر «المنزل بتفاصيله المذهلة[1]، وحتى الأشجار الصغيرة في الباحة والسيارات في الممر وعلى الطريق الممتدة بمحاذاة الجهة الشمالية للمجمع. كما أظهر النموذج موقع بوابات المجمع والأبواب، وخزانات المياه على السطح، وأظهر حتى السياج الشائك فوق الجدار. ظهر كذلك العشب الذي غطى الباحة الرئيسة، وحتى منازل الجيران والحقول ظهرت هي الأخرى بتفاصيلها الدقيقة تقريباً».

تعرّفت فرقة القوات البحرية الأميركية إلى «المتجوّل»، كما تلقى كل الرجال تعليمات عن «الطريق إلى أبوت أباد»[2] من وكالة الاستخبارات المركزية. وساعدت هذه المعلومات أعضاء الفريق على تسريع عملية تذكّر المجهود الاستخباراتي الذي استغرق سنوات عديدة، والذي هدفَ إلى ملاحقة زعيم القاعدة. لكن بعد مضي أيام قليلة على وصول الرجال إلى كارولاينا الشمالية، شاهدوا لمحة ببثٍ حيٍ عن المتجوّل عبر شاشة فيديو بالأبيض والأسود. راقبه الرجال وهو يتجوّل في مسارٍ دائري تحت خيمةٍ مؤقتة في باحة المجمّع. حلّقت في إحدى المرات طائرة هليكوبتر عسكرية باكستانية فوق المجمّع بينما كان المتجوّل في الخارج. قال بيسونيت: «لم نر الرجل المتجوّل وهو يُهرع إلى سيارة ويلوذ بالفرار. فكّرنا جميعاً بالأمر ذاته. يعني ذلك أن الرجل تعوّد سماع أصوات طائرات الهليكوبتر»[3].

ذكر التقويم الذي قدّمته وكالة الاستخبارات المركزية احتمال أن يكون بن لادن يسكن في الطبقة الثالثة من المبنى السكني، بينما يُعتقد أن ابنه خالد يسكن في الطبقة الثانية. لم يمتلك رجال DEVGRU السرّيون أيّ فكرة عن تصميم المباني من داخلها. قرّر الفريق استخدام عددٍ من كلمات مرافقة للإبلاغ عن تقدم المهمة عبر أجهزة اللاسلكي. كان الهدف من هذه الفكرة يتلخّص في أن الكلمات المفردة والقصيرة من شأنها تقليص مقدار البث اللاسلكي والتشويش.

(١) Owen, *No Easy Day*, p. 16.

(٢) المصدر نفسه ص. ١٦٣

(٣) المصدر نفسه، ص. ١٧٣

قال بيسونيت: «اخترنا لهذه المهمة[١] كلمات مساندة تمثل الأميركي الأصلي»، وهكذا أُطلق على بن لادن كلمة جيرونيمو.

أبلغ ماك رافين وفريق الأمن القومي التّابع له تفاصيل هذه العملية بينما كان رجال فرقة SEAL يتحضّرون لتنفيذ هذه المهمة. قال ماك رافين: «يمكننا القول من جهة الصعوبة[٢]، ومقارنة بما نقوم به كل ليلة في أفغانستان، وما نفعله في العراق، إن هذه المهمة ليست من بين أصعب المهام من الناحية التقنية. أما الجزء الصعب فهو مسألة سيادة باكستان والطيران لفترة طويلة من الزمن فوق المجال الجوي الباكستاني». أما مستشار الأمن القومي، توني بلينكين، فوصف تأثير التحليل الذي قدّمه ماك رافين، قائلاً لبيرغن: أوّلاً، ما يساعد كثيراً هو أنّه بارعٌ في التّمثيل[٣]، فهو يتقن الدّور جيّداً وبالتّالي يوحي بالثّقة. وهو في الوقت عينه، يترك انطباعاً بأنّه سيقدّم تقييماً صادقاً ولن يتبجّح أو يتباهى. وهذا ما يجعله يتمتّع بصدقيّة كبيرة وينشر الطمأنينة في صفوف الفريق، بالإضافة إلى ما قاله لنا ماك رافين بعد أن وضعوا خطّة للمهمة وتدرّبوا عليها: «باستطاعتنا أن ننفّذ هذه المهمة».

بينما كان أفراد فرقة القوات البحرية الأميركية يتدربون على المهمة في كارولاينا الشمالية، وفي صحراء نيفادا، حضرت مجموعة من الشخصيات المهمة في الإدارة والجيش ووكالة الاستخبارات المركزية بعض هذه التدريبات. قال بيسونيت إنه خلال أحد التدريبات سأل شخصٌ ما إذا كانت هذه المهمة قاتلة. «أوضح أحد المحامين الذي كان إما من وزارة الدفاع، وإما من البيت الأبيض[٤] أن هذه ليست عملية اغتيال. إذا خرج الرجل عارياً رافعاً يديه، فليس من الممكن أن نشتبك معه... لن أقول لك كيفية قيامك بوظيفتك».

أُرسلت فرقة من القوات البحرية الأميركية إلى جلال أباد في أفغانستان قبيل البدء بالمهمة. نصب بيسونيت أرجوحة في الطائرة ليرتاح فيها استعداداً لرحلة طويلة. وابتلع بعض الرجال في هذا الوقت أقراص آمبيان استعداداً للرحلة الطويلة فوق المحيط الأطلسي. انضم عدد من محللي وكالة الأمن القومي ووكالة الاستخبارات المركزية إلى فرقة القوات البحرية الأميركية. لكن ما إن أقلعت الطائرة حتى استلقى بيسونيت على مقعد مفتوحٍ إلى جانب إحدى محلّلات وكالة الاستخبارات

(١) Owen, No Easy Day, p. 168.

(٢) Bergen, *Manhunt*, pp. 185-186.

(٣) المصدر نفسه، ص. ١٨٥

(٤) *Owen, No Easy Day*, p. 177.

المركزية وسألها، «ما هي احتمالات[1] كون الرجل في المجمع هو أسامة بن لادن؟» أجابته: «مئة بالمئة». تراجع بيسونيت قليلاً، وذكّرها بأنه سبق له أن سمع هذه المزاعم من محللي الاستخبارات من قبل، وتبيّن بأنها غير صحيحة. أكّدت محللة وكالة الاستخبارات المركزية على تقويمها، وأبلغت بيسونيت بأنها لا تدعم فكرة هذا الهجوم، وأنها تفضّل القيام بضربة جوية. قالت كذلك: «يكون رجال القيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC مثل غوريلا في غرفة، ولذلك أفضّل الغارة الجوية. أفضّل الاكتفاء بالضغط على زر وقصف المكان». قال لها بيسونيت: «قمتم بكل العمل الصعب للوصول إلى هنا... يسعدنا أن نمرح على مدى ثلاثين دقيقة، وننتهي من الأمر بأكمله».

اجتمع أوباما في صبيحة يوم الجمعة، أي في ٢٩ من نيسان/أبريل، وعند الساعة ٨:٢٠ صباحاً[2] مع مستشار الأمن القومي توماس دونيلون، وكذلك مع نائبه دينيس ماكدونو، وجون برينان، ومع رئيس هيئة موظفي البيت الأبيض وليام دالي، وذلك في قاعة استقبال الدبلوماسيين في البيت الأبيض. أبلغ أوباما الرجال المجتمعين بشكل نصف دائرة: «فكّرت بالقرار: المضي قُدُماً[3]. أما الشيء الوحيد الذي يجعلنا لا نمضي قُدُماً فهو أن يقرر بيل ماك رافين ورفاقه أنه إما الطقس، وإما الأوضاع على الأرض سيزيدان من المخاطر التي تواجهها قواتنا».

أُطلق على هذه المهمة اسم عملية رمح نبتون، وهو اسم مأخوذ من طرف الرمح ثلاثي الشُعب الذي يفضله سيّد البحر الروماني. يُضاف إلى ذلك أنه شعار شائع في معدات فرقة SEAL التابعة لسلاح البحرية، وفي الخوَذ التي تستخدمها هذه الوحدة.

لكن بيسونيت وعدداً آخر من SEAL، وفي ثاني ليلة للفرقة في جلال أباد، جلسوا حول نارٍ أوقدت في الهواء الطلق. ناقش الحاضرون المكان الذي يتعيّن عليهم إصابة بن لادن فيه. قال عضو الفرقة، والذي يُدعى والت: «حاولوا أن لا تصيبوا[4] ذلك الشقي في الوجه، لأن الجميع يريد رؤية هذه الصورة». انطلق الرجال في التحدث حول أثر هذا الهجوم في تعزيز مراكز رؤسائهم. توقع بيسونيت أن ماك رافين سوف يتلقى ترقية ليصبح قائد القيادة الجنوبية

---

(١) محادثة بين بيسونيت و«جين»، مصدر سابق، الصفحات ١٨٢ ـ ١٨٤

(٢) Mark Mazzetti and Helene Cooper, "Detective Work on Courier Led to Breakthrough on Bin Laden," New York Times, May 2, 2011.

(٣) مقابلة خاصة مع توم دونيلون على "History Channel" بُثت في ٦ أيلول/سبتمبر عام ٢٠١١ targeting Bin Laden.

(٤) Owen *No Easy Day*, p. 192.

SOCOM[١]. أضاف والت: «سيُنتخب أوباما للمرة الثانية[٢]. هذا أمرٌ مؤكد. يمكنني أن أراه الآن وهو يتحدث حول كيفية قتله بن لادن».

تزامن هذا الهجوم الذي جرى تخطيطه كي ينفذ في مساء يوم السبت ٣٠ نيسان/أبريل، مع حفل العشاء الذي يقيمه البيت الأبيض للمراسلين الصحافيين، وهو الأمر الذي يعني أن الرئيس وكل مسؤول رفيع في فريقه للأمن القومي سيلتقون نخبة رجال الصحافة، وكذلك مشاهير هوليوود، في الوقت ذاته الذي يجري فيه تنفيذ الهجوم. أراد بعض مستشاري الرئيس تأجيل الهجوم حتى إلى ما بعد حفل العشاء وذلك لخشيتهم من أنه إذا ما سارت الأمور على غير ما يرام فإن الرئيس ومسؤولين آخرين سيضطرون إلى مغادرة الحفل، وهكذا سينكشف أمر الهجوم. كانت هذه الغارة مخططة للتنفيذ تحديداً في ليلة يغيب فيها ضوء القمر[٣]، وذلك كي تتمكن طائرات الهليكوبتر من الحصول على أفضل تغطية ممكنة. لكن ماك رافين اضطر لتأجيل العملية[٤] إلى الليلة التالية، وذلك بسبب ظهور غيوم كثيفة.

اتصل أوباما بماك رافين لمعرفة ما يجري للمرة الأخيرة. كان ذلك في وقتٍ متأخرٍ من المساء في جلال أباد. تناول ماك رافين سماعة الهاتف، وما لبث أن أبلغ الرئيس بأن رجاله مستعدون لبدء الهجوم. قال الرئيس: «ثقتي بك وبرجالك تصل إلى أبعد حدود[٥]. أتمنى لكم التوفيق. آمل أن تنقل لكل واحد منهم شكري الشخصي على خدماتهم، وقل لهم إنني سوف أتابع شخصياً، وعن قرب، سير هذه المهمة».

وصل الرئيس والسيدة الأولى إلى فندق واشنطن هيلتون عند الساعة ٧:٠٠ مساء يوم السبت، وذلك لحضور حفل العشاء الذي يُقام تكريماً لرجال الصحافة[٦].كان من بين الحضور كذلك بانيتا، وغايتس، وفيكرز وبعض الأعضاء المهمين من الفريق الذي خطط لعملية بن لادن. لم يُظهر سلوك أوباما أي شيء عن التحضيرات المحفوفة بالمخاطر الجارية في المقلب الآخر من الأرض. بدا الرئيس، بدلاً من ذلك، هادئاً ومرحاً، كما روى بعض النكات، بما فيها واحدة استهدفت الملياردير

---

(١) Owen, *No Easy Day*, p. 275.

(٢) المصدر نفسه، ١٩٣

(٣) Bergen *Manhunt*, p. 192.

(٤) المصدر نفسه، ص. ٢٠٨.

(٥) Jake Tapper, “President Obama to National Security Team: ‘It’s a Go,’” Political Punch (blog), ABC-News.go.com, May 2, 2011.

(٦) “2011 White House Correspondents’ Dinner,” C-Span video, 1:28:17, coverage of the White House Correspondents’ Dinner on April 30, 2011, www.c-spanvideo.org/program/299256-1.

دونالد ترمب، وهو الذي كان موجوداً بين الحضور. نال ترمب قدراً كبيراً من اهتمام الصحافة التي روّجت لنظريته الفارغة من المضمون، والقائلة إن الرئيس ليس مواطناً أميركياً. أما نجم برنامج "Saturday Night Live" (ليلة السبت المباشرة) سيث مايرز، والذي كان مضيف حفل العشاء فقد ألقى نكتة حول بن لادن، وبالطبع لم يكن الرجل على علم بأن عدداً من الرجال الحاضرين في القاعة قد شاركوا بعمقٍ في التخطيط لموته الوشيك. قال مايرز: «يعتقد الناس أن بن لادن مختبئ في [جبال] الهندو كوش، لكن هل تعلمون أنّه يقدّم برنامجاً يُبثُّ يومياً على قناة C-SPAN من الساعة الرابعة وحتى الساعة الخامسة بعد الظهر؟ انتقلت الكاميرا في هذه اللحظة لتصور الرئيس وهو يضحك من أعماق قلبه.

كتب بيسونيت أن التعليمات الأخيرة قبل انطلاق عملية رمح نبتون في أفغانستان كانت أن كل شيء قد أعدّ جيداً[1] وذلك مع انضمام أفراد آخرين من سرايا أخرى تابعة لفرقة SEAL. أجاز الرئيس لأفراد فرقة SEAL مقاتلة أي وحدات باكستانية قد تعترض طريقهم خلال هذه المهمة. أخبر أحد الضباط أفراد الفرق المشاركة عما يجب أن يقولوه في حال وقعوا في قبضة السلطات الباكستانية: كانوا يعملون على استعادة طائرة من دون طيّار تحطمت، وضحك الحاضرون لهذا الاقتراح. أكد بيسونيت ساخراً: «تتنافى هذه القصة مع المنطق[2]. إننا حلفاء مع الباكستانيين من الناحية النظرية، وهكذا إذا فقدنا طائرة من دون طيّار فإن وزارة الخارجية سوف تتفاوض مباشرة مع الحكومة الباكستانية لاستعادتها. لا تصمد هذه القصة أمام المنطق كما أنه سوف يكون من الصعب التمسّك بها على مدى ساعاتٍ عدة من الاستجواب». أضاف قائلاً: «الواقع هو أننا إذا وصلنا إلى هذه المرحلة فإن أي قصة سوف تعجز عن تغطية وجود اثنين وعشرين من أفراد فرقة SEAL حاملين ستين باونداً من الأجهزة المتطورة على ظهورهم، بمن فيهم تقني للتخلص من الذخائر غير المنفجرة، ومترجم، ليصل العدد إلى أربعة وعشرين رجلاً، بالإضافة إلى كلبٍ واحد، في حين يتجول الجميع في مناطق غير ريفية وعلى بُعد أميالٍ قليلة من الأكاديمية العسكرية الباكستانية». اختتم جولة التعليمات هذه أحد القادة من ضباط DEVGRU. قال الضابط إن ماك رافين أعطاهم الضوء الأخضر[3] لتنفيذ العملية. يعني ذلك أن أفراد فرقة SEAL سوف يكونون في طريقهم إلى أبوت أباد، وبالتحديد في غضون أربعٍ وعشرين ساعة.

بدأ موظفو الأمن القومي لدى أوباما بالتوافد إلى البيت الأبيض حوالى الساعة الثامنة[4] من

---

(١) Owen, *No Easy Day*, p. 194.

(٢) Owen, *No Easy Day*. p. 195.

(٣) المصدر نفسه، ص. ١٩٦

(٤) Bergen *Manhunt*, p. 212.

صباح يوم الأحد في ١ أيار/مايو. اشترى المسؤولون أطباقاً من الشطائر من كوستكو[١]، كما صدرت طلبات متعددة لإحضار أطباق البيتزا[٢] من أجل تجنّب طلب كمية منها دفعة واحدة بحيث تلفت الأنظار.

بدأ فريق الأمن القومي التابع لأوباما بالحضور إلى قاعة الأزمات في البيت الأبيض عند حوالى الواحدة من بعد الظهر[٣]. وكان أوباما في هذه الأثناء يُنهي إحدى جولات لعبة الغولف[٤] في قاعدة آندروز الجوية، وكان ذلك جزءاً من محاولة إرسال إشارة علنية بأن كل شيء يسير على ما يرام. أما في مقر وكالة الاستخبارات المركزية، فكان بانيتا، ونائبه مايك موريل، مجتمعَين مع قائد القيادة الجنوبية SOCOM إريك أولسن في غرفةٍ آمنة. كان بانيتا، من الناحية النظرية، مسؤولاً عن العملية، أما في واقع الأمر فإن الأميرال ماك رافين هو الذي كان يدير عملية رمح نبتون.

عاد أوباما إلى البيت الأبيض عند حوالى الساعة الثانية من بعد الظهر، وكان منتعلاً الحذاء المخصّص للعبة الغولف ومرتدياً سترته الواقية. توجّه الرئيس إلى الطبقة السفلية، ودخل إلى قاعة الأزمات حيث وصل التقويم النهائي الذي وضعه بانيتا عن العملية. لكن أوباما وفريقه لن يشرفا على أكثر المهمات دقة في تاريخ الولايات المتحدة من قاعة الأزمات، وهي التي شُيّدت لإدارة عملياتٍ كهذه. بدلاً من ذلك فإن أقوى صانعي القرارات في الولايات المتحدة تجمّعوا في غرفة مجاورة أصغر بكثير من من قاعة الأزمات.

كانت الغرفة مزودة بجهاز فيديو واتصالاتٍ هاتفية آمنة، مثلها مثل قاعة الأزمات، لكنها لا تتسع لأكثر من سبعة أشخاص[٥]. اشتملت الغرفة كذلك على جهازي تلفزيون من نوع الشاشات المسطحة جنباً إلى جنب في أحد جدران الغرفة. كانت غرفة الاجتماعات في يوم الهجوم على بن لادن تضمّ العميد مارشال «براد» ويب، وهو مساعد القائد العام للقيادة المشتركة للعمليات الخاصة. كان ويب وضابط آخر من JSOC يشرفان على العملية بشكلٍ مباشر عبر حاسوبٍ محمول.

---

(١) Nicolas Schmidle, "Getting Bin Laden: What Happened That Night in Abbottabad," *New Yorker*, August 8, 2011.

(٢) مقابلة أجراها المؤلف مع الرئيس باراك أوباما، "Inside the Situation Room," *Rock Center*, NBC, May 2, 2012.

(٣) Bergen *Manhunt*, p. 213.

(٤) Darlen Superville (AP), "Obama's Golf Shoes a Clue to bin Laden Raid?" NBCnews.com, May 3, 2011.،

(٥) Bergen *Manhunt*, p. 217.

كان البثّ الحي مؤمناً بواسطة طائرة مسيّرة شبحية من دون طيار من نوع RQ-170[1] كانت تحلّق فوق أبوت أباد. وتوفّرت للرجلين كذلك اتصالات آمنة مع ماك رافين في جلال أباد، ومع بانيتا في مقر وكالة الاستخبارات المركزية، ومع الجنرال كارترايت في مركز عمليات البنتاغون. لكن عندما اقترح الرجلان نقل مركز القيادة إلى قاعة الأزمات أُبلغا بالبقاء حيث هما[2].

كانت الحلقة المقربة[3] من أوباما والمجتمعة في قاعة الأزمات المجاورة تناقش ما إذا كان يتعيّن على الرئيس الإشراف على العملية بشكلٍ مباشر. لكن مع استمرار الجدال بدأ مسؤولون كبار، بمن فيهم وزيرة الخارجية كلينتون ونائب الرئيس بايدن، بالتوافد إلى غرفة الجنرال ويب الصغيرة. دخل الرئيس إلى الغرفة بعد مرور وقتٍ قصير، وقال: «أريد أن أشاهد هذا»[4]. جلس القائد الأعلى للقوات المسلحة [الرئيس] على كرسي قابلٍ للطي إلى جانب ويب. ناقش أوباما بعد ذلك مسألة ترتيبات الجلوس، وقال: «نهض [ويب] وبدأ الحاضرون بالتقيّد بالبروتوكول وبالتفكير في كيفية إعادة ترتيب المقاعد». قلت: لا تقلقوا لهذا. ركزّ الآن على ما تفعله. إنني متأكد من أنه يمكننا العثور على كرسي، وأنا سوف أجلس إلى جانبه. وهكذا انتهيت بالجلوس على كرسي قابلٍ للطي»[5].

كانت الساعة تشير إلى الحادية عشرة ليلاً في أبوت أباد[6]، أي أن أفراد عائلة بن لادن كانوا في أسرّتهم جميعاً. لكن على بُعد أميال عدة، وعلى الحدود الباكستانية ـ الأفغانية، وفي مدينة جلال أباد، وُجد ثلاثة وعشرون رجلاً من الفريق التابع لفرقة SEAL في إحدى القواعد الجوية، وذلك تحضيراً للانطلاق في مهمتهم. لكن بعد مرور نصف ساعة من الزمن أقلعت طائرات البلاك هوك. تسلم البيت الأبيض عند الساعة ٢:٣٠ من بعد الظهر أول خبرٍ عن إقلاع طائرات الهليكوبتر[7]. قال بريتان: «كان الوقت حرجاً جداً[8] إلى درجة أننا حبسنا أنفاسنا». استخدمت فرقة SEAL

(١) Schmidle, "Getting Bin Laden."

(٢) Bergen *Manhunt*, p. 217.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) Schmidle, "Getting Bin Laden."

(٥) مقابلة أجراها المؤلف مع الرئيس باراك أوباما، "Inside the Situation Room."

(٦) Bergen *Manhunt*, p. 214.

(٧) Schmidle, "Getting Bin Laden."

(٨) مقابلة خاصة مع جون بريتان على "Targeting Bin Laden," "History Channel" بُثت في ٦ أيلول/سبتمبر، ٢٠١١.

لهذه المهمة طائرتي بلاك هوك MH60 المتخصّصتين، واللتين يقودهما رجال من Night Stalkers (أي الصائدون الليليون) التابعين للقيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC. كانت طائرات الهليكوبتر من الطراز الشبحي من بلاك هوك التي قيل إن الولايات المتحدة طورتها[١] منذ زمن. لم تُنشر تفاصيل علنية عن هذه الطائرات الفريدة من نوعها. يُذكر أن طائرات البلاك هوك هذه خضعت لعملية تعديل خاصة، بحيث تمّ تزويدها بتكنولوجيا متقدمة تسمح لها بالطيران الصامت، وبتجنّب كشفها بأجهزة الرادار. عمد الطيارون، وبهدف إخفاء وجودهم، إلى الطيران بسرعات عالية وأقرب ما يُمكن إلى الأرض، كما استخدموا في ذلك تكتيكاً يُعرف باسم الطيران القريب من سطح الأرض Nap- of- the- earth[٢]. أما الجنرال هيو شيلتون، وهو القائد السابق للقيادة الجنوبية SOCOM، والذي يعمل ابنه طياراً في JSOC، فقال إن «الصائدين الليليين» هم الأفضل في الجيش الأميركي. قال لي إنهم يستطيعون [الطيارون] فعلاً التحليق بطائرة الهليكوبتر في وضع مقلوب [رأساً على عقب] إذا أرادوا ذلك، كما يمكنهم الهبوط بالطائرة فوق قطار متحرك، وفي الليل... إذا كانت لديك مهمة[٣] لا تريد أن تفشل فيها، فهؤلاء هم الرجال الذين يتعيّن عليك الاعتماد عليهم».

أقلعت ثلاث طائرات هليكوبتر من نوع شينوك[٤] [5]MH-47 من مطار جلال أباد ذاته، وذلك ما إن دخلت طائرات البلاك هوك المجال الجوي الباكستاني. هبطت إحدى هذه الطائرات الثلاث في الجانب الأفغاني من الحدود مع باكستان. أما الطائرتان الأخريان فقد طارتا إلى ضفة نهرٍ بعيدة في كالا داكا[٦] الواقعة في إقليم سوات، تبعد نحو خمسين ميلاً إلى الشمال من المجمّع السكني لبن لادن. انتظرتْ هناك قوة الرد السريع QRF، وذلك في حال تعرّض هجوم فرقة SEAL للمتاعب، فعندها تستطيع فرقة QRF الوصول إلى أبوت أباد في غضون نحو عشرين دقيقة. حلّقت طائرات البلاك هوك بهدوء متجهةً نحو المجمّع السكني، وتمكنت أخيراً من الوصول إلى ضواحي أبوت أباد.

---

(١) Christopher Drew, "Attack on Bin Laden Used Stealthy Helicopter That Had Been a Secret," *New York Times*, May 5, 2011.

(٢) Bergen *Manhunt*, p. 215.

(٣) مقابلة أجراها المؤلف مع الجنرال هيو شيلتون، آذار/مارس ٢٠١١.

(٤) Bergen *Manhunt*, p. 216.

(٥) Shmidle "Getting Bin Laden."

(٦) Bergen *Manhunt*, p. 220.

أما في أفغانستان فإن الأميرال ماك رافين كان يدير العملية من مكانٍ آمن في جلال أباد. وكان الجنرال ديفيد بتريوس، وأحد مساعديه، يراقبان ما يجري[1] في غرفة تحكّم سرية. كان الجنرال بتريوس مستعداً لتحريك الطائرات الحربية الأميركية في حال زجّ الباكستانيونَ بطائراتهم المقاتلة.

(١) Bergen, *Manhunt*, p. 220.

٤٩ «أمسكنا به. أمسكنا به»

باكستان، ٢٠١١. تحلّق الرئيس أوباما وفريقه حول طاولة في الغرفة الصغيرة المجاورة لقاعة الأزمات. شاهد الحاضرون مشاهد غير واضحة تماماً لطائرات البلاك هوك أثناء اقترابها من أبوت أباد من جهة الشمال الغربي. لم تكن الغرفة مخصّصة للجلوس، لكن الجميع التزم الصمت، فيما عدا الأسئلة التي كانت تُطرح بين الحين والآخر[1] على نائب ماك رافين، الجنرال ويب. حاول بعض أفراد فرقة SEAL داخل المروحيات الاستسلام لنومٍ خفيف في طريقهم إلى تنفيذ أهم مهمة لهم في حياتهم المهنية. كان مات بيسونيت، وهو أحد أفرادٍ SEAL من سلاح البحرية قد استيقظ بالكامل عندما أصبحت طائرة الهليكوبتر على بُعد عشر دقائق[2] من المدينة. نزع مات نظّارته المخصصة للرؤية الليلية، وحضّر معداته. لاحظ مات بعد أن تدلّت ساقاه خارج طائرة الهليكوبتر، الأرض وهي تمرّ من تحت قدميه. قال مات: «كان عددٌ من المنازل التي مررنا من فوقها[3] مزوداً ببرك مضاءة، وحدائق مشذّبة وراء جدران حجرية عالية. كنت متعوّداً رؤية الجبال أو القرى التي تتألف من مجموعات من المنازل الطينية... ذكّرني منظر أبوت أباد من فوق بالمناظر التي كنت أراها عندما كنت أحلّق فوق ضواحي مدن الولايات المتحدة».

حلّقت البلاك هوك فوق المنطقة التي كان من المفترض بها دخولها، ومرّت فوق الجدار الجنوبي الغربي للمجمّع السكني. تمكن بيسونيت من رؤية تضاريس الأرض من تحته بواسط نظاراته المخصصة للرؤية الليلية. «تطلعت إلى الأسفل لمسافة ثلاثين قدماً[4] ورأيت الثياب المغسولة وهي ترفرف فوق حبل الغسيل. رأيت البطانيات المعلقة كي تجف، والتي اتّسخت بسبب

---

(١) Peter Bergen, *Manhunt: The Ten-Year Search for bin Laden—from 9/11* to Abbottabad (New York: Crown Publishers, 2012), p. 218.

(٢) Mark Owen, with Kevin Maurer, No Easy Day: *The Firsthand Account of the Mission That Killed Osama Bin Laden* (New York: Dutton, 2012), p. 210.

(٣) المصدر نفسه، ص. ٢١٠-٢١١.

(٤) المصدر نفسه، ص. ٦.

الغبار الناتج عن محركات الطائرات. تطايرت النفايات في أنحاء الباحة، وفي حظيرة الماشية، وتبعثرت الماعز والأبقار بعد أن جفلت بسبب صوت الهليكوبتر».

راحت الأمور من هذه النقطة تبتعد عن الخطة المرسومة. بدأت البلاك هوك بالهبوط بشكلٍ مفاجئ، وكان أحد أسباب ذلك يعود إلى الحرارة المرتفعة[1]، بالإضافة إلى الوزن الزائد لنظام التخفّي في الطائرة. يستطيع القبطان في الأجواء المرتفعة أن يحاول الطيران عمودياً بهدف تفادي السقوط، لكن ذلك يشكّل خطراً مميتاً في الارتفاعات المنخفضة.

حاول قائد الطائرة المنهكة التحكّم فيها أثناء دورانها اللولبي بزاوية تسعين درجة إلى اليمين. شعر بيسونيت بجسده وهو يرتفع من أرضية الحوامة، بينما حاول يائساً التمسك بشيء ما. لم يتمكن مات من الرجوع لأن الطائرة كانت مليئة بالمقاتلين الآخرين. فكّر بيسونيت في نفسه: «اللعنة، إننا نسقط»[2]. بينما كان جدار المجمّع السكني يقترب منه أكثر فأكثر. سحب ساقيه نحو صدره على أمل منعهما من التهشّم تحت الهليكوبتر، في حال مالت إلى أحد جانبيها. قال بيسونيت متذكراً: «ارتعدت الهليكوبتر[3] بينما غاصت مقدمتها في الأرض الناعمة، وكأنها وثبت وثباً. كانت الأرض تُسرع نحوي في إحدى اللحظات، وفي اللحظة التالية توقفت تماماً. حدث الأمر بسرعةٍ بالغة بحيث لم أشعر بالصدمة».

تمكّن قبطان الفرقة الأولى من تطبيق خطة الطوارئ الخاصة بالهبوط بطائرة الهليكوبتر في الباحة الكبرى للمجمّع السكني. علق ذيل البلاك هوك بشدة بجدار المبنى الذي يبلغ ارتفاعه اثنتي عشرة قدماً، وحدث ذلك على زاوية منعت شفرات المروحية من الحفر في التراب، والتفكّك إلى شظايا خطرة. كتب بيسونيت: «لو أن أي جزء آخر من هذه المروحية[4] صدم الجدار، أو لو انحرفنا وصدمت الشفرات الأرض أولاً، لما تمكّن أحدنا من النجاة من دون إصابة... فعل قادة الطائرة شيئاً أقرب إلى المستحيل».

أنقذ هذا الهبوط الاضطراري أرواح أعضاء فريق SEAL، لكن إمكانية إلغاء المهمة لم تعد واردة، وكذلك تلاشى أي أملٍ في مفاجأة سكان المجمّع.

تطلب الأمر تعديل الخطة الأصلية للهجوم، فبدلاً من الهبوط على المخيّم من فوق، سيضطر

(١) Bergen *Manhunt*, p. 218.

(٢) *Owen, No Easy Day*, p. 8.

(٣) المصدر نفسه، ص. ٢١٤.

(٤) المصدر نفسه، ٢١٥.

فريق SEAL إلى البدء بهجومهم من خارج الجدران. كان فقدان عامل المفاجأة من شأنه السماح لساكني المجمّع بتسليح أنفسهم، والتحضّر لمواجهة المغاوير الأميركيين. قال بيسونيت: «شعرت بهبوطٍ في قلبي[١]. كان كل شيء يسير على ما يرام إلى أن بدأت الطائرة بالدوران. تمكّنا في طريقنا إلى هذه المهمة من تجنّب الرادارات الباكستانية، والصواريخ المضادة للطائرات، كما وصلنا من دون أن يكتشفنا أحد. بدا أن الاقتحام سيكون فاشلاً. تدربنا جيداً على هذه الحالة الطارئة، لكنها كانت الخطة البديلة. كان عامل المفاجأة أساسياً، لو أن هدفنا كان في الداخل فعلاً، لكن هذا العامل بدأ يفلت منا بسرعة».

ساد الصمت البيت الأبيض بينما كان أوباما ومستشاروه ينتظرون سماع كلمةٍ ما من الطائرة التي سقطت. قال الرئيس فيما بعد: «كنا قادرين على مراقبة الوضع عن طريق البث الحي. أعتقد أننا جميعاً حبسنا أنفاسنا، لأن ما حدث لم يكن من ضمن الخطة الموضوعة»[٢].

قالت وزيرة الخارجية كلينتون فيما بعد: «مرّت لحظات عصيبة بالفعل»[٣].أبلغت كلينتون المؤلف بيتر بيرغن: «بدا ذلك مشابهاً لأي حلقةٍ من مسلسل «٢٤»، أو لأيّ فيلمٍ يمكن للمرء أن يتخيّله». أما بايدن، وهو الذي عارض خيار الهجوم في البداية، فبدأ بتقليب حبات مسبحته بتوتّرٍ ظاهر، بينما كان يشاهد لحظة تحطّم الطائرة. قال بايدن: «إن ما تراه هنا هو أول شيء كان حدوثه ضرورياً كي تنجح العملية كما قيل لنا، لكنه لم يحدث ... لم تنجح تلك الهليكوبتر في الهبوط في البقعة المناسبة، وهكذا فوجئ الجميع»[٤].

شعر فريق الأمن القومي التابع لأوباما بالصدمة نتيجة تحطّم الطائرة، إلا أن الأميرال ماك رافين لم يُصدم، وعلى الأقل لم يظهر عليه ذلك الانطباع. أبلغ ماك رافين بانيتا بهدوء: «سوف نعدّل الآن هذه المهمة[٥]. أنت ترى أيها المدير أن لدينا طائرة هليكوبتر جاثمة في الباحة. رجالي مستعدون لهذه الحالة الطارئة، وهم سيواجهون الوضع». تأثّر المسؤولون الموجودون في الغرفة بالثقة الهادئة التي يُظهرها ماك رافين. قال نائب مستشار مجلس الأمن القومي، بن رودس:

(١) Owen, *No Easy Day*, p. 7.

(٢) مقابلة خاصة مع باراك أوباما على Targeting Bin Laden, "History Channel" بُثّت في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

(٣) Bergen, *Manhunt*, p. 219.

(٤) مقابلة مع جو بايدن، "Inside the Situation Room," Rock Center, NBC, May 2, 2012

(٥) Bergen, *Manhunt*, p. 220.

«كان ماك رافين محترفاً خارقاً تصعب استثارته. لم تتغيّر قسمات وجهه»[١]. أطلق أوباما وصف «الشخص الصلب والهادئ»[٢] على ماك رافين.

قال أوباما: «أحسسنا[٣] بأنه بالرغم من هبوط طائرة الهليكوبتر بهذه الطريقة العنيفة، فإن الجنود الموجودين بداخلها، لم يُصبوا بأذى، وأنهم سوف يُكملون المهمة».

نجا أفراد فرقة SEAL الذين كانوا داخل طائرة الهليكوبتر التي تحطمت من دون جروحٍ بليغة. لكن ما إن هبطت طائرة البلاك هوك الثانية، والتي كان من المفترض بها إنزال أفراد SEAL فوق سطح المبنى، خارج بوابات المجمع، حتى انطلقت الخطة B.

أما بيسونيت ويل، وهو المترجم في فريق SEAL، فتقدما نحو جناح الضيافة، لكنهما تعرضا لهجوم من طلقات AK-47، فردّا على النار بالمثل. خرجت امرأة بعد لحظات قليلة من جناح الضيافة حاملة طفلاً صغيراً فوق ذراعيها. كانت هذه المرأة هي مريم الكويتي، زوجة مبعوث بن لادن. قالت مريم: «مات[٤].أطلقتم عليه الرصاص. مات. قتلتموه». قام ويل بتفتيشها بحثاً عن سلاحٍ ما، ثم نقلَ ما قالته إلى بيسونيت. انحنى بيسونيت، وفتح الباب ثم تطلع إلى الداخل. قال لي: "«رأيت قدمين[٥] في مدخل غرفة النوم». دخل بيسونيت إلى جناح الضيافة بحماية ويل، وأطلق عدة طلقات على الكويتي. لكن بالرغم من أن بيسونيت زعم أنه تعرّض لإطلاق النار، إلا أن روايات أخرى، بما فيها رواية بيرغن، أوردت أن الكويتي لم يكن مسلحاً. كتب بيرغن: «وُجدت في وقتٍ لاحق بندقية المبعوث التي هي من نوع[٦] AK-47 بجانب سريره. كان من المستبعد أنه تعرّض لإطلاق النار، وذلك بالنظر إلى موقعه، وإلى واقع عدم وجود رصاصاتٍ فارغة من سلاحه في المكان». شقّت مجموعة أخرى من فرقة SEAL[٧] طريقها نحو المبنى الرئيس في المجمّع، وقتلت شخصين آخرين من أسرة الكويتي، بينما كان الأطفال والنساء يتطلعون برعب.

مضت نحو عشر دقائق على وجود الرجال على الأرض. تمكّن أفراد SEAL الذين كانوا في طائرة الفرقة الثانية من الدخول إلى المجمّع من خلال بوابته الرئيسة. لكن عندما دخل المغاوير

---

(١) مقابلة خاصة مع بن رودس على "Targeting Bin Laden, "History Channel بُثّت في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

(٢) مقابلة مع باراك أوباما، "Inside the Situation Room," *Rock Center*, NBC, May 2, 2012.

(٣) مقابلة خاصة مع باراك أوباما، على *Targeting Bin Laden*, "History Channel".

(٤) *Owen, No Easy Day*, p. 222.

(٥) المصدر نفسه، ص. ٢٢٣.

(٦) Bergen *Manhunt*, p. 221.

(٧) *Owen, No Easy Day*, p. 226.

إلى المبنى الذي يقطن فيه بن لادن انقطع الاتصال[١] بينهم وبين فريق أوباما في البيت الأبيض. قال الرئيس في وقتٍ لاحق: «مرّت فترات طويلة من الوقت[٢] من دون أن نفعل أي شيء غير الانتظار. كانت تلك أطول أربعين دقيقة في حياتي، عدا الوقت الذي أصيبت فيه ساشا بالتهاب السحايا عندما كان عمرها ثلاثة أشهر، وعندها كنت أنتظر الطبيب ليقول لي إنها بخير.

كان ذلك وضعاً متوتراً جداً. قال أوباما في برنامج استهداف بن لادن الذي بُثَّ على قناة History Channel: «مررنا بلحظات شديدة الغموض[٣]، وكان من الصعب علينا معرفة ما يجري بالفعل. علمنا أنه جرى تبادل لإطلاق النار، وعلمنا كذلك بحدوث بعض الانفجارات».

أما في الداخل فقد تمّ تفجير البوابة التي تمنع الوصول إلى الدرج. بدأ جنود SEAL بصعود الدرج الذي كان على زاوية تسعين درجة[٤]، وكان على شكل درجٍ لولبي مع وجود منبسطاتٍ صغيرة فاصلة»، وكان هناك أربعة أبواب في الطبقة الثانية. قام جنود SEAL بتفقّد كل غرفة بمفردها، ثم بدأوا بالتقدم نحو الطبقة الثالثة، حيث اعتقدوا بوجود المتجوّل وعائلته. رأى الجنود في هذه الأثناء رأساً يبرز لبرهة من خلف جدار أعلى الدرج.

أشار خبراء الاستخبارات إلى أن ابن بن لادن، خالد، يعيش في الطبقة الثانية. أشارت التقارير الاستخبارية كذلك إلى أن خالد كان حليق الذقن. كان الرجل الذي ظهر لبرهة عند الزاوية حليق الذقن كذلك.

همس أحد أفراد الفرقة: «خالد، خالد»[٥].

لكن عندما تجرأ ذلك الشاب البالغ من العمر ثلاثة وعشرين عاماً على التطلع مجدداً حول الزاوية تلقى رصاصة في وجهه. تساءل بيسونيت في وقتٍ لاحق، «بماذا كان يفكر خالد[٦] في ذلك الوقت؟ عندما أطلّ من الزاوية؟ قتل الفضول الهرة[*]. وأظنّ أن هذا ما حصل لخالد أيضاً».

---

(١) Nicholas Schmidle, "Getting Bin Laden: What Happened That Night in Abbottabad," *New Yorker*, August 8, 2011.

(٢) وثيقة مصورة، "Obama on bin Laden: The Full '60 Minutes' Interview," by Steve Kroft, *60 Minutes*, CBS, May 4, 2011.

(٣) مقابلة مع باراك أوباما، *Targeting Bin Laden*.

(٤) *Owen, No Easy Day*, p. 230.

(٥) *Owen, No Easy Day*, p. 231.

(٦) وثيقة مصورة، "Killing bin Laden," *60 Minutes*, CBS, September 9, 2012.

(*) بمعنى «حب الاستطلاع قد يجلب الأذية».

شقّ جنود المغاوير طريقهم إلى أعلى الدرج، ومروا فوق بلاطات ملوثةٍ بدماء خالد. لكن ما أن سار جنود SEAL عبر ممر الطبقة الثالثة حتى لمحوا رأس رجلٍ يبرز من خلال أحد الأبواب. أطلق أحد الجنود طلقات عدة مكتومة الصوت[1] على ذلك الشخص. اختفى الرجل في الغرفة على الفور. لكن عندما دخل الجنود رأوا امرأتين. اعتقد جنود SEAL أن المرأتين قد تحملان أحزمة ناسفة، فما كان من أحدهم إلا أن أمسك بهما وحشرهما في إحدى الزوايا، وذلك كي يتمكن رفاقه من الاستمرار. وقف أحد جنود الفرقة في الظلمة وجهاً لوجه أمام رجلٍ طويل القامة. قال الجندي: «أطلقت عليه النار في تلك اللحظة، وأصبته برصاصتين في جبهته. باب! باب! أطلقت عليه النار مجدداً بينما كان يهوي إلى الأرض... سقط على الأرض أمام سريره فأطلقت عليه النار مجدداً، باب! وفي المكان ذاته. استخدمت في ذلك الوقت[2] منظاري الليلي ذا النقطة الحمراء، ثلاثي الأبعاد. كان الرجل ميتاً ولم يتحرك. برز لسانه، وراقبته وهو يلفظ آخر أنفاسه، وكان نَفَساً لا إرادياً».

دخل بيسونيت وأحد جنود الفرقة الآخرين إلى الغرفة. قال الجندي: «رأينا الرجل ممدداً على الأرض[3] أمام سريره. برز دماغ الرجل ودماؤه من جانب جمجمته. كان يحتضر، وما زال يرتعش ويتشنج. صوبت أنا وأحد رفاقي أنوار اللايزر على صدره وأطلقنا عدة رصاصات. اخترقت الطلقات صدر الرجل وألقت بجسده على الأرض إلى أن توقف عن الحركة».

كانت الغرفة لا تزال مظلمة بالكامل. قام بيسونيت بتشغيل مصباح خوذته كي يتفحص وجه الرجل. كان الوجه مغطى بالدماء. قال بيسونيت: «كانت هناك فجوة في رأسه[4] كما تحطّمت الجهة اليمنى من جمجمته. كان صدره ممزقاً في الأمكنة التي اخترقت فيها الرصاصات جسده. استلقى الرجل وسط بركة متزايدة الاتساع من الدماء». أما جندي SEAL الذي كان أول من أطلق

(١) *Owen, No Easy Day*, p. 235.

(٢) Phil Bronstein, "The Man Who Killed Osama bin Laden...Is Screwed," *Esquire*, February 11, 2013, http://www.esquire.com/features/man-who-shotosama-bin-laden-0313. نلاحظ أن رواية جندي SEAL الذي قتل بن لادن تختلف في نقاطٍ رئيسة عن رواية بيسونيت. يقول «القناص»، بحسب ما وصفته مقالة إسكواير، إن المرأتين حُشرتا في الممر، وأن بن لادن كان حياً وواقفاً في الغرفة عندما أطلق عليه جندي فرقة SEAL النار عليه في وجهه. يزعم الجندي أيضاً أنه كان متأكداً من هوية بن لادن عند رؤيته له. لكن بيسونيت يبدو في كتابه أنه يفترض أن بن لادن قد أصيب إصابة قاتلة أثناء صعود جنود SEAL إلى الدرج. يُحتمل أن تكون هذه الفروق عائدة إلى المواقع المختلفة للرجال الموجودين في المنزل ليلة مقتل بن لادن، كما أننا ننصح القراء بمراجعة المصدرين.

(٣) *Owen, No Easy Day*, p. 236.

(٤) *Owen, No Easy Day*, p. 239.

النار على بن لادن فقال: «لا يرغب الناس في أميركا في رؤية[1] كيف كان يبدو».

لم يكن أفراد فرقة SEAL متأكدين من أن الرجل الذي أطلقوا عليه الرصاص كان بن لادن. كان وجهه مشوهاً. لكنهم بدأوا بأخذ عيّناتٍ من حمضه النووي، كما قام أحد الجنود برشّ وجه الرجل الدامي بحزمة الترطيب الخاصة به. بدأ بيسونيت بعد ذلك بمسح وجهه. كتب بيسونيت: «بدا وجه الرجل مألوفاً أكثر مع كل مسحة[2]، كما بدا أكثر شباباً مما توقعته. كانت لحيته داكنة اللون، وكأنها مصبوغة. فكّرت في السبب الذي جعله لا يبدو أبداً كما توقعته». اتصل أحد جنود SEAL بالقيادة وقال: «يُحتمل، أكرّر، يُحتمل، أننا أصبنا هدفنا في الطبقة الثالثة». بدأ بيسونيت هنا بالتقاط الصور لجثة الرجل، وركع بعد ذلك كي يركزّ على وجه الرجل. ثم جذب بيسونيت رأس الرجل الميت من جانبٍ إلى جانب كي يلتقط صوراً جانبية له، كما طلب من أحد زملائه أن يفتح عيني الرجل كي يتمكّن من التقاط صورة قريبة.

كان جندي SEAL الذي يتحدث العربية على الشرفة منهمكاً باستجواب المرأتين والأولاد. جاء الأمر في هذا الوقت عن طريق اللاسلكي لتحضير البلاك هوك المحطمة لتدميرها بالكامل. استمرت المهمة وقتاً أطول مما هو مرسوم لها، وهذا يعني أن الوقود المتبقي للحوامات الباقية، بما فيها طائرة الإنقاذ CH-47، والتي تحلّق في مكانٍ مجاور، قد بدأ بالنفاد.

تابع بيسونيت التقاط الصور، بينما انشغل زملاؤه بتجميع عينات من دماء الرجل ولعابه. رتّب جنود SEAL الصور، وعيّنات DNA في مجموعتين متماثلتين تمهيداً لنقلهما إلى جلال أباد بطائرتَي البلاك هوك. شرح بيسونيت في وقتٍ لاحق: «كان ذلك مخططاً له بعناية[3]، بحيث إذا أُسقطت إحدى الطائرتين في طريق العودة إلى جلال أباد، فإن عيّنات DNA ومجموعة الصور سوف تبقى في الطائرة الثانية».

أما جندي فرقة SEAL الذي يتحدث العربية فقد استجوب المرأة الأكبر سناً[4] في الغرفة. لكن عندما سألها عن الرجل الميت، أجابته: «إنه الشيخ»، لكنها رفضت التوضيح أكثر من ذلك. تحوّل الجندي إلى الأولاد الصغار بعد أن سمع من المرأة عدداً من الأسماء المستعارة. سأل إحدى الفتيات الصغيرات، فأجابته بأنه أسامة بن لادن. وعندما سأل الفتاة الصغيرة ما إذا كانت متأكدة أجابته «أجل». عاد جندي SEAL إلى المرأة الأكبر سناً. قال لها بإصرار، وهو يسألها عن هوية الرجل الراقد

---

(١) Bronstein, "The Man Who Killed Osama bin Laden."

(٢) *Owen, No Easy day*, p. 241.

(٣) المصدر نفسه، ص. ٢٤٥.

(٤) المصدر نفسه، ص. ٢٤٥-٢٤٦.

في غرفة النوم: «توقفي عن اللعب معي الآن». فأكدت المرأة صارخةً بأنه أسامة بن لادن. أبلغ الجندي عن هذا التأكيد المزدوج الذي تلقاه. دخل الغرفة في هذه اللحظة بالذات جنديان مسؤولان عن العملية من SEAL، وكان أحدهما قائد السرية التي يعمل فيها بيسونيت. تفحّص القائد وجه بن لادن، وقال: «أجل، يبدو أنه رجلنا». خرج المسؤول من الغرفة، واتصل بماك رافين: «من أجل اللّه والبلاد، [أنعى] إليكم جيرونيمو. جيرونيمو هو E.K.I.A[1] [عدوٌّ قُتِل في المعركة]».

أما في غرفة الاجتماعات التابعة للبيت الأبيض، وعلى المقلب الآخر من الكرة الأرضية، فقد شعر فريق الأمن القومي بالدهشة. قال أوباما بهدوء: «نلنا منه[2]، نلنا منه». كان الأميرال ماك رافين حريصاً على إظهار سرورٍ سابقٍ لأوانه. قال رئيس القيادة المشتركة للعمليات JSOC: «اسمعوا، تلقيت مكالمةً بخصوص جيرونيمو[3]، لكن أريد أن أبلغكم، بأنها مجرد مكالمة أولية. لا يُعتبر هذا تأكيداً. أرجو أن تسيطروا على توقعاتكم قليلاً. إن معظم العملاء السريين عندما يقومون بمهمةٍ ما فإن مستوى الأدرينالين يتصاعد كثيراً. أجل، إنهم محترفون، لكن يجب ألا نتأمل كثيراً قبل أن يعودوا ويقدّموا لنا الأدلة الدامغة فبعض جنود SEAL موجودين على الأرض من دون وسيلة نقل».

أمضى جنود SEAL في المجمّع السكني فترة تزيد قليلاً عن النصف ساعة قبل أن يتمكّنوا من قتل بن لادن. كانت احتمالات المواجهة مع الجيش الباكستاني تتزايد مع مرور كل لحظة. وفي الطبقة الثانية من المجمّع السكني، كان جنود SEAL يحاولون تجميع ما أمكنهم تجميعه من حاجيات بن لادن[4]، وما أمكنهم من الأدلة الاستخباراتية.

لكن ما إن انتهت عملية التقاط صور بن لادن، وعيّنات DNA الخاصة به، حتى بدأ اثنان من SEAL بجرّ جثّته من قدميه إلى خارج غرفة النوم. بدأ بيسونيت في هذه الأثناء بتفتيش المنطقة، وأخذ أوراقاً وبعض الأشرطة. عثر الجنود كذلك على سلاحين[5]: AK-47 ومسدس ماكاروف مع حافظته. لكن السلاحين لم يكونا محشوّين.

بدأ الوقت بالنفاد. تمكّن المترجم وجنود SEAL الموجودون خارج المجمّع من منع الفضوليين من الدخول، لكن أبوت أباد أخذت تستيقظ، كما كان من المتوقع وصول السلطات الباكستانية في أي لحظة، بينما كان وقود المروحيات المحلقة في الجو يوشك على النفاد. كان

(١) Owen, *No Easy Day*, p. 247.

(٢) مقابلة مع بن رودس، Ben Rhodes, *Targeting Bin Laden*.

(٣) Bergen, *Manhunt*, p. 225.

(٤) Owen, *No Easy day*, p. 252.

(٥) أوين، المصدر السابق، ص. ٢٤٨-٢٤٩

وجود المترجم ضرورياً بينما كان سكان هذا الحي الهادئ عادة يسمعون أصوات طائرات الهليكوبتر والانفجارات، كما اكتشف بعضهم أن التيار الكهربائي مقطوعٌ عنهم. أبلغ غول خان صحيفة إنديا توداي (الهند اليوم): «رأيت جنوداً يترجلون[1] من طائرات الهليكوبتر ويتقدمون نحو المنزل. أمَرَنا بعضهم بلغة باشتونية ركيكة أن نُطفئ أنوار المصابيح، ونبقى في المنازل». أبلغ أحد الرجال محطة سي. أن. أن في أعقاب هذه الغارة، لكن من دون الكشف عن هويته، ومن خلال مترجم: «لم نرَ ألبستهم أبداً[2]، لكنهم كانوا يتحدثون بلغة الباشتون، وهم أبلغونا بضرورة الانصراف. لكن بعد مضي بعض الوقت، وعودة التيار الكهربائي أبلغونا بضرورة إطفاء كل الأنوار». أضاف رجلٌ آخر متحدثاً إلى محطة سي. أن. أن عبر المترجم: «حاولنا الذهاب إلى هناك فصوّبوا نحونا بنادقهم التي تعمل باللايزر، وقالوا: «كلا. لا يمكنكم الذهاب». كانوا يتحدثون بلغة الباشتون، ولذلك اعتقدنا أنهم من أفغانستان، وليس من أميركا».

دُهش جنود SEAL في الداخل بحجم المواد التي أصبحت بحوزتهم، لكن لم يكن بإمكانهم حمل مزيدٍ منها. لم يمتلك الرجال من الوقت أكثر من خمس دقائق. قال بيسونيت فيما بعد: «كنا نعلم مخاطر نفاد الوقود[3]، أو البقاء مستهدفين وقتاً طويلاً جداً، وذلك بالنظر إلى احتمال تدخّل الشرطة أو الجيش. حصلنا على ما أتينا لأجله: بن لادن. حان الوقت الآن للخروج طالما في إمكاننا ذلك».

تقدم بيسونيت إلى منطقة الهبوط. تبعه بعد وقتٍ قصير جنود SEAL الذين كانوا موجودين في الطبقة الثانية من مجمّع بن لادن، وكانوا مثقلين بالمواد التي جمعوها من الداخل. كتب بيسونيت: «بدا منظرنا أشبه ما يكون بمخيم للغجر[4]، أو مثل سانتا كلوز [بابا نويل] في ليلة عيد الميلاد. حمل الرجال على أكتافهم أكياساً من الشبك، وكانت مليئة إلى الحد الذي بدوا فيه وكأنهم يتهادون في مشيتهم أكثر مما يركضون. رأيت أحد جنود SEAL وهو يحمل وحدة معالجة مركزية بإحدى يديه، بينما حمل باليد الأخرى حقيبة جلدية مليئة بالأوراق.

وُضعت جثة بن لادن في كيس مخصصٍ لوضع الجثث، ونُقل إلى البلاك هوك الشبحية الباقية[5]، وهي الطائرة التي اعتبرها رجال SEAL أفضل فرصةٍ لهم لمغادرة باكستان سالمين. أما

---

(١) Qaswar Abbas and Sandeep Unnithan, "How Pak Is Trapped in Web of Deceit," *India Today*, May 16, 2011.

(٢) وثيقة مصورة، *Anderson Cooper 360 Degrees*, CNN, May 12, 2011.

(٣) *Owen, No Easy Day*, p. 251.

(٤) *Owen, No Easy Day*, p. 251.

(٥) المصدر نفسه، ص. ٢٥٣.

طائرة شينوك الكبيرة ـ CH-47 ـ فكان من المقرر أن تحمل ما تبقى من جنود SEAL. لكن قبل إقلاعهم عمد المغاوير إلى نسف طائرة البلاك هوك المحطمة، وذلك كي لا يتمكن الباكستانيون من فحص تقنيات التخفّي الموجودة في الطائرة. شاهد أوباما وفريقه البث الحي بالفيديو للنيران التي التهمت ما قيمته ٦٠ مليون دولار[١].

تناقلت وسائل الإعلام الأحداث غير الاعتيادية التي جرت في أبوت أباد بسرعةٍ قياسية. كان الجنرال إشفاق برويز كياني، قائد الجيش الباكستاني، في مكتبه عند الساعة الواحدة فجراً[٢] وقبل إقلاع جنود SEAL من المجمّع السكني، وذلك عندما تلقى مكالمة من مدير العمليات العسكرية اللواء إشفاق نديم. اعتقد كياني، استناداً إلى التقارير الأولية التي تلقاها أن الهند قد تكون بدأت بهجوم ما داخل باكستان. اتصل كياني بمشير سلاح الطيران راو قمر سليمان، وأمر أن يواجه سلاح الطيراًن أي طائرة مجهولة الهوية.

أقلع جنود SEAL عند نحو الساعة ١:٠٨ صباحاً من أبوت أباد. طلب أوباما من فريق الأمن القومي: «أبلِغوني عندما تصبح طائرات الهليكوبتر خارج المجال الجوي الباكستاني»[٣]. اتخذت البلاك هوك والشينوك مسارات مستقيمة، لكن منفصلة[٤] أثناء خروجهما من باكستان، لكن طائرة البلاك هوك توقفت للتزود بالوقود في نقطة معينة داخل البلاد. عبر جميع الجنود الأميركيين الحدود إلى أفغانستان بسلام، مصطحبين معهم جثة بن لادن.

كانت إحدى الشاحنات الصغيرة من نوع تويوتا هايلوكس بيضاء اللون تنتظر في مدرج مطار جلال أباد[٥]، وذلك لنقل جثة بن لادن إلى حظيرة طائرات مجاورة. لكن عند هبوط البلاك هوك اقترب ثلاثة من رجال الرانجرز من الهليكوبتر لتسلّم جثة زعيم القاعدة، إلا أن أحد جنود SEAL أبلغ رجل الرانجرز: «اللعنة، لا. إنه بعهدتنا».

لكن بعد نقل جثمان بن لادن جواً إلى باغرام، وبعد أخذ عيّنات DNA إضافية، نُقل ثانية

---

(١) Bob Woodward, "Death of Osama bin Laden: Phone Call Pointed U.S. to Compound—and to 'the Pacer,'" *Washington Post*, May 6, 2011 كُشف عن ثمن طائرة الهليكوبترعندما أبلغ ودوارد برد الرئيس أوباما على نبأ استلقاء أحد جنود SEAL إلى جانب جثة بن لادن لقياس طوله: «دفعنا مبلغ ٦٠ مليون دولار ثمناً لطائرة الهليكوبتر لهذه العملية. ألم يكن باستطاعتنا شراء ماسورة قياس؟»

(٢) Zahid Hussain, Matthew Rosenberg, and Jeremy Paige, "Slow Dawn After Midnight Raid," Wall Street Journal, May 9, 2011.

(٣) Bergen *Manhunt*, p. 228.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) *Owen, No Easy Day*, p. 262.

بطائرة هليكوبتر إلى بحر العرب[1] حيث كانت تتمركز المدمرة يو. أس. أس كارل فينسون. أوردت رسالة بالبريد الإلكتروني بتاريخ ٢ أيار/مايو، والتي أرسلها العميد البحري تشارلز غاويت من كارل فينسون إلى مولين ومسؤولين عسكريين آخرين، ما يلي: «جرى اتّباع المراسم التقليدية للدفن على الطريقة الإسلامية[2]. تمّ غسل جثمان القتيل، ووضِع داخل كفنٍ أبيض اللون. ووُضعت الجثة في كيسٍ ثقيل. قرأ أحد ضباط الجيش عبارات دينية محضّرة سلفاً، تُرجمت إلى العربية على يد أحد السكّان المحليين. وُضعت الجثة بعد انتهاء المراسم فوق منصة منبسطة معدّةٍ سلفاً، ثم رُفعت لينزلق جثمان المتوفى إلى البحر بعد ذلك.

(١) Schmidle, "Getting Bin Laden."

(٢) Associated Press, "Military Emails Reveal Details of bin Laden Burial," CBSNews.com, November 22, 2012.

٥. «والآن يلاحقون ابني»

الصومال، واشنطن العاصمة، واليمن، ٢٠١١ كانت عقارب الساعة تشير إلى ١١:٣٥ من بعد الظهر بتوقيت واشنطن. سار الرئيس أوباما في البهو المؤدي إلى الغرفة الشرقية في البيت الأبيض. جلس في مكانه أمام المنضدة، وكان مرتدياً بذلةً داكنة اللون وربطة عنقٍ حمراء، كما وضع دبوساً يمثّل العلم الأميركي فوق ياقته اليسرى. بدأ الرئيس الكلام: «مساء الخير[١]. يمكنني هذه الليلة أن أخبر الشعب الأميركي، والعالم، أن الولايات المتحدة نفذت عملية أدت إلى مقتل أسامة بن لادن زعيم القاعدة، وهو الإرهابي المسؤول عن قتل آلاف الرجال والنساء والأطفال الأبرياء». لم يذكر الرئيس شيئاً عن جنود SEAL، أو الأميرال ماك رافين. أكّد الرئيس بعد ذلك: «نفذت الولايات المتحدة، وبتوجيهٍ مني، عمليةً استهدافية ضد ذلك المجمّع السكني في أبوت أباد، باكستان. نفذت فرقة صغيرة من الأميركيين عملية بأقصى قدرٍ ممكن من الشجاعة والمقدرة الاستثنائيتين. لم يُصب أي أميركي بأذى، وهم الذين حرصوا على تجنّب إصابة المدنيين. تمكن الرجال، وبعد معركة بالأسلحة النارية من قتل أسامة بن لادن، واستولوا على جثمانه».

ثار جدل عنيف في الأسابيع التالية، مع تسريب مسؤولي البيت الأبيض تفاصيل عمليةٍ تبيّن فيما بعد أنها زائفة بشكلٍ كبير، أو مبالغ فيها. لكن بالرغم من أن الإدارة أوضحت بصراحة أن هدف العملية كان «القتل أو الاعتقال»، وأنها لم تكن عملية اغتيال، إلا أن بن لادن لم يكن مسلحاً عندما قُتل، كما أن الأسلحة التي صودرت في غرفة نومه لم تكن محشوة بالذخيرة. لكن مسؤولاً رفيعاً في الإدارة أبلغ المراسلين بعد وقتٍ قصير من الهجوم أن بن لادن، «قاوم القوة المغيرة»[٢]، وأنه «قُتل في معركة بالرصاص أثناء تقدّم جنودنا إلى المجمّع السكني». في الواقع كانت الغارة أبعد ما تكون عن قتالٍ حقيقي من النوع الذي تحدث عنه البيت الأبيض في البداية.

أقدم جنود SEAL في غضون أقل من عشرين دقيقة على إطلاق الرصاص على سبعة من

---

(١) وثيقة مصورة، "Remarks by the President on Osama bin Laden," May 2, 2011.

(٢) وثيقة مصورة، "Press Briefing by Senior Administration Officials on the Killing of Osama bin Laden," May 2, 2011.

أصل أحد عشر[1] من الذين يقطنون في المنزل، وهو الأمر الذي أسفر عن قتل أربعة رجال وامرأة واحدة. قال المسؤولون الباكستانيون[2] إن النساء والأطفال جُرحوا في هذه الغارة. أما بيتر بيرغن، والذي تمكّن من دخول المجمّع السكني، وتمكّن من مقابلة عددٍ من الشهود، فقد زعمَ أن كل الذين أُصيبوا كانوا غير مسلّحين. وصفت منظمة حقوق الإنسان الدولية، أي منظمة العفو الدولية، في تقريرها السنوي الذي صدر عن سنة ٢٠١١، الغارة بأنها غير قانونية. أكدّ التقرير: «أوضحت الإدارة الأميركية[3] أن العملية نُفّذت بموجب نظرية الصراع العالمي المسلح الذي تخوضه الولايات المتحدة الأميركية مع القاعدة، وهو الصراع الذي لا تعترف فيه الولايات المتحدة بوجوب تطبيق قانون حقوق الإنسان العالمي. تبدو عملية قتل أسامة بن لادن غير قانونية في ظل غياب أي توضيحٍ إضافي من السلطات الأميركية».

عقد برينان بعد مرور يوم واحدٍ على العملية مؤتمراً صحفياً مليئاً بالمغالطات، قيل إنه سوف يعطي تفاصيل عن الغارة. افتتح برينان المؤتمر بالزعم أن بن لادن قُتل خلال معركة بالرصاص، وأنه لم تكن هناك فرصة للإمساك به حياً. أضاف أن بن لادن استخدم النساء في المجمّع دروعاً بشرية. قال برينان: «إذا فكّرنا بالأمر من الناحية المرئية، يمكننا القول إن بن لادن هنا، وهو الذي كان يتسبب بهذه الهجمات، ويعيش في هذا المجمّع الذي كلّف تشييده أكثر من مليون دولار، وفي منطقة بعيدة عن الجبهة، ويختبئ وراء نساءٍ وضعهن أمامه درعاً. أعتقد أن هذا يوضح مدى زيف الرواية التي كان يردّدها على مدى سنوات. لكن إذا فكّرنا بما كان يفعله بن لادن في مخبئه بينما كان يرسل الرجال للقيام بهجمات، فإننا سنعرف طبيعته كرجل»[4]. زعم برينان كذلك أن إحدى النساء اللواتي قُتلن قد أُصيبت وهي تحمي بن لادن، علماً أنها قُتلت مع زوجها في واقع الأمر. اضطر البيت الأبيض فيما بعد إلى سحب[5] تعليقات برينان.

تسبّبت تسريبات البيت الأبيض في النهاية بموجة من الغضب في أوساط العمليات الخاصة، ودفعت ببيسونيت، وهو أحد جنود SEAL الذين أطلقوا النار على بن لادن، إلى تأليف كتابٍ

---

(١) Peter Bergen, "A Visit to Osama bin Laden's Lair," CNN.com, May 3, 2012.

(٢) Robert Booth, Saeed Shah, and Jason Burke, "Osama bin Laden Death: How Family Scene in Compound Turned to Carnage," *Guardian*, May 5, 2011.

(٣) منظمة العفو الدولية، التقرير السنوي للعام ٢٠١٢، «الولايات المتحدة الأميركية» ٢٠١٢ https://www.amnesty.org/en/region/usa/report-2012.

(٤) وثيقة مصورة، "Press Briefing by Press Secretary Jay Carney and Assistant to the President for Homeland Security and Counterterrorism John Brennan," May 2, 2011.

(٥) Reuters, "Woman Killed in Bin Laden Raid Not His Wife: White House," National Post, May 2, 2011.

حول الغارة، لكنه استخدم الاسم المستعار مارك أوين. حمل الكتاب عنوان No Easy Day (يوم ليس سهلاً) لكن مؤلفه قال إنه كتبه لتصحيح كل المعلومات المغلوطة حول هذا الموضوع. بدأ عدد من قدامى جنود SEAL، وجنود العمليات الخاصة بالتحدث عن أن ماك رافين أصدر تعليمات[1] منع بموجبها كل جنود قوات العمليات الخاصة، السابقين والحاليين على السواء، من التحدث إلى وسائل الإعلام.

لكن في الليلة التي أعلن فيها أوباما عن موت بن لادن، توافد ألوف الأميركيين إلى الشوارع المواجهة للبيت الأبيض، وفي تايمز سكوير، وبدأوا يردّدون وكأنهم ينشدون «الولايات المتحدة»!

تحدثت عائلات ضحايا الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عن أن مقتل بن لادن هو بمثابة نهاية لأحزانهما. لكن المصير الذي لقيه زعيم القاعدة أكسبت حرب واشنطن العالمية على الإرهاب حياة جديدة.

تحولت القيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC، وبين ليلة وضحاها، من مؤسسة سرية إلى اسم معروفٍ جيداً تهلّل له وسائل الإعلام. حاولت شركة ديزني تحويل اسم «الفريق ٦ من SEAL» إلى علامة تجارية[2]، كما أنتجت هوليوود فيلماً بعنوان Zero Dark Thirty (٣٠ دقيقة بعد منتصف الليل)، وحصل منتجو الفيلم على معلومات حساسة[3].

فيما كانت المعركة حول التسريبات مستمرة ـ والروايات المتنوعة والمتناقضة حول كيفية مقتل بن لادن ـ في الأوساط الإعلامية، كانت كواليس البيت الأبيض منهمكة في التخطيط لعملية أكثر خطورة ضد أهم الشخصيات المطلوبة لديها. كان الأبرز من بين هذه الأسماء هو أنور العولقي.

تمكّنت قوات القيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC الموجودة في خليج عدن في نيسان/أبريل من العام ٢٠١١، من إلقاء القبض على أحمد عبد القادر وارسام، وهو رجلٌ صومالي زعمت الولايات المتحدة أنه على علاقة مع تنظيم حركة الشباب في الصومال. كان وارسام على متن زورقٍ صغير عندما اعتقله فريق يستخدم مراكب برمائية[4]. زعم مسؤولو مكافحة الإرهاب

---

(١) Kimberly Dozier, "McRaven Tells Troops to Pipe Down," Associated Press, The Big Story (bigstory.ap.org), August 12, 2012.

(٢) Ethan Smith and Julian E. Barnes, "Walt Disney Surrenders to Navy's SEAL Team 6," *Wall Street Journal*, May 26, 2011.

(٣) Mark Hosenball, "Senate Panel to Examine CIA Contacts with 'Zero Dark Thirty' Filmmakers," Reuters, January 2, 2013.

(٤) Daniel Klaidman, *Kill or Capture: The War on Terror and the Soul of the Obama Presidency* (New York: Houghton Mifflin Harcourt, 2012), p. 238.

الأميركيون أنه التقى العولقي، وأنه كان يوطّد علاقاته مع حركة الشباب وتنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب. نقلته قوات JSOC إلى سجنٍ عسكري على متن يو. أس. أس بوكسر، حيث احتُجز وارسام هناك لفترة شهرين من دون أن يُسمح له بالاتصال بأحد، وذلك قبل نقله إلى نيويورك، وتوجيه تهمٍ إليه[1] تتعلق بالتآمر، وبتقديم مواد دعم لحركة الشباب وتنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب.

لكن بالرغم من أن إدارة أوباما تلقت ثناءً من بعض العاملين في الحريات المدنية لمحاولتها تقديمه إلى محكمة مدنية بدلاً من إرساله إلى غوانتانامو، إلا أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر ICRC لم يُسمح لها برؤيته إلا بعد أن أمضى شهرين[2] من الاستجوابات على متن السفينة بوكسر، ولم يُسمح لوارسام كذلك بتوكيل محامين. أثارت قضية وارسام جدلاً قانونياً حول سياسات إدارة أوباما المتعلقة باعتقال الإرهابيين المشتبه بهم واحتجازهم، وعلى الأخص في ضوء حملات مكافحة الإرهاب الآخذة في الاتساع في الصومال واليمن.

أما الأوامر الرئاسية التي أصدرها الرئيس أوباما بعد يومين من تسلّمه منصبه فقد طلبت من الحكومة الأميركية تزويد اللجنة الدولية للصليب الأحمر[3] بإخطارات، وبالسماح لها بلقاء مع الأشخاص المحتجزين لدى حكومة الولايات المتحدة. اعتبر الذين عارضوا منذ مدة طويلة سياسة الاعتقال التي اتبعتها إدارة بوش، أن قضية وارسام تشير إلى أن إدارة أوباما تقوم بخرق الأوامر الرئاسية الصادرة عن الرئيس. اعتبر مركز الحقوق المدنية: «أن هذا غير قانوني بالمرة ولا عذر له[4]، كما يعني، من الناحية العملية، أن السيد وارسام قد اختفى طوال هذه الفترة، وأنه تعرّض لكل الأخطار التي يتضمنها هذا الاحتجاز السري. يُعتبر هذا الوضع كذلك من بقايا سياسة سجن خليج غوانتانامو، ومقرات الاعتقال السرية التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية». اتهم المركز إدارة أوباما «بتوسيع» المعنى الأصلي لقانون الترخيص باستعمال القوة العسكرية الذي أقرّه

---

(١) United States of America v. Ahmed Abdulkadir Warsame, indictment 11 CRIM 559 (DC Southern district of New York July 5, 2011), graphics8.nytimes.com/packages/pdf/world/Warsame_Indictment.pdf.

(٢) Charlie Savage, "U.S. Tests New Approach to Terrorism Cases on Somali Suspect," *New York Times*, July 6, 2011.

(٣) Executive Order No. 13491, 74 Fed. Reg. 4893, 4893-94 (January 27, 2009).

(٤) "U.S. May Have Violated Domestic and International Law in Capturing and Holding Somali for Months at Sea," Center for Constitutional Rights, July 7 2011 http://ccrjustice.org/ newsroom/press-releases/u.s.-may-have-violated-domestic-and-international-law-capturing- and-holding-somali-months-sea.

الكونغرس، والذي يقضي بالسماح بمطاردة الذين شاركوا في هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، واستخدامه بعد مرور عقدٍ من الزمن من أجل «اعتقال واحتجاز أي شخصٍ تدّعي الإدارة بأنه مشتبه به في القيام بعملياتٍ إرهابية في أي مكانٍ من العالم، وربما لأجل غير مسمّى».

لكن إدارة أوباما لم تكتفِ باعتقال المشتبه بهم واحتجازهم، بل كانت تستجوبهم من ضمن حملةٍ واسعة لمطاردة الإرهابيين. فاخر مسؤولون أميركيون أمام وسائل إعلامية مهمة، لكن من دون الكشف عن أسمائهم[١]، بأن المعتقل زوّدهم بمعلوماتٍ استخباراتية يُمكن البناء عليها. لكن العمل الذي نتج عن تلك المعلومات الاستخباراتية لم يحدث في الصومال، بل في اليمن، واستهدف واحداً من أهم المطلوبين لدى واشنطن.

أبلغ الرئيس أوباما فريقه لمكافحة الإرهاب: «أريد العولقي[٢]. لا تكفوا عن مطاردته».

مات بن لادن ولم يتأخر الوقت قبل أن يحل أيمن الظواهري مكانه كزعيم للقاعدة، لكن المواطن الأميركي الذي يسرح في أراضي اليمن الوعرة، هو الذي صنّفه أوباما وفريقه بأنه العدو الرقم واحد للشعب الأميركي. كان أوباما أستاذاً في القانون الدستوري في وقتٍ سابقٍ من حياته، لكنه، وبعد أن أصبح رئيساً طوّر هيكلية قانونية بديلة للتعامل مع العولقي. لعب الفرع التنفيذي للرئيس أوباما دور المدّعي، والقاضي، وهيئة المحلفين. أعطى أوباما حكمه بوصفه أعلى سلطة، كما تمكن الآن من انتقاء القوات التي ستنفّذ حكمه.

لكن بعد مرور ثلاثة أيام على إعلانه للعالم أن JSOC قتلت أسامة بن لادن، قدّم فريق الرئيس لمكافحة الإرهاب تقريراً استخباراتياً محدّثاً عن اليمن. اعتبرت وكالة الاستخبارات المركزية وJSOC، أنهما تمكّنتا من تحديد موقع العولقي في جنوب اليمن، وقالتا إنه يتعيّن عليهما انتظار اللحظة المناسبة للقضاء عليه. شعر جنرالات أوباما بمزيد من الثقة بعد عملية الهجوم على بن لادن، لذلك طالبوا الرئيس بالسماح لهم بالقيام بهجماتٍ خاطفة لإنزال «الضربة القاضية»[٣] بالقاعدة في عددٍ من البلدان. وفي اليمن فإن JSOC كانت تتحدث عن «أخذ زمام المبادرة» ونقل المعركة إلى العدو.

أمر الرئيس أوباما جون برينان[٤] بتزويده بآخر المعلومات المتوافرة حول العولقي، وذلك في

---

(١) Pete Williams and Jonathan Dienst, "Member of Terrorist Group Brought to US to Stand Trial," NBC-News. com, July 5, 2011.

(٢) Klaidman, *Kill or Capture*, p. 261.

(٣) المصدر نفسه، ص. ٢٦١.

(٤) المصدر نفسه، ص. ٢٦١.

اجتماع الثلاثاء الذي يُعقد كل أسبوع حول الإرهاب. ولاحت أمام الرئيس في هذا الوقت فرصة قوية للقضاء عليه. لكن بحسب رواية دانيال كلايدمان، فإن وارسام قدّم معلوماتٍ استخباراتية مهمة حول العولقي. تمكن جندي SEAL الذي اعتقله من مصادرة حاسوبه المحمول، وكل أقراص تخزين المعلومات الأخرى. قال كلايدمان: «كانت الأقراص الصلبة مليئة[1] برسائل البريد الإلكتروني، وبالأدلة الأخرى التي تربطه بالعولقي بشكلٍ مباشر. اجتمع وارسام برجل الدّين قبل يومين فقط حيث أنهى الرجلان صفقة أسلحة مهمة. أعطت اجتماعات وارسام مع العولقي والأعضاء البارزين الآخرين في تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب فرصة التعرف على المعلومات الاستخباراتية المتعلقة «بأنماط الحياة. وهي المعلومات التي أعطاها إلى المسؤولين الأميركيين عندما استجوبوه. أخبرهم كذلك بالطرق التي يعتمدها العولقي في أسفاره، وشمل ذلك السيارات التي استخدمها، وتركيبة المواكب التي ترافقه. قدم وارسام كذلك معلومات عن أنماط الاتصالات التي يعتمدها العولقي، وكذلك الإجراءات الأمنية المشدّدة التي كان يعتمدها مع الوفد المرافق له».

امتلك البيت الأبيض في ذلك الوقت ما اعتبره أفضل فرصة له حتى تاريخه لقتل العولقي، وذلك بالترافق مع اعتراض الاتصالات من قِبل JSOC ووكالة الاستخبارات المركزية، بالإضافة إلى «تفاصيل حيوية عن أماكن وجود العولقي»[2] والتي تسلّمها من الاستخبارات اليمنية. كانت الطائرات الحربية الأميركية مستعدة، وهكذا أعطى أوباما الضوء الأخضر. تقرّر أن تقوم JSOC بإدارة العملية. اخترقت الأجواء اليمنية طائرة Dragon Spear (رمح التنين) تابعة للعمليات الخاصة[3]، والمجهزة بصواريخ غريفين الموجهة ذات المدى القصير، وكانت تدعمها نفاثات هاريير التابعة لسلاح البحرية، وطائرات بريداتور من دون طيّار، ثم توجهت نحو شبوة. كان من المقرر أن تحلّق طائرة استطلاع من نوع غلوبال هوك في الأجواء كي توفر البث الحي لمخططي هذه المهمة أحسّ الشيخ الأميركي أن الولايات المتحدة تحاول قتله، ولذلك أخذ احتياطاتٍ للحد من عدد الأشخاص الذين يتواصل معهم. لجأ كذلك إلى تغيير أماكن سكنه، كما غيّر سياراته كثيراً. وفي مساء يوم ٥ أيار/مايو، كان العولقي وبعض أصدقائه في سيارة يعبرون منطقة الجهوة، وفي مناطق جنوب شبوة الريفية، لكن الشاحنة الصغيرة اهتزت بفعل انفجارٍ كبير وقع بالقرب

(١) *Klaidman, Kill or Capture*, pp. 262-263.

(٢) Margaret Coker, Adam Entous, and Julian E. Barnes, "Drone Targets Yemeni Cleric," Wall Street Journal, May 7, 2011.

(٣) Martha Raddatz, "US Missiles Missed Awlaki by Inches in Yemen," ABC News.go.com, July 19, 2011 تفاصيل الغارات العسكرية في ٥ أيار/مايو، ٢٠١١، مأخوذة من هذه المقالة، إلا إذا ذُكر خلاف ذلك.

منها فتكسر زجاج نوافذها. رأى العولقي وميضَ ضوء، فأيقن أن صاروخاً قد أُطلق على شاحنتهما الصغيرة. صرخ العولقي بالسائق: «أسرِع!»[١] تطلع أنور حول الشاحنة الصغيرة، وحاول معرفة الوضع. لم يُصب أحد بأذى. كان صندوق الشاحنة الصغيرة يحتوي على صفائح مليئة بالوقود، لكن العربة لم تنفجر. فكّر العولقي في نفسه، الحمد للّه، «الحمد للّه». وطلب العولقي المساعدة بعد ذلك.

بينما أسرع العولقي وزملاؤه للخروج مما اعتبروه كميناً، كان مخطّطو JSOC يشاهدون، عبر الأقمار الصناعية، الشاحنة الصغيرة وهي تخرج من بين الغبار الذي تسببت به قذيفة غريفين. أدرك المخططون أنهم أخطأوا هدفهم، ويعود ذلك إلى عطلٍ في جهاز الاستهداف، وجهاز التوجيه، اللذين فشلا في إبقاء التركيز على عربة العولقي. يعني ذلك أنه على طائرات الهاريير، والطائرة من دون طيار إكمال هذه المهمة. بدأت الغارة الثانية، وأضاءت السماء كرة لهبٍ ضخمة. كان الابتهاج بالنجاح على وشك أن يبدأ عندما شاهد المخطّطون الشاحنة الصغيرة وهي تخرج مجدداً من بين الغبار. أصيب الدفاع الخلفي للشاحنة، لكنها استمرت في مسيرتها. كان الوقود في طائرات الهاريير على وشك النفاد فاضطرت إلى التخلي عن المهمة، وكان لا بد أن تأتي الضربة الثالثة من طائرة من دون طيّار. تطلع العولقي من نافذة الشاحنة باحثاً عن المهاجمين الذين نصبوا كميناً. رأى أنور شيئاً في تلك اللحظة: الطائرة من دون طيّار وهي تحوم في السماء. خيّم الدخان والغبار على المنطقة في هذا الوقت. طلب العولقي من السائق عدم الاقتراب من أي منطقة مأهولةٍ بالسكان، وهكذا توجهوا إلى وادٍ صغير فيه بعض الأشجار.

رأى الشقيقان عبد اللّه ومسعد مبارك الدغاري، والمعروفان في أوساط تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب باسم الأخوين حرد[٢]، هذه الغارة من بعيد، فهُرعا لنجدة العولقي. لكن المخطّطين الحربيين الأميركيين لم يتمكنوا من رؤية ما يحصل في الأسفل بينما كان الطائرة المسيّرة تحلّق فوق المنطقة. أخبرني أحد المخطّطين السابقين في JSOC، والذي قرأ التقارير الأميركية التي تلت العملية، أن تلك المهمة ترافقت مع أقمار صناعية تقدّم «صوراً من الأعلى إلى الأسفل». قال لي إنه مع تلك الأقمار الصناعية: «لا يستطيع المرء أن يرى شيئاً[٣]. المشهد أشبه بمجموعة من النمل المتحرّك. كان كل ما شاهدوه هو السيارات والأشخاص في داخلها وهم يتحركون بذكاء».

---

(١) تفاصيل هذه الغارة على الأرض مأخوذة من مقالة كتبها الشيخ حارث النظاري، "My Story with al-Awlaki," *Inspire* 9 (winter 2012), released May 2012.

(٢) *Gregory D. Johnsen, The Last Refuge: Yemen, Al-Qaeda, and America's War in Arabia* (New York: W. W. Norton, 2013), p. 275.

(٣) مقابلة أجراها المؤلف مع أحد المخططين السابقين في JSOC، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

ساهم الغبار والحصى، وألسنة اللهب في توفير غطاء لذلك الرجل المطلوب ذي الأهمية العالية. أما الأخوان حرد فقد نقلا العولقي وسائقه إلى سيارة الجيب من نوع سوزوكي فيتارا الرياضية[١]، وتسلما شاحنة العولقي الصغيرة. لكنهما أعطيا العولقي توجيهات نحو صخرة حيث يتمكن من الإحتماء، هذا إذا تمكّن من النجاة بنفسه من بين الصواريخ الأميركية الموجهة. ودّعهما العولقي على عجل، وأسرع بعربة السوزوكي. سار الشقيقان حرد بعد ذلك في الاتجاه المعاكس، وقادا الشاحنة الصغيرة التي حاول الأميركيون تفجيرها قبل لحظات.

لكن ما إن انطلقت العربتان في وجهتين متعاكستين حتى اضطر مخطّطو الحرب الأميركيين إلى اختيار السيارة التي يتعيّن عليهم ملاحقتها، ووقع الخيار على شاحنة العولقي الصغيرة[٢]. تطلع العولقي إلى الأعلى فرأى الطائرات غير المأهولة، وهي تحلّق في الجو. تمكّن بعد ذلك من الوصول إلى الصخرة في الجبل. تابع العولقي من هناك المراقبة، بينما انهمرت دفعة أخرى من القذائف الموجهة من السماء لتنفجر الشاحنة الصغيرة، ويُقتل الأخوان حرد.

لكن بينما احتفل أفراد JSOC بما اعتقدوه ضربةً ناجحة، بدأ العولقي بأداء صلاة المساء، وتأمل الوضع. فكّر العولقي بأن هذه الليلة، «زادت قناعتي بأن ما من إنسان يموت حتى ينتهي عمره و[يصل] إلى وقته المحتوم». استغرق العولقي بالنوم في الجبل ليوقظه فيما بعد بعض رفاقه الذين أخذوه إلى منزل صديقه القديم الشيخ النظاري.

كان النظاري نائماً عندما وقعت الغارات، لكنه استيقظ على أصوات الانفجارات، وشعر بالأرض وهي تهتز. قال النظاري في وقتٍ لاحق: «أما عندما اقترب الفجر، وبدأ ضوء النهار بالانتشار، وجلب معه الشيخ أنور... دخل علينا بابتسامة بهيجة، وهكذا أدركنا جميعاً أنه كان مستهدفاً». تعانق الرجلان وتحدث العولقي عن الغارات. قال إن عشرة صواريخ، أو أحد عشر صاروخاً موجهاً قد أُطلقت خلال هذه الهجمات. سأله النظاري، كيف يشعر المرء عندما يتعرض للقصف على يد الأميركيين. أبلغ العولقي صديقه: «وجدت الأمر أسهل بكثير مما كنا نعتقد. يسيطر عليك نوع من الخوف ، لكن اللّه القدير يبعث الطمأنينة إلى قلبك. هذه المرة أخطأ أحد عشر صاروخاً موجهاً الهدف، لكن في المرة التالية قد يصيب الصاروخ الأول هدفه». مكث العولقي مع النظاري بضعة أيام ثم غادر المنزل. كانت تلك المرة الأخيرة التي يرى فيها أحدهما الآخر.

---

(١) Jamjoom and almasmari, "Yemeni Source: Drone Strike Misses al-Awlaki, Hits Two Supporters," CNN.com, May 7, 2011.

(٢) المصدر نفسه.

قال أحد المسؤولين بعد الغارة: «كنا نأمل أن يكون هو[1] من أُصيب». لكن مع انتشار أخبار الهجوم، أكّد مسؤولون أميركيون، من دون أن يكشفوا عن أسمائهم، أن الغارة استهدفت العولقي. ظن المسؤولون للحظة أنهم أتموا المهمة. قال مسؤول أمني يمني إن مشغّلي الطائرات من دون طيّار لم يعرفوا أنه جرى تبادل السيارات[2]، وهو الأمر الذي أسفر عن مقتل شخصين غير مقصودين، وعن بقاء العولقي حياً».

يُحتمل أن يكون العولقي تمكّن من النجاة في هذه المرة، لكن الولايات المتحدة زادت من تصميمها على القضاء عليه. قال فران تاونسند، وهو الذي كان مسؤولاً رفيعاً سابقاً في إدارة بوش: «استهدفت الحكومة الأميركية العولقي[3] مراراً على مدى طويل، كما أن وتيرة عملية استهدافه آخذة بالاتساع... يجب على المرء أن يؤمن بأنهم يمتلكون خطة عملانية لمهاجمة القيادة بأكملها [قيادة القاعدة]، وأنهم إذا ما حصلوا على فرصة شن غارة بطائرة من دون طيّار ضد العولقي، فإن التوقيت يجب أن يتوافق مع العملية ضد بن لادن، وذلك كي يبعثوا برسالة في غاية الوضوح بأن قيادة القاعدة بأكملها سوف تتعرض للهجوم أينما وُجدت».

لم يتمكن ناصر العولقي من الاتصال بابنه، لكنه سمع من الوسطاء أن أنور ما زال حياً.

أدرك ناصر أن الولايات المتحدة، وبعد أن فشلت مرة ثانية في مهمة العثور على ابنه، وقتله سوف تصبح أكثر تصميماً من ذي قبل على إتمام هذه المهمة. شاهد ناصر التقارير الإخبارية الدولية عن الهجوم الذي استهدف بن لادن، كما استمع إلى المعلقين، والنافذين، وكبار المسؤولين الأميركيين وهم يقارنون بين ابنه وزعيم القاعدة، حتى أنهم أوحوا بأن العولقي سوف يخلفه كزعيم التنظيم. قال ناصر: «قتلوا بن لادن والآن سوف يلاحقون ابني»[4].

---

(١) نسخة مصورة، *CBS Evening News*, May 6, 2011.

(٢) Jamjoom and Almasmari, "Yemeni Source."

(٣) نسخة مصورة، "Deciphering bin Laden's Messages; Drone Strikes; Targeting Awlaki," *John King, USA*, CNN, May 6, 2011.

(٤) Tom Fim, "I Fear for My Son, Says Father of Anwar al-Awlaki, Tipped as new Bin Laden," *Observer*, May 7, 2011.

٥١ «بدمٍ بارد»

باكستان، ٢٠١١. سيطرت مشاعر الغضب على قادة وكالة الاستخبارات الباكستانية ISI حتى بعد مرور ثلاثة أسابيع على الهجوم الذي تسبب بمقتل أسامة بن لادن. حرص الرئيس أوباما والرئيس الباكستاني زرداري على الظهور بموقفٍ علني موحد في تعبيرهما عن سرورهما لمقتل زعيم القاعدة، كما أن أوباما شكر الحكومة الباكستانية على مساعدتها على مدى سنوات، وقال: «إن تعاوننا الوثيق مع باكستان في مجال مكافحة الإرهاب[١] هو الذي ساعدنا على الوصول إلى بن لادن، والمجمّع السكني الذي كان يختبئ فيه». كتب زرداري مقالةً في الواشنطن بوست أثنى فيها على الهجوم، وأكّد أن باكستان «قامت بدورها»[٢]. أما رئيس الوزراء يوسف رضا جيلاني فأعلن: «إننا لن نسمح[٣] باستخدام أراضينا ضد أي بلدٍ آخر للإرهاب، وهكذا أنا أعتقد أنه انتصار كبير، ونجاح كبير، وأنا أهنئ بنجاح هذه العملية».

بالرغم من كل هذه المجاملات الدبلوماسية، كان خرق سيادة باكستان بمثابة فضيحة في البلاد. «قال أحد كبار المسؤولين الأمنيين الباكستانيين: «فعلوها بدم بارد»[٤]. وأصدر مكتب الشؤون الخارجية الباكستاني بعد يوم واحدٍ من الغارة بياناً وصف فيه الغارة بأنها «عملٌ غير مشروع من جانب واحد»[٥]. وأكد البيان: «إن مثل هذا الحادث لن يكون بمثابة سابقة لأي دولة، بما فيها الولايات المتحدة».

أما وزير الخارجية الباكستانية السابق شاه محمود القرشي ـ والذي نُقل من منصبه بسبب

---

(١) نسخة مصورة، "Remarks by the President on Osama bin Laden," May 2, 2011

(٢) Asif Ali Zardari "Pakistan Did Its Part," op-ed *Washington Post*, May 2, 2011.

(٣) Sajjad Tarakzai, "Bin Laden Dead as Joyful US Says Justice Is Done," Agence France-Presse, May 2, 2011.

(٤) Kamran Haider and Augustine Anthony, "No Resistance in 'Cold-Blooded' U.S. Raid: Pakistan Officials," Reuters, May 5, 2011.

(٥) "Jane Perlez and David Rohde, "Pakistan Pushes Back Against U.S. Criticism on Bin Laden," *New York Times*, May 3, 2011.

موقفه الجريء من قضية رايموند دافيس ـ فقد وصف الغارة بأنها «عدوان غير مبرر»[1] ضد البلاد. بينما دعا زعيم المعارضة شودري نزار علي خان الرئيس ورئيس الوزراء الباكستانيين إلى الاستقالة. قال علي خان: «تمسّ هذه العملية شرفنا وكرامتنا، ويتعيّن على رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، إما إعطاء توضيح عن العملية وإما الاستقالة ... تلتزم الحكومة الصمت، كما يبدو أنه ما من أحدٍ يرد على الدعاية المعادية لباكستان».

وقال ألطاف حسين، وهو رئيس حركة عوامي المتحدة: «يريد كل باكستاني[2] معرفة كيفية عبور الجنود الأميركيين أجواء باكستان المستقلة، وذات السيادة، من دون إذن كيف يُمكن تنفيذ الغارة في عُمق الأراضي الباكستانية؟ كيف تمكّن المهاجمون من مغادرة البلاد سالمين ومن دون أن يكشفهم أحد؟ كيف لم تعلم الوكالات الحكومية والاستخباراتية بهذا الأمر؟»

وأدان البرلمان الباكستاني العملية بوصفها، «خرقاً للسيادة الباكستانية»[3] كما دعا إسلام أباد إلى إعادة النظر، ومراجعة قواعد تعاملها مع الولايات المتحدة». لكن بالرغم من الوضع الدقيق للعلاقات القائمة ما بين الحكومتين، إلا أن بعض المسؤولين الحكوميين ظهروا وكأنهم يصبّون الزيت على النار. زعم برينان خلال مؤتمرٍ صحفي عقده في أعقاب الغارة أنه «لا يمكن للمرء أن يفهم[4] كيف أن بن لادن لا يمتلك شبكة دعمٍ»، في باكستان.

وفيما قامت مجموعة تتألف من ١٥٠٠ باكستاني[5] بالاحتجاج على قتل بن لادن، تابعت الولايات المتحدة غاراتها بالطائرات من دون طيّار. فبعد مرور أربعة أيام فقط على الهجوم استهدفت غارة شنّتها وكالة الاستخبارات المركزية منزلاً في شمال وزيرستان. اعتبرت أجهزة ISI أن هذه الغارة التي استهدفت بن لادن، والتي أتت بعد قضية رايموند دافيس، بمثابة علامة شؤم: أصبحت واشنطن أجرأ أكثر من أي وقتٍ مضى في عملياتها في باكستان، وهي مستعدة لتنفيذ هجمات بموافقة ISI، أو من دون هذه الموافقة. أثبت أوباما أنه قادر على تنفيذ تهديده باستخدام القوة في باكستان من جانبٍ واحد.

لكن بالرغم من أن ISI لا تستطيع الرد داخل الولايات المتحدة مباشرة، إلا أنها بدأت

(١) Express/AFP, "Zardari and Gilani Should Resign: Qureshi," *Express Tribune*, May 7, 2011.

(٢) "Altaf Asks Military, Govt to Apologise over US Raid," Dawn.com, May 5, 2011.

(٣) "Terms of Engagement with US Be Reviewed: Resolution," Dawn.com, May 15, 2011.

(٤) نسخة مصورة، "Press Briefing by Press Secretary Jay Carney and Assistant to the President for Homeland Security and Counterterrorism John Brennan," May 2, 2011.

(٥) "U.S. Drone Strike in Pakistan; Protests over bin Laden," Reuters, May 6, 2011.

بملاحقة الباكستانيين الذين اعتبرت أنهم ساعدوا الأميركيين في عملية بن لادن. لكن بعد مرور ثلاثة أسابيع على الغارة ألقى عملاء الاستخبارات السريون القبض على الدكتور شاكيل أفريدي، وهو الطبيب الذي ساعد وكالة الاستخبارات المركزية على إجراء حملة التلقيح الزائفة ضد مرض التهاب الكبد B في أبوت أباد. اعتُقل الطبيب وحوكم، ثم حُكم عليه بالسجن لمدة ثلاثة وثلاثين عاماً[١]. ضغطت وزيرة الخارجية كلينتون، وأبرز النواب الأميركيين، من أجل إطلاق سراح أفريدي. أما عضوا مجلس الشيوخ، جون ماك كاين وكارل إيفين، فقالا إن المحاكمة كانت «مثيرة للصدمة ومهينة»[٢] وأكدا أن أفريدي كان بطلاً. كتب أعضاء في مجلس الشيوخ في رسالة مشتركة: «أرسى الدكتور أفريدي مثالاً كنا نرغب في أن يحتذيه آخرون في باكستان منذ زمنٍ طويل يستحق الرجل كل ثناء ومكافأة على أعماله، وليس العقاب والمهانة». وردّ وزير الخارجية الباكستانية في وقتٍ لاحق: «إنه ليس بطلاً بالنسبة إلينا[٣]. صدّقوني. إنه شخص شكّلت أعماله خطراً على أطفالنا».

لم تخفّف عملية قتل بن لادن من وتيرة أعمال الاغتيالات في أفغانستان. ولم تُظهر قوات ISAF منذ قتل زعيم القاعدة[٤] أيّ إشارة تدل على إبطاء عملياتها أو تقليص مدى مهامها. أورد أحد البيانات الصحفية التي أصدرتها ISAF، وبفخر، وبعد مرور أسبوعٍ واحدٍ فقط على مقتل بن لادن، أن الواقع يدل على أن هذه الوتيرة تسارعت أكثر من المعتادً في هذه الأشهر الثلاثة الأخيرة». استمرت عمليات اختراق الأجواء الباكستانية، كما أن قوات الناتو المتمركزة في أفغانستان نفذت عمليات في المناطق الحدودية، وقتلت في إحدى هذه الهجمات خمسة وعشرين جندياً باكستانياً[٥]. وتعوّدت كذلك فرقٌ من قوات SEAL، أو أفراد من قسم الأنشطة

(١) Jon Boon, "Doctor Who Helped US in Search for Osama Bin Laden Jailed for Thirty-three Years," *Guardian*, May 23, 2012.

(٢) Senator John McCain and Senator Carl Levin, "Statement by Senators McCain and Levin on Sentencing of Pakistani Doctor Who Assisted in bin Laden Search," press release, May 23, 2012, www.mccain.senate.gov/public/index.cfm?ContentRecord_id=7a9e4f17-9a3f-f98a-ad20-f9fb18505c1d&-FuseAction=PressOffice.PressReleases.

(٣) Kimberley Dozier and Bardley Klopper "Pakistan to Talk Counterterrorism with US, Afghans," Associated Press, September 20, 2012.

(٤) Master Sergeant Michael O'Connor, "ISAF Mission at Full Speed Following Death of Al Qaeda Leader," ISAF Headquarters, May 12, 2011.

(٥) Salman Masood and Eric Schmitt, "Tensions Flare Between U.S. and Pakistan After Strike," *New York Times*, November 26, 2011.

الخاصة التابع لوكالة الاستخبارات المركزية على عبور الحدود إلى باكستان لتنفيذ عمليات. أما عمليات الطائرات من دون طيّار فقد استمرت من دون رادع، لكن كان من الواضح، وبالرغم من احتجاجات باكستان، أن إدارة أوباما سوف تستمر بالعمل من جانب واحد في باكستان، وحتى بعد مقتل بن لادن.

٥٢ الولايات المتحدة تعتبر القاعدة إرهاباً، ونحن نعتبر أن الطائرات من دون طيّار هي الإرهاب

اليمن، أواخر العام ٢٠١١. بينما انشغلت إدارة أوباما بقطف ثمار نجاح عملية قتل بن لادن، وإبان انشغال قوات JSOC ووكالة الاستخبارات المركزية بالإطباق على أنور العولقي، كانت الثورات العربية آخذة بالانتشار. واجهت حكومة الرئيس علي عبد اللّه صالح في اليمن خطر الانهيار، وذلك بعد مرور ثلاثة أسابيع على الغارة في أبوت أباد، باكستان. تزايدت الاحتجاجات هناك بينما استخدم الرئيس صالح كل ورقةٍ امتلكها في يده لإبقاء الأميركيين إلى جانبه. أعطى صالح آلة مكافحة الإرهاب الأميركية يداً طليقة لتنفيذ عمليات في اليمن، كما فتح أبوابه على مصراعيها لتطور حربٍ ليست سرية بالكامل. لكن قبضة الرئيس على السلطة ضعُفت كثيراً، وهكذا رأى تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب فرصةً له وسط هذه الفوضى العارمة. لكن بحلول صيف العام ٢٠١١ انسحبت نخبة وحدات مكافحة الإرهاب[١] المدعومة أميركياً من الحرب ضد تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب، وذلك كي تتفرغ للدفاع عن النظام ضد شعبها. وفي جنوب اليمن، حيث امتلك تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب أقوى معاقله، سعى المجاهدون إلى الاستفادة من دولةٍ متفكّكة اشتُهر قادتها بالفساد، بينما عجزوا عن تقديم السلع والخدمات الأساسية للشعب.

حاصرت مئات عدة من المقاتلين في ٢٧ أيار/مايو من العام ٢٠١١ زنجبار[٢] التي تبعد ثلاثين ميلاً إلى الشمال الشرقي من عدن، المدينة الجنوبية المهمة استراتيجياً، كما قتلوا جنوداً عديدين وطردوا المسؤولين المحليين، ثم سيطروا على المدينة في غضون يومين من الزمن. قالت الحكومة اليمنية إن الرجال هم من مقاتلي تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب. لكن المقاتلين الذين سيطروا على المدينة لم يزعموا أنهم من تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب. صرّح المقاتلون أنهم مجموعة جديدة[٣] تدعى أنصار الشريعة. أبلغني كبار المسؤولين اليمنيين أن أنصار الشريعة كانوا

(١) Margaret Coker, "Rebel General Fights Yemen Regime," *Wall Street Journal*, June 2, 2011.

(٢) Laura Kasinof, "Islamists Seize a Yemeni City, Stoking Fears," *New York Times*, May 29, 2011.

(٣) Hakim Almasmari and Margaret Coker, "Yemen Unrest Spreads South," *Wall Street Journal*, May 30, 2011.

مجرد واجهة للقاعدة[1]. وقالوا لي كذلك إن أول تصريحٍ علني لهذه الجماعة صدر قبل شهرٍ من وقوع الهجوم على زنجبار، وذلك على يد أحد كبار رجالِ الدين في القاعدة، وهو عادل العباب. قال العباب: «إن أنصار الشريعة هو الاسم[2] الذي نستخدمه للتعريف بأنفسنا في الأماكن التي نعمل فيها، وذلك بقصد إبلاغ الناس بعملنا وأهدافنا، وبأننا نسير في درب اللّه». أضاف الشيخ أن الهدف من الاسم الجديد هو التركيز على رسالة الجماعة، وذلك كي نتجنب تُهم ارتباطنا بالقاعدة. لكن سواء امتلك أنصار الشريعة جذوراً أكثر استقلالية، أم كانوا مجرد اسم آخر من نتاج القاعدة، أي كما زعم العباب، ستتعدى أهمية هذه المجموعة حلقات نفوذ القاعدةً المحدودة تاريخياً في اليمن، وهي تعمل في الوقت عينه على تعميم بعض المبادىء الأساسية لتنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب AQAP.

سافرتُ إلى عدن في اليمن بعد مرور أشهرٍ على السيطرة على زنجبار، وهناك اجتمعت مع جنرالٍ في الجيش كانت مهمته استعادة المناطق التي استولت عليها جماعة أنصار الشريعة. جلس الجنرال محمد الصومالي في المقعد المجاور لمقعد السائق في سيارته المصفحة من نوع تويوتا لاند كروزر، وذلك أثناء مروره على الطريق السريع الذي يربط ما بين عدن ومحافظة أبيَن، حيث يسيطر المقاتلون الإسلاميون على زنجبار. كان الصومالي، الرجل البدين ذو الشاربين الذي يضع نظارة، قائداً للفرقة المؤلّلة الخامسة والعشرين في القوات المسلحة اليمنية، وكان هو الرجل المكلّف بتنظيف زنجبار من المقاتلين. ترافقت مهمة الصومالي مع أهمية دولية: اعتُبرت عملية استعادة زنجبار بمثابة الاختبار الأخير لنظام صالح المتهاوي. أما السائرون الوحيدون على الطريق فكانوا من اللاجئين الهاربين من مناطق القتال والمتوجهين نحو عدن، وبالإضافة إلى التعزيزات العسكرية المتوجهة نحو زنجبار. لم يرغب الصومالي في التوجّه إلى خطوط المواجهة في اليوم الذي التقيته. قال لي: «تعرف أنه يُحتمل إطلاق قذائف الهاون[3] نحوك». حاول المقاتلون في زنجبار اغتيال الجنرال مرتين في تلك السيارة ذاتها. رأيت ثقباً ناتجاً عن رصاصة في الزجاج الأمامي للسيارة، أي في مكانٍ يعلو قليلاً عن مستوى رأسه، كما رأيت ثقباً آخر في زجاج النافذة

(١) مقابلات أجراها المؤلف مع كبار المسؤولين اليمنيين في كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١٢.

(٢) “Online Question and Answer Session with Abu Zubayr Adel al-Abab, Shariah Official for Member of Al-Qaeda in the Arabian Peninsula [AQAP],” April 18, 2011, translation by Amany Soliman, The International Centre for the Study of Radicalization and Political Violence, http://islamopediaonline.org/sites/default/files/abdu_zubayr_english.pdf.

(٣) مقابلة أجراها المؤلف مع الجنرال محمد الصومالي في كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١٢. إن كل التصريحات والبيانات المنسوبة إلى الجنرال الصومالي مأخوذة من المقابلة التي أجراها المؤلف.

الجانبية، كما كانت التشققات العنكبوتية ظاهرة بوضوح. لكنه أذعن لطلبي عندما وافقت على عدم تحميله، أو رجاله، مسؤولية ما قد يحدث، وهكذا انطلق بالسيارة.

سارت بنا السيارة بمحاذاة ساحل بحر العرب، ومررنا بالقرب من أنابيب قذائف الهاون الفارغة، ودبابات تي ـ ٧٢ الروسية الصنع، والتي وُضعت في استحكاماتها الرملية، وكنا نرى بعض الجِمال بين الحين والآخر. روى لي الجنرال الصومالي ما حدث في يوم ٢٧ أيار/مايو من العام ٢٠١١، أي عندما سيطر أنصار الشريعة على المدينة. أعاد الصومالي سبب هذه السيطرة إلى «الانهيار في منظومة الاستخبارات»، وشرح لي، «فوجئنا في أواخر شهر أيار/مايو بتدفق أعدادٍ كبيرة من المقاتلين الإرهابيين إلى زنجبار». أضاف أن المقاتلين، «أغاروا وهاجموا بعض المواقع الأمنية، كما تمكّنوا من السيطرة على هذه المؤسسات. فوجئنا عندما فرّ المحافظ ومساعدوه، والمسؤولون المحلّيون الآخرون إلى عدن». أخبرني الجنرال أنه بينما بدأ الجيش اليمني بمحاربة المقاتلين، عمد جنود من قوات الأمن المركزي إلى الهرب تاركين وراءهم الأسلحة الثقيلة أثناء انسحابهم. كانت قوات الأمن المركزي، التي تلقت وحدتها المخصّصة لمكافحة الإرهاب تسليحها، وتدريبها، وتمويلها من الولايات المتحدة، بقيادة يحيى، ابن شقيق الرئيس صالح. أورد مصدرٌ إعلامي وثيق الصلة بالجيش أن قوات «أنصار الشريعة» استولت على «قطعٍ من المدفعية الثقيلة[١]، وأسلحة حديثة مضادة للطائرات، وعددٍ من الدبابات، ووسائل النقل المدرعة، إضافة إلى كميات كبيرة من مختلف أنواع الذخائر».

قال الصومالي إنه بينما حاولت قواته صدّ الهجوم على زنجبار بعد مرور أسبوعٍ، هوجمت على يد مقاتلين تمكّنوا من استخدام مدافع استولوا عليها من قوات الأمن المركزي. كما أخبرني «قُتل عددٌ من رجالي». وشنّ المقاتلون الإسلاميون سلسلة من الهجمات الجريئة على قاعدة تستخدمها الفرقة ٢٥ المؤلّلة، تقع في الضواحي الجنوبية لزنجبار. قُتل ما يزيد على مئتين وثلاثين جندياً يمنياً[٢] في معارك مع المقاتلين في غضون أقل من سنة. أضاف الجنرال: «لو كان عندي جيش يتمتع بشجاعتهم، لكان بإمكاني أن أقهر العالم».

(١) Madad News Agency, "After Great Attrition of Ali Saleh's Forces on the Doofos Front; Ansar Al-Shari'ah Announces a New Strategy and Different Tactics for Urban Warfare," News Report Issue No. 1, September 2011, translation of online news magazine by Ansar Al-Mujahideen English Forum, released via Jihadology, December 26, 2011, http://azelin.files.wordpress.com/2011/10/ane1b9a3c481r-al-sharc4abahin-yemen-22news-report-issue-122-en.pdf.

(٢) "Fawaz al Haidari, Yemen Says Hundreds Killed in Qaeda Fight," Agence France-Presse, September 11, 2011.

قال الصومالي إن زنجبار سقطت بسبب قلة المعلومات الاستخباراتية. لكن نقاد نظام صالح المتهاوي تحدثوا عن قصة مختلفة، وقالوا إن قوات الرئيس صالح هي التي سمحت بسقوط المدينة. بدأ القتال مع تصاعد النداءات داخل اليمن وخارجه والتي تدعو الرئيس للاستقالة. لكن عدداً من حلفاء الرئيس المهمين انشقوا عنه، وانضموا إلى حركة المعارضة. بعد ثلاثة وثلاثين عاماً من التذاكي على خصومه، رأى صالح أن النهاية قريبة. قال عبد الغني الأرياني، وهو محلل سياسي واسع الاطلاع: «أقدم صالح ذاته على تسليم زنجبار[1] إلى هؤلاء المقاتلين، وهو الذي أمر قوات الشرطة بإخلاء المدينة لأنه أراد أن يبعث برسالة إلى العالم بأن اليمن، من دونه، سوف يسقط بأيدي الإرهابيين». لم تكن هذه النظرية من دون أساس، وإن كانت من دون برهان. لكن منذ أن بدأت حرب المجاهدين ضد السوفيات في أفغانستان في الثمانينيات من القرن الماضي، ومع استمرارها بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، تمكن صالح من استغلال تهديدات القاعدة والمتشدّدين الآخرين من أجل زيادة تمويل حملة مكافحة الإرهاب والتسليح من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، من أجل تعزيز سلطاته داخل البلاد والقضاء على خصومه. قال لي مسؤولٌ يمني طلب عدم ذكر اسمه لأنه لم يكن مخوّلاً للحديث علناً عن القضايا العسكرية، إن جنوداً من الحرس الجمهوري (الذي تلقى تدريباته ودعمه من الولايات المتحدة)، لم يفعلوا شيئاً[2] عندما دخل المقاتلون المدينة. كانت هذه القوات بقيادة أحمد علي صالح، وهو ابن الرئيس صالح. وتصرفت القوات التابعة لإحدى أقوى الشخصيات العسكرية في البلاد، الجنرال علي محسن، وهو قائد الفرقة المدرعة الأولى، بطريقة مشابهة. أعلن محسن قبل شهرين من الاستيلاء على زنجبار، انشقاقه عن نظام صالح، كما أيّد عزله علناً.

أخبرني الجنرال الصومالي بأنه لا يستطيع «تأكيد أو نفي» أن أنصار الشريعة كانوا من تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب. «أما ما هو مهم بالنسبة لي كجندي، فهو أنهم حملوا السلاح ضدنا. إن أي شخصٍ يهاجم مؤسساتنا ومعسكراتنا العسكرية، ويقتل جنودنا، فإننا سوف نحاربه بغض النظر عما إذا كان من حلفاء القاعدة أو أنصار الشريعة إننا لا نكترث ماذا يطلقون على أنفسهم، كما أنني لا أستطيع التأكيد ما إذا كان أنصار الشريعة يتحالفون مع القاعدة، أم أنهم تنظيمٌ مستقلٌ».

لكن نخبة الوحدات اليمنية المدعومة أميركياً، وبدلاً من محاربة تنظيم القاعدة في شبه

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع عبد الغني الأرياني في كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١٢. إن كل التصريحات والمعلومات المنسوبة إلى الأرياني مأخوذة من مقابلة المؤلف.

(٢) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول في الحكومة اليمنية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

جزيرة العرب، وهي التي أُنشئت ومُوّلت بهدف استخدامها في عمليات مكافحة الإرهاب، أعيد نشرها في صنعاء لحماية النظام المتهاوي ضد شعبه. قال الأرياني إن هذه الوحدات المدعومة من الولايات المتحدة وُجدت «غالباً لأجل الدفاع عن النظام. أما في معارك أبيَن فإن قوات مكافحة الإرهاب لم تُنشر بأي طريقةٍ فاعلة. إنها لا تزال هنا في القصر [في صنعاء]، لحماية ذلك القصر. هذا ما حدث». اعترف جون برينان في ذلك الوقت أن «تلك الاضطرابات السياسية»[1] قد أجبرت الوحدات التي دربتها الولايات المتحدة «على تركيزها لأغراضٍ سياسية داخلية، بدلاً من بذل قصارى جهدها ضد تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب». يعني ذلك أن مسؤولية محاربة الإسلاميين الذين سيطروا على زنجبار تُركت على عاتق الجنرال الصومالي وقواته التقليدية.

لكن ما إن اجتزنا خط المواجهة الأول في ضواحي زنجبار، «تايغر ١»، وسرنا مسافة نصف ميل حتى «تايغر ٢»، حتى وافق الصومالي على السماح لي بالنزول من السيارة. قال لي: «سنمكث لدقيقتين فقط لأن الوضع خطير هنا». لم يتأخر الوقت حتى أحاط رجال الجنرال به. بدا الرجال نحيلين ومنهكين، وكان عدد كبير منهم بلحى طويلة وأزياء رثّة، أو حتى من دون أزياء رسمية بالمرة. ناشد بعضهم الصومالي كي يكتب لهم مذكرات تسمح لهم بالحصول على مبالغ قتالٍ إضافية. أبلغه أحد الجنود: «كنت معك عندما تعرضتَ لكمين، وساعدتُ على ردّ الهجوم». كتب الصومالي شيئاً على ورقة وأعطاها إلى الجندي. واستمر المشهد إلى أن عاد الصومالي إلى سيارة التويوتا. تحدث الجنرال إلى جنوده بمكبر صوت: «تابعوا القتال. لا تستسلموا!»

لكن سواء كان سماح النظام المتهاوي للمقاتلين بالسيطرة على زنجبار مجرد مكيدة، أم أن ذلك كان استيلاءً انتهازياً على السلطة من قِبل تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب، إلا أن استيلاء القوات الإسلامية على مدن عدة في أنحاء عدة من جنوب اليمن كان أمراً شديد الأهمية. لم يسبق لتنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب أن سيطر على مناطق مهمة من اليمن، وهو وضعٌ يختلف عن الوضع الذي كان قائماً مع حركة الشباب في الصومال. لكن تنظيم أنصار الشريعة صمّم على الاستيلاء على مناطق معينة وعلى إعلان إمارةٍ إسلامية في أبيَن[2]. لكن ما إن أحكم أنصار الشريعة وأنصارهم قبضتهم على زنجبار حتى بدأوا بتطبيق برنامجٍ يهدف إلى كسب التأييد الشعبي. أبلغني

(١) Kimberly Dozier (AP), "Al Qaeda Reeling, US Terror Chief Says," Boston.com, September 2, 2011.

(٢) Al Bawaba News, "Yemen: Al Qaeda Declares South Province as 'Islamic Emirate,'" *Eurasia Review*, March 31, 2011.

جونسن، وهو الباحث في شؤون اليمن في ذلك الوقت: «سارع[١] تنظيم أنصار الشريعة إلى محاولة تقديم الخدمات في المناطق اليمنية التي تلاشت فيها سلطة الحكومة بصورةٍ عملية. ادّعى التنظيم أنه يتبع نموذج طالبان في محاولة تقديم الخدمات، ونموذج الحكومة الإسلامية حيث تركت الحكومة المركزية في اليمن فراغاً».

أسرع تنظيم أنصار الشريعة إلى إصلاح الطُرُق[٢]، وإعادة التيار الكهربائي، وتوزيع الأطعمة، كما بدأ القيام بدورياتٍ أمنية داخل المدينة وفي محيطها. وأقام التنظيم كذلك محاكم الشريعة التي بإمكانها حلّ النزاعات. قال عبد الرزاق الجمل، وهو صحافي يمني مستقل دأب على إجراء مقابلات مع قادة القاعدة، كما أمضى فترة طويلة من الوقت في زنجبار: «جلبت القاعدة وأنصار الشريعة الأمن[٣] للناس في المناطق التي اشتُهرت بالاضطرابات، والسرقات، وإقامة الحواجز على الطرقات. كان الناس الذين التقيتهم في زنجبار ممتنين للقاعدة وأنصار الشريعة بسبب استعادتهما الأمن». لكن بالرغم من أن المقاتلين في أبيَن جلبوا الأمن والنظام إلى المنطقة، إلا أن السياسات المتّبعة كانت تشتمل في بعض الأحيان على عقوبات قاسية، مثل بتر أعضاء أولئك المتهمين بالسرقة، والجلد العلني للمشتبه بتعاطيهم المخدرات. قال سكان بلدة جعار التي كان يسيطر عليها أنصار الشريعة إنهم استُدعوا لمشاهدة تنفيذ عقوبة بشعةٍ[٤]، والتي استخدم المقاتلون فيها السيف لقطع أيدي شابين متهمين بسرقة كابلات كهربائية. تمّ استعراض الأيدي المبتورة بعد ذلك في أنحاء البلدة كتحذيرٍ للذين يفكرون بالسرقة. قيل بعد ذلك إن أحد الشابين، والذي يبلغ الخامسة عشرة من عمره، مات بعد وقتٍ قليل بسبب النزيف الذي أصابه. قطع أنصار الشريعة في بلدة الجعار، وفي حادثٍ آخر، رأسي رجلين[٥] قيل إنهما قدّما معلومات إلى الولايات المتحدة تساعدها على تنفيذ غارات بالطائرات من دون طيّار. يُضاف إلى ذلك تنفيذ حكم الإعدام في رجلٍ ثالث[٦] في شبوة.

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع غريغوري جونسون، في كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١٢. إن كل المعلومات والتصريحات المنسوبة إلى جونسون مأخوذة من مقابلة المؤلف.

(٢) Sasha Gordon, "Abyani Tribes and al Qaeda in the Arabian Peninsula in Yemen," *Critical Threats*, July 25, 2012, www.criticalthreats.org/yemen/gordon-abyani-tribes-and-al-qaeda-arabian-peninsula-july-25-2012#_edn21.

(٣) مقابلة أجراها المؤلف مع عبد الرزاق الجمل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. إن كل المعلومات والتصريحات المنسوبة إلى الجمل مأخوذة من مقابلة المؤلف.

(٤) "Al Qaeda Severs Boy's Hand," *Yemen Post*, September 25, 2011, http://yemenpost.net/Detail123456789.aspx?ID=3&SubID=4117.

(٥) "Islamist Militants Execute Three Men in South Yemen," Reuters, February 12, 2012.

(٦) المصدر نفسه.

استفاد تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب من عدم تمتع حكومة اليمن بالشعبية، كما اعترف التنظيم بكل صراحة بأن دعوة إقامة نظام يرتكز على الشريعة يلقى ترحيباً من كثيرين من الناس في أبيَن الذين يعتبرون نظام صالح مجرد تابعٍ للولايات المتحدة. ساعدت عوامل عدة، مثل ضربات الصواريخ الأميركية الموجهة، والضحايا من المدنيين، والغياب شبه الكامل للخدمات الحكومية والفقر المتزايد، على تكوين الفرصة التي انتهزها تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب. أخبرني الأرياني، وهو محلّل سياسي يمني: «بعد أن استولى هؤلاء المقاتلون على المدينة جاء تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب AQAP، وكذلك القبائل من المناطق التي هاجمتها الحكومة اليمنية والولايات المتحدة في الماضي. أتى هؤلاء بسبب خصومتهم مع النظام، ومع الولايات المتحدة. يعني ذلك أنه كانت هناك نواة لتنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب، لكن الأكثرية الساحقة من الناس كانوا مصدومين بسبب الهجمات التي تتعرض لها منازلهم، وهو الأمر الذي أجبرهم على الخروج والقتال».

ما إن استولى أنصار الشريعة على المدن في الجنوب حتى بدأت واشنطن بالتفكير في كيفية الرد. ناقش بعض المسؤولين داخل إدارة أوباما مسألة تدخل الولايات المتحدة في القتال. اقترح الجنرال جيمس ماتيس الذي تسلّم من بتريوس القيادة الوسطى، أن يوقّع الرئيس على توجيه هجوم جوي كبير[١] على ملعب «الوحدة» الذي يقع في ضواحي زنجبار، أي حيث أنشأ مقاتلو أنصار الشريعة قاعدة مؤقتة لهم كانوا ينطلقون منها لمهاجمة الجيش اليمني. لم يوافق الرئيس أوباما على هذا الاقتراح، وقال: «إننا لا نتواجد في اليمن للتورط في النزاعات الداخلية. إننا نعتزم الاستمرار في التركيز على التهديدات الموجّهة إلينا. هذا هو مكمن الأولوية الحقيقية»[٢].

استمرت الولايات المتحدة بعد ذلك في إرسال الإمدادات جواً[٣] إلى جنوب اليمن بواسطة طائرات الهليكوبتر لمساعدة قوات الجنرال الصومالي التقليدية. قدّم الأميركيون كذلك المعلومات الاستخباراتية المباشرة، والتي تجمعها الطائرات من دون طيّار، إلى القوات اليمنية في أبيَن. قال لي الصومالي: «كانت تلك شراكة فعلية. يقدّم الأميركيون مساعدتهم اللوجستية والاستخباراتية، ثم نقوم بدكّ المواقع بالمدفعية والغارات الجوية». أبلغني الصومالي كذلك أنه في عدة مناسبات نفذت الولايات المتحدة غارات أحادية الجانب حول زنجبار استهدفت قادة القاعدة الموجودين

(١) Daniel Klaidman, *Kill or Capture: The War on Terror and the Soul of the Obama Presidency* (New York: Houghton Mifflin Harcourt, 2012), pp. 253–254.

(٢) المصدر نفسه، ص. ٢٥٦.

(٣) مقابلة أجراها المؤلف مع الجنرال محمد الصومالي، في كانون الثاني/يناير، ٢٠١٢.

على اللائحة الأميركية السوداء للإرهابيين»، لكنه أضاف، «لم أنسّق مباشرة في هذه الهجمات». لكن مع استمرار سقوط المدن الجنوبية بأيدي أنصار الشريعة، ومع تهاوي نظام [الرئيس] صالح في أواخر العام ٢٠١١، قررت إدارة أوباما سحب معظم[١] جنودها من اليمن، بمن فيهم أولئك الذين يدربون قوات مكافحة الإرهاب اليمنية. قال لي أبو بكر القربي، وزير خارجية اليمن في ذلك الوقت: «غادروا[٢] بسبب الأوضاع الأمنية. أعتقد، ويمكنني أن أجزم أنهم إذا لم يعودوا، وإذا لم تتزود وحدات مكافحة الإرهاب بالذخيرة والعتاد اللازمين، فإن ذلك سوف يترك أثراً»، على عمليات مكافحة الإرهاب.

غيّرت الولايات المتحدة في ذلك الوقت من طرق تعاملها [مع اليمن]. ضعُف نظام صالح كثيراً، واستنتجت إدارة أوباما أنها لا تكسب الكثير من ذلك التحالف في تلك المرحلة. ستعمد الولايات المتحدة إلى مضاعفة استخدام سلاح الجو والطائرات من دون طيّار، وهي ستمضي في حملتها ضد تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب. سارعت إدارة أوباما إلى تشييد قاعدة جوية سرية[٣] في المملكة العربية السعودية، وفي مكانٍ قريبٍ من قاعدتها في جيبوتي، وبحيث تتمكن من القيام بدور منصة إطلاق للغارات بالطائرات من دون طيّار في اليمن. بقي أنور العولقي هو الهدف رقم واحد.

كان مفتاح النجاح في تحقيق أي شيء في اليمن هو اللعب على وتر النظام القبلي المعقّد. بقي نظام المحسوبيات القبلي عاملاً مساعداً في تقوية نظام صالح، وعلى مدى سنوات عديدة. اتخذت قبائل عدة موقفاً محايداً من تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب، أو اعتبرت أن التنظيم لا يؤثّر سلباً إلا قليلاً، بينما حاربت قبائل أخرى قوات القاعدة، كما وفرت قبائل محددة ملاذاً آمناً لأفرادها. اعتمد موقف قبائل عدة إزاء القاعدة على ما إذا كان لتنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب أن يعزز برامجها أو يؤذيها.

أغضبت سياسة إدارة أوباما إزاء اليمن عدداً من زعماء القبائل الذين بإمكانهم السيطرة على تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب، ولكن دافع هؤلاء الزعماء للقيام بذلك تقلّص كثيراً على

---

(١) Robert Burns (AP), "U.S. Military Trainers Have Returned to Yemen," *Army Times*, May 8, 2012.

(٢) مقابلة أجراها المؤلف مع أبي بكر القربي في كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١٢.

(٣) Greg Miller and Julie Tate, "CIA Shifts Focus to Killing Targets," *Washington Post*, September 1, 2011.
تحدثت الواشنطن بوست بدايةً عن إنشاء القاعدة، وكشفت بأنها تقع في مكان ما من شبه الجزيرة العربية. لكن بعد مرور أكثر من سنة أكدت نيويورك تايمز أن القاعدة تقع في المملكة العربية السعودية. راجع Robert F. Worth, Mark Mazzetti, and Scott Shane, "Drone Strikes' Risks to Get Rare Moment in the Public Eye," *New York Times*, February 5, 2013.

مدى ثلاث سنوات بسبب القصف المنتظم. أخبرني عددٌ من زعماء القبائل الجنوبيين[1]، بغضب، قصصاً عن الهجمات الأميركية واليمنية التي وقعت في مناطقهم، وهي هجمات قتلت أعداداً من المدنيين، وقطعان الماشية، ودمرت عشرات المنازل أو ألحقت أضراراً بها. لكن الغارات الجوية الأميركية ودعم وحدات مكافحة الإرهاب التي تديرها عائلة صالح، أدّت إلى زيادة تعاطف القبائل مع القاعدة. سأل علي عبد اللّه عبد السلام، وهو أحد شيوخ قبائل شبوة في جنوب اليمن، وهو الذي تبنى الاسم الحركي، الملّا زبارة، والذي اختاره بسبب إعجابه بأحد زعماء طالبان، الملا محمد عمر: «لماذا يتعيّن علينا محاربتهم؟[2] لماذا؟ أما إذا شيّدت حكومتي المدارس، والمستشفيات، والطرقات، ووفرت لنا حاجياتنا الأساسية، فسوف أكون موالياً لحكومتي وأحميها. لكننا لا نتمتع إلى الآن بهذه الخدمات الأساسية، مثل الكهرباء، ومضخات المياه. لماذا يتوجب علينا محاربة القاعدة؟» أخبرني كذلك بأن تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب يسيطر على مناطق واسعة من شبوة، واعترف بأن تلك الجماعة «وفرت لنا الأمن ومنعت أعمال النهب، وإذا سُرقت سيارة شخصٍ ما فإنهم سيعيدونها له ... أما في مناطق سيطرة الحكومة فتكثر أعمال النهب والسرقة بحيث يُمكن للمرء أن يلاحظ الفرق بسهولة». أضاف زبارة: «إذا لم ننتبه أكثر فسوف تتمكن القاعدة من الاستيلاء على مناطق أكثر والسيطرة عليها».

أسرع زبارة للتوضيح بأن تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب هو جماعة إرهابية مصمّمة على مهاجمة الولايات المتحدة، لكن ذلك لم يكن قلقه الأساسي. قال لي: «تعتبر الولايات المتحدة أن القاعدة تجسّد الإرهاب، أما نحن فنعتبر أن الطائرات من دون طيّار هي الإرهاب بعينه. تحلّق الطائرات من دون طيّار ليل نهار، وهي تثير الرعب بين النساء والأطفال، وتزعج النائمين. هذا هو الإرهاب». أخبرني زبارة كذلك أن غاراتٍ أميركية عدة حدثت في منطقته تسببت بمقتل عشرات المدنيين، وأن الحيّ الذي يسكنه مليء بالقنابل العنقودية غير المنفجرة، وهي التي تنفجر في بعض الأحيان ويتسبب ذلك في مقتل أطفال. طلب زبارة، وزعماء قبائل آخرون من الحكومتين اليمنية والأميركية المساعدة على إزالة هذه القنابل. «لم نتلقَ أي رد لذلك استخدمنا بنادقنا لتفجيرها». قال لي كذلك أنه يتوجب على الحكومة الأميركية دفع أموالٍ إلى عائلات المدنيين الذين قُتلوا في الغارات الصاروخية على مدى السنوات الثلاث الماضية. أعلن زبارة: «إننا نطالب بتعويضات من الولايات المتحدة لقتلها مواطنين يمنيين، أي كما حدث في قضية لوكربي... العالم

(١) مقابلات أجراها المؤلف مع زعماء القبائل في كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١٢

(٢) مقابلة أجراها المؤلف مع الشيخ علي عبد اللّه عبد السلام [الملّا زبارة]، كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. إن كل المعلومات والتصريحات المنسوبة إلى الملّا زبارة مأخوذة من مقابلة المؤلف.

قرية واحدة، والولايات المتحدة تلقت تعويضات من ليبيا بسبب تفجير لوكربي، لكن اليمن لم يتلقَّ أي تعويضات».

التقيت الملا زبارة ورجاله في مطار عدن الذي يقع بمحاذاة الشاطئ الذي تعرضت فيه المدمرة يو أس أس كول للتفجير في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠٠، وهو الهجوم الذي راح ضحيته سبعة عشر بحاراً أميركياً. ارتدى زبارة ثوباً تقليدياً عند القبائل أسود اللون، بالإضافة إلى الجنبية، أي الخنجر التقليدي، في وسطه، وحمل الشيخ مسدساً من نوع بيريتا. كان زبارة شخصية مدهشة ببنيته المتينة، وبتلك الندبة الكبيرة التي تشكّل هلالاً حول عينه اليمنى. قال لزميلي اليمني: «أنا لا أعرف هذا الأميركي. أما إذا حدث لي أي شيء نتيجة لهذا الاجتماع، كأن أتعرّض للخطف، فسوف نقتلكما فيما بعد»، وضحك الجميع بتوتّر. تحدثنا قليلاً على الطريق البحري، وهو عبارة عن طريقٍ صخريّ بمحاذاة الشاطئ، وذلك قبل أن يسير بنا بالسيارة في جولة حول المدينة. توقف الشيخ إلى جانب الطريق بعد مرور نحو عشرين دقيقة، واشترى صندوقاً يحتوي على ست زجاجات من جعة «هينيكين» من متجرٍ صغير. ناولني زجاجة قبل أن يفتح واحدة له.

قال الشيخ وهو يشرب زجاجة الهينيكن الثانية في غضون عشر دقائق، ويُشعل سيجارته: «أوقفني ذات مرة رجال تابعون لتنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب، ورأوا زجاجة من «جوني والكر». سألوني، لماذا تحمل هذه الزجاجة؟ قلت: «كي أشربها». ضحك من أعماق قلبه قبل أن يضيف: «طلبت منهم إزعاج رجل غيري، وانطلقتُ بالسيارة». كان مغزى هذه القصة واضحاً: لا يرغب رجال القاعدة في العبث مع زعماء القبائل. «لست خائفاً من القاعدة. إنني أقصد مواقعهم وأجتمع معهم. إننا رجال قبائل معروفون، كما أنهم مضطرون للاجتماع بنا لحل نزاعاتهم». أضاف الرجل: «لديّ ثلاثون ألف مقاتل من قبيلتي. لا تستطيع القاعدة مهاجمتي». عمل زبارة كوسيط للحكومة اليمنية مع تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب، كما لعب دوراً حاسماً في تأمين إطلاق ثلاثة عاملين فرنسيين[1] في جهود الإغاثة، احتُجزوا كرهائن على يد تلك الجماعة لمدة ستة أشهر. طلب وزير الدفاع اليمني من زبارة، وفي مناسبات عديدة، التوسط مع المتمردين في زنجبار، وشمل ذلك استعادة جثث الجنود الذي قُتلوا في المناطق التي يحتلها تنظيم أنصار الشريعة. قال لي: «ليس عندي أي عداء تجاه القاعدة أو تجاه الحكومة. بدأتُ في هذه الوساطة بهدف إيقاف إهراق الدماء، ولتحقيق السلام». لكن مهمته فشلت في زنجبار. أخبرني كذلك أنه

(١) Nasser Arrabyee, “Al Qaeda Suspects Killed Tribal Leader, Mediator, Political Asylum Seeker,” Nasser Arrabyee (blog), January 10, 2013, http://narrabyee-e.blogspot.com/2013/01/qaeda-suspects-killed-tribal-leader.html.

التقى أثناء قيامه بالوساطة ناشطين في تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب من الولايات المتحدة، وفرنسا، وباكستان وأفغانستان.

سألته بعد ذلك ما إذا كان التقى كبار قادة تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب، فأجابني مبتسماً: «ينتمي فهد القصع إلى قبيلتي». يُعتبر القصع واحداً من أخطر المشتبه بهم المطلوبين في قضية تفجير كول. أضاف بعفوية، مشيراً إلى اثنين من كبار قادة AQAP من الذين تصنّفهم الولايات المتحدة بأنهم إرهابيون: «رأيت [سعيد] الشهري و[نصير] الوحيشي في شبوة قبل خمسة أيام. مشينا معاً، وقالوا لي 'السلام عليكم'. أجبتهم بالقول 'السلام عليكم'. كان لقاؤهم غير منطقي في الماضي، لأنهم كانوا يختبئون في الجبال والكهوف، لكنهم يسيرون الآن في الشوارع ويقصدون المطاعم». سألته: «وما هو سبب ذلك؟» أجابني: «يقوم النظام، والوزراء، والمسؤولون بتبذير المال المخصّص لمحاربة القاعدة، بينما يقوم هذا التنظيم بالتوسّع». أما الولايات المتحدة، «فتموّل الأمن السياسي وقوات الأمن القومي الذين ينفقون المال بالسفر إلى هنا وهناك في صنعاء، أو في الولايات المتحدة، أو مع عائلاتهم. لكن كل ما تحصل عليه القبائل هو الغارات الجوية ضدنا». أضاف أن مكافحة الإرهاب «تحولت إلى استثمار» بالنسبة إلى الوحدات المدعومة من الولايات المتحدة. «أما لو كانوا يحاربون بجدية فإن التمويل سوف يتوقف، لكنهم أطالوا مدة النزاع مع القاعدة كي يتسلموا المزيد من الأموال» من الولايات المتحدة. اغتيل زبارة[١] في شهر كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١٣ في أبيَن. لم تُعرف هوية القاتل. وأعلنت الحكومة اليمنية في ذلك الشهر بالذات أن الشهري مات[٢] «نتيجة إصابته بجروحٍ بالغة أثناء عملية لمكافحة الإرهاب».

قامت القاعدة، وبكل تأكيد، بترميم وجودها في اليمن بعد تسلّم الرئيس أوباما مسؤولياته. لكن جدالاً كبيراً نشأ حول مدى الخطورة الفعلية التي يمثلها تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب على الولايات المتحدة، أو على صالح، في تلك المرحلة التاريخية. أما الأمور التي بقيت من دون مناقشة بالكامل تقريباً في الولايات المتحدة، والمتعلقة بتنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب واليمن، فكانت النتائج السلبية الناتجة عن أعمال الولايات المتحدة ـ عمليات القتل الاستهدافي، وضربات التوماهوك، وغارات الطائرات من دون طيّار ـ وهي كلها أمور تقدم لتنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب الفرصة لتجنيد مزيدٍ من الأشخاص، وتستفزّ هذا التنظيم لتصعيد أعمال العنف

(١) بيان صحفي صادر عن اللجنة العليا للأمن القومي في جمهورية اليمن، ٢٤ كانون الثاني/يناير، ٢٠١٣.

(٢) Agence France-Presse, “Three French hostages Freed in Yemen Head for Home,” November 14, 2011.

من جانبه. قال إميل نخلة، المسؤول السابق في وكالة الاستخبارات الأميركية: «إننا لا نولّد الثقة[1] عن طريق هذه العمليات. يمكننا استهداف المتطرفين والمتطرفين المحتملين، لكن... للأسف هناك أشياءً أخرى تُستهدف وأشخاصٌ يقتلون. يعني ذلك أن كل هذه الأمور لن تساعد بالضرورة على المدى الطويل. لا أعتقد أن هذه العمليات سوف تساعد على نزع فكرة التطرف من رؤوس المجنّدين المحتملين. أعتقد أن القضية الأهم هي قضية التطرف، أي كيف نتمكن من سحب البساط من تحته؟» أضاف بالقول: «يُحتمل أن تكون هذه العمليات ناجحة في حالاتٍ محددة، لكني لا أعتقد أنها تساهم بالضرورة في نزع فكرة التطرف من شرائح معينة في تلك المجتمعات».

أما العقيد باتريك لانغ، والذي أمضى كامل حياته المهنية في العمليات السرية، وقيادة مهماتٍ حساسة بما فيها مهمات في اليمن، فقد أخبرني بأن التهديد الذي تمثّله القاعدة جرى «تضخيمه كثيراً[2] على أنه تهديد للولايات المتحدة. أما الواقع فهو أن الأميركيين يعتقدون أن أي شيء قد يقتل المرء شخصياً، سواء في طائرة أو أثناء التجول في بارك أفنيو، أو أي شيء من هذا القبيل، هو أكبر تهديد في العالم، أليس كذلك؟ يعود ذلك إلى أنهم لم يتعوّدوا التعامل مع أوضاع الخطر كمعيارٍ في الحياة، أليس كذلك؟ أما أن نقول: هل يمثّل تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب تهديداً للولايات المتحدة؟ أجل. يمكن لهذا التنظيم أن يُسقط طائرة، أو أن يقتل مئاتٍ عدة من الناس. لكن هل هو خطر وجودي على الولايات المتحدة؟ بالطبع لا. لا يُعتبر أي فردٍ منهم بمثابة تهديد وجودي للولايات المتحدة. أعتقد أننا أصبنا بالهوس في هذا الموضوع، أي أننا نعاني من هذا النوع من الرد الهستيري على الخطر».

يمكننا القول، وبالطريقة ذاتها إن العراق وأفغانستان قدّما مختبراً لتدريب جيلٍ جديدٍ من العاملين المختصين والمحنّكين وتطويرهم، بينما كان اليمن نموذجاً يؤثّر، وبكل تأكيد، في سياسة الأمن القومي الأميركي عقوداً آتية. أعلنت الولايات المتحدة في عهد بوش العالم ميداناً للمعركة، وحيث يكون أي بلد ميداناً سهلاً لعمليات القتل الاستهدافي. لكن الرئيس أوباما هو الذي وضع ختم إجماع الحزبين على هذا المشهد العالمي، والذي سيستمر بكل تأكيد إلى ما بعد فترته الرئاسية. قال لانغ: «سوف يستمر هذا الوضع إلى وقتٍ طويل. اكتسبت الحرب على الإرهاب حياةً خاصةً بها، وهي تستمد استمراريتها من ذاتها. يُضاف إلى ذلك واقع أن هذه الصناعة المضادة للإرهاب، والمضادة للثورات، تطورت كثيراً بحيث تشمل كل هؤلاء الناس،

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع الدكتور إميل نخلة، كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

(٢) مقابلة أجراها المؤلف مع العقيد و. باتريك لانغ، شباط/فبراير ٢٠١١.

والمؤسسات، والصحافيين ومؤلفي الكتب، والجنرالات، والرجال الذين يطلقون النار. يمتلك كل ذلك قدراً هائلاً من الدفع الذاتي الذي يميل إلى المحافظة على الاتجاه ذاته». أضاف لانغ: «إن هذا الوضع قابلٌ للاستمرار، لكن الأمر يتطلب قراراً واعياً من جانب صانعي السياسات المدنيين، أو أي شخصٍ مثل الرئيس، ليقول: حسناً أيها الرجال، انتهى العرض». لكن أوباما كان أبعد من أن يقول إن العرض قد انتهى.

٥٣ البيت الزهري

واشنطن العاصمة، والصومال، ٢٠١١ بعد مرور شهر على الغارة التي استهدفت بن لادن بقي الأميرال ماك رافين النجم المكرّم لدى واشنطن. ظهر الأميرال في حزيران/يونيو من العام ٢٠١١ أمام الكونغرس في الجلسة المخصّصة لتثبيته في منصب قائد قيادة العمليات الخاصة الأميركية. كان هذا المركز الجديد بمثابة ترقية من القائد العام، وكان من شأن هذه الترقية أن تضع ماك رافين رسمياً على رأس برنامج القتل الاستهدافي العالمي. لكن ما إن ظهر أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ حتى انهمر الثناء على ماك رافين، من الجمهوريين والديمقراطيين على السواء، بسبب قيادته العملية التي قضت على بن لادن، وكذلك بسبب أدواره في عمليات أخرى. قال السيناتور الديمقراطي جاك ريد: «إنني أحييك وزملاءك[١] في قوات SEAL على تلك العمليات الاستثنائية. أعتقد أن عزمك وإحساسك بكل مستوى من مستويات النزاع، سواء في قرى أفغانستان وباكستان وصعوداً حتى هنا، أي إلى القاعات الأكثر تعقيداً في واشنطن، قد ظهر بكل وضوح». أما السيناتور الجمهوري جون ماك كاين فقد ردّد تعليقات مشابهة، وأبلغ ماك رافين: «إن ما أنجزتَه في مسيرتك المميزة كان استثنائياً قبل ٢ أيار/مايو، ٢٠١١. لكنك في ذلك اليوم، وعندما قُدتَ المهمة التي انتهت بقتل بن لادن، كسبتَ لنفسك، ولرجالك، مركزاً راسخاً في التاريخ العسكري الأميركي».

تكشّف التركيز الأساسي لتلك الجلسة بعد ذلك. سأل ريد: «هل أن ماك رافين وقوات العمليات الخاصة «جاهزون لتوسيع العمليات على الفور في كل أنحاء العالم؟»» أبلغ ماك رافين أعضاء مجلس الشيوخ أنه بسبب النشر المتزايد لقوات العمليات الخاصة في ذلك الميدان العالمي الآخذ بالاتساع، فقد زادت الحاجة إلى موارد إضافية، وإلى تدريب جيلٍ جديد من العاملين في ذلك المجال. ركّز الأميرال بعد ذلك على الأهداف الحالية الرئيسة: «يمكنني القول، من

(١) Hearing to Consider the Nominations of Lt. Gen. John Allen (شهادة الأميرال وليام ماك رافين)، الفيديو متوفر في Before the Senate Committee on Armed Services, 111th Cong. (June 28, 2011) www.c-spanvideo.org/program/300255-1.

وجهة نظري كقائدٍ سابق للقيادة المشتركة للعمليات الخاصة، إننا نتطلع باهتمامٍ شديد إلى اليمن والصومال». وقال ماك رافين إنه في سبيل توسيع «الضربات الحركية» الناجحة هناك، يتعيّن على الولايات المتحدة زيادة استخدامها للطائرات من دون طيّار، وكذلك للعمليات الاستخباراتية، والمراقبة، والاستطلاع على الأرض. أعلن ماك رافين: «إن أي توسيع لأعداد الجنود سيؤدي بالضرورة إلى توسيع متناسب لأعداد المدربين».

حين سافرت إلى مقديشو في الشهر الذي نال فيه ماك رافين ترقيته، بدا لي بجلاء تام وجود مؤشرات كثيرة بالأحرى على الحضور غير الهادىء تماماً «للميسّرين» الأميركيين من لحظة هبوط طائرتي. لاحظت وجود منشأةٍ كبيرة مسيجةٍ تقبع خلف آدم، وهو مطار آدم عدي الدولي. تقع هذه المنشأة على ساحل المحيط الهندي، وتبدو أشبه ما يكون بحيٍ منعزلٍ صغير يحتوي على ما يزيد قليلاً عن دزينةٍ من الأبنية التي تقع خلف جدرانٍ للحماية، وهي محميةٌ كذلك بأبراجٍ للحراسة تنتشر في زوايا المنشأة الأربع. علمت فيما بعد من عددٍ من المصادر الاستخبارية الأميركية والصومالية أن هذه المنشأة هي مركز جديد لمكافحة الإرهاب[1] بإدارة وكالة الاستخبارات المركزية، كما يستخدم هذا المركز رجال JSOC. وقد أطلق الصوماليون عليه اسم «البيت الزهري»، وذلك بسبب لونه. كما أطلق عليه آخرون اسم «غوانتانامو». كان بالقرب من هذا المجمّع ثمانية عنابر معدنية كبيرة، وقد احتفظت وكالة الاستخبارات المركزية بطائرتها الخاصة في المطار. قال مسؤولون في المطار، ومصادر استخباراتيين، إن ذلك الموقع قد انتهى العمل به في أوائل ٢٠١١، وهو تحت حماية الجنود الصوماليين، لكن الأميركيين يسيطرون على مداخله. تقدّم وكالة الاستخبارات المركزية برنامجاً للتدريب على مكافحة الإرهاب[2] لعملاء الاستخبارات الصومالية، وهو برنامج يهدف إلى إنشاء قوات ضاربة محلية قادرة على تنفيذ عمليات الأسر، والعمليات القتالية الاستهدافية ضد حركة الشباب.

استخدمت وكالة الاستخبارات المركزية كذلك، وفي إطار برنامج مكافحة الإرهاب الآخذ بالاتساع، سجناً سرياً يقبع تحت الطابق السفلي في مقر وكالة الأمن القومي الصومالية، وهناك كان يُحتجز السجناء المشتبه بأنهم أعضاء في حركة الشباب، أو بعلاقتهم مع تلك الجماعة. ألقيَ القبض على بعض السجناء، مثل الساعد الأيمن لأحد قادة القاعدة صالح علي صالح نبهان، في

(١) مقابلات أجراها المؤلف مع الصومالي ومصدر استخباراتي أميركي، حزيران/يونيو وتموز/يوليو ٢٠١١.

(٢) مقابلات أجراها المؤلف في مقديشو، الصومال، في حزيران/يونيو ٢٠١١.

شوارع كينيا، وجرى ترحيله بالطائرة إلى مقديشو. ألقيَ القبض على آخرين في طائرات تجارية بعد هبوطها، أو أنهم اختُطفوا من منازلهم وأُحضروا إلى ذلك السجن. لكن بالرغم من أن هذا السجن الذي يقع تحت الأرض كان تحت إدارة وكالة الأمن القومي الصومالية، إلا أن موظفي وكالة الاستخبارات الأميركية كانوا هم الذين يدفعون مرتبات العملاء السريين المحليين، كما يقومون باستجواب السجناء. كان من بين المصادر التي زوّدتني بالمعلومات حول السجن وحول مركز مكافحة الإرهاب التابع لوكالة الاستخبارات الأميركية، كبار مسؤولي الاستخبارات الصوماليون، وبعض كبار المسؤولين في الحكومة الفدرالية الصومالية المؤقتة، وسجناء سابقون كانوا معتقلين في ذلك السجن، وعدد من المحلّلين الصوماليين واسعي الاطلاع، وبعض قادة الميليشيات الذين عمل بعضهم مع موظفين أميركيين بمن فيهم أعضاء في وكالة الاستخبارات المركزية. أخبرني أحد المسؤولين الأميركيين الذي أكّد لي وجود هذين الموقعين: «من المنطقي[1] تماماً إقامة شراكة قوية في مجال مكافحة الإرهاب» مع الحكومة الصومالية.

كان هذا الوجود القوي لوكالة الاستخبارات المركزية في مقديشو جزءاً من سياسة التركيز على الصومال التي اتّبعتها إدارة أوباما، وهي سياسة تضمنت هجمات استهدافية للقيادة المشتركة للعمليات الخاصة، وهجمات بالطائرات من دون طيّار وعمليات استطلاعٍ موسعة. أخبرني أحد كبار مسؤولي الاستخبارات الصوماليين أن العملاء السريين الأميركيين «موجودون هنا طوال الوقت»[2]. قال لي إنه في بعض الأوقات كان يوجد حوالى ثلاثين منهم في مقديشو، لكنه أكد لي أن أولئك الذين يعملون مع وكالة الأمن القومي الصومالية لا يشاركون في العمليات، لكنهم كانوا يقدمون الاستشارات والتدريبات للعملاء السريين الصوماليين. أضاف المسؤول: «الجو غير مساعدٍ هنا. إنهم يريدون مساعدتنا لكن الأوضاع لا تسمح لهم بذلك مهما حاولوا. إنهم لا يتحكّمون في الأمور السياسية، ولا يتحكّمون في الأمن. إنهم لا يتحكّمون في كل شيء مثل ما يفعلون في أفغانستان والعراق. تتميز الأوضاع في الصومال بأنها مرنة، ومتغيّرة، كما أن الشخصيات [السياسية] تتغير».

قالت مصادر صومالية وثيقة الاطلاع إن وكالة الاستخبارات المركزية كانت متردّدة في التعامل مباشرة مع القادة السياسيين الصوماليين، وهم الذين اعتبرهم المسؤولون الأميركيون فاسدين وغير

(١) مقابلات أجراها المؤلف مع مسؤول أميركي، تموز/يوليو ٢٠١١. إن كل البيانات المنسوبة إلى المسؤول الأميركي مأخوذة من مقابلة المؤلف.

(٢) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول استخباراتي صومالي، حزيران/يونيو ٢٠١١. إن كل المعلومات والبيانات المنسوبة إلى مسؤول استخباراتي رفيع مأخوذة من مقابلة المؤلف.

جديرين بالثقة[1] بالرغم من الثناء العلني عليهم. أقدمت الولايات المتحدة على وضع العملاء الاستخباراتيين الصوماليين ضمن جداول موظفيها، وعلى الفور. وتحدثت مصادر صومالية على علم بهذا البرنامج عن العملاء عند اصطفافهم لتسلّم مبلغ مئتي دولار شهرياً[2] من الأميركيين، في بلادٍ يبلغ المدخول السنوي للفرد فيها ستمئة دولار. قال مسؤول استخباراتي رفيع: «إنهم يدعموننا مالياً بطريقة رائعة. إنهم أكبر ممولين حتى الآن».

لم يكن من الواضح كم من السيطرة ـ هذا إذا بقي منها شيء ـ يمتلك الرئيس الصومالي على قوات مكافحة الإرهاب، أو ما إذا كان يتلقى تقارير كاملة حول عملياتها. أخبرني عبد الرحمن «عينتي» علي، وهو أحد الباحثين في شؤون حركة الشباب، ويقيم علاقات وثيقة مع الحكومة الصومالية، أن موظفي وكالة الاستخبارات المركزية، وعملاء الاستخبارات الأميركيين الآخرين، لا يكترثون، «بالاتصال[3] بالقيادة السياسية للبلاد، وهو أمرٌ يوحي بالكثير حول النوايا... يبدو، أساساً، أن وكالة الاستخبارات المركزية هي التي تقرر وتدير السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية. كان يجب أن تسمحوا لمسؤولي وزارة الخارجية بتقرير السياسة الخارجية، لكن يبدو أن وكالة الاستخبارات المركزية هي التي تفعل ذلك في البلاد». قال لي المسؤولون الصوماليون الذين قابلتهم إن وكالة الاستخبارات المركزية هي أبرز وكالة أميركية عاملة في برنامج مكافحة الإرهاب في مقديشو، لكنهم أشاروا كذلك إلى أن عملاء استخبارات الجيش الأميركي يتدخلون في بعض الأوقات. سألت المسؤول الاستخباراتي الصومالي ما إذا كان هؤلاء من القيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC أم من وكالة الاستخبارات الدفاعية، فقال: «لا نعلم. إنهم لا يقولون لنا».

ما أن انتهت وكالة الاستخبارات المركزية من إنشاء وكالتها الصومالية، حتى ظهر مدير الوكالة ليون بانيتا أمام الكونغرس حيث أجاب عن سؤال يتعلق بالقاعدة والمتحالفين معها في اليمن، والصومال، وشمال أفريقيا: «اعتمدنا نهجاً يقضي بتطوير عمليات في كل منطقة من هذه المناطق،

(١) تم توثيق الفساد في إدارة TFG في ذلك الوقت توثيقاً جيداً. انظر مجموعة الأزمات الدولية، "Somalia: The Transitional Government on Life Support," Africa Report No. 170, February 21, 2011 بالرغم من الآمال التي ظهرت في البداية من احتمال تمكّن الرئيس شريف من تنظيف الحكومة، إلا أن مجموعة الأزمات الدولية أوردت في تقريرها في أوائل العام ٢٠١١ أن «الفساد استمر من دون رادع، كما أن معظم الروايات أجمعت على أنه أصبح أكثر خبثاً من ذي قبل، وهو الذي يخيّم على أقوى شخصيات الإدارة، ويتخلّل كل مستويات الحكومة»، ص ١٢

(٢) مقابلات أجراها المؤلف في مقديشو، الصومال في حزيران/يونيو ٢٠١١

(٣) مقابلة أجراها المؤلف مع عبد الرحمن «عينتي» علي في حزيران/يونيو من العام ٢٠١١. إن كل المعلومات والتصريحات المنسوبة إلى عينتي مأخوذة من المقابلة التي أجراها المؤلف.

لاحتواء القاعدة، وملاحقتها بحيث لا يبقى أمامها أي مكان تهرب إليه... هذا ما نفعله في اليمن. إن الأوضاع هناك خطيرة ومضطربة، لكننا نستمر بالعمل مع عناصر هناك لمحاولة تطوير عمليات لمكافحة الإرهاب. إننا نعمل مع JSOC كما نشارك في عملياتها. وينطبق الأمر ذاته على الصومال»[١].

لكن بعد أن كُشفت قصة برنامج مكافحة الإرهاب التابع لوكالة الاستخبارات المركزية في الصومال لمجلة Nation، أبلغ أحد المسؤولين الصوماليين صحيفة نيويورك تايمز أن وكالة التجسّس المدعومة من وكالة الاستخبارات المركزية تحولت إلى «حكومة داخل حكومة». قال المسؤول: «لا يعرف أحد، ولا حتى الرئيس، ماذا تفعل وكالة الأمن القومي. يقوم الأميركيون بتكوين وحش»[٢].

قال بعض الموقوفين السابقين إن السجن الذي يقع تحت الأرض، والتابع لوكالة الأمن القومي، والذي يوجد فيه الحراس الصوماليون، يتألف من ممر طويل مليء بالزنزانات الصغيرة الوسخة والتي تغزوها حشرات البق والبعوض. قال لي أحدهم إنه عند وصوله في شباط/فبراير ٢٠١١، رأى رجلَين أبيضين[٣] ينتعلان أحذية عسكرية، وبناطيل قتالية، وقمصان مدسوسة في البناطيل ونظارات شمسية سوداء اللون. تحدّث السجناء السابقون عن زنزانات من دون نوافذ، وعن الهواء المشبع بالرطوبة وبالروائح الكريهة. قالوا إنه لا يُسمح للسجناء بالخروج إلى الخارج، لكن عدداً كبيراً منهم أصيب بالطفح الجلدي، وكانوا يقومون بحكّ أنفسهم باستمرار. احتُجز بعضهم لفترة سنة أو أكثر من دون توجيه تهم لهم، كما لم يُسمح لهم بتوكيل محامين، أو مقابلة أفراد أسرهم. قال أحد السجناء السابقين إن النّزلاء الذين أمضوا هناك فترات طويلة كانوا يداومون على المشي[٤]، بينما تعوّد آخرون الاتكاءَ على الجدران والاهتزاز.

أبلغني أحد الصحافيين الصوماليين[٥]، الذي أُلقيَ القبض عليه في مقديشو بعد قيامه بتصوير عملية عسكرية حسّاسة، بأنه نُقل إلى السجن، ووُضع في زنزانة تحت الأرض لا نوافذ لها. كان من بين السجناء الذين التقاهم هناك رجل يحمل جواز سفرٍ غربياً (رفض تحديد جنسية الرجل). أخبره

---

(١) *Hearing to Consider the Nomination of Hon. Leon E. Panetta to be Secretary of Defense, Before the Senate Committee on Armed Services*, 111th Cong. (June 9, 2011) (testimony of Leon E. Panetta).

(٢) Jeffrey Gettleman, Mark Mazzetti, and Eric Schmitt, "U.S. Relies on Contractors in Somalia Conflict," *New York Times*, August 10, 2011.

(٣) مقابلة أجراها المؤلف مع سجين سابق في حزيران/يونيو العام ٢٠١١.

(٤) نسخة المؤلف عن الشهادة التي أدلى بها أحمد عبد اللّه حسن.

(٥) مقابلة أجراها المؤلف مع صحافي صومالي في حزيران/يونيو في العام ٢٠١١.

بعض السجناء بأنهم اعتُقلوا في نيروبي قبل نقلهم في طائرة صغيرة إلى مقديشو، وهناك سُلّموا إلى عملاء الاستخبارات الصوماليين.

وقال أحد كبار مسؤولي الاستخبارات الصوماليين، وبعض السجناء السابقين، إن بعض المعتقلين كانوا يتعرضون للاستجواب على يد العملاء الأميركيين والفرنسيين. وقال: «كان هدفنا إرضاء شركائنا، لكي نحصل على شيء في المقابل». وقال لي إن الأميركيين يعملون وحدهم في البلاد، لكن العملاء الفرنسيين كانوا يعملون ضمن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال AMISOM في قاعدتهم في المطار. رأيتُ في شهر تموز/يوليو العام ٢٠١١، عميل استخبارات فرنسياً برفقة أحد قادة AMISOM، وهما يراقبان المسافرين أثناء نزولهم من طائرة قادمة من نيروبي. أخبرني بعض رجال الاستخبارات الصوماليين أن الفرنسيين يقومون في بعض الأحيان بالسؤال عن مسافرين لإنزالهم من الطائرة[١] واستجوابهم بعد ذلك. وأكد عينتي أنه في بعض الحالات «كانت الوكالات الاستخبارية الأميركية وغيرها تُعلِم وكالة الاستخبارات الصومالية بأن بعض الأشخاص، وبعض المشتبه بهم، والأشخاص الذين كانوا على اتصالٍ مع قيادة حركة الشباب، هم في طريقهم إلى مقديشو على متن طائرة [تجارية]، وأنه من الضروري الوجود في المطار للإمساك بهم. أمسكوهم واستجوبوهم».

كان ذلك السجن تحت الأرض في البناء ذاته[٢] الذي كانت تحتله ذات مرة وكالة الأمن القومي الصومالية NSS سيئة الذكر، وذلك خلال فترة حكم محمد سياد بري الذي حكم من العام ١٩٦٩ وحتى العام ١٩٩١. أخبرني أحد السجناء السابقين بأنه رأى بالفعل لوحة في الخارج كُتب عليها NSS. كان هذا السجن الشهير، الذي يقبع تحت الأرض أثناء حكم بري، مركزاً لاستجواب السجناء، وهو الذي كان يقع خلف القصر الرئاسي في مقديشو، والذي كان رمزاً لجهاز القمع في الدولة. وكان يُشار إلى هذا السجن على أنه غودكا، أي «الجحر»[٣].

قال عينتي الذي كان على اتصال بمسؤولي الاستخبارات الصوماليين: «كان ذلك السجن هناك تحت الأرض، وهناك كانت تستجوب وكالة الاستخبارات المشتبه بهم. أما عندما كانت وكالة الاستخبارات المركزية والوكالات الاستخباراتية الأخرى - والتي تتمركز في مقديشو - تريد استجواب أولئك الأشخاص، كما جرت العادة»، فكان مسؤولون صوماليين يستهلّون «جلسة

---

(١) مقابلات أجراها المؤلف في مقديشو، الصومال، في حزيران/يونيو من العام ٢٠١١.

(٢) مقابلات أجراها المؤلف مع مصادر صومالية على علمٍ مباشر بعمليات وكالة الأمن القومي، حزيران/يونيو ٢٠١١.

(٣) انظر United States Bureau of Citizenship and Immigration Services, “Somalia: National Security Service Prison (Godka), Mogadishu, Somalia,” January 8, 1998, accessed November 15, 2012, www.unhcr.org/refworld/docid/3df0bc514.html.

التحقيقات، وما تلبث الوكالات الاستخباراتية الأجنبية الأخرى أن تجري استجوابها الخاص بها، سواء أكانوا من الأميركيين أو الفرنسيين». أخبرني أحد المسؤولين الأميركيين بأن استجواب العملاء السريين الأميركيين للسجناء في ذلك السجن، «كان يتم في مناسبات نادرة»، وكان ذلك يجري بالاشتراك مع عملاء صوماليين.

وقّع أوباما الأمر الرئاسي الرقم ١٣٤٩١ في ٢٢ كانون الثاني/يناير من العام ٢٠٠٩، وذلك في خطوة مثيرة منه على ما يبدو لتنفيذ الوعد الذي قدّمه في حملته الانتخابية، والذي يقضي بإقفال «المواقع السرية» سيئة الذكر والتابعة لوكالة الاستخبارات المركزية، وهي التي تأسّست في عهد الرئيس بوش. طلب الأمر الرئاسي أن تقوم «وكالة الاستخبارات المركزية، وفي أسرع وقتٍ ممكن[١]، بإقفال أي منشآت اعتقال تشغّلها في الوقت الراهن، وأن لا تقوم بتشغيل أي مراكز اعتقال مماثلة في المستقبل». اعتبرت جماعات حقوق الإنسان أن استخدام سجنٍ تحت الأرض هو التفاف مبطن على ذلك الأمر الرئاسي. لكن بعد أن نشرتُ تقريري حول السجن في مجلة Nation، وبعد أن نشر جيفري جتلمان تقريراً ثانياً في صحيفة نيويورك تايمز، كتبت مجموعة من منظمات حقوق الإنسان رسالةً إلى الرئيس أوباما. أشارت هذه المجموعة إلى أن هذين التقريرين، «يثيران، أكثر من أي وقتٍ مضى[٢]، مسألة ما إذا كانت الولايات المتحدة تحترم التزاماتها، وما إذا كانت تضمن احترام متطلبات حقوق الإنسان الدولية، والمتعلقة بحق عدم الترحيل القسري، وعدم الاعتقال العشوائي، والمعاملة الإنسانية». أشارت هذه المجموعة إلى توقيع الرئيس أوباما على الأمر الرئاسي الرقم ١٣٤٩١، وأبلغت الرئيس: «أعربتَ عن التزامك العميق بالتأكد من أن عمليات مكافحة الإرهاب ستحترم حقوق الإنسان وحكم القانون. إننا نحثّكم على إعادة التأكيد بالالتزام بالكشف، وإلى أقصى حد ممكن، عن طبيعة التورّط الأميركي في أعمال التوقيف والاستجواب التي تجري في الخارج، وعمليات الترحيل إلى أحد سجون الصومال، وبشكلٍ يسمح بإقامة حوارٍ علني مفيد يتعلق بمدى التزام تلك العمليات بالقانون».

لكن بالرغم من خطابات الرئيس أوباما ومساعديه المتعلقة بالحاجة إلى الموازنة ما بين الحرية والأمن، إلا أنه بعد مرور سنتين على عهده كان من الواضح أن البيت الابيض اختار، مراراً، الأمن

---

(١) الأمر الرئاسي، 13491, 74 Fed. Reg. 4893 (January 27, 2009).

(٢) رسالة بعث بها ثماني منظمات إلى الرئيس أوباما، "Clarify Alleged CIA Role in Detention and Interrogation in Somalia," September 6, 2011. Sent by the American Civil Liberties Union, Amnesty International USA, Center for Victims of Torture, Physicians for Human Rights, National Religious Campaign Against Torture, The Open Society Foundations, Human Rights First, Human Rights Watch. Accessed November 10, 2012, www.hrw.org/news/2011/09/20/letter- president-obama-clarify-alleged-cia-role-detention-and-interrogation-somalia.

القومي على الحقوق المدنية. يُذكر كذلك أنه بالرغم من أن بعض التجاوزات التي رافقت عهد بوش قد انتهت، وتم التحكّم في عددٍ آخر منها، إلا أن برنامج القتل أو الاعتقال أخذ بالتصاعد وليس بالتقلص. لكن عدداً من الأسئلة الجدّية لا تزال تخيّم على برنامج القتل الاستهدافي: هل أن هذا البرنامج يؤدي بالفعل إلى جعل أميركا أكثر أمناً؟ هل أن الأعمال التي يقوم بها البيت الأبيض تحت شعار إلحاق الهزيمة بالإرهاب ـ الهجمات بالطائرات من دون طيّار، والاغتيالات، والترحيل القسري ـ تؤدي في الواقع إلى مساعدة الجماعات من أمثال حركة الشباب، وتنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب، وطالبان، وإلى تجنيد مزيدٍ من المقاتلين والمناصرين؟

تمكّنت حركة الشباب في أوائل العام ٢٠١١، من إحكام قبضتها على مساحات أوسع من الصومال، وهي مساحة كانت أكبر من تلك التي تسيطر عليها الحكومة الفدرالية المؤقتة، وذلك بالرغم من أن الحكومة كانت مدعومة من آلاف الجنود التابعين للاتحاد الأفريقي، وهم الذين تلقوا تدريباتهم وتسليحهم وتمويلهم من الولايات المتحدة. أما في مقديشو، وبالرغم من تزايد التمويل والتسليح الأميركيين، إلا أن قوات AMISOM كانت تحصر وجودها في قواعدها. وبدلاً من محاربة التمرد اختارت هذه القوات أن تقوم بقصف الأحياء التي تتمتع فيها الحركة بدعم المدنيين، وبشكلٍ دائم[1]. تكفلت القيادة المشتركة بالقضاء على الشخصيات المتشددة والمقاتلة، لكن ارتفاع أعداد الضحايا من المدنيين نتيجة قصف AMISOM دفع ببعض زعماء العشائر إلى دعم حركة الشباب. اعتُبرت الحكومة الصومالية في هذا الوقت ضعيفة، أو غير شرعية في أسوأ الاحتمالات.

أبلغني محمد فرح سياد، وهو رجل أعمال في مقديشو، عندما زرته في صيف العام ٢٠١١، في منزله الذي يقع بالقرب من مرفأ مقديشو: «تسعة وتسعون بالمئة من أعضاء الحكومة فاسدون، وغير أخلاقيين، ومخادعون، وهم الذين اختارهم المجتمع الدولي. اشتكى سياد الذي أسّس شركته في العام ١٩٦٧، من اضطراره لدفع الرشاوى بشكلٍ منتظم، وكذلك من قيام مسؤولي الحكومة بسرقته مع المستوردين الآخرين. «أعتقد أن أولئك الأشخاص قد اختيروا من فئة أسوأ الناس. يعني ذلك أنه كلما كان المرء مجرماً، وكلما كان من تجار المخدرات، زادت فرص اختياره عضواً في البرلمان الصومالي». قال لي كذلك إن الحكومة موجودة «لنهب الأموال». أدان سياد حركة الشباب والقاعدة، إلا أنه قال إن حركة الشباب أفضل تنظيماً من الحكومة الصومالية، وقال إذا انسحبت قوات AMISOM فإن حركة الشباب سوف تستولي على السلطة. أضاف أنها سوف

(١) "Somalia: MPs Condemn Amisom for Shelling Mogadishu's Populated Areas," *Shabelle Media Network*, June 6, 2011.

تفعل ذلك «على الفور، وفي غضون نصف ساعة، أو في غضون أقل من نصف ساعة». قال سياد إن الصوماليين مخيّرون ما بين «لصوص الحكومة»، و«مجرمي» حركة الشباب. وخلُص الرجل القول: «إننا مثل الأيتام»(١).

قال عينتي إن حركة الشباب تسيطر على ما يعادل، «نصف مساحة الصومال، أي ما يماثل مساحة تكساس. يُمكن للمرء أن يتخيّل تلك المساحة الواسعة من البلاد، بما في ذلك جزء من مقديشو، العاصمة». كان من الواضح أنه إذا كانت الحكومة الصومالية عاجزة عن تكوين قوات شرطة وقواتٍ عسكرية يمكنها تأمين الاستقرار حتى في العاصمة، فإن نفوذ حركة الشباب سوف يستمر بالتزايد. كان كل هجوم انتحاري بمثابة دليل على أن الحكومة ضعيفة، كما أن كل قذيفة هاون تسقط على مناطق مدنية كانت بمثابة رسالة بأن الحكومة، وقوات الاتحاد الأفريقي المدعومة أميركياً ، ليستا إلى جانب الشعب.

علِق معظم الصوماليين ما بين الحكومة التي يحتقرونها، وبين المتشددين الإسلاميين الذين يخافونهم، وهكذ كشفت إدارة أوباما ما أشارت إليه على أنه نهج «المسار المزدوج»(٢) تجاه الصومال. يقضي هذا النهج بالتعامل مع «حكومة مركزية» في مقديشو، والتعامل في الوقت ذاته مع اللاعبين الإقليمين والعشائريين في الصومال. لاحظ المحلّل الصومالي أفيار عبدي علمي: «توفر سياسة المسار المزدوج شعاراً جديداً(٣) لنهج إدارة بوش القديم (والفاشل)... يقوي هذا النهج، وإن كان من دون قصد، الانقسامات العشائرية، ويعيق التيارات الديمقراطية والشمولية، والأهم من كل ذلك أنه يتسبب في تكوين بيئة مساعدة على عودة الفوضى المنظمة، أو نظام أمراء الحرب في البلاد».

شجّعت سياسة المسار المزدوج الإدارات الإقليمية المعلنة ذاتياً التي تستند إلى الولاءات العشائرية، على السعي وراء الاعتراف والدعم من الولايات المتحدة. قال عينتي في ذلك الوقت: «تظهر الإدارات المحلية في كل أسبوع. لكن معظم هذه الإدارات لا تسيطر على أي منطقة، إلا أن الناس يعلنون الحكومات المحلية على أمل أن تقيم وكالة الاستخبارات المحلية مواقع متقدمة صغيرة في قراهم الصغيرة».

---

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع محمد فرح سياد، حزيران/يونيو ٢٠١١

(٢) جوني كارسون، مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية، "State Department: A Dual-Track Approach to Somalia," خطاب في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، والشريط متوفر في http://csis.org/event/state-department-dual-track-approach-somalia

(٣) Afyare Abdi Elmi, "Dual Track Policy in Somalia Misses the Point," AlJazeera.com, June 9, 2011.

بحلول منتصف العام ٢٠١١، أوردت صحيفة نيويورك تايمز: «قال المسؤولون الأميركيون في واشنطن إن النقاشات كانت جارية بشأن مدى قدرة الولايات المتحدة على الاعتماد على التدريب السري للميليشيات، وغارات الطائرات المسلحة من دون طيّار، لمحاربة حركة الشباب. قال أحد المسؤولين الأميركيين إن السفارة الأميركية في نيروبي تحولت إلى خلية تعجّ بالعملاء السريين العسكريين والاستخباراتيين الذين «يتبعون سياسة القضم» لتصعيد العمليات في الصومال»(١).

صعّدت الولايات المتحدة من خطابها وضرباتها ضد حركة الشباب، إلا أن نجاحاتها التكتيكية تحققت غالباً في المناطق الريفية خارج مقديشو. أما في العاصمة الصومالية فإن قوات مكافحة الإرهاب، التي درّبتها وكالة الاستخبارات المركزية، لم تحقق سوى قلة من المكاسب الملموسة. أخبرني كبير المسؤولين الاستخباراتيين الصوماليين في صيف العام ٢٠١١: «لم نرَ أي نتائج حتى الآن». اعترف المسؤول بعجز الولايات المتحدة والصومال عن تنفيذ حتى عملية ناجحة واحدة تستهدف المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب في العاصمة. قال المسؤول إنه في أواخر العام ٢٠١٠ نفذت القوات الصومالية التي درّبتها الولايات المتحدة عملية في منطقة تسيطر عليها حركة الشباب، وقد فشلت العملية فشلاً ذريعاً كما أسفرت عن مقتل عملاء سريين عديدين. قال لي كذلك: «كانت هناك محاولة، لكنها محاولة محفوفة بالمخاطر». أما في ٣ شهر شباط/فبراير من العام ٢٠١١، فقد بثّ تلفزيون قناة الكتائب التابع لحركة الشباب شريطاً عن إعدام أحد مخبري وكالة الاستخبارات(٢).

فيما كان أحدث مشروع لوكالة الاستخبارات المركزية في الصومال يجهد لتحقيق أي نصر، شنّت الولايات المتحدة حملتها ضد حركة الشباب، وعلى الأخص باستمرار تقديم الدعم إلى قوات AMISOM، وهي القوات التي لم تنفذ مهماتها مع أي شيء يشبه الدقة الجراحية. دأبت AMISOM على إصدار بيانات صحفية تفاخر بالمكاسب ضد حركة الشباب واستعادة المناطق، لكن الواقع كان أكثر تعقيداً من ذلك بكثير.

كنت أسير عبر المناطق التي تمكنت AMISOM من استعادتها في العام ٢٠١١، فرأيت تحت الأرض شبكة من الأنفاق التي استخدمها مقاتلو حركة الشباب ذات مرة للتحرك من مبنى إلى مبنى. تقول بعض الروايات إن هذه الأنفاق تمتد مسافة أميال بشكلٍ غير متقطع. تناثرت في هذه الأنفاق الأطعمة المتروكة، والبطانيات، وخراطيش الذخيرة، وهي التي ظهرت مبعثرة بالقرب

---

(١) Gettleman, Mazzetti, and Schmitt, "U.S. Relies on Contractors in Somalia Conflict."

(٢) "Shabaab al-Mujahideen Announces Execution of 'CIA' 'Cooperator,'" Flashpoint Partners, https://flashpoint-intel.com/inteldocument/flashpoint_shabaabkataib0211.pdf. صادف إصدار ترجمة البيان في ٣ شباط/فبراير، ٢٠١١ بث تنفيذ حكم الإعدام.

من مواقع الفتحات التي استخدمها قناصو حركة الشباب ذات مرة، والتي كانت محمية بأكياس الرمال، وكان ذلك كل ما تبقى من مواقع حرب العصابات. لم يقتصر الأمر فقط على طرد مقاتلي حركة الشباب من المناطق الواقعة فوق سطح الأرض، بل أن المدنيين الذين كانوا يسكنون هناك قد طُردوا أيضاً. أطلقت قوات AMISOM عندما كنت هناك، وأكثر من مرة، طلقات مدفعية من قاعدتها في المطار على سوق بكارة، وهو الأمر الذي أسفر عن إفراغ أحياء بأكملها بشكلٍ كامل. ظهرت آثار الدمار على المنازل، كما تاهت قطعان الماشية وقضمت النفايات. دُفِنت في بعض المناطق جثث على عجل في خنادق، لكن التراب بالكاد غطى بقاياها. رأيت في أحد جانبَي الطريق في حي كانت تسيطر عليه حركة الشباب جثة مقطوعة الرأس، وذلك على بُعد أمتار قليلة من أحد الحواجز الحكومية.

أجريت سلسلة من المقابلات في مقديشو مع عدد من الزعماء المعروفين عالمياً، بمن فيهم الرئيس شريف. دعا هؤلاء الزعماء حكومة الولايات المتحدة لزيادة مقدار دعمها للجيش الصومالي بصورة ملموسة، وعلى الأخص التدريب والمعدات والأسلحة. جادلوا كذلك أنه من دون المؤسسات المدنية الفاعلة، فإن الصومال سيبقى عرضة للجماعات الإرهابية التي تتمكن من زيادة الاضطرابات فيه، ليس في الصومال فحسب، بل في المنطقة كذلك. قال شريف: «أعتقد أنه يتعيّن على الولايات المتحدة مساعدة[1] الصوماليين على إقامة حكومة تستطيع حماية المدنيين». لكن الولايات المتحدة لم تمتلك سوى قدرٍ قليلٍ من الثقة في شريف، ومسؤولي الحكومة الآخرين، وهي لديها سبب قوي يدفعها إلى عدم الثقة هذه. قال كين مينك هاوس، وهو باحث في شؤون الصومال يعمل في كلية ديفدسون: «لو فعلت الحكومة الصومالية أي شيء غير الاستيلاء على كل الأموال التي أُعطيت لها لكانت امتلكت موارد أكثر بكثير من موارد حركة الشباب»[2]. وأوردت مجموعة مراقبة الصومال التابعة للأمم المتحدة أن الأسلحة والذخائر التي أعطيت للحكومة الصومالية و«الميليشيات المتحالفة معها» كانت تظهر، وبشكلٍ متزايد في السوق السوداء، لتنتهي بعد ذلك بين أيدي حركة الشباب. تقدّر الولايات المتحدة أن «الحكومة والقوات الموالية لها تبيع ما بين ثلث ونصف[3] ذخيرتها» في السوق السوداء.

---

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع الرئيس شيخ شريف شيخ أحمد في حزيران/يونيو من العام ٢٠١١.

(٢) Lauren Sutherland, "Inside Kenya's Overflowing Refugee Camps," *Nation*, August 15, 2011, www.thenation.com/article/162792/inside-kenyas-overflowing-refugee-camps#.

(٣) Matt Bryden, Jörg Roofthooft, Ghassan Schbley, and Babatunde Taiwo, "Report of the Monitoring Group on Somalia and Eritrea Pursuant to Security Council Resolution 1916 (2010)," UN Security Council, July 18, 2011, pp. 43–44.

لم تضع الولايات المتحدة ثقلها وراء الحكومة الصومالية في المعركة ضد حركة الشباب. أما الاستراتيجية الأميركية الجديدة إزاء الصومال ـ والتي أخذت شكل سياسة معلنة، وتوسّع الوجود غير المعلن، وخطط التمويل ـ فهي الاستراتيجية التي اتخذت شكل مسارين. كانت وكالة الاستخبارات المركزية تقوم بتدريب عملاء الاستخبارات الصوماليين وتمويلهم وتوجيههم في بعض الأحيان، علماً أنهم لم يكونوا تحت سيطرة الحكومة الصومالية الحازمة، بينما تقوم القيادة المشتركة للعمليات الخاصة بتنفيذ ضرباتٍ من جانبٍ واحد، ومن دون إعلام الحكومة مسبقاً. أما المسار الآخر فكان قيام البنتاغون بزيادة دعمه وتسليحه لعمليات مكافحة الإرهاب التي تشنها القوات العسكرية الأفريقية غير الصومالية.

بحلول العام ٢٠١١، كان إندا آدي ـ الذي شغل في السابق منصب وزير الدفاع في حكومة اتحاد المحاكم الإسلامية، والذي أصبح حليفاً لحركة الشباب بعد ذلك ـ يمارس قدراً كبيراً من السيطرة على منطقته. وعندما زرته في صيف العام ٢٠١١ أعطى لنفسه لقباً جديداً وهو الجنرال يوسف محمد سياد، وكان مرتدياً زياً عسكرياً بنجومه الثلاث. يعني ذلك أنه أصبح ضابطاً كبيراً في الجيش الصومالي. لكن بينما كانت الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى تجري تدريباتٍ متخصّصة للجيشين الأوغندي والبوروندي، وتسلّحهما، وتزوّدهما بالمعدات تحت مظلة AMISOM، وذلك حتى وصلت قيمة هذه المساعدات إلى ملايين الدولارات، كانت الحكومة الصومالية بالكاد قادرة على دفع مرتبات جنودها[1]. كان الجيش الصومالي ضعيف التمويل وأسلحته قليلة، بينما كانت مرتبات جنوده ضئيلة، لكنه كان شديد الانضباط، وكان ولاء الجنود لعشائرهم أكثر مما هو للحكومة المركزية. نشأ نتيجة لهذه الأوضاع برنامج استئجار الميليشيات، وكان إندا آدي أبرز مثالٍ عن هذا الوضع.

قطعت واشنطن شوطاً بعيداً في حجب الدعم الذي تقدمه لأمراء الحرب الصوماليين وميليشياتهم، وكان هذا الدعم بالكاد محجوباً في مقديشو إلى حد أن المتعاونين معها في إثيوبيا، وكينيا، وAMISOM، كانوا يعقدون صفقات مع أمراء الحرب مشابهة لتلك التي عُقدت مع التحالف لأجل استعادة السلام ومكافحة الإرهاب الذي كان بإشراف وكالة الاستخبارات المركزية في أوائل العقد الماضي.

ركّزت الولايات المتحدة على عملياتها الحركية التي تجريها بمفردها، لكن الحكومة الصومالية، وقوات AMISOM، فضّلتا الالتجاء إلى شخصيات غير محببة لديهما، وذلك في

---

(١) Katharine Houreld (AP), "Unpaid Somali Soldiers Desert to Insurgency," *Hiiraan Online*, April 28, 2010.

سعي مزدوج: تكوين ما يشبه الجيش الوطني، وبشكلٍ مستقل ـ وبطريقة تشبه إلى حدّ ما محاولة الولايات المتحدة إنشاء مجالس الصحوة في المناطق السنّية من العراق في العام ٢٠٠٦ ـ وذلك لكسب ولاءاتٍ استراتيجية من أعداء حاليين. مُنح إندا آدي رتبة عسكرية، وذلك بالرغم من أنه لم يسبق له أن خدم في جيشٍ رسمي، بينما أعطيَ آخرون مناصب وزارية في الحكومة في مقابل تجنيد الميليشيات التابعة لهم لمحاربة حركة الشباب. كان عدد من هؤلاء حلفاء سابقين للقاعدة أو لحركة الشباب، كما أن عدداً كبيراً منهم واجه مباشرة قوات الاجتياح الإثيوبي الذي دعمته أميركا، أو أنهم دعوا إلى مقاومة المهمة التي تقودها الولايات المتحدة في الصومال في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، وهو الوضع الذي انتهى بحادث إسقاط طائرة البلاك هوك. أما الميليشيات الأخرى فلم تكن أكثر من مجرد قوات تابعة للحكومة الإثيوبية، أو الكينية، المدعومتين بشدة من واشنطن. وفي العام ٢٠١١ أصبح إندا آدي نوعاً هجيناً من شخصياته السابقة، أي أميراً للحرب يؤمن بالشريعة بينما يأخذ المال والأسلحة من AMISOM، هذا في الوقت الذي يوثّق فيه علاقاته الودية مع وكالة الاستخبارات المركزية.

كانت أقسام كبيرة من مقديشو محظورة من دون الحصول على إذنٍ من إندا آدي، كما أنه كان يسيطر على واحدةٍ من أكبر الميليشيات، وكان يعمل لديه تقنيون أكثر من أي أمير حربٍ آخر في المدينة. أما الميكانيكي الذي كان يجهز شاحنات صغيرة ومسلحة لصالح قوات إندا آدي (والذي كان يشبه كثيراً السيد تي)، فقد قيل إنه الأفضل في مقديشو. حمل إندا آدي رتبة عسكرية رفيعة، وامتلك كمية كبيرة من الأسلحة الحديثة، وهكذا أصبح أكثر قوة، واحتراماً على حد قوله، من أي وقتٍ مضى. جلست ذات مرة في باحة أحد المنازل التي يمتلكها إندا آدي منتظراً رجال مواكبته الذي كانوا يتحضرون للتوجه إلى خطوط المواجهة. رأيت سيارة من نوع تويوتا كورولا تتقدم في الممر الموصل إلى مدخل المنزل. لم تمضِ لحظات قليلة قبل أن تبدأ عملية تفريغ الذخيرة التي وصلت حديثاً.

اصطحبني إندا آدي إلى خطوط مواجهة عدة حيث كانت ميليشياته تقاتل حركة الشباب. تعرضنا في طريقنا إلى مختلف المواقع إلى رصاص القناصة التابعين لحركة الشباب. ويُذكر أن أحد الحراس الشخصيين التابعين لإندا آدي تعرّض قبل أشهرٍ قليلة[١] إلى إطلاق الرصاص في رأسه بينما كان يقف أمام سيّده، وذلك أثناء معركةٍ مع مقاتلي حركة الشباب. أفاد شهود أن إندا آدي حمل جثة الرجل فوق كتفه ونقله إلى منطقة آمنة، وما لبث أن تناول بندقية آلية وهاجم قاتليه. أخبرني إندا عندما كنا نمشي في أحد الأحياء الذي استولى عليه مقاتلوه حديثاً من حركة الشباب:

(١) مقابلات أجراها المؤلف في مقديشو الصومال، حزيران/يونيو ٢٠١١.

«أطلقتُ ذات ليلة ١٢٠ طلقة من طلقات AK-47،[1] وأفرغت أربعة مخازن، و٢٥٠ طلقة رشاش. إنني المقاتل رقم واحد في كل خطوط القتال». لا يستخدم أدي أي درع لجسمه، خلافاً لما تفعله القوات التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال AMISOM، كما أنه توقف مرات عدة كي يجيب عن مكالماته الهاتفية من خلال سماعات. قال لي: «إن دور الجنرال مزدوج. يقوم الجنرال في الحرب التقليدية المموّلة جيّداً بقيادة المعركة، ويصدر أوامره من خلف خطوط القتال، لكن في حرب الشوارع مثل تلك التي نخوضها الآن، يتوجب على الجنرال أن يكون في الخطوط الأمامية وذلك كي يرفع من معنويات رجاله».

مشينا بمحاذاة الخنادق الموجودة في ضواحي سوق بكارة، وهي السوق التي كانت تحتلها قوات حركة الشباب، لكن مرافقي إندا آدي توقّفوا. ظهرت في أحد الخنادق قدمٌ بارزة من إحدى المدافن المؤقتة، وكانت الجثة مغطاة بكمية قليلة من الرمال. قال أحد رجال ميليشيا إندا آدي إن الجثة تعود لأجنبي كان يحارب إلى جانب حركة الشباب. قال لي إندا آدي بصوتٍ خفيضٍ وهامس: «إننا ندفن موتاهم، كما أننا نقبض عليهم وهم أحياء. إننا نهتم بهم إذا كانوا صوماليين، لكننا إذا ألقينا القبض على أجنبي، فإننا نقوم بإعدامه كي يعرف الآخرون أننا لا نرأف بهم».

سألت إندا آدي عن السبب الذي يدفعه إلى القتال إلى جانب الولايات المتحدة ضد حلفائه السابقين من حركة الشباب، فأجابني بما يشبه أبياتاً محفوظة من الشعر، ومن دون أن ينسى حرفاً: «أتى الإرهابيون الأجانب من كل أنحاء العالم إلى بلدنا، وبدأوا بقتل شعبنا. قتلوا بعض آبائنا، واغتصبوا نساءنا، ونهبوا منازلنا. يقضي واجبي بحماية شعبي، وبلدي، وديني. يتعيّن عليّ إما تحرير شعبي، وإما الموت في هذا السبيل». قال لي كذلك إن مقاتلي القاعدة وحركة الشباب هم الذين تغيّروا وليس هو. أضاف إندا: «يسيء الإرهابيون تفسير الدين. أما لو كنت أعرف ما أعرفه الآن ـ أي أن الرجال الذين كنت أحميهم هم إرهابيون ـ لكنت سلّمتهم إلى وكالة الاستخبارات المركزية من دون أن أطلب أي مبلغٍ من المال في المقابل».

كان تنظيم أهل السنّة والجماعة ASWJ إحدى المنظمات الأكثر قوة التي ظهرت في الصومال، وهي منظمة إسلامية صوفية شبه عسكرية. وقد تأسّست في الأصل[2] في التسعينيات كمنظمة شبه سياسية ملتزمة بالتعاليم الدينية الصوفية والأعمال الجماعية ـ غير قتالية في الظاهر، ـ وكانت تعتبر نفسها حاجزاً منيعاً ضد زحف الوهابية في الصومال. أما شعارها المعلن فكان «الدعوة

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع يوسف محمد سياد في حزيران من العام ٢٠١١. إن كل المعلومات والتصريحات المنسوبة إلى إندا آدي مأخوذة من مقابلات المؤلف إلا إذا ذُكر خلاف ذلك.

(٢) International Crisis Group, "Somalia's Islamists," Africa Report No. 100, December 12, 2005.

لنشر[1] السلام ونزع الشرعية عن المعتقدات والخطابات السياسية للحركات الأصولية». أسست المنظمة المدارس الدينية، وفتحت صفوفاً لحفظ القرآن. أما مراسم الصلاة عند هذه الطائفة، والتي تتضمّن قدراً من الإنشاد الجماعي، فكانت أقرب ما تكون إلى قداس الأحد عند الإنجيليين منه إلى صلوات يوم الجمعة في مساجد العالم الإسلامي.

بدأت حركة الشباب في العام ٢٠٠٨ استهداف قادة أهل السنّة، كما نفذت عمليات اغتيالٍ[2]، وبعثرت قبور القادة المسنّين من تنظيم أهل السنّة والجماعة. اعتبرت حركة الشباب أن طائفة تنظيم أهل السنة والجماعة بشعائرها التي تمجّد الأموات، والتكلّم بلغاتٍ غريبة هي أنواع من الهرطقة. لكن بعد مناقشات كثيرة[3] داخل صفوف التنظيم تشكلت ميليشيات لحمل السلاح ضد حركة الشباب. كانت القوات المقاتلة لهذه الميليشيات عبارة عن مجموعة غير منضبطة من رجال العشائر والعلماء الدينيين والتي تقوم بدور متواضع. لكن إثيوبيا بدأت بعد ذلك، وبهدوء، بتسليح تنظيم أهل السنة والجماعة وتدريب عناصره وتمويلهم[4]، وكذلك درّبت جنوده، كما آزرتهم بجنود على الأرض[5]. لكن بحلول أوائل العام ٢٠١٠ اعتُبر التنظيم عميلاً للإثيوبيين، وبالتالي للولايات المتحدة. وفي آذار/مارس من العام ٢٠١٠، وبعد جدالٍ حادٍ داخل التنظيم وقّعت هذه المنظمة على اتفاقية تعاونٍ رسمية[6] مع الحكومة الصومالية.

كان من أوائل المستفيدين من وضع تنظيم أهل السنة والجماعة الجديد أحد قادة الميليشيات، عبد القادر مولانا نور، وهو الذي يُعرف اختصاراً بلقب «الخليفة». كان والده رجلاً روحانياً[7] ذائع الصيت، لكنه مات في العام ٢٠٠٩ بعمر الحادية والتسعين، وذلك بعد تعيينه نور ليكون القائد الروحي الجديد للحركة. تلقى نور تعليمه في لندن، كما أدار استثمارات عائلته التجارية

---

(١) International Crisis Group "Somalia's Islamists,".

(٢) مقابلة أجراها المؤلف مع عبد القادر مولانا نور في حزيران من العام ٢٠١١، "Somalia's Divided Islamists," International Crisis Group Africa Briefing No. 74, May 18, 2010.

(٣) مقابلة أجراها المؤلف مع عبد القادر مولانا نور في حزيران/يونيو من العام٢٠١١

(٤) Matt Bryden, Arnaud Laloum, and Jörg Roofthooft, "Report of the Monitoring Group on Somalia Pursuant to Security Council Resolution 1853 (2008)," March 10, 2010, p. 12.

(٥) Matt Bryden, Jörg Roofthooft, Ghassan Schbley, and Babatunde Taiwo, "Report of the Monitoring Group on Somalia and Eritrea Pursuant to Security Council Resolution 1926 (2010)," July 18, 2011, p. 51.

(٦) International Crisis Group, "Somalia's Divided Islamists,".

(٧) مقابلة أجراها المؤلف مع عبد القادر مولانا نور في حزيران/يونيو من العام ٢٠١١. إن المعلومات التالية عن خلفية نور وعودته إلى مقديشو مأخوذة من المقابلة مع المؤلف.

خارج الصومال. لكن نور ترك حياة الرفاهية والأمان عند وفاة والده، وعاد إلى مقديشو حيث تسلم منصب وزير الدولة لشؤون الرئاسة علماً أنه أبقى على تمتعه بالرفاهية الغربية. كان نور يتجول في أنحاء مقديشو بسيارة رياضية مصفحة وبمقاعد جلدية أصلية. أقام نور كذلك شبكة إنترنت لاسلكية في معسكرٍ تابع لتنظيم أهل السنة والجماعة يقع خارج العاصمة التي لا تتمتع بأنابيب مياهٍ داخل المنازل، كما أن كُتاب القرآن الخاص به كان ضمن جهاز آيباد جديدٍ ولامع. عرض عليّ نور رسالة بالبريد الإلكتروني من وزير الشؤون الخارجية الإثيوبي تتعلق بجهاز آي فون الجديد أبيض اللون الذي اشتراه حديثاً.

كان نور يلتقي بانتظام مع مسؤولين غربيين وموظفي الاستخبارات، لكنه رفض ذكر اسم الجهة المحددة التي تقوم بتمويل التنظيم من الخارج، إلا أنه تمكّن من تحديد الولايات المتحدة على أنها الحليف الرقم واحد[1] للصومال. قال لي: «إنني هنا كي أشكرهم لأنهم يساعدوننا، ويحاربون الإرهابيين». سألته: «لكن ماذا عن الشأن العسكري؟» أجاب: «لا أريد الحديث عن أمورٍ كثيرة، لكنهم موجودون هنا، وبعمق. إنهم يعملون مع استخباراتنا ويدربونها، كما أنهم يعملون مع العسكريين. يُضاف إلى ذلك أنهم يمتلكون قوات مدربةٍ خاصة هنا تحارب ضد حركة الشباب. لا أريد أن أكشف عن شيء ـ لكني أعرف أنهم يقومون بعملٍ جيد، ولديهم أشخاص هنا يقومون بقتال حركة الشباب، وبعون اللّه نأمل أن تنتهي هذه المحنة في وقتٍ قريب».

لكن بحلول منتصف العام ٢٠١١ أظهرت ميليشيا التنظيم أنها من بين أشد المقاتلين فاعلية من الذين يقاتلون قوات الشباب خارج مقديشو، كما تمكنت هذه الميليشيا من استعادة أراضٍ واسعة في منطقة مودوج[2]، وفي جيوبٍ أخرى من البلاد. لكن هذه الميليشيا كانت تخفي أشياء كثيرة وراء مظهرها، مثلها مثل كل المجموعات شبه العسكرية التي تحارب في الصومال.

أعلنت مجموعة المراقبة التابعة للأمم المتحدة في الصومال أن بعض ميليشات تنظيم أهل السنة والجماعة، «تبدو كأنها تأتمر بأوامر[3] الدول المجاورة بدلاً من السلطات المحلية الناشئة». وقد تلقت الدعم[4] كذلك من ساذرن آيس Southern Ace، وهي شركة أمنية خاصة. لكن هذه الشركة المسجلة تقنياً في هونغ كونغ في العام ٢٠٠٧، والتي يديرها رجلٌ أبيض من جنوب أفريقيا

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع عبد القادر مولانا نور في حزيران/يونيو من العام ٢٠١١. إن كل المعلومات والتصريحات المنسوبة إلى نور مأخوذة من مقابلة المؤلف.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) Bryden et al., “Report of the Monitoring Group on Somalia and Eritrea,” p. 11.

(٤) المصدر نفسه، ص. ٢٦٩.

يُدعى إدغار فان توندر، ارتكبت «أفظع الخروق[١] للحظر على الأسلحة» المفروض على الصومال، وذلك بحسب ما أورد تقرير للأمم المتحدة، كما «بدأت بالتفكير في تهريب الأسلحة، وعملت على تجارب زراعية تهدف إلى إنتاج المخدرات[٢]، بما فيها الماريجوانا والكوكايين، والأفيون».

أوردت الأمم المتحدة أنه ما بين نيسان/أبريل من العام ٢٠٠٩، وأوائل العام ٢٠١١، «جنّدت ساذرن آيس وشركاؤها المحليون، وأدارت، ميليشيا قوية يبلغ تعدادها مئتين وعشرين رجلاً وهي الميليشيا التي كان يُشرف عليها دزينة من الزمبابويين وثلاثة غربيين. بلغت مرتبات هذه الميليشيا مليون دولار، وبلغت قيمة أسلحتها وذخيرتها مئة وخمسين ألف دولار على أقل تقدير. أما النتيجة فكانت واحدة من أقوى الميليشيات... مع إمكانية تغيير ميزان القوى[٣] في المنطقة».

بدأت ساذرن آيس بحيازة الأسلحة من سوق السلاح في الصومال، بما في ذلك عشرات من بنادق الكلاشينكوف، والبنادق الرشاشة الثقيلة، وقاذفات القذائف الصاروخية، والمدافع المضادة للطائرات من نوع ZU-23 مع ألفي طلقة من الذخيرة. كانت مشتريات الشركة من الأسلحة «كبيرة جداً» بحيث أن المسؤولين المحليين، «لاحظوا ارتفاعاً كبيراً[٤] في ثمن الذخائر، كما لاحظوا النقص في طلقات ZU-23». وُضعت بعض هذه الأسلحة على عربات رباعية الدفع وعلى شاحناتٍ صغيرة. أوردت مصادر الأمم المتحدة أن الشركة استوردت إلى الصومال: «أزياء عسكرية فلبينية وسترات مضادة للرصاص لدعم عمليات هذه الميليشيا».

نفذ تنظيم أهل السنة والجماعة سلسلة من العمليات ضد حركة الشباب بدعم من إثيوبيا وساذرن آيس، لكن الأمم المتحدة زعمت أنها كانت مدعومة كذلك بسبب خرق نظامٍ الحظر على الأسلحة. يبدو أن إثيوبيا والولايات المتحدة اعتبرتا التنظيم أفضل فرصة لموازنة خطاب الشباب والقاعدة، إلا أنهما تمكنتا في غضون ثلاث سنوات فقط من تحويل منظمة لا تعتمد العنف إلى واحدة من أقوى الجماعات المسلحة في الصومال. استنتج تقرير للأمم المتحدة: «يمثّل لجوء الحكومات الأجنبية إلى القوى الصومالية التي تأتمر بأمرها عودةً محتملة إلى حالة «أمراء الحرب»[٥] التي سادت في التسعينيات من القرن الماضي، والعقد الأول من العقد الحالي». أضاف التقرير أن ممارساتٍ كهذه: «تبيّن، تاريخياً، أنها غير مثمرة».

---

(١) Bryden et al., p. 255.

(٢) المصدر نفسه، ص. ٥٣.

(٣) المصدر السابق نفسه.

(٤) المصدر نفسه، ص. ٢٦٨.

(٥) المصدر نفسه، ص. ١١

لم تكن ساذرن آيس شركة المرتزقة الوحيدة التي تتدخل في حرب الصومال. يُضاف إلى ذلك أن أي حربٍ أميركية حديثة لا تكون كاملة من دون تدخل مؤسس شركة بلاكووتر، إريك برنس. لكن بالرغم من أن الجرائم والفضائح التي ارتكبتها شركته كانت مرتبطة كثيراً بالمحافظين الجدد وعهد بوش، إلا أن قوات بلاكووتر استمرت في لعب دورٍ مهم في العمليات الدولية لوكالة الاستخبارات المركزية في عهد إدارة أوباما. غادر برنس الولايات المتحدة في العام ٢٠١٠، وذلك بسبب خضوع بلاكووتر لتحقيقاتٍ مشددة، وإدانة كبار مساعديه بتهمٍ تتعلق بالتآمر وبالأسلحة. لكن برنس ما لبث أن انتقل إلى أبو ظبي في الإمارات العربية المتحدة، وهي الدولة التي أصبحت مركزاً رئيساً لمثل هذه الأعمال، ولتجارة التعاقد في الحروب ككل. احتفظ برنس بعلاقات وثيقة مع الأسرة المالكة[١]، وعلى الأخص ولي عهد أبو ظبي. قال برنس إنه اختار أبو ظبي بسبب «قربها الشديد من البلدان التي تفتح المجال أمام فرصٍ محتملة[٢] في كل أنحاء الشرق الأوسط، وللأعمال اللوجستية الكبيرة». أضاف برنس أن الإمارة تمتلك «بيئة تجارية ودودة، وأن الضرائب قليلة هذا إذا لم تكن معدومة، وكذلك التجارة الحرة، كما أنها تخلو من المحامين غير المقيّدين بضوابط، ومن النقابات العمالية. توفر هذه البلاد مناخاً مؤاتياً للتجارة والفرص».

تابع برنس من موقعه الجديد في الإمارات العربية المتحدة أنشطته لتجنيد المرتزقة. قال برنس إنه ترك الولايات المتحدة من أجل «تصعيب الأمر على الانتهازيين[٣] في الحصول على أموالي». أضاف أنه أراد استكشاف فرصٍ جديدة في «مجال الطاقة». لكن قبل أيامٍ قليلة من عيد الميلاد في العام ٢٠١٠، حطّ برنس في مطار مقديشو الدولي، وترجّل من طائرة نفاثة خاصة، ثم نُقل إلى صالون مخصّص للشخصيات المهمة، وهناك اجتمع مدة ساعة مع أشخاص لم تحدّد هوياتهم. عاد برنس بعد ذلك إلى الطائرة التي ما لبثت أن غادرت المطار. «أخبرني أحد المسؤولين الغربيين في ذلك الوقت: «سمعنا الكثير من الأخبار عن طموحات بلاكووتر وسعيها إلى ترك بصمتها في الصومال»[٤].

اهتم برنس منذ زمن طويل بتكوين قوة خاصة لمكافحة القرصنة، بحيث يتمكّن من نشرها بمحاذاة الساحل الصومالي. وفي أواخر العام ٢٠٠٨، أجرى محادثات مع ما يزيد عن دزينة

(١) Mark Mazzetti and Eric Schmitt, "Private Army Formed to Fight Somali Pirates Leaves Troubled Legacy," *New York Times*, October 4, 2012.

(٢) Kareem Shaheen, "Blackwater Founder Questioned in Abu Dhabi," *National* (UAE), August 25, 2010.

(٣) Robert Young Pelton, "Erik Prince, an American Commando in Exile," *Men's Journal*, November 2010.

(٤) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤولٍ غربي في كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠١٠.

من شركات الشحن[١] بشأن استئجار خدمات بلاكووتر لحماية سفنها ومراكبها في منطقة القرن الأفريقي وخليج عدن. اشترى برنس في العام ٢٠٠٦ مركباً بطول مئة وثلاث وثمانين قدماً[٢] يُدعى ماك آرثر، وحوّله إلى السفينة الرئيسة لمكافحة القرصنة، والتي يُمكن تجهيزها بطائرات هليكوبتر من نوع ليتل بيرد، وبقوارب قابلة للنفخ، وخمسة وثلاثين جندياً خاصاً، ورشاشاً من عيار ٠,٥. قال برنس، «يمكننا تسيير مراكب[٣] والانصراف إلى ملاحقة زوارق الصيد والقراصنة بأرخص مما يستطيعه سلاح البحرية باستخدام سفنٍ حربية تبلغ قيمتها ما بين مليار ونصف وملياري دولار. قال كذلك إن الاتحاد الأوروبي كان، «موجوداً ويمتلك أربعاً وعشرين سفينة في محاولة منه تغطية مليونَي متر مربع من مياه المحيط الهندي لمواجهة القراصنة الصوماليين. يعني ذلك أن كل سفينة مسؤولة عن تغطية ثمانين ألف ميل مربع. لكن ذلك غير عملي بالمرة».

قال برنس إن القوة التي يجمعها تستطيع العمل مثل مراكب القرصنة التي كانت تعمل خلال الثورة الأميركية. كما أعلن في خطابٍ ألقاه قبل وقتٍ قصير من مغادرته إلى الإمارات العربية المتحدة: «كانت سفينة القرصنة سفينة خاصة تحمل طاقماً خاصاً وسيّداً مستقلاً، وكانوا يتسلمون رخصة صيد تُدعى رسالة ترخيص، كما أن الدستور يسمح بها. كان يُسمح لهذه السفن بمهاجمة سفن الشحن المعادية، وقد نجحت في ذلك بشكلٍ رائع». كان الجنرال واشنطن مستثمراً في إحدى عمليات سفن القرصنة هذه.

لم يكن هناك من شك في أن أعمال القرصنة أخذت تتنامى بمحاذاة ساحل الصومال. استمرت هجمات القرصنة بالتزايد في النصف الثاني من العام ٢٠١٠، حيث زاد عدد الرهائن الذين احتجزهم القراصنة من مئتين وخمسين إلى سبعمئة وسبعين[٤] وذلك في الفترة الممتدة من شهر أيلول/سبتمبر من العام ٢٠١٠ وحتى كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١١. يُضاف إلى ذلك أن القراصنة بدأوا في طلب فدىً باهظة جداً، كما أنهم باتوا يستخدمون «السفن الأم» بهدف شن هجماتٍ أكثر طموحاً.

---

(١) Philip Ewing, "Blackwater: Thirteen Firms Want Pirate Protection," *Navy Times*, October 26, 2008.

(٢) برقية دبلوماسية أميركية رقم 09DJIBOUTI113 مرسلة من السفير جيمس سوان، السفارة الأميركية، مدينة جيبوتي، "Djibouti Approves Blackwater for Commercial Counter- Piracy Operations," February 12, 2009, http://wikileaks.org/cable/2009/02/09DJIBOUTI113.html

نشرها موقع ويكيليكس التفاصيل الأخرى عن المركب وتجهيزاته مأخوذة من البرقية.

(٣) نسخة المؤلف من التسجيل الصوتي عن حديث إريك برنس، كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١٠.

(٤) Cheryl Pellerin, "Piracy Challenges Maritime Security off Somalia," America Forces Press Service, January 26, 2011.

وفي شهر كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١١، شنّ الجنود الأميركيون هجوماً برياً لمكافحة القرصنة واختطفوا ثلاثة شبان صوماليين[١] ونقلوهم إلى متن إحدى السفن لاستجوابهم. اقترح قائد قوات القيادة الوسطى البحرية، نائب الأميرال مارك فوكس، بعد وقتٍ قصير من هذه الحادثة أن تتخذ الولايات المتحدة إجراءات لمكافحة الإرهاب في حربها ضد القرصنة الصومالية. أشار فوكس إلى التطور المتزايد في تقنيات القراصنة وكذلك إلى علاقتهم بحركة الشباب، كما تحدث عن مواجهة هجمات القرصنة الجديدة في البر الصومالي. أعلن فوكس: «تُعتبر حركة الشباب مسؤولة[٢] عن قدرٍ كبير من أنشطة التدريب والمعسكرات وكل الأشياء المترافقة معها في الصومال. يستخدم القراصنة كل هذه الأمور، ولا يمكننا الفصل، برأيي، ما بين الأنشطة الإرهابية ومكافحة القرصنة».

بالغ فوكس قليلاً في الإشارة إلى الروابط بين حركة الشباب والقراصنة، إلا أن عدة روايات تشير إلى أن حركة الشباب تبتز القراصنة[٣] أكثر مما تنسّق معهم، كما أنه كان على حق عندما قال إنهم أصبحوا أكثر جرأة.

في ١٦ شباط/فبراير، ٢٠١١ حُكِم على عبد الولي موسى، وهو قرصان تعرّض للمحاكمة بسبب خطفه سفينة Maersk Alabama، بالسجن لمدة ثلاثة وثلاثين عاماً[٤]. لكن بعد يومين من الزمن وصلت رسالة استغاثة[٥] من يختٍ خاص يُدعى SV Quest يملكه جان وسكوت آدم وهما من سكان كاليفورنيا. أُلقيَ القبض عليهما مع أفراد الطاقم الذين كانوا من سياتل، وهما

---

(١) "'US Marines' Land in Central Somalia, Arrest Suspected Pirate," Shabelle Media Network, January 21, 2011.

(٢) Lolita C. Baldor (AP), "Admiral Calls for Counterterror Approach to Piracy," Boston.com, January 26, 2011.

(٣) Bryden et al., "Report of the Monitoring Group on Somalia and Eritrea," P. 283. «ترى مجموعة التقويم حول الصومال وإرتريا أن هذا الترتيب [ما بين القراصنة وحركة الشباب] هو ترتيب محلي، وإلى حدٍ كبير، يستند إلى العلاقات العشائرية، كما لم يوجد أي دليلٍ يوحي بأي تورط أوسع أو أكثر منهجية لحركة الشباب في أعمال القرصنة».

(٤) بيان صحفي من محامي الولايات المتحدة، المنطقة الجنوبية من نيويورك، "Somalian Pirate Sentenced in Manhattan Federal Court to 405 Months in Prison for Hijacking Three Ships and for Hostage Taking," February 16, 2011.

(٥) Jeffrey Gettleman, "Somali Pirates Hijack Yacht with Americans Aboard," *New York Times*, February 19, 2011.

فيليس ماكاي وروبرت ريغل، وحصل ذلك على بعد مئتين وخمسة وسبعين ميلاً[١] من ساحل عُمان. تشكّل على الفور أسطول إنقاذ من المراكب البحرية التابعة للأسطول الخامس الأميركي، وبدأ بملاحقة كويست بعد وقت قليل من الإبلاغ عن الإمساك به، كما شاركت في هذه العملية طائرات الهليكوبتر[٢] وطائرات مراقبة من دون طيّار[٣] وغير مسلحة. لحقت بعثة الإنقاذ باليخت كويست في المياه الدولية الواقعة ما بين أقصى الطرف الشمالي من بنتلاند وجزيرة سقطرا اليمنية.

أجاز الرئيس أوباما في اليوم التالي استخدام القوة القاهرة[٤] في هذه العملية. لكن النجاح في القبض على القراصنة الذين استولوا على Maersk Alabama، لم يتكرر في بعثة تحرير الركاب الموجودين على متن كويست، وهي العملية التي تحولت إلى كارثة.

احتل اليخت تسعة عشر بحاراً من ذوي الجثث الضخمة والشرسين بشكلٍ غير اعتيادي، وهو الأمر الذي جعل من تكرار عملية إنقاذ آلاباما التي انتهت بثلاثة قتلى من القراصنة بثلاث طلقات، أمراً صعباً. استمر المأزق إلى أن صعد اثنان من ممثلي القراصنة[٥] الموجودين في كويست على متن إحدى السفن للتفاوض مع رجال مكتب التحقيقات الفدرالي FBI. وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود، إلا أن رجال مكتب التحقيقات احتجزوا القراصنة. أُطلقت في صباح اليوم التالي قذيفة صاروخية على إحدى سفن البحرية، ثمّ سُمع بعد ذلك تبادلٌ لإطلاق النار داخل اليخت، وقُتل قرصانان في هذه العملية. بدأت القوات الأميركية في التحرك بعد ذلك: انطلق زورقان بخاريان يحملان خمسة عشر فرداً من أفراد SEAL البحرية نحو اليخت، وما لبث أن نشبت معركة بالأيدي[٦]. قتل أفراد SEAL اثنين من القراصنة حيث مات أحدهما بالرصاص بينما مات الآخر طعناً بخنجر. لكن الأوان كان قد فات[٧] بالنسبة إلى الرهائن الذين مات اثنان منهم، بينما عانى

(١) "Somali Pirates Seize American Yacht Crew off Oman," bbc.co.uk, February 18, 2011.

(٢) Kevin Dolak, Luis Martinez, and Jeremy Hubbard, "Warship Tracking Yacht Hijacked by Somali Pirates," ABCNews.go.com, February 20, 2011.

(٣) نسخة مصورة، "DOD News Briefing with Vice Adm. Fox via Telephone from Bahrain on Somali Piracy Aboard the S/V Quest," February 22, 2011.

(٤) David Jackson, "Obama Notified of Pirate Killings at 4:42 a.m.," *USA Today*, February 22, 2011.

(٥) Eric Schmitt, "Seizing of Pirate Commanders Is Questioned," *New York Times*, February 23, 2011.

(٦) نسخة مصورة، "DOD News Briefing with Vice Adm. Fox"

(٧) Adam Nagourney and Jeffrey Gettleman, "Pirates Brutally End Yachting Dream," New York Times, February 22, 2011.

آخرون من جروح قاتلة جراء الطلقات النارية. لم يتضح بعد ذلك ما إذا كان الرهائن قد أُعدموا، أم أنهم علقوا وسط إطلاق النار.

أعلن الأميرال فوكس في مؤتمر صحفي عُقد بواسطة الهاتف أن النار قد أُطلقت على الرهائن قبل صعود أفراد SEAL، ونشوب عملية تحرير اليخت التي اتسمت بالعنف. قال مراسل إذاعة بي. بي. سي الذي تحدّث مع القراصنة إنهم مسؤولون[١] عن قتل الرهائن، لكنهم لم يفعلوا ذلك إلا بعد أن أطلق أفراد البحرية الأميركية الطلقات الأولى التي قتلت أول قرصانين. أما القراصنة الخمسة عشر الباقون[٢] فقد احتجزتهم الولايات المتحدة، كما حُكم على أربعة عشر منهم بتهم القرصنة والخطف (كان أحد الخاطفين صغيراً في السن، وتقرّر أنه لم يكن لاعباً رئيساً في عملية الخطف).

رأى إريك برنس، مجدداً، فرصةً له في هذه الأزمة، وهو الأمر الذي يفسّر إحدى مزايا صعود شركة بلاكووتر. عقدت بلاكووتر في العام ٢٠٠٩، اتفاقاً[٣] مع حكومة جيبوتي لتسيير سفينة لمكافحة القرصنة، وهي ماك آرثر، انطلاقاً من مياهها (بيعت السفينة في وقتٍ لاحق إلى أحد فروع شركة ساراسين الدولية). كانت هذه الترتيبات نتيجة لسلسلة اجتماعات عُقدت ما بين مسؤولين في جيبوتي، وبرنس، وكوفر بلاك الذي كان رئيساً سابقاً لمركز مكافحة الإرهاب في وكالة الاستخبارات المركزية، والذي كان في ذلك الوقت مديراً رفيع المستوى في بلاكووتر. أشارت التقديرات الأولية إلى أن الشركة تمكنت من كسب مئتي ألف دولار من كل رحلة مرافقة لسفن شركات الشحن. كان الطاقم يتألف من ثلاثة وثلاثين مواطناً أميركياً، بمن فيهم فرق قناصة (يتألف الفريق الواحد منها من ستة رجال)، وتعمل مداورة فيما بينها على مدار الساعة. أوردت إحدى البرقيات الدبلوماسية السرية الأميركية التي تحدثت عن الاتفاقية: «لا تنوي بلاكووتر احتجاز أي قرصان، لكنها سوف تستخدم القوة القاتلة ضد القراصنة إذا كان ذلك ضرورياً». أوردت البرقية أن بلاكووتر، «أعلمت القيادة الأميركية في أفريقيا AFRICOM، والقيادة الوسطى CENTCOM، ومسؤولي السفارة في نيروبي». أضافت البرقية أنه، «لم تكن هناك سابقة لحدوث عملية شبه عسكرية في بيئة تجارية صرفة».

تركزت صناعة القرصنة في إقليم بونتلاند الذي يتمتع بشبه استقلالية، والذي لم يُظهر أي

---

(١) "Pirates Could Face Trial in US over American Deaths," BBC.co.uk, February 23, 2011.

(٢) Hanna Siegel, "Pirates Charged in Death of American Yachters," ABCNews.go.com, March 10, 2011.

(٣) Ambassador James Swan, "Djibouti Approves Blackwater for Commercial Counter-Piracy Operations." تفاصيل هذه الترتيبات والسفينة مأخوذة من تلك البرقية.

اهتمام بالتعاون مع حكومة مقديشو التي تدعمها الولايات المتحدة. واجهت سلطات بونتلاند ضغوطاً متزايدة من المجتمع الدولي للانقضاض على القراصنة، كما أن الحركة الإسلامية المحلية المتشددة كانت تهدد قدرة هذه السلطات على توقيع اتفاقيات مغرية لاستغلال النفط والمعادن مع الشركات الكبيرة. يُذكر أن الصومال، وبحسب ما أوردته وكالة الاستخبارات المركزية، يمتلك مخزوناتٍ هامة من «اليورانيوم، وكذلك كميات غير مستغلة من خام الحديد، والصفيح، والجبس، والبوكسيت، والنحاس، والملح، والغاز الطبيعي، ولربما احتياطات نفطية»(١). وفي أواخر العام ٢٠١٠، أعلنت حكومة بونتلاند أنها على وشك إنشاء قواتها الخاصة لمكافحة القرصنة والإرهاب(٢)، وقالت إنها تلقت تمويلاً من دولةٍ خليجية متبرعة لم تكشف عن اسمها. كُشف في وقتٍ لاحق(٣) أن تلك الدولة المتبرعة لم تكن سوى الإمارات العربية المتحدة، وأن الشركة التي تم التعاقد معها لتدريب هذه القوة الأمنية بدأت في تلقي مرتّباتها من أحدث ساكنيها، إريك برنس.

أما الشركة، أي ساراسين الدولية، فقد كانت بإدارة مخضرمين عديدين من شركة مرتزقة تُدعى Executive Outcomes (٤). كما امتلك برنس مكاتب وشركات حليفة(٥) في عددٍ من البلدان، بما فيها جنوب أفريقيا، وأوغندا، وأنغولا، ولبنان. كان لافراس لويتنغ المدير السابق في مكتب التعاون المدني(٦) في زمن جنوب أفريقيا العنصرية، وهي شركة أمنية شهيرة بملاحقة خصوم النظام العنصري وقتلهم. أورد تقرير استخباراتي سري صدر عن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال AMISOM، أن برنس كان على «رأس هرم إدارة شركة ساراسين، وهو الذي قدّم

(١) “Somalia,” CIA World Factbook, https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/so.html.

(٢) Associated Press, “One-Thousand-Man Mi litia Being Trained in North Somalia,” USA Today, December 1, 2010.

(٣) Mark Mazzetti and Eric Schmitt, “Blackwater Founder Said to Back Mercenaries,” *New York Times*, January 20, 2011.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) Bryden et al., “Report of the Monitoring Group on Somalia and Eritrea,” p. 274.

(٦) Desmond Tutu, Alex Boraine, Mary Burton, Bongani Finca, Sisi Khampepe, Richard Lister, Wynand Malan, Khoza Mgojo, Hlengiwe Mkhize, Dumisa Ntsebeza, Wendy Orr, Fazel Randera, Yasmin Sooka, and Glenda Wildschut, Truth and Reconciliation Commission of South Africa Report, vol. 2, October 29, 1998, pp. 138–139. وصفت اللجنة لافراس لويتينغ بأنه «عضو أساسي» في CCB وأنه شغل منصب «مدير الإدارة أو الانتاج» في مجلس إدارتها.

المال الأساس[1] لاتفاقية ساراسين». أوردت مجموعة مراقبة الصومال التابعة للأمم المتحدة أن برنس ولويتنغ اجتمعا في واشنطن العاصمة في تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠٩، كما اجتمع الرجلان مع مسؤولين من أبو ظبي[2]. وظّفت الإمارات العربية المتحدة كذلك دبلوماسياً أميركياً سابقاً، وهو المحامي بيار ـ ريشار بروسبر، والذي عمل كسفير فوق العادة لشؤون جرائم الحرب في عهد الرئيس بوش، وكذلك وظّفت[3] ضابطاً سابقاً في وكالة الاستخبارات المركزية وهو مايكل شانكلين والذي كان سابقاً رئيساً لمحطة مقديشو. لكن بحلول أواخر العام ٢٠١٠ كانت ساراسين تدرّب ألف رجل من قوة مكافحة القرصنة[4] في شمال بوتلاند. بدأت القوة كذلك التحضير للانقضاض على الإسلاميين المتشددين الذين يهدّدون فرص عمل الشركات الكبيرة. أما المقاتلون الإسلاميون فقد اشتكوا بسبب استبعادهم من «عقود التنقيب على مصادر الطاقة» في المنطقة. أعلن محمد فارول، وهو ابن رئيس بونتلاند عبد الرحمن محمد فارول ومستشاره: «لا يُمكنك التنقيب عن النفط[5] بوجود الاضطراب الأمني».

لكن بحلول شهر أيار/مايو من العام ٢٠١١ كانت عمليات ساراسين بونتلاند تسير كما هو مخطط لها[6]: أنهى ٤٧٠ جندياً وسائقاً تدريباتهم في قاعدة بندر سيادة قرب بوصاصو. وُضعت كذلك خططٌ لتجهيز القوة بثلاث طائرات نقل، وثلاث طائرات استطلاع، وطائرتي هليكوبتر للنقل، وطائرتي هليكوبتر خفيفة. أوردت مجموعة المراقبة التابعة للأمم المتحدة، أن هذه القوة المقترحة ستكون أفضل القوى المحلية تجهيزاً في جميع أنحاء الصومال، وثاني أكبر المجموعات العسكرية المدعومة خارجياً بعد AMISOM. لكن الصور المتوافرة دلّت على أن مهمة أفراد ساراسين الأساسية هي تأمين سلامة الشخصيات المهمة والعمليات الإنسانية.

عقدت ساراسين اتفاقاً مع إدارة الرئيس الشيخ شريف في مقديشو يهدف إلى تكوين مفرزة أمنية شخصية للرئيس، وكبار المسؤولين الآخرين. كانت عمليات شركة ساراسين في مقديشو واضحة للعيان بحلول تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠١٠ سافر لويتينغ وشانكين ومجموعة

---

(١) Truth and Reconciliation Commission of South Africa Report.

(٢) Bryden et al., "Report of the Monitoring Group on Somalia and Eritrea," p. 274.

(٣) Associated Press, "One- Thousand-Man Militia Being Trained in North Somalia."

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) Bryden et al., "Report of the Monitoring Group on Somalia and Eritrea"؛ التفاصيل التالية عن عمل ساراسين في الصومال موجودة في الصفحات ٥٣، ٢٧٦-٢٧٩، ٢٨١-٢٨٢.

صغيرة أخرى من الأشخاص إلى مقديشو[١] في ٥ تشرين الأول/أكتوبر. لكن على مدى الأسابيع الثلاثة التالية تسلمت هذه المجموعة من الإمارات العربية المتحدة أربع عربات مدرعة مجهزة بأبراجٍ للمدافع الرشاشة. بدا أن الرئيس شريف ورئيس وزرائه عقدا اتفاقيات سرية مع خمس شركاتٍ خاصة[٢] أخرى على الأقل، وهي التي أقامت مراكز لها حول مطار مقديشو الدولي. أثارت هذه الأنشطة الواضحة للعيان، وبسرعة، شكوك ومخاوف قوات AMISOM والسياسيين الصوماليين ومخاوفهم. أما قائد AMISOM اللواء ناثان موجيشا، فقد عبّر عن قلقه من «الجماعات المسلحة غير المعروفة[٣] في المنطقة التي تُشرف عليها هذه القوات»، وذلك في إشارة منه إلى عمليات ساراسين. أعلن النواب الصوماليون في النهاية أنهم يطالبون بتعليق[٤] العمل بالعقود المبرمة مع المتعاقدين الأمنيين، وقالوا في العام ٢٠١٠ إنهم لا يعرفون ما هي المهمة المنوطة بالمتعاقدين.

لكن ما إن نشبت آخر حربٍ خاصة خاضها برنس وساراسين حتى انكشفت فضيحة. أعلنت مجموعة المراقبة التابعة للأمم المتحدة أن ساراسين كانت تخرق الحظر المفروض على تصدير السلاح إلى الصومال، كما استنتجت في تقريرها أنه «بالرغم من محاولات ساذرن آيس الفاشلة، والتي لم تدُم طويلاً بشأن تجارة السلاح وتهريب المخدرات، إلا أن أبشع خرقٍ للحظر المفروض على السلاح من جانب شركة أمنية خاصة، أثناء الفترة التي عملت فيها مجموعة المراقبة التابعة للأمم المتحدة، قامت به شركة ساراسين الدولية، وذلك بالاشتراك مع شبكة غامضة من الهيئات المتحالفة معها»[٥]. أوردت مجموعة المراقبة التابعة للأمم المتحدة أن عمليات ساراسين المستمرة يُمكن أن تؤدي في واقع الأمر إلى زيادة الدعم للميليشيات الإسلامية المحلية، وربما حركة الشباب كذلك. خلُص التقرير إلى القول، «إن وجود ساراسين قد زاد من التوتر[٦] القائم في الجزء الشمالي الشرقي من الصومال». لكن بعد مرور سنة من الزمن، وفي إطار رد محامي ساراسين على تقريرٍ تالٍ للأمم المتحدة ، اتهم المحامي مجموعة المراقبة بنشر، «مجموعة من التلميحات غير المستندة إلى أساس، والتي عادة ما تكون زائفة».

---

(١) Bryden et al., p. 275.

(٢) Mohamed Ibrahim and Jeffrey Gettleman, "Parliament Takes on Contractors in Somalia," *New York Times*, December 30, 2010.

(٣) Bryden et al., p. 275.

(٤) Ibrahim and Gettleman, "Parliament Takes on Contractors in Somalia."

(٥) Matt Bryden et al., "Report of the Monitoring Group on Somalia and Eritrea pursuant to Security Council resolution 1926 (2010)," p. 53.

(٦) المصدر نفسه، ص. ٢٨٢.

وفي مطلع العام ٢٠١١، أي عندما أصبح تدخّل برنس في ساراسين علنياً، قال المتحدث باسمه، مارك كورالو، إن برنس كان مضطراً لضروراتٍ إنسانية لمساعدة «الصومال على التغلّب على محنة القرصنة»[١]، كما زعم أنه لا توجد حصة مالية له في عمل ساراسين.

قال وزير الإعلام الصومالي عبد الكريم جاما لصحيفة نيويورك تايمز مشيراً إلى قيام بلاكووتر بقتل عراقيين أبرياء في ساحة النصور في بغداد في العام ٢٠٠٧: «إننا لا نريد أي علاقة لنا مع بلاكووتر[٢]. إننا نحتاج إلى المساعدة، لكننا لا نريد قراصنة». لم يذكر جاما أنه كان من بين المسؤولين الصوماليين الموجودين أثناء المفاوضات التي دارت بشأن صفقة ساراسين[٣].

وفي ربيع العام ٢٠١١ أعلنت بونتلاند (أي أرض البنط) أنها علّقت عمليات ساراسين[٤] بانتظار موافقة الأمم المتحدة. لكن مسؤولاً صومالياً رفيع المستوى أخبرني بأن الشركة لا تزال تعمل بطريقة غير معلنة[٥] في مقديشو، وهي تعمل مع القوات الأمنية الصومالية. كان من بين الشركات الأمنية الخاصة الأخرى[٦] التي تتمركز في مطار مقديشو شركة AECOM تكنولوجي، وOSPREA لوجستكس، وPAE، وآجيليتي، وRA الدولية، ومجموعة International Armored، وهارت سكيوريتي، وDynCorp، وبانكروفت وThreat Management Group. أقدمت بعض هذه الشركات على تدريب الأجهزة الأمنية الصومالية أو على مساندة AMISOM، بينما عمدت شركات أخرى إلى تقديم الدعم اللوجستي لجمعيات الإغاثة والصحافيين. كانت أعمال بعض الشركات، مثل بانكروفت معروفة، لكن أدوار بعض الشركات الأخرى كانت سرية وأنشطتها محجوبة عن إمكانية المراقبة الفاعلة. رأت الشركات في الصومال بيئة مناسبة لها تماماً، وكان ذلك الوضع مناسباً لواشنطن. قال جوني كارسون، وهو أبرز مسؤول عن شؤون الصومال في إدارة أوباما: إننا لا نريد وجوداً أميركياً مباشراً على الأرض»[٧].

لكن بالرغم من الدور المتزايد الذي تلعبه وكالة الاستخبارات الأميركية، والقيادة المشتركة

(١) Katherine Houreld (AP), "Blackwater Founder Secretly Backing Somali Militia," Salon.com, January 20, 2011.

(٢) Jeffrey Gettleman, "Somalia Is Likely to Cut Ties to Mercenaries, Official Says," *New York Times*, January 23, 2011.

(٣) Bryden et al., "Report of the Monitoring Group on Somalia and Eritrea," p. 275.

(٤) المصدر السابق، ص. ٢٧٣.

(٥) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول صومالي رفيع، حزيران/يونيو ٢٠١١.

(٦) مصدر سابق، Bryden et al.

(٧) مصدر سابق، Gettleman, Mazzetti and Schmitt.

للعمليات الخاصة JSOC، واستخدام أمراء الحرب الذين تحولوا إلى جنرالات، وشركات المرتزقة، إلا أن أكبر نصرٍ تكتيكي تحقّق في الصومال في السنوات الأخيرة لم تحرزه AMISOM، أو وكالة الاستخبارات المركزية أو JSOC، أو حتى أي قوة محلية مدعومة من الأميركيين، بل حققته مجموعة أفراد من ميليشيا بصفتها جزءاً من الجيش الصومالي المحلي والفوضوي، كما أن ذلك النصر تحقّق بمحض الصدفة.

٥٤ «همجية كليّة في أنحاء البلاد»

الصومال، ٢٠١١. أخذ عالم فضل عبد اللّه محمد يصغر شيئاً فشيئاً. تعرّض جميع رفاقه في شرق أفريقيا، تقريباً، للاغتيال على يد القيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC، وهكذا عاش حياته فارّاً من مكان إلى مكان. وضعت الحكومة الأميركية جائزة بقيمة خمسة ملايين دولار[١] لمن يساعد في القبض عليه. وأشارت بعض التقارير الاستخباراتية إلى احتمال خضوعه لعملية تجميل، كما وردت تقارير بين الحين والآخر عن ظهوره في أنحاء مختلفة من القرن الأفريقي مستخدماً أسماءً مستعارة، وجوازات سفرٍ مزورة. لكن فضل، وبعد القضاء على عددٍ من مخضرمي قادة القاعدة، زادت عزلته واضطر إلى التعامل مع تعقيدات السياسة القبلية الصومالية. قُتل أسامة بن لادن في ٢ أيار/مايو. وأعلن الشيخ رايج المتحدث باسم حركة الشباب بعد مقتل بن لادن: «إننا نعتزم مضاعفة جهادنا[٢]، وسوف نتغلب على أعدائنا. إننا لن نحيد أبداً عن طريق الشيخ أسامة بن لادن، وسوف نستمر بالقتال حتى نذوق طعم الموت الذي واجهه أخونا أسامة، أو نحقق النصر ونحكم العالم بأسره».

بالرغم من تصريحاتٍ كهذه اكتشفت حركة الشباب أنها في موقفٍ ضعيف. تكبدت الحركة خسائر فادحة نتيجة لهجمات AMISOM، وعمليات القتل الاستهدافية التي نفذتها JSOC، وكذلك مختلف الميليشيات العشائرية التي حاربت لاسترجاع أراضٍ من حركة الشباب. أما إذا أرادت هذه الجماعة البقاء والاستمرار في صعودها المذهل في الصومال، فسوف يتعيّن عليها التكيّف [مع الأوضاع الجديدة]. في الوقت الذي مات فيه بن لادن كان فضل قد أمضى معظم حياته العملية في التركيز على الصومال، كما شعر بالإحباط إزاء القاعدة وقيادة حركة الشباب. بعث فضل برسالةٍ إلى الظواهري يشتكي فيها من أن حركة الشباب لا تتلقى دعماً كافياً من تنظيم القاعدة المركزي، وقال مصدرٌ صومالي يقيم علاقاتٍ وثيقة مع أجهزة الاستخبارات الصومالية

---

(١) Malkhadir M. Muhumed and Jason Straziuso (AP), "Fazul Abdullah Mohammed, Alleged U.S. Embassy Bomber, Dead: Somali Government," *Huffington Post*, June 11, 2011.

(٢) Abdi Sheikh, "Somalia's al Shabaab Vows to Avenge bin Laden," Reuters, May 7, 2011.

التي قرأت الرسالة: «كان ينتقدهم[1] نظراً لتجاهل ما أسماه المنظمة التي برهنت فاعليتها».
قال المصدر إن فضل جادل بالقول: «يعمد تنظيم القاعدة المركزي إلى توجيه موارده إلى فروع القاعدة الأخرى، والتي لا تتمتع بالفاعلية التي تتميّز فيها القاعدة في الصومال». أضاف المصدر: «كان محقاً في ذلك، فقد برهنت القاعدة في شرق أفريقيا أنها تستطيع ممارسة النفوذ على منظمة مثل حركة الشباب، والاتصال بقيادتها، وأن تكون جزءاً من قيادتها العليا، وأن تفعل ما تريده بها». لكن فضل وجد أنه من الصعب عليه[2] الحصول على أموالٍ كافية من القاعدة لحركة الشباب، كما أن حركة الشباب سعت إلى الحصول على مصادر أخرى للتمويل والدعم، ولجأت إلى عقد اتفاقيات مع العشائر القوية.

واجه فضل خلافات مع قيادة حركة الشباب في الصومال. أخبرني أحد مصادري في الصومال، والذي تمكن من الحصول على بعض كتابات فضل من العام ٢٠١١، عن «الخلافات» المتزايدة، وكشف أن «فضل اعتبر أن حركة الشباب تسير في الطريق الخطأ، وأن الحرب التقليدية القائمة ما بين حركة الشباب والحكومة لا يمكنها أن تستمر بعد الآن، وأن حركة الشباب بدأت في خسارة الأرض في مقديشو، وأنها تمتلك عدداً قليلاً جداً من المقاتلين، أي نحو أربعة آلاف مقاتل، وهم يواجهون ثمانية آلاف جندي من قوات حفظ السلام التابعين للاتحاد الأفريقي، وربما عشرة آلاف مقاتل من الصوماليين». انتقد فضل قيادة حركة الشباب لفشلها في تجنيد الشبان الصوماليين، وعلى الأخص الذين هم في الأعمار ما بين الثالثة عشرة والسادسة عشرة، وتدريبهم على القتال الطويل الأجل. زعم فضل أن حركة الشباب تجنّد الشبان، لكنها «عمدت في الأشهر القليلة الماضية إلى إرسالهم كمهاجمين انتحاريين، وهي الفكرة التي اعتبرها فضل سيئة، وأنها سوف تؤدي إلى تلاشي المقاتلين في صفوفها». أضاف المصدر: «أعني أن هذا الرجل كان يفكر على المدى البعيد، وأنه يتهم قيادة حركة الشباب بقصر النظر».

بعد مضي شهرٍ على مقتل بن لادن وقعت حركة الشباب في مأزقٍ خطير. زادت AMISOM من حجم قواتها[3]، وتحوّل دورها من عملية لحفظ السلام إلى دور اشتمل، وبشكلٍ متزايد، على عمليات هجومية. بدأ جنود من أوغندا وبوروندي، درّبتهم الولايات المتحدة، في التوغّل

(١) مقابلة أجراها المؤلف في مقديشو، الصومال، حزيران/يونيو، ٢٠١١. إن كل المعلومات والتصريحات المنسوبة إلى «مصدر صومالي» مأخوذة من مقابلة المؤلف.

(٢) مقابلة أجراها المؤلف في مقديشو الصومال، حزيران/يونيو، ٢٠١١.

(٣) Abdi Sheikh, "Burundi Sends 1,000 Extra AU Troops to Somalia," Reuters, March 12, 2011.

في الأراضي التي تسيطر عليها حركة الشباب[1] في ضواحي مقديشو، بما فيها سوق بكارة. قدّمت الولايات المتحدة في هذه الأثناء إحداثيات لقوات AMISOM، كما زوّدت هذه القوات بتكنولوجيا جديدة[2] بما فيها طائرات استطلاع صغيرة من نوع رافين، وأجهزة رؤية ليلية، وأجهزة اتصالات، وأدوات استطلاعية أخرى. أما ميليشيا أهل السنة والجماعة ASWJ الموالية للحكومة فقد تمكّنت من استئصال قوات الشباب في عدة مناطق أساسية خارج المدينة، بينما تمكنت ميليشيات أخرى مدعومة من الولايات المتحدة، بما فيها ميليشيا إندا آدي وأحمد مدوبي، من محاربتها في أماكن أخرى. حذّر فضل في هذا الوقت من أن حركة الشباب تعتمد، وبشكلٍ مفرط، على مجنّدين من الشبان الذين يفتقدون خبرة القتال في الخطوط الأمامية ضد ميليشيات صومالية مدربة بشكلٍ أفضل أو أكثر خبرة منها، وكذلك قواتٍ مدعومة من الخارج. كانت تلك لحظة حاسمة في تاريخ حركة الشباب، وكذلك الحال بالنسبة إلى فضل.

جلس رجلٌ عرّفه جواز السفر الصادر من جنوب أفريقيا[3] الذي يحمله على أنه دانيال روبنسون، في المقعد المجاور للسائق في سيارة رياضية من نوع تويوتا. انطلقت السيارة مساء يوم ٧ حزيران/ يونيو، ٢٠١١، في ضواحي مقديشو، لكن سائقها الذي يحمل الجنسية الكينية تجاهل المنعطف وتوجه مباشرة نحو حاجزٍ لبعض الشبان من صغار السن التابعين لإحدى الميليشيات الصومالية. كان من النادر في ذلك الوقت أن تقوم أي سيارة بالمجازفة بالمرور في شوارع مقديشو في ذلك الوقت المتأخر من الليل، وهكذا شكّ الصوماليون الموجودون على الحاجز بالأمر، وكان بعضهم منتشياً من مضغ القات[4]. لكن بعد أن رفض الرجلان في السيارة الانصياع لتعليمات[5] أفراد الحاجز بالتعريف عن أنفسهما بالشكل المناسب، وإظهار وجهيهما بعد إنارة المصباح الداخلي في حجرة السيارة، أحسّ أفراد الميليشيات بوجود تهديد يواجههم، وهكذا فتحوا النار. نشبت على الفور معركة بالرصاص بعد أن ردّ الرجلان الموجودان داخل السيارة. اخترق الرصاص

(١) Agence France Presse, “Amisom Pinning Back Rebels in Mogadishu,” News24.com, April 7, 2011.

(٢) Associated Press, “Pentagon Sends Drones, Anti-Terror Equipment to Counterterror Forces Dealing with Somalia,” FoxNews.com, June 26, 2011.

(٣) Malkhadir M. Muhamed (AP), “Young Somali Soldier: I Killed Top al-Qaida Operative,” NBCnews.com, June 14, 2011.

(٤) Mohamed ODOWA, “Fazul’s Last Moments; Soldiers Tell of Shootout That Killed Al-Qaeda Commander,” SomaliaReport. com, June 16, 2011.

(٥) مقابلات أجراها المؤلف مع أفراد الميليشيات الصومالية في مكان الحادث في حزيران/يونيو من العام ٢٠١١، ومع مسؤولٍ كبير في الاستخبارات الصومالية في حزيران/يونيو من العام ٢٠١١.

السيارة، لكن عندما اقتربت القوات الصومالية من السيارة عند طلوع الشمس، اكتشفت[1] فيها حواسيب محمولة، وهواتف خليوية، ووثائق، وأسلحة ومبلغ أربعين ألف دولار نقداً. سارع الجنود إلى نهب السيارة[2]، ثم ما لبثوا أن فروا بما نهبوه إلى قراهم تاركين جوازات السفر وبعض الأغراض وراءهم.

ما إن عُرف أن الرجلين اللذين قُتلا عند الحاجز كانا من الأجانب، حتى توافد عملاء الاستخبارات الصوماليون الذين تموّلهم وكالة الاستخبارات المركزية إلى مكان الحادث، وذلك لإجراء تحقيق، واستعادة الأغراض التي نهبت. قال مسؤول استخباراتي صومالي ساعد في التحقيق في ذلك اليوم: «عثرنا على كمية من الوثائق والأوراق الإنجليزية والعربية»[3]. قال الرجل إن الأوراق اشتملت على «مواد تكتيكية في غاية الحساسية»، وبدا أنها مرتبطة بالقاعدة، وكان من بينها ما يدل على «تواصل شخصيتين رفيعتين». أدرك العملاء السريون الصوماليون أنه، «رجلٌ مهم» فأبلغوا رجال وكالة الاستخبارات المركزية في مقديشو. نُقلت جثّتا الرجلين[4] إلى وكالة الأمن القومي الصومالية. وأخذ الأميركيون عينات من الحمض النووي، ومن البصمات، ونقلوها جواً إلى نيروبي لتحليلها.

أكدت الولايات المتحدة في غضون ساعات أن روبنسون هو في الواقع فضل عبد اللّه محمد. وانكبّ رجال وكالة الاستخبارات المركزية، في مركز الوكالة، وبعض موظفي وكالة الأمن القومي الصومالي على دراسة المواد المستعادة من سيارة فضل، والتي كان يستخدمها قائد القاعدة كمقرٍ متنقلٍ له. تمكن العملاء السريون الأميركيون من استعادة بعض الملفات الملغاة والمشفرة. أما مسؤول الاستخبارات الصومالية الرفيع والذي راجع الوثائق فقد توقع أن تكون المعلومات الاستخباراتية أكثر قيمة على المستوى التكتيكي من تلك التي وُجدت في منزل أسامة بن لادن في باكستان، وعلى الأخص في ضوء التركيز الأميركي ـ وكذلك تركيز القاعدة ـ على شرق أفريقيا. قال المسؤول إن الأميركيين كانوا «ممتنين بشكلٍ لا يصدّق». أما وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون

---

(١) Jeffrey Gettleman, “Somalis Kill Mastermind of Two U.S. Embassy Bombings,” *New York Times*, June 11, 2011.

(٢) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول استخباراتي صومالي في حزيران/يونيو من العام ٢٠١١.

(٣) مقابلة، المصدر السابق. إن كل المعلومات والتصريحات المنسوبة إلى المسؤول الاستخباراتي الصومالي مأخوذة من مقابلة المؤلف.

(٤) تفاصيل ما حدث بعد الهجوم مأخوذة من مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول في الاستخبارات الصومالية.

فقد وصفت موت فضل بأنه «ضربة مهمة للقاعدة[1]، ولحلفائها المتطرفين، ولعملياتها في شرق أفريقيا. إنها نهاية عادلة لإرهابي سبّب قدراً كبيراً من الموت والألم لعددٍ كبيرٍ من الأبرياء».

قال عينتي، وهو أحد الخبراء في شؤون حركة الشباب، إن قيادة حركة الشباب في ذلك الوقت كانت مهتمة أساساً بالتكتيكات والعمليات التي تسمح للجماعة «بالسيطرة على أكبر مساحةٍ ممكنة من الأراضي»[2]. لكن المصدر الذي راجع كتابات فضل قال إنه نصح قيادة حركة الشباب، «بالعودة إلى طرقها القديمة، أي طريقة حرب العصابات في الضرب والفرار، وإلى العمليات السرية، والتخلي عن المناطق التي يسيطرون عليها». كان فضل يجادل بأن «تتخلى حركة الشباب عن المناطق الشاسعة التي تسيطر عليها في الصومال، وذلك بهدف البدء في العمل السري في كل أنحاء البلاد، بما في ذلك المناطق الآمنة في صوماليلاند وبونتلاند، وإثارة الاضطراب في البلاد بأكملها».

اعتبر فضل أن «حركة الشباب عاجزة عن المحافظة على الأمر الواقع، ولا يمكنها الاحتفاظ بمساحة ٤٠ بالمئة من الصومال تحت سيطرتها، وأنه من الأفضل لها أن تتخلى عن تلك الأراضي، وأن تكتفي بإحداث الفوضى في البلاد، والقيام بعملياتٍ صغيرة، واغتيالاتٍ في كل أنحاء الصومال». كانت رؤيته للأمور تقضي بالسماح للحكومة العميلة للأميركيين بالسقوط، بينما تقوم حركة الشباب «بارتكاب أعمالٍ وحشية في أنحاء البلاد».

وفي ٢٣ حزيران/يونيو نفذت الولايات المتحدة غارةً[3] ضد أعضاء يُشتبه بانتمائهم إلى حركة الشباب بالقرب من كيسمايو. وصل أفراد فرقة JSOC بطائرات الهليكوبتر، أي كما فعلوا في عملية نبهان، واختطفوا جثث القتلى والجرحى. ونقلوها إلى مكانٍ لم يُكشف عنه. استهدفت ثلاث غاراتٍ أخرى[4] شنتها الولايات المتحدة في ٦ تموز/يوليو، معسكرات تدريب تابعة لحركة الشباب في المنطقة ذاتها. لكن عندما التقيت الرئيس شيخ شريف في مقديشو بعد تنفيذ سلسلةٍ من الغارات، نفى علمه بهذه الهجمات الأميركية. سألته ما إذا كانت هذه الهجمات تقوّي حكومته أم

(١) تصريحات الوزيرة كلينتون للصحافة، "Death of Harun Fazul," June 11, 2011, www.state.gov/secretary/rm/2011/06/165942.htm.

(٢) مقابلة أجراها المؤلف مع عبد الرحمن «عينتي» علي في حزيران/يونيو ٢٠١١. إن كل المعلومات والبيانات المنسوبة إلى عينتي مأخوذة من مقابلة المؤلف.

(٣) Malkhadir M. Muhamed (AP), "Somalia Says US Forces Snatch Militants Hit in Drone Strike," Boston.com, July 2, 2011.

(٤) Aweys Cadde, "Airstrikes Hit Lower Juba...Again," SomaliaReport. com, July 6, 2011.

تضعفها، أجاب الرئيس: «إنها تؤدي إلى الأمرين في الوقت ذاته[1]. لا يُعتبر شنّ هجمات على بلدٍ مستقل عملاً جيداً بالنسبة إلى سيادتنا. هذا هو الوجه السلبي. أما الوجه الإيجابي في الموضوع فهو أن الغارات استهدفت مجرمين».

بعد مضي أسبوعٍ واحد على الغارة التي حدثت في ٢٣ من حزيران/يونيو، وصف كبير مستشاري أوباما لمكافحة الإرهاب، جون برينان استراتيجية أميركية جديدة لن تركّز على «نشر جيوشٍ ضخمة في الخارج، بل على ممارسة ضغطٍ حاسم على الجماعات التي تهددنا». حدّد برينان حركة الشباب بالقول: «تستمر حركة الشباب، ومن الأراضي التي تسيطر عليها في الصومال، بالدعوة إلى ضرب الولايات المتحدة». إننا لا نستطيع التخلي عن وضعنا الدفاعي، ولا ننوي ذلك. سنستمر في ضرب القاعدة وأمثالها»[2].

تعرّضت الصومال منذ العام ١٩٩١ لضربتين قويتين: «العنف الذي رافق الحرب الأهلية والتدخل الأجنبي والإرهاب؛ والمناخ القاسي الذي خيّم على البلاد. تعرّض الصوماليون لهاتين الضربتين الواحدة تلو الأخرى في العام ٢٠١١. نُكب المدنيون الصوماليون[3] في ذلك العام بجفافٍ ترافق مع برامج مساعداتٍ دولية أسيء استخدامها وإدارتها. كان الريفيون الصوماليون يائسين إلى درجة أن الآلاف منهم بدأوا بالتوافد إلى العاصمة[4] مقديشو المنكوبة بأعمال العنف، وذلك سعياً وراء الغذاء. عبر مواطنون آخرون الحدود إلى مخيم اللاجئين المزدحم في داداب في كينيا. لكن عندما أُعلنت المجاعة بشكلٍ رسمي في تموز/يوليو من العام ٢٠١١، ازدادت أعداد اللاجئين المتوافدين عبر الحدود بنسبة ثلاثة أضعاف، ووصل في ذلك الشهر نحو ثلاثين ألف لاجئ[5]. خسرت حركة الشباب في ذلك الوقت أحد أهم مصادر تمويلها نتيجة للهجوم الذي شنته قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال AMISOM على سوق بكارة. خسرت حركة الشباب عندما فقدت سيطرتها على تلك السوق ـ التي تُعتبر أهم نقطةٍ تجارية في مقديشو ـ لصالح AMISOM، قدرتها على

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع الرئيس الشيخ شريف شيخ أحمد، حزيران/يونيو ٢٠١١.

(٢) John Breman, “Ensuring al-Qa’ida’s Demise,” prepared remarks for delivery at the Paul H. Nitze School of Advanced International Studies, Washington, DC, June 29, 2011.

(٣) Daniel Maxwell and Merry Fitzpatrick, “The 2011 Somalia Famine: Context, Causes, and Complications,” *Global Food Security* 1 (1) (December 2012), http://dx.doi.org/10.1016/j.gfs.2012.07.002.

(٤) Jane Ferguson and Moni Basu, “Amid Famine, Somalis Flock Back to the War-Torn City They Fled,” CNN.com, July 22, 2011.

(٥) Lauren Sutherland, “Inside Kenya’s Overflowing Refugee Camps,” *Nation*, August 15, 2011.

تحصيل الضرائب[1] من الشركات والسكان. أسفر ذلك الجفاف الذي شلّ قدرة المزارعين في الجنوب على دفع الضرائب، عن خسارة مشابهة لمدخول حركة الشباب. بدأ بعد ذلك موسم الرياح الموسمية[2]، والذي أسفر عن تقليص التجارة البحرية وحركة المرفأ. يعني ذلك أن حركة الشباب لم تعد قادرة على الاستمرار في الحرب التي خاضتها على مدى سنوات.

نفذ محاربو الشباب نهار السبت في ٦ آب/أغسطس عملية انسحاب منظمة[3] من عددٍ كبيرٍ من أهم معاقلهم في أنحاء مقديشو. غادر المقاتلون في وقتٍ مبكرٍ من ذلك الصباح على متن شاحنات، وقيل عندها إنهم يتوجهون إلى معاقلهم الجنوبية في باراوا وميركا. جاء هذا الانسحاب بعد مساءٍ حفل بالهجمات[4] على القواعد العسكرية التابعة للحكومة الصومالية، وعلى مواقع الجنود، وبعد معارك شرسة بالبنادق. لكن مع انتشار أنباء انسحاب حركة الشباب، ترددت تقارير عن احتفالات في شوارع تلك العاصمة المحاصرة. أعلن المتحدث باسم حركة الشباب، الشيخ رايج أن الجماعة قد «أخلت مقديشو[5] بالكامل لأسبابٍ تكتيكية»، لكن مقاتليها، «سوف يعودون قريباً. يهدف الإنسحاب الذي نفذته قواتنا إلى الرد على هجمات العدو. لكن الشعب سوف يسمع أخباراً سارة في الساعات القادمة، وسوف نحارب العدو أينما كان»[6].

احتفلت الحكومة الصومالية، وقوات AMISOM التي تدعمها الولايات المتحدة بانسحاب حركة الشباب بوصفه نصراً عظيماً، وبداية النهاية لحركة الشباب. أبلغ الرئيس شريف المراسلين في فيلا صوماليا داعياً الصوماليين إلى «قطف ثمار السلام»[7]: «ترحب الصومال بنجاح قوات

---

(١) Afyare Abdu Elmi and Abdi Aynte, "Somalia: The Case for Negotiating with al-Shabaab," Al Jazeera Center for Studies, January 16, 2012, http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2012/2/16/2012216134314443734Somalia_The%20Case%20for%20Negotiating%20with%20al-Shabab.pdf.

(٢) Associated Press, "Taxes Hastened Somalia's Famine, Militant Retreat," FoxNews.com, October 1, 2011.

(٣) Jeffrey Gettleman and Mohammed Ibrahim, "Shabab Concede Control of Capital to Somalia Government," *New York Times*, August 6, 2011.

(٤) Mohamed Ahmed and Ibrahim Mohamed, "Somali Government Declares Islamist Rebellion Defeated," Reuters, August 6, 2011.

(٥) Gettleman and Ibrahim, "Shabab Concede Control of Capital to Somalia Government."

(٦) "Somalia's al-Shabab Rebels Leave Mogadishu," BBC.co.uk, August 6, 2011.

(٧) Jeffrey Fleishman and Lutfi Sheriff Mohammed, "Somali Shabab Militants Retreat from Mogadishu," *Los Angeles Times*, August 6, 2011.

الحكومة الصومالية المدعومة من قوات AMISOM في سحق قوات حركة الشباب». كما سارعت AMISOM إلى الإعلان أن قواتها، وبالاشتراك مع قوات الحكومة الصومالية، تسيطر على ٩٠ بالمئة من المدينة[١]. لكن قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لاحظت، بواقعية، أنها بحاجةٍ إلى عشرين ألف جندي[٢] لضمان أمن مقديشو. في شهر أيلول/سبتمبر أعلن وكيل وزارة الدفاع لشؤون الاستخبارات مايكل فيكرز، وهو لاعبٍ أساسي في العمليات السرية الأميركية، وفي استهداف قيادات القاعدة، أن «عناصر القاعدة في شرق أفريقيا[٣] يبقون في بؤرة التركيز الأساسي [لمكافحة الإرهاب] في الولايات المتحدة، وذلك على ضوء الإشارات الواضحة التي تدل على نيّتهم المستمرة لتنفيذ هجمات». لكن فيكرز أضاف أنه يعتقد أن الولايات المتحدة قد «قضت على القسم الأعظم من قيادات» حركة الشباب والقاعدة في شرق أفريقيا. يُحتمل أن يكون ذلك صحيحاً، لكن إعلانات النصر كانت سابقة لأوانها.

نفّذت حركة الشباب في خريف العام ٢٠١١، سلسلة هجماتٍ كبيرة في الصومال، وهي الهجمات التي اشتملت على ضربةٍ كبيرة في وسط مقديشو. أظهر ذلك الهجوم أنه بالرغم من الانسحاب التكتيكي، فإن حركة الشباب احتفظت بقدرتها على الضرب في عمق المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. قاد نشطاء هذه الحركة شاحنة بوزن خمسة عشر طناً[٤] مفخّخة بالمتفجرات، وركنوها خارج مجمعٍ محصنٍ تابعٍ للحكومة، ثم فجّروا الشاحنة، وهو الأمر الذي أسفر عن مقتل ما يزيد على مئة شخص، وجرح عشراتٍ آخرين. اشتمل موقع الهجوم، أي حي K4، على مكتب لوزارة الثقافة حيث يأتي عدد كبير من الطلاب لمعرفة نتائج آخر امتحاناتهم. كان حي K4 واحداً من الأحياء القليلة التي زعمت الحكومة أنها تسيطر عليها بالكامل. أعلن متحدث باسم AMISOM: «إنه أكبر هجوم[٥] منذ الهزيمة التي لحقت بالحركة». ولم تكن هناك أي سخرية في بيانه.

---

(١) Abdi Sheikh Mohamed Ahmed, "Fighting Erupts in Somali Capital After Rebels Say Leaving," Reuters, August 7, 2011.

(٢) "World Must Aid Somalia at Historic Juncture on Its Road to Stability—UN Envoy," UN News Centre, August 10, 2011.

(٣) وكيل وزارة الدفاع للاستخبارات، Michael G. Vickers, "The Evolution of Al-Qaeda and Associated Movements," ملاحظات محضرة للتقديم في National Defense University symposium, September 13–14, 2011 www.ndu.edu/inss/docuploaded/VICKERS.pdf.

(٤) Mohamed Ibrahim and Jeffrey Gettleman, "Truck Bomb Kills Dozens in Somalia's Capital," *New York Times*, October 4, 2011.

(٥) "Clar Ni Chonghaile, "Mogadishu Truck Bomb: al- Shabaab Insurgents Claim Responsibility," Guardian, October 4, 2011.

ردّت قوة من AMISOM بقيادة بوروندية على هذا التحوّل التكتيكي والهجمات الجديدة من جانب حركة الشباب، وشنّت هجوماً[1] يهدف إلى طرد قوات الحركة من داينيل، وهي معقل قوي لحركة الشباب يقع إلى الشمال من مقديشو. نجح هذا الهجوم جزئياً، لكنه أسفر عن مقتل عشرات من الجنود البورونديين، ووصل أحد التقديرات حول أعدادهم إلى ستة وسبعين جندياً، أي أن ذلك كان أكبر خسارة في أرواح جنود قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في معركة واحدة. لكن بعد وقوع ما أسمته حركة الشباب «معركة داينيل»[2] بدأ محاربوها في تجميع جثث الجنود البورونديين في شاحنات، واستعراضها في شوارع المدينة، وهم يهتفون «اللّه أكبر!»، وهتفوا كذلك بشعارات مؤيدة لحركة الشباب. توجهت الشاحنات في النهاية إلى حقلٍ فسيح حيث أفرغت حمولتها من الجثث. ركع بعض المواطنين أمام المقاتلين، كما قام مختار روبو، وقادة آخرون في التنظيم، بتفحّص الجنود البورونديين القتلى، والذين كانوا في ثيابهم العسكرية. كان خنجر أحد مقاتلي الشباب ما زال مغروساً في صدر أحد الجنود التابعين لقوات AMISOM.

قال الشيخ رايج من حركة الشباب: «نطلب من الشعب المسلم التعبير عن ابتهاجه لأن الذين هجّروكم من منازلكم، وتسبّبوا بمتاعب كبيرة لكم، وانتهكوا أعراض نسائكم أذلّهم اللّه اليوم». حمل رايج صليباً وإنجيلاً قال إنهما كانا مع أحد الجنود، ثم تابع كلامه: «إننا نريد كذلك أن يعلم المسلمون أن هذه هي حربٌ ما بين... الإسلام والمسيحية... يُعتبر هذا كذلك إنذاراً صارماً إلى الكينيين الذين يدخلون بلادنا الإسلامية: هذه هي النهاية التي تنتظر أبناءكم بإرادة اللّه القدير. تحمّل الكفار خسائر كبيرة، لكننا تمكّنا من قتل ستة وسبعين منهم. كان هؤلاء من الكفار الأصليين، وعلى الأخص من بوروندي».

لاحظ كريستوفر أنزالون، المرشح لنيل درجة دكتوراه فلسفة من معهد الدراسات الإسلامية في جامعة ماكجيل، والذي تركزت أبحاثه حول حركة الشباب: «إن الحديث عن الانهيار الوشيك لحركة الشباب[3] هو حديث مبالغ فيه، وهو زعمٌ تدحضه قدرة التنظيم المستمرة على شن هجماتٍ كبيرة داخل مقديشو، وكذلك قدرته على التسبّب بوقوع أعداد كبيرة من الإصابات في صفوف قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وقوات الحكومة الصومالية». كانت حركة الشباب

---

(١) Jeffrey Gettleman "African Union Force Makes Strides Inside Somalia," *New York Times*, November 24, 2011.

(٢) "The Burundian Bloodbath: Battle of Dayniile," شريط دعاية من مؤسسة الكتائب الإعلامية التابعة للشباب، صدر في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠١١، ونُشر في فيميو بواسطة "Saadaal Wacan," اعتمد المؤلف على شريط الفيديو لوصف تفاصيل معاملة حركة الشباب للجنود القتلى، وكذلك للحديث عن تصريح الشيخ رايج.

(٣) "Christopher Anzalone, "Al-Shabab's Setbacks in Somalia," *CTC Sentinel* 4 (10) (October 2011).

تحارب من أجل وجودها، وليس في ميدان المعركة فحسب. لكن يبدو أن الحركة أدركت أنها تحتاج إلى دعم شعبي للبقاء مهما حقّقت من انتصارات عسكرية، أي ذلك النوع من الدعم الذي رفع المحاكم الإسلامية إلى السلطة، والذي طرد أمراء الحرب المدعومين من وكالة الاستخبارات المركزية. احتاجت الحركة كذلك إلى صيغتها الخاصة بها من عقيدة مكافحة الإرهاب التي تعتمدها الولايات المتحدة. عمدت حركة الشباب إلى مضاعفة جهودها السياسية بعد أن أُجبرت على التخلي عن سيطرتها العسكرية على مناطق معينة.

نظّمت حركة الشباب سلسلةً من الاجتماعات[١] مع شيوخ العشائر من مختلف المناطق، وذلك سعياً منها لإصلاح علاقاتها معهم والتفاوض للتوصّل إلى اتفاقيات. لكن بعد شهرٍ واحد من مقتل الجنود البوروندي‍ين سمحت حركة الشباب للمراسلين بالحضور إلى أحد مخيّماتها التي أقامتها للّاجئين المهجّرين من منازلهم (IDPs)، وهو مخيّم الأسير الذي يقع في جنوب الصومال. تمثّل أحد أهداف هذه الخطوة في الرد على المزاعم القائلة إن حركة الشباب مسؤولة عن الكارثة الإنسانية، وأنها منعت المساعدات من الوصول إلى الصومال، كما حضر أحد الضيوف الغرباء. عرّف الرجل عن نفسه بأنه موفد القاعدة الذي يهتم بالأزمة الإنسانية في الصومال، وهو الذي كان من البيض، ويعتمر كوفية حول وجهه، وقيل إنه يُدعى أبو عبد اللّٰه المهاجر. قال قادة حركة الشباب المحليون إنه مواطن أميركي. راقب الصحافيون بينما كان المهاجر وحلفاؤه يوزعون المواد الغذائية، والكتب الإسلامية، والملابس في المخيّم الذي يضم أكثر من أربعة آلاف شخص. أحضر وفد القاعدة معه سيارة إسعاف. وأعلن المهاجر بالإنجليزية: «نقول لإخواننا وأخواتنا الأعزاء[٢] في الصومال، إننا نتابع أوضاعكم بشكلٍ يومي، وبالرغم من أننا نبعد عنكم آلاف الكيلومترات، إلا أننا نفكر بكم ونصلي لكم باستمرار». أورد الصحافيون أن الرجل سلّم أكياساً تحتوي على شلنات صومالية، وتعادل مبالغها نحو سبعة عشر ألف دولار.

يُحتمل أن حركة الشباب كانت تعاني من أوضاعٍ صعبة بالفعل، أي كما زعمت الحكومة الصومالية وAMISOM. ويُحتمل كذلك أن الجماعة بدأت بتطبيق رؤية فضل لحرب العصابات، تقضي بالتخلي عن الأراضي لصالح إثارة الرعب في أنحاء البلاد، وكذلك كشف عجز الحكومة الصومالية عن تثبيت الاستقرار. واجهت حركة الشباب معركة صعبة في إعادة تثبيت سيطرتها على الأرض التي كسبتها نتيجة للاجتياح الإثيوبي الكارثي المدعوم أميركياً،

(١) مصدر سابق، Christopher Amzamone.

(٢) Jamal Osman, "Al-Qaida Targets Somalia Drought Victims with Cash Handouts," *Guardian*, November 1, 2011.

وقلب نظام المحاكم الإسلامية، لكن مستقبلها سيتقرر نتيجة للتدخل الأجنبي، أي كما هي الحال في الصومال الحديثة.

يُحتمل أن الولايات المتحدة تمكّنت من قتل عددٍ وافرٍ من شخصيات القاعدة والشباب البارزين، لكن عملها هذا أعطى حافزاً جديداً لمن أتى من بعد أولئك المتشددين ـ وبعضهم كانوا من المواطنين الأميركيين ـ للنهوض والاستمرار في القتال. لكن أعضاء حركة الشباب كانوا صوماليين في غالبيتهم، ويمكنهم إعادة الاندماج في المجتمع، أو إعادة التجمّع في جماعات أخرى، وهو الأمر الذي لا ينطبق على قوات AMISOM، أو المقاتلين الأجانب الآخرين. قال أحمد عابدي غودان، وهو أمير حركة الشباب، في أواخر العام ٢٠١١: «إن أي شخص يعتقد اليوم[1] أن أي حكومة غير إسلامية يمكنها أن تحكم الصومال إنما يخدع نفسه في واقع الأمر. سيأتي يوم وهو قريب تتمكن فيه شريعة اللّه من حكم البلاد بأكملها، ومن أقصاها إلى أقصاها، وسوف تصبح الصومال أساساً للخلافة الإسلامية التي تحكم بحسب نهج النبوّة. إن جهادنا سوف يستمر حتى نصل إلى الهدف الذي حدّده اللّه».

يمكننا القول إن ذلك الصعود السريع لحركة الشباب في الصومال، وذلك القدر من الإرهاب الذي تسببت به، كان رداً مباشراً على عقدٍ كاملٍ من السياسة الكارثية الأميركية، وهي السياسة التي عززت كثيراً التهديد الذي سعت إلى إخماده. يُحتمل أن العمليات الأميركية المتشعبة في الصومال قد أدّت إلى تعزيز سلطات أمراء الحرب، بمن فيهم أولئك الذين كانوا يعتبرون أن حركة الشباب من بين حلفائهم وأصدقائهم. أخبرني محمد أحمد نور، وهو رئيس بلدية مقديشو: «إنهم لا يحاربون من أجل قضية[2]. ستنشب الأزمة في الغد، أي عندما نهزم حركة الشباب. تستند هذه الميليشيات إلى العشائرية، وإلى نهج أمراء الحرب وكل هذه الأمور. إنهم لا يريدون نظاماً، بل يريدون إبقاء المناطق التي يسيطرون عليها مركزاً ثابتاً لهم، لكن عندما تأتي الحكومات الضعيفة فسوف يقولون: «إننا نسيطر على هذه المنطقة».

يبدو أن واشنطن قد وضعت التاريخ جانباً، وأهملت معه العمل الشاق الذي يدعم الحركات الوطنية الإسلامية، والتي تمتلك القدرة على تحقيق الاستقرار في بلادها، وهكذا اختارت شنّ حرب الاستنزاف.. استبدلت إدارة أوباما بسياسة نشر القوات العسكرية على نطاقٍ واسع، أي مثل

---

(١) "Speech of Mujahid Sheikh Mukhtar Abu Al-Zubeyr About the Death of Qaddafi and the Historical Battle of Dayniile," ترجمة الخطاب الذي ألقاه مختار أبو الزبير (أو أحمد عابدي غودان)، نُشر على منتدى أنصار المجاهدين في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠١١، www.ansar1.info/showthread.php?t=36981.

(٢) مقابلة أجراها المؤلف مع محمد أحمد نور، حزيران/يونيو ٢٠١١.

ما حدث في أفغانستان والعراق، سياسة توسيع الغارات بالطائرات غير المأهولة، وفرق العمليات الخاصة التي تقوم بعمليات الاغتيال الاستهدافي. بدا كذلك أن الرئيس أوباما يصرّ على استراتيجية أن السلام المفترض يأتي عن طريق قتل الأشرار. لكن ما حدث في أفغانستان والعراق، وفي أماكن أخرى، برهن أن هذه الاستراتيجية أدت إلى تقوية الحركات التي أنشأت «الأشرار» في البداية. لاحظ وزير الخارجية الصومالي السابق إسماعيل محمود «بوبا» هور: «إذا استخدمتُم الطائرات من دون طيّار[1]، والاغتيال الذي يستهدف شخصيات محدّدة، ولم تفعلوا أي شيء في الجانب الآخر، فسوف تتمكّنون من التخلّص من بعض الأفراد. لكن الأسباب الجذرية تبقى في مكانها. الأسباب الجذرية ليست الأمن، بل هي سياسية واقتصادية».

تلطّخ تاريخ الصومال بأعمال عنفٍ متطرفة وانقسامات اجتماعية. لكن البلاد برهنت كذلك قدرتها على الاتحاد في وجه التدخلات الخارجية. لكن بالرغم من احتمال كون حركة الشباب حركةً ضعيفة، إلا أن الأسباب التي حوّلتها إلى فرانكنشتاين بقيت كما هي. أما النتيجة النهائية للسياسة الأميركية بدءاً من العام ١٩٩١، وحتى الفترة الأولى من إدارة أوباما فكانت ضمان استمرار ظاهرة أمراء الحرب، وبقاء الصومال أرضاً خصبة للجهاديين الذين يعتمدون العنف واستمرار البلاد كموقع اهتمام للقاعدة. تمكنت إدارة بوش، وإدارة أوباما كذلك، من إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، أي إلى زمن انسحاب القوات الأميركية من الصومال بعد حادث إسقاط طائرة البلاك هوك، وترك البلاد مسرحاً مفتوحاً للعصابات وأمراء الحرب. ازداد الواقع الجهنمي في الصومال سوءاً. لكن إدارة أوباما أقامت في أواخر العام ٢٠١١، قاعدة جديدة للطائرات من دون طيّار[2] في إثيوبيا إضافة إلى القواعد الموجودة في جزر سيشل والمملكة العربية السعودية.

---

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع إسماعيل محمود هور في حزيران/يونيو من العام ٢٠١١.

(٢) Craig Whitlock, "U.S. Drone Base in Ethiopia Is Operational," *Washington Post*, October 27, 2011.

٥٥ عبد الرحمن يختفي

اليمن، ٢٠١١. وُلد عبد الرحمن العولقي، وهو الابن الأكبر لأنور العولقي في دنفر، كولورادو. أمضى عبد الرحمن السنوات السبع الأولى من حياته في الولايات المتحدة، والتحق بمدارس أميركية، أي كما كانت الحال مع والده من قبله. أما عندما عاد إلى اليمن، فقد لعب جدّاه ـ أي والد أنور ووالدته ـ دوراً كبيراً في تربيته، وعلى الأخص بعد أن لجأ أنور إلى حياة التخفّي. قال لي ناصر إن أنور «كان يعتقد دائماً أنه من الأفضل[1] لعبد الرحمن أن يكون معي». اعتبر أنور أن زوجته وأولاده «يتعيّن إبعادهم عن مشاكله». أدرك ناصر أن أنور لن يعود أبداً إلى الولايات المتحدة، وأنه يسير في طريق مصادمة مع الحكومة الأميركية. لكن ناصر حافظ على آماله بالنسبة إلى حفيده، وأراد أن يتفوق عبد الرحمن في دراسته، كما كان يخطّط لإرسال حفيده إلى الولايات المتحدة ليتابع دراسته الجامعية.

بدا عبد الرحمن مثل والده عندما كان فتياً، لكنه احتفظ بشعره المتموج طويلاً. قال ناصر: «ضغطنا عليه للذهاب إلى المسجد، وأداء الصلوات في أوقاتها، وكل الأمور المماثلة». وأضاف أن عبد الرحمن لم يكن متديناً بشكلٍ خاص، وأنه يفضّل تمضية أوقاته مع أصدقائه. «كان شعره طويلاً جداً، لكن والدته أرادت أن يقصّه. أريد أن أقول إنه كان شاباً عادياً مثل الآخرين، وكان يتصرف مثل بقية المراهقين الأميركيين... كان أنور يقوم بمغامرات وبأمورٍ مشابهة، لكن عبد الرحمن لم يكن من ذلك النوع... كان يذهب من المنزل إلى المدرسة، ثم يعود إلى المنزل ليلعب مع رفاقه. وكان يذهب مع رفاقه إلى مطاعم البيتزا والأماكن المشابهة. كنت أقول له على الدوام: أريد عندما تكبر أن تتعلم في الولايات المتحدة».

كان من الصعب على عبد الرحمن وإخوته أن ينشأوا من دون والدهم، لكن عبد الرحمن المراهق كان كبيراً بما يكفي كي يعرف سبب عدم تمكّنه من رؤية والده. كان ذلك أمراً مرعباً. أضاف ناصر: «كان مصدوماً بشأن استهداف والده، ولما يحدث له. كان قلقاً جداً بالفعل على والده».

---

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع ناصر العولقي في كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١٢. إن كل التصريحات والمعلومات المنسوبة إلى ناصر العولقي مأخوذة من مقابلة المؤلف إلا إذا ذُكر خلاف ذلك.

أما عبير، عمة عبد الرحمن والشقيقة الصغرى لأنور، فكانت مقربة جداً منه. قالت لي عبير: «كان عبد الرحمن واحداً من أقرب الناس إلى قلبي[1]. أحببته كثيراً وأحبه الآخرون لأن عبد الرحمن يعرف كيف يحبّب الناس به. تمكّن عبد الرحمن من ملء الفراغ الذي تركه والده، وأصبح بمثابة شقيقٍ لي، بل شقيق عزيزٍ عليّ كثيراً». كان معجباً بوالده حتى أنه استخدم لقب «ابن الشيخ»[2] ليكون اسم المستخدم في موقع فايس بوك. لكن عبد الرحمن لم يكن والده.

أحبّ عبد الرحمن موسيقا الهيب ـ هوب[3]، والفايس بوك، والخروج مع أصدقائه. كانوا يلتقطون صوراً لأنفسهم وهم يؤدون أغاني الراب. عندما بدأت الثورة اليمنية أراد عبد الرحمن أن يكون جزءاً منها. وعندما اجتاحت الاحتجاجات الواسعة اليمن، كان يمضي ساعات في ساحة التغيير مع الثوريين الشبان السلميين، وهم الذين أقسموا على تغيير حكومتهم من خلال الوسائل السلمية. كان يمضي الليالي مع أصدقائه هناك، كما تحدث عن رؤيته لمستقبل البلاد معهم، بينما كان يكتفي في أوقاتٍ أخرى بالوجود هناك. لكن مع استمرار الثورة وعندما شارفت الحكومة على حافة الانهيار قرّر عبد الرحمن البحث عن والده.

في أوائل شهر أيلول/سبتمبر استيقظ عبد الرحمن[4] قبل بقية ساكني المنزل، وتوجه إلى غرفة والدته بهدوء. بحث عن محفظتها وأخذ منها تسعة آلاف ريال يمني، أي ما يعادل ٤٠ دولاراً، ثم ترك رسالة لها خارج غرفة نومها. تسلّل بعد ذلك من خارج نافذة المطبخ ليصل إلى باحة المنزل. شاهد حارس المنزل الفتى أثناء مغادرته بعد وقتٍ قليل من السادسة صباحاً، لكنه لم يشتبه بشيء في ذلك الوقت. حدث ذلك في يوم الأحد، ٤ أيلول/سبتمبر، ٢٠١١، أي بعد مرور أيام قليلة على عيد الفطر الذي يعني نهاية شهر رمضان المبارك. بلغ عبد الرحمن السادسة عشرة[5] من عمره قبل أربعة أيام.

استيقظت والدة عبد الرحمن بعد وقتٍ قصير. بدأت في إيقاظ الأشقاء لأداء صلاة الصبح، ومضت بعد ذلك لإيقاظ عبد الرحمن. لم يكن الفتى في غرفته. نادته الوالدة، وما لبثت أن عثرت

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع عبير العولقي في أيلول/سبتمبر من العام ٢٠١٢

(٢) صفحة عبد الرحمن العولقي في موقع فايسبوك، صورة عن الشاشة حمّلها المؤلف.

(٣) مقابلة أجراها المؤلف مع أفراد عائلة العولقي في آب/أغسطس ٢٠١٢. التفاصيل التالية عن عبد الرحمن مأخوذة من مقابلات المؤلف مع أفراد الأسرة.

(٤) مقابلة أجراها المؤلف مع ناصر العولقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. التفاصيل عن مغادرة عبد الرحمن مأخوذة من مقابلة المؤلف مع العولقي إلا إذا ذكر خلاف ذلك

(٥) نسخة المؤلف عن وثيقة ولادة عبد الرحمن.

على الرسالة أثناء تفتيشها في أرجاء المنزل. أوردت الرسالة: «إنني آسف لأنني غادرت المنزل[1] بهذه الطريقة. اشتقت لوالدي، وأردت أن أعرف ما إذا كان باستطاعتي رؤيته والتحدث معه. سأعود في غضون أيام قليلة. إنني آسف لأنني أخذت المال، لكني أعدك بأنني سأعيده إليك. سامحيني أرجوك. أحبك. عبد الرحمن». قال ناصر إنهم شعروا بالصدمة جميعاً. أضاف: «كان يتحدث عن والده في بعض الأحيان، وكان يريد أن يراه، لكنه لم يفعل شيئاً يوحي بأنه سيتركنا في يومٍ من الأيام بهذه الطريقة. لم يخبر والدته، وكذلك لم يقل لي، أو حتى لجدته إنه يريد الخروج للبحث عن والده. كان والده يعتقد أنه من الأفضل له أن يكون معي، وأن لا يتورّط في مشاكله».

عندما فتشوا غرفة عبد الرحمن أدركوا أنه لم يأخذ معه سوى حقيبة ظهره. كان من الواضح أنه يخطّط للقيام بجولة قصيرة. قالت لي صالحة، جدة عبد الرحمن: «عندما أخبرتني والدته عن الرسالة التي كتبها شعرت بالصدمة، وقلت في نفسي: أعتقد أن ذلك سوف يكون طعماً لوالده». خشيت الجدة أن تنجح وكالة الاستخبارات المركزية في «العثور على والده من خلاله»[2]. اتصلت العائلة بأصدقاء عبد الرحمن، وأبلغ أحد الأشخاص ناصر بأن أستاذاً في المدرسة تقرّب في الآونة الأخيرة من عبد الرحمن. اعتبر ناصر أن هذا الأستاذ شجّع عبد الرحمن على العثور على والده والتواصل معه، وأن ذلك سوف يكون في صالح الفتى. قال ناصر: «أثّر به كثيراً، وتعوّدا الذهاب إلى أحد المطاعم لتناول البيتزا». لكن عندما حاول ناصر العثور على الأستاذ ليسأله ما إذا كان لديه بعض المعلومات عن مكان وجود عبد الرحمن كان الأستاذ قد «اختفى».

استقل عبد الرحمن الحافلة في باب اليمن الواقعة في المدينة القديمة في صنعاء. أما وجهته فكانت شبوة، وهي المحافظة التي تنتمي إليها عائلته، والمنطقة التي شهدت غارات أميركية متكررة تهدف إلى قتل والده.

(١) يستند هذا الوصف عن رسالة عبد الرحمن إلى ذكريات أفراد العائلة.

(٢) مقابلة أجراها المؤلف مع صالحة العولقي في أيلول/سبتمبر من العام ٢٠١٢.

٥٦ هيل فاير

واشنطن العاصمة، واليمن، ٢٠١١ أقسم الجنرال ديفيد بتريوس اليمين القانونية كمدير لوكالة الاستخبارات المركزية في ٦ أيلول/سبتمبر، ٢٠١١. تغيّرت الوكالة بعد مرور عقدٍ من الزمن على أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، وذلك نتيجةً للحرب غير المعلنة التي تجري وراء الكواليس مع القيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC. اعتبر بعض قدامى مسؤولي الاستخبارات أن اختيار أوباما لبتريوس كان علامة مشؤومة. أخبرني الموظف السابق في السي.آي.إيه فيل جيرالدي: «أصبحت وكالة الاستخبارات المركزية أكثر ميلاً للعسكرة[١]، كما أنها تعمل بصورة وثيقة مع JSOC، وذلك إلى درجة أن هذه الأخيرة تستخدم غطاء وكالة الاستخبارات المركزية، وهو الأمر الذي كان غير قابلٍ للتصور قبل عشر سنوات مضت. لم يعد جزءٌ كبير من موازنة السي.آي.إيه مخصّصاً للتجسّس. وإنما لدعم الوكالة للمجنّدين الذين يقومون بأعمال شبه عسكرية، والذين يعملون جنباً إلى جنب مع JSOC لقتل الإرهابيين، وفي إدارة برنامج عمليات الطائرات من دون طيّار». أضاف الضابط أن وكالة الاستخبارات المركزية، «أصبحت الآن آلة للقتل».

وصف ضابط ارتباط في وزارة الخارجية، عمِل مع JSOC بشكلٍ وثيق، رؤية بتريوس لإدارة وكالة الاستخبارات المركزية بأنه يريد تدويلها إلى «قيادة مصغّرة للعمليات الخاصة[٢]، والتي يبدو وكأنها تحاول أن تصبح وكالة استخباراتية». أبلغني ضابط الارتباط أنه بالرغم من كل الثناء الذي كسبه بتريوس نتيجة استراتيجيته التي وضعها لمكافحة الإرهاب، و«اجتياحه» العراق، إلا أن أهم إسهامٍ له كان بوصفه «أداةً سياسية»، ومدافعاً عن أولئك الذين يعملون في جهاز الأمن القومي، والذين أرادوا رؤية استمرار الحروب العالمية الصغيرة غير المعلنة. في إشارةٍ منه إلى «الغموض الذي يحيط بالقيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC» وبالأميرال وليام ماك رافين، قال ضابط

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع فيليب جيرالدي في شهر آذار/مارس من العام ٢٠١٢. إن كل المعلومات والتصريحات المنسوبة إلى فيليب جيرالدي مأخوذة من مقابلة المؤلف.

(٢) مقابلة أجراها المؤلف مع ضابط ملحق [ضابط ارتباط] في وزارة الخارجية في تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠١٢.

الارتباط أن «بتريوس كان يحاول تطبيق ذلك النوع من القيادة في وكالة الاستخبارات المركزية».

أبلغني العقيد باتريك لانغ أنه ما إن وصل بتريوس إلى لانغلي حتى «أراد أن يجرّ الوكالة باتجاه الأعمال غير المعلنة، فتصبح بذلك لاعباً رئيساً فيها»[١].

استندت جهود الولايات المتحدة لاغتيال أنور العولقي، على مدى عامين من الزمن، إلى معلوماتٍ استخباراتية تفيد بأنه يختبئ في مناطقه القبلية المحيطة بشبوة وأبيَن. لكن جلسات التحقيق مع أحمد عبد القادر وارسام[٢]، وهو الشاب الصومالي الذي اختطفته JSOC الذي احتُجز لأشهرٍ على متن سفينة تابعة للبحرية الأميركية، دلّت على أن العولقي قد انتقل للعيش في محافظة الجوف الواقعة شمال اليمن، أي في مكان بعيدٍ جداً عن موقع معظم الغارات التي تستهدف قتله. افترضت الولايات المتحدة، لفترة طويلة، أن العولقي كان في شبوة، ولذلك كرّرت الغارات هناك في محاولة منها لإصابته. لكن المصادر الاستخباراتية على الأرض أكّدت المعلومات التي أعطاها وارسام للمحققين الأميركيين عندما احتجزته JSOC. بحلول أوائل شهر أيلول/سبتمبر حدّدت إحدى طائرات الاستطلاع مكان العولقي، وهو الذي كان في منزلٍ صغير يقع في الكاشف[٣]، وهي قرية صغيرة تبعد نحو تسعين ميلاً شمال شرق صنعاء. كانت الجوف التي تحاذي المملكة العربية السعودية تعجّ بالمخبرين الذين يعملون لصالح المملكة[٤].

بدأ القرويون من سكان الكاشف برؤية الطائرات من دون طيّار وهي تحلّق[٥] في السماء من فوقهم. بلغت حرب الطائرات من دون طيّار التي شنّتها واشنطن في اليمن ذروتها في ذلك الوقت، وهكذا لم تكن تلك الطائرات منظراً خارجاً عن المألوف في تلك المنطقة، لكن ما لم يعرفه السكان القرويون هو أن فرق مكافحة الإرهاب في البيت الأبيض كانت تراقب منزلاً محدداً. كانت هذه الفرق تراقب وتنتظر، لكنها ما إن حصلت على إحداثيات منزل العولقي، حتى جهزت وكالة الاستخبارات الأميركية طائرات عدة من دون طيّار من نوع بريداتور، والتي كانت في قاعدتها

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع العقيد و. باتريك لانغ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

(٢) Daniel Klaidman, *Kill or Capture: The War on Terror and the Soul of the Obama Presidency* (New York: Houghton Mifflin Harcourt, 2012), p. 263.

(٣) David S. Cloud, Jeffrey Fleishman, and Brian Bennett, “U.S. Drone Strike in Yemen Kills U.S.-Born Al Qaeda Figure Awlaki,” *Los Angeles Times*, October 1, 2011.

(٤) Mark Mazzetti, Eric Schmitt, and Robert F. Worth, “C.I.A. Strike Kills U.S.-Born Militant in a Car in Yemen,” *New York Times*, October 1, 2011.

(٥) Sudarsan Raghavan, “Anwar al-Aulaqi, US-Born Cleric Linked to al-Qaeda, Killed in Yemen,” *Washington Post*, October 1, 2011.

الجديدة في المملكة العربية السعودية، كما استعدت للتحكّم عملانياً[١] في بعض طائرات JSOC من دون طيّار التي تنطلق من جيبوتي.

أُعطيت خطة اغتيال العولقي الاسم الرمزي عملية طروادة[٢]. وأوحى هذا الاسم بالذات بأن الولايات المتحدة تمتلك عميلاً سرياً يوجّه قواتها نحو العولقي.

لكن ما إن استطلع الأميركيون المنزل الذي كان العولقي يمكث فيه في الجوف حتى وصل عبد الرحمن العولقي إلى عتق[٣] في شبوة، واستقبله بعض أقاربه في محطة الحافلات، لكنهم أخبروه بأنهم لا يعرفون مكان والده. قرّر الفتى الانتظار على أمل أن يأتي والده ليراه. اتصلت جدته بالأسرة التي كان معها الفتى في شبوة، لكن عبد الرحمن رفض التحدث معها. قالت الجدة: «اتصلت بمنزل الأسرة[٤] وقالوا: إنه بخير، وهو هنا. لكنني لم أتحدث معه. حاول عبد الرحمن تجنّب التحدث معنا لأنه كان يعرف جيداً أننا سوف نطلب منه أن يعود، وهو أراد رؤية والده». سافر عبد الرحمن مع بعض أقاربه إلى بلدة عزّان، حيث قرّر الانتظار هناك لعلّه يسمع شيئاً عن والده.

وفي البيت الأبيض واجه الرئيس أوباما اتخاذ قرارٍ لا يتعلق بالأخلاقيات أو بالشرعية، لكنه يتعلّق بالتوقيت. حكم الرئيس، ومسبقاً، بالموت على أنور العولقي المواطن الأميركي، لكنه فعل ذلك من دون محاكمة. حُضّرت في هذا الوقت مصادقة قانونية سرية على العملية، كما تمّ تهميش من ينتقدون هذه الأعمال داخل الإدارة، أو تمت استمالتهم. كان كل ما تعيّن ترتيبه في ذلك الوقت هو تعيين اليوم الذي سيموت فيه العولقي. قال أحد مستشاري أوباما إنه لم يشعر بأي تبكيت ضمير[٥] بشأن عملية القتل هذه. أفادت تسريبات من إدارة أوباما حول تلك العملية بأن المسؤولين الأميركيين كانوا يعرفون بوجود نساءٍ وأطفالٍ في المنزل الذي يمكث فيه العولقي. لكن بالرغم من أن عشرات

---

(١) Greg Miller, "Strike on Aulaqi Demonstrates Collaboration Between CIA and Military," *Washington Post*, September 30, 2011.

(٢) "U.S. Officials Warn of Possible Retaliation After al Qaeda Cleric Is Killed," CNN.com, September 30, 2011.

(٣) مقابلة مع ناصر العولقي في آب/أغسطس ٢٠١٢. إن كل المعلومات والتصريحات المنسوبة إلى ناصر العولقي مأخوذة من مقابلة المؤلف إلا إذا ذُكر خلاف ذلك. تستند تفاصيل تحركات عبد الرحمن في شبوة إلى مقابلة المؤلف.

(٤) مقابلة مع صالحة العولقي في آب/أغسطس من العام ٢٠١٢. إن كل المعلومات والتصريحات المنسوبة إلى جدة عبد الرحمن، صالحة، مأخوذة من مقابلة المؤلف.

(٥) Klaidman, *Kill or Capture*, p. 264.

الغارات بالطائرات من دون طيّار قد أسفرت عن قتل مدنيين في بلدانٍ مختلفة من العالم، إلا أن السياسة الرسمية كانت تقضي بتجنب مثل هذه الخسائر في أرواح المدنيين قدر الإمكان. لكن ما إن أُعلم أوباما بمكان وجود العولقي في الجوف، وبأن الأطفال يوجدون في المنزل، حتى قال إنه لا يريد استبعاد أي خيار، وأضاف أنه لا يتعيّن أن يُسمح للعولقي بالإفلات مرة أخرى. أبلغ أوباما مستشاريه: «دعوني أرَ[1] كي أقرّر مباشرة، بدلاً من اتخاذ قرار عن بُعد، وبشكلٍ مجرد. قال أحد مستشاريه الموثوقين: «قرر الرئيس في هذه الحالة تجاهل بعض المتطلبات الجانبية»[2].

تمكّن العولقي من تجنّب الطائرات الأميركية غير المأهولة وصواريخ كروز الموجهة فترة عامين على الأقل. كان من النادر أن يمكث في مكانٍ واحد[3] أكثر من ليلةٍ أو اثنتين. لكن هذه المرة كانت مختلفة تماماً. قرّر العولقي، ولسببٍ ما البقاء في المنزل ذاته في الكاشف لمدةٍ أطول، وذلك بينما كان تحت مراقبة الولايات المتحدة، أي أنه أصبح تحت أنظار الأميركيين. أبلغ السكان ناصر فيما بعد: «عاشوا في هذا المنزل فترة أسبوعين على الأقل. كان ذلك منزلاً طينياً صغيراً. أعتقد أنهم أرادوا تحضير شريط فيديو، لأن سمير خان كان معه». أنهى العولقي وخان طعام فطورهما داخل المنزل في صباح ٣٠ أيلول/سبتمبر، ٢٠١١. نقلت كاميرات التجسّس الأميركية والأقمار الصناعية[4] صور الرجلين إلى واشنطن وفيرجينيا، وبعض رفاقهما أثناء ابتعادهم عن المنزل بالسيارات، إلى واشنطن وفيرجينيا. بدأ الرجال بالتوجّه نحو إقليم مأرب. لكن ما إن وصلت السيارات إلى الطرقات الترابية غير المعبّدة، حتى انطلقت الطائرات الأميركية من دون طيّار، والمسلحة بصواريخ هيل فاير [نار جهنم]، بمطاردتهم. كانت هذه الطائرات تحت إمرة وكالة الاستخبارات المركزية من الناحية التقنية، لكن الطائرات التابعة للقيادة المشتركة للعمليات الخاصة JSOC وكذلك القوات البرية[5] التابعة لها كانت مستعدة للتدخل في حال احتاجت هذه العملية إلى مساعدة. وقف فريق من المغاوير في حالة تأهب للصعود إلى طائرات هليكوبتر من نوع V-22، والبدء بالعمل. تجمعت كذلك نفاثات الهاريير التابعة لسلاح البحرية ونفذت مناورة كإجراء احتياطي.

(١) Klaidman, *Kill or Capture*, p. 264.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) Sudarsan Raghavan, "Awlaqi Hit Misses Al-Qaeda Bombmaker, Yemen Says," *Washington Post*, September 30, 2011.

(٥) David Martin, "Al-Awlaki Strike Plan Included Jets, Special Ops," CBSNews.com, September 30, 2011.

تمكن العولقي قبل ستة أشهر من النجاة من الموت بصعوبة بفعل الصواريخ الأميركية الموجهة. قال أنور: «أخطأ أحد عشر صاروخاً[1] الهدف هذه المرة، لكن الصاروخ الأول قد يصيب هدفه في المرة التالية». وما إن بدأت السيارات طريق النزول حتى تحققت توقعات العولقي. صوّبت طائرتا بريداتور على السيارة التي تقل العولقي، بينما اكتفت الطائرة الثانية بالتحليق لتكون طائرة مساندة. أصاب صاروخٌ موجه من نوع هيل فاير سيارة العولقي فحوّلها إلى كتلة من النيران. انطلق صاروخ ثانٍ بعد لحظاتٍ قليلة للتأكد من القضاء على الرجال القابعين داخل السيارة ومن عدم فرارهم في حال نجاتهم من الصاروخ الأول. قال ناصر: «بعد مغادرتهم المنزل بدقائق قليلة كانوا متوجهين إلى الوادي، وذلك بقصد الانتهاء من تصوير الفيلم، وهكذا استُهدفوا. تعرضّت السيارة للتدمير الكلي، كما أن جسد أنور خرج من السيارة». أرسلت الحكومة اليمنية رسالة نصية إلى الصحافيين ورد فيها: «قُتل الإرهابي أنور العولقي[2] مع بعض رفاقه». كان الوقت ٩:٥٥ صباحاً بالتوقيت المحلي[3]. عندما وصل القرويون إلى موقع الضربات الصاروخية رأوا أن الجثث قد احترقت بشكلٍ يجعل التعرّف عليها متعذّراً. لم يكن هناك من ناجين، لكن الناس وجدوا في وسط الركام رمزاً أكثر موثوقية من بصمة الإصبع في المجتمع اليمني: قبضة خنجرٍ [جنبية][4] محترقة مصنوعة من قرن وحيد القرن. لم يكن هناك من شك بأنها تعود لأنور العولقي.

صعد الرئيس أوباما إلى منصة لمخاطبة المراسلين الصحافيين في ٣٠ أيلول/سبتمبر، وذلك أثناء زيارةٍ قام بها إلى فورت ماير في فيرجينيا. أعلن أوباما: «قُتل في وقتٍ مبكرٍ من هذا الصباح[5] في اليمن أنور العولقي، وهو أحد قادة تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية. يُعتبر موت العولقي ضربة قاصمة لأبرز حليفٍ عملاني للقاعدة». أطلق الرئيس بعد ذلك لقباً على العولقي لم يوصَف به من قبل، وذلك بالرغم من كل ارتباطاته المزعومة مع القاعدة. أكد أوباما أن «العولقي كان قائداً للعمليات الخارجية لتنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب، وكان هو الأبرز في تخطيط العمليات وتوجيهها لقتل أميركيين أبرياء. يؤشر مقتل العولقي إلى خطوةٍ مهمة أخرى في الجهود الأوسع الرامية إلى إلحاق الهزيمة بتنظيم القاعدة والمتحالفين معه». أضاف الرئيس أن الولايات المتحدة

(١) Shaykh Harith al Nadari, “My Story with al-Awlaki,” *Inspire* 9 (winter 2012), released May 2012.

(٢) “Anwar al-Awlaki Killed in Yemen,” AlJazeera. com, September 30, 2011.

(٣) “U.S. Officials Warn of Possible Retaliation After al Qaeda Cleric Is Killed.”

(٤) مقابلة أجراها المؤلف مع ناصر العولقي في كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١٢

(٥) نسخة مصورة، “Remarks by the President at the ‘Change of Office’ Chairman of the Joint Chiefs of Staff Ceremony,” Fort Myer, VA, September 30, 2011.

«ستمضي في التزامها بتدمير الشبكات الإرهابية التي تهدف إلى قتل الأميركيين، وإلى بناء عالم يستطيع الناس فيه، وفي كل مكان، العيش في سلامٍ أكبر، وفي ازدهارٍ وأمان». لكن أوباما لم يذكر أن العولقي كان مواطناً أميركياً.

تلقت عائلة العولقي في اليمن أنباء الغارة في الجوف. وشكّكت في البداية في التقارير الرسمية[1] عن هذه الحادثة، لأن عدداً من هذه التقارير التي صدرت في الماضي لم يكن صحيحاً، لكن العائلة أكّدت بعد ذلك أن التقارير كانت دقيقة هذه المرة. تحوّل اهتمام عائلة العولقي خلال حدادها على ابنها أنور إلى حفيدها عبد الرحمن الذي توجّه إلى شبوة للعثور على والده، لكن الوالد لقي مصرعه.

سمع عبد الرحمن أخبار موت أنور فاتصل بمنزل العائلة للمرة الأولى بعد مغادرته المنزل وتحدث مع والدته وجدّته. أبلغته الجدة صالحة: «هذا يكفي يا عبد الرحمن. يتعيّن عليك أن تعود... هذا يكفي. لم ترَ والدك». قالت الجدة إن عبد الرحمن بدا يائساً، لكنه حاول أن يطمئنها. قال لها عبد الرحمن: «كوني صبورة، وقوية، واللّه هو الذي اصطفاه إلى جواره». كانت المحادثة قصيرة. قال عبد الرحمن إنه سوف يعود إلى المنزل بعد وقتٍ قصير، لكنه يريد الانتظار حتى تهدأ الحال في الطرقات. أضافت صالحة: «كانت الطرقات غير آمنة في ذلك الوقت، وكانت الثورة في ذروتها». كثُرت في ذلك الوقت الحواجز التي أقامتها قوات الشرطة، كما أن عبد الرحمن لم يرغب في أن يُعتقل أثناء أي أعمال عنف. فضّل الفتى البقاء مع أقربائه في شبوة، والعودة إلى صنعاء عندما تهدأ الأمور.

استيقظت سارة خان في كارولاينا الشمالية على الأخبار الآتية من اليمن. قالت لي: «عندما فتحت حاسوبي[2] في الصباح عرفت أنهم قتلوا أنور العولقي». لم يُذكر ابنها سمير في التقارير الأولية. لكن ظفار، زوج سارة، اتصل بها بعد ذلك من مكتبه، وقال إنه شاهد بعض التقارير التي تشير إلى أن شخصاً يدعى «سمير خان» قُتل في الغارة التي شنتها الطائرات من دون طيّار. قالت لي سارة: «لم أصدّق الخبر. كان سمير اسماً شائعاً في الشرق الأوسط، أي أن القتيل كان يُمكن أن يكون أي سمير آخر. لم أرغب في تصديق ذلك». بدأت التقارير بالتوارد، وبدأت الأسرة تتقبّل أن ابنها قد مات، وأن حكومته هي التي قتلته. حاولت عائلة خان الاتصال بوزارة الخارجية لمزيدٍ من المعلومات. أرادت الأسرة أن تعرف سبب مقتل سمير في الوقت الذي أبلغ فيه مكتب التحقيقات

(١) مقابلات أجراها المؤلف مع أفراد عائلة العولقي في نيسان/أبريل من العام ٢٠١٢

(٢) مقابلة أجراها المؤلف مع سارة خان في نيسان/أبريل من العام ٢٠١٢.

الاتحادية[1] بأنه لم يقترف أي جريمة. لم تُصدر هيئة المحلفين العليا، التي انعقدت للنظر في التهم الموجهة إليه قبل سنة من الزمن، أي في شهر آب/أغسطس من العام ٢٠١٠، أي إدانة بحقه. لكن لماذا يُحكم عليه بالموت من دون محاكمة؟ لكن الوزارة قابلت كل هذه التساؤلات بالصمت التام.

قررت أسرة خان، التي بذلت جهدها للابتعاد عن وسائل الإعلام عندما أصبح ابنها شخصية معروفة في مجلة «حرّض» (Inspire)، أن تطرح تساؤلاتها في العلن. كتبت الأسرة بعد هذه الغارة في اليمن رسالة مفتوحة إلى الحكومة الأميركية في إحدى الصحف المحلية. أوردت الرسالة: «ذكرت وسائل الإعلام[2] أن سمير لم يكن هدفاً للهجوم ، لكن لم يتصل بنا أي مسؤول أميركي ليخبرنا بأي تفاصيل عن استعادة بقايا ابننا، كما لم يقدم لنا أي مسؤولٍ تعازيه. إننا نشعر، نتيجة لذلك، بالصدمة حيال هذا التجاهل الذي تبديه حكومتنا. كان ابننا الراحل سمير خان مواطناً يحترم قوانين الولايات المتحدة، وهو لم يخرق أي قانون ولم يُدَنْ في أي جريمة. ينص التعديل الخامس على عدم «حرمان أي مواطن من الحياة، أو من الحرية، أو من الممتلكات، من دون أي موجبٍ قانوني»، لكن حكومتنا قامت باغتيال اثنين من مواطنيها. هل كانت طريقة الاغتيال هذه هي الحل الوحيد لديها؟ لماذا لم تعمد الحكومة إلى اعتقاله وتقديمه إلى المحاكمة؟ أين هي العدالة؟ يتعيّن علينا أن نطرح هذه الأسئلة في فترة حدادنا على ابننا».

تلقى ظفار خان بعد مرور أيام عديدة مكالمة هاتفية من وزارة الخارجية. أعرب المسؤول الذي كان يتكلم على الهاتف عن «تعازي» حكومة الولايات المتحدة لموت سمير. أبلغتني سارة خان: «قالوا إنهم آسفون، وأن سمير لم يكن مستهدفاً. قالوا كذلك إن سمير لم يقترف أي خطأ، وأضافوا أنه لم يكن هو الهدف». أثار هذا الكلام أسئلة إضافية من جانبها. تساءلت سارة: «إذا كانوا يعلمون أن سمير كان هناك في تلك السيارة، إذاً كيف أمكنهم أن يفعلوا شيئاً كهذا». أبلغ مسؤولو إدارة أوباما المراسلين في وقتٍ لاحق أن خان كان «ضحية جانبية»[3] في الغارة التي استهدفت العولقي، لكن نائب تكساس مايكل ماك كول وصف الأمر بطريقة أخرى عندما قال: «كان سمير خان هدية مجانية، وكانت الغارة صيداً مزدوجاً[4] وموفقاً».

(١) Tim Funk, "Family of al Qaida Blogger Samir Khan 'Appalled' by U.S. Actions," *Charlotte Observer*, October 6, 2011.

(٢) Klaidman, *Kill or Capture*, p. 264.

(٣) David S. Cloud, Jeffrey Fleishman, and Brian Bennett (Tribune), "U.S. Drones Kill Influential Al-Qaida Operative in Yemen," *Spokesman Review*, October 1, 2011.

(٤) David S. Cloud, Jeffrey Fleishman, and Brian Bennett (Tribune), "U.S. Drones Kill Influential Al-Qaida Operative in Yemen," *Spokesman Review*, October 1, 2011.

انتشرت الأنباء عن مقتل العولقي، ورحّب السياسيون، من الحزبين السياسيين في الولايات المتحدة بهذا الاغتيال الذي قامت به حكومتهم لأحد مواطنيهم. فاخر النائب الجمهوري بيتر كينغ، وهو رئيس لجنة الأمن القومي في المجلس بالقول: «هذا انتصار استثنائي[١]، ولحظة عظيمة للولايات المتحدة». أضاف النائب أن العولقي أصبح «أكثر خطراً من بن لادن»، وهو بالفعل «الإرهابي الرقم واحد في العالم». أما السيناتور دايان فينشتاين، وهي رئيسة لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ، فقد رحّبت بمقتل العولقي، وقالت في بيان مشترك أصدرته مع السيناتور الجمهوري ساكسبي شامبليس إنه «شكّل خطراً كبيراً ووشيكاً[٢] على الولايات المتحدة»، وإنه «أعلن الحرب على الولايات المتحدة، وشجّع على الهجمات التي تستهدفنا وخطط لها. إننا نثني على الوكالات والأفراد الذين عثروا عليه، وقضوا على هذا التهديد الخطير». أما وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون فقالت: «لن يتمكن [العولقي]، مثله مثل بن لادن[٣]، والقادة الإرهابيين الآخرين، الذين قُتلوا، أو أُلقي القبض عليهم في السنوات القليلة الماضية، من تهديد أميركا أو حلفائنا، أو الأشخاص المحبّين للسلام في أي مكانٍ في العالم بعد الآن. إننا اليوم أكثر أمناً بكثير».

قال السيناتور الجمهوري جون ماك كاين: «إنني مسرور لأنهم فعلوا ذلك[٤]. أما نائب الرئيس السابق ديك تشيني، فقد أثنى على أوباما لأنه قتل العولقي وقال: «أعتقد أنها كانت ضربة موفقة[٥]. أعتقد أن الرئيس يجب أن يتمتع بصلاحية كهذه تسمح له بإصدار أمرٍ بتنفيذ غارة من هذا النوع، حتى وإن كانت تتعلق بمواطنٍ أميركي». ردّد مدير وكالة الاستخبارات الأميركية ليون بانيتا هذه المشاعر، وأعلن: «كان من الواضح أن هذا الشخص هو إرهابي[٦]، وصحيحٌ أنه كان مواطناً، لكن إذا كان المرء إرهابياً، فهو يظل إرهابياً».

---

(١) Tim Mak, "Peter King Praises Obama for al-Awlaki Killing," *Politico*, September 30, 2011.

(٢) Senator Dianne Feinstein and Senator Saxby Chambliss, "Feinstein, Chambliss Release Statement on Death of al-Awlaki," press release from Senator Feinstein's website, September 30, 2011, www.feinstein.senate.gov/public/index.cfm/press-releases?ID=08023496-6f2d-4600-af42-ec-642488cea9.

(٣) نسخة مصورة، "Remarks at the Kumpris Distinguished Lecture Series," Clinton Presidential Center, Little Rock, AR, September 30, 2011.

(٤) Craig Whitlock, "U.S. Airstrike That Killed American Teen in Yemen Raises Legal, Ethical Questions," *Washington Post*, October 22, 2011.

(٥) نسخة مصورة، *State of the Union with Candy Crowley*, CNN, October 2, 2011.

(٦) Michael Martinez, "U.S. Drone Killing of American al-Awlaki Prompts Legal, Moral Debate," CNN.com, September 30, 2011.

بالرغم من أن مقتل العولقي لم يتسبب في قيام احتفالات عفوية في شوارع واشنطن العاصمة، ونيويورك، تشبه الكرنفالات، وهي التي أُقيمت احتفالاً بموت بن لادن، إلا أن بعض الصحف الصفراء أقامت احتفالات النصر الخاصة بها على صفحاتها. أوردت صحيفة نيويورك بوست في عناوينها: «عضو آخر في القاعدة يلقى مصرعه[١]؛ ذهب إلى جهنم؛ طائرة CIA غير مأهولة تقتل الإرهابي العولقي الأميركي المولد». أورد عنوان آخر في الصحيفة، «التحكم عن بُعد يصيب الهدف»[٢]. أما دايلي نيوز النيويوركية فأوردت في عناوينها «الإرهاب يخسر رأساً[٣]؛ القاعدة تخسر قائداً في هجوم؛ يتلاشى حقدهم العنيف ضد الولايات المتحدة عندما تقتل غارة صاروخية وحشاً أميركي المولد».

أما الأصوات الوحيدة التي عارضت هذا التوجه، والتي صدرت عن واشنطن في أعقاب قتل العولقي، فقد جاءت من بعض أطراف الحزبين الديمقراطي والجمهوري. قال النائب الجمهوري عن تكساس رون بول في حملته الفاشلة لكسب ترشيح الحزب الجمهوري لانتخابات الرئاسة: «إذا تقبّل الشعب الأميركي هذا الأمر بشكلٍ أعمى، ومن دون اكتراث، أي إذا قبلنا أن يقوم الرئيس باغتيال الأشخاص الذين يعتبرهم أشراراً، فإنني أعتقد أن ذلك هو أمر مؤسف. وُلد العولقي هنا[٤]، وهو مواطن أميركي. لم يقدّم لمحاكمة أبداً، ولم تصدر إدانة بحقه عن أي جريمة ارتكبها. يتعيّن علينا البدء بالتفكير بجدية في عملية اغتيال مواطنين أميركيين من دون توجيه اتهامات لهم». وقال النائب الديمقراطي دينيس كوزينيتش الذي حاول تحدي تأكيدات الحكومة قبل سنتين تقريباً من مقتل العولقي بأنها تستطيع قتل المواطنين الأميركيين من دون محاكمة: «تخطت الإدارة الحدّ الفاصل الخطِر[٥]، كما سجّلت سابقةً خطِرة بالنسبة إلى كيفية تعامل الولايات المتحدة مع قضايا الإرهاب. تسمح هذه السابقة القانونية الخطيرة للحكومة باستهداف المواطنين الأميركيين في الخارج بسبب الاشتباه بتورطهم في أعمال الإرهاب، وهو الأمر الذي يشكّل مخالفة لحقوقهم الدستورية الأساسية، والإجراءات القانونية المتّبعة. أما الحق في المثول أمام المحاكم فقد خسروه بالكامل».

---

(١) صفحة غلاف نيويورك بوست، ١ تشرين أول/أكتوبر، ٢٠١١، مستقاة من نكسيس.

(٢) Chuck Bennett, "Remote-Control Really Hits the Splat," *New York Post*, October 1, 2003.

(٣) Joseph Straw, Aliyah Shahid, and Larry McShane, "One Less Terror Big: Al Qaeda Loses Leader in Attack," *Daily News* (New York), October 1, 2011.

(٤) Martinez, "U.S. Drone Killing of American al-Awlaki Prompts Legal, Moral Debate."

(٥) Representative Dennis Kucinich, "Kucinich on the Extrajudicial Killing of Anwar al-Awlaki: Wrong Legally, Constitutionally and Morally," بيان صحفي نُشر على موقع النائب كوزينيتش في ٣٠ أيلول/سبتمبر، ٢٠١١، http://kucinich.house.gov/news/documentsingle.aspx?DocumentID=262506.

كان غلين غرينوالد، المحامي الدستوري والكاتب الصحافي، من بين المعلّقين الأميركيين القلائل الذين نظروا بارتياب إلى مظاهر الابتهاج التي تلت مقتل العولقي. كتب غرينوالد: «نجحت الولايات المتحدة اليوم باغتيال أحد مواطنيها، وذلك بعد فشل محاولات عدة سابقة»[١]. لكن غرينوالد كان صائباً في توقعاته بأن عدداً قليلاً من الأميركيين سوف يتساءلون، أو حتى يعبّرون عن الغضب إزاء هذا الاغتيال. «إن ما يثير الذهول هو استعداد الأميركيين للتعبير عن الابتهاج والترحيب بالسلطة الجديدة لحكومة الولايات المتحدة، والتي تسمح لها باغتيال مواطنيهم الأميركيين في أماكن بعيدة كثيراً عن ميادين المعارك، ومن دون مراعاة الحكومة الأميركية للأصول القانونية، وليس فقط امتناعهم عن الاعتراض على هذا الوضع».

قال غرينوالد خلال مقابلة أجريت في اليوم الذي قُتل فيه العولقي: «أتذكرون الضجة الكبيرة[٢] التي حدثت عندما تمسّك جورج بوش بسلطة توقيف المواطنين الأميركيين من دون الإجراءات القانونية، أو التنصّت على مكالماتهم الهاتفية من دون تفويضٍ قانوني. إننا هنا أمام شيء أكثر خطورة بكثير، أي أننا لا نقف أمام عملية تنصت على مواطنين أميركيين، ولا أمام توقيفهم من دون مبرّر، بل قتلهم من دون اتباع الإجراءات القانونية. لكن عدداً كبيراً من الديمقراطيين والتقدميين لم يجدوا غضاضة في ذلك، وحتى أنهم أيدوا هذه العملية، لمجرد أن الرئيس أوباما هو الذي يقوم بها». أضاف غرينوالد: «إن القول بأن الرئيس يمتلك الحق في قتل المواطنين من دون مسوّغٍ قانوني يعني الإمساك بالدستور، وتمزيقه إرباً إرباً، وحرقه، ثم الدوس عليه».

لكن بالنسبة إلى بعض كبار المسؤولين السابقين في إدارة بوش فإن قيام رئيس من الحزب الديمقراطي بقتل [أو الأمر بقتل] مواطنٍ أميركي، يماثل من الناحية الفعلية أخذَ الحدود المقبولة للسلوك الأميركي المقبول إزاء الحرب على الإرهاب إلى ما يتجاوز معاييرها المتساهلة. قال مدير الاستخبارات المركزية في عهد بوش مايكل هايدن: «لا توجد حكومة في الوقت الراهن على هذا الكوكب[٣] توافق على مبرراتنا القانونية لهذه العمليات، عدا أفغانستان، ولربما إسرائيل. احتجنا إلى أمرٍ من المحكمة للتنصّت على العولقي، لكننا لم ننتظر أمراً من المحكمة لقتله. أليس هذا غريباً؟»

---

(١) Glenn Greenwald, "The Due-Process-Free Assassination of U.S. Citizens Is Now Reality," Salon.com, September 30, 2011.

(٢) نسخة مصورة، "With Death of Anwar al-Awlaki, Has U.S. Launched New Era of Killing U.S. Citizens Without Charge?" *Democracy Now*! September 30, 2011.

(٣) Doyle McManus Who "Reviews the U.S. 'Kill List'?" *Los Angeles Times*, February 5, 2012.

حتى مع تلقي المسائل القانونية المحيطة بمقتل العولقي قدراً قليلاً من الاهتمام في وسائل الإعلام الإميركية، وحتى بالكاد حازت اهتمام الناس في الولايات المتحدة الأميركية، إلا أن عدداً قليلاً من الصحافيين وبعض النواب في الكابيتول هيل بدأوا بطلب المعلومات حول عملية السماح باغتيال المواطنين الأميركيين. لكن عدداً قليلاً جداً من الأشخاص في واشنطن كانوا يعلمون أي شيء محدّداً. قال تشارلز آلبرت «داتش» روبرسبيرغر الثالث، وهو نائب من الحزب الديمقراطي عن ميريلاند، وكان عضواً بارزاً في لجنة الاستخبارات التابعة لمجلس النواب في ذلك الوقت: «توجد عملية[1] تمرّ من خلال مجلس الأمن القومي قبل وصولها إلى الرئيس، ثم يعمد الرئيس بعد ذلك إلى الإشارة إلى أن هؤلاء الأفراد موجودون على اللائحة، وهذا يعني بالنتيجة أن العملية التي اتّبعناها قانونية. إنها قانونية، ونحن قضينا على شخص حاول مهاجمتنا في مناسباتٍ عديدة، كما أن اسمه كان وارداً في تلك اللائحة. كان ذلك متوافقاً مع عملية محددة».

وفيما أكد البيت الأبيض، وبعض المشرعين العاملين في مجال الأمن القومي، أمام الصحافيين والرأي العام أن العملية كانت قانونية، إلا أن الإدارة رفضت الحديث علناً عن الأدلة التي بحوزتها. قال بعض النواب، الذين يتمتعون بصلاحيات أمنية ويضطلعون بمهماتٍ في اللجان تخوّلهم مراجعة عمليات الاغتيال، إنهم لم يتلقوا معلومات كافية من البيت الأبيض. قال لي السيناتور رون وايدن، وهو نائب من الحزب الديمقراطي عن أوريغون، وعمل في لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ منذ العام ٢٠٠١، كما أنه كان على خلافٍ مع إدارة بوش حول قضايا السرية والشفافية: «من المهم جداً للشعب الأميركي أن يعرف[2] متى يستطيع الرئيس قتل مواطنٍ أميركي، ومتى لا يستطيع ذلك». الآن، كان وايدن يشنّ المعارك ذاتها في عهد رئيسٍ من الحزب الديمقراطي، كما أنه يخوض معارك جديدة. قال وايدن إنه اعتاد أن يطلب من الإدارة توضيح الأسباب القانونية التي تمتلكها الحكومة لقتل مواطنيها من دون محاكمة، كما وصف محاولاته انتزاع هذه المعلومات «بالكفاح الكبير». قال وايدن إن الشعب الأميركي يستحق، «أن يعرف بوضوح متى يعتبر الرئيس أنه يُمكن قتل مواطن أميركي وإنهاء حياته. أعتقد أن هذه مسائل مهمة لم تتوافر بشأنها تفاصيل كثيرة، كما أن الشعب الأميركي يستأهل أن يعرف المزيد». أما في حالة العولقي فإن الهدف من اغتياله لم يُذكر في أي محكمة أميركية، كما لم توجّه إليه أي تهمة معروفة. كيف كان من الممكن له أن يستسلم؟ وحتى لأي شخصٍ كان بإمكانه أن يستسلم؟ قال لي وايدن: «بقيت تلك الأسئلة معلقة، ومن دون أجوبة».

(١) Brian Witte (AP), “Rep. Ruppersberger Discusses al-Awlaki Death,” FederalNewsRadio.com, September 30, 2011.

(٢) مقابلة أجراها المؤلف مع السيناتور رون وايدن آذار/مارس ٢٠١٢.

وصف جيرالدي، وهو ضابط سابق في وكالة الاستخبارات الأميركية، عملية قتل العولقي بأنها عملية «اغتيال». راجع جيرالدي المعلومات العلنية المتوافرة حول العولقي، وكذلك الأعمال التي زعمت الإدارة أن العولقي قام بها. أبلغني جيرالدي في ذلك الوقت: «إنني أعتبر أن هذه الأعمال المزعومة لا تستدعي حكم الإعدام. لكنهم يقولون: حسناً، إننا نمتلك أدلةً أخرى، لكنها سرية، لكنهم يفعلون ذلك دائماً بطبيعة الحال. أما إذا واجهوا تحدياً في المحاكم فإنهم يتسلحون بامتياز أسرار الدولة، وهكذا يتجنّبون التحديات. يعني ذلك أننا أمام وضعٍ يُقتل فيه الناس، ولا نعرف ما هي الأدلة التي تدينهم، كما أننا لا نجد طريقة لإصلاح هذا الوضع».

اعتبر ناصر العولقي أنه كان بإمكان الولايات المتحدة، وقوات الأمن اليمنية، إلقاء القبض على أنور، لكنهم لم يرغبوا في رؤيته ماثلاً أمام المحكمة والدفاع عن نفسه. يُحتمل كذلك أن الولايات المتحدة لم ترغب في إعطائه منصةً لنشر دعوته بشكلٍ أوسع. قال لي ناصر: «أعتقد أنهم أرادوا قتله، ومن دون أي مسوغٍ قانوني، وذلك لأنهم اعتبروه هدفاً عسكرياً مشروعاً. لكن كيف يحق لعمر فاروق الذي أراد تفجير الطائرة، أو نضال حسن، الذي قتل بالفعل جنوداً أميركيين، التمتع بمحاكمة عادلة، ولا يحصل ابني على محاكمة عادلة؟».

٥٧ التكفير عن خطايا الوالد

واشنطن العاصمة، واليمن، ٢٠١١. أمضى عبد الرحمن العولقي فترة حدادٍ على والده في شبوة. حاول أقارب الفتى هناك تعزيته، وشجعوه على الخروج مع أقاربه[١] للتنزه، أو الخروج لتناول الطعام في الهواء الطلق. كان ذلك ما كان يفعله عبد الرحمن بالضبط مساء يوم ١٤ تشرين الأول/أكتوبر. اجتمع عبد الرحمن مع عددٍ من أبناء عمومته ومجموعة من أصدقائه للتمتّع بحفلة شواء في الهواء الطلق. وضع الفتى وأقرباؤه بطانية على الأرض، وكانوا على وشك البدء بتناول وجبتهم. كان هناك عدد من الأشخاص الآخرين إلى جوارهم ويقيمون حفلة شواء خاصة بهم. أشارت عقارب الساعة إلى نحو التاسعة صباحاً عندما اخترقت الطائرات من دون طيّار السماء المظلمة. مات عبد الرحمن بعد لحظات، ومات كذلك أقرباؤه الآخرون الذين هم في سن المراهقة، وكان من بينهم أحمد ابن عمه الذي يبلغ السابعة عشرة من عمره[٢].

تلقى ناصر في صباح اليوم التالي مكالمة هاتفية من عائلته في شبوة. قال لي ناصر: «توجه عدد من أقاربنا[٣] إلى المكان [حيث قُتل عبد الرحمن]، وشاهدوا المكان الذي قُتل فيه. أخبرونا بأنه دُفن مع الآخرين في قبرٍ واحد لأن الطائرة من دون طيّار حولتهم إلى أشلاء. يعني ذلك أنه لم يكن بالإمكان وضعهم في قبورٍ منفصلة. وُضع ثلاث أو أربعة منهم في قبرٍ واحد لأنهم تمزقوا إلى أشلاء متناثرة. لم يتعرف الناس هناك إلا إلى شعر عبد الرحمن من الخلف. لكنهم عجزوا عن التعرف إلى وجهه أو أي شيء آخر». خيّم الرعب على وجوه أفراد العائلة لأن الحفيد الأكبر للعائلة قُتل بعد مرور أسبوعين فقط على مقتل ابنها الأكبر. تطلع ناصر وصالحة غير مصدّقين ما حصل، بينما عرّفت التقارير الإخبارية العديدة عبد الرحمن بأنه في الواحدة والعشرين من العمر، كما أن مسؤولين عسكريين أميركيين أشاروا إليه، لكن من دون ذكر أسمائهم، على أنه ذكرٌ، «في

---

(١) مقابلات المؤلف مع أفراد عائلة العولقي، في كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس، ٢٠١٢. التفاصيل عن حركات عبد الرحمن ليلة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر مستقاة من مقابلات المؤلف، إلا إذا ذكر خلاف ذلك.

(٢) مقابلة أجراها المؤلف مع ناصر العولقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

(٣) المصدر نفسه.

سنٍ يسمح له بالخدمة العسكرية»[١]. قالت بعض التقارير الأخرى إنه كان مسانداً لتنظيم القاعدة، وأنه قُتل أثناء اجتماعه مع ابراهيم البنّا[٢]، وهو مواطن مصري وُصف بأنه «منسق إعلامي» لتنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب.

قال ناصر بعد وقوع الهجوم بوقتٍ قصير: «إن قتل فتى في سن المراهقة هو أمرٌ لا يصدّق[٣] فعلاً، ويزعمون أنه مقاتل ينتمي إلى القاعدة. هذا هو الهراء بعينه. إنهم يريدون تبرير قتله. هذا هو كل شيء». عندما زرت ناصر بعد مقتل عبد الرحمن، عرضَ عليّ شهادة ميلاد عبد الرحمن في كولورادو، وهي الشهادة التي تُظهر أنه من مواليد دنفر في العام ١٩٩٥ قال: «كان مراهقاً عندما قُتل[٤] على يد الحكومة الأميركية، ولم يكن في الواحدة والعشرين من عمره. يعني ذلك أنه لم يكن قادراً على التجنّد في جيش الولايات المتحدة. كان في السادسة عشرة من عمره».

أصدرت الولايات المتحدة بياناً بعد أيام عدة على مقتل عبد الرحمن. تظاهر البيان، وكالعادة، بعدم معرفة المسؤول عن تنفيذ الغارة، حتى ولو أكّد، «مسؤولون لم تُذكر أسماؤهم» في الولايات المتحدة واليمن حدوث الغارة أمام وسائل الإعلام التي طلبت معلومات عنها. أبلغ المتحدث باسم مجلس الأمن القومي، توماس فييتور، رجال الصحافة: «رأينا تقارير صحفية[٥] أوردت أن المسؤول الرفيع في تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة، إبراهيم البنا وآخرين، بمن فيهم ابن أنور العولقي، قد قُتلوا في اليمن يوم الجمعة الفائت، وهم كانوا مجتمعين معاً». صوّر هذا البيان عبد الرحمن بأنه في منزلةٍ ما بين متحالفٍ مع القاعدة، وبين سائحٍ تعيس الحظ. «حثّت وزارة الخارجية، وبشكلٍ علني على مدى السنة الماضية، المواطنين الأميركيين على عدم السفر إلى اليمن، كما حثّت أولئك الموجودين في اليمن على مغادرة البلاد بسبب الخطر الناتج عن أعمال العنف وتواجد التنظيمات الإرهابية، بما فيها تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب، في كافة أنحاء البلاد». أما أفراد أسرة العولقي، الذين رفضوا مناقشة مقتل أنور، فقد اعتبروا أنهم بحاجة إلى التحدث علناً عن مقتل

(١) Hamza Hendawi (AP), “Yemen: Abdul-Rahman Al-Awlaki, Anwar Al-Awlaki’s Son, Among Al Qaeda Militants Killed in U.S. Drone Strike,” *Huffington Post*, October 15, 2011.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) Peter Finn and Greg Miller, “Anwar al-Awlaki’s Family Speaks Out Against His Son’s Death in Airstrike,” *Washington Post*, October 17, 2011.

(٤) مقابلة أجراها المؤلف مع ناصر العولقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. إن كل المعلومات والتصريحات المنسوبة إلى ناصر العولقي مأخوذة من مقابلة المؤلف، إلا إذا ذكر خلاف ذلك.

(٥) Finn and Miller, “Anwar al-Awlaki’s Family Speaks Out.”

عبد الرحمن. أورد البيان الذي صدر عن العائلة: «راقبنا بدهشة واستنكار[1] كيفية تشويه صحف أميركية بارزة عدة، وبعض المحطات التلفزيونية الإخبارية، للحقائق، وذلك عندما قالوا إن عبد الرحمن هو من ناشطي القاعدة، كما أخطأت هذه الوسائل عندما قالت إن عمره كان ٢١ سنة. وُلد عبد الرحمن أنور العولقي في ٢٦ آب، ١٩٩٥، في دنفر، كولورادو. نشأ عبد الرحمن مواطناً أميركياً في الولايات المتحدة حتى العام ٢٠٠٢، أي عندما اضطر والده إلى مغادرة الولايات المتحدة والعودة إلى اليمن». دعا أفراد الأسرة الناس إلى النظر إلى صفحة عبد الرحمن في موقع فايس بوك ـ وهي الصفحة التي تُظهر شاباً مراهقاً مهتماً بالموسيقا، وألعاب الفيديو وبأصدقائه ـ كي يعرفوا أين هو ذلك «الإرهابي الخطير»، «والمقاتل في القاعدة الذي يبلغ الحادية والعشرين من عمره»، والذي تدعي حكومة الولايات المتحدة أنها قتلته. أنظروا إلى صوره، وأصدقائه، وهواياته. تُظهر صفحته في موقع الفايس بوك فتىً نموذجياً، ومراهقاً دفع ثمناً باهظاً لقاء شيء لم يفعله، ولم يحدث قط».

أما بالنسبة إلى أسرة العولقي فقد كان ألمها الشخصي غامراً. قالت عبير، وهي شقيقة أنور، إن الناس: «توافدوا إلى منزلنا[2] لتقديم العزاء لنا، وإظهار تعاطفهم بعد مقتل أنور، بينما كنت في حالة من الإنكار وعدم التصديق». تساءلت الشقيقة: «واظبوا على المجيء على مدى الأسبوعين التاليين، لكننا أُصبنا مرة ثانية بجريمة قتل عبد الرحمن، ابن أنور البكر. قُتل ذلك الفتى النحيل والدائم الإبتسام، وذو الشعر الأجعد، ولأي سبب؟ ما هي تهمته؟ أتت صدمة فقدان عبد الرحمن بعد أربعة عشر يوماً على فقدان والده، وكان ذلك أمراً لا يُمكن احتماله. لا يمكنني أن أمحو من ذاكرتي صورة والدي، وردّ فعله عندما تلقى هذه الأنباء. كان ذلك صعباً ـ صعباً بالنسبة إلى والدٍ خسر ابنه الأكبر، وخسر بعد ذلك أول أحفاده والمفضّل لديه. خيّمت أجواء الصدمة والألم على المنزل بأكمله، وبكل ما للكلمة من معنى».

عانت صالحة، جدة عبد الرحمن، من حالة كآبة شديدة بعد مقتل ابنها وحفيدها، فقد كانت مقرّبة جداً من عبد الرحمن. دأبت الجدة بعد مقتله على تقديم الشاي أو الحلويات إلى الضيوف الذين قدموا لتقديم تعازيهم، وهي أخبرتني في وقتٍ لاحق، ومن منزلها في صنعاء: «أتطلع في أنحاء المنزل[3]، وأبحث عن الشخص الذي يأخذ الأطباق ويرجعها إلى المطبخ». كانت تبحث

(١) بيان أصدرته عائلة العولقي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، والبيان متوافر في http://upstatedroneaction.org/wordpress/2011/11/23/a-family-mourns/.

(٢) مقابلة أجراها المؤلف مع عبير العولقي في آب/أغسطس من العام ٢٠١٢.

(٣) مقابلة أجراها المؤلف مع صالحة العولقي في ايلول/سبتمبر من العام ٢٠١٢.

عن حفيدها وتتذكر كيف كان يساعدها على تنظيفها، لكنه لم يكن هناك. قالت صالحة بعد أن همّت بالبكاء: «أفتقده كثيراً. كان عبد الرحمن صبياً مختلفاً. لم يسبق لي أن رأيت فتى مثل عبد الرحمن. كان فتى في غاية الطيبة». سألتها ماذا تريد أن تقول لشعب الولايات المتحدة. قالت صالحة: «لم يُقتل عبد الرحمن وحده في ذلك اليوم. كان هناك أولاد آخرون يحظون بحب أهاليهم. إنني أتساءل لو أن أوباما فَقَدَ إحدى ابنتيه، أو لو خسرت السيدة كلينتون أحد أولادها، هل سيكونان سعيدَين؟ هل سيكونان سعيدين لو أنهما فقدا أحد أولادهما بهذه الطريقة؟ أتساءل ما إذا كان ذلك سوف يجعل الشعب الأميركي أكثر سعادة».

قال لي ناصر إن أسرته تعارض قتل أنور، وتعتقد أن الولايات المتحدة قد بالغت كثيراً في مزاعمها حول تورطه مع القاعدة، إلا أنها تفهم سبب مقتله. قال ناصر: «كان ابني يؤمن بما يفعله، لكني مكتئبٌ فعلاً ومحبطٌ جداً لمقتل ابنه بطريقة وحشية. لم يفعل الفتى شيئاً ضد الولايات المتحدة، وهو الذي كان مواطناً أميركياً. يُحتمل أنه كان سيتوجه في يومٍ من الأيام ليتعلم ويعيش هناك، لكنهم قتلوه بدمٍ بارد».

زعمت وكالة الاستخبارات المركزية أنها لم تنفذ تلك الغارة، لكنها أكدت أن الهدف المفترض، أي إبراهيم البنا، لم يكن ضمن لائحة المستهدفين بالاغتيال لدى الولايات المتحدة. شجّع هذا النفي على الاعتقاد أن الغارة التي قتلت عبد الرحمن وأقاربه كانت من عمل JSOC[١]. أبلغ بعض كبار المسؤولين الأميركيين صحيفة الواشنطن بوست أن «اللائحتين لا تتطابقان[٢]، لكنهما تقدمان تفسيرات متعارضة عن الأسباب». أضاف المسؤولون أن عبد الرحمن كان «ضحية غير مقصودة». لكن مسؤولاً في القيادة المشتركة للعمليات الخاصة أبلغني أن الهدف المقصود لم يُقتل[٣] في تلك الغارة، لكنه لم يقُل لي مَن كان الهدف المقصود. عرض مسؤولون عسكريون في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠١١، تقريراً سرياً[٤] حول الهجوم الذي شنّته JSOC، أمام لجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ. لكن الولايات المتحدة لم تقدم أي تفسير علني عن الغارة ما عدا بيانات صادرة عن مسؤولين أميركيين من دون ذكر أسمائهم. زاد الغموض حول هذه القضية عندما أصدر تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب بياناً زعم فيه أن البنا ما زال حياً في

---

(١) Greg Miller, "Under Obama, an Emerging Global Apparatus for Drone Killing," *Washington Post*, December 27, 2011.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول في JSOC في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣

(٤) Craig Whitlock, "U.S. Airstrike That Killed American Teen in Yemen Raises Legal, Ethical Questions," *Washington Post*, October 22, 2011.

الواقع أعلن البيان: «إن هذه الأكاذيب والمزاعم[١] التي أعلنتها الحكومة... لا يُمكن اعتبارها غير معتادة أعلنت الحكومة ، كذباً، موت المجاهدين أكثر من مرة». بدأت أسرة العولقي عند هذا الحد في التساؤل عما إذا كان عبد الرحمن هدف تلك الغارة في واقع الأمر.

أما رئيس الغالبية في مجلس الشيوخ هاري ريد، وكان أحد المشرّعين القلائل الذين يتمكنون من الوصول إلى كل المعلومات الاستخباراتية حول الغارة، فقد بدا عندما سُئل عن مقتل العولقيين وسمير خان، أنه يريد القول إن الوضع كان كذلك. قال ريد لمحطة سي. أن. أن، «أعرف هذا[٢]. إن المواطنَين الأميركيين اللذن قُتلا خارج البلاد... كانا إرهابيين، وبصراحة، إذا كان أي شخصٍ في هذا العالم يستأهل القتل، فإن هؤلاء الثلاثة يستحقون القتل». لكن عندما طرح زميلي الصحافي رايان ديفيرو سؤالاً على النائب بيتر كينغ، عضو لجنة الاستخبارات، عن مقتل عبد الرحمن بالتحديد قال: «إنني مقتنع[٣]، وأنا أجتمع بصورة منتظمة مع الجنرال بتريوس، ووكالة الاستخبارات المركزية، وكذلك مع قادة عسكريين، بأن كل هجوم ينفذ في اليمن وأفغانستان، أو في أي مكان تتدخل فيه الولايات المتحدة، له ما يبرر القيام به، وأنا أدعم القيام بهذه الهجمات». أضاف بالقول: «إنني مرتاح لأنهم فعلوا الشيء الصائب». لكن عندما سُئل كينغ ما إذا كان راجع الغارة التي قتلت عبد الرحمن بالتحديد، أجاب: «أعرف. سيكون ذلك استنتاجاً منطقياً. أنتم تحاولون إيقاعي في متاعب». لكن بالرغم من تأكيد النائب كينغ أنه راجع هذه القضية، زعم، عن خطأ، أن عبد الرحمن كان مع والده عندما قُتل. قال كينغ: «لو أن الفتى قُتل عندما كان معه [والده]، فإن ذلك سوف يكوّن فارقاً كبيراً»[٤].

أما روبرت جيبس، وهو المساعد السابق لشؤون الصحافة في عهد أوباما، والذي كان مسؤولاً كبيراً في حملة الرئيس لإعادة انتخابه في العام ٢٠١٢، فقد سُئِل كذلك عن الغارة التي قتلت عبد الرحمن. أبلغ المراسل سييرا آدامسون جيبس أثناء الجدل الذي دار بين الصحافيين بعد النقاش الرئاسي، وحيث كان جيبس يمثّل أوباما: «مواطنٌ أميركيٌ هو الذي استُهدف من دون المرور بالعملية القانونية، ومن دون محاكمة. يُضاف إلى ذلك أنه كان دون السن القانوني، وفتى صغيراً».

---

(١) Agence France - Presse, “Yemen’s Al-Qaeda Denies Death of Its Media Chief,” October 30, 2011.

(٢) نسخة مصورة، *State of the Union with Candy Crowley*, CNN, March 11, 2012.

(٣) النائب بيتر كينغ في مقابلة أجراها معه رايان ديفيرو في آذار/مارس من العام ٢٠١٢.

(٤) “Romney Rep. Peter King: Presidential Kill List Totally Constitutional,” video, 1:53, Luke Rudkowski of We Are Change interviewing Representative King at an event for the October 22, 2012, presidential debate, WeAreChange.org, October 23, 2012.

ردّ جيبس على الفور: «أقترح عليك البحث عن والدٍ يمتلك شعوراً أكبر بالمسؤولية[١]، هذا إذا كان مهتماً بسلامة أولاده. لا أعتقد أن أفضل طريقة للعيش هي أن يصبح المرء إرهابياً جهادياً منتمياً للقاعدة».

بقيت تساؤلات أسرة العولقي حول سبب مقتل حفيدها من دون إجابة، كما تساءلت العائلة ما إذا كانت الحكومة الأميركية استخدمت عبد الرحمن، بطريقة ما، للعثور على أنور. يُحتمل أن تكون الحكومة الأميركية قد تلقت معلوماتٍ استخبارية كاذبة عن عُمْر عبد الرحمن وعلاقته بالقاعدة، أي كما حدث في الماضي مع خصوم النظام اليمني السياسيين. شددت الأسرة على أنها ليست ميّالة إلى نظريات المؤامرة، إلا أنها أبلغتني بأنه من الصعب تصور السبب الذي قُتل عبد الرحمن لأجله، وعلى الأخص لأن البنا لم يكن في المكان. تساءلت الأسرة عن هدف تلك الغارة؛ وقال ناصر: «يتعيّن على الحكومة الأميركية التأكد من المعلومات[٢] التي تتلقاها قبل اتخاذ أي تحرك ضد أي شخص. يعني ذلك أنني لا أعتقد أن ما حصل كان حادثاً. لا بد وأنهم كانوا يلاحقونه. لكنهم أرادوا اختلاق قصة لحجب الحقائق، وهذا هو سبب زعمهم أنه كان في الحادية والعشرين من العمر، وذلك بهدف تبرير قتله. يُحتمل كذلك، وكما ذكروا، بأنه كان في المكان الخطأ وفي الزمان الخطأ».

صمت قليلاً قبل أن يضيف: «لكني لا أعتقد أننا نقتنع بهذه الحجة».

أبلغ مسؤولٌ أميركي، من دون أن يكشف عن اسمه، صحيفة واشنطن بوست بأن مقتل عبد الرحمن كان «خطأً فادحاً[٣]... كانوا يقصدون الرجل الذي كان جالساً إلى جواره». لكن لم يقم أحد بتحديد هوية ذلك الشخص. وعلى حد علم الأسرة فإن حفيدها كان جالساً إلى جانب أقربائه من المراهقين، وهم الذين لا علاقة لأي منهم بالقاعدة. أما القرارات بشأن «الأهداف، والطائرات من دون طيّار، فيأخذها فقط كبار المسؤولين في الحكومة الأميركية، ووكالة الاستخبارات المركزية، وما إلى ذلك. لكن لماذا استهدفوا أولئك الشبان بالتحديد؟ قال ناصر مطالباً: «أريد إجاباتٍ من حكومة الولايات المتحدة».

---

(١) "Obama Top Adviser Robert Gibbs Justifies Murder of Sixteen Year Old American Citizen," YouTube video, 3:26, Sierra Adamson of We Are Change interviewing Robert Gibbs at an event for the October 22, 2012, presidential debate, posted by "wearechange," October 23, 2012, www.youtube.com/watch?feature=player_embedded& v=7MwB2znBZ1g..

(٢) مقابلة أجراها المؤلف مع ناصر العولقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢

(٣) Karen De Young, "A CIA Veteran Transforms U.S. Counterterrorism Policy," *Washington Post*, October 24, 2012.

جهدت إدارة أوباما لإبقاء تلك الإجابات سرية بذريعة امتياز أسرار الدولة ـ أي كما فعل الرئيس بوش خلال السنوات الثماني من ولايته. لكن مقتل أنور وعبد الرحمن العولقي يمثّل حداً فاصلاً في تاريخ الولايات المتحدة الحديث.

خاتمة: حربٌ أبدية

تسلّم باراك أوباما في ٢١ كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١٣، سلطاته الدستورية لولايته الثانية كرئيس للولايات المتحدة. التزم هذه المرة، وكما وعد عندما بدأ حملته الانتخابية الأولى للترشح للرئاسة قبل ست سنوات، بقلب صفحةٍ في التاريخ وأخذ السياسة الخارجية الأميركية إلى مسارٍ مختلف. أعلن أوباما: «انتهى الآن عقدٌ من الحرب[1]. إننا ما زلنا نؤمن، نحن الشعب، بأن الأمن الدائم والسلام الدائم لا يتطلبان حرباً دائمة».

كان معظم تركيز وسائل الإعلام في ذلك اليوم على التسريحة الجديدة للسيدة الأولى ميشيل أوباما، وهي التي بدت على هذه المنصة بخصلات شعرها المسرّحة حديثاً أمام المشاهير الحاضرين، بمن فيهم نجم الهيب هوب جاي زي وزوجته بيونس اللذان أدّيا النشيد الوطني. لكن في اليوم الذي أقسم فيه أوباما اليمين الدستورية شنّت طائرة أميركية مسيّرة غارة[2] في اليمن. كان ذلك ثالث هجوم من نوعه في ذلك البلد في غضون أيامٍ قليلة. لكن بالرغم من خطاب الرئيس فوق درج الكابيتول هيل، إلا أن قدراً كبيراً من الدلائل توافر على أنه سوف يستمر في ترؤس بلادٍ هي في حالة حربٍ دائمة.

شهدت السنة التي سبقت حفل التنصيب مقتل عددٍ من الأشخاص بنتيجة غارات الطائرات الأميركية من دون طيّار[3] وفي أنحاء متعددة من العالم، هو أكبر من عدد السجناء الموجودين

---

(١) نسخة مصورة، ".Inaugural Address by President Barack Obama," January 21, 2013

(٢) Reuters, "U.S. Drone Strike Kills Four in Yemen: Sources," January 21, 2013.

(٣) قتلت غارات الطائرات المسيّرة في العام ٢٠١٢، وبحسب التقديرات المتوافرة، ٢٤٦ شخصاً على الأقل في باكستان، وما لا يقل عن ١٨٥ شخصاً في اليمن، أما في الصومال فتحدثت التقارير عن مئتي غارة مؤكدة ـ بالرغم من أن العمليات في الصومال لا يبلّغ عنها ـ قتلت ما لا يقل عن دزينة من الأشخاص. انظر Chris Woods, Jack Serle, and Alice K. Ross, "Emerging from the Shadows: US Covert Drone Strikes in 2012," *Bureau of Investigative Journalism* اعتباراً من شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، كان هناك ١٦٦ شخصاً قيد الاعتقال في غوانتانامو باي، انظر Associated Press, "Report Shows U.S. Jails Could House Guantanamo Detainees," CBSNews.com, November 2012.

في غوانتانامو. وفيما كان أوباما يُقسم اليمين الدستورية لفترة ولايته الثانية كان فريقه لمكافحة الإرهاب يُنهي مهمة تنظيم لائحة الاغتيال[١]، بما في ذلك تطوير القواعد التي تحدد الوقت الذي يُستهدف فيه مواطنٌ أميركي بالاغتيال. تلقى الأميرال ماك رافين في هذا الوقت ترقية إلى مركز قائد القيادة الجنوبية SOCOM، كما أن قوات العمليات الخاصة التابعة له كانت تعمل في أكثر من مئة بلد[٢] في أنحاء متفرقة من الكرة الأرضية.

لكن بعد أن تعثرت حياة الجنرال ديفيد بتريوس المهنية بنتيجة علاقة جنسية، اتصل الرئيس أوباما بجون برينان لتعيينه مكان بتريوس كمدير لوكالة الاستخبارات المركزية، وهو الأمر الذي يضمن بقاء الوكالة برئاسة شخصية بارزة أدّت دورها في توسيع برنامج الاغتيال وإدارته. لكن بعد مرور أربع سنوات على لعب برينان دور كبير مستشاري أوباما لشؤون مكافحة الإرهاب، أصبح معروفاً في بعض الدوائر بأنه «قيصر الاغتيال» نظراً لدوره في ضربات الطائرات الأميركية من دون طيّار وفي عمليات الاغتيال الاستهدافي الأخرى.

عندما حاول أوباما وضع برينان على رأس الوكالة في بداية ولايته الأولى، لقي هذا الترشيح اعتراضاً[٣] نظراً للدور الذي لعبه برينان في برنامج الاعتقال في عهد بوش. بدأ الرئيس أوباما

ولايته الرئاسية الثانية، بينما أنشأ برينان «جردة»[٤] بأسماء الأشخاص المشمولين بلائحة الاغتيال، وشطب مَن يُقتل منهم. لاحظت صحيفة واشنطن بوست: «أصبح الاغتيال الاستهدافي الآن أمراً روتينياً[٥] بحيث أن إدارة أوباما أمضت معظم السنة السابقة في ترميز العمليات والطرق التي تضمن استمراريتها». أضافت الصحيفة أن برينان لعب دوراً رئيساً في تطوير عمليات القتل الاستهدافي، وذلك عن طريق «السعي إلى ترميز نهج الإدارة في إنشاء لوائح الاعتقال أو القتل، ولكي تكون جزءاً من جهدٍ أوسع يهدف إلى توجيه الإدارات المقبلة عن طريق عمليات مكافحة

(١) Greg Miller, Ellen Nakashima, and Karen DeYoung, "CIA Drone Strikes Will Get Pass in Counterterrorism 'Playbook,' Officials Say," *Washington Post*, January 19, 2013.

(٢) الأميرال وليام ماك رافين، قائد العمليات الخاصة الأميركية، بيان الموقف، محضّر بطلب من لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ، ٦ آذار/مارس ٢٠١٢

(٣) Pamela Hess (AP), "Potential CIA Chief Cites Critics in Ending Bid," *Seattle Times*, November 26, 2008.

(٤) Miller, Nakashima, and DeYoung, "CIA Drone Strikes Will Get Pass."

(٥) Greg Miller, "Plan for Hunting Terrorists Signals U.S. Intends to Keep Adding Names to Kill Lists," *Washington Post*, October 23, 2012 إن التفاصيل التالية عن دور برينان و«الجردة» مأخوذة من مقالة في صحيفة الواشنطن بوست.

الإرهاب التي تبنّاها أوباما... يعمل هذا النظام مثل قِمْعٍ، فيبدأ من معطيات ست وكالات، لكنها ما تلبث أن تضيق مع عمليات المراجعة إلى أن تنتهي اللائحة المنقحة على طاولة برينان، وذلك قبل تقديمها إلى الرئيس في النهاية».

طوّر فريق أوباما لمكافحة الإرهاب ما سُمّي «مصفوفة التصفية»، وهي عبارة عن قاعدة بيانات مليئة بالمعلومات عن الإرهابيين والمقاتلين المشتبه بهم، وهي التي تقدّم خيارات لقتل المستهدفين أو اعتقالهم. توقّع كبار مسؤولي الإدارة أن يستمر برنامج الاغتيال الاستهدافي فترة «عقدٍ من الزمن على الأقل». أوردت صحيفة واشنطن بوست أن أوباما «أقدم (في فترة ولايته الأولى) على قوننة الممارسات عالية السرية للاغتيالات الاستهدافية، كما حوّل العناصر العشوائية الخاصة بهذا الأمر إلى هيكلية لمكافحة الإرهاب قادرة على الترافق مع حربٍ تبدو دائمة».

وفي أوائل العام ٢٠١٣، ظهرت «ورقة بيضاء»[١] صادرة عن وزارة العدل الأميركية وهي التي وضعت أسس «قانونية العمليات الموجهة القاتلة ضد مواطن أميركي». أكّد محامو الحكومة الذين كتبوا هذه الوثيقة التي تشتمل على ست عشرة صفحة، أنه لا يتعيّن على الحكومة امتلاك معلوماتٍ استخباراتية محددة تشير إلى أن أحد المواطنين الأميركيين متورطٌ بنشاطٍ في خطة إرهابية، لكي تحصل على موافقة تنفيذ عملية قتلٍ استهدافي. جادلت هذه الوثيقة بأن قيام، «مسؤولٍ كبيرٍ مطلع في الإدارة» بتقرير أن الشخص المستهدف يشكّل، «خطراً وشيكاً» على الولايات المتحدة، يُعتبر أساساً كافياً لإصدار أمرٍ بقتل مواطنٍ أميركي. لكن المحامين في وزارة العدل سعوا إلى تغيير تعريف كلمة «الوشيك» لتشمل ما أسموه «مفهوماً أوسع لما هو وشيك». كتب المحامون: «إن شرط تشكيل القائد العملاني لخطرٍ «وشيك» بتنفيذ هجومٍ يتسم بالعنف ضد الولايات المتحدة، لا يتطلب امتلاك الولايات المتحدة دليلاً واضحاً على تنفيذ هجومٍ محددٍ على أشخاصٍ أميركيين في المستقبل القريب». جادل محامو الحكومة بأن تأجيل القتل الاستهدافي لشخصٍ مشتبه به حتى «انتهاء التحضيرات لهجوم ما، لن يمنح الولايات المتحدة الوقت الكافي للدفاع عن نفسها». أكد المحامون كذلك أن عملياتٍ كهذه تشكّل «قتلاً قانونياً في إطار الدفاع عن النفس» وليس «اغتيالاً».

(١) Department of justice white paper, "Lawfulness of a Lethal Operation Directed Against a U.S. Citizen Who Is a Senior Operational Leader of Al-Qa'ida or An Associated Force," مأخوذة من أن. بي. سي. نيوز، والصادرة في ٤ شباط/فبراير، ٢٠١٣ _http://msnbcmedia.msn.com/i/msnbc/sections/news/020413_DOJ White_Paper.pdf.

وصف جميل جعفر، وهو من ACLU الورقة البيضاء بأنها «وثيقة مرعبة»[1]، وقال إنها تجادل بأن الحكومة تمتلك الحق في تنفيذ عملية قتلٍ بحق مواطنٍ أميركي خارج الأُطُر القانونية.

أضاف جعفر: «ستتوافر هذه السلطة[2] للإدارة القادمة وتلك التي بعدها، وسوف تكون حاضرةً في كل صراعٍ مستقبلي، وليس فقط ما يتعلق منها بالصراع ضد القاعدة. تعتبر إدارة أوباما أن هذه الصلاحية تنطبق على كل أنحاء العالم، وليس فقط عل ميادين قتالٍ محددةٍ جغرافياً. يُعتبر ذلك اقتراحاً كاسحاً».

أما في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠٢، وبينما كانت إدارة بوش تحضّر لغزو العراق، ألقى باراك أوباما أول خطابٍ مهم له في حياته السياسية. ظهر السيناتور الذي يمثّل ولايته في ذلك الوقت بقوة ليهاجم خوض الحرب في العراق، لكنه بدأ خطابه بتوضيحٍ صغير. أعلن أوباما: «بالرغم من أنني أقف أمامكم في مهرجانٍ معارضٍ للحرب، إلا أنني لا أعارض كل الحروب[3] في كل الظروف... إنني لا أعارض كل الحروب. إن ما أعارضه هو الدخول في حربٍ خرقاء. إنني أعارض الحرب المتسرعة». لكن خلال حملته الرئاسية الأولى هاجم أوباما إدارة بوش لأنها تخوض الحرب الخطأ، أي في العراق، كما أنه انتقد، بشكلٍ متكرر، خصمه السيناتور جون ماك كاين لعدم توضيحه كيفية محاربته أسامة بن لادن والقاعدة.

كانت غالبية الجنود الأميركيين في العراق قد انسحبت من ذلك البلد، بينما كانت فترة أوباما الرئاسية الأولى تشارف على نهايتها، كما نوقشت علناً في ذلك الحين الخطط لتنفيذ انسحابٍ مماثلٍ من أفغانستان في العام ٢٠١٤. نجحت الإدارة كذلك في إقناع الجمهور الأميركي بأن أوباما يشن حرباً أكثر ذكاءً من الحرب التي شنّها سلفه. طُرحت أسئلة على أوباما أثناء حملته لإعادة انتخابه عن الاتهامات الآتية من خصومه الجمهوريين والقائلة إن سياسته الخارجية تستند إلى التهدئة. أجاب أوباما: «اسألوا أسامة بن لادن[4]، و٢٢ من أصل ٣٠ من كبار قادة القاعدة الذي قُتلوا، إذا ما كنت أسعى إلى التهدئة... اسألوا القادة الباقين هناك عن هذا الموضوع».

(١) Michael Isikoff "Exclusive: Justice Department Memo Reveals Legal Case for Drone Strikes on Americans," NBCNews.com, February 4, 2013.

(٢) نسخة مصورة، "Kill List Exposed: Leaked Obama Memo Shows Assassination of U.S. Citizens 'Has No Geographic Limit,'" *Democracy Now!*, February 5, 2013.

(٣) نسخة مصورة، "Obama's Speech Against the Iraq War," October 2, 2002, transcript available via NPR.org. www.npr.org/templates/ story/story.php?storyId=99591469.

(٤) Jim Kuhnhem (AP), "Obama Answers Appeasement Charge: 'Ask Bin Laden,'" *AP Online*, December 8, 2011.

دخلت الحرب على الإرهاب عقدها الثاني، واستمر معها وهم الحرب النظيفة. كانت تلك أسطورة رسّختها إدارة أوباما، لكنها وجدت آذاناً صاغية. أشارت كل الاستطلاعات إلى أن الأميركيين سئموا من النشر الواسع لقواتهم في العراق وأفغانستان، وكذلك من العدد المتزايد للضحايا الذي رافقه. استنتج استطلاع أُجري في العام ٢٠١٢ [1]، أن ٨٣ بالمئة من الأميركيين يدعمون برنامج أوباما للغارات بالطائرات من دون طيّار، بينما أيّد ٧٧ بالمئة منهم، والذين عرّفوا عن أنفسهم بأنهم من الديمقراطيين الليبراليين، هذه الغارات. يُضاف إلى ذلك أن استطلاعاً أجرته واشنطن بوست وقناة NBC News، توصّل إلى أن دعم الغارات بالطائرات من دون طيّار قد تراجع «قليلاً فقط» في الحالات التي يكون فيها مواطن أميركي هو الهدف.

لم يتحدث الرئيس أوباما ومستشاروه بشكلٍ علني إلا نادراً عن برنامج الطائرات غير المأهولة. جاء أول تأكيد معروفٍ عن استخدام الطائرات غير المأهولة المسلحة من الرئيس بعد مرور سنواتٍ عدة على فترة أوباما الرئاسية الأولى. لم يأتِ هذا التأكيد في سياق بلاغٍ قانوني أو مؤتمرٍ صحفي، بل جاء على صيغة تعليق بعد قيام الرئيس بالإجابة عن أسئلة من الجمهور. سُئل أوباما عن استخدامه الطائرات من دون طيّار. قال أوباما: «أريد أن أتأكد من أن الناس يفهمون[2] حقيقة أن الطائرات من دون طيّار لم تتسبب في مقتل عددٍ كبير من الضحايا المدنيين. كانت هذه الطائرات دقيقة جداً في معظم الأحيان، كما نفذت هجماتٍ في غاية الدقة ضد القاعدة وحلفائها. إننا حريصون جداً فيما يتعلق في كيفية استخدام هذه الطائرات». رفض الرئيس ما أسماه «المفهوم» القائل، «إننا نقوم بمجموعة من الغارات بطريقة عشوائية»، كما أكّد أن ما يجري هو «جهد استهدافي ومركّز، على أشخاصٍ توجد أسماؤهم على لائحة الإرهابيين النشيطين، وهم الذين يحاولون المضي في إيذاء الأميركيين، وضرب المنشآت الأميركية، والقواعد الأميركية، وغيرها من الأهداف». أضاف أوباما: «من المهم للجميع أن يفهموا أنه يجري التحكم بهذا الأمر جيداً. لا يتعلق هذا بمجموعة من الأشخاص في غرفة في مكانٍ ما ويأخذون القرارات كيفما اتفق. يُضاف إلى ذلك أن هذا جزء لا يتجزأ من صلاحياتنا الشاملة عندما يتعلق الأمر بمحاربة القاعدة. إننا لا نتجاوز حدود صلاحياتنا».

أما مايكل بويل، وهو مستشار سابق في مجموعة خبراء أوباما لمكافحة الإرهاب، والأستاذ

---

(١) Scott Wilson and Jon Cohen, "Poll Finds Broad Support for Obama's Counterterrorism Policies," WashingtonPost.com, February 8, 2012.

(٢) "Obama Addresses Drone Strikes During 'Hangout,'" شريط فيديو على يوتيوب، ٤:٠٤، رد أوباما على سؤال خلال منتدى بالفيديو عُقد بواسطة غوغل+ في ٣٠ كانون الثاني/يناير، ٢٠١٢، نُشر بواسطة www.youtube.com/watch?v=2rPMPMqOjKY.

في جامعة لاسال، فقال إن أحد أسباب «نجاح الإدارة الكبير في تحديد أعداد الإصابات بين المدنيين»[1] كان استخدام الغارات الدقيقة، وأنظمة أخرى لتصنيف الأشخاص الذكور الذين هم في عمر الخدمة العسكرية على أنهم أهدافٌ مشروعة، وحتى لو لم تكن هوياتهم معروفة بالتحديد. قال بويل «إن نتيجة مقاربة «الذنب بالترابط» كانت التخفيف التدريجي للمعايير التي تعتمدها الولايات المتحدة في اختيار أهداف غارات الطائرات من دون طيّار. يُمكن لنا ملاحظة العواقب في استهداف المساجد، أو مواكب المآتم التي تقتل الأشخاص غير المقاتلين وتمزق النسيج الإجتماعي للمناطق التي تحدث فيها». أضاف أن أحداً، «لا يعرف عدد القتلى الذين سقطوا نتيجة الغارات غير المأهولة في هذه المناطق البعيدة، والتي لا يحكمها أحد في بعض الأحيان».

مضت الولايات المتحدة في مهمة الاغتيالات حتى النصر مع استخدام الطائرات من دون طيّار، وغارات صواريخ كروز الموجهة وهجمات العمليات الخاصة. تحولت أخيراً الحرب على الإرهاب، التي بدأتها إدارة الجمهوريين ووسّع نطاقها رئيس ديمقراطي يحظى بالشعبية، إلى سياسة دائمة. لكن بالرغم من أن صعود باراك أوباما إلى أقوى منصبٍ في الأرض كان نتيجة عوامل متنوعة، إلا أن أهمها كان رغبة ملايين الأميركيين في تغيير مسار التجاوزات التي شهدتها حقبة الرئيس بوش. لكن لو فاز جون ماك كاين في تلك الانتخابات لكان من الصعب علينا تصور مدى هذا الدعم الواسع، وعلى الأخص بين الديمقراطيين الليبراليين، لبعض سياسات مكافحة الإرهاب التي طبّقها أوباما. لكن يتعيّن علينا جميعاً، كأفراد، أن نتساءل ما إذا كنا ندعم هذه السياسات ذاتها ـ أي التوسّع في ضربات الطائرات من دون طيّار، وتعزيز القيادة المشتركة للعمليات الخاصة، واستخدام امتياز أسرار الدولة، واستخدام فترات الاعتقال غير المحددة، وإنكار حق المثول أمام القضاء، واستهداف المواطنين الأميركيين من دون توجيه الاتهامات أو محاكمة ـ إذا لم يكن الرئيس هو المرشّح الذي اخترناه.

> لكن تطبيق إدارة أوباما لهذه السياسة تسبب في حدوث عواقب بعيدة المدى، بغضّ النظر عن وجهة النظر الحزبية. يعني ذلك أن الرؤساء الأميركيين المستقبليين ـ سواء من الجمهوريين أو الديمقراطيين ـ سوف يرثون مساراً متقناً لاغتيال أعداء أميركا، سواء أكانوا مفترضين أم حقيقيين. سيرث هؤلاء الرؤساء رئاسة ذات صلاحياتٍ واسعة مبررةً تحت شعار الأمن القومي.

(١) Michael J. Boyle, "The Costs and Consequences of Drone Warfare," *International Affairs* 89 (1) (2013).

طُرح في العام ٢٠١٢ على أستاذٍ سابق في القانون سؤال حول الطائرات الأميركية من دون طيّار، وبرنامج القتل الاستهدافي. ردّ الأستاذ: «من المهم جداً بالنسبة إلى الرئيس[١]، وحتى بالنسبة إلى تقاليد فريقنا للأمن القومي، أن نستمر في طرح أسئلة صعبة حول: هل نقوم بما هو صحيح؟ هل نلتزم بحكم القانون؟ هل نتبع المسار اللازم؟». كما حذّر الأستاذ من أنه من المهم بالنسبة إلى الولايات المتحدة أن «تتجنب الانزلاق في منحدرٍ شديد يقودنا إلى المكان الذي لا نتوافق فيه مع ما نحن عليه».

كان باراك أوباما هو أستاذ القانون السابق هذا.

قال بويل إن إنشاء لائحة الاغتيال، وتوسيع غارات الطائرات من دون طيّار، «يمثّل خيانة[٢] لوعد الرئيس أوباما بجعل سياسات مكافحة الإرهاب متوافقةً مع الدستور الأميركي». أضاف أن أوباما «جعل الاغتيال خارج الأطر القانونية شيئاً روتينياً وعادياً في المكتب البيضوي مستفيداً من التفوق الأميركي المؤقت في تكنولوجيا الطائرات من دون طيّار من أجل شنّ سلسلة غير معلنة من الحروب في أفغانستان، وباكستان، واليمن، وفي الصومال. لكن من دون رقابة المجالس التشريعية والمحاكم، وخارج نطاق الرأي العام، فإن الرئيس أوباما يقوم بالمصادقة على القيام بالجرائم أسبوعياً، وذلك مع بقاء المناقشات حول ما إذا كان المرشحون في «لائحة الاغتيال» مذنبين أم أبرياء، طي الكتمان. حذّر بويل من الآتي:

ما إن يغادر أوباما مكتبه حتى لا يبقى بإمكان أي شيء منع الرئيس القادم من البدء في برنامج الطائرات من دون طيّار الخاص به، ولربما يكون هذا البرنامج موجهاً ضد مجموعة أخرى وأكثر إثارة للجدل من الأهداف. إن هيكلية ومسارات التدقيق في، «لائحة الاغتيال» ستبقى في مكانها بالنسبة إلى الرئيس المقبل، وهو الذي قد يكون أقل حرصاً على العواقب الأخلاقية والقانونية لهذا الإجراء مما كان عليه الرئيس أوباما.

في أواخر العام ٢٠١٢، طلب الاتحاد الأميركي للحقوق المدنية ACLU، وصحيفة نيويورك تايمز معلومات عن المسوغات القانونية لبرنامج الاغتيال، وعلى الأخص الغارات التي قتلت ثلاثة مواطنين أميركيين، وكان من بينهم عبد الرحمن العولقي الذي يبلغ من العمر ستة عشر عاماً. أصدر

(١) نسخة مصورة، "Debate Night in America," CNN, October 22, 2012.

(٢) Michael Boyle, "Obama's Drone Wars and the Normalisation of Extrajudicial Murder," op-ed, Guardian.co.uk, June 11, 2012.

قاضٍ اتحادي في شهر كانون الثاني من العام ٢٠١٣ حكمه[1] في هذه القضية. بدت القاضي كولين ماكماهون محبطة في قرارها من افتقاد البيت الأبيض للشفافية، وكتبت أن قانون حرية المعلومات يطرح، «قضايا جدية» حول حدود سلطة الفرع التنفيذي بمقتضى دستور وقوانين الولايات المتحدة، وحول ما إذا كنا، حقاً، أمة تلتزم بالقوانين، وليس بالأشخاص». قالت ماكماهون كذلك إن إدارة أوباما، «طرحت للنقاش العلني مسألة قانونية القتل الاستهدافي، حتى لمواطنيها، لكنها فعلت ذلك بطرق مبطنة وغير دقيقة، وهي فعلت ذلك عموماً من دون الاستشهاد بأي قانون أو قرارٍ من المحكمة يمكنه أن يبرر استنتاجاتها». أضافت: «توجد معلومات أكثر إثارة للاشمئزاز من الأسباب القانونية التي تعتمد عليها الإدارة لتبرير الأشخاص المستهدفين، بمن فيهم مواطنو الولايات المتحدة، وهي بعيدة كل البعد عن مسارح المعارك الحامية المعروفة، وهي التي تسمح بمناقشات متنورة، وبتقويم من شأنها أن تظل موضع خلاف، أي كما حدث مع مسألة التعذيب من قبل. يُحتمل أن يساعد ذلك الجمهور على فهم مدى هذه الممارسات المتزايدة، لكن غير المحددة».

منعت القاضي ماكماهون في النهاية الكشف عن الوثائق. كتبت القاضي معبرة عن مخاوفها القانونية بشأن حالة الشفافية في حالة برنامج الاغتيال:

> إن هذه المحكمة مقيّدة بالقانون، وهي تحت القانون، وأنا لا يسعني إلا الاستنتاج أن الحكومة لم تنتهك قانون حرية الحصول على المعلومات FOIA عندما رفضت تسليم الوثائق الواردة في طلبات FOIA، ولذلك لا يُمكن لهذه المحكمة تفسير تفاصيل الأسباب التي تجعل هذه الممارسات غير مخالفة لدستور وقوانين الولايات المتحدة. إن طبيعة الغرابة في هذا الحكم التي تشبه وضع أليس في بلاد الغرائب غير خافية عليّ، لكن بعد التأمل المتأني والواسع، أجد نفسي عالقة في وضعٍ متناقض، لا يسمح لي بحلّ مشكلة بسبب القيود والقوانين المتعارضة، هو وضع معقد بكُل معنى الكلمة. لا يمكنني العثور على مخرج وسط هذه المتاهة من القوانين والسوابق التي تسمح، عملياً، للفرع التنفيذي من نظامنا بالادعاء أن بعض الممارسات التي تبدو في ظاهرها غير متوافقة مع دستورنا وقوانيننا، قانونية تماماً، بينما تُبقي أسباب استنتاجها سرية.

لا يقتصر الأمر على السوابق التي ترسخت خلال عهد أوباما، والتي سوف تتكرر في

---

(١) New York Times v. Department of Justice, and ACLU v. Department of Justice, 1:11-cv-09336-CM, "Corrected Opinion Granting the Government's Motion for Summary Judgment and Denying Plaintiffs' Cross Motion for Summary Judgment by Judge Colleen McMahon" (DCSNY January 3, 2013). قدمت صحيفة «النيويورك تايمز» والاتحاد الأميركي للحقوق المدنية دعويين متميزتين ولكنْ متشابهتين عام ٢٠١٢ كانتا في النهاية موحدتين.

المستقبل، لكن العمليات القاتلة كذلك. لا يتمكن أحد من التنبؤ، علمياً، بالعواقب المستقبلية للغارات بالطائرات، وبهجمات صواريخ كروز وبالغارات الليلية. لكن تجربتي في مناطق حربية عدة غير معلنة في مختلف أنحاء الكرة الأرضية، تُظهر بوضوح أن الولايات المتحدة تساعد على تفريخ جيلٍ جديد من الأعداء في الصومال، واليمن، وباكستان، وأفغانستان، وفي مختلف أنحاء العالم الإسلامي. أما أولئك الذين قُتل أحباؤهم في غارات الطائرات من دون طيّار، أو الغارات الليلية فسوف تتكون عندهم حسابات مشروعة يريدون تسويتها. صاغ رامسفيلد في مذكرةٍ كتبها في تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠٣، قبل أقل من عامٍ واحد من الاحتلال الأميركي للعراق، مسألة ما إذا كانت الولايات المتحدة «تربح أم تخسر[1] الحرب العالمية على الإرهاب» من خلال سؤالٍ واحد: «هل ننجح في اعتقال، أو قتل، أو ردع، أو ثني عددٍ من الإرهابيين في كل يوم هو أكبر مما تجنّده المدارس [طالبان] وتدربهم وتنشرهم ضدنا؟». لكن بعد مرور أكثر من عقدٍ من الزمن بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر يتعيّن علينا تحديث هذا السؤال. يتعيّن على صانعي السياسات والرأي العام الأميركيين أن يواجهو في نهاية الأمر سؤالاً أكثر إحراجاً: هل أن ممارساتنا التي نطبّقها باسم الأمن القومي تجعلنا أكثر أم أقل أمناً؟ وهل أن هذه الممارسات تقضي على أعداءٍ أكثر مما تحفزهم؟ أما بويل فبسط الأمر بشكلٍ أكثر اعتدالاً، وذلك عندما لاحظ أن «الانعكاسات الاستراتيجية السلبية[2] (لبرنامج الاغتيال الأميركي) لم توضع على الميزان مقابل المكاسب التكتيكية المترافقة مع قتل الإرهابيين».

في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠١٢، لاحظ الرئيس أوباما أنه «لا يوجد بلد على وجه الأرض[3] يمكنه أن يتحمل تساقط القذائف الموجهة على مواطنيه من خارج حدوده». أدلى الرئيس بهذا التصريح دفاعاً عن الهجوم الإسرائيلي على غزة، وهو الهجوم الذي شنّته إسرائيل تحت عنوان حماية نفسها من الهجمات الصاروخية التي تطلقها حماس عليها. تابع أوباما بالقول: «إننا نساند بالكامل حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد القذائف الصاروخية التي تتساقط على منازل سكانها، وأماكن أعمالهم، والتي تحمل معها خطر قتل المدنيين... إننا سوف نتابع دعم حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها». لكن كيف ينظر السكان الذين يعيشون في مناطق في اليمن،

---

(١) دونالد رامسفيلد، مذكرة مرسلة إلى الجنرال ريتشارد مايرز، وبول ولفوويتز، والجنرال بيتر بايس، ودوغلاس فايث، "Subject: The Global War on Terrorism," October 16, 2003 نشرتها بالكامل يو. أس. توداي، ٢٠ أيار/مايو، ٢٠٠٥.

(٢) Boyle, "The Costs and Consequences of Drone Warfare."

(٣) نسخة مصورة، "Remarks by President Obama and Prime Minister Shinawatra in a Joint Press Conference," Government House, Bangkok, Thailand, November 18, 2012.

والصومال، أو باكستان، وهم الذين استهدفتهم الطائرات الأميركية من دون طيّار، أو الغارات الصاروخية بانتظام إلى ذلك التصريح؟

ألقى جيه جونسون، المستشار العام للبنتاغون محاضرة مهمة في اتحاد أكسفورد في إنجلترا، وذلك مع اقتراب نهاية الولاية الأولى لأوباما. قال جونسون: «إذا كان لي تلخيص[1] وظيفتي في جملة واحدة كنت أقول: ضمان أن كل شيء يقوم به جيشنا، ووزارة دفاعنا يتوافق مع القانون الأميركي والقانون الدولي. يتضمن ذلك المراجعة القانونية المسبقة لكل عملية عسكرية يصادق عليها وزير الدفاع والرئيس». كانت الحكومة البريطانية تواجه أثناء المحاضرة التي ألقاها جونسون مسائل خطيرة حول تورطها في الغارات التي تقوم بها الطائرات الأميركية. رفع الابن البريطاني لأحد شيوخ القبائل الذين قُتلوا في باكستان، دعوى قضائية في المملكة المتحدة، وادّعى أن مسؤولين بريطانيين عملوا، «وكأنهم شركاء ثانويون[2] في الجريمة» عندما قدّموا معلومات استخباراتية إلى الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي أدى إلى الهجوم الذي حدث في العام ٢٠١١ كانت إحدى اللجان التابعة للأمم المتحدة[3] تحضّر للبدء في تحقيقٍ يدور حول برنامج الاغتيال الأميركي الآخذ بالاتساع، وكذلك التحديات القانونية الجديدة التي تأخذ طريقها إلى النظام القضائي الأميركي. عرض جونسون في محاضرته دفاع الولايات المتحدة عن سياساتها لمكافحة الإرهاب المثيرة للجدل:

> يعمد بعض الباحثين والمعلقين القانونيين في بلدنا إلى تصنيف عمليات الاعتقال التي يقوم بها الجيش لأعضاء القاعدة بأنها، «اعتقال غير محدود المدة، ومن دون توجيه اتهامات». يشير بعض هؤلاء إلى القوة القاتلة الاستهدافية للقاعدة على أنها «قتل خارج إطار القضاء».
>
> أما إذا نظرنا للأمر من زاوية الصراع المسلّح التقليدي، أي كما يجب أن يُنظر إليه ـ الاعتقال، الاحتجاز، والقوة القاتلة ـ فإننا نستنتج أنها كانت ممارسات تقليدية قديمة

(١) Jeh Charles Johnson , "The Conflict Against Al Qaeda and Its Affiliates: How Will It End?" خطاب في جامعة أكسفورد في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠١٢. يتوافر النص الكامل لهذه الملاحظات عبر مدوّنة Law-fare www.lawfareblog.com/2012/11/jeh-johnson-speech-at-the-oxford-union/#_ftn1. إن كل التصريحات المنسوبة إلى جيه جونسون مأخوذة من هذا الخطاب.

(٢) "Ravi Samaiya, "Drone Strike Prompts Suit, Raising Fears for U.S. Allies," *New York Times*, January 30, 2013.

(٣) Owen Bowcott, "UN to Investigate Civilian Deaths from US Drone Strikes," Guardian.co.uk, October 25, 2012.

قِدَم الجيوش ذاتها. خلُص دفاع إدارة أوباما في نهاية الأمر عن حربها العالمية الآخذة في التوسع إلى التأكيد على أنها تخوض حرباً في واقع الأمر، وأن السلطات التي منحها الكونغرس الأميركي إلى إدارة بوش بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر بهدف ملاحقة أولئك المسؤولين عن الهجمات، هي الصلاحيات التي تبرّر الغارات المستمرة التي تشنّها إدارة أوباما ضد «المقاتلين المشتبه بهم» في كل أنحاء الكرة الأرضية ـ وبعضهم كانوا صغاراً جداً عندما هوى البرجان على الأرض ـ بعد مضي عقدٍ من الزمان. أما النتائج التي انتهت إليها سياسات الرئيس بوش، والتي استمرت في عهد خلفه الديمقراطي فكانت دفع العالم إلى حافة عصرٍ جديد، عصر الحرب القذرة على الإرهاب. أكد بويل، مستشار أوباما السابق لشؤون مكافحة الإرهاب، في أوائل العام ٢٠١٣، أن برنامج الطائرات الأميركية من دون طيّار، «شجّع نشوء سباق تسلح جديد[1] بالنسبة إلى هذه الطائرات، وهو الذي سوف يعزّز القوى المتصارعة الحالية والمستقبلية، ومن شأنه كذلك التأسيس لنظامٍ دولي يزداد عنفاً».

أما هذه الأيام فإن القرارات، المتعلقة بمَن يجب أن يعيش أو أن يموت تحت عنوان حماية الأمن القومي لأميركا، فتُتخذ بطريقة سرية، كما أن الرئيس ومستشاريه هم الذين يفسرون وراء الأبواب المغلقة هذه القوانين، بالإضافة إلى عدم وضع خطوط حمر لهذه العمليات، بما في ذلك المواطنون الأميركيون. لكن القرارات التي تُتخذ في واشنطن تترافق مع عواقب تتجاوز بكثير تأثيراتها على نظام المراقبة والتوازنات الديمقراطي في الولايات المتحدة. في شهر كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١٣، أعلن بن إيمرسون، موفد الأمم المتحدة الخاص لشؤون مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان، بدء تحقيقاته حول غارات الطائرات الأميركية من دون طيّار، وبرنامج الاغتيال الإستهدافي الذي تتبناه الولايات المتحدة. وصف إيمرسون في كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١٣، دفاع الولايات المتحدة عن استخدامها للطائرات من دون طيّار، وبرنامج الاغتيال الاستهدافي، في البلدان الأخرى بأنه «دخول الديمقراطيات الغربية[2] في حرب [عالمية] ضد عدوٍ لا دولة له، ومن دون حدود جغرافية لمسرح الصراع، ومن دون وقتٍ محدد للصراع». استنتج إيمرسون أن «هذا

---

(١) Boyle, "The Costs and Consequences of Drone Warfare."

(٢) Ben Emmerson, "Statement by UN Special Rapporteur on Counter-Terrorism and Human Rights Concerning the Launch of an Inquiry into the Civilian Impact, and Human Rights Implications of the Use [of] Drones and Other Forms of Targeted Killing for the Purpose of Counter-Terrorism and Counter-Insurgency," إصدار جديد من مكتب المفوضية العليا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، ١ كانون الثاني/يناير، ٢٠١٢.

الموقف يلقى معارضة شديدة من معظم الولايات، ومن غالبية المحامين الدوليين خارج الولايات المتحدة الأميركية».

استخدم أوباما في خطاب تنصيبه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، لغة المخاطبة العالمية. أعلن الرئيس: «إننا ننوي الدفاع عن شعبنا[1] والتمسك بقيَمنا من خلال قوة السلاح وحكم القانون. إننا سوف نُظهر شجاعة في محاولة تسوية خلافاتنا مع الدول الأخرى بطرقٍ سلمية، ليس لأننا نجهل الأخطار التي تواجهنا، بل لأن مساعينا هذه ترفع مشاعر الشك والخوف لمدة أطول. أميركا سوف تبقى مركزاً للتحالفات القوية في كل زاوية من زوايا هذه الكرة الأرضية، كما نعتزم تجديد تلك المؤسسات التي تقوي قدرتنا على معالجة الأزمات في الخارج، وذلك لأن أحداً لا يمتلك مصلحة أكثر منا في عالمٍ يشيع فيه السلام أكثر من أقوى دولة فيه». لكن ما إن بدأ أوباما فترته الرئاسية الثانية في الحكم حتى وجدت الولايات المتحدة نفسها على طرفَي نقيض مع معظم دول العالم بالنسبة إلى واحدٍ من المكوّنات الرئيسة لسياستها الخارجية. جاءت الغارة بالطائرات من دون طيّار في اليوم الذي أقسم فيه أوباما، وهو الأمر الذي أرسل إشارةً قوية عن واقعِ ترسّخ خلال السنوات الأربع الأولى من ولايته: لم يعد التفرّد والاستثنائية الأميركيان من المبادئ التي يتفق عليها الحزبان في واشنطن، بل من الثوابت الأميركية الدائمة. لكن مع تقليص نشر القوات العسكرية على نطاقٍ واسع، صعّدت الولايات المتحدة من استخدامها للطائرات من دون طيّار، وصواريخ كروز، وهجمات العمليات الخاصة في عددٍ غير مسبوقٍ من البلدان. تحوّلت الحرب على الإرهاب إلى توقّعاتٍ تحقّقت بالفعل.

أما السؤال الذي يتعيّن على جميع الأميركيين طرحه على أنفسهم فيبقى مخيّماً: كيف ستنتهي حربٌ كهذه، هذا إذا انتهت؟

(١) نسخة مصورة، Barack Obama, “Inaugural Address,” January 2013.

شكر وتنويه

جاء هذا الكتاب نتيجة لعملٍ دؤوب لفريق من الأشخاص الذين عملوا في أنحاء العالم كافة، بدءاً من بروكلين في نيويورك، وصولاً إلى صنعاء في اليمن، وواشنطن العاصمة، ومقديشو في الصومال، وكابول في أفغانستان، وغيرها من البلدان. لا يمكنني أن أنسى في هذا السياق زملائي من الصحافيين الذين سافروا معي، وساعدوني في مختلف مراحل جولتي التي استغرقت أعواماً عدة. لا يمكنني ذكر أسماء بعض الأشخاص الذين ساهموا في إخراج هذا الكتاب، سواء من أجل سلامتهم، أو لأنني وعدت بإبقاء هوياتهم سرية. إنني أوجّه لهم جميعاً شكري العميق وامتناني واحترامي.

إن اسمي هو الذي يظهر على الغلاف الخارجي لهذا الكتاب إلا أن عدداً من القصص التي ظهرت في حروب قذرة لم تكن لتظهر لولا أخي العزيز ريتشارد راولي. يُعتبر ريك صحافياً شجاعاً بشكلٍ هائل، وهو هادئ بشكل لا يصدّق عندما يكون تحت الضغوط والتحديات. أُطلق علينا الرصاص معاً على أسطح منازل مقديشو، كما اضطررنا إلى النوم فوق أرضٍ رطبة في أرياف أفغانستان، وارتحلنا معاً في جنوب اليمن. مرّت علينا أوقات عدة خلال تحقيقاتنا عندما لم أكن متأكداً ما إذا كنت أمتلك القوة، أو الشجاعة، للاستمرار في هذا العمل لولا ريك. كان ريك مثالاً رائعاً لما يجب أن يكون عليه الصحافيون والأصدقاء.

عملت لورين سذرلاند، الباحثة التي بذلت جهداً كبيراً فترة تزيد عن السنتين لملاحقة كل دليل حصلنا عليه، بغض النظر عن خطورة الوضع. لعبت دور المحقق الشرس، كما حضّرت عشرات الملخصات الموثّقة والمذكرات حول كل شيء، بدءاً من أمراء الحرب الصوماليين إلى نبذة عن الوحدات العسكرية غير المعروفة كثيراً إلى تسجيلات قانونية ملتبسة. كانت هادئة دائماً تحت الضغوط، ولم تتذمر مرة واحدة بسبب ساعات عملها الطويلة، كما رافقتنا ذات مرة في رحلة سرية عبر الحدود الكينية ـ الصومالية بهدف الاجتماع مع أحد أمراء الحرب الصوماليين الذين

تستهدفهم JSOC. أما زميلي رايان ديفيرو فقد قدّم لي بحثاً قيّماً لصالح هذا الكتاب.

تعوّد المؤلفون تقديم الشكر إلى وكلائهم، لكن أنطوني آرنوف كان أكثر من مجرد وكيلٍ بالنسبة إليّ. أشعر، بالفعل، بأنني تشرفت بالعمل معه. كان الرجل، فوق كل شيء صديقاً عظيماً ومخلصاً لي، وهو يحظى بكامل ثقتي، كما أمضى قدراً كبيراً من الوقت في مراجعة صيغٍ عدة من هذا الكتاب، وكان يبحث دائماً عن طرقٍ كي يظهر الكتاب بصورةٍ أقوى. يمتلك آرنوف بديهة مذهلة، كما أمضى كل حياته تقريباً في دعم النضالات من أجل تحقيق العدالة. أعتقد أن هذا الكتاب ما كان ليُبصر النور لولا رعاية أنطوني المذهلة لهذا المشروع.

قدّمت محرّرة الكتاب، بيتسي ريد، أقصى ما عندها من طاقات لصالح هذا العمل. لم يقتصر الأمر على تنقيحها هذا الكتاب من خلال نحو عشر قراءاتٍ مختلفة، لكنها كانت المحررة في مجلة Nation فترة تقرب من عقدٍ من الزمن. تُعتبر ريد مدافعةً شرسة عن الكتّاب الذين يعملون معها وعن أعمالهم، وكانت تشجعني على الدوام للمضي قُدُماً إلى حدود تتجاوز ما كنت أعتبره إمكانياتي. لم يسبق لي أن قدّمت أي عملٍ إلى بيتسي ولم تجعله أقوى في النهاية. إنني أشعر بأنني محظوظ جداً بالعمل معها بشكلٍ يومي، كما أنني أعتبرها صديقةً عزيزة.

إنني محظوظ جداً بعائلتي التي تقدّم لي الدعم الهائل. إنني أعتبر أن والديّ، مايكل وليزا، بمثابة بطلين بالنسبة لي. أما شقيقي تيم، وشقيقتي ستيفاني، فقدّما لي المساعدة على الدوام، كما أنني فخور لأنني شقيقهما، وأعتبرهما من أصدقائي. أما كسينيجا سكاهيل فهي شابة تمتلك حكمةً تتجاوز عمرها بكثير، كما تمتلك فضولاً عميقاً حول العالم، وأعتبرها مصدراً لإلهامي. إنني فخورٌ بها وبشخصيتها، وهي تعني كل شيء بالنسبة لي. أما ليليانا سيغورا، فهي ليست فقط صحافية متألقة بل أبدت كرماً، وحباً، وتصميماً في دعمها لي ولهذا المشروع. كانت هناك إلى جانبي في كل كبيرة وصغيرة. ولم يكن هذا الكتاب ليظهر من دونها، ومن دون دعمها الثابت. أما عمّاتي وأعمامي وأبناؤهم من عائلتي الكبيرة فأعتبرهم أشخاصاً رائعين لا يعرف إخلاصهم وتشجيعهم لي أي حدود. وأما زوجة شقيقي جيني كلينغ ـ سكاهيل، فقد كانت قيمة مضافة بالنسبة إلى عائلتنا، كما أنني أقدّر كثيراً ابنتَي أخي مايا وكايتلين. قامت خالتي بارب، وخالي هاري هوفريل، بزيارتي في كل مكان أوجد فيه تقريباً، ومنذ أن أبصرت النور وقدّما لي حبّهما ودعمهما.

أما كارل بروملي الذي يعمل في مركز Nation Books(*) فهو رجلٌ مدهش وصديقٌ عظيم،

(*) مركز نشر أميركي تأسس عام ٢٠٠٠ وأصبح مركزاً ريادياً للنشر المستقلّ.

(*) منظمة إعلامية لا تتوخى الربح ترتبط بمجلة «الأمة» The Nation.

وهو ذو بديهة لامعة وحادّة وأفكار مذهلة. كان كارل، ومنذ أول يوم التقينا فيه حول كتابي السابق بلاكووتر واحداً من أكثر الزملاء الذين أثق بهم، وأعتبره كنزاً حقيقياً. كانت روث بالدوين حليفة مدهشة لي ومناصرة من دون كلل لهذا المشروع، والمشاريع الأخرى، عبر السنين. أما الدعم الذي تلقيته من تايا كيتمان في معهد الأمة (*) Nation Institute، فقد كان في غاية الأهمية. إن موظفي Nation Institute هم مجموعة متميزة من الموظفين الأذكياء والموهوبين. أريد كذلك أن أعبّر عن امتناني لهاميلتون فيش نظراً للدعم الذي قدّمه لي عبر السنين، وكذلك الأمر بالنسبة إلى فيكتور نافاسكي.

إن الفريق العامل في مجموعة Perseus Books. وBasic Book رائعاً سوزان وينبيرغ كانت داعمة متحمسة لهذا الكتاب منذ اليوم الأول لانضمامها إلينا. ساهمت نظرتها الإيجابية وحماستها في إرساء العمل المشترك لهذا الكتاب. وأما سلفها، جون شيرر، فقد سُعدنا جداً بالعمل معه، وهو الذي أرسى هيكلية هذا المشروع منذ أعوامٍ عدة. قام روبرت كيمزي بعملٍ رائع في دفع إنتاج هذا الكتاب بالرغم من الصعوبات، وذلك بوجود مهلة أخيرةٍ ضيّقة جداً، وهو فعل ذلك بتألّق وامتياز. ميشيل واين محررة استثنائية لنسخة الكتاب. إنني ممتن كذلك لمارك سوركين لعمله المتقن في تصحيح الكتاب. أما ميشيل جاكوب، ناشرة كتابي هذا فهي جوهرة عظيمة وداعمة متحمسة لعملي. إنها محترفة حقيقية. كما أن آلان كوفمان محامٍ عنيد لا يخاف الأقوياء، وقد حرص دوماً على حماية عملي الصحافي. أريد توجيه الشكر الجزيل إلى مارتن سومز الذي راجع الجانب القضائي البريطاني لهذا الكتاب، وذلك نظراً لعمله المتقن.

أريد توجيه جزيل الشكر إلى ماري مايز على ذلك الفهرس المفصّل للكتاب، وكذلك إلى مايك مورغنفيلد وإلى قسم الخرائط في Avalon Travel، وذلك على الخرائط الممتازة لهذ الكتاب، وإلى جيف فيسبا الذي يعمل في Wire Image لانجازه صورة المؤلف. أما دانيال لوبريتو الذي يعمل في Nation Books فقدّم عملاً قيّماً في تحضير التعليقات على الصور، وفي المساعدة على إدارة عملية الإنتاج المعقدة لهذا الكتاب.

إنني أدين بالكثير من الامتنان إلى زملائي في مجلة Nation. كانت كاترينا فاندين هوفل رئيسة تحرير عنيدة، وهي التي آمنت بي منذ أن بدأنا العمل معاً في العام ٢٠٠٥. شعرت بسرورٍ كبير عندما عملت مع ريتشارد كيم، وروان كاري، وإميلي دوغلاس، وهم محرّرون رائعون. وتلقيت قدراً كبيراً من التشجيع من جوليانج رايت وإلين بولينجر، وكذلك من جان شتاين. إنني أتشرّف بكوني عضواً في أسرة مجلة Nation. أما صديقتي ومرشدتي آمي غودمان فهي أكثر الأشخاص إخلاصاً

من الذين أعرفهم، وهي واحدة من أعظم الصحافيات في زماننا. سأعتبر دائماً «الديمقراطية الآن» Democracy Now(*)! جامعتي وأسرتي.

كانت مؤسسة بافين، وصندق والاس العالمي ومؤسسة لانان رائعة خلال أعوام من الدعم الذي قدّمته لي ولعملي. لم يكن أي شيء فعلته في العقد الماضي من السنين ممكناً من دونها. أما باتريك لانان فقد أصبح صديقاً عزيزاً، ونديمي حتى أوقاتٍ متأخرة من الليل، وكذلك كان راندال والاس المتأنق الساحر. يُضاف إلى ذلك أن بيري روزنشتاين قدّم دعماً مستمراً لعملي. أما صديقي سكوت روث فكانت مساهمته لمشروع حروب قذرة Dirty Wars في غاية الأهمية، وهو الذي امتلك إحساساً شديداً بالعدل، وكان أحد أشد الناس ذكاءً من الذين عرفتهم. أريد كذلك أن أعبّر عن امتناني لطوني تاباتزنيك وجين روبنسون، وجيس سيرش، وساندرا ويفام، وإلى كل شخصٍ في مؤسسة بيرتا، وفي BRITDOC. أما كارا ميرتس اللامعة من معهد Sundance فكانت مستشارتي الموثوقة. أريد كذلك التعبير عن شكري الجزيل لمشروع كيندل للدعم الذي قدّمه لي.

كما استفاد هذا الكتاب كثيراً من دعم الناشرين الدوليين الذين أتعامل معهم: بيت آيرتون وهنّا وستلاند من Sereent's Tail، وAntje Kunstmann، وMoritz Kirschner من Antje Kunstmann، وألكسندر سانشيز ولويس ـ فريدريك غودي من Lux Éditeur، وكذلك فرق التحرير في Companhia das Letras، وEdiciones Paidos، وNorstedts Forlag، وكذلك شركة المطبوعات للتوزيع والنشر All Prints Distributors and Publishers، وكذلك Wydawnictwo Sine Qua Non. أرغب كذلك في توجيه الشكر إلى ديفيد غروسمان من David Grossman Literary Agency، وإلى إيزابيل مونتجايدو، ورروزا برتران من International Editors Co، وفيليب ساين من Lennart Sane Agency، وكذلك كامل أعضاء الفريق في Prava I Prevodi Literary Agency.

أما قائمة الذين يستحقون الشكر عن فيلم حروب قذرة فتتضمن ما يزيد عن مئتي شخص من الذين ساعدوا على إنتاج هذا الفيلم الوثائقي. لا يمكنني أن أشكر كل واحدٍ منهم في هذا المجال، لكنني أود توجيه الشكر بشكلٍ خاص إلى الفريق الرائع في IFC Films/Sundance Selects، جوش براون وجميع زملائه في Submarine Entertainment، ونانسي ويلين من آكمي للعلاقات العامة، وديفيد هارينغتون وكرونوس كوارتيت، وكذلك جمعية Kronos Performing Arts، وفرانك دن، وسو بودين، ومارك هـ. سايمون، وديفيد مينشيل من Vital Projects Fund

(*) برنامج تقدمي غير ربحي يملك حقوق بث الأخبار والتحاليل والرأي بشكل مستقل عن الشبكات الإخبارية في الولايات المتحدة.

وكريستين فيلي من برنامج معهد Sundance للأفلام الوثائقية. أريد توجيه شكري الخاص كذلك إلى جوسلين بارنز، وبوني كوهين، وهوارد جيرتلر، وربيكا ليشتندفلد، وجيمس شاموس، وكذلك مختبر معهد Sundance للانتاج الإبداعي، ومايكل وات.

تشرفت في سياق إعداد هذا الكتاب بالعمل مع عدد كبير من الصحافيين الرائعين والشجعان، والعاملين في مختلف وسائل الإعلام. في أفغانستان كان جيروم ستاركي، وجيريمي كيلي وجايسون موتلاغ في منتهى السخاء بوقتهم وبنصائحهم. كان صديقي رؤوف هيكل مساعداً ومنسقاً عظيماً، وهو الذي خاطر كثيراً في رواية قصصٍ كان من المتعذّر معرفتها لولاه. أشكر كذلك حاجي شوكت، وفاطمة أيوب، ونور إسلام أحمد ضيا، وآصف شوكت، ونقيب اللّه سالارزاي، وشفيق اللّه. قدّمت لي أونا فيرا مور مساعدة أساسية، كما أشكر عائلة شهاب الدّين في غارديز للترحيب بي في منزلها، ولمشاركتي في قصتها المؤلمة. إننا لن ننساكم أبداً.

وفي اليمن كان صابر الحيدري، وناصر عرابية، صديقين ومنسقين عظيمين. أما محمد الباشا فقدّم لنا مساعدةً قيمةً، وكان يساعدنا كثيراً في إدخالنا إلى البلاد. أريد كذلك أن أشكر أشواق عرابية وعدنان عرابية. أما صديقتي إيونا كريغ فهي صحفية لامعة ذات روحٍ في غاية السخاء، وقد ساعدتنا بطرائق عديدة لا يتسع المجال هنا لسردها. قدّم لنا آدم بارون، وغريغوري جونسن، وآرون زيلين، مساندةً ونصائح مهمة، وكذلك فعل هيكل بافانا. أما الشيخ صالح بن فريد فقد كان في غاية السخاء في استضافته لنا، والتأكد من قدرتنا على توثيق قصة قصف قرية المعجلة. إنه رجل لبق وأنيق. رحّبت بنا عائلة العولقي في منزلها، وروت لنا قصصها. لكنني أشعر بالدهشة نظراً لقدرة هذه العائلة على المسامحة، والصبر، وعدم تخليها عن السعي وراء العدالة. كان الدكتور ناصر العولقي وأسرته في غاية السخاء معي بوقتهم، كما أن صالحة وعبير العولقي طبختا لنا أطعمة شهية، وعرضتا صور العائلة ومجموعة من أشرطة الفيديو لمساعدتنا على رواية قصة عائلتهما. أما عمّار العولقي فقدّم لنا مساعدة مذهلة خلال إقامتنا في اليمن. أريد كذلك تقديم الشكر لعمر العولقي لتقديمه عسلاً صافياً وشهياً لنا، وللترحيب بنا في منزله.

شاء حسن حظنا في الصومال أن نعمل مع السيد بشير يوسف عثمان، وهو مالك فندق السلام. لا يخشى هذا الرجل شيئاً، ويُعتبر مزيجاً هائلاً من الوسيط، والمنسّق الأمني، والمضيف والصديق. لن أنسى المخاطر التي تعرّض لها بشير كي نتمكّن من الحضور إلى الصومال. إنني ممتنٌّ كذلك لعبد الرحمن «عينتي» علي، ومحمد إبراهيم «فناه» محمد، للمساعدة التي قدّماها لي، وأشكر كذلك سعدية علي عدن، ومحمد أولاد حسن. أما في كينيا فإن عبد الرزاق حاجي آتوش، وداوود

يوسف، قدّما لنا مساعدة كبيرة. أريد أن أقدم الشكر الجزيل كذلك إلى كاترين هورلد وكلارا غوتريدج نظراً لمساعدتهما القيّمة.

أما الأخ كنعان وَرْسَم فقد كان ملهماً حقيقياً لعملي هذا. كانت موسيقاه هي الموسيقا التصويرية لهذا الكتاب. كنت أستمع إلى أغانيه في أوقات متأخرة من الليل في بروكلين بينما كنت أطبع نصّ الكتاب، وكذلك سمعتها في شوارع مقديشو وصنعاء. لكن كلماته الناعمة، وشِعره الساحر يترددان في كل أنحاء العالم. إنني أتشرّف عندما أدعوه صديقي. أقدّم كذلك شكري الخاص إلى مركز الحقوق المدنية والاتحاد الأميركي للحقوق المدنية، وعلى الأخص بارديس كبريايي، وجميل جعفر، وهَنا شمسي وفينس وارن، لتلبيتهم طلباتي المتكررة بالحصول على الوثائق وإجراء المقابلات.

إنني أشعر بالرضا الكامل لأن لدي هذه المجموعة الواسعة من الأصدقاء والزملاء وحتى الخصوم، وجميعهم يثيرون التحديات أمامي ويقومون بتنويري. أما ديفيد ريكر، الذي ساهم معنا في فيلم «حروب قذرة»، فكان واحداً من أكثر الأشخاص إخلاصاً من بين الذين التقيتهم على الإطلاق. تعلمت كثيراً من ديفيد، وأنا معجبٌ به كثيراً. كانت برندا كوغلين حليفاً عظيماً لي، وصديقةً عزيزة منذ سنوات، كما أنها على استعدادٍ دائم لعمل ما يُطلب منها، وكثيراً ما تقوم بمهماتٍ لا تلقى لقاءها الشكر، وهي على استعداد للمضي بالعمل إلى حدّ أبعد. عملتُ مع جاكلين سوهين حتى قبل أن تنبت لحيتي، وأمضينا سنوات في الذهاب معاً إلى العراق والعودة منه. إنها صحافية عظيمة، وهي بمنزلة شقيقتي. إنني أعتبر شريف وكريم قدّوس بمنزلة أخوَين لي، كما وجدتهما بقربي على الدوام في مختلف الظروف. أريد كذلك أن أشكر رفاقي علي غريب، وغاريت أوردوير، وهاني صبرا، ودان كوغلين لتذكيرهم إياي بألا أتعامل مع الحياة تعاملا جديا جدا أكبر مما تستحق. أما مايكل راتنر، وكارين رانوشي، فقد كانا في منتهى السخاء في دعمهما، وفي حبهما على مدى سنوات عديدة. أرغب كذلك في التعبير عن شكري الجزيل لمايكل مور العظيم، لأنه أعطاني أول مهمة «حقيقية» لي، ولأنه ساند عملي على الدوام. أما أوليفر ستون وجون كوساك فقد عرضا دعمهما، وتشجيعهما، وحكمتهما في لحظاتٍ مهمة من المشروع. أريد القول كذلك إن صديقتي العزيزة نعومي كلاين قدّمت لي المساعدة على الدوام خلال الأوقات السعيدة والسيئة كذلك.

أقول كذلك إن آنا ماريا سيغورا، وفيل تيزن، قد أبهجا حياتي. الشكر الجزيل كذلك إلى خورخي وكليمنسيا سيغورا لقاء محبتهما ودعمهما. أما والاس سيغورا فهو باحثٌ كبير. كانت إيما كيلتون ـ لويس ودانيال آفري في غاية السخاء في دعمهما الشخصي لي، وكذلك كانت كلير

وريني ألبا. أريد توجيه الشكر كذلك إلى صديقي غلين غرينوالد نظراً لطبيعته، ولإبقائي هادئاً في مراحل حاسمة قليلة على مدى الأعوام القليلة الأخيرة. أما كريس هايز، صديقي وزميلي، فيستحق كل امتناني للتشجيع والدعم اللذين قدّمهما لي. أشكر كذلك الأخت آنا نوغويرا لأنها كانت صديقة حقيقية منذ وقتٍ طويل، وكذلك أشكر صديقي مايك بيرك، وأصدقائي في مطبعة اليزابيت.

كان من بين الصحافيين والكتّاب الذين تعلمت منهم، واستشرتهم أو قارنت ملاحظاتي معهم في سياق هذا المشروع، سبنسر آكرمان، ومارك آمبيندر، ود. ب. غرادي، وباري آيسلر، ونوح شاكتمان، وماثيو آيكنز، وأناند غوبال، وعصمت زهرة خان، وميشيل شيبرد، وغاريث بورتر، وجيفري كاي، وجايسون ليوبولد، وكيفن غوستولا، وآدم سيروير، وجيمس غوردون ميك وجايك تابر، وإيلي لايك، وريان غريم، ومايكا هاستينغز، وجوش روجين، وتشارلي سافاج، وجيم رايزن، ومارسي ويلر، وأليونا مينكوفسكي، وميديا بنجامين، وجودي إيفانز، وكايد إيليس، ونيك تيرس، وتوم إنجل هارد، وويلي جايست، وجوستين إليوت، وراشيل مادو، وسولي غراناتشتاين، وآرام روستون، وآمي ديفدسون، وآرون غوبتا، وكريستيان بارينتي، وجاين ماير، وساي هيرش، وجوش غيرشتاين، وميكا زينكو، وديكلان والش، وج. م. بيرغر، وشون نايلور، وجوشوا هيرش، وكايسي كومبس، وجوناثان لارسن، ودايان شاميس، وجميل سميث وجيف شتاين. أشكركم جميعاً على ما فعلتموه.

أريد التنويه كذلك ببعض الأشخاص الذين سررت كثيراً بالتحدث معهم على مدى السنين (تحدثت مع عددٍ منهم عبر تويتر أولاً، ثم شخصياً بعد ذلك). تعلمت منهم جميعاً، وأحياناً من خلال خلافاتنا، لكني أحترمهم جميعاً، وكان من بينهم براندون ويب، وجاك مورفي من قوات العمليات الخاصة (قسم تقارير الأزمات) Situation Report، وروب دوبوا، وديفيد غارتنشتاين-روس، وجيف إيمانويل، وروب كاروزو، ودان ترومبلي، وجوشوا فاوست، وكلينت واتس، وماثيو هوه، وآندرو إيكزوم، وندى باكوس، وويل ماك كانتس، ومشرّف زيدي، وهوما وسابا امتياز، وعمر وريش، وآندي كارفين، وكايتلين فيتزجيرالد، وبلايك هونشيل، وسبستيان جونغر، وتيموثي كارني، وبيتر بيرغن، وكريس آلبون. أريد توجيه شكري كذلك إلى ديفيد ماسوني الذي قدّم لي مطعمه Thristle Hill Tavern وجباتٍ عديدة أثناء كتابتي لهذا الكتاب.

يبقى الصحافي اليمني عبد الإله حيدر شايع معتقلاً في أحد سجون صنعاء حتى كتابة هذه السطور، إلا أن البيت الأبيض مسؤول جزئياً عن هذا الاعتقال، كما يتعيّن إطلاق سراحه.

فهرس المصطلحات

Al Itihaad al Islamiya (AIAI)	الاتحاد الإسلامي
American civil liberties union (ACLU)	الاتحاد الأميركي للحريات المدنية
Islamic Courts Union (ICU)	اتحاد المحاكم الإسلامية
Electronic Communications (EC)	الاتصالات الإلكترونية
Authorization for Use of Military Force (AUMF)	إجازة استخدام القوى العسكرية
Alternative Compartmentalized Control Measures (ACCMs)	إجراءات التحكّم المجزأة البديلة
standard operating procedure (SOP)	الإجراءات العملانية المعتمدة
human intelligence (HUMINT)	الاستخبارات البشرية
inter-services Intelligence (ISI)	الاستخبارات الداخلية
Intelligence, Surveillance Reconnaissance (ISR)	الاستخبارات، الاستطلاع والمراقبة
weapons of mass destruction (WMD)	أسلحة الدمار الشامل
nuclear, biological, chemical (NBC)	الأسلحة النووية، والبيولوجية، والكيميائية
Al Qaeda Network Execute Order (AQN ExOrd)	الأمر الرئاسي الخاص بشبكة القاعدة
Ahlu Sunna Wal Jama (ASWJ)	أهل السنة والجماعة
Pakistan (PAK)	باكستان
Survival, Evasion, Resistance and Escape (SERE)	برنامج النجاة، والتجنّب، والمقاومة والفرار
Special Access Program (SAP)	برنامج الوصول الخاص
African Union Mission in Somalia (AMISOM)	بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال
pentaerythritol tetranitrate (PETN)	بنتا إرثريتول تترا نيترات
EOD Explosive Ordnance (Disposal)	التخلص من الأجهزة المتفجرة
al Qaeda in Iraq (AQI)	تنظيم القاعدة في العراق

al Qaeda in the Arabian Peninsula (AQAP)	تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب
National Security Presidential Directive (NSPD)	التوجيه الرئاسي بشأن الأمن القومي
National Security Decision Directive (NSDD)	التوجيهات بشأن قرار الأمن القومي
limited distribution (limdis)	توزيع محدود
Association to Revive the Way of the Messenger (JIMAS)	جمعية إحياء طريق الرسول (ص)
Charitable Society for Social Welfare (CSSW)	الجمعية الخيرية للرفاه الاجتماعي
Danish Intelligence Service (PET)	جهاز الاستخبارات الدنماركي
Political Security Organization (PSO)	جهاز الأمن السياسي
Global War on Terror (or Terrorism) GWOT	الحرب العالمية على الإرهاب
Hezb-e-Islami Gulbuddin (HIG)	الحزب الإسلامي قلب الدين
US Government (USG)	الحكومة الأميركية
Transitional Federal Government (TFG)	الحكومة الفدرالية المؤقتة
Special Air Service (SAS)	الخدمات الجوية الخاصة
or Gitmo, Guantánamo Bay (GTMO)	خليج غوانتانامو
Immigration and Naturalization Service (INS)	دائرة الهجرة والتجنيس
tactical ballistic missile (SCUD)	صاروخ باليستي تكتيكي
Special Operations/Low Intensity Conflict (SO/LIC)	العمليات الخاصة/ النزاعات غير الشديدة
Advance Force Operations (AFOs)	عمليات القوات المتقدمة
Military Liaison Elements (MLE)	العناصر العسكرية الملحقة
Enemy Killed in Action (E.K.I.A)	عنصر معادٍ قُتل في القتال
Terrorist Attack Disruption Strikes (TADS)	غارات إحباط الهجمات الإرهابية
Greystone (GST)	غراي ستون
Strategic Support Branch (SSB)	فرع الدعم الاستراتيجي
Sea, Air, Land teams of the US Navy (SEALs)	فرق البحر، والجو، والبر في البحرية الأميركية
Combined Joint Task Force– Horn of Africa (CJTF–HOA)	الفرقة الخاصة المشتركة ـ القرن الأفريقي

Combined Joint Task Force 180 (CJTF 180) :180	الفرقة الخاصة المشتركة
Joint Unconventional Warfare Task Force (JUWTF)	الفرقة الخاصة المشتركة للأعمال القتالية وغير القتالية
Global Response Staff (GRS)	فريق الاستجابة العالمي
Interagency Working Group for Covert Action (IWGCA)	الفريق العامل المشترك بين الوكالات للعمليات السرية
Task Force (TF)	فريق المهمات
commander in chief (CINC)	القائد الأعلى [للقوات المسلحة]
Joint Prioritized Effects List (JPEL)	قائمة تأثيرات الأولويات المشتركة
killed in action (KIA)	قُتل أثناء المعركة
rocket-propelled grenades (RPGs)	القذائف الصاروخية
Special Activities Division of the CIA (SAD)	قسم الأنشطة الخاصة في وكالة الاستخبارات المركزية
Army Criminal Investigations Division (CID)	قسم التحقيقات الجنائية في الجيش
an elite division of Blackwater (SELECT)	قسم النخبة في بلاكووتر
Afghan National Security Forces (ANSF)	قوات الأمن القومي الأفغانية
Central Security Forces (CSF)	قوات الأمن المركزي
Special Operations Forces (SOF)	قوات العمليات الخاصة
Quick Reaction Force (QRF)	قوة الردّ السريع
International Security Assistance Force (ISAF)	قوة المساعدة الأمنية الدولية
US Africa Command (AFRICOM)	القيادة الأميركية في أفريقيا
US Special Operations Command (USSOCOM)	قيادة العمليات الخاصة الأميركية
Special Operations Command- Forward Pakistan (SOC(FWD)-PAK)	قيادة العمليات الخاصة المتقدمة ـ باكستان
Special Operations Command- Forward Yemen) (SOC(FWD)-Yemen	قيادة العمليات الخاصة المتقدمة ـ اليمن
Special Operations Command (SOCOM)	قيادة العمليات الخاصة
Joint Special Operations Command (JSOC)	القيادة المشتركة للعمليات الخاصة

Central Command (CENTCOM)	القيادة الوسطى
Internally Displaced Persons (IDPs)	اللاجئون المهجرون من منازلهم
International Committee of the Red Cross (ICRC)	اللجنة الدولية للصليب الأحمر
Lashkar-e-Taiba (LeT)	لشكر وطيبة
For Official Use Only (FOUO)	للاستخدام الرسمي فقط
Continuous Clandestine Tagging Tracking and Locating (CTTL)	المتابعة وتحديد المواقع السرية
Intelligence Community (IC)	مجتمع الاستخبارات
National Security Council (NSC)	مجلس الأمن القومي
Council on Foreign Relations (CFR)	مجلس العلاقات الخارجية
International Crisis Group (ICG)	مجموعة الأزمات الدولية
Studies and Observation Group (SOG)	مجموعة الدراسات والمراقبة
Field Operations Group (FOG)	مجموعة العمليات الميدانية
Combat Applications Group (also known as Delta Force) (CAG)	المجموعة القتالية، أو قوات دلتا
DEVGRU) Naval Warfare Development Group) ((also known as Seal Team 6	مجموعة تطوير الحرب الخاصة (تُعرف كذلك باسم فرقة SEAL6)
Judge Advocate General (JAG)	المحامي العام
Directorate of Defense Trade Controls (DDTC)	مديرية الاشراف على التجارة الدفاعية
Center for Constitutional Rights (CCR)	مركز الحقوق المدنية
Counterterrorism Center (CTC)	مركز مكافحة الإرهاب
Project for the New American Century (PNAC)	مشروع القرن الأميركي الجديد
Abbottabad Compound 1 (AC1)	معسكر أبوت أباد 1
Tom Clancy Combat Concepts (TCCC)	مفاهيم توم كلانسي القتالية
Concept of Operations (CONOP)	مفهوم العمليات
counterterrorism (CT)	مكافحة الإرهاب
counterinsurgency (COIN)	مكافحة التمرد
Office of Legal Counsel (OLC)	مكتب الاستشارات القانونية

Office of Strategic Services (OSS)	مكتب الخدمات الاستراتيجية
Regional Affairs Office (RAO)	مكتب الشؤون الإقليمية
Washington Field Office (WFO)	مكتب واشنطن الميداني
Battlefield Interrogation Facility (BIF)	منشأة الاستجواب في أرض المعركة
Area of Responsibility (AOR)	منطقة الصلاحية
Islamic Organization of North America (IONA)	المنظمة الإسلامية في أميركا الشمالية
nongovernmental organization (NGO)	منظمة غير حكومية
Treasury Enforcement Communications System (TECS II)	نظام اتصالات وزارة الخزانة
High Value Target (HVT)	هدف عالي الأهمية
Special Mission Unit (SMU)	وحدة المهمات الخاصة
Department of Defense (DoD)	وزارة الدفاع
or SecDef, or Secdef, secretary of defense (SECDEF)	وزير الدفاع
Defense Intelligence Agency (DIA)	وكالة الاستخبارات الدفاعية
National Security Agency (NSA)	وكالة الأمن القومي
National Security Service (NSS)	وكالة الأمن القومي
US Agency for International Development (USAID)	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية
Joint Personnel Recovery Agency (JPRA)	الوكالة المشتركة لاستعادة الأفراد



جيريمي ســـــكاهيل، صحافيّ أميركيّ وكاتب سياسي. يعمل مراسلًا لمجلس الأمن القومي في مجلة «ذا نايشن».

نقل سكاهيل الأحداث من قلب العراق وأعلن مرارًا رفضه للسياسة الأميركية هناك. حاز جائزة «جورج بولك» عن كتابه «بلاكووتر: أخطر منظمة سرّية في العالم» الصادر أيضًا عن شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. كما تصدّر كتابه «حروب قذرة» قائمة «نيويورك تايمز» للكتب الأكثر مبيعًا.

الكتاب الذي حوّل إلى فيلم وثائقي نال جوائز عدة في مهرجانات عالمية، ورُشح لنيل جائزة الأوسكار

في ليلة ١٤ تشـــرين الأول/ أكتوبر، ســـنة ٢٠١١، أقدمت الولايات المتحدة على قتل عبد الرّحمن العولقي ذي الستة عشر ربيعًا، نجل أنور العولقي الذي أعدمته أميركا قبله بأسبوعين متّهمة إيّاه بالإرهاب، من دون أي دليل.

لم تفصح الجهة القاتلة عن سبب اغتيال الابن، وهو استباق ما قد يصبح عليه في يوم من الأيام. وشكّل اغتياله مثلًا صارخًا عن المدى الذي قد تذهب إليه أميركا في تنفيذ ما تراه صائبًا والإمساك بأقدار الأفراد والشعوب والدول، تحت طائلة إنزال الصّواعق عليها من علياء طائراتها من دون طيّار، كما يفعل الإله زوس بأعدائه من علياء أولمبه.

يكشف جيريمي سكاهيل أن نخبة جنود زوس الأميركي، من قوات مشاة البحرية الأميركية ودلتا فورس ومرتزقة بلاكووتر، وغيرها من شركات الموت، وقسم الأنشطة الخاصة في السي. آي. إيه، وقيادة العمليات الخاصة المشـــتركة، تدير العمليات في أكثر من مئة بلد. وتنفّذ مهمات القتل الاســـتهدافي وخطف الأفراد وتوجيه الطائرات من دون طيّار والقصف بصواريخ كروز المدمّرة. ويبرهن أن بلاده لا توفّر بسياســـاتها وحروبها الظروف الموضوعية لاستمرار الإرهاب، وحسب، بل تزيده اشتعالًا وانتشارًا.

يتتبّع ســـكاهيل الخيوط بدءًا ببلاده ذاتها مع قصة العولقي، معاينًا بأسلوب صحفي تحقيقي مثير خفايا السي. آي. إيه في الصومال، والقتل الاســـتهدافي الذي تنزله أميركا على رؤوس من تجدهم طائراتها من دون طيّار في طريقها في اليمن وأفغانستان، سواء أكان إرهابيًا أم لا. ويقابل شهودًا رأوا بأم العين ما جرى في قرية المعجّلة اليمنية ومنطقة غارديز الأفغانية وغيرهما. وينقل إلى القارئ أصوات المقهورين والمفجوعين والسّاخطين.

كتاب يفضح ما يجري وراء أسوار معسكرات التعذيب الأميركية، وحقيقة الأشخاص الأميركيين المتستّرين وراء وظائفهم الدبلوماسية المزعومة والحلقة الجهنّمية المفرغة لحروب أميركا.

يقدّم سكاهيل عملًا تحقيقيًا تأريخيًا ناصع القيمة والالتزام والهدف عن الحرب الأميركية على الإرهاب وحقيقتها... القذرة.

ISBN 978-9953-88-855-2
9 789953 888552

الجناح، شارع زاهية سلمان،
مبنى مجموعة تحسين الخياط
ص.ب.: ٨٣٧٥-١١ بيروت، لبنان
تلفون: ٩٦١١٨٣٠٦٠٨+ فاكس: ٩٦١١٨٣٠٦٠٩+

tradebooks@all-prints.com
publishing@all-prints.com
www.all-prints.com



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر